

جواهر الإكليل

شرح مختصر العلامة الشيخ خليل في مذهب

الامام مالك إمام دار التزليل

للعالم العلامة والبحر الفهامة المتوسل الى الله تعالى

الشيخ (صالح عبد السميع الآبي الأزهرى)

أدام الله بقاءه ونفعنا بعلومه آمين

الجزء الأول

مستند في الطبع والنشر أصحاب
دار إحياء الكتب العربية
عيسى البسابي الحلبى وشركاه



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة

والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وآله ومحبه

أجمعين (أما بعد) فيقول

أفقر الوري إلى ربه الغنى -

صالح عبد السميع الآبي

الأزهرى - هذا شرح

أودعته حسن الصنيع

وودعته في حرز منبع

ووسمته (بجواهر

الاكليل على مختصر الآمام

خليل) فليتنافس في ورده

المتنافسون وليشرب من

فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ

فِيَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَقُولُ الْفَقِيرُ الْمَضْطَرُ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ الْمُنْكَسِرُ خَاطِرُهُ لِقَلَّةِ الْعَمَلِ وَالتَّقْوَى
خَلِيلُ بْنُ اسْحَقَ الْمَالِكِيِّ . الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي مَا تَزَايَدَ مِنَ النِّعَمِ . وَالشُّكْرُ
لَهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا مِنَ الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ . لَا أَحْصِي نِعَاءً عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَتْنَى عَلَى نَفْسِهِ

ونسأله

رحيقه الطالبون وفقنا الله للعمل ووقانا الزلل وبه تقى وعليه معتمدى

(بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بها تأسيساً بالكتاب العزيز وعملاً بالحديث المشهور واقتداءً بسلف الأمة وخلفها (يقول)
الاصل يقول بسكون القاف وضم الواو فنقل الى القاف لثقله على الواو ملازمته لكونه في فعل ولم يشغل عليها في نحو دلو
لعدم ملازمته وكونه في اسم (الفقير) وزنه فعيل من الفقر أى الحاجة يحتمل انه صفة مشبهة أى دائم الحاجة أو صيغة مبالغة
أى كثيرها والوصف الأول ملازم للعبد ومستأنز للثاني وحينئذ يكون أولى في الملاحظة والاعتبار (المضطر) أى شديد
الاحتياج على انه اسم فاعل ويحتمل كونه اسم مفعول أى اللجأ الذى أُلْجِئَ شدة احتياجه وانما احتمل هذين المعنيين
لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الادغام اذ أصله مضطر بقاء بعد الضاد وفك الراء من الراء فخفف بإبدال التاء طاء مهملة
وابدال الضاد طاء أيضاً وأدغمت الأولى في الثانية وأدغمت الراء في الراء أيضاً (لرحمة) أى انعام (ربه) أى مربيه على موافق
كرمه (للمنكسر خاطره) أى الحزين قلبه والانكسار تفرق أجزاء اليابس كالحجر والانقطاع تفرق أجزاء اللين كاللحم
(لقلة العمل) أى الصالح لانه الذى ينشأ عن قلته انكسار القلب (والتقوى) أى اتقاء عذاب الله بامتنال الأمور واجتناب
النهيات وهذا شأن العلماء العاملين من نسبة التقصير في عبادة الله تعالى لأنفسهم تأسيساً بأشرف الخلق صلى الله عليه وسلم في قوله
سبحانك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (خليل) أصله صفة مشبهة من الخلطة بضم الحاء أى صفاء المودة فهو
علم متقول منها (ابن اسحق) ابن نعت خليل فهو وان كان جامداً والوصف لا بد أن يكون مشتقاً مؤولاً بالنسب بالبنوة لاسحاق
(للمالكى) نعت ثان لخليل وانما نسب للإمام مالك رضى الله عنه لتعبده على مذهبه (الحمد لله) مفعول يقول وكذا ما بعده الى قوله
فلا اشكال والحمد لغة الوصف بجميل لاجل اتصاف الموصوف بوصف جميل غير طبيعى انعاماً كان أو غيره مع قصد الوصف تعظيم
الموصوف (حمداً يوافي) أى يفى الحمد (ما تزايد) أى زاد فصيغة الفاعلة مستعملة في حصول الفعل من فاعل واحد (من النعم)
جمع نعمة بكسر النون أى انعام أو منعم به (والشكر) عر فاصرف جميع النعم فيما خلقت له من واجب ومندوب ومباح (له) أى
الله تعالى (على ما) أى النعم التى (أولانا) أى أعطانا الله تعالى اياها (من الفضل) مصدر فضل والمراد به هنا اسم المفعول أى
المتفضل به (والكرم) أصله مصدر كرم بضم الراء والمراد به هنا المتكرم به ولما أؤهم قوله يوافي ما تزايد من النعم احصاء الثناء على
النعم رفع ذلك بقوله (لا أحصى) أى لا أضبط (ثناء) أى وصفاً بجميل (عليه) أى الله تعالى (هو) أى الله تعالى فقوله هو مبتدأ
وقوله (كما) الكاف زائدة وما موصول اسمى خبر أى الله الذى (أثنى على نفسه) أى ذاته أى الله الذى أثنى على نفسه الثناء الذى
استحقه واطلاق لفظ النفس عليه تعالى بلا مشاكاة ورد في آية كتب ربكم على نفسه الرحمة وحدث لا أحصى ثناء عليك أنت كما

أثبتت على نفسك ودعوى المشاكلة فيهما بعيدة (ونسأله) أي الله تعالى (اللطيف) أي الرقيق والرافة (والإعانة) أي خلق فعل الطاعات والكف عن المنهيات وكسبهما هذا هو المراد وإن كان أصل الإعانة المشاركة في الفعل ليسهل (في جميع الأحوال) تنازع فيه اللطف والإعانة فاعمل الثاني في لفظه لقربه والأول في ضميره وحذف لانه فضلة (و) في (حال حلول) أصله النزول والمراد به المكث لعلاقة السببية وإنما طلب اللطف والإعانة في حال الحلول في القبر لاحتياج (الإنسان) لهما مادام في قبره فأل إمام العهد إن أراد نفسه وأمال للاستغراق إن أراد كل مؤمن وهذا أولى رجاء الإجابة (في رسمه) بفتح الراء وسكون الميم أصله الطرح والرمي نقل للموسى لعلاقة الاشتقاق ثم نقل منه للموسى فيه وهو القبر لعلاقة الحالية فهو مجاز على مجاز ولما كان سيدنا محمد ﷺ هو الواسطة العظمى بين الله تعالى وبين عباده في كل نعمة ولا سيما نعمة الإسلام حق على كل من وصلت إليه تلك النعمة انشاء زيادة الترقى في الكمالات التي أفرغت في قالب حقيقته الحمديد فقول المصنف (والصلاة والسلام على محمد) ليس الغرض مجرد الاخبار بأن الصلاة والسلام كائنان على محمد وإنما المعنى له انشاء زيادة الترقى في كمالاته صلى الله عليه وسلم اذ ما من كمال الاوعند الله أكل منه وإلى هذا يشير قوله تعالى «ولآخره خير لك من الأولى» ولسوف يعطيك ربك فترضى» اذ ما من لحظة الا وله فيها ترقى في الكمالات لم يكن له في الأولى (سيد) أي شريف كامل وتقى فاضل (العرب) بفتح العين والراء من يتكلم باللغة العربية سجية (والمعجم) من يتكلم باللغة العجمية سجية (المبعوث) أي الذي أرسله الله (لسائر الأمم) جمع أمة أي جماعة إنسا وجنودا وما كان ارسال تكليف وتشريف للانس والجن وتشريف فقط للملائكة (وعلى آله) أي أهل بيته (وأصحابه) الذين أشرقت عليهم شمس النبوة فأحرزوا فخر الصحبة (وأزواجه) أي زوجاته (وذريته) أي (٣) أولاده مباشرة وهم سبعة ثلاثة

ذكر القاسم وإبراهيم وعبد الله ولقب عبد الله بالطيب والظاهر وأربعة اناث فاطمة وزينب ورقية وأم كلثوم وكلهم من خديجة إلا إبراهيم فمن مارية (وأمنه) الذين آمنوا به من بعد البعثة الى

وَنَسْأَلُهُ الْلُطْفَ وَالْإِعَانَةَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَحَالِ حُلُولِ الْإِنْسَانِ فِي رَمْسِهِ . وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْمَعْجَمِ . الْمُبْعُوثِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ . وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَمْنِهِ أَنْفَعَلِ الْأُمَمَ (وَبَعْدُ) فَقَدْ سَأَلْنِي جَمَاعَةٌ - أَبَانَ اللَّهُ لِي وَلَهُمْ مَعَالِمُ التَّحْقِيقِ . وَسَلَّكَ بِنَا وَبِهِمْ أَنْفَعَ طَرِيقٍ - مُخْتَصِرًا عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَا لَكَ ابْنِ أَنْسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مُبَيَّنًا لَنَا

قرب القيامة (أفضل) من الفضل وهو الشرف (الامم) وأفضلية امته على باقي الأمم لأفضليته على باقي المرسلين اذ التابع يشرف بشرف متبوعه (وبعد) الواو نائية عن اما وما نائية عن مهما يكن وبعد ظرف مبنى لتضمنه معنى الحرف وهي الاضافة لحذف المضاف اليه ونية الاضافة له يحتمل انه زمانى باعتبار النطق وانه مكانى باعتبار الكتابة والمختار تعلقه بجواب مهما التي نابت عنها الواو بواسطة نيابتها عن اما والتقدير مهما يكن شيء (ف) أقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام (قد سألتني جماعة) مالكية (أبان) أي أظهر (الله) هو خبر لفظا انشاء معنى أي اللهم أظهر الخ وائساعبر بالخبرية لقوة رجائه الاجابة حتى كأنها حصلت (لى) بدأ بالدعاء لنفسه اذ هو السنة (ولهم) أي الجماعة الذين سألونى دعاء لهم لدلائهم على الخبر قال لله تعالى «وتعاونوا على البر والتقوى» (معالم) جمع معلم بفتح الميم واللام وسكون العين معنى الحقيقى العلامة التي يستدل بها على نحو الطريق والمراد بها هنا الأدلة بقرينة اضافتها الى (التحقيق) أي ذكر الشيء على الوجه الحق ويطبق على اثباته بالدليل أيضا (وسلك) أي ذهب (بنا) أي المصنف (وبهم) أي السائلين والجللة انشائية معنى أي اللهم اجعلنا سالكين (أنفع) اسم تفضيل من النفع اكتسب الظرفية باضافته الى (طريق) اضافة ما كان صفة لما كان موصوفا ومفعول سأل الثاني بألفنا (مختصرا) أي قليل الالفاظ (على مذهب) مفعول صالح لحدث لذهاب ومكانه وزمانه تقل من الحدث الاحكام لوقوعه عليها ثم صار حقيقة عرفية فيها و اضافته الى (الانام) أي المقتدى به لاستنباطه اياها (مالك) اسم فاعل ملك سمي به فقاؤلا بملكه المعلوم وقد تحقق ذلك بفضل الله تعالى (ابن أنس) بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث ابن غنم بن خثيل بضم الحاء المعجمة وفتح المثناة من ذى أصبح بطن من حمير وعادتهم زيادة ذى في اسم الملك فهو من أبناء الملوك (مينا) بضم الميم وفتح الموحدة وكسر المثناة مشددة نفت ثان لمختصرا وإسناد البيان له مجاز عقلى (لنا) أي الحكم الذي يجب

(به الفتوى) أى الاخبار بالحكم الشرعى بلا الزام والقضاء الاخبار به بالزام وهو المشهور الذى كثر قائلوه والراجح الذى قوى دليله (فأجبت سؤالهم بعد الاستخارة) أى طلب ما هو خير بصلاة ركعتين في وقت يحل النفل فيه (مشيرا) حال من تاء أجبت منوية أى ناويا الإشارة (بها للدونة) أى المسائل التى دونها قاضى القيروانى أسد بن الفرات على محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ثم مالك رضى الله تعالى عنهم وتسمى الأسدية والمختلطة وتلطف سخون بابن الفرات حتى أخذها منه ثم عرضها على ابن القاسم وهذبها ونقحها ورتبها واختصرها الشيخ ابن أبى زيد وابن أبى زمنين بفتح الميم ثم أبو سعيد البرادعى بالمهملة أو المعجمة ومما التهذيب واشتهر بالدونة ولعله مراد المصنف بها واختصره ابن عطاء الله (و) مشيرا (بأول) بضم الهمزة وكسر الواو مشددا أى بمادته ليشمل تأويلان وتأويلات وأولت (الى اختلاف شارحها) أى المدونة (فى فهمها) أى المراد من المدونة (و) مشيرا (بالاختيار) أى مادته كانت بصيغة اسم أو فعل (ل) اجتياز الامام أبى الحسن على (الخمى) لكن ان كان الاختيار (بصيغة الفعل) كالختار (فذلك) أى الاختيار إشارة (لاختياره) أى اللخمى (هو) توكيد للهاء (فى نفسه) أى جهاده واستنباطه من قواعد المذهب (و) ان كان الاختيار (ب) صيغة (الاسم) كالختار (فذلك) أى الاختيار إشارة (لاختياره) أى اللخمى ذلك القول (من الخلاف) للتقدم عليه من أهل المذهب وسواء وقع منه الاختيار بمادته أو التصحيح أو الترجيح أو الاستحسان (و) مشيرا (بالترجيح) أى مادته بصيغة فعل أو اسم (ع) (ل) ترجيح الامام أبى بكر محمد بن عبد الله (ابن يونس) وسواء وقع

منه بمادته أو غيرها حال كونه (كذلك) فى انه ان كان بفعل فهو لترجيحه فى نفسه وان كان باسم فهو لترجيحه من خلاف (و) مشيرا (بالظهور) أى مادته فى اسم أو فعل (ل) استظهار الامام محمد ابن أحمد (ابن رشد) كذلك كالمذكور من الاختيار والترجيح فى ان الاسم لما كان من خلاف

به الفتوى فَأَجَبْتُ سَوْأَهُمْ بَعْدَ الاسْتِخَارَةِ مُشِيرًا فِيهَا لِلْمُدُونَةِ. وَيَأُولُ إِلَى اخْتِلَافِ شَارِحِهَا فِي فَهْمِهَا. وَبِالِاخْتِيَارِ لِلْخَمِيِّ لَكِنْ إِنْ كَانَ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ فَذَلِكَ لاختياره هُوَ فِي نَفْسِهِ. وَبِالِإِسْمِ فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ مِنَ الْخِلَافِ. وَبِالتَّرْجِيحِ لِابْنِ يُونُسَ كَذَلِكَ وَبِالظُّهُورِ لِابْنِ رُشْدٍ كَذَلِكَ وَبِالْقَوْلِ لِلْمَازَرِيِّ كَذَلِكَ. وَحَيْثُ قُلْتُ خِلَافَ فَذَلِكَ لِلِاخْتِلَافِ فِي التَّشْهِيرِ. وَحَيْثُ ذَكَرْتُ قَوْلَيْنِ أَوْ أَقْوَالَ فَذَلِكَ لِعَدَمِ إِطْلَاعِي فِي الْفَرْعِ عَلَى أَرْجَحِيَّةٍ مَنْصُوصَةٍ. وَأَعْتَبِرُ مِنَ الْمَفَاهِمِ مَفْهُومَ الشَّرْطِ فَقَطْ. وَأَشِيرُ بِصَحْحِ أَوَّاسْتَحْسِنَ إِلَى أَنَّ شَيْخًا غَيْرَ الَّذِينَ قَدَّمْتُهُمْ صَحْحَ هَذَا أَوْ اسْتَظْهَرَهُ. وَبِالتَّرَدُّدِ لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النُّقْلِ

والفعل لما كان من النفس (و) مشيرا (بالقول) أى مادته فى اسم أو فعل (ل) ترجيح الامام أبى عبد الله محمد بن على بن عمر (المازرى) نسبة لمازره بفتح الزاء وكسرها مدينة بجزيرة صقلية تسمى الآن سيسيلية قرب مالطة أعادها الله للإسلام (كذلك) فى ان الفعل لما من النفس والاسم لما من خلاف (وحيث قلت) فيه (خلاف) أى هذا اللفظ (فذلك) أى لفظ خلاف إشارة (للاختلاف) بين أئمة أهل المذهب فى التشهير لتلك الأقوال (وحيث ذكرت قولين أو أقوالا) بمادة القول أو غيرها نحو هل كذا أو كذا قولان أو أقوال ونحو هل كذا ثالثا كذا ورابعا كذا (فذلك) أى ذكر القولين أو الأقوال إشارة (لعدم اطلاعى فى الفرع) أى الحكم الشرعى المتعلق بعمل قلبى كالتبعية أو غيره كالطهارة (على أرجحية منصوصة) لأهل المذهب (وأعتبر من المفاهيم) جمع مفهوم أى معنى دل عليه لفظ مسكوت عنه (مفهوم الشرط فقط) أى لا مفهوم الصفة والعلة وظرف الزمان والمكان والغدد والقلب (وأشير) بضم الهمزة (بصحح) (أو استحسن) مبنيين للجھول (الى ان شيئا) من مشايخ المذهب الصادق بنفس المصنف فهذا إشارة منه فى هذا المختصر الى ان له تصحيحا أو استحسانا فى توضيحه (غير) (الاربعة) الذين قدمتهم (فى قولى وبالاختيار للخمى الخ) كابن عطاء الله وابن الحاجب (صحح هذا) أى الحكم المقرون بصحح أو استحسن من الخلاف (أو استظهره) من نفسه (و) أشير (بالتردد) لأحد أمرين اما (لتردد) جنس (المتأخرين) الصادق بواحدهم فى اصطلاح أهل المذهب طبقة الشيخ ابن أبى زيد ومن بعدهم والمراد بهم هنا المتأخرون مطلقا (فى النقل) أى الحكم المنقول عن المتقدمين كنفيلهم ممن قبلهم حكما فى

نازلة في باب ونقلهم عنهم حكما آخر فيها في باب آخر وسبب ذلك اما اختلاف قول المنقول عنه أو الاختلاف في معنى كلامه (أو لعدم نص المتقدمين) على الحكم الذي استنبطوه فليس قوله لعدم معطوفا على التردد لاقتضائه انه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين ولو اتفق المتأخرون على الحكم وليس كذلك اذ لا تردد مع اتفاقهم فالمعطوف بالحكم والمعطوف عليه النقل والتردد في الحكم ان كان من واحد فمعناه التحير أو اختلاف الاجتهاد وان كان من متعدد فمعناه اختلاف الاجتهاد (و) أشير (بلو) مسبوقة بواو النكايه ولا جواب لها نحو قوله أو بطروح ولو قصدا (الى) وجود (خلاف مذهبي) أي منسوب لمذهب مالك رضي الله تعالى عنه لوقوعه فيه اذا كان قويا والا فلا يشير اليه (والله) أي لا غيره بقرينة التقديم (أسأل أن ينفع به) أي هذا المختصر (من كتبه) أي المختصر (أو قرأه) ليحفظه أو يفهمه (أو حصله) أي حازه بشراء أو غيره (أو سعى في شيء منه) أي المختصر بكتابة أو قراءة الى غير ذلك (والله يعصمنا من الزلل) الجملة خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم اعصمنا من الخطأ (ويوفقنا في القول والعمل) أي يخلق فينا كسب الطاعة (ثم اعتذر) أي أظهر عذري (لذوي) أي أصحاب (الألباب) جمع لب بضم اللام وشد الموحدة أي عقل كامل وهو نور به تترك النفس العلوم الضرورية والنظرية (من التقصير) من تعليلية والتفسير ترك الشيء وهو قادر عليه والمراد لازمه وهو الحل (٥) (الواقع) أي الذي شأنه الوقوع وليس المراد الذي وقع بالفعل اذ

أَوْ لَعَدَمَ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ وَبَلَوَ إِلَى خِلَافٍ مَذْهَبِيَّ وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ مَنْ كَتَبَهُ أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَلَهُ أَوْ سَمِعَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُنَا مِنَ الزَّلَلِ . وَيُوفِّقُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ . ثُمَّ اعْتَذَرُ لِذَوِي الْأَلْبَابِ . مِنَ التَّقْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ . وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ . أَنْ يُنْظَرَ بَيْنَ الرَّجَاءِ وَالصَّوَابِ فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَمَلُّهُ . وَمِنْ خَطَأٍ أَصْلَحَهُ فَقَلَّمَا يَخَاصُّ مُصَنِّفٌ مِنَ الْهَفَوَاتِ . أَوْ يَنْجُو مُؤَلِّفٌ مِنَ الْعَثَرَاتِ

﴿ باب ﴾

يُرْفَعُ الْحَدَّثُ وَحُكْمُ الْخَبَثِ بِالطَّلَقِ وَهُوَ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَا بِلَا قَيْدٍ

(وخطاب) ذي (التذلل والخضوع) ولكون الخطب محل اطناب سوغ له جمع الألفاظ المترادفة (أن ينظر بعين الرضا) أي لا بعين السخط (والصواب) أي الانصاف (فما كان من نقص كملوه) ليس المراد بتكميل النقص حذف باقي الجملة الناقصة كلمة أو الكلمة الناقصة حرفا مثلا ولا تكميل الاحكام بذكر ما لم ينص عليه بل المراد الاتيان باللفظ الناقص (و) ما كان (من خطأ) في المعنى والحكم الشرعي وتركيب الكلام (أصلحوه) بالتنبيه عليه بأنه سهو أو سبق قلم وصوابه كذا أو فيه تقديم وتأخير لا بتغيير في صلب الكتاب فانه يؤدي لعدم الوثوق به (فقل) الفاء للتعليل وقل للنفي (ما) حرف كاف لقل عن طلب الفاعل أي لا (يخلص) أي يسلم (مصنف) أي مؤلف (من الهفوات) أي الخطأ في المعاني (أو ينجو مؤلف من العثرات) بفتح العين المهملة والمثلثة جمع عثرة أي سقطه والمراد بها الخطأ في الألفاظ وتركيبها

﴿ باب ﴾ أي ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وهي أحكام الطهارة وما يناسبها (يرفع) بضم المثناة أي يزال (الحدث) أي الوضف المانع من الصلاة ونحوها المقدر شرعا قيامه بجميع البدن أو أعضاء الوضوء فقط عند موجه (وحكم الخبث) أي الوصف المقدر شرعا قيامه بعين النجاسة (بالمطلق) أي الماء الطهور والرفع اما غسل أو مسح أو نضح والمسح إما أصلي كمسح الرأس في الوضوء وإما بدلي كمسح الخف فيه ومسح الجيرة والغسل إما لجميع البدن أو لأعضاء الوضوء سوى الرأس أو لما تلتطخ بالنجاسة (وهو) أي المطلق (ما صدق) بفتح الصاد والدال أي صح أن يحمل (عليه اسم ماء) اضافته للبيان أي اسم هو لفظ ماء (بلا قيد) فصل محجج ما لا يصدق عليه الماء الا بقيد نحو ماء الورد وماء الریحان وشمل المطلق ماء البحر وماء المطر وماء العين وماء العذير وماء

الندى لصحة حمل الماء عليها بلا قيد (وان جمع) أى المطلق (من ندى) بفتح النون مقصورا وهو ما ينزل من السماء آخر الليل على ورق الشجر أو الزرع (أو ذاب بعد جموده) كثلج نزل من السماء متحللا ثم جمد حتى تحجر ثم ذاب بالتسخين بنار أو شمس أو بنفسه (أو كان) أى المطلق (سور) بضم السين وسكون الهمزة أى باقيا بعد شرب (بهيمة) ولو محرمة أو جلالة اذ الكلام الآن فى الطهور للشامل للمباح والمكروه المحرم كماء آبار نحو نمود (أو) سور (حائض) ونفساء (وجنب) ولو كافر ين أو شاربي خمر شربا منه معا وأولى أحدها (أو كان) المطلق (فضلة) أى بقية (طهارتهما) أى الباقي بعد اغتسال الحائض والجنب (أو) كان المطلق (كثيرا) أى زائدا على اثناء غسل (خلط بنجس) لم يغيره أى لم يغير النجس أحد أوصاف الماء فإن غيره سلب الطهورية والظاهرية (أو) كان المطلق متغيرا يقينا و (شك فى مغيره هل يضر) المغير الماء أى يسلب طهوريته لكونه مما يفارق غالبا كالطعام والدم أو لا يضر ولا يسلب طهوريته لكونه لا يفارقه غالبا كقراره والتولد منه وأولى المتوهم ضرر مغيره (أو تغير) ريح الماء المطلق (بجواره) كما لو تغير برائحة ورد وضع على شباك قلة لم يصل اليه ماؤها أو جيفة على شط غدير كذلك (وان) تغير ريحه (بدهن) كزيت وشحم (لاصق) الدهن سطح الماء ولم يمتزج به وهذا ما عليه كثير ومنهم مصنفنا وقال ابن عرفة ظاهر الروايات عدم اغتفاره وارتضاء ابن مرزوق والاجهوري وتلامذته وأما تغير اللون والطعم به فيسلب الطهورية نفقا (أو برائحة قطران وعاء مسافر) أو مقيم صب الماء فيه بعد ذهاب جرم القطران منه وأما تغير لونه أو طعمه فيسلبها سفرا وحضرا ولو لم يوجد غيره (أو) تغير الماء المطلق لو نأ وطعما (٦) أو رائحة (بمتولد منه) كطحلب بضم الطاء واللام (أو) تغير (بقراره) الذى

استقر فيه (كلمح) ومغرة وشب وكبريت وزرنيخ (أو) تغير (مطروح) فيه من غير قصد بل (ولو) كان طرحه فيه (قصدا) وبين المطروح بقوله (من تراب أو ملح) وهو قول ابن أبي زيد (والأرجح) الذى اختاره ابن يونس من خلاف المتقدمين (السلب) للطهورية (بالمح)

وان جُمِعَ مِنْ نَدَى أَوْ ذَابَ بَعْدَ جُمُودِهِ أَوْ كَانَ سُورَ بِهِيمَةٍ أَوْ حَائِضٍ أَوْ جَنْبٍ أَوْ فَضْلَةً طَهَارَتَهُمَا أَوْ كَثِيرًا خِلَطَ بِنَجَسٍ لَمْ يَغْيِرْ أَوْ شَكَّ فِي مُغْيَرِهِ هَلْ يَضُرُّ أَوْ تَغْيِيرٌ بِجَوَارِهِ وَإِنْ يَدُ مِنْ لَاصِقٍ أَوْ بِرَائِحَةِ قَطِرَانٍ وَعَاءِ مُسَافِرٍ أَوْ بِمُتَوَلِّدٍ مِنْهُ أَوْ بِقَرَارِهِ كِلْمَحٍ أَوْ بِمَطْرُوحٍ وَلَوْ قَصْدًا مِنْ تُرَابٍ أَوْ مِلْحٍ وَالْأَرْجَحُ السَّلْبُ بِالْمِلْحِ وَفِي الْإِتِّفَاقِ عَلَى السَّلْبِ بِهِ إِنْ صُنِعَ تَرَدُّدٌ لَا بِمُتَغْيِرٍ لَوْ نَأَ أَوْ طَعْمًا أَوْ رِيحًا عَمَّا يُفَارِقُهُ غَالِبًا مِنْ طَاهِرٍ أَوْ نَجَسٍ كَدُهْنٍ خَالِطٍ أَوْ بَخَارٍ مَصْطَكَا وَحُكْمُهُ كَمُغْيَرِهِ وَيَضُرُّ بَيْنَ تَغْيِيرٍ بِحِمْلٍ سَانِيَةٍ

المطروح فيه قصد امضوعا كان أو معدنيا وهو للقابسي وقال الباجي المعدنى لا يسلبها والمصنوع يسلبها كخدير واختلف المتأخرون عن هؤلاء الثلاثة فمنهم من رد قولى ابن أبي زيد والقابسي الى قول الباجي وجعل المذهب على قول وهو أن المعدنى لا يسلبها اتفاقا والمصنوع يسلبها اتفاقا ومنهم من لم يردّها اليه وأبقاها على اطلاقهما وجعل المذهب على ثلاثة أقوال والى هذا الخلاف الأخير أشار المصنف بقوله (وفى الاتفاق على السلب) لظهورية الماء (به) أى الملح (ان صنع) من أجزاء الأرض وعدم الاتفاق على السلب به ان صنع (تردد) للمتأخرين الراجع منه عدم الاتفاق على السلب بالمصنوع ففيه الخلاف كالمعدنى والراجع عدم السلب بهما كما تقدم (لا) يرفع الحدث وحكم الخبث (ب) ماء (متغير) يقينا أو ظنا قويا ولو تضريرا يسيرا (لونا أو طعما) اتفاقا (أو ريحا) على المشهور (بما يفارقه) غالبا أى بشئ يفارقه كثيرا احتراز به عما يلزمه كقراره وبين مفارقه بقوله (من طاهر) كزعفران وطعام (أو نجس) كدم ومثل لها بقوله (كدهن) من مذكى أو ميتة (خالط) الدهن الماء لا ان جاوره أو لاصقه كما تقدم (أو بخار) أى دخان (مصطكا) بفتح الميم مقصورا وممدودا وسواء بخر بها الماء بأن كان وعاءه ناقصا ووضعت المبخرة فوق وحبس البخار فى أعلاه حتى امتزج به وغيره أو بخر بها الاناء وحبس البخار فيه وصب عليه الماء فامتزجا وتغير الماء فإن لم يحبس البخار وصرح حتى لم يبق شئ منه فى الاناء وصب الماء فيه فتغير فهو طهور (وحكمه) أى الماء أى وصفه الحكمى (ك) وصف (مغيره) فالتغير بطاهر كزعفران طاهر والتغير بنجس كدم نجس (ويضر) الماء أى يسلب طهوريته (بين) أى فاحش (تغير بحمل سانية) أى بذات دولاب وتسمى فى عرف أهل مصر ساقية وانما يضر

التغير به اذا كان من غير أجزاء الارض كليف وحلفاء لان كان من أجزائها كحديد ونحاس وفخار فلا يضر التغير به (ك) تغير (غدير) أى ماء غدير أى تركه السيل أو النيل فى محل منخفض (بروث) وبول (ماشية) ألقته فيه حال شربها منه وسواء كانت الماشية نعاما أو غيرها وفى المجموعة طهورية الغدير المتغير بروث النعم مطلقا ويستحسن تركه مع وجود غيره (أو تغير ماء (بئر بورق شجر أو بئر) ألقته الرياح فيه فليس طهورا فى بادية ولا فى حاضرة (والأظهر) عند ابن رشد من قولى مالك (فى) تغير ماء (بئر البادية بهما) أى ورق الشجر والتبن (الجواز) لرفع الحدث وحكم الحبث به لعدم سلبه طهوريته لعسر الاحتراز منهما (وفى جعل المحالط) للمطابق (الموافق) له فى لونه وطعمه وريحه وهو عما يفارقه غالبا كماء حطب العنب وماء الورد الذى ذهبت أوصافه (كالخالف) للمطلق فى الصفات والحكم بسلبه طهورية اللطوق وعدم جعله كالخالف فيحكم ببقاء الطهورية (نظر) أى توقف وتردد لابن عطاء الله واستظهر الامام سند شقه الأول وابن عبد السلام شقه الآخر (وفى) جواز (التطهير) من حدث أو حكم خبث (بماء جعل) أى أدخل (فى الفم) قبل التطهير به لعدم تحقق تغيره وهذا قول ابن القاسم وعدم جوازه لعدم سلامته من مخالطة الريق مع قلته جدا وهذه رواية أشهب عن الامام مالك (قولان) مقيدان بعدم تغير الماء بالريق تغيرا ظاهرا وعدم مكثه فى الفم من أن يتحقق أنه خالط الماء مقدار من الريق (وكره ماء) قليل كإماء غسل موجود غيره فى رفع حدث وحكم خبث (مستعمل) أى الماء قبل ذلك (فى) رفع (حدث) أو حكم خبث وهو التقاطر من العضو للغسل والغسل فيه العضو لا الجارى عليه ولا الباقي فى الاناء بعد الاغتراف منه (٧) (وفى) كراهة استعمال ماء مستعمل فى

كغدير بروت ماشية أو بئر بورق شجر أو بئر الأظهر فى بئر البادية بهما الجواز وفى جعل المحالط الموافق كالخالف نظر وفى التطهير بماء جميل فى الفم قولان وكره ماء مستعمل فى حدث وفى غيره تردد ويسير كآنية وضوء وغسل بنجس لم يتغير أو ولغ فيه كلب وراكب يغتسل فيه وسور شارب خمر وما أدخل يده فيه وما لا يتوقى نجسا من ماء لا إن عسر الاحتراز منه أو كان طعاما كشمس وإن ريت

فما يتوقف على طهور (و) كره أن يستعمل ماء (يسر) أى قليل كإماء غسل فى رفع حدث أو حكم خبث وطهارة مسنونة أو مندوبة لاقى غسل نحو ثوب طاهر ومثل اليسير بقوله (كآنية وضوء غسل) وإناء الغسل قليل بالنسبة للمتوضئ أيضا ونعت اليسير بقوله (خلط بنجس) قدر قطرة مطر متوسطة كحمصة لإناء وضوء وفوقها لإناء غسل (لم يغير النجس الماء) ووجد غيره فإن غيره نجسه وإن لم يوجد غيره وإن استعمل المكروه وصل به فلا بعيد (أو) يسر (ولغ) بفتح اللام أى أدخل (فيه) أى اليسير (كلب) لسانه وحركه فيه ولو تيقنت سلامة فمه من النجاسة ووجد غيره لأن لم يحركه فيه لأن سقط لعابه فيه بدون إدخال لسانه فيه ولأن لم يوجد غيره (و) كره أن يستعمل (راكب) أى غير جار (يفتسل فيه) أى الراكب أى يكره الاغتسال فيه من الجنابة (و) كره (سور) أى بقية ماء شرب (شارب خمر) أى مسكر مسلم أو كافر وشك فى طهارة فمه فان تحققت أو ظنت طهارته فلا يكره سورة (و) كره (ما) بالقصر أى مطلق (أدخل) أى شارب الخمر (يده) مثلا (فيه) ولم تتحقق أو نطق طهارتها ولا نجاستها فان تحققت أو ظنت طهارتها فلا يكره (و) كره سور (ما) أى حيوان ما كول كنعم وطير أولا كخنزير وحمار وفرس (لا يتوقى نجسا) أى كلاب أو شربا (من ماء) بيان لسور الشارب وما أدخل يده فيه وكره سور ما لا يتوقى نجسا إذا لم يعسر الاحتراز منه (لأن عسر) أى صعب وشق (الاحتراز) أى حفظ الماء (منه) أى مما لا يتوقى نجسا كقط وفار (أو كان) أى سور شارب الخمر أو ما أدخل يده فيه أو سور ما لا يتوقى نجسا (طعاما) كلبن وزيت ومرق فلا يكره ولا يراق لشرفه (كشمس) أى ماء مسخن بشمس وقيدت الكراهة بالبلاد الحارة كالبحر والواو التى تمتد تحت المطرقة غير التقدين وخص ابن الامام التلمسانى ذلك بالنحاس الأصفر ولا يكره المسخن بنار مالم تشتد سخوته فيكره كشد يد البرودة لمنعها كالخشوع (وإن ريت) بكسر الراء أى علمت النجاسة بمشاهدة أو

أخبار كائنة (على فيه) أى فم شارب الحجر (وقت استعماله) الماء أو الطعام (عمل) أى حكم (عليها) أى بمقتضاها فإن غيرت الماء نجسته والا كره استعماله ان كان قليلا ونجست الطعام ان كان مائعا أو جامدا وأمكن سريانها فيه (واذا مات) حيوان (برى) أى منسوب للبر ضد البحر لحلقه وحياته فيه (ذو) أى صاحب (نفس) أى دم (سائلة) أى يجرى عند سبب جريانه كجرح وقطع (ماء) (راكد) أى غير جار والحال أنه (لم يتغير) الماء بموت البرى ذى النفس السائلة (ندب نزع) من الماء حتى تطيب النفس وتزول كراحتها اياه لزوال الفضلات التى خرجت مع الماء من فم الحيوان (بقدرها) أى الماء قلة أو كثرة والحيوان صغرا أو كبيرا (لا) يندب النزع (ان وقع) البرى ذو النفس السائلة حال كونه (ميتا) أو حيا وأخرج حيا (وان زال تغير) الماء الكثير الذى لا مادة له (النجس) بكسر الجيم أى المتنجس ببول مثلا أى زال تغيره بنفسه (لا بكثرة) أى زيادة وصب ماء (مطلق) عليه ولا بالقاء شيء طاهر فيه من تراب أو طين (فاستحسن) أى من بعض شيوخ أهل المذهب (الطهورية) للماء الذى زال تغيره لأن الحكم بنجاسته لتغيره وقد زال والحكم ينتفى بانتفاء علته (وعدمها) أى الطهورية الصادق بعلم الطاهرة (أرجح) أى رجحه ابن بونس من خلاف من تقدم عليه وهذا هو العتمد عند الاجهوري وعبد الباقي والشبرخيقي والعدوى واعتمد البنائى الأول (و) ان شك فى ضرر مغير الماء وأخبر بنجاسته غير (قبل) بضم القاف أى وجب أن يقبل (خبر الواحد) بنجاسته وأولى الاكثر ان كان عدل رواية وهو السلم العاقل البالغ السليم من الفسق وما يخل بالمروءة ولو أثنى أورا (ان بين وجهها) بأن قال تغير بنحو دم (أو اتفاقا) أى المخبر بالكسر والمخير (٨) بالفتح (مذهب) أى فى أحكام الطاهر والنجس وان اختلفا فى

غيرها (والا) أى وان لم يبين وجهها ولم يوافق مذهبها (فقال) للآزرى من نفسه (يستحسن) أى يستحب (تركه) أى الماء المشكوك الذى أخبر الواحد بنجاسته بلا بيان ولا اتفاق (وورود) أى نزول (الماء) الطهور (على النجاسة) العينية أو

على فيه وقت استعماله عمل عليها واذا مات برى ذو نفس سائلة يراكد ولم يتغير ندب نزع بقدرهما لا ان وقع ميتا وان زال تغير النجس لا بكثرة مطلق فاستحسن الطهورية وعدمها أرجح وقيل خبر الواحد ان بين وجهها أو اتفاقا مذهبها والأفقال يستحسن تركه وورود الماء على النجاسة كمنكسه

(فصل) الطاهر ميت ما لادم له والبحرى ولو طالت حياته يبر وما ذكى وجزؤه الا محرم الا كل وصوف ووبر وزغب ريش وشعر ولو من خنزير ان جزت والجماد وهو جسم غير حى ومنفصل عنه الا السكر والنحى ودمه وعرقه ولعابه ومخاطه ويبيضه ولو أكل نجسا الا اللذر

والخارج

الحكيمة (كمنكسه) أى ورود النجاسة على الماء قليلا كان أو كثيرا فى أنه ان لم يتغير الماء بوصف من أوصافها فالغسالة والمحل طاهران والا فنجان (فصل) أصله مصدر فصل الشيء أى قطعه وأبانه وفرق بينه وبين غيره ثم اصطلحوا على استعماله فى الالفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة (الطاهر ميت) بسكون المثناة تحت (ما) أى حيوان برى (لادم له) من ذاته وذلك كالعقرب والصرصار (و) ميت الحيوان (البحرى) أى المنسوب للبحر لحلقته وحياته فيه وسواء مات بنفسه أو بفعل فاعل مسلم أو كافر (ولو طالت حياته) يبر كتمساح وضفدع وسلحفاة بحرية (و) الطاهر (ما) أى حيوان برى له دم (ذكى) أى فعل به سبب الاباحة من ذبح أو نحر أو عقر (وجزؤه) أى المذكى من لحم وعظم وظفر وسن وجلد (الا محرم الاكل) كخيل وبغل وحمار انسى وخنزير فنجس فلا تطهره الله كاة (و) الطاهر (صوف ووبر وزغب ريش) أى أهداب محيط بقصبته (وشعر ولو من خنزير) وكلب (ان جزت) أى الصوف وما عطف عليه فى الحياة أو بعد الموت ولو بلا ذكاة (و) الطاهر (الجماد) وهو جسم غير حى أى لم تحل فيه روح (و) غير (منفصل عنه) أى الحى (الا المسكر) وهو ما يغيب العقل فهو نجس ومحرم قليله الذى لا يغيب العقل فضلا عن كثيره الذى يغيبه (و) الطاهر (الحى) أى كل حى بحريا كان أو برى ولو خلق من عذرة أو كلبا أو خنزيرا (ودمه وعرقه) ولو كان جلالة أو سكران حال سكره (ولعابه ومخاطه ويبيضه ولو أكل) الحى (نجسا) أو شرب النجس ولا تكره الصلاة فى ثوب فيه عرق شارب خمر أو مخاطه أو بصفه خلافا لزروق (الا) البيض (المنذر) بفتح الميم وكسر الدال المعجمة أى الممنون أو

الذي صار دمالا المروق الذي اختلط صفاره ببياضه ثلاثون فظاها على الظاهر (و) الا (الخارج) من الحيوان (بعد) قيام (الموت) به من الدمع وبعده وهو يرى ذو نفس سائلة (و) الظاهر (لبن آدمي) ذكر أو أنثى مسلم أو كافر (الا) الآدمي (اليت) فلبنه نجس بناء على انه نجس وهو ضعيف (ولبن غيره) أي غير الآدمي المحاب في حال الحياة أو بعد موته (تابع) للحمه في الطهارة بالتذكية وعدمها بعدمها وان مات المباح والمكروه بلا ذكاة فلبنه بعد موته تابع للحمه في النجاسة (و) الظاهر (بول وعذرة) أي رجيع وروث خرجا (من مباح) أكله في حياته أو بعد ذكاته (الا) المباح (المتغذى بنجس) مأكول أو مشروب كدجاج وفأر ففضلتهما نجسة (و) الظاهر (في) الا المتغير عن (صفة) الطعام (ولو لم يشبه العذرة في وصف من أوصافها فنجس) (و) الظاهر (صفراء) وهو مانع أصفر منعقد يشبه الصبغ الزعفراني يخرج من المعدة وهي طاهرة لعله الحياة فما يخرج منها طاهر (و) الظاهر (بلغم) وهو المنعقد كالخاط (و) من الظاهر (مرارة مباح) أو مكروه مذكي وهي مائع أصفر مرفي كليس ملائق بزائد الكبد (و) الظاهر (دم لم يسفج) أي لم يجز عند موجب الجريان من ذبح ونحر وغير المسفوح هو الباقي في العروق والباقي في القلب عند شقه والراشح من اللحم حال تقطيعه وأما ما يوجد في جوف الحيوان بعد ذبحه المتجمد على محل الذبح فهو مسفوح نجس (و) من الظاهر (مسك) وان كان أصله دما لاستحالاته الى اصلاح (و) من الظاهر (فأرته) أي الجلدة التي يجتمع المسك فيها (و) من الظاهر (زرع) (٩) سقى بنجس أو نبت من بذر نجس وظاهره

والخارج بعد الموت ولبن آدمي الا الميت ولبن غيره تابع وبول وعذرة من مباح الا المتغذى بنجس وقبيح الا المتغير عن الطعام وصفراء وبلغم ومرارة مباح ودم لم يسفج ومسك وفأرته وزرع بنجس وخمر تحجر أو خلل والنجس ما استثنى وميت غير ما ذكر ولو قملة أو آدميا والأظهر طهارته وما أئين من حي وميت من قرن وعظم وظلف وظفر وعاج وقصب ريش وجلد ولو دبح ورخص فيه مطلقا الا من خنزير بعد دبغه في يابس وماء وفيها كراهة العاج والتوقف في الكيمخت ومني ومدى وودى وقبيح وصديد ورطوبة فرج ودم مسفوح ولو من سمك وذباب وسوداء ورماد نجس ودخانته وبول وعذرة من آدمي ومحرّم ومكروه وينجس كثير طعام مائع بنجس

(٣ - جواهر الكل - اول) بكسر الظاء المعجمة لبقرة وشاة وأراد به ما يشمل الحافر وهو للفرس (وظفر) لبعير ونعام واوز ودجاج (عاج) أي سن فيل (وقصبه ريش) ولو أعلاها الذي لا يتألم الحيوان بقصه لانه كان حيا (وجلده) هذا ان لم يدبغ بل (ولو دبغ) وحديث أيما اهاب دبغ فقد طهر محمول على الطهارة اللغوية (ورخص فيه أي جلد الميتة المدبوغ (مطلقا) عن التقييد بكونه من مباح أو مكروه (الا) جلدا مدبوغا (من خنزير) فلم يرخص فيه على المشهور (بعد دبغه) يعني ان الاستعمال المرخص فيه يكون بعد الدبغ بما يزيل رائحته وطوبته (في يابس) كحب ودقيق (و) في (ماء) ظهور لانه لا يضره الا ما يغير لونه أو طعمه أو ريحه (وفيها) أي المدونة (كراهة) لبس (العاج) في الصلاة ونحوها (و) فيها (التوقف) من الامام رضى الله عنه في الجواب عن حكم (الكيمخت) بفتح الكاف والميم أي جلد الحمار أو البغل أو الفرس المدبوغ لان أصل مذهبه ان جلد الميتة لا يطهر بدبغه (و) النجس (مني ومدى وودى) ولو من مباح ولا يعفى عن سيزها وان كان أصلها الدم المغفوع عن يسره (وقبيح) مدة غليظة لم يخلطها دم (وصديد) ماء رقيق مختلط بدم (ورطوبة فرج) من غير مباح وهي ظاهرة من المباح مالم يتغذى بنجس (ودم مسفوح) أي جار بذكاة أو فصدان كان من غير سمك وذباب بل (ولو) كان (من سمك وذباب) وقراد وأشار بالوالى قول القاسى بطهارته منها (وسوداء) بفتح السين بمد واما مائع اسود أو كدر (وزماد) محروق (نجس) كروث محرم ومكروه وعظم ميتة (ودخانته) أي النجس (وبول وعذرة من آدمي ومحرم) كبغل (ومكروه) كسبع وهر (وينجس) أي ينجس (كثير) وأولى قليل (طعام مائع بنجس) كبول وماء متنجس ولحم

وعظم ميتة يتحلل منه شيء يقينا أو ظنا لاشكا (قل) وأولى الكثير ولو مغفوا عنه في الصلاة أو عسر الاحتراز منه كروث فأر يصل للنجاسة (ك) طعام (جامد ان أمكن السريان) للنجس في جميعه يقينا أو ظنا لاشكا (والا) أى وان لم يمكن سريانها في جميعه (ف) ينجس منه (بحسبه) أى السريان المحقق أو المظنون والباقي طاهر يباح أكله وبيعه بعد البيان لان النفس نكراهه (ولا يطهر) أى لا يقبل التطهير (زيت) ونحوه من الادهان (خولط) بنجس (و) لا (لحم) ونحوه (طبخ) بنجس من ماء أو ملح أو غيرها (و) لا (زيتون) ونحوه (ملح) بتخفيف اللام بنجس من ملح أو ماء (ولا بيض صلق) ماء (نجس) أو وجدت فيه بيضة مذرة ان تغير الماء المصالح فيه لانه تنجس بها وشرب منه غيرها (ولا) يطهر (فخار) بفتح الفاء وشد الخاء أى اناء الطين المحرق غير الدهون أو الدهون بما لا يمنع الغوص بنجس (غواص) أى مائع يغوص وينفذ في الفخار كدم وبول ومسكر (وينتفع) أى يجوز الانتفاع (بمتنجس) أى الذى عرضت له النجاسة من طعام كزيت وعسل ولبن وسمن وشرب كاء وماء ورد ولباس كثوب (لا) يجوز الانتفاع (بنجس) كبول ودم ومسكر إلا جلد ميتة غير الخنزير المدبوع في يابس وماء (في غير مسجد) فيحرم الانتفاع بالمتنجس فيه فلا يفرش بفرش متنجس ولا يوقد بزيت متنجس ولا يبنى بمتنجس وان بنى به لا يهدم لاصاعة المال وان كتب مصحف بمداد متنجس محى بماء طهور أو أحرق (و) في غير كل شرب (آدمي) فيحرم عليه أكل وشرب المتنجس لتنجيسه جوفه وعجزه عن تطهيره (ولا يصلى بلباس) أى ملبوس شخص (كافر) لان الغالب نجاسته فحمل (١٠) عليها عند الشك فان علمت أو ظنت طهارته جازت الصلاة به (بخلاف

نسجه) أى منسوج الكافر فتجوز الصلاة به لعدم غلبة النجاسة عليه لتوقيه فيه منها خوفا من كساده عليه بامتناع المسلمين من شرائه (و) لا يصلى (بما) أى شيء (ينام فيه مصلى آخر) أى غير من يريد الصلاة به لغلبة نجاسته (ولا) يصلى (بثياب غير مصلى

قُلْ كَجَائِدٍ إِنْ أَمَكَ السَّرِيَانُ وَإِلَّا قَبِحَسْبِهِ وَلَا يَطْهَرُ زَيْتٌ خَوْلَطَ وَلَحْمٌ طُبِخَ وَزَيْتُونٌ مُلِحٌ وَبَيْضٌ صُلِقَ بِنَجَسٍ وَفَخَّارٌ يَنْوَأُصِرُ وَيُتَفَتَّحُ بِمُتَنَجِّسٍ لَا يَنْجِسُ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَآدَمِيٍّ وَلَا يُصَلِّي بِلِبَاسٍ كَافِرٍ بِخِلَافِ نَسِجِهِ وَلَا يَمَّا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخَرُ وَلَا بِثِيَابٍ غَيْرِ مُصَلٍّ إِلَّا كَرَأْسِهِ وَلَا بِمُحَاذِي فَرْجٍ غَيْرِ عَالِمٍ وَحَرْمِ اسْتِمْعَالِ ذَكَرٍ مُحَلَّى وَلَوْ مِنْطَقَةً وَآلَةَ حَرْبٍ إِلَّا الْمُصْحَفَ وَالسَّيْفَ وَالْأَنْفَ وَرَبْطَ سِنَّ مُطْلَقًا وَخَاتَمَ الْفِضَّةِ لَأَمَّا بَمَضَاهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قُلٌّ وَإِنَّا تَقْدِيرُ وَاقْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَامَرَأَةٍ وَفِي الْمُغْتَشَى وَالْمَمُوءِ وَالْمُضْبَبِ وَذِي

الحلقة

رجلا كان أو امرأة لغلبة نجاستها الدشان من لا يصلى عدم توقيها (الا) ثياب (كرأسه) وما فوق سرته من عمامة

وقلنسوة وسدري فتجوز الصلاة بها لعدم غلبة نجاستها (ولا) يصلى (ب) ثوب (محاذي) أى مقابل (فرج) أى قبل أو دبر شخص (غير عالم) بأحكام الاستبراء والاستنجاء بلا حائل مانع من وصول النجاسة اليه كسراويل وإزار لغلبة نجاسته فان علمت أو ظنت طهارته جازت الصلاة به ومفهوم غير العالم جوازها بمحاذي فرج العالم لعدم غلبة النجاسة له (وحرمة استعمال ذكر محلى) أى مزينا بذهب أو فضة بنسج أو طرز أو خياطة (ولو) كان المحلى بالنقد (منطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أى حزاما على باحدها (و) لو (آلة حرب) كبندقية وسكين (الا) المصحف والسيف فيجوز استعمالهما محليين بأحد النقدين (و) الا (الأنف) الساقط فيجوز تعويضه بأنف من ذهب أو فضة (و) الا (ربط سن) تخلخل أو سقط بخيط من ذهب أو فضة (مطلقا) عن التقييد بوزن مخصوص (و) الا (خاتم الفضة) فيجوز لبسه للذكر ان كان وزنه درهمن شرعيين أو أقل ان اتحد فان زاد على الدرهمين أو تعدد ولو كان المتعدد درهمن حرم (لا) يجوز للذكر (ما) أى خاتم (بعضه) وأولى كله (ذهب ولو قل) الذهب عن الفضة (و) حرم استعمال (اناء نقد) ذهب أو فضة لأكل أو شرب أو غسل (و) حرم (اقتناؤه) ولو تغير الاستعمال لانه وسيلة اليه الا ان كان الاستعمال لتداو فلا يحرم (وان) كان الاقتناء (لامرأة) أى حاصل منها اذ يحرم عليها الاستعمال ايضا (وفي) حرمة استعمال اناء النقد (المغشى) أى الملبس من خارج وداخل بنحو رصاص (و) في حرمة استعمال اناء النحاس ونحوه (المموء) بضم الميم وفتح الثانية أى المظلى بذهب أو فضة (و) في حرمة استعمال اناء الفخار أو الحشب المكسور (المضرب) أى المحمول له ضربة من ذهب أو فضة على محل كسره لاصلاحه وجوازه (و) في حرمة استعمال اناء النحاس أو الحشب (ذى) أى صاحب

(الحلقة) من ذهب أو فضة وجوازه (و) في حرمة استعمال اناء (الجوهر) النفيس كزمرد وياقوت وجوازه (فولان) بالجواز والحرمة لم يطالع المصنف على أرجحية أحدهما على الآخر (وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً) عن التقييد بغير الذهب والفضة والحرير وعن التقييد بكونه ملبوس رأس أو غيره (ولو) كان الملبوس (نعلاً) من ذهب أو فضة (لا) يجوز للمرأة غير الملبوس من الذهب والفضة (كسرير) ومكحلة ومشط ومرآة والله أعلم ﴿ فصل ﴾ في بيان حكم إزالة النجاسة وما يعنى عنه منها وبدأ بحكم إزالتها فقال (هل إزالة النجاسة) أى الصفة الحكمية الموجبة لموصفها منع الصلاة به أو فيه أو له (عن ثوب) أى محمول (مصل) أى يريد صلاة فرض أو نفل بالغ ذكر أو أنثى (ولو) كان الثوب (طرف) أى بعض (عمامته) للرعى بالأرض والطرف الآخر متعمم به على رأسه أو متحزم به أو ماسك له بيده وسواء تحرك طرفها الذى على الأرض بحركته أم لا (و) عن ظاهر (بدنه) أى للصلى ومنه داخل فيه وأنفه وعينه وأذنه ولا تكفى غلبة الدمع والريق إلخ خوف ضرر فيعنى عنه (و) عن (مكانه) أى للصلى الذى تماسه أعضاؤه بالفعل كوضع كفيه وقدميه وجبهته وركبتيه وساقه وأليتيه وفخذه وما لا تماسه بالفعل لا يطالب بإزالتها عنه كما تحت صدره وما بين قدميه وما هو عن يمينه أو شماله أو امامه أو خلفه وكل موضع المومى إليه بالسجود (لا) عن (طرف) أى جانب (حصيره) من جهة يمينه أو شماله أو امامه أو خلفه أو جهة الأرض التى فرش عليها طاهر وقوله إزالة النجاسة مبتدأ (سنة) خبر أى مطاوعة طلباً مؤكداً غير جازم (أو واجبة) أى مطاوعة طلباً مؤكداً جازماً وشهره اللخمى وجعله مذهب المدونة (ان ذكر وقدر) أى تذكر النجاسة وقدر على إزالتها بوجود (١١) ماء طهور أو ثوب طاهر أو بالاتقال الى مكان طاهر

(والا) أى وان لم يذكر النجاسة أو لم يقدر على إزالتها وصلى بها ناسياً لها أو غير عالم بها أو عاجزاً عن إزالتها واستمر ذلك حتى أتم الصلاة (أعاد) ندباً بنية الفرض (الظهري) أى الظهر والعصر (للأصفران) أى أوله والعشاءين لطاوع

الحلقة وإناء الجوهر قولان . وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً ولو نعلًا لا كسرير
﴿ فصل ﴾ هل إزالة النجاسة عن ثوب مصل ولو طرف عمامته وبدنه ومكانه
لأطراف حصيره سنة أو واجبة ان ذكر وقدر والأعاد الظهريين للأصفران خلاف
وسقوطها في صلاة مبطل كذكرها فيها لأقبلها أو كانت أسفل نعل فخلعها وعفى عما
ييسر كحديث مستنكح وبلل بأسور في يد إن كثر الرد أو ثوب أو ثوب مرصعة
تجتهد وتندب لها ثوب للصلاة ودون درهم من دم مطلقاً

الفجر والصبح لطاوع الشمس (خلاف) لفظى لاتفاقهما على إعادة النكاح القادر صلاته أبداً والعاجز والناسى في الوقت (وسقوطها) أى النجاسة على الشخص وهو (في صلاة مبطل) لها ولو كان مأموماً ان تعلق به بأن كانت رطبة أو استقرت عليه ان كانت يابسة ولم تكن مما يعنى عنه واتسع الوقت الذى هو فيه اختياراً أو ضرورة بالادراك ركعة بعد إزالتها (كذكرها) أى النجاسة (فيها) أى الصلاة فتبطل بمجرد ذكرها أو علمها فان كانت يابسة ولم تستقر عليه أو كانت معفوا عنها أو ضاق الوقت الذى هو فيه فلا تبطل الصلاة ويجب عليه إتمامها (لا) تبطل الصلاة ان ذكر النجاسة ونسها (قبل) إحرامه (بها) واستمر ناسياً لها حتى أتمها وبعيدها في الوقت (أو) كانت النجاسة (أسفل نعل) أى متعلقة به وأحرم بالصلاة وهو لا يسها حتى اذا أراد السجود (فخلعها) أى النعل من رجله ولم يرفعها برجله وسجد بدونها ولما قام للقراءة لبسها وفعل هكذا الى آخر الصلاة فلا تبطل (وعفى عما) أى نجس (يعسر) أى يصعب ويشق الاحتراز عنه وهذه قاعدة كلية (كحديث مستنكح) بكسر الكاف أى خارج غير اختيار الشخص ملازم له كل يوم مرة فأكثر أصاب البدن أو الثوب (وبلل بأسور) أى وجع المقعدة وانفتح عروقها وسيلان مادتها حصل (في يد) فلا يجب ولا يسر غسلها منه (ان كثر الرد) لما خرج من الباسور من الدبر بأن حصل كل يوم أربع مرات (أو) حصل في (ثوب) أو بدن ولازم كل يوم ولو مرة والفرق أن غسل الثوب والبدن كل يوم فيه مشقة ولا يشق غسل البدن الا اذا كثر (و) كسب (ثوب) أو بدن (مرصعة) من بول أو عذرة الرضيع سواء كانت أمه أو غيرها ان احتاجت لإرضاعه (تجتهد) أى تبذل جهدها في إبعاد بوله وعذرته عن بدنها وثوبها وغلبها شيء منهما فيعنى عنه (وتندب لها ثوب) طاهر أى إعادته (للصلاة) فيه خاصة (و) كـ (دون) أى أقل من مساحة (درهم) بقلى أى الدائرة التى فى باطن ذراع البقل (من دم مطلقاً) عن تقييده بكونه من بدن الصلى أو

غير حيض وخنزير أو في بدن أو ثوب أو مكان (و) من (قيح وصديد) هما كالدم من كل وجه (وبول) لا روث (فرس) لا بقل وحمار (لغاز) أي مجاهد لا غيره في بدن أو ثوب قل أو أكثر أصابه (بأرض حرب) أي كفر لا بأرض الاسلام (و) ك(أثر) فم أو رجل ك(نذباب) وناموس (من عذرة) وأولى من بول وقف عليها ثم على البدن أو الثوب (و) ك(أثر دم في موضع) ك(حجامة) وفصادة (مسح) أي الموضع من عين الدم فيعفى عنه حتى يبرأ (فاذا برئ غسل) وجوبا أو استئنا ان ذكر وقدر (والا) أي وان لم يغسله بعد البرء (أعاد) الصلاة التي صلاحها قبل الغسل وبعد البرء (في الوقت) الظهرين للاصفرار والعشاءين والصبح للطلوع قاله في المدونة (وأول) أي فهم (بالنسيان) أي بأنه نسي الغسل وعليه فمّن تذكر عمدا يعيد أبدا (و) أول (بالإطلاق) عن التقييد بالنسيان فتاركه عمدا يعيد في الوقت كناسيه (وكطين) وماء ك(حطر) ورش في طريق اختلط ببول أو روث دواب بل (وان اختلطت العذرة بالمصيب) لبدن المصلي أو محموله مادام الماء والطين طريا في الطرق فإن جف غسل المصاب ومحل العفو ان لم تغلب عين النجاسة على المصيب (لا ان غلبت) أي زادت عين النجاسة على الطين أو الماء كطين أو ماء مزبلة هذا هو الراجح فقوله (وظاهرها) أي المدونة (العفو) عما غلبت عليه النجاسة ضعيف (ولا) عفو (ان أصاب عينها) أي النجاسة (و) كصيب (ذيل) ثوب (امرأة) حرة أو أمة يابس (مطال للستر) لا للزينة والفخر ولا عن مصيب المبالول ولا عن مصيب ذيل رجل (و) كصيب (رجل) بكسر فسكون (بلى) نعت رجل (عمران) أي الذيل اليابس والرجل المبالولة (تجسس) بفتح الجيم أي عين النجاسة (١٢) كبول (يبس) بفتح الموحدة مصدر يبس بكسرهما (يطهران) أي الذيل

وَقِيحٌ وَصَدِيدٌ وَبَوْلٌ فَرسٍ لِقَازٍ بِأَرْضِ حَرْبٍ وَأَثَرٌ ذُبَابٍ مِنْ عَذْرَةٍ وَمَوْضِعٌ حِجَامَةٍ مُسِجٍ فَازَا بَرِيٌّ غَسَلَ وَالْأَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَأَوَّلَ بِالنَّسْيَانِ وَالْإِطْلَاقِ وَكَطِينٍ مَطَرٍ وَإِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذْرَةُ بِالمُصِيبِ لَا أَنْ غَلَبَتْ وَظَاهِرُهَا الْعَفْوُ وَلَا أَنْ أَصَابَ عَيْنُهَا وَذَيْلُ امْرَأَةٍ مُطَالٌ لِلسُّتْرِ وَرَجُلٌ بَلَّتْ يَمْرَأَانِ يَنْجِسُ يَبْسُ يَطْهُرَانِ بِمَا بَعْدَهُ وَخَفٌ وَنَعْلٌ مِنْ رَوْثِ دَوَابٍّ وَبَوْلُهَا أَنْ دُلِكَ لَا غَيْرُهُ فَيَخْلُمُهُ الْمَاسِحُ لَا مَاءَ مَعَهُ وَيَتَيَمَّمُ وَاخْتَارَ الْحَاقَ رَجُلَ الْفَقِيرِ وَفِي غَيْرِهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ وَوَأَقَعَ عَلَى مَارٍ وَأَنْ سَأَلَ صَدَقَ الْمُسْلِمُ وَكَسِيفٌ صَقِيلٌ لِإِفْسَادِهِ مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ وَأَثَرٌ دُمْلٌ لَمْ يَنْكُ وَنُدِبَ أَنْ تَفَاحَشَ

الجاف والرجل المبالولة (بما) أي موضع طاهر عمران عليه (بعده) أي بعد مرورها بالتجسس اليابس (و) كصيب (خف ونعل من روث دواب وبولها) محرمة كحمار وبغل وفرس (ان ذلكا) أي مسح الخف والنعل من الروث والبول بشئ طاهر كتراب وحجر وخرقة حتى زالت

عين النجاسة عنهما (لا) يعفى عما أصاب الخف والنعل من نجس (غيره) أي المذكور من روث وبول الدواب كدم كدم وفضلة آدمى أو كلب (فيخلمه) أي الشخص (الماسح) على الخف الذي (لا ماء معه) يكفيه لغسل الخف من النجاسة التي لا يعفى عنها والحال أنه متوضئ (ويتيمم) للصلاة تقدما لطهارة الخبث اذ لا بدل لها على الطهارة المائية اذ لها بدل عند تعارضهما لانه ان لم ينزع الخف يصلى بالطهارة المائية وهو حامل للنجاسة وان نزع بطل وضوءه وانتقل للتيمم لعدم الماء (واختار) اللخمى من نفسه (الحاق رجل) الشخص (الفقر) العاجز عن اتخاذ خف أو نعل بهما في العفو عن مصيبتها من روث وبول الدواب ان دلكت (وفي) الحاق رجل الشخص (غيره) أي الفقير وهو الغنى الواحد لأحدهما ولم يلبسه وأصاب المذكور رجلاه ودلكها وعدم الإلحاق (للمتأخرين قولان) مستويان لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما على الآخر (وواقع على) شخص (مار) أي ماش أو جالس أو مضطجع ولم تيقن ولم تظن طهارته ولا نجاسته وشك فيه فلا يلزم السؤال عنه (وان سأل صدق) الشخص (المسلم) لا الكافر العدل في الرواية (وك) مصيب (سيف) ومدية ومرآة ونحوها مما يفسده الغسل وهو صلب (صقيل) أي أملس ناعم وصرح بعلّة العفو بقوله (ل) يدفع (إفساده) أي السيف ونحوه من كل صقيل بالغسل وبين مصيبه بقوله (من دم) فلا يعفى عن مصيبه من نجاسة غير دم وشرط الدم كونه بفعل (مباح) أي غير ممنوع فيشمل الواجب كالجهاد والسنة كالنضحية والمباح كتذكية المباح فلا يعفى عما أصابه من فعل ممنوع كقتل أو جرح (وأثر دمل لم ينك) أي يقشر ويصغر بأن خرج ما اجتمع فيه بنفسه وزاد على درهم (ونذب) غسل كل نجس معفو عنه (ان تفاحش) التجسس المعفو عنه بخروجه عن الحد المعتاد واستقباح النظر اليه

والاستحياء من الجلوس به بين الاقران (كدم) أى خرم (البراغيث) ان تفاحش (الا) أن يطلع الشخص على النجس
 العفو عنه المتفاحش (في صلاة) ولو نفلا فلا يندب له غسله حتى يتمها لانه وجب بالشروع فيها (ويطهر على النجس بلانية)
 لتطهيره (بغسله ان عرف) المحل (والا) أى وان لم يعرف محل النجس بأن شك في محلين مثلا (ف) لا يطهر الا (ب) غسل
 (جميع المشكوك فيه) من بدن أو ثوب أو مكان أو أناء سواء كان في جهة أو جهتين (ككميه) المتصلين بشوبه علم أو ظن نجاسة
 بأحدهما وشك في عينه فيسن أو يجب غسلهما ان وسعه الوقت ووجد ماء كافيا لهما (بخلاف) علمه أو ظنه نجاسة بأحد (ثوبيه)
 المنفصل أحدهما من الآخر وشك في عينه (فيتحرى) الطاهر منهما بعلامة تظهره ليصلي به ويترك الآخر وصلة غسله (بظهور
 منفصل) عن محل النجس بعد غمره به (كذلك) أى كنفسه قبل غسل النجس به في أنه لم يتغير بوصف من أوصاف
 النجاسة (ولا يلزم) في طهارة محل النجس (عصره) أى محل النجس من الغسالة التى لم تتغير بوصف من أوصاف النجاسة
 ولا يلزم عركه الا أن يشتد تعلق النجاسة به ويتوقف زوالها منه على ذلك (مع زوال طعمه) أى النجس من المحل المغسول ولو
 عسر فلا يطهر مع بقاءه (لا) يشترط زوال (لون وريح عسرا) أى اللون والريح فيطهر المحل مع بقاءهما به فان لم يعسر زوالهما
 فهو شرط في طهارة المحل (والغسالة المتغيرة) بطعم النجاسة أولونها أو ريحها ولو المتعسرين (نجسة) وأما الغسالة المتغيرة بوسخ
 أو صبغ طاهر فطاهرة (ولو زال غبن النجاسة) عن محلها (بغير) الماء (١٣) (الطلق) كما متغير بنحو ورود بقى في محلها لانه

ولا يقى جافا أو مبلولا (لم
 ينجس ملاقى محلها) أى
 النجاسة اذ لم يبق بالمحل الا
 الحكم وهو مقدر لا وجوده
 فلا ينتقل (وان شك في
 أصابها) أى النجاسة
 (الثوب) أو خف أو حصى
 أو نعل (وجب نضجه) ان
 ذكر وقدر وقيل يسن
 (وان ترك النضح وصلى
 بالمشكوك فيه) أعاد

كدم البراغيث الا في صلاة ويطهر محل النجس بلا نية بمسله ان عرف والا
 في جميع المشكوك فيه ككميه بخلاف ثوبيه فيتحرى بظهور منفصل كذلك
 ولا يلزم عصره مع زوال طعمه لا لون وريح عسرا والغسالة المتغيرة نجسة
 ولو زال عين النجاسة بغير المطلق لم ينجس ملاقى محلها وان شك في أصابها
 لثوب وجب نضجه وان ترك أعاد الصلاة كالفصل وهو رش باليد بلا نية لا إن
 شك في نجاسة المصيب أو فيهما وهل الجسد كالثوب أو يجب غسله خلافه واذا
 اشتبه طهوره بمنجس أو نجس صلى بعدد النجس وزيادة إناء وندب غسل إناء ماء
 ویراق لا طعام وحوض تميدا سميما بولوغ كلب مطلقا لا غيره عند قصده الاستعمال

الصلاة) التى صلاها بالمشكوك فيه بلا نضح (ك) إعادة تارك (الغسل) للثوب ونحوه الذى تحقق أو ظن ظنا قويا
 أصابة النجاسة له (وهو) أى النضح (رش باليد بلانية) رشة واحدة ولو لم تم المشكوك فيه وحكمته دفع الشك في النجاسة وسد باب
 الوسوسة (لا) يجب النضح (ان) تحقق الإصابة و (شك في نجاسة) الشيء (المصيب) اذ الأصل طهارته (أو) شك
 (فيهما) أى الإصابة ونجاسة المصيب فلا يجب النضح بالأولى (وهل الجسد) الذى شك في أصابة النجاسة له (كالثوب)
 المشكوك في أصابة النجاسة له في وجوب نضجه وهو ظاهر المذهب (أو يجب غسله) اذ الغسل لا يفسده بخلاف الثوب وهو المذهب
 عند ابن رشد والمشهور عند ابن عرفة فيه (خلاف) في التشهير (واذا اشتبه) أى التمس ماء (طهور) أى مطهر لغيره
 (بمنجس) كما متغير بنجس (أو) اشتبه طهوره (بنجس) بفتح الجيم كقول آدمى موافق للظهور في أوصافه ولم يوجد
 طهور غير مثله بأحدهما واتسع الوقت توشا الشخص وضوات و (صلى) صلات (بعدد) أو أوانى (النجس) أو المتنجس (وزيادة
 إناء) على عدد النجس أو المتنجس (وندى غسل إناء ماء ويراق) أى الماء ندبا ان كان يسيرا كأنه غسل فان كان كثيرا فلا يراق
 ولا يكره استعماله (لا) يندب غسل إناء (طعام) وتحرم أرافته لأضاعة المال وإهانة الطعام (و) لا يندب غسل (حوض) ولا
 أراقه مائه الكثير حال كون غسل إناء الماء وأراقته (تعيدا) أى لم تظهر حكمته لطهارة الكلب ولذا لم يطلب بولوغ الخنزير الاخت
 من الكلب (سعا) من الغسالات ولا بعد منها الماء المولوغ فيه (ب) سيب (ولوغ كلب) أى ادخال لسانه في الماء وتحريكه
 ولوغا (مطلقا) عن تقييده بكونه من غير مأذون في فنيته (لا) يندب الغسل ولا الأراقه بسبب (غيره) أى الولوغ كادخال
 رجله أو لسانه بلا تحريك أو سقوط لعابه في الماء وبغسل (هـ) قصد (التوجه الى) الاستعمال) للماء الذى ولغ الكلب

فيه ويجزى غسله (بلائية) لانه تعبد في الغير (و) ب(لاترب) اى جعل تراب في احدى الفسلات لعلم ثبوته في كل الروايات واضطراب روايته (ولا يتعدد) الفصل سبعا (ب) سبب (ولوغ كلب) واحد مرات في اناء واحد (أو) ولوغ (كلاب) في اناء واحد قبل غسله لتداخل مسببات الأسباب المتفقة في السبب كنواقض الوضوء وموجبات الحد والقصاص

(فصل) في فرائض الوضوء وسننه وفوائله (فرائض الوضوء) بضم الواو أى التوضؤ يطلق على الماء قليلا وأما بفتحها فهو للماء و يطلق على التوضؤ قليلا (غسل) اى اىصال الماء مع ذلك (لما) اى الوجه الذى (بين) وتدى (الأذنين) وهذا بيان لحده عرضا فدخل فيه البياض الذى بين الوتد وعظم الصدغ البارز والذى بينه وبين العذار نازلا عن الوتد (و) غسل ما بين (منابت) جمع منبت أى موضع نبات (شعر الرأس المعتاد) نعت للمنابت لاجراخ منبت الاصلع والازرع والاغم (و) بين منتهى (الذقن) بفتح الذال المعجمة والقف على اجتماع اللحين أسفل الفم لمن لحيته كمرأة وأمرد (و) بين منتهى (ظاهر اللحية) لمن هى له أى الشعر النابت على جانبي الوجه (فيغسل الوترة) بفتح الواو أى الحاجز بين طاقى الأنف (و) يغسل (أسارى) اى تكاميش (جبهته) بتعميمها بالماء على ذلك (و) يغسل (ظاهر شفتيه) اى ما ظهر عند ضمهما ضابطيها خاليا عن التكلف (بتخليل) (شعر تظهر البشرة تحته) عند المقابلة ومفهوم تظهير الخ أن الذى لا تظهر البشرة تحته لا يجب تخليله وهو كذلك على المشهور (لا) يجب ان يغسل (جرجا) بضم الجيم (برى) غائرا بحيث لا يمكن غسله فان أمكن وجب غسله (أو خلق غائرا) كذلك (و) غسل (يديه بمرقبيه) أى معهما وهو آخر (١٤) عظم الذراع المتصل بالعقد (و) يغسل (بقية معصم ان قطع) المعصم

بكسر الميم وسكون الفاء أصله موضع السوار والمراد به هنا اليد من أطراف الأصابع الى المرفق (ك) فصل (كف) خلقت (بمنكب) أى مفصل العضد من الكتف وليس له يد غيرها فان كان له يد غيرها وكان لها مرفق او نبشت في محل الفرض وجب غسلها

بلائية ولا تترب ولا يتعدد ولوغ كلب أو كلاب

(فصل) فرائض الوضوء غسل ما بين الأذنين ومنابت شعر الرأس المعتاد والذقن وظاهر اللحية فيغسل الوترة وأسارى جبهته وظاهر شفتيه بتخليل شعره تظهر البشرة تحته لا جرجا يرى أو خلق غائرا ويديه بمرقبيه وبقية معصم ان قطع ككف بمنكب بتخليل أصابعه لا اجالة خارجيه ونقض غيره ومسح ماعلى الجمجمة بعظم صدغيه مع المسترخى ولا ينقض ضفره رجل أو امرأة ويدخلان يديهما تحته في رد المسح وغسله مجزى وغسل رجله بكعبيه الناثين بمفصلتي الساقين وتذب تخليل أصابعهما ولا يعمد من قلم ظفره أو خلق رأسه وفي لحيته

قولان

أيضا (بتخليل أصابع) يديه (٤) لانها الشدة افتراقها كأعضاء متعددة (لا) تجب (اجالة) أى نحويل (خاتمه) من موضعه ولو كان ضيقا ان كان مأذونا فيه (ونقض) أى أزال (غيره) أى غير المأذون فيه ان كان يمنع وصول الماء للبشرة والافلا وليس ازالة ما يمنع وصول الماء للبشرة خاصة بالحاتم الغير المأذون فيه بل هو عام في كل حائل كشمع وزفت ووسخ (ومسح ماعلى الجمجمة) أى الشعر الذى عليها وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ من جلد أو شعر وحده طولا من المنابت المعتادة للشعر الى نفرة القفا وعرضا ما بين الأذنين فيدخل فيه البياض الذى فوقهما (بعظم صدغيه) الذى نبت عليه الشعر فقط وباقيه من الوجه (مع) مسح الشعر (المسترخى) اى المستطيل النازل عن حد الرأس ولو طال جدا نظرا لاصله (ولا ينقض ضفره) أى لا يجب ولا يندب (رجل أو امرأة) ان خلا عن الحيط ولو اشتد وينقض في الفصل ان اشتد وان اشتمل على خيط أو خيطين فان اشتد نقض فيهما والا فلا وان ضفر ثلاث خيوط نقض فيهما اشتد أولا (ويدخلان يديهما) اى الرجل والمرأة (تحته) اى الشعر المسترخى (في رد المسح) الذى نص على حكمه بقوله الآتى في السنن ورد مسح رأسه فالفرض يتم بمسحة واحدة على ظاهر الشعر والسنة بواحدة من تحته (وغسله مجزى) لاشتتاله على المسح وزيادة وان كره كما يشعر به قوله مجزى (وغسل رجله بكعبيه) اى مع غسل العظمين (الناثين) اى البارزين (بمفصلتي الساقين) ويحافظ على المرفق والعقب لان الماء يلبس عنهما وفي الحديث ويل للعقاب من النار (وتذب تخليل أصابعهما) أى الرجلين (ولا يعمد) أى لا يغسل محل الظفر ولا يمسح موضع الشعر (من قلم ظفره أو خلق رأسه) بعد وضوءه لان حدثه قد ارتفع يغسل ظفره ومسح شعره (وفي) وجوب غسل موضع (لحيته) التى خلقها أو زالت بعد وضوءه وعدمه

(قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (والدالك) أى اصرار اليد على العضو المغسول مع سيلان الماء عليه أو بعده قبل جفافه (وهل الموالاة) أى عدم التفريق الكثير بين فرائض الوضوء ويسمى فوراً أيضاً (واجبة ان ذكر) أى تذكر الشخص أنه يتوضأ (وقدر) على التوضأ بلا تفريق كثير فلا تجب ان نسي أو عجز (و بنى) المتوضى على ما فعله وجوباً أو استئناساً ويكره ابتداءه أو يحرم ان كان ثلث غسل أعضائه (بنية) أى مع قصد اكمال الوضوء للذهاب نيته الاولى بالنسيان فان بنى غيرها فلا يجزئه (ان نسي) المتوضى كمال وضوئه ثم تذكر فيبنى بناء (مطلقاً) عن التقيد بالقرب (وان عجز) المتوضى عن اكمال وضوئه عجزاً حكماً بأن أعدم ما يكفيه ظناً ضعيفاً أو شكاً فلم يكفه ثم قدر عليه (مالم يطل) الزمن فان طال بطل الوضوء والطول مقدر (بجفاف أعضائه) مغسولة (بزمن) أى فيه (اعتدلاً) أى الاعضاء والزمن فاعتدال الاعضاء بتوسط صاحبها بين الشبوبة والشيخوخة والحرارة والبرودة وسلامته من المرض واعتدال الزمن بتوسطه بين الحرارة والبرودة كفصل الربيع والخريف (أو) هى (سنة) ان ذكر وقدر فان فرق ناسياً أو عاجزاً عجزاً حقيقياً بنى ولو طال (خلاف) في التشهير فقد شهر ابن رشد السنة وغيره الوجوب (ونية) أى ارادة وقصد (رفع الحدث) أى الوصف للتقديرياته بأعضاء الوضوء المانع من الصلاة ونحوها وزمنها (عند غسل وجهه) ان بدأ به كما هى السنة والافند أول فرض غيره (أو) نية أداء الوضوء (الفرض) أى المفروض المتوقف عليه صحة الصلاة والطواف (أو) نية (استباحة ممنوع) بالحدث كصلاة وطواف (وان مع) نية (تبرد) أو تذهب أو نظافة (أو) وان (أخرج بعض المستباح) فعله بالوضوء بأن (نوى استباحة الطهر لا العصر مثلاً أو الصلاة

لا الطواف فيصبح وضوءه
ويباح له ما أخرجه أيضاً
(أو) وان (نسى حدثاً) أو
احداً منها وتذكر غيره
(لا) ان (أخرجه) أى
المتوضى الحدث فلا يصح
وضوءه لتناقضه بأن نوى
من البول لامن الريح
مثلاً (أو نوى مطلق الطهارة)

قَوْلَانِ وَالِدَالِكُ وَهَلِ الْمُوَالَاةُ وَاجِبَةٌ أَنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَبَنَى بِنِيَّةٍ أَنْ نَسِيَ مُطْلَقًا وَإِنْ عَجَزَ
مَالَمْ يَطْلُ بِجِفَافٍ أَعْضَاءَهُ بِزَمَنِ اعْتِدَالٍ أَوْ سُنَّةٍ خِلَافَ نِيَّةٍ وَرَفَعَ الْحَدَثَ عِنْدَ
وَجْهِهِ أَوْ الْفَرْضِ أَوْ اسْتِبَاحَةٍ مَمْنُوعَةٍ وَإِنْ مَعَ تَبَرُّدٍ أَوْ أَخْرَاجِ بَعْضِ الْمُسْتَبَاحِ أَوْ
نَسِيَ حَدَثًا لَا أَخْرَجَهُ أَوْ نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ أَوْ اسْتِبَاحَةَ مَا نَدَبَتْ لَهُ أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ
أَحَدُنْتُ فَلَهُ أَوْ جَدَّدَ فَتَبَيَّنَ حَدَثُهُ أَوْ تَرَكَ لُحْمَةً فَانْفَسَلَتْ بِنِيَّةٍ الْفَضْلِ أَوْ فَرَّقَ النِّيَّةَ
عَلَى الْأَعْضَاءِ وَالْأَظْهُرُ فِي الْآخِرِ الصَّحَّةُ وَعَزُّو بِهَا بَعْدَهُ وَرَفَضُهَا مُتَّفَقٌ

أى الطهارة المطلقة المتحققة اما في طهارة الحدث أو حكم الحجب فلا يصح وضوءه لتردده في نيته وعدم جزئه بطهارة الحدث وأولى نيته الطهارة المتحققة في طهارة حكم الحجب وحدها لعدم نية طهارة الحدث (أو) نوى (استباحة ما) أى الفعل الذى (ندبت) الطهارة (له) ولم يتوقف جوازها ولا صحته عليها كقراءة قرآن أو زيارة صالح أو دخول على سلطان أو نوم (أو قال) المتوضى بكلامه القلبي (ان كنت أحدثت) أى نقضت وضوئى بحدث أو غيره (فهذا) الوضوء الذى أريد (له) أى الحدث المشكوك فيه (أو) اعتقد أنه متوضى (أو جدد) وضوءه بنية الفضيلة (فتبين) له بعد الوضوء المجدد (حدثه) قبل التجديد فلا يجزئه هذا الوضوء لعدم نية رفع الحدث (أو ترك) المتوضى (للمعة) من عضو مغسول كالوجه أو مسح كالرأس وقصر نية الفرض على الغسلة أو المسحة الأولى وجدد نية النقل لما بعدها (فانفصلت) اللعنة وأمسحت بالغسلة والمسحة الثانية التى فعلها (بنية الفضل) أى الفضيلة فلا يجزئه غسلها أو مسحها لانه نية الفضيلة لا تكفى عن نية الفريضة (أو فرق النية على الاعضاء) بأن نوى غسل وجهه فقط ثم نوى غسل يده اليمنى فقط ثم نوى غسل اليد اليسرى فقط ثم نوى مسح رأسه فقط ثم نوى غسل رجله اليمنى فقط ثم نوى غسل رجله اليسرى فقط ولم ينو غير الأخيرة تكميل الوضوء فلا يجزئه بناء على ان الحدث لا يرتفع عن كل عضو بانفراده (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (فى) هذا الفرع (الآخر الصحة) بناء على ان الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده (وعزوها) أى نسيان النية (بعده) أى بعد الاتيان بها عند الوضوء وتكميل الوضوء مع الدھول عنه واشتغال القلب بغيره (ورفضها) أى ابطال النية بالقلب والرجوع عنها (مقتفر) فلا يبطل الوضوء ولا ينقضه ان وقع بعد فراغه فان وقع فى أثناءه أبطله على الراجح وان كان طاهر

الضنف اغتفاره (وفي) أجزاء (تقدمها) أى النية على الأول فرض (ب) زمن (يسير) كنيته عند خروجه من بيته للتوضؤ أو الاغتسال في حمام بلد صغير وعدمه (خلاف) في التشهير شهر ابن رشد الاجزاء وشهر المازرى عدمه (وسننه) أى الوضوء (غسل يديه) الى كوعيه (أولاً ثلاثاً) قبل اغتراف الماء بهما (تعبداً) أى لم تظهر لنا حكمته وقال أشهب انه معلل بالتنظيف لحديث اذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلهما في انائه فانه لا يدري أين بات يده (بمطلق ونية) بناء على انه تعبد وعلى أنه للتنظيف تحصل بغسلهما بمضاف وبلائية اذ لا يتوقف عليهما (ولو) كانتا (نظيفتين) خلافاً لاشهب في نفيه سنية غسل النظيفتين (أو) ولو (أحدث في أنائه) أى الوضوء فانه يسن غسلهما (مفترقتين) أولاً في الوضوء الذى يستأنفه (ومضمضة) أى إدخال الماء في الفم وخضخضته وطرحه (واستنشاق) أى جذب الماء بالنفس الى داخل الأنف (وبالغ مفطر) أى غير صائم في المضمضة بإصال الماء الى أقصى الفم والاستنشاق بإصاله الى أقصى الأنف (وفعلهما) أى المضمضة والاستنشاق (بست) من الغرفات يتمضمض منها ثلاث غرفات متوالية ثم يستنشق ثلاث كذلك (أفضل) من فعلهما بثلاث غرفات يتمضمض ويستنشق بكل واحدة منها (وجازاً) أى المضمضة والاستنشاق معا (أو احداها بغرفة) واحدة يتمضمض منها ثلاثاً متوالية ثم يستنشق منها ثلاثاً كذلك أو يتمضمض واحدة ويستنشق واحدة وهكذا الخ (واستنشاق) أى طرح الماء من الأنف بالنفس واضعاً سبابته وإبهامه من يسراه على أعلى أنفه عند دفع الماء بنفسه (ومسح وجهي) أى ظاهر وباطن (كل أذن) ولم يقل وجهي أذنين لثقله بتوالي اثنين (وتجديد) (الإمام) لمسحهما (١٦) أى الاذنين (ورد مسح رأسه) الى الموضع الذى ابتدأ منه

وفي تقدمها يسير خلاف . وسننه غسل يديه أولاً ثلاثاً تعبدًا بمطابق ونية ولو نظيفتين أو أحدث في أنائه مفترقتين ومضمضة واستنشاق وبالغ مفطر وفعلهما بست أفضل وجازاً أو احداهما بغرفة واستنشاق ومسح وجهي كل أذن وتجديد ما بينهما ورد مسح رأسه وترتيب فرائضه فيعاد المنكس وحده ان بمد بجفاف والام مع تأييده ومن ترك فرضاً أتى به بالصلاة وسنة فعلها لما يستقبل . وقضائه موضع طاهر وقلة الماء بلا حد كالغسل وتيمن أعضائه واناء ان فتش وبدء بمقدم رأسه وشفع غسله وتليته وهل الرجلان كذلك

سواء كان مقدم الرأس أو مؤخره (وترتيب فرائضه) أى الوضوء بغسل الوجه فاليدين فمسح الرأس فغسل الرجلين (فيعاد) استئنا الفرض (المنكس) أى التقدم عن عله (وحده) مرة واحدة للترتيب (ان بعد) ما بين انتهاء وضوئه والاعادة بعداً مقدراً (بجفاف)

الضوء الاخير هذا ان نكس ساهيا فان نكس عامداً ابتدأ الوضوء ندبا (والا) أي وان لم يبعد أعاد المنكس مرة أو (مع) اعادة (تابعة) في الترتيب الشرعى (ومن ترك فرضاً) من وضوئه أو غسله غير النية أولمة يقيناً وظناً أو شكاً وكان غير مستنكح وصلى بوضوئه أو غسله الناقص فرضاً ثم تذكره (أتى به) أى الفرض المتروك فوراً وجوباً بنية تكميل وضوئه أو غسله وان طال بطل وضوؤه أو غسله (و) أتى (بالصلاة) التى صلاحها بالناقص لبطانها وسواء طال ما قبل التذكر أو لم يطل ان نسي أو عجز عجزاً حقيقياً فان تعمد أو عجز عجزاً حكماً فان طال بطل الوضوء أو الغسل وان قرب أتى به وجوباً وما بعده ندباً (و) من ترك (سنة فعلها) أى السنة للمتروكة استئنا وحدها طال الزمن أولاً (لما يستقبل) من الصلوات ان أراد الصلاة بذلك الوضوء والا فلا يفعلها ولا يعيد الصلاة التى صلاحها بما ترك منه سنة (وفضائله) أى مندوبات الوضوء (موضع طاهر) بالفعل وشأنه الطهارة فيكره في المرحاض ولو قبل حلول النجاسة فيه لانه تعرض لوسوسة شياطينه ولخسته وشرف الوضوء (وقلة الماء بلا حد) أى تحديد فى التقليل بمد أو أكثر فكل شخص يقلل بحسب حال أعضائه من صغرا وكبر وخشونة ونعومة (كالغسل) تشبيه بالوضوء في نذب للموضع الطاهر وقلة الماء (وتيمن) أى تقديم يعنى (أعضاء) على يسراها في الغسل والمسح (و) تيمن (اناء) أى جعله جهة يمينه (ان فتح) الاناء فتحاً واسعاً يمكن الاغتراف منه فان لم يفتح كبريق نذب جعله جهة يسراه (و) بدء بمقدم رأسه وهو مثبت الشعر المعتاد بما يلي الوجه وكذا بقية الاعضاء ومقدم اليدين والرجلين ورءوس الاصابع (وشفع غسله) أى الوضوء (وتليته) أى الغسل فالغسل الثانية فضيلة وكذا الثالثة على المشهور (وهل الرجلان) بكسر الراء (كذلك) في نذب الشفع

والتثليث (أو المطلوب) فيهما (الإتيان) من الوسخ بلا حد خلاف (وهل تكره) الغسلة (الرابعة) . والأولى الزائدة ليشمل غير الرابعة (أو تمنع خلاف) في التشهير على الرابعة المحققة بعد ثلاث موعبة وأما المشكوك في كونها رابعة أو ثالثة فالخلاف فيها بالنديب والكراهة والرابعة بعد ثلاث لم تنوع واجبة اتفاقا (وترتيب سنه) أي الوضوء بعضها مع بعض فيقدم غسل اليدين للكوعين على الضمضة وهكذا (أو) ترتيب سنه (مع فرائضه) أي الوضوء فيقدم غسل اليدين للكوعين والضمضة والاستنشاق والاستنثار على غسل الوجه (وسواك) أي استنابك بغود أراك أو نحوه قبل الوضوء (وإن باصبع) فيكفي أن لم يوجد عود (ك) سواك (صلاة) فرض أو نفل (بعدت منه) أي السواك وكذا لتلاوة قرآن وانتباه من نوم وتغير قم (وتسمية) عند ابتداء الوضوء بأن يقول بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم قولان مرجحان (وتشرع في غسل وتيمم) ندبا (وأكل وشرب) استئنا (و) تشرع (في ذكاة) وجوبا شرطا في صحتها (و) ندبا في (ركوب دابة) وزيادة سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون (وسفينة ودخول وضه) أي خروج (لنزل) ويزيد في دخوله اللهم اني أسألك خير المخرج وخير المولج وسورة الاخلاص والفاتحة وآية الكرسي (ومسجد ولبس) لسكوب ونزعه (وغلق باب) وفتح (وإطفاء مصباح) وإيقاده (ووطء) غير منهي عنه (وصعود خطيب منبرا) خطبة جمعة (١٧) أو غيرها (وتعميض ميت) بعد تحقق موته (ولحده) أي إرقاده في قبره

أَوِ الْمَطْلُوبُ الْإِتْيَانُ وَهَلْ تَكْرَهُ الرَّابِعَةَ أَوْ تَمْنَعُ خِلَافَ تَرْتِيبِ سَنَنِهِ أَوْ مَعَ فَرَائِضِهِ وَسَوَاكَ وَإِنْ بِاصْبِعٍ كَمَلَاةٍ بَعْدَتْ مِنْهُ وَتَسْمِيَةٌ وَتَشْرَعُ فِي غُسْلِهِ وَتَتِمُّهُ وَأَكْلُ وَشُرْبُ وَذِكَاةٌ وَرُكُوبُ دَابَّةٍ وَسَفِينَةٍ وَدُخُولُ وَضْءٍ وَلِنَزْلِ وَمَسْجِدٍ وَلِبْسٍ وَغَلْقُ بَابٍ وَإِطْفَاءُ مِصْبَاحٍ وَوُطْءٌ وَصُعُودُ خُطْبٍ مَقْبَرًا وَتَعْمِيزُ مَيْتٍ وَاحْتِدَادُ وَلَا تَنْدُبُ إِطَالَةَ الْقُرَّةِ وَمَسْحَ الرِّقَبَةِ وَتَرْكَ مَسْحِ الْأَعْضَاءِ وَإِنْ شَكَّ فِي ثَالِثَةٍ فَقَدْ كَرَاهَتْهَا وَتَنْدُبُهَا قَوْلَانِ قَالَ كَشَّكَهُ فِي صَوْمٍ يَوْمَ عَرَفَةَ هَلْ هُوَ الْعِيدُ

(فصل) نَدْبُ لِقَاضِي الْحَاجَةِ جُلُوسٌ وَمَنْعُ يَرْخُو نَجَسٍ وَتَعْمِينَ الْقِيَامِ وَاعْتِمَادُ عَلَى رِجْلٍ وَاسْتِنْجَاءُ بِيَدٍ يُسْرَيْنِ وَبَلْهَا قَبْلَ لَقَى الْأَذَى وَغَسْلُهَا بِكَتْرَابٍ بَعْدَهُ وَسُتْرٌ إِلَى مَحَلِّهِ وَإِعْدَادُ مَزِيلِهِ وَتَرْهُ

(٣ - جواهر الالكليل - اول) بالمندبل ونحوه بل هو جائز (وإن شك) المتوضي (في) اتصاف غسلة أراء فعلها (بثالثة) ففعلها مندوب أو رابعة فسكره أو تحرم (ففي كراهتها) أي الغسلة المشكوك فيها خوف الوقوع في المنهي عنه واستظهره في الشامل قال ابن ناجي وهو الحق (وندبها) استصحابا للأصل وهو ليس مستنكحا (قولان) مستويان عند المصنف (قال) أي المازري من نفسه مخرجا على القولين في الشك في الغسلة (كشكه) أي الشخص (في) ليلة (يوم عرفة هل) اليوم الذي يليها يوم عرفة فينوي صومه أو (هو العيد) فلا ينوي صومه ففي كراهة نية صومه خوف الوقوع في صوم العيد المنوع وندبها استصحابا للأصل قولان (فصل) في آداب قضاء الحاجة (ندب لقاضي) أي من يريد قضاء (الحاجة) بولا كانت أو غاططا (جلوس) بكان رخو طاهر لانه أستر لعورته مع أمنه من تنجس ثيابه (ومنع) أي كره الجلوس (مكان) رخو (أي لين كتراب ورم) تنجس (بنجاسة رطبة يخشى أن جلس فيه تنجس ثيابه بها (وندب) له (اعتماد) حال قضاء الحاجة (على رجل) يسري بالليل عليها ورفع عقب اليمنى لانه أعون على خروج الفضلة (و) ندب (استنجاء) أي إزالة ما على المخرج بماء أو جامد (بيد) أعنى (يسريين) فقله أعنى يسريين مصب الندب (و) ندب (بلها) أي اليد اليسرى (قبل لقي الأذى) بها (و) ندب (غسلها بكتراب بعده) أي بعد لقي الأذى بها جافة فان بلها قبله فلا يندب غسلها بكتراب هذا هو المراد وإن خالف ظاهر العبارة (و) ندب (ستر إلى محله) أي ادامته حال انجباطه للجلوس لقضاء الحاجة (و) ندب (إعداد) أي إحضار (مزيله) أي الأذى قبل جلوسه لقضاء الحاجة (و) ندب (وتره) أي ابتار ما يستعمله من المزيل الجامد أن أنقى الشفع إلى سبع فان أنقى

بئان فلا يطلب بتاسع (و) نذب (تقديم قبله) في الاستنجاء على دبره إلا من اعتاد قطر بوله اذا مس الماء دبره (و) نذب (تفريع فحذيه) أى ابعاد أحدهما عن الآخر حال قضاء الحاجة والاستنجاء (و) نذب (استرخاؤه) قليلا حال الاستنجاء لئلا تنقبض تكاميش دبره على الأذى (و) نذب (تنظية رأسه) حال قضاء الحاجة حياء من الله وملائكته (و) نذب (عدم التفاته) لئلا يرى ما يخاف منه فيفزع فيقوم فينجس ثوبه وبدنه وينذب قبل الجلوس ليطمئن (و) نذب (ذكر ورد بعده) أى بعد القضاء والاستنجاء والانتقال الى محل طاهر نحو غفرانك أو الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني (و) نذب ذكر ورد (قبله) أى دخول محل القضاء وهو بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث الرجس النجس الشيطان الرجيم (فان فات) الذكر القبلى بنسيانه حتى دخل محل القضاء (ف) يذكر القبلى ندبا (فيه) أى محل القضاء (ان لم يعد) أى يتخذ لقضاء الحاجة كصحرا وموضع خرب (و) نذب (سكوت) حال القضاء والاستنجاء فلا يشمت عاطسا ولا يحمد ان عطس ولا يحكى أذانا ولا يرد سلاما (ال ل) شئ (مهم) أى مطلوب وجوبا كاتخاذ أعمى من هلاك أو شدة ضرر (و) نذب (بالفضاء) أى بالصحراء (تستر) أى مباينة في الستر (و بعد) عن أعين الناس بحيث لا يرى جسمه بنحو شجر (و) نذب (اتقاء حجر) لانه مسكن الجن والهوام كالافاعي والعقارب (و) نذب اتقاء مهب (ريج) اثلا ترد عليه بوله فيتنجس ثوبه وبدنه (و) وجب اتقاء (مورد) لأذية الواردين فيلعنونه (و) اتقاء (طريق) يمر الناس فيه للماء أو غيره (و) اتقاء (ظل) نشأته الاستظلال به ومثله مجلسهم بشمس في الشتاء (و) نذب اتقاء (صلب) بضم الصاد أى شديد متنجس بنجاسة (١٨) رطبة فان جلس نجست ثيابه وان قام رد عليه بوله

فيجنبه قائما وجالسا (وبكنيف) أى عند دخوله (نحى) بفتح النون والحاء مشددة أى أبعد واجتنب ندبا (ذكر الله) فيكره فيه غير القرآن ويحرم فيه القرآن قبل خروج الحدث وحاله وبعدة (ويقدم يسراه) ندبا

وَتَقْدِمْ قُبْلَهُ وَتَفْرِجْ فَحْدَيْهِ وَاسْتَخَاوُهُ وَتَغْطِئْ رَأْسَهُ وَعَدِمِ التَّفَاتَةَ وَذِكْرُ وَرْدِ بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ فَإِنْ فَاتَ فَنِيهِ إِنْ لَمْ يُمْدَّ وَسُكُوتٌ إِلَّا لَهُمْ وَبِالْفَضَاءِ يُسْتَرُّ وَيُمَدُّ وَاتَّقَاءُ جُحْرٍ وَرِيحٍ وَمَوْرِدٍ وَطَرِيقٍ وَشَطِيطٍ وَظِلٍّ وَصُلْبٍ وَبُكْنِيفٍ نَحَى ذِكْرَ اللَّهِ وَيُقَدِّمُ يُسْرَاهُ دُخُولًا وَيُخَيِّمُهُ خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدِهِ وَالْمَنْزِلِ يُخَيِّمُهُ بِهِمَا وَجَازَ بِمَنْزِلِهِ وَطَهُ وَبَوَّلَ مُسْتَقْبِلَ قَبْلِهِ وَمُسْتَدْبِرًا وَإِنْ لَمْ يُلْجَأْ وَأَوَّلَ بِالسَّاتِرِ وَبِالْإِطْلَاقِ لَاقِيَ الْفَضَاءِ وَبِاسْتِئْزَارِهِ قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا وَالْمُخْتَارُ التَّرْكُ لَا الْقَمَرَيْنِ وَيَنْتِ الْمَقْدِسُ * وَوَجِبَ اسْتِئْزَارُهُ بِاسْتِفْرَافٍ أَحَبِّيئِهِ مَعَ سَلْتِ ذِكْرِهِ وَنَتْرَ خَفَا

(دخولا) لكل دنى ككنيف وحمام (و) يقدم (يمناه) ندبا (خروجا) منه وذلك عكس دخول (و) نذب (مخرج) (مسجد) فيقدم يمناه ندبا في دخوله ويسراه ندبا في خروجه (والنزل) يقدم (يمناه) ندبا (بهما) أى في دخوله والخروج منه (وجاز بمنزل وطه) لحلية (وبول) وغائط حال كونه (مستقبلا) القبلة (ومستدبرا) لها وهذان مصب الجواز ان اضطر اليه ولم يمكنه التحول عنه بل (وان لم يلجأ) بضم المثناة تحت بأن أمكنه التحول عنه بلا مشقة (وأول) أى فهم كلام المدونة الدال على جواز الوطء والبول في النزل مع الاستقبال أو الاستدبار بلا اضطرار اليه (بالسائر) بين الشخص وبين القبلة فان كان بلا سائر فلا يجوز (و) أول أيضا (بالاطلاق) عن التقييد بالسائر (لا) يجوز استقبال أو استدبار بوطء أو حاجة (في الفضاء) أى الصحراء بلا سائر (و) في جواز لوطء والحاجة مع الاستقبال أو الاستدبار في الفضاء (بستر) بكسر السين أى مع سائر بين الشخص والقبلة ومنعهما (قولان) سنان عند الصنف (تحتلها) أى المدونة (والمختار) للحمى منهما (الترك) أى للوطء والحاجة مستقبلا ومستدبرا في الصحارى تعظيما للقبلة (لا) يحرم استقبال أو استدبار (القمرين) أى الشمس والقمر في وطه أو حاجة (و) لا استقبال أو استدبار (بيت المقدس) بهما ولو بلا سائر (ووجب استبراء) بعد قضاء الحاجة (باستفراغ) أى أفرغ وتخليص مخرجيه من (أخشيته) أى البول والغائط (مع سلت ذكر) من أصله بسبب ابته وإيمانه من اليسرى الى كمرته (ونتر) أى نفص ذكر يميننا وشمالا لخارج البول للمنجنس (خفا) أى السلت والنتر ندبالان قهرئهما تؤدي لعدم انقطاع البول من الذكر لانه كالضرع كلما سلت ونتر قوة أعطى البلل ونتر خى عروقه وتضعف مثانته فلا

تمسك البول ويصير سلسا وحد السلت والنتر غلبة الظن بانقطاع المادة ولو بمرة (وندب جمع ماء وحجر) في الاستنجاء بأن
يزيل عين الخبث بنحو الحجر ثم يغسل الحبل بالماء (ثم ماء) وحده (وتعين) أى الماء (في الاستنجاء) من (منى) خرج بلذة
معتادة ممن يقيم لمرض أو عدم ماء (و) تعين الماء في الاستنجاء من (حيض ونفاس) لمرضة أو عادمة للماء أو كان سلسا مفارقا
يوما ولا عفى عنه (و) تعين للماء في الاستنجاء من (بول امرأة) لتعديه مخرجه الى مقعدها غالبا (و) تعين الماء في
الاستنجاء من بول أو غائط (منتشر عن مخرج) انتشارا كثيرا بوصوله الى الآلية أو عمومها جل الحشفة (و) تعين الماء في
الاستنجاء من (منى) خرج بلذة معتادة والا كفى فيه نحو الحجر (يغسل) أى مع وجوب غسل (ذكره كله) على العمدة
(ففى) وجوب (النية) لرفع الحدث عن الذكر بناء على انه تعبد وعدم وجوبها بناء على انه معلى بازالة النجاسة قولان
مستويان عند المصنف (وفى بطلان صلاة تاركها) أى النية مع غسل كل الذكر بناء على انها واجب شرط وعدمه بناء على انها
واجب غير شرط قولان كذلك (أو) بطلان صلاة (تارك) غسل (كله) أى لذكر وغسل بعضه ولو محله فقط بنية أولا
وعدمه (قولان) مستويان عند المصنف فقد حذفه من الاولين لدلالة هذا عليه (ولا يستنجى) أى يكره الاستنجاء (من)
خروج (ريح) من دبر بصوت أولا وهو طاهر (وجاز) أى الاستنجاء لانه يشمل ازالة الماء وبالجملة والاستنجاء قاصر
على الثانى (يابس) أى جاف من اجزاء الارض أولا كخرقة وصوف (١٩) غير متصل بحيوان والا كره (طاهر منق)
أى مزيل لعين الخبث

وَنُدِبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٌ ثُمَّ مَاءٌ وَتَعَيَّنَ فِي مَنِيِّ وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَبَوْلِ امْرَأَةٍ وَمُنْتَشِرٍ
عَنْ مَخْرَجٍ كَثِيرٍ أَوْ مَدَى بِغَسَلٍ ذَكَرُوهُ كُلُّهُ فَفِي النِّيَّةِ وَبُطْلَانِ صَلَاةِ تَارِكِهَا أَوْ
تَارِكِ كُلِّهِ قَوْلَانِ وَلَا يَسْتَنْجِي مَنْ رِيحٍ وَجَازَ يَبَاسٍ طَاهِرٍ مُنْقٍ غَيْرِ مُؤَذٍ وَلَا
مُحْتَرَمٍ لَا مُبْتَلٍ وَنَجَسٍ وَأَمْلَسَ وَمُحَدِّدٍ وَمُحْتَرَمٍ مِنْ مَطْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ وَذَهَبٍ
وَفِضَّةٍ وَجِدَارٍ وَعَظْمٍ وَرَوْثٍ فَإِنْ أَتَتْ أَجْزَاءُ كَالْيَدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ
(فصل) نَقَضَ الْوُضُوءُ بِحَدَثٍ وَهُوَ الْخَارِجُ الْمُتَأَدِّ فِي الصَّحَّةِ لَا حَصَى وَدُودَ
وَلَوْ بِلَبَّةٍ وَبِسَلْسٍ فَارِقٌ أَكْثَرُ كَسَلْسٍ مَدَى قَدَرٍ

(غير مؤذ ولا محترم) بفتح
الراء (لا) يجوز (مبتل)
محترم يابس (ولا)
(بنجس) كعظم ميتة
وروث محرم أو مكروه
وعذرة (و) لا يجوز
الاستنجاء بشيء (أملس)
كزجاج وقصب محترم

منق (و) لا (محدد) كسكين ومكسور زجاج محترم مؤذ (و) لا بشيء (محترم) أى له حرمة طعمه أو شرفه أو حق الغير محترم
لا محترم وبينه بقوله (من مطعوم) لآدمى ولو لدواء أو اصلاح فيشمل الملح (ومكتوب) ولو بخط أعجمى ولو كان مدلوله باطلا
(وذهب وفضة) وجوهر وياقوت من كل نفيس (وجدار) وقف أو ملك غير وكره بملكه (و) كره الاستنجاء (روث وعظم)
طاهرين لان الاول علف ذواب الجن والثانى طعامهم (فان) استنجى بشيء من هذه المذكورات (أتت) الحبل من
عين الخبث (اجزأت) في الاستجمار المطلوب ولا يعيد الصلاة التى صلاها بدون غسل بالماء وان لم تنق كالنجس والمبتل
والاملس فلا تجزى وشبه في الاجزاء بشرط الاتقاء قوله (ك) الاستجمار بـ (اليدودون الثلاث) من نحو الاحجار هذا هو
المشهور وقال أبو الفرج لا يجزى دون الثلاث المنقى (فصل) في نواقض الوضوء وهى ثلاثة أقسام أحداث وأسباب
وغيرها وهو الردة والشك (نقض الوضوء بحدث وهو الخارج) فلا نقض بالداخل كعدو أصبح وجقنة (المعتاد) فلا نقض بغير
المعتاد كدم وقيح وحصى ودود (فى) حال (الصحة) للشخص فلا نقض بالخارج فى حالة المرض كالسلس بشرطه الآتى (لاحصى
ودود) خرجا بلا بل (ولو) خرجا (ببله) أى مع بول أو غائط غير متفاحش بحيث ينسب الخروج فى العرف للخصى والدود
لا للبول والغائط والا نقضا (و) نقض الوضوء (بسلس) أى خارج بلا اختيار من بول أو منى أو ودى أو غائط أو
ريح (فارق أكثر) الزمن أى ارتفع عن الشخص زمانا يزيد على النصف فان لازمه كل الزمان أو أكثره أو نصفه فلا نقض وهذه
طريقة الثمارة وطريقة العراقيين انه لا ينقض مطلقا غير انه يشدب الوضوء منه ان لم يلازم كل الزمان (كسلس مذى قدر)

الشخص (على رفعه) بتداو أو تسر أو تزوج أو صوم لا يشق عليه (ونذب) أى الوضوء (ان لازم) أى السلس (اكثر) الزمن وأولى ان لازم نصفه لان لازم جميعه ومحل النذب من ملازم الأكثر اذا لم يشق (لا) ان (شق) أى صعب الوضوء على الشخص (وفي اعتبار الملازمة) ب مداومة أو كثرة أو مساواة أو قلة (في وقت الصلاة) وهو من زوال الشمس الى طلوعها من اليوم التالى وعدم اعتبار ما بين طلوع الشمس الى زوالها فانه ليس وقت صلاة مفروضة واختاره كثير منهم ابن عرفة (أو مطلقا) عن تقييده بكونه وقت صلاة فيعتبر ما بين طلوع الشمس وزوالها وهو اختيار ابن عبد السلام (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين عليه (من مخرجيه) المعتادين فلا تقض بخروج ريح من قبل أو بول من دبر (أو) الخارج من ثقبه تحت المعدة) فالخارج من ثقبه تحتها حدث ينقض الوضوء (ان انسدا) أى المخرجان أى لم يخرج الخارج المعتاد منهما (والا) أى وان لم تكن الثقبه تحت المعدة مع انسدادها بأن كانت فوق المعدة أو كانت تحتها وخارج الخارج المعتاد منهما أو من أحدهما (ف) فى كون الخارج منها حدثا ناقضا وكونه ليس حدثا ناقضا (قولان) مستويان عند المصنف (و) تقض الوضوء (بسببه) أى الحدث (وهو زوال عقل) بجنون أو إغماء أو سكر أو شدة هم قال الامام مالك رضى الله عنه من حصل له هم أذهل عقله فليتوضأ (وان) كان زواله (بنوم ثقيل) بأن لم يشعر بالصوت المرتفع بقربه أو بسقوط شيء من يده وهو لا يشعر وطلال بل (ولو قصر) النوم الثقيل (لا) ينقض الوضوء بنوم (خف) لعدم ستره العقل ان قصر بل ولو طال (ونذب) الوضوء (ان طال) النوم الخفيف (ولس) بعضو أصلى أو زائد أحسن (٢٠) وتصرف كاخوته (يلتذ صاحبه) أى قاصد اللبس لامسا كان

أو ملموسا (به) أى اللبس (عادة) أى التذاذا معتادا لغالب الناس فلا تقض باللبس جسد أو فرج صغيرة لا تشتهى عادة ولو قصد اللذة ووجدها ومحرم فلا ينقض لمسها قصدا بلا وجود لذة فان

على رفعه ونذب ان لازم أكثر لا إن شق وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو مطلقا تردد من مخرجيه أو ثقبه تحت المعدة إن انسدا وإلا فقولان وبسببه وهو زوال عقل وان بنوم ثقل ولو قصر لا خف ونذب إن طال ولمس يلتذ صاحبه به عادة ولو لظفر أو شعر أو حائل وأول بالخفيف وبالإطلاق إن قصد لذة أو وجدها لا انتفيا الا القبلة بقم مطلقا وإن بكره أو استنفال لا إوداع أو رحمة ولا لذة بنظر كاتعاط ولذة بمجرم على الأصح ومطلق مس ذكره

وجدت تقض على الاعتماد ان كان اللبس الذى يلتذ به عادة لبدن بل (ولو لظفر أو شعر) أو سن المتصل متصلة ومن يلتذ به عادة الامرء والذى لم تتم لحيته (أو) كان اللبس فوق (حائل) وظاهر المدونة الاطلاق (وأول) أى اختلف شارحو المدونة في فهم المراد من الحائل فأوله ابن رشد (بالخفيف) أى الذى يحس اللابس فوقه بطراوة الجسد فان كان كثيفا مانعا ذلك فلا ينقض اللبس فوقه (و) أوله ابن الحاجب (بالاطلاق) للحائل عن تقيده بكونه خفيفا فينقض اللبس من فوق الكفيف ما لم تعظم كثافته ومحل التأويلين ما لم يقبض اللابس على شيء من جسد الملموس بيده والاتفق على التقض (ان قصد) اللابس باللمس (اللذة) سواء حصلت أولا (أو) لم يقصدها به (ووجدها) أى اللذة حين لمسه لا بعينه فانها حينئذ من اللذة بالفكر وهى لا تنقض (لا) ان (انتفيا) أى قصد اللذة ووجدانها (الا القبلة بقم) أى عليه فتنبض نقضا (مطلقا) عن تقييده بقصد اللذة أو وجدانها لانها لا تنفك عن وجدانها غالبا والنادر لاحكامه (وان) حصلت (بكره) أى اكراه (أو استنفال) للمقبل بالفتح بشرط أن لا تكون لوداع أو رحمة (لا) ان كانت (لوداع) للمقبل بالفتح عند ارادة فراق (أو) (لرحمة) أى شفقة عليه عند وقوعه في شدة (ولا) ينقضه (لذة بنظر) لمرأة مثلا ولو تكرر النظر (كاتعاط) أى انتشار ذكر فلا ينقض ولو طال زمنه ومحل اذا لم يذ ولا فينقض (ولا) ينقضه (لذة بمجرم) بقرابة أو رضاع أو صهر سواء قصدها فقط أو وجدها فقط أو قصدها ووجدها (على الاصح) عند ابن الحاجب وقال ابن رشد والماليزى ان قصدها ووجدها أو وجدها فقط تقض وان قصدها ولم يجدها فلا تقض الا اذا كان شأنه ذلك لنداء خلقه (و) ينقض الوضوء (مطلق مس) أى اللبس المطلق عن تقييده بالقصد والوجدان أو التعمد أو الالتذاذ أو كونه من الكمرة أو من غيرها (ذكره) أى اللبس ومس ذكر

غيره يجرى على حكم اللمس من تقييده بالقصد أو الوجدان (التصل) فمس المنقطع لا ينقض وبقي شرط كون اللبس بالغاً وروى شرط عدم الحائل وروى بلا حائل كضيف ان كان اللبس ذكرًا محققاً بل (ولو) كان (خنثى مشكلاً) وأشار بلو الى الرد على من يقول بأن من الخنثى المشكل ذكره لا ينقض (ببطن أوجب الكف) فاللبس بظهر الكف لا ينقض (أو) ببطن أوجب له (أصبع) ورأس الاصبع كجنبه غير معتبر منه الظفر (وان زائداً حس) وتصرف كاخوته (و) ينقض الوضوء (بردة) أى رجوع عن الاسلام بعد تقررره ولو كان المرتد صبياً لا اعتبار رده وان لم تجر عليه أحكامها الا بعد بلوغه (و) نقض (بشك) أى تردد مستو وأولى الظن لا الوهم (في) حصول (حدث) أى ناقض غير ردة فشمّل السبب أيضاً (بعد طهر علم) أو ظن أى محقق أو مظنون والشك انما هو فى الناقض فقط (الا) الشك (المستنكح) بكسر الكاف أى الآتى كل يوم ولو مرة (و) نقض (بشك في) الـ (سابق) من (هما) أى الوضوء والحدث سواء كانا محققين أو مظنونين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً أو مظنوناً والآخر مشكوكاً أو أحدهما محققاً والآخر مظنوناً فهذه ست صور (لا) ينقض الوضوء (بمس دبر أو أنثيين) لنفسه ومسهما لغيره يجرى على حكم اللمس (أو) بمس (فرج صغيرة) لا تشتهى عادة ولو قصد اللذة ولم يجدها فان وجدها فقبل ينقض وضوءه (و) لا (بقى) أوفلس (وأكل لحم جزور) أى ابل (وذبح وحجامة وفصد وفهقهة (٢١) صلاة و) لا (بمس امرأة فرجها) ألطفت أم لا قبضت عليه

أم لا هذا ظاهر للدونة (وأولت أيضاً) أى كأولت بعدم النقض مطلقاً (بعدم اللطاف) وهو ادخال بعض يدها فى فرجها فان ألطفت نقض (ونذب غسل فم) ويد (من) أكل (لحم) شرب (لبن) قيده ابن عمر بالحليب لانه الذى فيه دسومة (و) نذب (تجديد

التَّصِيلِ وَلَوْ خُنْثَى مُشْكَلاً يَبْطِنُ أَوْ جَنْبَ لِكَفٍّ أَوْ اصْبَعَ وَإِنْ زَانِداً حَسَّ وَبِرْدَقٍ وَبَشَكٍ فِي حَدِّثٍ بَعْدَ طَهْرٍ عُلِمَ إِلَّا الْمُسْتَنْكِحَ وَبَشَكٍ فِي سَابِقِهِمَا لَا بَمَسِّ دُبُرٍ أَوْ أَنْثِيَيْنِ أَوْ فَرْجٍ صَغِيرَةٍ وَقَيٍّ وَأَكْلَ لَحْمٍ جَزُورٍ وَذَبْحٍ وَحِجَامَةٍ وَفُصْدٍ وَفَهْقَةٍ بِصَلَاةٍ وَمَسِّ امْرَأَةٍ فَرْجَهَا وَأُولَتْ أَيْضًا بَعْدَ الْإِنْفَافِ وَنَذْبِ غَسْلِ فَمٍّ مِنْ لَحْمٍ وَلَبَنٍ وَتَجْدِيدِ وَضُوءٍ إِنْ صَلَّى بِهِ وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ بَانَ الطَّهْرُ لَمْ يُبْذَرْ وَمَنْعَ حَدِّثِ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَمَسِّ مُصْحَفٍ وَإِنْ بِقَضِيْبٍ وَحَمَلَةٍ وَإِنْ بِمِلَاقَةٍ أَوْ وَسَادَةٍ إِلَّا بِأَمْتَعَةٍ قُصِدَتْ وَإِنْ عَلَى كَافِرٍ لِادْرَاهِمٍ وَتَفْسِيرٍ وَلَوْحٍ لِمَلَمٍّ وَمُتَمَلِّمٍ وَإِنْ حَائِضًا وَجُزْءَ لِمُتَمَلِّمٍ وَإِنْ بَلَغَ وَحَرَزَ بِسَاتِرٍ وَإِنْ لِحَافِيْصٍ

﴿فصل﴾ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ الْجَسَدِ بِمَنْىً وَإِنْ يَتَوَضَّعُ

وضوء) لصلاة ولو نفلاً أو طواف (ولو) أحرم بصلاة فرض أو نفل جازماً أو طافاً الطهرو (شك في) أثناء (صلاته) فى انتقاض وضوءه قبل احرامه أو بعده وعدمه وجب عليه اتاها (ثم) ان (بان) أى ظهر له وهو فيها أو بعد تمامها (الطهر لم بعدها) وان بان له الحدث أو استمر شاكا أعاده اوجوباً بوضوء جديد هذا قول مالك وابن القاسم وقال أشهب وسحنون تبطل صلاته بمجرد شكه فيقطعها (ومنع حدث صلاة) فرضاً أو نفلاً وسجدة تلاوة وصلاة جنازة (وطوافاً) ركناً أو واجباً أو مندوباً (ومس مصحف وان) مسه (بقضيب) أى عود (و) منع حدث (حملة) أى المصحف بيده بل (وان بعلاقة أو وسادة) أى فى كل حال (الا) حملة (بأمتعة) أى معها (قصدت) أى الامتعة وحدها بالجل فيجوز ان حملت على مؤمن بل (وان) حملت (على) شخص (كافر) فان قصد المصحف وحده بالجل أو قصداً معاً فلا يجوز (لا) يمنع الحدث من حمل (درهم) أو دينار فيه شئ من القرآن (و) لا (تفسير) ظاهره ولو كتب فيه آيات كثيرة متوالية ومسهأ قصداً وهو كذلك عند ابن مرزوق (و) لا (لوح لمعلم) بضم الميم (ومتعلم) كذلك حال التعليم فيجوز لهما ان لم يكونا حائضين بل (وان) كان أحدهما (حائضاً) لا جنباً لمكانه من الغسل (و) لا يمنع الحدث من حمل (جزء) من مصحف (للمعلم) وكذا للمعلم على العتمة ان كان للتعليم صبياً بل (وان بلغ) للمعلم أو جاض لا جنب (و) لا يمنع حمل (حرز) من آيات قرآن (بساتر) عليه يصونه من وصول أذى اليه (وان لحافض) ونفساء وجنب لا لكافر لان استيلاءه عليه اهانته ﴿فصل﴾ فى موجبات الغسل وواجباته وسننه ومندوباته (يجب غسل ظاهر الجسد بـ) سبب خروج (مفى) من رجل أو امرأة (وان) خرج للمنى من رجل أو امرأة (بتوم)

أى فى حاله بلذة معتادة أو غير معتادة أو بلا لذة أول بشعر بخروجه فى حال نومه ووجده بعد تيقظه لعدم ضبط النائم حاله (أو) وان خرج فى يقظة أو نوم (بعد ذهاب لذة) معتادة (بلا جماع) بأن نظر أو تفكر أو باشر أو رأى أنه يجامع فالتذو أنظر ثم ذهبت لذته وارتجى ذكره ثم خرج منه بعد تيقظه (و) الحال أنه (لم يغتسل) قبل خروج منيته وكذا ان كان اغتسل قبله لان غسله لم يصادف محله (لا) يجب الغسل بخروج الذى يقظة (بلا لذة) بأن كان سلسا أو لضربة أو طربة أو لدغة عقرب (أو) خروجه بلذة (غير معتادة) كنزوله فى ماء حار أو حك جرب بغير ذكره فالتذ فأمنى (و يتوضأ) وجوبا من خروج منيته بلا لذة أو بلذة غير معتادة (كن جامع) بتغيب حشفته فى فرج ولم يمن (فاغتسل) لجماعه (ثم أمنى) فعليه الوضوء دون الغسل لتقدمه بعد وجوبه والعجوبة الواحدة لا يشكر الغسل لها (و) لو صلى بعد غسله من الجماع بلا منى ثم أمنى (فلا يبعد الصلاة) وكذا من التذ بلا جماع وتوضأ وصلى ثم أمنى فعليه الغسل ولا يعيد الصلاة (و) يجب غسل جميع الجسد بـ (سبب مغيب حشفة) أى رأس ذكر (بالغ) ولو بلا انتشار ولا انزال (لا) يجب الغسل بتغيب حشفة (مراهن) أى مقارب البلوغ ولا على موطأاته البالغة مالم تنزل (أو قدرها) أى يجب الغسل بتغيب قدر الحشفة من مقطوعها أو مخلوق بدونها (فى فرج) أى قبل أو دبر من آدمى بل (وان) كان الفرج (من بهيمة) ان كان من حى بل (و) ان كان من (ميت) آدمى أو غيره بشرط اطاقه ذى الفرج والا فلا غسل ان لم ينزل (ونذب) أى الغسل (للمراهق) ولا يندب لموطأاته ولو كانت بالغة مالم تنزل والا وجب عليها (كصغيرة وطها بالغ) لاصي تشبيهه فى نذب الغسل للصغيرة التى وطها بالغ (لا) يجب الغسل (٢٢) على المرأة بمنى وصل للفرج) بلا جماع فيه (ولو التذت) بوصوله له مالم

تنزل (و) يجب الغسل
(ب) سبب خروج (حيض و)
بسبب (نفاس) بوضع ولد
(بدم) معه أو قبله له أو
بعده فالوخرج الولد بلا دم
فلا يجب عليها غسل بل
ينذب وعلى هذا اقتصر
اللحمى (واستحسن)
وجوب الغسل بسبب

أو بعد ذهاب لذة بلا جماع ولم يغتسل لا بلا لذة أو غير معتادة ويتوضأ كمن
جامع فاغتسل ثم أمنى ولا يعيد الصلاة وبغيب حشفة بالغ لا مراهق أو قدرها فى
فرج وان من بهيمته وميت ونذب لمراهق كصغيرة وطها بالغ لا بمنى وصل للفرج
ولو التذت وبحيض و نفاس بدم واستحسن وبغيره لا باستحاضة ونذب لا نقطاعه
ويجب غسل كافر بعد الشهادة بما ذكر وصح قبلها وقد أجمع على الإسلام لا الإسلام
إلا لعجز وان شك أمضى أو منى اغتسل وأعاد من آخر نومة كتحققه * وواجبه
نية وموالة كالوضوء وان نوت الحيض والعجوبة

الولادة بدم (وبغيره) أى الدم أى استحسنة ابن عبد السلام والمصنف فى التوضيح
من روايتين عن مالك (لا) يجب الغسل (ب) سبب (استحاضة) أى دم علة ومرض (ونذب لا نقطاعه) أى دم
الاستحاضة للتنظيف وتطيب النفس (و يجب غسل) أى اغتسل (كافر) أصلى أو مرتد ذكر وأنثى (بعد) نقطه
بما يدل على (الشهادة) منه لله تعالى بالوحدانية ولسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة (بما) أى بسبب موجب
(ذكر) ضم فكسر أى فى قوله بمنى وبغيب حشفة بالغ وبحيض و نفاس فان لم يوجد شئ منها بأن بلغ الكافر بالسنة
مثلا وأسلم فلا يجب عليه الغسل بل يندب هذا قول ابن القاسم وقيل يجب غسله مطلقا تعبدا وشهره الفاكهاني (وصح)
أى غسله (قبلها) أى الشهادة (و) الحال أنه (قد أجمع) أى عزم (على الإسلام) وجزم به لان تصديقه بقلبه وعزمه على
الإسلام إيمان صحيح (لا) يصح (الإسلام) من الكافر قبل نقطه بالشهادتين أى الإسلام الظاهري الذى تنبئ عليه الأحكام الشرعية
من ارت مسلم ونكاح مسلمة وغسل وصلاة عليه ودفنه فى مقابر المسلمين اذ النطق بهما شرط فى صحته (الا لعجز) عنه بخرس
ونحوه مع قيام القرينة على تصديقه بقلبه فيحكمه بالإسلام وتجري عليه أحكامه (وان شك) من وجد بشو به أو فرجه أو بدنه بللا (أ)
هو (مبذى أو منبى) شكاستويا (اغتسل) وجوبا للاحتياط (و) ان لم يدر أى نومة حصل فيها المشكوك فيه وكان صلى صلوات
قبل اطلاعه عليه (أعاد) بعد غسله الصلوات التى صلاها (من آخر نومة) أى وقت اطلاعه عليه (لتحققه) أى للمنى ولم يدر
وقت خروجه منه (وواجبه نية وموالة ك) نية وموالة (الوضوء) فى سائر أحكامها من كونها عند أول مفعول وعدم ضرر اخراج بعض
الاستباحات الى آخر الأحكام (وان نوت) امرأة جنب وحائض أو نفساء بغسلها (الحيض) أو النفاس (والعجوبة) معاى رفع

حدثهما أو الاستباحتة مهما (أو) نوت (أحدهما) أى الحيض والجنابة حال كونها (ناسية) أو ذاكرة (للاخر) ولم تخرجه
حصلا (أو نوى) للغسل (الجنابة والجمعة) أو العيد أو الاحرام أى أثرهما فى غسل واحد ينيتهما حصلا (أو) نوى بغسله الجنابة
ونوى به (نيابة عن) غسل (الجمعة) أو العيد أو الاحرام مثلا (حصلا) أى الغسلان وسقط طلبهما (وان) نوى الجمعة مثلا
(ونى الجنابة) اتفيا لان غسل نحو الجمعة لا يصح مع قيام الجنابة (أو) نوى بغسله الجمعة (وقصد) به (نيابة عن) غسل (ها)
أى الجنابة (اتفيا) أى فلا يحصل مانوؤه ولا مانسيه فى الاولى ولا مانوؤه ولا مانوى النيابة عنه فى الثانية (و) واجبه (تخليل
شعر) ولو كشيئا على الاشهر (وضعت) أى جمع وتحريك (مضفوره) ليعمه بالماء (لا) يجب (نفضه) أى حل صف الشعر
الضففور اذا كان مرخيا بحيث يدخله الماء ولم يضر بثلاثة خيوط بان صفر بنفسه أو بخصيط أو بخيطين فان اشتد أو صفر بخيوط
وجب نفضه (و) واجبه (ذلك) أى امرار عضو أو غيره على الغسول (ولو بعد) صب (الماء) وتقاطره عن الجسد مالم يحجب الجسد
(أو) ولو ذلك (بخرقة) بان يمسك طرفيها بيديه ويمرهما على نحو ظهره (أو) ذلك بـ (استنابة) لحليته عند عدم القدرة عليه
بيد أو خرقة (وان تعذر ذلك سقط) وجوبه ويكفى التعميم بالماء (وسفته) أى الغسل ولو مندوبا (غسل يديه) الى كوعيه
مرة ويندب الشفع والتثليث (أولا) أى قبل الاعتراف (٢٣) بهما من ماء يسيرا كذا والا فلا تشتط الاولية

في السنة ومسح (صالح
أذنيه) ويجب عليه غسل
باقي أذنيه بأن يكفيهما
على كفه مملوءة ماء حتى
يغمهما ولا يصب الماء فيهما
لأنه يضره (ومضمضة)
مرة (واستنشاق) مرة
(ونذوب بدء) بعد غسل
يديه لكوعيه (بازالة
الأذى) أي النجاسة عن

أَوْ أَحَدَهُمَا نَاسِيَةً الْآخِرَ أَوْ نَوَى الْجَنَابَةَ وَالْجُمُعَةَ أَوْ نِيَابَةَ عَنِ الْجُمُعَةِ حَصَلًا وَإِنْ نَسِيَ الْجَنَابَةَ أَوْ قَصَدَ نِيَابَةَ عَنْهَا انْتِفَاءً وَتَخْلِيلُ شَعْرٍ وَضَعْتُ مَضْفُورُهُ لَا تَقْضُهُ وَدَلَّكَ وَلَوْ بَعْدَ الْمَاءِ أَوْ بِخُرْقَةٍ أَوْ اسْتِنَابَةٍ وَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ * وَسُنَنُهُ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوْ لَا وَصَلَاخُ أُذُنَيْهِ وَمَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ وَاسْتِنْشَاكٌ وَنُدْبٌ بِذَلِكَ بَازِلَةً الْإِذَى ثُمَّ أَغْضَاءُ وَضُوءُهُ كَامِلَةٌ مَرَّةً وَأَعْلَاهُ وَمِيَامِينُهُ وَتَلْبِثُ رَأْسَهُ وَقِلَّةُ الْمَاءِ بِلَا حَدٍّ كَغَسْلِ فَرْجٍ جُنُبٍ لِعَوْدِهِ لِمَجَاعٍ وَوُضُوءُهُ لِنَوْمٍ لَا تَيْمُمُ وَلَمْ يَبْطُلْ إِلَّا بِمَجَاعٍ وَتَمْنَعُ الْجَنَابَةُ مَوَانِعَ الْأَصْغَرِ وَالْقِرَاءَةُ إِلَّا كَاتِبَةً لِنَعْوَذٍ وَنَحْوِهِ وَدُخُولَ مَسْجِدٍ وَلَوْ مُجْتَازًا كَكَافِرٍ وَإِنْ أَذِنَ مُسْلِمٌ وَلَمْ يَنْبِ تَذَقُّقٌ وَرَاحَةٌ طَلَعُ

بدنه ان كانت فيه (ثم أعضاء وضوئه كاملة) فلا يؤخر غسل رجليه الى آخر غسله (مرة) فلا يشفع ولا ثلث فلا فضلة في تكراره بل هو مكروه كما نقله عياض عن بعض شيوخه (و) ندب بدء (أعلاه) أى للغسل بيمينه وشماله قبل أسفله (و) ندب بدء (بيمينه أى الأعلى قبل مياسره) (و) ندب (ثلاث رأسه) أى للغسل بثلاثة غرفات يعمه بكل غرفة (و) ندب (قلة) أى لتقليل (ماء) منقول لغسل عضو (بلا حد) أى تحديد للقليل بصاع أو أقل أو أكثر لاختلاف الاجسام والاحوال (كغسل فرج جنب) جامع ولم يغتسل فيندب غسله (لعوده لجماع) للتي جامعها أو غيرها لتقوية العضو (و) كد (وضوئه) أى الجنب ذكر أو أنثى (لنوم) أى عنده لينام طاهرا وقيل لينشط للغسل (لا) يندب للجنب الذى أراد النوم ان يأتى (تيمم) بناء على أن الوضوء للنشاط للغسل (ولم يبطل) أى لا ينتقض وضوء الجنب للنوم بشئ من نواقض الوضوء بحيث يطلب بوضوء آخر للنوم (الا بجماع) حقيقة أو حكما كخروج منى بلذة معتادة بغير جماع (ومنع الجنابة موانع) أى ممنوعات الحدث (الاصغر) المتقدمة في قوله ومنع الحدث صلاة وطواف الحج (و) تمنع الجنابة (القراءة) بلا مس مصحف ولو بحركة اللسان فقط وأما بالقلب فلا اذ لا تعد قراءة شرعا (الا قراءة) (كآية لتعود) كآية الكرسي والاحلاص والمعوذتين (ونحوه) أى التعمد كرقيا واستدلال على حكم شرعى (و) تمنع الجنابة (دخول مسجد) ولو مسجد بيت هذا ان أراد الجلوس فيه بل (ولو مجتازا) أى مارا من باب لباب (ك) شخص (كافر) ذكر أو أنثى فيحرم عليه دخوله ان لم يأذن له فيه مسلم بل (وان أذن) له فيه شخص (مسلم) إلا لضرورة كعمارة لم يمكن من مسلم أو كانت من الكافر أتقن (والمعنى تدفق) في خروجه (ورائحة طلع)

لذكر نخل (أو) رائحة (عجين) ومنى المرأة أصفر رقيق يخرج بلا تدفق (ويجزى) غسل الجنابة (عن الوضوء) فإذا أفاض الماء على بدنه أو اقمس فيه وذلكه بنية رفع الحدث الأكبر ولم يستحضر الوضوء ولا رفع الأصفر فله الصلاة به والطواف إن لم يحصل منه ناقض الوضوء بعد غسله والا فلا يفعل شيئاً منها حتى يتوضأ ويجزى الغسل عن الوضوء إن لم يتبين عدم جنابته بل (وإن تبين عدم جنابته) بعد غسله (و) يجزى (غسل) أعضاء (الوضوء) بنية رفع الأصفر (عن غسل محله) أى الوضوء بنية رفع الأكبر (ولو) كان (ناسياً لجنابته) حال وضوئه وتذكرها بعد ولو طال الزمن بين وضوئه وتذكره بشرط عدم الطول بعد التذكر (كغسل) (لمعة) أى محل لم يعمه الغسل فى غسل الجنابة نسياناً (منها) أى الطهارة الكبرى وهو من أعضاء الوضوء فتوضأ وغسله بنية الأصغر فيجزى عن غسله بنية الأكبر (وإن) كانت اللمعة التى فى أعضاء الوضوء ولم يعمها الغسل حصلت (عن جيرة) مسحها فى غسله ثم سقطت أو برأ محلها وغسله فى الوضوء بنية فيجزى عن غسلها بنية الغسل (فصل) فى مسح الخف بدلاً عن غسل الرجلين فى الوضوء (رخص لرجل) أى ذكر ولو صبياً (وامرأة) أى أنثى ولو صبياً (وإن) كانت (مستحاضة) أى نازلاً من قبلها دم لاختلال مزاجها وبالغ عليها لدفع توهم منعها من مسح الخف إذ يلزمه جمعها رخصتين (بحضر أو سفر) أى فيهما (مسح) نائب فاعل رخص مضاف لـ (جورب) بفتح الجيم وسكون الواو ملبوس رجل على هيئة الخف منسوج من قطن أو كتان أو صوف يسمى فى عرف أهل مصر شراباً (جلد) أى كسى بجلد (ظاهرة) أى أعلاه الذى يلى السماء (وباطنه) أى أسفله الذى يلى (٢٤) الأرض فليس المراد بظاهرة سطحه المحيط به من خارجه وباطنه

جميع محيطه من داخله للماس للرجل اذ تجليد الباطن بهذا المعنى ليس بشرط (و) مسح (خف) ملبوس على الرجلين مباشرة بل (ولو) كان ملبوساً (على خف) أو على جورب (بلا حائل) على أعلى الجورب أو الخف

أَوْ عَجِينٍ وَيَجْزَى عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَنَابَتِهِ وَغَسَلَ الْوُضُوءَ عَنْ غَسَلِ مَحَلِّهِ وَلَوْ نَاسِياً لْجَنَابَتِهِ كَلَمْعَةٍ مِنْهَا وَإِنْ عَنْ جَبِيْرَةٍ
﴿ فصل ﴾ رُخْصَ لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَإِنْ مُسْتَحَاضَةً بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَسَحَ جَوْرِبَ جِلْدِ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ وَخَفَّ وَلَوْ عَلَى خَفٍّ بِلَا حَائِلٍ كَطِينٍ إِلَّا الْهِمَازَ وَلَا حَدَّ بِشَرَطٍ جِلْدَ ظَاهِرِهِ خَرَزَ وَسَتَرَ مَحَلَّ الْفَرْصِ وَأَمَكَنَ تَتَابُعَ الْمَشْيِ بِهِ بِطَهَارَةِ مَاءٍ كَمَلَتْ بِلَا تَرْفِهِ وَعَصِيَانٍ يَلْبَسُهُ أَوْ سَفَرِهِ فَلَا يَمْسَحُ وَاسِعٌ وَمُخْرَقٌ قَدَرُ ثَلَاثِ الْقَدَمِ وَإِنْ يَشْكُ بِلَا دُونِهِ إِنْ التَّصَقَّ كَمُنْفَتِحٍ سَفَرٌ أَوْ غَسَلٌ

(كطين) ولا يشترط عدم الحائل على أسفلهما لأن مسحه مندوب (الاهماز) المركب على أعلى الجورب أو الخف رجله فيقتصر للمسافر الذى شأنه ركوب الدابة (ولا حد) للزمن الذى يرخص المسح فيه بحيث يمتنع تعديه فلا ينافى ندب نزعه كل جمعة (بشرط جلد ظاهر) ومثل الظاهر النجس المعفو عنه وتقدم وخف ونعل من روث دواب وبولها إن داسكا (خرز) أى خيط فلا يصح المسح على السالوخ بلا شق والمصوق بنحو غراء (وستر محل) الغسل (الفرض) من أطراف الأصابع إلى الكعبين (وأمكن تتابع المشي) أى الخف ملبوس (بطهارة) فلا يمسح ملبوس بحدث أصفر أو أكبر (ماء) فلا يصح مسح ملبوس يتييم (كملت) أى تمت الطهارة المائية حساً بأتمام فرائض الوضوء أو الغسل قبل لبسه ومعنى بأن نوى بها رفع الحدث (بلا) قصد (ترفه) أى تنعم بأن لبس للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم أو لاعتياده أو لدفع حر أو برد (و) بلا (عصيان بلبسه) أى الجورب أو الخف (أو سفره) فلا يمسح عليه العاصى بسفره كما بقى وعاق لوالديه وقاطع طريق ولكن المعتمد الترخيص للعاصى بسفره فى مسح الخف أو الجورب إذ القاعدة أن كل رخصة فى العضر فهى رخصة فى السفر أيضاً ولو كان معصية (فلا يمسح) خف أو جورب (واسع) لا يمكن تتابع المشي به لدى مروءة (ولا مخرق قدر ثلث القدم) أى فيه خروق قدر الثلث وأولى أكثر ولو التصق الجلد ببعضه ببعض ولم يظهر منه شيء من محل الفرض (وإن شك) فى كونه قدر الثلث أو أقل ترك المسح ورجع إلى الغسل إذ هو الأصل فيرجع له عند الشك فى محل الرخصة (بل) يمسح مخرق (دونه) أى الثلث (إن التصق) بعض الخف أو الجورب ببعض ولم يظهر القدم منه (ك) خرق (منفتح) يظهر منه بعض القدم (صغر) بحيث لا يصل منه شيء من بلل اليد للرجل عند المسح والامنع من صحة المسح (أو غسل)

المتطهر (رجليه) أولا ناسيا أو متعمدا بأن نكس (فلبسهما) أى الخفين أو الجوربين (ثم كل) وضوء أو غسله ثم انتقض وضوءه وأراد الوضوء فلا يمسح على الخف لانه لبسه قبل كمال الطهارة (أو) غسل (رجلا) يعنى أو يسرى عقب مسح رأسه (فادخلها) أى الرجل المغسولة فى الخف قبل غسل الرجل الأخرى ثم غسل الرجل الأخرى وأدخلها فيه ثم أحدث وأراد الوضوء فلا يمسح على الخف لانه لبس قبل الكمال (حتى) أى إلا أن (يخلع الملبوس قبل الكمال) وهما الخفان فى الصورة الأولى واحداهما فى الثانية ويلبسه قبل انتقاض وضوءه فله المسح عليه اذا أحدث بعد ذلك وأراد الوضوء (ولا) يمسح على الخف (محرم) يحج أو عمرة (لم يضطر) لللبسه على هيئته لعصيانه بلبسه فهذا محترز قوله ولا عصيان بلبسه فان اضطر لللبسه لمرض أو كان امرأة فله المسح عليه لعدم العصيان حينئذ (وفى) أجزاء المسح على (خف غضب) من مالكة وعدم أجزائه لعصيانه بلبسه (تردد) من التأخرين فى الحكم لعدم نص المتقدمين عليه (ولا) يمسح على الخف (للبس له) قصد (مجرد المسح) عليه أى لم يقصد اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا لدفع حر أو برد (وفيها) أى للدونة (يكراه) المسح على الخف لمن لبسه لمجرد المسح عليه أو لينام فيه (وكره غسله) أى الخف لانه غلو فى الدين ومفسد للخف ويكفى ان نوى به رفع الحدث (و) كرهه (تكراره) أى مسح الخف لانه غلو فى الدين (و) كرهه (تتبع غضونه) بضم الضاد والفتح أى تكامشه اذ شأن المسح التخفيف (وبطل) أى انتهى الترخيص فى مسح الخف (بغسل وجب) بموجب مما سبق (وبخرقه كثيرا) (٢٥) قدر ثلث القدم (و) بطل (بزرع) أى خلع (أكثر) قدم

(رجل) وإخراجها من محلها (لساق خفه) وهو الساتر لما فوق الكعبين فصارا كقدمها فى ساقه وأولى بزعم جميعها له (لا) يبطل بزعم (العقب لساق خفه) (وان نزعها) أى الخفين من الرجلين بعد

رَجَائِيهِ فَلَبَسَهُمَا ثُمَّ كَمَلَ رَجُلًا فَأَدْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ وَلَا مُحْرِمٌ لَمْ يَضْطُرَّ وَفِي خَفٍ غَضَبٍ تَرَدُّدٌ وَلَا لَابَسٌ لِحَجَرٍ الْمَسْحِ أَوْ لِيَنَامَ وَفِيهَا يُسْكِرُهُ وَكُرِهَ غَسْلُهُ وَتَكَرَّرَ أَرُهُ وَتَلْبَعُ غُضُونُهُ وَبَطَلَ بِغُسْلِهِ وَجَبَ وَبُخْرَقَهُ كَثِيرًا وَبَزَعَ أَكْثَرَ رَجُلٍ لِسَاقِ خَفِهِ لَا الْعَقِبِ وَإِنْ نَزَعَهُمَا أَوْ أَعْلِيَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا بَادَرَ لِلْأُسْفَلِ كَالْوَالَةِ وَإِنْ نَزَعَ رَجُلًا وَعَسَرَتْ الْأُخْرَى وَضَاقَ الْوَقْتُ فَفِي تَيْمَمِهِ أَوْ مَسْحِهِ عَلَيْهِ أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهُ وَإِلَّا مَزَّقَ أَقْوَالَهُ وَنَدَبَ نَزَعُهُ كُلُّ جُمُعَةٍ وَوَضَعَ يَمْنَاهُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ وَيُسْرَاهُ تَحْتَهَا وَيُرْهُمَا لِكَعْبَيْهِ وَهَلْ

(٤ - جواهر الاكلیل - اول) انتقاض طهارته ومسحهما فى وضوء بطل المسح عليهما فيسفل رجلية فوراً والا بطل وضوءه ان طال مع التذكر وبني بنية ان نسي مطلقاً (أو) نزع لابس خف على خف (أعليه) بعد انتقاض وضوءه ومسحهما فى وضوء بطل مسحهما فيمسح الاسفلين (أو) نزع (أحدهما) أى الخفين اللبوسين على الرجلين مباشرة أو على خفين بعد مسحهما بطل مسحهما (وبادر للأسفل) بالتفصل ان كان رجلاً والرجل الأخرى بزعم خفه وغسلها وبالمسح ان كان خفا مبادرة (كمبادرة) (لوالاة) فى تقديرها بعد جفاف عضو معتدل فى زمان ومكان كذلك (وان نزع) المتوضىء الماسح على خف أو غير المتوضىء (رجلا) من ملبوسها خفا كان أو جوربا أو يانزع الأخرى من ملبوسها وغسل رجلية تكميلاً لوضوءه القديم أو فى وضوء جديد (وعسرت) الرجل (الأخرى) أى عسر عليه نزع ملبوسها فلم يقدر عليه بنفسه ولا غيره (وضاق الوقت) الذى هو فيه اختيارياً كان أو ضرورياً وخاف خروجه بشاغله بزعم الأخرى (ففى) مشروعية (تيممه) للصلاة تاركاً غسل غير المتعسرة ومسح المتعسرة تغليبا لها على سائر أعضائه ولا يترك خفه ولو قلت قيمته (أو مسح عليه) أى الخف المتعسر نزعاً وغسل باقى أعضائه فيجمع بين غسل رجله ومسح الأخرى للضرورة قياساً على الجيرة ولا يتركه وان قلت قيمته حفظاً للمال (أو ان كثرت قيمته) أى الخف فى ذاته لا بحسب حال لبسه مسحه كالجيرة (والا) أى وان لم تكثر قيمته (مزق) واستظهره المصنف فى توضيحه (أقوال) ثلاثة (وندب) نزع لغسل الرجلين (كل) يوم (جمعة) ممن يخاطب بها ولو ندباً فيدخل النساء والعبيد والمسافرون (و) ندب (وضع يمينه) حال مسحه (على أطراف أصابعه) من ظهر رجله اليمنى (ويسراه تحتها) أى الاصابع من باطن رجله اليمنى (ويعرها لكعبيه) أى اليدين ويميل يسراه على العقب حتى يجاوز الكعبين (وهل)

الرجل (اليسرى كذلك) أى مثل اليمنى في وضع يمينه فوقها ويسرها تحته حال المسح (أو) اليد (اليسرى فوقها) أى فوق الرجل اليسرى واليد اليمنى تحتها اذ هذا ممكن في مسحها في ذلك (أو) يلائن (أو) فهمان لشارحيها (و) نذب (مسح أعلاه وأسفله) أى الخف ومصب النذب الجمع بينهما اذ مسح الأعلى واجب بدليل قوله (وبطلت) أى الصلاة (ان ترك) للمسح مسح (أعلاه) ومسح أسفله عمدا أو سهوا أو جهلا أو عجزا نعم له البناء في النسيان مطلقا وفي أعلاه ما لم يطل (لا) تبطل الصلاة ان مسح أعلاه وترك (أسفله) يبيدها (في الوقت) المختار **فصل** في التيمم وهو لغة القصد وشرعا طهارة ترابية مشتملة على مسح الوجه واليدين بنية (يتيمم ذو مرض) عاجز عن استعمال الماء بسببه أى المرض أو لفقد الماء (و) ذو (سفر أبيض) أى لم يمنع فشمّل الفرض كسفر حجة الاسلام والندوب كسفر حج التطوع (لفرض ونفل) أى ماسوى الفرض كوتر وفجر وضحي (و) يتيمم شخص (حاضر) أى غير مسافر (صح) من المرض (الجنابة إن تعينت) أى الجنابة على الحاضر الصحيح بأن لم يوجد غيره (و) لـ (فرض) من الخمس (غير جمعة) فلا يتيمم الحاضر الصحيح لها وقيل يتيمم لها وحل الخلاف اذا وجد الماء وخاف فواتها باستعماله فالمشهور تركها ويصلى الظهر بوضوء وأما من فقد الماء وصار فرضه التيمم فإنه يتيمم لها ويصلّيها بالتيمم اتفاقا (ولا يعيد) أى الحاضر الصحيح ما صلاه بالتيمم لغرض ما أتى فأولى المريض والمسافر (لا) يتيمم الحاضر الصحيح (سنة) وأولى المستحب والجنابة غير متعينة عليه (ان عدموا) أى المريض والمسافر (٣٦) والحاضر الصحيح (ماء كافيا) للطهارة وضوءا كانت أو غسلا (أو) وجدوا

ماء كافيا (خافوا باستعماله مرضا) مستندين في خوفهم الى تجربة في النفس أو اخبار عارف بالطب (أو) خاف مريض (زيادته) أى المرض القائم به (أو) خاف المريض (تأخر) زمن (برء) من المرض مستندا لما تقدم (أو) خافوا باستعماله (عطش)

الْيُسْرَى كَذَلِكَ أَوْ الْيُسْرَى فَوْقَهَا تَأْوِيلَانِ وَمَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ وَبَطَلَتْ إِنْ تَرَكَ أَعْلَاهُ لَا أَسْفَلَهُ فِيهِ الْوَقْتُ

فصل يَتِيمَمُ ذُو مَرَضٍ وَسَفَرٍ أَيْبَحُ لِفَرَضِهِ وَنَفْلِهِ وَحَاضِرٌ صَحٌّ لِحَنَازَةِ إِنْ تَعَيَّنَتْ وَفَرَضٌ غَيْرُ جُمُعَةٍ وَلَا يُعِيدُ لِاسْتِنَاءِ إِنْ عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا أَوْ خَافُوا بِاسْتِعْمَالِهِ مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ أَوْ تَأَخَّرَ بُرْءُ أَوْ عَطَشٌ مُحْتَرَمٌ مَعَهُ أَوْ بَطَلَبِهِ تَلَفَ مَالٍ أَوْ خُرُوجُ وَقْتٍ كَدَمٍ مُنَاقِلٍ أَوْ آلَةٍ وَهَلْ إِنْ خَافَ فَوَاتَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ خِلَافٌ وَجَازَ جَنَازَةٌ وَسَنَةٌ وَمَسٌّ مُصْحَفٌ وَقِرَاءَةٌ وَطَوَافٌ وَرَكَعَتَاهُ بِتَيَمُّمٍ فَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ إِنْ تَأَخَّرَتْ لَا فَرَضٌ آخَرُ وَإِنْ قُصِدَا

حيوان (محترم) أى محرم قتله آدميا كان أو بهيمة ومنه كلب الصيد والحراسة (معه) أى صاحب الماء وأولى وبطل خوفه عطش نفسه في المستقبل (أو) خافوا (بطلبه) أى الماء (تلف مال) زائد على ما يلزم شراء الماء به (أو) خافوا بطلبه (خروج وقت) اختياري بأن يثقن أو ظن انه لا يدرك ركعة فيه بعد الطهارة المائية (ك) التيمم (لـ) عدم تناول (الماء الموجود المعجوز عن تناوله لمرض أو ربط أو حبس (أو) لعدم (آلة) مباحة لأخذه من نحو برء وخاف خروج الوقت المختار لانه بمنزلة عدم الماء (وهل) يتيمم مريد الصلاة ولو جنبا (ان خاف) أى علم أو ظن (فواته) أى الوقت المختار بأن لا يدرك ركعة فيه (باستعماله) أى الماء في غسل أو وضوء أو صوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمى وعياض من المدونة بحافظة على الوقت الذي لا بد له والطهارة المائية لها بدل أو يستعمله ويصلى في الضرورى (خلاف) في التشهير محله ان لم يتبين اتساع الوقت وأخروجه قبل إجماله بالصلاة والا بطل تيممه وتوضأ أو اغتسل اتفاقا (وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة) من جنب (وطواف) مندوب وأما الفرض والواجب فلا يجوز تبعا لفرض ولا نفل (وركتاه) أى الطواف الندوب بناء على سنيتهما مطلقا وعلى تبعيتهما الطواف في حكمه وأما على فرضيتهما مطلقا فلا يجوز ان تبعا لفرض ولا نفل (يتيمم) مريض أو مسافر أو حاضر صحيح (لـ) فرض (أو) يتيمم مريض أو مسافر (نفل) متوقفة صحته على الطهارة كصلاة الضحى (ان تأخرت) أى الجنابة وما عطف عليها عن الفرض أو النفل المتيمم له بشرط اتصالها بالفرض أو النفل واتصال بعضها ببعض وان لا تكسر جدا وعدم خروجه من المسجد ويعتبر الفصل اليسير (لا) يجوز يتيمم لفرض (فرض آخر) غير التيمم له سواء كان صلاة أو طوفا (و إن قصدا) أى نوى الفرضان

معا بالتيمم (و) ان صلى به فرضين (بطل) الفرض (الثاني) فقط (ولو) كانت الفريضة الثانية (مشتركة) مع الاولى في الوقت كالعصر (لا) تجوز الجنازة وما عطف عليها (بتييمم ل) فعل (مستحب) لا تتوقف صحته على الطهارة كقراءة مجتهد حدثا أصغر وزيارة ولي (ولزم موالاته) أى التيمم في نفسه وموالاته مع ما فعل له وفعله بعد تحقق الوقت فان فرق بين أركانه أو بينه وبين ما فعل له ولو ناسيا أو فعل قبل الوقت بطل اتفاقا للاتفاق على الموالاته هنا وعدم تقييدها بالذكر والقدرة (و) لزم (قبول هبة ماء) ان تيقن عدم المنة (لا) يلزم قبول هبة (ثمن) يشتري به الماء لقوة المنة به (أو قرضه) بالرفع عطف على موالاته والضمير للماء أى ولزم تسلف الماء مطلقا مليا أم لا ولزم تسلف ثمنه ان كان مليا ببلده (و) لزم (أخذه) أى شراؤه (بثمن اعتيد) شراؤه به (لم يحتاج له) أى الثمن لنفقته ونفقة من تلزمه نفقته (وان بذمته) ان رضى قدرته على وفائه (و) لزم (طلبه) أى الماء (لكل صلاة) ان علم وجوده أو ظنه أو شك فيه بل (وان توهمه) أى الماء أى توهم وجوده ومحل الطلب اذا توهمه قبل طلبه بالكيفية أما لو تحققه أو ظنه وطلبه فلم يجده ثم توهم وجوده فلا يلزمه طلبه اتفاقا (لا) يلزم طلبه ان (تحقق عدمه) أى الماء في المحل الذى هو به إذ لفائدة في الطلب وفي صور ما إذا لزمه الطلب فانه يطلبه (طلبا لا يشق به) أى شأنه عدم المشقة وهو ماعلى أقل من ميلين فان كان شأنه المشقة بأن كان على ميلين فلا يلزمه الطلب ولو لم يشق عليه بالفعل (ك) طلبه من (رقعة) أى جماعة مرافقة له (فليلة) كخمسة كانت حوله أم لا (أو) طلبه من (حوله) كعشرة (من) رقعة (كثيرة) كأربعين وانما يلزم الطلب من القليلة مطلقا ومن (٢٧) الكثيرة التى حوله (ان جهل بخلمهم به) بان تيقن أو ظن أو شك أو توهم اعطاءهم ومفهوم جهل بخلمهم انه لو تحقق بخلمهم فلا يلزمه طلب (ونية استباحة الصلاة) ونحوها مما منعه الحدث كطواف أو أداء فرض التيمم لرفع الحدث لانه لا يرفعه والنية تكون

وَبَطَلَ الثَّانِي وَلَوْ مُشْتَرَكَةً لَا يَتَيَمَّمُ لِمُسْتَحَبِّ وَلَزِمَ مُوَالَاتُهُ وَقَبُولُ هِبَةٍ مَاءٍ لَا ثَمَنٍ أَوْ قَرْضُهُ وَأَخْذُهُ بِثَمَنٍ اعْتِيدَ لَمْ يَحْتَاجْ لَهُ وَإِنْ يَذِمُّهُ وَطَلَبُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ لَا تَحَقُّقَ عَدَمِهِ طَلَبًا لَا يَشُقُّ بِهِ كَرُقَعَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ حَوْلَهُ مِنْ كَثِيرَةٍ إِنْ جَهِلَ مُخْلَمُهُمْ بِهِ وَنِيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ وَنِيَّةُ أَكْبَرِ أَنْ كَانَ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ وَتَعْمِيمُ وَجْهِهِ وَكَفْيُهُ لِكُوعِيهِ وَنَزْعُ خَاتَمِهِ وَصُعِيدُ طَهْرٍ كَثْرَابٍ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ نُقِلَ وَنُلِجَ وَخَضَخَاضَ وَفِيهَا جَفَفَ يَدَيْهِ رُويَ بِحِمٍّ وَخَاءَ وَحِصٍّ لَمْ يُطْبَخْ وَمَعْدِنٌ غَيْرَ نَقْدٍ وَجَوْهَرٌ وَمَنْقُولٌ كَشَبَرٌ وَمِلْحٌ

عند الضربة الاولى لانها فرض فلا يؤخرها عنها (و) لزم (نية) الاستباحة من حدث (اكبر ان كان) عليه اكبر فان لم ينوه ولو ناسيا لم يجزه فيعيد أبدا (ولا يرفع) أى التيمم (الحدث) الاكبر ولا الاصغر وهو قول مالك واكثر أصحابه رضى الله عنهم أجمعين (و) لزم (تعميم وجهه) أى التيمم بالمسح ولو بيد واحدة أو أصبع ومنه اللحية ولو طويلة وما غار من عين والوتر ولا يتتبع الغضون لبنائه على التخفيف (و) لزم تعميم (كفيه لسكوعيه) أى العظمين الواليتين الإبهامين مع تحليل أصابعهما على الراجح (و) لزم (نزع) أى تحويل (خاتمته) من محله ولو واسعا مأذونا فيه (و) لزم (صعيد) أى استعماله (طهر) أى اتصف بالطهارة اذ هو معنى الطيب فى الآية والصعيد ما صعد على وجه الارض من أجزائها (كتراب وهو الافضل) من غيره من أجزاء الارض عند اجتماعهما (ولو نقل) أى جعل فوق حائل بينه وبين الارض (ونلج) والتمثيل به لما صعد على وجه الارض لكونه من أجزائها باعتبار صورته والا فهو ماء جامد (وخضخاض) أى طين مختلط بماء كثير حتى صار مائعا (وفيهما) أى المدونة اذا عدم التراب ووجد الطين وضع يديه عليه (وجفف يديه) ما استطاع وتيمم (وروى) قولها جفف (بحم) بأن ينشف يديه عقب رفعهما بالشمس أو الهواء تحفيقا قليلا غير مغل بالموالاته (و) (بخاء) معجمة بان يضعهما عليه برفق (وحص) بكسر الحيم أى حجرا اذا أحرق صار حجرا ومثله الحجر الذى اذا أحرق صار جيسا (لم يطبخ) أى لم يحرق فان أحرق فلا يصح التيمم عليه (ومعدن غير نقد) أى ذهب وفضة فان كان نقدا فلا يصح التيمم عليه (و) غير (جواهر) نفيس فلا يصح التيمم على الياقوت والزمرد والرجان (و) غير (منقول) من موضعه الذى خلق فيه بحيث يصير مالا متنافسا فيه ومثل للمعدن بقوله (كشرب وملح) معدنى لا مصنوع من نبات أو تراب هذا أظهر الأقوال فيه وقبل

ولو مصنوعا نظرا لصورته كالتلج (و) تجوز (ل) شخص (مريض) مرضا مانعا من استعمال الماء (حائط لبن) بكسر الواحدة أى طوب من طين أو تراب غير محروق بشرط ان لا يخلط بغالب كتين أو كثير نجس ويفتقر خلطه بمساويه من تبن وبدون الثلث من نجس (أو) حائط (حجر) غير محروق ولا ملبس عليه بجير أو جنس (لا) يصح التيمم (بخصير) ولوعليه غبار ما لم يكن عليه تراب سائر له فيصح التيمم لانه على تراب منقول (و) لا يصح التيمم على (خشب) وحشيش وحلفاء وزرع ولو لم يجد غيره وضاق الوقت (و) لزم (فعله) أى التيمم (في الوقت) فلا يصح قبله ولو اتصل به ولو نقلا وقت الفاتحة وقت تذكرها والجنابة عقب تكفيها (فلا يس) أى الظان ظنا قويا عدم تيسر الطهارة المائية اما لعدم وجود الماء أو القدرة على استعماله في الوقت المختار يتيمم ندبا (أول) الوقت (المختار) ليدرك فضيلته (والتردد) أى الشاك (في الحوقه) أى الماء الموجود أمامه في الوقت المختار (أو) في (وجوده) أى الماء يتيمم ندبا (وسطه) أى المختار (والراجى) أى الجازم أو الغالب على ظنه تيسرها فيه يتيمم ندبا (آخره) أى المختار (وفيها) أى الدونة (تأخيرها) أى الراجى (المغرب ل) قرب مغيب (الشفق) بناء على ان مختارها يمتد له والراجح عدم التأخير بناء على تقدير وقتها بفعلها وشروطها (وسن ترتيبه) أى التيمم بتقديم مسح الوجه على مسح اليدين (و) سن مسح اليدين من السكوعين (الى المرفقين) فسقط قول البساطى بأن مسحهما اليهما فرض (و) سن (تجديد ضربة) ثانية (ل) مسح (يديه) فلو اقتصر على الضربة الاولى أجزأه وفاته السنة (ونذب تسمية) بأن يقول بسم الله وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف (و) (٢٨) ندب (بدن) في مسح اليدين (بدن) مسح (ظاهر يمينه ب) باطن أصابع

(يسراه) بأن يجعل ظاهر أطراف أصابع يده اليمنى في باطن أصابعه اليسرى ويمررها الى المرفق (ثم) يجعل باطن كفه اليسرى على باطن ذراعه اليمنى من طي مرفقها (ومسح الباطن) من ذراعها اليمنى منتهيا (لآخر)

ولمريض حائط لبن أو حجر لا بحصير وخشب وفيه في الوقت فلا يس أول المختار والتردد في الحوقه أو وجوده وسطه والراجى آخره وفيها تأخيرها المغرب للشفق وسن ترتيبه والى المرفقين وتجديد ضربته ليدنيه ونذب تسمية وبدنه بظاهر يمينه يسراه الى المرفق ثم مسح الباطن لآخر الأصابع ثم يسراه كذلك * وبطل بمبطل الوضوء وبوجود الماء قبل الصلاة لا فيها إلا ناسية ويعيد المقصر في الوقت وصحت ان لم يعد كواجده بقربه أو رحله لا ان ذهب رحله وخائف لص أو سبع ومريض عديم مناو لا

وراج

باطن (الأصابع) من اليمنى (ثم) مسح يسراه كذلك أى كمسح يمينه (و بطل) التيمم أى

انتهى حكمه (بمبطل الوضوء) من حدث أو سبب أو شك أو ردة (و) بطل (بوجود الماء) الكافي للطهارة الواجبة عليه وضوءا أو غسلا أو القدرة على استعماله (قبل) الشروع في (الصلاة) ان وسع الوقت الذى هو فيه اختياريا أو ضروريا ادراك ركعة بعد استعمال الماء فان ضاق عن ذلك فلا يبطل تيممه (لا) يبطل التيمم ان وجده أو قدر على استعماله بعد الدخول (فيها) أى الصلاة فيجب عليه اتمامها ولو اتسع وقتها لدخوله فيها بوجه جائز (الا) شخصا (ناسية) أى الماء بامتعه وتيمم وشرع في الصلاة وتذكره فيها فتبطل ان اتسع الوقت لادراك ركعة بعد استعماله والا فلا لان تذكره بعدها (ويعيد المقصر) في الطلب صلاته ندبا (في الوقت) المختار (وصحت) الصلاة (ان لم يعد) ها ناسيا أو عمدا على الظاهر وان فرضه في المقدمات في الناسى ومثل للمقصر بقوله (كواجده) أى الماء الذى طلبه طلبا لا يشق عليه وتقدم انه اذا كان على أقل من ميلين (بقر به) فيعيد في الوقت لتقصيره في طلبه اذ لو أمعن النظر لوجده فان وجد ماء غيره فلا يعيد لعدم تقصيره (أو) واجده في (رحله) أى أمتعه بعد صلاته بالتيمم بعد طلبه الذى لا يشق عليه فان لم يطلبه بقر به أو رحله وصلى بالتيمم ثم وجده بأحدها فيعيد أبدا وخوبا (لا) يعيد (ان ذهب) أى ضل (رحله) الذى فيه الماء وفتش عليه فلم يجده وخاف خروج الوقت فتيمم وصلى ثم وجد رحله في الوقت بمائه لعدم تقصيره (و) كشخص (خائف) يقينا أو ظنا (لص أو سبع) بذهابه للماء المتيقن أو المظنون وخاف خروج الوقت فتيمم وصلى ثم تبين عدم ماخفه ووجد الماء بعينه فيعيد في الوقت لتقصيره (و) كشخص (مريض) عاجز عن تناول الماء مع القدرة على استعماله (عديم) أى لم يجد شخصا (مناولا) الماء في الوقت وخاف

فواته فتيمم وصلى ثم وجده في الوقت فيعيد فيه ان كان لا يتكبر عليه الداخلون ودخل عليه واحد في أول الوقت ولم يطلب منه مناويله اه لتقصيره بعدم الطلب عن دخل عليه أول الوقت (و) كشخص (راج) تيسر المائية (قدم) تيممه أول المختار أو وسطه وصلى ثم وجد الماء لدى رجاء في الوقت فيعيد فيه لتقصيره لان وجد غيره (و) كشخص (مرتدد في لحوقه) أي الماء المحقق أو المظنون وعدمه فتيمم وصلى في وسط المختار ثم لحقه فيه فيعيد فيه لتقصيره في السير إذا لو وجد الحققة (و) كشخص (ناس) الماء الذي في رحله فتيمم وصلى ثم (ذكر) أي تذكر الماء بعينه (بعد تمامها) أي الصلاة فيعيد فيها في الوقت لتقصيره وتقدم انه ان تذكره فيها بطل تيممه وصلاته فيعيدها أبدا وجوبا (كمقتصر) في تيممه (على) مسح يديه (كوعيه) تاركا مسحهما لمرفقيه فيعيد في الوقت مراعاة للقول بوجوده (لا) يعيد مقتصر (على ضربة) واحدة مسح بها وجهه ويديه لمرفقيه تاركا للضربة الثانية (و كتميم على مصاب بول) من آدمي أو من محرم الأكل أو مكروهه أو غير بول من النجاسات (وأول) أي فهم من قول المدونة المتييم على موضع نجس يعيد في الوقت (بالشكوك) في اصابته له فان تحققت أعاد أبدا (و) أول أيضا (بالحق) اصابته اليه (واقصر) أي الامام رضى الله تعالى عنه (على) ندب الاعداء في (الوقت) مراعاة (ل) دليل (القائل بطهارة الأرض) التي أصابها بول مثلا (بالجفاف) كمحمد بن الحنفية وحسن البصري رضى الله عنهما (ومنع) أي كره بهذا فسر ابن رشد قولها يمنع وطء المسافر وتقبيله لعدم ماء يكفيهما أي الاصغر والاكبر (مع عدم ماء) كاف (تقبيل متوضي وجماع مغتسل الاطول) ينشأ عند ضرر بترك (٢٩) نقض للتوضي وجماع الغتسل فيجوز

النقض والجماع (وان نسى) أي من فرضه التيمم (أحدى) الصلوات (الخمس) التي فاتته ولم يذكر عينها ولزمه قضاء الخمس صلوات لبراءة ذمته (تيمم خمسا) لكل صلاة تيمم لانه لا يصلى به فرضان (وقدم ذوماء) كاف غسل واحد

وراجع قديم ومتردد في لحوقه وناس ذكر بعدها كمقتصر على كوعيه لا على ضربة وكتميم على مصاب بول وأول بالشكوك وبالحق واقصر على الوقت للقائل بطهارة الأرض بالجفاف ومنع مع عدم ماء تقبيل متوضي وجماع مغتسل الا لطول وان نسى إحدى الخمس تيمم خمسا وقدم ذوماء مائة ومعه جنب الا لحوق عطف ككونه لهما وضمن قيمته وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد (فصل) ان خيف غسل جرح كالتيمم مسح ثم جبيرته ثم عصابته كقصده ومرارة ورقطاس صُدغ ورمامة خيف ينزعها وان يغسل

فقط (مات ومعه جنب) حتى يغسل الميت بمائه لترجح جانبه بالملك وييمم الجنب الحي ويصلى بالتيمم (الا لحوق عطف) للحي المصاحب لدى الماء الميت فيترك الماء للحي آدميا كان أو بهيما محترما حفظا للنفس وييمم الميت (وضمن) أي الحي خيف عطشة (قيمه) أي الماء الذي يملكه الميت بمحل أخذه لورثته أي ورثة الميت (وتسقط صلاة) أي لا يجب أدائها في وقتها (وقضاؤها) أي بعد خروج وقتها فلا يقضيها من وجد الماء أو الصعيد بعد خروج وقتها (بعد ماء وصعيد) طاهر في الوقت كله بأن كان الشخص مصلوبا أو على شجرة تحتها سبع أو محبوسا في بطن كنيف وهو محدث ولم يجد ما يتطهر به وهذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه بناء على أن القدرة على الطهور شرط وجوب وصحة معا (فصل) في مسح الجرح أو الجبيرة أو العصابة (ان خيف) أي علم أو ظن بتجربة أو باخبار عارف بالطب (غسل جرح) أي محل مجروح (ك) الخوف السابق في (التيمم) في كون الخوف حدوث مرض أو زيادته أو تأخر براء (مسح) أي الجرح وجوبا ان خيف هلاك أو شديدا أو نديبا ان خيف مرض خفيف (ثم) ان خيف من مسح الجرح مباشرة مسحت (جبيرته) أي ما يداوى الجرح به ويعمها بالمسح والافلايج به (ثم) ان خيف من مسح جبيرته مسحت (عصابته) التي تربط فوق الجبيرة (كقصده) أي مسح موضعه ان خيف غسله (ومرارة) جعلت على محل دواء ولو كانت من محرم كخزير فانه يمسح عليها ويصلى بها للضرورة (و) مسح على (قرطاس) أي جلد أو ورقة كتب فيها شيء والصقت على (صُدغ) ليسكن صداعه (و) مسح على (عمامة خيف) ضرر (ب) سبب (نزعها) من الرأس ولم يمكن حلها ومسح ما هي ملفوفة عليه من نحو قلنسوة وان قدر على مسح بعض رأسه مباشرة مسحه وكل على عمامته وجوبا (وان يغسل

ولو من زنا لا انتهاء التحريم بانتهائه ووقوع الغسل وهو غير متلبس بمصيبة (أو) وضعها (بلا طهر) بأن وضعها وهو يحدث حدثاً أصغر أو أكبر بخلاف الخف (وان انتشرت) أي زادت على الجرح ونحوه للضرورة في وضعها اليه وشرط المسح على الجرح أو الجبيرة أو العصابة الخ (ان صح جل) أي أكثر (جسده) ان كان جنباً أو أكثر أعضاء وضوئه ان كان حدثه أصغر وأراد بالجل ما يشمل النصف بقريئة مقابله بالأقل (أو) صح (أقله) أي الجسد بالنسبة للغسل أو أعضاء الوضوء بالنسبة للوضوء (ولم يضر غسله) أي الصحيح وهو قيد في صحة الجل أو الأقل (والا) أي وان كان غسل الجل أو الأقل الصحيح يضر (ففرضه) أي حكمه والرخصة له (التيمم) لانه صار بمنزلة من عمت الجراحات جسده أو أعضاء وضوئه (كأن قل) أي الصحيح الذي لا يضر غسله (جدا) وذلك (كيد) واحدة ففرضه التيمم تعليماً للمأوم عليه ولان النادر لاحكم له (وان غسل) الجرح والصحيح الذي لا يضر غسله أو غسل الصحيح الذي يضر غسله والجرح أو الصحيح القليل جدا والجرح (أجزاً) لانيانه بالاصل (وان تعذر) أو تعسر (مسها) أي الجراح (وهي بأعضاء تيممها) أي وجهه ويديه كلها أو بعضها (تركها) أي الجراح بلا غسل ولا مسح (وتوضاً) وضوء ناقصاً (والا) أي وان لم تكن الجراحات التي تعذر مسها بأعضاء تيممها فقوال (ثالثها) أي الأقوال (يتيمم ان كثر) أي زاد الجرح على الصحيح لتبعية الأقل للأكثر فان قل الجرح سقط وغسل الصحيح (ورابعها) أي الأقوال (يجمعهما) أي الوضوء والتيمم فيغسل الصحيح ويتيمم ويقدم الوضوء لثلاثا يفصل بين التيمم وما فعله (وان نزعها) أي الجبيرة أو العصابة بعد مسحها (لدواء) (٣٠) مثلاً (أو سقطت) بنفسها ردها ومسحها ان لم يكن بصلاة (وان)

أَوْ بِلَا طَهْرٍ وَانْتَشَرَتْ أَنْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلُهُ وَلَمْ يَضُرْ غَسْلُهُ وَإِلَّا فَفَرَضُهُ التَّيْمُمُ كَأَنْ قَلَّ جِدًّا كَيْدًا وَإِنْ غَسَلَ أَجْزَاءً وَأَنْ تَعَذَّرَ مَسْحُهَا وَهِيَ بِأَعْضَاءٍ تَيَمَّمُهَا نَزَعَهَا وَتَوَضَّأَ وَالْأَفْثَالُهَا يَتَيَمَّمُ أَنْ كَثُرَ وَرَأَيْتُهَا يَجْمَعُهُمَا وَأَنْ نَزَعَهَا لِلدَّوَاءِ أَوْ سَقَطَتْ وَأَنْ بِصَلَاةٍ قَطَعَ وَرَدَّهَا وَمَسَحَ وَأَنْ صَحَّ غَسْلُهَا وَمَسَحَ مَتَوَضَّعَ رَأْسَهُ ﴿فصل﴾ الْحَيْضُ دَمٌ كَصَفَرَةٍ أَوْ كدَرَةٍ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً وَأَنْ دُفْعَةً وَأَكْثَرُهُ لِمَبْتَدَأَةِ نِصْفِ شَهْرٍ كَأَقَلِّ الطَّهْرِ وَلِمُعْتَادَةِ ثَلَاثَةِ اسْتِظْهَارًا عَلَى أَكْثَرِ عَادَتِهَا مَا لَمْ تَجَاوِزْهُ ثُمَّ هِيَ طَاهِرَةٌ وَلِحَامِلٍ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ

كان متلبساً (بصلاة قطعها) لبطانها وكذا مأموه فلا يستخلف (وردها) أي الجبيرة مثلاً (ومسحها) ان قرب أو بعد ونسي فيجزي هنا حكم للوالة (وان صح) أي برى الجرح وهو على طهارة (غسل) ما حكمه الغسل

النصف

في غسل خنابة أو وضوء ومسح ما حكمه المسح كصباح اذن (ومسح) شخص (متوضئ)

ماسح على عمامته (رأسه) مباشرة وبني بنية ان نسي وبني ان تعمد ما لم يطل ﴿فصل﴾ في الحيض والنفس والاستحاضة (الحيض دم) أي حقيقة الحيض وطبيعته وأشار بقوله (كصفرة أو كدرة) الى انها حيض كالدم (خرج) أي ما ذكر من الدم والصفرة والكدرة (بنفسه) أي لا بسبب ولادة أو علاج (من قبل من تحمل عادة) وهي المراهقة الى الحسنيين ويسئل النساء عن دم من بلغت تسعا الى المراهقة ومن بلغت خمسين الى السبعين (وان دفعة) بضم الدال أي خارجا في زمن يسير ويقال دفعة يفتحها وهذا أقله باعتبار الخارج ولا حد لا كثره باعتباره (وأكثره لمبتدأة) أي حائض أول حيضة لم يتقدمها غيرها (نصف شهر) أي خمسة عشر يوما فان انقطع قبل تمامه واستمرت طاهرا نصف شهر ثم أتانا دم فهو حيض مؤتلف (كأقل الطهر) فهو خمسة عشر يوما للمبتدأة والمعتادة ولا حد لا كثره (و) أكثر الحيض (لمعتادة) أي التي سبق لها حيض ولو مرة وزاد حيضها على المرة السابقة التي لم تبلغ نصف شهر (ثلاثة) من الأيام (استظهارا) أي زائدة (على أكثر عاداتها) فان اعتادت خمسة مثلاً وحاضت بعدها ولم ينقطع بتمام الخمسة فتر يد عليها ثلاثة أيام فان لم ينقطع فهي استحاضة وان كانت عاداتها خمسة عشر يوما فلا تستظهر بشيء ولذا قال المصنف (ما لم تجاوزه) أي نصف الشهر فمن اعتادته فلا تستظهر ومن اعتادت أربعة عشر تستظهر بيوم ومعتادة الثلاثة عشر تستظهر بيومين ومعتادة الاثني عشر تستظهر بثلاثة (ثم) بعد الاستظهار أو تمام نصف الشهر (هي طاهر) تصوم وتصلى وتوطأ والدم نازل عليها لانه استحاضة لا حيض (و) أكثر الحيض (لحامل) مبتدأة أو معتادة حاضت على خلاف الغالب وعمادى بها الدم زيادة على نصف شهر (بعد ثلاثة أشهر) من ابتداء

حملها الى تمام الشهر الخامس (النصف ونحوه) أى نصف شهر وخمسة أيام مع النصف فأكثره لها عشرون يوما (و) الحامل دخلت (فى) سادس (سنة) من الأشهر من مبدأ حملها (فأكثر) من ستة الى وضعها (عشرون يوما ونحوها) أى عشرة أيام مع العشرين فأكثره لها ثلاثون يوما (وهل) حكم الحامل في (ما) أى الحيض الذى أتاها (قبيل الثلاثة) بان أتاها فى الشهر الاول أو الثانى (ك) حكمها في (ما) أى الحيض الذى أتاها (بعدها) أى الثلاثة فى ان أكثره لها النصف ونحوه (أو) كالمعتادة) غير الحامل فى اعتبار عاداتها والاستظهار عليها بثلاثة أيام (قولان) مستويان عند المصنف وهما للإمام مالك رضى الله عنه رجح عن أولهما الى ثانيهما (وان تقطع طهر) بدم قبل كمال كله ولو بساعة (لفقت) أى ضمت (أيام الدم فقط) أى دون أيام انقطاعه فتليها متى نقصت عن نصف شهر فلا بد فى الطهر من خمسة عشر يوما متوالية خالية من الدم ليلا ونهارا اتفاقا (على تفصيلها) أى الحائض المتقدم فى المبتدأة والمعتادة والحامل (ثم) بعد التلقيق واستمرار الدم (هى مستحاضة) لا حائض فتغتسل من الحيض وتصلى وتصوم وتوطأ والدم نازل عليها (وتغتسل) الملققة (كلما انقطع) الدم عنها فى أيام التلقيق الا أن تظن عود الدم قبل خروج الوقت الذى هى فيه فلا تؤمر بالغسل (وتصوم) ان انقطع مع الفجر أو قبله وتصلى وتوطأ بعد غسلها على العرف خلافا لصاحب الارشاد القائل لا يجوز وطؤها فيمكن صلاتها وصومها فى جميع أيام الحيض بان كان يأتيها ليلا وينقطع قبل الفجر فلا يفوتها صلاة ولا صوم نعم يحرم طلاقها ويجبر على رجعتها (و) الدم (المميز) عن دم الاستحاضة بتغير رائحته أو لونه أو رفته أو نحوه (بعد طهر ثم) أى كمل خمسة عشر يوما (٣١) (حيض) مانع من الصلاة ونحوها فان لم يتميز

عن الاستحاضة بشيء عما تقدم فهو استحاضة ولو طال زمنه وكذا للمميز قبل كمال الطهر فلا يعتبر بيمزه (و) ان تميز الدم عن دم الاستحاضة بشيء مما تقدم وحكم بانه حيض ودام حتى تمت عاداتها وزاد عليه وتغير عن صفة دم الحيض

النَّصْفُ وَنَحْوُهُ وَفِي سِتَّةٍ فَأَكْثَرَ عَشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوَهَا وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ كَمَا بَعْدَهَا أَوْ كَالْمُعْتَادَةِ قَوْلَانِ وَإِنْ تَقَطَّعَ طَهْرُهُ لَفَقَّتْ أَيَّامَ الدَّمِ فَقَطَّ عَلَى تَفْصِيلِهَا ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُوطَأُ وَالْمُمِيزُ بَعْدَ طَهْرِهِ ثُمَّ حَيْضٌ وَلَا تَسْتَظْهِرُ عَلَى الْأَصَحِّ وَالطَّهَرُ بِجُفُوفٍ أَوْ قِصَّةٍ وَهِيَ أَبْلَغُ لِمُعْتَادَتِهَا فَتَنْتَظِرُهَا لِأَخْرِ الْخُتَارِ وَفِي الْمُبْتَدَأَةِ تَرُدُّ وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَظَرُ طَهْرٍ مَا قَبْلَ الْفَجْرِ بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ وَالصُّبْحِ وَمَنْعَ صِحَّةِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَوُجُوبِ بَهْمَا وَطَلَاقًا وَبَدْءَ عِدَّةٍ وَوُطْءَ فَرْجٍ أَوْ تَحْتَ إِزَارٍ وَلَوْ بَعْدَ تَقَاءٍ وَتَيْمُمٍ وَرَفَعَ حَدِّهَا

الى صفة دم الاستحاضة (فلا تستظهر) على أيام عاداتها بل تغتسل بمجرد تمام أيام عاداتها (على) القول (الاصح) الذى صححه بعض المتأخرين من قولى مالك وابن الماجشون (والطهر) من الحيض يعرف (بجفوف) أى خلو القبل من الدم والصفرة والكسرة بحيث ان أدخلت فيه قطنه مثلا وأخرجت لا يرى عليها شيء (أو) (قصة) ماء أبيض يخرج من القبل عقب تمام الحيض (وهى) أى القصة (أبلغ) أى أقوى فى الدلالة على النقاء من الحيض من دلالة الجفوف عليه (لمعتادتها) أى القصة وحدها أو مع الجفوف (فتنتظرها) أى القصة ان سبق الجفوف فتؤخر الغسل ندبا (لآخر) الوقت (الختار) بحيث تصلى فى آخره (وفى) علامة طهر المرأة (للمبتدأة) أى التى حاضت اول حيضة (تردد) فى النقل عن ابن القاسم فنقل الباجى عنه انها لا تطهر الا بالجفوف فتنتظره ولو خرج الوقت وهذا لا ينافى حكمه بأبلغية القصة لمعتادتها (وليس عليها) أى الحائض (نظر) علامة (طهرها قبل) طلوع (الفجر) لادراك العشائين والصوم بل يكره لانه ليس من عمل السلف (بل) يجب نظره (عند النوم) لتعلم هل تدرك العشائين والصوم أولا (و) عند دخول وقت (الصبح) وكذا غيرها من الصلوات الخمس وجوبا موسعا الى ان يبقى منه ما يسع الغسل والصلاة فيجب وجوبا مضيقا (ومنع) أى الحيض (صحة صلاة وصوم وجوبهما) ووجوب قضاء الصوم بأمر جديد فلا يقال وجوب قضائه فرع وجوب أدائه وهو مرفوع عنها (وطلاقا) أى جرمه وان أوقفه لزمه وأحبر على رجعتها ان كان رجعيا (و) منع (بدء عدة) أى ابتدائها فلا تحسب ايام الحيض منها بل مبدؤها الطهر الذى يلي الحيض (و) منع (وطء فرج أو) ما (تحت إزار) أى بين سترها وركبتها (ولو بعد تقاء) من الحيض (و) بعد (تيمم) تحل الصلاة به لانه لا يرفع الحدث فلا بد من الاغتسال بالماء إلا لطول يحصل به ضرر فله وطؤها بعد تيممها (و) منع (رفع حدنها) فلا يصح وضوءها ولا غسلها حال الحيض ان

نوت رفع حدث الحيض بل (ولو) كان حدثها (جنباً) تقدمت على الحيض أو تأخرت عنه (و) منع (دخول مسجد) إلا لحوف على نفس أو مال (فلا تعتكف ولا تطوف) لأنهما لا يكونان إلا في المسجد (و) منع (مس مصحف) إلا لمعلمة أو متعلمة (لا قراءة) بلا مس مصحف (والنفاس) أي حقيقته شرعاً (دم خرج للولادة) معها أو بعدها لا قبلها فالراجح أنه حيض (ولو) كان الدم الخارج للولادة (بين توأمين) أي ولدين ليس بينهما أقل الحمل وهو ستة أشهر إلا خمسة أيام بان كان بينهما ستة أشهر إلا ستة أيام مثلاً سواء كان بينهما شهران أو أقل فهو نفاس على المشهور (واكثره) أي النفاس (ستون يوماً) سواء كانت مبتدأة أو معتادة ولا تستظهر على الستين أن زاد الدم عليها ودم التوأمين نفاس واحد إن لم يفصل بينهما أكثر النفاس ستون يوماً (فإن تخللها) أي فصل أكثر النفاس وهو ستون يوماً ثانی التوأمين من أولهما (فنفاसान) لكل توأم نفاس مستقل فتستأنف للثاني نفاساً مبتدأ وإن تخللها أقل من ستين فنفاسان واحد (وتقطع) الدم (هـ) أي النفاس كتقطع الحيض في التلقيح لأيام الدم والغاء أيام انقطاعه إن لم تكمل نصف شهر والاعتسال والصلاة والصوم كلها تقطع وإن انقطع نصف شهر ثم أتياها دم فحيض (ومنع) أي النفاس (ك) منع (الحيض) صحة صلاة وصوم ووجوبهما الخ ولا يمنع القراءة بلا مس مصحف وبه إن كانت معلمة أو متعلمة (ووجب وضوء بـ) خروج (هـ) ماء أبيض يخرج من قبلها قرب ولادتها لأنه معتاد لهن فهو حدث بناء على (٣٣) اعتبار الاعتياد في بعض الاحوال (والأظهر) عند ابن رشد (نفيه) أي

نفي وجوب الوضوء منه بناء على عدم اعتبار الاعتياد في بعض الاحوال باب في بيان أوقات الصلوات الخمس والأذان والاقامة وشروطها وسننها ومندوباتها ومكروهاتها وأحكام السهو وفعلها في جماعة وقصرها وجمعها وشروط الجمعة والسنن

ولو جنباً ودخول مسجد فلا تعتكف ولا تطوف ومس مصحف لا قراءة والنفاس دم خرج للولادة ولو بين توأمين وأكثره ستون فإن تخللها فنفاسان وقطعته ومنه كالحيض ووجب وضوء جهاد والأظهر نفيه

باب

الوقت المختار للظهر من زوال الشمس لآخر القامة بغير ظل الزوال وهو أول وقت العصر للأصفرار واشتركا بقدر اخذاهما وهل في آخر القامة الأولى أو أول الثانية خلاف وللمغرب غروب الشمس بقدر فعلها بعد شروطها

والعشاء

والنفل وصلاة الجنائز والتغسيل والتكفين والدفن (الوقت) أي الزمن المقدر من الشارع

لايقاع الصلاة فيه (المختار) أي الذي خير الشارع المكلف في ايقاع الصلاة في أي جزء منه من غير تأنيب وإن كان أوله أفضل (للظهر من زوال الشمس) أي انتقالها من آخر أول أعلى درجات دائرتها المارة عليها لأول ثاني أعلى درجاتها وينتهي آخر مختار الظهر (آخر) ظل (القامة) أي الشيء القائم على الأرض المستوية قياماً معتدلاً بمعنى أن يصير ظل كل قائم مساوياً له (بغير ظل) حين (الزوال) أي زائداً عليه فبدأ ظل القامة من حين أخذه في الزيادة وأما ظلها الذي تنهاى النقص إليه وهو المعبر عنه بظل الزوال فلا يحسب من ظل القامة المقدر به وقت الظهر (وهو) أي آخر القامة الأولى (أول وقت العصر) المختار وينتهي (للأصفرار) فالعصر دخلت على الظهر في آخر القامة الأولى (واشتركا) في وقت مختار لهما وقال ابن حبيب لا يشتركا بينهما (بقدر) فعل (احداهما) أربع ركعات حضراً وركعتين سفراً (وهل) اشتراكهما (في آخر القامة الأولى) وهو الذي قدمه المصنف إشارة لترجيحه فمن صلى العصر في آخر الأولى ووافق فراغه منها تمام القامة فهي صحيحة جائزة ابتداء وإن أخر الظهر إلى أول القامة الثانية ثم (أو) اشتراكهما في (أول) القامة (الثانية) فالظهر دخلت على العصر في أول القامة الثانية فمن أخرها لأول الثانية فلا إثم عليه ومن قدم العصر في آخر الأولى بطلت (خلاف) في التشهير استظهر الأول ابن رشد وشهره ابن عطاء الله وابن راشد وشهر الثاني سند وابن الحاجب (و) الوقت المختار (للمغرب غروب) جميع قرص (الشمس) بحيث لا يراه من كان على رأس جبل عال وهو مضيق (بقدر) زمن فعلها بعد زمن التحصيل (شروطها) من طهارة الحدث وطهارة الخبث وستر العورة واستقبال القبلة وزمن أذان وإقامة والمعتبر من طهارة الحدث والغسل ولو كان حدثه أصغر أو متيمماً أو يفهم من فحوى كلام المصنف جواز

تأخيرها من محصل شروطها بقدر زمن تحصيلها (و) الوقت المختار (العشاء) مبدؤه (من غروب حمرة الشفق) أي حمرة هي الشفق وينتهي مختار العشاء (ل) آخر (الثالث الأول) من الليل من غروب الشمس (و) الوقت المختار (ل) للصبح (مبدؤه (من) طلوع (الفجر الصادق) المنتشر يمينا وشمالا حتى يعم الافق وينتهي مختار الصبح (ل) للاسفار (أي الضوء) (الاعلى) أي الاظهر الذي يظهر فيه للقابل في مكان لا غطاء عليه بالبصر المتوسط (وهي) أي الصبح الصلاة (الوسطى) في قوله تعالى والصلاة الوسطى أي العظمى أو المتوسطة بين ليليتين مشتركتين ونهاريتين كذلك (وان مات) من وجب عليه الصلاة (وسط) بفتح السين أي أثناء (الوقت) المختار (بلا أداء) لها فيه (لم يعص) لعدم تفریطه في كل حال (الآن يظن الموت) فيه ولو ظنا غير قوي (والافضل لفد) أي منفرد ومن في حكمه كجماعة محصورة لا ترجو حضور غيرها معها (تقديمها) أي الصلاة في أول وقتها المختار بعد تحقق دخوله (مطلقا) عن تقييدها بكونها غير ظهر في شدة حر (و) الافضل للفد تقديمها منفردا (على) فعلها في (جماعة) يرجوها (آخره) أي الوقت المختار لادراك فضيلة أول الوقت التي لا تمنع من اعادةها مع جماعة آخره ان وجدت (و) الافضل (للجماعة) المنتظرة غيرها (تقديم) كل صلاة (غير الظهر) أول المختار ولو الجمعة في شدة الحر (و) الافضل (تأخيرها) أي الظهر في الشتاء والصيف الذي لم يشتد حره (لربع القامة) بأن يصير ظله اذراعا غير ظل الزوال لاجتماع الناس لها لانها تصادفهم في أشغالهم (ويزاد) أي التأخير على ربع القامة (٣٣) (لشدة الحر) نحو ذراعين (وفيها) أي للدونة (نذب تأخير العشاء قليلا)

لأهل الأرياض أي أطراف
المصر والحرس بضم الحاء
المهملة (وان شك) يريد
الصلاة أو طرأ عليه الشك
فيها (لم تجز) أي لم تكف
في فعل الفرض ان تبين
وقوعها قبل الوقت أو لم
يتبين شيء بل (ولو)
تبين انها (وقعت فيه)

وَالْعِشَاءُ مِنْ غُرُوبِ مُحَرَّقِ الشَّفَقِ لِلثَّلَاثِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلْإِسْفَارِ
الْأَعْلَى وَهِيَ الْوُسْطَى وَإِنْ مَاتَ وَسَطَ الْوَقْتِ بِلاَ أَدَاءٍ لَمْ يَعْصِ إِلَّا أَنْ يَظُنَّ الْمَوْتَ
وَالْأَفْضَلُ لِفَدِّ تَقْدِيمِهَا مُطْلَقًا وَعَلَى جَمَاعَةٍ آخِرُهُ وَالْجَمَاعَةُ تَقْدِيمُ غَيْرِ الظُّهْرِ
وَتَأْخِيرُهَا لِرُبْعِ الْقَامَةِ وَيُزَادُ لِشِدَّةِ الْحَرِّ وَفِيهَا نَذْبُ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ قَلِيلًا وَإِنْ شَكَّ
فِي دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ يُجْزَ وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ وَالضَّرُورِيُّ بَعْدَ الْمُخْتَارِ لِلطُّلُوعِ فِي الصُّبْحِ
وَالْغُرُوبِ فِي الظُّهْرِ وَالْفَجْرِ الصَّادِقِ فِي الْعِشَاءِ وَتَذَرُّكُ فِيهِ الصُّبْحِ بِرَكْعَةٍ لَا أَقْلَ
وَالْكُلِّ أَدَاءَهُ وَالظُّهْرَانِ وَالْعِشَاءَ أَنْ يَفْضَلَ رَكْعَةٌ عَنِ الْأُولَى لَا الْآخِرَةَ كحاضِرٍ
سَافِرٍ وَقَادِمٍ وَأَتَمِّ الْأَ

(٥ - جواهر الاكلیل - أول)
أي الوقت (و) الوقت (الضروري بعد) أي عقب الوقت (المختار) بلا
فاصل بينهما ويمتد من أول الاسفار الاعلى وينتهي (ل) للطلوع (ل) لطرف الشمس الاعلى (في الصبح) وينتهي (ل) للغروب في الظهرين
فلا تختص العصر بقدرها قبل الغروب وهذه رواية عيسى وأصبغ عن ابن القاسم والمتممة برواية يحيى عنه اختصاصها بأربع قبل الغروب
(و) يمتد ضروري للغرب من فراغ ما يسعها وشروطها وضروري العشاء من أول الثالث الثاني وينتهي (ل) للفجر الصادق في العشاءين
فيه تغليب العشاء على المغرب (وتدرك فيه) أي الضروري (الصبح) أي يدرك أدائها ووجوبها اذا زال العذر المسقط آخر الضروري
(ركعة) تامة بسجديتها (لا) تدرك الصبح ولا غيرها بـ (أقل) من ركعة في الضروري خلافا لاشبه في قوله بأدراكها بالركوع وحده
(والكل) أي جميع الصلاة التي صليت منها ركعة في آخر الضروري وبقيتها بعد خروجه (أداء) حقيقة فمن طرأ عليه عذر مسقط
كحيض وجنون في بقيتها بعد خروج الضروري سقطت عنه لطران العذر في وقتها الأدائي ولو افاقت من فاتته الصلاة به بطلت صلاته
لان صلاة المأموم قضاء وصلاة الإمام أداء (و) تدرك (الظهران والعشاء أن بفضل ركعة عن) الصلاة (الاولى) أي الظهر في الفرع الاول
والمغرب في الثاني أي بزوال العذر والباقي من الضروري ما يسع الاول وركعة من الثانية عند الامام مالك وابن القاسم (لا) بفضلها عن الصلاة
(الاخيرة) من الظهرين أو العشاءين كما قال ابن عبد الحكم وسحنون ومن وافقهما (ك) شخص (حاضر) أي مقيم (سافر) سفر قصر فيل
الغروب فان بقي له قدر ثلاث ركعات قصر الظهرين وأقل أتم الظهر وقصر العصر (و) كشخص (قادم) من سفر قصر قبل الغروب بقدر
خمس ركعات فيتمها بأقل يقصر الظهر ويتم العصر (وَأَتَمِّ) أي عصى من صلى الصلاة كلها في وقتها الضروري وان كانت أداء (لا) أن

يؤخرها اليه (لعذر) مضور (بكفر) أصلي بل (وان بردة) عن الاسلام بعد تقررهِ (وصبا) فإذا بلغ الصبي في الضروري وصلى فيه فلا حرمة عليه وتجب ولو صلاها صبيا لانها نافلة ولو نوى بها الفرض (واغماء) أفاق منه في الضروري وصلى فيه فلا اثم عليه (وجنون) كذلك (ونوم) قبل دخول الوقت ولو علم انه لا يفيق فيه فإذا أفاق من نومه وصلى في الضروري فلا حرمة عليه ولا يجوز النوم بعد دخوله قبل الصلاة الا اذا علم تيقظه منه في الاختيارى ووكل من يوقظه (وغفلة) عن الصلاة زالت في الضروري فلا اثم بالصلاة فيه (كحيض) ونفاس فإذا طهرت المرأة من أحدهما في الوقت الضروري وصلت فيه فلا اثم عليها (السكر) حرام أفاق منه في الوقت الضروري وصلى فيه فهو اثم لادخاله على نفسه والسكر غير الحرام كالجنون (و) الشخص (المعدور) بعذر مما ذكر حال كونه (غير) شخص (كافر يقدر له الطهر) أى زمن يسع الوضوء ان كان حده أصغر أو الفسل ان كان جنبا زيادة على زمن الركعة فان بقي من الضروري عقب زوال العذر ما يسع ذلك وركعة وجبت الصلاة والا فلا (وان ظن) أى من زال عذره المسقط سواء كان ما يقدر له الطهر أولا (اذا كهما) أى الصلاتين للشركتين فيما بقي من الضروري بعد زوال عذره (فركع) ركعة بسجديتها من الظهر أو المغرب (فخرج الوقت) بغروب الشمس أو طلوع الفجر ضم للركعة أخرى وسلم من شفع ندبا وان خرج وهو في الثالثة رجع لجلوس الثانية وأعاد التشهد وسلم وان خرج وهو في الرابعة أتمها نافلة (وقضى) وجوبا الصلاة (الأخيرة) لاختصاصها بآخر الوقت وسقطت الأولى بالعذر (وان تطهر) من زال عذره في آخر الضروري وظن ادراكه بركعة (فأحدث) عمدا أو غلبة (٣٤) أو نسيانا قبل كمال الصلاة فتطهر فخرج الوقت فالفقضاء واجب

عليه لما أدركه عملا بالتقدير الأول عند ابن القاسم (أو تبين) له (عدم طهورية الماء) الذى تطهر به فتطهر بآخر فخرج الوقت فالفقضاء واجب عند سحنون عملا بالتقدير الأول عند ابن القاسم خلافا للمازرى في عدمه بتقدير طهر ثان

أُعْذِرُ بِكَفْرِى وَأَنْ بَرْدَةً وَصَبًا وَإِغْمَاءٍ وَجُنُونٍ وَنَوْمٍ وَغَفْلَةٍ كَحَيْضٍ لَا سُكْرَ وَالْمَعْدُورُ وَغَيْرُ كَافِرٍ يَقْدَرُ لَهُ الطَّهَرُ وَأَنْ ظَنَّ إِذَا كُتِبَ لَهُ فَخَرَجَ الْوَقْتُ قَضَى الْأَخِيرَةَ وَأَنْ تَطَهَّرَ فَأَخْذَثَ أَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ طَهْوَرِيَةِ الْمَاءِ أَوْ ذَكَرَ مَا يُرْتَبُ فَاَلْقَضَاهُ وَأَسْقَطَ عَذْرُ حَصَلَ غَيْرُ نَوْمٍ وَنَسْيَانٍ الْمَذْرُوعِ وَأَمْرٍ صَبِيحَ بِهَا لِسَبْعٍ وَضَرْبَ لَشْرٍ وَمُنْعَ نَقْلٍ وَقَدْ طُلُوعِ شَمْسٍ وَغُرُوبِهَا وَخُطْبَةِ جُمُعَةٍ وَكُرَّةٍ بَعْدَ فَجْرِ وَفَرَضِ عَصْرِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ قَيْدَ رُمُحٍ وَتُصَلَّى الْمَغْرِبُ إِلَّا رَكَعَتَى الْفَجْرِ وَالْوُرْدَ

(أو ذكر) أى تذكر عقب تطهره (ما) أى اليسير من الفوائت الذى (يرتب) أى يقدم قضاؤه على الحاضرة قبل وان خرج وقتها فقضاء فخرج الوقت (فالفقضاء) للحاضرة واجب عند ابن القاسم عملا بالتقدير الأول (وأسقط عذر) من الاعذار السابقة (حصل) أى حدث في آخر الضروري (غير نوم ونسيان) الفرض (المذكور) أى الذى يحكم بأدراكه عند زوال العذر فان حصل العذر والباقي لطاوع الشمس ركعة أسقط الصبح وان حصل والباقي للغروب أو طالع الفجر ما يسع أولى للشركتين وركعة من ثانيتهما أسقطهما وان كان أقل من هذا أسقط الثانية فقط ولا يقدر الطهر في الاسقاط على المعتمد خلافا للخمى (وأمر صبي بها) أى الصلاة من الشارع قيثاب عليها بناء على أن الامر بالامر بشىء أمر بالشىء فالولى مأمور من الشارع بأمر الصبي بالصلاة والصبي مأمور بها من الشارع أيضا ندبا فلم يرفع عنه الإيجاب والتحريم فقط (لسبع) أى عند دخوله في السنة السابعة ولا يضرب ان لم يمثل (وضرب لعشر) ان ظن افادته والا فلا يشرع الضرب ان لم يمثل بالقول (ومنع نقل وقت طلوع شمس) من ابتداء طالع طرفها الأعلى الى طالع طرفها الأسفل (و) وقت (غروبها) أى استنار طرفها الأسفل الى ذهاب طرفها الأعلى (و) وقت (خطبة الجمعة) من حال شروعه فيها الى فراغها (وكره بعد) طالع (فجرو) كره بعد أداء (فرض عصر) ويندب بعد دخول وقتها وقبل صلاتها وتستمر كراهتها بعد الفجر (الى ان ترتفع) الشمس عن الارض (قيد) بكسر القاف أى قدر (رمح) عربى اثنى عشر شبرا (و) بعد فرض العصر الى أن (تصلى المغرب) فان دخل المسجد قبل اقامتها جلس بلا صلاة ولم يستثن المصنف من وقى الكراهة وبقى الطالع والغروب اتكالا على عملة السابق (الاركتى الفجر) والشفع والوتر بلا شرط (و) الا (الورد) بكسر الواو أى النفل الذى اعتاد صلاته بليل

ونام عنه فيصليه (قبل صلاة (الفرض) أى الصبح (لنأثم عنه) غلبة ولم يخف فوات الجماعة ولا تأخير الصبح الى الاسفار (و) الا (جنازة وسجود تلاوة) بعد صلاة الصبح و (قبل اسفار و) بعد صلاة العصر وقبل (اصفرار) فيكرهان في الاسفار والاصفرار فان صلى على الجنازة في وقت كراهة فلا تعاد اتفاقا وفي وقت منع قال ابن القاسم تعاد ما لم توضع في القبر (وقطع) النفل شخص (محرم) أى أحرم به (بوقت نهى) أى فيه وجوب بان كان وقت تحريم وندبان كان وقت كراهة ادلايتقرب الى الله بمنه عنه (وجازت) أى الصلاة (بمرض) بفتح الميم أى يجعل ربوض أى بروك (بقر أو غنم) وشبهه في الجواز قوله (ك) الصلاة (بمقبرة) بفتح الميم وسكون القاف وتثنية الواحدة عامرة كانت أو دارسة منبوشة أم لا ان كانت لمسلم بل (ولو) كانت (لمشرك) وأشار بالو الى الرد على من يقول بعدم الجواز انهو محل عذاب وحفرة من حفر النار (ومزبلة) أى محل طرح الزبل (ومحجة) أى وسط طريق (ومجزرة) أى محل تذكية الحيوان (ان أمنت) أى تيقن أو ظن خلو الأربعة التى بعد الكاف (من النجس) بأن صلى في موضع منها منقطع عن النجاسة أو فرش شيئا طاهرا وصلى عليه (والا) أى وان لم تؤمن مس النجس (فلا اعادة) أى واجبة فلا ينافى انه يعيد في الوقت (على) القول (الأحسن) عند بعض أهل المذهب (ان لم تتحقق) أى النجاسة بأن شك فيها وهذا قول الامام مالك رضى الله عنه بناء على ترجيح الاصل على الغالب وقال ابن حبيب يعيد أبدا وجوبا بناء على ترجيح الغالب على الاصل فان تحققت أو ظنت أعيدت أبدا وجوبا اتفاقا (وكرهت) أى الصلاة (بكنيسة) أى معبد كافر عامرة كانت أو دارسة ما لم يدخلها ضرورة أو خوف والا فلا (٣٥) كراهة ولو عامرة (ولم تعد) الصلاة بها

بوقت ان كانت دارسة مطلقا أو عامرة دخلها لضرورة أو طائعا وصلى على طاهرا والا أعاد بوقت على الأرجح (و) كرهته (بمعطن أبل) أى محل بروكها بين شريبيها نهلا ثم عللا فان صلى به أعاد

قَبْلَ الْفَرَضِ لِنِائِمٍ عَنْهُ وَجَنَازَةٍ وَسُجُودَ تِلَاوَةٍ قَبْلَ اسْفَارٍ وَاصْفِرَارٍ وَقَطَعَ مُحْرِمٌ بِوَقْتِ نَهْيٍ وَجَازَتْ بِمَرَضٍ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ لِمُشْرِكٍ وَمَزْبَلَةٍ وَمَحْجَةٍ وَمَجْزَرَةٍ إِنْ أَمِنَتْ مِنَ النَّجَسِ وَالْأَفْلاَءِ عَادَةَ عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ وَكَرِهَتْ بِكَنِيسَةٍ وَلَمْ تُعَدَّ وَبِمَعْطَنِ إِبِلٍ وَلَوْ أَمِنَ فِي الْإِعَادَةِ قَوْلَانِ وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا أُخَرَ لِبَقَاءِ رَكْعَةٍ سَجَدَ تَبَاهَا مِنَ الضَّرُورِيِّ وَقُتِلَ بِالسَّيْفِ حَدًّا وَلَوْ قَالَ أَنَا أَفْعَلُ وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاضِلٍ وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ لَا فَائِئَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ

(ولو أمنت) النجاسة أو فرش طاهرا تعبدا (وفي) كيفية (الاعادة قولان) قيل في الوقت مطلقا وقيل يعيد الناس في الوقت والعامد والجاهل أبدا ندبا (ومن ترك فرضا) من الصلوات الخمس كسلا فلا يقر على تركه ويؤمر بفعله والوقت متسع ويكرر أمره به ويهدد بالضرب ثم يضرب فان لم يمتثل (أخر) من الامام أوثانته في الحضر ومن جماعة المسلمين في السفر ويهدد بالقتل (لبقاء) زمن (ركعة بسجدة تباهيها من) الوقت (الضروري) وتعتبر الركعة بلا فاتحة ولا طمأينة ولا اعتدال ويقدر له زمن طهارة مائة بمجرد الفرائض بدون ذلك ومسح بعض الرأس صونا للدم ورجح عدم تقدير زمن الطهر صونا للدم واستظهر (وقتل بالسيف) بضرب عنقه به لا بنخسه به لعله يرجع كما قيل فان لم يطلب والوقت واسع فلا يقتل وكذا ان لم يكرر أمره به (حدا) لا كفرا خلافا لابن حبيب ومن وافقه ان قال لا أفعل بل (واو قال) بعد الحكم بقتله (أنا أفعل) ولم يفعل والا فلا يقتل (وصلى عليه) أى المقتول لترك الفرض شخص (غير فاضل) أى منسوب للفضل بامامة أو علم أو شرف وكرهت من الفاضل ردعا لمثله (ولا يطمس قبره) أى يكره اخفاؤه وعدم تسنيمه فيسمن كقبر غيره من المسلمين (لا فائئة) امتنع من قضائها فلا يقتل ان لم يطلب بفعلها في وقتها المتسع طلبا متسكرا (على) القول (الاصح) من الخلاف ومن قال لا أتوضأ أولا أغتسل من جنابة كمن ترك الصلاة بخلاف من ترك ازالة النجاسة أو ستر العورة للخلاف فيهما والحد يدرا بالشبهة ونص ابن عرفة على أن تارك الصوم كسلا يؤخر لقرب الفجر بقدر النية فان لم ينو قتل ولا يتعرض لتارك الحج ولو على القول بفوريته لان شرطه الاستطاعة وزب عنده باطنى لم يطعم عليه فيؤمر ويدين وتارك الزكاة تؤخذ منه كرها وان يقتل فان قتل أحدا اقتص منه وان قتل فهدر (والجاهد) أى المنكر وجوب الصلاة (كافر) أى مرتد عن دين الاسلام يستتاب ثلاثة أيام فان تمت ولم يبق يقتل بالسيف كفرا فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يورث ماله فهو في مصالح المسلمين وكذا كل من جحد حكما شرعيا

مجما عليه معلوما لعامة الناس ﴿ فصل ﴾ في الأذان والاقامة وما يتعلق بهما وهو لغة مطلق الاعلام بشيء وشتر اعلام بدخول وقت الصلاة (سن الأذان) أي الاعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة في كل مسجد ولوتلاصقت ويجب في كل بلد كفاية (لجماعة طلبت غيرها) للصلاة معها لا لجماعة محصورة غير طالبة غيرها (في فرض) لافي سنة كعيد (وقتي) أي له وقت معين في جزء مخصوص من الزمان لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه (ولو) كان (جمعة) فاذانها الأول الذي هو عقب الزوال وقبل جلوس الخطيب على المنبر سنة لأجاء الصحابة عليه في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه وهو الذي أشار به لكثرة المسلمين ولم يكن قبله في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في خلافة أبي بكر ولا في خلافة عمر ولا في أول خلافة عثمان رضي الله تعالى عنهم أجمعين (وهو) أي الأذان (مثنى) أي كل جملة تنى أي تذكر مرتين وبالغ في تشنية الجمل فقال (ولو) كانت الجملة (الصلاة خير من النوم) ويقولها المؤذن ولو كان منفردا بقلة بحيث لا يسمعه انسان ينشط للصلاة وجعل الصلاة خير من النوم في أذان الصبح بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لما أتاه بلال يؤذنه بالصبح فوجده نائما فقال الصلاة خير من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا بلال اجعله في أذانك اذا أذنت للصبح (مرجع الشهادتين) أي أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله بعد تشنيتهما معا بصوت منخفض ثم رجعهما (بأرفع) أي أعلى (من صوته) بهما (أولا) بحيث يكون صوته في الترجيع مساويا لصوته في التذكير (عجزوم) أي ساكن آخر الجمل ندبا لهذا الصوت للاسماع (بلا فصل) بين كلماته ويكره الفصل (ولو) كان (بشارة لكسلاهم) ورده وتشميت عاطس (٣٣٦) (وبني) المؤذن على ما تقدم له من أذانه ان فصله عمدا أو سهوا (ان لم يطل) الفصل

﴿ فصل ﴾ سن الأذان لجماعة طلبت غيرها في فرض وقتي ولو جمعة وهو مثنى ولو الصلاة خير من النوم مرجع الشهادتين بأرفع من صوته أولا عجزوم بلا فصل ولو بإشارة لكسلاهم وبني ان لم يطل غير مقدم على الوقت إلا الصبح فسدس الليل الأخير وصحته باسلام وعقل وذكورة وبلوغ وندب متطهر صبت مرتفع قائم لا لعذر مستقبل إلا لاسماع وحكايته إسماعه لمنتهى الشهادتين مثنى

والا ابتداء (غير مقدم على الوقت) شرط في صحته ففعله في الوقت واجب شرط وتقديعه عليه يحرم لانه كذب وتجب اعادته في الوقت ان علموا تقديعه عليه قبل الصلاة فان علموه بعدها فلا

يعيدونه فان تبين تقدم الاذان والصلاة على الوقت أعادوها وجوبا (الا الصبح) يؤذن لها (أول) (سدس الليل) الأخير لانها تأتي الناس وهم نائمون فاحتيج لتقديم الأذان على دخول وقتها لينتبهوا ويتأهبوا لها بتحصيل شروطها من وضوء وغسل وظاهرها انه لا يعاد عند طلوع الفجر وبه قال سند واختاره اللقاني وبعض المغاربة والراجح اعادته عند طلوع الفجر ويحرم الأذان للصبح قبل السدس الأخير ومبدأ الليل معتبر من الغروب (وصحته) أي الأذان مشروطة (باسلام) فلا يصح من كافر ولو بعد عزمه على الاسلام لوقوع بعضه حال كفره ويحكم عليه بالاسلام فان رجع فمرتد ان علم أركان الاسلام قبل أذانه والا فيؤذّب ويترك (وعقل) فلا يصح من مجنون وصبي غير مميز ومغمى عليه وسكران (وبلوغ) فلا يصح من صبي مميز يعتمد فيه ولا في دخول الوقت على بالغ عدل فان اعتمد عليه صح أذانه (وذكورة) فلا يصح من أنثى ولا حتى يشكّل لانه من مناصب الذكور كالامامة والقضاء ويحرم أذان الأنثى لان صوتها عورة (ونذب) أن يؤذن شخص (متطهر) من الحدثين (صبت) أي حسن الصوت ومرتفعه (مرتفع) بمكان عال ان أمكن كمنارة وسطح (قائم) فيكره أذان الجالس (الا لعذر) كمرض (مستقبل) القبلية فيكره استدباره (الاسماع) فيجوز الاستدبار ولو بجميع بدنه ويندب ابتداءه للقبلة (و) ندب (حكايته) أي الأذان (ل) شخص (سامعه) بأن يقول السامع مثل قول المؤذن ومفهوم سامعه أن من لم يسمع لاتندب له حكايته وان علم أنه يؤذن برؤيته أو باخبار غيره له (لمنتهى) أي آخر (الشهادتين) وتكره حكاية ما زاد عليهما هذا هو المشهور ومقابل المشهور حكايته لآخره وابدال الحيعلتين بحوقلتين ان قلت الحديث الوارد اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول فما وجه المشهور فأت المثلية تصدق في لغة العرب بالمثلية في الكل وبالمثلية في البعض فصاحب المشهور حملها في الحديث على الأدنى ليسيرا والمقابل حملها على الأكمل فليكل يحمل (مثنى) فلا يحكى الترجيع الا اذا لم يسمع الأول ولا يحكى الصلاة خير من

ولو

النوم ولا يبدلها بصدق وبررت وقيل يبدلها به ويحكيه سامعه ان لم يكن متنفلا (بل ولو) كان (متنفلا) أى مصليا نفلا
ويقتصر على منتهى الشهادتين فان حكى ما زاد عليهما بلفظ حتى على الصلاة بطلت وان أبدل الحيلتين بحوقلتين لم تبطل
وان حكى الصلاة خير من النوم بطلت أبدلها أم لا (لا) يحكى المصلى الأذان ان كان (مفترضا) أى مصليا فرضا فتكره حكايته
في الفرض وتندب بعد فراغه (و) تندب (أذان فذ سافر) سفرا لغويا فشمل من خرج من مدينة لمزارعها لزاهة أو مقبرتها
لزياره (لا) يندب الاذان لـ (جماعة) غير مسافرة (لم تطلب غيرها) فيكره لها كلفذ غير مسافر (على المختار) للخمى من قولى
مالك رضى الله عنه لا أحب الأذان للفد الحاضر والجماعات المنفردة وقال مرة أخرى وان أذنوا فحسن واختاره ابن بشير وحمل
قوله لا أحب على معنى لا يؤمرون به كما يؤمر به الأئمة في مساجد الجماعات على جهة السفية (وجاز أعمى) أى اذانه اذلا تكليف
الا بفعل اختياري ان كان تابعا فيه أو في دخول الوقت لبصير عدل (و) جاز (تعدده) أى المؤذن أى تأذين متعبد في مسجد
أو غيره حضرا أو سفرا (و) جاز (ترتيبهم) أى المؤذنين في الاذان بأن يؤذن واحد بعد واحد ان لم يؤد لخروج مختارها والا
فيمنع (و) جاز (جمعهم) أى المؤذنين في الاذان بأن يؤذنوا دفعة واحدة في محل واحد (كل) منهم يبنى (على اذانه) غير معتد
بأذان غيره وإلا كره ما لم يؤد الى تقطيع اسم الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم فيحرم (و) جاز (إقامة غير من أذن)
والافضل إقامة المؤذن (و) جاز (حكايته) أى الاذان (قبله) أى المؤذن بان سمع أوله فيحكيه ثم يسبق المؤذن في ذكر باقيه
ومعنى الجواز خلاف الاولى إذ المستحب متابعة الحاكى المؤذن (و) جاز (أجرة عليه) (٣٧) أى أخذها على الاذان

وحده (أو مع صلاة وكره)
أى الاجر (عليها) أى
الصلاة وحدها فرضا
كانت أو نفلا من المصلين
لامن بيت المال ولا من
وقف المسجد لانها اعانة
لا إجارة إذ للأئمة حق في
بيت المال والوقف العام
(و) كره (سلام عليه)

وَلَوْ مُتَنَفِّلًا لَا مُفْتَرِضًا وَأَذَانُ فَنَزَّ أَنْ سَافَرَ لَا جَمَاعَةً لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا كَلَّى الْمُخْتَارِ
وَجَازَ أَعْمَى وَتَعَدَّدَهُ وَتَرْتَبَهُمْ إِلَّا الْغَرْبَ وَجَمْعُهُمْ كُلُّ كَلَّى أَذَانِهِ وَإِقَامَةُ غَيْرِ
مَنْ أَذَّنَ وَحَكَايَتُهُ قَبْلَهُ وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ أَوْ مَعَ صَلَاةٍ وَكَرِهَ عَلَيْهَا وَسَلَامٌ عَلَيْهِ كَمَلَبٍ
وَإِقَامَةُ رَاكِبٍ أَوْ مُعِيدٍ لِصَلَاتِهِ كَأَذَانِهِ وَتَسَنُّ إِقَامَةً مُفْرَدَةً وَثَنَى تَكْبِيرُهَا لِلْفَرْضِ
وَأَنْ قَضَاءً وَصَحَّتْ وَلَوْ تَرَكْتَ عَمْدًا وَإِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ سِرًّا فَحَسَنٌ وَلِيَقُمَ مَعَهَا أَوْ
بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ

﴿ فصل ﴾

أى المؤذن لانه ذريعة لردده الفاصل بين جمل اذانه (ك) سلام على (مלב) بحج أو عمرة لذلك وقاضى حاجة ومجامع لانهما
في حالة تنافى الذكر (و) كرهت (اقامة) شخص (راكب) لفصلها من الصلاة بنزوله وعقل دابته واصلاح متاعه غالبا (أو) اقامة
رجل (معيد لصلاته) لتحصيل فضل الجماعة بخلاف معيدها لفسادها (كأذانه) أى المعيد للفضل وأولى من لم يرد الاعادة فيها
(وتسن اقامة مفردة) جعلها ولو قد قامت الصلاة على الشهور وروى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه شفع قد قامت
الصلاة وتبطل بشفعها كلها أو اجلها أو نصفها لا أقلها (وثنى تكبيرها) أى الاقامة الاول والاخير وصلة تسن (لفرض) وتكره
لنفل وسنيتها للفرض اذا كان أداء بل (وان) كان (قضاء) وتعدد بتعدده ومحل سنيتها للأداء اذا لم يخف خروج وقته بها
والا وجب تركها كسائر السنن محافظة على ادراك الوقت (وصحت) صلاة تاركها ان تركت سهوا بل (ولو تركت عمدا) ولا
يؤمر باعادة الصلاة في الوقت وان سجد لتركها قبل السلام بطلت (وان أقامت المرأة) المصلية وحدها (سرافحسن) أى
مندوب وان صلت مقتدية برجل اكتفت باقامته وسقط عنها طلبها المندوب (وليقيم) بفتح فضم من القيام مريد الصلاة غير
المقيم وأما هو فيندب له قيامه قبلها ولا تبطل بجأوسه حالها وان خالف المندوب (معها) أى الاقامة أولها أو اثنائها أو آخرها
(أو بعدها) أى بعد فراغ الاقامة فلا يحسد القيام بجعل (بقدر الطاقة) خلافا لمن حده بمقارنة حتى على الفلاح ومن حده بالتكبير الاول
﴿ فصل ﴾ في بيان شرطين من شروط صحة الصلاة وهما طهارة الحدث والخبث وما يناسب الثانى من أحكام الرعاف وشروطها
ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وشروط صحة فقط وشروط وجوب وصحة معا فشروط الوجوب فقط اثنان البلوغ وعدم
الاكراه وشروط صحتها فقط خمسة الطهارة والاستقبال وستر العورة والاسلام وشروطها معا ستة بلوغ الدعوة والعقل

ودخول الوقت ووجود الطهور وعدم النوم والغفلة وعدم الحيض والنفاس (شرط) بضم فكسر (ل) صحة (صلاة) ولو نفلا أو جنازة أو سجدة تلاوة (طهارة حدث) أكبر وأصغر ابتداء ودواما ذكر وقدر أولا (و) طهارة (خبث) ابتداء ودواما لجسد ومحمول ومكان ان ذكر وقدر فسقوط النجاسة عليه وهو يصلي مبطل ان تعلقت به أو استقرت عليه واتسع الوقت ووجد ما يزيلها به أو ثوبا آخر كذا غيرها فيها ولما كان الرعاف من الخبث وله أحكام خاصة به شرع في بيئتها بقوله (وان رعف) أى خرج دم من أنف مريد الصلاة سائلا أو قاطرا أو راشعا (قبلها) أى قبل الدخول في الصلاة (ودام) أى استمر خارجا من الأنف وتحقق أو ظن أو شك انقطاعه في الوقت المختار (آخر لآخر) الوقت (الاختياري) باخراج الغاية فان انقطع غسله وصلى (و) ان لم ينقطع (صلى) بالدم في آخر المختار لعجزه عن ازالته ويحرم تقديمها قبل آخره لعدم صحتها بالدم مع تحققه أو ظنه أو شكه في انقطاعه في الوقت وان تحقق أو ظن دوامه لآخر المختار فلا يؤخر الصلاة عن أول وقتها للمختار (أو) رعف (فيها) أى الصلاة وهى إحدى الخمس بل (وان) كانت (عيدا) لفطر أو أضحى (أو جنازة وظن) وأولى تحقق (دوامه) أى لآخر المختار في صلاة من الخمس ولفراغ الامام من العيد والجنازة (أتمها) أى الصلاة التى رعف فيها على حالته التى هو بها لعجزه عن ازالة النجاسة وشرط أتمامها بالدم (ان لم يلطخ) الرعاف (فرش) مسجد أى ان لم يخف تلطيخه فان خافه قطع الصلاة ولو ضاق وقتها وخرج منه صيانة له من النجاسة ومفهوم فرش ان خوف تلطيخ ترابه أو حصائه أو بلاطه لا يوجب قطعها وهو كذلك فيتمها فيه (وأوما) الرعاف لركوع من قيام ولسجود من جلوس (لخوف تأذيه) بحدوث مرض أو زباده أو تأخر برء ان ركع وسجد بسبب انعكاس الدماء في حالة الركوع والسجود. ويجب الإيماء ان ظن هلاكا أو شديدا أذى ويندب ان خاف مرضا خفيفا (٣٨) ولا يؤمر بالاعادة ان انقطع رعاؤه بعد صلاته به موميا (أو) لخوف (تلطخ ثوبه)

ولو بدون درهم ان كان يفسده الغسل حفظا للمال والائتماء بركوعها وسجودها ولو تلطخ بالفعل بأكثر من درهم لعجزه عن ازالته والمحافظة على الاركان مقدمة على المحافظة

شُرْطُ لِمَصَلَاةٍ طَهَارَةٍ حَدَثٍ وَخَبَثٍ وَإِنْ رَعَفَ قَبْلَهَا وَدَامَ آخِرَ الْإِخْتِيَارِيِّ وَصَلَّى أَوْ فِيهَا وَإِنْ عِيدًا أَوْ جَنَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ أَتَمَّهَا أَنْ لَمْ يُلَطِّخْ فَرَشَ مَسْجِدِهِ وَأَوْ مَا يَخُوفُ تَأْذِيهِ أَوْ تَلَطُّخِ ثَوْبِهِ لَا جَسَدِهِ وَإِنْ لَمْ يَظَنْ وَرَشَّ فَقَتَلَهُ بِأَنَامِلٍ يُسْرَاهُ فَإِنْ زَادَ عَنْ دِرْهَمٍ قَطَعَ كَأَنْ لَطَّخَهُ أَوْ خَشِيَ تَلَوُّثَ مَسْجِدِهِ وَالْأَفْلَهُ الْقَطْعُ وَنَدَبَ الْبِنَاءِ فَيُخْرِجُ مُمْسِكَ أَنْفَهُ لِيَغْسِلَ أَنْ لَمْ يُجَاوِزْ

أقرب على عدم حمل النجاسة لعجزه عن ازالته (لا) يومى لخوف تلطخ (جسده) بما زاد على درهم فيركع ويسجد وازالة النجاسة غير واجبة عليه لعجزه عنها (وان لم يظن) دوامه لآخر المختار بان يتيقن أو ظن أو شك انقطاعه فيه (ورشح) الدم وامكن قتله بان لم يكن وجب تماديه فيها (وقتله) ونذب كونه (بأنامل يسراه) بان يدخل أتملة الإبهام في طاقة الأنف ويمسح بها الدم من جوانبه ثم يخرجها ويمسحها في أتملة السبابة العليا ثم يدخلها كذلك ويمسحها في أتملة الوسطى وهكذا (فان زاد) الدم الذى في أنامل الوسطى (عن درهم قطع) صلاته وجوبا (كأن لطخه) أى المصلى ما زاد على درهم واتسع الوقت ووجد ما يغسل به الدم (أو خشي تلوث) فرش (مسجد) فيقطع ولو ضاق الوقت (والا) أى وان لم يرشح بان سال أو قطر أو رشح ولم يمكن قتله لسكثته والموضوع انه لم يظن دوامه لآخر المختار (فله القطع) للصلاة وغسل الدم وابتدؤها بمكان آخر باحرام وله التمدد فيها (ونذب البناء) عند جمهور اصحاب الامام مالك رضى الله تعالى عنه للعمل واختار ابن القاسم القطع لان شأن الصلاة اتصال عملها وعدم تخللها بشغل وانصراف عن محلها قال زروق وهو أولى بمن لا يحسن التصرف بالعلم وموضوع الخلاف ان اتسع الوقت والا وجب البناء اتفاقا فاذا فعل اللندوب وهو البناء (فيخرج) حال كونه (ممسك أنفه) من أعلاه وفي قوله فيخرج ممسك أنفه ارشاد لأحسن الكيفيات المعينة على تقليل النجاسة اذ كثرتها مانعة من البناء وليست شرطا فيه اذ الغرض التحفظ من النجاسة ولو بغير ممسكه وجعله ابن هارون شرطا فيه لان داخل الأنف من الظاهر في طهارة الخبث فان لم يمسه أو أمسكه من أسفله تلوث داخل أنفه ورد ابن عبد السلام بأن المحل محل ضرورة فيناسته التحفيف والعفو عن باطن الأنف فممسك الأنف إنما يطلب للتحفظ من النجاسة لا لخصوصه فالمدار على التحفظ منها سواء أمسكه أم لم يمسه وصلة يخرج (ليغسل) الدم ويبنى على ما تقدم له من صلاته بعد الغسل ولا يشتغل بشيء غير الغسل وتصح صلاته (ان لم يجاوز) حال ذهابه للغسل

الدم (أقرب مكان ممكن) الغسل فيه الى مكان غيره قريب فان تجاوز الأقرب الممكن بطلت صلاته ومفهوم ممكن أن لا يمكن الغسل فيه لا تضر مجاوزته وهو كذلك لانه كالعدم وأشار بقوله (قرب) الى أنه يشترط مع الأقربية بالنسبة لمكان آخر قريب في نفسه فاذا بعدوا وكان معه أقربية بالنسبة لمكان آخر فانه يضر ولذا احتاج المصنف الى قوله قرب بعد قوله ان لم يجاوز أقرب مكان فان بعد المكان الذي غسل فيه الدم بطلت الصلاة ولو لم يجاوز مكانا قريبا يمكن الغسل فيه (و) ان لم (يستدبر قبلة بلا عذر) فان استدبرها لغيره بطلت ومفهوم بلا عذر أن استدبرها للعذر لا يبطلها هذا هو المشهور وقال عبد الوهاب وابن العربي وجاعة يخرج كيفما يمكنه واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم تمكنه منه غالبا وعلى المشهور يقدم استدبارا لا يابس فيه نجسا لا يعنى عنه على استقبال مع وطء نجس لا يعتقر لانه عهد عدم الاستقبال لعذر وللخلاف فيه (و) ان لم (يطأ) بقدمه حال خروجه لغسل الدم شيئا (نجسا) عامدا مختارا فان وطئه عامدا مختارا بطلت وان وطئه ناسيا أو عامدا مضطرا فلا يضر فقيده بلا عذر معتبر في هذا أيضا وهذا التفصيل في غير العذرة ونحوها وأما العذرة ونحوها فيبطل وطؤها من غير تفصيل ان كانت رطبة وان كانت يابسة فيبطل ان تعمد مختارا وان نسي أو اضطر فالبطالان لابن سحنون وهو الأظهر وعدمه لابن عبدوس (و) ان لم (يتكلم) فان تكلم (ولو سهوا) وان قل بطلت هذا هو المشهور وظاهره سواء تكلم حال انصرافه لغسل الدم أو حال رجوعه لا كمال الصلاة والذي في المواق ان تكلم سهوا حال رجوعه صحت اتفاقا وان أدرك بقية صلاة الامام حمله عنه والافسجد بعد سلامه وان تكلم سهوا حال انصرافه فقال سحنون لا تبطل ورجحه ابن يونس وقال ابن حبيب تبطل كتكلمه عمدا وأشار بقوله (وان كان بجاعة) اماما كان أو مأموما الى انه شرط في البناء من أصله لافي ندبه وفي قوله (واستخلف الامام) ايماء منه الى ما قاله ابن حبيب من وجوب البناء وبنى عليه انه ان استخلف بالكلام عمدا أو جهلا بطلت عليه وعليهم وسهوا بطلت عليهم (٣٩) والذي في المجموعة عن ابن القاسم انه ان

استخلف بالكلام ولو عمدا لا تبطل على المؤمنين وتبطل عليه وحده قال الحطاب وهذا هو المذهب فان ترك الاستخلاف وجب عليهم في الجمعة

أَقْرَبَ مَكَانٍ مُمَكِّنٍ قُرْبَ وَيَسْتَدِرُّ بِرُقْبَةٍ بِلَا عُدْرٍ وَطِطًا نَجَسًا وَيَتَكَلَّمُ وَلَوْ سَهْوًا وَإِنْ كَانَ بِجَمَاعَةٍ وَاسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ فِي بِنَاءِ الْفَذِّ خِلَافٌ وَإِذَا بَنَى لَمْ يَمْتَدِّ إِلَّا بِرُكْعَةٍ كَمَلَتْ وَأَنْتُمْ مَكَانَهُ أَنْ ظَنَّ فَرَاغَ إِمَامِهِ وَأَمَكْنَ وَالْأَفْأَقْرَبُ إِلَيْهِ وَالْأَفْأَقْرَبُ بَطَلَتْ وَرَجَعَ أَنْ ظَنَّ بَقَاءَهُ أَوْ شَكَّ وَلَوْ يَتَشَهُدُ فِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا لِأَوَّلِ الْجَامِعِ

وندى في غيرها (وفي) صحة (بناء الفذ) وبه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه وهو ظاهر المدونة عند جماعة (وعندها) أى عدم صحة بناء الفذ وهو لابن حبيب وشهره الباجي (خلاف) دائرين صحة بنائه وفيها منشؤه هل رخصة البناء لحزمة الصلاة للمنع من ابطال العمل أو لتحصيل فضل الجاعة فيبنى الفذ على الأول دون الثاني (واذا بنى) الامام أو المأموم أو الفذ (لم يعتد) بشيء فله قبل رعايته (الا) بركة كملت) بسجديتها بأن ذهب للغسل بعد ان جلس للتشهد أو بعد قيامه معتدلا في ثانية أو اربعة فيرجع جالسا ان كان رعى وهو جالس وقائما ان كان رعى وهو قائم ويستأنف القراءة ولو كان آتمها قبل رعايته (وأنتم) أى أكمل الباني صلاته (مكان) أى في مكانه الذي غسل فيه الدم (ان ظن) وأولى ان علم (فراغ امامه) من الصلاة حقيقة بالسلام أو حكما بأن علم بقاءه فيها ولكن ان رجع يسلم قبل أن يصل الى أقرب مكان يمكنه الاقتداء به فيه (وأمكن) امامها فيه أى في المكان الذي غسل فيه الدم وكانت غير جمعة (والا) أى وان لم يمكن امامها فيه لما منع يمنع من ذلك ان كان نجسا أو ضيقا (فد) المكان (الأقرب اليه) أى الى مكان الغسل يجب امامها فيه فان آتمها على حسب ما طلب منه وتبين خطأ ظنه ببقاء امامه في الصلاة صحت صلاته ولو سلم قبل امامه على الراجح لخروجه عن حكم امامه بمجرد خروجه لغسل الدم حتى يرجع اليه فلا يسرى اليه سهوه (والا) أى وان لم يتم صلاته في مكان الغسل للممكن أو في الأقرب اليه اذا لم يمكن (بطلت) صلاته ولو أخطأ ظنه ووجد امامه في الصلاة لانه بمجاوزة للمكان الممكن أو الأقرب الى غير الممكن صار كمن تعمد الزيادة في الصلاة (ورجع) أى الباني وجوباً الى أقرب مكان يمكنه الاقتداء فيه بامامه لا الى مكانه الأول لانها زيادة في الصلاة قاله ابن فرحون (ان ظن بقاءه) أى الامام في الصلاة (أو شك) في بقاءه وأولى ان علم (ولو) تشهد) بحيث يدرك معه ولو السلام فان تخلف ظنه ووجد فرغ منها صحت (و) رجع (في الجمعة) وجوباً بشرط ان كان أدرك منها ركعة مع الامام (مطلقا) عن تقييده بظن بقاء امامه أو شكه فيه فيرجع ولو علم فراغه (لاول) جزء (من الجامع) الذي

ابتدأها به لآلى غيره فان منع منه مانع ضم لها ركعة ثانية وسلم متفلا وابتدأ ظهرها (والا) أى وان لم يرجع لامامه مع ظن البقاء فى الأولى وفى الجمعة لأول جزء من الجامع الذى ابتدأها فيه بأن أعما مكانه أو رجع لجامع آخر أو لرحبة أو طريق الجامع الأول أو تعدى أول جزء من الجامع الذى ابتدأها به بطلت الصلاة التى هو فيها جمعة كانت أو غيرها (وان لم يتم ركعة فى الجمعة) أى منها قبل رعاها وخرج لغسل الدم وظن عدم ادراك الركعة الثانية مع الامام أو تخلف ظنه قطعها (وابتدأ ظهرها باحرام) جديدا فى أى مكان شاء فلا يبنى الظهر على احرامه الأول بناء على عدم إجزاء نية الجمعة عن نية الظهر (وسلم وانصرف ان رعا بعد سلام امامه) لان سلامه حاملا النجاسة أخف من خروجه لغسل الدم وعوده للأتمام (لا قبله) أى قبل سلام امامه وعقب فراغه من تشهده فينصرف لغسل الدم ويعود للأتمام ما لم يسلم الامام قبل انصرافه والاسلم وانصرف (ولا يبنى) أى المصلى على ما فعله من صلاته (بغيره) أى الرعا من سبق حدث أو ذكره أو سقوط نجاسة عليه أو ذكرها أو غير ذلك من مبطلات الصلاة فيستأنف الصلاة ولا يبنى اذ البناء رخصة يقتصر فيها على محل ورودها وهو الرعا وشبهه فى عدم البناء قوله (كظنه) أى الرعا (فخرج) من هيئته لغسله (فظهر) له (نفية) أى الرعا فقد بطلت صلاته لتفريطه وعدم تثبته وبطلت صلاة مأمومية أيضا على الراجح (ومن ذرعه) أى غلبه وسبقه (فى) طاهر يسير لم يزدرد شيئا منه لم تبطل صلاته فان كان نجسا وكثيرا أو ازدرد شيئا منه عمدا بطلت صلاته ونسيانا لم تبطل ويسجد للنسيان بعد السلام وغلبة فيه قولان والتمس كالقئ (واذا اجتمع بناء) وهو عبارة عما فات المسبوق فعله مع الامام بعد الدخول معه (وقضاء) وهو عبارة عما يأتى به عوضا عما فاتته قبل دخوله مع الامام وصلة اجتماع (ل) شخص (راعى) ونحوه كنعاس وغافل ومزحوم فصور اجتماعهما خمس على ما ذكره المؤلف الأولى فى رباعية كعشاء (أدرك) الراعى منها مع الامام الركعتين (الوسطيتين) (٤٠) وسبقه الامام بالأولى قبل دخوله معه ورعى فى الرابعة فخرج

لغسل الدم وفنائه فهي بناء
والأولى قضاء فيقدم البناء
فيأتي بركة الفاتحة فقط
سرا ويجلس عثمها لانها
أخيرة امامه ثم يأتي بركة
بفاتحة وسورة جهر لانها

وَالْأَبْلَاطُ وَإِنْ لَمْ يُتِمَّ رَكْعَةٌ فِي الْجُمُعَةِ ابْتَدَأَ ظَهْرًا بِاحْرَامٍ وَسَلَّمْ وَأَنْصَرَفَ إِنْ رَعَفَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ لَا قَبْلَهُ وَلَا يَبْنِي بِنَعْيِهِ وَكَطَنَهُ فَخَرَجَ فَظَهَرَ نَفْيُهُ وَمَنْ ذَرَعَهُ قَبْلَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَإِذَا اجْتَمَعَ بَيْنَهُ وَقَضَاءُ لِرَاعِفٍ أَدْرَكَ الْوُسْطَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا أَوْ لِحَاضِرٍ أَدْرَكَ ثَانِيَةَ صَلَاةٍ مُسَافِرٍ أَوْ خَوْفٍ مُحْضَرٍ قَدَّمَ الْمَنَاءَ

قضاء الأولى ويتشهد ويسلم هذا مذهب ابن القاسم وقال سحنون يقدم القضاء فيأتي بركعة بفاتحة وسورة جهرا وجلس
ولا يجلس ثم يأتي بركعة بفاتحة فقط سرا ويتشهد ويسلم (أو) أدرك معه (أحداها) أى الوسطيين وهذا صادق بصورتين أحدهما
أن يسبق الإمام بالأولى والثانية قبل دخوله معه ويصلى معه الثالثة وتفوته الرابعة بنحور عاف فهذه بناء والأوليان قضاء فعلى مذهب
ابن القاسم يصلى ركعة بفاتحة سرا ويجلس لانها ثانيتها وآخره امامه ثم يأتي بركعتين بسورتين جهرا ان كانت العشاء ويتشهد ويسلم
وعلى مذهب سحنون يأتي بركعة بسورة جهرا ويتشهد ثم يأتي بركعة بفاتحة وسورة جهرا ولا يتشهد ثم يأتي بركعة بفاتحة فقط ويتشهد
ويسلم والثانية أن يسبقه الإمام الاولى قبل اقتدائه به ويصلى معه الثانية وتفوته الثالثة والرابعة بكر عاف فهاتان بناء والأولى قضاء فعلى
قول ابن القاسم يأتي بركعة بفاتحة فقط سرا ويتشهد لانها ثانيتها ثم بركعة كذلك لانها آخره امامه ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهرا
ويتشهد ويسلم وعلى قول سحنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهرا ويتشهد لانها ثانيتها ثم بركعتين بأم القرآن فقط سرا ويتشهد ويسلم
(أو) اجتمع بناء وقضاء (ل) شخص (حاضر) أى مقيم (أدرك ثانية صلاة) امام (مسافر) سبق الحاضر بالركعة الأولى وهى
القضاء والركعتان الأخيرتان الساقطتان عن الإمام بالقصر بناء فعلى قول ابن القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويجلس لانها ثانيتها
ثم بركعة كذلك ويتشهد لانها آخره امامه لو فعلها ثم بركعة بفاتحة وسورة جهرا ان كانت عشاء ويتشهد ويسلم (أو) لحاضر أدرك ثانية
صلاة (خوف محضر) وسبق بالأولى وهى القضاء ولم يصل الأخيرين مع الإمام وهما البناء فعلى قول ابن القاسم يأتي بركعة بفاتحة فقط
ويتشهد لانها ثانيتها وركعة كذلك ويتشهد لانها أخيرة امامه وركعة بفاتحة وسورة ويتشهد ويسلم وعلى قول سحنون يأتي بركعة
بفاتحة وسورة ويتشهد وركعتين بفاتحة فقط ويتشهد ويسلم وجواب إذا اجتمع بناء وقضاء (قسم البناء) فى الخمس صور عند ابن
القاسم لانسحاب حكم المأمومية عليه ولان القضاء انما يكون بعد اتمام صلاة الإمام وقال سحنون يقدم القضاء لسبقه فى القوات ولان

شأنه ان يعقب سلام الامام (وجلس) أى من اجتمع له البناء والقضاء (في آخرة الامام) أى عقبها ان كانت ثمانية المأموم كافي الصورة الاولى (بل ولو لم تكن) آخرة الامام (ثانيته) أى المأموم بل ثالثته كما في صورة من أدرك الوسطيين (فصل) في ستر العورة (هل ستر عورته) أى مر يد الصلاة (ساتر) كشف أى صفيق لا يظهر منه اللون بلا تأمل بان كان لا يظهر منه دائما او يظهر منه بعد التأمل (وان) كان (باعارة) من مالكة بلا طلب (او) كانت (طلب) ان تحقق الطالب أو وطن أو شك الاعارة (أو) كان (نجس وحده) أى لم يجد غيره كجلد ميتة أو ثوب متنجس بما لا يعفى عنه (كخبر) لم يجد غيره (وهو مقدم) في ستر العورة به على النجس عند اجتماعهما وعدم غيرها عند ابن القاسم وعلمه بانه ليس فيه ما ينافي شرط صحة الصلاة بخلاف النجس ومن قال بان النجس مقدم على الخبر وهو الامام أصبح جعل غلة التقديم منع لبس الحرير في الصلاة وفي خارجها والنجس انما يمنع فيها فقط وقوله (شرط) خبر عن قوله ستر الخ (ان ذكر وقدر) كالتامى والعاجز ليس ستر العورة شرطا بالنسبة لهما (وان) كان (بخلو) وتنازع ستر وشرط (ل) صحة (الصلاة) فتبطل بتركه مع الذكر والقدرة أو واجب غير شرط لها وليس مقيدا بالذكر والقدرة فتصح صلاة تاركها كرا قادرا ويأثم ويعيدها في الوقت كالتامى والعاجز (خلاف) شهر الاول ابن عطاء الله قائلا هو المعروف من المذهب وشهر الثاني ابن العربي ومبنى الخلاف العورة للمغلظة وذكر المصنف العورة الشاملة للمغلظة والمخففة بالنسبة للصلاة والرؤية فقال (وهى) أى العورة (من رجل) الشاملة للمغلظة والمخففة بالنسبة للصلاة والرؤية من مثله أو محرمه (و) من (أمة) بالنسبة للصلاة الشاملة للمغلظة والمخففة ولو من أجنبي (وان) (٤١) كانت (بشائبة) من حرية

كأما ولد (و) من (حره) بالنسبة للرؤية (مع امرأة) حرية أو أمة مسامة أو كافرة ما (بين سره وركبة) راجع للرجل والأمة والحرية (و) هى من حرية (مع) رجل (أجنبي) مسلم جميع جسدها (غير الوجه والكفين) ظهرها وبطنها فالوجه

وجلس في آخرة الإمام ولو لم تكن ثانيته
 ﴿فصل﴾ هل ستر عورته بكثيف وإن باعارة أو طلب أو نجس وحده
 كخبر وهو مقدم شرط أن ذكر وقدر وإن بخلو للصلاة خلاف وهى من
 رجل وأمة وإن بشائبة وحرية مع امرأة ما بين سره وركبة ومع أجنبي غير
 الوجه والكفين وأعادت لصدرها وأطرافها بوقت كشف أمة فخذ لا رجل
 ومع محرم غير الوجه والأطراف وترى من الأجنبي ما يراه من محرمه ومن
 المحرم كرجل مع مثله ولا تطلب أمة بتغطية رأس وتذب سترها

(٦ - جواهر الاكليل - أول) والكفان ليساعورة فيجوز لها كشفهما للأجنبي وله نظرهما ان لم تخش الفتنة فان خيف الفتنة فقال ابن مرزوق مشهور المذهب وجوب سترهما وقال عياض لا يجب سترهما ويجب غض البصر عن الرؤية وأما الاجنبى الكافر فجميع جسدها حتى وجهها وكفيها عورة بالنسبة له (وأعادت) الحرية الصلاة (ل) كشف (صدرها و) كشف (أطرافها) من عنقها ورأسها وذراعها وظهر قدمها (بوقت) للأصفرار في الظهرين وللطالع في غيرهما وتعيد أبدا لكشف ما عدا ذلك ولا تعيد لكشف بطن قدمها وان كان عورة وشبه في الاعادة بوقت فقال (ككشف أمة فخذ) أو فخذين في الصلاة (لا) كشف (رجل) فخذ أو فخذين فلا يعيد وان كان عورة ويعيد لكشف اليدين أو بعضهما أبدا (و) هى من حرية (مع) رجل (محرم) أى يحرم عليه نكاحها بنسب او رضاع او صهر جميع جسدها (غير الوجه والأطراف) من رأس وعنق وذراع (وترى) أى المرأة الاجنبية حرية أو أمة (من) الرجل (الأجنبي ما يراه) أى الرجل (من محرمه) أى الوجه والأطراف (و) ترى المرأة المحرم (من) الرجل (المحرم) لها بنسب او رضاع او صهر (ك) رؤية (رجل مع) رجل (مثله) أى ما عدا ما بين السرة والركبة ويجوز لهالمسه ويجوز له وضع كفه على كفها من غير حائل (ولا تطلب أمة) ولو بشائبة إلا ان كانت ام ولد (بتغطية رأس) لافى الصلاة ولا في غيرها لا وجوبا ولا ندبا وأما غير الرأس فتطلب بتغطيته إما وجوبا وإما ندبا فما بين سرتها وركبتها يجب عليها ستره وما عداه غير الرأس يندب لها ستره ويدل لندب كشف الرأس بغير الصلاة ماورد أن عمر رضى الله تعالى عنه كان يضرب الاماء اللاتي كن يخرجن الى الاسواق مغطيات الرؤوس ويقول لهن تشبهين بالحرائر بالكع (وتذب) لغير مصل من رجل أو امرأة (سترها) أى

العورة من كل شخص رجلا كان أو امرأة حرة أو أمة فيكره لكل شخص كشف العورة المغلظة لغير حاجة (بخلوة) أى فى محل خال من الناس حياء من الله تعالى وملائكته (و) ندب (لأم ولد و) لحرة (صغيرة) مأمورة بالصلاة (ستر) للصلاة واجب على الحرة) أى البالغة والصغير يندب له ستر للصلاة واجب على البالغ (وأعادت) الصغيرة ندبا (ان راهقت) أى قاربت البلوغ الظهري (للإصفرار) والعشاءين والصبح للطلوع (ككبيرة) حرة أو أم ولد (ان تركا) أى المراهقة والكبيرة وأسقط التاء باعتبار كونهما شخصين (القناع) فى الصلاة أى تغطية الرأس وكره القناع ترك ستر ما يجب ستره على الحرة البالغة مما زاد على ما بين السرة والركبة فيدخل كشف الصدر والاطراف وشبهه فى الإعادة فى الوقت للإصفرار فقال (كمصل بحرير) لباسا له مع وجود غيره ولبسه أيضا بل (وان انفرد) الحرير بالوجود (أو) مصل (ب) ساتر بدن أو مكان (نجس) عاجزا أو ناسيا فيعيد فى الوقت (ب) ساتر (غير) أى ليس حريرا ولا نجسا (أو) يعيد فيه (ب) سبب (وجود) ماء (مطهر) لثوبه أو بدنه أو مكانه المتنجس ان وسع الوقت التطهير (وان ظن عدم صلاته) التى صلاها (أولا) بالحرير أو النجس بان نسيها (وصلى) ثانيا (ب) ساتر (طاهر) أى غير نجس وغير حرير ثم تذكر صلاته أولا بحرير ونجس فيعيد فى الوقت ولا تكفيه الإعادة الاولى لأنها لم تكن بنية الجبر ولا خصوصية للمصلى بحرير أو نجس بهذا الحكم بل كل من صلى صلاة صحيحة تعاد فى الوقت فنسيها وصلى بنية الفرض ثم تذكرها فلا تسقط الإعادة الوقتية عنه وأما من صلى صلاة فاسدة ولزمته أعادتها أبدا فنسى وصلاها بنية الفرض فتسقط الإعادة عنه اذ لا يشترط نية الجبر بها (لا) يؤمر بالإعادة فى الوقت شخص (عاجز) عن ستر عورته (صلى) عريانا أى مكشوف العورة (٤٢) المغلظة بعجزه عن سترها ثم وجد ما يسترها به فى الوقت هذا قول ابن القاسم فى

بِخَلْوَةٍ وَلَا أُمَّ وَلَدٍ وَصَغِيرَةٍ سَتَرٌ وَاجِبٌ عَلَى الْحُرَّةِ وَأَعَادَتْ أَنْ رَاهَقَتْ لِلْإَصْفَرَارِ كَكَبِيرَةٍ أَنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ كَمُصَلٍّ بِحَرِيرٍ وَإِنْ انْفَرَدَ أَوْ بِنَجَسٍ بَغَيْرٍ أَوْ بِوُجُودِ مُطَهَّرٍ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى بِظَاهِرٍ لَا عَاجِزٌ صَلَّى عَرِيَانًا كَفَائَتُهُ وَكَرِهَ مُحَدَّدٌ لَا بَرِيحٍ وَانْتِقَابُ امْرَأَةٍ كَكَفِّ كَمٍّ وَشَعْرٍ لِصَلَاةٍ وَتَلَثُّمْ كَكَشْفٍ مُشْتَرٍ صَدْرًا أَوْ سَاقًا وَصَمَاءَ بِسِتْرٍ وَالْأُمِّيَّةُ كَاَحْتِبَاءَ لَاسِتْرٍ مَعَهُ

سماع عيسى بناء على ان التعرى مقدم على الستر بحرير أو نجس وعلى عدم إعادة من صلى عريانا ان وجد ساترا فى الوقت وكلاهما خلاف المشهور والمشهور تقديم الستر

بالحرير والنجس على التعرى وإعادة من صلى عريانا ان وجد ساترا فى الوقت قال المازرى وهو المذهب وشبهه فى عدم الإعادة فقال (كفائتة) قضاها بنجس أو حرير ناسيا أو عاجزا فلا يؤمر بأعادتها لان الإعادة مقيدة بالوقت والكفائتة يخرج وقتها بفراغها (وكره) لباس (محدد) بكسر الدال المهملة مثقلة أى مظهر حد العورة لرقته أو ضيقه أو احاطته ولو بغير صلاة لاخلاله بالمروءة ومخالفته لرى السلف (لا) يكره محدد (ب) الصادق (ريح) أو بلل (و) كره (انتقاب امرأة) أى تغطية وجهها الى عينيها فى الصلاة وخارجها والرجل أولى مالم يكن عادة قوم (ككف) أى ضم وتشمير (كم) وشعر لصلاة) راجع للكف فالنقاب مكروه مطلقا (وتلثم) أى تغطية الشفة السفلى وما تحتها من الوجه ولو لامرأة لصلاة لانه غلو فى الدين (ككشف) رجل (مشتري) أمة (صدرا أو ساقا) أو معصما منها حال تقلبها لانه مظنة اللذة فيقتصر على نظر الوجه والكفين فبالوجه يظهر الجبال وبالكفين يظهر خصب البدن (و) كره (صماء) بفتح الصاد والميم مشددة ممدودا وهى ان يضع طرف حاشية الرداء العليا على أحد كتفيه ويديره على ظهره وكتفه الآخر ويده الاخرى مسدولة من داخله وعلى صدره ويضع طرفه الآخر على كتفه الاول ويده التى على كتفها الطرفان خارجة من تحتها مكشوفة هى وجنبتها ويصير الرداء محيطا به من ثلاث جهات امامه وخلفه وأحد جانبيه وكره لانه فى معنى المربوط من جانب اليد الداخلة فى الرداء فلا يتمكن من تمكينها من ركبتيه فى الركوع ولا من مباشرة الارض بها فى السجود ولان أحد جانبيه مكشوف ومحل كراهة الصماء اذا كانت (بستر) أى اذا كان هناك شئ تحتها ساتر للعورة كازار وشراويل (والا منعت) أى حرمت الصماء لانكشف العورة من الجانب الذى على كتفه طرفا الرداء (كاحتباء) بثوب (لاستر معه) يستر العورة من الجهة العليا من نحو إزار وكيفية الاحتباء ان يجلس على أليتيه ويضع قدميه على الارض ويقيم ساقيه وقضديه ويدير الثوب على ظهره وساقيه معتمدا عليه فتصير عورته مكشوفة من اعلى فيمنع فى غير الصلاة بحضرة من يحرم عليه نظر عورته وكذا فيها فى حال جلوسه للشهادة او لصلاة النفل او

الغرض وهو عاجز عن القيام فإن كان معه ساتر جاز في غير الصلاة ومنع فيها لتقيح الهيئة كجلسة الكلب والبدوى المصلى (وعصى) الرجل (وصحت) صلاته (ان لبس حريرا) خالصا مع قدرته على ستر عورته بطاهر غيره وأعادها بوقت وكذا يعصى بلبسه بغير الصلاة وبالتحافه به وركوبه عليه ونومه عليه وتغطيه به ولوتبعها لامرأته (أو) لبس (ذهبا) ولو خاتما لان حمل الخرز أو الذهب بحبيب أو كم (أو سرق أو نظر محرما فيها) أي الصلاة تنازع فيه لبس وسرق ونظر وشمل المحرم عورة الامام وعورة نفس المصلي فلا تبطل صلاة المأموم بتعمد نظرها وقيل تبطل بتعمد نظر عورة النفس أو الامام ولونسي أنه في صلاة (وان لم يجد) مرید الصلاة البالغ (الاسترااحد فرجيه) أي قبله ودبره (ف) قيل يستر به دبره وقيل يستر به قبله وهو الظاهر لظهوره دائما والدبر انما يظهر في الركوع والسجود (ثالثها) أي الأقوال (يخير) في ستر أي مما شاء قال البساطي محله ان لم يكن وراءه نحو حائط والاستر دبره به وستر قبله بجامعه من الساتر أو امامه نحو الحائط والاستر قبله به وستر دبره بجامعه من الساتر (ومن عجز) عن ستر عورته الغائظة (صلى عريانا) لان اشتراط البستر في صحة الصلاة مقيد بالقدرة وهو عاجز عنه (فان اجتمعوا) أي العراة العاجزون عن ستر عوراتهم (بظلام) لليل أو غار أو جب (ف) يصلون جماعة (كالمستورين) في تقديم امامهم واصطفافهم خلفه والركوع والسجود والقيام (والا) أي وان لم يجتمعوا بظلام (تفرقوا) للصلاة وجوبا وصالوا فرادى والا أعادوا بوقت (فان لم يمكن) تفرقهم لحوف على نفس من كسبح أو خوف على مال من الضياع أولضيق مكان كسفينة (صاوا) حال كونهم (قياما) أي قائمين راكعين ساجدين صفا واحدا (غاضين) أي كافين أبصارهم عن عورة امامهم وبعضهم ونفسمهم وجوبا وقيل (٤٣)

وسطهم) أي بينهم في الصف غير متقدم عليهم فان لم يفضوا أبصارهم ففيل يعيدون أبدأ وقيل يعيدون في الوقت (وان علمت) أمة (في صلاة بعثق) سابق عليها أو فيها (مكشوفة رأس) مثلاً أو صدر أو عنق

وَعَصَى وَصَحَّتْ أَنْ لَبَسَ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا أَوْ سَرَقَ أَوْ نَظَرَ مُحَرَّمًا فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا سِتْرًا لِأَحَدٍ فَرَجَّيْهِ فَنَالِهَا يُخَيِّرُ وَمَنْ عَجَزَ صَلَّى عُرْيَانًا فَإِنْ اجْتَمَعُوا بِظُلَامٍ فَكَالْمُسْتُورِينَ وَالْأَفَرَّقُوا فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ صَلُّوا قِيَامًا غَاضِينَ أَمَامَهُمْ وَسَطَهُمْ وَإِنْ عَلِمَتْ فِي صَلَاةٍ يَمْتَقِرُ مَكْشُوفَةً رَأْسَ أَوْ وَجَدَ عُرْيَانٌ ثَوْبًا اسْتَتَرَ إِنْ قُرْبَ وَالْأَفَرَّادَا بَوَقْتٍ وَإِنْ كَانَ لِعُرَاةٍ ثَوْبٌ صَلُّوا أَفْذَاذًا وَلَا حَذِيرَهُمْ نَدَبَ لَهُ إِعَارَتُهُمْ

﴿فصل﴾ وَمَعَ الْأَمْنِ اسْتِقْبَالُ عَيْنِ الْكَعْبَةِ لِنَ بَمَكَّةَ فَإِنْ شَقَّ فَفِي

أوساق أو نحوها مما يجوز لها كشفه ويجب على الحرة ستره (أو وجد عريان) عاجز عن ستر عورته فيها (ثوبا) يستر به عورته (استترا) أي الامة والعريان بأن كان بينهما ثلاثة صفوف غير مافي المصلي ومافي الساتر (والا) أي وان لم يستترا وكلاصلاتهما بحالهما (أعادا) أي الامة والعريان صلاتهما ندبا (بوقت) الظهران للاصفرار والعشا آن والصبح للطلوع (وان كان ل) جماعة (عراة ثوب) واحد مشترك بينهما (صاوا) مستترين به وجوبا بشرط حال كونهم (أفذاذا) متعاقبين واحدا بعد واحد ان اتسع الوقت فان ضاق أوتنازعوا في التقدم اقرعوا ولا يجوز ان يستلمه واحد منهم الا بها (و) ان كان الثوب (لاحدهم) أي العراة ولا فضل فيه عنه (ندب له) أي مالك الثوب (اعارته) (هم) ولم تجب لانه لا يجب على المكلف كشف عورته لستر عورة غيره فان كان فيه فضل عن ستر عورة ماله ولا يلزم على قسمه اتلاف كذى فلقين أو كان طويلا يكفي كل طرف منه شخصا وجب اعارتهم ﴿فصل﴾ في استقبال القبلة (و) شرط لصحة صلاة (مع الامن) من نحو عدو كسبح والقدرة والذكر فشروط الاستقبال ثلاثة (استقبال) أي مقابلة (عين) أي ذات (الكعبة) بجميع البدن يقينا (لن) يصلي (بمكة) وما في حكمها مما يمكن فيه استقبال عينها يقينا كالجبال المحيطة بها والادوية والطرق القريبة منها فلا يكفيهم استقبال جهتها ولا الاجتهاد في استقبال العين المعرضين للخطأ فان صاوا صفا مستقيما مقابلها زاندا على عرضها كصف معتدل من أول المسجد الحرام الى آخره من أي جهة من جهاتها الاربع فصلاة الذي لم يقابل بدنه كله أو بعضه الكعبة باطلة لانه لم يستقبل عينها وانما استقبال جهتها وهذا واقع في الصلوات الخمس كل يوم والناس غافلون عنه وانما يعتنون باعتدال الصفوف فالواجب عليهم صلاتهم دائرة محيطة بالكعبة بحيث يقابلها كل واحد منهم بجميع بدنه (فان) أمكن من بمكة وما ألحق بها استقبال عينها يقينا (شق) عليه لمرض أو هرم (ففي) جواز

(الاجتهاد) في استقبال عينها لبناء الدين على التيسير ومنعه نظرا الى أن القدرة على اليقين تمنع الاجتهاد (نظر) أى تردد للمتأخرين لعدم نص المتقدمين صوب ابن راشد منع الاجتهاد وأما من لا قدرة له على استقبال عينها يقينا يوجه كصاحب مرض شديد فيجب عليه الاجتهاد في استقبال عينها اتفاقا وأما من لا قدرة له على التحول ولا يجدم يحوله وهو متوجه لغير جهتها مع علمها فيصلى لغير جهتها لعجزه (والا) أى وان لم يكن بمكة ولا بالحق بها (فالاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ان الذى يشترط استقباله في صحة الصلاة (جهتها) أى الكعبة لا عينها (اجتهادا) في استقبال جهتها الآن يكون بالمدينة المنورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أو بجامع عمرو بمصر العتيقة فلا يجوز له الاجتهاد المؤدى لمخالفة محرابها ويجب عليه تقليد محرابها لان محراب المدينة بالوحى ومحراب جامع عمرو بجامع جماعة من الصحابة نحو الثمانين وبحت بأن ذلك لا يكفى في الاجماع ولذا روى أن الليث وابن لميعة كانا يقيمان فيهِ ومثل جامع عمرو جامع بنى أمية بالشام وجامع القيروان لاجماع جمع من الصحابة بهما أيضا وشبه في الاجتهاد في استقبال الجهة فقال (كان نقضت) أى هدمت الكعبة ونقل حجرها ونسى محلها حماها الله بفضل من ذلك فالواجب اذ ذاك الاجتهاد في استقبال جهتها اتفاقا لانعدام عينها وجهل محلها سواء كان بمكة أو غيرها (وبطلت) الصلاة (ان) أداه اجتهاده الى جهة (وخالفها) بصلاته لغيرها عامدا ان لم يصادف القبلة في الجهة التى صلى اليها بل (وان صادف) هاهنا الجهة التى صلى اليها فيعيدوها أبدا لدخوله على الفساد وتعمره اياه (وصوب) بفتح الصاد المهملة وسكون الواو أى جهة (سفر قصر) للرباعية (لراكب دابة) ركو بامعتادا (فقط) راجع لسفر وما بعده أى لا حضر ولا سفر غير قصر بأن نقص عن أربعة برد مقصودة دفعة واحدة أو غير مأذون فيه شرعا لعصيانه أو طوبهه ولالراكب غير دابة كسفينة ولالراكب دابة ركو با غير معتاد بأن كان وجهه لذنبها أو جنبها (وان) كان (بمحتمل) بفتح الميم الاولى وكسر (٤٤) الثانية أى ما ركب فيه من نحو شقف و يتر بع خال احرامه وقراءته وركوعه

الاجتهادِ نَظَرُهُ وَالْأَفْظَهُرُ جِهَتَهَا اجْتِهَادًا كَانَ نُقِضَتْ وَبَطَلَتْ اِنْ خَالَفَهَا اِنْ صَادَفَ وَصَوَّبَ سَفَرٍ قَصْرٍ لِرَاكِبٍ دَابَّةً فَقَطْ اِنْ بِمَحْمِلٍ بَدَلٌ فِي نَقْلِ اِنْ وَتَرًا اِنْ سَهْلٌ اِلَّا بَتْدَاءُ لَهَا لَا سَفِينَةً فَيَدُورُ مَعَهَا اِنْ اُسْكَنْ وَهَلْ اِنْ اَوْمَأَ اَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا يُقْلَدُ مُجْتَهِدٌ غَيْرُهُ وَلَا مُحْرَابًا اِلَّا لِمَصْرٍ

وغير جلسته لسجوده وبين سجديته وخال التشهد وقوله (بدل) أى عوض عن جهة الكعبة خبر عن قوله صوب (في) صلاة (نقل) لافي فرض ولو كفاثا

كجنازة ان كان النقل غير سنة بل (وان) كان (وترا) ان عسر ابتداءه لجهة الكعبة بل (وان سهل) وان الابتداء لها أى جهة الكعبة وقال ابن حبيب يجب ابتداءه لها ان سهل ويجوز له ان يعمل حال صلاته ما لا يستغنى عنه من امساك عنان الدابة وضربها وتحريك رجله ويومئ بسجوده للارض لا للربوس الدابة ويشترط رفع عمامته عن جبهته حال اياته بها لطهارة الارض فان انحرف لغير جهة سفره عامدا انحرفا كثيرا بطلت صلاته الا اذا كان الانحراف لجهة الكعبة فلا تبطل (لا) يكون صوب سفر القصر بدلا عن جهة الكعبة لراكب (سفينة) لسهولة استقبال جهة الكعبة فيها واذا ابتداء الصلاة في السفينة لجهة الكعبة فدارت السفينة الى غير جهتها (فيدور معها) أى يدور للقبلة مع دوران السفينة (ان أمكن) دورانه والافصل حينما توجهت به ولا فرق في هذا العمل بين الفرض والنفل وهل منع النفل في السفينة لغير القبلة ان أو مألركوع والسجود مع قدرته عليهما فان ركع وسجد فيجوز حيث توجهت به من غير دوران ولو أمكنه بناء على أن علة المنع الایاء (أو) منعه فيها حيث توجهت به (مطلقا) عن تقييده بالایاء بناء على أن علته عدم استقبال الكعبة الذى هو خلاف الاصل فهى رخصة يقتصر فيها على محل ورودها وهو سفر قصر لراكب دابة فقط (تأويلان) أى اختلاف من شارحى المدونة في فهم قولها لا يتنفل في السفينة اياه حينما توجهت به مثل الدابة ففهم أبو ابراهيم وابن التيمان ان العلة في قولها لا يتنفل في السفينة قولها اياه وفهم أبو محمد أن العلة قولها حينما توجهت به وعبارتها محتملة لهما (ولا يقلد مجتهد) أى فيه أهلية للاجتهاد في معرفة جهة الكعبة لمعرفته أدلتها وكيفية الاستدلال بها شخصا (غيره) مجتهدا فلا اجتهد واجب والقدرة عليه مانعة من التقليد (و) لا يقلد المجتهد (محرابا) منصوبا الى جهة الكعبة (الا) محرابا (لمصر) بالتشوين أى بلد عظيم خضر نصب مجرياه الى جهة الكعبة جمع من العلماء العارفين وذلك كبنفاد ومصر والاسكندرية والمحارب التى جهل حال ناصبها داخله فيما قبل الاستثناء والمحارب التى قطع العارفون بخطها

كبحار يبرشيد وقراءة مصر العتيقة ومنية ابن خصب لا يجوز الصلاة اليها للجهت ولا لغيره ومنع تقليد المجتهد ان كان بصيرا بل (وان) كان (أعمى وسأل) أى الأعمى (عن الأدلة) ليستدل بها على جهة القبلة (وقلد) أى الجاهل بالأدلة (غيره) أى المجتهد العارف بالأدلة وبكيفية الاستدلال بها (مكلفا) أى بالغا عقلا عدلا فى الرواية (عارفا) بالأدلة (أو محرابا) ولو لغير مصر لم يتبين خطؤه (فان لم يجد) أى غير المجتهد مجتهدا ولا محرابا يقلده (أو تخير مجتهد) بخفاء أدلتها عليه لحبس أو غيم ولم يجد مجتهدا ولا محرابا يقلده أو التباسها عليه مع ظهورها له بأن تعارضت عنده (تخير) أى اختار كل من القلد الذى لم يجد محرابا ولا مجتهدا يقلده والمجتهد المتخير جهة وصلى اليها وبرئت ذمته (ولو صلى) كل منهما (أربعا) لكل جهة صلاة (الحسن) عند ابن عبد الحكم (واختير) عند اللخمي والناسب وهو المختار لانه قول ابن سبعة مخالفا به قول الجمهور واستحسنه ابن عبد الحكم واللخمي (وان تبين) أى ظهر يقينا أو ظنا لمجتهد أو مقلد أو متخير بقسميه (خطأ) فى القبلة التى هو مستقبلها (بصلاة) أى فيها (قطع) صلاته وجوبا (غير أعمى و) غير (منحرف) عن القبلة انحرافا (يسيرا) وغيرها هو البصير المنحرف كثيرا بأن شرق أو غرب وأولى المستدبر ومفهوم غير أعمى أن الأعمى لا يقطع صلاته ولو كان انحرافه كثيرا ومفهوم غير منحرف يسيرا أن البصير المنحرف يسيرا لا يقطع وهو كذلك فيهما وإذا كانا لا يقطعان صلاتهما (فيستقبلانها) أى القبلة وبينان على ماصلياه الى غيرها فان لم يستقبلا وأماها الى الجهة التى تبين خطؤها بطلت صلاة الأعمى المنحرف كثيرا وصحت صلاة المنحرف يسيرا بصيرا كان أو أعمى مع الحرمة عليهما (و) ان تبين خطأ (بعد) فراغه (ها) (٤٥) أى الصلاة (أعاد) البصير المنحرف كثيرا (فى الوقت المختار)

وأما الأعمى مطلقا والبصير المنحرف يسيرا فلا تندب لها الاعادة فى الوقت اذا تبين لها الخطأ بعدها وهذا فى قبلة الاجتهاد وأما قبلة القطع كمكة والمدينة على ساكنها

وَأَنْ أَعْمَى وَسَأَلَ عَنْ الْأَدِلَّةِ وَقَلَّدَ غَيْرَهُ مُكَلَّفًا عَارِفًا أَوْ مَحْرَابًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَوْ تَخَيَّرَ مُجْتَهِدًا تَخَيَّرَ وَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا لِحَسَنٍ وَاخْتِيرَ وَإِنْ تَبَيَّنَ خَطَأُ بِصَلَاةٍ قَطَعَ غَيْرُ أَعْمَى وَمُنْحَرِفٍ يَسِيرًا فَيَسْتَقْبِلُهَا وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ وَهَلْ يُعِيدُ النَّاسِي أَبَدًا خِلَافَ وَجَازَتْ سُنَّةٌ فِيهَا وَفِي الْحِجْرِ لِأَيِّ جِهَةٍ لَا فَرَضَ فِيمَا دُفِيَ الْوَقْتُ وَأَوَّلَ بِالنَّسِيَانِ وَبِالْإِطْلَاقِ وَبَطَلَ فَرَضٌ عَلَى ظَهَرِهَا كَالرَّائِبِ إِلَّا لِلتَّحَامِ أَوْ خَوْفٍ مِنْ كَسْبٍ وَإِنْ لَيْتَرَهَا وَإِنْ أَمِنَ أَعَادَ الْخَائِفُ

أفضل الصلاة والسلام وجامع عمرو ونحوه فان تبين الخطأ فيها فى الصلاة وجب قطعها مطلقا ولو أعمى منحرفا يسيرا فان لم يقطع فيعيدها أبدا (وهل يعيد الناسي) شرطية الاستقبال أو جهة قبلة الاجتهاد أو التقليد المنحرف كثيرا وتذكر بعد فراغ الصلاة (أبدا) أو فى الوقت (خلاف) شهر الأول ابن الحاجب وحده (وجازت سنة) أى صلاتها (فيها) أى الكعبة (وفى الحجر) أى البناء المقابل لركنى الكعبة ومنها ركعتا الطواف الواجب أو الركن وأولى ركعتا الفجر والندوب وهذا مذهب أشهب وابن عبد الحكم قياسا على النفل المطلق وهو ضعيف كفى التوضيح والعمد مذهب المدونة وهو منع ذلك كله وأما النفل المطلق والرواتب وركعتا الطواف والندوب فتندب فيها (لأى جهة) أى من الكعبة فقط ولوجهة بابها حال كونه مفتوحا وأما الحجر فلا تصح الصلاة فيه الا الى الكعبة فلو شرق أو غرب واستدبر الكعبة فصلاته باطلة (لا) يجوز فيها ولا فى الحجر (فرض عيني) أو كفائي كالجنازة وإذا صلى الفرض فى أحدهما (فيما دُفِيَ الْوَقْتُ وَأَوَّلَ) أى فهم قول المدونة يعاد الفرض فيهما فى وقته (بالنسيان) من الصلّى فيهما وأما العامد والجاهل فيعيدان أبدا وهذا تأويل ابن بونس (و) أول (بالاطلاق) عن التقييد بالنسيان وهذا للخمى وعليه فيعيد العامد والجاهل فى الوقت كالناسي (و) بطل فرض على ظهرها (أى سطح الكعبة فيعاد أبدا (ك) صلاة (الراكب) على دابة ان كان فرضا تشبيهه فى البطلان وانما بطلت صلاته لتركه كثيرا من أركانها كالقيام والسجود لغيره (الا) صلاته فرضا على الدابة (لالتحام) أى اختلاط بين المسلمين والكافرين فى القتال لاعلاء دين الله تعالى أو بين الدافعين عن أنفسهم أو أموالهم والزاحفين عليهم من المسلمين أو بين الطائعتين للامام العدل والخارجين عن طاعته (أو) له (خوف من كسب) أو لص أو قاطع طريق ان نزل عن دابته فيصلى عليها إيماء للقبلة بل (وان) كانت صلاته عليها (لغيرها) أى القبلة حيث لم يمكنه التوجه اليها (وان أمن) أى حصل الامن لمن صلى على الدابة لالتحام أو خوف من كسب (أعاد الحائث) من كسب الصلاة

(بوقت) للأصفرار في الظهري ان تبين عدم ماخاف منه والأفلا بعيد ومفهوم الخائف ان الملتحم لا يعيد وهو كذلك لقوته بنص القرآن العزيز عليه (والا) صلاته فرضا على الدابة (لخصخاض) أي فيسه (لا يطبق الزول به) عن دابته خوفا غرقه أو تلوث ثيابه ولو التي لا يفسدها الغسل وخاف خروج الوقت الذي هو فيه فان كان يطبق الزول به لزمه تأديتها على الأرض ولو بالإيماء (أو) الأصلان على الدابة (لمرض) يطبق الزول معه إلى الأرض (و) الحال أنه (يؤديها) أي يصلي الفرض (عليها) أي الدابة (ك) تأديتها على (الأرض) بإيماء وان كان الإيماء بالأرض أتم من الإيماء على الدابة (فلها) أي القبلة يصلي الفرض على الدابة بعد إيقافها له ويومئ بسجوده إلى الأرض لآلي كور راحلته فان قدر على السجود بالأرض ولو من جالس فلا تصح على الدابة (وفيها) أي المدونة (كراهة) الصلاة على الدابة في الفرع (الأخير) أي المريض الذي يؤديها على الأرض كالعادة وفي قوله وفيها كراهة الأخير بحث لانها لم تصرح بكراهتها على الدابة بل قالت لا يعجبني فحملها اللحنى والمالزري على الكراهة وابن رشد وغيره على المنع فالمناسب وفيها في الأخير لا يعجبني وهل على الكراهة وهو المختار أو على المنع وهو الاظهر تأويلان ﴿فصل﴾ في فرائض الصلاة وسننها ومنذوباتها ومكروهاتها (فرائض الصلاة) أي أركانها وأجزاءها التي يتوقف عليها وجودها صحيحة خمس عشرة فريضة أولها (تكبيرة الأحرام) على كل مصل فرضا أو نفلا اماما أو فردا أو مأموما فلا يحملها عنه امامه والأحرام لسة الدخول في الحرمه ثم نقل إلى ما يدخل به فيها (و) ثانيها (قيام لها) أي لاجل تكبيرة الأحرام في فرض لقادر عليه غير مسبوق فلا يجزئ الاثنان بها مستندا لما أي لشيء لو أزيل ما استند إليه لسقط أو منحنيا أو جالسا (الا لمسبوق) بما قبل ركوع الامام من الركعة الأولى أو غيرها وجد الامام راكعا (٤٦) وخاف رفعه منه قبل ركوعه معه فابتدأها حال قيامه وأتمها حال انحطاطه

أو ركوعه بلا فصل كثير (فتاويلان) أي فهما لشارحيها في اعتداده بالركعة وعدمه سواء نوى بتكبيره العقد أو هو والركوع أول ينوب به واحدا منهما لانصرافه للأحرام

يوقت والّا لخصخاض لا يطبق الزول به أو لمرض يؤديها عليها كالارض فلها وفيها كراهة الأخير

﴿فصل﴾ فرائض الصلاة تكبيرة الأحرام وقيام لها إلا لمسبوق فتاويلان وإنما يجزئ الله أكبر فان عجز سقط ونية الصلاة الميمنة ولفظه واسع وان تخالفا فالعقد والرفض مبطل كسلام أو ظنه فأنتم ينقل إن طالت أو ركع

لا فيمن نوى به الركوع وحده لبطلان صلاته بترك تكبيرة الأحرام فان ابتداء حال انحطاطه وأتمه فيه والا أو وهو راكع بلا فصل كثير بطلت الركعة اتفاقا وصحت الصلاة في الثلاثة الأولى وبطلت في الرابعة لترك تكبيرة الأحرام فان حصل فصل كثير بطلت في القسمين (وإنما يجزئ) في تكبيرة الأحرام (الله أكبر) بتقديم لفظ الجلالة ومدته مدا طبيعيا بلفظ عربي بلا فصل بينهما فلا يجزئ أكبر الله والله العظيم أكبر ولا مرادفه بعربية أو عجمية اتباعا للاجتماع العملي وللتوقيف ولقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما أيتمون في أصلي ولم يرد أنه افتتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا بها بغير العربية مع معرفته لسائر اللغات (فان عجز) يريد الصلاة عن النطق بالله أكبر لحرس أو عجمة (سقط) التكبير عنه والقيام له ويحرم بالنية كسائر الفرائض المعجوز عنها فان قدر على بعضه أتى به ان كان له معنى صحيح كالله أو أكبر أو بر (و) ثالثها (نية الصلاة الميمنة) بأن يقصد فرض الظهر مثلا والتعيين شرط في الفرض والسنة والرغبة لافي اللذوب فيمكن فيه نية النفل والوقت يصرفه لما طلب فيه من ضحي وتحية مسجد وهكذا بقية النوافل مثل الروائب (ولفظه) أي تلفظ المصلي بما يدل على النية (واسع) أي خلاف الأولى الالموسوس فيندب له اللفظ لاذهاب اللبس عن نفسه (وان تخالفا) أي لفظه ونيته (فالعقد) أي القصد هو المعتبر لا اللفظ ان كان ساهيا فان كان متعمدا فصلاته باطلة لتلاعبه (والرفض) أي نية الخروج من الصلاة وابطالها فيها (مبطل) لها اتفاقا لبعدها على الأرجح (كسلام) عقب ركعتين مثلا من رابعة أو ثلاثية لظنه اتمامها (أو ظنه) أي السلام مع ظن اتمامه ولم يحصل شيء منها (فأنتم) أي أحرم في صورتين (ينقل) أو فرض بالأولى فشرع في صلاة فتبطل التي سلم منها يقينا أو ظنا (ان طالت) القراءة في الصلاة التي شرع فيها بشروعه فبازاد على الفاتحة وقيل بفراع الفاتحة (أو) لم تطل القراءة (ركع) أي إنحني للركوع ولو لم يطمئن بان كان مسبوقا أو

عاجزا عن القراءة فيتم النفل الذي شرع فيه ان اتسع وقت الفرض الذي بطل أو عقد من النفل ركعة بسجدة بها ويقطع الفرض الذي شرع فيه ويندب شفعه ان عقد منه ركعة ووجب تمام النفل الذي عقد منه ركعة أو مع اتساع الوقت دون الفرض ولو عقد منه ركعة لان النفل اذا لم يتم يفوت لانه لا يقضى (والا) أى وان لم يطل القراءة ولم يركع فيها شرع فيه (فلا) تبطل الصلاة التي سلم أو ظن السلام منها قبل اتمامها فيرجع للحالة التي فارقتها منها ولا يعتد بما فعله من الصلاة التي شرع فيها فيجلس ثم يقوم ويعيد القراءة ويأتى بما بقى عليه ويسجد بعد السلام ان لم يحصل منه نقص والاغلبه أى النقص على الزيادة وسجد قبل السلام (كان لم يظنه) أى المصلى للسلام من الصلاة التي هو فيها ونسيها وظن انه في نفل أو فرض آخر صلى ركعة أو أكثر ثم تذكر صلاته الأولى فلا تبطل ويعتد فيها بما فعله بنية النفل أو فرض آخر (أو عزبت) أى ذهبت نيته من قلبه ونسيها بعد اتيانها به عند تكبيرة الاحرام لاشتغال قلبه بأمر دنيوى أو أخرى صلى وهو بهذه الحالة ركعة أو أكثر فلا تبطل صلاته ويعتد بما فعله مع العقلة عنها لمشقة استصحاب النية (أو) لم ينو عدد (الركعات) للصلاة المعينة فهي صحيحة وكل صلاة تتضمن عدد ركعاتها (أو) لم ينو (الاداء) في التي حضر وقتها (أو) لم ينو (ضده) أى القضاء في التي خرج وقتها فلا تبطل والوقت يستأنم الأداء وخروجه يستأنم القضاء ونصح نية الأداء عن نية القضاء وعكسه ان اتحدت الصلاة ولم يتعمد بأن اعتقد بقاء الوقت فنوى الأداء واعتقد خروجه فنوى القضاء (و) رابعها (نية اقتداء للمأموم) بامامة فان لم ينو واقترن بالامام تاركا للفتحة ونحوها بطلت صلاته وسعدها المصنف شرطاً في الاقتداء بقوله وشرط الاقتداء نيته أولاً فلا تنافي على أنه يمكن أن الشرطية منصبية على الأولوية وان كانت هي ركنا فان الاقتداء هو نية المتابعة فيلزم جعلها شرطاً لنفسها والظاهر انها شرط لصحة صلاة المأموم لخروجها عن ماهية الصلاة ففي عدها ركنا تسامح (وجاز له) أى للمأموم (دخول) مع الامام (٤٧) في صلاة (على ما أحرم به الامام)

وَالْأَفْلَاكَ كَانَ لَمْ يَظُنَّهُ أَوْ عَزَبَتْ أَوْ لَمْ يَنْوِ الرُّكَّاتِ أَوْ الْإِدَاءُ أَوْ ضِدَّةٌ وَنِيَّةٌ
اِقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِ وَجَازَ لَهُ دُخُولُ كُلِّ مَا أَحْرَمَ بِهِ الْإِمَامُ وَبَطَلَتْ بِسَبْقِهَا إِنْ كَثُرَ وَالْأَفْلَاكَ
فَخِلَافٌ وَقَائِحَةٌ بِحَرَكَةِ لِسَانِهِ عَلَى إِمَامِهِ وَقَدْ وَانْ لَمْ يُسْمَعْ نَفْسُهُ وَقِيَامٌ لَهَا فَيَجِبُ
تَعَلُّمُهَا إِنْ أُمِّكُنْ وَالْأَفْلَاكَ

من اتمام أو قصر أو جمعة
أو ظهور ويكفيه ما تبين ان
الامام أحرم به منها فهو
محمول على إحدى صورتين
فقط على التحقيق الأولى
ان يجد الامام في صلاة

عقب الزوال ولا يدري هل هي ظهر أو جمعة وخشى ان عين احدها تبين الاخرى فيحرم بما أحرم به الامام ظهرا كان أو جمعة
ويكفيه ما تبين في الثانية ان يجد مسافرا اماما في باعية ولا يدري هل الامام مسافر ناو القصر فينويه أو مقيم أو مسافر ناو الاتمام فينويه
نبا وخشى ان عين احدها يظهر خلافه فله الاحرام بما أحرم به الامام ثم ان تبين له ان الامام مسافر نوى القصر قصر معه وأجزأته وان
تبين له انه مقيم أو مسافر ناو الاتمام أنهم معه وأجزأته (وبطلت) الصلاة اتفاقا (بسبقها) أى النية من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله محذوف
أى تكبيرة الاحرام (ان كثر) أى طال الزمن الذي بينهما طولاً معتبرا بالعرف كاستأخر النية عن التكبير (والا) أى وان لم يطل
الزمن بينهما وسبقت النية التكبير يسير عرفاً كما لو نوى في محل قريب من المسجد وفي حال حضوره في المسجد كبر ناسياً لها
(فخلاف) في تشهير الصلة وعدمها فقال بالبطلان عبد الوهاب وابن الجلاب وابن أبي زيد وقال بالصحة ابن رشد وابن عبد البر
(و) خامسها (فاتحة) أى قراءتها (بحركة لسان) فلا يكفي اجراؤها على القلب (على امام وقد) لاعلى مأموم وتكفى ان اسمع
بها نفسه بل (وان لم يسمع) بها (نفسه) فيسكفى في أداء الواجب (و) سادسها (قيام لها) أى لاجل قراءة الفاتحة في فرض
لقادر عليه وهو امام أو فذليل فرض النفس مستقلاً فان عجز عنها سقط القيام لها وقيل انه فرض لنفسه فلا يسقط عن العاجز عنها
فيقوم بقدرها أو المأموم فلا يجب عليه القيام لها لكن ان جلس وركع من جالس بطلت صلاته لتركه هوى الركوع من قيام وهو
فرض عليه وان جلس وقام للركوع بطلت لاخلاله بهيئة الصلاة نعم ان استند حالها لمالو أزيل لسقط واستقل حال هوى الركوع
صحت صلاته وان قدر الامام والفذ على القيام لبعض الفاتحة وجب عليه على المشهور (فيجب) على كل مكلف (تعلمها) أى
حفظ الفاتحة (ان أمكن) المكلف تعلمها بأن قبله ولو في زمان طويل ووجد معلماً ولو بأجرة واتسع وقت الصلاة ويجب بذل وسعه
فيه ان كان عسر الحفظ في جميع أوقاته الفاضلة عن أوقات ضرورياته (والا) أى وان لم يمكنه تعلمها بقوله أو بعدم معلم أو

بضيق وقت الصلاة (انتم) أى اقتدى وصلى مأموماً وجوباً شرطاً بمن يحفظها ان وجده فإن صلى فذامع وجوده فصلاته باطلة (فان لم يمكننا) أى التعلم والانتقام (فالمختار) للخمى من الخلاف (سقوطهما) أى الفاتحة والقيام لها فلا يجب عليه ابدالها بذكر أو سورة أخرى (وندى فصل) بكوت أو ذكر أو سورة أخرى (بين تكبيره) للاحرام (و) تكبير (ركوعه) ثلاثاً يشبه أحدهما بالآخر (وهل تجب الفاتحة في كل ركعة) وهو المشهور والارجح (أو) تجب في (الجل) أى الأكثر ثلاثاً من رابعة واثنين من ثلاثية وتسب في ركعة منهما وقيل تجب في النصف وقيل تجب في ركعة وقيل لا تجب في شئ من الركعات وإنما تسب في كل ركعة فيه (خلاف) في تشهير القولين الأولين فقط فأولها للإمام مالك رضى الله تعالى عنه وشهره ابن عساكر في الارشاد وقال القرافى هو شير وابن الحاجب وغيرها وثانيهما رجح اليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه وشهره ابن عساكر في الارشاد وقال القرافى هو ظاهر المذهب (وان ترك) امام أوفد (آية منها) أى الفاتحة أو أقل أو أكثر أو تركها كلها من ركعة أو أكثر ولو في جل الركعات وفات تداركها بانحنائه للركوع اعتد بالركعة التى ترك منها الفاتحة و (سجد) قبل سلامه لمراعاة القول بعدم وجوبها في الكل ويجب عليه اعادة احتياطاً لمراعاة القول المشهور الارجح فيجمع بين السجود والاعادة احتياطاً للصلاة بعدم ابطال العمل على القول الأول ولبراءة الدمة على القول الثانى (و) سابعها (ركوع تقرب راحته) أى باطن كفى المصلى (فيه) أى الركوع (من ركبتيه) فان انحنى انحناء لم تقرب فيه راحته من ركبتيه فليس ركوعاً بل ايماء أو كحل الركوع أن يسوى فيه ظهره ورأسه فلا ينسكه ولا يرفعه والذي فهمه أبو الحسن (٤٨) والامام سند من المدونة أن وضع اليدين على الفخذين في الركوع مستحب

وفهم اللخمى والباجى منها وجوبه (وندى تمكينهما) أى الراحتين (منهما) أى الركبتين (و) ندى (نصيهما) أى اقامة الركبتين بلا براز (و) ثامنهما (رفع منه) أى الركوع (و) تاسعها (سجود على

انتم فان لم يمكننا فالمختار سقوطهما وندى فصل بين تكبيره وركوعه وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجل خلاف وإن ترك آية منها سجدة وركوع تقرب راحته فيه من ركبتيه وندى تمكينهما منهما ونصيهما ورفع منه وسجود على جبهته وأعاد لترك أنفه بوقت وسن على أطراف قدميه وركبتيه كيدنيه على الأصح ورفع منه وجلوس لسلام وعرف بأل وفى اشتراط نية الخروج به خلاف وأجزأ في تسليمه الرد سلام عليكم

جهته) أى مس الأرض أو ما اتصل بها من ثابت بجزء يسير من مستدير ما بين الحاجبين وعلى الى الناصية وندى بسط الجبهة كلها على الأرض أو ما اتصل بها وكره الانكساء بها عليها بحيث يظهر فيها الاثر فلا يصح السجود على شئ لا يثبت تحت الجبهة ولا تستقر عليه وذلك كالقطن المندوف (وأعاد) الصلاة ندباً (لترك) السجود على (أنفه بوقت) ولو ترك السجود على الأنف في سجدة واحدة مراعاة للقول بوجوبه والارجح ندبه (وسن) أى السجود (على أطراف قدميه) يجعل بطون أصابعه وماقرب منها للأرض (و) على (ركبتيه) وشبه في السنية فقال (ك) السجود على (يديه) أى بطن كفيه (على الأصح) من الخلاف وكون السجود على أطراف القدمين والركبتين سنة ليس بصريح في المذهب غايته أن ابن القصار قال الذى يقوى في نفسه أنه سنة في الذهب وقيل بوجوبه ويرجح قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء (و) عاشرها (رفع منه) أى السجود قال المازرى الفصل بين السجدين واجب اتفاقاً لان السجدة وان طالت لا يتصور كونها سجدين فلا بد من الفصل حتى يكونا سجدين وفى رفع اليدين عن الأرض ووضعهما على الركبتين بينهما أى السجدين خلاف قيل بالوجوب وقيل بالسنية والمعتمد صحة صلاة من لم يرفعهما حيث اعتدل (و) حادى عشرتها (جلوس لسلام) فلو سلم قائماً أو ساجداً أو راكعاً بطلت صلاته (و) ثانى عشرتها (سلام عرفيد) لفظ (أل) فان نكر كسلام عليكم أو عرف باضافة كسلامي عليكم بطلت الصلاة وإنما يجزى السلام عليكم بتأخير الخبر وميم الجمع ولو كان المصلى فذا تعبد (و) فى اشتراط نية الخروج من الصلاة (به) أى السلام وعدم الاشتراط (خلاف) في التشهير قال سند المذهب اشتراطها وقال ابن الفاكهاني المشهور عدم اشتراطها وعليه فتندب نية الخروج (وأجزأ) أى كفى (في تسليمه الرد) من المأموم على إمامه وعلى من على يساره (سلام عليكم) بالتكبير

(وعليك السلام) بتقديم الخبر وأشعر قوله وأجزأ أن الأفضل كونه كسلام التحليل (و) الثالثة عشرة (طمانينة) أى تأن في الركوع والسجود والرفع منهما حتى تذهب حركة الأعضاء زمناً يسيراً صحح فرضيتها ابن الحاجب والمشهور من المذهب سنيتها (و) الرابعة عشرة (ترتيب الأداء) أى فرائضها المؤداة بأن يقدم النية على التكبير وهو على القراءة وهكذا إلى السلام وأما ترتيب السنن في نفسها أو مع الفرائض فهو سنة (و) الخامسة عشرة (اعتدال) للبدن في الرفع من الركوع والسجود بأن لا يكون منحنيًا (على الأصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين (والأكثر على نفى) وجوب (هـ) أى الاعتدال وأنه سنة (وسننها) أى الصلاة خمس عشرة سنة السنة الأولى (سورة) أى قراءتها (بعد) أى عقب قراءة (الفاتحة في) الركعة (الأولى والثانية) فلو قدم السورة على الفاتحة لم تحصل السنة وتسنع عاداتها بعد الفاتحة أن لم ينحن للركوع والمراد بها ما زاد على الفاتحة من القرآن ولو آية قصيرة كمداهمتان أو بعض آية له بال ويندب إتمام السورة ويكره الاقتصار على بعضها (و) السنة الثانية (قيام لها) أى قراءة السورة لآدائه فلا يقوم بقدرها من عجز عنها (و) الثالثة (جهر أقله) لرجل (أن يسمع نفسه ومن يليه) أى يقرب منه وجهر المرأة إسماعها نفسها فقط (و) الرابعة (مر) أقله لرجل حركة لسان وأعلاه أن يسمع نفسه فقط (بجملتها) أى الجهر والسراى الجهر سنة في مجله وهى المصباح والجمعة وأولنا المغرب والعشاء والسنة فى مجله وهى الظهر والمغرب واخيرة المغرب واخيرة العشاء (و) الخامسة (كل تكبيرة) سنة مستقلة (إلا الأحرام) فإنه فرض هذا مذهب ابن القاسم ومذهب اشهب والابهرى أن مجموع التكبيرات سوى الأحرام سنة واحدة (٤٩) وينبى على الاول السجود وترك

تكبيرتين سهواً وبطلان
الصلاة بترك السجود
للسهوعن ثلاث تكبيرات
دون الثاني (و) السادسة
(سمع الله لمن حمده) أى
كل واحدة عند ابن القاسم
ومجموعها عند اشهب
(لامام وفذ) حال رفعهما

وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَطَمَأْنِينَةً وَتَرْتِيبُ أَدَاءِ وَاعْتِدَالٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْأَكْثَرِ عَلَى نَفْيِهِ
* وَسُنْنُهَا سُورَةُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَقِيَامُ لَهَا وَجَهْرُ أَقْلُهُ أَنْ يُسْمِعَ
نَفْسَهُ وَتَنْ يَلِيهِ وَرَمَرٌ بِجَمْلَتِهَا وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ إِلَّا الْإِحْرَامَ وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ
لِلْإِمَامِ وَفَذَرُ كُلُّ تَشَهُدٍ وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي وَعَلَى
الطَّمَأْنِينَةِ وَرَدُّ مُقْتَدِرٍ عَلَى إِمَامِهِ ثُمَّ يَسَارُهُ وَبِهِ أَحَدٌ وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ فَقَطُّ
وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَسَارِ ثُمَّ تَكَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ

(٧) - جواهر الإكليل - أول) من الركوع (و) السابعة (كل تشهد) ولو الذى يلى سجدتى السهو وقيل
بوجوب تشهد السلام (و) الثامنة (الجلوس الاول) أى الذى لا يسلم عقبه (و) التاسعة (الزائدة على قدير السلام من) الجلوس
(الثانى) أى الذى يليه السلام من أول التشهد الى ورسوله والجلوس بقدر الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم قيل سنة
وقيل مندوب والجلوس بقدر الدعاء بعد الصلاة على النبي مندوب والجلوس للدعاء بعد سلام الامام مكروه والجلوس بقدر
السلام واجب فحكم الجلوس حكم ما يحصل فيه (و) العاشرة الطمانينة الزائدة (على الطمانينة) الفرض في الركوع والسجود
والرفع منهما قال البنائى انظر من نص على ان زائد الطمانينة سنة ونص التخمى اختلف في حكم الزائد على أقل ما يقع
عليه اسم الطمانينة فقيل فرض موسع وقيل نافلة وهو الاحسن (و) الحادية عشرة (رد مقتد) أدرك مع امامه ركعة أو أكثر
السلام (على امامه) مشيراً له بقلبه لبرأسه ولو كان امامه (ثم) رده على مقتد آخر بإمامه من جهة (يساره وبه) أى اليسار
(أحد) من المأمومين أدرك مع امامه ركعة أو أكثر ولو صبياً أو انصرف الامام أو من على اليسار وهذه السنة الثانية عشرة
(و) الثالثة عشرة (جهر بتسليمه التحليل) من امام ومأموم (فقط) أى دون تسليم الرد فيندب اسراروه وهذا يقتضى أن القذ
لا يسن جهره بتسليمه التحليل ويندب الجهر بتكبيره الاحرام لكل مصل (وإن سلم) أى ابتداء بالسلام (على اليسار)
ناوياً التحليل عمداً أو سهواً اماماً أو مأموماً أو فذا (ثم تكلم) مثلاً (لم تبطل) صلاته لانه ترك مندوب التيامن
بالسلام وكذا ان لم ينوشياً وهو امام أو فذ أو مأموم ليس على يساره أحد لمحله على نية التحليل لغيبته فان نوى الفضيلة
بطلت صلاته لتلاعيه فان كان مأموماً على يساره أحد ونوى الفضيلة أو لم ينوشياً فان لم يتكلم أو تكلم سهواً وسلم التحليل عن
قرب صحت صلاته ويسجد بعده لعدم تلاعيه وان طال قبل سلام التحليل أو تكلم عمداً بطلت صلاته وهذا التفصيل للخمى جمع به بين قول
الراى بالبطلان ومطرف بعده فيمن سلم على يساره ابتداء ولم يقصد تحليلاً ولا فضيلة وتكلم قبل سلامه عن عيئه عمداً أو ساهياً

وصرح ابن عرفة بأنه إذا سلم على يساره أولاً ناوياً الفضيلة بطلت صلاته بمجرد سلامه ولو كان نوى العود للتحليل واختاره
 الأجهوري قائلا القواعد تقتضيه (و) الرابعة عشرة (سترة) أى نصبها أمامه لمنع المرور بين يديه لمواظبته صلى الله عليه وسلم على
 الاستتار بالعزة بفتح العين والنون والزاي أى الرمح الصغير الذى فى طرفه حربة (لامام وفذ) لا لما موم لان امامه سترة له
 أو لان سترة الامام سترة له (ان خشيا) أى الامام والفذ ولو شكا (مرورا) بين يديهما فان لم يخشيا مرورا فلا تسن السترة لهما
 هذا هو المشهور ففيها ويصلى فى موضع يأمن فيه من مرور شيء بين يديه الى غير سترة قال ابن ناجي ما ذكره هو المشهور
 وقال مالك رضى الله تعالى عنه فى العتبية يؤمر بها مطلقا واختاره اللخمي وبه قال ابن حبيب وأشار لصفتها بقوله (بطاهر)
 لانحس (ثابت) لانحو حبل معلق بسقف (غير مشغل) للمصلى عن الخشوع وأشار لقدرها بقوله (فى غلظ رمح) فلا يكفى أرق
 منه (وطول ذراع) من طرف الوسطى الى المرفق (لادابة) اما لنجاسة فضلها كاليفل واما لعدم ثبوتها كالشاة واما لهما معا
 كالفرس فان كانت فضلها طاهرة ور بطت جاز الاستتار بها (و) لا (حجر واحد) فيكره الاستتار به مع وجود غيره لشبهه بعبادة
 الصنم فان لم يجد غيره جاز الاستتار به مائلا عنه يمينا أو شمالا ومفهوم واحد جوازه بأكثر من واحد وهو كذلك (و) لا (خط)
 يحطه فى الارض من المشرق للمغرب أو من جهة القبلة الى الجهة التى تقابلها وكذا حفرة وماء ونار ولا مشغل كنأى وحلقه
 علم أو ذكر ولا بكافر أو مأبون أو من يواجه للمصلى فيكره فى الجميع (و) لا تظهر امرأة (أجنبية) أى غير محرم (وفى) جواز
 الاستتار بالمرأة (المحرم) من نسب أو رضاع أو صهر وكرهه الاستتار بها (قولان) لم يطلع المصنف على راجية أحدهما ورجح
 المتأخرون الجواز واختلف (٥٠) فى حريم المصلى الذى يمنع المرور فيه فقال ابن عرفة هو ما يشوش المرور فيه على

المصلى وذلك نحو عشرين
 ذراعا وقال ابن العربى
 مقدار ما يحتاج له فى
 ركوعه وسجوده وقيل
 قدر رمية بحجر (وأم)
 مار) فى حريم المصلى

وَسُتْرَةٌ لِإِمَامٍ وَفَذَرِ إِنْ خَشِيَ مُرُورًا بِطَاهِرٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشْغِلٍ فِي غِلَظِ رُمْحٍ وَطُولِ
 ذِرَاعٍ لَادَابَةٍ وَحِجَرٍ وَاحِدٍ وَخَطَةٍ وَأَجْنِبِيَّةٍ وَفِي الْحَرَمِ قَوْلَانِ وَأَنْتُمْ مَا ذَلُّهُ مِنْدُوحَةٌ
 وَمُصَلٍّ تَعَرَّضَ وَإِنْصَاتُ مُقْتَدِرٍ وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ وَنَدَبَتْ إِنْ أَسَرَ كَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ
 إِخْرَاجِهِ حِينَ شُرُوعِهِ وَتَطْوِيلُ قِرَاءَتِهِ بِصُحُفٍ وَالظَّهْرُ تَلْيِهَا وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبٍ وَقَصْرُ

وكذا تناول فيه آخر شيئا ومتكلم مع آخر (له) أى المار وكذا من ألحق به (مندوحة) أى سعة فى
 ترك المرور وما ألحق به سواء صلى المصلى لسترة أم لا إلا طائفا فيجوز مروره بين يدي المصلى بلا سترة ويكره مروره بين
 يدي المصلى الى سترة ويجوز المرور بين يدي المصلى اذا كان لاجل سترة أو فرجة فى صف أو لفصل رعاى ومفهوم لهندوحة
 أن مالا مندوحة له لا يأنهم وهو كذلك (و) أنهم (مصل تعرض) أى جعل نفسه عرضة للمرور بين يديه بصلاته فى محل خشى
 المرور فيه بين يديه بلا سترة (و) الخامسة عشرة (انصات) أى ترك قراءة شخص (مقتد) فى محل الجهر ان قرأ امامه بل (ولو)
 سكت امامه) بين تكبير وقائحة أو بين فاتحة وسورة أو بينها وبين ركوع أو أسر القراءة أو لم يسمعه لعارض أو بعد فتكريم
 قراءته ولو لم يسمعه وقيل يجب انصات المقتدى كما قال الامام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه (وندبت) أى قراءة مقتد (ان)
 أسر) امامه القراءة بمحله لا مطلقا (كرفع) المصلى (يديه) إماما كان أو مأموما أو فذا حذاء منكبيه مندوحتين ظهورها
 للبناء و بطونهما للارض بهيئة راهب قاله سحنون ورجحه الأجهوري وقال عياض بطونهما للبناء وظهورها للارض بهيئة
 راغب (مع احرامه) فقط لا مع هويه للركوع ولا مع رفعه منه ولا اثر قيامه من اثنتين وصلة رفع (حين شروعه)
 فى التكبير لا قبيله ولا بعد فراغه فيكره وندب ككشفهما وارسالهما بوقار ولا يدفع بهما امامه هذا أشهر الروايات عن
 الامام مالك رضى الله تعالى عنه وهى التى عمل بها أكثر أصحابه وان استظهر فى التوضيح رفعهما مع الركوع ورفعهما والقيام
 من اثنتين للاحاديث الصحيحة ولكن قاعدة للذهب تقديم العمل لدلالته على النسخ (وتطويل قراءة بصبح) بان يقرأ فيها من
 طوال الفصل وأوله الحجرات الا لضرورة أو ضيق وقت (والظهر تليها) أى الصبح فى تطويل القراءة بان يقرأ فيها من وسط
 الفصل وهذا فى الفذ وامام جماعة محصورة طلبت منه التطويل والا فالسنة تقصير القراءة لاحتمال السقيم والضعيف وذى الحاجة
 كما فى الحديث (وتقصيرها بمغرب وعصر) أى الندوب تقصير القراءة فى صلاة المغرب والعصر بان يقرأ فيها من قصاره وأوله والضحى

(كثوسط بعشاء) فيقرأ فيها من وسط المفصل وأوله عبس (و) ندب تقصير قراءة ركعة (ثانية) عن قراءة ركعة (أولى) في فرض فلو قرأ الثانية سورة قصيرة عن سورة الأولى ورتل فيها حتى طال زمن الثانية على الأولى فقد أتى بالندوب وقيل للندوب تقصير زمن الثانية عن زمن الأولى وإن قرأ فيها أطول من الأولى واستظهر (و) تقصير (جلوس أول) أي الذي يليه القيام لا السلام بالافتصار فيه على التشهد وكذا جلوس تشهد سجود السهو (وقول مقتدوفذر بنا ولك الحمد) فالفذ يقول ذلك بعد قوله سمع الله لمن حمده والمقتدى يقول ذلك بعد قول امامه سمع الله لمن حمده (و) ندب (تسبيح ركوع) بأي لفظ كان والأولى سبحان ربي العظيم وبحمده (وسجود) والأولى سبحان ربي الأعلى وبحمده ويندب الدعاء في السجود لا في الركوع (وأنامين فذ) أي قوله آمين عقب ولا الضالين (مطلقا) عن التقييد بكون القراءة سرية (و) تأمين (امام بسر) أي في قراءة سرية لا في قراءة جهرية (وأموم بسر) عند قوله ولا الضالين (أو جهر) عند قول امامه ولا الضالين (ان سمعه) أي للمأموم قول الامام ولا الضالين وان لم يسمع ما قبله لان لم يسمعه وان سمع ما قبله ولا يتجراه (على الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد لثلاث يوفقه في غير محله وربما يصادف آية عذاب قاله في التوضيح (و) ندب (اسرارهم) أي الفذ والامام والمأموم (به) أي التأمين لانه دعاء وللطوب فيه الاسرار (و) ندب (قنوت) أي دعاء (سرا يصبح فقط) فلا يندب في وتر رمضان ولا في غيره لحاجة كغلاء ووباء بل يكره فيها وهذا هو المشهور وقال بسنيته سختون وقال يحيى بن عمر انه غير مشروع وقال ابن زياد من تركه فسدت صلاته (و) ندب (قبل الركوع) عقب القراءة بلا تكبير (٥١) قبله (و) ندب (لفظه) أي القنوت

المخصوص الذي قيل كان سورتين من القرآن ونسختا (وهو) أي لفظه للندوب (اللهم انا نستعينك الخ) أي ونستغفرك ونؤمن بك وتوكل عليك ونخضع ونخلع لك ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك

كثوسط بعشاء وثانية عن أولى وجلوس أول وقول مقتدى وقدر ربنا ولك الحمد وتسبيح بر كوع وسجود وتأمين فذ مطلقا وامام بسر ومأموم بسر أو جهر إن سمعه على الأظهر واسرارهم به وقنوت سرا يصبح فقط وقبل الركوع ولفظه وهو اللهم إنا نستعينك إلى آخره وتكبيره في الشروع إلا في قيامه من اثنتين فلا استقلاله والجلوس كله بإفضاء اليسرى للأرض واليمينى عليهما وإيهامهما للأرض ووضع يديه على ركبتيه بر كوع ووضعهما حذو أذنيه أو قريبا منهما بسجود ومجافاة رجل فيه بطنه فخذه ومرفقيه ركبتيه

فصلي ونسجد واليك نسعى ونخفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك الحد ان عذابك بالكافرين ملحق وليس في رواية الامام رضى الله تعالى عنه وثنى عليك الخير كله نسكرك ولا نكفرك ونخضع بالنون مضارع خضع بكسرها بمعنى ذل وخضع ونخلع أي نزيل ربة الكفر من اعناقنا ونترك من يكفرك أي لانجب دينه ولا نتخذة ولنا ونخفد أي نخضع وملحق بضم الليم وسكون اللام وكسر الحاء المهمة أي لاحق وفتحتها أي الله ألحقه بهم (و) ندب (تكبيره) أي الصلى مطلقا (في) حين (الشروع) في الحركة للركن هويا أو نهوضا ومد التكبير في الحركة من أولها لآخرها وكذا التسميع (الا) تكبيره (في) حال (قيامه من اثنتين) عقب فراغ التشهد (ف) يؤخره ندبا (لاستقلاله) قائما ويؤخر للمأموم قيامه حتى يستقل امامه لانه كمفتتح صلاة والعمل (و) ندب (الجلوس كله) واجبا كان أو سنة أو مندوبا ومحط الندب قوله (بإفضاء) آلية وورك وساق الرجل (اليسرى للأرض) (و) نصب الرجل (اليمنى عليها) أي اليسرى (و) باطن (إيهامها) أي اليمنى (للأرض) فتصير رجلاه معا من الجانب الأيمن (و) ندب (وضع يديه على ركبتيه بر كوع) المناسب تقدمه في بيان صفة الركوع قال ابن غازي في بعض النسخ حذف بر كوع وجز لفظ وضع عطفا على افضاء فهو متمم لصفة الجلوس وقوله على ركبتيه أي على قريبا (و) ندب (وضعهما) أي اليدين (حذو) أي قبالة (أذنيه أو قريبا) متوجهتين الى القبلة (بسجود) ظاهر المتن كالرسالة ان أو للتخير ونصها تجعل يديك حذو أذنيك أو دون ذلك والتي في كبر الحشرى انها الحكاية الخلاف (و) ندب (مجاورة) أي ساعدة (رجل فيه) أي السجود (بطنه) عن (فخذه) ومجاورة (مرفقيه) عن (ركبتيه) مجافيا لهما عن جنبيه مجافيا لهما نجنبيا وسطا وندب تفريق ركبتيه وذراعيه عن فخذه ورفع ذراعيه عن الأرض

(و) نذب (الرداء) لكل مصل اماما كان أو مأموماً أو فذا فرضاً أو نفلاً إلا المسافر فلا يندب له الرداء وصفة ذلك أن يلقى ثوباً على كتفيه ولا يغطي به رأسه فإن غطاه به ورد طرفة على كتفه الآخر صار قناعاً وهو مكروه للرجال لأنه من زى النساء إلا من ضرورة حر أو برد أو يكون شعار قوم فلا يكره (و) نذب لكل مصل (سدل) أى ارسال (يديه) لجنبه من حين تكبيرة الاحرام وكره قبضهما بفرض بأى هيئة كان (وهل يجوز القبض) لكوع اليسرى بيده اليمنى واضعاً لها تحت صدره وفوق سترته (في النفل) طول أولاً (أو) يجوز (ان طول) المصلى فيه ويكره ان قصر تأويل الأول ظاهر المدونة عند غير ابن رشد لجواز الاعتماد في النفل بلا عذر والثاني لابن رشد (وهل كراهته) أى القبض (في الفرض لـ) قصد (الاعتقاد) أى الاستناد به وهذا تأويل عبد الوهاب فلو فعله للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم أولم يقصد شيئاً فلا يكره ويجوز في النفل مطلقاً لجواز الاعتماد فيه بلا عذر (أو) كراهته فيه (خيفة اعتقاد وجوبه) من العوام وهذا تأويل الباجي واستبعد باقتضائه كراهة جميع الندوبات خيفة اعتقاد وجوبها وضعف باقتضائه التسوية بين الفرض والنفل في الكراهة وقد فرق الامام رضى الله تعالى عنه بينهما في المدونة فسكره في الفرض وجوزه في النفل (أو) كراهته فيه خيفة (اظهار الخشوع) وليس كذلك في باطن الأمر قال أبو هريرة رضى الله تعالى عنه أعوذ بالله من خشوع النفاق قيل وما هو قال ان يرى الجسد خاشعاً والقلب غير خاشع وهذا تأويل عياض وضعف باقتضائه كراهته في النفل أيضاً وقد أجازره فيه الامام رضى الله تعالى عنه في ذلك (تأويلان) لشارح المدونة وبقي من تأويلات كراهة القبض مخالفته للعمل الصحابة والتابعين من أهل المدينة الدالة على نسخه وان صحبه الحديث (و) نذب (تقديم يديه) في وضعهما على الأرض على وضع ركبتيه عليها (٥٣) (في) هويه لـ (سجوده وتأخيرهما) أى اليدين في رفعهما عن الأرض

عن رفع ركبتيه عنها
(عند القيام) منه وهذا
أولى الأقوال بالصواب لما
في أبي داود والنسائي من
قوله عليه الصلاة والسلام
يركن أحدكم كما يركن
البعير ولكن يضع يديه

وَالرَّدَاءُ وَسَدْلُ يَدَيْهِ وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النَّفْلِ أَوْ إِنْ طَوَّلَ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي
الْفَرْضِ لِلْاعْتِمَادِ أَوْ خِيفَةَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهِ أَوْ إِظْهَارِ خُشُوعٍ تَأْوِيلَاتٌ وَقَدِيمٌ يَدَيْهِ
فِي سَجُودِهِ وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُهُ يَمِينَهُ فِي تَشَهُيدَيْهِ الثَّلَاثَ مَاذَا السَّبَابَةُ
وَالْإِبْهَامَ وَتَحْرِيكُهَا دَائِماً وَتِيَامُنُ بِالسَّلَامِ وَدُعَاؤُهُ بِتَشَهُيدٍ ثَانٍ وَهَلْ لَقَطُ التَّشَهُيدِ وَالصَّلَاةِ
كَلَى النَّسَبِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَّةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ

ولا
ثم ركبتيه ومعناه أن المصلى لا يقدم ركبتيه عند انحطاطه لسجوده كما يقدمهما البعير عند بركه ولا يؤخرها أى
الركبتين في القيام لعسره غالباً قال مالك في شجاع أشبه لا يطيق هذا إلا الشاب القليل اللحم (و) نذب (عقده) أى ضم (يمينه)
على اللحمة التي تحت إبهامه (في) حال (تشهده) وأبدل من يمينه أصابعه (الثلاث) بدل بعض من كل وهى الوسطى والبنصر
والخنصر وأطرافها على لجة الإبهام حال كونه (ماداً) أصبعه (السبابة) جاعلاً جنبها الأعلى لجهة السماء (و) ماداً أصبعه
(الإبهام) بجنبها على أكمة الوسطى السفلى (و) نذب (تحريكها) أى السبابة يميناً وشمالاً تحريكاً (دائماً) للسلام ولو
بعد فراغ الدعاء وانتظار سلام الامام وهذا مقتضى التعليل بأنها مقبضة الشيطان لتذكر المصلى به ما يمنعه عن السهو في صلاته
والشغل عنها وخست السبابة به لاتصال عروقها بنياط القلب فإذا تحركت انزعج فتنه لذلك (و) نذب (تيا من بالسلام) عند نطقه
بالسكاف واللم بحيث يرى من خلفه صفحة وجهه وينطق بما قبلهما قبالة وجهه وهذا في الامام والغدو أما المأموم فيتيا من بجميعه
(و) نذب (دعاء بتشهاد ثان) أى تشهد السلام بما تبسر من الدعاء (وهل لفظ التشهد) الذى علمه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى
عنه للناس على المنبر بحضرة جمع من الصحابة ولم ينسكروا عليه أحد فجرى مجرى الخبر المتواتر ولما اختاره الامام مالك رضى الله تعالى عنه
ولفظه التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب
التشهد بأى صيغة والأفضل فيها ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد (سنة أو فضيلة خلاف)

في التشهير وظاهر المصنف ان الخلاف في خصوص اللفظ الوارد عن عمر رضى الله تعالى عنه ولما اُصله بأى لفظ كان فهو سنة وبهذا شرح البساطى والخطاب وسالم فجعلوا عمل الخلاف بالسنية أو الفضيلة خصوص اللفظ الوارد عن سيدنا عمر وشرح بهرام على ان الخلاف في أصله فقال وهل لفظ التشهد أى بأى صيغة كان سنة أو فضيلة وأما اللفظ الوارد عن عمر رضى الله تعالى عنه فتدوب قطعاً فأنت تراء قد جعل الخلاف في أصله قال الرامضى هذا هو الصواب الموافق للنقل وتعقبه البنائى بتوقفه على تشهير القول بأن أصله فضيلة ولم يوجد ذلك (ولا بسملة) مشروعة (فيه) أى التشهد فهى بدعة مكروهة ولو تشهد نفل (وجازت) أى البسملة أى لا تكره وان كانت خلاف الأولى (كتموذ بنفل) تشبيهه في الجواز (وكرها) أى البسملة والتعوذ (بفرض) لكل مصل سرا وجهاً في الفاتحة وغيرها قال ابن عبد البر هذا هو المشهور عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وبه وردت السنة المطهرة وعليه عمل الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أجمعين قال أنس رضى الله تعالى عنه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ولم أسمعهم يسمعون فليست من القرآن الا التى في أثناء سورة النمل وقيل باباحتها وقيل بنديها وقيل بوجودها قال القرافى وغيره الورع البسملة أول الفاتحة للخروج من الخلاف وكان المازرى يسمي سرا فقيل له في ذلك فقال مذهب مالك رضى الله تعالى عنه على قول واحد من لم يسمي لم تبطل صلاته ومذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه على قول واحد من تركها بطلت صلاته انتهى وضلة متفق عليها خير من صلاة قال أحدهما يبطلانها وعمل كراهة الاتيان بالبسملة اذا لم يقصد الخروج من الخلاف فان قصده فلا كراهة وشبهه في الكراهة فقال (كدعاء) عقب احرام و (قبل قراءة) فيكره على المشهور للعمل وان صح الحديث به وعن مالك رضى الله تعالى عنه ندب قوله قبلها سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجهت وجهى الآية اللهم باعد بينى وبين خطاياى (٥٣) كما باعدت بين المشرق والمغرب

وقضى من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس واغسلنى من خطاياى بالماء والثلج والبرد قال ابن حبيب يقوله بعد الاقامة وقبل الاحرام قال في البيان

وَلَا بِسْمَلَةٍ فِيهِ وَجَازَتْ كَتَمُودُ بِنْفَلٍ وَكُرْهَا بِفَرْضٍ كَدُعَاءٍ قَبْلَ قِرَاءَةٍ وَبَعْدَ فَاتِحَةٍ وَأَتْنَاءِهَا وَأَتْنَاءِ سُورَةٍ وَرُكُوعٍ وَقَبْلَ تَشْهَدٍ وَبَعْدَ سَلَامٍ إِمَامٍ وَتَشْهَدٍ أَوَّلَ لَا بَيْنَ سَجْدَتَيْنِ وَدَعَا بِمَا أَحَبَّ وَإِنْ لِدُنْيَا وَسَمَى مَنْ أَحَبَّ وَلَوْ قَالَ يَا فُلَانُ فَعَلَّ اللَّهُ بِكَ كَذَا لَمْ تَبْطُلْ وَكُرْهُ سُجُودٍ عَلَى تَوْبٍ

وذلك حسن (و بعد فاتحة) لاشغاله عن قراءة السورة وهى سنة (وأثناءها) أى الفاتحة بأن يحللها به لاشتغالها على الدعاء فهو أولى وفيه في الطراز بالفرض فلا يكره في النفل (وأثناء سورة) لمن يقرأها من امام وفذ وجاز للمأموم سرا ففى للدونة ولا يتعوذ المأموم اذا سمع ذكر النار وان فعل قسرا في نفسه وفي الشامل قال مالك رضى الله تعالى عنه ان سمع مأموم ذكره عليه الصلاة والسلام فصلى عليه أو ذكر الجنة فسالها أو النار فاستعاذ منها فلا بأس ويخفيه ولا يكثر كسامع خطبة (و) أثناء (ركوع) لانه انما شرع فيه التسبيح وتندب بعد رفع منه واختلف فيه فقال الاجهورى المراد به خصوص اللهم بنا ولك الحمد لان الحامد لربه طالب للمزيد منه وفي شرح الجلاب المراد به مطلق دعاء والاول هو الموافق لقول المصنف وقنوت يصبح فقط (و) كره (قبل تشهد) أول أو ثان (و بعد سلام امام) ولو بقى في مكانه (و بعد تشهد أول) أى غير تشهد السلام ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فتكره في التشهد الاول خلافاً لما في عبد الباقي من تأكد هافيه قاله الثفراوى والعدوى وغيرها (لا) يكره الدعاء (بين سجديته) بل يندب لانه صلى الله عليه وسلم كان يقول بينهما اللهم اغفرلى واسترني واجبرني وارزقني واعف عني وعافني ويندب في السجود وعقب تشهد السلام (ودعا) المصلى في سجوده و بين سجديته (بما أحب) من جائز شرعاً وعادة ويحرم بمستن شرعاً نحو اللهم أعنى على قتل فلان عدواناً أو عقلاً كالجمع بين الضدين أو عادة كالسلطنة لمن ليس من أهلها ولا يبطل الصلاة هذا اذا كان لتسير دنيا بل (وان) كان (لطلب دنيا) كسعة رزق وزوجة حسنة (وسمى) الداعى اسم (من أحب) أن يدعو له أو عليه (ولو قال) في دعائه (يا فلان فعل الله بك كذا) من خير أو شر (لم تبطل) صلاته ان كان فلان غائباً أو حاضراً ولم يقصد خطاباً ولا يبطل (و كره سجود على توب) أو بساط لم يفرش في المسجد دائماً في الصف الاول والا فلا يكره كان من واقف المسجد أو من ريع الوقف أو من أجنى وقفه ليفرش في الصف الاول للزوم وقفه وتنفى الكراهة اذا دعت الضرورة

كشدة حر وبرد وخشونة أرض وخرج بجبهته (لا) يكره السجود على (حصير) خشن كحلفاء ويكره على الحصير الناعم كحصير
 السمسم مالم تفرش في المسجد دائما في الصف الاول والا فلا يكره كالسباط بالاولى (وتركه) اى السجود على الحصير الخشن
 (أحسن) فالسجود عليه خلاف الاولى (و) كره (رفع موم) أى مصل بالاياء للسجود لعجزه عنه (ما يسجد عليه)
 بجبهته سواء كان متصلا بالارض كالكرسى أولا كشيء رفعه بيده وسجد عليه بالفعل وهذا اذا انحط له كما هو الواجب في الاياء
 فان رفعه لجبهته بدون انحطاط بها فلا يجزئه كما في المجموعة عن أشهب ومحل الاجزاء اذا نوى حين ايمائه الارض فان كان نوى الاياء
 الى ما رفع له دون الارض فلا يجزئه ثقله للواق عن اللخمى ومفهوم موم منع رفع الصحيح ما يسجد عليه اذا لم يكن متصلا بالارض
 وهو الذي تقيده للبدونة وتعريف السجود بأنه مس الارض وما اتصل بها وان كان متصلا بها فان كان ارتفاعه يسيرا كسجدة ومفتاح
 وحفظه فالصلاة صحيحة اتفاقا وان كان ارتفاعه كثيرا ككرسى فالصلاة باطلة على المعتمد (و) كره (سجود على كور عمامته)
 أى مجموع لفات عمامته المشدود على جبهته ان كان لفتين من شال رقيق كشاش ولا يبعد الصلاة فان كان أكثر من لفتين واستقرت
 عليه الجبهة فيعيد في الوقت وان كانت العمامة مشدودة على الرأس وسجد على كورها ولم تمس جبهته الارض فصلاته باطلة
 يعيدها أبدا وجوبا وكذا ان كانت على الجبهة ومنعت استقرارها لكثافتها وفشولتها كشال الصوف المنفوش (أو) على
 (طرف كم) أو غيره من ملبوسه الا لشدة حر أو برد أو خشونة أرض (فرع) سمع ابن القاسم مالكاً رضى الله تعالى عنهما يكره ان
 يروح على نفسه في المكتوبة وخففه في النافلة وان يروح في السجدة بالمرواح (و) كره (نقل حصاء) أو تراب (من ظل) في
 الصيف أو شمس في الشتاء (له) أى السجود عليها (بمسجد) أى فيه لتحفيظه وأولى ثقله لغير السجود فان لم يؤد لتحفيظه فلا يكره
 لا للسجود ولا لغيره (و) كره (٥٤) (قراءة بر كوع أو سجود) حديث نهيت أن اقرأ القرآن راكبا أو ساجدا فأما الركوع

فمظموا فيه الرب وأما
 السجود فادعوا فيه فقمن
 أن يستجاب لكم لانهما
 حالتا ذل وانخفاض في
 الظاهر والمطلوب من
 القارى التلبس بحالة الرقة

لا حصير وتركه أحسن ورفع موم ما يسجد عليه وسجود على كور عمامته أو
 طرف كمه ونقل حصاء من ظله له يسجد وقراءة بر كوع أو سجود ودعاء
 خاص أو يعجميته لقادر والتفات بلا حاجة وتشبيك أصابع وفرقتها وإلقاء
 وتخصر وتغميض بصره ورفع رجلاه

والعظمة ظاهر اعظام القرآن ومن تنظيمه تدبره وامتنال أوامره واجتناب نواهيه واستحضار عظمة الرب ووضع
 وخشوع القلب كل ذلك حال القراءة (و) كره (دعاء خاص) أى التزامه والاقتصار عليه لايهامه قصر كرم المولى عليه ولانه ربما
 صادف غير ما قدر له فلا يجاب فيسى ظنه بالله تعالى ويبأس من رحمته مالم يكن الخاص عام الغنى والا فلا يكره نحو اللهم ارزقنى
 سعادة الدارين واكفنى همهما وقد كره الامام مالك رضى الله تعالى عنه التحديد في صيغ الدعاء وعدد التسيبحات بالركوع
 والسجود وفي تعيين لفظها لاختلاف الآثار الواردة في ذلك (أو) دعاء (ب) لفة (عجمية لقادر) على اللغة العربية والكلام
 بها مكروه في المسجد فقط لقادر لنهى عمر رضى الله تعالى عنه عن رطانة الأعاجم في المسجد وقال انها خب وخديعة (و) كره
 (التفات) يمينا أو شمالا ولو بجميع بدنه بشرط بقاء رجله للقبلة (بلا حاجة) والا فلا يكره كالنصف بالحد يمينا وشمالا ففى الجلاب
 لا بأس به (و) كره (تشبيك أصابعه) أى المصلى فقط ولا يكره لغيره ولو في المسجد وهو خلاف الاولى لانه تفاؤل بابتهاك الامر
 وصعوبته على الانسان (و) كره (فرقتها) أى الاصابع في الصلاة ولا تكرر في غيرها ولو في المسجد على الأرجح وفي العتبية
 كرهها مالك رضى الله تعالى عنه في غير الصلاة في المسجد وغيره وابن القاسم في المسجد دون غيره (و) كره (اقعاء) بجلوس
 لتشهد أو بين سجدتين أو لأخراهم وقراءة وركوع لمن صلى جالسا وصفة الاقعاء كما فسره الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان يرجع
 على صدر قدميه وألياته على عقبه وهذا التفسير أحسن من تفسير أى عبيدة بأنه جلوس الرجل على ألبته ناصبا فخذيه واضما يديه
 بالارض كاقعاء الكلب قال أبو الحسن صفة أى عبيدة هذه ممنوعة لا مكروهة (و) كره (تخصر) بصلاة بأن يضع يده في خصره
 في قيامه وجلوسه وهو من فعل اليهود (و) كره (تغميض بصره) الاخوف نظر لحرمة أو ما يشغله عنها وكره قيامه منكس الرأس
 قال عمر رضى الله تعالى عنه للمكسر رأسه ارفع رأسك فانما الخشوع في القلب (و) كره (رفعه) أى المصلى (رجلا) عن الارض

الا لغير كطول قيام (ووضع قدم على أخرى) لانه عبث (واقراهما) أى ضم الرجلين معا كالقييد (و) كره (تفكر) فيها (بدنيوي) لم يشغله عنها فان شغله فلم يدبر ماصلى أعادها أبدأ على ظاهر المذهب لان تفكره بمنزلة الفعل الكثير فان شغله عنها شغلا زائدا على المعتاد وعلم ماصلى فتندب اعادته في الوقت ومفهوم ذنيوي ان تفكره بأخروي لا يتعلق بالصلاة لا يكره (تفكر) بحمل شيء (تجهر) عمر رضى الله تعالى عنه جيشا وهو يصلى ولا يكره المتعلق بها مطلقا وان لم يدبر ماصلى يبنى على الاحرام (و) كره (حمل شيء) بكم أوفم) لا يمنعه عن ركن واخراج حروف قراءة وظاهره ولو خزا مخبوزا بروت نجس فلا تبطل الصلاة بحمله ولا بترك المضضة منه (و) كره (تزويق قبلة) بذهب أو غيره وكذا الكتابة فيها وتزويق مسجد بذهب أو شبهه لا اتفاق بانه وتخصيصه فيندبان (و) كره (تعمد) وضع (مصحف فيه) أى الحراب (ليصل له) أى المصحف (و) كره (عبث) من المصلى (بليحيته أو غيرها) كخاتم يده إلا ان يحوله لعدد ركعات لحوف سهوه عنها لانه لاصلاحها فحائز (كبناء مسجد غير مربع) لعدم تساوى الصفوف فيه وكذا مربع قبلته في أحد أركانه لذلك (وفي كره الصلاة به) أى في المسجد غير المربع لذلك وعدمه (قولان) لم يطلع المصنف على راجحية أحدهما (فصل) في القيام وبدله ومراتبهما في الفرض (يجب بفرض) أى في صلاة مفروضة (قيام) استقلالك للاحرام والافتاحة وهوى الركوع والسجود في كل حال (الاشقة) فادحة كذا قيدها ابن فرحون لكن محله اذا كان مريضا فيسقط عنه القيام حينئذ أو ما الصحيح فلا يسقط عنه القيام بالمشقة كما قاله ابن عبد السلام وهو الراجح قال ابن ناجي لقد أحسن أشهب حين سئل عن مريض لو تكلف الصوم والصلاة قائما لقدر (٥٥) بمشقة وتعب فأجاب بأن له الفطر والجلوس

في الصلاة ودين الله يسر
(أو) الا (لخوفه) أى
المكلف (به) أى بسبب
القيام (فيها) أى الصلاة
(أو) خوفه (قبل) بالضم
عند حذف المضاف اليه
ونية معناه أى قبل احرام
الصلاة ومفعول خوف

وَوَضَعَ قَدَمَهُ عَلَى أُخْرَىٰ وَاقْرَأَهُمَا وَتَفَكَّرَهُ يَدْنِي وَيَوْمَ حَمَلُ شَيْءٍ بِكُمْ أَوْ قَمَرٌ وَتَزْوِيْقُ
قَبْلَهُ وَتَعْمُدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُصَلِّيَ لَهُ وَعَبَثٌ بِلِيْحِيَّتِهِ أَوْ غَيْرِهَا كِبْنَاءُ مَسْجِدٍ غَيْرِ
مُرَبَّعٍ وَفِي كُرْهِ الصَّلَاةِ بِهِ قَوْلَانِ
(فصل) يجب بفرض قيام إلا لاشقة أو لخوفه به فيها أو قبل ضررا
كالتييم كخروج ريج ثم استناد لا لجنب وحائض ولهما أعاد بوقت ثم جلوس
كذلك وترجع كالتنفل وغير جلسته بين سجدة يه ولو سقط قادر

قوله (ضررا) أى حدوث مرض أو زيادته أو تأخر برء خوفا (ك) الخوف المسوغ له (لتييم) في كونه جزما أو ظنا
لاشكا أو وهما وكونه مستندا لتجربة في نفسه أو اخبار عارف بالطب (ك) خوف (خروج ريج) أو غيره من الحدث ان
صلى قائما لا جالسا فيصلى من جلوس محافظة على شرطها المستمر الذي لا بدل له لان المحافظة على الشرط الواجب في كل الصلاة
فرضا كانت أو نفلا أولى من المحافظة على ركنها الواجب في بعضها وبهذا يرد على سند القائل لم لا يصلى قائما ويغتفر له
خروج الريج ويصير كالسلس الذي لا يقدر على رفعه فلا يترك الركن لأجله كمر يان يصلى قائما بأدى العورة لعجزه عن
الستر اه ويرد عليه أيضا بأنه كسلس يقدر على رفعه ورفع ههنا بالجلوس (ثم استناد) هذه ثانية المراتب وهى القيام مستندا عند
العجز عن القيام مستقلا محافظة على صورة القيام مستقلا ما أمكن لانه الأصل ويستند لكل شيء ويجوز الاستناد اليه (لجنب)
ذكر أو أنى محرم (وحائض) محرم فيكره الاستناد لها لبعدها عن الصلاة ان وجد غيرها والا فلا يكره (و) ان استند
(ل) أحد (ها) أى الجنب والحائض مع وجود غيرها (أعاد) الصلاة (بوقت) للأصفرار (ثم) ان عجز عن القيام مستندا واجب
(جلوس كذلك) أى كالقيام في تقديم الاستقلال على الاستناد لغير جنب وحائض ولهما أعاد بوقت وظاهر كلام المؤلف من
وجوب الترتيب بين القيام مستندا والجلوس مستقلا هو الذي ذكره ابن شاس وابن الحاجب وذكر ابن ناجي في شرح الرسالة
وزروق وابن رشد في سماج أشهب انه مستحب واختار ابن ناجي خلاف ما لابن رشد أى وجوب الترتيب بينهما الذي ذكره ابن
شاس وابن الحاجب والمصنف وقال انه ظاهر المدونة عندى (وترجع) ندبا المصلى جالسا في محل قيامه المعجوز عنه (كالتنفل) من
جلوس ليميز بين الجلوس البدل عن القيام والجلوس الاصلى (وغير جلسته) بكسر الجيم أى هيئة جلوسه ندبا حال سجوده (و) بين
سجدة (و) حال تشهده بأفضاء اليسرى للأرض واليمنى عليها واذا فرغ من التشهد ترجع وهكذا (ولو سقط قادر) على القيام أو

الجلوس مستقلا فخالف الواجب عليه وصلى مستندا استنادا تاما فسقط بالفعل أو قدر سقوطه (لزوال عماد) استندله (بطلت) صلاته ان كان استناده عمدا أو جهلا في تكبيرة الاحرام أو في قراءة الفاتحة أو في هوى الركوع بفرض لاساهيا فتبطل الركعة التي استند فيها فقط (والا) أى وان كان لا يسقط بزوال العماد لحفة استناده اليه (كره) استناده كاستناده استنادا تاما حال قراءة السورة فقط وكاستناد المأموم حال الفاتحة (ثم) ان عجز عن الجلوس بحالتيه (ندب) اضطجاع (على) جنب (أيمن ثم) على جنب (أيسر ثم) وجب على (ظهر) ورجلاه للقبلة والا بطلت لعدم استقباله ان قدر على التحول أو وجد من يحوله فان عجز فعلى بطنه ورأسه للقبلة والا بطلت الصلاة ان كان يقدر على التحول أو وجد من يحوله فان قدمها على ظهره مع قدرته عليه بطلت (وأوما) أى أشار للركوع والسجود والجلوس بين السجدين وللتشهد والسلام شخص (عاجز) عن كل شيء من أفعالي الصلاة (الا عن القيام) فهو قادر عليه فيقوم ويومى للأركان منه أى من القيام (و) ان قدر عليه (مع الجلوس) وعجز عن الركوع والسجود أو ما للركوع من قيام (أو ما للسجود منه) أى الجلوس فيجلس ويومى للسجدين من الجلوس (وهل يجب فيه) أى الإيماء للركوع والسجود أو لاحدهما (الوسع) أى الاحتياط الى نهاية طاقته فان نقص عنها عمدا أو جهلا بطلت صلاته فيساوى إيماءه للركوع إيماءه للسجود ويتميزان بالنية أولا يجب فيه الوسع ويجزى ما بعد إيماء وان قدر على أن يدمنه فينحط للسجود أن يدمن انحطاطه للركوع كما أخذه للخمى والملازى من قولها ويومى للسجود أخفض من الركوع اه (و) هل (يجزى) من فرضه الإيماء كمن بجهته قروح لا يستطيع السجود عليها السجود على أنفه (ان سجد على أنفه) وخالف فرضه وهو الإيماء لانه ليس له حد ينتهى اليه (٥٦) قاله ابن يونس أولا يجزى لانه لم يأت بالاصل ولا يبدله في كل من المسألتين

يزوال عماد بطلت وإلا كره ثم ندب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر وأوما عاجز إلا عن القيام ومع الجلوس أو ما للسجود منه وهل يجب فيه الوسع ويجزى إن سجد على أنفه تأويلان وهل يومى بيديه أو يضمهما على الأرض وهو المختار كحسب عمامته يسجد تأويلان وإن قدر على الكل وإن سجد لا ينهض أنتم زكمة ثم جلس وإن خف مقدور انتقل للأعلى

(تأويلان) ذكر السناني ان الذى فى المسألة الأولى قولان للخمى لتأويلان على المدونة فالقول الأول أخذه من رواية ابن شعبان من رفع ما يسجد عليه اذا أو ما جهده صح

صلاته والافسدت والقول الثانى أخذه من قولها يومى القائم للسجود أخفض من إيمائه وان للركوع فالأولى فى المسألة الأولى تردد (وهل) العاجز عن السجود الذى يومى له من قيام لعجزه عن الجلوس أيضا أو من جلوس يقدرته عليه وعجزه عن وضع يديه على الأرض (يومى) وجوبا (بيديه) الى الأرض مع إيمائه برأسه وظهره اليها (أو) ان أو ما له من جلوس وقدر على وضع يديه على الأرض (بضمهما) أى اليدين (على الأرض) بالفعل والواو أظهر من أوفهذاتأويل واحد والثانى محذوف تقديره أو لا يومى بهما اليها ان أو ما له من قيام أو جلوس عجز معه عن وضع يديه عليها ولا يضمهما عليها ان أو ما له من جلوس قدر معه على وضع يديه عليها (وهو) أى التأويل المذكور بحالتيه المختار للخمى من خلاف شارحى المدونة فى فهمها دون ما حذفه بحالتيه (كحسب) أى رفع (عمامته) عن جهته حال إيمائه بها الى الأرض (بسجود) فان تركه بطلت صلاته الا أن يكون الذى على جهته شيئا خفيفا من عمامته وقوله (تأويلان) راجع لما قبل الكاف وحقه تردد لانهما قولان للتأخير بين الصلى جالس السهل يضع يديه على الأرض ان قدر عليه ويومى بهما ان لم يقدر وهو قول اللخمى أولا يفعل بهما شيئا وهو قول أنى عمران وليس هنا خلاف فى فهم المدونة أفاده الحرشى فى كبره والبناني (وان قدر) مرید الصلاة (على الكل) أى جميع أركان الركعة (و) لكن (ان سجد) على الأرض (لا ينهض) أى لا يقدر على النهوض للقيام (أنهمركة) بجميع أركانها من ركوع وسجود الى آخر الأركان (ثم جلس) أى استمر جالسا بقية صلاته واليه مال اللخمى والتونسى وابن يونس وقيل صلى جملة صلاته قائما إيماء الا الأخيرة فانه يركع ويسجد فيها (وان خف) فى الصلاة شخص (معدور) بعد مسوغ للاستناد أو الجلوس أو الاضطجاع الى آخر المراتب (انتقل للأعلى) كاستند قدر على الاستقلال وجالس قدر على القيام وهكذا فى مراتب الصلاة وينتقل وجوبا فى الانتقال الواجب وندبا فى الندوب فان ترك الانتقال الواجب بطلت الصلاة للندوب وأشعر قوله انتقل بأن الحفة

حصلت وهو في الصلاة فإن خُف بعدها لا يعيدها (وان عجز عن) قراءة (فاتحة قائما) جلس لقراءتها عقب احرامه قائما ثم يقوم لهوى الركوع (وان لم يقدر) المكلف على شيء من أركان الصلاة لابهيتها الاصلية ولا بالاياء بشيء من بدنه (إلا على نية) أى اجراء أركانها من الاحرام الى آخر الاركان على قلبه وليس المراد بالنية مجرد القصد فقال ابن بشير لانص على هذه الصورة في المذهب وأوجب الشافعي القصد الى الصلاة وهو أحوط ومذهب أبي حنيفة اسقاط الصلاة عمن وصل الى هذه الحالة (أو) لم يقدر إلا على نية (مع) قدرته على (اياء بطرف) بسكون الراء أى عين (فقال) المازري في شرح التلخين مقتضى المذهب فيما ظهر لي انه يومئذ بطرفه وحاجبه ويكون مصليا به مع النية واعترض عليه بانه قصور منه فان ابن بشير ذكرها ونصه وان عجز عن جميع الاركان فلا يتخلو من ان يقدر على حركة بعض أعضائه من رأس أو يد أو حاجب أو غير ذلك من أعضائه فلا خلاف انه يصلي ويومئذ بما قدر على حركته (و) قال (غيره) أى غير المازري والقائل ابن بشير فيمن لم يقدر الا على نية ونصه عقب ما تقدم عنه فان عجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب فهل يصلى أم لا في هذه الصورة لانص فيها الى آخر ما تقدم عنه (لانص) أى في المذهب على وجوبها بالنية وحدها في الصورة الاولى وبها مع الاياء بالطرف في الصورة الثانية (ومقتضى المذهب الوجوب) للصلاة بالنية وحدها في الاولى وبها مع اياء بالطرف في الثانية واعترض بانه يفيدان المازري وغيره تكلم على المسألتين وقال فيهما لانص ومقتضى المذهب الوجوب وليس كذلك اذ ابن بشير تكلم على الاولى وقال فيها لانص ولم يقل فيها مقتضى المذهب الوجوب والمازري تكلم على الثانية وقال مقتضى المذهب الوجوب (٥٧) ولم يقل لا نص وأجيب بان قوله فقال راجع للثانية وقوله وغيره

وإن عَجَزَ عَنْ فَاتِحَتِهِ قَائِمًا جَلَسَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَةٍ أَوْ مَعَ إِيمَاءٍ بِطَرَفٍ فَقَالَ وَغَيْرُهُ لَا نَصَّ وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْوُجُوبُ وَجَازَ قَدْحُ عَيْنٍ أَدَّى الْجُلُوسِ لَا اسْتِقْلَاءَ فَيُمِيدُ أَبَدًا وَصَحَّحَ عُنْدَهُ أَيْضًا وَلِمَرِيضٍ سَتَرَ نَجَسٍ بِطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ كَالصَّحِيحِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلِمُتَنَفِّلٍ جُلُوسٌ وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْإِتِمَامِ لَا اضْطِجَاعَ وَإِنْ أَوْلَا

(٨ - جواهر الاكلیل - اول) المذهب الوجوب ضمنا لان قوله وأوجب الشافعي القصد الى الصلاة وهو أحوط يفيدان مقتضى المذهب الوجوب فهو مقول له ضمنا والمازري قال في مسأله مقتضى المذهب الوجوب صراحة وهو يقتضى انه لا نص فيها فيكون مقولا له ضمنا فقد صح ان كلا منهما قال الامرين وان كان بعضهما ضمنا والبعض الآخر صريحا (وجاز قدح عين) لاخراج الماء للكون عليها للانع لها من الابصار بلا وجع فيها فان كان لوجع فيها جاز وان أدى لاستلقاء (أدى) أى قدح العين (لجلوس) في صلاة الفرض ولو بايحاء (لا استلقاء) في الصلاة ويجب عليه القيام وان ذهبت عيناه (فيعيد أبدا) ان صلى مستلقيا فيها عند ابن القاسم وعنده أشبه قال ابن الحاجب وهو الصحيح وأشار اليه المصنف بقوله (وصحح عنده) أى من قدح عينه للبصر قدحا أدى لصلاته مستلقيا وهى رواية ابن وهب ومقتضى الشريعة القراء (أيضا) أى كما صحح عدم عنده بان نجح الدواء غير محقق (و) جاز (ل) شخص (مريض ستر) موضع (نجس) ستر (طاهر ليصلى) للمريض على الساتر الطاهر (كالصحيح) فيجوز له ستر النجس بطاهر ليصلى عليه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف قال الاجهوري ما ذكره المصنف هنا من قوله ولمريض الخ مستفاد من قوله لا طرف خصره بناء على أن المراد به وجهه الذى يلي الارض المقابل للوجه الذى عليه المصلى (و) جاز (ل) شخص (متنفل جلوس) مع قدرته على القيام في ابتداء الصلاة بل (ولو في أثنائها) بان أوقع بعضها من قيام واستلزم هذا جواز الاستناد به بالاولى والمراد بالجواز خلاف الاولى ان حمل النفل على غير السنن اذ الجلوس فيها مكروه وان أريد به مقابل الفرض فالمراد به مقابل للنفس فيصدق بالكراهة ومحمل جواز الجلوس به (ان لم يدخل على الاتمام) أى الاتيان به من قيام (لا) يجوز (اضطجاع) مع قدرته على أعلى منه وان مستندا ان اضطجع في أثنائه بل (وان) اضطجع (أولا) أى ابتداء من حين احرامه قال ابن الحاجب ولا يتنفل قادر على القعود مضطجعا على الاصح

(فصل) في قضاء الفائتة وترتيب الحاضرتين والفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة (وجب) فوراً على الأرجح وعليه يحرم التأخير إلا أوقات الضرورات كالتكسب لقوت ضروري له ولعياله ويترك النفل إلا السنن وركعتي الفجر وقال القوري إن كان يترك النفل لقضاء الفرض فلا يتنفل وإن كان للبطالة فتتفله أولى زروق لم أعرف من أين أتى به والفتوى لا تتبع الهوى وفاعل وجب (قضاء) صلاة (فائتة) أي فات وقتها والذمة معمورة بها (مطلقاً) عن التقييد بكونه في غير وقت منع نفل أو كراهته فيقضى وقت طلوع الشمس ووقت غروبها وخطبة الجمعة وبكونه في حضر أو سفر أو في صحة أو مرض وبكونه محققاً أو مظنوناً (و) وجب (مع ذكر) أي تذكر لاولي الحاضرتين في حال الشروع في ثانيتهما اتفاقاً وكذا بعد الشروع وقبل فراغها كما يفيد كلام ابن عرفة والذي يجب مع ذكر (ترتيب) صلاتين (حاضرتين) مشتركين في الوقت وهما الظهران والعشا آن ترتيباً (شرطاً) في صحة ثانيتهما فيلزم من عدمه عدم أي يلزم من عدم الترتيب عدم الصحة ولا يكونان حاضرتين إلا إذا وسعهما الوقت فإن ضاق عنهما بحيث لا يسع إلا أخيرتهما اختصت به ودخلنا في قسم ترتيب الحاضرة مع يسير الفوائت وهو واجب غير شرط فإن لم يذكر الأولى حال شروعه في الثانية ولا في أثناءها وتذكرها بعد فراغه منها صحت الثانية وتندب إعادتها بوقت بعد الأولى ولو الضروري (و) وجب ترتيب (الفوائت) سواء كانت بسيرة أو كثيرة (في أنفسها) ترتيباً غير شرط على العتد (و) وجب غير شرط ترتيب قضاء (يسيرها) أي الفوائت (مع) صلاة (حاضرة) كالعشاءين مع الصبح فيجب تقديم قضاء يسير الفوائت على الحاضرة إن اتسع وقتها ولم يلزم على القضاء خروج وقتها بل (وإن) كان إذا قدم قضاء اليسير على الحاضرة (خرج وقتها) أي الحاضرة (٥٨) وصارت قضاء هذا هو المشهور وبه قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال

(فصل) وجب قضاء فائتة مطلقاً ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطاً والفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة وإن خرج وقتها وهل أربع أو خمس خلاف فإن خالف ولو عمداً أعاد بوقت الضرورة وفي إعادة مأموه خلاف وإن ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع فذ شفع إن ركع وإمام ومأموه لامؤمت

أشهب إن ضاق وقت الحاضرة بخير في تقديم أيهما شاء وقال ابن وهب يقدم الحاضرة مع ضيق وقتها (وهل) أكثر اليسير (أربع) وهو

مذهب الرسالة وظاهر المدونة عند جماعة (أو خمس) وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه وتؤولات المدونة فيعيد عليه أيضاً وقدمه ابن الحاجب واقتصر عليه الجلاب وعبد الوهاب وصوبه في المقدمات في الجواب (خلاف) أي قولان مشهوران ومفهوم يسيرها تقديم الحاضرة على كثيرها وهو كذلك ندبا إن اتسع وقتها ووجوباً إن ضاق (فإن خالف) أي من عليه يسير الفوائت بأن قدم الحاضرة على قضاء يسير الفوائت سهواً بل (ولو) خالف (عمداً أعاد) الحاضرة التي قدمها على يسير الفوائت على جهة الندب ولو كانت الحاضرة مغرباً صلاها في جماعة أو عشاء بعد وتر (بوقت الضرورة) الذي يدرك فيه ركعة بسجديتها فطلب الإعادة في المختار بالاولى فيعيد الظهريين للغروب والعشاءين والصبح لطلوع (و) إن كان المخالف إماماً لمأموه ليس عليهم يسير الفوائت (في) ندب (إعادة مأموه) لتعدي خلل صلاة إمامه لصلاته وعدم ندب إعادته لتام صلاة الإمام بالنسبة للأركان والشروط وأما يعيدها لمخالفة الترتيب وهو الراجح (خلاف) في التشهير فرجح الاول ابن بريزة قال في التوضيح وهو أقيس والثاني هو الراجح لانه الذي رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأخذ به ابن القاسم وجماعة من أصحاب الامام ورجحه للخمى وأبو عمران وابن يونس واقتصر عليه ابن الحاجب وابن عرفة (وإن ذكر) أي تذكر (اليسير) من الفوائت سواء كان إماماً أو مأموماً أو فذا (في صلاة) حاضرة غير جمعة بل (ولو) كانت (جمعة) وهو امام لا فذ لعدم تأنيها منه ولا مأموه لتأديه (قطع) وجوباً (فإن) لم يركع (وشفع) ندبا وقيل وجوباً (إن ركع) ركعة بسجديتها فيضم لها أخرى ويجعلها نافلة ولو كانت الصلاة التي تذكر فيها ثنائية كصبح وقيل يتبها أن عقد ركعة منها لمشارفته على إتمامها لا مغرباً فيقطعها ولو عقد ركعة لشدة كراهة النفل قبلها هذا الذي في كتاب الصلاة الاول من المدونة وفي كتاب الصلاة الثاني منها أنه يشفعها إذا تذكر بعد أن ركع وضعف هذا القول ورجح ابن عرفة إتمامها مغرباً إذا تذكر بعد عقد ركعة (و) قطع (امام) وشفع أن ركع (و) قطع (مأموه) تباعاً فلا يستخلف عليه من يتم به على المشهور وروى أشهب أنه يستخلف ولا يقطع مأموه (لا) يقطع شخص (مؤتم)

ذكر يسير الفوائت خلف امامه بل يتأدى معه لحقه واذا آتمها معه (فيعيد)ها ندبا (في الوقت) عقب قضاء يسير الفوائت ان كانت الصلاة غير جمعة بل (ولو) كانت الصلاة التي ذكر المأموم فيها يسير الفوائت (جمعة) فيتمها معه لحقه ويعيدها جمعة ان أمكن والا فيعيدنها ظهرا هذا مذهب المدونة وهو المعتمد (وكمل فذ) وأولى امام ذكر كل منهما اليسير (بعد شفع) أي ركعتين تامتين (من المغرب) ولا يشفعها لثلا يؤدي الى التنفل قبلها ولان مقارب الشيء يعطى حكمه (ك) ذكره عقب (ثلاث من غيرها) أي المغرب فيكملها بالركعة الرابعة وجوبا لان مقارب الشيء يعطى حكمه فان تذكر يسير الفوائت قبل كمال الركعة الثالثة من رباعية رجع لجاوس الثانية وأعاد تشهده وسلم بنية النفل (وان جهل عين) أي ذات صلاة (منسية) أي متروكة خرج وقتها وذمته مشغولة بها سواء نسيها أو فاتته لعذر غير مسقط كنوم فلم يدرأى صلاة هي (مطلقا) عن تقييدها بكونها ليلية أو نهائية (صلى) وجوبا لتبرأ ذمته (خمس) من الصلوات وهي المفروضة في اليوم واللييلة يبدأ بالظهر ويختم بالصبح ليحيط بأوجه الشك فان علمها نهائية صلى الظهر والعصر والصبح وبرتأ ذمته وان علمها ليلية صلى المغرب والعشاء (وان علم) عينها بأنها ظهر مثلا (دون) عين (يومها) الذي تركت منه (صلاها ناويا) ندبا اليوم الذي علم الله انها (له) لأن تعيين الزمن ليس شرطا في صحة الصلاة (وان نسي) عين ما عليه من الفوائت وكان (صلاة وثانيتها) ولم يدر هل هاهنا ليل أو نهار أو منهما ولم يدر أيضا هل الليل سابق النهار أو عكسه (صلى) وجوبا (ستا) من الصلوات بترتيبها المعلوم خاتما بالتالي بدأ بها (ونذب تقديم ظهر) في قضاء الست لانها أول صلاة صلاها جبريل عليه السلام بالنبي (٥٩) صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة الاسراء

وقيل يبدأ بالصبح لانها أول صلاة النهار فان علمها من الليل فيصلى المغرب والعشاء فقط وان علمها من النهار صلى الصبح والظهر والعصر فقط وان علم أن احداها من الليل والأخرى من النهار وان الليل سابق

فَيُمِيدُ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةً وَكَمَلَّ فَذَّ بَعْدَ شَفْعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثٍ مِنْ غَيْرِهَا وَإِنْ جَهِلَ عَيْنَ مَنْسِيَةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّاهَا نَاوِيًا لَهُ وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةً وَثَانِيَتَهَا صَلَّى رِسْتًا وَنَذَبَ تَقْدِيمَ ظَهْرٍ وَفِي ثَالِثَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا أَوْ خَامِسَتِهَا كَذَلِكَ يُثْنَى بِالْمَنْسِيَةِ وَصَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ فِي سَادِسَتِهَا وَحَادِيَةِ عَشْرَتِهَا وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ لَا يَدْرِي السَّابِقَةَ صَلَّاهُمَا وَأَعَادَ الْمُبْتَدَأَةَ وَمَعَ الشُّكِّ فِي الْقَصْرِ أَعَادَ إِثْرَ كُلِّ حَضَرٍ يَقْرَأُ بِسُفْرَةٍ

فيصلى العشاء والصبح وان علم سبق النهار فيصلى العصر والمغرب وان شك في السابق منهما صلى العصر والمغرب والعشاء والصبح (و) في جهل عين صلاة وعين (ثالثتها أو) جهل عين صلاة وعين (رابعتها أو) جهل عين صلاة وعين (خامستها كذلك) أي الحكم في جهل عين صلاة وعين ثانيتها من صلاة ست صلوات ونذب تقديم الظهر لكنهما غير متواليين بل حال كونه (يثنى) كل صلاة فرغ منها (ب) باقي (النسي) على تقدير أن أولاه المفروغ منها فان بدأ بالظهر وآتمها فبدر انها الأولى وثانها بباقي النسي وهي ثانيتها في الصورة الأولى وثالثتها في الثانية ورابعتها في الثالثة وخامستها في الرابعة وإذا فرغ من هذه قدرها الأولى وثانها بباقيه كذلك وهكذا يفعل حتى يصلى ست صلوات خاتما بالتالي ابتدأها بالترتيب (وصلى الخمس مرتين في) نسيان عين صلاة وعين (سادستها) وهي مماثلتها من اليوم الثاني وهذا صادق بصورتين صلاة الخمس متواليين واعادها كذلك وصلاة ظهرين ففصرين وهكذا واختار ابن عرفة الأولى لا تنقل النية من يوم لآخر مرة فقط وقال المازري الثانية أولى (و) في نسيان عين صلاة وعين (حادية عشرتها) وهي مماثلتها من اليوم الثالث كما ماثله أي في صلاة ست صلوات على الصواب الذي قاله الخطاب والرماحي وغيرها خلافا للبساطي والتتائي وغيرها في صلاة الخمس مرتين (وفي) نسيان ترتيب (صلاتين معينتين من يومين) معينين أو غير معينين (لا يدرى السابقة) منهما بأن لم يعلم عين اليومين أولم يعلم السابق منهما أو لم يعلم أي الصلاتين لاي اليومين (صلاها) أي الفاتتين ناويا كل صلاة لليوم المعلوم لله سبحانه وتعالى (وأعاد) وجوبا (المبتدأة) للترتيب (ومع الشك في القصر أعاد إثر كل حضرة سفريه) أي ان من نسي ظهرا وعصرا معينتين من يومين لا يدرى السابقة منهما وشك مع ذلك هل كان الترك لهما في السفر أو في الحضر فالصحيح انه صلى ظهر حضرة ثم هي سفريه ثم عصر حضرة ثم هي سفريه ثم ظهر

خضرية ثم هي سفرية فان بدا بالمقصورة اعادها تامة وجوباً بالذلي تقدير انها خضرية لا تكفي عنها السفرية بخلاف العكس (وان) ذكر (ثلاثاً) من الصلوات (كذلك) أى المذكور من الصلاتين في التعيين كظهر وعصر ومغرب من ثلاثة أيام معينة أم لا ولم يدر السابقة منها صلى وجوباً (سبعاً) من الصلوات لتبرأ ذمته بأن يصليها مرتبة ويعيدها كذلك ويعيد التي ابتدأها ومثل هذا يقال في قوله (و) ان ذكر (أربعاً) من الفوات معينات كصبح وظهر وعصر ومغرب من أربعة أيام معينات أم لا لا يعلم ترتيبها صلى (ثلاث عشرة) صلاة بأن يصلى الأربع مرتبة ثلاث مرات ويصلى المبتدأة مرة رابعة ليحيط بصور الشك (و) ان ذكر (خمساً) من الفوات معينات من خمسة أيام معينة أم لا وجه ترتيبها صلى (احدى وعشرين) صلاة بأن يصلى الخمس مرتبة أربع مرات ويعيد المبتدأة مرة خامسة ليحيط باحتمالات الشك (وصلى في) جهل عين (ثلاث) من الفوات متوالية (مرتبة) وهى الصلاة وثانيتها وثالثتها (من يوم) وليلة (لا يعلم) المكاف الصلاة (الأولى) ولا الثانية ولا الثالثة منها ولا سبق الليل النهار ولا عكسه ومفعول صلى قوله (سبعاً) بأن يصلى الصلوات الخمس مرتبة ويعيد الأولى والثانية ليحيط بأحوال الشك في ترتيبها (و) ان جهل (أربعاً) من الفوات المتوالية من يوم وليلة ولا يدرى سبق الليل النهار ولا عكسه وهى الصلاة وثانيتها وثالثتها ورابعتها صلى (ثمانياً) الخمس مرتبة ويعيد الأولى والثانية والثالثة للترتيب (وان) جهل (خمساً) كذلك أى متوالية لا يدرى السابقة منها صلى (تسعاً) ليحيط بأوجه الشك وان علم تقدم الليل صلى خمساً مبتدئاً بالمغرب وان علم تقدم النهار صلى خمساً أيضاً لكن يبدأ بالصبح ولكنه في هذين القسمين عالم بالعين والترتيب والله أعلم ﴿فصل﴾ في سجود السهو وما يتعلق به (سن لسهو) من امام وقد ولو حكماً (٦٠) كالمسوق اذا سها في قضائه بعد سلام امامه ان لم يتكرر السهو بل (وان)

وثلاثاً كذلك سبعمائة وأربعاً ثلاث عشرة وخمساً إحدى وعشرين وصلى في ثلاث مرتبة من يوم لا يعلم الأولى سبعمائة وأربعاً ثمانياً وخمساً تسعاً ﴿فصل﴾ سن لسهو وإن تكررت بنقص سنة مؤكدة أو مع زيادة سجدتان قبل سلامه وبالجامع في الجمعة وأعاد تشهد كترك جهز وسورة بفرض وتشهدين وإلا فبعده كتميم لشك ومقتصر على شفع أهو به

تكرر السهو بزيادة أو نقص أو بهما (بنقص سنة مؤكدة) سواء كان محققاً أو مشكوكاً (أو) بنقص سنة ولو غير مؤكدة (مع زيادة) سواء كان النقص والزيادة

محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً والآخر مشكوكاً (سجدتان قبل سلامه) فلا تجزئ سجدة أو واحدة فان تذكر قبل سلامه سجدة ثانية وان تذكرها بعده سجدة أو تشهد وسلم ولا سجود عليه وتمنع الزيادة على اثنتين ولا سجود عليه ان زاد عليهما قليلاً أو بعداً ولا يكفى عن السجود إعادة الصلاة فمن ترتب عليه قبل لا يبطل تركه أو بعدى فتركه وأعاد الصلاة فلا يسقط عنه قاله ابن بشير ولا تبطل الصلاة بترك السجود الا اذا كان عن ثلاث سنن فبطل مراعاة للقول بوجوبه ويسجد بالجامع أو غيره في غير صلاة الجمعة (و) يسجد بالجامع الذى صلى فيه ان سها (في الجمعة) كسبوق أدرك مع الامام ثانیتها وسها في ركعة القضاء عن السورة مثلاً وسها عن السجود قبل السلام وسلم وخرج من المسجد وتذكره بالقرب فيرجع للمسجد الذى صلى فيه ويجلس ويكبر مع رفع يديه ويعيد التشهد ويسجد وهذا على ان مجرد الخروج من المسجد لا يعد طولاً وأما هو بالعرف (وأعاد تشهد) بعده استئنا ليقع سلامه عقب تشهد ومثل لنقص سنة مؤكدة بقوله (ترك جهز) بفتحها ولومرة وأولى مع سورة أو بسورة فقط من ركعتين لانه فيها سنة خفيفة وفى الفتحة سنة مؤكدة (و) ترك قراءة (سورة) أى مازاد على الفتحة (ب) صلاة (فرض) لانفل اذا الجهر والسورة فيه مندوبان (و) ترك (تشهدين) فى أم التشهدات من صور اجتماع البناء والقضاء ومفهوم تشهدين عدم السجود لترك تشهد واحد وسيصرح به المصنف وهو قول مرجح والارجح كما قاله الخطاب السجود له (والا) أى وان لم يكن السهو بنقص فقط أو مع زيادة بأن كان بزيادة (ف) يسجد (بعده) أى السلام (كتميم) صلاته (لشك) وقع منه في امامها وعدمه بأن شك في رابعة هل ضلها أربعاً أو ثلاثاً فبنى على الثلاث لتيقينها وأتى رابعة فيسجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركعة التى أزال بها شكه وكذا من شك في ثلاث أو اثنتين من المغرب فبنى على اثنتين وكذا من شك في ركعة أو ركعتين من ثنائية فبنى على واحدة (و) كشخص (مقتصر على شفع) لكونه (شك) أى تردد (أهو به) أى

الشفع في ثانيته (أو بوتر) فجعل الركعة المشكوك فيها ثانية الشفع فيسجد بعد السلام للزيادة المشكوك لا احتمال ان الركعة المشكوك فيها زائدة وقد جعلها من الشفع (أو ترك سر بفرض) كظهر وأبدله بما زاد على أقل الجهر بفاتحة وحدها ولو في ركعة وأولى مع سورة أو بسورة وحدها في ركعتين فيسجد بعد السلام لحض الزيادة فإن قيل بل معها نقص سنة السر فقتضاه يسجد قبله وبه قال ابن القاسم في العتبية فلعل المشهور رأى ان النقص حصل بنفس الزيادة فكأنه لا شيء إلا هي (أو استنكحه) أي كثر منه (الشك) في النقص بان يحصل له كل يوم مرة فيسجد بعد سلامه (ولهي) أي أعرض (عنه) وجوبا وبني على التمام اذ لا دواء له مثل الاعراض عنه فان قيل اذا بنى على التمام فلا وجه للسجود بعد السلام لعدم الزيادة قيل انه لترغيم الشيطان وظاهر المصنف ان سجود مستنكح الشك سنة وقال عبد الوهاب انه مستحب ولكنه من العراقيين الذين يطلقون المستحب على ما يشمل السنة فليس تعبيره نصا في مخالفة ظاهر المصنف (كطول) عمدا للتذكير عند الشك في النقص (بمحل) من الصلاة (لم يشرع) الطول (به) كقيام عقب ركوع وجالس بين سجدين (على) القول (الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف وأما الطول به سهوا فالسجود له متفق عليه لانه على القاعدة فان طول بمحل يشرع الطول فيه كركوع وسجود وقيام قراءة فلا سجود له الا أن يتفاحش فان طول فيها لم يشرع فيه للتطويل عبثا أو لتذكر شيء غير متعلق بالصلاة فالظاهر عدم البطالان والسجود بالاولى ما لم يتفاحش قاله العدوي ويسجد البعدي ان ذكره بالقرب بل (وان) ذكره (بعد شهر) أو أكثر لانه لترغيم الشيطان (باحرام) أي نية وجوبا شرطا (وتشهد) استئنا كتكبير هوى ورفع (وسلام) عقب التشهد وجوبا غير شرط (جهر) استئنا والقبلي ان سجده قبله فلا يحتاج لنية (٦١) لاستحباب نية الصلاة عليه

(وصل) السجود (ان قيم)
أي على السلام ما حقه
التأخير عنه (أو آخر)
كذلك أي عنه ما حقه
التقديم عليه عمدا أو
سهوا فيهما لكن تعمد
التقديم محرم وتعمد التأخير

أَوْ بَوْتَرٍ أَوْ تَرَكَ مِنْهُ بِفَرْضٍ أَوْ اسْتَنكَحَهُ الشَّكُّ وَلَهُيْ عَنْهُ كَطَوِيلٍ بِمَحَلٍّ لَمْ يَشْرَعْ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِنْ بَعْدَ شَهْرٍ بِأَحْرَامٍ وَتَشْهَدُ وَسَلَامٌ جَهْرًا وَصَحَّ إِنْ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ لَا إِنْ اسْتَنكَحَهُ السَّهْوُ وَيُصْلِحُ أَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً فِي شَكِّهِ فِيهِ هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ أَوْ زَادَ سُودَةً فِي أُخْرَيَّيْهِ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُودَةٍ لَتَقِيرَهَا أَوْ قَاءَ غَلْبَةً أَوْ قَلَسَ وَلَا لِفَرِيضَةٍ وَلَا غَيْرِ مُؤَكَّدَةٍ كَتَشْهَدُ وَيَسِيرُ

مكروه (لا) يؤمر بالسجود (ان استنكحه السهو) ينقص أو زيادة بأن يأتيه كل يوم مرة (ويصلح) ان أمكنه الاصلاح كسهوه عن سجدة من ركعة تذكرها قبل عقد ركوع التي تليها فيرجع جالسا ويأتي بها ثم يقوم ويعيد القراءة وجوبا ويكمل صلاته ولا يسجد فان لم يمكنه الاصلاح بعقد ركوع التي تليها انقلبت المعقودة أولى فيبني عليها ولا يسجد هذا في الفرض وفي السنة ان أمكنه الاصلاح يصلح كاعتياده السهو عن التشهد الاول وتذكره قبل مفارقة الارض بيديه وركبتيه فيرجع له ويتم صلاته ولا يسجد وان لم يمكنه بان لم يتذكره الا بعد مفارقتها بيديه وركبتيه فات ولا يسجد له (أو شك هل سها) في صلاته بنقص أو زيادة أو لم يسه ثم ظهر له انه لم يسه ولم يطول في تفكره أو طول بمحل يشرع فيه التطويل فلا يسجد وتقدم انه ان طول بمحل لم يشرع التطويل به يسجد (أو) شك هل (سلم) من صلاته أم لا فيسلم ولا يسجد ان قرب ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فان طال جدا بطلت وان انحرف استقبل وسلم وسجد وان طال لاجدا أو فارق مكانه بنى باحرام وتشهد وسلم وسجد (أو سجد) سجدة (واحدة في) أي بسبب (شكه فيه) أي سجود سهوه (هل سجد له) سجدتين (اثنتين) أو سجدة واحدة فيأتي بالسجدة الثانية ولا يسجد سواء كان قبلها أو بعديا لثلاث يتسلل وان شك هل سجد لسهوه أو لم يسجد فيسجد السجدين ولا يسجد لاحتمال زيادتهما (أو زاد) في القراءة على الفاتحة (سورة في أخريه) أي أخير في الرابعة وأولى في احدهما فلا يسجد على المشهور (أو خرج من سورة) قبل تمامها (لتسيرا) فلا يسجد وكره تعمد ذلك الا أن يشرع في سورة قصيرة في نحو الصبح فله ان يترك اتمامها ويقرأ سورة طويلة (أو قاء غلبة أو قلس) غلبة فلا سجود عليه ولا تبطل ان كان طاهرا يسيرا ولم يزد من شيء عمدا فان ازدرده تمادى وسجد بعد وفي بطلانها بتلبية ازدراده قولان سيان (ولا) يسجد (ل) ترك (فريضة) لعدم جبرها به ويأتي بها ان أمكن والا أتى ركعتيها بتمامها وأتى ببدلها إلا الفاتحة فيسجد لتركها ويعيد الصلاة للخلاف فيها (ولا) يسجد لترك سنة (غير مؤكدة كتشهد) نحوه لابن عبد السلام وجعله سندا للمذهب وصرح التلخيص وابن رشد بالسجود لترك التشهد الواحد فقيه طريقان أظهرهما السجود أفاده البناء (ولا) سجود في (يسير

جهر) أى إسماعه من يليه فى محل السر (أو) يسير (سر) أى إسماع نفسه فقط فى محل الجهر والغنى لاسجود على من جهر جهرًا خفيًا فى السرية بأن أسمع من يليه فقط ولا على من أمر خفيًا فى الجهرية بأن أسمع نفسه (و) لا فى (إعلان) أو إسرار (بكانه) فى محل سر أو جهر وأدخلت الكاف آية ثانية (و) لا فى (إعادة سورة فقط) دون فاتحة (لها) أى الجهر والسرأى أعادها لتحصيل سنتها من جهر فى محله أو سر فى محله عقب قراءتها على خلاف سنتها فانه يسجد ومثل ذلك ان كررها سهوا ويظهر من كلام المقدمات خلاف فى بطلان صلاة من كرر الفاتحة عمدا والراجح منه عدم البطلان قاله العدوى (و) لاسجود لترك تكبيرة واحدة من تكبير الحفص أو الرفع ولا لترك تسمية واحدة (وفى) سجوده لـ (إبدالها) أى التكبيرة (بسمع الله لمن حمده) سهوا حال هويه للركوع أو السجود (أو عكسه) أى إبدال تسمية بتكبيرة حال رفعه من ركوعه لانه نقص وزاد وعدم سجوده لانه لم ينقص سنة مؤكدة ولم يزد زيادة أجنبية من الصلاة (تأويلان) محلها اذا أبدل فى أحد الحليين كما أفاده بأو فان أبدل فيهما معا فيسجد اتفاقا لنفسه سنتين ومحلها أيضا اذا فات تدارك ما أبدله بتلبسه بالركن الذى يليه فان لم يفت أتى بالذكر المشروع ولا سجود اتفاقا والفهم من كلام اللواق ان هذا خلاف فى المذهب لا اختلاف من شارحها فى فهمها فالاولى قولان (ولا) سجود على امام (لإدارة مؤتم) من جهة يساره لجهة يمينه من خلفه وهى مندوبة لإدارة النبى صلى الله عليه وسلم ابن عباس رضى الله تعالى عنهما من يساره ليمينه حين اقتدى به ليلا فى بيت خالته ميمونة رضى الله تعالى عنها (ولا) سجود (لإصلاح رداء) سقط عن ظهر الصلى (أو) لإصلاح (٦٢) (سترة سقطت) وهو مندوب ان خف ولم ينحط والا فيكره كراهة شديدة

وبطلت بالمحظاظه مرتين لانه فعل كثير (أو كمشى صفيين) وأدخلت الكاف الثالث من صفوف متقاربة غير الركوع والسجود من مسبوق قام للقضاء وخاف المرور بين يديه فيندب

جَهْرٍ أَوْ سِرٍّ وَإِعْلَانٍ بِكَيْبَةٍ وَإِعَادَةٍ سُورَةٍ فَقَطُّ لَهَا وَلِتَكْبِيرَةٍ وَفِي إِبْدَالِهَا بِسْمِ اللَّهِ لِيَنْ حَمْدَهُ أَوْ عَكْسِهِ تَأْوِيلَانِ وَلَا لِإِدَارَةِ مُؤْتَمٍّ وَإِصْلَاحِ رِداءٍ أَوْ سِتْرَةٍ سَقَطَتْ أَوْ كَمَشَى صَفَيْنِ لِسِتْرَةٍ أَوْ فُرْجَةٍ أَوْ دَفْعِ مَارٍ أَوْ ذَهَابِ دَابَّتِهِ وَإِنْ يَجْنِبُ أَوْ قَهْقَرَةٍ وَفَتْحٍ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ وَسَدِّ فِيهِ لِتَنَاقُوبٍ وَنَفْتٍ بِثَوْبٍ لِلْحَاجَةِ كَتَنَحْنُجٍ وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِغَيْرِهَا وَتَسْبِيحِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لِضُرُورَةٍ

مشيه (لسترة) يستتر بها (أو) (لفرجة) فى صف أحرم خارجه لعنم رؤيتها قبل الاحرام أو لحوف فوات ولا الرخصة ان أخر احرامها اليها (أو) (لادفع مار) أى يريد المرور فى حريمه بناء على زيادته عن موضع سجوده أو لقصر يده عنه وهو مندوب (أو) لـ (ذهاب دابته) وهو فى الصلاة ولم تبعده فان بعدت واتسع الوقت وأجحف ثمنها به قطع الصلاة وأدركها والا أتم الصلاة وتركها والل الالدابة ان كان للشئ شئ من ذلك على الوجه المعتاد لجهة القبلة قبل (وان) كان (بحسب) أى لجهة اليمين أو الشمال (أو) (قهقرة) أى رجوع الى خلف وجهه للقبلة فيهما فلا يجوز عدم الاستقبال إلا فى مسألة الدابة اذا توقف ردها عليه (و) لاسجود على مؤتم (بفتح) أى رد (على امامه) فى قراءته (ان وقف) أى تحير امامه فيها وهو مندوب حيثذ فان لم يقف وانتقل لآية أخرى كره فتحه عليه وهذا فى غير الفاتحة والا وجب مطلقا فان تركه لم تبطل صلاة الامام بمنزلة من عجز عن ركن وهل تبطل صلاة المأموم الذى ترك الفتح أم لا نص (ولا) سجود بـ (سدفيه) أى فيه (لتناقوب) وهو مندوب باليمنى بظنا وظهور أو اليسرى ظهرا لا بطنًا والقراءة حاله مكروهة وتكفى ان فهمت والا أعيدت والا بطلت ان كانت الفاتحة (ولا) سجود بـ (نفث) أى بصق (بثوب) أى فيه (لحاجة) أى احتياجه للبصق بكثرة البصاق فى فيه فان كان بلا صوت ففى سجوده له وعدمه قولان وان كان بصوت فان كان سهوا سجد له على المعتدوان كان عمدا أوجها لا بطلت وشبهه فى عدم السجود فقال (كتنحنج) حاجة ولو لم يتعلق بالصلاة فلا سجود لسهوه (و) القول (المختار) للخمى من قولى الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأخذ به ابن القاسم واختاره الأبهري (عدم الإبطال به) وقوله الآخر السجود لسهوه والبطلان لعمده والتنجيح كالتنحنج وفسر ابن عاشر الحاجة بضرورة الطبع واستدل بقول المازرى التنحنج لضرورة الطبع وأنين الوجع معتقر والحاجة للتنحنج لرفع بلمغ من صدره وهو واجب فى الفاتحة ومندوب فى غيرها والحاجة التى لا تتعلق بالصلاة كاعلامه بانه فى صلاة (و) لاسجود (بتسبيح رجل أو امرأة لضرورة) أى حاجة متعلقة

بإصلاحها أم لا بأن تجرد للإعلام بأنه في صلاة مثلاً لقوله صلى الله عليه وسلم من نابه شيء في صلاته فليقل سبحانه الله ومن من صيغ العام فشملت النساء ولذا قال (ولا يصفقن) أي النساء في صلاتهن لحاجة وقوله صلى الله عليه وسلم التصفيق للنساء ذم له إذ نطن فيه (و) لا سجود بـ (سكلام) قليل عمداً (لإصلاحها) أي الصلاة (بعد سلام) من امام عقب ركعتين من غير ثنائية سهواً سواء كان السكلام منه أو من المأموم أو منهما إن لم يفهم إلا به وسلم معتقداً السكالم ونشأ شكه من كلام المأمومين لا من نفسه فلا سجود لأجل هذا السكلام وإن طلب به لأجل زيادة السلام فإن عدم شرط من هذه الأربعة بطلت الصلاة (ورجع امام فقط) أي لا فذولاً مأموم (ل) الأخبار (عدلين) معتبرين في الشهادة فيشترط فيهما الحرية والذكورة أيضاً ومفهوم التثنية عدم رجوعه لواحد وهو كذلك عند الامام وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ولا بد من كون العدلين من مأموميه وهو شرط في الرجوع لهما على مذهب الدونة وابن القاسم وعند اللخمي لا يشترط فيهما ذلك وصدر به ابن الحاجب فاذا أخبراه بالتمام حال شكه فيه رجع خبرهما به ولا يأتي بما شك فيه (إن لم يتيقن) خلاف ما أخبراه به من التمام بأن يتيقن صدقهما أو ظنه أو شك فيه فإن يتيقن كذبهما عمل بيقينه ولا يرجع لهما ولا لأكثر منهما (الا لكثرتهم جداً) بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري فيرجع خبرهم مع يتيقنه خلافه وأولى مع ظنه أو شكه هذا قول محمد بن مسامة واستحسنه اللخمي (ولا) سجود (لحمد عاطس) في صلاته (أو) حمد (مبشر) بفتح الشين أخبر بما يسره ولا في استرجاع من مصيبة أخبرهما وهو في الصلاة فاسترجع (وندى تركه) أي الحمد لعاطس والمبشر وهو في صلاته وهل هو مكروه أو خلاف الأولى الظاهر الأول لقول ابن القاسم لا يعجنى لأن (٦٣) ماهو فيه أهم بالاشتغال به (ولا)

سجود (لجائز) فعله في الصلاة وليس متعلقاً بها (كانصات) أي استناع من مصل (قل) عرفاً (ل) شخص (مخبر) له أو لغيره فإن طال جداً بطلت ولو سهواً وان توسط سهواً سجوداً عمداً بطلت

وَلَا يُصَفَّقَنَّ وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا بَعْدَ سَلَامٍ وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطَّ لِعَدْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ
الْأَكْثَرَهُنَّ جِدًّا وَلَا لِحَمْدِ عَاطِسٍ أَوْ مُبَشِّرٍ وَنُدِبَ تَرْكُهُ وَلَا لِجَائِزٍ كَانِصَاتٍ
قُلٍّ لِمُخْبِرٍ وَتَرْوِيجٍ رَجُلَيْهِ وَقَتْلَ عَقْرَبٍ تَرْيِدُهُ وَإِشَارَةَ سَلَامٍ أَوْ حَاجَةً لَا عَلَى
مُشَمَّتٍ كَأَنْ يَنْ لَوْجَعٍ وَبُكَاءٍ تَخْشَعُ وَالْأَفْكَالَ كَلَامٍ كَسَلَامٍ عَلَى مُفْتَرَضٍ وَلَا
لِتَبَسُّمٍ وَفَرْقَةِ أَصَابِعٍ وَالتَّفَاتِ بِلا حَاجَةٍ وَتَعَمُّدٍ بَلْعَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَحَكَّ جَسَدِهِ
وَذِكْرَ قَصْدِ التَّفْهِيمِ بِهِ بِمَحَلِّهِ

(ترويح رجله) أي المصلى بالاعتناء في قيامه على الأخرى بدون رفع المروحة عن الأرض فلا سجود له ولو طال فإن رفعها عنها جازان لم يطول والاكره مالم يتفاحش فيبطلها ولو سهواً (وقتل عقرب تريده) فإن لم ترده كره قتلها ولا تبطل الصلاة بانحطاطه لأخذ شيء يقتلها به والذي أفاده الخطاب أن الانحطاط من قيام لأخذ حجر أو قوس من الفعل الكثير للبطل سواء كان قتل عقرب أرادته أم لا (أو إشارة) بيد أو رأس (ل) ابتداء (سلام) فتجوز ولا سجود لها نقلها الخطاب عن سند الراجح أن الإشارة لردّه واجبة ورده باللفظ عمداً أو جهلاً مبطل وسهواً مقتض للسجود (أو) إشارة ل(حاجة) وأخرج من قوله جائز قوله (لا) الإشارة للرد (على مشمت) فمكروه وشبه في عدم السجود فقال (كأنين لوجع وبكاء تخشع) أي غلبة خشوع والتشبيه في عدم السجود لافي الجواز إذا الواقع غلبة لا يتعلق الجواز به لاختصاصه بالأفعال الاختيارية (والا) أي وإن لم يكن الأنين لوجع ولا البكاء لخشوع (ف) هما (كالسلام) في أن ما كان عن عمد منهما فهو مبطل وما كان عن سهو فمقتض للسجود إلا أن يتفاحش فيبطل وهذا في البكاء بصوت واما بلا صوت فلا يضر ولو عمداً الآن يتفاحش وشبه في الجواز فقال (ك) ابتداء (سلام) من غير مصل (على) مصل (مفترض) وأولى على متنفذ (ولا) سجود (لتيسم) قليل بلا صوت وكره نعمده فإن كثر أبطل عمداً كان أو سهواً لانه من الفعل الكثير وإن توسط بالعرف سجوداً سهواً وأبطل عمده (و) لا سجود في (فرقة أصابع والتفات بلا حاجة) وتقدم انهما مكروهان إن فلا فإن كثيراً أبطلوا الالتفات لها جائز (و) لافي (تعمد بلع ما بين أسنانه) ولو مضغه ليسارته قاله عبق قال البناني فيه نظر إذ المضغ فعل كثير بخلاف البلع ولم أجد في أي الحسن ما ذكره عنه عبق من عدم البطلان إذا مضغ ما بين أسنانه وبلعه (و) لافي (حك جسده) وجاز إن كان لحاجة وقيل وكره لغير حاجة (و) لافي (ذكر) أي قرآن أو غيره كتسبيح (قصد التفهيم به بمحله) كأن يسبح حال

ركوعه أو سجوده أو غيرها لذلك أو استأذن عليه شخص وهو يقرأ ان المتقين في جنات وعيون فيرفح صوته بقوله تعالى ادخلوها بسلام آمنين فاصدا به الأذان في الدخول أو يبتدئها عقب الفاتحة لذلك وهو المراد بمحله (والا) أى وان لم يكن الذكر المقصود به التفهيم في محله ككونه يقرأ الفاتحة أو غيرها فيستأذن عليه فينتقل لآية أخرى لقصد التفهيم (بطلت) صلاته لانه في معنى المكاملة والصلاة كلها محل للتبسيح والتهليل والحوالة فلا يضر قصد التفهيم بها في أى محل منها وشبهه في البطلان فقال (كفتح) من مصل (على من) أى قارئ (ليس معه في صلاة) بأن كان القارئ غير مصل أو فذا فتبطل صلاة الفاتح (على) القول (الاصح) من الخلاف عند بعض المتأخرين ومفهوم ليس معه ان فتحه على من معه فيها لا يبطلها سواء كان امامه أو مأموما آخر واستظهر الأجهوري ان فتحه على مأموم آخر مبطل واعتمده العدوي (وبطلت بفتحها) أى ضحك بصوت ولو من مأموم سهوا وقطع الفذ والامام ولا يستخلف (وتعادي للمأموم) في صلاته الباطلة مع امامه لحق الامام واحتياطا للصلاة لحرمها اذ قد قيل بصحتها ان لم يقدر المأموم حال ضحكها على الترك من ابتداءه لا انتهاء به بأن كان كله غلبة من أوله لآخره أو نسيانا كذلك فان قدر على تركه بأن ابتداءه مختارا أو غلبة أو نسيانا أو أمكنه تركه بعد ذلك فلا يتعادي بل يقطع ويتبدى مع امامه ولم تكن الصلاة التي ضحك فيها جمعة والا قطعها وابتدأها لثلاث تفرقة ولم يلزم على تعاديه ضحك غيره من المأمومين والاقطع وخرج منهم واتسع الوقت والاقطع وابتدأ وشبهه في التعادي فقال (كتكبيره للركوع بلائية) تكبيرة (الاحرام) بأن نوى الصلاة المعينة ونسى تكبيرة الاحرام وكبر ناويا تكبيرة سنة الركوع فصلاته صحيحة على مذهب المدونة بناء على قول يحيى بن سعيد الانصاري ومحمد بن شهاب الزهري كلاهما من شيوخ الامام مالك ان الامام يحمل عن مأمومه تكبيرة الاحرام فيتعادي مع امامه ويتمها معه وجوبا ويجب عليه اعادة احتياطا بناء على قول ربيعة من (٦٤) شيوخ مالك وعلى قول مالك أيضا ان الامام لا يحملها عنه وذكر المصنف

هذه الصورة هنا جمعا للنظائر وسببها في فصل الجماعة بقوله وان لم ينوه ناسيا له تعادي المأموم فقط وخضت بالمأموم لانه الذي يتعادي مع امامه

وَالَا بَطَلَتْ كَفَتْحَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَبَطَلَتْ بِفَتْحِهَا وَتَعَادَى الْمَأْمُومُ أَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرْكِ كَتَكْبِيرِهِ لِلرَّكُوعِ بِلائيةٍ إِحْرَامٍ وَذِكْرُ فَائِئَةٍ وَبِحَدَّثٍ وَبِسُجُودِهِ لِفَضِيلَةٍ أَوْ لِكَبِيرَةٍ وَبِمَشْغَلٍ عَنْ فَرَضٍ وَعَنْ سُنَّةٍ يُمِيدُ فِي الْوَقْتِ وَبِزِيَادَةٍ أَرْبَعٍ كَرَكْعَتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ وَبَتَعَمُّدٍ كَسَجْدَةٍ

وجوبا واما الامام والفذ فيقطعان كما يأتي في الجماعة (وذكر) أى تذكر صلاة (فائئة) يقدم قضاؤها على أو الحاضرة فانه يتعادي مع امامه في الحاضرة على صلاة صحيحة لان الترتيب بين قضاء اليسر والحاضرة واجب غير شرط (و) بطلت (بحدت) أى حصول ناقض فيها غلبة أو نسيانا لفذ أو مأموم أو امام ولا يسرى البطلان لصلاة مأمومية فيستخلف من يتم بهم فان لم يستخلف وكمل بهم أو عمل عملا بعد حدثه واتبعوه فيه بطلت عليهم أيضا كتعمده الناقض (و) بطلت (بسجوده) قبل سلامه (ل) ترك (فضيلة) ولو كثرت (أو) ترك سنة خفيفة (كتكبيره) واحدة من تكبيرات الحفص والرفع وأما تكبير العيد الذي بين إحرامه وقراءته فيؤمر بالسجود ترك واحدة منه لانها سنة مؤكدة وتبطل بسجوده ترك سنة مؤكدة خارجة عن الصلاة كالاقامة مالم يقتد بمن يسجد للفضيلة فلا تبطل ويجب سجوده معه (و) بطلت (بمشغل) أى مانع (عن فرض) من حقن أو قرقرة أو غشيان أى ثوران نفس واشراف على تقايؤ أو حمل شيء بغيره لا يقدر معه على الاتيان بالفرض أصلا أو بدون مشقة ودام المشغل فان حصل وزال فلا يعيد قاله البرزلي (و) بطلت (عن سنة) مؤكدة (يعيد) ندبا (في الوقت) الذي هو به اختياريا كان أو ضروريا وأما من ترك سنة غير مؤكدة أو فضيلة فلا شيء عليه (و) بطلت (بزيادة أربع) من الركعات متيقنة سهوا ولو في ثلاثية هذا هو المشهور وقيل تبطل الثلاثية بزيادة مثلها وقيل بزيادة ركعتين وعقد الركعة هنا معتبر برفع الرأس من الركوع فان رفع رأسه من ركوع ثمانية رباعية أو سابعة ثلاثية أو رابعة ثنائية بطلت (كزيادة ركعتين في الثنائية) أصالة كجمعة وصبح لاقصورة فباربع بناء على ان الجمعة فرض يومها وان المقصورة شرعت أولار بها وأما على ان الجمعة بدل عن الظهر فلا يبطلها الا بزيادة أربع وان المقصورة شرعت أولار كعتين فيبطلها بزيادة ركعتين وتبطل بزيادة ركعتين سهوا والنفل المحدود كفجر وعيد وكسوف واستسقاء وأما النفل غير المحدود فلا يبطل بزيادة مثله (و) بطلت (بزيادة ركعتين) (كسجدة) في فرض أو نفل محدود لا قولي

كنسك رفاتحة على المذهب وقيل تبطل (أو) بتعمد (نفخ) بقم وان قل ولم يظهر منه حرف هذا هو المشهور وقيل لا تبطلها مطلقا وقيل ان ظهر منه حرف لا بأف مالم يكثر أو يكون عبثا (أو أكل أو شرب) ولو بأنف ولو مكرها أو وجب عليه لا تقاد نفسه ووجب القطع له ولو خاف خروج الوقت (أو) بتعمد (قء) أو قلنس ولو مجرد ماء (أو) بتعمد (كلام) أجنبي لغیر اصلاحها ولو بحرف واحد أو صوت ساذج اختيارا ولم يجب بل (وان بكره أو وجب لا تقاد أعمى) من الهلاك أو شدة الأذى (الا) تعمد الكلام (لاصلاحها) أى الصلاة (ف) لا تبطل الا (بكثيره) وكذا بكثير سهوه (و) بطلت (بسلام وأكل وشرب) سهوا لكثرة المنافي هكذا وقع للإمام مالك رحمه الله في كتاب الصلاة الاول من المدونة (و) وقع له (فيها) أيضا في كتاب الصلاة الثاني (ان أكل أو شرب) سهوا (انجبر) بالسجود (وهل) بين ما في الكتابين (اختلاف) نظرا لحصول المنافي في صورتين وقطع النظر عن اتحاده وتعددته وعن كونه السلام أو غيره مع الحكم في الاول بالابطال وفي الثاني بعدمه (أولا) اختلاف بينهما ويوفق بينهما بأحد وجهين الاول ان حكمه بالبطان في الكتاب الاول (ل) حصول (السلام في) الصورة (الاولى) التي في الكتاب الاول لشدة منافاته لانه جعل علما على الخروج من الصلاة وعدم البطان في الصورة الثانية التي في الكتاب الثاني لعدم حصول السلام فيها الثاني أشار له بقوله (أو) ان البطان في الأولى (للجمع) بين ثلاثة أشياء منافيات وعدم البطان في الصورة الثانية لاتحاد المنافي (تأويلات) ثلاثة واحد بالخلاف واثنان بالوافق فان حصلت الثلاثة أو حصل سلام مع أحدها اتفق الموقفان على البطان وان حصل واحد منها اتفقا على الصحة وان حصل أكل وشرب اختلفا (٦٥) فيهما (و) بطلت (بانصراف) أي اعراض على صلاته وان لم يتحول عن مكانه

(١) ذكر (حدث) أو احساس به (ثم تبين نفيه) أي ظهر عدمه فينديها ولا يبنى ولو قرب وقد علمت هذه المسألة من قوله ولا يبن بغيره (كسلم) من صلاته

أَوْ نَفَخَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ قَاءَ أَوْ كَلَّمَ وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ وَجَبَ لِإِنْقَاضِ أَعْمَى الْأَصْلَاحِهَا فَيَكْثُرُ وَيَسْلَمُ وَأَكَلَ وَشَرِبَ وَفِيهَا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَنْجَبَ وَهَلْ اخْتَلَفَ أَوْ لَا لِلسَّلَامِ فِي الْأُولَى أَوْ لِلْجَمْعِ تَأْوِيلَاتٌ وَبِانْصِرَافٍ إِحْدَثَ ثُمَّ تَبَيَّنَ نَفْيُهُ كَمَا سَلَّمَ شَكٌّ فِي الْإِنْتِمَاءِ ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَالُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَبِسُجُودِ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدِيًّا أَوْ قَبْلِيًّا إِنْ لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً وَالْأَسَجَدَ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامَهُ أَوْ لَمْ يُدْرِكْ مُوجِبُهُ وَآخِرُ الْبَعْدِيِّ وَلَا سَهْوٌ

(٩) - جواهر الاكليل - اول (عهدا أوجهلا والحوال انه (شك) حال سلامه (في الانعام) وعدمه وأرى اذا كان معتقدا عدمه (ثم ظهر) له (الكمال) لصلاته فانها تبطل (على) القول (الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف لمخالفته البناء على الأقل للتيقن الواجب عليه وأولى اذا ظهر له النقص أو استمر على شكه وليس المراد بالشك هنا ما قابل الجرم حتى يقتضي ان السلام مع ظن الكمال يبطل وليس كذلك كما أفاده الخطاب عن ابن رشد هذا هو المشهور ومقابله قول ابن حبيب ان ظهر له الكمال لا تبطل (و) بطلت (بسجود المسبوق) عهدا أوجهلا (مع الامام بعديا) مطلقا أدرك معه ركعة أم لا (أو) سجوده معه (قبليا) ان لم يلحق) معه (ركعة) يسجدتيها لادخاله في خلال الصلاة ما ليس منها (والا) أي وان لحق المسبوق مع الامام ركعة (سجد) القبلي مع الامام قبل قيامه لقضاء ما عليه ان سجده الامام قبل سلامه ولو على رأي الامام كشافني يرى تقديم السجود مطلقا فان أخره بعد السلام فهل يفعله معه قبل قيامه للقضاء والا فيعده وهذا لأبي مهدي وأرضاه ابن ناجي ويسجد المسبوق المدرك ركعة القبلي قبل قيامه لقضاء ما عليه ان سجده امامه وأدرك موجه بل (ولو ترك امامه) السجود القبلي سهوا أو رأيا أو عهدا (أول يدرك) المسبوق (موجه) بكسر الجيم أي سبب السجود القبلي مع الامام وان تركه الامام وسجده المسبوق وهو ترك ثلاث سنين بطلت صلاة الامام وصحت صلاة المأموم فتزاد على المسائل المستثناة من قاعدة كل صلاة يبطلت على الامام بطلت على مأمومه (وأخر) المسبوق المدرك ركعة وجوبا للسجود (البعدي) عن قضاء ما عليه فلا يفعله مع الامام فان فعله معه بطلت صلاته لادخاله فيها ما ليس منها وقوله صح ان قدم هو في تقديمه على السلام لافي خلافها فمن ترتب عليه السجود البعدي وحصل له نقص في القضاء غلبه على زيادة امامه وسجد لهما قبل السلام (ولا سهو)

أى لا سجود له (على مؤتم حال القدوة) أى الاقتداء بالامام لانه يحمله عنه وأما بعد انقطاعها فعليه السجود (و) بطلت (بتركه) سجود (قبلي) أى مطلوب قبل السلام (عن) ترك (ثلاث سنن) كثلاث تكبيرات وكترك السورة (وطال) الزمن أو حصل منافي كحدث وكلام وملابسة نجس واستدبار عمدا ان كان تركه سهوا وان تركه عمدا بطلت وان لم يطل وقوله وصح ان آخر فيما اذا لم يعرض عنه بأن نوى سجوده عقب السلام (لا) تبطل بترك قبلي ترتب عن تركه (أقل) من ثلاث سنن بان كان عن تركه تكبيرتين واذا طال (فلا سجود) عليه هذا مذهب ابن القاسم لارتباطه بالصلاة وتبعيته لها وحق التابع لحوق متبوعه بالقرب وقال ابن حبيب سجده وان طال (وان ذكره) أى القبلي المترتب عن ثلاث سنن (في صلاة و) الحال انه قد (بطلت) الصلاة الاولى بطول الزمن بين خروجه منها وشروعه في التي ذكر السجود فيها (ف) حكمه (ك) حكم (ذا كرها) أى الصلاة الاولى التي بطلت في صلاة أخرى من قطع الامام والفد ان لم يركع وشفعه ان ركع وتمادى للمأموم لحق امامه واعادته الثانية في الوقت بعد فعل الاولى (والا) أى وان لم تبطل الاولى لعدم الطول بين خروجه منها وشروعه في الثانية (ف) حكمه (ك) حكم (ذا كرها) (بعض) من صلاة كركوع في صلاة أخرى وأقسامه أربعة لأن الاولى اما فرض أو نفل والثانية كذلك (ف) ان كان ترك البعض (من فرض) وتذكره في فرض أو نفل (ان) كان (أطال القراءة) في الصلاة التي شرع فيها بأن شرع في السورة على ما نقله ابن عرفة عن ابن رشد أوفرغ من الفاتحة على مقابله قبل ذكر البعض (أو) لم يطل القراءة ولكنه (ركع) بلا قراءة كسبوق وأى عجز عن الفاتحة (بطلت) أى الصلاة (٦٦) التروك ركنها لعدم امكان اصلاحها (وآتم) وجوبا (النفل) الذي شرع فيه ان اتسع

وقت الاولى لا يدرك ركعة منها عقدر ركعة من النفل أم لا أوضاق وقت الأولى وكان عقد ركعة منه بسجودتها والقطعها ابتداء الأولى (وقطع غيره) أى النفل وغير النفل هو الفرض الذي شرع فيه لتحصيل

على مؤتم حالة القدوة وبترك قبلي عن ثلاث سنن وطال لا أقل فلا سجود وان ذكره في صلاة وبطلت فكذلك كرها والا فكيف ينقض فمن فرض ان أطال القراءة أو ركع بطلت وآتم النفل وقطع غيره ونذبت الإشفاق ان عقد ركعة والا رجع بلا سلام ومن نفل في فرض تمادى كفى نفل ان أطالها أو ركع وهل يتعمد ترك سنة أو لا ولا سجود خلاف وبترك ركن وطال كشرط وتداركه ان لم يسلم

الترتيب بين المشتركين أو بين يسر القوائت والخاصة ان كان فذا أو آمالا وتبعه ما مؤتمه في القطع وتمادى ان كان مأموما ولم لحق امامه (ونذبت) للفد والامام (الإشفاق ان عقدر ركعة) بسجودتها واتسع الوقت والقطع (والا) أى وان لم يطل القراءة ولم يركع فيما شرع فيها قبل ذكر البعض (رجع) وجوبا لاصلاح صلاته الأولى التي ترك منها الركن (بلا سلام) من التي شرع فيها فان سلم منها بطلت الأولى (و) ان ذكر البعض (من نفل في فرض تمادى) في الفرض الذي شرع فيه أطال القراءة أم لا (ك) ذكر بعض من نفل (في نفل) وان كان أخف من المذكور منه (ان أطالها) أى القراءة (أو ركع) والارجع لاصلاح الاول بلا سلام ولا يقضي النفل الثاني لعدم تعمد ابطاله (وهل) تبطل الصلاة (بتعمد ترك سنة) مؤكدة متفق عليها داخلية الصلاة ومثلها سنتان خفيفتان داخلتان من قد وامام (أولا) تبطل كما قال سند وقال ابن رشد محل الخلاف السنة الواحدة وأما الأكثر فتركه عمدا مبطل اتفاقا (ولا سجود) لانه إنما شرع لجبر السهو والفرض انه متعمد نعم يستغفر الله (خلاف) في التشهير الاول لابن كنانة وشهره ابن رشد والبخمي والثاني لما لك وابن القاسم رحمهما الله وشهره ابن عطاء الله وضعف الاول ابن عبد البر وشنع عليه القرطبي وقال انه ضعيف عند الفقهاء وليس له حظ من النظر والامام يكن بين السنة والفرض فرق (و) بطلت (بترك ركن) سهوا (وطال) الزمن وشبهه في البطلان لا بقيد الطول فقال (ك) ترك (شرط) لصحتها من طهارة حدث مطلقا وطهارة خبث وسر عورة واستقبال ان ذكر وقبر في الثلاثة وان سها عن ركن (و) لم يطل (تداركه) أى فعل الصلي الركن (ان لم يسلم) من الاخيرة معتقدا كمال صلاته بان لم يسلم أصلا أو سلم ساهيا عن كونه في صلاة فيأتي بالركن ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام فان سلم معتقدا الكمال فات تداركه لان السلام ركن حصل بعد ركعة فيها خلل فاشبهه عقدر ركعة بعدها فينبى ان قرب سلامه ولم يخرج من المسجد بان يجلس وينوي

اكمال صلاته ويكبر تكبيرة احرام رافعا يديه حدود مكنتيه ثم يقوم فيأتي بركعة أخرى فان طال أو خرج عن المسجد بطلت الصلاة هذا اذا كان الترك من الركعة الأخيرة (و) ان سها عن ركن من غير الأخيرة تداركه ان (لم يعقد ركوعا) من ركعة أصلية تلي ركعة النقص فان عقده فات التدارك فان كان الترك من الأولى بطلت وفات عنها المعقودة وخرج باصلية عقد ركعة زائدة كخامسة في رابعة ورابعة في ثالثة فلا يمنع عقدها تدارك ركن الأخيرة لانها معدومة شرعا فهي كالعدم حسا (وهو) أي عقد الركوع المفوت تدارك الركن (رفع رأس) من الركوع مع الاعتدال والطمأنينة فالرفع بعيرهما ليس عقدا وهذا عند ابن القاسم وقال أشهب مجرد الانحناء لحد الركوع ووافق ابن القاسم في عشر مسائل أفادها المصنف بقوله (الترك ركوع) من ركعة سهوا (ف) يفوت تداركه (بالانحناء) لركوع الركعة التي تليها وان لم يطمئن فيه (ك) ترك (س) بمحله من فرض سهوا ولم يتذكره حتى انحى لركوع نفس الركعة التي ترك منها السرفلا يرجع له وان رجع بطلت صلاته لرجوعه من فرض لسنه (و) تكبير عید) فيفوت تداركه بانحنائه لركوع الركعة التي ترك تكبيرها (و) ترك (سجدة ثلاثة) سهوا فيفوت بانحنائه لركوع الركعة التي قرأ فيها آية السجدة ثم ان كانت الصلاة نفلا أعاد الآية في الركعة الثانية وسجد وان كانت فرضا فلا إعادة (وذكر بعض) أي تذكر بعض أي ركن أو قبلي عن ثلاث تركه سهوا من صلاة في صلاة أخرى أحرم بها عقب سلامه من الأولى فيفوت بانحنائه لركوع الثانية (واقامة مغرب) لصلاة راتب (وهو) متلبس (بها) أي للمغرب فذا جعل الزب فيفوت قطعها بمجرد انحنائه لركوع الركعة الثالثة ويجب عليه امامه اقضاهم يخرج بهيئة الراغب فان أقيمت عليه قبل الانحناء قطعها وأحرم مقتديا بالراتب ولكن المعتمد فوات قطعها بمجرد رفعه من سجدة الركعة الثانية باعتداله خالسا (٦٧) (و) ان سها عن ركن من الركعة

وَلَمْ يَعْقِدْ رُكُوعًا وَهُوَ رَفَعَ رَأْسَ الْأُتْرُكِ رُكُوعًا فَيَا لَاحِنَاءَ كَبِيرٍ وَتَكْبِيرٍ
عِيدٍ وَسَجْدَةٍ ثَلَاثَةٍ وَذِكْرٍ بَعْضٍ وَإِقَامَةٍ مَغْرِبٍ عَلَيْهِ وَهُوَ بِهَا وَبَيَّ أَنْ قُرْبَ وَلَمْ
يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ بِأَحْرَامٍ وَلَمْ تَبْطُلْ بَتَرَكِهِ وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأُظْهَرِ وَأَعَادَ تَارِكَ السَّلَامِ
التَّشَهُدَ وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ وَرَجَعَ تَارِكَ الْحُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُفَارِقِ
الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَلَا سُجُودَ وَلَا فَلَ تَبْطُلُ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقْبَلَ

الأخيرة وسلم معتقدا
الكمال فات تدارك الركن
ويطلب الركعة (و) (ب) وجوبا على ما قبلها (ان) قرب) تذكره عقب سلامه بالعرف (ولم يخرج من المسجد) ومفهوم الشرط

انه ان طال بالعرف أو خرج من المسجد بطلت الصلاة قال ابن الموار الخروج من المسجد طول باتفاق ومثل الطول الحدث وسائر المنافيات كالأكل والشرب والكلام وصلة بنى (باحرام) أي نية تكميل الصلاة وتكبير للدخول فيها ولو قرب جدا ونذب رفع يديه عنده (ولم تبطل) الصلاة (بتركه) أي الاحرام بمعنى التكبير وأمانة الاكل فلا بد منها ولو قرب جدا اتفقا قاله عبد الباقي قال البناي في الاتفاق نظر بل النية إنما يحتاج لها عند من يرى ان السلام مع اعتقاد الكمال يخرج منه من الصلاة وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما وأما عند من يرى أنه لا يخرج منه فلا يحتاج الى نية والحاصل انها طريقتان الأولى للباحي عن ابن القاسم ومالك وجوب الاحرام ولو قرب البناء جدا والثانية لابن بشر الاتفاق على عدم الاحرام ان قرب البناء جدا والظاهر ما قاله عبد الباقي اذ لا يتأتى تكميل بلانية ولقول المصنف (وجلوس) الباني (له) أي للاحرام ليأتي به من جلوس ان تذكر بعد قيامه اذ هي الحالة التي فارق الصلاة منها (على) القول (الظاهر) عند ابن رشد من الخلاف وقيل يكبر قائما ولا يجلس وقيل يكبر قائما ثم يقوم (وأعاد تارك السلام) سهوا (التشهد) عقب الاحرام ليقع سلامه عقب تشهد (وسجد) للسهو بعد سلامة بلاعادة تشهد (ان انحراف عن القبلة) انحرافا كثيرا بلاطول أصلا فان انحراف يسيرا اعتدل وسلم ولا شيء عليه فان طال كثيرا بطلت انحرافا لم يفارق مكانه أم لا (ورجع تارك الجلوس الاول) أي جلوس غير السلام سهوا (ان لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه) جميعا بأن بقي بهما يد أو ركة (ولا سجود) لهذه النهضة (والا) أي وان فارق الأرض بيديه وركبتيه جميعا (فلا) يرجع ويسجد قبل سلامه ان كان فنا أو اماما فان كان مأموما فانه يرجع لمتابعة امامه وجوبا (ولا تبطل ان رجع) للجلوس بعد مفارقة الأرض بيديه وركبتيه جميعا ان لم يستقل قائما بل (ولو) رجع عمدا بعد ان (استقل) قائما ولو راجع بعد قراءته بعض الفاتحة فان رجع بعد قراءتها كلها بطلت وادار رجع بعد المفارقة استقل

أو لافانه يعتد برجوعه وينشهد فان قام بلا تشهد عامدا بطلت صلاته وأشار بلوالى الرد على القول ببطلانها رجوعه بعد استقلاله
 (وتبعه مأمومه) في الرجوع وجوبا (وسجد) لزيادة القيام (بعده) أى السلام لان جلوسه وتشهده معتد بهما فليس معه الا زيادة
 القيام (ك) من قام بعد ركعتين من (نفل) ساهيا ولم يعتد ثالثته أى النفل برفع رأسه من ركوعها فبرجع للجلوس ويعيد
 التشهد ويسجد بعد السلام لزيادة القيام (والا) أى وان كان عقد ثالثته برفع رأسه من ركوعها (كامل) أى أتم النفل (أربعا)
 من الركعات الا النفل المحدود كالغجر والعبد والكسوف والاستسقاء فلا يكمله أربعا لان زيادة مثله تبطله (و) ان صلى النفل
 أربعا وقام لخامسة ساهيا فبرجع وجوبا (في الخامسة مطلقا) عن التقييد بعدم عقدها (ويسجد قبله فيهما) أى تكميله أربعا
 ورجوعه من الخامسة لنقص السلام من اثنتين (وتارك ركوع) سهوا (يرجع) له حال كونه (قائما) لينحط له من قيام
 بناء على أن الحركة للركن مقصودة فان رجع له محدوبا فلا تبطل صلاته مراعاة للقول بأنه يرجع له محدوبا بناء على أن الحركة للركن
 غير مقصودة فان تذكرها قائما انحط له من القيام فورا (ونذب) له (أن يقرأ) شيئا غير الفاتحة لان تكرارها في ركعة ممنوع
 فلا يفعل لتحصيل مندوب وتارك رفع من ركوع يرجع محدوبا حتى يصل لحد الركوع ثم يرفع بنية الرفع قاله محمد بن المواز بناء على
 قصد الحركة للركن وقال ابن حبيب يرجع قائما بنية الرفع من الركوع (و) تارك (سجدة) سهوا (يجلس) لينحط لها منه وهذا
 ما عليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه في سماع أشهب وروى عنه الامام أشهب أيضا انه يرجع ساجدا من غير جلوس بأن ينحط لها
 من قيام بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة (لا) يجلس تارك (سجدين) سهوا تذكرها قائما فينحط لهما منه وان
 تذكرها حالسا قام وانحط لهما من قيام فان (٦٨) سجدهما من جلوس فلا تبطل ويسجد قبل السلام اذا انحط لهما من

قيام غير واجب ذكره
 الوضوح عن عبد الحق
 وجواب عن الاعتراض
 بأن الشهور أن الحركة
 للركن مقصودة فلا انحطاط
 لهما واجب بأن مراعاة
 القول بأنها غير مقصودة

وَتَبِعَهُ مَأْمُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ كَمُفْلٍ لَمْ يَعْقِدْ ثَالِثَتَهُ وَالْأَكْمَلُ أَرْبَعًا وَفِي الْخَامِسَةِ
 مُطْلَقًا وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا وَتَارَكَ رُكُوعَ يَرْجِعُ قَائِمًا وَنُذِبَ أَنْ يَقْرَأَ وَسَجْدَةً يَجْلِسُ
 لَا سَجْدَتَيْنِ وَلَا يُجِزُّ رُكُوعُ أَوَّلَاهُ بِسُجُودِ ثَانِيَتِهِ وَبَطَلُ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ
 أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ الْأَوَّلِ وَوَجِبَتِ الثَّانِيَةُ أُولَى بِبُطْلَانِهَا لِفَتْورِ إِمَامٍ وَإِنْ شَكَّ فِي
 سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا سَجْدَةً وَفِي الْأَخِيرَةِ يَأْتِي بِرَكْعَةٍ وَفِي ثَالِثَتِهِ ثَلَاثَ

صيرتها كالسنة فلذا أحبرت بالسجود (ولا يجزى ركوع أولاه) للنسي سجدة (سجود ثانيته) للنسي ركوعها
 لانه فعله بنية الركعة الثانية فلا يتصرف للأولى وان ركع وسجد سجدة واحدة ونسي ركوع الركعة الثانية وسجد لها سجدة أو سجدين
 فلا يجزى سجدة الأولى بسجدة الثانية فان تذكرها ساجدا حالها أو قائما جلوس لها (و بطل ب) ترك (أربع سجعات) سهوا (من أربع
 ركعات) الركعات الثلاثة (الأول) لفوات تدارك سجدة كل ركعة منها بعقد التي تليها والركعة الرابعة لم يفت تدارك سجدة فسجدتها
 ونسي أولى فينبى عليها ثلاث ركعات ويسجد قبل السلام لنقص السورة من الأولى والزيادة وهذا ان لم يسلم معتقدا السكالم والا
 بطلت الرابعة أيضا فينبى على الاحرام ان قرب ولم يخرج من المسجد والابطال الصلاة (و) ان ترك ركعتين من الأولى سهوا وعقد الثانية
 بطلت الأولى (و رجعت) أى صارت الركعة (الثانية أولى بطلانها) أى الأولى بسبب ترك ركعتي وفوات تدارك بعقد الثانية وتنازع
 رجعت و بطلان (لفقد وإمام) ولمأمومه تبعاً له فينبى على الأولى ويسجد بعد السلام وترجع الثالثة ثانية بطلان الثانية وترجع الرابعة
 ثالثة بطلان الثالثة (وان شك) للصلى (في) ترك (سجدة) وأولى ان تحقق الترك (و لم يدر محلها) الذى تركت منه (سجدها)
 مكانه وجوبا أى في الركعة التى هو متلبس بها ان لم يتحقق تمامها وانما وجب الاتيان بها حال التذكر لاحتمال أن يكون
 ذلك المحل الذى هو فيه محلها ومضى أمكن وضع الركن في محله تعين فالاتيان بها في محل تذكرها تعين سلامة الركعة التى هى متلبس
 بها واصر الشك فيما قبلها فلا بد من ازالة الشك عنه والى كيفية العمل الذى يخرج به من سجن الشك الى ساحة اليقين أشار الصنف
 فقال (و) ان كان شكه (في) السجدة (الأخيرة) وكان عليه أن يأتي بالفاء فان حصل له الشك في تشهد الركعة الأخيرة فانه بعد
 أن يسجد (بأنى ركعة) بالفاتحة فقط (و) ان كان في (قيام ثالثته) أو ركوعها قبل تمام رفعه منه أو في تشهد الثانية
 فيجلس ويسجد للاحتمال انها من الثانية وتداركها ممكن وبطلت الأولى لاحتمال كونها منها وفات تداركها بعقد الثانية فتحقق له
 ركعة بسبب السجدة ويلزمه حينئذ أن يأتي (ثلاث) من الركعات أولاه بالفاتحة وسورة وينشهد عقبها لانها ثانيته والأخيرتان

بفاعحة فقط ويسجد بعد السلام (و) ان كان في قيام (رابعته) جلس وسجدها لتسكيل الثالثة وأتى (بركعتين) لاحتمال كونها من أحد الأوليين و بطلت باعتقاد التي تليها فالحقق لمركتان فقط وتشهد استئناا عقب السجدة وأتى بركتين فقط وسجد قبل السلام (وان سجد امام سجدة) واحدة في أولى رباعية وترك الثانية سهوا وقام للركعة الثانية (لم يتبع) أى لا يتبعه مأموه في القيام الثانية قبل السجدة فيجلس (وسبح به) أى لاجل افهامه بان يقول له سبحان الله لعله يتذكر سهوه عن السجدة فان تذكر ورجع لها فذاك وان لم يرجع لها فلا يكلمونه عند سحنون الذي مشى الصنف هنا على مذهبه لانه رأى ان الكلام لاصلاحها يبطلها فان تركوا التسبيح بطلت صلاتهم لتعمدهم ترك السجدة (فاذا) لم يرجع الامام للسجدة التي تركها من الاولى و (خيف عقده) أى الامام الركعة الثانية التي قام لها برفع رأسه من ركوعها معتدلا مطمئنا (قاموا) أى المؤمنون لعقد همامه وبعقدتها بطلت الاولى وصارت الثانية أولى للجميع ولا يسجدون السجدة وان سجدها لم تجزهم عند سحنون ولا يبطل صلاتهم (فاذا جلس) الامام عقب الثانية في ظنه (قاموا) أى المؤمنون فلا يجلسون معها لانها صارت أولى (كقعوده) أى الامام للتشهد (بثالثة) أى عقب ثالثة في الواقع واعتقاد المؤمنين وان ظنها الامام رابعة فلا يقعدون معه (فاذا سلم) الامام عقب تشهده لظنه كمال صلاته بطلت عليه بمجرد سلامه و (أتوا بركعة وأمامهم) أى صلى امامهم فيها (أحدهم) ان شاءوا وان شاءوا أعوا أفذاذا وصحت لهم (وسجدوا قبله) أى السلام لنقص السورة من ركعة والتشهد الاول هذا مذهب سحنون وهو ضعيف والمعتمد مذهب ابن القاسم وهو انه ان لم يفهم بالتسبيح فلا يكلمونه لانهم ان كلوه بطلت صلاتهم ولكنهم يسجدونها لانفسهم ويجلسون معه (٦٩) ويسلمون بسلامه ويحسب صلاتهم

فهذه مستثناة من قاعدة

الكلام لاصلاح الصلاة

لا يبطلها (وان زوجه مؤتم

عن ركوع) مع امامه حتى

رفع الامام رأسه منه معتدلا

مطمئنا قبل اتيان المؤمن

بأدنى الركوع (أو نفس)

وَرَأَيْتُهُ بِرَكْعَتَيْنِ وَقَشَّيْهُ وَإِنْ سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يُتَّبَعْ وَتَسْبِيحٌ بِهِ فَادَا خِيفَ
عَقْدُهُ قَامُوا فَادَا جَلَسَ قَامُوا كَقُعُودِهِ بِثَالِثَةٍ فَادَا سَلَّمَ أَتَوْا بِرَكْعَةٍ وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ
وَسَجَدُوا قَبْلَهُ وَإِنْ زُجِمَ مُؤْتَمٌّ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ نَعَسَ أَوْ نَحَوَّ أُنْبِئَهُ فِي غَيْرِ الْأُولَى
مَالَهُ يَرْفَعُ مِنْ سُجُودِهَا أَوْ سَجْدَةٍ فَإِنْ لَمْ يَطْمَئِعْ فِيهَا قَبْلَ عَقْدِ إِمَامِهِ تَمَادَى
وَقَضَى رَكْعَةً وَالْأَسْجَدَهَا

أى نام المؤتم نوما خفيفا لا ينقض الوضوء حتى رفع الامام منه كذلك (أو) حصل للمؤتم (نحوه) أى التعاس كسهوا كراه وجوب منعه من الركوع مع امامه (اتبعه) أى اتبع للمؤتم الامام في الركوع والرفع منه وأدركه فيها هو فيه من سجود أو جلوس بين سجدتين وجوبا (في غير) الركعة (الاولى) لثبوت مأمويته بإدراكه مع الامام الركعة الاولى (ما) أى مدة كون الامام (لم يرفع) رأسه (من سجودها) أى لم يتمم الركعة بان لم يرفع من سجودها بأن اعتقد أو ظن انه يدرك الامام ويسجد السجدة الاولى معه أو يدركه في جلوسه بين السجدتين ويسجد السجدة الثانية معه أو يسجد السجدة الاولى مع سجود الامام الثانية ويسجد الثانية بعرفه الامام منها فان اعتقد ذلك أو ظنه فاتبعه فرفع الامام من السجدة الثانية قبل أن يلحقه فيها التى مافعله وانتقل مع الامام فيها هو فيه وقضى ركعة بعد سلام الامام فان اعتقد أو ظن انه ركع لا يدركه في السجود فانه ترك الركوع وينتقل مع الامام فيها هو فيه ويقضيها بعد سلام الامام هذا في غير الاولى وأما الاولى فلكونه لم تنسحب عليه للمأومية لا يتبعه في الركوع والرفع منه بل متى رفع الامام من الركوع معتدلا مطمئنا ترك الركوع الذى فاته معه وينتقل معها هو فيه فيخبر ساجدا ان كان الامام متلبسا به ويقضى ركعة بعد سلام الامام فان خالف وركع ولحقه بطلت ان اعتد بالركعة لانه قضاء في صلب الامام وان ألغاه لم تبطل ويحمله عنه الامام (أو) زوجه عن (سجدة) أو سجدتين من الاولى أو غيرها فلم يسجدها حتى قام الامام لما تليها (فان لم يطمع في سجودها) أى لم يتحققه أو يظنه (قبل عقد امامه) الركعة التى تليها برفع رأسه من ركوعها بان تحقق أو ظن انه ان سجدها رفع امامه من ركوع التى تليها قبل لحوقه أو شك في هذا (تمادى) وجوبا على ترك السجدة أو السجدتين وتبع امامه فيها هو فيه فان سجدها ولحق الامام فان أدركه في الركوع صححت والابطلت (وقضى ركعة) بعد سلام امامه (والاسجدها) ان تحقق أنه ان سجدها لحق الامام قبل عقد التى تليها فان تخلف اعتقاده

وعقد الامام الركعة دونها بطلت الركعة الاولى لعدم اتيانه بسجودها على الوجه المطلوب والثانية لعدم ادراكه ركوعها مع الامام (و) ان تمادى على ترك السجدة لعدم طمعه فيها قبل عقد امامه وحق الامام فيها وفيه وقضى ركعة بعد سلامه (ف) (الاسجود عليه) لزيادة ركعة النقص اذا الامام يحملها عنه (ان يتيقن) المأموم ترك السجدة فان شك فيه سجد بعد السلام لاحتمال زيادة الركعة التي أتى بها بعد سلام امامه (وان قام امام خامسة) في رباعية اربعة في ثلاثية أو ثلثة في ثنائية وسبح له فلم يرجع (فتيقن انتفاء) أى عدم (موجبها) أى سبب الركعة الزائدة التي قام لها الامام (يجلس) وجوبا ولا يقوم مع الامام وتصح صلاته ان سبىح للامام ولم يتبين ان لها موجبا وان لم يفهم بالتسبيح أشار له وان لم يفهم بالإشارة كله والابطلت (والا) أى وان لم يتيقن المأموم انتفاء موجبها بان يتيقن الموجب أو ظنه أو شك فيه بل وان توهمه (اتبعه) في القيام وجوبا ثم ان ظهر لها موجب فظاهر وان ظهر عدمه سجد الامام وسجد معه المأموم (فان خالف) للمأموم ما وجب عليه من جالس أو قيام (عمدا) أو جهلا غير متأول (بطلت) صلاته (فيهما) أى في الجالس والاتباع ان لم يتبين ان مخالفته موافقة لما في الواقع (لا) تبطل صلاة من خالف ما وجب عليه (سهوا) فيهما واذا لم تبطل (فيأتى) المأموم الذي لم يتيقن انتفاء الموجب الذي وجب عليه الاتباع (الجالس) سهوا (بركعة) عقب سلام الامام قضاء عن الركعة التي قام لها الامام (ويعيدها) أى الركعة التي قام لها الامام المأموم الذي يتيقن انتفاء موجبها ووجب عليه الجالس (للتسبيح) سهوا للامام في الركعة التي قام لها ان قال الامام قمت لموجب ولا تجزئه الركعة التي صلاها مع امامه سهوا (وان قال) الامام (قمت لموجب) أى سبب من ترك ركن سهوا من احدى الركعات (٧٠) الأصلية وفاتى تداركه بعقد ركوع التي تليها فتغير اعتقاد للتبع والصواب

اسقاط الواو وادخالها على قوله (صحبت) الصلاة (لمن) لزمه اتباعه (في الركعة الزائدة التي قام لها لعدم يتيقنه انتفاء موجبها (وتبعه) بالفعل (و) (صحبت) (للمباله) وهو من لزمه الجالس لتيقنه انتفاء الموجب وجلس (ان سبىح)

وَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ وَإِنْ قَامَ إِمَامٌ خَامِسَةٌ فَمَتَّيْنُ انْتِفَاءً مُوجِبًا يَجْلِسُ
وَالْأُتْبَعُهُ فَإِنْ خَالَفَ عَمْدًا بَطَلَتْ فِيهِمَا لَا سَهْوًا فَيَأْتِي الْجَالِسُ بِرَكْعَةٍ وَيُعِيدُهَا
الْتَّبَعُ وَإِنْ قَالَ قُمْتُ لَوْ جَبِ صَحَّتْ لِيَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ وَتَبِعَهُ وَلَمَّا يَلِهِ أَنْ سَبَّحَ
كَمَتَّبِعٍ تَأَوَّلَ وَجُوبُهُ عَلَى الْخُتَارِ لَا لِيَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَمْ يَتَّبِعْ
وَلَمْ يُجْزِ مَسْبُوقًا عِلْمَ بِخَامِسِيَّتِهَا وَهَلْ كَذَا إِنْ لَمْ يَتْلَمْ أَوْ يُجْزَى الْأَنْ يُجْمَعُ
مَأْمُومُهُ عَلَى نَفْيِ الْمَوْجِبِ قَوْلَانِ وَتَارِكُ سَجْدَةٍ مِنْ كَأُولَاءِ لَا تُجْزِئُهُ الْخَامِسَةُ
إِنْ تَعَمَّدَهَا

لتفهم الامام ان قيامه زائدة فلم يرجع له ولم يقل الامام قمت لموجب فاستمر الجالس على يقينه بزيادتها (ك) صلاة (فصل)
(متبع) في الزائدة التي يتيقن انتفاء موجبها (تأول وجوبه) أى وجوب اتباع الامام في الزائدة لكونه مأموما وفي الحديث انما جعل الامام ليؤتم به فهي صحيحة (على) القول (المختار) للخمى لعذره بتأويله وجوب الاتباع وان أخطأ فيه اذا لم يقل الامام قمت لموجب فاولى ان قاله (لا) تصح الصلاة (لمن) أى مأوم (لزمه) أى المأموم (اتباعه في نفس الأمر) لترك ركن من احدى الركعات السابقة فات تداركه وانقلب الركعات ولكن جزم المأموم بانتفاء الموجب فجلس كما وجب عليه بحسب ظاهر اعتقاده الزيادة ولم ينبع الامام في الركعة التي قام لها ثم تبين له انه قام لموجب فبطلت صلاته عملا بما تبين فقوله فميتقن انتفاء موجبها مجلس أى وتصح صلاته بشرطين أن يسبح وأن لا يتغير يقينه (ولم تجز) أى لا سكنى الركعة الزائدة التي صلاها الامام سهوا مأموما (مسبوفا) ركعة مثلا (علم) المسبوق (بخامسيتها) أى بكونها خامسة وتبع الامام فيها عن ركعة قضاء لكونه صلاها بنية الزيادة لا القضاء (وهل) لا تجزى خامسة المسبوق (كذا) أى كعدم اجزائها ان علم خامسيتها (ان لم يعلم) المسبوق خامسيتها حال اتباع الامام فيها مطلقا أى سواء أجمع مأموموه على نفي موجبها أم لا بدليل قوله (أو تجزى) اذا قال الامام قمت لموجب في كل حال (الآن) يجمع مأموموه على نفي الموجب فلا تجزى في الجواب (قولان) لم يطلع المصنف على راجحية أحدهما (وتارك سجدة) مثلا سهوا (من كأولاه) وفاته تداركها عقد التي تليها واقتلت ركعته ولم ينسبه لهذا واعتقد كال صلاته وأتى بركعة خامسة (لا تجزئه) تلك (الخامسة) عن الركعة الباقية عليه من الصلاة (ان تعمد) زيادتها (لانه) لم يأت بها بنية الجبر فلا بد من اتيانه بركعة يكمل بها صلاته ولم تبطل

صلاته مع تعدد زيادة ركعة نظرا لما في نفس الأمر من بقاء ركعة عليه هذا هو المشهور وقال الهروي المشهور بطلان صلاته نظرا لتلاعبه في نيته حكاهما الخطاب (فصل) في سجدة التلاوة (سجد) أى طلب السجود في أقل ما يتحقق به وهي سجدة واحدة (بشرط) صحة (الصلاة) فرضا كانت أو نفلا وبإضافته للركعة كان عاما لطهارة الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة وصوب السفر لراكب الدابة (بلا إحرام) أى تكبير ورفع يدين قبل تكبيرة الحفص وأما النية وتكبير الحفص فلا بد منهما (و) بلا تشهد وبلا (سلام) وقاعل سجد (قارئ) بدون شرط عما يأتي في شروط المستمع (ومستمع) أى قاصد سماع القراءة (فقط) دون سامعها بلا قصد وينحط القائم لها من قيامه وينزل الراكب لسجودها على الأرض إذا لم يكن مسافرا سفر قصر والا فله الإيماء بها للأرض لجهة سفره (ان جلس) للمستمع (ليتعلم) من القارئ آيات القرآن وأحكامه ومخارج حروفه وأما ان جلس المستمع لجرد الثواب أو التدبر والاتعاظ بالقرآن أو السجود فلا يخاطب به ويسجد المستمع ان سجد القارئ بل (ولو ترك القارئ) السجدة سهوا أو عمدا فسجوده ليس شرطا في سجود المستمع (ان صلح) أى تأهل القارئ (ليؤم) أى ليصلي اماما لكونه ذكرا بالغاً عاقلاً متوضئاً (ولم يجلس ليستمع) الناس حسن قراءته أو صوته فان جلس لأجل ذلك فلا يطلب مستمعه بالسجود لأنه مراد فاسق وصلة سجد (في إحدى عشرة) آية آخر الأعراف والآصال في الرعد ويؤمنون في النحل وخشوعا في الاسراء وبكيا في مريم وما يشاء في الحج ونفورا في الفرقان والعظيم في النمل ولا يستكبرون في السجدة وأناب في ض وتعبدون في فصلت (لا) في (ثانية الحج) يعني قوله اركعوا واسجدوا (٧١) (و) لا في آخر (النجم) لا (الانشقاق) (و) لا (القلم) لعدم سجود

(فصل) سَجَدَ بِشَرْطِ الصَّلَاةِ بِلا إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ قَارِئٌ وَمُسْتَمِعٌ فَقَطَّ إِنْ جَلَسَ لِيَتَعَلَّمَ وَلَوْ تَرَكَ الْقَارِئُ أَنْ صَلَحَ لِيَوْمٌ وَلَمْ يَجْلِسْ لِيَسْمَعْ فِي إِحْدَى عَشْرَةِ لَا ثَانِيَةَ الْحَجِّ وَالنَّجْمِ وَالْإِنْشِقَاقِ وَالْقَلَمِ وَهَلْ سَنَةٌ أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ وَكَبَّرَ لِحَفْضٍ وَرَفَعَ وَلَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ وَصَّ وَأَنَابَ وَفَضَّلَتْ تَعْبُدُونَ وَكَرِهَ سُجُودُ شُكْرِ أَوْ زَلْزَلَةٌ وَجَهَرٌ بِهَا بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةٌ بَتَلْحِينَ كَجَمَاعَةٍ وَجُلُوسٌ لَهَا لَا لَتَعْلِيمٍ وَأَقِيمَ الْقَارِئُ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ خَمِيسٍ أَوْ غَيْرِهِ وَفِي كَرَاهَةِ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ رَوَاتَانِ

فقهاء المدينة وقرأها فيها وعملهم مقدم على الحديث الصحيح لدلالته على نسخه عند تعارضهما لانهم أعلم الأمة بأخبر ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأشدّها

حرصا على اتباعه صلى الله عليه وسلم (وهل) السجود في المواضع المذكورة (سنة) غير مؤكدة (أفضيلة) مستعجب (خلاف) في التشهير شهر السفينة ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وقال بفضيلة السجود الباجي وابن السكاتب (وكبر لحفص) للسجدة (ورفع) منها ان سجدها بصلاة بل (ولو) سجدها (بغير صلاة) خلافا لمن قال ان من سجدها بغير صلاة لا يكبر لحفص ولا رفع (وص) محل السجدة فيها (وأناب) خلافا لمن قال ان محلها وحسن مكاب (وفضلت) محلها فيها (تعبدون) خلافا لمن قال لا يسأمون (وكره سجود شكر) كالصلاة عند بشارة بمسرة أو دفع مضرة وأجازه ابن حبيب لحديث أبي بكر رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أتاه أمر فسر به فخر ساجدا لله تعالى وحجة المشهور عدم العمل به (أو) سجود (زلزلة) وتندب الصلاة للزلزلة ونحوها من الآيات المخوفة كالو باء والطاعون أفنادا وجماعة (و) كره (جهر) أى رفع صوت (بها) أى القراءة المعلومة من السياق (بمسجد) كره (قراءة بتلحين) أى تطريب صوت لا يخرج عن حد القراءة والاحرام (ك) قراءة (جماعة) معا بصوت واحد فتكره لمخالفة العمل وتأديتها ترك بعضهم شيئا من القراءة لبعض عند ضيق النفس وسبق الغير لعدم الاصغاء للمأمور به في قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون (و) كره (جلوس) أى امتناع قراءة (لها) أى السجدة خاصة (لا لتعليم) ولا لتعلم ولا لقصد ثواب فان كان لذلك فلا يكره (وأقيم) أى أمر بالقيام (القارئ) جهر برفع صوته (في) المسجد يوم خميس أو غيره) ان قصد دوامها بأقرار أو قرينة حال ولم يشترطه واقف المسجد (وفي كره قراءة الجماعة) للتعليمين دفعة واحدة من أما كن متعددة من القرآن (على) العلم (الواحد) للمستمع لهم مخافة خطأ بعضهم وعدم تنبه المعلم له لاشتغاله بسماع قراءة غيره فيظن المخطيء في قراءته ان المعلم متنبه له وان قراءته ضحيحة فيحفظها ويتسمها المعلمة وجوازها (روايتان) عن

الامام مالك رضى الله تعالى عنه فكرها أولا ثم رجع الى جوازها (و) كره اجتماع (للبناء) وذكر صلاة (يوم عرفة) واثمة نصف شعبان وسبعة وعشرين من رجب ورمضان بمسجد أو غيره ان قصد به التشبه بالحاج أو أنه سنة في ذلك الوقت والا فينتب (و) كره (مجاوزه) أى تعدى محلها) بلا سجود عنده (لمتطهر) طهارة صغرى (وقت جواز) لها كبعد فرض صبح وقبل اسفار أو فرض عصر وقبل اصرار (والا) أى وان لم يكن متطهرا أو كان الوقت وقت نهى كوقت طلوع أو غروب أو خطبة الجمعة (فهل يجاوز) أى يترك (محلها) بلا تلاوة له بلسانه وان استحضره بقلبه كلفظ يسجدون آخر الاعراف والآصال في الرد ويؤمرون في النحل وخشوعا في الامراء ويقرأ ما قبله وما بعده (أو) يجاوز (الآية) بتمامها ابن رشد وهو الصواب لثلا يعبر المعنى (تأويلان) أى اختلاف بين شارحى المدونة في فهمها محلها اذا لم يكن مصليا فرضا والا فيسجدها وقت النهى قولاً واحداً لأنها تبع له (و) كره (اقتصار عليها) قال فيها أكره له قراءتها خاصة لا قبلها شيء ولا بعدها شيء ثم يسجدها في صلاة أو غيرها (وأول) أى فهم قولها أكره له قراءتها خاصة (بالكلمة) التى يسجد عندها كيسجدون والآصال وعلى هذا فلا يكره الاقتصار على الآية والسجود (و) أول (الآية) أيضا بتمامها نحو قوله تعالى واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون (قال) المازرى (و) التأويل بالآية (هو الاشبه) بالقواعد من الاول اذ لا فرق بين الآية والكلمة (و) كره (تعمد) قراءة آية (ها) أى السجدة (مريضه) من الصلوات الخمس ولو صبح يوم الجمعة وفعله صلى الله عليه وسلم محمول على عدم تعمدها ولم يصحبه عمل فدل على نسخها (أو) (خطبة) (٧٢) سواء كانت خطبة جمعة أو غيرها (لا) يكره تعمدها فى (نفل مطلقا) أى

سواء كان سرّاً أو جهراً
فى سفر أو حراً (وان
قرأها فى فرض) من
الصلوات الخمس (سجدها)
ولو بوقت نهى عنها ولو
تعمد قراءتها (لا) يسجد
ان قرأها فى (خطبة)
أى يكره وان سجد فلا

واجتماع لدعاء يوم عرفة ومجاورتها لمُتَطَهِّرٍ وقت جوازٍ وإلاّ فهل يُجَاوِزُ محلّها
أَوِ الْآيَةِ تَأْوِيلَانِ واقتصارٌ عليها وأوّلُ بالكلمة والآية قال وهو الأشبهُ وتعْمُدُهَا
بِفَرَضَةٍ أَوْ خُطْبَةٍ لَا نَفْلٍ مُطْلَقاً وان قرأها فى فرض سجدة لا خطبة وجهر إمام
السريّة والأشبه أن يسمع ومجاورتها بتيسير يسجد وبكثير يعيدها بالفرض ما لم ينحن
وبالنفل فى ثانيتها ففى فعلها قبل الفاتحة قولان * وان قصدّها فركع سهواً اعتدّ
به ولا سهواً بخلاف تسكّيرها أو سجود قبلها سهواً قال وأصل

ينبطل (وجهر) ندبا بقراءة آية السجدة (امام) الصلاة (السرية) ليعلم مأمومية
سبب سجوده فينبعونه فيه (والا) أى وان لم يحجر بها وسجد (اتبع) أى اتبع للمأموم الامام فى سجوده وجوبا غير شرط
عند ابن القاسم لان الاصل عدم سهوه فان لم يتبعه صحت صلاته لانها ليست من الافعال المقتدى به فيها أصالة وترك
الواحد الذى ليس شرطا لا يقتضى البطلان (ومجاوزه) أى متعدى الكلمة التى يسجد عندها فى التلاوة (بتيسير) من
القرآن كما يشين بلا سجود عندها سهواً أو عمدا (يسجد) عند المحل الذى وصل اليه فى التلاوة بدون إعادة محلها سواء كان فى
صلاة أو غيرها لان ما قارب الشيء يعطى حكمه (و) مجاوزها (بكثير) كثلاث آيات (بعيد) قراءة آية (ها) أى السجدة
و يسجد عند محلها سواء كان فى صلاة أو غيرها (بالفرض) وبالنفل بالأولى (ما لم ينحن) للركوع فان انحنى له قات
فعلها فى الركعة التى انحنى لركوعها ولا يعيد قراءة آيتها فى ثانية الفرض لسكراهة تعمدتها فيه (و) يعيدها (بالنفل فى ثانيتها)
ليسجدها (ففى) إعادة آيتها (فعلها) أى السجدة (قبل) قراءة (الفاتحة) لتقدم سببها أو بعدها لانها غير واجبة والفاتحة
واجبة (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدها (وان قصدتها) أى السجدة بأخطائه فلما وصل لحد الركوع نسيها (فركع)
أى نوى بأخذائه الركوع (سهواً) أى ساهيا عن السجدة (اعتد) أى احتسب (به) أى الركوع عند الامام مالك رضى الله
تعالى عنه بناء على ان الحركة للركن لا يشترط قصدتها فيطمئن به ويرفع منه وفاته السجدة (ولاسهواً) أى لاسجود لسهوه عن
الحركة للركوع (بخلاف تسكيرها) أى سجدة التلاوة سهواً فانه يسجد بعد السلام فان كررها عمدا بطلت صلاته (أو سجود
قبل) قراءة محلها) أى السجدة لظنه ان الذى قرأها محلها (سهواً) فيسجد بعد السلام (قال) المازرى من نفسه (وأصل)

المذهب

قاعدة (الذهب تكريرها) أى السجدة (ان كرر حزبا) مثله فيه محل سجدة في وقت واحد ولا تكفيه السجدة الاولى (الا العلم والتعلم ف) يسجد (أول مرة) فقط عند الامامين مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما واختاره المازرى فالمناسب لاصطلاحه على القول (وندى لساجد) التلاوة عند قراءة آخر (الاعراف) مثلاً وخصها بالذكر لدفع توهم عدم القراءة إذ فيها جمع بين سورتين وهو مكروه في الفرض (قراءة) بعد قيامه من السجدة من الأنفال أو غيرها (قبل ركوعه) ليقع عقب قراءة كما هي سنته (ولا يكفى عنها) أى بدلها (ركوع) سواء كان في صلاة أو غيرها (وان تركها) أى السجدة عمداً (وقصده) أى الركوع بانحطاطه (صح) ركوعه (وكره) تركها (و) ان تركها (سهواً) عنها وركع وتذكرها راكعاً (اعتد به) أى بركوعه (عند) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه في رواية أشهب (لا) عند الامام (ابن القاسم) فيخر ساجداً ثم يقوم فيقرأ شيئاً ثم يركع (فيسجد) بعد السلام (ان) كان (اطمأن به) أى بركوعه الذى تذكر فيه تركها لزيادة الركوع

(فصل) في النفل (ندب نقل) في كل وقت مالم ينه عنه فيه وللراد به ما زاد على الصلوات الخمس والسنن الخمس والرغيبه لذكرها بعده ومعناه لغة مطلق الزيادة واصطلاحاً ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه أى تركه في بعض الاوقات والسنة لغة الطريقة واصطلاحاً ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وواظب عليه وأظهره في جماعة ولم يدل دليل على وجوبه والرغيبه لغة الخير المرغب فيه واصطلاحاً ما رغب الشارع فيه وحده ولم يظهره في جماعة (٧٣) (وتأكد بعد) صلاة (مغرب)

وبعد الله كر الوارد عقبها

(ك) النفل بعد صلاة

(ظهر وقبلها) أى الظهر

(ك) النفل قبل (عصر)

حال كون النفل في الاوقات

المتقدمة (بلا حد) أى

تحديد يتوقف المتدب

عليه بحيث ينتفى بالزيادة

عليه أو النقص عنه وان

الذَّهَبُ تَكَرُّرُهَا إِنْ كَرَّرَ حِزْبًا إِلَّا الْعِلْمَ وَالتَّعْلَمَ فَأَوَّلُ مَرَّةٍ وَنُدْبٌ لِسَاجِدِ الْأَعْرَافِ قِرَاءَةُ قَبْلِ رُكُوعِهِ وَلَا يَكْفِي عَنْهَا رُكُوعٌ وَإِنْ تَرَكَهَا وَقَصَدَهُ صَحٌّ وَكُرْهٌ وَسَهْوًا اعْتَدَّ بِهِ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ فَيَسْجُدُ إِنْ اطمَأَنَّ بِهِ

(فصل) نُدْبٌ نَفْلٌ وَتَأْكِدٌ بَعْدَ مَغْرِبِ كُظُوفِ وَقِيلَهَا كَعَصْرِ بِلَا حُدٍّ وَالضَّحَى وَسِرٌّ بِهِ نَهَارًا وَجَهْرٌ لَيْلًا وَتَأْكِدٌ بِبُوتَرٍ وَتَحِيَّةٌ مَسْجِدٍ وَجَازٌ تَرَكَ مَارَ وَتَأْدَتُ بِفَرْضٍ وَبَدَأَ بِهَا بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِقَاعٌ نَفْلٌ بِهِ بِمُصَلَّاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْفَرْضُ بِالْصَّفِّ الْأَوَّلِ

(١٠ - جواهر الاكلیل - اول) كان الاكمل ماورد من أربع قبل الظهر وأربع بعدها وأربع قبل العصر

وست بعد المغرب قال ابن دقيق العيد في تقديم النفل على الفرض وتأخير عنه معنى لطيف ففي التقديم تأنيس النفس بالعبادة وتقريبها للخشوع والخضوع الذى هو روح العبادة لبعدها عنهما باشتغالها بأسباب الدنيا فاذا قدم النفل على الفرض أنست النفس بالعبادة وفي تأخير النفل عن الفرض جبر الحائل والنقص الذى يقع في الفرض كما ورد في الحديث (و) تأكد (الضحى) وأقله ركعتان وأوسطه ست والمشهور أن أكمله ثمان ركعات بحسب ماورد (و) ندب (سر) أى اسرار (به) أى النفل (نهاراً) وفي كراهة الجهر به قولان (و) ندب (جهر) به (ليلاً) واسرارها جائز (وتأكد) ندب الجهر (بوتر) وعيد واستسقاء (و) تأكد (تحية مسجد) بركتين لداخله متوضئاً وقت جواز نفل يريد جلوسه به وكرة جلوسه قبلها ولا يسقطها وان تكرر دخوله كفته الاولى ان قرب رجوعه عرفاً والا كررها (وجاز ترك مار) بمسجد تحيته وهذا يقتضى طلبها منه ولكن سقطت عنه للمشقة وصرح المصنف في التوضيح بأنه غير مخاطب بها اذ شرطها ارادة الجلوس بالمسجد (وتأدت بفرض) صلاة عقب دخوله ويحصل له ثوابها ان نوى به الفرض والتحية وتتأدى بسنة ورغيبه أيضاً لا بصلاة جنازة لكرهتها فيه (و) ندب (بدء بها) أى التحية (بمسجد المدينة) المنورة بنور ساكنها عليه الصلاة والسلام (و) ندب (إقاع نفل به) أى مسجد المدينة المنورة (بمضاه) أى الموضع الذى كان صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ان عرف قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه مضاه أقرب شئ الى العمود المخلق وليس بجانبه وقال ابن القاسم بجانبه (و) ندب إقاع صلاة (الفرض بالصف الاول) الذى يلى الامام بلا فاصل فى

مسجد المدينة وغيره (وتحية مسجد مكة الطواف) لمن طلب به ولو ندبا أو أراده ولو مكيا فان لم يطلب به ولم يردّه فان كان آفاقيا فكذلك وان كان مكيا فالصلاة ان كان وقت جواز وأراد الجلوس به وهو متوضي (و) تأكد (تراويح) أى قيام رمضان ووقته كوقت الوتر بعد عشاء ضحيحة وشقق للفجر (و) ندب (انفراد بها) بعدا عن الرياء (ان لم تعطل المساجد) عن فعلها فيها (و) ندب للإمام (الحتم) للقرآن كله (فيها) أى تراويح الشهر كله ليسمع المأمومين جميع القرآن (وسورة) أى قراءتها في جميع تراويح الشهر كله (تجزئ) في حصول ندب قراءة مازاد على أم القرآن في التراويح وهى (ثلاث وعشرون) ركعة بالشفع والوتر وهو الذى جرى به عمل الصحابة والتابعين (ثم جعلت) في زمن عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه (تسعا وثلاثين) بالشفع والوتر كما في بعض النسخ وفي بعضها ستا وثلاثين غير الشفع والوتر واستقر العمل على الاول (وخفف) ندبا (مبسوقها) بركعة (ثانيته) التى قام لقضائها عقب سلام الامام (ولحق) الامام في أولى الترويجة التى تليها (و) ندب (قراءة شفع بسبح) في الركعة الاولى (والكافرون) في الركعة الثانية عقب الفاتحة فيهما (و) ندب قراءة (وتر) وهى ركعة واحدة (باخلاص ومعوذتين) عقب الفاتحة لكل مصل (إلا لمن له حزب) أى قدير معين من القرآن يقرأه في تهجده ليلا (لئنه) أى من حزبه يقرأ (فيهما) أى الشفع والوتر (و) ندب (فعله) أى الوتر آخر الليل (لئنبه) أى عادته الانتباه والاستيقاظ (آخر الليل) تنازعه فعل ومنتهى فمن كانت عادته (٧٤) النوم آخر الليل أو استوى انتباهه ونومه فيندب له فعله قبل نومه

وَتَحِيَّةُ مَسْجِدِ مَكَّةَ الطَّوَّافُ وَتَرَاوِيحُ وَانْفِرَادُ بِهَا إِنْ لَمْ تُمْطَلِ الْمَسَاجِدُ وَالْحَتْمُ فِيهَا وَسُورَةُ تَجْزِئُ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ ثُمَّ جُعِلَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ وَخَفَّفَ مَسْبُوقُهَا ثَانِيَتُهُ وَلِحِقَ وَقِرَاءَةُ شَفْعٍ بِسَبْحٍ وَالْكَافِرُونَ وَوَتَرٌ بِاخْلَاصٍ وَمُعَوَّذَتَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَهُ حِزْبٌ فَمِنْهُ فَيَسْمَعُهُمَا وَفَعَلَهُ لِنَتَبِهِ آخِرَ اللَّيْلِ وَلَمْ يُعِدَّهُ مُقَدِّمٌ ثُمَّ صَلَّى وَجَازَ وَعَقِيبَ شَفْعٍ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ بِسَلَامٍ إِلَّا لِاقْتِدَاءِ بَوَاصِلٍ وَكُرَّةٍ وَصَلُّهُ وَوَتَرٌ بِوَاحِدَةٍ وَقِرَاءَةِ ثَانٍ مِنْ غَيْرِ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ وَنَظَرٌ بِمُصْحَفٍ فِي فَرَضٍ أَوْ أَثْنَاءِ نَقْلِ لَا أَوَّلَهُ وَجَمْعٌ كَثِيرٌ لِنَقْلِ أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَهَرٍ وَالْأَفْلَاوُكَامُ بَعْدَ صُبْحٍ لِقُرْبِ الطَّلُوعِ لَا بَعْدَ فَجَرٍ وَضِجَّةٍ

احتياطاً (ولم بعده) أى الوتر شخص (مقدم) له أول الليل إذا انتبه آخره أى تكروه عادته لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة (ثم صلى) أى تندب له صلاة النفل عقب انتباهه (وجاز) أى التنفل بعد الوتر ولو لم يتم عقبه إذا طرأ له نية التنفل بعد الوتر أو فيه

وماخذ هذا الشرط من قولها ومن أوتر في المسجد فأراد أن يتنفل بعد ذلك تربص قليلاً (و) ندب فعله (عقيب شفع منفصل) عنه ندبا (سلام الا لاقتداء ب) امام (واصل) الشفع بالوتر فيتبعه المأموم في وصله واقتداؤه به مكروه كما يفيد به كلامها فان لم يتبعه في وصله وسلم عقيب الشفع فلا يبطل لقول أشهب به وينوى المأموم بالركعتين الاولييتين الشفع والاخيرة الوتر (وكره وصله) أى الشفع بالوتر بترك السلام من الشفع لغير مقتد بواصل وان كره اقتداؤه به (و) كره (وتر ب) ركعة (واحدة) من غير شفع قبلها على أنه للفضيلة وهو المشهور ولو لمريض أو مسافر (و) كره (قراءة) امام (ثان) في التراويح (من غير انتهاء) قراءة الامام (الاول) لان الفرض اسماعهم جميعه (و) كره (نظر بمصحف) أى قراءة فيه (في) صلاة (فرض) سواء كانت في أوله أو في أثنائه (أو) في (اثناء نفل) لسكرة اشتغاله به (لا) يكره النظر بمصحف في (أوله) أى النفل لانه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الفرض (و) كره (جمع كثير ل) صلاة (نفل) الا التراويح (أو) جمع قليل كرجلين وثلاثة (بمكان مشتهر) جذر الرياء (والا) أى وان كان الجمع قليلاً بمكان غير مشتهر (فلا) يكره الا في الاوقات التى صرح العلماء بكراهة الاجتماع فيها كليلة نصف شعبان وأول جمعة رجب وليلة عاشوراء (و) كره (كلام) دينوى (بعد) صلاة (صبح لقراب الطلوع) للشمس اذ للطلوب في هذا الوقت الاستغفار والذكر والدعاء وكذا حال الطلوع وبعده الى ارتفاع الشمس قدر رمح ثم الصلاة لحديث من صلى الصبح في جماعة وحلّس في مصلاته يذكر الله حتى تطلع الشمس صلى ركعتين كان له ثواب حجة وعمره تامتين تامتين كرهه صلى الله عليه وسلم ثلاثاً كيدا للترغيب في الامتثال (لا) يكره الكلام (بعد) صلاة (فجر) وقبل صلاة صبح (و) كره (ضجعة)

بكسر الضاد للمعجمة أى الاصطجاع على شقه الأيمن مستقبلاً ووضعا كفه اليمنى تحت خده (بين) صلاة (صبح وركعتي الفجر) إذا فعلها استثنائاً لا استراحة من طول قيام الليل (والوتر سنة) وهو (أكد) السنن الخمس (ثم) يليه (عيد) الأضحى والفطر وهما في مرتبة واحدة (ثم كسوف ثم استسقاء) والذى في البيان والجواهر أن الوتر أكد من صلاة الجنازة أيضاً على القول بسنيتها (ووقته) أى الوتر المختار (بعد عشاء صحيحة و) بعد مغيب (شفق) أحمر فلا يصح قبل العشاء ولا بعدها قبل مغيب شفق ليلة جمع المطر وينتهي (إ) طلوع (الفجر) الصادق (وضروريه) أى الوتر من طلوع الفجر (ل) تمام صلاة (الصبح) ويكره تأخيرها للضرورة بلا عذر (ونذب قطعها) أى الصبح (له) أى الوتر إذا تذكره فيها (لفظ) عقد ركعة أم لا فيصل الشفع والوتر ويعيد الفجر (لا) يندب قطع الصبح للوتر لشخص (مؤتم) تذكر الوتر في الصبح خلف إمامه (وفي الإمام) الذى تذكر الوتر وهو فى الصبح (روايتان) عن الإمام مالك رضى الله تعالى عنه رواية بندب قطعه ورواية بجوازها وإذا قطع فى قطع مأموميه والاستخلاف عليهم قولان (وان لم يتسع الوقت) الضرورى (الاركتين تركه) أى الوتر محافظة على صلاة الصبح كلها فى وقتها هذا مذهب المدونة وقال أصبغ صلى الوتر وبدر ك وقت الصبح بركعة ويقضى الفجر على كل منهما (لا) ان اتسع الوقت (لثلاث) أو أربع فلا يتركه بل يصله ويصل الصبح ويقضى الفجر (و) ان اتسع الوقت (لخمس) أو ست من الركعات (صلى الشفع) أى فالوتر فالصبح ويقضى الفجر (ولو قدم) (٧٥) أى صلى الشفع أول الليل فيعيده ليصله بالوتر

(و) ان اتسع الوقت (لصبح) من الركعات (زاد الفجر) عقيب الشفع والوتر وقبل الصبح (وهى) أى صلاة الفجر (رغيبية) وهى رتبة دون السنة وفوق النافلة (تفتقر لنية تخصصها) أى غير هاهن مطلق النفل (ولا تجزئ) صلاة الفجر فى الرغبة (ان تبين

بَيْنَ صُبحٍ وَرَكْعَتَيْ فَجْرِ وَالْوَتْرُ سُنَّةٌ أَكَّدُ ثُمَّ عِيدٌ ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاءُ وَوَقْتُهُ بَعْدَ عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ وَشَفَقٍ لِلْفَجْرِ وَضُرُورِيَّةٌ لِلصُّبْحِ وَنَذْبٌ قَطْعُهَا لَهُ لَفْظٌ لَا مُؤْتَمَرٌ وَفِي الْإِمَامِ رَوَايَتَانِ وَإِنْ لَمْ يَتَّسِعِ الْوَقْتُ إِلَّا لِرَكْعَتَيْنِ تَرَكَهُ لَا لِثَلَاثٍ وَخُمْسٍ صَلَّى الشُّفْعَ وَلَوْ قَدَّمَ وَلَسَبَّحَ زَادَ الْفَجْرَ وَهِيَ رَغِيْبَةٌ تَفْتَقِرُ لِنِيَّةٍ تَخْصُصُهَا وَلَا تُجْزِئُ أَنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ إِحْرَامِهَا لِلْفَجْرِ وَلَوْ بَتَحَرُّ وَنَذْبٌ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَإِقْبَاعُهَا بِمَسْجِدِهِ وَنَابَتْ عَنْ التَّحِيَّةِ وَأَنْ فَعَلَهَا بِبَيْتِهِ لَمْ يَرْكَعْ وَلَا يَقْضَى غَيْرُ فَرَضٍ إِلَّا هِيَ فَلَزَّ زَوَالُ وَإِنْ أُقِيمَتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدِهِ تَرَكَهَا وَخَارِجَهُ رَكَعًا إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ رَكَعَتَهُ وَهَلِ الْأَفْضَلُ كَثْرَةُ السُّجُودِ

تقدم إحرامها) أى سبقه (إ) طلوع (الفجر) ان كان لم يتحرر طلوع الفجر بل (ولو) كان صلاحها (بتحرر) أى اجتهاد حتى اعتقد أو ظن طلوع الفجر (ونذب الاقتصار) فيها (على الفاتحة) وروى ابن وهب كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وهو فى صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه وصحيح أبي داود من حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وقد جرب لوجع الأسنان فصيح وما يذكر من قرأ فيها بألم وألم لم يصبه ألم لأصله وهو بدعة أو قريب منها وفى وسائل الحاجات وأسباب النجاة للغزالي من الأحياء ما جرب لدفع السكره وقصور كل عدو ولم يجعل لهم اليه سبيلا قراءة ألم نشرح وألم تركب فى ركعتي الفجر قال وهذا صحيح لاشك فيه (و) نذب (إيقاعها) أى الرغبة (بمسجد ونابت عن التحية) للندوبة عند دخوله لمن دخله بعد الفجر (وان فعلها) أى صلى الرغبة (ببيته) ثم أتى المسجد ووجد الناس منتظرين صلاة الصبح مع الراتب (لم يركع) تحية المسجد لان الوقت ليس وقت جواز للنفل (ولا يقضى غير فرض الا هى) أى الرغبة (ف) تقضى من حل النافلة (الى الزوال) ومن فاتته الرغبة والصبح قال الإمام مالك رضى الله تعالى عنه مرة يقدم قضاء الصبح وهو العتمد وقال أيضا يقدم قضاء الرغبة (وان أقيمت الصبح) للراتب على من لم يصل الرغبة (وهو بمسجد) أو رحبته (تركها) وجو باودخل مع الإمام فى الصبح ثم يقضيها وقت حل النافلة (و) ان أقيمت الصبح على من لم يصل الرغبة حال كونه (خارجا) أى للمسجد وخارج رحبته (ركعها) ان لم يخف فوات ركعة من الصبح مع الإمام بهلاته الفجر فان خاف فوات ركعة دخل معه ندبا وقضاها وقت حل النافلة (وهل الأفضل) فى النفل (كثرة السجود) لحبر عليك بكثرة السجود فانك لمن تسجد

لله سبحانه الا رفعك الله بها درجة وحط بها عنك خطيئة (أو) الأفضل فيه (طول القيام) خير أفضل الصلاة طول القنوت أى القيام ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى تورم قدماء ولم يزد على إحدى عشرة ركعة فى رمضان ولا فى غيره (قولان) لم يطلع المصنف على راجحة أحدهما (فصل) فى بيان حكم فعل الصلاة فى جماعة (الجماعة) أى الصلاة معها (بفرض غير جمعة سنة) مؤكدة وفى مفهوم فرض تفصيل فنه ما الجماعة شرط فى سنيتها كالعبدين والكسوف والاستسقاء ومنه ما هى فيه مندوبة كالترابيح ومنه ما هى فيه خلاف الأولى كشفع ووتر وفجر ومنه ما هى فيه مكرهة ان كثرت الجماعة أو اشتهر المسكان ومفهوم غير جمعة انها ليست سنة فى الجمعة بل هى واجب شرط فى صحتها (ولا تتفاضل) أى لا يتفاوت فضلها فتفاوت يقضى باعادتها لأجله والأفلا زاع فى ان الصلاة مع الجمع الكثير المشتمل على العلماء والصلحاء وأهل الخير أفضل منها مع غيرهم لكن لم يرد طلب الاعادة لادراك الأفضل بعد فعلها مع من هو دونه (وانما يحصل فضلها) أى الجماعة الواردة الحديث وهو صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءا وفى رواية صلاة الجماعة تفضل صلاة ألف ب سبع وعشرين درجة وجمع بينهما بأن الجزء أعظم من الدرجة فجموع الخمسة والعشرين جزءا مساو لجموع السبع والعشرين درجة وانما يحصل له هذا الفضل العظيم (ب) ادراك (ركعة) مع الامام بأن يدركه قبل أن يرفع من الركوع وان لم يطمئن الابعده بأن ينحى قبل رفع الامام من الركوع ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد ان فضلها يحصل ويذكر بجزء قبل سلام الامام وأما حكمها فلا يثبت البركة لا بأقل منها وحكمها أن لا يقتدى به ولا يعيد فى جماعة ويترتب عليه سجود سهو (٧٦) امامه وتسليمه عليه وعلى من على يساره وصحة استخلافه (وننب لمن لم

يحصله) أى فضل الجماعة (كمصل) اماما (ب) مأموم (صلى) وأولى من صلى فذا ولو حكما كن أدرك دون ركعة (لا) لمن حصله كرجل صلى اماما (امراة) لان صلاحها فرض وصلاة

أَوْ طُولُ الْقِيَامِ قَوْلَانِ

(فصل) الجماعة بفرض غير جمعة سنة ولا تتفاضل وانما يحصل فضلها بركة وتذيق لأن ثم يحصل كفضل بصية لا امرأة أن يعيد مفوضا مأموما ولو مع واحد غير مغرب كمشاء بعد وتر فان أعاد ولم يفتقد قطع والأشفع وان أتم ولو سلم أى برا بركة ان قرب وأعاد مؤتم بمعيد أبدا أفذاذا

وان

الصبي نفل. ونائب فاعل ندب (أن يعيد) صلاته التى صلاحها فذا أو اماما لصبي ولو

بوقت ضرورى حال كونه (مفوضا) أمره الله تعالى فى جعل أيهما شاء فرضه حال كونه (مأموما) فان أعاد اماما بطلت صلاة المقتدى به لان صلاة المعيد تشبه النفل ولا يصح فرض خلف شبه نفل واستثنى من لم يحصله من صلى فذا أو اماما بصبي فى أحد للساجد الثلاثة فلا يعيد فى غيرها جماعة وبالع على اعادته مأموما فقال (ولو مع واحد) وأشار بالوالى القول بأنه لا يعيد مع واحد الا اذا كان اماما راتبا فيعيد معه لانه كجماعة ومفعول يعيد قوله (غير مغرب) اذ المغرب لاتعاد لفضل الجماعة لصيرورتها مع الاولى شفعا فتستفى حكمه مشروعيها ثلاثا من ايتار عدد ركعات الصلوات النهارية ولانها تستلزم النفل ثلاث ولا نظيره فى الشرع فاذا انحرم الاعادة (كمشاء بعد وتر) أى تمتع اعادتها لانه ان أعاد الوتر خالف قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران فى ليلة وان لم يعده خالف قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتر (فان أعاد) للمغرب ناسيا صلاتها فذا أى شرع فى اعادتها ثم تذكر أنه صلاحها فذا (و) الحال أنه (لم يعقد) ركعة منها (قطع) صلاته وجوبا وخرج واضعا يده على أنفه كهيئة الراعى ثلاثا يطمئن فى حق الامام (والا) أى وان تذكر بعد عقد ركعة برفع رأسه من ركوعها معتدلا مطمئنا (شفع) ندبا مع الامام وسلم قبله وخرج بهيئة الراعى لذلك (وان أتم) المغرب سهوا مع الامام وتذكر أنه صلاحها فذا قبل سلامه بل (ولو سلم) منها قبل تذكره (أنى) وجوبا (ب) ركعة (رابعة ان قرب) تذكره من سلامه ولم يخرج من المسجد وسجد بعد سلامه وان تذكر قبل سلامه فى أى بالربعة ولا يسجد ومفهوم قرب أنه ان بعد فلا شيء عليه (و) ان أعاد المعيد لفضل الجماعة اماما (أعاد) شخص (مؤتم) رجل (معيد صلاته أبدا) لبطالان صلاته خلف المعيد لانه شبيه بمنقل والمؤتم مفترض ولا يصح فرض خلف شبه نفل حال كون المؤتم (افذاذا) فى اعادة صلاته التى صلاحها خلفه والأولى قد يطابق الحال صاحبه فى افراده لكن نراعى المعنى اذ المقصود به الجنس الصادق بمتعددا ايضا

(وان تبين) أى ظهر لعدم (عدم) الصلاة (الأولى) التى ظن انه صلاها فذا أو اماما يصي قتيبن انه لم يصلها رأسا (أو) تبين له (فسادها) أى الأولى التى صلاها فذا فقد شرط أو ركن (أجزأته) الصلاة الثانية ان نوى الغرض أو التفويض فان نوى النفل فلا تجزئه (ولا يطل ركوع) أى يكره فعل ذلك للإمام (لداخل) إذا لم يخش اضطرابه ولا اعتداده بما لا يعتد به ان لم يطل له الركوع وهذا خاص بالإمام وأما المصلى وحده إذا خشي بدخول شخص معه فله أن يطيل له الركوع وهو مقتضى تقرير وتعليل اللخمى والقرافى اه وتبعه تلامذته وأقرهم الرماضى والعدوى (والامام الراتب) أى الذى رتبته السلطان أو نائبه أو الواقف أو جماعة المسلمين بمحل معه لصلاة الجماعة مسجدا كان أو غيره فى الصلوات الخمس أو بعضها (كجماعة) فيما هو راتب فيه فضلا وحكما فينوى الامامة اذا صلى وحده ولا يعيد فى أخرى ولا يصلى بعده جماعة فى محله الذى هو مرتب فيه ويعيده معه مريد الفضل اتفاقا ويجمع وحده ايلة للطرح ونحوه ان أذن وأقيم وانتظر الناس فى وقتهم المعتاد فلم يأت به أحد (ولا يتبدأ صلاة) أى يحرم ابتداؤها فرضا كانت أو نفلا من فدا أو جماعة بالمحل الذى هو مرتب للصلاة به لتأديه للطعن فى الامام وجماعته وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وحملت الكراهة فى المدونة وابن الجايب على التحريم وتصح الصلاة وصلة بتبدأ (بعد) الشروع فى (الإقامة) للراتب (وان أقيمت) الصلاة للراتب (وهو فى صلاة) نافلة أو فريضة هى الإقامة أو غيرها بمحل الراتب أو رجبته (قطع) المصلى صلاته التى هو فيها ودخل مع الراتب وجوبا لم يصلها أو صلاها فذا سواء عقد ركعة مما هو فيها أم لا (ان خشى) أى تحقق أو ظن (فوات ركعة) من صلاة الراتب باتمام (٧٧) ما هو فيها (والا) أى وان لم يخش

فوات ركعة باتمام صلاته بأن تحقق أو ظن ادراكه فى الأولى عقب اتمام ما هو فيه (أتم النافلة) التى هو فيها عقد منها ركعة أم لا (أو فريضة غيرها) أى الإقامة للراتب بأن كان فى ظهر فأقيمت عليه

وَأَنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْأُولَى أَوْ فَسَادُهَا أَجْزَأُ وَلَا يُطَالُ رُكُوعٌ لِدَاخِلِهِ وَالْإِمَامُ الرَّاتِبُ كَجَمَاعَةٍ وَلَا تُتَبَدَّأُ صَلَاةٌ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَإِنْ أُقِيمَتْ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ قُطِعَ إِنْ خَشِيَ فَوَاتَ رَكْعَةٍ وَلَا أَتَمَّ النَّافِلَةَ أَوْ فَرِيضَةً غَيْرَهَا وَإِلَّا انْصَرَفَ فِي الثَّلَاثَةِ عَنْ شَفْعٍ كَالأُولَى إِنْ عَقَدَهَا وَقُطِعَ بِسَلَامٍ أَوْ مُنَافٍ وَإِلَّا أَعَادَ وَإِنْ أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ عَلَى مُحْصَلِ الْفَضْلِ وَهُوَ بِهِ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّهَا وَلَا غَيْرَهَا وَإِلَّا لَزِمَتْهُ كَمَنْ لَمْ يُصَلِّهَا وَرَبَّيْتَهُ يُبَيِّنُهَا وَبَطَلَتْ

العصر مثلا عقدها ركعة أم لا (والا) أى وان لم تكن التى هو فيها نافلة ولا فريضة غيرها بأن كانت عين المقامة للراتب كاقامة ظهر وهو بها (انصرف) أى خرج من الصلاة التى هو فيها فى الركعة (الثالثة) التى لم يعدها (عن شفيع) بأن يرجع للجلوس ويعيد التشهد ويسلم ويدخل مع الراتب فان عقدها بالقرع من سجودها كلها فريضة ولا يجعلها نافلة كاتمام ركعتين من المغرب فأقيمت عليه فيستمرها فريضة ويخرج من محل الراتب لانها لا تعاد للفضل ويتم الصبح ويدخل معه (ركعة) (الأولى) من الصلاة التى أقيمت وهو بها فيشفعها بركعة أخرى (ان) كان (عقدها) بأن استقل قائما فى الثانية قبل الاقامة ولم تكن مغربا أو الافيق قطع ولو عقدها لثلاثا متنفلا وقت النهى قال فى المدونة ان كانت المغرب قطع ودخل مع الامام عقدر ركعة أم لا وان صلى ثنتين أتمها ثلاثا وخرج وان صلى ثلاثا وسلم وخرج ولم يعدها (والقطع بسلام أو) شئ (مناف) لصحة الصلاة غير السلام ككلام ورفض (والا) أى وان لم يسلم عما هو فيه ونوى الاقتداء بالراتب (أعاد) الصلاة التى كان فيها والتى انتقل اليها لانه أحرم بصلاة وهو فى صلاة لكن انما يعيد الأولى اذا كانت فريضة (وان أقيمت) صلاة راتب (بمسجد) أو غيره مما جرت العادة بصلاة الجماعة فيه (على محصل الفضل) فى الصلاة المقامة بصلاتها فى جماعة (وهو به) أى فى المسجد (خرج) منه وجوبا واضعا يده على أنفه ثلاثا يطعن فى الامام (ولم يصلها) لامتناع اعادتها جماعة (ولا غيرها) من الصلوات (والا) أى وان لم يحصل الفضل بأن كان صلاها فذا (لزمته) أى المقامة مع الامام ان كانت مما تعاد لفضل الجماعة وامان لم تكن مما يعاد لفضل الجماعة كغرب وعشاء بعدوتر خرج من المسجد (كمن لم يصلها) وأقيمت عليه وهو به فإمره الدخول معه ان كان محصلا لشروطها ولم يكن مرتبا فى محل آخر والاخرج (وان) أقيمت بالمسجد على من أحرم بها (بنيته) أى خارج المسجد (بتمها) نية الغرض وجوبا سواء عقدها ركعة أم لا حتى فوات ركعة من المقامة أم لا (وبطلت) الصلاة

(بافتداء) فيها (بمن) أي امام (بأن) أي بين وظهر فيها أو بعدها (كافرا) تميز بحول عن الفاعل فتعدا أبدا سواء كانت سرية أو جهرية وسواء طال مدة صلاته اماما بالناس أم لا (أو) بأن (امرأة) ولو لامرأة في نفل ولم يوجد رجل يؤتم به (أو) بأن (خنثى مشكلا) أي لم تتضح ذكوريته ولا أنوثته ولو لمثله في نفل ولم يوجد رجل يؤتم به (أو) بأن (مجنونا) مطبقا أو يقيق وأم حال جنونه فإن أم حال إفاقته فصحيحة قاله ابن عبد الحكم (أو) بأن (فاسقا بجارحة) كزان وشارب مغيب لحديث أئمتكم شفاؤكم والفاسق فلا يصلح لها والعمد صحة الصلاة خلفه مع كراهتها إذا لم يتعلق فسقه بالصلاة والأفلا كقصده الكبير بالإمامة وإخلاله بركن أو شرط أو سنة عمدا (أو) بأن (مأموما) بأن ظنه اماما فظهر أنه مأموم (أو) بأن (محدثان تعمدا) الحدث في الصلاة أو دخلها وهو محدث أو تذكروا في أنشائها وعمل عملها منها لا إن تذكروا بعد تمامها أو سبقه أو تذكروا فيها وخرج بمجرد التذكير فلا تبطل عليهم ولو جمعة بشرط الاستخلاف فيما بقي منها ولو السلام (أو علم مؤتمه) بمحدثه فيها أو قبلها واقتدى به بعده ولو ناسيا فإن لم يقتد به وأعلمه فورا فلا تبطل صلاته قاله ابن رشد وعلمه به بعدها مفتقر (و) بطلت (ب) افتداء (ب) عاجز عن ركن) فولى كتكبيره الإحرام أو فعلى كالركوع والسجود والمأموم قادر عليه وإن عاجز عن غيره (أو) عاجز عن (علم) بما تتوقف صحة الصلاة عليه من كيفية غسل ووضوء وصلاة فإن علم الكيفية بتلقيها من عالم بها صحت خلفه وإن اعتقد أن جميع أجزائها سنية أو أن الفرض سنة والسنة فرض (الا) أي يساوي للمأموم في العجز عن الركن (كالقاعد) أي العاجز عن القيام (بمثله) أي قاعد عاجز عن القيام (ف) افتداؤه به (٧٨) (جائز) والجواز يستلزم الصحة (أو) بافتداء أي (بأمر) أي عاجز عن الفاتحة

فصلاتها باطلة (إن وجد)
قبل الدخول في الصلاة
رجل (قاريء) ومفهوم
الشرط صحة صلاتها
أن لم يوجد قاريء (أو)
بافتداء (بقاريء) قراءة
شاذة مخالفة لرسم المصحف
العثماني (كقراءة) عبد

بافتداه بمن بأن كافرا أو امرأة أو خنثى مشكلا أو مجنونا أو فاسقا بجارحة
أو مأموما أو محدثا إن تعمدا أو علم مؤتمه وبما جاز عن ركن أو علم الأ
كالقاعد بمثله فجائز أو يأتم به إن وجد قاريء أو قاريء بكفره أو إن مسعود أو
عبد في جمعة أو صبحي في فرض وبغيره تصح وإن لم تجز وهل يلاحن مطلقا
أو في الفاتحة وبغيره مميّز بين ضاد وظاء وخلاف وأعاد بوقت في كحروري
وكره أقطع وأشل

واعراق

الله (بن مسعود) رضى الله تعالى عنه إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا

إلى ذكر الله وكقراءة لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرئ مما قالوا (أو) بافتداء (ب) (عيد في جمعة) وإن بشائية كمكاتب لأنها لا تجب عليه وإن قامت له مقام الظهر إذا صلاها (أو) بافتداء (ب) (صبحي في فرض) لأنه متنفذ (وبغيره) أي الفرض (نصح) إمامته للبالغ بعد وقوعها (وإن لم تجز) أي ابتداء على المشهور وقيل تجوز ابتداء في النفل وإمامته لمثله جائزة في الصلوات الخمس وغيرها (وهل) تبطل بافتداء (ب) (يلاحن) في قراءته (مطلقا) عن تقييده بكونه بفاتحة وبغيره المعنى لأنه ليس قرآنا لأن أركان القرآن ثلاثة موافقة العربية ورسم المصحف وصحة الاسناد (أو) لا يصح الافتداء به إن كان لحنه (في الفاتحة) أو إن غير المعنى كضم تاء أنعمت أو يصح مطلقا أي عن التقييد بكونه في غير الفاتحة وبكونه لا يغير وإن امتنع ابتداء مع وجود غيره عند الخمي أقوال (و) هل تبطل صلاة مقتد (بغير مميّز بين ضاد وظاء) معجمتين أو ضاد وسين مهملتين أو ذال معجمة ورأى مطلقا عن التقييد بكونه في الفاتحة أو تبطل إن كان في الفاتحة (خلاف) في التشهير محل في غير المتمدن قال ابن عاشر كأن المصنف صرح بهذه المسألة للتخصيص على عينها وإن كانت داخلة في الإلاحن على كل حال (وأعاد) ندبا (بوقت) اختياري (في) افتداء بامام بدعي مختلف في كفره (كحروري) منسوب لحرواء قرية من قرى الكوفة خرج بها قوم عن طاعة على ابن أبي طالب رضى الله تعالى عنه هموا عليه في تحكيمه أبا موسى وعمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهم وعلى معاوية في خروجه على علي وكفروهما بالذنوب فقاتلهم الامام على قتلا شديدا (وكره أقطع وأشل) يدا أو رجلا أي إمامتهما ولو لمثلها والمعتد علم كراهة إمامتهما مطلقا كما في الجواهر ونصه المازري والباحي وجمهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنه أنه

لابأس بإمامة الأقطع والاشل لثلمها وتغير مثلها ولو في الجمعة والأعياد وسواء كانا يضعان العضو على الأرض أم لا (و) كره
 (اعرابي) منسوب للأعراب أي سكان البادية سواء كانت لغتهم عربية أو أعجمية (لغيره) أي إمامته لحضري سواء كانت
 بحاضرة أو ببادية ولو كانا بمنزل الاعرابي (وان) كان الاعرابي (أقرأ) أي أحكم قراءة من الحضري لجفائه وغلظته فلا يصلح
 للشفاعة اللازمة للإمامة (و) كره (ذوسلس) أي بول ونحوه يخرج بغير اختياره فلا يستطيع حبسه (و) ذو (قروح) أي
 جروح يسيل منها دم ونحوه أي إمامتهما (الصحيح) أي سليم من السلس والقروح وكذا سائر أصحاب المغفوات فمن تلسس
 بشي ومنها فإمامته للسليم منها مكروهة (و) كره (امامة من يكره) أي يكرهه أقل الجماعة غير ذي الفضل منهم فإن كرهه الكل
 أو الجبل أو ذو الفضل منهم وإن قل فإمامته محرمة لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله من أم قوم ما وهملهم كارهون (و) كره (ترتب خصي) أي
 مقطوع الذكركر أو الأنثيين (ومأبون) أي متكسر في كلامه كالنساء أو مشته فعل الفاحشة به لئلا يدبره ولم تفعل به أو من فعلت
 به وتاب والا فهو أزدل الفاسقين لاتضح إمامته على مامشي عليه المصنف (و) ترتب (أغلف) أي غير مخنون (و) ترتب (ولد
 زنا ومجهول حال) أي من لم تعرف عدالته ولا فسقه أو أبوه كلقيط لا غريب لائتمان الناس على انسابهم (و) ترتب (عبد بغيرض)
 من الخمسين أو سنة من الخمس ولو أصلح القوم وأعلمهم ويجوز ترتبه في نفل كتراويح هذا قول ابن القاسم وقال عبد الملك يجوز ترتبه في
 الفرض كالنفل (و) كره (صلاة بين الاساطين) جمع اسطوانة أي العواميد بأن تكون عن اليمين وعن الشمال لانه معدلوضع النعال
 فلا يخلو عن النجاسة الساقطة منها ولانه محل الشياطين (أو أمام) (٧٩) يفتح الهمزة أي قدام (الامام) أو في

محاذاته (بلا ضرورة)
 راجع للصلاة بين الاساطين
 أيضا (و) كره (اقتداء
 من بأهل السفينة بمن
 بأهلها) لعدم تمام
 تمكنهم من مراعاة أحوال
 الامام ومفهومة حواجز
 اقتداء من بأهلها بمن
 بأهلها وهو كذلك لتمام

وأعرابي لغيره وإن أقرأ وذوسلس وقروح لصحيح وإمامة من يكره وترتب
 خصي ومأبون وأغلف وولد زنا ومجهول حال وعبد بغيرض وصلاة بين
 الاساطين أو أمام الإمام بلا ضرورة واقتداه من بأهل السفينة بمن بأهلها
 كأبي قبيس وصلاة رجل بين نساء وبالعكس وإمامة بمسجد بلا رداء وتنقله
 بمخراجه وإعادة جماعة بعد الراتب وإن أذن وله الجمع أن يجمع غيره قبله
 أن لم يؤخر كثيرا وأخرجوا إلا بالساجد الثلاثة فيصطلون بها أفذاذا أن دخلوها
 وقتل كبرغوث بمسجد وفيها يجوز طرحها خارجة واستشكل

تمكنهم منها (ك) اقتداء من على جبل (أي قبيل) اسم جبل بمكة جهته ما بين الحجر الأسود والركن الثاني فيكره
 لمن عليه أن يقتدى بمن في المسجد لعدم تمكنه من ضبط أحوال الامام للبعد الذي بينهما (و) كره (صلاة رجل بين نساء)
 عن يمينه وعن شماله أو أمامه وخلفه (وبالعكس) أي صلاة امرأة بين رجال عن يمينها وعن شمالها أو أمامها وخلفها وأما
 صلاتها خلفهم فهو المطلوب (و) كره (امامة لمسجد بلا رداء) على كتفيه ولو كانا مستورين بشوب (و) كره (تنقله)
 أي الامام (بمخراجه) أي المسجد وكذا جلوسه به على هيئة الصلاة وكان صلى الله عليه وسلم إذا سلم أقبل على الناس بوجهه
 أي التفت اليهم يميناً أو شمالاً ولم يستدبر القبلة لكرهه ذلك (و) كره (إعادة جماعة بعد) صلاة الامام (الراتب) في
 المحل الذي حرت العادة بصلاة الجماعة فيه وحزم المصنف بالكرهه تبعاً للرسالة والجلاب وغير ابن بشير والبخمي وغيرها
 بالتمنع وهو ظاهر قول المدونة ولا يجمع صلاة في مسجد مرتين إلا مسجداً ليس له امام راتب (وله) أي الراتب (الجمع أن جمع غيره)
 في محله (قبله) بغير أذنه (ان لم يؤخر) الراتب الصلاة عن وقته المعتاد تأخيراً (كثيراً) فإن أذن لأحد في الصلاة مكانه نيابة عنه
 أو أخر عن غادته تأخيراً كثيراً يضرب بالجماعة فجمعوا قبله كره له الجمع حينئذ (و) ان دخل جماعة مسجد اله راتب فوجدوه قد
 فرغ من صلاته (أخرجوا) ندباً ليجتمعوا خارجة ولا يصلون فيه أفذاذا لفوات فضل الجماعة (الابن المساجد الثلاث) مسجد المدينة على
 ساكنها أفضل الصلاة والسلام والمسجد الحرام والمسجد الأقصى (فيصلون بها أفذاذا ان دخلوها) فوجدوا راتباً فبدأهم صلاة فلا
 يخرجون بل يصلون بها أفذاذاً لأفضل صلاة فذاها على صلاة جماعة غيرها (و) كره (قتل كبرغوث) وقيل ببقعة وذئابة (بمسجد)
 لانه محل رحمة (وفيها) أي المدونة (يحوز طرحها) أي القملة الداخلة بالكاف حية (خارجة) أي المسجد (واستشكل)

بأنه تعذيب لها وبأنها صير عقربا قل من تلذغه الامات ومفهوم خارجه كراهة طرحها فيه حية وطرح ميتها فيه حرام للنجاسة (وجاز اقتداء به) رجل (أعمى) بمرجوحية اذ الاقتداء بالبصير المساوي له في الفضل أولى لأنه أبعد عن النجاسة ويرى الإشارة لاصلاح الصلاة وقيل هما سيان (و) جاز اقتداء بامام (مخالف في الفروع) المتعلقة بافعال المكلفين من الايجاب والندب والاباحة والتجريم والكراهة والصحة والفساد والشرعية والسببية والممانعة فيجوز الاقتداء بالمخالف في الفروع ولو أتى بمانع لصحة الصلاة في مذهب المأموم وليس مانعا في مذهبه كترك ذلك والوالة والنية وتكميل مسح الرأس ومس التبرك والتقبيل على الفم والمس بقصد اللذة أو وحدانها فالمعتبر في شروط الصلاة مذهب الامام لا المأموم وأما شروط الاقتداء فالمعتبر فيها مذهب المأموم لا الامام فلا يصح اقتداء مفترض بمن تغفل أو معيدا أو مؤد بقاض أو عكسه أو مفترض بغير صلاة المأموم وان صح ذلك كله في مذهب الامام وأما أركان الصلاة فهل المعتبر فيها مذهب الامام فتصح الصلاة خلف حتى يترك الرفع من الركوع والسجود والاعتدال وهذا صرح العدوي في حاشية الحرشي أو المعتبر فيها مذهب المأموم قال ابن القاسم لو علمت ان رجلا يترك القراءة في الأخيرتين لم أصل خلفه كذا نقل عنه في الذخيرة وطريقة القرافي وابن ناجي المعتبر فيها مذهب الامام (وجاز) اقتداء سالم من السكنة بامام (الكن) أي عاجز عن اخراج بعض الحروف من مخرجه لعجمة أو غيرها سواء كان لا ينطق بالحرف أصلا أو ينطق به متغيرا كأن يجعل اللام ثاء مثلثة أو ثاء مشناة أو الراء لاما (و) جاز اقتداء بامام (محدود) أي أقيم عليه حد شرعي لشرب مسكر أو زنا أو قذف ان تاب وحسن حاله (و) جاز اقتداء بامام (عنين) بكسر العين المهملة والنون مشددة (٨٠) أي لا ينتشر ذكره أو صغيره لذكره جدا بحيث لا يتأتى به وقاع (و) جاز

وَجَازَ اقْتِدَاءُ بَاغْمَى وَمُخَالَفٍ فِي الْفُرُوعِ وَالْكَنَّ وَحُدُودٍ وَغَيْنٍ وَبُحْدَمٍ أَلَّا أَنْ يَشْتَدَّ فَلْيَنْجِ وَصَبِيٍّ بِمِثْلِهِ وَعَدَمُ النَّصَاقِ مَنْ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ أَوْ يَسَارِهِ بِمَنْ حُدُودٌ وَصَلَاةٌ مُتَفَرِّدٌ خَلْفَ صَفٍّ وَلَا يَجْذِبُ أَحَدًا وَهُوَ خَطَا مِنْهُمَا وَاسْرَاعٌ لَهَا بِلاَ خَبَبٍ وَقَتْلُ عَقْرَبٍ أَوْ فَأَرٍ بِمَسْجِدِهِ وَاحْضَارُ صَبِيٍّ بِهِ لَا يَبْثُ وَيَكْفُ إِذَا نُهِيَ وَبَصُقٌ بِهِ إِنْ حُصِّبَ أَوْ نَحْتٌ حَصِيرٍ ثُمَّ قَدَمُهُ ثُمَّ يَمِينُهُ ثُمَّ أَمَامُهُ وَخُرُوجُ مُتَجَالِّفٍ لِيَمِينِهِ وَاسْتِسْقَاءٌ وَشَابِقٌ

اقتداء بامام (محدوم) بشديد التذال المعجمة أي من يص ببدء الجذام ومثله المبرص في كل حال (الأن يشتد) جذامه بأن يؤدي غيره برأئحته مثلا (فلينج) أي يؤمر بالبعد عن الناس بالكناية وجوبا فان

لمسجد

امتنع جبر (و) جاز اقتداء (صبي بمثله) في الصلوات الخمس وغيرها (و) جاز (عدم الصاق

من على يمين الامام أو يساره بمن حدوه) أي خلف ظهر الامام والمراد بالجواز خلاف الأولى لأنه تقطيع للصف ووصله مستحب (و) جاز (صلاة) مأموم (منفرد) عن المأمومين (خلف صف) ان لم يمكنه الدخول فيه والا كره ويحصل له فضل الجماعة على كل حال (ولا يجذب) المأموم المنفرد خلف صف (أحدا) من الصف وان جذب أحدا فلا يطعمه (وهو) أي كل من الجذب والاطاعة (خطأ منهما) أي مكروه (و) جاز (اسراع) في المشي (لها) أي الصلاة في جماعة لا ادراك فضلها اسرعا يسيرا (بلا خبب) أي جرى مذهب للخشوع فيسكروه ولو خاف فوات ادراكها ولو جمعة (و) جاز (قتل عقرب) أرادته أم لا (أو فأر بمسجد) لاذيتهما مع التحفظ عن تقديره بقدر الامكان ولو بصلاة ولا تبطل بذلك ولو انحط مرة (و) جاز (احضار صبي به لا يبعث ويكف) عن العيب (اذا نهى) عنه فان كان شأنه العيب أو عدم الكف فلا يجوز احضاره به لحديث جنبوا مساجدكم مجانبينكم وصبيانكم (و) جاز (بصق به) أي المسجد (ان حصب) أي فرش بالحصباء أي دقيق الحصى في خلال الحصباء ان لم يفرش بحصير (أو تحت حصيره) أي الحصباء ان فرش بحصير ومثله المترب ومفهوم ان حصبانه ان يلط فلا يجوز البصق به ان لم يفرش ولا تحت حصيره ان فرش ومحل الجواز ان كان يسيرا لا يؤدي للتقدير ولم يتأذبه أحد ولا الحرم (ثم) تحت (قدمه) اليسرى عطف على مقدر أي جهة يساره ان لم يكن بها أحد ثم تحت قدمه اليسرى ان كان بجهة يساره أحد (ثم) بصق (يمينه) ان لم يكن به أحد فان كان به أحد بصق تحت قدمه اليمينية (ثم) ان لم يمكن تحت القدم اليمينية بصق (أمامه) وهذا الترتيب في الصلوة فلا يطلب من غيره (و) جاز (خروج) امرأة (متحالة) لأرب للرجال فيها غالبا (ل) صلاة (عند واستسقاء) واللفرض بالأخرى ولحنارة أهلها (و) جاز خروج (شابة) غير فارغة في الجمال والشباب والا فلا تخرج لثيها أصلا

(المسجد) للصلاة الخمس مع الجماعة ولجنازة أهلها وقرأتها بشرط عدم الطيب والزينة وأن لا يخشى منها الفتنة وأن يخرج في ردىء ثيابها وأن لا تراحم الرجال وأن تكون الطريق مأمونة من توقع الفسدة والاحرام (ولا يقضى على زوجها) أى الشاب (به) أى الخروج لما تقدم ان منعها منه (و) جاز (اقتداء ذوى سفن) متقاربة في الرسى (بالعام) واحد في بعضها يسمعون أقواله أو أقوال من معه في سفينته من مأمومية أو يرون أفعاله أو أفعال من معه في سفينته من مأمومية ويستحب كون الامام في السفينة المتقدمة الى جهة القبلة ليسهل عليهم الاقتداء به لان الاصل السلامة من طرو ما يفرقهم من ربيع أو غيره فان طراً ما يفرقهم وتعتبر عليهم الاقتداء بالامام استخلفوا من يتم بهم وان شاءوا أنما (و) جاز (فصل مأموم) عن امامه (بنهر صغير) أى غير مانع من سماع أقوال الامام او مأمومية أو رؤية أفعاله أو أفعال مأمومية (أو طريق) صغير كذلك (و) جاز (علو مأموم) على امامه بغير سطح بل (ولو بسطح) في غير جمعة علوا يضبط معه احوال امامه بسهولة فان كان هناك عسر كره وان منع منه حرم (لا) يجوز (عكسه) وهو علو الامام أى يكره على للمعتد وقيل يمنع ومحله ان لم يقصد به الكبر والا منع اتفاقاً (وبطلت) الصلاة (ب) سبب (قصد امام ومأموم به الكبر) ولو يسيراً واستثنى من قوله لاعكسه قوله (الا) أن يكون علو الامام على المأموم (بكثير) او ذراع او بقصد تعليم او ضرورة كضيق مكان او لم يدخل على ذلك بان صلى رجل بجماعة أو فذا في مكان عال فاقتدى به شخص في مكان اسفل من غير دخول على ذلك (وهل يجوز) علو الامام على المأموم بأكثر من كثير (ان كان مع الامام) في المكان العالي (طائفة) من المأمومين (كغيرهم) أى المقتدين به في السافل في الشرف والمقدار وأولى اذا كان من معه أدنى رتبة من المقتدين به في السافل او لا يجوز مطلقاً (تردد) للمتأخرين في الحكم (٨١) لعدم نص المتقدمين محله اذا لم يكن

الحمل العالي معداً للامام والمأمومين عموماً فان كان كذلك وكسل بعضهم فضلى اسفل فلا منع ولا كراهة وكان الاحسن والانسلس في التعبير وهل مطلقاً

لَمْ يَسْجِدْ وَلَا يُقْضَى عَلَى زَوْجِهَا بِهِ وَاقْتِدَاءُ ذَوَى سَفْنٍ بِإِمَامٍ وَفَصْلُ مَأْمُومٍ بِصَغِيرٍ
صَغِيرٍ أَوْ طَرِيقٍ وَعَلَوُ مَأْمُومٍ وَلَوْ بِسَطْحٍ لَا عَكْسَهُ وَبَطْلَتْ بِقَصْدِ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ
بِهِ الْكِبَرُ إِلَّا بِكَثِيرٍ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ طَائِفَةٌ كَغَيْرِهِمْ تَرَدَّدُ
وَمُسَمَّعٌ وَاقْتِدَاءُ بِهِ أَوْ بِرُؤْيَاهُ وَإِنْ بَدَأَ وَشَرَطَ الْإِقْتِدَاءَ نَبَتْهُ بِخِلَافِ الْإِمَامِ وَلَوْ
بِجَنَازَةٍ إِلَّا جُمُعَةً وَجَمْعًا وَخَوْفًا

(١١ - جواهر الاكلیل - اول)

أو ان لم يكن معه طائفة كغيرهم تردد أى ما ذكر من عدم جواز علو الامام هل ذلك مطلقاً أى سواء كان مع الامام طائفة كغيرهم او صلى وحده او مع طائفة اشرف من غيرهم او محله ان كان وحده فى المكان المرتفع أو معه فيه أشرف الناس فان كان معه طائفة من عموم الناس او مثل غيرهم فلا منع قرره العدوى (و) جاز (مسمع) أى اتخاذه ونسبه لسمع المأمومين فيعلمون فعل الامام (و) جاز (اقتداء) بالامام (ب) سبب سماع صوته (ه) أى للسمع والافضل رفع الامام صوته حتى يسمع المأمومين ويستغنى عن السمع (او) اقتداء بامام (ب) سبب (رؤية) للامام أو للمؤممة (وان) كان المأموم (بدار) والامام بمسجد أو دار أخرى (وشرط) صحة (الاقتداء) نيته (اول صلاته) فلا أحرم فدا ثم نوى الاقتداء بغيره بطلت صلاته لعدم نيته اولاً فمحط الشرطية قولنا أول صلاته فالمناسب التصريح به وتفريع لا يتنقل منفرد لجماعة عليه كما فعل ابن الحاجب (بخلاف) نية (الامام) الامامة فليست شرطاً في صحتها ولا في صحة الاقتداء به (ولو) كان اماماً (بجنازة) لان الجماعة ليست شرطاً في صحتها (الاجمعة) فيشترط في صحتها نية الامامة لان الجماعة شرط فيها وكل ما كانت الجماعة شرطاً فيه فنية لامامة شرط فيه (و) الا (جمعا) بين مغرب وعشاء ليلية للطرف فنية الامامة شرط في صحتها اذ الجماعة شرط فيه فلا بد من نية الامامة عند احرامهما ولا بد فيه من نية الجمع أيضاً وهى واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه بخلاف نية الامامة فواجب شرط فيهما فان تركت فيهما بطلتا وان تركت في الثانية بطلت فقط واستشكل قولهم فان تركت فيهما بطلتا بان الاولى وقعت في وقتها مستوفية أو كنهها وشروطها ونظر فيه البناني بانه لا وجه لبطلان الاولى وانما تبطل الثانية (و) الا (خوفاً) أى صلاته بقسم القوم فنية الامامة شرط في صحتها اذ الجماعة شرط فيهما فان نوى الافراد بطلت عليه وعليهم أفاده عبد الباقي قال العدوى الصواب بطلانها على الطائفة الاولى فقط لانها فارقت الامام فى غير محل المفارقة وأما صلاة الامام والطائفة الثانية فصحيحة اهـ وقد يوجه كلام عبد الباقي بتلاعب الامام واخلاله بكيفية الصلاة بانتظار الطائفة الثانية فالصواب

كلام عبد الوهاب اذا صليت صلاة الخوف بطائفتين فلا بد للإمام أن ينوي الإمامة لأن صلاحها على تلك الصفة لا يصلح إلا جماعة اه ونقله عنه في التوضيح قاله الخطاب في كلام عبد الباقي هو الصواب (و) الا (مستحلفا) بفتح اللام فشرط صحة الاقتداء به نيته الإمامة ليميز بين ما كان عليه من المأمومية وما انتقل اليه من الإمامية فإن لم ينوها فصلاته صحيحة غاية انه منفرد مالم ينو انه خليفة الإمام مع كونه مأموما فتبطل صلاته لتلاعبه وأما بقية المأمومين فإن اقتدوا به في الحالين بطلت والا فلا (كفضل الجماعة) فشرط حصوله للإمام نية الإمامة عند الأكثر ولا يشترط كونها أولا فإن شرع في صلاة منفردا قائم به بالغ فإن علم به ونوى الإمامة حصل الفضل لها وإن لم يشعر به حتى آتم أو لم ينو الإمامة حصل الفضل للمأموم فقط فله الاعادة في جماعة لتحصيل الفضل (واختار) اللحى من نفسه (في) هذا الحكم (الأخير) وهو حصول فضل الجماعة للإمام (خلاف) قول الأكثر أي أن نية الإمامة ليست شرطا فيه فإن لم ينوها حصل الفضل له أيضا قال العدوي وهو العتمد (و) شرط الاقتداء (مساواة) بين امام ومأمومه (في) ذات (الصلاة) فلا تصح ظهر خلف عصر ولا عكسه فإن لم تحصل المساواة بطلت أن كانت المخالفة بينهما في الذات بل (وإن) كانت المخالفة (بأداء) لاحدى الصلاتين (وقضاء) للأخرى كظهر قضاء خلف ظهر أداء أو عكسه (أو ب) زمان (ك) ظهرين من يومين (ك) ظهر يوم الاثنين خلف ظهر يوم الخميس فلا بد من اتحاد ذات الصلاة وصفتها وزمنها (الا فلا خلف فرض) فيجوز كضحى خلف صبح بعد شمس وركعتي نفل خلف سفرية أو أخيرتي رباعية أو أربع خلف رباعية بناء على جواز النفل بأربع (ولا ينتقل منفرد لجماعة) بنية الاقتداء في أثناءها لفوات محلها وهو أول الصلاة (كالعكس) أي انتقال من في جماعة للانفراد فإن انتقل منفرد لجماعة أو من فيها للانفراد بطلت وأما انتقال منفرد لإمامة فحائز كأن يقتدى به أحد فينوي (٨٢) الإمامة ومحل امتناع الانتقال عن الجماعة إذا لم يضر الإمام بالمأمومين في

وَمُسْتَخْلَفًا كَفَضَلَ الْجَمَاعَةَ وَاخْتَارَ فِي الْأَخِيرِ خِلَافَ الْأَكْثَرِ وَمُسَاوَاةً فِي الصَّلَاةِ
وَأَن بَأْدَاءَ وَقِضَاءَ أَوْ يَظْهَرُ مِنْ يَوْمَيْنِ أَلَّا تَفْلَا خَلْفَ فَرَضٍ وَلَا يَنْتَقِلَ مُنْفَرِدًا
لِلْجَمَاعَةِ كَالْعَكْسِ وَفِي مَرِيضٍ اقْتَدَى بِعَمَلِهِ فَصَحَّ قَوْلَانِ وَمُتَابَعَةٌ فِي إِحْرَامٍ وَسَلَامٍ
فَالْمُسَاوَاةُ وَإِنْ يَشْكُ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ مُبْطِلَةٌ لَا الْمُسَاوَاةُ كَغَيْرِهِمَا لَكِنْ سَبْقُهُ مَمْنُوعٌ
وَالْأَكْرَهُ وَأَمَّا الرَّافِعُ بِمُؤَدِّهِ إِنْ عَلِمَ ادْرَاكُهُ قَبْلَ رَفْعِهِ

التطويل والا فله الانتقال
(وفي) لزوم اتباع مأموم
(مرضى) مرضا مانعا عن
القيام (اقتدى بمثله) في
الحجز عن القيام (فصح)
المأموم وقدر على القيام
في أثناء الصلاة فيلزمه

اتباعه لكن مع قيام لدخوله معه بوجه جائز وعدم لزوم اتباعه بل يلزمه الانتقال عنه وانماها فذا كاقْتداء قادر لا
بمثله فطرأ عجز الإمام (قولان) لم يطلع المصنف على راجحيه أحدهما (و) شرط الاقتداء (متابعة) أي اتباع المأموم امامه وتأخره عنه
في تكبيرة (احرام وسلام) بان يكبر بعد تكبيرة الإمام ويسلم بعد سلامه فان سبقه في أحدهما ولو بحرف أو ساواة في الابتداء بطلت ولو ختم
بعده فان تأخر عنه ولو بحرف صح أن ختم بعده أو معه وان ختم قبله بطلت وسواء كان المأموم عامدا أو ساهيا الا من سلم ساهيا قبل
امامه فيسلم بعده ولا شيء عليه فان لم يسلم بعده وطل أو خرج من المسجد بطلت (فالمساواة) من المأموم لامامه في الاحرام والسلام وأولى
السبق ان كانت من متحقق المأمومية بل (وان يشك) منهما أو من أحدهما (في المأمومية) والامامية أو الفذية وخبر المساواة قوله (مبطللة)
لصلاة المأموم ولو ختم بعده فان شك في كونه مأموما أو إماما أو فذا أوفى كونه مأموما مع شكه في الامامية والفذية وسواء أوسبقه
بطلت عليه ومفهوم في المأمومية أنه اذا شك أحدهما في الامامية والفذية فلا تبطل صلاته بسبقه أو مساواته الآخر فيهما أوفى أحدهما
مالم يتيقن انه مأموم في الواقع (لا) تبطل (المساواة) أي المتابعة فورا والافضل ان لا يكبر أو يسلم الا بعد سكوتة (ك) سبق أو مساواة
المأموم الامام في (غيرهما) أي الاحرام والسلام كركوع أو سجود أو رفع منهما فلا تبطل بذلك (لكن سبقه) في شيء منهما ممنوع
مع الحكم بصحة الصلاة ان أخذ فرضه معه بان ركع أو سجد قبله وانتظره حتى ركع أو سجد ورفع بعده أو قبله فان لم يأخذ فرضه معه بان
ركع أو سجد قبله ورفع قبل ركوعه أو سجد قبله بطلت ان تعمد ذلك (والا) أي وان لم يسبقه في غيرهما بان ساواة فيه (كره) فالتدوب ان يفعل
بعده ويذكر فيه (وأمر الرافع) من ركوع أو سجود قبل رفع امامه منه (بعده) أي رجوع المأموم للركوع أو السجود الذي رفع منه قبل
امامه (ان علم ادراكه قبل رفعه) أي الإمام من الركوع أو السجود فان علم عدم ادراكه فيه قبل رفعه فلا يؤثر بعوده له فيثبت بحاله

حتى يلحقه الامام (لا) يؤمر المأموم بالعود الى الرفع (ان خفض) ركوع أو سجود قبل خفض امامه فيثبت راسه أو ساجدا حتى يلحقه الامام لان الخفض ليس مقصودا لذاته بل للركوع أو السجود والعزم انه يؤمر بالرجوع (وندى تقديم سلطان) في الامامة على الحاضرين معه للتأهلين للامامة ولو كانوا أئمة وأفضل منه والمراد به ذو السلطنة والامارة سواء كان الامام الأعظم أو نائبه (ثم) ان لم يكن فيهم سلطان ندى تقديم (رب منزل) وان كان غيره أئمة وأفضل منه (و) ندى تقديم (المستأجر على المالك) لذات الدار لان مالك المنفعة أدري بأحوالها من مالك ذاتها (وان) كان مالك ذاتها أو منفعتها (عبدا) أى رقيقا لم يكن سيده حاضرا والا قدم السيد عليه (كأمرأة) مالكة لذات الدار أو منفعتها فالخلق لها في الامامة ولكن لا تباعها (واستخلفت) ندبا صالحا للامامة والأولى استخلافها الأفضل (ثم) ان لم يكن رب منزل قدم (زائد فقه) أى علم بأحكام الصلاة على من هو دونه فيه (ثم) ان لم يكن زائد فقه قدم زائد (حديث) بكثرة رواية أو حفظ وهو أفضل من زائد الفقه وانما قدم زائد الفقه عليه لان زائد الفقه أدري بأحكام وأحوال الصلاة (ثم) ندى تقديم زائد (قراءة) بكثرة حفظ أو تمكن من اخراج الحروف من مخارجها (ثم) ندى تقديم زائد (عبادة) من صلاة وصوم وغيرها (ثم) عند التساوى في العبادة والتقديم (بسن اسلام) أى تقدمه فيه على غيره (ثم بنسب) فيقدم القرشي على غيره ومعلوم النسب على مجهوله (ثم بخلق) بفتح الحاء أى حسن صورة وجمال ظاهر (ثم بخلق) بضم الحاء أى حسن طبيعة وجمال باطن يحلم وكرم ورأفة (ثم بحسن (لباس) شرعى وهو النظيف الصفيق غير البالي الذى لا ينزل عن السكب الخالى عن الحرير والذهب والفضة وعن (٨٣) شدة الضيق والاتساع وعمل استحقاق من

ذكر التقدم للامامة على

من بعده (ان عدم نقص منع) أى عيب موجب لمنع امامته كعجزه عن ركن أو علم أو كفر أو فسق متعلق بالصلاة (أو) عدم نقص (كره) بضم فسكون أى وصف

لا إن خفضَ ونُدىَ تقديمُ سلطانٍ ثم رُبَّ مَنْزِلٍ والمستأجرٍ عَلَى المَالِكِ وإن عبداً كأمراً واستخلفتَ ثم زائد فقه ثم حديث ثم قراءة ثم عبادة ثم بسنِ اسلام ثم ينسب ثم بخلق ثم بخلق ثم بلباسٍ ان عديم نقصٍ منعٍ أو كرهٍ واستنابة الناقص كوقوفٍ ذكره عن يمينه واثنين خلفه وصي عقل القرية كالبالغ ونسائه خلف الجميع ورب الدابة أولى بمقدّمها والأورع والعدل والحر والأب والمم

موجب لكرهه امامته كقلف واعرابية وفي مفهوم الشرط تفصيل وهو انه اذا كان الناقص سلطاناً أو رب منزل فلا يسقط حقه ويندب له الاستخلاف ليكمل وعدم ترك الأمر لغيره ان كان نقصه غير كفر وجنون فان كان أحدهما سقط حقه وان كان الناقص غيرها سقط حقه فلا يستخلف (و) ندى (استنابة الناقص) نقص منع أو كره ان كان سلطاناً أو رب منزل وان كان غيرها فاللاحق له فهو كالعدم والحق لمن بعده وشبه في الندى فقال (كوقوف ذكر بالغ) مقصد بامام وحده (عن يمينه) أى الامام وندب تأخره عنه قليلا فان اقتدى به آخر ندى لمن على اليمين التأخر حتى يكونا خلف الامام ولا يتقدم الامام (واثنين) فأكثر (خلفه) أى الامام (وصي عقل القرية) أى عرف ثوابها (كالبالغ) فى الوقوف مع الامام فان كان وحده وقف عن يمينه وان كان مع غيره وقف خلفه (ونسائه) أى جنسهن الصادق بواحدة فأكثر يندب وقوفهن (خلف الجميع) أى جميع من تقدم امام وحده خلفه ومع امام معه رجل عن يمينه خلفهما ومع امام معه رجال خلفهم (ورب الدابة) أى مالكة التى أكرها الشخص بركب معه عليها ولم يشترط تقدم أحدهما على الآخر (أولى ب) ركوبه على (مقدمها) لانه أعلم بطباعها وذكر هذه هنا وان كانت من مسائل الاجارة للدلالة على تقديم الافقه لانه أعلم بمصالح الصلاة ونص المدونة والاولى بمقدم الدابة صاحبها وصاحب الدار أولى بالامامة اذا صلاوا فى منزله الا أن يأذن لاحد اه وانما كان صاحب الدار أولى لانه أعلم بالقبلة وبالمواضع الظاهرة منها وكلاهما دليل على أن الفقيه أولى بالامامة من غيره وهى دلالة حسنة (و) قدم (الأورع) أى الزائد فى الورع وهو التارك لبعض المباحات خوف الوقوع فى الشبهات على الورع وهو التارك للشبهات خوف الوقوع فى الهرمات (و) قدم (العدل) على مجهول الحال (والحر) على العبد (والاب) على ابنه ولو زاد فقها (والمم) على ابن أخيه ولو زائد فقه أو أكبر سناً من عمه قال الاجهوري مرتبة هذين عقب مرتبة رب المنزل فلتناسب تقديمها هناك اه

(على غيرهم) راجع للأورع ومن بعده (وإن تشاح) أي تنازع في التقدم للإمامة جماعة (متساوون) فيما تقدم خيازة نوابها أو لأجل المرتب لها من بيت المال (لأنكبر اقتصروا) فإن تشاحوا فيها بالكبر فلاحق لهم فيها لفسقهم وتبطل الصلاة خلفهم (وكبر المسبوق) الذي وجد الإمام راكعا أو ساجدا استقناا عقب تكبيرة الاحرام تكبيرة لخفضه (لركوع أو سجود بلا تأخير) حتى يرفع الإمام من ركوعه أو سجوده أي يحرم تأخير ان وجد الإمام راكعا وتحقق أو ظن ادراكه فيه لتأديه للطعن في الإمام ويكره تأخير التكبير ان وحده ساجدا وقيل يحرم أيضا (لا) يكبر للمسبوق الذي وجد الإمام جالسا بين السجدين أو للشاهد عقب تكبيرة الاحرام (لجلوس) فيجلس بدون تكبير (وقام) للمسبوق عقب سلام امامه لقضاء ما سبقه به امامه (بتكبير ان جلس) مع امامه (في ثانيته) أي ثانية نفسه بأن أدرك مع الإمام الركعتين الأخيرتين من رباعية أو ثلاثية لان جلوسه وافق محله ولا يكبر حتى يعتدل قائما لانه كفتتح صلاة ومفهوم في ثانيته انه ان جلس في أولاه بأن أدرك الأخيرة مطلقا وفي ثالثته كسبوق بأولى رباعية فيقوم بلا تكبير لانه جلس في غير محله ووافقة الإمام ولما دخل في مفهوم في ثانيته مدرك التشهد الأخير اذ يصدق عليه انه لم يجلس في ثانية نفسه والحكم بالنسبة لانه يقوم بتكبير فحكمه مخالف لحكم ما دخل فيه ولذا استثناه المصنف بقوله (الامدرك التشهد) الأخير مع الإمام أو القيام عقب الركوع الأخير أو السجدة الأولى أو الجلوس بين السجدين أو السجدة الثانية من الركعة الأخيرة فيقوم بتكبير لانه كفتتح صلاة (وقضى) للمسبوق (القول) أي القراءة بأن يجعل ما أدركه مع الإمام آخر صلاته وما فاتة أولها بالنسبة لها فيقضى الأولى (٨٤) والثانية بسورة وجران كانت الصلاة ليلية (و بنى الفعل) أي ما عدا القراءة بأن يجعل ما أدركه أول صلاته وما فاتة آخرها فيجمع بين التسميع والتحميد ويقت في صلاة المسيح (وركع) ندبا احتياط الادراك الركعة (من) أي للمسبوق الذي (خشى) أي خاف (فوات ركعة) مع الإمام

كَلَىٰ غَيْرِهِمْ وَإِنْ تَشَاحَّ مُتَسَاوُونَ لَا لِكَبْرِ اِقْتَرَعُوا وَكَبَّرَ الْمَسْبُوقُ لِرُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ بِلَا تَأْخِيرٍ لَا لِحُلُوسٍ وَقَامَ بِتَكْبِيرِهِ أَنْ جَلَسَ فِي ثَانِيَّتِهِ أَلَا مُدْرِكَ التَّشَهُّدِ وَقَضَى الْقَوْلَ وَبَنَى الْفِعْلَ وَرَكِعَ مِنْ خَشْيٍ فَوَاتَ رَكْعَةً دُونَ الصَّفِّ أَنْ ظَنَّ اِدْرَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ يَدْبُ كَالصَّفِّينِ لِأَخْرِ فُرْجَةٍ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا لَا سَاجِدًا أَوْ جَالِسًا وَإِنْ شَكَّ فِي الْاِدْرَاكِ أَلْفَاها وَإِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعِهِ وَنَوَى بِهَا الْعَقْدَ أَوْ نَوَاهُما أَوْ لَمْ يَنْوِهُمَا أَجْزَأُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهُ

بجعل ما أدركه أول صلاته وما فاتة آخرها فيجمع بين التسميع والتحميد ويقت في صلاة المسيح (وركع) ندبا احتياط الادراك الركعة (من) أي للمسبوق الذي (خشى) أي خاف (فوات ركعة) مع الإمام

تاسيا برفعه من ركوعها قبل وصوله الى الصف وصلة ركع (دون) أي قرب (الصف ان ظن ادراكه) أي الصف بمشيه له في ركوعه (قبل الرفع) أي قبل رفع الإمام من الركوع فان تحقق أو ظن عدم الادراك أو شك في الادراك وعدمه فلا يحرم ولا يركع دون الصف فان فعل فقد أساء وأجزأته تلك الركعة الا ان تكون الركعة الأخيرة فيركع دون الصف بلا اساءة لثلاث نفوته فضيلة الجماعة واذا ركع دون الصف (يدب) بكسر الدال أي يمشی بسكينة ووقار (كالصفيين) الكاف استقصائية فلا يدخل أكثر من صفيين على الراجح ولكن لا يحسب الصف الذي خرج منه ولا الذي دخل فيه ويدب (لآخر فرجة) ان تعددت فرج الصفوف سواء كانت امام للمسبوق أو يمينه أو شماله وانما يدب لها حال كونه (قائما) في الركعة الثانية فليس المراد قائما حال رفعه من ركوع الأولى وان كان ظاهر المصنف كالدونة فانه خلاف المعتدلان الديب مظنة الطول وهو غير مشروع في رفع الركوع فان دب فيه فلا تبطل مراعاة لظاهرها (أو) يدب حال كونه (راكعا) في أولاه فأو للتوسيع فلو قال راكعا أو قائما في ثانيته لكان أحسن هذا هو المعتد وقال أشهب لا يدب راكعا لثلاثته جافي يده عن ركبته و (لا) يدب (ساجدا أو جالسا) اتفاقا للعسر والقبح (وان) أحرم مسبوق والإمام راكع (شك في الادراك) للركعة وعدمه (ألفاها) أي لم يعتد بها ويتأدى مع الإمام ويقضيها بعد سلام الإمام وان تحقق الادراك أو ظنه وجب الاعتداد بها لان الظن كاليقين في العمليات (وان كبر) المسبوق (لركوع ونوى به) أي التكبير للركوع (العقد) أي الاحرام للصلاة فقط ولم ينو به سنة الركوع (أو نواها) أي الاحرام والركوع معا به (أول ينوها) أي لم ينو به أحدها (أجزأ) التكبير الذي حصل منه في الصور الثلاثة في تكبير الاحرام الفرض وهو ظاهر في الأولى والثانية وانما حمل التكبير في الصورة الثالثة على الاحرام لقربة حاله وتعليلها للأكمل والأقوى (وان لم ينو به) أي الاحرام بتكبيره عند الركوع ونوى به تكبير الركوع السنة حال كونه

(ناسيا له) أى الاحرام بطلت صلاته لتركه ركنا منها اذ الاحرام ركن من الصلاة و(عمادى) وجوبا (المأموم فقط) على صلاة باطلة لحق الامام ومراعاة لمن يرى صحتها لحمل الامام تكبيرة الاحرام عن مأمومه ولا فرق بين الجمعة وغيرها وقيل يقطع الجمعة لثلاث تفوته ولا فرق بين كون الركعة أولى أو غيرها وقال ابن حبيب ان كانت أولى عمادى والاقطع واستأنف ومفهوم ناسيا قطع متعمد الترك ومفهوم فقط ان الامام والفدي قطعان ويستأنفان الصلاة متى تذكر انهما نسيا تكبيرة الاحرام وكبرا بنية الركوع خاصة ومفهوم ان كبر الركوع انه ان لم يكبر لا يتأدى وهو كذلك وسيصرح به المصنف (وقى) عمادى المأموم المقتصر على (تكبير السجود) الذى وجد الامام به ناسيا تكبيرة الاحرام ان استمر ناسيا حتى عقد ركعة أخرى وان تذكر قبله قطع فله ابن يونس وابن رشد عن رواية ابن المواز وعدم تأديه وقطعه مطلقا عقدر ركعة أم لا وهذا نقل اللخمي عن ابن المواز (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين وان كبر عند السجود ونوى به العقد أو نواها أو لم ينوها أجزاء (وان لم يكبر) عند الركوع أو السجود ناسيا تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع أو السجود واقتصر على النية وتذكر في الركوع أو السجود أو بعده (استأنف) صلاته بتكبيرة احرام ولا يتأدى على صلاة باطلة (فصل) في أحكام الاستخلاف (ندب لامام) انعقدت امامته بنية وتكبير (خشى تلف مال) بتأديه يترتب على تلفه هلاك معصوم أو شدة ضرره كثر المال أو قل السع الوقت أو ضاق أو لا يترتب على تلفه ماذ كرو كثر المال واتسع الوقت والا وجب التأدى ومثل الامام في هذا التفصيل الفذ والمأموم (أو) خشى تلف أو شدة أذى (نفس) معصومة كوقوع صبي أو أعمى في بر أو نار (أو منع الامامة) أى منها (ل) طريان (٨٥) (عجز) عن ركن فعلى ركوع أو سجود أو قولى كفاحة وسلام

نَاسِيًا لَهُ تَعَادَى الْمُؤْمُومُ فَقَطْ وَفِي تَكْبِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ وَإِنْ لَمْ يُكَبِّرْ اسْتَأْنَفَ
 ﴿فصل﴾ نَدْبَ لِإِمَامٍ خَشِيَ تَلْفَ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ أَوْ مَنَعَ الْإِمَامَةَ لِعَجْزٍ أَوْ
 الصَّلَاةَ بِرُعَافٍ أَوْ سَبَقَ حَدَثٌ أَوْ ذِكْرُهُ اسْتِخْلَافٌ وَإِنْ يَرْكُوعٌ أَوْ سُجُودٌ
 وَلَا تَبْطُلُ إِنْ رَفَعُوا بِرَفْعِهِ قَبْلَهُ وَلَهُمْ إِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ وَلَوْ أَشَارَ لَهُمْ بِالْإِنْتِظَارِ
 وَاسْتِخْلَافُ الْأَقْرَبِ وَتَرْكُ كَلَامٍ فِي كَحَدَثٍ وَتَأَخَّرَ مُؤْتَمِّمًا فِي

منه غلبة فيها. (أو ذكره) أى تذكر الحدث فيها فتبطل صلاة الامام وحده فیهما كرفع القطع ونائب فاعل ندب (استخلاف) ويكره له ترك المأمومين بلا خليفة وهذا لا ينافي وجوب تأخره عن الامامة ان حصل سبب الاستخلاف بقيام أو جالس بل (وان) حصل (بركوع أو سجود) ويرفع الامام الأول بعد الاستخلاف من الركوع بلا تسخير ومن السجود بلا تكبير لا يتدوا به في الرفع وانما يرفع بهم من الركوع أو السجود الخليفة فيدب را كما أو ساجدا ليرفع بهم للضرورة هنا (ولا تبطل) صلاة المأمومين (ان رفعوا) من الركوع أو السجود (برفعه) أى الامام الأول (قبله) أى الاستخلاف ان لم يعلموا بحدثه حال رفعهم معه ولكن لا بد من عودهم مع الخليفة للركوع أو السجود ولو أخذوا فرفضهم مع الأول قبل حصول العذر فان لم يعودوا فان كانوا أخذوا فرفضهم مع الأول قبل عذره لم تبطل صلاتهم ولا بطلت فان اقتدوا به عمدا مع علمهم بحدثه بطلت عليهم بلا خلاف وأما الخليفة فشرط صحة صلاته إعادة الركوع أو السجود الذى حصل فيه العذر لا أول ورفع منه قبل استخلافه لبطاله على الامام الأول بحصول العذر فيه وهو نائبه في اكمال الصلاة فلا يبنى عليه بل على ما قبله والا كانت الصلاة ناقصة ركنا (و) ندب (لهم) أى المأمومين الاستخلاف (ان لم يستخلف) الامام الذى حصل له العذر ولهم اتمامها افاذا ان لم تكن جمعة والا وجب عليهم الاستخلاف والا بطلت وحل استخلافهم ان لم يفعلوا لأنفسهم فعلا قبله فان كانوا فعلا وشيئا من أركان الصلاة ثم استخلفوا وبطلت ويستخلفون ان لم يشرأهم الأول بانتظاره بل (ولو أشار لهم بالا انتظار) له حتى يرجع اليهم ويكمل بهم وسينص المصنف على ان هذا مبطل للصلاة (و) ندب (استخلاف الأقرب) من الصف الذى يليه ليسهل عليهم الاقتداء به ولانه أدرى باحواله (و) ندب (ترك كلام في كحدث) سبقه أو تذكره فيشير لمن يقدمه ولا يتكلم للاستعجال نفسه واحترز بقوله كحدث عن استخلافه لعذر لا يبطلها كرفع كرفع بناء وعجز عن ركن فترك الكلام فيه واجب (وتأخر مؤتما) وجوبا بالنسبة بأن ينوى للمأمومية (في) طرو

(أو) منع (الصلاة) بسبب
 (رعا) قطع فيستخلف
 على المأمومين ويقطع
 ولا تبطل عليهم (أو)
 منع الصلاة بسبب (سبق
 حدث) أى خروجه

(العجز) عن ركن (و) ندب له (مسك أنفه في) حال (خروجه) أي وهم أن به رعاقا وليس هذا من باب الكذب بل من باب التجميل واستعمال الحياء وطلب السلامة من تكلم الناس فيه (و) ندب (تقدمه) أي المستخلف بالفتح لموضع الامام الأول (ان قرب) المستخلف بالفتح من موضع الأول كصفين فان بعد من محل الأول فلا يتقدمون بهم وهو في محله ولا بطلت بالفعل الكثير ويتقدم بحالته التي هو بها (وان) كان متلبسا (بجلوسه) أو سجوده للضرورة (وان تقدم غيره) أي غير من استخلفه الامام (صحت) صلاتهم ان لم يقصد به الكبر والا بطلت وهذا مبنى على ان المستخلف بالفتح لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى يقبل ويفعل بهم فعلا وهو مذهب سحنون وقال بعض شيوخ عبد الحق تحصل له بمجرد استخلافه فان تقدم غيره بطلت وشبه في الصحة فقال (كان استخلف) الأول (مجنونا) ونحوه مما لا تصح امامته (ولم يقتدوا به) أي المجنون بأن آتموا افذاذا في غير جمعة أو استخلفوا من تصح امامته فآثم بهم فان اقتدوا بالمجنون وعمل بهم عملا بطلت فلا تبطل بمجرد نيتهم الاقتداء به لما علمت أنه لا يكون اماما الا بالعمل على قول سحنون وعلى قول بعض شيوخ عبد الحق تبطل ولو لم يقتدوا به (أو آتموا وحدا) انضم (بضم الواو) جمع واحد كركبان وراكب وفرسان وفارس أي أفذاذا فصلاتهم صحيحة ان لم تكن جمعة (أو) آثم (بعضهم) وحدا (بعض آخر) خليفة (أو) آتموا طائفتين (بامامين) كل طائفة بامام (الا الجمعة) فلا تصح وحدا (وقرأ) الخليفة (من انتهاء) قراءة الامام (الأول) ندبا ان علم ما انتهى اليه الأول بجهرا أو أخبره به الاول (وابتدا) الخليفة القراءة وجوبا (بسرية) أو جهرية (ان لم يعلم) انتهاء الاول فلو قال من انتهاء الاول ان علم والا ابتدا لكان أخصر وأوضح وأتم (وصحته) أي الاستخلاف مشروطة (بادراك) للمستخلف بالفتح مع المستخلف بالكسر قبل العذر (مأ) أي جزء من صلاة المستخلف بالكسر (قبل) عقد (الركوع) بالرفع منه معتدلا (٨٦) مطمئنا من الركعة المستخلف فيها بأن أحرم عقب احرام الامام فحصل العذر

عقب احرامه أو حال القراءة أو حال هوى الركوع أو حال الركوع أو الرفع منه فيصح استخلافه في جميع هذه الصور والضابط انه

الْعِزُّ وَمَسَكَ أَنْفَهُ فِي خُرُوجِهِ وَتَقَدَّمَهُ إِنْ قَرَّبَ وَإِنْ مَجْلُوسٍ وَإِنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ صَحَّتْ كَأَنْ اسْتَخْلَفَ مَجْنُونًا وَلَمْ يَقْتَدُوا بِهِ أَوْ آتَمُوا وَحَدَانَا أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ بِإِمَامَيْنِ إِلَّا الْجُمُعَةَ وَقَرَأَ مِنْ انْتِهَاءِ الْأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِسَرِيَةٍ إِنْ لَمْ يَتِمَّ الْأَوَّلُ وَصَحَّتْ بِإِذْرَاكَ مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ وَإِلَّا فَإِنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ أَوْ بَنَى بِالْأَوَّلِ

أو متى حصل العذر قبل تمام الرفع من الركوع صح استخلاف من اقتدى به قبله بكثير أو قليل وأن حصل له العذر بعد تمام رفعه من الركوع فلا يصح استخلافه الا من أدرك الركوع معه من تلك الركعة ومن اقتدى به بعد تمام رفعه منه وقبل العذر فلا يصح استخلافه وقولنا من تلك الركعة ليشمل من فاتته ركعة وأدرك سجودها وقام مع الامام لتأنيها فحصل له العذر فيصح استخلافه لادراكه جزءا من الركعة المستخلف فيها قبل عقدها وهو القيام وليخرج من أدرك ركعة فأكثر وفاته ركوع ركعة العذر لنحو زحمة فلا يصح استخلافه لانه انما يفعل باقيها لمجرد متابعة الامام ولا يعتد به (والا) أي وان لم يدرك جزءا قبل عقده ركوع ركعة الاستخلاف بأن اقتدى بالامام بعده حال قيامه أو هو به للسجود أو بين السجدين فحصل العذر للامام أو أدرك ما قبل ركوعها وغفل أو نسي أو زوحم عن ركوعها حتى رفع الامام منه معتدلا مطمئنا فحصل له العذر وجواب ان الشرطية المدعومة في النافية محذوف تقديره فلا يصح استخلافه وتبطل عليهم ان اقتدوا به لان تكميمه الركعة انما وجب عليه لموافقة الامام فيأقبح ولا يعتد به من صلاته فان لم يتمها أو اعتد به بطلت صلاته (فان صلى لنفسه) الخ مفرع على قوله الآتي وان جاء بعد العذر فسكأجني حقه التقديم وكان ناسخ المبيضة أخره سهوا ومساقفة على الصواب هكذا وان جاء بعد العذر فسكأجني فان صلى لنفسه أو بنى بالأولى أو الثالثة صحت والا فلا كموذ الامام لانها ما وشرحه على هذا المساق (وان جاء) المستخلف بالفتح أي اقتدى بالامام (بعد) حصول (العذر) للامام (ف) هو (كأجني) أي غير مأموم والكاف زائدة لانه أجني حقيقة لانحلال الامامة عن الاول بالعذر فلا يصح استخلافه اتفاقا وتبطل صلاة من اقتدى به وأما هو (فان صلى لنفسه) صلاة منفرد ولم يكن على صلاة الاول صحت صلاته (أو بنى) على صلاة الامام ظنا منه صحة استخلافه وكان بناؤه (ب) الركعة (الأولى) بحيث لو وجد الامام قرأ بعض الفاتحة آتمها وأتم الفاتحة قرأ هو السورة أو أتم السورة ركع هو بدون قراءة صحت صلاته لعذره بالتأويل ومراعاة

القول بوجوب الفاتحة في الجل أو النصف أو ركعة (أو) بنى (الثالثة) من رباعية واقتصر على الفاتحة في الثالثة والرابعة كالامام الاول لظنه صحة استخلافه وقضى الاولين بفاتحة وسورة جهرا ان كانت الصلاة عشاء (صحت) صلاته لانه لا مخالفة بينهما وبين المنفرد الا في القراءة وقد عذر في مخالفته بما تقدم من التأويل والمراعاة (والا) أى وان لم يكن بالاولى مطلقا أى سواء كانت أولى ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو الثالثة من الرباعية بان بنى بالثانية مطلقا أى من ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو الثالثة من ثلاثية أو الرابعة من رباعية (فلا) تصح صلاته لاخلاله بهيتها جلوسه في محل القيام وقيامه في محل الجلوس وشبه في عدم الصحة فقال (كمود الامام) الاصلى بعد زوال عذره للانع من الصلاة كسبق الحدث ورعاف القطع (لاتمامها) أى الصلاة اماما لهم كما كان قبل العذر فتبطل عليهم ان اقتدوا به سواء استخلف حال خروجه أم لا فعلموا فلا قبل عودهم أم لا هذا هو المشهور (و) ان استخلف الامام مسبوقا على مسبوق وغيره وأتم الخليفة صلاة الامام الاول فيشير اليهم جميعا بالجلوس ويقوم الخليفة وحده لقضاء ماسبقه به الامام (وجلس ل) لا انتظار (سلامه) للاموم (المسبوق) فاذا سلم الخليفة قام المسبوق لقضاء ماسبقه به الامام فان لم يجلس بطلت صلاته ولو تأخر سلامه عن سلام الخليفة لقضائه في صلب من صار امامه (كان سبق هو) أى المستخلف بالفتح وحده فالمستخلف عليهم غير المسبوقين ينتظرون سلام الخليفة المسبوق ويسلمون عقبه والا بطلت صلاتهم لنيايته عن الامام في السلام (لا) يجلس مأموم لا انتظار سلام الخليفة (المقيم يستخلفه) امام (مسافر) على مقيمين ومسافرين ولما كانت امامة المقيم للمسافر مكروهة كراهة شديدة علل للصنف استخلاف المقيم على المسافر (٨٧) بقوله (للعذر) استخلاف (مسافر)

لعدم صلاحيته للإمامة (أو) (لجهله) أى جهل عينه او كونه خلفه واذا لم ينتظر سلام المقيم (فيسلم) للاموم (المسافر) عند قيام الخليفة المقيم لاتمام صلاته عقب اكمال صلاة الاول. (ويقوم

أَوِ الثَّالِثَةِ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا كَمَوَدِ الْإِمَامِ لِإِتْمَامِهَا وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعَذْرِ فَكَأَجَنَبِيٍّ وَجَلَسَ لِسَلَامِهِ الْمَسْبُوقُ كَانَ سُبِقَ هُوَ لَا الْقِيمُ يَسْتَخْلِفُهُ مُسَافِرٌ لِقَعْدَرِ مُسَافِرٍ أَوْ جَهْلِهِ فَيَسْلَمُ الْمُسَافِرُ وَيَقُومُ غَيْرُهُ لِقَضَائِهِ وَإِنْ جَهَلَ مَا صَلَّى أَشَارَ فَأَشَارُوا وَإِلَّا سُبِّحَ بِهِ وَإِنْ قَالَ لِلْمَسْبُوقِ أَسْقَطْتُ رُكُوعًا عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ وَسَجَدَ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ تَمْتَحِضْ زِيَادَةُ بَعْدَ صَلَاتِهِ إِمَامِهِ

غيره) وهو المأموم المقيم عقب كمال صلاة الاول (للقضاء) أى لا كمال صلاته بناء والتغيير عنه بالقضاء تسمح فذا لدخوله على عدم السلام مع الاول ولا يصح اقتداؤه بالخليفة فيما يكمل به صلاته لانه لا يصح اقتداء في صلاة بامامين ثانيهما غير خليفة عن أولهما فيما يأتى به لان الأول لم يستخلف على الركعتين الاخيرتين وهذا قول ابن كنانة وهو ضعيف والعمد قول ابن القاسم وسحنون والمصريين قاطبة أن يجلس المسافر والمقيم لا انتظار سلام الخليفة المقيم فيسلم المسافر عقب سلامه ويقوم المقيم عقبه لاتمام (وان جهل) الخليفة (ماصلى) الاول وقد ذهب (أشار) الخليفة مستفهما من المأمومين عن عدد ماصلى الاول (فأشاورا) له بعدد ماصلى الاول فان فهم بالاشارة فواضح (والا) أى وان لم يفهم بها (سبح به) أى بسبب تفهيم الخليفة عدد ماصلى الاول فان فهم والا كلموه وتبطل بتقديم الكلام على التسبيح أو الاشارة اللذين يحصل بهما الافهام والكلام اذا توقف عليه الافهام لا يبطلها خلافا لسحنون (وان قال) الامام الاصلى (المسبوق) الذى استخلفه وللمأمومين (أسقطت ركوعا) أى قوله أسقطت ركوعا وفاعل عمل (من) أى المأموم الذى (لم يعلم) أو يظن (خلافه) أى قول الامام أسقطت ركوعا بان علم او ظن صحته أو شك فيها ومفهوم من لم يعلم خلافه ان من علم خلافه لا يعمل عليه سواء كان خليفة أو لا (وسجد) الخليفة المسبوق في الصور التى عمل فيها بقول الامام (قبله) أى السلام عقب فراغ صلاة امام الاصلى وقبل قيامه للقضاء (ان لم تمتحض زيادة) بأن تمتحض النقص بان أخبر بترك الفاتحة أو السورة أو الجلوس الأول او نحوها ومفهوم ان لم تمتحض زيادة انها ان تمتحض فانه يسجد بعد السلام كما لو أخبره قبل عقد ركوع الثانية انه أسقط ركوعا أو سجودا فالتدارك يمكن ولا تقص معه وقوله (بعد) كمال (صلاة امامه) الاصلى وقبل قيامه لقضاء ما عليه راجع لقوله سجد قبله وقد نبهت عليه فيما تقدم لانه موضع سجود امامه الذى كان يفعل فيه وهذا نائيه

(فصل) في أحكام صلاة السفر (سن ل) شخص (مسافر) رجل أو امرأة (غير عاص به) أي بسبب السفر فالعاصي به كالأبى والعمى وقاطع الطريق لايسن له القصر بل يمنع وقيل يكره واحتج بقوله غير عاص به عن العاصي فيه كشارب وزان فيسن له القصر اتفاقا (و) غير (لاه) به كالمسافر لمجرد التنزه لايسن له القصر (أربعة برد) بضم الموحدة والراء جمع بريد وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ألفا ذراع على المشهور والصحيح انه ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع وخذ الاربعة برد بالزمان مرحلتان أي سير يومين معتدلين مع ليلتهما يسير الابل الثقيلة بالاحمال على العادة من النزول للصلاة والراحة واصلاح المتاع وقضاء الحاجة (ولو) كان سفرها (ببحر) كلها أو بعضها تقدمت مسافة البحر أو تأخرت هذا رأى عبد الملك من ضم البحر للبر مطلقا أي عن التقييد بتقديم البحر أو كون البر أربعة برد وتعتبر الاربعة برد (ذهابا) أي مذهوبا فيها أي ليست ملققة من الذهاب والرجوع (قصبت دفعة) أي لم ينو إقامة أربعة ايام في اثائها والا فلا يقصر فيها فليس المراد بكونها دفعة أن يسيرها سيرة واحدة ولا ينزل في أثناء سفرها أصلا لان في هذا مشقة فادخه ودين الله يسر وذكر شرط القصر بقوله (ان عدى) بفتح العين والدال مثقالا أي عدى وجاوز (البلدى) أي مبتدى السفر من بلد له بساتين مسكونة (البساتين) المتصلة بالبلد ولو حكما باتفاق ساكنيها بأهل البلد في أمر معاشهم من طحن وخبز ونحوها (المسكونة) ولو في بعض العام كالربيع والصيف والخريف والمدار على محاذاتها عينا أو شمالا فلا يشترط مجاوزتها ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها وهو ظاهر قولها ويتم المسافر حتى يبرز عن قريته (وتؤوت) أي حملت المدونة (أيضا على) شرط (مجاوزه ثلاثة اميال ب) النسبة لـ (قرية الجمعة) بحمل قولها ويتم المسافر حتى يبرز عن (٨٨) قريته على مجاوزة ثلاثة أميال كما تؤوت على مجاوزة البساتين مطلقا بلا فرق بين

قرية الجمعة وغيرها
(و) ان عدى (العمودى)
أي البدوى الذى رفع يثته
على عمود من خشب فلذا
نسب اليه (حلته) بكسر
الحاء المهملة وشد اللام
أي منزلة بيوت قومه ولو

(فصل) سن مسافر غير عاص به ولاه أربعة برود ولو ببحر ذهابا
قصبت دفعة إن عدى البلدى البساتين المسكونة وتؤوت أيضا على مجاوزة
ثلاثة أميال بقرية الجمعة والعمودى حلتته وانفصل غيرهما قصر رباعية وفتية
أو فائتة فيه وإن نوتيا بأهله إلى محل البدء لا أقل الا كمكى في خروجه لمرقة
ورجوعه ولا راجع لدونها

كانت متفرقة حيث جمعهم اسم الحى أي الجد الذى انتسبوا اليه والدار أي المنزل التى نزلوا فيها فلا
يقصر المسافر منهم حتى يجاوز جميع بيوتهم ولو سار فيها أياما لان ما بينهما بمنزلة القضاء والرحاب وأما ان جمعهم اسم الحى
فقط دون الدار بان اشتركوا في النسب وافترقوا في دارين أو أكثر فتعتبر كل حلة على حدة اذا لم يرتفق بعضهم ببعض
(و) ان (انفصل) عن مسكنه (غيرهما) أي البلدى والعمودى كساكن غار في جبل وقرية لا بساتين لها متصلة ونائب فاعل
سن (قصر) صلاة (رباعية) نسبة لاربعة عدد ركعاتها لا ثنائية ولا ثلاثية (وكتية) أي ذات وقت محدود حاضر سافر فيه
ولو ضروريا فيقصر الظهرين من وصل محل القصر قبيل الغروب بثلاث ركعات ولو تعمد تأخيرهما اليه وان وصله لركعتين
قصر العصر لاختصاص الوقت بها (أو فائتة فيه) أي السفر ولو قضاه وهو مقيم وان فائتة في الحضر تقضى تامة ولو في السفر
(وان) كان المسافر (نوتيا) أي خادم سفينة سافر (بأهله) أي زوجته فيقصر (الى محل البدء) أي المحل المعتاد لبدء القصر منه
بالنسبة لمن خرج من ذلك البلد الذى وصل هو اليه وهو البساتين في البلد الذى له ذلك أو الحلة في العمودى او محل الانفصال
في غيرهما (لا) يقصر من اراد أن يسافر (اقل) من أربعة برد أي يحرم وتبطل ان قصرها في خمسة وثلاثين ميلا وتصح في اربعين فأكثر
ولا تعاد اتفاقا وان حرم وتصح فيما بين الخمسة والثلاثين والاربعين ولا تعاد على المعتمد واستثنى من قوله لا اقل فقال (الا كمكى) ومنوى
ومزدلفى وعرفى ومحصى فيسن له القصر (في خروجه) من محله (لعرفة) للحج (و) في (رجوعه) لبلده سواء بقى عليه عمل من النسك بغير بلده
ام لا على ما رجح اليه الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيقصر المنوى في رجوعه من طواف الافاضة يوم العاشر لمنى للمبيت والرمى بها
والمزدلفى والعرفى والمحصى في رجوعهم لبلادهم واستثنى القصر في المسافة المذكورة وان كانت اقل من أربعة برد للسنة (ولا) يقصر
(راجع) بعد سفره من محل سواء كان وطنه ام لا (لدونها) أي من دون أربعة برد لان رجوعه سفر مستقل وليس فيه المسافة وصلاته

المقصورة في ذهابه قبل رجوعه صحيحة هذا ان رجع تاركا السفر بل (ولو) رجع للبلد الذي سافر منه (لشيء نسيه) ويعود لسفره ومفهوم لدونها أنه اذا رجع بعدها يقصر في رجوعه وهو كذلك كما فهم من التعليل بأنه سفر مستقل (ولا) يقصر (عادل) في سفره (عن) طريق (قصير) أي دون أربعة برد إلى طريق فيه أربعة برد (بلا عذر) لانه لاه بسفره وفي التوضيح هذا مبنى على ان الالهى بصيد وشبهه لا يقصر وهو المشهور (ولا) يقصر (هائم) أي متجرد عن الاهل والوطن سائح في البلاد أي بلد يتيسر له فيه القوت أقام به ماشاء لانه لم يقصد سفر أربعة برد (ولا) يقصر (طالب رعى) لنحو ابل أو بقراً وغنم يرتع حيث يجد الكلاً لعدم قصدتها في كل حال (الا أن يعلم) كل من الهائم والراعى (قطع المسافة) أي أربعة البرد (قبله) أي المحل الذي يقيم فيه الهائم ويجب الراعى الكلاً فيه فيقصر لقصد المسافة حينئذ (ولا) يقصر شخص (منفصل) أي خارج من البلد بنسبة السفر وأقام بمحل دون مسافة القصر حال كونه (ينتظر رفقة) يسافر معها لا يدري وقت مجيئها (الأن يجزم بالسير دونها) أي الرفقة أو يجزم بمجيئها قبل تمام أربعة أيام فيقصر في المحل الذي هو مقيم به فلو عزم على عدم السير دونها أو جزم بمجيئها بعد تمام أربعة أيام أو شك في ذلك أتم (وقطعه) أي القصر (دخول بلده) وان لم ينو إقامة أربعة أيام لانه مظنة الإقامة القاطعة (وان) دخله (بريح) غالبية من جهة البحر فردته لبلده (الا) شخصا (متوطناً) أي مقياً إقامة قاطعة القصر (ك) مجاور (كمكة) للشرقة من اهل الآفاق (رفض سكنها) وسافر منها للتوطن بغيرها على مسافة قصر (ورجع) لها بعد سير المسافة (ناويا السفر) منها عقب قضاء حاجته ولم ينو إقامة أربعة أيام بها فيقصر حال إقامته بها ومثل نية (٨٩) السفر خلوا الدهن فالمدار على نيته

الإقامة القاطعة (وقطعه)

أيضا (دخول وطنه) المار

عليه بأن كان مقياً بمحل

غير وطنه وسافر منه إلى

بلد آخر ووطنه في أثناء

الطريق فلما مر عليه دخله

فقيم به ولو لم ينو إقامة

أربعة أيام فليس هذا

وَلَوْ لَيْشِيَهُ نَسِيَهُ وَلَا عَادِلٌ عَنْ قَصِيرٍ بَلَا عَذْرَ وَلَا هَائِمٌ وَطَالِبٌ رَعَى الْأَنْ يَلْعَمَ
قَطَعَ الْمَسَافَةَ قَبْلَهُ وَلَا مَنَفَصِلٌ يَنْتَظِرُ رُفْقَةً الْأَنْ يَجْزِمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا وَقَطَعَهُ
دُخُولُ بَلَدِهِ وَإِنْ يَرِيحُ الْأَمْ تُتَوَطَّنَ كَمْكَةً رَفَضَ سُكْنَاهَا وَرَجَعَ نَاوِيَا السَّفَرِ
وَقَطَعَهُ دُخُولُ وَطَنِهِ أَوْ مَكَانٍ زَوْجَةٍ دَخَلَ بِهَا فَقَطَّ وَإِنْ يَرِيحُ غَالِبِيَةً وَرَنِيَةً
دُخُولِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ الْمَسَافَةُ وَرَنِيَةً إِمَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صَحَاحٌ وَلَوْ بِخِلَالِهِ الْأَ
الْمُسَكَّرُ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ الْعِلْمُ بِهَا عَادَةً لَا الْإِمَامَةَ

(١٢ - جواهر الاكليل - أول)

مكرراً مع قوله وقطعه دخول بلده (أو) دخول (مكان) أي بلد (زوجة دخل بها فقط) أي لا مكان قرابة كأموأب ولا مكان زوجة لم يدخل بها لانه في حكم الوطن ومظنة الإقامة القاطعة وفهم من قوله دخول ان البرور على الوطن أو مكان الزوجة بلا دخول لا يقطعه وهو كذلك (وان) كان دخوله (بريح غالبية) وقطعه أيضاً (نية دخوله) وطنه أو مكان زوجته الذي في أثناء طريقه (وليس بينه) أي البلد الذي سافر منه (وبينه) أي المحل النوي دخوله (المسافة) أربعة برد ومفهوم ليس بينه وبينه المسافة أنه ان كان بينهما المسافة يقصر فيما بينهما (و) قطعه أيضاً (نية إقامة أربعة أيام صحاح) مشتملة على عشرين صلاة فمن دخل قبل فجر السبت ناويا الإقامة إلى غروب الثلاثاء والخروج قبل مغيب الشفق لم ينقطع قصره لانه وان تمت الأربعة أيام لم يجب عليه عشرين صلاة ومن دخل قبل عصره ولم يصل الظهر ناويا السفر بعد صبح الاربعاء يقصر لانه وان وجب عليه عشرين صلاة ليس معه الاثلاثة أيام صحاح واعتبر سجنون العشرين فقط هذا اذا كانت نية الإقامة في ابتداء سفره أو في آخره بل (ولو) حدثت (بخلاله) أي أثناء سفره وأشار بلوإلى ما رجحه ابن يونس من ان نية إقامة المدة المذكورة لا تنقطع القصر الا اذا كانت في انتهاء السفر أو ابتداءه وأما اذا كانت في خلاله فلا نقطه (الا العسكر) ينوي إقامة أربعة أيام فأكثر (بذار الحرب) أي المحل الذي يخاف فيه العدو وسواء كانت دار كفر أو مسامحة فلا ينقطع قصره وأما الاسير بذار الحرب فيتم مادام مقيماً بها فان هرب للجيش فيقصر بمجرد انفصاله من البيت الذي كان فيه ولا يشترط مجاوزة بناء البلد ولا بساكنها لانه صار من الجيش وان هرب لغير الجيش فلا يقصر الا اذا تجاوز بناء البلد ولساكنها المسكونة كما مر (أو) أي وقطعه أيضاً (العلم بها) أي إقامة الايام الاربعة (عادة) فيتم وان لم ينوها كما علم من أن عادة الحجاج اذا دخلوا مكة أو المدينة على ساكنها الصلاة والسلام فيقيمون بها أربعة أيام فأكثر فيتمون سواء نواوا الإقامة بها أم لا (لا الإقامة) المجردة عن نيتها والعلم بها إعادة كإقامته لحاجة يظن قضاءها قبل تمام

الأيام الأربعة فيقصر فيها (وإن تأخر سفره) أي بعد تراخي بطول اقامته فهو كقول الباجي ولو كثرت اقامته (وإن نواها) أي الإقامة القاطعة للقصر (بصلاة) أي فيها أحرم بها مقصورة قطعها ان لم يعقد ركعة منها وان عقد منها ركعة (شفع) بها بأخرى ندبا وسلم (ولم تجز) ان أتىها (حضرية) لعدم نيته (ولا سفرية) لانقطاع قصره بنية الإقامة (و) ان نواها (بعد) تمامها (أي الصلاة) (أعادها تامة) (في الوقت) المختار (وان اقتدى) شخص (مقيم) إقامة قاطعة القصر (به) أي القاصر (فكل) منها (على سنته) أي طريقته وهو أمام المأموم وقصر الامام فلا يخالف كل منهما طريقته لموافقة الآخر (وكره) اقتداء المقيم بالمسافر لمخالفة المأموم امامه نية وفعلا الا اذا كان للمسافر فضلا أو مسنا في الاسلام كما في سماع ابن القاسم وأشهبوذكر ابن رشد أنه المذهب ونقله الخطاب على وجه يقتضي اعتناؤه (كمكسه) وهو اقتداء المسافر بالمقيم (وتأكد) أي اشتد الكره للزوم مخالفة المسافر سنة القصر التي هي أوكد من سنة الجماعة عند ابن رشد ولا كراهة على قول اللخمي الجماعة أو كدمن القصر (وتبعه) أي للمأموم المسافر امامه للقيم في الأعمام وجوبا ان أدرك معه ركعة ولو نوى القصر (ولم يعد) المسافر صلاته التي صلاحها مع الامام المقيم تامة هذا ضعيف والراجح اعادة مقصورة بوقت فان لم يدرك المأموم المسافر مع امامه المقيم ركعة فان كان نوى الأعمام أتم وأعادها بوقت وان كان نوى القصر قصرها (وان أتم) شخص (مسافر) صلاته الرباعية وقد (نوى) حين احرامه (أعمامها) عمدا أو جهلا أو تأويلا (أعاد) ندبا صلاته مقصورة ان بقي حكم القصر وحضرية ان انتهى قصره (بوقت) ولا يسجد لان اتعاه واجب بسبب نيته (وان) نوى (٩٠) الأعمام (سهوا) عن كونه مسافرا أو عن القصر وأتمها سهوا أو عمدا

وَأَنْ تَأَخَّرَ سَفَرُهُ وَإِنْ نَوَاهَا بِصَلَاةٍ شَفَعَتْ وَلَمْ تُجْزِ حَضَرِيَّةٌ وَلَا سَفَرِيَّةٌ وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ وَإِنْ اقْتَدَى مُقِيمٌ بِهِ فَكُلٌّ عَلَى سُنَّتِهِ وَكَرِهَ كَمَكْسِهِ وَتَأَكَّدَ وَتَبِعَهُ وَلَمْ يُعِدْ وَإِنْ أَتَمَّ مُسَافِرٌ نَوَى إِنْ تَمَّ أَعَادَ بِوَقْتٍ وَإِنْ سَهَوَا مَسَجَدَ وَالْأَصَحُّ اعَادَتُهُ كَمَا مَوْمُهُ بِوَقْتٍ وَالْأَرْجَحُ الضَّرُورِيُّ أَنْ تَبِعَهُ وَالْأَبْطَلُ كَانَ قَصَرَ عَمْدًا وَالسَّاهِي كَأَحْكَامِ السَّهْوِ وَكَانَ أَتَمَّ وَمَأْمُومُهُ بَعْدَ نِيَّةٍ قَصَرَ عَمْدًا وَسَهَوَا أَوْ جَهْلًا فَفِي الْوَقْتِ وَسَمِعَ مَأْمُومُهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ وَسَلَّمِ الْمُسَافِرُ بِسَلَامِهِ وَأَتَمَّ غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَفْذَاذَا وَأَعَادَ فَقَطَّ بِالْوَقْتِ وَإِنْ ظَنَّهُمْ سَفَرًا

(يسجد) بعد السلام نظرا لسهوه في النية في الصورة الثانية وهي اتمامها عمدا ولا يعيدها وهو ضعيف (و) القول (الاصح اعادة) بوقت (كما مومه) تبعه (بوقت ولا يسجد) (و) القول (الأرجح) عند ابن يونس ان الوقت هنا

فظهر

(الضروري) وقيل الاختياري وصحة صلاته (ان تبعه) في الأعمام بأن نوى المأموم الاتمام

كما نواه امامه (والا) أي وان لم يتبعه بأن أحرم بركعتين ظاننا ان امامه أحرم بهما فقتبين ان الامام نوى الاتمام فلم يتبعه عمدا أو جهلا أو تأويلا (بطلت) صلاته لمخالفة امامه نية وفعلا (كأن قصر) المسافر صلاته (عمدا) أو جهلا أو تأويلا بعد نية الاتمام ولو سهوا لمخالفة فعلها لنيته (و) القاصر (الساهي) في قصره عن نية الاتمام مطلقا (كأحكام السهو) الحاصل المقيم سلم من اثنين فان طال أو خرج من المسجد بطلت وان قرب ولم يخرج منه أتمها وسجد لسلامه وأعاد بالوقت (وكان أتم) أي صلى المسافر الرباعية أربعا (و) تبعه (مأموه) في الاتمام أول يتبعه فيه (بعد نية قصر) ومعمول أتم قوله (عمدا) فتبطل صلاته وصلاة مأموه لمخالفة فعله لنيته (و) ان أتم (سهوا أو جهلا) وأولى تأويلا وقد نوى القصر (ف) يعيد (في الوقت) والتأويل هنا هو اعادة من قال بعدم جواز القصر في سفر الامن وتخصيصه بسفر الخوف من الكفار كظاهر الآية وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها لا تقصر وتحتج بأنهم المؤمنون في جميع الارض ووطنها (و) ان قام الامام للأعمام سهوا أو جهلا بعد نية القصر (سبح مأموه) ان علم بسهوه أو جهله فان رجع سجد لسهوه وصحت صلاته (و) ان تأدى (لا يتبعه) المأموم في الاتمام بل يجلس لقراغه مقيما كان المأموم أو مسافرا (وسلم) مأموه (المسافر) بسلامه وأتم غيره) وهو المقيم (بعده) أي سلام الامام حال كونهم (أفذاذا) لا مؤتمين بغيره لامتناع الاقتداء بامامين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف (وأعاد) الامام (فقط) أي دون المأمومين اذ لا يخلل في صلاتهم لعدم اتباعهم له (بالوقت) ولو الضروري (وان) دخل مصل مع قوم (ظنهم سفرا) بسكون الفاء اسم جمع لسافر كركب وراكب أي مسافرين ناوين القصر

فَنَوَاهُ (فَظْهَرُ خِلَافُهُ) وَانْهَمُ مَقِيمُونَ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ (أَعَادَ) صَلَاتَهُ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَهُمْ (أَبَدًا إِنْ كَانَ) الدَّخْلُ (مَسَافِرًا) لِأَنَّهُ إِنْ سَلِمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَقَدْ خَالَفَ إِمَامَهُ نِيَّةً وَفَعَلًا وَإِنْ أَتَمَّ فَقَدْ خَالَفَهُ نِيَّةً وَخَالَفَ فِعْلَهُ نِيَّةً نَفْسَهُ هَذَا إِنْ ظَهَرَ خِلَافُهُ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ فَوَجْهُ الْبَطْلَانِ أَحْتِمَالُ حُصُولِ الْمَخَالَفَةِ فَقَدْ حُصِّلَ شَكٌّ فِي الصَّحَّةِ فَرَجَبُ الْبَطْلَانِ وَمَفْهُومُ ظَهَرِ خِلَافِهِ أَنَّهُ إِنْ ظَهَرَ وَفَاقَهُ فَلَا عَادَةَ عَلَيْهِ (كَعَكْسِهِ) وَهُوَ ظَنُّهُمْ مَقِيمِينَ فَنَوَى الْإِتِمَامَ فَظْهَرُ انْهَمُ مَسَافِرُونَ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ فَيَعِيدُ أَبَدًا إِنْ كَانَ مَسَافِرًا وَهُوَ ظَاهِرُ إِنْ قَصَرَ لِمَخَالَفَةِ فِعْلِهِ لِنِيَّتِهِ وَأَمَّا إِنْ أَتَمَّ فَقَدْ تَضَيَّ الْقِيَاسُ الصَّحَّةَ كَأَقْتِدَاءِ مَقِيمٍ بِمَسَافِرٍ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَسَافِرِ لِمَا دَخَلَ عَلَى الْمَوَاقِفَةِ وَكَانَتْ خِلَافَ سُنَّتِهِ فَقَدْ عُلِقَ نِيَّتُهُ الْإِتِمَامَ عَلَى نِيَّتِهِ مِنَ الْإِمَامِ فَلَمْ يَجْزِ نِيَّةُ وَشَرْطُهَا الْحُزْمُ (وَفِي) صَحَّةِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ بِ(تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ) مَعَ عَمْدٍ أَوْ سَهْوٍ أَمَّا كَانَ أَوْ أَمَامُومًا أَوْ فَذَا بَأَنْ نَوَى صَلَاةَ الظَّهْرِ مِثْلًا وَلَمْ يَنْوِ قَصْرًا وَلَا إِتِمَامًا وَعَدَمُهُمَا (تَرَدُّدٌ) سِوَا صَلَاةٍ سَفَرِيَّةٍ أَوْ حَضَرِيَّةٍ وَاسْتِفِيدَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ نِيَّةِ الْقَصْرِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ لَا عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي السَّفَرِ قَالِ الْعُدُوى يَنْبَغِي إِنْ مَحَلَّ التَّرَدُّدِ فِي أَوَّلِ صَلَاةٍ صَلَّاهَا فِي السَّفَرِ فَإِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ لَهُ نِيَّةُ الْقَصْرِ فَيَتَّفِقُ عَلَى الصَّحَّةِ فِيمَا بَعْدَ إِذَا قَصَرَ لَا نَسْحَابَ نِيَّةِ الْقَصْرِ عَلَيْهِ فِيهِ مَوْجُودَةٌ حَكْمًا وَكَذَا يُقَالُ إِذَا نَوَى الْإِتِمَامَ عِنْدَ أَوَّلِ صَلَاةٍ ثُمَّ تَرَكَ نِيَّةَ الْقَصْرِ فِيمَا بَعْدَ وَاتَّمَّ اهـ (وَنَدَبٌ) لِلْمَسَافِرِ (تَعْجِيلُ الْأُوبَةِ) أَيْ الرُّجُوعَ لَوْطَنَهُ عَقِبَ قَضَاءِ وَطَرِهِ وَاسْتِصْحَابِ هَدِيَّةٍ بِقَدَرِ حَالِهِ (وَالدَّخُولُ ضَحَى) أَيْ قَبْلَ الْإِصْفَرَارِ وَابْتَدَأَ دَخُولَهُ الْمَسْجِدَ لَتَتَأَهَّبَ زَوْجَتَهُ لِقُدُومِهِ وَيَكْرَهُ الدَّخُولَ لَيْلًا لِذَلِكَ زَوْجَتُهُ لَمْ تَعْلَمْ وَقْتُ قُدُومِهِ سِوَا طَالَتْ غَيْبَتُهُ أَمْ لَا وَمِنْ عِلْمِ وَقْتِ قُدُومِهِ لَا يَكْرَهُ دَخُولَهُ لَيْلًا كُنْ لِزَوْجَتِهِ لَهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَبِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ يَطْرُقُ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَطْلُبُ عَثَرَاتِهِمْ (وَرُخْصَ لَهُ) أَيْ لِلْمَسَافِرِ رَجُلًا (٩١) كَانَ أَوْ امْرَأَةً رَأَى كَبَا كَانَ أَوْ

مَاشِيًا (جَمَعَ الظَّهْرَيْنِ) لِمَشَقَّةِ فِعْلِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي أَوَّلِ مَخْتَارِهِ لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ (يَرِ) أَيْ فِيهِ لَا فِي بَحْرِ قَصْرِ الْإِخْصَةِ عَلَى مَوْرِدِهَا إِنْ طَالَ سَفَرُهُ بِأَنْ كَانَ أَرْبَعَةً يَرِدُ (وَأَنْ قَصَرَ)

فَظْهَرَ خِلَافُهُ أَعَادَ أَبَدًا إِنْ كَانَ مَسَافِرًا كَعَكْسِهِ وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ تَرَدُّدٌ وَنَدَبٌ تَعْجِيلُ الْأُوبَةِ وَالدَّخُولُ ضَحَى وَرُخْصَ لَهُ جَمْعُ الظَّهْرَيْنِ بِبَرٍّ وَإِنْ قَصَرَ وَلَمْ يَجِدْ يَلَاكُوهَ وَفِيهَا شَرْطُ الْجِدِّ لِإِدْرَاكِ أَمْرٍ يَمْنَعُ زَالَتَ بِهِ وَنَوَى النَّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَقَبْلَ الْإِصْفَرَارِ آخَرَ الْعَصْرِ وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا وَإِنْ زَالَتْ رَأَى كَبَا آخِرَهُمَا إِنْ نَوَى الْإِصْفَرَارَ أَوْ قَبْلَهُ وَإِلَّا فَيَفِي وَقَتَيْهِمَا كَمَنْ لَا يَضِطُّ نَزُولَهُ

سَفَرُهُ عَنْهَا لَكِنْ بِشَرْطِ عَدَمِ الْعَصِيَانِ وَاللَّهُوِ بِالْسَّفَرِ إِنْ جَدَّ سِيرُهُ بَل (و) إِنْ (لَمْ يَجِدْ) فِي سِيرِهِ (بَلَاكُوهَ) نَعَمْ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ (وَفِيهَا) أَيْ الْمَدُونَةُ (شَرْطُ الْجِدِّ) أَيْ الْجَاهِدُ فِي السَّيْرِ (لَا دَرَاكُ أَمْرٍ) خَشِيَ فَوَاتَهُ كَرَفَقَةٍ أَوْ مَوْسَمٍ وَنَضَاهَا فِي الْمَدُونَةِ وَلَا يَجْمَعُ الْمَسَافِرُ إِلَّا إِذَا جَدَّ السَّيْرَ وَيَخَافُ فَوَاتَ أَمْرٍ فَيَجْمَعُ وَالْمَشْهُورُ جَوَازُ الْجَمْعِ مَطْلَقًا سِوَا جَدِّهِ السَّيْرَ أَمْ لَا وَسِوَا كَانَ جَدَّهُ لَا دَرَاكُ أَمْرٍ خَشِيَ فَوَاتَهُ أَمْ لَا (يَمْنَعُ) يَفْتَحُ الْمَيْمَ وَالْهَاءُ أَصْلُهُ الْمَوْرِدُ ثُمَّ ثَقُلَ لِمَسْكَانِ نَزُولِ الْمَسَافِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ مَاءٌ (زَالَتْ) الشَّمْسُ وَهُوَ نَازِلٌ (بِهِ وَنَوَى) الْإِرْتِحَالَ مِنْهُ وَ(النَّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ) فَيَصْلِيهِمَا قَبْلَ إِرْتِحَالِهِ فَتَكُونُ الظَّهْرُ فِي مَخْتَارِهَا وَالْعَصْرُ فِي ضَرْوَرِهَا الْمَقْدَمِ الْمُخْتَصِّ بِالْمَسَافِرِ وَالْحَاجِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَالْمَرِيضِ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ (و) إِنْ نَوَى الْإِرْتِحَالَ وَالنَّزُولَ (قَبْلَ الْإِصْفَرَارِ) صَلَّى الظَّهْرَ قَبْلَ إِرْتِحَالِهِ وَ(آخِرَ الْعَصْرِ) وَجَوَابًا لِيَصْلِيَهَا فِي مَخْتَارِهَا فَإِنْ قَدِمَهَا مَعَ الظَّهْرِ صَحَّتْ وَنَدَبُ عَادَتِهَا فِي مَخْتَارِهَا بَعْدَ نَزُولِهِ (و) إِنْ نَوَى النَّزُولَ (بَعْدَهُ) أَيْ الْإِصْفَرَارَ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ صَلَّى الظَّهْرَ قَبْلَ إِرْتِحَالِهِ وَ(خَيْرُهَا) أَيْ الْعَصْرَ بَيْنَ تَقْدِيمِهَا مَعَ الظَّهْرِ قَبْلَ إِرْتِحَالِهَا وَتَأْخِيرِهَا إِلَى الْإِصْفَرَارِ لِأَنَّهُ لَا يَنْهَى فِي الضَّرُورِيِّ عَلَيْهِمَا وَلَكِنْ الْأَوَّلِيُّ تَأْخِيرُهَا لِأَنَّ الْإِصْفَرَارَ ضَرْوَرِيٌّ لِكُلِّ مَعْدُورٍ (وَأِنْ زَالَتْ) الشَّمْسُ عَلَيْهِ حَالُ كَوْنِهِ (رَأَى كَبَا) أَيْ سَائِرًا رَأَى كَبَا كَانَ أَوْ مَاشِيًا (آخِرُهَا) أَيْ الظَّهْرَيْنِ إِنْ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ جَمْعُهُمَا جَمْعًا صَوْرِيًّا الظَّهْرُ فِي آخِرِ مَخْتَارِهَا وَالْعَصْرُ فِي أَوَّلِ مَخْتَارِهَا (إِنْ نَوَى الْإِصْفَرَارَ) أَيْ النَّزُولَ فِيهِ (أَوْ) نَوَى النَّزُولَ (قَبْلَهُ) أَيْ الْإِصْفَرَارَ (وَالْأَيُّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ النَّزُولَ فِي الْإِصْفَرَارِ وَلَا قَبْلَهُ بِأَنْ نَوَى النَّزُولَ بَعْدَ الْغُرُوبِ (وَلِيَصْلِيَهَا) (فِي وَقَتَيْهِمَا) الْمَخْتَارَيْنِ الظَّهْرَ آخِرَ الْقَامَةِ الْأَوَّلِيِّ وَالْعَصْرَ أَوَّلَ الْقَامَةِ الثَّانِيَةِ وَيُسَمَّى جَمْعًا صَوْرِيًّا لِأَحْقَاقِهَا لِإِقْبَاعِ كُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا الْمَخْتَارِ وَالْجَمْعُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ قَرْنُهُمَا مَعَ كَوْنِ أَحَدِهِمَا فِي غَيْرِ مَخْتَارِهَا مُقَدِّمَةً أَوْ مُؤَخَّرَةً عَنْهُ (كَمَنْ) أَيْ مَسَافِرٌ زَالَتْ الشَّمْسُ عَلَيْهِ وَهُوَ سَائِرٌ خَالَ كَوْنَهُ (لَا يَضِطُّ نَزُولَهُ) أَيْ لَا يَنْدَرِي هَلْ يَنْزِلُ قَبْلَ الْإِصْفَرَارِ أَوْ فِيهِ أَوْ بَعْدَ الْغُرُوبِ فَيَصْلِي الظَّهْرَ آخِرَ الْقَامَةِ الْأَوَّلِيِّ وَالْعَصْرَ أَوَّلَ الْقَامَةِ

الثانية وان زالت على من لا يضبط نزوله وهو نازل فيصلي الظهر قبل ارتحاله ويؤخر العصر (وكالمبطون) أي المريض ببطئته الذي يشق عليه فعل كل صلاة في أول وقتها (والشخص الصحيح) السالم من المرض والسفر (فعله) أي الجمع الصوري لكن تقوته فضيلة أول الوقت بخلاف المذنور (وهل العشا أن كذلك) أي كالظهيرين في التفصيل المتقدم بتزويل الغروب منزلة الزوال والثالث الأول منزلة ما قبل الاصفرار والثالث الثاني إلى الفجر منزلة الاصفرار والفجر منزلة الغروب وعليه فيجري على التفصيل المتقدم في الظهيرين أو ليسا كذلك فلا يجمعهما بل يصلي كل صلاة في مختارها لأن وقتيهما ليس وقت رحيل فيه (تأويلان) أي فهمان لشارحيها فيمن غربت عليه نازلا وأما من غربت عليه سائرا فهما كذلك بالنسبة له باتفاق ولفظها ولم يذكر مالك رضي الله تعالى عنه المغرب والعشاء في الجمع عند الارتحال كالظهر والعصر (وقدم) جواز العصر مع الظهر والعشاء مع المغرب شخص (خائف الإغماء) أي استنار العقل بالمرض من أول وقت العصر أو العشاء إلى آخره (و) خائف الحمى (النافض) كذلك (و) خائف (الليد) بفتح الميم وسكون التحتية أي الدوخة إن قام كذلك (وان سلم) بكسر اللام أي لم يحصل له المخوف أعاد الثانية في الوقت في التوضيح إذا جمع أول الوقت للخوف على عقله ثم لم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار يعيد الأخيرة سندير يد في الوقت (أو قدم) المسافر الذي زالت أو غربت عليه الشمس وهو نازل ثانية الظهيرين أو العشاءين مع أولاهما لنية الارتحال والنزول بعد الغروب أو الفجر (ولم يرتحل) في يومه أو ليله مانع أو غيره أعاد الثانية بوقت (أو ارتحل قبل الزوال) وأدركه الزوال سائرا (ونزل عنده) أي الزوال ونوى الارتحال والنزول بعد الغروب أو الإقامة إلى الغروب والارتحال بعده ولم ينوشيا وظن جواز الجمع جهلا (فجمع) الظهيرين (٩٢) أو العشاءين جمع تقديم (أعاد الثانية) وهي العصر أو العشاء (في الوقت)

ولو الضروري في المسائل الثلاثة (و) رخص ندبا لمزيد المشقة في صلاة العشاء في مختارها مع الجماعة في المسجد (في جمع العشاءين) جمع تقديم (فقط) أي لا الظهيرين

وَكَمَبَطُونٌ وَلِلصَّحِيحِ فِعْلُهُ وَهَلِ الْعِشَاءُ أَنْ كَذَلِكَ تَأْوِيلَانِ وَقَدْ خَافَ الْإِغْمَاءُ وَالنَّافِضُ وَالْمَيْدُ وَإِنْ سَلِمَ أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَرْتَحِلْ أَوْ ارْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَنَزَلَ عَنْهُ فَجَمَعَ أَعَادَ الثَّانِيَةَ فِي الْوَقْتِ وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءِ نِ قَطُّ بِكُلِّ مَسْجِدٍ لِمَطَرٍ أَوْ طِينٍ مَعَ ظُلْمَةٍ لَا طِينٍ أَوْ ظُلْمَةٍ أَذَّنَ لِلْمَغْرِبِ كَالْعَادَةِ وَأَخَّرَ قَلِيلًا ثُمَّ صَلَّيَا وَلَاءَ الْأَقْدَرِ أَذَانَ مُنْخَفِضٍ بِمَسْجِدِهِ وَإِقَامَةٍ وَلَا تَنْفَلُ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَمْنَعَهُ وَلَا بَعْدَهُمَا وَجَازَ

لعدم مزيد المشقة في صلاة كل منهما في مختارها غالبا وصلة جمع (بكل مسجد) خلافا لمن خصه بمسجد منفرد المدينة على ساكنها الصلاة والسلام ولأن خصه به وبمسجد مكة ولو غير مسجد الجمعة أو خص الأهل بالخصوص هكذا الشرع والعمل وليس اجتهدا فلا يقال فيه تقديم وسيلة سنة الجماعة على واجب الوقت ووسيلة السنة سنة على أنها وسيلة غير متينة لا مكان صلاة الجماعة في البيوت بعد وقت العشاء وقد ورد قول المؤذن ليلة المطر ألا صاوا في الرجال وصلة جمع (لمطر) أو برد بفتح الراء واقع أو متوقع بعلامة معتادة قبل مجيئ المسجد أو بعده وإن جمعا لتوقع المطر ولم يحصل فينبغي إعادة العشاء في وقتها (أو) (الطين) كثير يحمل أوسط الناس على خلع المداس ولولم يعم الطرق فيجوز لمن ليس في طريقه الجمع تبعال من هو في طريقه (مع ظلمة) آخر شهر لا نعيم لاحتمال زوالها (لا طين) فقط ولومع شدته يرجع على الشهور (أو ظلمة) فقط اتفاقا ولو مرجح شديد (أذن للمغرب ك) أذان (العادة) في كونه أول الوقت على المنار برفع الصوت (وأخر) المغرب ندبا تأخيرا (قليلًا) بقدر ثلاث الركعات المختص بالمغرب فتصلي المشتركان اللتان صارتا لجمعهما كصلاة واحدة في الوقت المشترك بينهما فاندفع تصويب بعض المتأخرين قول ابن بشير بعدم التأخير بأنه لا معنى له وفيه إخراج المغرب عن مختارها (ثم صليا) أي المغرب والعشاء (ولاه) بكسر الواو بمدودا أي بلا فصل بينهما (الاقدر) فعل (أذان) ندبا بصوت (منخفض) السنة ولا يسقط سنة الأذان عند مغيب الشفق (بمسجد) أي فيه لأعلى المنار ثلاث يشك من صلى المغرب أو أفطر بالأذان الأول (واقامة ولا تنفل) مشروع (بينهما) أي الصلاتين المجموعتين لصيرورتها كصلاة واحدة (ولم) الأولى ولا لأن لم للنفى في الماضي والفقهاء إنما يتكلم على الأحكام المستقبلية (يمنعه) أي التنفل بينهما الجمع إن وقع إلا أن يكثر حتى يغيب الشفق فيمنعه (ولا) تنفل (بعدها) أي الصلاتين المجموعتين أي يكره في المسجد لأن المقصود من الجمع انصراف الناس في الضوء والتنفل بعدهما قد تقوت هذا الغرض (وجاز) الجمع بين المغرب والعشاء للمطر ونحوه

(ل) شخص (منفرد بالمغرب) عن جماعة الجمع ولو صلاها مع جماعة آخرين حال كونه (مجدهم) أى الفرد جماعة الجمع متلبسين (ب) صلاة (العشاء) فيدخل معهم لادراك فضل الجماعة ولو بركة ومفهوم منفرد بالمغرب ان من لم يصل المغرب لا يدخل معهم في العشاء لوجوب الترتيب شرطا ولا يصلى المغرب في المسجد لامتناع الصلاة به مع صلاة الامام فيجب عليه الخروج منه واضاعته على أنه فيصلى المغرب ويؤخر العشاء الى مغيب الشفق وبنى ابن بشير وابن شاس وابن عطاء الله وابن الحاجب هذا الجواز على القول بان نية الجمع تجزى عند الثانية وبنوا على مقابلة قوله الآتى ولا ان حدث السبب بعد الاولى (وجاز) الجمع (لمنعكف بالمسجد) وجاز أيضا لجوار وغريب تبعاهم (كان انقطع المطر بعد الشروع) في المغرب بنية الجمع ولو قبل عقد ركعة منها فيجوز الجمع لاحتمال عوده ولا اعادة عليهم ان لم يعد (لا يجوز الجمع المنفرد بالمغرب) (ان فرغوا) أى جماعة الجمع من صلاة العشاء اذ من شرط الجمع الجماعة وحينئذ (فيؤخر) العشاء وجوبا (ل) مغيب (الشفق الاب) أحد (المساجد الثلاثة) مسجد رسول الله عليه أفضل الصلاة وآم السلام ومسجد بيت الله الحرام والمسجد الأقصى فان المنفرد بالمغرب الذى وجدهم فرغوا يصلى العشاء قبل مغيب الشفق بنية الجمع (ولا يجوز الجمع) (ان حدث السبب) من مطر أو سفر (بعد) (الشروع) (في الاولى) بناء على أن نية الجمع واجبة عند الاولى لكن ان جمعوا فلا يعيدون العشاء مراعاة للقول بأن نية الجمع عند الثانية على انها واجب غير شرط كما مر (ولا تجمع) (المرأة) الرجل (الضعيف بيتهما) المجاور للمسجد اذ لا ضرر عليهما في عدم الجمع (ولا يجمع) (منفرد بمسجد) ولينصرف لبيته ويصلى فيه العشاء بعد مغيب الشفق (كجماعة لا حرج) أى لامشقة (عليهم) في فعل كل صلاة في مختارها (٩٣)

كأهل الزوايا والربط والمنقطعين بمدرسة فلا يجمعون الا تبعاً لمن يأتي للصلاة معهم من امام أو غيره وعمل هذا اذا لم يكن لهم منزل بنصرفون اليه والا نذب لهم الجمع استقلالاً وافقوا المساوى

لْمُنْفَرِدِ بِالْمَغْرِبِ يَجِدُهُمْ بِالْعِشَاءِ وَلَمْ تُكْفِ بِمَسْجِدٍ كَانَ انْقَطَعَ الْمَطَرُ بَعْدَ الشَّرُوعِ لَا إِنْ فَرَّغُوا فَيُؤَخَّرُ لِلشَّفَقِ إِلَّا بِالمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ وَلَا إِنْ حَدَثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأُولَى وَلَا الْمَرَأَةُ وَالضَّعِيفُ بِيَتَيْهِمَا وَلَا مُنْفَرِدٌ بِمَسْجِدٍ كَجَمَاعَةٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ ﴿فصل﴾ شَرَطُ الْجُمُعَةِ وَقُوعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقَتُ الظُّهْرِ لِلْغُرُوبِ وَهَلْ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ وَصَحَّحَ أَوْ لَا رُوِيَ عَلَيْهِمَا بِاسْتِيطَانٍ بَلَدٌ أَوْ أَخْصَاءٍ لَا خِيَمَ

بان أهل المدارس المجاورة للمسجد يندب لهم الجمع في المسجد استقلالاً ودليله ما في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع اماماً وحجرته ملتصقة بالمسجد ولها خوخة اليه ﴿فصل﴾ في بيان شروط الجمعة وسننها ومندوباتها ومكروهاتها ومسقطاتها (شرط) صحة صلاة (الجمعة وقوعها) (كلها) أى جميعها (بالخطبة) أى معها والمراد جنسها المتحقق في خطبتين (وقت الظهر) من الزوال (للغروب وهل) محل صحتها ان وقعت مع خطبتيها وقت الظهر (ان أدرك) أى بقى بعد صلاة الجمعة قبل الغروب ما يدرك (فيه ركعة من العصر) فان لم يبق ما يسع ركعة من العصر فلا تصح الجمعة وتعين صلاة الظهر (وصحح) هذا القول وهى رواية عيسى عن ابن القاسم أى صححه عياض وهو ضعيف (أولاً) يشترط بقاء ركعة للعصر قبل الغروب وهى رواية مطرف وابن الماجشون عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم وهو الراجح في جواب الاستفهام قولان (رويت) أى المدونة (عليهما) ففى رواية ابن عتاب لها واذا أخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغب الشمس وان كان لا يدرك العصر إلا بعد الغروب وفى رواية غيره واذا أخر الامام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغب الشمس وان كان لا يدرك بعض العصر الا بعد الغروب قال عياض هذا أصح وأشبه برواية ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنها (بإستيطان بلد) من اضافة ما كان صفة أى وقوعها في بلد مستوطن بفتح الطاء وهذا شرط صحة والآتى في شروط الوجوب هو استيطان الشخص فاذا استوطن جماعة تنقري بهم قرية بلداً وجبت عليهم وشرط صحتها اياعاها في البلد المستوطن فان أوقعت خارجه فلا تصح (أو) استيطان (أخصاص) بفتح الهمزة وسكون الحاء جمع خص بضم الحاء وشد الصاد المهملة أى بيت من نحو قصب فازمى فتصح الجمعة فيه (لا) تصح الجمعة بإستيطان (خيم) بكسر الحاء جمع خيمة بيت من نحو شعر لان الغالب عليها التحويل من محل لأخر فمى كالسفن نعم ان كانت على كفرسخ من المنار وجبت على أهلها الجمعة في الجامع تبعاً لأهل البلد فلا يعدون من

الاثنى عشر الذين تنعقد بهم الجمعة (و) شرط صحتها وقوعها (بجامع) أى فيه من الامام والاثنى عشر (مبنى) بناء معتادا لاهل البلد ولو خصا لاهل الاختصاص فلا تصح في أرض خالية عن البناء ولو حوطت بأحجار وبحوها أو مبنية ببناء أدنى من البناء المعتاد لاهل البلد كمبنى يطوبى لمن عادتهم البناء بالحجر أو الطوب المحروق ويشترط كونه متصلا بالبلد أو قريبا منها بحيث ينعكس عليه دخانها وحده بعضهم بأربعين ذراعا أو باعا فلو كان بعيدا عنها فلا تصح فيه (متحد) بكسر الحاء المهمة فإن تعدد فلا تصح في الجميع (والجمعة) الصحيحة (ل) لجامع (العتيق) أى الذى صليت فيه قبل غيره ولو تأخر بناؤه عن غيره ان تقدم أداء الجمعة فيه على أدائها في الجديد في غير الجمعة الاولى أيضا بل (وان تأخر) العتيق (أداء) أى أداء الجمعة في العتيق عن أدائها في الجديد فهى في الجديد باطلة وصحيحة في العتيق مالم يهجر العتيق فان هجر وصليت في الجديد وحده صحت فيه مادام العتيق مهجورا وما لم يحكم حاكم حنفى صحتها في الجديد تبعاً لحكمه بلزوم نحو عتق معلق على صحتها في الجديد بان قال السيد لرفيقه ان صحت الجمعة في هذا للمسجد فأنت حر وصليت فيه مع صلاتها في العتيق فذهب الرفيق الى الحاكم الحنفى فحكم بلزوم عتقه لصحة الجمعة في غير العتيق في مذهبه فسرى حكمه لصحة الجمعة المعلق عليها عتقه لان الحكم بالعلق يستلزم الحكم بالعلق عليه فصحت عندنا أيضا لان حكم الحاكم يرفع الخلاف وسواء كان التعليق من باني المسجد أو غيره ولا فرق بين الجمعة السابقة على الحكم والمتأخرة عنه ولا يحكم بصحة الجمعة صراحة لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلا ولا يدخلها تبعاً قاله القرافي وهو العتيد وقال ابن رشد دخلها استقلالاً ومالم يحتاجوا لصلاتها بالجديد لضيق العتيق وعدم امكان توسعته أو العداوة بينهم بحيث ان اجتمعوا في العتيق يقتتلون ولا يمنعهم منه حاكم فان زالت العداوة أو منعهم حاكم من القتال فلا تصح الا في العتيق فان رجعت العداوة أو ارتفع (٩٤) الحكم صحت في الجديد اذ الحكم يدور مع علته وجودا وعدما (لا) تصح في

جامع ذى (بناء خف)

وَبِجَامِعٍ مَبْنًى مُتَّحِدٍ وَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ وَإِنْ تَأَخَّرَ أَدَاءُ لَا ذِي بِنَاءٍ خَفٍّ وَفِي اشْتِرَاطِ سَقْفِهِ وَقَصْدٍ تَأْيِيدِهَا بِهِ وَإِقَامَةِ الْخَمْسِ تَوَدُّدٌ وَصَحَّتْ بِرَحْبَتِهِ وَطُرُقِ مُتَّصِلَةٍ إِنْ ضَاقَ أَوْ اتَّصَلَتِ الصَّفُوفُ لَا اتِّفَافًا كَبَيْتِ الْقَنَادِيلِ وَسَطْحِهِ وَدَارِ وَحَانُوتٍ وَبِجَمَاعَةٍ تَتَقَرَّى بِهِمْ قَرْبَةً بِلَا حُدْرٍ أَوْ لَا

أى قل وتقص عن بناء أهل البلد المعتاد (وفى اشتراط سقفه) وعدم اشتراطه تردد والذى دل عليه نقل المواق وابن

رشد انه في دوامه مع اتفاقهما على انه لا يسمى مسجدا ابتداء إلا اذا كان مسقوفا فاذا هدم وزال والا
سقفه فهل تزول عنه المسجدية وهو قول الباجى أولا وهو قول ابن رشد وذكر سالم وت والجمهورى انه في الابتداء والدوام والذى رجحه الخطاب عدم اشتراطه ابتداء ودواما (و) في اشتراط (قصد تأييدها به) أى الجامع وعدمه وهو الأرجح تردد ومحل اشتراط قصد تأييدها به على القول به حيث نقلت من مسجد لآخر أما ان أقيمت فيه ابتداء فالشرط أن لا يقصدوا عدمه (و) في اشتراط (إقامة) الصلوات (الخمس به) فان بنى للجمعة خاصة او تعطلت الصلوات الخمس به لغير عذر لا تصح الجمعة فيه وعدم اشتراطهما (تردد) في الحكم للمتأخرين لعدم نص المتقدمين (وصحت) أى الجمعة من مأوم لا امام (برحبته) أى ما زيد خارج سور المسجد المحيط به لتوسعته (و) ب(طرق متصلة) بالجامع بلا حائل من بيوت وحوانيت ومحل الصحة في الرحة والطرق المتصلة (ان ضاق) الجامع (أو) لم يضق (و) اتصلت الصفوف (بالرحبة أو الطرق المتصلة) (لا) تصح الجمعة برحبة ولا طرق متصلة ان (اتفيا) أى الضيق واتصال الصفوف والذى للامام مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة وسليمان بن القاسم صحتها ان اتفيا أيضا وهو العتيد لكن مع الكراهة الشديدة (كبت القناديل) المعد لاصلاحها فلا تصح الجمعة فيه لحجره ومثله بيت الحضر والبسط ولو ضاق المسجد وبخ فيه سند بانه من المسجد وقصر على بعض مصالحه فهو أخف من الصلاة في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فان نساء صليين الجمعة فيها على عهد صلى الله عليه وسلم الى أن من وهى أشد تحجيرا من بيت القناديل وبحاج بانه خصوصية لهم للتشديد عليهم في أزومها بقوله تعالى وقرن في بيوتكن (وسطحه) أى الجامع فلا تصح الجمعة عليه ولو ضاق الجامع ومفهوم سطحه صحتها بدكة المبلعين وهو كذلك ان لم تحجر (و) لا تصح في (دار وحانوت) متصلين بالجامع ان كانا محجورين والا صحت فيهما (و) ب(حضور) (جماعة) عطف على ناستيطان بلد (تتقرى) أى تعمر (بهم قرية) بحيث لا يرفقون في معاشهم بغيرهم ويدفعون عن أنفسهم العدو غالبا (بلا حد) في عدد مخصوص كخمسين (أو لا) بتشديد الواو منونا أى أول جمعة تقام في البلد

فان حضر منهم فيها من لا تتقرب بهم قرية فلا تصح ولو اثني عشر (والا) أى وان لم تكن الجمعة الأولى (فتجوز به) حضور (اثني عشر) رجلا احرازاً متوطنين غير الامام باقين مع الامام من أول الخطبة بحيث لا تفسد صلاة واحد منهم (لسلامها) فلو فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الامام فسدت على الجميع وفهم الخطاب من ابن عبد السلام خلاف ما فهم منه المصنف والنبي فهمه الخطاب ان الجماعة الذين تتقرب بهم القرية شرط وجوب وصحة معاول لكن يكفي في صحة الجمعة سواء كانت الأولى أو غيرها حضور اثني عشر منهم غير الامام من أول الخطبة للسلام واعتمده الأشياخ ويمكن تنزيل عبارة المصنف على هذا بأن يقال قوله أولاً أى عند توجه خطابهم بها ووجوبها عليهم وقوله والا فتجوز الخ أى والا يعتبر حال الخطاب واعتبر حال قتلها فتجوز باثني عشر غير الامام باقين من أول الخطبة لسلام الجمعة الأولى وغيرها سواء في الحكم (بامام مقيم) اقامة تقطع حكم السفر ولولم يكن من أهل البلد للمتوطنين به ولو سافر عقب الصلاة أو كان خارجاً عن البلد بكفر سخ لوجوبها عليه وان لم تنعقد به وأما من كان خارجاً عن كفر سخ فلا تصح امامته لعدم وجوبها عليه هذا قول ابن غلاب وابن عمر وهو المعتبر وفي حاشية الطرابلسي على المدونة لا تصح امامة غير المتوطن بقرية الجمعة وضعف واستثنى من مفهوم مقيم فقال (الاخليفة) في الامامة والحكم أو نائبه في الامامة والحكم كالوالي لافي الحكم فقط كالقاضي (عمر) وهو مسافر سفر قصر (بقرية الجمعة و) الحال أنه (لا يجب عليه) لكونه مسافراً رتبة برديتدب أن يؤمهم فيها (و) ان مر الخليفة (بغيرها) أى قرية الجمعة لعدم استيفاء أهلها شروط الجمعة وصلّى بهم فانها (تفسد عليه وعليهم) ففي المدونة للامام مالك رضى الله تعالى عنه ان جهل الامام المسافر فجمع بأهل قرية لا يجب عليهم الجمعة لصغرهم لم تجزهم ولم تجزه (و) بكونه الخاطب) أى شرط صحة الجمعة بكون الامام في صلاتها هو الذي خطب (٩٥) فان خطب شخص وصلّى آخر

بطلت الجمعة (الا) طر بان
(عمر) منعه من الامامة
كجنون وموت ورعاف
مع بعد الماء فيصلى غيره
بهم ولا يعيد الخطبة
(ووجب انتظاره لعذر
قرب) زواله بالعرف كسقي

وَالَا فَتَجُوزُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ بِاقِينَ لِسَلَامِهَا بِامَامٍ مُقِيمٍ الْاَخْلِيْفَةَ يَمُرُّ بِقَرْيَةٍ جُمُعَةٍ
وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَيُغَيِّرُهَا تَقْسُدُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ وَبِكَوْنِهِ الْخَاطِبَ الْاَلْمُدْرٍ وَوَجِبَ
اِنْتِظَارُهُ لِمُدْرٍ قَرَبَ عَلَى الْاَصْحَحْ وَبِخُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مِمَّا تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ خُطْبَةً
تَحْضُرُهُمَا الْجَمَاعَةُ وَاسْتَقْبَلَهُ غَيْرُ الصَّفِّ الْاَوَّلِ وَفِي وَجُوبِ قِيَامِهِ لَهُمَا تَرَدُّدٌ
وَلَزِمَتْ الْمُسْكَلَفُ الْحُرُّ الذِّكْرُ

حدث أو رعا ف بناء مع قرب الماء (على) القول (الاصح) عند المصنف واستظهره في توضيحه وعزاه ابن يونس لسحنون ومقابلة لا يجب انتظاره للقريب وهو ظاهر المدونة وعليه فيندب له الاستخلاف فان تركه استخلفوا وجوبا من يصلى بهم فان تقدم أحدهم بلا استخلاف صحت (و) بخطبتين قبل الصلاة) في الجامع فلا تصحان برحاب ولا طرق متصلة فلو خطب بعد الصلاة أعاد الصلاة عقب الخطبة ان قرب والا استأنفهما لان شرطهما اتصال الصلاة بهما وكونهما عريتين ولو كان الجماعة عجماً لا يعرفون اللغة العربية والجهري بهما ولو كان الجماعة صفاً (مما تسميه العرب خطبة) تطلق الخطبة عند العرب على ما يقال في المحافل من الكلام المنسب به على أمرهم لدينهم والمرشد لصلحة تعود عليهم حاله أو مآلية وان لم يكن فيه موعظة فضلا عن تحذير وتبشير وقرآن يتلى فشكل من الحمد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن مندوب ولا يشترط كونها ساجداً فلو نظمها أو نثرها صحت نعم تندب اعادتها ان لم يصل فان صلى فلا تعاد والدعاء فيها للسلطان بدعة مكروهة (يحضرها) أى الخطبتين (الجماعة) الاثنا عشر من أولها فان لم يحضروا كلهم أو بعضهم فلا يكتفى بهما لانهما كركعتين من الصلاة ولا يشترط في صحتها اصفاؤهم وان وجب عليهم (واستقبله) أى ذات الخاطب لاجتهه وجوبا وقيل استأنانا الأول ظاهر المدونة أو صرّحوا ونصها وإذا قام الامام بخطب فحينئذ يجب قطع الكلام واستقباله والانصات اليه (غير الصف الاول) وأما أهل الصف الاول فلا يطلب منهم استقباله وقد تبسّع المصنف في استثنائه الصف الاول ابن الحاجب وعبارة ابن عرفة جعله من لقينته خلاف المذهب والمذهب استقبال ذاته للجميع من يراه ومن لا يراه ومن يسمعه ومن لا يسمعه كما هو ظاهر الحديث (وفي وجوب قيامه لها) على جهة الشرطية وهو قول الأكثر وسنيتة وهو لابن العربي وابن القصار وعبد الوهاب فان خطب جالساً أو ساء وصحت (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (ولزم المكلف) أى البالغ العاقل (الحُر) لا الرقيق ولو بشائنة حرة ولو أذن له سيد على المشهور (الذكر)

لا المرأة لكن الشارع جعلها بدلا عن الظهر للعبد والمرأة ونحوهما من لا تجب عليه فان صلاها أجزأته عن الظهر وحصل له الثواب حال كون الحر الذكر المكلف (بلا عذر) من الإعذار الآتية للسقطة لها (المتوطن) ببلدها بل (وان) كان توطنه (بقرية نائية) أي بعيدة عن بلدها (بكفرسخ) ثلاثة أميال وثلاث (من النار) أي محل المعتاد للأذان به للجمعة لكن المتوطن ببلدها تنعقد به والخارج عنها بكفرسخ لا تنعقد به (كأن أدرك) أي لحق (المسافر) من بلد الجمعة وهو من أهلها وفاعل أدرك (النداء) أي الأذان الثاني (قبله) أي مجاوزة كالكفرسخ ومثل الأذان الزوال على ما لا ين بشيروا بن عرفة من تعليق الرجوع بالزوال سمع النداء أولا وعلقه الباجي وسند بالأذان وهو ظاهر المصنف فلا يلزمه الرجوع الإسماع النداء أفاده البناني (أو صلى) المسافر (الظهر) قبل قدومه (ثم قدم) وطنه أو محل زوجته المدخول بها أو محلانوى إقامة أربعة أيام به ووجدهم لم يصلوا الجمعة فتجب عليه معهم (أو) صلى الصبي الظهر ثم (بلغ) قبل صلاة الجمعة فتجب عليه معهم وكذلك ان صلى الجمعة ثم بلغ ووجد جمعة أخرى فان فاتته الجمعة أعادها ظهرا لان فعله الأول ولو جمعة نقل فلا يكفي عن الفرض (أو) صلى معذور بعذر مسقط الجمعة الظهر ثم (زال عذره) قبل صلاة الجمعة فتجب عليه معهم (لا) تجب الجمعة على المكلف الحر الذكر (بالاقامة) ببلدها الفاطمة حكم السفر بلا توطن (الاتبع) لاهل البلد فلا يعد من الاثنى عشر وان صحت امامته لهم ومثله متوطن خارجها بكفرسخ (وندب) لمريد حضورها (تحسين هيئة) كقص شارب وظفروا تفت ابط واستحداد وسواك وقد يجب ان كانت راحته كريمة وتوقفت ازالها عليه (وجميل ثياب) أي لبسه ولو عتيقا (٩٦) (و) ندب (طيب) أي تطيب بطيب (و) ندب (مشى) على قدميه

بِلاَ عَذْرِ الْمُتَوَطَّنِ وَإِنْ بِقَرَبَةٍ نَائِيَةٍ بِكَفَرَسَخٍ مِنَ النَّارِ كَانَ أَذْرَكَ السَّافِرُ النَّدَاءَ قَبْلَهُ أَوْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ أَوْ زَالَ عَذْرُهُ لَا بِالْإِقَامَةِ إِلَّا تَبَعًا وَنُدْبَ تَحْسِينِ هَيْئَتِهِ وَجَمِيلِ ثِيَابٍ وَطَيْبٍ وَمَشْيٍ وَتَهَجِيرٍ وَإِقَامَةِ أَهْلِ السُّوقِ مُطْلَقًا بِوَقْتِهَا وَسَلَامٍ خَطِيبٍ لِمُخْرُجِهِ لَا صُعُودِهِ وَجُلُوسِهِ أَوَّلًا وَبَيْنَهُمَا وَتَقْصِيرُهُمَا وَالثَّانِيَةَ أَقْصَرُ وَرَفَعَ صَوْتَهُ وَاسْتَخْلَافُهُ لِمُذْنِرِ حَاضِرِهَا وَقِرَاءَةُ فِيهِمَا وَخَتْمُ الثَّانِيَةِ يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ وَأَجْزَأُ

في ذهابه فقط تواضعا
لسيده الذي هو ذاهب
لمبادته واعتناما التحريمه
على النار لقوله صلى الله
عليه وسلم من اغبرت
قدماء في سبيل الله حرمه
الله على النار وشأن الماشي
الاغترار واغترار قدم

الراكب نادر فالاغترار لازم للماشي عادة وأما في رجوعه فلا يندب له المشي لان قضاء العباد (و) ندب (تهجير) أي ذهاب لها في الهاجرة أي شدة الحر ويكره التيسير خشية الرياء ولمخالفة عمل السلف الصالح من النبي والخلفاء بعده وسائر الصحابة والتابعين وذلك في الساعة السادسة المنقسمة في الحديث الى الساعات أي الأجزاء وهو قوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر (و) ندب للامام (اقامة أهل السوق) أي أمرهم بالقيام وترك البيع والشراء (مطلقا) عن التقييد بمن تازمهم الجمعة (بوقت) خطبة الجمعة وصلاتها (بها) من جلوس الامام على المنبر الى سلامه من الصلاة (و) ندب (سلام خطيب) عن الجماعة الذين في المسجد (لخروجه) على الناس للخطبة أي عنده (لا) يندب سلامه عند انتهاء (صعوده) على المنبر فيسكروه ولا يجب رده لانه معدوم شرعا فهو كالعدم حسا (و) ندب (جلوسه) على المنبر (أولا) أي عقب صعوده الى فراغ الأذان (و) جلوسه (بينهما) أي الخطبتين للفصل بينهما والاستراحة وهذا من السهو لان الجلوس الاول سنة على المشهور والثاني سنة اتفاقا بل قيل بفرضيته (و) ندب (تقصيرها) أي الخطبتين (والثانية أقصر) من الأولى ندبا (و) ندب (رفع صوته) بها للمبالغة في الإسماع والجهر شرط في صحتها (و) ندب (استخلافه لعذر) حصل له فيها أو بعدها (حاضرها) في الخطبة هذا محل الندب وأصل الاستخلاف مندوب من الامام وواجب من المؤمنين ان لم يستخلف الامام (و) ندب (قراءة في أولها) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في خطبته الاولى بأيمها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله تعالى فوزا عظيما (و) ندب (ختم الثانية بيغفر الله لنا ولكم وأجزأ) أي كفى في حصول المندوب

اذكروا

أن يقول في ختمها بدل يعفر الله لنا ولكم (اذكروا الله يذكركم) والاول افضل (و) نذب (توكؤ) أى استناد حال الخطبة (على كقوس) وادخلت الكاف السيف وانصا (و) نذب (قراءة) سورة (الجمعة) في الركعة الاولى (وان لم) شخص (مسبوق) بها فيقروها في قضائها وان لم يقرأها الامام (وهل أذاك) في الركعة الثانية (وأجاز) الامام مالك رضى الله تعالى عنه (ب) الركعة (الثانية) أى فيها (يسبح) اسم ربك الأعلى (أو المنافقون) فيخير بين الثلاثة (و) نذب (حضور مكاتب) للجمعة وان لم يأذن له سيده لانه أحرز نفسه وماله (و) نذب حضور (صبي) ليعتادها وان لم يأذن له وليه ومسافر لامضرة عليه في حضورها (و) نذب حضور (عبد) قن (و) عبد (مدبر) أى معلق غتقه على موت سيده (أذن) لهما (سيدهما) في حضور الجمعة (وأخر) ندبا (الظهر) معذور بعذر مبيح التخلف عن الجمعة (راج زوال غدره) قبل صلاحها كحبوس ظن الخلاص ومسافر ظن القدوم ومريض ظن العافية (والا) أى وان لم يرجه قبلها بان تحقق أو ظن استمراره الى فواتها (فله التعجيل) للظهر على جهة الاولوية ليدرك فضيلة أول الوقت لكن عقب فراغ الجمعة (وغير العذور) الذى لزمته الجمعة ولولم تنعقد به كقيم في بلد الجمعة أربعة أيام أو خارج عن بلدها بكفر سخ من النار (ان صلى الظهر) حال كونه (مدركا) أى محصلا (ركعة) من الجمعة مع الجاعة على فرض سعيه لها تحقيقا أو ظنا (لم تجزه) ظهره في قراءة ذمته من الواجب عليه ويعيدها ظهر ابدا ان لم يمكنه الجمعة والازمته وهذا مبني على ان الجمعة فرض يومها والظهر يدل عنها في الفعل فالواجب عليه الجمعة وهو مذهب ابن القاسم وأشهب وعبد الملك وقال ابن نافع غير المعذور ان صلى الظهر مدركا ركعة (٩٧) تجزئه اذ كيف يعيدها أربعا وقد صلاها

أربعا أو أمان لم تجب عليه فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك الركعتين (ولا يجمع الظهر) في جماعة من فاتته الجمعة مع الجاعة أى بكرة (الاذوعذر) كثير الوقوع كمرض وحبس وسفر فيسن لهم الجمع ويندب تأخيرهم

اذكروا الله يذكركم وتوكؤ على قوس وقراءة الجمعة وإن لم يسبق وهل أذاك وأجاز بالثانية يسبح أو المنافقون وحضور مكاتب وصبي وعبد ومدبر أذن سيدهما وأخر الظهر راج زوال غدره والأفله التعجيل وغير المعذور ان صلى الظهر مدركا لركعة لم يجزه ولا يجمع الظهر إلا ذو عذر واستؤذن إمام ووجبت ان منع وأمنوا والأفله تجز وسن غسل متعيل بالرواح ولو لم تلمزته وأعاد ان تغدى أو نام اختيارا لا لا كل خف وأجاز تحط قبل جلوس الخطيب

(١٣ - جواهر الاكليل - اول)

عن صلاة الجمعة واخفاء جماعتهم فلا يؤذنون ولا يجمعون في مسجد لاراتب لثلاث يتهموا بالزهد في صلاة الجمعة (واستؤذن) في ابتداء اقامتها ببلد مستوف لشروطها لاجمة فيه (امام) أى سلطان أو نائبه فان أذن فيها أو سكت وجبت عليهم (ووجبت) صلاة الجمعة على أهل البلد المستوفين شروطها (ان منع) الامام اقامتها فيه (وأمنوا) أى لم يخافوا من ضرره (والا) أى وان لم يأمنوا وصلوا الجمعة مع منعه (لم تجز) بضم فسكون أى لم تصح ويعيدونها ظهر لان مخالفتها لا تحل وما لا يحل لا يكفي عن الواجب كذا قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه قال البناني الذى حصله أبو زيد الفايى واختاره السنائى انه اذا منع الامام اقامتها اجتهادا بأن شروط وجوبها غير متوفرة فيهم وجبت طاعته ولا تحل مخالفتها ولو آمنوا وان خالفوه وصلوها فلا تجزهم ويعيدونها أيدوا وان منعهم جورا فان آمنوا منه وجبت عليهم والا فلا تجوز لهم مخالفتها ولكن ان خالفوه وصلوها فانها تجزهم وعلى هذا يحمل كلام المصنف ويقرأ قوله والام تجز بفتح فضم من الجواز أى واذا وقع أجزأهم اه (وسن) لمريد صلاة الجمعة (غسل) صفته كصفة غسل الجنابة (متصل بالرواح) أى الذهاب الى الجامع ولوقبل الزوال يتعذر يسير الفصل لانه للصلاة لاليوم ان كان مر يدها نازمه بل (ولو لم تلمزه) كعبد ومسافر وامرأة (وأعاد) الغتسل غسله استئنا لبطلانه (ان تغدى) أى كل بعده للفصل بينه وبين الرواح للجامع (أو نام اختيارا) لاغلبة فلا يعيده مالم يطل وكذا ان أكل أو نام اختيارا في المسجد أو في حال سعيه اليه في عربة مثلاً والذى ينبغي تقييد الاكل بالاختيار أيضا فالغلوب على أحدهما لا يعيد (لا) يعاد الغسل (لا كل خف) أى قل خارج المسجد قصره للاغتنار على خفيف الأكل يستأنم ان النوم الخفيف لا يتعذر وكلام ابن حبيب فيقيدانه لافرق بين الاكل والنوم الخفيفين (وأجاز) لداخل المسجد (تحط) للصوفى لفرجة وكره لغيرها (قبل جلوس الخطيب) على المنبر الجلسة الأولى ومفهوم قبل عدم جوارزه بعدوه وكذلك ولو لفرجه ويجوز

بعد الخطبة وقبل الصلاة ولو لعبر فرجة كالشي بين الصوف ولو حال الخطبة (و) جاز (احتباء) بيد أو ثوب (فيها) أي الخطبة
 لجالس لاستماعها (و) جاز (كلام بعدها) أي الخطبة (ل) ابتداء إقامة (الصلاة) وكره حينها وبعدها للإحرام وحرم بعد إحرام
 الإمام أفاده عبق البناني الذي يدل عليه نقل المواق والخطاب جواز الكلام حين الإقامة وفي للدونة ويجوز الكلام بعد فراغه من
 الخطبة وقبل الصلاة وروى عن عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنهما كانت الصلاة تقام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يناجي
 الرجل طويلا قبل أن يكبر وأما الكلام بعد الإحرام فقد نص ابن رشد على كراهته إلا أن يشوش على غيره فيحرم (و) جاز
 (خروج) معذور من المسجد (كحديث) وراعف حال الخطبة لازالة المانع (بلا اذن) من الخطيب هذا محط الجواز فلا
 ينافي أن الخروج واجب (و) جاز بمعنى خلاف الأولى لأن تركه مندوب (اقبال على ذكر) من تسبيح وتهليل أي فعله حال
 الخطبة (قل سرا) ومفهوم قل منع الكثير مطلقا ومفهوم سرا منع الجهر بالسب والشبه في مطلق الجواز فقال (كتأمين) أي
 قول آمين (وتعوذ) أي قول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأدخلت السكاف الاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 (عند) ذكر (السبب) لهما والمراد بالجواز هنا التذنب (كحمد عاطس) حال كون التأمين وما بعده (سرا) والمفهوم منه
 عدم جوازها جهرا وهذا على قول الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أن التأمين والتعوذ عند السب لا يفعلان الأمر والجهر بهما ممنوع
 (و) جاز (نهي خطيب) عن منكر رآه حال خطبته نحو لا تتكلم لمن تكلم أولا تتخط لمن تخطى (و) جاز (اجابته) أي الخطيب
 بأنه ترك ما أمر به أو فعل ما نهى (٩٨) عنه لعذر لقوله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب لسليك أصليت فقال لا فقال عليه الصلاة

واحتباء فيها وكلام بعدها للصلاة وخروج كحديث بلا اذن واقبال على ذكر
 قل سرا كتأمين وتعوذ عند ذكر السبب كحمد عاطس سرا ونهى خطيب
 أو أمره واجابته وكره ترك طهر فيهما والعمل يومها وتبوع كعبد يسوق وقتها
 وتفضل إمام قبلتها أو جالس عند الأذان وحضور شابة وسفر بعد الفجر وجاز قبله
 وحرم بالزوال ككلام في خطبته بقيامه وبينهما ولو لغير سامع إلا أن ينفو
 على المختار وكلام وردّه ونهى لاغ

والسلام قم فصل ركعتين
 فتجوز فيهما (وكره)
 للخطيب (ترك طهر) أصغر
 أو أكبر (فيهما) أي
 الخطبتين فليست الطهارة
 شرطا في صحتهما نعم هي
 شرط كمال وإن حرم عليه
 السكت في المسجد إن كان

جنباً (و) كره ترك (العمل يومها) أي الجمعة إن قصد به تعظيم اليوم كسبت اليهود وأخذ النصارى فإن كان للراحة جاز وحصة
 (و) كره (بيع كعبد) ومسافر عن لا تزمه الجمعة أي تعامله مع مثله (يسوق وقتها) أي الجمعة من ابتداء الجلسة الأولى إلى السلام وأما من
 تزمه فيحرم عليه البيع وقتها ولو بغير سوق (و) كره (تفضل إمام قبلها) أي الجمعة حيث دخل لرق المتبر فإن دخل قبل وقته وألا تتظار
 الجماعة نذبت له التحية (أو) تفضل (جالس) في المسجد يقتدى به (عند الأذان) الأول ومفهوم جالس جواز له داخل وهو كذلك (و) كره
 (حضور شابة) غير مخشية الفتنة ويحرم لمخشيته (و) كره لمن تزمه (سفر بعد الفجر) يومها وروى عن ابن زياد وابن وهب عن
 الإمام مالك رضي الله تعالى عنه إباحته لعدم خطابه بها (وجاز) السفر (قبله) أي الفجر (وحرم) سفر من تزمه (بالزوال) الآن يعلم
 ادراكها ببلد بطريقه أو يخشى على نفسه أو ماله بذهاب رفقته وسفره وحده (ككلام) من غير الخطيب ومجيئه (في) حال
 (خطبته) لا حال جلوسه قبلهما حال كونهما (بقيامه) أي الخطيب (و) في حال جلوسه (بينهما) أي الخطبتين لسمعهما بل (ولو
 لغير سامع) لبعدها وصمم أن كان بالجامع أو رحبته لا خارجهما ولو سمع ومثل الكلام الأكل والشرب وتحريك ماله صوت كورق
 وثوب جديد وسبحة قاله عبق البناني وفيه نظر إذا راجح حرمة الكلام وقت الخطبة سواء كان في المسجد أو رحبته أو خارجا عنهما
 بأن كان بالطريق المتصلة به سواء سمع الخطبة أو لم يسمعها (الا أن يلقو) أي يتكلم الخطيب بكلام لاغ خارج عن نظام الخطبة
 كمدح من لا يجوز مدحه وسب من لا يجوز سبه (على) القول (المختار) للخمى من الخلاف وهو قول مالك وعبد الملك
 وابن حبيب رضي الله تعالى عنهم ومقابلته لمالك أيضا لا ينبغي الكلام حال لغو الإمام (وكسلام) فيحرم حال الخطبتين (ورده)
 فيحرم حالهما ولو بإشارة ونقل ابن هارون عن مالك جواز رده بالإشارة وأنكره في التوضيح (ونهى) شخص (لاغ) فيحرم

من غير الخطيب بأن يقول له اسكت لحديث اذا قلت لصاحبك والامام بخطب يوم الجمعة نصت فقد لغوت رواه الشيخان في صحيحهما (وحصيه) أى رضى اللاغى بالخصاء زجرا له أى يحرم (واشارة له) بأن يسكت أى يحرم (وابتداء صلاة) نافله فحرم (ب) مجرد (خروجه) أى الامام للخطبة على جالس في المسجد قبل خروجه ويقطع سواء أحرم بهما عامدا أو جاهلا أو ناسيا عقد ركعة أولا بل (وان لداخل) المسجد حال خروج الامام للخطبة أو بعده ويقطع ان أحرم بهما عامدا ولو عقدر كمة لان أحرم بهما ناسيا أو جاهلا فلا يقطع ولوم يعقد ركعة وقيل يجوز النفل للداخل كمنه الشافعى رضى الله تعالى عنه لحديث سليك القطاعى وتأوله ابن العربى بأنه كان فقيرا ودخل يطلب شيئا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة لينفطن الناس له فيصدقوا عليه على انه لم يصحبه عمل فهو منسوخ (ولا يقطع) التنفل (ان دخل) الخطيب للخطبة وهو متلبس بها ولو علم دخوله قبل تمامها (وقسخ بيع) وقع عن تازمه الجمعة ولو مع من لم تازمه (واجارة) كذلك وهو عقد معاوضة على منفعة وأراد بهما يشمل السكراء (وتولية) وهو ترك مبيع لغير بائنه بئنه (وشركة) وهو ترك بعض مبيع لغير بائنه بخصه من ثمنه (واقالة) وهو ترك المبيع لبائنه بئنه (وشفعة) وهو أخذ شريك في عقار ما باعه شريكه منه بمثل ثمنه (بأذان ثان) أى عند الشروع فيه وهو الذى عقب جلوس الخطيب على المنبر الى السلام من الصلاة (فان فات) المبيع بيد المشتري بتغير قيمته (ف) لا يفسخ وتازمه (القيمة) للمبيع معتبرة (حين القبض) للمبيع من بائنه ومحل خرمه المبيع مالم يحتج لشراء ماء الوضوء والا فيجوز له الشراء (كالبيع الفاسد) أى بسبب غير وقوعه عند الأذان الثانى وانظر ما فائدة هذا التشبيه بعد تميم الحكم (٩٩) (لا) يفسخ (نكاح) بأذان ثانى وان حرم (وهبة) وهو تملك ذات بلا عوض لوجه المعطى بالفتح (وصدقة) وهو تملك ذات بلا عوض للثواب الآخرة (وكتابة) أى عتق على مال مؤجل على الرقيق (خلع) أى

وَحَصْنِهِ أَوْ إِشَارَةً لَهُ وَابْتِدَاءَ صَلَاةٍ بِخُرُوجِهِ وَإِنْ لِدَاخِلِهِ وَلَا يَقْطَعُ أَنْ دَخَلَ
وَفُسْخَ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَتَوَلِيَّةٍ وَشَرَكَةٍ وَإِقَالَةٍ وَشَفْعَةٍ بِأَذَانٍ ثَانٍ فَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ
حِينَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ لَا نِكَاحَ وَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ وَعَدَرُ تَرَكَهَا وَالْجَمَاعَةُ
شِدَّةٌ وَحَلٌّ وَمَطَرٌ أَوْ جَذَامٌ وَمَرَضٌ وَتَمَرِضٌ وَاشْرَافٌ قَرِيبٌ وَتَجَوُّرٌ وَخَوْفٌ عَلَى
مَالٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ ضَرْبٍ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ أَوْ حَبْسٌ مُعَسِّرٌ وَعُرَى

طلاق بعوض (وعذر) إباحة (تركها) أى الجمعة (و) ترك الصلاة مع (الجماعة شدة وحل) بفتح الواو والحاء المهملة جمعة أو حال وهو ما يحمل وسط الناس على خلع اللداس (و) شدة (مطر) وهو ما يحمل وسط الناس على تغطية الرأس (و) شدة (جذام) فالجذام اليسير ليس من أعارها ومحل جعل الجذام الشديد عذرا مسقطا على رأى سحنون غير مسقط على رأى ابن حبيب اذا لم يجد موضعا ينزل فيه عن الناس تصح فيه الجمعة بحيث لا يتضرر به الناس ولو طريقا متصلا والا وحبت عليه اتفاقا لا مكان الجمع بين حق الله تعالى وحق عباده (ومرض) يشق معه الحضور للجمعة والجماعة ماشيا وراكبا وان لم يشتد ومنه كبر السن الذى يشق الاتيان معه ماشيا وراكبا (وتمرض) لاجنبى ليس له من يقوم به وخشى عليه تركه وحده الضيعة أو لقرىب خاص كولد والد الزوج ولو مع وجود من يقوم به ولو لم يخش عليه الضيعة تركه (واشراف) أى قرىب شخص (قرىب) من الموت (و) اشراف (نحوه) أى القرىب كصديق ورقيق وأولى موته وكذا شدة مرضه وان لم يشرف فلو نص على شدة مرضه لفهم منه الاشراف بالأولى (وخوف على مال) له بال ولو لغيره وهو الذى يحجب بصاحبه وكذا الخوف على المرض كقذف من سفيه أو الدين كإزامه بقتل شخص أو ضربه ظلما (أو حبس أو ضرب) أى الخوف منهما (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والأصح) عند اللخمي من الخلاف فالأولى المختار (أو حبس) مدين (معسر) أى فى الباطن وظاهره الملاء فخاف ان يخرج بحس فى الدين الذى عليه حتى يثبت عسره فيباح له التخلف عن الجمعة والجماعة فى أحد قولى ما لك رضى الله تعالى عنه واختاره اللخمي وابن رشد لانه مظلوم فى الباطن وان حكم عليه بحق وقال سحنون لا يبعد هذا عذرا لان الحكم عليه بالحس حتى يثبت عسره حكم بحق وأما من ثبت عسره فلا يباح له التخلف اذا عذر له فلا يجوز حبسه نعم ان خاف الحبس ظاهرا دخل فيما مر فان خشى حبسه مع ثبوت عسره لفساد الحال فيباح تخلفه لانه حينئذ ظلم ظاهر أو باطنا (وعرى) بضم العين المهملة وسكون الراء الخطاب

عن بهرام والبساطي عدم وجود سائر العورة زاد الخرشى التي تبطل الصلاة بكشفها (ورجا) بالمدة أى ظن (عقوقود) أى قصاص وجب عليه بخبايته على مثله بقتل أو قطع باختلافه عن الجمعة والجماعة وكالقوقد حد القذف قبل بلوغ الإمام (وأكل كثرهم) وبصل وكل ذى راحة كريمة (كريح عاصفة) أى شديدة (بليل) فتبيح التخلف عن جماعة العشاء لشدة المشقة ومفهوم بليل أنها لا تبيحه نهارا عن الجمعة ولا عن غيرها وكذا البرد والحر مالم يشتد جدا ولا كانا عذرا مبيحا للتخلف كالرحمة الشديدة (لا) يبيح التخلف عن الجمعة والجماعة ابتداء (مرس) بكسر العين للمهلة أى عروس هذا هو المشهور وقيل يبيحه لأن لها حقا في إقامته عندها سبعا إن كانت بكرًا وثلاثًا إن كانت ثيبًا (أو عمتى) إذا كان يمتدى بنفسه أو له من يقوده ولو بأجرة لا تجحف به والا فيباح له التخلف (أو شهود عديد) مع الإمام من أهل القرى الخارجين عن الضرر بكفر وسخ وفاق يوم الجمعة فلا يبيح التخلف عنها ولا عن الجماعة إن لم يأذن لهم الإمام في التخلف بل (وان أذن) لهم (الإمام) في التخلف عن الجمعة والجماعة إذا لاحق له فيه أنما هو لله وحده (فصل) في صلاة الخوف (رخص لقتال جائز) أى غير محرم بأن كان واجبا كقتال الكفار والحاربين القاصدين للدم أو الحريم أو مباحا كقتال مريد المال منهم (أمكن تركه) أى القتال (لبعض) من جماعة الإمام لكون البعض الآخر يكفى في مقاومة العدو (قسمهم) أى جماعة الإمام أول المختار أن يسوا من انكشافه فيه وأن ترددوا فيه وسطه وأن رجوه آخره (وان) كانوا (وجه) أى مواجهي (القبلة) بأن كان العدو جهتها خلافا لمن قال بعدم قسمهم حينئذ وصلاتهم جماعة واحدة (أو) كان المسلمون راكبين (على دوابهم) (١٠٠) فيصلون بالإيماء حينئذ للضرورة فهي مستثناة من كون للمومى لا يقتدى بموم

ومفعول قسمهم الثاني (قسمين وعلمهم) أى الإمام صفتها وجوبا أن جهلها أو خاف تخليطهم لشدة الهول والافتدائها (وصلى) الإمام (بأذان وإقامة) أى عقبهما (ب) الطائفة (الأولى) (الصلاة) (الثانية) كصبح

وَرَجَا عَقُو قَوْدٍ وَأَكُلْ كَثُورَ كَرِيحٍ عَاصِفَةٍ بَلِيلٍ لَا عَرَسٍ أَوْ عَمَى أَوْ شُهُودٍ عَمِيرَةٍ وَإِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ

(فصل) رُحْصَ لِقِتَالِ جَائِزٍ أَمْكَنَ تَرْكُهُ لِبَعْضِ قَسْمِهِمْ وَإِنْ وَجَّاهَ الْقِبْلَةَ أَوْ عَلَى دَوَابِّهِمْ قَسْمَيْنِ وَعَلَمَهُمْ وَصَلَّى بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ بِالْأُولَى فِي الثَّنَائِيَّةِ رَكْعَةً وَإِلَّا فَرَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ سَاكِتًا أَوْ دَاعِيًا أَوْ قَارِئًا فِي الثَّنَائِيَّةِ وَفِي قِيَامِهِ يَفْشِرُهَا تَرَدُّدًا وَأَتَمَّتِ الْأُولَى وَانْصَرَفَتْ ثُمَّ صَلَّى بِالثَّنَائِيَّةِ مَا بَقِيَ وَسَلَّمْ فَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ وَلَوْ صَلَّوْا بِأَمَامَيْنِ أَوْ بَعْضٌ فَقَدْ جَازَ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ أُخْرُوا لِأَخْرِ

الاختياري

وجمعة ومقصورة (ركعة) والطائفة الأخرى تقابل العدو (والا) أى وان

لم تكن الصلاة ثنائية بأن كانت ثلاثية أو رباعية (ف) يصلى بالأولى (ركعتين) ويتشهد بها (ثم قام) الإمام والطائفة تأتم به في القيام فإذا استقل قائما فارقوه بالنية حال كونه (ساكتا أو داعيا) بالنصر على العدو (أو قارئاً) في الصلاة (الثنائية) اتفاقاً أو على المشهور (وفي قيامه) أى لإمام لا تتظار الطائفة الثانية ساكتا أو داعيا (بغيرها) أى الثنائية من ثلاثية ورباعية وهو قول ابن القاسم ومطرف وابن وهب ومذهب المدونة واستمراره جالساً ساكتاً أو داعياً ويشير للطائفة الأولى بالقيام عند تمام تشهدده وهو قول ابن وهب أيضاً وابن عبد الحكم وابن كنانة وحكاية الاتفاق على القيام في الثنائية والخلاف في غيرها طريقة ابن بشر وعياض وهى الأصح لموافقتها المدونة وطريقة ابن بزيمة تحكى الخلاف في الثنائية والاتفاق على الجلوس في غيرها (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين فابن بشر وعياض نقل عن المتقدمين الخلاف في قيامه في غير الثنائية ونقل ابن بزيمة عنهم الاتفاق على عدمه في غيرها (وأتمت) الطائفة (الأولى) صلاتها فإذا (وانصرفت) لقتال العدو (ثم صلى) (ب) الطائفة (الثانية) عقب اقتدائها به (مابقى) من الصلاة وهى ركعة في الثنائية والثلاثية وركعتان في الرباعية (وسلم) الإمام من الصلاة (فأتموا) صلاتهم (لأنفسهم) فإذا فان أهمهم أحدهم بطلت عليهم لانه لا يقتدى بإمامين في صلاة في غير الاستخلاف (ولو صلاوا) أى القوم المقاتلون قتالا جائزا جماعة من متعاقبين (بأمامين) (جاز) أى مضى فلا تعاد الصلاة وإن كره لمخالفة السنة (أو) صلى (بعض) منهم (فإذا) وبعض آخر بإمام أو صلاوا كلهم فإذا (جاز) أى مضى فلا تعاد الصلاة وإن كره لمخالفة السنة (وان لم يمكن) ترك القتال لبعض بأن توقفت مقاومة العدو على الجميع (أخروا لآخر) الوقت إن رجوا انكشاف العدو فيه وإن يسوا مته فيه صلاوا

صلاة التمام في أوله وإن ترددوا أخروا لوسطه كذا في النص زاد المصنف من نفسه (الاختياري) واستظهر ابن هارون الضروري والذي قاله المصنف أقعد قياسا على راجي الماء (و) إن لم ينكشف وبقي من الوقت ما يسع الصلاة (صلاوا إيماء) أفذاذا إن لم يمكنهم الركوع والسجود سواء كانوا راكبين أو راجلين لمشقة الاقتداء في تلك الحالة (كأن دهمهم) بفتح الدال والهاء أي هجم عليهم (عدو بها) أي وهم متلبسون بالصلاة فإن أمكن بعضهم ترك القتال قطعت طائفة لقتال العدو ويصلي الامام بالطائفة الباقية معه بانبا على ما فعله ركعة في الثانية وركعتين في غيرها على نحو ما تقدم وإن لم يمكن بعضهم تركه صلاوها أفذاذا على حسب استطاعتهم مشاة وركبانا بإيماء إن لم يقدرُوا على الركوع والسجود (وحل) في صلاة الالتحام ما حرم في غيرها (للضرورة) منه (مشى) وجرى (وركض) بقدم لدابة (وطعن) في العدو برمح أو غيره (وعدم توجه) للقبلة (وكلام) اجنبي لغير اصلاحها احتسج له في القتال من تحذير واغراء وأمر ونهى (وامسكك ملطخ) بدم أو غيره (وان أمنوا) أي حصل لهم الأمن من العدو وهم متلبسون (بها) سواء كانت صلاة قسمة أو التمام (أتمت صلاة أمن) ففي صلاة السايقة يتم كل منهم صلاته فذا وفي صلاة القسم إن حصل الأمن مع الأولى استمرت معه ودخلت الثانية معه على ما رجح إليه ابن القاسم بعد قوله تصلي الثانية بامام آخر ولا تدخل معه لانه لما أحرم بصلاة خوف وأتمها صلاة أمن صار كمن أحرم جالسا ثم قدر على القيام بعد ركعة فلا يحرم أحد قائما خلفه وإن حصل بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية رجع إليه وجوبا من لم يفعل لنفسه شيئا ومن فعل لنفسه شيئا انتظر الامام حتى يلحقه واقتدى به في الباقي ولو السلام وإن حصل مع الثانية صحت صلاة التي أتمها لنفسه (١٠١) (و) إن حصل الأمن (بعد) اتمامها (بها)

بصفة صلاة الخوف (بلا إعادة) عليهم وشبهه في نفي الاعادة فقال (كسواد) أي جمع من الناس (ظن) بضم الظاء عند رؤيته (عدوا) فصلا صلاة خوف على وجه القسم أو الالتحام (فظهر نفيه) فلا تعاد (وإن سها) الامام (مع) الطائفة (الأولى سجدت بعد اكملها)

الِاخْتِيَارِيُّ وَصَلَوْا إِيْمَاءً كَأَن دَهَمَهُمْ عَدُوٌّ بِهَا وَحَلَّ لِلضَّرُورَةِ مَشْيٌ وَرَكَضٌ وَطَعْنٌ وَعَدَمٌ تَوَجُّهُ وَكَلَامٌ وَإِمْسَاكٌ مُلَطَّخٌ وَإِنْ أَمِنُوا بِهَا أَتَمَّتْ صَلَاةَ أَمْنٍ وَبَعْدَهَا لَا إِعَادَةَ كَسَوَادٍ ظَنَّ بِهِ عَدُوًّا فَظَهَرَ نَفْيُهُ وَإِنْ سَهَا مَعَ الْأُولَى سَجَدَتْ بَعْدَ اكْمَالِهَا وَإِلَّا سَجَدَتْ الْقَبْلَى مَعَهُ وَالْبَعْدَى بَعْدَ الْقَضَاءِ وَإِنْ صَلَّى فِي ثَلَاثِيَّةٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ بِكُلِّ رَكْعَةٍ بَطَلَتِ الْأُولَى وَالثَّالِثَةُ فِي الرُّبَاعِيَّةِ كَغَيْرِهَا عَلَى الْأَرَجِّحِ وَصَحَّخَ خِلَافُهُ

﴿ فصل ﴾ سُنَّ لَعِيدٍ

صلاتها القبلى قبل السلام والبعدى بعده (والا) أى وإن لم يكن المخاطب بالسجود لسهو الامام الاولى بل الثانية (سجدت القبلى معه) قبل قيامها للقضاء (و) سجدت (البعدى بعد القضاء) وبعد سلامها فإن سجدت مع الامام قبل القضاء بطلت (وإن صلى) الامام (في) صلاة (ثلاثية) وهى المغرب (أو) في صلاة (رباعية) كظهر نامة (بكل) من الطوائف الثلاثة أو الاربعة (ركعة بطلت) صلاة الطائفة (الأولى) لمفارقتها الامام في غير محل المفارقة (و) كذا صلاة الطائفة (الثالثة في) الصلاة (الرباعية) لهذه العلة ومفهوم الاولى والثالثة في الرباعية صحة صلاة الثانية مطلقا أى في ثنائية أو ثلاثية أو رباعية وكذا تصح صلاة الطائفة الثالثة في الثلاثية لموافقتهن بها سنة صلاة الخوف وكذا صلاة الطائفة الرابعة في الرباعية كصلاة الامام وشبهه في البطان فقال (ك) صلاة (غيرها) أى غير الاولى والثالثة في الرباعية وغيرها هو الامام والثانية مطلقا أى في ثنائية أو ثلاثية أو رباعية والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرباعية (على) القول (الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف بين ابن الماجشون ومطرف وأصبغ وبين سحنون فالامام سحنون يقول تبطل صلاة الجميع الامام وبقي الطوائف بخلافه الكيفية المشروعة للضرورة وأصبح وابن الماجشون ومطرف هؤلاء الثلاثة يقولون بصحة صلاة الطائفة الثانية مطلقا والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرباعية كصلاة الامام وأشار بقوله (وصحح خلافة) الى تصحيح ابن الحجاب قول ابن الماجشون ومن معه من قصرهم البطان على الطائفة الاولى والثالثة في الرباعية دون ما عداها ودون الامام والى رجحانه أشار المصنف به بالتقديم

﴿ فصل ﴾ في صلاة العيد (سن لعيد) أى فيه أو لأجله أى جنسه الصادق بالقطر والأضحى وليس أحدهما أو كد من الآخر وياؤه بدل عن واو لكونها اثر كسره مشتق من العود لعوده ولا يزد ان سائر الايام كذلك لان علة التسمية لا تستلزمها

لأنها مجرد مناسبة وكان قياس تكبيره بالواو لردّه للأصل وعدلوا عنه إلى تكبيره بالياء دفعا لالتباس جمعه بجمع عود وأول عيد صلاها النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في ثمانية الهجرة (ركعتان لمأمور الجمعة) أمر بإحباب لأن الشيء إذا أطلق انصرف إلى أكمله فلا تسن لعبد ولا امرأة ولا صبى ولا مسافر ولا خارج عن كفرسخ ووقتها (من حل النافلة) أى جوازها (للزوال) هذا بيان الوقت الذى لا كراهة فيه ووقت صحتها تمام طلوع الشمس كغيرها من النوافل (ولا ينادى) لفعلها بنحو (الصلاة جامعة) أى يكره لعدم ورود ذلك وصرح ابن ناجى وابن عمر وغيرهما بأنه بدعة وما ذكره الحرثى بأنه جائز غير صواب وما ذكره من أن الحديث ورد بذلك فيها فهو مردود بأنه لم يرد في العيد وأما ورود في الكسوف كما في التوضيح والمواق وغيرهما نعم نقل المواق أول باب الإذان أن عياضا استحسن أن يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة لكن المصنف لم يعرج عليه اهـ بن (وافتح) صلاة العيد (بسبع تكبيرات) قبل القراءة. متلبسة (ب) تكبيرة (الاحرام) ومفهوم سبغ بالاحرام عدم الزيادة عليها فإن اقتدى مالكى بشافعى يكبر في الأولى ثمانيا بالاحرام فلا يتبعه في التكبيرة الثامنة وعدم النقص عنها فإن اقتدى بخنفي يكبر في الأولى أربعة قبل القراءة وفي الثانية ثلاثا عقبها فلا يتبعه في النقص ولا في التأخير (ثم) افتتح في الركعة الثانية قبل القراءة (خمسة) تكبيرات (غير) تكبيرة (القيام) حال كون التكبير (موالى) بضم الميم أصله مواليا بفتح اللام والياء فأبدلت الياء ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت لالتقاء الساكنين فلا يفضل بين أفرادها (الا ب) قدر (تكبير المؤتم بلا قول) من الامام حال فصله (١٠٢) بقدر تكبير للمؤتم أى يكره سواء كان تسبيحا أو غيره (ونحوه) أى

تكبير الامام (مؤتم لم) يسمع) تكبير الامام لعبد أو صم (وكبر ناسبه ان لم يركع) أى لم ينحن للركوع فان انحى له ورجع للتكبير عامدا بطلت صلاته لرجوعه من فرض لسنة (وسجد) الآتى بالتكبير

رَكْعَتَانِ لِمَأْمُورِ الْجُمُعَةِ مِنْ حِلِّ النَّافِلَةِ لِلزَّوَالِ وَلَا يُنَادَى الصَّلَاةُ جَامِعَةً
وافتتح بسبع تكبيرات بالاحرام ثم بخمس غير القيام موالى الأ بتكبير
المؤتم بلا قول ونحوه مؤتم لم يسمع وكبر ناسبه ان لم يركع وسجد بعده
والأ ثمادى وسجد غير المؤتم قبله ومذكر القراءة يكبر فمذكر الثانية يكبر
خمسا ثم سبعا بالقيام وإن فاتت قضى الأولى بست وهل يغير القيام تأويلا ونذب
إحياء ليلته وغسل

الذى أعاد القراءة عقبه (بعده) أى السلام لزيادة القراءة التى قدمها على التكبير فان لم يعد القراءة وبعد عقبه فلا يسجد وصلاته صحيحة الا لم يقتضه الا مندوب تقديم التكبير عليها (والا) بان ركع قبل تذكر التكبير للمسى (عادى) في ركوعه وجوبا ولا يرجع منه التكبير لقوات تداركه بشروعه في انحاء الركوع فان رجع بطلت صلاته لرجوعه من فرض لسنة (وسجد غير المؤتم) من امام وفد (قبله) أى السلام للنقص بترك التكبير كلا أو بعضا ولو تكبيرة واحدة لأنها سنة مؤكدة ومفهوم غير المؤتم ان المؤتم الذى ترك التكبير كله أو بعضه وآتى به امامه ونذكره في الركوع أو بعده فلا يسجد لان الامام يحمله عنه (ومذكر) أى ومسبوق محرم خلف الامام حال (القراءة) للفاصلة أو السورة في الركعة الأولى أو الثانية (يكبر) أى يأتى بالتكبير استئنا وأولى مذكر بعض التكبير فيتمعه فيما أدركه منه ثم يأتى بما فاتته منه ولا يأتى به في خلال تكبير الامام (فمذكر) قراءة الركعة (الثانية يكبر خمسا) غير تكبيرة الاحرام بناء على انها آخر صلاته وعلى انها أولها يكبر سبعا بالاحرام (ثم) يكبر في قضاء الركعة الأولى (سبعا) تكبيرة (القيام) كذا قال ابن القاسم (وان فاتت) الثانية المسبوق بأن اقتضى بالامام عقب رفعه من ركوعها (قضى) الركعة (الأولى بست) من التكبيرات (وهل يغير) تكبيرة (القيام) فيكون سبعا بها أو الست فقط ولا يكبر للقيام فيه (تأويلا) أى فهمان للشارحين في قول أبى سعيد من أدرك الجلوس كبر وجلس ثم يقضى بعد سلام الامام ما بقى من التكبيرات فسر ابن القاسم بست ففهمه ابن رشد وسند على الأول لان الست هى التكبير المختص بالعيد ثم تكبيرة يقوم بها لا يختص به لان ذلك حكم سائر الصلوات فاذا اعتدل قائما أتى بتكبير العيد وهى ست وفهمه عبدالحق والحمى على الثانى عبدالحق هى الست فقط (وتدب إحياء ليلته) أى العيد بالعبادة من صلاة وقراءة قرآن وذكر لقوله صلى الله عليه وسلم من أحيا ليلة العيد وليلة النصف من شعبان لم يميت قلبه يوم يموت القلوب (و) ندب (غسل) كغسل الجنابة

و يدخل وقته بأول السادس الأخير من الليل (و) ندب (بعد) صلاة (الصبح) ورجح سند والحمى والفاكهاني سنينه ولا يشترط اتصاله بالعدو الى الصلاة لانه لليوم لاهما (وتطيب وتزين) كذلك بالثياب الجديدة (وان لغير مصلى) ولا ينبغي ترك اظهار الزينة والتطيب في الاعياد مع القدرة عليها نقشفالانه بدعة ولان الله تعالى جعلها أيام فرح وسرور وزينة للمسلمين وورد ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ولا ينكر لعب الصبيان فيها وضرب الدف فقد ورد اقراره من رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومشى في ذهابه) للمصلي لانه عيد ذاهب لخدمة مولاه فطلب تواضعه رجاء اقباله عليه واحسانه اليه ولا يندب ذلك في رجوعه لفرغ العبادة وندب رجوع من طريق أخرى لشهادتهما والتصدق على فقرائهما واغظة لاهل الذمة فيهما ولذا طلب الخروج للصحراء مع اظهار الزينة (و) ندب (فطر قبله) أى الخروج الى المصلى (في) عيد (الفطر) مبادرة بامتنال أمر الله تعالى الذى أوجب صوم يوم وفطر الذى يليه (و) ندب (تأخير) أى الفطر (في) عيد (النحر) ليفطر على زيادة كبد أضحيته اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وألحق من لا يضحى بمن يضحى حفظا للسنة (و) ندب (خروج) لصلاة العيد (بعد) طلوع (الشمس) هذا مصب الشدب وأصل الخروج سنة لمن قربت داره والا فيخرج بقدر ما يدرك الصلاة (و) ندب (تكبير فيه) أى الخروج بقوله الله أكبر ثلاثا (حينئذ) أى حين كونه بعد الشمس (لا) يندب التكبير حال خروجه (قبله) أى طلوع الشمس لانه للصلاة فلا يشرع قبل وقتها (وصحح خلافه) أى صحح ابن عبد السلام من الخلاف التكبير حال خروجه قبل الطلوع لما في المبسوط عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه من دخول (١٠٣) وقت التكبير بمجرد الفراغ من صلاة

الصبح (و) ندب (جهر به) أى التكبير باسماع من يليه (وهل) ينهى التكبير (لحى الامام) للمصلى (أو لقيامه للصلاة) أى احرامه بها قاله الاجمورى وقال العدوى أى دخوله في محل صلاته الخاص به وان لم يدخل في

وبعد الصبح وتطيب وتزين وان لغير مصلى ومشى في ذهابه وفطر قبله في الفطر وتأخير في النحر وخروج بعد الشمس وتكبير فيه حينئذ لا قبله وصحح خلافه وجهر به وهل يجىء الإمام أو لقيامه للصلاة تأويلان ونحوه أضحيتته بالمصلى وإيقاعها به إلا بمكة ورفع يديه في أولاه فقط وقراءتها بكسبج والشمس وخطبتان كالجمة وماءهما واستقباله وبعديتهما وأعيدتا ان قدما واستفتاح بتكبير وتخللها به بلا حدة وإقامة من لم يؤمر بها أو فاتته وتكبيره

الصلاة بالفعل (تأويلان) أى فهمان لشارحيها الاول لابن يونس والثانى للحمى (و) ندب للامام (نحر أضحيتته بالمصلى) أى المحل للمد لصلاة العيد من الصحراء ليعلم الناس نحره (و) ندب (إيقاعها) أى صلاة العيد (به) أى المصلى وصلاتها بمسجد بلا ضرورة بدعة مكروهة (الابكة) فتندب في مسجد لها المشاهدة الكعبة وهى عبادة لحبر ينزل على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة ستون للظافين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين (و) ندب (رفع يديه في أولاه) أى التكبير وهى تكبير الاحرام (فقط) فرقمها بغيرها مكروه أو خلاف الاولى (و) ندب (قراءتها) أى صلاة العيد (بكسبج) اسم ربك الأعلى يتألفها في الركعة الاولى (والشمس) وضحاها في الركعة الثانية (و) ندب (خطبتان ك) خطبتي (الجمعة) في الجلوس قبلهما وبينهما والقيام والجهر واقتصر ابن عرفة على سنتيهما ونصه خطبة العيد أثر الصلاة سنة ابن حبيب يذكر فيها أحكام زكاة الفطر في عيده والأضحية في عيدها وان أخذت فيها عمادى لبعديتهما (و) ندب (سماعها) أى الانصات حال الخطبتين وان لم يسمع لبعده أو صم (و) ندب (استقباله) أى ذات الخطيب حال الخطبة فلا يكفي استقبال جهته (و) ندب (بعديتهما) أى كونهما بعد الصلاة والراحح سننية البعدية (وأعيدتا) أى الخطبتان ندبا (ان قدما) على الصلاة وقرب واستننا على العتد (و) ندب (استفتاح) لها (بتكبير) (و) ندب (تخللها بلا حد) أى تحديد بسبع في الاستفتاح وثلاث في التخليل (و) ندب (إقامة) أى صلاة العيد (من لم يؤمر بها) أى الجمعة وجوبا أو العيد استننا لعدم استيفائه شروطها كصبي ورق ومسافر وأهل قرية غير الجمعة (أو) يؤمر بها (فاتته) أى صلاة العيد مع الامام لغز أولافيندب له صلاتها فذا لاجماعه على الراحح (و) ندب (تكبيره) أى المصلى ولو صليا أو امرأه

أو مسافرا أو عبدا وتسمع المرأة نفسها فقط والله كرم من يليه (أثر) بكسر الهمزة وسكون المثناة أي عقب (خمس عشرة فريضة) حاضرة هذا هو المعتمد وقال ابن بشر أترست عشرة فريضة من ظهر العاشر لظهر الرابع (و) أثر (سجود) سهو (ها) أي الفريضة (البعدي) أن كانت مبتدأة (من ظهر يوم النحر) وهو عاشر ذي الحجة لصباح رابعة (لا) يشرع التكبير أثر (نافلة ومقضية فيها) أي الأيام الثلاثة (مطلقا) عن التقييد بكونها فاتتة في الأيام الثلاثة أو في غيرها فيكره عقبهما (وكبر) أي أتى بالتكبير (ناسيه) أو متعمد تركه (أن قرب) بالعرف وعدم الخروج من المسجد (و) كبر (لأنك إن تركه امامه) وندب له تنبيه عليه ولو بالكلام (و) ندب (لفظه) الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو) كافي للدونة (الله أكبر ثلاثة) متواليات (وإن قال) المكبر (بعد تكبيرتين لإله إلا الله ثم تكبيرتين) مدخلا عليهما وأو العطف (ولله الحمد) هذا (حسن) والأول أحسن لأنه الوارد وقيل هذا أحسن والأول حسن (وكره تنفل بمصلي) للعيد (قبلها) لئلا يكون ذريعة لاعادة أهل البدع الذين يرون عدم صحة الصلاة خلف غير معصوم (وبعدها) أي العبد لأن الخروج للصلاة بمنزلة طلوع الفجر (لا) يكره التنفل (بمسجد فيهما) أي قبلها وبعدها لطلب التحية قبلها وندور حضور أهل البدع صلاة الجماعة في المسجد ﴿فصل﴾ في صلاة الكسوف والخسوف (سن) عينا للمأمور بالصلاة ولو ندبا سواء كان ذكرا أو أنثى حرا أو رقبا حاضرا أو مسافرا ابن حبيب صلاة الخسوف على الرجال والنساء ومن عقل (١٠٤) القرية من الصبيان والمسافرين والعبيد نقله في النوادر (وإن لمعودي)

أثر خمس عشرة فريضة وسجودها البعدي من ظهر يوم النحر لا نافلة ومقضية فيها مطلقا وكبر ناسيه إن قرب والوتم أن تركه إمامه ولفظه وهو الله أكبر ثلاثا وإن قال بعد تكبيرتين لا إله إلا الله ثم تكبيرتين والله الحمد فحسن وكره تنفل بمصلي قبلها وبعدها لا بمسجد فيهما ﴿فصل﴾ سن وإن لمعودي ومسافر لم يجز سيرة لكسوف الشمس ركعتان سرا يزاد قيامين وركوعين وركعتان ركعتان لخسوف قمر كالنوافل جهرا بلا جمع وندب بالمسجد وقراءة البقرة ثم موالياتها في القيامات ووعظ بعدها وركع كالقراءة وسجد

أي بدوي منسوب للعمود لرفعه بيته عليه والأولى حذف اللام (ومسافر لم يجز سيرة) لادراك أمر مهم بأن تراخي سيره أوجد تغير مهم فإن جد لهم فلا تسن له قرره تن وعقب والسنة هوري (لكسوف الشمس) أي ذهاب ضيائها كالأضواء

مالم يقل جدا حتى لا يعرفه الأهل الهيئة والحساب قيل الخسوف والكسوف مترادفان على ذهاب الضوء كالركوع مالم يقل جدا حتى لا يعرفه الأهل الهيئة والحساب قيل الخسوف والكسوف مترادفان على ذهاب الضوء كلا أو بعضا لشمس أو قمر وقيل الكسوف ذهاب ضوء الشمس والخسوف ذهاب ضوء القمر ونائب فاعل سن (ركعتان) يقرأ فيهما (سرا) لأنه نفل نهاري لا خطبة له (بزيادة قيامين وركوعين) في الركعتين ففي كل ركعة قيام وركوع أو ثمان على قيامها وركوعها الأصليين وحكمهما السنية فإن سها عنهما سجد قبل السلام (وركعتان ركعتان) أي ركعتان فهو معطوف بعاطف محذوف ويستمر على تكرير الركعتين حتى ينجلي أو يغيب أو يطلع الفجر وإن كان أصل الندب يحصل بركعتين (لخسوف) أي ذهاب ضوء (قمر) كله أو بعضه مالم يقل جدا (كالنوافل) في الكيفية بلا زيادة قيامين وركوعين يقرأ فيهما (جهرا) لأنه نفل ليلي (بالجمع) من الناس للصلاة فيكره الجمع لها أكصلاهما في المسجد بل يصلون أفذاذا في بيوتهم ووقتها الليل كله (ونذب) صلاة كسوف الشمس (بالمسجد) هذا إن صليت جماعة كما هو المندوب وأما الفذ فيصليها في بيته (و) ندب (قراءة) سورة (البقرة) عقب الفاتحة في القيام الأول من الركعة الأولى (ثم) قراءة (موالياتها) أي السور الطوال التي تلي البقرة (في) بقية (القيامات) فيقرأ في القيام الثاني من الركعة الأولى عقب الفاتحة آل عمران وفي القيام الأول من الركعة الثانية عقب الفاتحة سورة النساء وفي الثاني من الركعة الثانية عقب الفاتحة سورة المائدة وقراءة الفاتحة في القيام الثاني من كل ركعة هو المشهور كافي التوضيح وابن عرفة والخطاب (و) ندب (وعظ) من الإمام للناس (بعدها) أي صلاة كسوف الشمس ينصحهم فيه وينذركهم بالعواقب ويأمرهم بالصدقة والصيام ونحو ذلك (وركع) أي أطال في كل ركوع (ك) طول (القراءة) التي قبله ندبا وقيل استئنا في سجدة إن تركه سهوا (وسجد) أي أطال السجود ندبا

أو استئنا (ك) اطالة (الركوع) الثاني ولا يطيل الجالس بين السجدين أجماعاً (ووقتها) أي صلاة كسوف الشمس (ك) وقت صلاة (العيد) في أنه من حل النافلة للزوال (وتترك الركعة) مع الامام الأولى أو الثانية (بالركوع) الثاني معه لأنه الفرض كالفاحة قبله وأما الركوع الأول فسنة كالقيام قبله والفاحة التي فيه والراجح أن الفاتحة فرض مطلقاً وما زاد عليها مندوب هذا الذي يظهر مما نقله الخطاب عن سند وظاهر نقل المواق عن ابن بونس أيضاً (ولا تكرر) صلاة كسوف الشمس إن آتت قبل انجلائها والزوال (وإن تجلت) الشمس كلها (في أثناءها) أي الصلاة عقب أتمام ركعة بسجديتها (ففي أتمامها كالنوافل) بقيام وركوع فقط بلا تطويل وهو قول سخنون لأنها شرعت بالكيفية السابقة بسبب وقيد زال أو على سبيل الكسوف لا تطويل وهو قول أصبغ (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما فإن انجالت قبل أتمام ركعة آتت كالنوافل اتفاقاً (وقدم) وجوباً على صلاة الكسوف (فرض خيف فواته) كقتال عدو فجأة وجنازة خيف تغيرها (ثم) قدم (كسوف) على صلاة عيد فطر أو أضحي ندبا لئلا تنجلي الشمس قبل الزوال فتفوت سنة الكسوف ووقت العيد محقق البقاء إلى الزوال فيؤخروا إن كان أوكد واستشكل اجتماع العيد والكسوف في يوم لأن الكسوف لا يكون إلا في التاسع والعشرين من الشهر وعيد الفطر أول يوم منه وبين الشمس والقمر فيه منزلة تامة ثلاث عشرة درجة وعيد الأضحي عاشره وبينهما عشر منازل نحو مائة وثلاثين درجة وسبب الكسوف حيولة القمر بيننا وبين الشمس فلا يمكن الاحال اجتماعهما بمنزلة واحدة وذلك في اليوم التاسع والعشرين منه هذا كلام أهل الهيئة ورد ابن العربي عليهم بأن الله يخلق الكسوف في أي وقت شاء لأنه فاعل (١٠٥) مختاراً فيصرف بما يريد في حاشية

الرسالة للخطاب أن الرافعي قال إن الشمس كسفت يوم موت الحسين وكان يوم عاشوراء وورد أنها كسفت يوم مات إبراهيم ولله النبي صلى الله عليه وسلم وكان موته في العاشر من الشهر وعلى كل فهو

كأَرْكُوعٍ وَوَقْتُهَا كَالْعِيدِ وَتَذَرُكُ الرُّكْعَةُ بِالرُّكُوعِ وَلَا تُكْرَرُ وَإِنْ انْجَلَتْ فِي أَتْنَانِهَا فَفِي إِتْمَامِهَا كَالنَّوَافِلِ قَوْلَانِ وَقَدْ مَ قَرَضَ خَيْفَ فَوَاتِهِ ثُمَّ كُسُوفٌ ثُمَّ عِيدٌ وَأَخَرُ الْإِسْتِسْقَاءِ لِيَوْمٍ آخَرَ

(فصل) سُنُّ الْإِسْتِسْقَاءِ لِزَرْعٍ أَوْ شَرْبٍ بَنَهْرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ بِسَقِينَتَيْ رَكْعَتَانِ جَهْرًا وَكُرْرًا إِنْ تَأَخَّرَ وَخَرَجُوا ضُحًى مُشَاءَ بَيْدَلَةٍ وَتَخَشَّعَ مَشَايِخُ وَمُتَجَالَّةٌ وَرِصْبِيَّةٌ لَأَمِنْ لَا يَعْقِلُ مِنْهُمْ وَبِهِمِةٌ وَحَائِضٌ وَلَا يَمْنَعُ ذِمِّيٌّ وَانْفَرَدَ لَا يَوْمٌ ثُمَّ خَطَبَ كَالْعِيدِ

(١٤ - جواهر الأكليل - أول)

مبطل لكلام أهل الهيئة (ثم) قدم (عيد) على استسقاء لأنه أوكد منه (وأخر الاستسقاء) أي صلاته عن العيد ندبا (ليوم آخر) لأن يوم العيد يوم تجمل واطهار زينة والاستسقاء يكون في ثياب المهنة إن لم يضطر له والا فمع العيد في يوم واحد (فصل) في صلاة الاستسقاء (سن) عينا لكرك بالغ ولو عبدا (الاستسقاء) أي صلاته وندب المتجالة وصبي (زرع) أي نباته أو حيائه (أو) لاجل (شرب) لادمي أو غيره (بنهر) كنيل توقف أو تخلف (أو غيره) كطير كذلك أو عين كذلك (وإن بسقينة) ببحر ملح أو عذب لا يصل إليه (ركعتان) بدل كل من الاستسقاء ويقرأ فيهما (جهرا) ندبا لأنها ذات خطبة ولا ترد ظهر غرفة لأن الخطبة لتعليم للناسك لالها (وكرر) أي الاستسقاء استئنا (إن تأخر) المطلوب بأن لم يحصل شيء أو حصل دون الكفاية (وخرجوا) إلى المصلى (ضحى) لأنه وقتها للزوال (مشاة) تواضعا واطهارا للفاقة (ب) ثياب (بدلة) بفتح الموحدة وسكون الدال المعجمة أي مهنة وخسة بالنسبة للإسبا (وتخشع) أي خشوع وخضوع لأنه قريب من الاجابة (مشايخ) أي رجال بدل بعض من واخرجوا (ومتجاللة) أي عجوز ولو بقي فيها أرب للرجال وكره لشابة غير مخشية ولا تمنع أن خرجت وحرمت على مخشية (وضبية) بكسر فسكون جمع صبي يعقون القرية (لا) يخرج (من لا يعقل) أي لا يعرف القرية (منهم) أي الصبية (ولا) تخرج (بهيمة) من الانعام أو غيرها (و) لا (حائض) ونفساء فيكره خروجهما ولو بعد انقطاع الدم لأنه للصلاة (ولا يمنع ذمي) من الخروج للاستسقاء والذمي نسبة إلى الذمة أي العهد من الامام بالأمن على نفسه وماله في نظير التزامه الجزية ونفوذ أحكام الاسلام فيه (وانفرد) الذمي عن المسلمين ندبا يمكن (لا يوم) أي زمن قال ابن حبيب يخرجون وقت خروج الناس ويعتزلون في ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم خشية أن يسبق القدر بالسقي في وقته فيفتن به ضعفاء الايمان (ثم خطب) الامام عقب فراغه من الصلاة خطبتين (ك) خطبتي (العيد) في الجلوس

قبلهما وبينهما ولا يدعو لاحد من الموحدين بل يقتصر على الدعاء برفع ما بهم (و بدل) بفتح الدال المهملة مثقلا (التكبير) الذي في خطبة العيد (بالاستغفار) فيقتصر على ما به بلا حد (و بالغ) الامام والحاضرون (في الدعاء) برفع ما نزل بهم (آخر) الخطبة (الثانية) أي عقب فراغها حال كونه (مستقبلا) القبلة (ثم حول رداءه يمينه يساره) أي يحمل ما على يمينه على يساره وعكسه تفاؤلا بتحويل الله تعالى حالهم من الجذب الى الخصب (بلا تنكيس) للرداء بأن يجعل حاشيته العليا سفلى وعكسه والمذهب ان التحويل عقب الاستقبال وقبل الدعاء (وكذا) أي كالامام في تحويل الرداء (الرجال فقط) أي دون النساء حال كونهم (قعودا) ولا يكرر الامام ولا الرجال التحويل للرداء (ونذب خطبة) أي جنسها الصادق بالخطبتين (بالارض) تواضعا هذا مصب النذب فلا تكرر حينئذ وتكرره على النذر لخالفه السنة (و) نذب (صدقة) قبله أيضا لانها تدفع البلاء وتجلب الرحمة (ولا فيخرجون مغطزين للتقوى على الدعاء كالحجاج يوم عرفة (و) نذب (صدقة) قبله أيضا لانها تدفع البلاء وتجلب الرحمة (ولا يأمر بهما الامام) الناس ضعيف والمعتد في الصدقة الامر بها وفي الصوم عدم الامر به أفاده البناني (بل) يأمرهم (بتوبة) أي افلاع عن العصية (و) (رد تبعة) بفتح التاء وكسر الهمزة أي مظلمة الى أهلها ان كانت موجودة بعينها والارد عوضها (وجاز تنقل قبلها وبعدها) ولو بالمصلى وقرق الامام مالك رضي الله تعالى عنه بينها وبين العيد بأنه نسك مخصوص بيومه وبمحله شعيرة من شعائر الدين فكان اختصاص (١٠٦) محلها بها في يومها من خصوص حكمها والاستسقاء انما قصده الاقلاع

وبدل التكبير بالاستغفار وبالغ في الدعاء آخر الثانية مستقبلا ثم حول رداءه يمينه يساره بلا تنكيس وكذا الرجال فقط قعودا ونذب خطبة بالارض وصيام ثلاثة أيام قبله وصدقة ولا يأمر بهما الإمام بل بتوبة ورد تيممة وجاز تنقل قبلها وبعدها واختار إقامة غير المحتاج بمحله لاحتاج قال وفيه نظر

﴿ فصل ﴾ في وجوب غسل الميت بمطهر ولو بزعمم والصلاة عليه كدفنه وكفنه وسننيتها خلاف وتلازما وغسل كالجناية تعبدًا بلا نية وقدم الزوجان إن صح النكاح إلا أن يفوت فاسده بالقضاء وإن رقيقًا أذن سيده أو قبل بناء

عن الخطايا والاستغفار والاقبال على التقوى والاكتثار من فعل الخير ولذا استحب فيه العتق والصوم والصدقة والتذلل والخضوع والدعاء فكان التنقل به اليق وأحسن (واختار) الاخفى من نفسه (اقامة) أي صلاة

(غير المحتاج) للماء للاستسقاء وهو (بمحله لاحتاج) للماء لزرع أو شرب ولو بعد مكانه لانه تعاون على البر والتقوى (قال) المازري من نفسه (وفيه نظر) لانه لم يفعل السلف ولو فعلوه لنقل البنا قالوجه كراهة ذلك والذي تفيد السنة الطهارة الدعاء له ﴿فصل﴾ فيما يتعلق بالميت (في وجوب غسل الميت) المسلم الذي تقدمت له حياة محقة وليس شهيد معركة الموجود كله أوجه (ب) ماء (مظهر) أي رافع للحدث وحكم الخبث (ولو ب) ماء (زمزم) لانه ظهور برفع الحدث وحكم الخبث وترجى بركته للميت خلافا لابن شعبان في قوله لا يجوز غسل ميت ولا نجاسة به لتشريفه وتكريمه (و) في وجوب (الصلاة عليه) كفاية فيهما (كدفنه) أي مواراته في القبر (وكفنه) أي ادراجه في الكفن فيجبان كفاية اتفاقا (وسننيتها) أي غسل الميت والصلاة عليه (خلاف) في التشهير أرجحه الاول (وتلازما) أي الغسل والصلاة فكل من وجب غسله وجبت الصلاة عليه وعكسه وكل من لم يجب غسله لا تجب الصلاة عليه (وغسل) بضم فكسر مثقلا (ك) غسل (الجناية) في الاجزاء والكمال الا ما اختص بالميت من تكرير الغسل والسدر وغيرهما (تعبدًا) أي متعبدًا به أي مأمورا به من غير اطلاع على علته (بالانية) لانه تعبد في الغير (وقدم الزوجان) أي الحى منهما في تغسيل الميت منهما على قربه ولو أوصى الميت بخلافه (ان صح النكاح) ابتداء أو انتهاء بفوات فاسده بدخول أو طول ومفهوم الشرط عدم تقديم الزوج أو الزوجة ان فسد ولم يفت بناء على ان العدوم شرعا كالمعدوم حسا (الا ان يفوت فاسده) أي النكاح بدخول أو طول فيقدم الحى منهما في تغسيل الميت منهما لصحة النكاح بفواته (بالقضاء) به عند التنازع فيه مع غيره (وان) كان الحى منهما (رقيقًا أذن) له (سيده) في تغسيل زوجته الميت ولا يكفي اذنه له في النكاح (أو) وان مات أحدهما (قبل بناء) منهما

ان لم يكن باحدها عيب (أو) وان كان (بأحدهما عيب) ثبت الخيار للآخر في امضاء النكاح ورده لقوانه بالموت ولزوم احكام الزوجية ان لم تخرج الزوجة من العدة (أو) وان (وضعت) الزوجة جنبها الاحق زوجها الميت (بعد موته) أى الزوج فيقضى لها به لانه حكم ثبت لها بموته فلا يسقطه خروجها من العدة كالمرات (والأحب نفيه) أى غسل الزوج الحى زوجته الميتة (ان تزوج أختها) عقب موتها قاله ابن القاسم وأشهب (أو) مات الزوج فوضعت عقب موته (وتزوجت) الزوجة زوجها (غيره) فالأحب عند ابن يونس أن لا تغسله (لا) تغسل مطلقة (رجمية) ان مات وهى في عدته ولا يغسلها مطلقا ان ماتت فيها حرمة استمتاعها بهذا مذهب المدونة بخلاف للمولى أو المظاهر منها فيغسل الحى الميت لبقاء الزوجية (و) لا تغسل زوجة (كتابية) زوجها المسلم (الا بحضرة مسلم) عارف بكيفية الغسل فيقضى لها به بناء على انه للنظافة وهو ظاهر وعلى انه للتعبد لانه بلانية (واباحة الوطء للموت ب) سبب (رق) ولو مع شائبة حرية كمذبذبة وأم ولد ولو كان المالك عبدا (تبيح الغسل من الجانبين) أى السيد عليها ولها عليه لكن لا يقضى لها على عصبة سيدها اتفاقا فلا بد من اذنهم لها فيه أما السيد فيقضى له على عصبة أمته (ثم) ان لم يكن أحد الزوجين أو أسقط حقه أو غاب قدم (أقرب أوليائه) أى الميت فالذى يليه في القرب فيقدم ابن فانبته وان سفل فأب فأخ فانبته وهكذا يقدم الاصل على فرع والفرع على اصل أصله ويقدم شقيق على ذى أب فى الاخوة وبنينهم والاعمام وبنينهم (ثم) ان لم يكن عاصب أو غاب أو أسقط حقه غسله رجل (١٠٧) (أجنبي ثم) ان لم يوجد غسلته (امراة محرم)

بنسب أو رضاع أو صهر (وهل تستره) أى المحرم الميت جميعه وخوبا (أو) تستر (عورته) فقط بالنسبة لها من سرته لركبته (تأويلان) أى فهمان لشارحيها والراحح الثانى (ثم) ان لم تكن محرم بل أجنبية فقط (يم) لمرفقيه كعدم الماء الكافى

أَوْ بِأَحَدِهِمَا عَيْبٌ أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْأَحَبُّ نَفْيُهُ إِنْ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْمِيَّةٌ وَكِتَابِيَّةٌ إِلَّا بِحَضْرَةِ مُسْلِمٍ وَإِبَاحَةُ الْوَطْءِ لِلْمَوْتِ بِرِقِّ تَبْيِيحِ الْغَسْلِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ثُمَّ أَقْرَبُ أَوْ لِيَاثِيَةٍ ثُمَّ أَجَنْبِيٌّ ثُمَّ امْرَأَةٌ مُحْرَمَةٌ وَهَلْ تَسْتَرُهُ أَوْ عَوْرَتُهُ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ يُمَتُّ لِمَرْفَقِيهِ كَمَدِّ الْمَاءِ وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ وَتَزْلِيلِهِ وَصَبُّ عَلَى مَجْرُوحٍ أَمَّا كَمَجْدُورٍ إِنْ لَمْ يَخْفَ تَزَلُّهُ وَالْمَرَأَةُ أَقْرَبُ امْرَأَةٍ ثُمَّ أَجَنْبِيَّةٌ وَلَفَّ شَعْرُهَا وَلَا يُضْفَرُ ثُمَّ مَحْرَمٌ فَوْقَ ثَوْبٍ ثُمَّ يُمَتُّ لِكُوعِهَا وَسَيْرٍ مِنْ سُرَّتِهِ لِرُكْبَتِهِ وَإِنْ زَوَّجًا وَرُكْبَتُهَا الثَّيَّةُ وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ

لغسل الميت فيمهم لمرفقيه فان وجد الماء قبل الدخول فى الصلاة غسل والا فلا (و) كخوف (تقطيع الجسد) أى انفصال بعضه عن بعض بمجرد صب الماء عليه (أو تزييله) أى انصلاح جلده بذلك فيحرم تغسيله ويجب تيممه لمرفقيه فى الحالين (وصب على مجروح أمكن) الصب عليه بأن لم يخف تقطعه ولا نزله ونائب فاعسل صب (ماء) بالماء ويسقط بذلك (كمجدور) أى ميت بالجدرى بعد تقيحه وتفجره فيصب الماء عليه بلا ذلك (ان لم يخف) تقطعه ولا (تزلعه والمرأة) الميتة التى لا زوج ولا سيد لها تغسلها (أقرب امرأة) لها فتقدم بنتها فبنت ابنها وان سفل فأما فأختها لغير أم فبنت أخيها لغير أم فجدتها فعمتها لغير أم وهكذا وتقدم الشقيقة (ثم) ان لم توجد امرأة قريبة غسلتها امرأة (أجنبية ولف شعرها) أى الميتة على رأسها كالعمامة (ولا يضر) قال ابن القاسم يفعل بالشعر كيف شاء من لفه وأما الضفر فلا أعرفه ابن حبيب لا بأس انه يضر قالت أم عطية رضى الله تعالى عنها قد ضفرننا شعر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث ضفائر ناصيتها وقرنيها (ثم) ان لم تكن أجنبية غسلها رجل (محرم) بنسب أو رضاع أو صهر لافا على يده خرقة غليظة وجاعلا بينه وبينها حائلا معلقا من أعلى الى أسفل يحول بصره عن رؤيتها مدخلا يده من تحته أو (فوق ثوب) ساتر لبدنها مسدول عليها (ثم) ان لم يوجد إلا رجال أجانب (يمت لكوعها) فقط وجاز مس وجهها وكفيها للضرورة (وستر) الغاسل الميت (من سرته لركبته) ان كان غير زوج بل (وان) كان (زوجا) وخوبا فيما قبل المبالغة وندبا فيما بعدها هذا قول ابن ناجى وقيل وجوبا فى الزوج أيضا وعليه فالمبالغة ظاهرة (وركنها) أى صلاة الجنائزة (النية) بأن ينوى الصلاة على من بين يديه ولا يلزم استحصال فرضيتها ولا كونه ذكرا مثلا فتعاد على من لم تنو عليه (وأربع تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة ركعة فى الجملة فلو جرىء بمنزلة بعد تكبيرة أو أكثر على الأولى فلا يشرکہا معها فيتم الصلاة على الأولى وينتدبها على الثانية وان شرکہما فان سلم عقب أربع تكبيرات

بطلت على الثانية لنقص تكبيرها عن أربع وإن كبر عليها أربعاً بطلت على الأولى لزيادة تكبيرها على أربع (وإن زاد) الإمام على أربع تكبيرات سموا أو تأويلاً أو عمداً (لم ينتظر) من المأمومين فيسلمون عقب التكبير وقال أشهب ينتظرونه ليسلموا عقبه (والدعاء) عقب كل تكبيرة من إمام ومأموم وفدأله اللهم اغفر له وارحمه وأحسنه دعاء ابن هريرة رضي الله تعالى عنه وهو اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعيبه اه ويقول في المرأة اللهم انها امتك وبنت عبدك وبنت أمتك الخ ويزيد عقبه بعد الرابعة اللهم اغفر لأسلافنا وأفرادنا ومن سبقنا بالإيمان اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإيمان ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ويشئ في الدعاء ان كانا اثنين ويجمع ان كانوا جماعة وينبغي المذكر على المؤنث (ودعا بعد) التكبيرة (الرابعة على المختار) للخمى من الخلاف قال سند سائر أصحابنا لم يثبت الدعاء بعد الرابعة وقال الجزولي أثبتته سحنون بعد الرابعة وخالفه سائر الأصحاب (وإن والاه) أي التكبير بلا دعاء (أو سلم بعد ثلاث) من التكبيرات عمداً أو نسياناً وطال (أعاد) الصلاة فيهما لفقدها ركنها وهو الدعاء في الأولى والتكبيرة في الثانية وإن لم يطل بنى بنية وآتم التكبير ولا يبنى بتكبير لثلاث يلزم الزيادة على أربع (وإن دفن فيه) يصلى (على القبر) ولا يخرج وإن لم يطل وهذا خاص بالثانية وأما الأولى فلا تعاد فيها على القبر وما ذكره المصنف مذهب الجمهور وهو المشهور كما في الخطاب (١٠٨) (وتسليمة خفية) أي يسرها ندباً (وسمع) بفتحات مثقلاً (الإمام من يليه)

وإن زاد لم ينتظر والدعاء ودعا بعد الرابعة على المختار وإن والاه أو سلم بعد ثلاث أعاد وإن دفن فعلى القبر وتسليمة خفية وسمع الإمام من يليه وصبر المسبوق للتكبير ودعا أن تركت والى وكفن بجليوسه الجمعة وقدم كمؤنة الدفن على دين غير المرتين ولو سرق ثم إن وجد وهوض ورث أن فقد الدين كأكل السبع الميت وهو على المنفق بقرابة أو رق لا زوجية والفقير من بيت المال والى فعلى

من المأمومين وظاهر قل الموافق انه يسمع جميع المأمومين وقال الاجهوزى أى أهل الصف الاول فقط (وصبر) وجوبا (المسبوق للتكبير) من الإمام فيكبر عقبه لان التكبير بمنزلة ركعة في

الجملة فإن كبر حال دعائه فإن ألتها صحت صلاته وإن اعتد بها بطلت لقضائها في صلب الامام والذي المسلمين في سماع أشهب واختاره ابن حبيب أن المسبوق لا يصبر للتكبير فيكبر حال دعاء الامام ويعتد به لان التكبيرة لا تفوت بالفراغ منها والشروع في الدعاء عقبها لانه من توابعها وأما تفوت بالتكبيرة التي تليها (ودعا) المسبوق عقب سلام امامه (ان تركت) أى الجنائزة للمسبوق حتى يتم صلاته عليها (والا) أى وإن لم تترك الجنائزة للمسبوق بان شرعوا في رفعها بغور سلام الامام (والى) أى تابع المسبوق التكبير بلا دعاء بينه لثلاث تصير صلاته على غائب واستشكل بركنية الدعاء فكيف يترك تخلصاً من مكروهه وأجيب بان ركنيته لغير المسبوق كالقيام للتكبيرة الاحرام وبقي من أركان صلاة الجنائزة القيام لها (وكفن بجليوسه ل) صلاة (جمعة) ندباً لرجاء بركته ان اتفق الورثة عليه ولا يقضى به ان تنازعوا (وقدم) أى الكفن من مجموع التركة (كمؤنة الدفن) أى أجره الدفن فيقدمات (على) ما تعلق بذمة الميت من (دين) شخص (غير) الشخص (المرتين) بكسر الهاء أى المتوثق في دينه برهن بخلاف الحق المتعلق بعين التركة فيقدم على الكفن ومؤن الدفن كالرهن والجنابة وزكاة الحرث والمناشية وبالغ في تقديم الكفن على الدين غير المروهون فقال (ولو سرق) أى الكفن قبل الدفن أو بعده فيكفن في آخر قبل الدين الذى في الذمة ولو قسمت التركة (ثم ان وجد) أى الكفن المسروق (و) قد (عوض) بأخر (ورث) أى الكفن الذى وجد بعد ميرفته فيقسم بين ورثته (ان فقد) أى عدم (الدين) على الميت والاجل فيه وشبه في الارث ان فقد الدين فقال (كأكل السبع الميت) فيورث الكفن ان فقد الدين والا فيجعل فيه (وهو) أى المذكور آنفاً من الكفن والمؤن واجب (على المنفق) على الميت (ب) سبب (قرابة) كأبوة وبنوة (أو) بسبب ملك (رق لا) على المنفق بسبب (زوجية) ولو فقيرة لانها في نظير الاستمتاع وقد انقطع بالموت وقيل يلزمه مطلقاً وقيل ان كانت فقيرة (و) الميت (الفقير) الذى لا منفق له مؤن تجهيزه (من بيت المال) ان وجد وتيسر أخذها منه (والا) أى وإن لم يوجد أو لم يتيسر الأخذ منه (ف) مؤن تجهيزه (على)

جماعة (المسلمين) الذين في بلدته فرض كفاية (ونذب) لمن قامت به علامة موته (تحسين ظنه بالله تعالى) بتغليب رجائه
 عفوه ومغفرته ورحمته على خوف عقابه لحديث أنا عند ظن عبدى بنوفى رواية فليظن بى ماشاء وفى رواية ان ظن خيرا فله وان
 ظن شرا فله وينذب لمن حضره من الأصحاب أن يذكروا ما يقوى رجاءه من سعة عفو الله تعالى وخفى لطفه وأنه رحيم بعباده رءوف
 ودود يضاعف الحسنات ويعفو عن السيئات (و) نذب لمن حضره (تقبيله) أى توجيه المحتضر للقبلة على يمينه فان لم يمكن فعلى
 يساره فان لم يمكن فعلى ظهره ورجلاه للقبلة فان لم يمكن فعلى بطنه ورأسه لها (عند احداه) أى انفتاح بصره وشخصه للنساء
 لا قبله لثلاث يفرعه (على) جنب (أيمن ثم ظهر) على حسب الترتيب المتقدم آنفا (و) نذب (تجنب حائض) ونفساء
 (وجنب له) أى المحتضر وكذا سائر ما تكرهه للملائكة ككلب ومثال وآلة لهو فلا يترك شيئا منها فى المحل الذى فيه المحتضر وينذب
 نخبه بماله وأتحة زكية (و) نذب (تلقينه) أى المحتضر (الشهادة) بأن يقال بقربه بصوت هاديسمعه أشهد أن لا إله إلا الله
 وأن محمدا عبده ورسوله فان قالها فلا تباد إلا اذا تكلم بكلام دينوى فتعاد لتكون آخر كلامه وان لم يقلها فتعاد بعد سكنته وأن يكون
 الملقن أحب الناس إليه وأن لا يقال له قل ثلاثا يصادف قوله لالرد الفتانين فىسبى الظن به وقد اتفق هذا للامام أحمد بن حنبل رضى
 الله تعالى عنه حين قال له ولده عبدالله وهو مغموور قل لا إله إلا الله محمد رسول الله فقال أحمد لا بعد فحزن ولده حزنا شديدا الظنه رده
 عليه فأفاق الامام أحمد من غمرته وأخبر ولده بأن الشيطان حضره اذ ذاك وقال له نجوت مني يا أحمد ليدخل عليه عجبه بنفسه فقال له
 أحمد لا بعد أى لا تجو منك الا بعد موتى وما دمت حيا فانى (١٠٩) على حذر منك (و) نذب (تغميضه)

اذا قضى أى تحقق موته
 لا قبله لثلاث يفرعه (و) نذب
 (شد لحية) الاسفل
 والأعلى بعصابة عريضة
 من تحت ذقنه ويربطها
 فوق رأسه لثلاث تدخل
 الهوام فى جوفه (اذا قضى)
 أى تحقق موته بانقطاع

المُسْلِمِينَ وَنَذِبَ [تَحْسِينَ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَقْبِيلَهُ عِنْدَ احْتِدَائِهِ عَلَى أَيْمَنِ ثُمَّ ظَهَرَ
 وَتَجَنَّبُ حَائِضٍ وَجَنْبُ لَهْ وَتَلْقِيْنَهُ الشَّهَادَةَ وَتَغْمِيْضُهُ وَشَدَّ لِحْيَتَهُ إِذَا قَضَى وَتَلْبِيْنَ مُفَاصِلِهِ
 بِرَفْقٍ وَرَفَعَهُ عَنِ الْأَرْضِ وَسَتَرَهُ بِثَوْبٍ وَوَضَعَ تَقِيلَ عَلَى بَطْنِهِ وَأَسْرَعَ تَجْهِيزَهُ
 إِلَّا الْفَرْقَ وَالْفُغْلَ سَدَّرَ وَتَجَرَّ يَدُهُ وَوَضَعَهُ عَلَى مَرْتَفَعٍ وَإِيْتَارَهُ كَالْكُفَنِ لِسَبْعٍ
 وَلَمْ يُعِدْ كَالْوُضوءِ لِنَجَاسَةٍ وَغُسِلَتْ وَعَصْرُ بَطْنِهِ بِرَفْقٍ وَصَبَّ الْمَاءُ فِي غَسْلِ مَخْرَجَتِهِ
 بِخَيْرٍ قَرَّ وَلَهُ الْإِفْضَاءُ إِنْ اضْطَرَّ لَهُ

نفسه (و) نذب (تلبين مفاصله) عقب موته بأن يقبض أصابعه ويضطها مرة بعد أخرى ويثنى ذراعه على عضده كذلك
 وكذا ساقيه على فخذه (برفق) أى لطف ولين وخفة فى التغميض والشد والتلبين لتأذى الميت لما يتأذى له الحى
 (و) نذب (رفعه عن الأرض) على نحو سرير لثلاث يسرع اليه الفساد وتنااله الهوام (و) نذب (ستره بثوب) بعد نزع
 ثيابه الا القميص كما فعل به صلى الله عليه وسلم صواله عن الأعين (و) نذب (وضع) شيء (تقيل على بطنه) قبل تقبيله
 كسيف أو حجر خوف انتفاخه (و) نذب (اسراع تجهيزه) ودفنه خوف تغيره (الافرق) بفتح الفين المعجمة وكسر الراء ونحوه
 كالصق والذى مات فجأة أو تحت هدم أو بمرض السكينة فيجب تأخيره حتى يتحقق موته لاجتماع حياته (و) نذب (لغسل سدر)
 أى ورق النبق فى الغسلة الثانية وأما الاولى فهى بالماء القراح للتطهير وأما الغسلة الثالثة فبالماء والطيب للتطيب وأفضله الكافور
 لانه بارد يشد جسد الميت (و) نذب (تجر يده) أى الميت من ثيابه مع ستره من سرته لركبته حال تقبيله ليسهل انقاؤه (و) نذب
 (وضعه على مرتفع) لانه أعون (و) نذب (إيتاره) أى تقبيله وترا ان أنقاه الشفع كأربع وست للسبع فان اتقى بثان فلا
 تندب تاسعة (كالكفن) فيندب إيتاره فالثلاثة خير من الاثنين ومن الأربعة الا الواحد فالاثان خير منه (السبع) للمرأة والخمس
 للرجل والزيادة على سبع المرأة وخمس الرجل امراف (ولم) الاولى لا (بعد) أى غسل الميت أى يكره (كالوضوء) فلا يعادان
 (ل) خروج (نجاسة) فلا ينتقض غسله ولا وضوءه بخدته لا لقطع تكليفه بالموت والغسل المأمور به تعبد اقد حصل (وغسلت)
 أى النجاسة من جسده وكفنه وجوبا أو استئنا على ما مر فى ازالها (و) نذب (عصر بطنه) حال تقبيله خوف خروج شيء منه
 بعد تكفينه (برفق) لثلاث يخرج شيء من أمعائه (و) نذب (صب الماء) متواليا (فى) حال (غسل مخرجيه بخرقه) كشيفة
 يلغها الفاسل على يده وجوبا ولا يباشرها بيده ان أمكنه ذلك (وله الافضاء) بيده بدون جائل (ان اضطر له) أى للافضاء بأن كان

بهما نجاسة متوقف زوالها على ذلك ولم يجد شيئا يجعله على يده فيها أن احتاج أن يباشر بيده فعل اللحي منعاً من حبيب وهو
 أحسن لأن الحى إذا لم يستطع إزالة العلة أو غيرها إلا بمباشرة غيره ذلك فلا يجوز له أن يركل من عس فرجه لار التهامته ويجوز له الصلاة على
 حاله فالميت أولى بذلك إذا لا يكون الميت في إزالة العلة أو غيرها (و) نذب (توضيته) مرة مرة كما أفاد ذلك بقوله أنفاً وغسل
 كالجنب (و) نذب (تعهد أسنانه وأنفه بخرقه) مباولة في توضيته (و) نذب (إزالة رأسه) برفق (للمضمضة) نذب (عدم
 حضور) شخص (غير معين) أى مساعد للغاسل فيكره حضوره (و) نذب (كافور) طيب أبيض لأنه بارد يشد الجسم
 (في) ماء الغسلة (الأخيرة) لتطيب رائحته فلا يصب عليه ماء قراح بعده لأنه يذهب الطيب والمقصود بقاؤه (ونشف) أى
 الميت من ماء الغسل الباقي بيده نذباً قبل تكفينه بثوب طاهر نظيف للابيل الكفن فيسرع إليه البلى بحرارة القبر (و) نذب
 (اغتيال غاسله) بعد فراغه من تعميل الميت تنشيطاً لنفسه وإذهاباً لفتورها من معاناة جسد الميت ولأنه يحمله على بذل جهده في
 تعسليه وتنظيفه وعدم مبالاة بما تطاير عليه وما يصيب بدنه من ماء غسله في الموطأ من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه من
 غسل ميتاً فليغتسل واختلف العلماء فيه فقل أمر تعبدى وحمل على الوجوب وقيل معلى وحمل على النذب (و) نذب (يباض
 الكفن وتجميره) بالجسم أى تطيبه بالخوز ونذب كونه قطناً لأن النى صلى الله عليه وسلم كفن فيه ولأنه أستر من الكتان
 (و) نذب (عدم تأخره) أى التكفين (عن الغسل) لطلب الاسراع في تجهيزه ودفنه (و) نذب (الزيادة على الواحد) فالانثان
 أفضل منه وإن كانا شفعاً وهو وتر (ولا يقضى بالزائد) على الكفن الواحد (ان شح) أى بخل (الوارث) أو رب الدين قرره
 اللقاني وقرر الأجهورى أن المراد (١١٠) الزائد في الصفة على ما كان يلبسه في جمعه وأعياده وأما الزائد على الواحد

فيقضى به ولو شح الوارث
 لأن تكفينه في ثلاث
 حق واجب لمخلوق
 واقتصر الحرثى على
 الاول اذ هو المتبادر
 من الثن (الأن بوصى)
 المختصر بشكفيه بزائد
 على واحد (فـ) يقضى
 بتنفيذ وصيته (في ثلثه)

وَتَوْضِئَتْهُ وَتَعَمَّدُ أَسْنَانَهُ وَأَنْفَهُ بِخَرْقَةٍ وَإِمَالَةً رَأْسَهُ بِرَفْقٍ لِمَضْمَضَةٍ وَعَدَمُ حُضُورِ
 غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَكَافُورٍ فِي الْآخِرَةِ وَنُشْفَ وَاغْتِسَالُ غَاسِلِهِ وَبِاضُ الْكَفَنِ وَتَجْمِيرُهُ
 وَعَدَمُ تَأْخُرِهِ عَنِ الْغُسْلِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يُقْضَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَحَّ الْوَارِثُ
 إِلَّا أَنْ يُوصَى فِي ثَلَاثِهِ وَهَلِ الْوَاجِبُ ثَوْبٌ يَسْتُرُهُ أَوْ سِتْرُ الْمَوْتِ وَالْبَاقِي سُنَّةٌ
 خِلَافَ وَوَتَرُهُ وَالْإِثْنَانِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالثَّلَاثَةُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ وَتَقْمِيمُهُ وَتَعْمِيمُهُ وَعَذَبُهُ
 فِيهَا وَإِزْرَةُ وَلِفَافَتَانِ وَالسَّبْعُ لِلْمَرْأَةِ وَحُفُوطٌ دَاخِلٌ كُلُّ لِفَافَةٍ وَعَلَى قُطْنٍ يُلَصَقُ
 عِنَافَتُهُ وَالْكَافُورُ فِيهِ وَفِي مَسَاجِدِهِ

وحواسه

إذا لم يكن عليه دين ولم يوص بزائد على خمسة الرجل وسبعة المرأة

والا بطلت (وهل الواجب) في كفن الرجل (ثوب يستر) بدنه (هـ) كله المصنف وهو ظاهر كلامهم وأما المرأة فسترجع بدنها حتى
 وجهها وكفنها واجب اتفاقاً (أو ستر العورة) (ستر) (الباقى سنة) فيه (خلاف) في التشهير قال ابن غازى سلم في التوضيح ان
 الاول ظاهر كلامهم ونسب الثانى الى الكتاب المسمى بالتقييد والتقسيم ومقتضى كلامه هنا ان الخلاف في التشهير قال الاجهورى
 قولان لم يشهرا فالمناسبت قولان في المجموع الراجح أولها (و) نذب (وتره) أى الكفن الا الواحد بدليل ما يليه (و) نذب
 (الانثان) أى التكفين فيهما (على الواحد) لانها أستر منه (والثلاثة) أى التكفين فيها مقدم (على) التكفين
 (الأربعة) والخمسة على الستة للترية (و) نذب (تقميصه) أى لباس الميت قميصاً معتاداً بأكمام (وتعميمه) بعمامة
 (و) نذب (عذبة فيها) قبر ذراع تطرح على وجهه (و) نذب (ازرة) تستر من فوق مرتة الى نصف ساقه تحت القميص
 (ولفافتان) فوفه فهذه خمسة الرجل ويزاد عليها الحفاظ وهى خرقه تشد على قطن بين فخذه خيفة ما يخرج من الخرجين والثام
 خرقه تجعل على قطن فوق فمه وأنفه خيفة ما يخرج منهما (والسبع للمرأة) ازرة من تحت أبطيها الى كعبيها وقميص وخمار تخمر به
 رأسها ورقبتها وأربع لفائف ويزاد عليها الحفاظ والثام (و) نذب (حنوط) أى طيب يجعل (داخل كل لفافة) وداخل الازرة
 والقميص (و) يجعل الحنوط (على قطن يلصق عناقذه) أى فمه وأنفه وعينييه وأذنيه وقبله ووبره (و) نذب (الكافور فيه)
 أى الحنوط المندوب كونه كافوراً (و) نذب جعل الحنوط (في مساجده) أى أعضائه التى سجد عليها جبهته وكفيه وركبتيه

وصدر قدميه (وحواشيه) أى فمه وأنفه وعينه وأذنيه (ومراقه) أى مارق من بدنه كباطيه ورفقيه وخلف أذنيه وتحت حلقه وركبتيه (وان) كان الميت (عمرًا) بحج أو عمرة ومعتدة من وفاة مبالغة في نذب تحسبته لا تقطاع تكليفه بموته (ولا يتوليا) أى الحرم والمعتدة حرمة مسهما الطيب (و) نذب (مشى مشيع) أى موصل لها للقبر تواضعا في الشفاعة لميت وكره ركوبه في ذهابه ولا بأس به في رجوعه (و) نذب (أسراعه) أى المشيع ويكره خيبة لذهابه الخشوع (و) نذب (تقدمه) أى للمشيح الماشى على الجنائزة لانه شافع (و) نذب (تأخر) مشيع (راكب) على الجنائزة لثلاث يضر المشيعين الماشين (و) نذب تأخر (مرأة) مشيعة على الراكب (و) نذب (سترها) أى الميتة حال حملها للصلاة والدفن (بقبة) على النعش مبالغة في سترها (و) نذب (رفع اليدين) حذو للتسكين (بأولى التسكين) فقط ورفعهما في غير أولاه خلاف الأولى وقيل لا يرفعهما لا عند الأولى ولا عند غيرها (و) نذب (ابتداء) عقب كل تسكيرة وقبل الدعاء (بحمد) الله تعالى (وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب الحمد وفي الطراز لا يكون الحمد والصلاة الاعقب التسكيرة الأولى (و) نذب (أسرار دعاء) ولوليا لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية (و) نذب (رفع صغير) لدفنه (على أكف) أى كفين حذرا من الرياء والتفاخر واطهار الخزع بعظم الميت (و) نذب (وقوف امام بالوسط) للميت الذكرو يسمن أن يبعد عنه بنحو ذراع (ومنكبى المرأة) الميتة حال الصلاة عليها لثلاث يذكر ما ينافي الصلاة ووقوفه صلى الله عليه وسلم (١١١) وسط امرأة لعصمته من تذكر ما ينافيها

(رأس الميت عن عينه)
تشريفا للرأس وتفاؤلا
بأنه من أهل اليمين
(و) نذب (رفع قبر)
بتراب (كشبر) حال كونه
(مسنا) أى كسنام البعير
(وتؤول) أى فهمت
المدونة (أيضا) أى كما
فهمت على نذب التسليم
(على كراهته) أى التسليم

وَحَوَاسِهِ وَمَرَاقَهُ وَإِنْ مُحْرِمًا وَمُعْتَدَةً وَلَا يَقُولِيَاءُ وَمَشَى مُشِيعًا وَأَسْرَاعَهُ وَقَدَّمَهُ
وَتَأَخَّرَهُ رَاكِبًا وَمَرَاقًا وَسَتَرَهَا بِقَبَّةٍ وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ بِأُولَى التَّسْكِينِ وَابْتِدَاءَ بِحَمْدِ
وَصَلَاةٍ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَسْرَارُ دُعَاءٍ وَرَفَعَ صَغِيرًا عَلَى أَكْفٍ
وَوُقُوفُ إِمَامٍ بِالْوَسْطِ وَمَنْكَبِي الْمَرْأَةِ رَأْسُ الْمَيْتِ عَنْ عَيْنَيْهِ وَرَفَعَ قَبْرَهُ كَشْبَرًا
مُسْنَمًا وَتَوَلَّى أَيْضًا عَلَى كَرَاهَتِهِ فَيَسْطُحُ وَحَتَّى قَرِيبٍ فِيهِ ثَلَاثًا وَتَهْنِئَةُ طَعَامٍ
لِأَهْلِهِ وَعَدَمُ عُمُقِهِ وَاللَّحْدُ وَضَجُّ فِيهِ عَلَى أَيْمَنٍ مُقْبِلًا وَتَدْوِيرُكَ أَنْ خُولِفَ بِالْحَضْرَةِ
كَتَنَكَيْسَ رَجُلَيْهِ وَكَتَرَكَ الْفَسْلَ وَدَفَنَ مَنْ أَسْلَمَ بِمَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ إِنْ لَمْ
يُخَفِ التَّغْيِيرُ

(فيسطح) أى يسوى وسطه بأطرافه مع رفعه بالتراب كشبر (وحشو قريب) من القبر حال دفن الميت (فيه ثلاثا) بيديه معامن تراه
قائلا مع الأول منها خلقناكم مع الثاني وفيها نعيدكم ومع الثالث ومنها نخرجكم تارة أخرى (و) نذب (تهنية) أى اعداد واهداء (طعام لأهله)
أى الميت لكونهم نزل بهم ما شغلهم عن صنع طعام لأنفسهم ما لم يجتمعوا على البكاء برفع صوت أو قول قبيح فيحرم حينئذ اعداد واهداء
الطعام لهم لانه يعينهم على الحرام (و) نذب (عدم عمقه) أى القبر لان خير الارض أعلاها وضربها أسفلها (و) نذب (اللحد) فى الارض
الصلبة التى لا تنابل بأن يحفر من المغرب للمشرق بقدر ما يحرس الميت ويمنع راحته ثم يحفر تحت الجانب الذى الى جهة القبلة بقدر الميت
و يدفن فيه الميت على جنبه اليمين ووجهه للقبلة ويسد الملاح من خلف ظهره بلبن ويرد التراب الذى حفر فى موضعه والرائد يحمل
فوق الارض التى تحتها الميت ويكبب كسنام البعير ومصدر ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الماحد لنا والشق لقبرنا (و) نذب (ضجع)
أى ارقاد الميت (فيه) أى القبر لحدا كان أو شقا (على) جنب (أيمن مقبلا) أى محجولا ووجهه للقبلة وقول بسم الله وعلى
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول وجعل يده اليمنى امامه واليسرى على حسده (وتدويرك ان خولف) فى
دفنه ما تقدم بأن جعل ظهره للقبلة أو جعل وجهه للمشرق أو المغرب (بالحضره) للدفن بأن لم يسو التراب عليه ومثل للمخالفة بقوله
(كتنكيس وجليه) أى جعلهما موضع رأسه بأن دفن على يساره وأدخل بالسكاف باقى الصور المتقدمة (وكتنكيس الفسل)
أو الصلاة عليه ان لم يخف تغيره (و) ك (دفن من أسلم بمقبرة الكفار) فيتدارك باخراجه منها ودفنه فى مقبرة المسلمين (ان لم يخف
التغير) بقينا أو ظنا فان خيف تغيره فلا يخرج ويصلى على قبره فى مسئلة ترك الغسل والصلاة أو الغسل فقط أو الصلاة فقط وتلازمهما

أما هو في الطلب لافي الفعل ويترك في مقبرة الكفار في المسئلة الثالثة (و) ندب (سده) أى اللحد أو الشق (بلين) أى طوب
 في (ثم) سده (لوح) ان لم يوجد لبن (ثم) سده (قرمود) أى طين مصنوع على هيئة وجوه الخيل (ثم آجر) أى
 طوب محروق ثم سده بحجر ان لم يوجد آجر (ثم) سده (بقصب) فارسى ان لم يوجد حجر (وسن) أى صب (التراب)
 على الميت اذا لم يوجد شيء مما تقدم (أولى) من دفنه (بالتابوت) أى الخشب الذى حمل عليه الى القبر لانه من زى
 النصارى (وجاز غسل امرأة ابن كسبع) من السنين ودخلت الثامنة بالكاف لابن تسع وان جازها نظر عورته للمراهقة فلا
 يلزم من جواز النظر جواز الغسل لما فيه من المس بالبدن (و) جاز غسل (رجل كرضية) أى بنت سنتين وشهرين وأدخلت
 الكاف ستة أشهر فيجوز له تفصيل بنت سنتين وثمانية أشهر لابنت ثلاث سنين وان جاز له نظر عورتها الى خمس سنين (و) جاز
 (الماء المسخن) أى تفصيل الميت به (و) جاز (عدم الدلك) فى تفصيل الميت والاقتصار على تعميمه بالماء (لكثرة الموتى)
 كثرة توجب الشقة الخارجة عن العادة (و) جاز (تكفين بملبوس) حال حياته نظيف طاهر لم يشهد فيه مشاهد الخير والاكره
 فى الأولين وندب فى الثالث والحديد أولى (أو) بكفن (مزعفر) أى مصبوغ بزعفران (أو) بكفن (مورس) أى مصبوغ
 بالورس لانهما من الطيب (و) جاز (حمل غير أربعة) صادق بأقل منها الى واحد وأزيد منها بلانهاية فلا مزية لعدد على
 عدد وقيل يندب حمله أربعة وهو لا شهب وابن حبيب (و) جاز (بدن) فى حمل النعش (بأى ناحية) شاء الحامل البدن بها من
 مقدمه الايمن أو الأيسر أو مؤخره كذلك (١١٢) (والعين) للبدن بشيء منها كأشهب القائل يبدأ بمقدم السرير الأيمن

وسدّه بِلَيْنٍ ثُمَّ لَوْحٌ ثُمَّ قَرْمُودٌ ثُمَّ آجُرٌ ثُمَّ قَصَبٌ وَسُنُّ الثَّرَابِ أَوَّلَى مِنْ
 التَّابُوتِ وَجَازَ غُسْلُ امْرَأَةِ ابْنِ كَسْبَعٍ وَرَجُلٍ كَرَضِيْعَةٍ وَالْمَاءُ الْمُسَخَّنُ وَعَدَمُ الدَّلَكِ
 لِكَثْرَةِ الْمَوْتَى وَتَكْفِينُ بِلْبُوسٍ أَوْ مُزَعْفَرٍ أَوْ مُورَسٍ وَحَمَلُ غَيْرِ أَرْبَعَةٍ وَبَدْنُهُ
 بِأَيِّ نَاحِيَةٍ وَالْمَعِينُ مُبْتَدِعٌ وَخُرُوجُ مُتَجَالِّةٍ أَوْ أَنْ لَمْ يُنْخَسَ مِنْهَا الْفَتْنَةُ فِي كَأْبٍ
 وَزَوْجٍ وَابْنٍ وَأَخٍ وَسَبْقُهَا وَجُلُوسٌ قَبْلَ وَضْعِهَا وَقَبْلُ وَانْ مِنْ بَدْنٍ وَبُكْيٌ عِنْدَ
 مَوْتِهِ وَبَعْدُهُ بِلا رَفْعِ صَوْتٍ وَقَوْلٍ قَبِيحٍ وَجَمْعُ أَمْوَاتٍ بِقَبْرِ لَضَرُورَةٍ وَوَلَى
 الْقَبِيلَةِ الْأَفْضَلُ

فيضعه الحامل على منكبه
 الأيمن ثم مؤخره الأيمن
 ثم مقدمه الأيسر ثم
 مؤخره الأيسر وابن حبيب
 القائل يبدأ بمقدم السرير
 ثم مؤخر يساره ثم مؤخر
 يمينه ثم مقدمه (مبتدع)
 أى مخترع لامر لا أصل
 له فى الشريعة من نص

أو اجماع أو قياس فيها لما لك رضى الله تعالى عنه لأبأس بحمل الجنائزة
 من أى جوانب السرير شئت بدأت ولك أن تحمل بعض الجوانب وتدع بعضا وان شئت لم تحمل وقول من قال يبدأ
 باليمين بدعة انتهى سند بدعه مالك رضى الله تعالى عنه لتخصيصه فى حكم الشرع بالأصل له ولانص فيه ولا اجماع وهذه سمة البدعة
 (و) جاز (خروج متجاللة) لأرب للرجال فيها الجنائزة كل أحد (أو) شابة (ان لم ينخس منها الفتنة) للرجال يتعلق نفوسهم بها
 (فى) جنازة من عظمت مصيبتها عليها (كأب) وأم (وزوج وابن) وبنت (وأخ) وكره خروجها لغبر من ذكر
 وحرم على مخشية الفتنة لكل أحد (و) جاز لتشيع (سبقها) أى الجنائزة لموضع دفنها للموضع الصلاة عليها بخلاف الاولى (و) جاز
 للمشييعين للجنازة (جلوس) بموضع دفنها أو الصلاة عليها (قبل وضعها) عن أكتاف الرجال الحاملين لها بالارض للصلاة عليها
 أو دفنها وجاز استمرارهم قائمين حتى توضع (و) جاز نقل (أى تحويل الميت من محل لآخر قبل دفنه أو بعده بشرط أن لا ينفجر حين
 نقله وأن لا تشتهك حرمة وأن يكون لمصلحة كالخوف عليه من بحر أو رجاء بركة الحبل المنقول اليه أو دفنه بين أهله والاحرم ويجوز مع
 الشروط (وان) كان (من بدو) الى حضور والمناسب قلب المبالغة بأن يقال وان من حضرو واجب بأن من معنى الى (و) جاز
 بمعنى خلاف الاولى (بكى) مقصورا أى اسالة دمع (عند موته وبعده) حال كونه (بلا رفع صوت) فان كان برفع صوت حرم
 ويسمى حينئذ بكاء بالمد (و) بلا (قول قبيح) فان كان بقول قبيح كخطوف وغير مستحق الموت حرم (و) جاز (جمع أموات
 بقبر) واحد (لضرورة) ككثرة الموتى وضيق المكان ذكورا كانوا أو اناثا أو بعضهم ذكورا أو بعضهم اناثا كانوا أو اقارب أو أبعاد
 (وولى) أى جعل واليا ومباشرا (القيلة) من قبر الميت (الافضل) من باقى الاموات المجموعين معه فى الدفن فى قبر واحد

فيقدم الذكر على الاثني والكبير على الصغير والحر على الرق والمأم على الجاهل (أو صلاة) عطف على بقبر فيجوز جمعهم بلا ضرورة وهو أفضل من افراد كل واحد صلاة لرجاء عود بركة بعضهم على بعض (بلى الامام رجل) حر (فطفل) حر (فعمد) كذلك أي رجل فطفل (فخصي) أي مقطوع الذكر أو الاثني (كذلك) أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فمحبوب كذلك أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير (فخصي) (كذلك) أي حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فآثي حرة كبيرة فصغيرة فأمة كبيرة فصغيرة (و) (جاز) (في الصنف أيضا الصف) ممتد من اليمين الى الشمال بأن يجعل الحر الكبير أمام الامام والحر الصغير عن يمينه والعبد الكبير عن يساره والعبد الصغير عن يمينه وكذا سائر الاصناف (و) جاز للرجال خاصة (زيارة القبور بلا حد) أي تحديد بيوم من الاسبوع أو وقت من اليوم قال مالك رضي الله تعالى عنه بلغني أن الارواح بفناء المقابر فلا تختص بزيارتها بيوم بعينه وإنما خص يوم الجمعة لفضله (وكره حلق شعره) أي للميت الذي يجوز حلقه حال حياته كحلق رأسه واطفه والا حرم كحلقه الرجل ورأس المرأة (و) كره (قلم ظفره) أي الميت (وهو) أي المذكور من حلق الشعر وقلم الظفر (بدعة) فيها لما لك أكره ان يتبع الميت بمجمره أو تقلم أظفاره أو تحلق عاتقه وأرى ذلك بدعة ممن فعله (وضم) أي جمع الشعر المالحق والظفر المقاوم (معه) أي الميت في كفنه (ان فعل) أي الحلق أو القلم (ولا تنكأ فروجه) أي لا تنفجر ولا تنصير (ويؤخذ عفوها) أي يزال ما سأل منها بنفسه بعد الغسل ولو دون درهم للنظافة (و) كره (قراءة عند موته) سمع ابن القاسم وأشبه ليست القراءة والبخور من العمل (كتجمير) أي تبخير (الدار) (١١٣) لازالة رائحة الموت في رعيه فيكره

لأنه خلاف العمل ولأن الموت لا رائحة له فان كان لازالة الرائحة كريمة نذب (و) كره قراءة على الميت (بعده) أي الموت (وعلى قبره) أي الميت لانها ليست من عمل السلف الصالح وعمل ذلك ابن

أَوْ بِصَلَاةٍ عَلَى الْإِمَامِ رَجُلٌ قَطِفٌ فَعَبْدٌ فَخَصِي فَخَنِّي كَذَلِكَ فِي الصَّنْفِ أَيْضًا
الصَّنْفُ وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ بِلَا حَتِّهِ وَكَرِهَ حَلْقُ شَعْرِهِ وَقَلَمُ ظَفَرِهِ وَهُوَ بِدْعَةٌ وَضُمُّ مَعَهُ
أَنْ قُمِلَ وَلَا تُنْكَأُ فُرُوجُهُ وَيُؤْخَذُ عَفْوُهَا وَقِرَاءَةُ عِنْدَ مَوْتِهِ كَتَجْمِيرِ الدَّارِ
وَبَعْدَهُ وَطَى قَبْرِهِ وَصِيَّاحُ خَلْفَتِهَا وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا وَأَنْصِرَافُ عَنْهَا بِإِلَا صَلَاةٍ أَوْ بِإِلَا
إِذْنٍ إِنْ لَمْ يَطْوُلُوا وَحَمَلُهَا بِإِلَا وَضْوِهِ وَإِدْخَالُهُ بِمَسْجِدِهِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِيهِ وَتَسْكَرُ أَرْهَاقُهَا
وَتَقْسِيلُ جَنْبِ كَسَقَطٍ وَتَحْنِيطُهُ وَتَسْمِيَّتُهُ وَصَلَاةٌ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ بِدَارٍ وَلَيْسَ عَيْنِيًا بِخِلَافِ

(١٥ - جواهر الاكليل - اول) أي جمرة بانما مكلفون بالتفكير فما قيل لهم وما ذا لقوا ونحن مكلفون بالتدبر في القرآن قال الأمر الى اسقاط أحد العاملين اه فهذا صريح في الكراهة (و) كره (صياح) أي رفع صوت باسمها والثناء عليها (خلفها) أو أمامها أو يمينها أو شمالها لمخالفتها للعمل والمباهاة وظهار الجزع وعظم المصيبة (و) كره (قول استغفروا لها) لانها بدعة ولما سمعه سعيد بن جبير قال لقائه لا غفر الله له (و) كره (انصراف عنها بلا صلاة) عليها ولو طولوا أو انصرفوا حاجة أو باذن أهلها (أو) انصراف عنها قبل دفنها بعد الصلاة عليها (بلا اذن) من أهلها (ان لم يطولوا) فان أذنوا ولو لم يطولوا أو طولوا ولو لم يباذنوا جاز الانصراف (و) كره (حملها) والمشي معها (بلا وضوء) لتأديبه الى عدم الصلاة عليها (و) كره (ادخاله) أي الميت (بمسجد) على القول الصحيح من طهارته صيانة له عما يحتمل خروجه منه واما على القول بتجاسته فادخاله به محرم (و) كره (الصلاة عليه فيه) أي المسجد ولو كان الميت خارجه لانها وسيلة لادخاله فيه هذا ظاهر المدونة والجلاب وقال مالك رضي الله عنه ان وضعت قرب المسجد للصلاة عليها فلا بأس ان يصلي عليها من بالمسجد صلاة الامام اذا ضاق خارج المسجد بأهلها (و) كره (تسكراها) أي الصلاة على الميت ان صليت أولا جماعة سواء اعيدت جماعة أو أفذاذا او صليت أفذاذا واعيدت كذلك وتذب اعادتها جماعة (و) كره (تقسيل جنب) الميت من اضافة المصدر لقاعله وشبه في الكراهة (فقال ك) تقسيل (سقط) نزل ميتا أو حيا حياة غير مستقرة ويندب غسل دمه ويجب لفه بخرقه ومواراته (وتحنيطه) أي السقط أي يكره تطييبه (والصلاة عليه) فكره (ودفنه بدار) هذا مصب الكراهة اذ أصل دفنه واجب (وليس) دفنه بدار (عينا) موجبا لحيار مشتر بها بين ردها والتمسك بها بجميع الثمن اذا ظهر فيها ولم ينهبها منها اذ ليس لقبره حرمة قبر الكبير قيل لما لك رضي الله تعالى عنه ان وجد المشتري فيها سقطا قال لا ارى السقط عينا لانه ليس له حرمة الموتى قيل افيجوز الانتفاع بموضعه قال كره ذلك ابن سحنون القياس جواز الانتفاع به (بخلاف) دفن

(الكبير) يدار فيجوز وإن بيعت بدون بيانه فلمشتري ردها به لحزمة انتفاعه بقره لانه حبس (لا) يكره تفصيل (حائض)
 للميت لعدم قدرتها على رفع حدثها بخلاف الجنب ولذا لو انقطع عنها صارت كالجنب (و) كره (صلاة فاضل) أى صاحب فضل بعلم
 أو عمل أو خلافه (على) ميت (بدعى) أى صاحب بدعة فى اعتقاده لم يكفر بها على الصحيح كقدرى وخرورى فى المنتقى أهل
 كل نقص لا يخرج عن الايمان كأهل الكبائر وأهل البدع المتمسكين بالايمان يكره للامام وأهل الفضل الصلاة عليهم ليكون
 ذلك ردعا لهم وزجرا لغيرهم عن مثل حالهم ومأخذ هذا ما روى جابر عن سمرة رضى الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أتى برجل قتل نفسه بشاهق أى بالقاء نفسه من محل عال فلم يصل عليه قال الاجهوى ما لم يؤد الى ترك الصلاة عليهم بالكيفية والا فلا
 تكره صلاة الفاضل عليهم لان فرضها لا يسقطه بدعهم ولا كبائرهم ما عسكوا بالاسلام (أو مظهر كبيرة) كرنا وشرب مسكر فيها
 لما لك رضى الله تعالى عنه يصلى على قاتل نفسه ويصنع به ما يصنع بموتى المسلمين ويورث واثمه على نفسه ابن يونس لقوله صلى الله
 عليه وسلم صلو على من قال لا اله الا الله الا انه يكره للامام وأهل الفضل أن يصلوا على البغاة وأهل البدع (وكره) صلاة (الامام) أى الخليفة أو نائبه
 وأهل الفضل (على من حده القتل) اما (يحد) كمحارب وتارك صلاة وزان محصن (أو قود) أى قصاص كقاتل كفء ان تولاه الامام بل
 (ولو تولاه) أى القتل (الناس دونه) أى الامام ومفهوم القتل ان من حده الجلد كزان بكر جلد فوات منه لا تكره الصلاة عليه من
 الامام ولا من أهل الفضل فيها لما لك رضى الله تعالى عنه كل من قتله الامام فى قصاص أو رجم أو حد من الحدود فلا يصلى عليه الامام
 ويصلى عليه الناس غير الامام وحكى عن ابن عبد الحكم للامام الصلاة على المرجوم لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ والغامدية
 وعلل المشهور بانه منتقم فلا يشفع ابن رشد لا يبعد فى انتقامه لله تعالى بما شرعه فى الدنيا وشفاعته له فى العاقبة فى الدار الآخرة (وان
 مات) من حده القتل (قبله) (١١٤) أى اقامة الحد عليه (ف) فى كراهة صلاة الامام وأهل الفضل عليه وهو الراجح وعدمها

الكبير لا حائض وصلاة فاضل على بدعى أو مظهر كبيرة والإمام على من حده
 القتل يحد أو قود ولو تولاه الناس دونه وإن مات قبله فتردد وتكفين بحري
 أو نجس وكأخضر ومعضفر أمكن غيره وزيادة رجل على خمسة واجتماع نساء
 لبكى وإن سرا وتكبير نفس وفرشه بحري وإتباعه بنار ونداء به بمسجد أو
 بابه لا يكحل بصوت خفى وقيام لها

(تردد) للمتأخرين فى
 الحكم لعدم نص المتقدمين
 (و) كره (تكفين) لرجل
 أو امرأة (بحري) وحمل
 اللحمى وابن شاس وأبو
 الحسن الكراهة على
 المنع وأبقاها جماعة على

وتطيين
 ظاهرها (وكره) تكفين بكفن (نجس) بهرام ظاهر كلام الجلاب انه ممنوع لقوله ولا يكفن فى
 ثوب نجس ونحوه قول الكافى لا يكفن فى ثوب نجس الا ان لا يوجد غيره ولا يمكن ازالة النجاسة عند الاجهوى يقدم
 الحرير على النجس عند اجتماعهما (وكره) تكفين (بكأخضر) الكاف اسم بمعنى مثل من كل مصبوغ بما لا يطيب فيه
 كمصبوغ بنبيلة (ومعضفر) أى مصبوغ بمصفر وهو نور القرطم (امكن غيره) أى المذكور من الحرير والنجس والمصبوغ
 غير مطيب فان لم يمكن غيره تعين ولا يجتمع وجوب وكراهة (و) كره (زيادة) كفن (رجل على خمسة) وزيادة كفن امرأة
 على سبعة لانه سرف (و) كره (اجتماع نساء لبكى) بالقصر أى ارسال الدموع بلا رفع صوت قالوا فى قوله (وان سرا) للحال
 لان البكاء برفع الصوت محرم (و) كره (تكبير نفس) للميت الصغير لانه لا يتخلو من البهاة واطهار عظم الصلبة (و) كره فرش
 (بحري) ولو لامرأة ابن حبيب يكره اعظام النعش وأن يفرش تحت الميت قطيفة حرير أو خز ولا يكره ذلك للمرأة ولا يفرش
 الا ثوب طاهر اه وتقدم انهما فى التكفين بالحرير سواء وجوز ابن حبيب للنساء فجرى هنا على اصله (و) كره (اتباعه) أى الميت
 (بنار) أى حملها معه حال تشييعه للدفن للتشاؤم بانه من أهلها وان كان فيها بخور له بالفسك كراهة اخرى لاضاعة المال فان كان فى مباحر ذهب
 او فضة حرم كاللباس الرجال الحاملين لها الحرير مع ان ذلك شأن الفرح للناس فى الميت والتدبر فى حال الموت وما يتبعه ولكن
 الا هوأما عمت وأصمت ونص الأمهات وكره أبو هريرة وعائشة رضى الله تعالى عنهما أن يتبع الميت بنار تفاؤلا فى هذا المقام أبو الحسن اذا لم
 يكن فيه طيب واما اذا كان فيه طيب فزاد وجها آخر وهو السرف اذا كان له بال (و) كره (نداء به) بان يقال بصوت مرتفع فلان مات
 فاسموا لحنازه (بمسجد) لكراهة رفع الصوت فيه ولو بالعلم زيادة عن الحاجة (او بانه) أى المسجد لانه ذريعة لرفعة فيه (لا) يكره
 الاعلام (بكحل) بكسر الحاء وفتح اللام جمع حلقة بفتح فسكون (بصوت خفى) بل يندب لانه وسيلة لتشييعه (و) كره (قيام لها)

أى الجنائز من جالس مرت عليه أو من سبقها لخل الدفن وكذا استمرار مشيعها قائما حتى توضع (و) كره (تطين قبر) أى تليسه بالطين (أو تبييضه) بالجير لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا طين القبر فلا يسمع صاحبه الأذان ولا الدعاء ولا يعلم زائره (و) كره (بناء عليه) أى القبر اللخمي كره مالك رضى الله تعالى عنه تخصيص القبور لانه من المباهاة وزينة الحياة الدنيا وتلك منازل الآخرة وليست بموضع للمباهاة وأمايز ين الميث عمله وروى جابر رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تربع القبور أو يبنى عليها أو يكتب فيها أو تقصص وروى تخصص وأمر يهدمها وتسويتها (أو تحويره) أى إدارة بناء على القبر ابن رشد البناء على نفس القبر مكروه وأما البناء حواله فأما يكره من ناحية التضييق على الناس ولا بأس به في الاملاك (وان بوهى به) أى المذكور من تطين القبر أو تبييضه أو البناء عليه أو التحوير (حرم) فمحل الكراهة إذا لم يقصد بفعل شيء من هذه المذكورات المباهاة والاحرم (وجاز للتمييز) بين القبور (كحجر) يفرز على القبر علامة عليه (أو خشبة) كذلك (بلا نقش) لاسعة أو تاريخ موته على الحجر أو الخشبة والا كره وان بوهى به حرم ولا ريب في حرمة نقش القرآن واسم الله تعالى مطلقا لتأديته الى الامتهان وكذا نقشها على الحيطان (ولا يغسل شهيد معترك) أى يحرم أن يغسل (فقط) أى دون سائر الشهداء كالمطون والغريق والحريق والمطون والنفساء فيجب تغسيلهم والصلاة عليهم فيها لمالك رضى الله تعالى عنه الشهيد في المعترك لا يغسل ولا يكفن ولا يحنط ولا يصلى عليه ويدفن بنباه لقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بكلموهم فانهم يبعثون يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك إذا قتل ببلد الكفر بل (ولو ببلد الاسلام) بأن غزا الجرييون على المسلمين ودخلوا أرضهم هذا قول ابن القاسم وابن وهب وأشهب وابن بشير وهو ظاهر المدونة وقال ابن شعبان يغسل ونسبه في الجواهر لابن القاسم سئل أصبغ عن (١١٥) أهل الحرب يغرون على

وَتَطْيِينَ قَبْرِ أَوْ تَبْيِيضُهُ وَبِنَاءُ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيرُ وَانْ بُوْهَى بِهِ حُرْمٌ وَجَازٌ لِلتَّمْيِيزِ
كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ بَلَا نَقْشٍ وَلَا يُغْسَلُ شَهِيدٌ مُعْتَرَكٌ فَقَطُّ وَلَوْ بِبِلَدِ الْإِسْلَامِ أَوْ لَمْ
يُقَاتِلْ وَإِنْ أَجْنَبَ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا أَنْ رُفِعَ حَيًّا وَإِنْ أَنْفَذَتْ مَقَاتِلُهُ إِلَّا الْمَغْمُورَ
وَدُفِنَ يَنْبَاهٍ إِنْ سَتَرْتَهُ إِلَّا زَيْدَ يَخْفَى وَقَلْنَسُوهُ وَمِنْطَقَةً قَلَّ تَحْتَهَا وَخَاتَمَ قَلَّ
فَصَّهُ لَا دِرْعَ وَسِلَاحَ

يقاتل المسلم الجريين بان كان غافلا أو نائما قال الخطاب لافرق فيمن قتل في معركة الشركين بين قتله من سبيهم أو غير سبيهم وسواء قتله الشركون بأيديهم أو حمل عليه فتردى في بر أو سقط من شاق أو عن فرسه فاندق عنقه أو رجع عليه سهمه أو سيفه فقتله فانه في جميع ذلك شهيد قاله في الطراز ولا يغسل شهيد المعترك ان كان غير جنب بل (وان أجنب) أى كان جنبا (على الاحسن) من الخلاف عند بعض المتأخرين لا تقطاع التكليف بالموت ابن يونس عن أصبغ قتل حنظلة رضى الله تعالى عنه يوم أحد وهو جنب فلم يصنع فيه شيء وقال أشهب لا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقال ابن الماجشون أيضا قال ابن رشد لان غسل الجنب عبادة متوجهة على الاحياء عند القيام للصلاة وقد ارتفعت عن الميت (لان رفع حيا) أى حمل من موضع القتال حال كونه حيا ثم مات فيغسل ويصلى عليه (وان أنفذت مقاتله) ولم يغمر على المشهور من قول ابن القاسم كما في التوضيح عن ابن بشير وعن ابن عرفة وابن يونس والمازرى ما يوافقوه والذي عليه سخنونه انه متى رفع منغود للمقاتل أو مغمور فلا يغسل واستثنى ممن رفع حيا فقال (الا للمغمور) أى للمغمى عليه الذى لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم الى أن مات فلا يغسل وان لم ينفذ مقاتله (ودفن بنباه) الذى مات فيها وجوبا (ان) كانت مباحة والا فلا يطلب دفنه بها ويشترط (سترتة) كله فتمنع الزيادة عليها (والا زيد) عليها ما يستتره فان وجد عريانا ستر جميع جسده مالك رضى الله تعالى عنه ما علمت انه يزداد في كفنه شيء أكثر مما عليه أشهب الآن يكون فيما لا يواريه أو سلب ما كان عليه وتدفنه (بخف) فلا يترع عنه (و) (ب) قلنسوة (على رأسه فلا يترع عنه (و) (ب) منطقة) بكسر الميم وسكون النون ما يحترمه في وسطه ان (قل ثمنها) أى قيمتها (و) (ب) خاتم قل فصه) أى قيمته فلا يترع الآن يكون نفيس الفص (لادرع) قتل وهو معه (وسلاح) كسيف ورمح فيها لابن القاسم يترع منه الدرع والسيف وجميع السلاح في الجواهر يستحب أن يترك عليه خفاء وقلنسوة ولا يترع عليه شيء الا السلاح ما كان من درع أو مغفر أو بيضة أو سيف أو منطقة أو مهميز وما كان من

بعض شعور الاسلام
فيقتلون الرجال في منازلهم
في غير معترك ولا يجتمع ولا
ملافة فقال قال ابن القاسم
في هؤلاء يغسلون ويصلى
عليهم فمألت ابن وهب
فقال هم شهداء (أو لم

الحديد كله (ولا يغسل (دون) أى أقل من (الجل) أى ثلثي الجسد ومفهوم دون أنه يصل على الجل أى الثلثين وهو كذلك ابن ناجي اتفاقا (ولا يغسل محكوم) من الشارع (بكفره) أى يحرم على المشهور أن كان بالغابل (وان) كان (صغيرا) عيزا (ارتد) عن دين الاسلام بعد تقرر له لاعتبار رده كاسلامه وان كان لا يجزى عليه أحكامها الا بعد بلوغه اللحى اختلف في ولد المسلم يرتد قبل أن يحتلم فقال ابن القاسم في المدونة لا تؤكل ذبيحته وان مات فلا يصل عليه (أو نوى به سايه) أو مشتر به (الاسلام) فيها الملك رضى الله تعالى عنه من اشترى صغيرا آدميا أو وقع في سهمه من المنعم فأت صغيرا فلا يصل عليه وان نوى به سيده الاسلام الا أن يجيب الى الاسلام بامر يعرف انه عقله ابن القاسم اذا كان كبيرا يعقل الاسلام ويعرف ما أجاب اليه (الا أن يسلم) أى الكتاني المميز بامر يعرف انه عقله فيغسل ويصل عليه (كان أسلم) الكافر من غير سبي (ونفر) أى هرب (من أبويه) اليها ومات ولو بدار الحرب فيغسل ويصل عليه ابن بشر ان أسلم بعض أولاد الكفار قبل بلوغه ونفر من أبويه ففى قبول اسلامه قولان (وان اختلطوا) أى المحكوم بكفرهم بمسلمين غير شهداء (غسلوا) أى المسلمون والكفار جميعا وجوبا لان تغسيل المسلمين واجب وقد توقف على تغسيل الكافرين لا اختلاطهم بهم وما توقف الواجب عليه فهو واجب ومؤنة غسلهم وكفنتهم ودفنهم من أموال المسلمين فان لم يكن لهم مال فمن بيت مال المسلمين (وكفنوا) أى المسلمون والكفار المختلطون وجوبا بجميع ذلك وصلى عليهم جميعا لذلك (وميز المسلم بالنية في الصلاة) بان ينوى المصل الصلاة على المسلم منهم ودفنوا جميعا في مقابر المسلمين (ولا يغسل (سقط) بكسر فسكون (لم يستهل) بأن نزل ميتا (١١٦) أو حيا حياة غير مستقرة (ولو تحرك) حركة ضعيفة لا تدل على تحقق الحياة

(أو عطس أو بال أو رضع) رضاعا يسيرا لا يدل على استقرار حياته واستثنى من نفى تغسيل السقط فقال (الا أن تتحقق الحياة) علامة من علاماتها كصراخ وكثرة رضاع قال تن الرضاع الكثير يدل على الحياة اتفاقا فيجب تغسيله والصلاة عليه (وغسل دمه) أى السقط روى على يغسل الدم عن السقط لا يغسل الميت تن وافضل فقوله لا يغسل أى الغسل الشرعى كغسل الميت (ولف بخرفة ووورى) وجوبا فافيهما (ولا يصل على قبر) قال فيها ومن أتى وقد فرغ الناس من الصلاة على الجنازة فلا يصل عليها بعد ذلك ولا على القبر وليس العمل على ما جاء في الحديث في ذلك عقب أى تمنع الصلاة على القبر قال البناني لوجه المنع اذا غابته تكرار الصلاة وحكمه الكراهة كما قدمه المصنف وتعبير ابن عرفة بالمنع محمول على الكراهة لما ذكرنا (الا ان يدفن بغيرها) أى الصلاة فيصلى على القبر وجوبا ان خيف تغييره والا اخرج وصلى عليه على المعتمد وعلى الصلاة على قبره اذا لم يطل الزمن حتى يظن فناؤه وانه لم يبق منه الا عظم الذنب (ولا يصل على (غائب) كفر يوق وأكيل سبع وميت في أرض الكفار وحكم الصلاة على الغائب قيل الكراهة وقيل المنع أى التحريم وصلاته صلى الله عليه وسلم بالمدينة على النجاشي يوم موته بأرض الحبشة من خصوصياته صلى الله عليه وسلم بدليل عدم صلاة أمته عليه صلى الله عليه وسلم وفيها أعظم الرغبة وايضا الأرض رفعت له فصلى عليه وهو مشاهد له قبل دفنه فهى كصلاة امام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها وروى ابن العربي الجوابين بان كلام من الخصوصية والرفع يقتصر لدليل وليس بموجود (ولا تكرر) أى الصلاة على الميت أى يكره تكرارها اذا صليت جماعة مطلقا أو افاذا اذا أعيدت كذلك فان أعيدت جماعة فلا يكره فالصور أربع تكره الاعادة في ثلاث وتندب في واحدة (والاولى) أى الأحق (ب) امامة (الصلاة) على الميت (وصى) أوصى الميت بأنه يصل عليه اماما (رجى خيره) أى بركنه وقبول شفاعته ومفهوم رجى خيره انه ان أوصاه لكرهه عاصبه واغاظته فلا تنفذ وصيته ويقدم عاصبه على وصيه (ثم) ان لم يكن وصى فالاولى بامامة الصلاة على الميت (الحليفة لافرعه) أى نائبه (الا) نائبه في الحكم (مع الخطبة) للجمعة والعيد (ثم أقرب العصابة) للميت فيقدم ابن فائنه وان نزل فأب فأخ فابنه كذلك فيقدم فابنه

وَلَا دُونَ الْجُلِّ وَلَا مَحْكُومٌ بِكُفْرِهِ وَإِنْ صَغِيرًا ارْتَدَّ أَوْ نَوَى بِهِ سَائِيَهُ الْإِسْلَامَ
الْأَنْ يُسْلِمَ كَانَ أَسْلَمَ وَنَفَرَ مِنْ أَبَوَيْهِ وَإِنْ اخْتَلَطُوا غُسِّلُوا وَكُفِنُوا وَمُيِّزَ الْمُسْلِمُ
بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَقْطَعُ لَمْ يَسْتَهْلِ وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ أَوْ بَالَ أَوْ رَضَعَ إِلَّا أَنْ
تَتَحَقَّقَ الْحَيَاةُ وَغُسِّلَ دَمُهُ وَلَفَّ بِخُرْفَةٍ وَوُورِيَّ وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ الْأَنْ يُدْفَنَ
بِغَيْرِهَا وَلَا غَائِبٍ وَلَا تُكْرَرُ وَالْأُولَى بِالصَّلَاةِ وَرَضَى رُجَى خَيْرُهُ ثُمَّ الْحَلِيفَةُ
لَا فَرْعُهُ إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ الْعَصْبَةِ

كذلك (و) ان تعدد العاصب لبيت أو أكثر وكانوا في درجة واحدة قديم (أفضل ولي) بزيادة فقه أو حديث أو غيرها (ولو) كان الأفضل (ولي المرأة) المجموعة مع الرجل في الصلاة عليهما فيقدم ولي المرأة الأفضل على ولي الرجل للمفضول اعتبارا بفضل الولي لا بفضل البيت هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن الماجشون أولياء الرجل أحق من أولياء المرأة (وصلى النساء) على الجنائزة (دفعه) واحدة افذاذا فاذا فرغ من كره لمن أنت منهم أن تصلى (وصحح) من بعض المتأخرين وهو ابن الحاجب (ترتيبهم) في الصلاة على البيت واحدة بعد واحدة (والقبر حبس) على الدفن فإن نقل الميت منه أوفى فلا يجوز التصرف فيه بغير الدفن كزرع وبناء (لا يمشی عليه) أى يكره المشي عليه ان كان مسنوا الطريق دونه وظن بقاء شيء محسوس من أجزاء الميت به والاجاز وكذا الجلوس عليه لانه أخف من المشي وما ورد من حرمة الجلوس عليه فهو محمول على الجلوس عليه لقضاء الحاجة وكذا فسر مالك رضى الله تعالى عنه وروى ذلك مفسرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان على رضى الله تعالى عنه يتوسدها ويجلس عليها (ولا ينش) أى يحرم أن يحفر القبر (مادام) أى مدة تحقق أو ظن بقاء الميت أو شيء من عظامه (به) أى في القبر (الأن يشع رب) أى مالك (كفن غصبه) فينبش ان امتنع رب الكفن من أخذ قيمته ولم يتغير الميت (أو) يشع رب (قبر) حفر (بملكه) بغير اذنه وأبى من أخذ قيمته وطلب نبشه فينبش (أونسى معه مال) لغيره ولو قل أوله وشح الوارث وله بالان لم يتغير الميت والاجبر غير الوارث على أخذ عوضه ولا شيء لوارثه (وان كان) القبر المحفور (بما) أى مكان (بملك فيه الدفن) كأرض محبسة للدفن أو مباحة لدفن فيه ميت بغير اذن حافره (بقى) الميت في القبر (١١٧) (وعليهم) أى ورثته (قيمته) أى أجرة الحفر (وأقله) أى القبر

انخفاض (مامنع) عن الناس (رائحته) أى الميت (وحرسه) من أكل السباع (وبقر) أى شق بطن الميت (عن مال) ابتلعه في حياته ومات وهو في بطنه سواء كان له أو لغيره (كثرت) أى المال بأن كان نصاب

وأفضل ولي ولو ولي امرأة وصلى النساء دفعة وصحح ترتيبهن والقبر حبس لا يمشی عليه ولا ينش ما دام به إلا أن يشع رب كفن غصبه أو قبر بملكه أو نسي معه مال وإن كان بملك فيه الدفن بقى وعليهم قيمته وأقله ما منع رائحته وحرسه وقبر عن مال كثير ولو بشاهد ويمين لا عن جنين وتوالت أيضا على القبر إن رجي وإن قدر على إخراجه من محله ففعل والنص عدم جواز أكله المضطر وصحح أكله أيضا ودرفت مشركة حملت من مسلم بمقبرتهم ولا يستقبل بها قبلتنا ولا قبلتهم ورمى ميت البحر به مكفنا

زكاة وهذا مقيد بما اذا قامت عليه بينة عدلان أو عدل وامرأتان بل (ولو) ثبت (بشاهد ويمين) أجاب أبو عمران عن مقيم شاهد على ميت لم يدفن انه بلغ دنائره بأن يحلف ليبقر بطنه قائلا اختلف في القصاص بشاهد ويمين قال عب فان تبين بعد البقر كذبه عزز فقط ولا قصاص عليه بسبب بقره وقوله تعالى والجروح قصاص في حال الحياة (لا) تبقر بطن ميتة (عن جنين) حى رجي لا إخراجه لان سلامته مشكوك فلا تنتهك حرمتها له والمال يحقق الخروج (وتوالت) أى فهمت المدونة (أيضا) كأن تولدت على عدم البقر (على البقران رجي) خروجه حيا وكان في السابع أو التاسع فأكثر سند تبقر من حاصرتها اليسرى لانها أقرب لجهة الجنين (وان قدر على إخراجه) أى جنين الميتة (من محل) خروج (ه) للعتاد بحيلة (فعل) أى أخرج منه قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه في المبسوط ان قدر أن يستخرج الولد من حيث يخرج في الحياة فعل قال اللخمي هذا لا يمكن اذ لا بد لا إخراجه من القوة الدافعة وشرطها الحياة الاخرق العادة (والنص) أى للنصوص المعمول عليه (عدم جواز أكله) أى الأدمى الميت ولو كافرا (لمضطر) لا أكل الميت ولو مسلما لم يجد غيره اذ لا تنتهك حرمة أدمى لآخر (وصحح أكله) أى الأدمى الميت لمضطر لم يجد غيره أى صحح ابن عبد السلام القول بجوازه (ودفت) امرأة (مشركة) أى كافرة بأشراك أو غيره (حملت) في بطنها جنينا (من) رجل (مسلم) بشبهة مطلقا ونكاح كناية أو جوسنة أسلم زوجها (بمقبرتهم) أى الكفار لعدم حرمة جنينها حتى يولد صارخا (ولا يستقبل) بميت الكفار (قبلتنا) لانه ليس من أهلها (ولا قبلتهم) لاننا نرى طلب استقبالها حقه التأخير عن قوله الان يضيع فليواره (ورمى ميت البحر) أى في السفينة السائرة فيه (به) أى في البحر مغسلا محنطا (مكفنا) مصلى عليه مستقبل القبلة على شقه الايمن قائلا ملقيه بسم الله وعلى سنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول (ان لم يرج البر) أى الوصول اليه (قبل تغيره) والاوجب تأخير بدفنه به (ولا يعذب) أى الميت (ببكاء) عليه حرم (مالم يوص به) فان أوصى به عذب كترك الوصية وتركه مع علمه امتثالهم (ولا يترك) ميت (مسلم) لوليه (الكافر) فيما يتعلق بتجهيزه اذ لا يؤمن عليه من عدم تغسيله وتكفينه ودفنه في مقبرة الكفار واستقباله قبلتهم وغير ذلك (ولا يغسل مسلم أباه) له (كافرا) أى لا يجوز بناء على انه للتعبد وعلى انه للنظافة فيجوز (ولا يدخله) أى المسلم أباه الكافر (قبره) أى المسلم فى كل حال (الا) أن يخاف المسلم على أبيه الكافر (أن يضيع) أى يخيف على ظهر الارض وتأكله الكلاب مثلا (فليؤاره) أى يدفنه وجوبا ولا يستقبل به قبلتنا لانه ليس من أهلها ولا قبلتهم لعدم اعتبار هافلا بقصد جهة مخصوصة (والصلاة) على الميت (أحب) أى أفضل عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه (من) صلاة (النفل اذا قام بها الغير) والا يعين وكونها أحب منه (ان كان) الميت (كجار) للمصلى عليه وأدخلت الكافر قريبه وصديقه (أو) كان الميت (صالحا) ترجى بركته قال ابن القاسم سألت مالكا رضى الله تعالى عنه أى شىء أعجب اليك القعود فى المسجد أم شهود الجنائز قال القعود فى المسجد أعجب الى لان الملائكة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه اللهم تب عليه الآن يكون له حق من جوار أو قرابة أو أحد ترجى بركة شهوده فيحضره ابن رشد ذهب سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم الى ان صلاة النوافل والجلوس فى المسجد أفضل من شهود الجنائز جملة من غير تغسيل فمات حسن بن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنهما فقام الناس لجنائزته من المسجد الاسعدين المسيب فانه لم يقم من مجلسه فقيل له ألا تشهد هذا الرجل الصالح (١١٨) من البيت الصالح فقال لان أصلى ركعتين أحب الى من ان أشهد هذا الرجل

الصالح والله أعلم (باب) فى أحكام الزكاة (زكاة) أى اخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا مستحقه إن تم الملك وحال الحول وهذا المعنى الشرعى لها ومعناها لغة النمو وزيادة الخير ومناسبة

ان لم يرج البر قبل تغيره ولا يعذب ببكاء لم يوص به ولا يترك مسلم لوليه الكافر ولا يغسل مسلم أباه كافرا ولا يدخله قبره الا أن يضيع فليؤاره والصلاة أحب من النفل إذا قام بها الغير ان كان كجار أو صالحا

(باب)

تجب زكاة نصاب النعم بملك وحول كمالا وإن معلوفة وعاملة وتاجا لا منها ومن الوحش وضمت الفائدة له وإن قبل حوله بيوم

لا

الشرعى لتعوى من جهة نحو الجزء المخصوص عند الله تعالى لحديث ما صدق

عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب الا كما يضعها فى كف الرحمن فيربها له كما يربى أحدكم فلو أو فصيله حتى تكون كالجيل ومن جهة تطهير المال وحصول البركة فيه ونموه بالربح والأثمار وتطهير صاحبه من الذنوب وحصول البركة له قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها واطافة زكاة الى (نصاب) من اضافة الصدقة لمفعوله بعد حذف فاعله ومعنى النصاب لغة الاصل وشرعا قدر مخصوص اذا بلغه المال وجبت زكاته واطافة نصاب (الى النعم) لامية والنعم بفتح النون والعين المهمة الابل والبقر والغنم لسكرة نعم الله تعالى فيها على خلقه بالنمو والولادة واللبن والصوف والوبر والشعر وعموم الانتفاع (ب) سبب (ملك) لنصاب النعم فلا زكاة على مودع ومترنم وفستعير وملتقط لعدم ملكهم ما بأيديهم (و) بـ (حول) على النصاب وهو مملوك (كمالا) بفتح الميم أى الملك والحول فلا زكاة على مالك ملك غير كامل كرفيق ومدين ليس له ما يجعله فى الدين ولا على من لم يكمل الحول والنصاب فى ملكه (وان معلوفة وعاملة) فى حرث أو حمل أو سقى والتقييد بالسائمة فى حديث فى سائمة الغنم زكاة لانه الغالب على مواشى العرب فهو لبيان الواقع لا مفهوم له (وتاجا) بكسر النون أى صغار اقتر كى على حول أمهات ان كانت نصابا وماتت الامهات كلها أو مكملة له بأن مات بعض الامهات وبقي منها مع النتائج نصاب أو ملك دون نصاب فولدت ماتم به النصاب (لا) تجب الزكاة فى نعم متولدة (منها) أى النعم الانسية (ومن الوحش) بأن ضربت فحول الظباء فى اناء المعز أو عكسه أو فحول بقر الوحش فى اناء البقر الانسية أو عكسه (وضمت الفائدة) أى ما تجدد فى ملكه من النعم بشراء أو هبة (له) أى نصاب النعم ان اتحد نوعه ما ان حصلت الفائدة قبل تمام حوله بزم من طويل بل (وان) حصلت (قبل) تمام (حوله) أى النصاب (بيوم) أى جزء من الزمن ولو لحظة فمن ملك أو تركى

نصاب نعم اول المحرم وملك نصابا آخر في آخر يوم من الحجة زكاهما معا أول المحرم ان كانا من نوع واحد (لا) تضم فائدة النعم (لأقل) من نصاب سواء كانت الفائدة نصابا أو أقل وتضم الاولى للثانية التهمة للنصاب ويستقبل بها حولا من يوم الثانية الا النتائج فيضم لأصله الناقص عن النصاب ويذكر مجموعهما على حول أصله ان اجتمع منهما نصاب (الابل) يجب (في كل خمس) منها (ضائفة) من الضأن ضد العز وتأوها للوحدة فشمّل الذكر فيجزى اخراجه هنا كما يجرى في زكاة الغنم ونص الباب الشاة المأخوذة عن الابل سنّها وصفتها كالشاة المأخوذة عن الغنم وسيأتي انه يؤخذ عنها الذكر والأنثى واشترط ابن القصار الأنثى في البابين الخطاب لم أر من فرق بينهما وشرط كونها ضائفة (ان لم يكن جل) أى أكثر (غنم) اهل (البلد المعز) بان كانت كلها أو حلها أو نصفها ضا فان كانت كلها أو حلها معزا فالشاة منه الا ان يتطوع المالك بدفع ضائفة فالمعز غنم أهل البلد ان وافقت غنم الزكي بل (وان خالفته) أى خالفت غنم أهل البلد غنم الزكي (والاصح) عند ابن عبد السلام (اجزاء بعير) عن خمس من الابل عوضا عن الشاة ان استوت قيمتهما وقال الباجي وابن العربي لا يجرى عنها والبعير يشمل الذكر والأنثى وظاهره ولو كان سنه أقل من سنة وهو ما ارتضاه الاجهوري وقال الخطاب لا بد من بلوغه سنة ومفهوم عن الشاة عدم اجزائه عن شاتين فاكثروا ولو زادت قيمته على قيمتهما اتفقا (الى خمس وعشرين في) فيها (بنت مخاض) ان كانت له سليمة (فان لم تكن له) بنت مخاض (سليمة) بان لم تكن له اصلا او كانت له معيبة (في) في (الحسن والعشرين) (ابن لبون) ذكر ان كان له سليما والا كلفه الساعى (١١٩) ببنت مخاض الى خمس وثلاثين (وفي ست وثلاثين

بنت لبون) الى خمس وأربعين (و) في (ست واربعين حقة) الى ستين (و) في (احدى وستين جذعة) الى خمس وسبعين (و) في (ست وسبعين بنتا لبون) الى تسعين (و) في (احدى وتسعين حقتان) الى مائة وعشرين (و) في (مائة واحدى وعشرين

لَا لِأَقْلَ الْإِبِلِ فِي كُلِّ خَمْسٍ ضَائِفَةٌ أَنْ لَمْ يَكُنْ جُلُّ غَنَمِ الْبَلَدِ الْمَرْءُ وَأَنْ خَالَفَتْهُ وَأَصْحَ اجْزَاءُ يُعِيرُ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَبِنْتُ مُخَاضٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ سَلِيمَةٌ فَإِنْ لَبُونٌ وَفِي سِتِّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَسِتِّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً وَاحِدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً وَسِتِّينَ بِنْتًا لَبُونٌ وَاحِدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ وَمِائَةً وَاحِدَى وَعِشْرِينَ إِلَى تِسْعٍ وَعِشْرِينَ حَقَّتَانِ أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ الْخِيَارُ لِلْسَّاعِى وَتَمَيَّنَ أَحَدُهُمَا مُنْقَرِدًا ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرِ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً وَبِنْتُ الْمَخَاضِ الْمَوْفِيَّةُ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ الْبَقَرُ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ ذَوْسَتَيْنِ وَفِي أَرْبَعِينَ مِئَةً ذَاتِ ثَلَاثٍ وَمِائَةً وَعِشْرُونَ كَمَا تَسَى الْإِبِلُ الْغَنَمُ فِي أَرْبَعِينَ شَاةً جَذَعًا أَوْ جَذَعَةً

الى تسع وعشرين حقتان أو ثلاث بنات لبون الخيار) في أخذها (للساعى) ان وجدا أو فقد (وتعين أحدها) ان وجد (منقردا) عن الآخر (ثم) في تحقق (كل عشر) بعد المائة والتسعة والعشرين (بتغير الواجب) فيجب (في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) وعلى هذا القياس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بين ان في كل خمس من الابل شاة الى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض ثم بين ان في احدى وتسعين الى مائة وعشرين حقتين ثم قال ثم ما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ففهم الامام مالك رضى الله تعالى عنه أن المراد زيادة عشرة وفهم ابن القاسم ان المراد مطلق الزيادة ولو بواحد ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة باتفاق وفي مائة واحدى وعشرين الى تسع وعشرين خلاف فالامام خير الساعى بين حقتين وثلاث بنات لبون وعليه مشى للشافعية وقال ابن القاسم يتعين ثلاث بنات لبون (وبنت المخاض) الواجبة في خمسة وعشرين الى خمسة وثلاثين هي (الموفية سنة) من يوم ولادتها ودخلت في السنة الثانية (ثم) بقية الواجبات المتقدمة من بنت لبون والحقة والجذعة (كذلك) في توفية سنة زائدة على التي قبلها ودخلت في السنة التي تليها فبنت لبون هي الموفية سنتين ودخلت في الثالثة والحقة هي التي أوفت ثلاث سنين ودخلت في السنة الرابعة والجذعة ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة (البقر) يجب في (كل ثلاثين) منها (تبيع) ذكر والأفضل الاثني وهو (ذو سنتين) ودخل في الثالثة (وفي) كل (أربعين مسنة) وهي (ذات ثلاث) من السنين أوفتها ودخلت في الرابعة (ومائة وعشرون) من البقر (كما تئى الابل) في تخيير الساعى بين ثلاث مسنات وأربعة أنبعا كتخيير الساعى في مائتي الابل بين أربع حقا وخمس بنات لبون (الغنم في كل أربعين) شاة (شاة جذع أو جذعة) أى ذكر أو

اتى (دوسنة) تامة وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل ابن ستة أشهر (ولو) كان (معزاً) مبالغة في جذع أو جذعة لان الخلاف فيهما وأشار بلو لقول ابن حبيب لا يجزى الجذع ولا الجذعة من العز لاعتن الضأن ولا عن العز ويستمر هذا الواجب الى مائة وعشرين (وفي مائة واحد وعشرين) شاة (شأتان) اثني مائتين (وفي مائتين وشاة ثلاث) من الشياه الى ثلثمائة وتسعة وتسعين شاة (وفي أربع مائة أربع) من الشياه (ثم لكل مائة) من الشياه بعد الأربع مائة (شاة) جذع أو جذعة فلا يتغير الواجب بعد الأربع مائة إلا بتمام مائة (ولزم) في زكاة الابل والبقر والغنم (الوسط) أي المتوسط بين الخيار والشرار إن وجد الوسط بل (ولو انفرد الخيار) فللمالك ان يأتي بالوسط فلا يلزمه دفعها من الخيار (أو) انفرد (الشرار) كصغار ومرضى ومعيبات فلا تؤخذ من الشرار (الا أن يرى الساعي أخذ المعيبة) لكثرة لطمها عند ارادة ذبحها للمستحقين أو ثمنها عند ارادة بيعها لتفرقة ثمنها عليهم (للاصغيرة) التي لم تبلغ السن الواجب فليس له أخذها (وضم تحت لعراب) بكسر العين المهملة ابل ذات سنمين فان اجتمع منهما نصاب زكى (وجاموس لبقر) فان اجتمع منهما نصاب زكى (وضأن لعز) فان اجتمع منهما نصاب زكى (وخير الساعي ان وجبت واحدة وتساويا) ووجد السن الواجب في كل منهما (والا) أى وان لم يتساويا كعشرين بختاً وستة عشر عراباً وكعشرين جاموساً وعشرة من البقر وكثلاثين معزاً وعشرين ضأناً (ف) يؤخذ الواجب (من الأقل) اذ الحكم له (و) ان وجب (ثنتان) في النصاب الملقى من صنفين (١٢٠) أخذ (من كل) صنف واحدة (ان تساويا) أى الصنفان كسبعين ضأناً

دُوسَنَةً وَلَوْ مَعَزًا وَفِي مَائَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مَائَتَيْنِ وَشَاةٍ ثَلَاثٌ
وَفِي أَرْبَعِمَائَةٍ أَرْبَعٌ ثُمَّ لِكُلِّ مَائَةٍ شَاةٌ وَلِزِمَ الْوَسْطُ وَلَوْ انْفَرَدَ الْخِيَارُ أَوْ الشَّرَارُ
إِلَّا أَنْ يَرَى السَّاعِي اخْذَ الْمَعِيبَةِ لَا الصَّغِيرَةَ وَضُمُّ بَخْتٍ لِعَرَابٍ وَجَامُوسٍ لِيَقَرَّ
وَضَأْنٌ لِيَعْمَرَ وَخَيْرُ السَّاعِي أَنْ وَجِبَتْ وَاحِدَةٌ وَتَسَاوَايَا وَالْأَقْلَى كَثْرٌ وَثَنَتَانِ
مِنْ كُلٍّ أَنْ تَسَاوَايَا أَوْ الْأَقْلَى نَصَابٌ غَيْرُ وَقْصٍ وَالْأَقْلَى كَثْرٌ وَثَلَاثٌ وَتَسَاوَايَا
فَمِنْهُمَا وَخَيْرٌ فِي الثَّلَاثَةِ وَالْأَقْلَى فَكَذَلِكَ وَاعْتَبِرْ فِي الرَّابِعَةِ فَأَكْثَرُ كُلِّ مَائَةٍ وَفِي
أَرْبَعِينَ جَامُوسًا وَعِشْرِينَ بَقَرَةً مِنْهُمَا وَمَنْ هَرَبَ بِإِبْدَالٍ مَارِشِيَةٍ أَخَذَ بِزَكَاتِهَا
لَوْ قَبْلَ الْحَوْلِ عَلَى الْأَرْحَجِ وَيَتَى فِي رَاجِعَةِ بَيْعٍ

ومثلها معزاً أو أربعين بختاً
ومثلها عراباً وكثلاثين
جاموساً ومثلها بقر (أو)
لم يتساويا (والأقل نصاباً
غير وقص) وهو ما بين
النصابين وللمراد بغيره هنا
ما أوجب الثانية كمائة
وعشرين ضأناً وخمسين
معزاً أى إنما تؤخذ من
الأقل بشرطين كونه نصاباً

بحيث لو انفرد تجب الزكاة فيه وكونه غير وقص أى أوجب الثانية (والا) أى وان لم يوجد الشرطان معا (فلا أكثر) يؤخذان منه (و) ان وجب في النصاب الملقى من صنفين (ثلاث وتساويا) أى الصنفان كمائة وواحدة ضأناً ومثلها معزاً (ف) اثنتان يؤخذان (منهما) من كل صنف واحدة (وخير في) أخذ (الثالثة) من أيهما شاء (والا) أى وان لم يتساويا (فكذلك) أى في وجوب ثنتين في الملقى منهما في انه ان كان الأقل نصاباً غير وقص أخذ منه واحدة والاثنتان من الأكثر والا أخذ الجميع من الأكثر (و) ان وجب أربع من الغنم فأكثر (اعتبر في) الشاة (الرابعة فأكثر) منها كالحامسة والسادسة (كل مائة) وحدها فيعتبر الخالص وحده والملقى وحده فان كانت أربع مائة منها ثلثمائة ضأن ومائة بعضها ضأن وبعضها معزاً أخرجت ثلاثة من الضأن واعتبرت المائة الملققة على حدتها فان تساوى فيها الصنفان خير الساعي والأقل من الأكثر (وفي أربعين جاموساً وعشرين بقرة) تبيعان (منهما) من كل صنف تبيع لان في الثلاثين من الجاموس تبيعاً والعشرة منه تضم للعشرين من البقر فيخرج التبيع الثاني من البقر لانه الأكثر (ومن هرب) من الزكاة أى تحيل على إسقاطها (بإبدال) أى بيع (ماشية) أى نصاب ابل أو بقر أو غنم ويعلم هروبه بإقراره أو بقرينة (أخذ بزكاتها) أى الماشية التي أبدلها معاملة له بنقيض مقصوده لا بزكاة البدل ولو أكثر لعدم تمام حولها ان أبدلها بعد تمام حولها بل (ولو) أبدلها (قبل) تمام (الحول) عليها بقر ككثير (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف فان أبدلها قبله ببعد فلا يؤخذ بزكاتها اتفاقاً (وبى في) ماشية (راجعاً) له (ب) سبب (عيب) قديم لم يعلمه المشتري حين شرائه

فردھا علیہ بعد اقامتها عنده مدة فلا يلغیها البائع ويحسبها من الحول كأنها كانت باقية عنده لم تخرج عن ملكه بناء على ان الرد بالعيب نقض للبيع (أو) رجعت له بسبب (فلس) للمشتري قبل قبض ثمنها منه فاختار البائع أخذها وأبرأ المشتري من ثمنها بعد اقامتها عنده مدة من الحول فيحسبها منه لانه فسخ البيع أيضا فيزكيا عند تمام حوالها من يوم ملكها أو زكاتها أو كأنها لم تخرج عن حوزة (كبدل ماشية تجارة) ان كانت نصابا بل (وان) كانت (دون نصاب بعين) نصاب كعشرين دينارا أو مائتي درهم فيزكيا على حول أصلها وهو اليوم الذي ملك فيه النقد الذي اشتراه به أو زكاه فيه (أو) بنصاب من (نوعها) فيزكي البدل على حول البدل سواء جرت الزكاة في عينه أولا ان كان الابدال اختياريا بل (ولو) كان (لاستهلاك) لماشية من شخص فازتمت قيمتها فدفعها للمالك أو صالحه عنها بماشية من نوعها فيبني فيزكاة القيمة أو للماشية على حول أصلها على ما مر (كنصاب) ماشية (قنية) أبدله بنصاب عين أو ماشية من نوعها فيبني على حول أصلها وهو البدل فيهما ولو لاستهلاك فان لم تكن نصابا فان أبدلها بنصاب عين استقبل به وان أبدلها بنصاب من نوعها بنى (لا) يبني على حول الاصل ويستقبل أن أبدل ماشية التجارة أو القنية (ب) نصاب نعم (مخالفا) أي للماشية المبدلة نوعا كابل ببقرة أو غنم فيستقبل به حولا من يوم قبضه (أو) ماشية مبيعة (راجعة) لبائعها (ب) سبب (اقالة) فلا يبني في زكاتها على حوالها الاصل ويستقبل بها حولا من يوم رجوعها لانها بيع وأولى الرجعة بهبة أو صدقة (أو) أبدل (عينها بماشية) اشتراها للتجارة أو القنية بعين فيستقبل بها حولا من يوم قبضها ولا يبني على حول ثمنها (وخلطاء للماشية كمالك) واحد (فيا وجب) عليهم في زكاة الماشية المخلوطة (من قدر) للمخرج زكاة كثلاثة لكل أربعين من الغنم فعليه شاة واحدة على كل (١٢١) ثلث قيمتها ولو لا الخلطة لكان على

كل واحد شاة (وسن)
للاوجب في النصاب الملقى
كاثنتين لكل واحد
وثلاثون من الابل فعليهما
جدعة على كل واحد نصف
قيمتها ولو لا الخلطة لكان
على كل واحد بنت لبون

أَوْ فَلَسَ كَمَبْدُلٍ مَاشِيَةٍ تِجَارَةً وَانْ دُونَ نَصَابٍ بَعَيْنٍ أَوْ نَوْعًا وَلَوْ لَا اسْتِهْلَاكِ
كَنْصَابٍ قَنِيةً لَا يَخْتَارُهَا أَوْ رَاجِعَةً بِأَقَالَةٍ أَوْ عَيْنًا بِمَاشِيَةٍ وَخُطْطَاهُ الْمَاشِيَةِ كَمَا لَكَ
فِيهَا وَجَبَ مِنْ قَدَرٍ وَسِنٍّ وَصَنَفٍ اِنْ نُورِيَتْ وَكُلُّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مَلِكٌ نَصَابًا
يَحْوِلُهُ وَاجْتَمَعَا بِمَلِكٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ فِي الْأَكْثَرِ مِنْ مَاءٍ وَمُرَاحٍ وَمَيْمِيتٍ وَرَاعٍ بِأَذْنِهِمَا
وَفَعَلَهُ يَرْفِقُ وَرَاجَعَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ شَرِيكَهُ بِنِسْبَةِ عَدَدَيْهِمَا وَلَوْ اِنْفَرَدَوْ قَصْدًا لِأَحَدِهِمَا

(١٢١ - جواهر الاكلیل - اول)
(وصنف) للاوجب كاثنتين لأحدهما غنم معز أو لابل خراف أربعين
ضانا فعليهما شاة من المعز على صاحب الثمانين ثلثا قيمتها وعلى الآخر ثلثها ولو لا الخلطة لكان على كل واحدة من صنف نعمه (ان نويت)
أي نوى الخلطة كل واحد منهما أو منهم لا الفرار من كثرة الزكاة (وكل) من الخليطين أو الخلطاء (حر) فلا أثر لخلطة رقيق (مسلم)
فلا أثر لخلطة كافر (ملك نصابا) وخطب جميعه أو ببعضه فلا أثر لخلطة من ملك أقل من نصاب ملكه مصحوبا (ب) كمال (حول) من
يوم الملك أو التزكية للنصابين الخليطين فلا يشترط تمام الحول من يوم الخطب فيكفي الخطب في أثناءه ما لم يقرب جدا كشهرا فإذا أقام
نصاب كل منهما عنده ستة أشهر من يوم ملكه أو زكاته وخطبها أو مضت ستة أشهر أخرى زكيا زكاة خلطة لان الحول صاحب الملك وان
لم يصاحب الخلطة (واجتمع) أي الخليطان (بملك) للذات (أو منفعة) باجارة أو اباحة لعموم الناس كنهو ومرح ومييت بأرض
موات (في الأكثر) وهو ثلاثة أو أكثر (من) خمسة أشياء (مراح) أي محل اجتماع الماشية للقبولة (وماء) بالمد
للشرب (ومييت) ولو تعددان احتاجت له (وراع) لجمعها أو لسك ماشية راع وتعاونوا (بأذنها) أي الخليطين (وفعل)
يزو على الجميع (ب) قصد (رفق) أي تعاون راجع لاجتماعهما فيما اجتماعا فيه من الخمسة أو أكثره لا بقصد الفرار من كثرة
الزكاة (وراجع) أي رجع الخليط (المأخوذ من) الماشية التي (له) جميع ما عليهما أو أكثر مما عليه (شريكه) أي خليطه
من قيمة المأخوذ (ب) حمل (نسبة) عدد ماشية المرجوع عليه لمجموع (عديهما) أي الماشيتين فان كانت نصف راجع بنصف
قيمة المأخوذ وان كانت ثلثا رجع بثلثها وعلى هذا القياس ان لم ينفرد أحدهما بوقص كمشرة من الابل لأحدهما وللآخر
خمس عشرة فعلى الأول خمس قيمة بنت المخاض وعلى الثاني ثلاثة أخماسها بل (ولو انفرد وقص لأحدهما) أي الخليطين كنسج
من الابل لأحدهما وللآخر خمس ففيهما شاتان على الأول أربعة أسباع قيمتها ونصف سبعها وعلى الثاني سبعها ونصف سبعها بناء

على ان الاوقاص مذكاة وهذا قول الامام مالك المرجوع اليه وهو المشهور وللهامشي عليه الصنف وأشار بالوالى قوله المرجوع عنه وهو ان على كل شاة بناء على ان الاوقاص غير مذكاة وكل من القولين في المدونة والرجوع (في القيمة) أى في قيمة المأخوذ معتبر يوم أخذه بناء على ان الأخذ في معنى الاستهلاك ومن استهلك شيئاً لزمته قيمته يوم استهلاكه (كتأول) أى ظن (الساعى الأخذ) للزكاة (من نصاب) مملوك (لها) أى الخليطين كعشرين شاة لكل منهما فعلى كل منهما نصف قيمة الشاة التى أخذها الساعى زكاة بحسب اعتقاده (أو) أخذ الساعى من نصاب (لأحدهما) أى الخليطين والآخر أقل من نصاب (وزاد) للمأخوذ على الواجب فى نصاب أحدهما (للخلطة) كالأول كان لأحدهما مائة شاة والآخر خمسة وعشرون شاة فأخذ الساعى من ماشيتهما شاتين فعلى صاحب المائة أربعة أخماس قيمتها وعلى الآخر خمسها (لا) يرجع المأخوذ منه على خليطه بشئ ومن قيمة المأخوذ (غصبا أو) زكاة و (لم يكمل لها) معا (نصاب) كما لو كان لكل منهما خمس عشرة شاة فأخذ من الثلاثين شاة فمصيبته على المأخوذ منه وحده وهذا من التصب أيضاً لكن الأول التصب فيه مقصود والنصب فى هذا ليس مقصوداً بل هو جعل محض (وذو ثمانين) شاة مثلاً (خالط بنصفها) أى بكل أربعين منها (ذوى) بفتح الواو أى صاحي (ثمانين) لكل منهما أربعون كالخليط الواحد بناء على ان خليط الخليط خليط وهو المشهور فى المائة والعشرين شاة على ذى الثمانين ثلثا قيمتها وعلى ذى الأربعين ثلثها (عليه) أى ذى الثمانين فى الصورة الأولى (١٢٣) (شاة) أى نصف قيمة الشاتين المأخوذتين من المائة والستين لأن نسبة الثمانين لها نصف (وعلى)

فى القيمة كتأول الساعى الأخذ من نصاب لهما أو لأحدهما وذاد للخلطة لاغصبا أولم يكمل لهما نصاب وذو ثمانين خالط بنصفها ذوى ثمانين أو بنصف فقط ذا أربعين كالخليط الواحد عليه شاة وعلى غيره نصف بالقيمة وخرج الساعى ولو يجذب طلوع الثريا بالفجر وهو شرط وجوب ان كان وبلغ وقبله يستقبل الوارث ولا تبدأ إن أوصى بها ولا يُجزئ كمروره

كل من (غيره نصف) أى ربع قيمة الشاتين لأن نسبة كل أربعين لها ربع وقوله (بالقيمة) راجع للشاة والنصف (وخرج الساعى) لأخذ

الزكاة من الأغنياء ودفعها لمستحقها كل عام وجوبا فلا يلتزم رب الماشية سوقها للساعى (ولو ب) مام (جذب) أى قحط وعدم مطر لأن الضيق على المساكين والفقراء أشد منه على الأغنياء فيحصل لهم ما يستعينون به وأشار بالوالى قول أشهب لا يخرج سنة الجذب وعلى المعتد من خروجه عام الجذب فيقبل من أرباب الماشية ولو الشرار (طلوع الثريا) أصله ثريوا أبدلت الواو ياء لاجتماعها معها وسبق احداها بالسكون وأدغمت الياء فى الياء مأخوذة من الثروة أى الكثرة بخوم متلاصقة فى برج الثور ولها أوقات كثيرة فى حال الطلوع فتارة تطلع عند مغيب الشفق وتارة يكون مع الغروب وتارة عند الثالث الأول الى غير ذلك (بالفجر) أى عند طلوعه ونذب خروجه فى هذا الوقت رفقا بالساعى وأرباب المواشى لاجتماعها على الماء حينئذ فيخفف دوران الساعى ومن احتاج الى سن ليس فى ماشيته وجده عند غيره (وهو) أى مجيئ الساعى (شرط وجوب ان كان) ساع (وبلغ) أى أمكن وصوله للماشية فان مات شيء من الماشية أو ضاع بلا تفریط بعد كمال الحول وقبل مجيئه فلا يحسب ويتركى الباقي ان كان نصاباً وكذا الموت والضياع بعد مجيئه وعده وقبل أخذه لانه وجوب موسمه وقته كوجوب الصلاة بدخول وقتها وسقوطها بمنافع فيه (و) لو مات رب الماشية (قبله) أى مجيئ الساعى وبعد كمال الحول (يستقبل الوارث) بالماشية التى ورثها حولا ان لم يملك نصاباً من نوعها والاضم ما ورثه له وزكى الجميع لقوله آفنا وضمت الفائدة له (ولابدأ) أى لا يخرج الزكاة الموصى بأخراجها من الثلث قبل صدق زوجته التى تزوجها فى مرضه ودخل بها عند ضيقه (ان أوصى) مالك النعم (ب) اخراجها أى زكاة النعم ومات قبل مجيئ الساعى ونكون فى رتبة الوصية بمال فيقدم عليها مبرصة ثم صدق مريض بى ثم زكاة أوصى بها (ولا تجزئ) أى الزكاة التى تخرج قبل مجيئ الساعى وبعد تمام الحول على ان مجيئه شرط وجوب وهو المشهور وكذا على انه شرط صحة كما استظهره ابن عبد السلام والمصنف وجزم به ابن عرفة (كمروره) أى الساعى بعد تمام

الحول (بها) أي الماشية حال كونها (ناقصة) عن نصاب (ثم رجع) أي الساعي وأن كان لا ينبغي له الرجوع (وقد كملت) الماشية نصاباً بولادة أو ابدال من نوعها وأولى بغيره أوهبة أو صدقة أو إرث أو شراء فيستقبل بها ربها حولاً من يوم مروره لانه عزلة ابتداء حول (فإن تخلف) أي لم يجه الساعي لعذر مع إمكان وصوله لولا العذر (وأخرجت) أي الزكاة (أجزاً) أخرجها (على المختار) للجه من الخلاف وقال عبد الملك لا يجزى ويجب تأخيرها حتى يأتي الساعي ولو تخلف أعماماً فإن تخلف لغير عذر وأخرجت أجزاء اتفاقاً (والا) أي وإن لم يخرجها حين تخلفه وجاء بعد أعمام (عمل) أي الساعي (على) ما وجدته حين مجيئه من (الزبد) لعدد الماشية حين مجيئه على عددها حال تخلفه (والنقص) لعددها حال مجيئه عن عددها حال تخلفه والواو بمعنى أو وصلة عمل (للماضي) من الأعمام التي تخلف فيها أي أخذ زكاة ماضية على حساب ما وجد (بتبديته) أخذ زكاة (العام الأول) فالذي يليه وهكذا إلى عام حضوره وأشار لفائدة التبديته بالعام الأول فقال (الآن ينقص) بكسر القاف مشددة (الآخذ) للزكاة عن العام الأول (النصاب) فيعتبر التنقيص الذي يليه فنسقط زكاته كتخلفه عن مائة وثلاثين شاة أربعة أعمام ثم جاء وهي اثنان وثلاثون فيأخذ للعام الأول والثاني والثالث ثلاث شياه وتسقط زكاة العام الرابع لتنقيص المأخوذ النصاب (أو) ينقص الآخذ (الصفة) للواجب (فيعتبر) التنقيص بالنسبة للأعمام للتأخرة كتخلفه عن ستين جملاً خمس سنين ثم وجدها سبعة وأربعين فيأخذ عن العامين الأولين حقتين وعن الأعمام الأخيرة ثلاث بنات لبون ولو وجدها خمساً وعشرين لاخذ عن الأول بنت مخاض وعن كل عام بعد أربع شياه (كتخلفه عن أقل) من نصاب ثلاثين شاة أربعة أعمام (ف) جاء وقد (كملت) النصاب بولادة أو ابدال أو فائدة كهبة وصدقة وارث كان (١٣٣)

بكاله في العام الثاني فيأخذ له ولثلاث شاتين وتسقط زكاة الرابع لنقص النصاب كزكاة الأول لعدم الكمال فيه (وصدق) مالك في تعيين وقت الكمال بغير تعيين ولو

بها ناقصة ثم رجع وقد كملت فإن تخلف وأخرجت أجزاء على المختار وإلا عمل على الزبد والنقص للماضي بتبديته العام الأول إلا أن ينقص الآخذ النصاب أو الصفة فيعتبر كتخلفه عن أقل فكمّل وصدق لا أن نقصت هارباً وإن زادت له فلكل ما فيه بتبديته الأول وهل يصدق قولان وإن سأل فنقصت أو زادت فالجود أن لم يصدق أو صدق ونقصت وفي الزبد تردد

متبهما (لا) في تعيين وقت النقص فلا يصدق (إن نقصت) الماشية عما كانت عليه حال كونه (هارباً) بها من الزكاة كهرو به بها وهي ثلثمائة شاة ثلاث سنين ثم رجع بها أربعين فتؤخذ منه تسع شياه عن الأعمام الثلاثة وتسقط زكاة عام رجوعه لنقص النصاب ولا يصدق في تعيين عام النقص إلا بيئته ولو أتى نائباً فان شهدت البيئته بتعيين وقتها كي لعل عام مافيه كما في الخطاب والمواق ويبدأ بالعام الأول ويعتبر تنقيص الآخذ النصاب أو الصفة للأعمام الماضية ولعام رجوعه أيضاً (وإن زادت) الماشية (له) أي الهارب عما كانت عليه قبل هروبه (ف) يزكى (لكل) من الأعمام (ما) وجد (فيه) بشهادة بيئته (بتبديته) العام الأول) فإذا هرب بها ثلاث سنين وهي في العام الأول أربعون وفي الثاني مائة وأحدى وعشرون وفي الثالث أربع مائة أخذ منه شاة عن الأول وشاتين عن الثاني وثلاث شياه عن الثالث لتنقيص الآخذ النصاب فلا يأخذ زكاة ما أفاد آخر الماضي السنين هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه قال للجهي وهو قول جميع الاصحاب الا أشهب قال يأخذ للماضي على ما وجد في آخر عام ولا يكون الهارب أحسن حالاً ممن تخلف عنه الساعي فانه لا يتهم ومع هذا خدمته للماضي على ما وجد بهذا مثله بالاولى (و) إن عين الهارب وقت الزيادة ولا بيئته له على هذا (هل يصدق) بلا يمين إلا لبيئته بكذبه أولاً يصدق وتؤخذ زكاة ما وجد للماضي الأعمام ولعام القدرة أيضاً فيه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما محلها ان لم يأت نائباً والاصدق اتفاقاً قاله ابن عبد السلام (وإن سأل) الساعي رب الماشية عن عددها فأخبره بعدد وغاب عنه قبل الآخذ ورجع اليه فعدها (ف) وجدها (نقصت) عما أخبره به (أو زادت) على ما أخبره به (فالموجود) هو المعبر في الزكاة (ان لم يصدق) الساعي ربها فيما أخبره به حين أخبره (أو صدق) الساعي ربها فيما أخبره به (ونقص) عما أخبره به (وفي الزائد) على ما أخبره به بولادة كالابن بشير وابن الحجاب أو بفائدة كمال ابن عبد السلام بأن أخبره بمائة شاة فوجدها مائة وأحدى وعشرين (تردد) من

المتأخرين لعدم نص المتقدمين في اعتبار ما وجد أو ما أخبره به فلو حذف قوله ان لم يصدق الخ لكان أحسن (وأخذ الخوارج)
عن طاعة الامام العدل بعد القدرة عليهم (ب) زكاة (الماضي) من الاعوام (الا أن يزعموا الأداء) أي دفع الزكاة لمستحقها
في الماضي فيصدقوا ولا تؤخذ منهم في كل حال (الا) حال (أن يخرجوا) عن طاعة الامام العدل (لمنعها) أي الزكاة فلا
يصدقون في دعواهم دفعها لمستحقها الا بينة (وفي خمسة أوسق) جمع وسق بفتح فسكون معناه لغة الجمع وشرا مجموع ستين
صاعا (فأكثر) اذ لا وقص في الحب والشمر (وان) زرع (بأرض خراجية) أي عليها مال معلوم لبيت المال لو وقفها على مصالح
المسلمين لفتحها عنوة كارض الشام والعراق أو لمصلحة أهلها عليه الخطاب الحراج نوعان ما وضع على أرض العنوة وما صالح به
الكفار على أرضهم فاشتراها مسلم وتحمل بالحراج بعد الشراء فالنصاب ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فهو ألف ومائتا مد والمد
ملء اليدين المتوسطتين لامقبوضتين ولا ميسوطتين ووزنه رطل وثلاث بالبغدادي فالنصاب (الف وستمائة رطل) ببغدادى
والرطل (مائة وثمانية وعشرون درهما مكيا كل) أي كل درهم (خمسون) حبة (وخمسا حبة من مطلق الشعير)
وبين الخمسة أوسق فقال (من حب) أي القمح والشعير والسمسم والزيتون والقرطم وحب الفجل الاحمر (وتمر) والحق به الزبيب فهذه عشرون
نوعا هي التي تجب فيها الزكاة (فقط) فلا تجب في جوز وبندق وفستق وتين وبزر كتان ونحوها حال كون المقدار المذكور (منقى)
من قشره الذي لا يخزن به كقشر الفول (١٣٤) والحص وأما الذي يخزن به كقشر العدس فلا يشترط تنقيته منه حال

كونه (مقدر الجفاف)
بالجزر وغلبة الظن اذا
أخذ الحب فريكا قبل
يبسه من فول وحمص
وشعير ومحم وبلح وعنب
بعد طيبه وقبل ييبسه بأن
يخزرمقداره وطباو يابساً
(وان) كان اذا ترك (لم

وَأَخَذَ الْخَوَارِجُ بِالْمَاضِي إِنْ لَمْ يَزْعُمُوا الْأَدَاءَ إِلَّا أَنْ يَخْرُجُوا لِمَنْعِهَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ
فَأَكْثَرُ وَإِنْ بِأَرْضٍ خَرَجِيَّةٍ أَلْفٌ وَسِتْمِائَةٌ رَطْلٌ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا
مَكِّيًّا كُلُّ خَمْسُونَ وَخُمْسًا حَبَّةً مِنْ مُطْلَقِ الشَّعِيرِ مِنْ حَبٍّ وَتَمَرٍ فَقَطْ مُنْقَى مُقَدَّرُ
الْجَفَافِ وَإِنْ لَمْ يَحْبِفْ نِصْفُ عَشْرِهِ كَزَيْتٍ مَالُهُ زَيْتٌ وَثَمَنٌ غَيْرُ ذِي الزَّيْتِ وَمَا لَا
يَحْبِفُ وَفُولٌ أَخْضَرٌ إِنْ سَقِيَ بِآلَةٍ وَالْأَشْرُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيِّحُ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ
وَأَنْ سَقِيَ بِهِمَا فَعَلَى حُكْمِهِمَا وَهَلْ يُغْلَبُ الْأَكْثَرُ خِلَافُ

ونظم

يحبف كالفول المسقاوى وعنب مصر وزيتونها (نصف عشر)

حب (هـ) ان كان شأنه الجفاف سواء ترك حتى يحبف أم لا (ك) نصف عشر (زيت ماله زيت) من زيتون وسمسم وقرطم
وحب فجل احمر ان كان حب كل نصابا وان قل زيته فان أخرج من حبه أجزاء في غير الزيتون وأما الزيتون فيستعين بالخراج من
زيته ان كان له زيت سواء غصره أو أكله أو باعه ولا يجزى الاخراج من حبه ولا من ثمنه ان يبيع ولا من قيمته ان أكل ان أمكن
معرفة قدر زيته ولو بالتخري والخراج نصف عشر قيمته ان أكل وثنه ان يبيع (و) نصف عشر (من غير ذي الزيت)
كزيتون مصر ان يبيع والا أخرج نصف عشر قيمته يوم طيبه (و) نصف عشر ثمن (ملا يحبف) كعنب مصر ورطبها ان يبيع
والا فنصف عشر قيمته فلو أخرج زينا أو تمرا فلا يجزى (و) نصف عشر ثمن أو قيمة (فول أخضر) وحمص كذلك مما شأنه
عدم اليبس كالمسقاوى الذي يسقى بالسواقي ان يبيع أو أكل وان شاء أخرج عنه حبا يابسا بعد جزه فان كان شأنه اليبس تعين
الخراج من حبه بعد تقدير جفافه قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه في العتبية واقتصر عليه الحرشي وقواه البنانى (ان سقى)
أي الحب والتمر (بآلة) كسائية وغرب (والا) أى وان لم يسق بآلة بأن سقى بغيرها كنيل وسيح وعين ومطر (فالعشر)
زكاته (ولو اشترى السبيح) أى ماء المطر من اجتماع فى أرضه (أو أنفق عليه) فى أجزائه من أرض مباحة الى أرضه فيزكى
بالعشر لقلة الثمن والمنفق غالبا (وان سقى بهما) أى الآلة وغيرها (ف) يزكى (على حكميهما) بأن يقسم نصفين نصف لآلة
ونصف لغيرها فيزكى ماسقى بآلة بنصف العشر وماسقى بلا آلة بالعشر (وهل) اذا كان أحدهما ثلثين والآخر ثلثا (يغلب
الأكثر) على الأقل فيزكى الجميع بنصف العشر ان غلبت الآلة أو بالعشر ان غلب غيرها ولا يغلب الأكثرين على كل على
حكمه فيه (خلاف) أى قولان مشهران وهل المراد بالأكثر الأقل أو الأكثر سقيا وان قلت

مدته خلاف (وتضم القطاني) السبعة فان اجتمع منهما نصاب زكى وهى الفول والحمص والعدس واللوبياء والبسيلة والحبان والترمس لانها جنس واحد فى الزكاة ويخرج من كل نوع منها بحسابه ويجزى اخراج الأعلى والمساوى لا الأدنى (كقمح وشعير وسلت) يضم السين المهملة وسكون اللام فتضم لانها جنس واحد فى الزكاة (وان) زرعت الانواع التى تضم (بيلدان) وانما يضم نوع مما تقدم لغيره (ان زرع أحدهما) أى النوعين اللذين أريد ضمهما (قبل) استحقاق (حصاد الآخر) وهو وقت وجوب زكاته وبقي من حب الاول الى استحقاق الثانى الحصاد ما يكمل به مع حب الثانى نصاب لانهما حينئذ كفائتين جمعهما ملك وحول فان زرع الثانى قبل حصاد الاول والثالث بعد حصاد الاول وقبل حصاد الثانى (فيضم الوسط لهما) أى الاول والثالث على سبيل البدلية ان كان فيه مع كل منهما نصاب بأن يكون فيه ثلاثة أوسق وفى كل منهما وسقان ولم تخرج زكاة الاولين حتى حصد الثالث فيزكى الثلاثة زكاة واحدة فان زكى الاولين قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط له وزكى وحده ان كان فيه نصاب والا فلا (لا) يضم زرع (أول) زرع (ثالث) زرع بعد حصاد الاول اذا لم يكن فى الوسط مع كل منهما نصاب بأن كان فى كل وسقان ولو كان فى الوسط مع الاول نصاب وليس فيه مع الثالث نصاب أو عكسه بأن كان الاول ثلاثة والثانى وسقين والثالث كذلك أو الاول وسقين والثانى كذلك والثالث ثلاثة أوسق ضم الوسط للاول فى الاولى ولا زكاة فى الثالث وللثالث فى الثانية ولا زكاة فى الاول (لا) يضم قمح ولا غيره (للس) بفتح العين واللام حب طويل باليمن يشبه البر (و) لا (دخن و) لا (ذرة و) لا (أزبر وهى) أى للذكورات من العلس وما عطف (١٢٥) عليه (أجناس) فلا يضم بعضها البعض (والسهم وبزر الفجل) الاحمر والابيض (و) بزر (القرطم كالزيتون) فى وجوب الزكاة وهى أجناس فلا يضم بعضها لبعض (لا) بزر (الكتان) بفتح الكاف فلا زكاة فيه كبزر الحنظل والسلمج (وحسب)

وتُضَمُّ الْقَطَانِي كَقَمْحٍ وَشَعِيرٍ وَسَلْتٍ وَإِنْ بِيلْدَانِ أَنْ زُرْعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ فَيُضَمُّ الْوَسْطُ لِهَؤُلَاءِ لِثَلَاثٍ لَا لِعَلَسٍ وَدُخْنٍ وَذَرَّةٍ وَأُرْزُوهِي أَجْناسُ وَالسَّمِيمُ وَبِزْرُ الْفَجْلِ وَالْقَرْطَمُ كَالزَّيْتُونِ لَا الْكَتَّانِ وَحَسِبَ قَشْرُ الْأُرْزِ وَالْمَلَسِ وَمَا تُصَدَّقُ بِهِ وَاسْتَأْجَرَ قَتًّا لَا أَكْلُ دَابَّةٍ فِي دَرَسِهَا وَالْوُجُوبُ بِإِفْرَاكِ الْحَبِّ وَطَبِيبِ الثَّمَرِ فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ نَصَابٌ وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَهُمَا إِلَّا أَنْ يُعْلِمَ فَعَلَى الْمُشْتَرِي وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعِينِ

فى تكميل النصاب (قشر الارز والعلس) والفول والحمص والعدس الذى يخزن به (و) حسب (ماتصدق) للمالك (به) على الفقراء من الزرع أو الثمر أو العنب بعد وجوب الزكاة فيه أو وهبه أو باعه أو أكله (و) حسب ما (استأجر) به من الزرع فى حصاده أو دراسته حال كونه (قتنا) أى مقتوتا أى محزوما ولا مفهوم له فيحسب الاغيار والكيل الذى استأجر به (لا) يحسب (أ) كل دابة فى (حال درسها) لغير الاحتراز منها فزل منزلة الآفات الساهية (والوجوب) للزكاة يتحقق (بإفراك الحب) أى صيرورته فريكا منتفعا به صرح به فى الامهات اللخمى الزكاة تجب عند مالك رضى الله تعالى عنه بالطيب أى بلوغه حد الاكل فاذا أزهى النخل أو طاب الكرم وخل بيعه وأفرك الزرع واستغنى عن الماء واسود الزيتون أو قارب الاسوداد وجبت فيه الزكاة فانقصر فى الزرع على الافراك وذكر اباحة البيع فى غيره أفاده البهائى (وطيب الثمر) بزهر النخل وخلوة العنب واسوداد الزيتون أو مقاربه (فلا شئ على وارث قبلهما) أى الافراك والطيب (لم يصير له نصاب) ما ورثه الآن يكون له زرع من جنسه وزرع أحدهما قبل حصاد الآخر وبقي من حب الاول ما يكمل الثانى نصابا فيضمهما وبزكيتها فان ورث نصابا زكاة ومفهوم قبلهما ان من ورث بعدهما يزكى الجملة على ملك المبتان كانت نصابا ويقسم الباقي على الورثة ولا زكاة على من نابه نصاب (والزكاة) واجبة (على البائع بعدهما) أى الافراك والطيب ويجوز اشتراطها على المشتري (الا ان يعدم) أى يقتصر (و) زكاته (على المشتري) نيابة عن البائع ان بقي البيع بيده أو فوته هو ثم يرجع على البائع بمحصة ما أخرجه زكاة من الثمن وهو العشر أو نصفه فان فات بسماوى أو تلفه أجنبى فلا يزكىه المشتري وبزكيتها البائع ان أيسر (و) ان أوصى مالك زرع أو ثمر بجزء شائع كثلثه أو قدر مكيل منه كوسق لعين كزيد أو لغير معين كالسالكين (ف) النفقة أى السقي والخدمة للقدر الموصى به (على الموصى له) بفتح الصاد (المعين) كزيد

ان كانت الوصية (بجزء) شائع كمنصف الزرع أو الثمر (لا) تكون النفقة على (المساكين) سواء أوصى لهم بجزء أو كيل
 وذكر مختار بجزء بقوله (أو) أوصى لمعين (بكيل) كخمسة أوسق من زرع أو ثمر (ف) النفقة (على الميت) في المسائل الثلاثة
 (وأما يخرص) أي يحرر وهو معلق بأصله (التمر) بفتح المثناة وسكون اليم أي ثمر النخل الذي يؤول إلى كونه تمر (والعنب)
 أي قدره رطباً وجافاً (إذا حل بيعهما) بزهو البلح وحلاوة العنب ليعلم هل هو نصاب أم لا (و) إذا اختلفت حاجة أهلها
 بأكل وبيع وابقاء بعض أي لأن شأنهما ذلك (نخلة نخلة) أي مفصلاً أي يحرز الحارص ثمر كل نخلة وحدها لانه أقرب للصواب
 وأما تجزئة الحائط أثلاثاً أو أرباعاً وتخريص كل جزء منها وهو مجموع نخلات فلا تجوز وكذا تخريصه بتمامه دفعة واحدة
 (باسقاط نقصها) أي ما تنقصه الثمرة عادة بسبب جفافها باجتهاد الحارص (لا) باسقاط (سقطها) أي ما يسقطه الريح وما يأكله
 الطير ونحوه لكن ان حصل شيء من ذلك بعد التخريص اعتبر ونظر للباقي فان كان نصاباً زكي والا فلا (وكفى) الحارص
 (الواحد) العدل العارف لانه حاكم (وان اختلفوا) أي الحارصون في قدر الثمر الذي خرصوه في وقت واحد (فالا عرف) منهم
 بالتخريص يعمل بتخريصه ويلقى تخريص ما سواه (والا) أي وان لم يكن فيهم أعرف (ف) يؤخذ (من كل) قول (جزء)
 فان كانا اثنين أخذ من كل قول نصفه وثلاثة ثلثه وأربعة ربه وسبعة سبعة وعلى هذا القياس وزكي عن مجموع الاجزاء
 فلو كانوا ثلاثة قال أحدهم عشرة والثاني تسعة والثالث ثمانية زكي تسعة لانها ثلث مجموع عشرة وتسعة وثمانية الذي هو
 سبعة وعشرون (وان أصابته) (١٣٦) أي للخرص بالفتح (جائحة) أي عاهة كسوموم وجراد وفأر وعطش وثلج

وردفيل جذاه (اعتبرت)
 فان بقي ما فيه الزكاة
 زكي والا فلا (وان زادت)
 أي وجدت الثمرة للخرصة
 بعد جذاه أو كيلها زائدة (على
 تخريص) عدل (عارف
 ف) قال الامام مالك رضى
 الله تعالى عنه (الأحب

بِجُزْءٍ لَا لِلْمَسَاكِينِ أَوْ كَيْلٍ فَلَمَّا لَيْتَ وَأَمَّا يُرْخَصُ التَّمْرُ وَالْعِنْبُ إِذَا حُلَّ بَيْنَهُمَا
 وَاخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِمَا نَخْلَةً نَخْلَةً بِاسْقَاطِ نَقْصِهَا لَا سَقَطِهَا وَكَفَى الْوَاحِدُ وَإِنْ اخْتَلَفُوا
 فَلَا عَرَفَ وَالْأَفْزَعُ فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتَبِرَتْ وَإِنْ زَادَتْ عَلَى
 تَخْرِيصٍ عَارِفٍ فَلَا حَبَّ الْإِخْرَاجِ وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ أَوْ الْوُجُوبِ تَأْوِيلَانِ وَأُخِذَ مِنَ
 الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ كَالْتَمَرِ نَوْحًا أَوْ نَوْعَيْنِ وَلَا فَمِنْ أَوْسَطِهَا وَفِي مِائَتِي دِرْهَمٍ شَرْعِي
 أَوْ عَشْرِينَ دِينَارًا فَأَكْثَرُ أَوْ مُجْمَعٌ مِنْهُمَا بِالْحِزِّ رُبْعُ الْعُشْرِ وَإِنْ لُطِفَ أَوْ مَجْنُونٌ

الاخراج) لزكاة ما زاد لقلة اصابة الخراس اليوم (وهل) قوله الأحب محمول (على ظاهره) من النذب لتعليقه بقلة او
 اصابة الخراس ولو كان على الوجوب لم يلتفت الى اصابتهم ولا الى خطيئهم وهذا تأويل ابن رشد وعياض (أو) محمول على
 (الوجوب) وهو تأويل الاكثر لان التخريص كحكم ظهر خطؤه فيجب نقضه (فيه تأويلان) ابن بشير فان كان الخارص غير
 عدل أو غير عارف فيجب الاخراج عما زاد اتفاقاً (وأخذ) أي العشر ونصفه (من الحب كيف كان) أي على أي حال كان طيباً كله أو رديثاً كله
 أو متوسطاً أو بعضه كذا أو نوعاً أو نوعين أو أنواعاً ويخرج من كل قدره لا من الوسط فان طاع بدفع الاعلى عن الأدنى أجزأ ان
 اخذ جنسهما والا فلا يجزئ كخراج الأدنى من الأعلى وهما من جنس واحد (كالتمر) أو للزبيب حال كونه (نوعاً) واحداً (أو
 نوعين) فقط فيؤخذ من كل منهما بقدره كيف كان (والا) أي وان لم يكن نوعاً أو نوعين بأن كان اكثر من نوعين (ف) يؤخذ العشر
 أو نصفه (من أوسطها) أي الأنواع لدفع المشقة بكثرة اصناف التمر (وفي مائتي درهم شرعي) فأكثر (أو عشرين ديناراً)
 شرعية (فأكثر) فلا وقص في العين (أو مجموع منهما) أي الدراهم والدينار كعشرة دينار ومائة درهم أو خمسة دينار ومائة
 وخمسين درهماً أو تسعة عشر ديناراً وعشرة دراهم حال كون التجميع معتبراً (بالجزء) أي التجزئة والمقابلة بأن يقابل الدينار
 بعشرة دراهم لا بالقيمة التابعة للجودة والسكة والضيافة فلا زكاة في مائة درهم وتسعة دينار قيمتها مائة درهم لحودتها أو سكتها أو
 صناعيتها (ربيع العشر) وهو خمسة دراهم ونصف دينار (وان) كانت (لطفل) أي من دون البلوغ ذكر أو أنثى
 (أو) له (مجنون) مطلق لان الخطاب بها خطاب وضع بمعنى ان الشارع جعل ملك النصاب سبباً في الزكاة والخطاب بأخراجها

يتعلق بولي الصبي أو المجنون (أو) وان (نقصت) زنة الدنانير أو الدراهم عن وزن الدنانير أو الدراهم الشرعية كحبة أو حيتين من كل دينار أو درهم وراحت ككاملة في الوزن بأن يشتري بها ما يشتري بالكاملة هذا قول الامام مالك وابن القاسم وسحنون رضي الله تعالى عنهم قال ابن هارون وهو المشهور (أو) كانت متصفة (برداء أصل) أي معدن بأن كان ذهبها أو فضتها دينارا وليس فيها غش وراحت كجيدة الاصل بأن لم تحطها رداؤها عن الذهبية والفضية وان كانت قيمتها أقل من قيمة الجيدة (أو) كانت متلبسة (بإضافة) أي خلط معدن آخر بها من نحو نحاس وهي المغشوشة (وراحت) في المعاوضة بها (ككاملة) أي خاصة من الإضافة بأن يشتري بالمضافة ما يشتري بالخالصة فهو راجع للثلاثة (والا) أي وان لم ترج ناقصة الوزن ككاملته فلا تجب زكاتها حتى تكمل زنتها وان لم ترج رديئة المعدن كالجيدة بأن حطتها رداؤها عن الذهبية أو الفضية فلا زكاة فيها وان لم ترج المضافة كخالصة (حسب) النقد (الخالص) الذي فيها على فرض تصفيتهما فإن بلغ نصابا زكيا والا فلا (ان تم الملك) فلا زكاة على حائز نصابا غير مالك له كمودع بالفتح وملتقط بالكسر ولا زكاة على مدين ليس عنده ما يفي بدينه ولا على رقيق لعدم تمام ملكه (و) ان تم (حول غير المعدن) والركاز وأماها فالزكاة بوجود الركاز واخراج المعدن أو تصفيته. قاله ابن الحاجب. واغترضه ابن عبد السلام بأن في الركاز الخمس وأجاب الموضح بأن فيه الزكاة ان احتاج لكثير عمل أو نفقة في تحصيله ولا يشترط مرور الحول (وتعددت) الزكاة (بتعدده) أي الحول (في) عين (مودعة) عند من يحفظها وقبضها مودعها بالكسر بعد أعوام فيزكيها لكل عام بعد قبضها (و) تعددت بتعدده في عين (متجر فيها بأجر) أي أجرة للتاجر فيها أو بحال بها خاصة فيزكيها كل عام وهي عند التاجر حيث علم قبرها وهو مدير فإن لم يعلم قبرها أخرها لعلمه (١٢٧) (لا) تعدد الزكاة بتعدد الحول في عين

(مغصوبة) أقامت عند غاصبها أعواما فيزكيها ربه بعد قبضها منه لعام واحد ولورد غاصبها ربه معها لان ربه لم يقدر على تنميتها فأشبهت الصائغة (و) لا تعدد الزكاة

أَوْ نَقَصَتْ أَوْ بِرَدَاءَةٍ أَوْ بِإِضَافَةٍ وَرَاحَتْ كَكَامِلَةٍ وَالْأَحْصَى الْخَالِصُ أَنْ تَمَّ الْمَلِكُ وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَدِينِ وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدِهِ فِي مُودَعَةٍ وَمُتَجَرٍّ فِيهَا بِأَجَرٍ لَا مَغْصُوبَةٍ وَمَدْفُونَةٍ وَضَائِعَةٍ وَمَدْفُوعَةٍ عَلَى أَنَّ الرَّبَّحَ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنٍ فَقَطُّ وَرِثَتْ أَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا أَوْ لَمْ تَوْقُصْ إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ بَعْدَ قِسْمِهَا أَوْ قَبْضِهَا وَلَا مَوْصًى يَتَفَرَّقُهَا وَلَا مَالٌ رَقِيقٌ وَمَدِينٌ وَسَكَنَةٌ وَصَيَاغَةٌ وَجُودَةٌ وَحُلًى وَإِنْ تَكَسَّرَ أَنْ لَمْ يَنْهَشْ

بتعدد العام في عين (مدفونة) بصحراء أو عمران صل صاحبها عنها ثم وجدها بعد أعوام فيزكيها لعام واحد وأما التي دفنها وتركها سنين علما بمكانها فيزكيها لكل عام اتفاقا (و) لا تعدد بتعدده في عين (ضائعة) من مالها ثم وجدها بعد سنين فيزكيها لعام واحد (و) لا تعدد بتعدده في عين (مدفوعة) قراضا (على ان الرجح) كله (للعامل) فيها (بلا ضمان) عليه لما تلف أو خسر منها فيزكيها ربه لعام واحد بعد قبضها ان لم يكن مديرا أو الافلح كل عام مع ما بيده حيث علم بقاءها (ولا زكاة في عين فقط) أي دون الحرث والماشية وقد سبق حكمهما من أن للورث ان مات قبل افرالك الحب وطيب الثمر زكى على ملك الوارث فمن نابه نصاب زكى ومن لا فلا الا أن يكون له ما يكمل النصاب من جنسه وان مات بعد الافراك والطيب زكى على ملك الميت ونعت عين بحملة (ورثت) ومضى عليها أعوام قبل قسمها (ان لم يعلم بها) الوارث (أو) بمعنى الواو أي (لم توقف) من الحاكم عند أمين فلا يزكيها الوارث (الا بعد حول بعد قسمها) بين الورثة (أو) بعد (قبضها) ولو بوكيل فإن علم بها أو وقفت من الحاكم عند أمين زكيت لما مضى من الاعوام من يوم وقفها أو علمها وهذا التفصيل ضعيف والمعتمد مذهب المدونة وهو أن العين المورثة فائدة يستقبل الوارث بها حول بعد قبضها ولو علم بها ووقفت وسيصرح به للصف بقوله واستقبل بفائدة تجددت لاعتن مال (و) لا زكاة في عين (موصى بتفرقتها) على معينين أو غيرهم ومر عليها حول بيد الوصي قبلها ومات الموصى قبل الحول لخروجها عن ملكه بموته فان مات بعده زكيت على ملكه ان كانت نصابا ولو لمع ما بيده ولا يزكيها من صارت له الا بعد حول من قبضها لانها فائدة (ولا) زكاة في (مال رقيق) وان بشائبة حرية كمكاتب لغدم تمام ملكه (ولا) زكاة في (مال مدين) ان كان اللال عينا سواء كان الدين عينا أو عرضا حالا أو مؤجلا وليس له ما يجعله فيه (و) لا زكاة في قيمة (سكة وصائغة وجودة) كما لو كان عنده خمسة عشر دينارا أو سكتها أو صياغتها أو وجودتها تساوى النصاب (ولا) زكاة في (جلى) جائز اتخاذ (ولو تكسر ان لم ينهش) فان نهش بحيث لا يمكن إصلاحه الا بسبكه وجبت فيه الزكاة لحول بعد نهشه لانه كالنهر

(و) الحال انه (لم ينو عدم اصلاحه) بأن نوى اصلاحه أولانية له والاعتماد الزكاة في الثانية (أو كان) الحلي الجائر (لرجل) اتخذ لنفسه كخاتم وأقف وأسنان وحلية مصحف وسيف جهاد أول زوجته وأمتة وبناته الموجودة عنده الصالحة للزينة فإن اتخذهن لم يستوجب أو يستصلح زكاه (أو) مقتني لـ (سكراء) لنساء يتزين به ولو لرجل على الأرجح (ال) حلياً (محرمات) افتتاؤه كأنه قد وقم مقام ومبخر ومكحلة ومروود ففيه الزكاة ولولا امرأة (أو معدلاً لعاقبة) ففيه الزكاة ولولا امرأة أعدته بعد كبرها لعاقبتها (أو) معدلاً (صدائق) لمن يتزوجها ففيه الزكاة (أو) كان (منوباً به التجارة) أى البيع بربح ففيه الزكاة (وان ربح) أى زين (بجوهر) نفيس كياقوت (وزكى الزينة) لذهب أو فضة بعد نزاع الجوهر منه (ان نزاع) أى أمكن نزاع الجوهر منه (بلا ضرر) أى فساد وغرم أجرة (والا) أى وان لم يمكن نزعه أو كان فيه ضرر (تحرى) زينة الذهب أو الفضة وزكاه (وضم الربح لاصله) ولو كان الربح أو أصله دون نصاب ومجموعهما نصاب فيزكى مع أصله عند تمام الحول من يوم ملك الأصل أو زكاه (كغلة مكترى للتجارة) فتضم لاصلها في حوله ولو دون نصاب ان تم بها نصاباً فمن استفاد مالا أو زكاه في أول المحرم واكثرى شيئاً بنية إكراهه لغيره بزيادة أو كراه لغيره بنصاباً أكثر فحوله أول المحرم لان الزائد على الأصل ربح واحترز بغلة مكترى للتجارة عن غلة مشترى للتجارة وإكراه فهو فائدة يستقبل بها حولا بعد قبضها (و) لو كان (ربح دين) عليه (لاعوض له) أى الدين (عنده) أى المدين الذى اتجر فى الدين وربح فيه نصاباً بأن اقترض مالا واتجر به أو اشترى سلعة بدين في ذمته فربح نصاباً فيزكىه تمام حول من الاقتراض أو الشراء (و) ضم الربح (١٢٨) (ل) مال (منفق بعد) تمام (حوله) أى المتفق (مع) تمام حول (أصله)

وَلَمْ يَنْوِ عَدَمَ إِصْلَاحِهِ أَوْ كَانَ لِرَجُلٍ أَوْ كِرَاءٍ أَوْ مُحَرَّمًا أَوْ مُعَدًّا لِعَاقِبَةٍ أَوْ صَدَاقٍ أَوْ مَنُوبًا بِهٍ لِلتَّجَارَةِ وَإِنْ دُصِّعَ بِجَوْهَرٍ وَزَكَّى الزَّيْنَةَ أَنْ نَزَعَ بِلَا ضَرَرٍ وَلَا تَحَرَّى وَضُمَّ الرِّبْحُ لِأَصْلِهِ كَغَلَّةٍ مُكْتَرَى لِلتَّجَارَةِ وَلَوْ رِبْحٌ دَيْنٍ لَا عَوَاضَ لَهُ عِنْدَهُ وَلَنْفَقَ بَعْدَ حَوْلِهِ مَعَ أَصْلِهِ وَقَتَ الشَّرَاءِ وَاسْتَقْبَلَ بِفَائِدَةٍ تَجَدَّدَتْ لَاعَنَ مَالٍ كَعَطِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ مَزَكَّى كَشَمَنِ مُقْتَنَى وَتَضُمُّ نَاقِصَةً وَإِنْ بَعْدَ تَمَامِ الثَّانِيَةِ أَوْ ثَالِثَةِ الْأَوَّلِ بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةً فَعَلَى حَوْلِهَا كَالْكَامِلَةِ أَوَّلًا وَإِنْ نَقَصَتْ

أى الربح (وقت) أى بعد (الشراء) مثاله استفاد عشرة دنانير في أول المحرم ومر عليها الحول واشترى بخمسة منها سلعة وانفق الخمسة الأخرى وباع السلعة بخمسة عشر ديناراً فيضمها للخمسة التى

انفقها ويزكى العشرين يوم قبضها (واستقبل) أى ابتداء حولا (بفائدة) من

فرج
يوم قبضها ووصفها بنعت كاشف لحقيقة تم افعال (تجددت) للشخص عن غير مال (لا عن مال كعطية) أى هبة أو صدقة وادخلت الكاف اللوروث والصدائق والمخالف به وارث الجنانية وسهم الغنيمة والمرتب من بيت المال أو الوقف (أو) تجددت عن مال (غير مزكى) أى لا تجب الزكاة في عينه أو عوضه كل عام ومثله بقوله (كشمن مقتنى) سواء كان عقاراً أو حيواناً أو غيرها (وتضم) فائدة (ناقصة) أن كان نقصها من يوم استفادتها بل (وان) نقصت (بعد تمام) لها نصاباً قبل تمام حولها تامة (ل) فائدة (ثانية) سواء كانت نصاباً أو أقل منه ويتم بها مع الأولى نصاب فيستقبل بهما من يوم قبض الثانية (أو) ضمان لفائدة (ثالثة) حيث لم يجتمع من الأولين نصاب ككون الأولى خمسة والثانية كذلك والثالثة عشرة (الا) ان تنقص الأولى (بعد) تمام (حولها كاملة) أى نصاباً وبقي منها مع الثانية نصاب (ل) زكى الأولى (على حولها) نظراً لتماها نصاباً بالثانية ويزكى الثانية على حولها نظر الكمال بالأولى مادام في مجموعهما نصاب مثال ذلك استفاد عشرين ديناراً في أول المحرم وحال عليها الحول ثم أنفق عشرة منها ثم استفاد عشرة في أول رجب فإذ جاء المحرم زكى عشرته وإذا جاء رجب زكى عشرته وهذا مبنى على قول أشهب يكفى في وجوب الزكاة في المالى الناقص كل منهما عن النصاب ومجموعهما نصاب اجتماعهما في بعض الحول وقال ابن مسleme تضم الأولى التى نقصت بعد حولها كاملة للثانية في حولها كالتفصيلة قبل حولها وهو مبنى على اشتراط اجتماعهما في جميع الحول واستظهره في التوضيح (ك) الفائدة (الكاملة) نصاباً بذاتها (أولاً) أى ابتداء واستمرت كاملة حتى تم حولها فلا تضم لما بعدها ولا يضم ما بعدها اليها ولو كان أقل من نصاب (وان نقصنا) أى الفائدتان عن النصاب بعد تقرر حولهما بان صارت المحرمية خمسة مثلاً والرجبية

كذلك وانجر قبل تمام الحول عليهما ناقصين (فرج فيهما) معا (أو في أحدهما تمام نصاب عند حول) الفائدة (الاولى أو) ربح التمام (قبله) أى حول الاولى (ف) يزكيان (على حوليهما وفض) أى قسم (ربحهما) أى الفائدةين بحسب نسبة كل عدد منهما لمجموعهما ان كان خلطهما وزكى كل قسم من الربح مع أصله على حوله (وان) ربح فيهما أو أحدهما تمام نصاب (بعد شهر) بعد تمام حول الاولى (ف) تزكى الاولى وربحها (منه) أى وقت حصول الربح لا انتقال حولها اليه (و) (تزكى الثانية) وربحها (على حولها) وان ربح فيهما أو في أحدهما تمام نصاب (عند) تمام (حول الثانية) فيزكيان مع الربح عند تمام حول الثانية (أو) ربح فيهما أو في أحدهما (وشك فيه) أى وقت الربح (لأيهما) أى الفائدةين هل ربح عند حول الاولى أو قبله أو عند حول الثانية أو بعده أو بينهما (ف) تزكى الفائدةان وربحهما (منه) أى عند تمام حول الثانية (ك) ربحه فيهما أو في أحدهما تمام نصاب (بعده) أى حول الثانية بكشهر فيزكيهما والربح وقت حصول الربح (وان حال حولها) أى الفائدة الكاملة (فانفقها) قبل حول الثانية الناقصة (ثم حال حول الثانية) حال كونها (ناقصة) عن نصاب (فلا زكاة) فيها لعدم اجتماعها مع الاولى في كل الحول مثال ذلك على ما يستفاد من الزرقاني بحمله كلام المصنف عليه استفاد عشرين ديناراً وحال حولها وأنفق عشرة منها واستفاد عشرة قبل تمام الحول ثم أنفق العشرة الاولى وحال حول الثانية ناقصة فلا تزكى (و) استقبل (ب) النقد (المتجدد عن سلع التجارة) أى المشتراة لها (بلا بيع) لها والمتجدد بالبيع ربح يضم لأصله ومثل للمتجدد بلا بيع بقوله (كفلة عبد) مشتري للتجارة وكراء دار مثلاً كذلك (و) نجوم (كتابة) (١٢٩) رفيق اشتراء للتجارة (و) ثمن

(ثمرة) شجر (مشتري) للتجارة حدث بعده وأقبله ولم يؤثر فيستقبل بثمنها ان باعها مفردة أو مع الاصل بعد طيبها فيبعض الثمن على قيمة الاصل والثمرة فباناب الاصل زكاة حول الاصل وما ناب الثمرة

فَرَبِحَ فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدَاهُمَا تَمَامَ نَصَابٍ عِنْدَ حَوْلِ الْأُولَى أَوْ قَبْلَهُ فَعَلَى حَوْلِيَهُمَا وَفَضْلَ رِبْحِهِمَا وَبَعْدَ شَهْرٍ فَمِنْهُ وَالثَّانِيَةُ عَلَى حَوْلِهَا وَعِنْدَ حَوْلِ الثَّانِيَةِ أَوْ شَكَّ فِيهِ لِأَيِّهِمَا فَمِنْهُ كَبَعْدَهُ وَإِنْ هَالِ حَوْلُهَا فَأَنْفَقَهَا ثُمَّ هَالِ حَوْلِ الثَّانِيَةِ نَاقِصَةً فَلَا زَكَاةَ وَبِالْمُتَجَدِّدِ عَنْ سِلْعِ التِّجَارَةِ بِلَا بَيْعٍ كَنَدْلَةٍ عِنْدَ وَكِتَابَةٍ وَتَمْرَةٍ مُشْتَرَى الْأَلِّ الْمُؤَبَّرَةِ وَالصَّوْفِ التَّامِّ وَإِنْ اكْتَرَى وَزَرَعَ لِلتِّجَارَةِ زَكَاةً وَهَلْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْبَذْرِ لَهَا تَرَدُّدٌ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا لِلتِّجَارَةِ وَإِنْ وَجِبَتْ زَكَاةٌ فِي عَيْنِهَا

(١٧ - جواهر الاكليل - اول)

يستقبل به من يوم قبضه وان باعها مع الاصل قبل طيبها زكى ثمن الجميع لحول الاصل لانها تبع له وصوف غنم مشتراة للتجارة ولبنها واسمنها (ال) الثمرة (للمؤبرة) حين شرائ اصولها للتجارة (و) (الا) الصوف التام أى المستحق للجزء يوم شراء الغنم للتجارة فيزكى ثمنها الحول الثمن الذى اشترى به الاصول هذا ما قيد به المصنف كلام ابن الحاجب واعتمده هنا والصواب خلافة لقول بعض المحققين من شارحي ابن الحاجب ان المؤبرة حين الشراء المنصوص فيها أنها غلة فيستقبل بثمنها وقال ابن حجر قال أهل المذهب يستقبل ثمن الثمرة وان كانت مأبورة يوم الشراء نعم ان كانت قد طابت حينه فقال بعض شارحي ابن الحاجب انها كسلعة (وان اكرت) أرض زراعة للتجارة (وزرع) فيها (للتجارة) وخرج منها أقل من نصاب وباعه بنصاب عين (زكى) الثمن لحول الاصل الذى اكرت به الارض (وهل يشترط) في زكاته حول الاصل (كون البذر) الذى يذره اشتراء (لها) أى التجارة فلو كان من قوته استقبل ثمن ما حصل من زرعها لأنه كفائدة أو لا يشترط كونه لها فيه (تردد) المناسب تأويلان لانهما فاهمان لشارحي للدونة الاولى لابن يونس وأكثروا بين ابن شبلون والثاني لابي عمران (لا) يزكى ثمن ما خرج منها الحول الاصل ويستقبل به حولاً من يوم قبضه (ان لم يكن أحدهما) أى الاكثر والزرع (للتجارة) بان كانا معا للقيمة ومفهوماً انه ان كان أحدهما للتجارة والآخر للقيمة يزكى الثمن لحول الاصل وهو خلاف منطوق قوله قبله وان اكرت وزرع للتجارة زكى فالمناسب لا ان لم يكن للتجارة بان كانا للقيمة أو كان أحدهما للتجارة والآخر للقيمة ولم ينو بهما أو أحدهما شيئاً الآن يحمل كلامه من باب سلب العموم أى لان اتفقى الكون للتجارة عنهما ما فيصدق منطوقه بكونهما معاً للقيمة أو كون أحدهما لها والآخر للتجارة أو كونهما أو أحدهما بلانية هذا ان لم تجب الزكاة في عين الثمرة (وان وجبت زكاة في عينها) أى ذات الثمرة الحاصلة من الاصول المشتراة للتجارة أو من زرع

الأرض المكتنزة والمزروعة للتجارة فإن كانت نصاباً (زكي) عينها بأخراج عشرة أو نصفه (ثم) إذا باعها بنصاب عين (زكي الثمن لحول التزكية) أعينها (وإنما يزكي دين إن كان أصله) أي الدين (عيناً بيده) أي المالك فأقرضها فإن كان أصله عطية بيد معطيها أو صداقاً بيد زوج أو حلاً بيد ملتزمة أو ارشاً بيد الجاني فلا يزكي إلا بعد تمام حول من قبضه (أو) كان أصله (عرض تجارة) باعاً محتمكاً به (وقبض عيناً) أي ذهباً أو فضة فإن قبضه عرضاً فلا يزكيه حتى يبيعه بنصاب (ولو) قبضه (بهبة) لغير الدين وقبضه الموهوب له من الدين فيزكيه وأهبه من غيره فإن وهبه لنفسه من الدين فلا يزكيه وأهبه لأنه إبراء لا قبض (أو) قبضه به (إحالة) لمن له دين على المحيل فيزكيه المحيل بمجرد الحوالة ويزكيه من غيره لخروجه عن ملكه بمجرد إخراجها (أو) (كحل) المقبوض نصاباً (بنفسه) في مرة أو مرات إن بقي المقبوض أولاً بيده إلى قبض ماتم النصاب به بل (ولو تلف الثمن) بفتح المثناة فوق أي المقبوض أولاً الذي تم نصاباً بالمقبوض آخره بعد إمكان تزكيته (أو) كل المقبوض نصاباً (بفائدة) متجددة عن غير مال أو غير زكي (جمعهما) أي المقبوض والفائدة (ملك وحول) مثال ذلك استفاد عشرة دنانير في أول المحرم واستمرت إلى مثله واقتضى عشرة دنانير من دين حال حوله فيزكي العشرين وسواء تقدم ملك الفائدة كالثلث أو تأخر بشرط بقاء الاقتضاء إلى تمام حول الفائدة (أو) كل المقبوض نصاباً (ب) خارج (معدن) ذهب أو فضة لأنه لا يشترط فيه الحول (على القول) أي المختار للمازري من الخلاف وهو قول القاضي عياض وأما يزكي دين بالشروط المتقدمة (لسنة) ولو أقام عند المدين سنين مبتدأة (من) يوم ملك (أصله) أي الدين أو تزكيته (١٣٠) إن لم يؤخر قبضه فراراً من الزكاة والأزكاة لكل عام بتبدئة العام الأول فإن نقص الأخذ

القدر أو النصاب اعتبر هذا
مذهب ابن القاسم ومذهب
المداونة تزكيته لعام واحد
فقوله (ولو فر) المالك من
الزكاة كل عام (بتأخير)ه
عند المدين سنين مع تمكنه
من أخذه منه ليس مبالغته في
قوله لسنة بل هو شرط

زَكَيْتُمْ ثُمَّ زَكَيْتُمُ الثَّمَنَ لِحَوْلِ التَّزْكِيَةِ وَإِنَّمَا يَزَكِي دَيْنٌ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ عَيْنًا بِيَدِهِ
أَوْ عَرْضًا تِجَارَةً وَقَبِضَ عَيْنًا وَلَوْ بِهِبَةٍ أَوْ إِحَالَةً كَمَلَّ بِنَفْسِهِ وَلَوْ تَلَفَ الثَّمَنُ أَوْ
بِفَائِدَةٍ جَمَعَهُمَا مِلْكٌ وَحَوْلٌ أَوْ بِمَعْدِنٍ عَلَى الْقَوْلِ لِسَنَةِ مِنْ أَصْلِهِ وَلَوْ فَرَّ بِتَأْخِيرِهِ
إِنْ كَانَ عَنْ كَهْبَةٍ أَوْ أَرْضٍ لَا عَنْ مُشْتَرَى لِقَفِيَّةٍ وَبَاعَهُ لِأَجَلٍ فَلِكُلٍّ وَعَنْ إِجَارَةٍ
أَوْ عَرْضٍ مُفَادٍ قَوْلَانِ وَحَوْلُ الثَّمَنِ مِنَ التَّمَامِ لَا إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ ثُمَّ زَكَيْتُمُ
الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ اقْتَضَى

مستأنف وجوابه مقدار أي استقبال به حولاً بعد قبضه (إن كان) الدين (عن كهبة) واستمر بيد الواهب (أو أَرْض) ديناراً
أي دينة نفس أو جرح استمر بيد الجاني أو العاقلة وأدخلت الكاف للصدق بين الزوج والمحال به بيد ملتزمة (لا) يزكي الدين لسنة من
أصله إن كان (عن) بيع عرض (مشتري للقنية) بأن اشترى شيئاً للقنية (وباعه) بنصاب (لأجل) معلوم وأولى بحال وأخر قبضه
فراراً من الزكاة (ف) يزكيه (لكل) من الأعوام الماضية بعد بيعه قاله ابن رشد وهو ضعيف والمعتمد أنه يستقبل به حولاً بعد قبضه ولو
باعه بحال وأخر قبضه فراراً فلاحسن حذف ولو فر بتأخيرته إلى قوله قولان والموافق للمعتمد قوله آنفاً واستقبل بفائدة تجددت الخ
(و) لو كان الدين الذي فر بتأخيرته (عن إجارة) لرفيق أو كراء الدابة (أو عن عرض مفاد) بكميزات أهبة قبضه الموهوب له من
الواهب وباعه بدين فقي الاستقبال به بعد قبضه وتزكيته لماضي الأعوام (قولان) اعتمد المتأخرون الأول فإن لم يفر بتأخيرته
فمستقبل به اتفاقاً (وحول) المقبوض من الدين الناقص عن النصاب (التم) بفتح التاء كائن (من) وقت قبض (التمام) أي المتمم
لالنصاب فإن قبض عشرة في أول محرم وعشرة في أول رجب فحولهما أول رجب وقال أشهب حول كل مقبوض من يوم قبضه
(لا) يكون حول المتمم من التمام (إن نقص) المتم عن النصاب (بعد الوجوب) لزكائه لكونه نصاباً ثم قبض ما يكمله نصاباً
فلا يكون حوله من التمام بل يزكي كل مقبوض عند تمام حوله من يوم قبضه فمن اقتضى عشرين ديناراً في أول محرم وزكاهما ثم اقتضى
عشرة في أول رجب ثم جاء المحرم ومقبوضه دون نصاب وهو مع مقبوض رجب نصاب زكاه نظراً لتماه بالرجعي وإذا جاء رجب زكاه
نظراً لتماه بالجرمي مادام في مجموعهما نصاب (ثم) بعد تمام مقبوض نصاباً في مرة أو مرات (زكي المقبوض) بعد ذلك إن
كان نصاباً بل (وإن قل) عن النصاب وبصر حول كل مقبوض يوم قبضه (وإن اقتضى) أي قبض من دينه الذي حال حوله

(دينارا) في أول محرم مثلاً (ف) اقضى ديناراً (آخر) في رجب مثلاً (فاشترى بكل) من الدينارين (سبعة) في وقت واحد أو بالأول ثم الثاني أو عكسه (باعها) أى سلعة كل واحد منهما (بعشرين) ديناراً مثلاً (فان باعهما) أى الساعين معا في صور الشراء الثلاثة زكى الأربعين يوم قبضها من المشتري (أو) باع (احداها بعد شراء الأخرى) بحيث اجتمعتا في ملكه (زكى الأربعين) جملة ان باعهما معا ومتفرقة ان باع متفرقا فزكى عند بيع الأولى عن أحد وعشرين ثمها مع ربحه وعن الدينارين ثم الأخرى ثم عند بيع الثانية يزكى عن سبعة عشر ثمها وحول الجميع من وقت بيع الأولى (والا) أى وان لم يبع احداها بعد شراء الأخرى بأن باع الأولى قبل شراء الثانية زكى (احدا وعشرين) ديناراً وعشرون ثم التي باعها والدينارين التي لم يشتريه ومستقبل ربح الثانية حولاً من يوم زكاة الأولى لانه ربح مال مزكى فحولته من يوم زكاة أصله (وضم) أجل (اختلاط) أى التباس (أحواله) أى أوقات الاقتضات (آخر) منها ملئس وقته (ل) اقتضاء (أول) منها علم وقته فيصير حولهما منه وليس المراد بالأول خصوص الأول الحقيقي وبالأخر خصوص الآخر الحقيقي بل المراد بالأول ما تقدم مطلقاً أى حقيقة أو اضافياً وبالأخر ما تأخر كذلك فهي (عكس الفوائد) التي نسبت أوقاتها سوى الأخيرة فاتمها يضم للنسي وقتها منها الأخيرة للعلوم وقتها سواء كانت أخيرة حقيقة أم لا وضم للأخيرة في الفوائد لأن زكاتها لما يستقبل فلو ضمت الأخيرة للأولى لزم زكاة الأخيرة قبل كمال حولها وأما الدين فزكاته لما مضى فاذا ضم آخره لاوله لم يلزم ذلك (و) ضم (الاقتضاء) للتأخر الناقص عن النصاب (لمثله) المتقدم في كونه اقتضاء وان لم يمانه في القدر (مطلقاً) عن التقيد (١٣١)

(الفائدة) المتقدمة الناقصة
عن النصاب (للتأخر)
عنها (منه) أى الاقتضاء
للا متقدم منه المنفق قبل
استفادتها أو حولها هذه
قاعدة فرع عليها
لايضاحها فقال (فان
اقتضى خمسة) من دينه
(بعد حول) من زكاته أو

ديناراً فأخر فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين فان باعها معا أو احداها بعد
شراء الأخرى زكى الأربعين والاحداً وعشرين وضم لاختلاط أحواله آخر
لأول عكس الفوائد والاقتضاء لئله مطلقاً والفائدة للمتأخر منه فان اقتضى
خمساً بعد حول ثم استفاد عشرة وأنفقها بعد حولها ثم اقتضى عشرة زكى
العشرين والأولى ان اقتضى خمسة وانما يزكى عرض لا زكاة في عينه ملك
بمعاوضة بنية تجر أو مع نية غلة أو فنية على المختار والرجح لا بلاء بنية أو نية
فنية أو غلة أو هما وكان كاصليه أو عيناً

ملكها وأنفقها (ثم استفاد عشرة) وحال عليها الحول عنده (وأنفقها بعد حولها) وأولى ان أياها (ثم اقتضى عشرة) من دينه
(زكى العشرين) أى الفائدة والعشرة التي اقتضاها بعد حولها يزكى الخمسة الأولى لعدم كمال للنصاب منها ومن عشرة الاقتضاء
(و) يزكى الخمسة (الأولى ان اقتضى خمسة) أخرى مع زكاة هذه الخمسة المقضاة أيضاً لتمام النصاب من مجموع الاقتضات
الثلاثة والموضوع اتفاق الخمسة التي اقتضاها وأول قبل حول الفائدة فان بقيت حولها ضمها لها (وانما يزكى عرض) أى عوضه من
قيمتها ان كان مداراً ومنه ان كان محتسراً (لا زكاة في عينه) أى العرض كرفيق وز ودون نصاب نعم (ملك بمعاوضة) مالية أى
بسببها لاهبة أو أرت أو خلع (بنية تجر) أى معها واحداً (أو مع نية غلة) بأن نوى أن يكرهه الى ان يجد من يشتريه بربح (أو)
مع نية (فنية) بأن نوى استعماله الى ان يجد مشتر يا به أى الربح (على المختار) للخمى (والرجح) لابن يونس من الخلاف ابن غازى
قوله على المختار والرجح راجع لقوله أو فنية كما في التوضيح وأما قوله أو مع نية غلة فالحكم فيه بين فقطع به من غير احتياج للاستظهار
عليه يعزوه لمن رجحه وهو اللخمى وأما ابن يونس فلم يذكره أصلاً والحاصل ان اختيار اللخمى في المسألتين وترجيح ابن يونس
في الثانية فقط لكنه يجزى في الأولى بالأولى فيصح ارجاعه لها (لا) يزكى عوض العرض ان ملك (بلائية) لتجر أو غلة أو فنية (أو)
مع (نية فنية) فقط (أو) نية (غلة) فقط (أو) مع نية (هما) أى الفنية والغلة معا (وكان) العرض (كأصله) هذا من عكس التشبيه
والغنى وكان أصله كهو أى في كونه عرضاً ملك بمعاوضة مالية سواء نوى به التجارة أو الفنية ومفهوم كان كأصله ان العرض المملوك لا
معاوضة كمطية أو أرت أو معاوضة غير مالية كصداق ان اشترى به عرض تجارة وباعه بعين فانه يستقبل بثمنه (أو) كان أصله (عيناً)

وان قل) عن نصاب اشترى بها عرض تجارة (و يبيع) أى عرض التجارة (يعين) لأن لم يبيع وإن يبيع بعرض الاقرار من الزكاة فيؤخذ بها (وان) أخذ العين عوضه (لاستهلاك) أى اتلاف للعرض من شخص فأخذ ربه قيمته منه عينا (فكالدنين) فى زكاته سنة واحدة ولو أقام عنده سنين (ان رصد به) أى العرض (السوق) أى ارتفاع ثمنه ارتفاعا يينا ويسمى محسرا (والا) أى وان لم يرصد به السوق بأن يكتفى بما تيسر من الربح ويخلفه بغيره ويسمى مديرا كأرباب الحوانيت وجالبي السلع الى البلدان (زكى) ان تم حوله (عينه) أى الدراهم والدنانير التى بيده (ودينه) على غيره أى عدده (النقد) أى الذهب أو الفضة (الحال) بتشديد اللام أى غير المؤجل ابتداء أو بعد انتهاء أجله (المرجو) خلاصه لكونه على ملىء حسن المعاملة (والا) أى وان لم يكن نقدا بأن كان عرضا مرجوا أو لم يكن حالا بأن كان مؤجلا كذلك (قومه) أى الدين العرض أو المؤجل أى قدر قيمته وقت الزكاة وزكاهامع عينه ودينه النقد الحال المرجو والنقد المؤجل يقوم بعرض وهو يقوم بنقد حال وهذا هو قيمة النقد المؤجل (ولو) كان دينه العرض (طعام سلم) أى طعاما مسلما فيه اذ ليس تقويمه بيعا فيلزم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (كسلعه) أى المدير فيقومها ان تم الحول وباع منها بنقد وان قل ويزكى قيمتها مع ما تقدم كل عام (ولو بارت) أى كسدت وأقامت عنده سنين بلا يبيع فلا تنتقل لقضية ولا احتسار (لا) يجب زكاة الدين (ان لم يرجه) لكونه على معتمد أو ظالم لا تناله الاحكام حتى يقبضه فيزكاه عام واحد كالمغصوب (أو كان) الدين (قرضا) ولو حالا على ملىء حتى يقبضه فيزكاه عام واحد ولو أقام عند المدين أعواما الا ان يؤخر قبضه فزارا من الزكاة فيزكاه لسكل عام (وتؤولت) أى فهمت المدونة (أيضا) أى كما تؤولت بعدم تقويم القرض (بتقويم القرض) (١٣٢) أى السلف وزكاة قيمته وهو ضعيف لقولها فى محل آخر ومن

وان قل ويبيع يعين وان لاستهلاك فكالدنين ان رصد به السوق وإلا زكى عينه ودينه النقد الحال المرجو وإلا قومته ولو طعام سلم كسلعه ولو بارت لا ان لم يرجه أو كان قرضا وتؤولت أيضا بتقويم القرض وهل حوله للأصل أو وسط منه ومن الإدارة تأويلان ثم زيادته ملغاة بخلاف حكم التحرى والقمح والمرجع من مفلس والمكاتب يميز كثيره وانتقل المدار للاحتسار وهما للقضية بالنية لا العكس ولو كان أولا للتجارة

حال الحول على مال عنده ولم يزكه حتى أقرضه ثم قبضه بعد سنين زكاه لعامين فقد أسقط عنه الامام مالك رضى الله تعالى عنه زكاته مدة القرض الا سنة قبضه (و) ان ملك نصابا

أوزكاه فى أول محرم واشترى به سلعة للإدارة فى أول رجب فـ (هل حوله) أى المدير الذى يزكى عند تمامه (للاصل) وان أى محرم الذى ملك أوزكى فيه رأس المال (أو وسط منه) أى الأصل (ومن) وقت (الإدارة كزبيع الثانى تأويلان) أى فهمان لشرح المدونة وإذا قوم المدير سلعه وزكاهها (ثم) باعها بزيادة عما قومها به (فزيادته ملغاة) أى لا يجب زكاتها لاحتمال كونها لارتفاع سوقها أو رغبة مشتريها فان تحقق خطأ فى تقويمها فلا تلغى ونجب زكاتها (بخلاف) زيادة وزن (حلى التحرى) أى الذى تحرى زنته لترصيعه بجواهر وزكاهها ثم نزع الجواهر منه ووزنه فزاد وزنه عما تحراه فيزكى الزيادة لتحققها وتبين خطئه فى تحريه (والقمح) كغيره من العروض فى تقويمه وزكاة قيمته ان نقص عن نصاب أو فى غير عام خروجه وفى نسخة والفسخ أى سلعة التجارة التى باعها المدير وفسخ بيعها لفساده أو عيبها كغيرها فى التقويم (و) العرض (المرجع) أى الذى أخذته ياتمه المدير (من) مشتر (مفلس) قبل قبض ثمنه منه كغيره من العروض فى التقويم (و) الرقيق المشتري للتجارة (والمكاتب) أى الذى أعتقه المدير على مال مؤجل (يعجز) عن شئ من المال المكاتب به ولو قل فيصير قنا (كغيره) من العروض فى التقويم لان بطلان كتابته ليس ابتداء ملك له فلا يحتاج فى هذه الثلاثة الى احداث نية التجارة على المشهور من انها حل يبيع فيرجع لما كانت عليه قبل بيعها من ادارة أو احتسار (وانتقل) العرض (المدار) أى الذى نوى التاجر فيه يبيع بما تيسر من الربح ولو قل من الادارة (للاحتسار) أى انتظار ارتفاع السوق ببيعه بالنية (وهما) أى المدار والمحتسار (للقضية بالنية) فان باعه بنصاب استقبل به حولا من قبضه (لا العكس) أى لا ينتقل المحتسار للإدارة بالنية ولا المقضى للإدارة والاحتسار بها لانها سبب ضعيف فتنتقل للأصل ولا تنتقل عنه (ولو كان) اشتراه (أولا) أى ابتداء (للتجارة) ثم نوى به القضية فلا ينتقل عنها

للتجارة بالنية (وان اجتمع) لتاجر (ادارة) في عرض (واحتكار) في آخر (وتساويا) أي العرضان قيمة (أو احتكار الاكثر) وأدار الاقل (فكل) من العرضين (على حكمه) في التساوي واحتكار الاكثر (والا) أي وان لم يتساويا ولم يحتكر الاكثر بان أدار الاكثر واحتكر الاقل (فالجميع للادارة) ولغى حكم الاحتكار هذا قول ابن القاسم وعيسى بن دينار وقال ابن الماجشون يتبع الاقل الاكثر مطلقا وقال هو ومطرف كل على حكمه مطلقا (ولا تقوم الاواني) التي تدار فيها السلع ولا الآلات التي تصنع بها وكذا الأبل التي تحملها (وفي تقويم الكافر) أي من كان كافرا وأسلم للمدير سلمه ان باع منها بنقد وان قل (لحلول من) يوم (اسلامه أو استقباله بالثمن) ان بلغ نصابا حولا من يوم قبضه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وأما المحتكر اذا أسلم فيستقبل حولا بالثمن من يوم قبضه اتفاقا (والقراض) أي المال المدفوع لمن يتجر فيه بجزء معلوم من الربح (الحاضر) ببلد ربه ولو حكما بعلمه حاله في غيبته (يزكيه ربه) كل عام (ان أدارا) أي ربه وعامله فيقوم ما بيدهما ويؤزكى رأس ماله وحصته من الربح (أو أدار) (العامل) وحده فيقوم ما بيده ويؤزكى رأس ماله وحصته من الربح ويؤزكيه (من غيره) أي القراض لثلاث ينقص مال القراض وهو ممنوع وحكى ابن شاس وابن بشير انه لا يزكى الا بعد المفاصلة لسنة واحدة (وصبر) ربه بزكاته (ان غاب) القراض عن بلده ولم يعلم حاله ولو سنين حتى يأتيه أو يعلم حاله ولا يزكيه العامل لاحتمال موت ربه أو فلسه الا أن يأمره ربه بها أو تؤخذ منه كرها فتجزئه وتحسب على ربه وحده (فيؤزكى) رب المال (لسنة الفصل) أي عن سنة الحضور ولو لم تحصل مفاصلة بين العامل ورب المال (١٣٣) (ما فيها) سواء تساوى ما قبله أو زاد عليه أو نقص عنه (وسقط) عن ربه زكاة (ما زاد قبلها) أي سنة الفصل لانه لم يصل لديه ولم ينتفع به ويبدأ بالخراج عن سنة الحضور ويؤزكى الباقي لما قبلها وهكذا وان نقص الخراج النصاب سقطت عن الباقي هذا ظاهر للمصنف والذي قاله ابن رشد وغيره انه

وإن اجتمع إدارة واحتكار وتساويا أو احتكار إلا أكثر فكل على حكمه
والأ فالجميع للإدارة ولا تقوم الاواني وفي تقويم الكافر لحلول من اسلامه
أو استقباله بالثمن قولان والقراض الحاضر يزكيه ربه ان أدار أو العامل من
غيره وصبر ان غاب فيؤزكى سنة الفصل ما فيها وسقط ما زاد قبلها وإن نقص
فلكل ما فيها وأزيد وأنقص قضى بالنقص على ما قبله وإن احتكرا أو العامل
فكالدائن وعجلت زكاة ماشية القراض مطلقا وحسبت على ربه وهل عبيده
كذلك أو تلقى كالنفقة تأويلان

يبدأ بالاولى فالتى تليها وهكذا الى سنة الحضور قال بعض الشيوخ ما لها واحد فلا فرق بين ابتدائه بسنة الحضور وابتدائه بالاولى البناني وهو الظاهر فان كان المال أحدا وعشرين دينارا وغاب العامل به خمس سنين وحضر به أحدا وعشرين زكاة لسنتين وسقطت زكاة ثلاث سنين لتقصيص الخراج النصاب (وان نقص) القراض قبل سنة حضوره عن سنة الحضور (ف) زكى (لنكل) من السنين الماضية (ما فيها) ككونه في الاولى مائة وفي الثانية مائة وخمسين وفي الثالثة مائتين فعلى ظاهر المصنف يزكى مائتين سنة الحضور ومائة وخمسين للثانية ومائة للأولى وعلى قول ابن رشد وغيره يبدأ بالاولى يزكى مائة للأولى ومائة وخمسين الا اثنين ونصفا للثانية ومائتين الا سبعة ونصفا تقريبا في سنة الحضور فقد ظهر الفرق بين الابتداء في هذا المثال وتوجه بحث من قال وسع المصنف رحمه الله تعالى الدائرة مع سكونه عما نقصته الزكاة فلو قال كما قال ابن عرفة فزكى لكل عام ما فيه غير نقص زكاة ما قبله وغير نقص ما بعده لأفاد جميع الصور مع حكم الزكاة (وان احتكرا) أي رب المال وعامله (أو) احتكر (العامل) فقط (ف) يزكى القراض (ك) زكاة (الدين) في كونها بعد القبض لسنة ولو أقام بيد العامل سنين ان كان ما بيد العامل مساويا لما بيد رب المال أو أكثر والا كان تابعا لما بيد ربه وانما يعتبر ان كان يتجر به والا فالعبرة بما بيد العامل فقط (وعجلت زكاة ماشية القراض) للمشترا به أو منه لتعلقها بعينها فلا تؤخر العلم بحالها او للمفاصلة تعجيلا (مطلقا) عن التقيد بحضور رب المال أو ادارة العامل (وحسبت على ربه) أي القراض فلا تجبر بالربح وقال أشهب تلقى عليهما ويجبرها الربح كالحسارة (وهل عبيده) أي زكاة فطر الرقيق المشتري بالقراض أو منه (كذلك) أي المذكور من زكاة ماشية القراض في كونها تحسب على ربه وحده (أو تلقى) عليهما (كالنفقة) على عبيد القراض في جبرها بالربح (تأويلان)

أى فهمان لشراح المدونة هذا تقرير كلامه وهو غير صحيح لقوله فيها زكاة الفطر عن عبيد القراض على رب المال حالا وأما فقهاءهم فمن مال القراض له وهذا صريح لا يقبل التأويل وإنما التأويلان في ماشية القراض الحاضرة هل تركى منها وحسب على ربها أو من عند ربها فلو قال بعد قوله مطلقا وأخذت من عينها ان غابت وحسبت على ربه وهل كذا ان حضرت أو من ربها كزكاة فطر رفيقه تأويلان لو افق النقل (وزكى ربح العامل) ان كان نصابا بل (وان قل) عنه وليس له ما يضمه اليه (ان أقام) مال القراض (بيده) أى العامل (حوالا) من يوم أخذه من ربه للتجارة به بناء على انه شريك وعلى انه أجير يكفى حول الاصل (وكانا) أى رب المال وعامله (جرين مسلمين بلادين) عليهما (وحصة) أى رأس مال (ربه) أى القراض (ربحه) أى مع نصيب رب المال من ربحه (نصاب) فان نقصا عنه فيستقبل العامل بما خصه من الربح ولو نصابا بناء على انه أجير الا أن يكون لرب المال مال آخر يتم به النصاب وخال الجول عليهما فيزكى العامل ربحه وان قل قال أشهب من له أحد عشر ديناراً وربح فيها خمسة وله مال حال حوله يتم به النصاب فليزك العامل حصته لوجوب الزكاة في المال وبه أخذ سحنون (وفي كونه) أى العامل (شريكا) لرب المال لزمانه حصته من الربح ان تلف ولعق من يعتق عليه بنفس الملك الذى اشتراه بمال القراض وعدم حده يوطء أمة القراض ولحق ولدها به وتقويمها عليه واشترط أهلية الزكاة في زكاة حصته (أو أجيرا) لرب المال على التجارة فيه بجزء من ربحه اذ ليس له شركة في رأس المال وحول نصيبه من الربح حول أصله وتركية (١٣٤) نصيبه وان قل عنه وسوطها لسقوطها عن رب المال (خلاف)

في التشهير للفروع
للبنية على كونه شريكا
أو أجيرا لكونه شريكا
أو أجيرا اذ للشهور منهما
كونه أجيرا (ولا تسقط
زكاة حرث) أى محروث
من حب وتمر (ومعدن)
ذهبة أو فضة (وماشية)

وَزَكَّى رِبْحُ الْعَامِلِ وَإِنْ قُلَّ أَنْ أَقَامَ يَدَيْهِ حَوْلًا وَكَانَا حُرَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَا
دَيْنٍ وَحَصَّةٍ رَبِّهِ بِرَبْحِهِ نَصَابٌ وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا أَوْ أَجِيرًا خِلَافٌ وَلَا تَسْقُطُ
زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَعْدِنٍ وَمَاشِيَةٍ يَدَيْنِ أَوْ فَقْدَةٍ أَوْ أَسْرٍ وَإِنْ سَاوَى مَا يَدَيْهِ إِلَّا زَكَاةَ
فِطْرَةٍ عَنْ عِبْدَةٍ عَلَيْهِ مِثْلُهُ بِخِلَافِ الْعَيْنِ وَلَوْ دَيْنٌ زَكَاةٌ أَوْ مُؤْجَلًا أَوْ كَمَهْرٍ أَوْ
نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا أَوْ وَلَدَةٍ إِنْ حُكِمَ بِهَا وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ يُسَرُّ تَأْوِيلَانِ أَوْ وَالِدٍ
يُحْكَمُ إِنْ تَسَلَّفَ

لا
أى نعم (بدن) على مالها مستغرق لها (أو فقد) أى غيبة المالك وانقطاع خبره (أو أسر) للمالك
لحمله على الحياة (وان ساوى) الدين (ما يده) أى المالك بان كان عليه خمسة أوسق من قمح وخرج له مثلها أو عليه خمسة
جمال وله مثلها (الا زكاة فطر عن عبد) و(عليه) أى المالك (مثله) أى العبد فتسقط عنه حيث لم يكن له ما يقابل (بخلاف)
زكاة (العين) أى الذهب والفضة ومنها قيمة عرض المدير فيسقطها الدين والفقد والاسر (ولو) كان الدين (دين زكاة) ترتبت
في ذمته (أو) كان الدين الذى عليه (مؤجلا) لانه يؤل للحلول بمضى الزمن أو الموت أو الفلاس (أو) كان (كمهر)
لزوجه ولو مؤجلا هذا قول الامام مالك وابن القاسم وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين إلا مهور النساء اذ ليس شأنهن
القيام به الا في موت أو فراق وأدخلت الكفاف دين الوالدين والصديق (أو) كان الدين (نفقة زوجة) ترتبت عليه وهو مؤسر
حال كونه (مطلقا) عن التقييد بالحكم بها لانها في نظير الاستمتاع (أو) نفقة (ولد ان حكم بها) متجمدة عن ماض ومعنى
الحكم الفرض أى ان فرضها وقدرها حاكم فتصير كالدين في اللزوم وعدم السقوط بمضى الزمن فلا يقال الماضية سقطت بمضى
زمنها والمستقبل لا يحكم بها اذ الحكم سواء كان على ظاهره أو بمعنى التقدير صيرها كالدين في اللزوم وسواء تقدم للولد يسر أم لا باتفاق
فان لم يحكم بها فقال ابن القاسم لا تسقط وقال أشهب تسقط وهل بينهما وفاق أو خلاف والى هذا أشار بقوله (وهل) عدم سقوط زكاة العين
عن الاب بنفقة ولده التى لم يحكم بها (ان تقدم للولد يسر) سابق على عدم الكائن مدة اتفاق أبيه عليه فان لم يتقدم له يسر فتسقطها
كما قاله أشهب فهما متفقان أو يبقى كل على اطلاقه فيبينهما خلاف (تأويلان) المذكور تأويل الوفاق والمخذوف تأويل الخلاف
(أو) كان الدين نحمد من نفقة (والله) أب أو أم فيسقط زكاة العين عن الولد حال كونه (يحكم) أى الزام وقضاء بها (ان)
نسلف) الوالد ما أنفق على نفسه في الماضي لياخذه قضاء من ولده فان لم يحكم بها أو لم يتسلف بان يحيل في الاتفاق على نفسه بسؤال

أو غيره فلا تسقط نفقته زكاة العين عن ولده (لا) تسقط زكاة العين عن مالكها (بدين كفارة) وجبت عليه لقتل خطأ أو ظهار أو فطر في رمضان (أو هدى) وجب لتمتع أو قران أو ترك واجب من حج أو عمرة ابن رشد الفرق بين دين الزكاة ودين الكفارة ان الزكاة يطلبها الامام وبأخذها كرها بخلاف الكفارة قال اللحى الذى يقتضيه المذهب ان الكفارة بما يجزى الانسان على اخراجه ولا توكل لامنته وهذا هو الاصل فى حقوق الله تعالى فى الأموال فاذا لافرق بين الكفارة والزكاة فمن لم يؤد زكاته أو وجبت عليه كفارة أو هدى وامتنع من أداء ذلك فإنه يجبر على نفاذه (الا أن يكون عنده) أى للدين (معشر) أى ما يزكى بال عشر أو نصفه من حب وتمر (زكى) أى أخرجت زكاته وأولى ان لم تجب الزكاة فيه لنقصه عن النصاب ومثله للماشية فيجعل ما ذكر فى الدين ويزكى العين (أو معدن) أى ما خرج منه فيقابل به الدين ويزكى العين (أو قيمة) نجوم (كتابة) فان كانت عينا قومت بعرض ثم هو بعين فيجعلها فى الدين ويزكى العين (أو قيمة) رقيق (مدير) أى معتك عتقا معلقا تنجيزه على موت مالكة فتجعل فى الدين ويزكى العين ويقوم على انه فن كان تديره سابقا على الدين أو متأخر عنه (أو قيمة) (خدمة معتك لاجل) على غرضها باحتال موته أو مرضه فى الاجل (أو) قيمة (مخدم) أى رقيق لغيره وهبت خدمته له سنين معلومة أو حياته قاله ابن المواز اللحى جعل الدين فى قيمة الخدمة اذا كانت حياته ليس بحس لانها لا يجوز بيعها بنقد ولا بغيره وأظنه قاسه على الدبر وليس مثله لانه فى المدير مراعاة للقول بجواز بيعه فى الحياة ولا خلاف انه لا يجوز للمخدم بيع الخدمة حياته فلا يجوز جعلها فى الدين (أو) قيمة (رقبه) أى (المخدم لمن) أى شخص (مرجها) أى رقية المخدم (له) بأن أخذه

لَا يَدِينُ كَفَّارَةً أَوْ هَدْيًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مُعَشَّرٌ زَكَّى أَوْ مَعْدِنٌ أَوْ قِيَمَةٌ كِتَابَةً أَوْ رَقِيَّةً مُدَبَّرَةً أَوْ خِدْمَةً مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ أَوْ مُخْدَمٌ أَوْ رَقِيَّتُهُ لِنَ مَرَجُعِهَا لَهُ أَوْ عَدَدُ دِينَ حَلٍّ أَوْ قِيَمَةُ مَرْجُوءٍ أَوْ عَرَضٌ حَلٌّ حَوْلَهُ أَنْ يَبِيعَ وَقَوْمٌ وَقَتِ الْوُجُوبِ عَلَى مُفْلِسٍ لَا آتِيٍّ وَإِنْ دُرِجِي أَوْ دَيْنٌ لَمْ يُرَجَّ وَإِنْ وَهَبَ الدَّيْنُ أَوْ مَا يُجْعَلُ فِيهِ وَلَمْ يَحُلْ حَوْلَهُ أَوْ مَرَّ لِكَمْؤُوجَرِّ نَفْسَهُ بِسِتِّينَ دِينَارًا ثَلَاثَ سِنِينَ لِحَوْلٍ فَلَا زَكَاةَ وَمَدِينٌ مِائَةً لَهُ مِائَةٌ مُحَرَّمَةٌ وَمِائَةٌ رَجِيْمَةٌ يَزَكَّى الْأَوَّلَى

(أو قيمة) دين مؤجل (مرجو) خلاصه بأن كان على ملىء حسن المعاملة أو تناله الاحكام (أو عرض حل) أى كل (حوله) أى العرض وهو فى ملكه وانما يشترط هذا الشرط اذا مر على الدين حول وهو على الدين والا فلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زمنا (ان يبيع) أى كان العرض بما يباع على المفلس لوفاء دينه كشياب جمعة وكتب فقه لاثنياب حسده ودار سكناه التى لأفضل فيها (وقوم) أى اعتبرت قيمته (وقت الوجوب) للزكاة فى العين وهو آخر الحول وصلة يبيع (على مفلس) لتوفية دينه فالأولى تقديعه بلسقه (لا) يجعل فى الدين رقيق (آبى) أو بغير شارد (وان رجى) عوده اذ لا يجوز بيعه بوجه (أو دين لم يرج) خلاصه لعسر للدين أو ظلمه ولا تناله الاحكام لانه كالعدم (وان وهب الدين) المسقط لزكاة العين للمدين ولم يحل حوله عنده بعد هبته له فلا زكاة عليه فى العين التى حال حولها بيده لان هبة الدين منشئة لملكه العين فيستقبل بها حولا من يوم الهبة (أو) وهب الدين (ما) أى شىء (يجعل فيه) أى الدين (ولم يحل حوله) وهو فى ملكه فلا زكاة فى العين التى بيده (أو مر للمؤجر نفسه بستين دينارا) لعمل (ثلاث سنين) وقبضها وليس له غيرها وفاعل مر (حول فلا زكاة) عليه الآن ويستقبل بالعشرين التى ملكها بتمام الحول حولا اذ هى فائدة تجددت لاعن مال فاذا تم الحول الثانى وهى عنده زكاه واستقبل بالعشرين التى ملكها بتمام حولا فاذا تم الحول الثالث زكاه وبقى الاولى واستقبل بالعشرين التى ملكها بتمام حولا فاذا تم وهى بيده زكاه وبقى الاولين قال فى البيان هذا الذى يأتى على مذهب مالك رضى الله تعالى عنه (ومدين) لشخص (مائة) (له) أى المدين (مائة محرمة) ملكها فى محرم (ومائة رجبية) ملكها فى رجب (يزكى) المائة (الاولى) المحرمة عند تمام حولها ويقابل الدين بالرجبية فلا يزكيا اذا تم حولها وهى بيده على المشهور وقيل يزكى كلا عند حولها ويقابل الدين

بالأخرى (وركت عين وقت) أي حبست العين على معينين أو غيرهم (للسلف) أي ليسلفها المحتاج لقضاء حاجته بها ويرد مثله أو مر عليها حول من ملكها أو زكاتها وهي بيد واقفها أو الناظر عليها إن كانت نصاباً أو أقل ولا واقف ما يتمم أدوقه لم يخرجها عن ملك واقفها فإن تسلفها أحد ولم يردّها إلا بعد عام فزكها من ذكر بعد قبضها منه لعام واحد ولو أقامت عند المدين سنين (كسبات) خارج من زرع أي حب وقف ليزرع كل عام في أرض مملوكة أو مستأجرة أو مباحة فإن كان الخارج نصاباً ولو بالضم لما لم يوقف من مال الواقف زكاة الواقف أو الناظر وكذا غير الحوائط الموقوفة (وحیوان) أي نعم وقف ليفرق لبنه أو صوفه أو ليحمل عليه أو يركب في سبيل الله ونسله تبع له ولو سكنت عنه واقفه (أو) لتفرقة (نسله) أي الحيوان (على مساجد) أو ربط أو فناطر (أو) على آدميين (غير معينين) كالفقراء والمجاهدين وشبهه في التزكية على ملك الواقف فقال (ك) النبات أو الحيوان للموقوف خارجة أو نسله (عليهم) أي المعينين (إن تولى المالك تفرقة) وسقيه وعلاجه بنفسه أو نائبه بأن كان الحب للموقوف تحت يد واقفه يزرعه ويأجله حتى يثمر فيفرقه على المعينين أو الحيوان الموقوف تحت يده يقوم به حتى يحصل نسله فيفرقه عليهم فيزكي حملته إن كانت نصاباً ولو بالضم لما لم يوقف (والا) أي وإن لم يتول المالك القيام بالنبات والحيوان الموقوف وتولاه المعينون الموقوف عليهم وصاروا يزرعون ويقسمون الخارج ويتخدمون الحيوان ويقسمون نسله فلا تزكي حملته على ملك واقفه بل (إن) حصل لسلك (من المعينين) نصاب (من الخارج أو من النسل زكاة) والا فلا مال يمكن له ما يضمنه له ويكمل به النصاب هذا حكم الحيوان الموقوف لتفرقة نسله وأما الحيوان الموقوف لتفرقة غلته أو الحمل أو الركوب عليه على معينين أو غيرهم فزكي حملته على مالك واقفه إن كان نصاباً ولو بالضم لما لم يوقف (١٣٦) سواء تولى المالك القيام به أولاً (وفي الحاق) الحبس على (ولد فلان)

وَزَكَيْتُ عَيْنٌ وَقَفْتُ لِلْسَلَفِ كَفَبَاتٍ وَحَيَّوَانٍ أَوْ نَسْلِهِ عَلَى مَسَاجِدَ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ
كَمَلِيهِمْ إِنْ تَوَلَّى الْمَالِكُ تَفَرُّقَهُ وَالْأَنْ حَصَلَ لِسَكْلِ نَصَابٍ وَفِي الْحَاقِ وَلَدِ فُلَانٍ
بِالْمُعَيَّنِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ قَوْلَانِ وَإِنَّمَا يُزَكَّى مَعْدِنُ عَيْنٍ وَحُكْمُهُ لِلْإِمَامِ وَلَوْ بِأَرْضٍ
مُعَيَّنَةٍ أَلَا تَمْلُوكُهُ لِمَصَالِحِ فَلَهُ وَضُمَّ بَقِيَّةُ عِرْقِهِ وَإِنْ تَرَخَى الْعَمَلُ لَا مَعَادِنُ وَلَا
عِرْقٌ آخَرُ وَفِي ضَمِّ فَاؤَدَمَ حَالِ حَوَلُهَا

كزید (ب) الحبس على
(المعينين) في التفصيل بين
تولى الواقف أو نائبه
القيام به وتوليهم ذلك
نظراً إلى تعيين الاب فزكي
حملته على ملك الواقف
تولاه والا زكي من نابه

نصاب ولو بالضم للملكة والا فلا (أو) الحاق ولد فلان (بغيرهم) أي غير المعينين نظراً إلى أنفسهم وتعلق (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (وإنما يزكي معدن عين) أي الخارج منه من ذهب أو فضة لا معدن نحاس أو حديد ويزكي معدن العين بشرط بلوغه النصاب لأمور الحول وزكاته ربع عشره (وحكمه) أي التصرف فيه من حيث كونه معدناً لا بقيد كونه عيناً (للالمام) الأعظم أو نائبه سدا لباب المخرج إذا المعادن قد يجدها شرار الناس فإن تركت لهم تحاسدوا وتقاتلوا عليها وسفك بعضهم دماء بعض فحسباً للزراع جعل التصرف للإمام أو نائبه يقطع لمن يشاء أو يجعله في مصالح المسلمين (ولو) ظهر (بأرض معين) مسلم أو كافر ذمى المتبطل ولا يحتاج الاقطاع لحياسة كالهبة وقيل لا بد فيه من الحياسة اهـ والاول هو الذي عليه العمل والثاني وجيه لان الامام ليس بواهب حقيقة إنما هو نائب عن المسلمين وهم أحياء (الا) أرضاً مملوكة (ككافر) (مصالح) الامام على ترك القتال وبقاء أرضه له في نظير مال يدفعه كل عام (ف) حكم المعدن الظاهر فيها (له) أي المصالح إلى أن يسلم فيصير حكمه للإمام لانه صار من المسلمين الذين يجب على الامام حمايتهم وسد باب الشر عنهم (وضم) أي جمع لما خرج من المعدن أولاً (بقية) أي الخارج من باقي (عرقه) أي المعدن وإن تلف المضموم اليه وينبى الضم إلى تمام النصاب فيزكيه ثم يزكي ما خرج بعده وإن قل عن النصاب إن اتصل العمل بل (وإن تراخى العمل) أي انقطع اختياراً أو اضطراراً (لا) تضم (معدن) أي الخارج من أحدهما الخارج من آخر ولو في وقت واحد (ولا) يضم (عرق) أي خارجه لخارج عرق (آخر) ولو اتصل العمل ولو ظهر العرق الثاني قبل تمام الاول وفي الخطاب انه يضم في هذه الحالة سواء ترك العمل فيه حتى أتم الاول أو انتقل اليه قبل الاول (وفي) وجوب (ضم فائدة) أي مال له نصاباً كانت أو دونه (حال حولها) أي الفائدة وهي في ملكه لما أخرجه من معدن العين دون نصاب وهو المولود عليه وعدم ضمها لاختلافهما في اشتراط تمام الحول فيها دونه تردد أي قولان الاول لعبد الوهاب

واللحمى والثاني لسميتون قياسا على عدم ضم المعدنين وفهم ابن يونس المدونة عليه (و) في (تعلق) الخطاب (بالوجوب) لزكاة ما خرج من المعدن (ب) مجرد (إخراجه) منه بدون توقف على تصفيته وأما للتوقف عليها الإخراج (أو) تعلقه (ب) تصفيته من ترابه وسبكه (تردد) الأول للماضي واستظهر وعمرته فيما أنفق أو تلف بعد الإخراج وقبل التصفية فيحسب على الأول دون الثاني (وجاز دفعه بأجرة) معلومة يأخذها الدافع من العامل في نظير أخذه ما يخرج منه بشرط ضبط العمل بمن أو عمل خاص كحفر يوم أو قامة نفعيا للجهالة في الاجارة وسمى العوض أجرة لانه ليس في مقابلة ذات بل في مقابلة اسقاط الحق (غير نقد) لتلا يلزم بيع عين بعين غير يد بيد مع الجهل بمقدار احداها نظرا للصورة ولذا جاز دفع معدن غير النقد بأجرة نقد (على ان المخرج) من المعدن من ذهب أو فضة (للمدفع له) المعدن وز كانه عليه وأما لو استأجره على ان المخرج لمن له المعدن والأجرة للعامل فيجوز ولو بنقد لانه في مقابلة العمل (و) ان تعدد العامل في معدن (اعتبر ملك كل) من العاملين فمن بلغت حصته نصابا زكى ومن لا فلا (و) في جواز دفع المعدن ان يعمل فيه (بجزء) معلوم النسبة للإخراج كثلثه في مقابلة عمله (كالتقراض) أى دفع المال لمن يتجر فيه بثلاث ربحه مثلا بجامع القررى كل ومنعه لانه أشد غرا من التقراض لان الاصل فيه ما المنع ورد دليل خاص بجواز التقراض وبقي هذا على منعه (قولان) لم يطعن المصنف على أرجحية أحدهما (وفي ندرته) بفتح النون وسكون المهملة أى قطعة ذهب أو فضة لا تحتاج لتصفية قاله عياض وقال أبو عمران تراب كثير الذهب سهل التصفية (الحمس) أى خمسها سواء وجدها حر أو رق مسلم أو كافر بلغت نصابا أم لا هذا مذهب ابن القاسم وقال ابن نافع فيها الزكاة ربع العشر لاختصاص الخمس بالركاز والندرة معدن لا ركاز لانه دفن آدمى (كالركاز وهو دفن) بكسر (١٣٧) فسكون أى مدفون كافر (جاهلى)

الجاهلية ما عدا المسلمين
كان لهم كتاب أم لا وقال
أبو الحسن اصطلاحهم ان
الجاهلية أهل الفترة
الذين لا كتاب لهم وأما
أهل الكتاب قبل الاسلام
فلا يقال لهم جاهلية
وأراد المصنف به من

وَتَعْلَقُ الْوُجُوبُ بِإِخْرَاجِهِ أَوْ تَصْفِيَّتِهِ تَرَدُّدٌ وَجَازَ دَفْعُهُ بِأَجْرَةٍ غَيْرِ نَقْدٍ عَلَى أَنَّ
الْمُخْرَجَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ وَاعْتَبِرَ مَلِكُ كُلِّ وَفِي بَعْضِهِ كَالْقِرَاضِ قَوْلَانِ وَفِي نَدْرَتِهِ الْخُمْسُ
كَالْكَازِ وَهُوَ دَفْنُ جَاهِلِيٍّ وَإِنْ يَشَكُّ أَوْ قُلَّ أَوْ عَرَضًا أَوْ وَجَدَهُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا إِلَّا
لِكَبِيرِ نَفَقَةٍ أَوْ عَمَلٍ فِي تَخْلِيصِهِ فَقَطَّ فَالزَّكَاةُ وَكَرِهَ حَفْرُ قَبْرِهِ وَالطَّلَبُ فِيهِ وَبَاقِيهِ
لِلْمَالِكِ الْأَرْضِ وَلَوْ جَيْشًا وَالْأَفْلُوحَ أَجْدِيهِ وَالْأَفْلُوحَ دَفْنُ الْمَصَالِحِينَ فَلَهُمْ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ
رَبُّ دَارٍ بِهَا فَلَهُ وَدَفْنُ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ لِقِطْعَةٍ

(١٨ - جواهر الاكليك - اول)

قال وهو دفن كافر غير ذمى لسكان أوصح وأشمل (وان يشك) في كونه دفن جاهلى أو غيره لان الغالب كونه لجاهلى (أو قل) كل من
الندرة والركاز عن نصاب كان عيناً (أو عرضاً) كنجاس ومسل ورخام وهذا خاص بالركاز ان وجدته حر مسلم بالغ غير مدين (أو
وجده) أى ما ذكر من الندرة والركاز (عبد أو كافر) أو صبى أو مدين (الالكبير نفقة) حيث لم يعمل بنفسه (أو كبير عمل) بنفسه أو
رقيقه (في تخلصه) أى إخراجه من الارض (فقط) راجع للتخلص احتز به عن نفقة سفره فيخمس معها والراجح كانه
معهما أيضاً (فالزكاة) ربع العشر دون الخمس والاستثناء راجع للندرة والركاز على المعتمد لكن لا يشترط باو غ نصاب ولا غيره من
شروط الزكاة هذا تأويل للحمى وتأول ابن يونس المدونة على وجوب الخمس مطلقا ولو توقف إخراجه من الارض على كبير نفقة
أو عمل (وكره حفر قبره) أى الجاهلى لاخلاله بالمرودة (والطلب) للمال (فيه) أى قبر الجاهلى في قوة العلة لما قبله وبخمس
ما وجد فيه وقال أشهب يجوز نيش قبره وأخذ ما فيه من مال وفيه الخمس (وباقية) أى الركاز الخمس أو المالك (لمالك الارض)
التي وجد بها باحياء لا يشراء فهو للبائع على الاصول (ولو) كان المالك لها (جيشا) افتتحها عنوة لانها صارت وقفا بمجرد
الاستيلاء عليها فهي كالمالوكة فان لم يوجد الجيش فلوارثه ان وجدوا الا للمسلمين (والا) يكن الركاز في أرض مالوكة لأحد كموات
أرض الاسلام وأرض الحرب (ف) باقية (أو واحدة) (والا دفن) أرض (المصالحين ف) هو (لهم) ولو وجدته غيرهم بلا تخميس
(الا أن يجده رب دار بها) منهم أو غيره بها (ف) هو (له) أى رب الدار دون باقيهم ان كان منهم فان كان دخيلا فيهم فهو لهم
(ودفن مسلم أو ذمى) علم بعلامته (لقطة) فيعرف سنة ما لم يغلب على الظن انقراض مستحقه فيوضع في بيت المال بالاعتراف

ولا مفهوم لدفع توهم انه ركاز (وما لفظه) أى طرحه (البحر كثير) مما يملكه آدمي (ف) هو (أو) أحده بلا تخمين) فان تقدم عليه ملك لآدمي فان كان ذميا فالنظر فيه للإمام وان كان مسلما فان كان ألقاه لعطيه فلفظة وان كان ألقاه للنجاة فهو لو أحده (فصل) فيمن تصرف الزكاة له (ومصرفها) أى الزكاة أى عمل صرفها (فقير) أى مالك دون قوت عامه (ومسكين) أى من لم يملك شيئا (وهو أحوج) أى أشد حاجة من الفقير (وصدق) فى دعواهما الفقر والمسكنة بلا عين (الاربية) أى شك فى صدقهما بسبب مخالفة ظاهر حالهما لدعواهما فلا يصدقان الا بينة وهل يكفي شاهد وبين أولاد من شاهدين (ان أسلم) كل منهما أى كانا مسلمين لا ان كفرا أو ظن اتفاقهما فى معصية (وتحرر) أى كانا حريين لا ذوى شائبة رق (وعدم) أى فقد كل منهما (كفاية بقليل) بأن لم يملكه أول يكفه فان كفاه قليل عامه فليس مسكينا ولا فقيرا (أو) عدم كفاية (اتفاق) عليه من نحو والد بأن عدم الاتفاق أول يكف فيعطى تمام كفايته فمن زمت نفقته مليا فلا يعطى ولو لم ينفق عليه لقدرته على أخذها منه بالحكم (أو صنعة) بأن كان لأصنعة له أوله صنعة لا تكفيه فيعطى تمام كفايته وصدق ان ادعى كسادها (وعدم بنوة لهاشم) ثانياً أجداده صلى الله عليه وسلم اذ هو ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم (لا) يشترط عدم بنوة (المطلب) شقيق هاشم والمراد بنوة هاشم كون الشخص ذكرا أو أنثى ولد الهاشم مباشرة أو بواسطة ذكرا أو ذكرا ولا يدخل فى بنى هاشم أولاد الاناث من أولاده وحمل عدم اعطاء بنى هاشم اذا كانوا أغنياء أو أعطوا ما يكفيهم من بيت المال فان لم يعطوا شيئا منه أو أعطوا ما لا يكفيهم وأضرهم الفقر فاعطواهم أفضل من اعطاء غيرهم صيانة لهم عن تعاطى الأمور الحسيسة وشبهه فى عدم الاجزاء للاستفاد من مفهوم الشرط فقال (كحسب) (١٣٨) الدين (على) مدين (عديم) أى لم يملك ما يوفى به دينه من الزكاة

كان يقول له أسقطته عنك من زكاة مالى واذا قلنا بعدم الاجزاء فيما يحسبه على للعديم فهل يسقط ما حسبه على العديم من الدين أم لا استظهر بعضهم عدم سقوط الدين على الدين لانه علق على

وما لفظه البحر كمتبر فليواجده بلا تخمين

(فصل) ومصرفها فقير ومسكين وهو أحوج وصدقاً الأربية ان أسلم وتحرر وعديم كفاية بقليل أو اتفاق أو صنعة وعدم بنوة لهاشم لا المطلب كحسب على عديم وجاز أولاهم وقادير على الكسب ومالك نصاب ودفع أكثر منه وكفاية سنة وفى جواز دفعها لدين ثم أخذها ترد وجاب ومفرق خر عدل عالم يحكمها غير هاشمي وكافر

وان شئ لم يحصل ومفهوم عديم ان حسب ما على من له ما يوفى به دينه مجزى وهو الذى يفيهم من المدونة واعترضه أبو الحسن بأن الدين فى هذه الحالة قيمته دونه وسلمه الخطاب (وجاز) إعطاؤها (لأولاهم) أى معتق بنى هاشم عند ابن القاسم ومثمه أصبح محتجا بخبر الصدقة لا نحل لنا ولا لموالينا (و) جاز دفعها لصحيح (قادر على الكسب) تارك له ولو اختاراً على المشهور وقال يحيى بن عمر لا يجوز دفعها له (و) (ل) مالك نصاب (أو) أكثر لا يكفيه لسنته لغلاء أو كثرة عيال فيعطى ما يكمل به العام وروى المغيرة عن الإمام مالك رضى الله تعالى عنهما لا تعطى لملك نصاب (و) جاز (دفع أكثر منه) أى النصاب لمسكين أو فقير لا يزيد على كفاية سنته (و) دفع (كفاية سنة) لفقير أو مسكين لا أكثر منها ولو أقل من نصاب (وفى جواز دفعها) أى الزكاة (ل) شخص (ل) مدين (للمزكى عديم) (ثم أخذها منه) أى المدين فى الدين الذى عليه وعدمه (تردد) للبايى وابن عبد السلام والمصنف فى الحكم اعديم نص للتقدمين الجواز لابن عبد السلام واعتمدوا للتعقيل فهم من كلام البايى وآليه ذهب المصنف وقال الخطاب محل الجواز اذا لم يتواطأ عليه والا منع اتفاقا وعطف على فقير فقال (وجاب) للزكاة ممن وجبت عليه (ومفرق) لها على مستحقها وكاتب وحاشر وهو جامع ممن وجبت عليهم للبايى وهم العاملون عليها فى الآية ونعت الحائى والمفرق فقال (خر) فلا يعطى منهارقيق (اعدل) أى غير فاسق فى عمله فليس المراد عدل الشهادة (عالم يحكمها) أى الزكاة لثلاثاً يأخذ غير الواجب أو يسقط الواجب أو يدفع لغير مستحق ويمنع مستحقا (غير هاشمي) لحرمتها على الهاشمى لانها وسخ المزكى والهاشمى أشرف الناس وأخذها ولو على العمل لا يخرجها عن ذلك (و) غير (كافر) شروط فى اعطائه منها لافى عملة فيصح عمل الرقيق والهاشمى والكافر عليها ويعطون أجره مثلهم من بيت المال وشروط العامل أيضاً كونه ذكر بالغا يعطى

العامل منها ان كان فقيرا ومسكينا بل (وان) كان (غنيا) لانها اجرة عمله (وبدئ به) اعطاء العامل منها اجرة مثله (و يدفع جميعها له ان كان قدر اجرة مثله (واخذ) العامل (الفقر) منها (بوصفيه) أى الفقر والعمل ان لم يقنه حظ العمل لكن لا يأخذ باعطاء نفسه لانه يقسمها فلا يقسم لنفسه لئلا يحاييها وكذا كل من جمع وصفين يستحق بهما كفقير وجهاد أو أكثر كغربة ودين ومسكنة (ولا يعطى حارس) زكاة (الفطرة) اجرة حراسته (منها) وكذا حارس زكاة المال ويعطى اجرة حراسته من بيت المال وعدم الاعطاء منها من حيث الحراسة وأمان حيث الفقر فيعطى وعطف على فقير فقال (ومؤلف) قلبه للإيمان وهو شخص (كافر) يعطى منها (للسلم) وقيل مسلم قريب عهد بالاسلام فيعطى منها ليتمكن اسلامه (وحكمه) أى المؤلف وهو تأليفه باعطائه منها (باق) لم ينسخ هذا قول لبعض أهل المذهب والشهور انقطاع سهم هذا الصنف بعزة الاسلام والأول مبنى على ان القصور من دفعها له ترغيبه في الاسلام لا نقاد مهجته من الخلود في النار والثاني مبنى على ان المقصود من دفعها له ترغيبه في الاسلام لا عاقبته لئلا على الكفار وهذا الخلاف جار على انه كافر يعطى ليسلم وأما على انه مسلم يعطى للتمكن فحكمه باق باتفاق وعطف على فقير فقال (ورقيق) ذكرا أو أنثى (مؤمن ولو يعيب) شديد كرم من (يعتق منها) أى الزكاة بأن يشتري منها ويعتق (لأعقد حرية فيه) اختز به عن المكاتب واللدبر وأم الولد والمعتق لأجل والبعض فلا يكفي عتقهم منها ويرد الرقيق لما كان عليه هذا قول الامام مالك المرجوع عنه والرجوع اليه انه لا يجوز عن الزكاة ولا يراد الرقيق لما كان عليه (وولاؤه) أى المعتق منها الذى هو لحة كل حمة النسب (للمسلمين) ان شرطه معتقه لهم (١٣٩) أو أطلق بل (وان اشترطه له) أى لنفسه

فشرطه باطل وعطفه عن زكاته صحيح وولاؤه لهم فهم مبالغة في كون الولاء لهم ويحتمل كونه شرطا مستأنفا وقوله أو فك أسيرا معطوف عليه وجوابها قوله لم يجزه وعلى الاحتمال الاول فقوله

وَأَنْ غَنِيًّا وَبُدِيَ بِهِ وَأَخَذَ الْفَقِيرُ بِوَصْفَيْهِ وَلَا يُعْطَى حَارِسُ الْفِطْرِ مِنْهَا وَمُؤَلَّفٌ كَافِرٌ لِيُسْلِمَ وَحُكْمُهُ بَاقٍ وَرَقِيقٌ مُؤْمِنٌ وَلَوْ بِعَيْبٍ يُعْتَقُ مِنْهَا لَا عَقْدَ حُرِّيَّةٍ فِيهِ وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِنْ اشْتَرَطَهُ لَهُ أَوْ فَكٌ أَسِيرٌ أَلَمْ يُجْزِهِ وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ بِحَبْسٍ فِيهِ لَا فِي فَسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا إِلَّا أَنْ يُتُوبَ عَلَى الْأَحْسَنِ إِنْ أُعْطِيَ مَا يَبْدُو مِنْ عَيْنٍ وَفَضْلٌ غَيْرُهَا وَجَاهِدٌ وَآلَتُهُ وَلَوْ غَنِيًّا كَجَاسُوسٍ لَا سُورَ وَمَرْكَبٌ وَغَرِيبٌ مُحْتَاجٌ لِمَا يُوَصِّلُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ

(أو فك) بها (أسيرا) مسلما من الحربين شرط لان مقدرة أى أو ان فك بها أسيرا وجوابها قوله (لم يجزه) أى والفك ماض كالمعتق وعطف على فقير فقال (و) شخص (مدن ولو مات) ذكر أو أنثى عاجز عن وفاة ماعليه فيعطى منها ما يوفى به دينه ان كان حرا مسلما غير هاشمي (يحبس) أى للدين (فيه) أى الدين أى شأنه ذلك بأن كان لادنى قيدخل دين الولد على والده والدين على العسر وخرج دين الكفارات والزكاة ولم يتدأ به لأخذها وصرفه في مصلحة شرعية ودليلها ما قوله (لا في فساد) كشرب مغيب (ولا) ان استدان (لأخذها) أى الزكاة بأن كان عنده ما يكفيه لعامة وتوسع في الانفاق حتى أفناه في بعض العام واستدان للانفاق بقية العام ليأخذ من الزكاة ما يوفى به دينه فلا يعطى منها شيئا (الا أن يتوب) من الصرف في الفساد والاستدانة لأخذها فيعطى منها ما يوفى به دينه (على الأحسن) عند ابن عبد السلام والصنف وأما يعطى المدين منها (ان أعطى) المدين لرب الدين (ما يبدى) أى المدين (من عين و) من (فضل غيرها) أى العين عن حاجته بما يباع على المفسد وقيمت عليه بقية وليس المراد الاعطاء بالفعل بل المراد اعطاؤه ما يبق عليه على تقدير اعطائه ما يبدى وعطف على فقير فقال (وجاهد) أى متلبس به أو عازم عليه (وآلته) أى الجهاد كسيف يشتري منها (ولو) كان المجاهد (غنيا) أى معه ما يكفيه للجهاد (كجاسوس) يرسل لارض الحرب للاطلاع على عورات العدو وإعلامنا بها فيعطى منها ولو كان كافرا (لا) تصرف الزكاة في بناء أو ترميم (سور) أى بناء حول البلد يمنع العدو من دخولها (و) لاقى عمل (مركب) أى سفينة يقاتل بها العدو في البحر هذا قول ابن بشير وقال ابن عبد الحكم يعمل المراكب وتدنى الاسوار منها واستظهر في التوضيح المواقف لم أر للمع لغير ابن بشير وعطف على فقير قوله (وغريب محتاج لما يوصله) لبلده ولو غنيا فيها لا ان كان معه ما يوصله تغرب (في غير معصية) والا فلا يعطى

ولو حتى موته الآن يتوب أقدرته على النجاة بتوبته (ولم يجد مسلماً) في غربته (وهو مليء ببلده) بأن لم يجد مسلماً سواهم كان
 ملثاً ببلده أو معدماً أو وجده وهو عديم ببلده فإن وجده وهو مليء بها فلا يعطى منها (وصدق) في دعواه الاحتياج لما يوصله ظاهره
 بلا عيب (وان جلس) أي أقام الغريب في بلد الغربة بعد اعطائه منها ما يوصله ببلده (نزع منه) الآن يكون فقيراً ببلده وشبهه في
 النزع ان جلس فقال (كفاز) أعطى منها وجلس عن الغزو فتزعم منه (وفي) نزعها من (غارم) أي مدين (يستغنى)
 بعد أخذها وقبل دفعها في دينه لذهاب وصف الغرم عنه وعدمه لأخذها بوجه جائز (تردد) للخمي وحده فالأولى واختار نزعها من
 غارم استغنى (ونذب إيثار المضطر) أي شديد الاحتياج بالزيادة على غيره لا بالجميع (دون عموم) أي تعميم (الاصناف)
 الثمانية التي في الآية فلا يندب لجعل أئمتنا الواو في آية أعمال الصدقات الخ بمعنى أو أوان الاختصاص فيها عدم خروجها عنهم (ونذب)
 للمزكي (الاستنابة) في دفع الزكاة لمستحقها خوف قصد المحمدة (وقد تجب) الاستنابة ان علم ذلك من نفسه (وكرهه) أي
 النائب (حينئذ) أي حين الاستنابة (تحصيل قريبه) أي الزكي أو النائب ان كان لا تلوّمه نفقته والا منع اعطاؤه وان لم
 يخصه وهذا في قريب الزكي وأما قريب النائب الأجنبي من الزكي فيكره تخصيصه ولو لم تلوّم نفقته النائب (وهل يمنع اعطاء زوجة)
 من إضافة للصدر لفاعله (زوجاً) لها زكاتها لانفاقها عليها (أو يكره) اعطاؤها إياه (تأويلان) أي فهمان فهمان قول المدونة
 لا تعطى الزوجة زوجها من زكاتها حملها ابن زرقون ومن وافقه على المنع فلا تجزئها وحملها ابن القصار وجماعة على الكراهة
 وأما اعطاء الزوج زوجته فيمنع اتفاقاً ومحل المنع فيهما ان لم يكن اعطاء أحدهما الآخر ليدفعه في دينه أو ينفقه على غيره والا
 حاز اتفاقاً (وجاز اخراج ذهب عن ورق (١٤٠) وعكسه) أي اخراج ورق عن ذهب بلا أولوية لأحدهما على

الآخر (ب) اعتبار (صرف)
 الذهب بالورق الجاري
 بين الناس في وقته
 أي اخراج أحدهما
 عن الآخر حال كون
 صرف الوقت (مطلقاً)
 عن تقييده بمساواة الصرف
 الشرعي وهو كون الدينار

ولم يجد مسلماً وهو مليء ببلده وصدق وإن جلس نزع منه كفاز وفي غارم
 يستغنى تردد ونذب إيثار المضطر دون عموم الأصناف والاستنابة وقد تجب وكرهه
 له حينئذ تحصيل قريبه وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها أو يكره تأويلان وجاز
 اخراج ذهب عن ورق وعكسه بصرف وقته مطلقاً بقيمة السكة ولو في نوع
 لا صياغة فيه وفي غيره تردد لا كسر مسكوك إلا لسبك وجب ينفقها وتفرقها
 بموضع الوجوب

أو
 بعشره دراهم و (ب) اعتبار (قيمة للسكة) في النصاب الزكي ان أراد أن يخرج عنه غير مسكوك
 فمن أوجب عليه دينار مسكوك وصرفه في ذلك الوقت عشرة دراهم مسكوكه وجب عليه أن يزيد على وزن العشرة من الفضة غير
 المسكوك قيمة سكتها عند أهل المعرفة هذا اذا كان غير المسكوك من غير نوع النصاب كافي المثال بل (ولو) كان اخراج غير المسكوك
 عن المسكوك (في نوع) واحد وعلى هذا ابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام و خليل (لا) باعتبار قيمة (صياغة فيه) أي النوع
 الواحد فمن عنده ذهب مصوغ وزنه أر بعون دينار أو قيمته خمسون ديناراً لصياغته فالواجب عليه زكاة الأربعين لا الخمسين (وفي)
 البقاء قيمة الصياغة في (غيره) أي النوع الواحد من عنده ذهب مصوغ وزنه أر بعون دينار أو قيمته خمسون ديناراً لاجل الصياغة
 وأراد أن يزكيه بدراهم فهل يلقى قيمة الصياغة ويخرج صرف دينار أو يعتبرها ويخرج صرف دينار ربع (تردد) بين أبي
 عمران وابن السكات لعدم نص المتقدمين فان قلت قول ابن السكات يعارض ما مر للمصنف من أن السكة والصياغة والجودة لا زكاة
 فيها قلت مراده بعدم زكاتها انه لا يكمل النصاب بقيمتها ولا يزداد ربع العشر بها كمن عنده عشرة دنانير بقيمتها عشرون ديناراً لسكتها
 أو صياغتها أو جودتها فلا زكاة عليه لان المعتبر في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة (لا) يجوز (كسر مسكوك) من ذهب
 أو فضة لانه من افساد ما به التعامل فيضيق على الناس (الا) كسره (لسبك) أي صوغه حلياً امرأة أو سيف أو أنف (و) جب
 على المزكي (نفيها) عند عزلها من المال أو عند دفعها لمستحقها فشرط صحتها النية لا اعلام أخذها بأنها زكاة في ذلك مكروه لسكس
 خاطره فان دفع له قدر الواجب بلا نية أو بنية هبة أو صدقة تطوع ثم نوى به الزكاة الواجبة لم تجز والنية الحكيمة كافية فاذا عد ماله
 وأخرج ما يجب فيه ودفعه لمستحقه بلا نية ولو سئل عنه لقال أدبت الزكاة المفروضة كفي (و) جب (تفرقها بموضع الوجوب)

وهو موضع الحرث والماشية وموضع المالك في العين (أو قربة) بأن كان بينهما دون مسافة قصر فيجوز نقلها إليه سواء وجد مستحق في موضع الوجوب أولا كان المستحق الذي في القرب أعدم أولا لانه في حكمه (الاول) مستحق (أعدم) أي أشد عندما للمال من مستحق موضع الوجوب (ف) ينقل (أو كثرها له) أي الأعدم وجوبا ويفرق أقلها بموضع الوجوب وجوبا غير شرط فيهما فان نقلت الزكاة كلها للأعدم أو فرقت الزكاة كلها بموضع الوجوب أجزأت وتنقل للأعدم (بأجرة من الفداء) أي بيت المال إن كان وأمكن أخذها منه (والا بيعت واشترى) في بلد الأعدم للنقول اليه (مثلها) نوعا لا قدرا فيشترى بثمان الطعام طعام وثمان للماشية ماشية إن أمكن والا فرق الثمن كزكاة العين وشبهه في النقل والبيع وشراء المثل فقال (كعدم) وجود (مستحق) بموضع الوجوب فتتنقل الزكاة كلها إلى أقرب بلد فيه مستحق بأجرة من الفداء والبايعت واشترى مثلها (وقدم) للنقول للأعدم أو المستحق قبل تمام الحول من الإمام أو جماعة المسلمين أو المذكي (ليصل) لموضع التفرقة (عند) تمام (الحول) في عين وماشية بدون ساع هذا قول ابن الموز وقال الباكي لا ينقل حتى يتم الحول والماشية التي لها ساع لا تزكى الا بعد مجيئه (وان قدم معشرا) أي زكاة ما فيه العشر أو نصفه كحب وتمر قبل وجوب الزكاة بأفراك الحب وطيب الثمر ولو يسير لم يجزه (أو) زكى (دينار) قرضا خال حوله (أو عرضا) محتكرا بعد حوله وبيعه (وقبل القبض) للدين القرض أو ثمن عرض الاحتكار لم يجزه (أو نقلت) أي الزكاة (لذوهم) أي مستحق موضع الوجوب في الاحتياج وبين البلدين مسافة قصر لم يجزه (أو دفعت باجتهد) من المذكي أو نائبه (لتفسير مستحق) لها كغنى ورق وكافر لظن انه مستحق (وتعذر ردها) لم يجزه فان (١٤١) يمكن ردها أخذها إن كانت باقية

بعينها أو عوضها إن فانت بتصرفه أو بغيره وكان غره (الا الإمام) يدفعها باجتهد لمستحق فتبين انه غير مستحق فتجزى لانه حكم لا يتعقب إن تعذر ردها والآنزعت اذ موضوع كلامه في تعذر الرد والوصى

أَوْ قُرْبِهِ إِلَّا لَأَعْدَمَ فَأَكْثَرُهَا لَهُ بِأَجْرَةٍ مِنَ الْفَاءِ وَإِلَّا يَبِيعَ وَاشْتَرَى مِثْلَهَا كَعَدَمِ
مُسْتَحِقٍّ وَقَدَّمَ لِيَصِلَ عِنْدَ الْحَوْلِ وَإِنْ قَدَّمَ مُعْشَرًا أَوْ دِينَارًا أَوْ عَرْضًا قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ
نَقَلَتْ لِدُوسِهِمْ أَوْ دَفَعَتْ بِاجْتِهَادٍ لِغَيْرِ مُسْتَحِقٍّ وَقَعْدَرَّ رَدُّهَا إِلَّا الْإِمَامَ أَوْ طَاعَ
يَدْفَعُهَا لِجَائِرٍ فِي صَرَفِهَا أَوْ يَقِيمَةَ لَمْ يُجْزِ لَا إِنْ أَكْرَاهُ أَوْ نَقَلَتْ لِنَفْسِهِمْ أَوْ قَدَّمَتْ
بِكَشْهَرٍ فِي عَيْنٍ وَمَاشِيَةٍ فَإِنْ ضَاعَ الْمُقَدَّمُ فَعَنِ الْبَاقِي وَإِنْ تَلَفَ جُزْءٌ نَصَابٍ وَلَمْ
يُمْكِنْ الْأَدَاءَ سَقَطَتْ كَمَزْلِهَا فَضَاعَتْ

ومقدم القاضي كالإمام (أو طاع) المذكي (بدفعها للجائر) أي مشهور بالجور (في صرفها) وصرفها لغير مستحقها لم تجزه فان دفعها الجائر لمستحقها أجزأت (أو) طاع (بدفع) قيمة أي مقوم عن الواجب عليه من عين أو حرث أو ماشية (لم تجز) أي الزكاة المذكي في المسائل السبع وتبع المصنف في عدم الاجزاء في دفع القيمة ابن الحاجب وابن بشير وقد اعترضه في التوضيح بانه خلاف ما في المدونة ونصه المشهور في اعطاء القيمة انه مكروه لاهرم والذي في المدونة ولا يعطى عما لزمه من زكاة العين عرضا أو طعاما ويكره للرجل اشتراء صدقته اه فجعل من شراء الصدقة وانه مكروه لاهرام (لا ان اكراه) على دفعها لجائر أو دفع قيمتها فتجزى (أو نقلت لثلمهم) أي مستحق موضع الوجوب وبينهما مسافة قصر فتجزى مع الحرمة (أو قدمت) أي الزكاة قبل الحول (بكشهر) فتجزى مع الكراهة (في) زكاة (عين) ومنها قيمة عرض المدير (و) زكاة (ماشية) لاساعى لها فتجزى مع الكراهة (فان ضاع المقدم) أي الخرج قبل تمام الحول بكشهر أو أكثر قبل وصوله لمستحقه (ف) يخرج الزكاة (عن الباقي) ان كان نصابا الا ان كان التقديم بزمن يسير كثلثة أيام فيضيع المقدم فقال ابن الموز يجوز ولا يضمه سند وهو مقتضى المذهب لان ذلك الوقت في حكم وقت الوجوب وحزم ابن رشد بعدم الاجزاء وهو ظاهر المصنف وأما المقدم على الحول للأعدم ليصل له عند الحول فيبصر منه المذكي بمجرد خروجه من يده فان ضاع قبل وصوله لمستحقه فلا يزكى الباقي لأمره بتقديمه (وان تلف) بعد تمام الحول (جزء نصاب) قبل الزكاة بلا تفریط (ولم يمكن الأداء منه) أي اخراج الزكاة منه اما لعدم مستحق أو لعدم إمكان الوصول الى المال (سقطت) عنه الزكاة فان أمكن الأداء أو فرط في التالف ضمن وشبهه في السقوط فقال (كعزلها) أي الزكاة عن المال بعد تمام الحول ليدفعها للمستحقها (فضاعت) أو تلفت بلا تفریط فلا يزكى الباقي وان عزلها قبل تمام الحول فضاعت فزكى عن الباقي ان كان نصابا

(لا) تسقط الزكاة (ان ضاع أصلها) أي المال المزكى بها بعد تمام حوله في دفعها المستحقها فرط أم لا (وضمن) مالك النصاب زكاته (ان أخر) اخراجها (بها) عن تمام (الحول) أي ما مع تمكنه منه فضاع المال أو تلف فرط أم لا (أو أدخل) مالك الحب والتمر (عشره) ان سقى بلا آلة أو نصفه ان سقى بها بيته مع باقي خبه أو تمزه أو وحده حال كونه (مفرطاً) في دفعه لمستحقه لامكانه قبل ادخاله بيته فضاع أو تلف فيضمنه (لا) يضمنه ان أدخله (محصناً) بضم ففتح فكسر مثقلاً أي ناوياً تحصيله وحفظه بان لم يمكنه أدائه وأدخله لحفظه وتلف بلا تفريط (والا) أي وان لم يدخله مفرطاً ولا محصناً بان لم يعلم قصده في ادخاله بيته وادعى قصد تخصيبه (ف) نفى تصديقه في دعواه لان التخصيص هو الغالب ولانه لا يعلم الا بمنه وعدمه لان الاصل بقاء الضمان (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين (وأخذت) أي الزكاة (من تركه الميت) على الوجه الآتي في باب الوصية في قوله ثم زكاة أوصى بها الا أن يعترف بحولها ويوصى فمن رأس المال الخ فكلأه هنا مجمل وكلامه الآتي في الوصية تفصيل له (و) أخذت من الممتنع من أدائها (كرها وان بقتال) ولكن لا يقصد قتله بل تخليص الزكاة منه فان قتل أحدا اقتص منه وان قتله أحد فهدر (وآدب) أي الممتنع من أدائها بعد أخذها منه كرهاً بغير قتال والآدب أي كفى في أدبه فالاولى أو آدب بأو (ودفعت للإمام العدل) في أخذها وصرفها وان جار في غيرها كرهدها فيها له كما في التوضيح والخطاب ان كانت ماشية أو حرثاً بل (وان) كانت (عيناً) فان طلبها العدل فادعى للمالك خراجها فلا يصدق وأما غير العدل فلا تدفع له ويجب جردها منه والحرب بها ما أمكن وان دفعت له طوعاً لم تجز (١٤٢) (وان غر عبد) رب المال بإخباره (بحرية) فدفع له الزكاة ثم ظهر رقه

لا إن ضاع أصلها وضمن أن أخرها عن الحول أو أدخل عشره مفرطاً لا محصناً وإلا فتردد وأخذت من تركه الميت وكرها وإن يقتال وآدب ودفعت للإمام العدل وإن عينا وان غر عبد بحرية فجناية على الأرحح وزكى مسافراً ما مته وما غاب ان لم يكن مخرج ولا ضرورة

﴿ فصل ﴾ يجب بالسنة صاع أو جزؤه عنه فضل عن قوته وقوت عياله وان يتسلف وهل بأول ليلة العيد أو يفجره خلاف من أغلب القوت من معشر أو أقط غير علس

(فجناية) في رقبته ان لم توجد معه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف فيحجر سيده في فدائه بها واسلامه فيها فيباع فيها وقيل تتعلق بذمته فينبع بها ان اعتق (وزكى) وجوباً بشخص (مسافر) من وطنه ثم حول ماله

قبل عوده له (مامعه) من المال (وما غاب عنه) ان كان مجموعهما نصيباً (ان لم يكن مخرج) لزكاة ما غاب الا بتوكيل (و) الحال (لا ضرورة) الى ما يخرج من الغائب مما بيده في نفقته فان احتاج له أخر الاخراج عنه الى عوده لبلده (فصل) في زكاة الفطر (يجب) وجوباً ثابتاً (بالسنة) أي الحديث الصحيح ففي الموطأ عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر في رمضان على المسلمين وحمل الفرض على التقدير بعيد وفاعل يجب (صاع) أي ملاء البدين المتوسطين لاقبوضتين ولا متوسطتين أو ربع مرات ان قدر عليه (أو جزؤه) أي الصاع ان لم يقدر عليه (عنه) أي المخرج للفهم من السياق اذ الواجب الاخراج لانه لا تكليف الا بفعل اختياري والاخراج يستلزم مخرجاً (فضل) أي زاد الصاع أو جزؤه (عن قوته وقوت عياله) الدين تلزمه نفقتهم في يوم العيد (وان) قدر عليه (بتسلف) رجا وفاؤه (وهل) يجب زكاة الفطر (بأول) جزء من (ليلة العيد) وهو غروب شمس آخر يوم من رمضان ولا يمتد وقت الخطأ بها بعده (أوب) طلوع (فجره) أي يوم العيد ولا يمتد أيضاً (خلاف) في التشهير فمن لم يكن من أهلها وقت الغروب على الاول أو وقت طلوع الفجر على الثاني لم تجب عليه ولو صار من أهلها بعد وبين الصاع بقوله (من أغلب القوت) لاهل البلد بين القوت بقوله (من معشر) أي مركباً بالعشر ونصفه والمراد به هنا خصوص القمح والشعير والسلت والذرة والأرز والدخن والتمر والزبيب (أو أقط) أي اللبن المستخرج زبده الجاف (غير علس) فلا تخرج من العلس خلافاً لابن حبيب القائل باخراج الزكاة من غير التسعة المتقدمة (الا ان يقتات غيره) أي المنذور كعلس ولحم ولبن وقطية فتخرج من أغلبه ان تعدد أو ما انفرد ان لم يوجد شيء من التسعة والاتباع الاخراج منه قاله الخطاب ونسبه

جماعة من الشارحين ورده الرماحي بأن عبارة الدونة والنجوى وابن رشد وابن عرفة ان غير التسعة اذا كان غالباً لا يخرج منه وان انفرد بالافتيات اجزا الاخراج منه ولو وجد شيء منها وهو ظاهر قول المصنف (الأن يقتات غيره) بحسب صاع أو جزؤه فضل عن قوته وقوت عياله يومه (عن كل) شخص (مسلم يموته) أي الزكي أي يقوم بموته وجوبا (بقراءة) بينهما كالأولاد أو زوجية له لأبيه (أو) يموته (رق) أي كونه رقيقا له ان كان رقيقه غير مكاتب كقن ومدر وأم ولد ومعتق لاجل بل (ولو) كان رقيقه (مكاتباً) أي معتقاً على مال مؤجل لانه رقيق ما بقي عليه شيء ولو درها فهو وان كانت نفقته على نفسه بقدر ان سيده ترك له شيئاً في نظيرها فهي على سيده في الحقيقة (و) لو (أبقارجي) رجوعه ومغصوباً كذلك والا فلا تزمه (و) لو رقيقاً (مبيعاً بمواضعة) كأمة وطنها سيدها وباعها قبل استبرائها (أو) بشرط (خيار) له أو للمشتري أو لهما أو لأجنبي فاذا جاء وقت الزكاة قبل نزول الدم ومضى زمن الخيار فزكاة فطرهما على بائعهما لانهما في ملكه ونفقتهما عليه (و) رقا (مخدماً) أي موهوبة خدمته لشخص حياته أو مدة معلومة فزكاة فطرته على مالك رقبته في كل حال (الا) أن يؤل بعد انتهاء مدة خدمته (الحرية) كان يقول السيد لعبد أخدته فلاناً حياته أو مدة كذا وبعدها فأنت حر (ف) زكاة فطرته (على مخدومه) يفتح الدال أي من وهبت خدمته له كنفقته (و) الرق (المشترك) بين مالكيين أو أكثر (و) الرق (المبعض) أي المقتق بعضه توزع زكاة فطرتهما (بقدر الملك) أي الجزء المملوك منهما (١٤٣) فعلى كل شريك من الصاع بقدر ماله من الرق وعلى

مالك البعض من الصاع بقدر ماله من الرق (ولا شيء على العبد) في بعضه الحر وقد جرى المصنف على الراجح وهناك من يقول ان زكاة المشترك على عدد رؤوس الشركاء ولو اختلفت انصباؤهم فيه (و) الرق (المشتري) شراء

الآن أن يقتات غيره وعن كل مسلم يموته بقراءة أو زوجية وإن لأب وخادماً أو رقة ولو مكاتباً وأبقارجي ومبيعاً بمواضعة أو خيار ومخدماً الأحرية فعلى مخدومه والمشارك والمبعض بقدر الملك ولا شيء على العبد والمشتري فاسداً على مشتربه ونائب أخرجها بعد الفجر قبل الصلاة ومن قوته الأحسن وغزاة القمح إلا الغلت ودفعها لزال فقر ورقه يومه وللإمام العدل وعدم زياد وإخراج المسافر وجاز أخرج أهله عنه ودفع صاعاً لساكين وأصع لواحد ومن قوته الآدون إلا لشح وإخراجهم قبله بكاليومين وهل مطلقاً أو لفرق تأويلان

(فاسداً) لا تنفاه ركن أو شرط أو وجود مانع زكاة فطرته (على مشتربه) ان قبضه لان ضمانه منه حينئذ والافعل بانه لا نه في ملكه وفي ضمانه (ونائب أخرجها) أي زكاة الفطر (بعد) طلوع (الفجر وقبل الصلاة) للعبد تعجيلاً ليسرة الفقير (و) نائب أخرجها (من قوته الأحسن) من قوت أهل بلده (و) نائب (غزاة القمح) وشبهه (الالغلت) بكسر اللام أي كثير الغلت فتجب غزاة غلته على ثلثه (و) نائب (ودفعها لزال فقر ورقه يومه) أي العبد وان وجب على سيده أخرجها عنه (و) نائب دفعها (للالام العدل) وظاهر الدونة وجوبه وعلل بخوف المحمدة وأورد عليه نذب الاستنباط في زكاة المال مع أن خوف المحمدة فيها أقوى (و) نائب (عدم زيادة) على الصاع لانه تحديد من الشارع فالزيادة عليه بدعة مكروهة (و) نائب (إخراج المسافر) عن نفسه لاحتمال نسيان أهل وعديم أخرجهم عنه والا وجب عليه الإخراج عن نفسه ان تحقق عدم أخرجهم عنه لسكنستان (وجاز أخرج أهله عنه) أي المسافر ان اعتادوه أو أوصاهم به وينزل الاعتقاد والايضاء منزلة النية والا لم تجز لانه لعدم نيتها (و) جاز (دفع صاع) واحد (لساكين) (و) جاز دفع (أصع) مسكين (واحد) قال أبو الحسن يجوز ان يدفعها الرجل عنه وعن عياله لساكين واحد (و) جاز أخرجها (من قوته الآدون) من قوت أهل بلده اذا لم يقدر على اقتيات قوت أهل بلده (الا) ان يقتات الآدون (لشح) أي بخل على نفسه مع قدرته على اقتيات قوت أهل بلده فلا يجوز الإخراج من قوته الآدون اتفاقاً (و) جاز (أخرجها) أي المكاتب زكاة فطرته (قبله) أي الوجوب (بكاليومين) أدخلت الكاف الثالث (وهل) يجوز تقديمها باليومين حوازا (مطلقاً) عن التقييد بدفعها لفرق وهو المذهب (أو) يجوز ان دفعها (لفرق) فلا يجوز تقديمها باليومين بنفسه ولا تجزئه (تأويلان)

لشارحيها الأول للحمى وعليه الأكثر والثاني لأن يونس محلها ما دالم يبق بيد الفقير الى وقت الوجوب والا أجزأت اتفاقا (ولا تسقط) زكاة الفطرة عمن وجبت عليه أو نذبت له ولم يخرجها (بعضى زمن) إخراجها (ها) وهو يوم العيد كغيرها من الفرائض وأما تأخيرها عنه بلا عذر (وأما تدفع لحر) لارق (مسلم) لا كافر (فقير) وأولى مسكين ويجوز دفعها للقريب الذى لا تنازعه نفقته وللزوجة دفعها لزوجها الفقير لاعتكسه ولو فقيرة لوجوب نفقتها عليه ولم يجزى دفع الزوجة لزوجها الخلاف المتقدم في زكاة المال لقلة نفع الفطرة بالنسبة لزكاة المال (باب) في الصيام وهو لغة مطلق الامساك وشرعا إمساك عن شهوات البطن والفرج بنية من الفجر للغروب وأورد عليه انه شمل امساك من جوعت نائمة أو قاء عمدا (ثبت رمضان بكال شعبان) ثلاثين يوما ولو لم يحكم به حاكم وكذا ما قبله ان تولى الغيم شهورا كثيرة في الطراز عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه يكملون عدة الجميع حتى يظهر خلافه اتباعا للحديث ويقضون ان تبين لهم خلاف ما عملوا عليه (أو برؤية عدلين) الهلال فأولى أكثر منهما فكل من أخبرا برؤيتهما الهلال أو سمعهما يخبران غيره بها يجب عليه الصيام (ولو) ادعيا الرؤية (يصح بمصر) أفى في بلد كبير هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وأصحابه وظاهره ولو ادعيا رؤيته في الجهة التى طلبه غيرها فيها ولم يره (فان) ثبت رمضان برؤية عدلين و (لم يره) أى هلال شوال لغيرها (بعد ثلاثين) يوما من رؤية العدلين حال كون السماء (صحوا) أى لا غيم عليها (كذبا) أى العدلان في شهادتهما برؤية هلال رمضان لاستحالة كون الشهر واحدا وثلاثين يوما وصيم اليوم الحادى والثلاثون وجوبا وان ادعيا رؤية هلال شوال ليلة الحادى والثلاثين لم تقبل شهادتهما لالتزامهما فيها بالكذب (١٤٤)

وَلَا تَسْقُطُ بِمَعْضَى زَمَنِهَا وَإِنَّمَا تَدْفَعُ لِحَوْرٍ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ

(باب)

يُثْبِتُ رَمَضَانَ بِكُلِّ شَعْبَانٍ أَوْ بِرُؤْيَا عَدَلَيْنِ وَلَوْ بِصَحْوَةٍ عَمِصَرٍ فَإِنْ لَمْ يَرَّ بَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا كُذِّبَ أَوْ مُسْتَفِضَةً وَعَمَّ أَنْ يَقْلَّ يَحْمَا عَنْهُمَا لَا يَمْتَنِعُ إِلَّا كَأَهْلِهِ وَمَنْ لَا اعْتِنَاءَ لَهُمْ بِأَمْرِهِ وَقَلَّ عَدْلٌ أَوْ مَرَجُورٌ رَفَعَ رُؤْيَا وَخُتَارٌ وَغَيْرُهُمَا وَإِنْ أَفْطَرُوا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ

بكالم رمضان (أو) برؤية جماعة (مستفيضة) هم الذين لا يتواطأون على الكذب عادة كل واحد قال رأيت بنفسى ولا يشترط كونهم كلهم ذكورا أحرارا عدولا ولا يشترط بلوغهم عدد التواتر (وعم) أى

فتاوى بلان

شمل وجوب الصوم كل من نقلت اليه رؤية العدلين أو المستفيضة من أهل

سائر البلاد قريبا أو بعيدا لاحدا ابن عرفة أجمعوا على عدم حقوق حكم رؤية ما بعد كالاندلس من خراسان بموافقا في الطالع أو مخالفا (ان نقل ب) أحد (ها) أى العدلين والمستفيضة (عن) رؤية واحد من (هما) أى العدلين والمستفيضة فالصور أربعة مستفيضة عن مثلها أو عن عدلين وعدلان عن مثلها أو عن مستفيضة وشرط صحة نقل الشهادة ان ينقل عن كل واحد أصلى اثنان ليس أحدهما أصليا فلا يكفي نقل واحد عن واحد وسواء ثبت الشهادة المنقولة عند حاكم عام أو خاص على المشهور وقال عبد الملك يعم من في ولايته خاصة أو لم يثبت عند حاكم وحصل النقل عن العدلين أو المستفيضة (لا) ثبت رمضان (ب) رؤية عدل (منفرد) برؤية هلاله ولو خليفة أو قاضيا أو عدل أهل زمانه ابن عرفة والذهب لغور رؤية العدل لغيره سحنون ولو كان عمر بن عبد العزيز ابن حارثة اتفاقا (الآ كاهله) أى المنفرد بها (ومن لا اعتناء لهم بأمره) أى الهلال سواء كانوا أهله أو غيرهم فثبت برؤيته في حقهم ان كان عدل شهادة ولو عبدا أو امرأة حيث ثبتت عدالته ووثقت انفس غير المعتنين بخبره (وعلى عدل) رأى الهلال (أو مرجو) قبوله وهو مستور الحال (رفع رؤيته) للحاكم وجوبا بإخباره برؤيته الهلال ولو علم المرجو جرحه نفسه (والمختار) للحمى من الخلاف رفع العدل والمرجو (وغيرها) وهو الفاسق المكشوف حاله وهذا قول ابن عبد الحكم لكن للحمى لم يختره وأما اختار قول أشهب بنده وأجيب بأن على في كلامه مطلق الطلب الصادق بالوجوب بالنسبة للأولين والندب بالنسبة للآخر (وان أفطروا) أى العدل والمرجو والمكشوف المنفردون برؤية الهلال بالرفع للحاكم (فالقضاء والكفارة) واجبان كل واحد منهم لوجوب الصيام عليهم اتفاقا في كل حال (الا) حال فطرهم (بتأويل) أى اعتقادهم عدم وجوب الصوم

عليهم كغيرهم لجهلهم (فتاوى بلان) في وجوب الكفارة عليهم وعدمه سببهما الاختلاف في كونه تأويلا قريبا لاستناده لأمور
موجود وهو عدم الوجوب على غيرهم أو بعيدا لانه ليس بعد العيان بيان والاعتماد وجوبها فالمناسب ولو تأويل فان رفعوا اليه فرفعهم
فأفطروا فعليهم الكفارة اتفاقا وسيأتي في قوله كراء ولم يقبل لان نجاسه على الرفع دل على تحققه برؤية الهلال وأبعد تأويله بخلاف
من لم يرفع فعدم رفعه دل على عدم تحققه الرؤية فلا يقال من رفع أولى بقرب التأويل لاستناده لرد الحاكم (لا) ثبت رمضان
(ب) حساب (منجم) ولو وقع في القلب صدقه لأمر الشارع بتكذيبه فلا يصوم أحد بقوله ولا يعتمد في نفسه على ذلك ويحرم
نصديقه لقوله صلى الله عليه وسلم من صدق كاهنا أو عرافا أو منجما فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وغيره عاص عند
المازري إذا أسند ذلك لعادة أجزاها الله تعالى لحديث إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فذلك غديقة أى كثيرة المطر (ولا يقظر)
شخص (منفرد ب) رؤية هلال (شوال ولو أمن الظهور) أى تحقق عدم ظهور فطره للناس خوفا من تخلف تحققه وظهور أمره
فيفسق ويؤدب وحفظ المرض واجب كالنفس ويجب فطره بالنسبة ولا يحجر به أحد فان أفطر ظاهرا وعظ وشد عليه فيه ان كان ظاهرا
الصالح والأدب ويحرم فطر المنفرد ظاهرا في كل حال (الا) حال كونه متلبسا (ب) امر (مبيح) للفطر في الظاهر كسفر ومرض
وحيض فلا يحرم فطره ظاهرا لأمنه على عرضه بملاسته مبيحه (وفي تليق) شهادة (شاهد) شهد برؤية الهلال (أوله) أى رمضان
ولم يثبت به لانفراده (ل) شهادة شاهد (آخر) شهد برؤية هلال شوال (آخره) أى رمضان فكان الأول شهد آخره بما شهد
به الثاني وكان الثاني شهد أوله بما شهد به الأول فان كان بين الرؤيتين ثلاثون يوما وجب الفطر لاتفاقهما على تمام الشهر ولا يجب
قضاء اليوم الأول لعدم اتفاقهما على انه من رمضان لاحتمال نقصه على رؤية الثاني وان كان بينهما تسعة وعشرون يوما وجب قضاء
اليوم الأول الذى لم يصم برؤية المنفرد لاتفاقهما على انه من رمضان ولا يجوز (١٤٥) الفطر لعدم اتفاقهما على تمام الشهر

فتاوى بلان بمنجم ولا يفطر منفرد بشوال ولو أمن الظهور إلا بمبيح وفي
تليق شاهد أوله لآخر آخره ولزومه بحكم الخالف يشاهد تردد رؤيته
نهارا للقابلية وان ثبت نهارا أمسك والا كفر إن انتهك وان غيمت ولم ير فصيحته
يوم الشك وصيم عادة وتطوعا وقضاء وكفارة ولندر صادق لا احتياطاً

(١٩ - جواهر الاكلیل - اول) يومافكذلك بالأولى (و) فى (لزومه) أى صوم المالكي (بحكم) الحاكم (الخالف)
مالك رضى الله تعالى عنه فى الفروع كشافى حكم بشبوت رمضان (شاهد) واحد بناء على ان حكم الحاكم يدخل المبادات
استقلالاً وعدم لزومه بناء على انه لا يدخلها استقلالاً وهو الراجح (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين فى الفرعين حذفه من
الأول لدلالة هذا عليه (ورؤيته) أى الهلاك (نهارا) ولوقبل الزوال (ل) ليلية (لقابلية) فيستمر مفطرا ان كان آخر شعبان
وصائما ان كان فى آخر رمضان (وان ثبت) رمضان (نهارا) بوجه مما يفيد ثبوته (أمسك) السكف وجوبا عن جميع المفطرات
ولو تقدم له فطر لحرمة الوقت وقضاه وجوبا ولو صامه بنية لعدم جزمها (والأكفر) أى وجبت عليه الكفارة (ان انتهك) الحرمة
أى قدم عليها بل تأويل قريب فان لم يلتفت بها كمن أفطر متأولا انه لما لم يحجز صومه يجوز له الفطر فلا كفارة عليه (وان غيمت)
السماء (ولم ير) الهلال ليلة ثلاثين من شعبان (فصيحته) أى التيم (يوم الشك) الذى ورد النهى عن صومه واعترضه ابن
عبد السلام بان قوله صلى الله عليه وسلم الشهر تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فافطروا الله
دل على أن صبيحة النيم من شعبان جزما قال فالوجه ان يوم الشك صبيحة ليلة مصحبة تحدث برؤية الهلال فيها من لا تقبل شهادته
كنساء وعبيد وصبيان وفساق كما قال الشافعى رضى الله تعالى عنه (وصيم) أى اذن فى صومه لمن اتخذ الصوم (عادة) فى الايام
كلها أو فى بعضها كالاثنتين والخميس (وتطوعا) بلا عادة قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه هداما أدركت عليه أهل العلم بالمدينة (و)
صيم (قضاء) عن يوم من رمضان السابق ولكن إذا ثبت رمضان الحاضر لم يحجزه عن واحد منهما فيأمره قضاء يوم رمضان الفائت
ويوم لرمضان الحاضر (و) صيم (كفارة) عن يمين أوظهار وعن فدية وجزاء صيد (و) صيم (لندر) معين (صادق) يوم
الشك كندر يوم الخميس أو يوم قدوم ريد وإذا ثبت رمضان لا يقضى النذر المعين لقوات وقته (لا) يصام يوم الشك (احتياطاً)

لرمضان فان كان منه اجترى به والا كان تطوعا أى يكره ذلك وقيل يحرم وهو ظاهر خبر عمار بن ياسر رضى الله تعالى عنه من صام يوم
 الشك فقد عصى أبا القاسم (وندب امساكه) عن المفطر في يوم الشك بقدر ما جرت العادة بالثبوت فيه (ليتحقق) الحال من
 صيام أو افطار (لا) يندب الامساك زيادة على ما تقدم (لتزكية شاهدين) به وفيها طول فان كان ذلك قريبا فاستجاب
 الامساك متعين كما قال الخطاب بل هو كد من الامساك في الفرع السابق (أو زوال) أى لا يندب الامساك لزوال (عذر
 مباح له) أى لا يخل العذر (الفطر مع العلم برمضان ك) شخص (مضطر) لفطر في رمضان من شدة جوع أو عطش فأفطر
 وكحائض ونفساء طهرتا نهارا ومريض صبح نهارا ومريض مات ولدها ومسافر قدم ومجنون أفاق وصبي بلغ نهارا فلا يندب الامساك
 منهم واحترز بقوله مع العلم برمضان عن الناسى والمفطر يوم الشك ثم ثبت انه من رمضان فيجب عليهما الامساك وأورد على منطوقه
 للكره على الفطر فانه يجب عليه الامساك بعد زوال الاكراه وأجيب بان فعله قبل زوال العذر لا يتصف باباحة ولا غيرها لارتفاع
 التكليف عنه فلم يدخل في كلامه اذا علمت ذلك (فلقادم) من سفره نهارا مفطرا (وطء زوجة) أو أمة (طهرت) من حيض أو نفاس
 نهارا أو كانت صبية أو كتابية أو مجنونة أو قادمة من سفر مفطرة (و) ندب (كف لسان) عن فضول الكلام واماعن الحرم فيجب في
 غير رمضان أيضا ويتأ كذا الواجب والندوب في رمضان (و) ندب (تعجيل فطر) بعد تحقق الغروب وقبل صلاة المغرب وندب كونه على
 رطب فتمر وكون ما ذكره وترا وان يقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت فاغفر لى ما قدمت وما أخرت ذهب الظمأ وابتلت العروق
 وثبت الأجر ان شاء الله تعالى (و) ندب (١٤٦) (تأخير سحور) بضم السين المهملة ألا كل آخر الليل وفتحها ما يؤكل

وُندِبَ إِمْسَاكُهُ لِيُتَحَقَّقَ لَا لِقَزْ كَيْفَ شَاهِدَيْنِ أَوْ زَوَالِ عَذْرِ مُبَاحٍ لَهُ الْفِطْرُ مَعَ
 الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ كَمُضْطَرٍ فَلِقَادِمٍ وَطءُ زَوْجَةٍ طَهَرَتْ وَكَفُّ لِسَانٍ وَتَعْجِيلُ فِطْرِ
 وَتَأْخِيرُ سُحُورٍ وَصَوْمٌ بِسَفَرٍ وَإِنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَصَوْمٌ عَرَفَةَ أَنْ لَمْ يَحْجِجْ
 وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَعَاشُورَاءُ وَتَاسِعُاءُ وَالْحَرَمُ وَرَجَبُ وَشَعْبَانُ وَإِمْسَاكُ بَقِيَةِ الْيَوْمِ لِأَنَّ أَسْلَمَ
 وَقَضَاؤُهُ وَتَعْجِيلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ كَكُلِّ صَوْمٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ وَبَدَأَهُ بِكُصُومٍ تَمْتَعُ
 أَنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ وَفَدْيَةُ لِهَرَمٍ وَعَطَشٍ

آخره والمراد به هنا الاول
 ويدخل وقته بنصف الليل
 الأخير فلا كل في النصف
 الاول ليس سحورا وقد
 ورد ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يؤخره حتى يبقى
 بين فراغه منه وبين الفجر
 قدر قراءة خمسين آية وهو

مندوب لخبر فصل ما بيننا وبين صيام أهل الكتاب أكله السحر وخبر تسحر ولو بجرعة ماء (و) ندب (صوم) لرمضان صوم
 (يسفر) مبيح للفطر لمن لا يشق عليه الصوم لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم ويكره فطره وقصر الصلاة فيه سنة وقوله صلى الله عليه
 وسلم ليس من البر الصيام في السفر محمول على من يشق عليه الصوم (وان علم دخوله) محلا ينقطع حكم سفره بدخوله (بعد) أى عقب (الفجر)
 ودفع المبالغة توهم وجوب صومه حينئذ لعدم المشقة فيه (و) ندب (صوم) يوم (عرفة) وهو تاسع الحجة (ان لم يحج) ويكره صومه
 للحاج ويتأ كد فطره له للتقوى على الناسك ولانه صلى الله عليه وسلم أفطر في حجة الوداع ونهى عن صوم يوم عرفة بعرفة (و)
 ندب صوم (عشر ذي الحجة) من تسمية الجزء باسم كاله اذ الندوب صومه هو التسعة (و) ندب صوم (عاشوراء) أى عاشر الحرم
 (وتاسوعاء) أى تاسع الحرم بالمد فيهما (و) ندب صوم باقي (الحرم ورجب) قال الخطاب قال الحافظ ابن حجر لم يرد في صيام رجب كاله
 أو بعض حديث صحيح يصلح للحجة فلو قال المصنف والحرم (وشعبان) لوافق النصوص (و) ندب (امساك بقية اليوم) من رمضان
 (لمن) كان كافرا أو (أسلم) لتظهر عليه علامة الاسلام بسرعة (و) ندب (قضاؤه) أى اليوم الذى أسلم فيه ولم يجب تأليفه
 للاسلام (و) ندب (تعجيل القضاء) لما فات من رمضان مبادرة للطاعة وإبراء الدمة (و) ندب (تتابعه) أى القضاء
 (ككل صوم لم يلزم تتابعه) ككفارة عيّن وتمتع وصيام جزاء (و) ندب (بدء بكصوم تمتع) وقرآن وتقص في حج أو عمرة
 على قضاء ما فات من رمضان اذا اجتماعا على مكلف لجواز تأخير القضاء الى أن يبقى من شعبان بقدره (ان لم يضق الوقت) على قضاء
 رمضان والاوجب تقديمه (و) ندب (فدية) أى إعطاء مد عن كل يوم لمسكين (لهرم وعطش) أى دائم الهرم والعطش الشديد
 الذى لا يستطيع الصيام معه في فصل من فصول السنة فيسقط عنه أداء الصوم وقضاؤه وتندب له الفدية فان قدر عليه في زمن آخر اليه

وصام فيه وجوبا ولا تندب له الفدية (و) ندب (صوم ثلاثة) من الايام (من كل شهر) غير معينة وكان مالك رضى الله تعالى عنه يصوم أول يوم من الشهر وحادى عشره وحادى عشره (وكره كونها) أى الايام الثلاثة أيام النبالى (البیض) المستنيرة بالقمر من غروبها لفجرها وهى الثالثة عشرة وتالياتها فرارا من التحديد فيما لم يحدده الشارع فان اتفق صومها بلا قصد لها فلا كراهة (ك) صوم (سنة) من الايام (من شوال) فيسکر ملتقى به متصلة بيوم العيد متتابعة مظهرة معتقدا سنية وصلها والافلا يكره اه عبق البنائى انظر قوله لملتقى به مع ما فى الخطاب عن مطرف انما كره مالك رضى الله تعالى عنه صومها الذى الجبل خوفا من اعتقاده وجوبها وحديث أبى أيوب رضى الله تعالى عنه من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر الحسنة بعشرة أمثالها فشهد رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين تمام السنة مقيد بعلم اعتقاد وجوبها وسنية اتصالها ومحمول على أن تخصيص السنة بكونها من شوال لمجرد التخفيف والتيسير لسهولة الصيام فيه باعتياده في رمضان ولا شك ان صومها في عشر ذى الحجة أفضل من صومها في شوال على غير وجه الكراهة (و) كره لكل صائم فرضا أو نفلا (ذوق ملح) طعام لينظر اعتداله (و) كره مضغ (علك) أى ما يعلك من تمر وحصى ولبان ولو لم يتحلل منه شيء (ثم يجه) أى الريق الذى ذاق به للملح أو علك به العلك وجوبا (و) كره (مداواة حفر) بفتح الحاء والفاء أى فساد أصول الاسنان (زمنه) أى نهارا ولا شيء عليه ان لم يتلع منه شيئا والاقضى مطلقا وكفر ان نعمد (الاحوف ضرر) بتأخيرها ليل يحدث مرض أو زيادته فلا تكره وتجب ان خاف هلاكا أو شديدا أدى (و) كره (نذر) صوم (مكرر) ككل خميس وأولى أسبوع أو شهر أو عام لثقله فيؤدى للوفاء به بتكره أو ترك الوفاء به (و) كره (مقدمة جماع كقبلة) للذة لا لوداع (وفكر ونظر) وظاهر المصنف ولو كانا غير مستديين (١٤٧) والذى يدل عليه كلامهم ان النظر

والفكر الغير المستديين

لا يكرهان (ان علمت

السلامة) من خروج

مق أو مذى (والاحرمت)

مقدمة الجماع (و)

كرهت (حجامة) صام

(مريض) ان شك في

وصوم ثلاثة من كل شهر وكره كونها البيض كسنة من شوال وذوق ملح
وعلك ثم يجه ومداواة حفر زمنه الا لحوف ضرر ونذر يوم مكرر ومقدمة
جماع كقبلة وفكر ان علمت السلامة والا حرمت وحجامة مريض فقط
وتطوع قبل نذر أو قضاء ومن لا يمكنه رؤية ولا غيرها كأسير كمل
الشهور وإن التبتت وظن شهرا صامه والا تخير وأجزأ ما بعده بالعدد لا قبله

السلامة من الاغماء وغدما وان علمها جازت وان علم عدمها حرمت (فقط) أى لاصحیح فلا تكره حجامة حال شكها فيها وأولى ان علمها وان علم عدمها حرمت ان لم يخش بتأخيرها هلاكا أو شديدا أدى والا وجب فعلها وان أدت الى الفطر ومثلها الفصادة قاله فى الارشاد (و) كره (نطوع) صوم (قبل) صوم (نذر) غير معين (أو) قبل صوم (قضاء) لغائت من رمضان أو قبل صوم كفارة ليمين أو ظهار أو قتل (ومن) علم الشهور و (لا يمكنه رؤية) للهِلال (ولا غيرها) أى الرؤية من السؤال عنها (ك) شخص (أسير) أعمرى وعجوس كذلك أى أعمرى أوفى محل لا يراه منه (كمل الشهور) كل شهر ثلاثين يوما كتوالى النيم شهورا وصام رمضان ثلاثين يوما فهذا حكم من عرف الشهور ولم يعرف الناقص والسكامل (وان التبتت) عليه الشهور ولم يعرف رمضان سواء أمكنته رؤية الهِلال أم لا (وظن شهرا) رمضان (صامه والا) أى وان لم يظن شهرا رمضان واستوت عنده الشهور (تخير) أى اختار شهرا وصامه وان شك في كون الشهر رمضان أو شعبان صام شهرين وفى كونه رجب أو شعبان أو رمضان صام ثلاثة أشهر وليس له تأخير الصيام الى الأخير لاحتمال كون الاول والثانى رمضان وقال ابن بشر ان التبتت ولم يظن شهرا صام السنة كلها كمن عليه احدى الصلوات الخمس وجعلها و فرق صاحب القول الاول بعظم مشقة صوم العام (وأجزأ) أى كفى فى براءة الذمة صوم الشهر الذى ظنه أو اختاره ان تبين ان الشهر الذى صامه (ما بعده) أى رمضان وكان قضاء عنه ونابت نية الاداء عن نية القضاء له لغيره واتحاد العبادة ويعتبر فى الاجزاء تساويهما (بالعدد) فان تبين ان ما صامه شوال وكان هو رمضان كاملين أو ناقصين قضى يومين يوم العيد وان كان السكامل رمضان فقط قضى يومين وان كان العكس فلا قضاء (لا) يحزى ان تبين أن ما صامه (قبله) أى رمضان كشعبان ولو تعدت السنون (و) لا يكون شعبان سنة

فصام عن رمضان السنة التي قبله لعدم اتحاد ما نواه أداء مع المقضى (أو) أي ولا تجزىء أن (بقي على شكه) في كون ما صامه
 طائفا أو مختارا رمضان أو ما بعده أو ما قبله عند ابن القاسم وقال ابن الماحشون وأشب وسحنون يجوز أنه ان بقى على شكه لأن فرضه
 الاجتهاد وقد فعل ما وجب عليه ولم يثبت خطؤه فهو على الجواز حتى يثبت خلافه ورجحه ابن يونس (وفي) الاجزاء عند
 (مصادفته) رمضان بصومه طائفا أو مختارا وعنده (تردد) لابن أبي زيد وابن رشد في النقل عن ابن القاسم وما ذكره اللخمي إلا الاجزاء
 خاصة وساقه كأنه المذهب ولم يعزه اه الخطاب وجزم به في الطراز وعزى مقابله للحسن بن صالح ورده وقال أنه فاسد اه فلو
 اقتصر المصنف على الاجزاء لكان أوثى (وصحته) أي الصوم (مطلقا) عن تقييده بكونه فرضا مشروطة (بنية) أي قصد
 الصوم ولو لم يستحضر كونه فريضة لله تعالى (مبينة) ليلا بين الغروب وطلوع الفجر ولا يضر الأكل والشرب والوطء والنوم بعدها
 ويطلبها الاغماء والجنون والسكر بعدها فان استمر للفجر فلا يصح الصوم وان زال قبله وجدت النية صح الصوم والا فلا (أومع)
 طالع (الفجر) ان اتفق ذلك فلا تجزىء قبل الغروب ولا بعد الفجر لانها القصد وقصد الماضي محال وروى ابن عبد الحكم
 لا تجزىء مع الفجر ورد ابن عرفة الأول بأن النية تتقدم النوى لانها قصده وهو متقدم على المقصود والا كان غير منوى وأوجب بأن
 هذه أمور جملة أي شرعية وضعية شرعا الشارع ووضعها وقد اكتفى بالمقارنة في الصلاة فان تكبيرة الاحرام ركن منها والنية
 مقارئة لها وكلام ابن بشير وابن الحاجب والقرافي يفيدان الاصل كونها مقارنه للفجر وخصص تقدمها عليه للمشقة في مقارنتها له
 (وكتفت نية) واحدة (لما) أي صوم (يجب تتابعه) كرمضان وكفارة فطره وقتل وظهار ونذر متتابع كذا في الصوم شهر معين
 بناء على انه كعبادة واحدة من حيث (١٤٨) ارتباط بعضه ببعض وعدم جواز تفرقه وان كان لا يبطل جميعه بطلان بعضه

أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكِّهِ فِي مُصَادَفَتِهِ تَرَدَّدَ وَصَحَّتْهُ مُطْلَقًا بِنِيَّةٍ مُبَيَّنَةٍ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ
 وَكَتَفَتْ نِيَّةً لَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لِمَسْرُودٍ وَيَوْمٍ مُعَيَّنٍ وَدُرِيتَ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ فِيهِمَا
 لَا إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِكَمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ وَبَقَاءٍ وَوَجَبَ أَنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ
 لِحَظَةٍ وَمَعَ الْقَضَاءِ أَنْ شَكَّتْ وَبَعْلٍ وَإِنْ جَنَّ وَلَوْ سِنِينَ كَثِيرَةً أَوْ أُغْمِيَ يَوْمًا
 أَوْ جَلَّهُ أَوْ أَقْلَهُ

كالج (لا) تكفى نية
 واحدة لـ (صوم مسرور)
 أي متتابع بلا وجوب
 كصيام الدهر أو عام أو شهر
 أو أسبوع تطوعا بلانذر
 (ويوم) مكرر (معين)
 ككل خميس أو اثنين

ولو عينه بالنذر وكل ما لا يجب تتابعه كقضاء رمضان وكفارة يمين وفدية وهدي وجزاء وصيام رمضان بسفر
 أو مرض فلا يندفیه من تجديد النية كل ليلة (ورويت) أي المدونة (على الاكتفاء) بنية واحدة (فيهما) أي المسرود واليوم المعين بالنذر
 وهي رواية ضعيفة حتى قال الخطاب لم أقف على من رواها بالاكْتِفَاءِ فيهما وتكفى نية واحدة في واجب التتابع ان استمر تتابعه (لان)
 انقطع تتابعه بكمريض أو سفر) فلا تكفى النية الأولى ولو استمر صائما فلا بد من نيتها كل ليلة كافي العتبية وفي المنسوط ان استمر
 المريض أو المسافر صائما فلا يحتاج الى تجديد نية ومن أقصد صومه عامدا فهل يحتاج لتجديد نية أولا الظاهر الأول قاله الخطاب
 وأدخلت الكاف الحيض والنقاس والجنون والاعماء والسكر فتقطع النية وتجدد بعدزوالها ما بقى (و) صحته (بقاء) من حيض
 ونقاس (ووجب) الصوم (ان طهرت قبل الفجر وان) كان قبله بـ (لحظة) يسيرة جدا بل ان رأت القصة أو الجفوف مع طلوع
 الفجر ونوت الصوم صح صومها بدليل قوله أو مع الفجر وقوله ويزرع ما كول أو مشروب أو فرج طلوع الفجر ولو لم تغتسل الا بعده
 أولم تغتسل أصلا إذ الطهارة ليست شرطا في صحة الصوم (ووجب) امساكها (مع القضاء ان شككت) في حصول طهرها مع
 الفجر أو بعده احتياطاً قال ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة التي شككت هل طهرت في وقتها أو بعده فلا تجب عليها فان قلت الحيض مانع
 من وجوب الصلاة والصوم والشك فيه موجود فيهما فلم وجب أداء الصوم دون الصلاة قلت سلطان الصلاة ذهب بخروج وقتها بخلاف
 الصوم فوقته الى الغروب وله حرمة فلذا وجب امساكه كمن شك هل تسحر قبل الفجر أو بعده (و) صحته (بعقل) فلا يصح من
 محنون ولا مغمى عليه (وان جن ولو سنين كثيرة) وأفاق فالقضاء واجب عليه بأمر جديد كقضاء الخائض والنفساء فلا يقال وجوب
 القضاء فرج وجوب الأداء وهو لم يجب عليه سواء كان جنونه طارئا بعد بلوغه عاقلا أو قبله على المشهور وهو للإمام وابن القاسم
 رضي الله تعالى عنهما (أو أغمى) عليه (يوما) من فجره لغروبه (أو جله) أي أكثر اليوم ولو سلم أوله (أو أقله) أي نصف اليوم

فأقل منه (و) الحال انه (لم يسلم) من الاعماء (أوله) بان كان مع طلوع الفجر معمى عليه (فالقضاء) واجب عليه اذ الاعماء والجنون مرض وقد قال الله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر فعدة من أيام أخر ابن عاشر الاولى كصفه أو أقله ولم يسلم ليبين أن النصف كالأقل وان القيد خاص بهما (لا) يجب عليه القضاء (ان سلم) من الاعماء مع الفجر وجدد النية حينئذ (ولو) أعمى عليه بعده (نصفه) أى اليوم فان لم يجدد النية حين افاقته مع الفجر لم يصح صومه لانتقطاع نيته بالاعماء ولا قضاء على نأه ولو كل الشهر ان يبت النية أول ليلة والسكر كالأعفاء ولو بحلال وهو ظاهر لانه لا يزول بالابقاظ فلا يلحق بالنوم (و) صحته (ترك جاع) أى تغيب حشفة بالغ أو قدرها في فرج مطيق وان لم ينزل (و) ترك (اخراج منى) في بقطة بلذة معتادة لافي نوم (و) ترك اخراج (مذى) بلذة معتادة لا بلا لذة أو غير معتادة أو مجرد انعاظ ولو نشأ عن مقدمات الجماع (و) ترك اخراج (فىء) فان أخرجه فالقضاء فان ابتلع منه شيأ ولو غلبة فالكفارة فان خرج منه غلبة فلا قضاء الا أن يرجع شيأ منه فالقضاء فان تعمد ابتلاعه فالكفارة (و) صحته بترك (ايصال) شيأ (متحلل) من منفذ عال أو سافل فان وصل لها ولو غلبة فالقضاء فقط الا من الفهم مع الانتهاك فالكفارة أيضا فالمراد بالايسال الوصول (أو غيره) أى المتحلل كبرهم من منفذ عال فقط (على المختار) عند اللخمى من الخلاف ونص اللخمى اختلف في الحصة والبرهم فذهب ابن الماجشون الى أن للحصة والبرهم حكم الطعام فعليه في السهو والقضاء فقط وفي العمد القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه الا أن يكون متعمدا فيقضى لها انه بصومه فجعله من باب العقوبة وبه الاول أشبه لان الحصة تشغل المعدة اشغالا ما وتنقص كلب الجوع (لمعدة بحفنة) أى احتقان (بمائع) في دبر أو قبل امرأة لا احليل (أو حلق) عطف على معدة أى وترك ايسال متحلل أو غيره لحلق لكن بشرط (١٤٩) أن لا يرده غير المتحلل فان رده بعد وصوله الحلق فلا شيأ

و لم يسلم أوله فالقضاء لا ان يسلم ولو نصفه و بترك جماع وإخراج مذى ومذى وقى وإيسال متحلل أو غيره على المختار لمعدة بحفنة بمائع أو حلق وإن من أنف وأذن وعين وبخور وقى وبلغهم أمكن طرحه مطلقا أو غارب من مضمضة أو سواك وقضى في الفرض مطلقا وإن بصب في حلقه نائما كمجامعة نائما

اه والمذهب أن المائع الواصل للحلق مفطر ولو لم يجاوزه الى المعدة هذا ان وصل له من الفم بل (وان) وصل له (من أنف وأذن وعين) نهرا فان تحقق عدم وصوله للحلق من هذه المنافذ فلا شيأ عليه كما كنه حاله ليلا وهبوطه نهرا للحلق أو وضع دواء في أنفه أو أذنه ليلا فهبط نهرا فلا شيأ عليه في شيأ من ذلك (و) ترك ايسال (بخور) أى دخان متصاعد من حرق نحو عود ومثله بخار القدر حال غليانه بالطعام فوصوله للحلق مفطر كاللخان الذى يشرب بالعود وشم رائحة البخور ونحوه بلا وصول دخانه للحلق لا يفطر ودخان الحطب ونحوه لا يفطر ولو استنشقه لانه لا يتكفي به البناني فيه نظر بل كل دخان يتكفي به فالتفريق غير ظاهر اه ويؤيده ما شاهد به بعض العلماء وهو في سفر من الاسفار من انسان فرغ دخانه فحرق طرف العود الذى كان يشرب به الدخان وشرب دخانه من الطرف الآخر حتى أفناه وانما يميزون بين الجلبى والصورى والبلدى حال وجودها وكثرتها أو ما عند عدمها فتكيفون بكل دخان ولو دخان عذرة (و) ترك ايسال (فىء) أو قلنس (و) بلغهم أمكن طرحه أى المذكور بان نزل من الحلق الى الفم فان لم يمكن طرحه بان لم يجاوز الحلق فلا شيأ فيه (مطلقا) عن التقييد فلا فرق بين كونه لذة أو امتلاء معدة قليل أو كثير متغيرا أم لا يرجع عمدا أو سهوا لكن المعتبر في البلغم انه لا يفطر مطلقا ولو وصل الى طرف اللسان لمشقته (أو) أى وترك وصول شيأ (غالب) سقه لحلقه (من مضمضة) أو استنشاق لوضوء أو حرا أو عطش (أو غالب) من رطوبة (سواك) مجتمعة في فمه بان لم يمكن طرحه (وقضى) من أظفر (في الفرض مطلقا) أى عمدا أو سهوا أو غلبة أو أكرها حراما أو حائزا أو واجبا كان الفرض أصليا أو نثرا وأمسك وجوبا ان كان فرضا معينا زمنه كرمضان ونذر معين أو تطوعا فطر فيه ناسيا أو كفارة طهار أو قتل أو فطر رمضان وخبر في الامساك فما غذا هذه ويجب قضاء الفرض (وان) أظفر (بصب) من شخص مائما (في حلقه) أى الصائم حال كونه (نائما) وشبهه في وجوب القضاء فقال (كمجامعة) امرأة (نائمة) فعليها القضاء وعلى من جامعها الكفارة وكذا تجب الكفارة

على من صب مائعا في حلق نائم وهو صائم (وكأنه شاك في الفجر) أو في الغروب أي دار شكه بين طلوع الفجر وعدمه وكذا في الغروب فأكل وهو متلبس بالشك فيجب عليه الإمساك والقضاء أن لم يتبين أنه أكل قبل الفجر أو بعد الغروب (أو) أكل معتقدا بقاء الليل أو غروب الشمس ثم (طرا) له (الشك) في الفجر أو الغروب فالتقضاء في الفرض دون النفل (ومن لم ينظر دليله) أي الصوم وجودا وهو طلوع الفجر أو عدمه وهو غروب الشمس (اقتدى) وجوبا (بالمستدل) عليه العدل العارف ويجوز التقليد في الدليل وإن قدر على معرفته ولذا قال ومن لم ينظر ولم يقل ومن لم يقدر بخلاف القبلة فلا يقلد المجتهد غيره لكثرة الخطأ فيها لحفاؤها (والاحتاط) في سحوره بالتقديم مع تحقق بقاء الليل وفطره بالتأخير مع تحقق غروب الشمس واستثنى من الفرض فقال (إلا) النذر (المعين) الذي فات صومه كله أو بعضه (لمرض أو حيض) أو نفاس أو اغماء أو جنون فلا يقضى لفوات زمنه بالعذر فإن زال وبقي بعضه صامه (أو نسيان) فلا يقضى (و) قضى (في النفل) وجوبا (ب) الفطر (العمد) ولو لسفر طرا عليه لأن رخصة الفطر في السفر خاصة برمضان (الحرام) لا بالفطر نسيانا أو أكرها ولا لحيض أو نفاس أو خوف مرض أو زيادته أو شدة جوع أو عطش ويجب القضاء بالعمد الحرام (ولو) أفطر لحلف شخص عليه (بطلاق) لتفطر فلا يجوز فطره وإن أفطر لزمه قضاؤه (الاحتاط) كتحلق قلب الحالف بمن حلف بطلاقها بحيث يخشى أن لا يتركها إن حنث فيجوز الفطر ولا يجب القضاء ويجب الإمساك بقية اليوم وإن أفطر عمدا حراما فلا يجب الإمساك إذ عليه القضاء ولا حرمة للوقت وشبه في جواز الفطر وعدم القضاء فقال (١٥٠) (كواله) أب أو أم أمره بالفطر شفقة عليه من ادامة الصوم فيجوز فطره ولا يلزم القضاء ومثله السيد

مع عبده (وشيوخ) في الطريق بإيمه على امتثال أمره وعدم مخالفته (وان لم يحلفا) أي الوالد والشيخ على فطر الولد وللريد (وكفر) أي أخرج للفطر الكفارة الكبرى

وكأنه شاك في الفجر أو طرا الشك ومن لم ينظر دليله اقتدى بالمستدل
والاحتاط إلا الممين لمرض أو حيض أو نسيان وفي النفل بالعمد الحرام ولو
بطلاق بتة إلا لوجه كواله وشيخ وإن لم يحلفا وكفر أن تعمدا بلا تأويل
قريب وجمل في رمضان فقط جماعا أو رفع نيته نهارا أو أكلا أو شربا بغم
فقط وإن باستيائك بجوزاء أو منيا وإن بادامة فكره إلا أن يخالف عادته على
المختار وإن أمنى بتعمد نظرة فتأويلان بإطعام ستين مسكينا لكل مند

وجوبا (إن عمد) الفطر منتها الحرمة بان علمها واجترأ عليها فلا كفارة على الناسي والمكره وهو
(بلا تأويل قريب) فلا كفارة على متناول تأويل قريب (و) بلا (جهل) لحرمة فعله فلا كفارة على من أفطر جاهلا جرمة
فعله كحديث عهد بإسلام وأما جهل وجوبها مع علم حرمة سببها وهو الإفطار عمدا بلا تأويل وبلا جهل فلا يسقطها وأفطر (في)
أداء (رمضان فقط) لاقى قضاؤه ولا في كفارته ومفعول تعمد (جماعا) وسواء كان رجلا أو امرأة (أو) تعمد (رفع) أي رفض
(نية) للصوم (نهارا) أو ليلا وطلع الفجر وهو رافع لها (أو) تعمد (أكلا أو) تعمد (شربا بغم فقط) أي لا يغيره
من أذن وأنف وعين ومسام شعر ودبر وأحليل وثقبه فلا كفارة بالإصالح من هذه إذ الإصالح على هذا النحو لا تنشق اليه
النفوس الباقية على فطرتها وأما شرعت الكفارة لجزر النفس عما تشاق اليه (وان) وصل من الغم للجوف (باستياك بجوزاء)
أي قشر شجر الجوز فإن تعمد الاستيائك بها نهارا وابتلع أثرها ولو غلبة فالكفارة فإن استياك بها نهارا ناسيا فإن ابتلع أثرها
عامدا كفر والا فلا أفاده عقب (أو) تعمد (منيا) أي أخرجه بتقبيل أو مباشرة بل (وان بادامة فكر) أو نظر وعادته الانزال
منهما ولو في بعض الأحوال فإن كان اعتاد عدم الانزال منه فمخالفة عادته وأنزل فقولان في لزوم الكفارة وعدمه واختار اللحى عدم
اللزوم وبالله أشار بقوله (الا أن يخالف عادته على المختار) فإن لم يدمهما فلا كفارة اتفاقا فقوله الا أن يخالف عادته راجع لادامة
الفكر ومثلها ادامة النظر وأما الانزال بالتقبيل والمباشرة ففيه الكفارة وإن خالف عادته على التعمد وإن لم يستم (وان أمنى)
في أداء رمضان (بتعمد نظرة) واحدة (ف) في وجوب الكفارة وعدمه (تأويلان) محلها إذا كانت عادته الانزال بمجرد النظر
والا فلا كفارة اتفاقا وصلة كفر (باطعام) أي تملك (ستين مسكينا) أي محتاجا فشمّل الفقير (لكل) من الستين (مند)
أي مل يدن متوسطين لامتبوضتين ولا متوسطتين ولا يخرى عن المد غداء وعشاء وقال أشهب بالاجزاء وتعددت بتعدد الأيام

لا يتعدد القطر في يوم ولو حصل الثاني بعد آخر أجهان الأول أو كان الثاني من غير جنس الأول (وهو) أي الإطعام (الأفضل) من العتق والصيام لكثرة تعدى نفعه (أو صيام شهرين أو عتق رقبة) مؤمنة سليمة من عيوب لا تحزى معها كاملة محررة للكفارة حال كون الصيام والعتق (كالظهار) في شرطيه تتابع الشهرين ونيته وإيمان الرقبة وسلامتها من قطع أصبع إلى آخر ما يأتي في الظهار والتخير فيها لحر الزميد وأما العبد فأنما يكفر بالصوم فإن عجز عنه بقيت ديناً عليه حتى يأذن له سيده في الإطعام (و) كفر (عن أمة) له (وطئها) ولو أطاعته لأنه أكرهه الآن تزيين له فعلها كفارتها (أو زوجة أكرهها) زوجها على وطئها فعليه كفارتها (نيابة) عن أحدهما أي الأمة والزوجة (فلا يصوم) إذ لا يقبل النيابة (ولا يعتق) السيد (عن أمة) له وطئها في نهار رمضان إذ لا ينقصد ولاء لها (وان أعسر) الزوج عن الكفارة عن زوجته التي أكرهها على وطئها (كفرت) عن نفسها بأحد الأنواع الثلاثة (ورجعت) على زوجها وكذا إن كفرت عن نفسها مع يسره (ان لم تصم) بأن أطعمت أو أعتقت وحينئذ فترجع (بالأقل من) قيمة (الرقبة) نفس مثل (كيل الطعام) إن أخرجته لأنه مثلي وتعلم أقليته وأكثريته بتقويمه إن كان من عندها فإن كانت اشترته فبثمنه فإن كان أقل من قيمته وقيمة الرقبة رجعت بمثلها وإن كانت قيمته أقل منهما رجعت بمثل الطعام وإن كانت قيمة الرقبة أقل رجعت بهما فإن أعتقت رجعت بأقل القيمتين أي قيمة الرقبة وقيمة الطعام إن كانت الرقبة من عندها والأقل من قيمتها لو تمسكها وقيمة الطعام وأما نفس كيل الطعام فلا ينسب لقيمة الرقبة إذ لا يحصل بنسبته لها معرفة قلته أو كثرته (وفي تكفيره) أي الزوج (عنها) أي الزوجة (ان أكرهها على القبلة) ونحوها من مقدمات الجماع (حتى أتزلا) أي أمنى الزوجان وعدم تكفيره عنها (تأويلان) الأول لابن أبي زيد والثاني لأبي الحسن القاسبي قال (١٥١) عياض وهو ظاهر الدونة لان أزالها

دليل على اختيارها بوجه وعليها القضاء اتفاقاً (وفي تكفير مكره رجل لجماع قولان) اعلم أن من أكره غيره على جماعة شخص آخر فإنه لا كفارة على المكروه بالفتح وكذا لا كفارة على المكروه

وَهُوَ الْأَفْضَلُ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ أَوْ عَتَقُ رَقَبَةٍ كَالظَّهَارِ وَعَنْ أَمَةٍ وَطِئَهَا أَوْ زَوْجَةً أَكْرَهَهَا نِيَابَةً فَلَا يَصُومُ وَلَا يَعْتِقُ عَنْ أَمَتِهِ وَإِنْ أَعْسَرَ كَفَرَتْ وَرَجَعَتْ إِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلَ مِنْ الرَّقَبَةِ وَكَيْلِ الطَّعَامِ وَفِي تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقَبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَا تَأْوِيلَانِ وَفِي تَكْفِيرِ مُكْرَهٍ رَجُلٍ لِيُجَامَعَ قَوْلَانِ لِأَنَّ أَفْطَرَ نَاسِيًا أَوْ لَمْ يَفْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ تَسَحَّرَ قُرْبَهُ أَوْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ سَافَرَ دُونَ الْقَصْرِ أَوْ رَأَى شَوْالًا نَهَارًا

بالكسر إن كان المكروه بالفتح رجلاً وإن كان امرأة كفر عنها اتفاقاً وإنما لم تنضم الكفارة المكروه بالكسر فيما إذا كان المكروه بالفتح رجلاً نظراً لا تنساره وسقطت عن المكروه بالفتح نظراً لا كراهه في الجملة وهذا على قراءة المصنف مكرهاً بالكسر وحمله على فتح الراء فإنه قال وفي تكفير مكره رجل أي رجل مكره بالفتح ليجامع هل يكفر عن نفسه نظراً لا تنساره أولاً نظراً لكونه مكرهاً في الجملة قولان المعتمد منهما الثاني ثم قال وضبطناه بفتح الراء لأنه الذي فيه القولان في الجملة وأما المكروه بالكسر فلا كفارة عليه للمكروه بالفتح اتفاقاً اه وهو تابع للحطاب في ذلك وفيه نظر بل في المكروه بالكسر قولان حكاهما ابن عبد السلام قائلًا والأقرب سقوطها لأنه متسبب والمكروه بالفتح مباشر (لا) يكفر مفطر في أداء رمضان (ان) تأول تأويلًا قريباً بأن استند لامر موجود كمن (أفطر ناسياً) فظن فساد صومه ووجوب قضائه بإباحة الفطر فلا كفارة عليه (أو) أصابته جنابة أو حيض ليلًا (و لم يفتسل إلا بعد الفجر) فظن فساد صومه ووجوب قضائه وأنه لا يجب عليه الإمساك وتباح له المفطرات فأفطر فلا كفارة عليه (أو تسحر قربه) أي الفجر وظن فساد صومه فأفطر والذي في سماع أبي زيد ابن القاسم تسحر في الفجر قاله التتائي إذ ظن الإباحة عن تسحر قربه من التأويل البعيد فلا يسقط الكفارة كما في الخطاب إذ لم يستند لوجوده بغيره شرعاً وإن كان موجوداً حقيقة اه عبق البنائي فيه نظر إذ لم يقل الخطاب إلا أن العذر هنا أضعف منه في التين قبله (أو قدم) من سفره (ليلاً) فظن عدم لزوم الصوم في اليوم الذي يليه وأنه يباح له الفطر فافطر مسقنًا لهذا التأويل فلا كفارة عليه (أو سافر دون) مسافة (القصر) فظن إباحة الفطر فبیت الفطر فلا كفارة عليه فإن بيت الصوم بالحضر وسافر نهاراً دون القصر وظن إباحة الفطر فافطر ففيه الخلاف الآتي فيمن بيت الصوم في الحضر وسافر سفر قصر بعد الفجر بانزوم الكفارة وعدمه بالأحرى أفاده الخطاب (أو رأى شوالاً) أي هلاله (نهاراً) آخر يوم من رمضان فظن أنه ليلة الماضية وإن اليوم عيد فافطر فلا كفارة عليه

فَقَوْلُهُ (فَطَنُوا الْإِبَاحَةَ) فَافْطَرُوا رَاحَ لَلْأَمَثَلَةِ السَّنَةِ (بِخِلَافِ بَعِيدِ التَّأْوِيلِ) بِإِضَافَةِ مَا كَانَ صِفَةً وَهُوَ مَا لَمْ يَسْتَعِدْ لِلْوُجُودِ غَالِبًا وَمِثْلُ لَهُ يَقُولُهُ (كَ) شَخْصٍ (رَأَى) أَيْ مَبْصُورٍ بَعَيْنِهِ هَالًا لِمَضَانِ وَشَهِدَ بِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ فَرْدٍ (وَلَمْ يَقْبَلْ) فَطَنَ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ فَافْطَرِ مُسْتَعِدًّا لِهَذَا التَّأْوِيلِ بِعِيدِ الْكَفَّارَةِ لِبَعْدِ تَأْوِيلِهِ هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَهُوَ الشَّهِيرُ وَقَالَ أَشْهَبُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِقَرَبِ تَأْوِيلِهِ لِاسْتِنَادِهِ لِلْوُجُودِ وَهُوَ رَدُّ الْحَاكِمِ شَهَادَتِهِ ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ هَذَا أَقْرَبُ مِنْ قَدَمِ لَيْلَا وَمَنْ تَسَحَّرَ قَرِيبَ الْفَجْرِ وَقَدْ اسْتَعَدَّ لِلْوُجُودِ أَهْ عَبَقَ وَهَذَا كَلَامُ ظَاهِرِيٍّ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ اسْتَعَدَّ لِمَعْدُومٍ وَهُوَ أَنَّ الْيَوْمَ لَيْسَ مِنْ رَمَضَانَ مَعَ أَنَّهُ مِنْهُ بِرُؤْيَا عَيْنِهِ (أَوْ) بَيْتِ الْفِطْرِ (لَحْمِي) اعْتَادَهَا فِي يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ (أَمْ حِمٍ) فِيهِ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ وَأَوَّلَى أَنْ لَمْ يَحِمَّ (أَوْ) بَيْتِ الْفِطْرِ (لَحْمِي) اعْتَادَتْهُ فِي يَوْمِهَا ثُمَّ حَصَلَ وَأَوَّلَى أَنْ لَمْ يَحْصُلْ فَعَلِيهَا الْكَفَّارَةُ (أَوْ) افْطَرِ (حِجَامَةً) فَعَلَهَا لِقَرَبِهِ أَوْ فَعَلَتْ بِهِ هَذَا قَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ وَالتَّحْقِيقُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِقَرَبِ تَأْوِيلِهِ لِاسْتِنَادِهِ لِأَمْرِ مَوْجُودٍ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَفْطَرَ الْحَاجِمِ وَالْمُحْتَجِمُ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ مَخَاطَرًا بِالْفِطْرِ لِقَطْعِهِ لَا يَنْسَبُ عَنْهُ الْفِطْرُ غَالِبًا أَمَّا الْحَاجِمُ فَلَمَّصَهُ الدِّمُ الَّذِي شَأْنُهُ الْوُصُولُ إِلَى الْخَلْقِ وَأَمَّا الْمُحْتَجِمُ فَلِخَوْفِ اغْتِيَاثِهِ (أَوْ) ظَنُّ إِبَاحَةِ فِطْرِهِ (لَحْمِي) بِكُسْرِ الْغَيْنِ لِلْعَجْمَةِ أَيْ ذِكْرِهِ غَيْرِهِ بِمَا يَكْرَهُ وَهُوَ غَائِبٌ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ لِبَعْدِ تَأْوِيلِهِ (وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ) مَعَ الْكَفَّارَةِ (أَنَّ كَانَتْ) الْكَفَّارَةُ (لَهُ) أَيْ عَنِ الْمَكْفَرِ لِأَنَّ كَانَتْ عَنْ غَيْرِهِ كَرُوحَةٍ أَوْ أَمَةٍ (وَالْقَضَاءُ فِي) فِطْرٍ صَوْمٍ (التَّطَوُّعِ) وَاجِبٌ (بِمَوْجِبِهَا) أَيْ سَبَبِ فِي وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ وَهُوَ الْعَمْدُ بِلا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَجَهْلٍ فَكُلُّ مَا أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ فِي الْمَفْرُضِ أَوْجَبَ الْقَضَاءُ فِي النَّفْلِ (وَلَا قَضَاءُ فِي غَالِبِ قِيَمَةٍ) مِنْ إِضَافَةِ مَا كَانَ صِفَةً (١٥٢) أَيْ خَرَجَ غَلْبَةً وَلَوْ كَثُرَ أَنْ لَمْ يَزِدْ رَدِّ شَيْئًا مِنْهُ (أَوْ) دَخُولُ (ذِيَابٍ) أَوْ

فَطَنُوا الْإِبَاحَةَ بِخِلَافِ بَعِيدِ التَّأْوِيلِ كَرَاهٍ وَلَمْ يَقْبَلْ أَوْ أَفْطَرَ لَحْمِي ثُمَّ حِمَّ أَوْ لَحْمِي ثُمَّ حَصَلَ أَوْ حِجَامَةً أَوْ غِيْبَةً وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ أَنْ كَانَتْ لَهُ وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ بِمَوْجِبِهَا وَلَا قَضَاءُ فِي غَالِبِ قِيَمَةٍ أَوْ ذِيَابٍ أَوْ غِبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ دَقِيقٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ جِبْسٍ لِصَانِعِهِ وَحَقْنَةٍ مِنْ إِحْلِيلٍ أَوْ دُهْنٍ جَائِفَةٍ وَمَنْ مَسْتَنْكِحٌ أَوْ مَذْيٍ وَنَزَعٍ مَا كَوَّلَ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرَجٍ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَجَازَ سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ وَمَضْمُضَةٍ لِعَطَشٍ وَإِصْبَاحٍ

بِعَوَضِ حَلْقِهِ غَلْبَةً (أَوْ) غَالِبِ (غِبَارٍ طَرِيقٍ) لِحَلْقِهِ فَلَا قَضَاءَ فِيهِ لِلْمَشَقَةِ (أَوْ) غِبَارٍ (دَقِيقٍ أَوْ كَيْلٍ) لِحَبِّ وَنَحْوِهِ (أَوْ) غِبَارٍ (جِبْسٍ لِصَانِعِهِ) أَيْ الْمَذْكُورِ مِنَ الدَّقِيقِ وَمَا بَعْدَهُ (وَلَا) قَضَاءُ فِي (حَقْنَةٍ مِنْ إِحْلِيلٍ)

بِجَنَابَةِ

أَي تَقَبُّ ذِكْرٍ وَأَمَّا فَرَجُ الْمَرْأَةِ فَيَجِبُ الْقَضَاءُ بِالْحَقْنَةِ مِنْهُ وَأَنَّ وَصَلَتِ الْمَعْدَةُ أَفَادَهُ عَبَقُ الْبَنَانِيِّ أَبُو عَلِيٍّ فَرَجُهَا لَيْسَ مَوْصِلًا لِمَعْدَتِهَا فَلَا يَصِلُ مِنْهُ إِلَيْهَا شَيْءٌ وَفِي الْمَدُونَةِ كَرِهَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْحَقْنَةَ لِلصَّائِمِ فَإِنْ احْتَقَنَ فِي فَرَجِهَا شَيْءٌ يَصِلُ إِلَى حَوْفِهِ فَلْيَقْتَضِ وَلَا يَكْفُرُ وَفِي الْحَطَابِ عَنِ النَّهْيَةِ لِإِحْلِيلِ يَقَعُ عَلَى ذِكْرِ الرَّجُلِ وَفَرَجِ الْمَرْأَةِ (وَلَا قَضَاءُ فِي) (دُهْنٍ جَائِفَةٍ) أَيْ جَرَحٍ نَافِذٍ لِلْحَوْفِ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مَدْخُلَ الطَّعَامِ وَلَوْ وَصَلَ إِلَيْهِ لَمَاتَ مِنْ سَاعَتِهِ قَالَ ابْنُ يُونُسَ (وَلَا قَضَاءُ فِي خُرُوجِ) (مَنْ مَسْتَنْكِحٌ) بِكُسْرِ الْكَافِ نَعَتْ مَنْ أَوْ بَفَتْجَانَتٍ مَحْذُوفٍ مِضَافٍ أَيْ شَخْصٍ أَيْ قَاهِرٍ وَخَارِجٍ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ بِمَجْرَدِ نَظَرٍ أَوْ فَكْرٍ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَسْتَنْكِحٍ فَفِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ (أَوْ مَذْيٍ) مَسْتَنْكِحٌ وَلَا فِيهِ الْقَضَاءُ قَطُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ (وَلَا قَضَاءُ فِي) (نَزَعٍ مَا كَوَّلَ أَوْ مَشْرُوبٍ) مِنْ قَوْمٍ (أَوْ فَرَجٍ) مِنْ فَرَجِ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَلَوْ أَمْنَى أَوْ أَمْدَى بَعْدَهُ أَيْ حَالَ طُلُوعِهِ لَا بَعْدَهُ لِأَنَّهُ مِنَ النَّهَارِ وَلَا قَبْلَهُ لِأَنَّهُ مِنَ اللَّيْلِ بِلا خِلَافٍ هَذَا هُوَ الشَّهِيرُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ النَّزْعَ لَيْسَ وَطْأً ابْنِ شَاسٍ لَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ بِجَمَاعٍ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ إِنْ اسْتَدَامَ فَإِنْ نَزَعَ فِي آتِبَاتِ الْقَضَاءِ وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ ابْنِ الْمَاجِشُونَ وَابْنِ الْقَاسِمِ سَبِيهِ هَلْ يَبْدَأُ النَّزْعَ جَمَاعًا أَمْ لَا الْخَمْسِيُّ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ لَوْ كَانَ يَطَأُ فَأَقْلَعَ حِينَ رَأَى الْفَجْرَ صَحَّ صَوْمُهُ وَمِثْلُهُ لِابْنِ الْحَاجِبِ وَالتَّوْضِيحُ وَابْنُ عَرَفَةَ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ (وَجَازَ) أَيْ لَمْ يَحْرَمْ عَلَى الصَّائِمِ وَلَمْ يَكْرَهُ (سِوَاكَ) أَيْ اسْتِثْنَاكَ إِذْ لَا تَكْلِيفَ إِلَّا بِفَعْلٍ اخْتِيَارِيٍّ بِمَا لَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَكَرِهَ بِالزُّطْبِ مَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ فَإِنْ تَحَلَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ وَصَلَ لِحَلْقِهِ عَمْدًا فِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَالْإِصْبَاحُ فَقَطُّ (كُلُّ النَّهَارِ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ أَيْ أَمْرُ إِجْبَابٍ وَهَذَا يَحْتَمِلُ الصَّائِمُ وَغَيْرَهُ (وَلَا جَازَ لِلصَّائِمِ) (مَضْمُضَةٌ لِعَطَشٍ) وَنَحْوُهُ بِمَا تَطْلُبُ الْمَضْمُضَةُ فِيهِ كَوْضُوءُ وَغَسْلُ الْمَصْنِفِ إِذَا مَضْمُضَ لِعَطَشٍ وَنَحْوُهُ ثُمَّ ابْتَلَعَ رِيْقَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ الْبَاجِي إِذَا ذَهَبَ طَعْمُ الْمَاءِ وَخَلَصَ رِيْقُهُ (وَلَا جَازَ) (إِصْبَاحَ)

بجنازة) والأولى الاغتسال منها قبل الفجر (و) حاز أى ندب (صوم دهر) ان لم يضعفه عن عمل من أعمال البر (و) حاز صوم (يوم جمعة فقط) لاقبله يوم ولا بعده يوم فان ضم اليه آخر فلا خلاف في ندبه وحمل النهي عنه الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم قبله يوما أو بعده على التقية والتحريم من فرضه وقد أماننا من هذه العلة بوفاته صلى الله عليه وسلم (و) حاز بمعنى كره (فطر) أى نيته وفعله (بسفر قصر) بأن تكون المسافة أربعة برد (شرع) المكلف (فيه) أى السفر (قبل الفجر) أو معه هذا مصب الشرطية فلا يقال الشروع فيه علم من قوله بسفر فاشترطه فيه من باب تحصيل الحاصل (ولم ينوه) أى الصوم (فيه) أى السفر وبقي من الشروط كون السفر في رمضان لاني نحو كفارة ظهار (والا) أى وان لم تجتمع هذه الشروط بأن لم يكن سفر قصر او لم يشترع فيه أو شرع فيه بعد الفجر أو نوى الصوم فيه (قضى) ذكره مع علمه من قوله وقضى في الفرض مطلقا ليرتب عليه قوله (ولو) كان الصوم الذى أفطر فيه (تطوعا) بيت صومه في الحضر وسافر صادقا عليه ولا شك ان قوله وفطر بسفر المراد به الفطر في رمضان كما يشعر به قوله ولا كفارة وهذا لا يصدق على التطوع والمناسبت ابدال قضى بـ فلا يجوز اذ هو أى علم الجواز نقيض الجواز للشروط للفطر في السفر ولان القضاء لازم في الفطر الجائر باستيفاء الشروط (ولا كفارة) على من أفطر مع فقد شرط مما تقدم (الا) من فقد الشرط الرابع بـ (أن ينويه) أى صوم رمضان (بسفر) أى فيه ثم يفطر لغير عذر فتأزمه الكفارة ولو تأول وسأل سحون ابن القاسم عن الفرق بين من بيت الصوم في الحضر ثم أفطر بعدان سافر بعد الفجر من غير أن ينويه فلا كفارة عليه وبين من نوى (١٥٣) الصوم في السفر ثم أفطر فعليه الكفارة

فقال لان الحاضر من أهل الصوم فسافر فصار من أهل الفطر فسقطت عنه الكفارة والمسافر مخير فيهما فاختار الصوم وترك الرخصة فصار من أهل الصيام فعليه ما عليهم من الكفارة

بِجَنَابَةِ وَصَوْمٍ دَهْرٍ وَجُمُعَةٍ فَقَطْ وَفَطْرٌ بِسَفَرٍ قَصْرٍ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَمْ يَنْوِهِ فِيهِ وَالْأَقْصَى وَلَوْ تَطَوُّعًا وَلَا كَفَّارَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ بِسَفَرٍ كَفَطْرُهُ بَعْدَ دُخُولِهِ وَيَعْرِضُ خَافَ زِيَادَتَهُ أَوْ قِمَادِيَهُ وَوَجِبَ أَنْ خَافَ هَلَاكَ أَوْ شَدِيدَ أَذَى كِحَامِلٍ وَمَرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتِئْجَارًا أَوْ غَيْرَهُ خَافَتْ عَلَى وَلَدَيْهِمَا وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَالِدِ ثُمَّ هَلْ فِي مَالِ الْآبِ أَوْ مَالِهَا تَأْوِيلَانِ وَالْقَضَاءُ بِالْعَدَدِ

(٢٠ - جواهر الاكليل - اول)

(بعد) انقضاء سفره و (دخوله) نهار اوطنه أو محل زوجته المدخول بها أو محل نوى إقامة أربعة أيام فيه (و) حاز الفطر (بمرض خاف) أى تحقق أو ظن لتجربة في نفسه أو اخبار عدل عارف بالطب (زيادته) أى المرض بسبب الصوم (أو قِمَادِيَهُ) أى المرض بتأخير البرء منه أو حصل له شدة وتعب بالصوم بلا زيادة ولا نmad (ووجب) الفطر على الصائم مريضاً كان أو صحيحاً (ان خاف) أى تحقق أو ظن بما تقدم (هلاكا أو شديداً أذى) يتلف منفعة كبصر بصومه لان حفظ النفس والمنافع واجب وهذا في قوة الاستثناء من قوله وجاز بمرض الخ فكانه قال الآن يخاف الخ وشبهه في الجواز والوجوب فقال (كحامل) جنبنا في بطنها (ومرضع لم يمكنها استئجار) لمرضع رضع ولدها لعدم مال أو لعدم مرضعة أو لعدم قبول الولد غيرها (أو غيره) أى الاستئجار وهو ارضاعها بنفسها (خافتا) أى تحققت أو ظنت الحامل والمرضع ضرراً بالصوم (على ولديهما) فيجوز فطرهما ان خافتا ضرراً يسيراً ويجب ان خافتا هلاكا أو شديداً أذى وظاهر قوله خافتا انه لا يباح لهما الفطر بمجرد الجهد مع أمن العاقبة وقد صرح للحمي بجوازه لهما به وحكى ان الحاجب الاتفاق عليه واستظهره في التوضيح قائلا اذا كانت الشدة مبيحة للفطر من المريض فالحامل والمرضع أولى بذلك فان أمكن المرضع الاستئجار وجب عليها الصوم والاستئجار (والاجرة في مال الولد) الذى ملكه بارت أو اعطاء أو استحقاق في وقف لانها من نفقته (ثم) ان لم يكن للولد مال ووجد مال للوالدين فـ (هل) تكون الاجرة (في مال الاب) لوجوب نفقته عليه (أو) تكون في (مالها) أى الام حيث وجب عليها ارضاعه وهذا بدله (تأويلان) الاول للحمي والثاني لستدوالولى تردد أو قولان اذ ليس هذا اختلافاً في فهم المدونة ومحلهما حيث يجب الارضاع على الام والافق مال الاب اتفاقاً (والقضاء) لما فات من رمضان (بالعدد) فمن أفطر رمضان كله وكان ثلاثين وقضاء في شهر بالهلال وكان تسعة وعشرين صام يوماً آخر وان فاته صوم رمضان وهو تسعة

وعشرون يوما وقضاه في شهر فكان ثلاثين يوما فلا يلزمه صوم اليوم الأخير لقوله تعالى فعدة من أيام أخر وقال ابن وهب ان صام بالهلال كفاه ما صامه ولو كان تسعة وعشرين ورمضان ثلاثين والقضاء على التراخي الى أن يبقى الى رمضان الثاني مثل ما أفتى به من رمضان الأول (يزمن أيسح صومه) فلا يصوم العيدين ولا أيام التشريق ولا النذر المعين ولا رمضان الحاضر قضاء عن رمضان السابق ولذا أخرجه بقوله (غير رمضان) فلا يقضى للمسافر رمضان السابق فيه لتعيينه للأداء وعدم قبوله غيره فان قضاء فيه لم يجز عن واحد منهما اتفاقا وان صام الحاضر رمضان قضاء عن الماضي فقال مالك وأشهب وسحنون وابن المواز وابن حبيب رضى الله تعالى عنهم لا يجز به عن أحدهما وصححه ابن رشد ثم اختلفوا فقال أشهب لا يلزمه الكفارة الكبرى لانه صامه وضو به ابن أبي زيد وقال ابن المواز يلزمه الكفارة الكبرى مع الكفارة الصغرى عن كل يوم لفطره فيه عمدا بنية رفع الأداء الآن يعذر بجهل أو تأويل واقتصر عليه ابن عرفة وقال ابن القاسم في المدونة اذا صام الحاضر رمضان الحاضر قضاء عن الغائب أجزاء عن الحاضر وصوبه في النكث وعليه للماضي مدع عن كل يوم مع قضاؤه وهل يجب الترتيب في القضاء لانص (و) ان ظن ان عليه يوما من رمضان أو غيره ويبت صوم يوم قضاء عنه وجب عليه بالشروع فيه (اتمامه ان ذكر) في أثنائه (قضاء) قبل هذا اليوم أو سقوطه عنه بوجهما (وفي وجوب قضاء القضاء) على من لزمه قضاء عن رمضان أو عن تطوع أفطر فيه عمدا حراما فشرع في قضاؤه ثم أفطر فيه عمدا فيجب عليه قضاء ذلك اليوم الذي كان صيامه قضاء عما فات من رمضان أو غيره وشهره ابن غلاب في وجيزه فيقضى يومين يوما عن الاصل ويوما عن القضاء الذي أفطر فيه ولو تكرر منه هذا وبه جزم ابن عرفة وابن رشد ونصه في القول الاول ثم ان أفطر بعد ذلك متعمدا في قضاء القضاء كان عليه ثلاثة (١٥٤) أيام وعدم وجوبه فيقضى الاول فقط لانه الواجب اصالة (خلاف) أى

يزمن من أيسح صومه غير رمضان واتمامه ان ذكر قضاءه وفي وجوب قضاء القضاء خلاف وأدب المفطر عمدا إلا أن يأتي تائبا وإطعام مدو عليه الصلاة والسلام لفطر في قضاء رمضان ليشله عن كل يوم لمسيكين ولا يُقتد بالزائد ان أمكن قضاؤه بشعبان لا ان اتصل مرضه مع القضاء أو بعده ومنذوره والأكثر إن احتمله لفظه بلا نية

قولان مشهوران وأما من أفطر في القضاء سهوا فلا يجب عليه قضاؤه اتفاقا كما تفيد الدخيرة (و) وجب (أدب) أى تأديب ومعاقبة الشخص (المفطر) في أداء رمضان (عمدا)

اختيارا بلا تأويل قريب ويكون أدبه بما يراه الامام من ضرب أو سجن أو بهما ككسر معا وان كان فطره بموجب حد كرنا وشرب مسكر حد وأدب وان كان رجما قدم الادب واستظهر السنن وسقوط الادب بالرجم لانيان القتل على الجميع (الآن يأتي) للفطر عمدا قبل الاطلاع عليه حال كونه (نائبا) فلا يؤدب (و) وجب (اطعام) أى عليك طعام من غالب قوت أهل البلد قدر (مده) أى النبي (عليه الصلاة والسلام) لشخص (مفطر) أى متساهل (في) تأخير (قضاء رمضان) بلا عذر لان كان معذورا كمرض ومسافر وصلة مفطر (ل) دخول (مثله) أى رمضان الذي يليه ولا يتكرر الاطعام بتكرار التل وصلة اطعام (عن كل يوم لمسيكين) أى محتاج فشمم الفقير فلا يجزى تمليك مدين عن يومين ولو أعطاه كل مدني يومه حيث كان التفریط بعام واحد فان كان عن عامين جاز كتعدد السبب كفطر ونفريط مرضع مع الكراهة فالمرضع اذا أفطرت تطعم وهو المشهور دون الحامل فلا اطعام عليها اذا أفطرت وبه صرح في الرسالة (و) ان دفع زائدا عن مند لمسيكين (ولا يستد بالزائد) وله نزعه ان بقي بيد المسكين وكان بين له عند دفعه انه كفارة تفریط ومحل اطعام المفطر (ان أمكن قضاؤه) أى ما عليه من رمضان (بشعبان) بأن سلم قبره من عذر (لا ان اتصل مرضه) ولو حكما كحمل وأرضاع ومثل المرض السفر بشعبان والاعماء والجنون والحيض والنفس والاكراه والمعتبر والتفريط في العام الاول فان لم يقرط فيه وفطر فما بعده فلا اطعام عليه ويندب اطعامه (مع القضاء) فكما شرع في قضاء يوم أخرجه مده (أو بعده) أى القضاء يحتمل بعدمضى كل يوم ويحتمل بعد فراغ أيام القضاء يخرج جميع الامداد فان أطمع بعد وجوبه بدخول رمضان وقبل القضاء كفى وخالف المندوب قاله ابن حبيب (و) وجب (مندوره) أى الوفاء به صياما كان أو غيره من المندوبات (و) وجب (الاكثر) احتياطا في براءة الذمة (ان احتمله) أى الاكثر (لفظه) الذى وقع به النذر واحتمل الأقل (بلا نية) لاحدهما والالزمة منويه ومثل للمحتمل فقال

(ك) نذر صوم أو اعتكاف أو رباط (شهر) بأن قال لله على صوم أو اعتكاف أو رباط شهر (ف) يلزمه (ثلاثين) يوماً لأن لفظ الشهر يحتملها ويحتمل تسعة وعشرين فلزمته الثلاثون احتياطاً (ان لم يبدأ) صومه أو اعتكافه أو رباطه (بالهلال) أول ليلة من الشهر فإن بدأ به لزمه تمامه إلى هلال الذي يليه كان ثلاثين أو تسعة وعشرين (و) وجب (ابتداء) صوم (سنة) كاملة ولا يجزئ بباقيها (وقضى) صوم (ما لا يصح صومه) بأن كان منها عن صومه كيومى العيد وتالي النحر وأيام الحيض والنفس وكذا يجب قضاء ما وجب صومه منها كرمضان أو وجب صومه منها بالنذر كما إذا نذر صوم يوم مكرر ككل خميس وبين صورتها بقوله (في) قوله لله على أو على صوم (سنة) وكذا حلفه بها وحشته فيه ويصوم رابع النحر ولا يقضيه على ظاهر المدونة واعتمده ابن عرفة لصحة صومه وإن كره وقال الثنائي والحطاب لا يصوم الرابع ويقضيه الواقع وهو أئين لسكراهته لغير ناذره بعينه وناذر السنة لم ينذر بعينه لأنها مبهمه (الا أن يسميها) كسنة خمسة وعشرين مثلاً وهو في أثنائها (أو يقول هذه) وهو في أثنائها (أو) بمعنى الواو كما في بعض النسخ أى والحال انه (ينوى باقيها) أى السنة التى أشار إليها فقط (فهو) أى الباقي اللازم له في الصورتين يبتدئ من حين نذره ويتابعه ويصوم رابع النحر ولا يقضيه (ولا يلزم القضاء) في الصورتين عما فات من السنة قبل النذر أو الحث ولا يلزمه فيها قضاء ما لا يصلح صومه تطوعاً عما بعد نذره أو حشته للنهى عنه أو إيجابه ولا ما أفطر فيه لمرض (بخلاف فطره) في نذر السنة المعينة بتسميتها أو إشارة إليها (لسفر) أو إكراه أو نسيان فيجب عليه قضاء ما أفطره (و) وجب (صبيحة) أى صوم يوم ليلة (القدوم) أى قدوم شخص من سفره مثلاً (١٥٥) وبين المسألة بقوله (في) نذر

صوم (يوم قدومه) أى زيد المسافر مثلاً (ان قدم ليلة غير عيد) ونحوه مما لا يصام شرعاً تطوعاً للنهى عنه كجنون وإغماء أو لوجوبه كرمضان فيلزمه صيام صبيحتها ولزمه بقدمه لئلا لانه زمن

كشهر فثلاثين ان لم يبدأ بالهلال وابتداء سنة وقضى ما لا يصح صومه في سنة الا ان يسميها أو يقول هذه وينوى باقيها فهو ولا يلزم القضاء بخلاف فطره لسفر وصبيحة القدوم في يوم قدومه ان قدّم ليلة غير عيد والا فلا وصيام الجمعة ان نسي اليوم على المختار ورابع النحر لنذاره وان تعيّن لا سابقه الا لمتّمع لا تتابع سنة أو شهر أو أيام وان نوى برمضان في سفره غيره أو قضاء الخارج أو نواه ونذراً لم يجز عن واحد منهما

تبييت نية صوم اليوم الذي يليه (والا) أى وإن لم يقدم ليلة غير عيد بأن قدم نهاراً أو قدم ليلة عيد أو رمضان (فلا) يلزم الناذر شيء (و) وجب (صيام الجمعة) أى الاسبوع بتمامه (ان) نذر صوم يوم معين (ونسي اليوم) المعين الذي نذر صومه (على المختار) للخميس من ثلاثة أقوال نقلت كلها عن سحنون وآخر أقواله أن يصومها جميعها واستظهر للاحتياط فتبين أن ما اختاره اللخمي قول لسحنون لا من عند نفسه (و) وجب أن يصام (رابع النحر لنذاره) بدون تعيين كنذر صوم كل خميس أو شهر الحجة بل (وان) نذر صومه (تعيّن) أى معينا له كالله على صيام رابع النحر (لا) يجب الوفاء بنذر صوم (سابقه) وهما ثانى يوم العيد وثالثه لحرمة صومهما والنذر انما يجب به للندوب (الا لمتّمع) أو قارن أو من لزمه هدى لنقص في حج وعجز عن الدم ولزمه صيام ثلاثة في الحج قبل يوم عرفة فلم يصمها فيصوم أيام التشريق الثلاثة عقب يوم النحر وكذا من فاته صوم يوم أو يومين منها قبل عرفة فيصوم في أيام التشريق ومثل الهدى الدية نقلها ابن عرفة عن المدونة ومن نذر صوم سنة مبهمه أو شهر كذلك أو أيام كذلك (فلا) يجب عليه (تتابع) صوم (سنة أو) تتابع صوم (شهر أو) تتابع صوم (أيام) (ان لم ينو) المتتابع فإن نواه لزمه كافي المدونة قاله الثنائي فتسبته لها صحيحة فقول الاجهوري ومن تبعه لا يلزم المتتابع ولو نواه على المشهور غير صحيح (وان) سافر في رمضان سقراً بإباح له الفطر فيه فصامه (و) نوى (ب) صيام (رمضان في سفر) بإباح الفطر فيه صوماً (غيره) أى أداء رمضان بأن نواه تطوعاً أو وفاء نذر أو كفارة لم يجز عن واحد منهما (أو) نوى بصوم رمضان الذي هو فيه (قضاء) رمضان (الخارج) وقته لم يجز عن واحد منهما وعليه للخارج اطعام للتفريط ولا كفارة كبرى لرمضان الحاضر لانه مسافر سفر قصر (أو نواه) أى رمضان الحاضر (ونذراً) أو كفارة أى شركها في نيته (لم يجز) عن واحد منهما (أما عدم الاجزاء بالنسبة لرمضان في الصورة الاولى والثانية فلمعند نيته) ولعدم صحة الاشتراك في الاخيرين وأما عدم الاجزاء بالنسبة لغير رمضان فلتعين الزمن لرمضان الحاضر فلا يقبل غيره.

(وليس لمرأة) أى زوجة أو سرية (يحتاج له) وظ(ها زوج تطوع) بالصوم أو غيره (بلا إذن) من زوجها ومثل التطوع ما أوجبه على نفسه بنذر أو حنث في عين ولم يقيد المصنف التطوع بالصوم فشمّل نافلة الصلاة وأشعر قوله يحتاج لها بأنه ليس له أن يفطرها بالاكل وأفهم قوله تطوع أنها لا تستأذن في قضاء رمضان وهو كذلك وليس له جبرها على تأخيرها لشعبان والله أعلم (باب) في الاعتكاف (نافلة) وحقيقته لزوم مسلم مميز مسجدا مباحا بصوم ليلة ويوما لعبادة قاصرة بنية كافا عن الجماع ومقدماته (وصحته) أى الاعتكاف مشروطة بكونه (مسلم مميز) يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب فلا يصح من كافر ولا من غير مميز وصحته مشروطة أيضا (بمطلق صوم) سواء قيد بزمن كرمضان أو سبب ككفارة ونذر أولا ولا كتطوع (ولو نذر) أى الاعتكاف فيصيح في رمضان وصوم الكفارة والهدى والفدية واجزاء الصيد والتطوع والنذر قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه وابن عبد الحكم (و) (وصحته) (ب) (مطلق) (مسجد) مباح لعموم الناس كأن تصلى فيه الجمعة أم لا (الا لمن فرضه الجمعة) وهو الذكر البالغ الحر القيم (و) (هى) (تجب به) أى في زمن اعتكافه الذى نواه (فالجامع) أى المسجد الذى تصلى فيه الجمعة يجب اعتكافه فيه فى أى جزء منه (ماتصح فيه الجمعة) فلا يصح في رحبته الخارجة عنه ولا في طرقه المتصلة ولا فيما حجر عليه منه (والا) أى وان لم يعتكف في الجامع والحال أن الجمعة تجب في زمن اعتكافه (خرج) من المسجد الذى اعتكف به وجوبا وقت السعى للجمعة (وبطل) اعتكافه بخروجه برجليه معا لا باحداهما ما لم يكن حديث عهد باسلام فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه وشبهه في وجوب الخروج والبطلان به فقال (١٥٦) (ك) خروجه له (مرض) أحد (أبويه) مباشرة فيجب

و ليس لمرأة يحتاج لها زوج تطوع بلا إذن

باب

الاعتكاف نافلة وصحته لمسلم مميز بمطلق صومه ولو نذرا ومسجدا لا لمن فرضه الجمعة وتجب به فالجامع مما تصح فيه الجمعة والأخرج وبطل كمرض أبويه لا جنازتهما معا وكشهادة وان وجبت ولتؤد بالمسجد أو تفعل عنه وكردة ومبطل صومه وكسكروه ليلا وفي إلحاق الكبائر به تأويلان

ويبطل به الاعتكاف ولو كافرين وظاهره ولو كان الاعتكاف مندورا والمرض خفيفا فان لم يخرج فهو عاق وفي بطلان اعتكافه التأويلان الآتيان سمع ابن القاسم يخرج لمرض أحد أبويه ويتسدى

اعتكافه ابن رشد لانه لا يفوت وبرها يفوت (لا) يجوز الخروج لحضور (جنازتهما معا) أو بعدهما بعد موت الآخر فان خرج بطل اعتكافه ويخرج لجنازة أحدهما والآخر حى وجوبا خوفا من عقوق الحى ويبطل اعتكافه وشبهه في عدم جواز الخروج وبطلان الاعتكاف به فقال (وك) تحمل أو أداء (شهادة) فلا يجوز الخروج وان خرج بطل اعتكافه (وان وجبت) أى الشهادة على المعتكف أى تعينت عليه بأن لم يوجد غيره أو لم يتم النصاب الا به فلا يخرج (ولتؤد بالمسجد) الذى فيه المعتكف بان يأتيه القاضى لسماها منه في المسجد (أو تنقل عنه) بان يخبر بها عدلين ويقول لهما اشهدنا على شهادتي وان لم يوجد شرط نقل الشهادة وهو موت الشاهد أو مرضه أو بعد غيبته (وكردة) عن الاسلام من المعتكف فيبطل اعتكافه ويجب خروجه من المسجد (وك) شخص معتكف (مبطل) بالتنوين (صومه) بأكل أو شرب عمدا بلا عذر فيفسد اعتكافه ويستأنفه فان أفطر ناسيا لم يبطل اعتكافه ويقضى اليوم متصلا باعتكافه ومحل القضاء اذا كان الصوم فرضا ولو بالنذر أو تطوعا وأفطر فيه ناسيا وانما لزمه القضاء فيما اذا كان الصوم تطوعا وأفطر فيه ناسيا لتقويه بالاعتكاف بشرطيته فيه وان أفطر فيه لمرض أو حيض فلا يقضيه وأما الوطء ومقدماته فعمدها وسهوها سواء في الفساد كإتاني والفرق بينهما وبين الأكل أنها محظورات في الاعتكاف بخلافه ولهذا يأكل في الليل (وكسكروه) أى المعتكف سكر احراما (ليلا) فيبطل اعتكافه ويجب عليه ابتداءه وان أفاق منه قبل الفجر (وفي إلحاق الكبائر) غير الفسدة للصوم كقذف وغيبة ونعيسة وغصب ومعرفة (به) أى السكر الحرام في ابطال الاعتكاف بجامع كبر الذنب وعدم إلحاقها به في الابطال لزيادة السكر على الكبائر بتعطيل الزمن (تأويلان) لشارح المدونة فيها ان سكر ليلا وصحابة قبل الفجر فسد اعتكافه فقال الهنداويون لانه كبيرة وقال القارئة لمتعطيل عمله ولهما أشار المصنف بالتأويلين

(و) صحته (بعدم وطء) مباح ليلا وغير المباح دخل في الكبرياء والذي في النهار دخل في مبطل الصوم (و) صحته بعدم (قبلة شهوة) فتفسد الاعتكاف ومفهومه أنها ان خلت عن الشهوة لا تقسده ظاهره ولو على الفم وهو الذي يفيد عموم النقل خلافا لمن بحث بأنها على الفم تبطل مطلقا افاده عبق ونظر فيه البناني وأيد صاحب البحث قائلا انه الظاهر لما تقدم انه يبطله من مقدمات الجماع ما يبطل الوضوء (و) صحته بعدم (لمس) شهوة (ومباشرة) شهوة فان لمس بشهوة أو باشر بها بطل اعتكافه (وان) كانت قبلة الشهوة أو لمسها أو مباشرتها (لحائض) أى منها حال خروجها من المسجد اذا كانت عالة باعتكافها بل ولو كانت (ناسية) لا اعتكافها فقد فسد (وان أذن) سيد أو زوج (لعبد) تنقص عبادته خدمة السيد (أو امرأة) يحتاج لها زوجها (في نذر) أى الزام لعبادة مندوبة من اعتكاف أو صيام أو احرام حج أو عمرة في زمن معين فنذرهما (فلا منع) لسيد العبد وزوج المرأة من وفائهما بما نذراه باذنه فان كان النذر مبهم الزمن فله المنع لانه ليس على القور (ك) اذن سيد أو زوج لعبد أو زوجة في فعل (غيره) أى النذر أو في وفاء النذر للمبهم (ان دخلا) أى العبد والزوجة في النذر في الأولى بأن نذرا ما أذن لهما في نذره فليس له منعهما من وفائه في وقته المعين وفي فعل ما أذن لهما في فعله في الثانية من تطوع أو وفاء نذر مبهم فليس له قطعه عليهما (و) ان اجتمع على امرأة عبادات متضادة الامكنة كعدة واحرام بحج أو عمرة واعتكاف (أتمت ما سبق منه) كأن تطلق أو يتوفى عنها وهي معتكفة أو محرمة فبادى في اعتكافها أو سفرها للنسك ولا تقيم في منزلها الى تمام عدتها (أو) ما سبق من (عدة) على اعتكاف بأن طلقت أو توفى عنها ثم نذرت اعتكافا فتقيم في منزلها الى تمام عدتها ثم تعتكف ان كان مضمونا أو الباقي منه ان كان معينا وبقي منه شيء فان فات فلا تقضيه (الا) (١٥٧) أن تحرم المرأة بحج أو عمرة وهي

بعده طلاق بل (وان) كانت متلبسة (بعده موت) بالغ عليها لشدتها عن عدة الطلاق بالاحداد (فينفذ) احرامها مع عصيانها به (ويبطل) أى يسقط وجوب ميبتها في مسكنها فتسافر لتمام

وَبِعَدَمِ وَطْءٍ وَقُبْلَةٍ شَهْوَةٍ وَلَمَسٍ وَمُبَاشَرَةٍ وَإِنْ لِحَائِضٍ نَاسِيَةٍ وَإِنْ أَذِنَ لِعَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ فِي نَذَرٍ فَلَا مَنَعَ كَثِيرُهُ أَنْ دَخَلَ وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ أَوْ عِدَّةُ الْأَنْ مُحْرَمٍ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتٍ فَيَنْفَدُ وَتَبْطُلُ وَإِنْ مَنَعَ عَبْدَهُ نَذَرَ أَعْلَيْنِ أَنْ عَقَّ وَلَا يَمْنَعُ مَكَاتِبَ يَسِيرِهِ وَلَزِمَ يَوْمٌ أَنْ نَذَرَ لَيْلَةً لَا بَعْضَ يَوْمٍ وَتَتَابَعُهُ فِي مُطْلَقِهِ وَمَنْوِيَّتُهُ حِينَ دُخُولِهِ كَمُطْلَقِ الْحَوَارِ لَا النَّهَارِ فَقَطْ فَبِالْفَقْطِ وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حِينَ نَذَرِ صَوْمٍ

النسك الذي أحرمت به وهي على عدتها (وان) نذر عبد اعتكافا بلا اذن سيده وأراذ وفاءه (منع) السيد (عبد) ان يوفى (نذرا فعلي) وفاؤه (ان عتق) وكان النذر مضمونا أو معينا بقي وقته فان فات سقط عنه قاله سحنون (ولا يمنع مكاتب يسيره) أى الاعتكاف وهو ما لا يحصل به عجز عن شيء من نجوم الكتابة ويمنع من كثير يؤدي لعجزه عن شيء منها والمبعض في يوم نفسه كالحر (ولزم يوم ان نذر) ان يعتكف (ليلة) وهناك من يقول لا يلزمه شيء لنذره ما لا يصح صومه (لا) يلزمه شيء ان نذر ان يعتكف (بعض يوم) وما ذكر من عدم لزوم شيء ما تفق عليه ابن القاسم وسحنون مع اختلافهما فيمن نذر صلاة ركعة أو صوم بعض يوم فابن القاسم يلزمه صلاة ركعتين وصوم يوم وسحنون لا يلزمه شيء والفرق ضعف الاعتكاف وقوة الصلاة والصوم بكونهما من أركان الاسلام (و) لزم (تتابعه) أى الاعتكاف (في) نذر (مطلقه) أى اعتكاف مطلق عن التقيد بتتابع أو عدمه لانه سنته وأولى ان يفيد بالتتابع لفظا أو نية (و) لزم (منويه) أى ما نواه من عدد الايام أو التتابع (حين دخوله) أى المعتكف المسجد فان نوى حينه عشرة أيام لزمته وان نوى تتابعها لزمه وكذا ان لم ينو شيئا وان نوى التفريق فلا يلزمه (ك) نذر (مطلق الجوار) بمسجد أى الذي لم يقيد بنهار ولا ليل فيلزم تتابعه ان نواه أولم ينو شيئا ويلزم صومه فيه ويمنع فيه ما يمنع في الاعتكاف ويبطله ما يبطله سواء نذره أو نواه حين دخوله فمن قال لله على أن أجاور المسجد يوما مثلاً فهو نذر اعتكاف بلفظ جوار فلا فرق في المعنى بين قوله اعتكف مدة كذا أو أجاورها واللفظ لا يراد لعينه وإنما للمناه (لا) يلزم الجوار المقيد (النهار) أو الليل (فقط) أو الفطر بنيته حين دخوله (في) ان نذره (باللفظ) بأن قال لله على أن أجاور المسجد يوم كذا فقط أو ليلة كذا فقط أو الليل والنهار مقطر ألزمه واقتصر على النهار ليرتب عليه قوله (ولا يلزم) فيه (حينئذ) أى حين تقييده بالنهار (صوم) وأما المقيد بالليل

أو الفطر فلا يتوهم لزوم الصوم فيه حتى يحتاج لنفيه ولا يلزم المجاور حين تقييده بالنهار في حال نذر صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج لعبادة مريض ونحوها لانه ينافي نذره المجاورة في المسجد نهاره ويخرج لما يخرج له المعتكف لا لغيره وان نوى جوارا مقيدا بفطر أكثر من يوم فلا يلزمه بدخوله المسجد ما بعد يوم دخوله (وفي) لزومه اكمال (يوم دخوله) وعدم لزومه (تأويلان) أى فهمان لشارحيها فان نوى يوما فقط فلا يلزمه اكمال اتفاقا خلاف ما أفاده الخطاب وبعض الشراح (و) لزوم (اتيان ساحل) أى محل رباط وحراسة من عدو (لناذر صوم) أو صلاة (به) أى فى الساحل (مطلقا) عن التقييد بكونه ليس بمحل أفضل من الساحل كأحد المساجد الثلاثة (و) لزوم اتيان أحد (المساجد الثلاثة فقط) أى دون الساحل وسائر المساجد (لناذر عكوف) أى اعتكاف أو صوم أو صلاة (بها) أى المساجد الثلاثة (والا) أى وان لم ينذر العكوف بأحدها بان نذره بساحل أو مسجد غيرها أو نذر صوما أو صلاة بمسجد غيرها (ف) يفعلها (بوضعها) الذى هو فيه أن بعد ما نذر الفعل فيه فان قرب جدا فهل كذلك أو يذهب له ويفعل للناذر به قولان (وكره أكله) أى المعتكف (خارج المسجد) بفنائمه أو رجبته الخارجية عنه والابطال اعتكافه وأما ما كان داخلا في المسجد فلا يكره أكله به ففي المدونة ولا يأكل ولا يشرب الا في المسجد ورخابه وأكره أن يخرج منه فيا كل بين يدي بابه (و) كره (اعتكافه غير مكثي) بفتح فسكون وشد المثناة اسم مفعول كفى أصله بوزن مفعول فابذلت واوهاء لاجتماعها ساكنة مع ياء وأدغمت فى الياء وأبدلت الضمة كسرة أى ليس معه ما يكفيه من الماء كول والمشروب ما لم يجد كافيا والا فله الخروج لشراء الطعام ونحوه (١٥٨) ولكن يندب له أن يشتري من أقرب الاسواق الى المسجد (و) كره

(دخوله منزله) القريب الذى به أهله فان بعد منع دخوله (وان) دخله (لغايط) أى حاجة الانسان فان لم يكن به أهله فلا يكره (و) كره (اشتغاله ب) تعلم (علم) أو تعليمه ان لم يتعين والا فلا يكره اذ حكمة

وَفِي يَوْمٍ دُخُولُهُ تَأْوِيلَانِ وَإِتْيَانُ سَاحِلٍ لِنَازِرِ صَوْمٍ بِهِ مُطْلَقًا وَالْمَسَاجِدُ الثَّلَاثَةُ فَقَطْ لِنَازِرِ عُكُوفٍ بِهَا وَالْأَفِيمَوْضِعِهِ وَكَرَهُ أَكْلَهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَاعْتِكَافَهُ غَيْرَ مَكْفَى وَدُخُولُهُ مَنْزِلَهُ وَإِنْ لِفَاطِطٍ وَاشْتِغَالَهُ بِعِلْمٍ وَكِتَابَتِهِ وَإِنْ مُصَحِّفًا أَنْ كَثُرَ وَفَعْلٌ غَيْرُ ذِكْرِ وَصَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ كِمِيَادَةٍ وَجَنَازَةٍ وَلَوْ لَاصَقَتْ وَصُعُودُهُ لِتَأْذِينَ بِنَارٍ أَوْ سَطْحٍ وَتَرْتِبُهُ لِلْإِمَامَةِ وَإِخْرَاجُهُ لِلْحُكُومَةِ أَنْ لَمْ يَلِدْ بِهِ وَجَازَ إِقْرَاهُ قُرْآنٍ وَسَلَامُهُ كُلِّ

الاعتكاف رياضة النفس وتصفيتها من صفاتها المذمومة وهى لا يحصل بالعلم البنائى تقييد الكراهة بعدم تعين من العلم خلاف ظاهر اطلاقتها فى المدونة وغيرها وقد يقال العينية لا ترخيص فى تركه فلا تصح كراهته فالنص وان كان مطلقا ينبغى تقييده بغيره (و) كره (كتابته) ان كتب غير مصحف بل (وان) كتب (مصحفا) المواقي لم أجده منصوصا (ان كتب) أى الاشتغال بالعلم والكتابة فان قل فلا يكره ابن رشد هذا على مذهب ابن القاسم وروايته عن الامام مالك من ان الاعتكاف يختص من أعمال البر بذكر الله تعالى وقراءة القرآن والصلاة وأما على مذهب ابن وهب الميبح للمعتكف جميع أعمال البر المختصة بالآخرة فيجوز له مدرسة العلم وعبادة المرضى الذين معه فى معتكفه وهكذا (و) كره (فعل غير ذكر) من تسبيح وتهليل ودعاء وتفكر فى آيات الله وما يؤول اليه أمر الدنيا والآخرة وهذه عبادة السلف الصالح رضى الله تعالى عنهم (و) غير (صلاة) وفي معناها الطواف (و) غير (تلاوة) للقرآن الحكيم وشبه فى الكراهة فقال (كعبادة) أى زيارة لمريض بالمسجد بعيد عنه فان كان فى خارج المسجد منعت وابطلت الاعتكاف وان قرب منه وهو بالمسجد جازت (و) صلاة (جنائزة) ان بعدت بل (ولو لاصقت) الجنائزة المعتكف بأن وضعت بقربه (وصعوده لتأذين ب) نار أو سطح (للمسجد ومفهومة جواز تأذينه بمكانه أو صحن المسجد وهو كذلك ان لم يكن يرصد الأوقات والا كره (وترتبه للاقامة) وفى بعض النسخ للإمامة بدل الإقامة وفيه نظرا للمشهور جوازها قاله ابن فاجى بل نذرها (و) كره (إخراجه) من المسجد (لحكومة) بينه وبين غيره (ان لم يلد) المعتكف أى لم يقصد الفرار من الحق (به) أى الاعتكاف والا فلا يكره إخراجها الا ان يبقى زمن يسير لا يحصل لحضمه ضرر يصبره الى انتهائه فيكره إخراجها (و) جاز (للمعتكف) إقراء قرآن) أى إسماعه لغيره أو سماعه منه لكن لاعلى وجه التعليم والتعلم والا كره (و) جاز (سلانه) أى المعتكف (على

(من) كان (بقره) صحيح أو مريض بدون انتقال ولا قيام من مجلسه والا كره (و) جاز (نطيه) أى للمعتكف نهرا وأولى ليلا لبعده من النساء وإن كره للصائم غير المعتكف نهرا وقيل بكرهته للمعتكف (و) جاز (إن ينكح) بفتح المثناة أى يتزوج (وينكح) بضمها أى يزوج من له عليه ولاية بقرابة أو ملك أو إصاء أو توكيل وتنازع ينكح وينكح فى قوله (بمجلسه) أى المعتكف من غير تطويل والا كره مادام بالمسجد وقرق بينه وبين المحرم بان الاصل جوازه لهما وخرج المحرم بدليل خاص وبقي المعتكف على الاصل (وأخذه اذا خرج) من المسجد (لكفصل جمعة) أو عيدا أو جنابة ويجب خروجه لها فان تعذر خروجه تيمم ومكث ومفعول أخذه (ظفرا أو شاربا) أو ابطا أو عانة ويكره فى المسجد ولو جمعة فى ثوبه كاستيا كره به وتحرم حجامته كبوله به فان اضطر لشيء منها خرج له فان فعله فى المسجد فمن أبطل الاعتكاف بكل منهى عنه أبطله هنا ومن خص الانبطل بالسكيرة فلا اه سند ولا بأس أن يخرج يده أو رأسه من هو خارج المسجد لياخذ ذلك منه من قص ظفر وترجيل شعر وحلق رأس (و) جاز (انتظار غسل ثوبه) عند من يغسله له خارج المسجد (أو) انتظار (تجفيفه) ان لم يكن له ثوب غيره ولم يجد نائبا عنه فى ذلك والا كره (وندب) للمعتكف (اعداد ثوب) آخر غير الذى هو لابس به يلبسه اذا أصابته نجاسة من احتلام أو غيره فيها أحب الى ان يعد ثوبا آخر يأخذه اذا أصابته جنابة اه (و) ندب (مكثه) أى إقامة المعتكف فى المسجد (ليلة العيد) وأشر قوله ليلة العيد انه ان اعتكف العشر الاول أو الوسطى من رمضان مثلا فلا يندب له مبيت الليلة التى تلى اعتكافه وهو كذلك فيخرج عقب غروب الشمس آخر يوم ان شاء (و) ندب (دخوله) أى المعتكف المسجد الذى أراد الاعتكاف فيه (قبل الغروب) ليلة التى أراد ابتداء اعتكافه منها اذا كان (١٥٩) الاعتكاف منويا ولو يومافقط أوليلة فقط

فان كان منذورا وجب دخوله قبل الغروب أو معه أو عقبه للزوم اعتكافه الليل كله (وصح) الاعتكاف (ان دحل) المسجد (قبل الفجر) من الليلة التى ابتداء اعتكافه

مَنْ يَقْرُبُهُ وَتَطْيِئُهُ وَأَنْ يَنْكَحَ وَيُنْكَحَ بِمَجْلِسِهِ وَأَخْذُهُ إِذَا خَرَجَ لِكِفْسَلِ مُجْمَعَةٍ ظَفْرًا أَوْ شَارِبًا وَانتِظَارُ غَسْلِ ثَوْبِهِ أَوْ تَجْفِيفِهِ وَنُدْبُ إِعْدَادِ ثَوْبٍ وَمُكْنُهُ لَيْلَةَ الْيَوْمِ وَدُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَصَحَّ أَنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَاعْتِكَافُ عَشْرَةٍ وَبِأَخْرِ الْمَسْجِدِ وَبِرَمَضَانَ وَبِالْعَشْرِ الْآخِرِ لِلَّيْلَةِ الْقَدَرِ الْغَالِيَةِ بِهِ وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَضَانَ خِلَافٌ وَانْتَقَلَتْ وَالْمُرَادُ بِكَسَابَةِ مَا بَقِيَ

منها سواء كان اعتكافه منويا أو منذورا منع مخالفة للندوب فى الاول والواجب فى الثانى (و) ندب (اعتكاف عشرة) من الايام لان النبى صلى الله عليه وسلم لم ينقص عنها وهو أول مراتب السكالم ونهايته شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما نقص عن العشرة (و) ندب كونه أى الاعتكاف (بآخر المسجد) لقلة الناس به وبعدا عن الرياء (و) ندب (برمضان) لكونه سيد الشهور (و) تأكد (بالعشر الاخير) منه رجاء مصادقة (ليلة القدر الغالبة) الوجود (به) أى العشر الاخير ولمواظبته صلى الله عليه وسلم على اعتكافه ليلة القدر فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول منه فأتاه جبريل فقال له ان الذى تريد أو تطلب أمامك فاعتكف العشر الأوسط فأتاه جبريل فقال له ان الذى تطلب أمامك فاعتكف العشر الاوخر (وقى كونها) أى ليلة القدر (دائرة ب) ليلالى (العام) كله (أو) دائرة (ب) ليلالى (رمضان) خاصة (خلاف) فى التشهير والاول قال الامام مالك والشافعى وأكثر أهل العلم رضوان الله عليهم أجمعين وصححه ابن رشد فى المقدمات وشهر الثانى ابن غلاب (وانتقلت) فى ليلالى العام كله على الاول وفى ليلالى رمضان كله على الثانى (والمراد بكسابة ما) أى العدد الذى (بقى) من العشر الاخير لا ماضى منه بدليل الحديث الآخر الذى فيه لتاسعة تبقى ولسابعة تبقى ولخامسة تبقى فحمل الامام مالك رضى الله عنه الحديث الذى أطلق فيه التاسعة والسابعة والخامسة على الحديث الآخر الذى قيدها فيه بالتى تبقى اه قال الثعالبي فى شرح ابن الحاجب والذى أطلق الناس عليه فى زمننا انها ليلة سبع وعشرين وهو حديث أبى بن كعب وهو حديث صحيح خرج به مسلم ونصه عن أبى بن كعب رضى الله تعالى عنه وقد قيل له ان عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال من قام السنة أصاب ليلة القدر فقال أبى والله الذى لا اله الا هو انها لفى رمضان والله انى لأعلم أى ليلة هى هى الليلة التى أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها هى ليلة صبيحة سبع وعشرين وامارتها أن تطلع الشمس فى صبيحة يومها بيضاء لاشعاع لها

(و) ان نذر اعتكاف أيام غير معينة أو معينة من رمضان أو من غيره وشرع فيه فاعتذر في أثناءه ثم زال عذره (بى) على ما اعتكفه قبل طرو العذر بناء متصلا (بزوال اغماء أو جنون) أو حيض أو نفاس أو مرض شديد لا يجوز معه المكث في المسجد والمراد بالبناء تكميل ما نذرته فان حصلت هذه الاعذار في التطوع فلا يقضى وان حصلت قبل دخوله أو قارنته بى في النذر المطلق والعين من رمضان لافى معين من غيره ولا فى تطوع وشبه فى وجوب البناء فقال (كأن منع) أى المعتكف (من الصوم) دون المسجد (لمرض) خفيف (أو) زوال (حيض) نهارا (أو) دخول يوم (عيد) أو فطر نسيانا فيجب عليه البناء على ما فعله سابقا ولفظ اللدونة اذا عجز عن الصوم لمرض خرج فاذا صح بنى ثم قال فيها ولا يلبث يوم الفطر فى معتكفه اذا لا اعتكاف الا بصيام ويوم الفطر لا يصام فاذا مضى يوم الفطر عاد لمعتكفه فيبنى على ما مضى اه (وخرج) من المسجد وجوبا معتكف طرأ عليه عذر مانع من المسجد والصوم كحيض ومرض شديد أو من المسجد فقط كسلس (وعليه حرمة) أى الاعتكاف فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف من جماع أو مقدماته فان زال عذره رجع فوراً للبناء (وان أخره) أى الرجوع ولو ناسيا أو مكرها (بطل) اعتكافه واستأنفه وجوبا (الا) تأخيره الرجوع (ليلة العيد ويومه) فلا يبطل اعتكافه لعدم صحة صومه لكل أحد بخلاف يوم الصحة من المرض والطهر من الحيض فتأخير الرجوع فيه يبطل الاعتكاف لصحة صومه من غير المرض والحائض (وان اشترط) المعتكف لنفسه قبل دخوله المعتكف أو حاله (سقوط القضاء) عنه بان قال ان حصل به مانع يوجب (١٦٠) القضاء لا يقضى (لم يفده) شرطه ويلزمه تمام العمل على مقتضى المشروع ابن عرفة

وَبَنَى بِزَوَالِ إِغْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ كَانَ مُنْعًا مِنَ الصَّوْمِ لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ عَيْدٍ
وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أَخَّرَهُ بَطُلَ الْأَلَيْلَةُ الْعِيدِ وَيَوْمُهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ سَقُوطَ
القَضَاءِ لَمْ يُعِدَّهُ

باب

فُرْضَ الْحَجُّ وَسُنَّتِ الْعُمْرَةُ مَرَّةً وَفِي فَوْرَيْتِهِ وَتَرَاحِيهِ رُطُوفِ الْفَوَاتِ خِلَافُ
وَصَحَّتُهُمَا بِالْإِسْلَامِ فَيُحْرَمُ وَلِيٌّ عَنْ رَضِيْعِهِ وَجُرْدٌ قُرْبَ الْحَرَمِ وَمُطَبِّقٌ لَا مُنْعَى

شرط منافية لغزو والله أعلم
باب في الحج والعمرة
(فرض الحج) عينا وهو
عبادة مشتملة على احرام
وحضور بعرفة جزأ من
ليلة النحر وطواف بالبيت
وسعى بين الصفا والمروة
(وسنت العمرة) عينا أى
العبادة المشتملة على احرام

وطواف وسعى (مرة) منصوب على انه مفعول مطلق للعمرة اذ هى مصدر ينحل الى ان والفعل والمميز
أى أن يعتمر مرة ويقدر نظيره للحج (وفى فوريته) أى كون الحج واجبا على الفور فى أول عام من أعوام القدرة فان
أخره عنه أثم ولو لم يخف الفوات رواه ابن القصار والعراقيون عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه وشهره صاحبا بالخيرة
والعمدة وابن بزرة (وتراخيه) أى كون الحج واجبا على التراخى (ل)مام (خوف الفوات) فيتفق على فوريته فيه
ويختلف خوف الفوات باختلاف أحوال الناس قوة وضعفا وشبوبة وكهولة وأمن طريق وخوفه ووجود مال وعدمه وقرب
بلد وبعده ولم يرو القول بالتراخى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه (خلاف) فى التشهير الحطاب سوى المصنف هنا
بين القولين وفى التوضيح الظاهر قول من شهر الفورية وفى كلام ابن الحاجب ميل اليه لانه ضعف حجة التراخى ولان
الفور مروي عن الامام والتراخى لم يرو عنه (وضحتهما) أى الحج والعمرة مشروطة (بالاسلام) فلا يصحان من كافر
ولو صبيا مرتدا (فيحرم ولي) أى أب أو وصيه أو مقدم قاض أو عاصب (عن) شخص (رضيع) بأن ينوى ادخاله
فى الحج أو العمرة وليس المراد أن الولي يحرم بأحدها نيابة عنه (وجرد) أى الرضيع (قرب الحرم) أى مكة لخوف
المشقة وحصول الضرر بتجريدته والا أحرم عنه من الميقات فان تحقق الولي أو ظن ضرره بتجريدته قرب مكة أحرم عنه
بلا تجريد واقتدى عنه (و) يحرم ولي أيضا عن مجنون (مطبق) أى متصل جنوبه لا يفيق فى وقت ما ولا يميز السماء من الارض
أى ينوى وليه ادخاله فى الحج أو العمرة ندبا بعد تجريدته قرب مكة فان لم يكن مطبقا بأن كان متقطع الجنون مجن فى وقت ويقيم
فى آخر انتظرت افاقته ليحرم هو عن نفسه فان أحرم عنه وله حال جنوبه فلا يصح الا اذا خيف قوائمه الحج (لا) يحرم ولي عن
شخص (معنى) أى مستور عنه عرض ولو جف قوائمه الحج لانه مظنة الافاقه قريبا واذا أفاق فى رمن يدرك الوقوف فيه أحرم لنفسه

ولا دم عليه لتعدية الميقات خللا لعذره بغائمه (و) يحرم الشخص الصغير (المميز بإذنه) أى الولي وجرد قرب الحرم ان لم يقارب البلوغ كابن ثمان فان قاربه فمن الميقات قال في المدونة فان أحرم بإذنه فليس له تحليله (والا) أى وان لم يحرم بإذنه بأن أحرم بغير إذنه (فله تحليله) من أحرامه بالنية والخلق أو التقصير بأن ينوى إخراجهما أحرم به ويحقق رأسه أو يقصر شعره ان رأى الصلحة فيه فقط وان كانت في إبقائه على أحرامه فقط إبقاء عليه وجوبا فيهما (وان) حلله وليه فـ (لإقضاء) عليه اذا بلغ ومثله في الاستئذان والتحليل وعدم القضاء السفية أى البالغ الذى لا يحسن التصرف في المال (بخلاف العبد) أى الرقيق البالغ اذا أحرم بغير إذن سيده وحلله منه فعليه قضاؤه ان أذن له سيده فيه أو عتق ويقدمه على حجة الاسلام لوجوبه فورا اتفاقا (وأمره) أى أمر الولي المميز الذى أحرم بإذنه (مقدوره) أى ما يقدر عليه من أفعال وأقوال الحج والعمرة ويلقنه التلبية ان قبلها (والا) أى وان لم يكن مقدوره وكان غير مميز أو مطبقا (ناب) الولي (عنه ان قبلها) أى قبل الشيء المطلوب النية (كطواف) وسعى ورعى وفي جعله نائبا عنه في الطواف والسعى نظر فان حقيقة النيابة فعل النائب دون المنوب عنه والطواف والسعى يفعلهما الولي حاملا للمحجور ويقف به برفة والشعر الحرام فحقه التمثيل بالرعى والذبح (لا) ان لم قبلهما (كتلبية وركوع) أى صلاة ركعتي الأحرام والطواف فيسقط والضابط ان كل ما يمكن المميز فعله مستقلا بفعله وما لا يمكن فعله مستقلا بفعله به وليه كطواف وسعى وما لا يمكن فعله مستقلا ولا ان يفعل به فان قبل النيابة كالرعى فعله وليه والاستسقاء كالكتلبية والركوع (وأحضرهم) أى أحضر الولي الرضيع والمطبق والمميز (المواقف) جمع موقف أى محل الوقوف وهى عرفة والشعر الحرام ومنه وجوباً في عرفة ونذبا في غيرها (وزيادة النفقة) التى يحتاجها المحجور عليه صبيا كان أو غيره كائنة (عليه) فى ماله (ان خيف) عليه (١٦١) (ضيعة) أى هلاك أو شدة ضرر بتركه في البلد بأن لم يكن له

وَالْمُيَمِّزُ بِإِذْنِهِ وَالْأَفْلَهُ تَحْلِيلُهُ وَلَا قَضَاءَ بِخِلَافِ الْعَبْدِ وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَالْأَنْبَابُ عَنْهُ أَنْ قَبْلَهَا كَطَوَافٍ لَا كَتَلْبِيَةٍ وَرُكُوعٍ وَأَحْضَرَهُمُ الْمَوَاقِفَ وَزِيَادَةُ النِّفْقَةِ عَلَيْهِ أَنْ خِيفَ ضَيْعَةً وَالْأَفْوَلِيَّةُ كَجَزَاءِ صَيْدٍ وَفِدْيَةٍ بِإِلْزَامٍ وَشَرْطٍ وَجُوبِهِ كَوُقُوعِهِ فَرَضًا حَرِيَّةً وَتَكْلِيفًا وَقَدْ إِحْرَامُهُ بِإِلَانِيَةِ نَقْلِ وَجِبَ بِاسْتِطَاعَةٍ بِإِمْكَانِ الْوُصُولِ

(٢١ - جواهر الاكلیل - اول) - عليه تلك الزيادة وشبه الوجوب على الولي فقال (كجزاء صيد) قتله المحجور محرما في غير الحرم فهو على الولي مطلقا أى عن التقيد بعدم خوف ضيعة المحجور والتشبيه ليس تاما واما جزاء ما قتله في الحرم سواء كان محرما أولا ففيه تفصيل زيادة النفقة (و) (كفدية) تسببت عن تطيب المحجور وألبسه أو نحوها فيغرمها الولي من ماله مطلقا خاف عليه بتركه ضيعة أولا وقوله (بالضرورة) ضعيف لأن ظاهر المدونة انها على الولي لضرورة أم لا لأنه هو الذى أدخله في الأحرار فلو حذفه لكان أولى وقول التثاين ان كانت لضرورة ففي مال الصبي على المشهور ترجع فيه البساطى وفي الرد على من نسب هذا القول للجواهر قال الخطاب ان صاحب الجواهر لم يقل بأنه ان كان لضرورة ففي مال الصبي وإنما قال ما نصه ولو طيب الولي الصبي فالفدية على الولي الا اذا قصد المدواة فيكون كاستعمال الصبي اه فلم يجعله في مال الصبي وإنما جعله كاستعمال الصبي وقد علمت ان الأشهر في استعماله كونه على الولي فكذلك اذا طيبه الولي ولو لضرورة (وشروط وجوبه) أى الحج (كوقوعه فرضا حرية) فلا يجب ولا يقع فرضا من رقيق ولو بشائبة حرية كمكاتب (وتكليف) أى كونه مكلفا أو مائزما بمافيه كلفة لكونه بالغاعلا فلا يجب ولا يقع فرضا من صبي ولا من مجنون وبقي من شرط وجوبه دون وقوعه فرضا الاستطاعة فلا يجب على غير مستطيع ولكن ان تكلفه وقع فرضا وتنازع حرية وتكليف (وقت إحرامه) فمن لم يكن حراما مكلفا وقت الأحرار فلا يجب عليه ولا يقع منه فرضا ولو صار حراما مكلفا في أثناء حجه فلا ينقلب فرضا ولا يرتفع ولا يرتد في إحرامه آخر وانما يتممه فلا ويجح حجة الاسلام في العام القابل وقوله (بإلانة نقل) شرط في وقوعه فرضا فقط ومنطوقه صادق بنية الفرض والاطلاق وينصرف للفرض ومفهومه انه ان نوى به النقل فلا يقع فرضا وهو كذلك وينعقد نقلا فعليه إتمامه وحج الفرض في عام آخر (ووجب باستطاعة) فلا يجب على غير المستطيع ولكن ان تكلفه وقع فرضا فليست شرطا في وقوعه فرضا وصور الاستطاعة بقوله (بإمكان الوصول) لأنها كمن المتناسك من مكة

كافل سوى من سافر به لان سفره حينئذ من مصالحه (والا) أى وان لم يخف عليه ضيعة بتركه في البلد لوجود كافل سوى من سافر به (فوليّه) هو الذى

وعرفة ومنى ومزدلفة أمكانا عاديا لا خارقا للعادة كخطوة لانه خلاف ما وقع منه صلى الله عليه وسلم ولكن ان وقع أخزأ عن حجة الاسلام كتكلف غير مستطيعه (بلا مشقة عظمت) أى خرجت عن المعتاد وهى تختلف باختلاف احوال الناس والازمنة والأمكنة فليس الشيخ كالشباب ولا المريض كالصحيح ولا الفقير كالغنى ففى الخطاب التشنيع على من اطلق السقوط عن أهل المغرب (و) (أمن على نفس ومال) من هلاك وشديد أذى وقتل وأسر وقاطع طريق وغاصب وأخذ ظالم واستثنى من مفهوم وأمن على مال فقال (الا لأخذ) شخص (ظالم ماقل) بالنسبة لمال المأخوذ منه بحيث لا يحجب به ولو كثر فى نفسه ويحتمل أن المزداد قل فى نفسه وان أخذ الكثير مسقط ولو لم يحجب كما للخمى (لا ينكت) أى لا يعود الظالم للأخذ ثانيا وعلم ذلك بالعادة كشارفان علم انه ينكت أو جهل حاله سقط وجوب الحج بلا خلاف قاله زروق ويدل له ما فى البرزلى عن ابن رشد ونحوه للخطاب ونص عبارته ان علم انه ينكت أو شك فيه فلا يجب الحج بلا خلاف واذا كان بأخذ ماقل ولا ينكت فلا يسقط وجوب الحج (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف وليس لابن رشد فى هذه المسئلة استظهار على ما قاله ابن غازى والمواق والخطاب (ولو بلازاد) يأكله فى سفره (وراحلة) يركبها فيه (الذى صنعة) كحلاقة وخياطة وتجارة (تقوم به) أى تكفيه فيه لزاده ولا تضرى به (وقدر على المشى) راجع لقوله وراحلة فهو نشر مرتب للف السابق (كه) شخص (أعمى) قدر على المشى (بقائه) ولو بأجرة لا تجحف به (والا) أى وان لم يمكن الوصول بلازاد ولا راحلة (اعتبر) فى السقوط (المعجوز عنه منهما) فأيهما عجز عنه فلا يجب عليه الحج فأجرى عجزه عنهما معا (وان) كان امكان الوصول بلا مشقة عظمت (ب) اتفاق (بمن) رفيق (ولد) لأتمه حملت به من (زنا) لانه لاشبهة فيه وأثم الزنا على فاعليه ولكن الذى (١٦٢) دل عليه كلام ابن رشد ان المستحب أن لا يحج به من يملك غيره ولله در

البناتى حيث قال لوترك
المصنف خشونة هذا اللفظ
فى مثل الحج لكان
أحسن (أو) باتفاق ممن
(ما) أى شيء (يباع على
المفلس) أى المدين الذى
حكم بخلع ماله وقسمته

بِلاَ مَشَقَّةٍ عَظُمَتْ وَأَمْنٌ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ إِلَّا لِأَخْذِ ظَالِمٍ مَا قَلَّ لَا يَنْكَثُ حَتَّى
الْأَظْهَرِ وَلَوْ بِلاَ زَادٍ وَرَاحِلَةٍ لِذِي صَنْعَةٍ تَقُومُ بِهِ وَقَدَّرَ عَلَى الْمَشْيِ كَأَعْمَى بِقَائِدِهِ
وَالَا أَعْتَبِرَ الْمَعْجُوزُ عَنْهُ مِنْهُمَا وَإِنْ يَشْمَنْ وَلَدَ زِنَا أَوْ مَا يُبَاعُ عَلَى الْمَفْلَسِ أَوْ
بِافْتِقَارِهِ أَوْ تَرَكَ وَلَدِهِ لِلصَّدَقَةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكَ لَا يَدِينُ أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ سُؤَالٍ
مُطْلَقًا وَاعْتَبِرَ مَا يُرَدُّ بِهِ إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا وَالْبَحْرُ كَالْبَرِّ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَطِيَّةُ

على غرمائه بحسب ديونهم لتوفية بعض الدين الذى عليه (أو ب) اتفاق ما يؤدى

الى (افتقاره) أى صيرورته فقيرا (أو ترك ولده للصدقة) عليه من الناس بناء على فوروية الحج (ان لم يخش) يريد الحج
بالمال الذى بيده وصيرورته فقيرا أو ترك من لزمته نفقته للصدقة (هلاكا) لنفسه ولمن لزمته نفقته ولاذى شديدا (لا يجب الحج
على من استطاعه) (بدين) ولو من ولده حيث لم يكن له ما يوفيه به وحجه حينئذ مكروه أو حرام (أو) أى ولا يجب بقبول
(عطية) أى هبة أو صدقة بغير سؤال بدليل ما بعده أى ان أعطى للحج وان لم يحج فلا يعطى فان أعطى مطلقا وقبل وجب حجه بها
فمحل كلام المصنف ان لم يقبلها أو أعطى للحج ولم يكن معطيه ولده والاوجب عليه ذكره التثانى والخطاب عن سند واما والده فلا
لان ابنه من كسبه ولامنة له عليه فى ذلك قال البناتى الصواب فى شرح كلام المصنف كما فى الخطاب أن يقال اذا أعطى مالا على جهة
الحبة أو الصدقة يمكنه الوصول به الى مكة فلا يلزمه قبوله والحج به لسقوط الحج عنه اه فالمندار على قبولها فان قبلها لزمه والا فلا
يلزمه (أو) أى ولا يجب الحج على من استطاعه (سؤال) من الناس فى السفر (مطلقا) عن التقييد بعدم اعتياده فى
الحضر وعدم الاعطاء فى السفر فلا يجب على من اعتاده فى الحضر وعلم اعطائه فى السفر ما يكفيه ولكن المذهب وجوبه عليه فى
هذه الحالة حيث كانت له راحلة أو قدر على المشى وعليه اقتصر ابن عرفة ونص عبارته وقدره سائل بالحضر على سؤال كفايته بالسفر
استطاعة (واعتر) فى الاستطاعة زيادة على ما يوصله لمكة (ما يرد به) أى يرجع به الى أقرب مكان يمكنه التمتع فيه بما
لا يضرى به من الحرف (ان خشى ضياعا) ببقائه بمكة فان كان يمكنه التمتع بها بما لا يضرى به فلا يعتبر الاما يوصله اليها فقط
(والبحر كالبئر) فى وجوب السفر فيه لمن تعين طريقه (الآن يغلب عطية) على السلامة منه وفى المجموعة روى ابن القاسم

كراهته لغير أهل الحر رأى كراهة حج البحر (أو) الا ان (يضع ركن صلاة) كسجود وركوع (للمكمن) يفتح للمشي أي دوخه ومثل
الاخلال بركنها الاخلال بشرطها كاستقبال قبله وستر عورة أو تأخيرها عن وقتها الاختيارى وفي البحر المؤدى سفره اضياع ركن
صلاة قال مالك رضى الله تعالى عنه لا يركب حيث لا يصلى ويل لمن ترك الصلاة (والمرأة كالرجل) في وجوب الحج وسنة
العمرة مرة وشروطه والصحة والوقوع فرضا (الا في بعيد مشى) فيكره لها وهي قادرة عليه ولا يكره القريب كسكة وما
حولها ممن ليس على مسافة قصر (و) الا (في ركوب بحر) فيكره لها (الا ان تخص) أى المرأة عن الرجال (بمكان) من
السفينة بحيث لا تختلط بالرجال عند نومها وقضاء حاجتها (و) الا في (زيادة محرم أو زوج لها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسافر
للراة يومين الا ومعها زوجها أو ذو محرم وشبه في الوجوب المفهوم من قوله الا ان تختص بمكان أى فيجب عليها فقال (ك) سفرها
مع (رفقة أمئت) سفر (فرض) لحجة اسلام أو نذر أو انتقال من أرض كفر أسلمت بها لارض اسلام اذا لم يكن لها محرم
ولازوج هذا مفاد النقل لا ما أوهمه كلام المصنف من مساواة الرفقة المأمونة الزوج والمحرم ولا بد من كون المرأة مأمونة في نفسها
(وفي الاكتفاء) في الرفقة المأمونة (بنساء) فقط (أو رجال) فقط فالمجموع أخرى (أو) العبرة (بالمجموع) من الرجال والنساء
فأحدهما لا يكفى (تردد) محقه تأويلان في قول مالك رضى الله تعالى عنه تخرج مع رجال ونساء ف قيل المراد بمجموعهما وقيل أراد
في جماعة من أحدهما قال عياض وأكثرا نقله أصحابنا اشتراط النساء فظهر من كلامه انها تأويلات ثلاثة ولو نسج المصنف على منواله
لقال وفي الاكتفاء بنساء أو رجال أو لا بد من المجموع أو لا بد من النساء تأويلات (وضح) الحج فرضا كان أو نفلا (ب) اتفاق المال (الحرام)
فيستقط به طلب الفرض والنفل (وعصى) أى أثم بانفاق المال الحرام الخطاب (١٦٣) ولانواب فيه وغير مقبول المساوى
هذا خلاف مذهب أهل

أَوْ يُصَيِّعُ رُكْنَ صَلَاةٍ لِكَمَيْدٍ وَالرَّأَةُ كَالرَّجُلِ إِلَّا فِي بَعِيدٍ مَشَى وَرُكُوبِ
بَحْرٍ إِلَّا أَنْ تُخْتَصَّ بِمَكَانٍ وَزِيَادَةُ مُحْرَمٍ أَوْ زَوْجٍ لَهَا كَرُفْقَةٍ أُمْتُ بِفَرْضٍ
وَفِي الْإِكْتِفَاءِ بِنِسَاءٍ أَوْ رِجَالٍ أَوْ بِالْمَجْمُوعِ تَرَدَّدٌ وَصَحَّ بِالْحُرَامِ وَعَصَى وَفُضِّلَ
حَجٌّ عَلَى غَزْوٍ إِلَّا لِحُوفٍ وَرُكُوبٍ وَمُقْتَبٌ وَتَطَوُّعٌ وَلَيْلٍ عَنْهُ يُنْفِرُ كَصَدَقَةٍ وَدُعَاءٍ
وَإِجَارَةِ ضَمَانٍ عَلَى بَلَاغٍ فَالْمُضْمُونَةُ كَمَنْفِرٍ

السنة ان السيئة لا تحبط
ثواب الحسنه فيثاب على
حجه ويأثم بانفاقه (وفضل
حج) ولو نفلا (على غزو)
نفل أو فرض كفاية بدليل
قوله (الاحوف) من الكفار

على المسلمين فيفضل الغزو على الحج وهذا لما يحب الغزو على الاعيان لفتح العدو والافلاشك في تقديمه قول واحد (و) فضل (ركوب)
على مشى في سفر الحج وفي الخروج من مكة في اليوم الثامن الى منى وفي التوجه منها الى عرفة وفي الوقوف بعرفة وفي الرد منها الى مزدلفة
وفي الوقوف بالمشعر الحرام وفي الدفع منه الى منى وفي الذهاب لسكة لطواف الافاضة وأما الطواف والسعى فالمشى فيهما واجب وانما فضل
الركوب فيما ذكر فعله صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عباس ان للراكب بكل خطوة تحطوها راحلته سبعين حسنة وللماشى بكل
خطوة تحطوها سبع مائة حسنة وحديث ان اللاتسكة تصافح الراكب وتعتنق للماشى من باب المزايا وهي لا تقتضى الافضلية (و) فضل
في الركوب (مقرب) أى على رجل صغير قدر السنام اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فقد حج على قتب عليه قطيفة تساوى أربعة دراهم
أى كساء من شعر وقال اللهم اجعله حلالا ياد فيه ولا سمعة (و) فضل (تطوع وليه) أى عاصب البيت كإبيه وكذا سائر الأقارب
والإحباب (عنه) أى الميت (بغيره) أى الحج ومثل غيره بقوله (كصدقة ودعاء) وهدى وعنتى لقبول هذه النيابة والاتفاق على
وصول نوابه للميت فالمراد غير مخصوص وهو ما قبل النيابة لا ما لا يقبلها كصلاة وصوم (و) فضلت (إجارة ضمان) على الحج بأجرة
معلومة على وجه اللزوم سواء تعلقت بعين الإجير نحو لك كذا دينار أو على ان تحج أنت عن فلان أو بذمته نحو لك كذا على الحج عن
فلان ولو من غيرك وسواء عين العام فيهما أو أطلقه (على بلاغ) وسيعرفه المصنف بأنه اعطاء ما ينفعه بدأ وعودا بالعرف
(ف) الإجارة على الحج بمال معلوم (المضمونة) أى المتعلقة بضمان الإجير (ك) الإجارة المضمونة على (غيره) أى
الحج في لزوم العقد وكون فضل المال المستأجر به عن الحج للإجير ونقصه عنه عليه والصقة وهو العقد على الحج بمال معلوم يملكه
الإجير بمجرد تصرف فيه بما شاء وفي عدم جواز شرط تعجيل الإجرة ان تعلقت بعين وتأخر شروعه فيه وجواز تقديمه ان تعلقت

بذمته قاله سند (وتعينت) اجارة الضمان على الوصى (في صورة (الاطلاق) عن التقييدها وبغيرها من الوصى بأن قال حجوا عني وسكت وشبه في التعيين فقال (كميات الميت) الوصى فيتمين على الاجير احرامه منه في صورة اطلاق الوصى وعدم تعيينه ميقاتا وسواء وقعت الاجارة ببلد الوصى أو غيرها وقال الخطاب يحرم من ميقات بلد الميت ان وقعت الاجارة به والا فمن ميقات البلد الذي وقعت الاجارة به (وله) أى أجير الضمان من الاجرة ان كان العقد متعلقا بعينه (بالحساب ان مات) قبل الاتمام قبل الاحرام أو بعده فيقال يكسح مثله في زمن الاجارة من موضع الاستنجار فان قيل بعشرة قيل وبكم يحسب مثله في زمنها من موضع موت الاجير فان قيل بثمانية ونسبة الثمانية للعشرة أو بـ اربعة أخماس علم أن الاجير استحق من الاجرة خمسها فبرد من تركته أربعة أخماسها ان كان قبضها والادفع لوارثه خمسها وأما ان كان متعلقا بذمته ومات قبل التمام فيقوم وارثه بمقامه فان أبى أخذ من تركته الميت اجرة حجة بالغت ما بلغت قاله الطيبي وسند (ولو) مات (بمكة) فلا يستحق الا بالنسبة لساكنها وما بقى خلافا لابن حبيب حيث قال ان مات بمكة يستحق جميع الاجرة (أو صد) أى منع الاجير من التمام بمرض أو عدو ففاته الحج فله بالحساب ويشغل (و) له أى الاجير على الحج في عام غير معين أو صد فيه بنحو مرض ففاته الحج من عامه (البقاء) على عقد الاجارة (ل) عام (قابل) يحسب فيه عن الميت ويستحق جميع الاجرة فان كان العام معيناً فان تراضيا على بقائه جاز والا فالقول لمن طلب فسخه لحقة الاجارة على الحج عن الاجارة الحقيقية فلم تنسخ بفوات العام المعين (و) ان مات الاجير أو صد ولم يبق لقابل استؤجر أجير على الحج (من) موضع (الانتهاء) من الاول الذي مات أو صد ويتبدى الاجير الثاني الحج من حيث استؤجر ولا يبنى على ما سبق من الاول ولو لم يبق الامثل طواف الافاضة في عام غير معين وان مات الاول أو صد (١٦٤) بعد الوقوف بعرفة في العام المعين فسخت الاجارة فيما بقى وردت حصته ولا

يستأجر ثانيا اذ لا يمكن
عادته في عامه فحل الاستئجار
حيث أمكن فعل الحج ولو
في ثاني عام (ولا يجوز) في
الضمان (اشتراط كهدى
تمنع عليه) أى الاجير للفرار
اذ تصير الاجرة في نظير الحج

وَتَعَيَّنَتْ فِي الْإِطْلَاقِ كَمِيقَاتِ الْمَيِّتِ وَلَهُ بِالْحِسَابِ أَنْ مَاتَ وَلَوْ بِمَكَّةَ أَوْ صُدَّ وَابْقَاهُ
لِقَابِلٍ وَاسْتَوْجَرَ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ كَهْدِي تَمْتَحُّ عَلَيْهِ وَصَحَّ أَنْ
لَمْ يُعَيَّنِ الْعَامَ وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ وَكَلَى عَامٍ مُطْلَقٍ وَكَلَى الْجَمَاعَةِ وَحَجَّ كُلِّ مَا فُهِمَ وَجَبَتْ
إِنْ وَفَى دَيْنَهُ وَمَشَى وَالْبَلَاغُ إِعْطَاءُ مَا يُنْفِقُهُ بَدَأُ وَعَوْدًا بِالْعُرْفِ وَفِي هَدْيِهِ وَفَدْيِهِ
لَمْ يَتَعَمَّدَ مُوجِبُهُمَا وَرُجِعَ عَلَيْهِ بِالسَّرْفِ

والهدى المجهول قيمته فان ضبط صنفة وسنه ووصفه جاز على حدا اجتماع الاجارة والبيع (وصح) واستمر
عقد الاجارة على الحج (ان لم يعين العام) الذي يحسب فيه الاجير (و) حيث لم يعين (تعين) على الاجير العام (الاول) للحج
فان لم يحسب فيه عمدا أتم وزمه فيما يليه قاله في البيان وقوله للوضح والخطاب (و) فضل عام معين (على عام مطلق) عن التعيين اذ هو
أحوط منه لاحتمال موت الاجير ونفاد المال الذي بيده ولا تركه له (و) فضلت الاجارة بأنواعها (على الجمالة) أى انها أحوط لا ان
نوابها أكثر اذ لا ثواب فيها كلها (وحج) الاجير ضامنا أو بلاغا (على ما فهم) من حال الوصى ينص أو قرينة من ركوب عمل
أو حجة أو قتب والعبرة بفهم غير الاجير لاثامه بتوفير المال لنفسه (وجنى) أى تعدى (ان وفى) أى قضى (دينه) بالاجرة
(ومشى) في الحج ولم يطلع عليه الا بعد الحج فان اطلع عليه قبله نزع المال من رب الدين وألزم أن يحسب به على ما فهم أو يستأجر به
غيره وتصدق أو تزوجه بها كوفاء دينه (والبلاغ) أى حقيقته شرعا اجارة على الحج أجرتها (اعطاء ما ينفعه) الاجير على نفسه في
سفره للحج (بدأ) أى ذهابا من البلد الى مكة ومنى وعرفة (وعودا) أى رجوعا منها للبلد اتفاقا (بالعرف) أى المعروف
بين الناس بالاسراف ولا تفتير وظاهر كلامه انه يراعى العرف فيما ينفعه ابتداء وقال الخطاب قوله بالعرف أى بعد الوقوع وأما أولا
فينبغي أن يبين له النفقة بأن يقول له حج عني وأدفع لك مائة دينار مثلا تنفق منها على نفسك كل يوم عشرة دراهم مثلا فان لم يبين له
ذلك أنفق على نفسه بالعرف (وفي هدى) معطوف على بدأ وعودا (و) فى (فدية لم يتعمد) الاجير (موجبها) بكسر الجيم أى
سبب وجوب الهدى والفدية بأن فعله لعذر كراه أو نسيان أو مرض وهو محمول على عدم التعمد حتى ثبت عليه (ورجع عليه)
أى على الاجير (ب) عوض (السرف) الزائد على العرف فيما أنفقه على نفسه من المال الذى دفع له وهو مالا يليق بحاله وان كان

لائقاً بحال الوصى وأولى من السرف في الاتفاق شراؤه هدية لأهله وأصدقائه (واستمر) أجبر البلاغ وجوباً على عمله إلى تمام الحج (ان فرغ) المال الذي أخذه قبل إحرامه أو بعده في عام معين أو غيره ويرجع بما ينقذه على نفسه من ماله على الوصى الذي استأجره لتفريطه بالبدول عن اجارة الضمان لاعلى الوصى الآن يوصى بالبلاغ في باقي ثلثه (أو أحرّم ومرض) أجبر البلاغ أو صد عن عرفة أو فاته الوقوف بها لحظاً عدد بعد إحرامه فيستمر ان لم يعين العام في الثلاثة وان عين انفسخت فيها وسقطت أجرته عن مستأجره (وان ضاعت) النفقة من أجبر البلاغ وعلم به (قبله) أى الإحرام وأمكنه الرجوع (رجع) أجبر البلاغ للبلد الذي استؤجر منه فان استمر فلا نفقة له من موضع علمه الضياع إلى عودته اليه ونفقته على مستأجره من موضع الضياع إلى بلده لانه الذي ورطه فيه ان لم يوصى الميت بالبلاغ والا استمر وله النفقة في بقية ثلثه (والا) بأن ضاعت بعد إحرامه أو قبله ولم يعلم إلا بعده ولم يمكنه الرجوع (ف) يستمر إلى تمام الحج و (نفقته على آجره) أى مستأجره لاعلى الوصى (الآن يوصى بالبلاغ) ففى بقية ثلثه (أى الوصى ان لم يقسم متروكه بل (ولو قسم) متروكه بين ورثته فان لم يبق من ثلثه شيء فعلى عاقدا اجارة البلاغ لتفريطه بالبدول عن الضمان (وأجزاً) حج الأجير (ان قدم على عام الشرط) سواء كان من الوصى أو الوصى لانه كدين قسم قضاءه قبل حلول أجله ومفهوم قدم عدم الاجزاء ان أخر عنه وهو كذلك وسيأتى وفسخت ان عين العام وعدم (أو) ان (ترك) الأجير (الزيادة) للنبي صلى الله عليه وسلم المشترطة أو العتادة فيجزى حجه ومثله العمرة (ورجع) على الأجير (بقسطها) أى مقابلها من الأجرة ان تركها لغرض وقيل يؤمر بالرجوع لها فان تركها مختاراً أمر بالرجوع لها (أو) ان (خالف) الأجير في حجه (افراداً) اشترطه عليه الوصى أو الوارث (لغيره) من قران أو تمتع فيجزى فيهما (ان لم يشترطه الميت) (١٦٥) حال إيصائه (والا) بأن اشترطه الميت (فلا) يجزئه غير

واستمر ان فرغ أو أحرّم ومرض وإن ضاعت قبله رجع والا فنفقته على آجره
الآن يوصى بالبلاغ ففى بقية ثلثه ولو قسم وأجزاً ان قدم على عام الشرط أو
ترك الزيادة ورجع بقسطها أو خالف أفراداً لغيره ان لم يشترطه الميت والا فلا
كتمتع بقران أو عكسه أو هما يفراد أو ميقاتاً شرط وفسخت ان تخين العام
أو عديم كغيره وقرن أو صرفه لنفسه

عبد السلام والفرق ان الميت هو المستحق وقد تعلق غرضه بالافراد وغيره نائب عنه فلاحق له فيه (ك) مخالفة (تمتع) مشروط وابداله (بقران أو عكسه) أى ابداله قرانا مشروطاً بتمتع (أو) أحد (هما) أى التمتع والقران المشروط فخالفه وأبدله (بافراد) فلا يجزى به في الصور الأربعة ولا يفرق فيها بين كون الشرط من الوصى أو الوصى فان قيل الافراد أفضل من القران والتمتع فلم لم يجز عن أحدها فالجواب ان الأجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته ولو مفضولاً (أو) خالف الأجير (ميقاتاً مشروط) عليه الإحرام منه فأحرّم من غيره فلا يجزى به ولو كان الذى أحرّم منه ميقات بلد الميت وكذا الإحرام بعد الميقات المشروط وان أحرّم قبله أجزأ لمروره عليه وهو محرم فكانه أحرّم منه وسواء كان الشرط من الميت أو غيره وسواء عين العام أم لا (و) حيث لم يجز ما خالف اليه في المسائل السابقة (فسخت) الاجارة فيها وهو الاصل فيما لا يجزى بلاغاً أو ضمناً (ان عين العام) الذى يحج فيه الأجير ورد المال فان لم يعين رجع وأحرّم منه (أو عدم) أى الحج بأن لم يأت به لمرض أو غيره بأن فاته أو أفسده البنى المراتب بفسخ المعين بالقوات ونحوه أن من أراد فله ذلك فان تراضيا على البقاء القابل جاز هذا مختاراً ان أبى زيد وغيره وهذا يوافق ما هنا إطلاقه السابق في قوله وله البقاء لقابل أى في المعين وغيره لكن برضاها في المعين وليس المراد هنا تعين الفسخ ولو تراضيا على البقاء لانه فسخ دين في دين الذى قاله الأئمة وغيره لان المستفاد لم يرجع عليه سابقاً وقد حمل الخطاب ما تقدم على الإطلاق وما هنا على تحتم الفسخ فعارض بينهما وشبه في الفسخ فقال (ك) دم الافراد أو التمتع المشروط في (غيره) أى العام المعين وهو العام المبهم (وقرن) الأجير بذل الافراد الذى اشترطه الميت أو بدل التمتع الذى اشترطه الميت أو الوصى ففسخ الاجارة ومثلها مخالفته إلى الافراد وقد شرط عليه القران أو التمتع (أو) أحرّم الأجير عن الميت ثم (صرفه) أى الإحرام (لنفسه) فلا يجزى عن الميت ولا عن الأجير فتنسخ ورد الأجرة لانه خلاف شرطه ولان الحج لا ينتقل لغير من وقع وسواء كان العام معيناً

أَمْ لَا (و) ان اشترط على الأجير قران وافراده فخالف بتمتع (اعاد) الأجير الحج قارنا أو مفردا ولا تفسخ الاجارة (ان تمتع)
 الأجير بدلا عن القران أو الافراد ويؤخذ من هذا ان من خالف الميقات في غير معين لا تفسخ اجارته وتجب اعادته من الميقات المشترط
 (وهل تفسخ) الاجارة (ان اعتمر) أجير الحج (عن نفسه) من الميقات وحج عن الميت (في) العام (للعين) سواء
 أحرم به من مكة أو الميقات لانه باعتباره عن نفسه أولا علم ان سفره ليس للميت (أو) تفسخ في كل حال (الأن يرجع) الأجير
 (للميقات فيحرم) منه بالحج (عن الميت فيجزيه) لانه لم ينقص حينئذ في الجواب (تأويلان) محلها في اعتباره عن نفسه في
 علم معين لا يمكنه فيه الرجوع لبلده والعود منه بحيث يدرك الحج في عامه ويمكنه الرجوع للميقات فقط (ومنع استنابة) شخص
 (صحيح) مستطيع من اضافة المصدر لفاعله أى توكيله غيره (في فرض) كحجة الاسلام أو حجة مندورة مكتمل بفعل وكيله وان
 استأجره فسدت وفسخت وان أتم فله أجر مثله لا المسمى (والا) بأن استناب صحيح في نفل أو في عمرة (كره) أى التوكيل وان
 استأجره صحت قال سند اتفق أرباب المذاهب على أن الصحيح لا تجوز استناده في فرض الحج والمذهب كراهتها في التطوع وان
 وقعت صحت الاجارة اه وتبعه ابن فرحون والقرافي والتلمساني والتادلي وغيرهم وأطلق غير سند منع النيابة في الحج ونحوه قول
 التوضيح فائدة من العبادات ما لا يقبل النيابة باجماع كالإيمان بالله تعالى ومنها ما يقبلها باجماع كالإيمان بالصدق ورد الدين
 والودائع واختلف في الصوم والحج والمذهب انهما لا يقبلان النيابة في الجلاب يكره استئجار المريض من يحج عنه فان فعل مضي
 فاعتمد المصنف في منع استنابة الصحيح في الفرض وكراهتها في النفل قول سند وكراهتها عن المريض كلام الجلاب والمعتد
 منع النيابة عن الحي مطلقا قاله (١٦٦) الرامضى ولا فرق في النيابة كونها باجرة أو تطوعا وأما قول شارح العمدة

وَأَعَادَ أَنْ تَمْتَعَ وَهَلْ تَنْفَسَخُ إِنْ اعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِي الْمُعَيَّنِ أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ
 لِلْمِيقَاتِ فَيُحْرِمُ عَنِ الْمَيْتِ فَيُجْزِيهِ تَأْوِيلَانِ وَمُنْعَ اسْتِنَابَةِ صَحِيحٍ فِي فَرْضٍ وَالْأُ
 كْرَهُ كِبْدَهُ مُسْتَطِيعٍ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَاجَارَةَ نَفْسِهِ وَنَفَذَتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنْ
 الثَّلَاثِ وَحُجَّ عَنْهُ حُجَّجٌ إِنْ وَسَّعَ وَقَالَ يُحَجُّ بِهِ لَا مِنْهُ وَالْأُ فَيَسِيرَاتُ
 كَوْجُودِهِ بِأَقْلٍ أَوْ تَطَوُّعٍ غَيْرٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يُحَجُّ عَنِّي بِكَذَا فَحُجَّجٌ
 تَأْوِيلَانِ

النيابة في الحج ان كانت
 بغير أجرة فحسنة لانه
 فعل خير ومعروف وان
 كانت بأجرة فالمنصوص
 عن مالك رضى الله تعالى
 عنه كراهتها لانه من أكل
 الدنيا بالدين فالظاهر حمله
 على النيابة عن الميت الموصى

لا عن الحي فلا يخالف ما قبله افاده البنائي وشبه في الكراهة فقال (كبده) شخص ضرورة
 (مستطيع) الحج (به) أى الحج (عن غيره) فيكره بناء على التراخي ولم يخف قوته والافهم محرم (واجارة نفسه) في عمل
 لله تعالى حج أو غيره فهو اعم مما قبله لقول مالك رضى الله تعالى عنه ان يؤاجر الرجل نفسه في عمل اللبن وقطع الخشب وسوق الابل
 أحب الى من أن يعمل عملا لله بأجرة (ونفذت الوصية به) أى الحج المكروه لا الممنوع لانه يفسخ وصلة نفذت (من الثلث)
 ضرورة كان الموصى أو غيره فان لم يوص فلا يلزم وان كان ضروره على الاصح ابن عرفة مقابل الاصح لأعرفه (و) ان أوصى
 ثلث ماله للحج (حج عنه) أى الموصى (حجيج) واستحسن ابن المواز جعله في حجة واحدة ومحل الأول (ان وسع) (من الثلث)
 حججا بأن كثر جدا (وقال يحج به لا) يحج عنه حجيج ان وسع وقال يحج (منه) فحجة واحدة لا فائدة من التبعيض (والا) أى وان
 لم يسع الثلث حججا أو وسع وقال يحج منه (ف) الزائد على حجة (ميراث) وشبه في ارب الزائد فقال (كوجوده) أى الأجير
 (بأقل) مما سعى الموصى من مال لمن يحج عنه فالزائد عما أخذ الأجير ميراث (أو تطوع غير) بالحج عن الميت بلا أجرة فيورث
 ما أوصى به لمن يحج عنه سواء كان ثلثا أو قدرا معيناً (وهل) يرجع الزائد عن حجة ميراثا اذا وجد بأقل مما ساءه أو شأه الصنف في
 حجة وجميعه اذا تطوع به أحد مطلقا سواء قيد بحجة بأن قال يحج به عنى حجة أو أطلق بأن قال يحج به أو حجوا به عنى أو يرجع ميراثا
 في كل حال (الأن) يطلق بأن لم يقيد بحجة (و) يقول يحج (أو حجوا) (عنى بكذا) أى بمائه مثلا (ف) يحج عنه (حجيج) حتى
 ينفذ فلا يرجع الزائد ميراثا (تأويلان) في المسألتين ونص المصنف في مناسكه وان سعى قلدا حج به عنه فان وجد من يحج عنه
 بدونه كان الفاضل ميراثا الا أن يفهم اعطاء الجميع هذا ان سعى حجة وان لم ينس فكذلك عند ابن القاسم وقال ابن المواز يحج به

حجج (ودفع) المال (السمي) أي جميعه علدا كان كآر بين أوجرا كسندس مالى ان كان قدراجرة الحج بل (وان زاد) المسمى (على أجرة) مثله (ه) أي العين وصلة دفع (ل) شخص (معين) بالذات أو بالوصف سواء كان في حجة أو أطلق ونعت معين بجملة (لا يرث) العين الموصى سواء كان أجنبيا أو من ذوى الأرحام وهذا قيد في البالغ عليه فقط وأما قدر الأجرة فيدفع له وان كان وارثا ويعتبر كونه وارثا وقت تنفيذ الوصية كما يفيد قوله في تأليها والوارث يصير غير وارث وعكسه المعتبر ماله ومفهوم لا يرث أن الوارث لا يدفع له المسمى الزائد على أجرته ونعت معين بجملة (فهم اعطأوه) أي الزائد على أجرته (له) أي العين فلو لم يفهم اعطأوه فليس له إلا أجرة مثله فان امتنع من الحج بها فلا شيء له ويرجع المسمى ميراثا قاله ابن الناني فيه نظرا لأن أقل أحواله أن يكون كما اذا عين غير وارث ولم يسم وقد قال المصنف فيه زيد أن لم يرض بأجرة مثله ثالثا وما ذكره المصنف هنا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن المواز يكون الجميع للموصى له فهم اعطأوه أولا إلا أن يرضى بدونه بعد علمه بالوصية (وان عين) الموصى شخصا للحج عنه (غير وارث) فان سمي له شيئا فلا يزداد عليه (و) ان (لم يسم) قدرا يدفع له في حجه عنه فان رضى بأجرة مثله أو أقل منها فواضح (الا زيد ان لم يرض بأجرة مثله لثلاثا) فان رضى فواضح (ثم) ان لم يرض بها أيضا مزيدا عليها لثلاثا (تر بص) أي انتظر سنة أو بالاجتهاد قولان سواء كان الموصى ضرورة أم لا (ثم) ان استمر تمتعنا (أوجر ل) شخص الموصى بالحج عنه (الضرورة) أي الذي لم يحج حجة الاسلام (فقط) أي دون غيره فلا يستأجره من يحج عنه ويورث المال كله ونائب فاعل أوجر (غير عبد وصي) وهذا شرط في كل أجبر للحج عن ضرورة لوجوب الحج عليه فيؤاجر له من يجب عليه ان كان الحر البالغ رجلا عن مثله أو عن امرأة أو امرأة عن مثلها بل (وان) كان (امرأة) (١٦٧) عن رجل لمشاركتهما له في

وَدَفَعَ الْمُسَمَّى وَأَنْ زَادَ عَلَى أَجْرَتِهِ لِعَيْنٍ لَا يَرِثُ فَهِيَ إِعْطَاؤُهُ لَهُ وَأَنْ عَيْنٌ غَيْرُ وَارِثٍ وَلَمْ يُسَمَّ زَيْدٌ أَنْ لَمْ يُرَضْ بِأَجْرَةٍ مِثْلُهَا ثُمَّ تَرَبَّصَ ثُمَّ أُوجِرَ لِلصَّرُورَةِ فَقَطَّ غَيْرُ عَبْدٍ وَصِيٍّ وَأَنْ امْرَأَةً وَلَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ لَهَا مُجْتَهِدًا وَإِنْ لَمْ يُوَجَدْ بِمَا سَمَى مِنْ مَكَانِهِ حُجٌّ مِنَ الْمُمْكِنِ وَلَوْ سَمَى إِلَّا أَنْ يَمْتَنَعَ قَمِيرَاتُ وَلِزِمَهُ الْحَجُّ بِنَفْسِهِ لَا الْإِشْهَادُ إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِيمَنْ يَأْخُذُهُ فِي حَجَّةٍ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضٌ مِنْ

وجوب الحج وان خالفته في محرمات الاحرام والرمل في الطواف والسعي (و) ان استأجر الوصي من يحج عن ضرورة ودفع المال ثم ظهر رقيقا أو صيبا (لم يضمن) الأولى لا (وصى دفع)

المال الذي سماه الموصى لمن يحج عنه (لهما) أي العبد والصبي سواء حجابه أم لا حال كون الوصي (مجتهدا) أو ظانا أن العبد حر لبياضه وفصاحته مثلا وأن الصبي بالغ لطوله وعقله ويضمن العبد ان غر بحريته وصارت جنابة في رقبته (وان لم يوجد) أجبر يحج عن الموصى (بما سمي) أي بالمال الذي سماه لمن يحج به عنه (من مكانه) أي محل موته (حج) عنه (من) المكان (الممكن) الحج منه عنه (بما ساه) ان لم يسم مكانا بل (ولو سمي) مكانا للحج عنه ولا يورث المال الذي ساه في كل حال (الآن يمنع) الموصى ان يحج عنه من غير المكان الذي ساه بنص كالاتي وجو اعنى الامن مكان كذا أو بقرينة (ف) المسمى (ميراث) ولا يحج عنه من الممكن (ولزمه) أي أجبر الحج (الحج بنفسه) ان نص الموصى على تعيينه كاستأجرك الحج بنفسك أو قامت قرينة على تعيينه ككونه ممن يرغب فيه لعلمه أو صلاحه فلا يجوز له استئجار غيره ولا يقوم وارثه مقامه (لا) يلزم أجبر الحج (الاشهاد) عند احرامه على انه أحرم عن فلان (الا أن يعرف) الاشهاد بين الناس أو يشترط فيلزم ولا يصدق بدونه ولو أمينا وحلف فلا يستحق الأجرة ولو قبضها ولما قدم ان الأجير يلزمه الحج بنفسه بين انه في المضمونة بذاته وان المضمونة بذمته اذا مات قام وارثه مقامه أو استأجر غيره فان فضل شيء من الأجرة فلوارث الأجير الأول وان نقصت فعله أي وارث الأجير الأول فقال (وقام وارثه) أي الأجير غير المعين (مقامه) في تميم الحج أو استأجر من يتممه (في) قول الموصى ادفعوا كذا دينار لـ (من يأخذه في حجة) فرضي انسان يأخذه فيها ومات قبل تمامها فلا يفسخ العقد بموته ويقوم وارثه مقامه فيحج بنفسه أو يستأجر من يحج وله الفضل وعليه النقص ويستأنف القائم الاحرام سواء كان وارثا أو غيره ولا يكمل على ما فعله الأول ويستأنف من الموضع المشترط الاحرام منه أو من ميقات المستأجر حيث اتسع الوقت والافمن موضع يدرك منه (ولا يسقط فرض من) أي

المستحب الذي (حج عنه) حيا كان أو ميتا ولا نفله أيضا فمفهوم فرض مفهوم موافقة فلو قال ولا يكتب لمن حج عنه غير أجرة النفقة والدعاء لشملهما لانه من الاعمال البدنية التي لا تقبل النيابة كالصلاة والصوم وصحت النيابة فيه مع الكراهة لغير المستطيع لشائبة المال كنيابة امام الصلاة من يصلي عنه فلا يسقط فرض الامام بفعل النائب (وله) أي المخرج عنه (أجر النفقة) التي أنفقها الأخير في الحج عنه (و) له أجر حمله على (الدعاء) ولو لنفس الأخير فيحصل له ثواب حمله على الخضوع والتضرع لله سبحانه وتعالى ابن فرجون ثواب الحج للحاج وإنما للمحجوج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة (وركنهما) أي الحج والعمرة المشترك بينهما ثلاثة الاحرام والطواف والسعي والحج ركن رابع وهو الوقوف بعرفة وزاد ابن الماجشون الوقوف بالمشرع الحرام ورمى العقبة وللشهور أن الأول مندوب والثاني واجب ينجز بالدم وحكى ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم وليس بمعروف بل للمذهب انه واجب ينجز بالدم وأفعال الحج ثلاثة أقسام أركان وواجبات وسنن فالأول مالا بد منه ولا يحجز عنه دم ولا غيره وهو ثلاثة أقسام قسم يفوت الحج بفواته ولا يؤمر بشيء وهو الاحرام وقسم يفوت الحج بفواته ويؤمر بالتحلل بعمره والقضاء في قابل وهو الوقوف بعرفة وقسم لا يتحلل من الاحرام الا بفعله ولو وصل الى أقصى المشرق أو المغرب رجع الى مكة لفعله وهو طواف الافاضة والسعي والثاني ما يطلب الاتيان به وان تركه لم يهدى كطواف القدوم والتلبية والقسم الثالث مالا دم ولا اثم في تركه كفصل الاحرام وركوعه وغيرهما من المستحبات (الاحرام) أي الدخول بالنية في حرمة الحج والعمرة (ووقته) بالنسبة لاننشائه (للحج شوال) ويمتد لقرب فجر يوم النحر وبالنسبة للتحلل منه من فجر يوم النحر (آخر) شهر (الحج) والافضل لأهل مكة الاحرام بالحج من أول الحج (وكره) الاحرام بالحج (قبله) أي شوال وشبهه في الكراهة فقال (ك) الاحرام بالحج قبل وصول (مكانه) والآتي بيانه من ذي الحليفة والجحفة ونحوها فيكره (و) في (١٦٨) كراهة الاحرام بالحج أو العمرة (في رابع) بكسر اللوحدة وبالعين

المعجمة قرية بساحل القلزم لانها قبل الجحفة التي هي الميقات لاهل مصر والشام ونحوهم

حَجَّ عَنْهُ وَلَهُ أَجْرُ النَّفَقَةِ وَالِدَعَاءِ وَرُكْنُهُمَا الْإِحْرَامُ وَوَقْتُهِ الْحَجُّ شَوَّالٌ لِأَخْرِ الْحَجَّةِ وَكَرَهُ قَبْلَهُ كَمَسْكَانِهِ وَفِي رَابِعٍ تَرَدُّدٌ وَصَحَّ وَالْعُمْرَةُ أَبَدًا إِلَّا لِحُرْمٍ بِحَجٍّ فَلْيَتَحَلَّلْهُ وَكَرَهُ بَعْدَهُمَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ وَمَسْكَانُهُ لَهُ لِلْمَقِيمِ مَسْكَةٌ وَتَنْدِبُ الْمَسْجِدُ

وعدم كراهته فيها لمخادتها الجحفة (تردد) للمتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين (وصح) كخروج الاحرام قبل ميقاته الزماني والمكاني وفي رابع وذكر هذا وان علم من الكراهة تبعاً لغيره من أهل المذهب والدفع توهم حملها على المنع ولقائل ان يقول انه يلوح التناهي بين ما يفهم من آيتي الحج فانه يفهم من قوله تعالى يستأذنك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج ان سائر الاهلة ميقات للحج وانه يتعقد الاحرام به في أي وقت منها ويفهم من قوله تعالى الحج أشهر معلومات حصر الحج في الأشهر المعلومات لوجوب انحصار الميقات في الخبر وان الاحرام به قبلها كالاحرام بالصلاة قبل وقتها فلا ينعقد سبباً وقد روى هذا المعنى اللخمي عن الامام والجواب الدافع ان المصور في الأشهر المعلومات هو الحج الكامل الذي لا كراهة فيه والذي في آية يستأذنك عن الاهلة الحج الاعم الشامل للكامل والمكروه جمعا بين الآيتين (و) وقته بالنسبة (للعمره أبداً) أي في أي وقت من السنة (الأحرم بحج) مفرداً أو قارناً فيمتنع احرامه بها ولا ينعقد ولا يجب قضاؤها ويستمر المنع لتحللها من جميع أفعال الحج (وكره) أي الاحرام بها (بعدها) أي تحللي الحج الأصغر وهو رمى العقبة والأكبر وهو طواف الافاضة ان كان سعى عقب قدومه والا فهو فراغ السعي (وقبل غروب) اليوم (الرابع) فان أحرم بها حينئذ صح احرامه لكن لا يفعل شيئاً منها الا بعد غروب الشمس فان فعل شيئاً منها قبله فلا يعتد به على المذهب فلو تحلل منها قبله ووطئ وفقد أفسدها فيجب عليه اتمامها وقضاؤها وإذا كان ممنوعاً من ان يعمل عملاً منها حتى تقيب الشمس فيستمر خارج الحرم حتى تقيب الشمس للرابع ولا يدخله لأن دخوله بسببها عمل لها وهو ممنوع من ان يعمل عملاً منها حتى تقيب الشمس للرابع (ومكانه) أي الاحرام (له) أي للحج غير قران (المقيم) بمكة سواء كانت اقامته تقطع حكم السفر أم لا كما هو ظاهر المدونة وخبر مكانه (مكة) أي الأولى للمتوطن والمقيم غير ذي النفس لا المتعين فان أحرم من الحل أو الحرم خارجاً فقد خلف الأولى ودلماً عليه ومثل أهل مكة أهل منى ومزدلفة (وتندب) أي الاحرام بالحج ممن بمكة (بالمسجد) ويحرم في الموضع الذي صلى فيه ركعتي الاحرام وتبلى وهو فيه ولا يؤمن ان يقوم من مصلاه

ولا ان يتقدم أمام البيت ولا الى ماتحت الميزاب (كخروج) الغريب للقيم بمكة (ذى النفس) أى الزمن الذى يسع سفره الى ميقاته والاحرام منه والعود بمكة قبل يوم التروية (ليقاته) للاحرام بالحج منه فهو مندوب (و) مكانه (لها) أى العمرة للقيم بمكة كان من أهلها أم لا (و) مكانه لمن ذكر (للقمران) أى الاحرام بالحج والعمرة معا (الحل) أى الارض التى يجوز الاصطباد بها ليجمع فى احرامه بين الحل والحرم ولا يجوز الاحرام باحدهما فى الحرم ولكن يعتقد ان وقع ولا دم (والجرانة) أى الاحرام بالعمرة منها (أولى) من الاحرام بها من باقى الحل لاعتباره صلى الله عليه وسلم منها فى ذى القعدة حين قسم غنائم حنين (ثم) بل الجمرانة فى نذب الاحرام بالعمرة منها (التنعيم) ويسمى مساجد عائشة رضى الله عنها لاغتمارها منه مع أخيها عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنهم بأمره صلى الله عليه وسلم (وان) أحرم المقيم بمكة بعمرة أو قران فيها انعقد احرامه ووجب الخروج للحل قبل طواف العمرة وقبل خروجه لمنى يوم التروية فان (لم يخرج) له وطاف وسعى للعمرة فيها فاسدان فيجب عليه ان يخرج له وأعاد وجوبا (طوافه وسعيه بعده) أى بعد الخروج للحل فان قلت لم أمر القارن من الحرم بخروجه للحل ولم يكتف بخروجه لعرفة قلت ليجمع بينهما للعمرة وخروجه لعرفة خاص بالحج وأجزأ من اقتصر عليه لاندراج العمرة فى الحج (وأهدى) أى افتدى شاة فأعلى أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين مدان أو صيام ثلاثة أيام وجوبا (ان حلق) رأسه عقب سعي عمرته متحلا منها به لحلقه قبل طواف العمرة وسعيها لفسادها قيل خروجه للحل والمندوم شرعا كالمندوم حسا (والا) أى وان لم يكن مقيما بمكة وما فى حكمها (ف) مكان الاحرام (لها) أى الحج والعمرة (ذو الحليفة) بينها وبين المدينة ثلاثة أميال وهو ميقات أهل المدينة ومن وراءهم (والجحفة) (١٦٩) بقص الجيم وسكون الحاء المهملة بلد أجحفها السيل

كَخْرُوجِ ذِي النَّفْسِ لِمِقَاتِهِ وَلَهَا وَلِلْقِرَانِ الْحِلُّ وَالْحَجُّ أَنَّهُ أَوَّلَى ثُمَّ التَّنْعِيمُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَعْيَهُ بَعْدَهُ وَأَهْدَى أَنْ خَلَقَ وَالْأَفْهَمُ ذُو الْحَلِيفَةِ وَالْجَحْفَةُ وَيَلْمَلَمُ وَقَرْنٌ وَذَاتُ عِرْقٍ وَمَسْكَنٌ دُونَهَا وَحَيْثُ حَاضَى وَاحِدًا أَوْ مَرَّ وَلَوْ يَخْرُجُ إِلَّا كَمَصْرِيٍّ يَمُرُّ بِالْحَلِيفَةِ فَهُوَ أَوَّلَى وَإِنْ لَحِضَ رَجَى رَفْعُهُ

(٢٢ - جواهر الاكلیل - اول)

بدل اللثاة ويرمى برأين بدل اللامين جبل من جبال تهامة بينه وبين مكة مرحلتان ميقات أهل اليمن والهند (وقرن) بفتح القاف وسكون الراء على مرحلتين من مكة ميقات نجد اليمن ونجد الحجاز (وذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء قرية على مرحلتين من مكة ميقات أهل العراق وفارس وخراسان والشرق ومن وراءهم (و) مكانه لهما (مسكن) أى محل مسكون (دونها) أى للمواقف السابقة لجهة مكة لالجهة القطر المقابل لهما أى أقرب منها لمكة متوسطا بينهما كقديد وعسفان ومر الظهران أى من مسكنه بين الليقات ومكة كأهل البلاد المذكورة فميقاته الذى يحرم فيه بالحج مفردا أو قارنا أو العمرة بلده الذى هو ساكنه (و) مكانه لهما أيضا (حيث حاضى) أى قابل يمينا أو شمالا (واحد) من المواقف السابقة والمعنى ان من أتى من خارج المواقف مريدا مكة ولم يأت على نفس الميقات ووصل الى مكان محاذ له يمينا أو شمالا فانه يجب عليه الاحرام منه ولا يلزمه السير الى نفس الميقات للاحرام منه (أومر) مريد الاحرام على ميقات من هذه المواقف وليس من أهله فيلزمه الاحرام منه وان تعده وأحرم بعده فعليه هدى ان لم يكن ميقاته أمامه والمعنى أن من أتى خارج ميقات من المواقف السابقة ومربه وليس من أهله كمصرى مريلا لم يلزم أو قرن أو ذات عرق فيجب عليه الاحرام منه هذا اذا حاذاه ببر بل (ولو) حاذاه (ببحر) في سفينة فيحرم اذا حاضى الميقات في الموازية عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه من أتى بحرا الى جدة فله أن يحرم اذا حاضى الجحفة ان كان من أهل مصر وشبهها اه (الا كمصرى) أدخلت الكاف الشامي والغربي والرومى والسودانى وسائر من شاركهم فى ميقاتهم يمر (بالحليفة) مريدا المرور بالجحفة او محاذاتها (فهو) أى احرامه من الحليفة (أولى) من احرامه من الجحفة لا واجب لان ميقاته أمامه فلا يلزم على عدم احرامه من الحليفة دخول مكة بالاحرام (وان) كان حين مروره بالحليفة متلبسا (ببيض) أو نقاس (رجى رفعه) أى الطهر منه قبل الجحفة أو فيها بحيث يحرم بها عقب صلاة فتقديم الاحرام بالحليفة وان لم يكن عقب صلاة أولى من تأخيره الى الجحفة وان كان عقب صلاة لان التلبس

بالحج أو العمرة أياما أعظم أجرا من آخر الاحرام عقب صلاة فان لم يرد نحو المصرى المرور بالجحفة أو بمحاذاتها وجب عليه الاحرام من الحليفة وشبهه في التذنب فقال (كاحرامه أوله) أى الميقات من جهة الاقطار لانها مبادرة الى الطاعة الا اذا الحليفة فالأفضل الاحرام من مساجدها أو فنائنه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (وإزالة شعثه) أى يريد الاحرام بقلم أطفاله وقص شاربه وتفتيطه وحلق عاتقه الا شعر رأسه فالمندوب ابقاؤه وتلييده بنحو صمغ (وترك اللفظ به) أى التلفظ بما يدل عليه بان يقتصر على نية الدخول في حرمت الحج أو العمرة وعن مالك كراهة التلفظ بما يدل على الاحرام وعن ابن وهب ندبه بان يقول لبيك أو أحرمت بحج أو عمرة (والشخص) المار به (أى الميقات) (ان لم يرد) أى يقصد (مكة) بان كانت حاجته في جهة أخرى وهو ممن يلزمه الاحرام لو أرادها (أو) أرادها وهو غير مخاطب بالحج (كعبد) وصبي (فلا احرام عليه) من الميقات (ولا دم) عليه بمجاوزة الميقات بلا احرام ان استمر كذلك بلى (وان) بدا له بعد مجاوزة بلا احرام دخولها أو أذن الولى أو السيد للعبد أو الصبي في الاحرام أو بلغ الصبي أو أعتق العبد (وأحرم) بفرض أو نفل فلا دم لمجاوزته بوجه جائز (الا الصرورة) الذى لم يحج حجة الاسلام (المستطيع) له الذى مر على الميقات غير مر يد مكة ولم يحرم منه وبدا له بعد دخولها فأحرم بالحج في أشهره (ف) نفى لزومه الدم لانه صار كمن مر به مر يدها وعدمه نظرا لحال مروره (وأويلان) نشارحيها الاول لابن شبلون والثاني لابن أوى زيد (ومر يدها) أى مكة (ان تردد) لها من مكان قريب دون المواقيت أى أنها منه ثم عاد منها اليه ثم عاد منه اليها وهكذا (١٧٠) في أيام متقاربة متسببا بفاكهة أو ماشية أو حطب أو نحو ذلك (أوعاد لها)

من مكان قريب كمسافة قصر بعد ان كان مقيما بها وخرج منها لا يريد العود لها وعاد لها (الأمر) عاقه عن السفر أو خرج منها مريدا العود اليها ورجع من مكان قريب لم يقيم فيه كثيرا ولولغير

كأخراجه أوله وإزالة شعثه وترك اللفظ به والمأربه ان لم يؤد مسكة أو كعبدر فلا إحرام عليه ولا دم وان أحرّم الأصرورة المستطيع فتأ ويلان ومريدها ان تردد أو عاد لها لأمر فكذلك وإلا وجب الإحرام وأساء تاركه ولا دم ان لم يقصد نسكا والارجع وان شاربها ولا دم وان علم ما لم يخف فوئا فالدم كراجع بعد إخراجهم ولو أفسد لافات وإنما يتعمد بالنية وان خالفها لفظه ولا دم وان يحجم

عائق كفعل ابن عمر رضى الله تعالى عنهما حين خرج من مكة الى قديد قبله فتنه المدينة فرجع مع فدخل مكة بلا احرام (فكذلك) أى مثل المار الذى لم يرد في عدم لزوم الاحرام وعدم الدم (والا) أى وان لم يكن مر يدها مترددا من قريب ولم يعد لها لأمر بل عاد لها لنسك (وجب) عليه (الاحرام) لدخول مكة لان دخولها حلالا من خصائصه صلى الله عليه وسلم (وأساء) أى أثم (تاركه ولا دم) عليه بتركه ضرورة أم لا (ان لم يقصد نسكا) ولا دخول مكة فقصده دخولها كقصده النسك ابن عرفة تعديه حلالا لغير دخول ولا حج ولا عمرة عفو ثم قال لأحدهما ممنوع (والا) أى بان قصد مر يد مكة نسكا حجا أو عمرة ولم يتردد وتعدي الميقات جاهلا به أو علما ولم يحرم منه (رجع) وجوبا للميقات وأحرم منه ان لم يشارف مكة بل (وان شاربها) أى قارب مكة بل يرجع وان دخلها كما هو ظاهر المدونة وبه أفتى الناصر خلافا لما يوهمه المصنف قاله الخطاط (ولا دم) عليه ان رجع قبل احرامه لأنه لما رجع اليه وأحرم منه صار كأنه أحرم منه ابتداء ان جهل أن مجاوزته حلالا ممنوعة بل (وان علم) ذلك وأخرج من قوله رجع فقال (ما لم يخف) برجوعه (فوئا) لحجة أو رفقة فان خاف شيئا منها (فالدم) واجب عليه ويسقط عنه الرجوع ويحرم من مكانه ويتماذى لان محظورات الاحرام تباح بالغير ويلزم الدم وشبهه في وجوب الدم فقال (كراجع) للميقات الذى تعاد بلا احرام منه (بعد احرامه) فالدم يتخلد عليه ولا يسقطه عنه رجوعه بعد احرامه ان لم يقصد احرامه بل (ولو أفسد) احرامه بجماع أو انزال فيتمادى عليه كالصحيح الى تمامه ويقضيه وعليه هديان هدى لتعدي الميقات وهدي للافساد (لا) يتخلد عليه الهدي ان (فات) الحج وتحلل منه بفعل عمرة فيسقط عنه دم التعدي لانه بتخلله صار بمنزلة من لم يحرم أصلا فان بقى على احرامه لقابل فمليه الدم (وإنما يتعمد) الاحرام بحج أو عمرة (بالنية) للدخول في عبادة الحج أو العمرة (وان خالفها) أى النية (لفظه) بان نوى الحج وقال نويت العمرة أو عكسه (ولا دم) عليه لهذا المخالفة ويتعمد بالنية (وان) كانت (بجماع)

أى معه فينمقد فاستد فيتمه و يقضيه و يهدى الخطاب شرط صحة انعقاد الاحرام أن لا ينوى عند الدخول فيه وطأ ولا انزال فان نوى ذلك مع احرامه لم ينعقد فلا يكون عليه من أفعال الحج والعمرة شيء ولا من لوازم الاحرام بهما شيء اهـ وأفاد البناني معنى عبارته قال قوله فان نوى ذلك الحج معناه انه أحرم على شرط أن لا يحرم عليه وطأ ولا انزال فلا ينعقد احرامه لأن شرطه مناقض لمقتضى عقده حال كون النية (مع قول أو فعل تعلقه) أى بالنوى من حج أو عمرة كالتلبية والتقليد والاشعار والتوجه والذي في التلقين واللمع والقبس ان النية كافية في انعقاده وهو ظاهر المدونة وأنها ففيها من قال انا محرم يوم أكلم فلانا فهو يوم يكلمه محرم الخطاب هذا يقتضى انه يصير محرما من غير تحديد احرام وهو قول سحنون وقال مالك وابن القاسم لا يكون محرما حتى ينشئ احراما واستشكل اللخمي قول سحنون وهو حقيق بالاشكال فان الاحرام عبادة فتقرر الى ثبوت ابن عرفة و ينعقد بالنية مع ابتداء توجه الماشي أو استواء الراكب على راحلته و ينعقد الاحرام بالنية مع القول أو الفعل التعلق سواء (بين) ما أحرم به من حج أو عمرة أوهما معا (أو أجهم) بأن نوى الدخول في عبادة متعلقة بالبيت ولم يلاحظ كونها حجابا لعمرة فينعقد ولا يفعل شيئا حتى يعين أحدهما أوهما (وصرفه) أى الاحرام اليهم (الحج) وجوبا ان كان طاف وأما وجب صرفه لأن الطواف الذي وقع منه يصرف لطواف القدوم وهو واجب فلا يكفي عن طواف العمرة الذي هو فرض وعبارة للخبرة ولو أحرم مطلقا ولم يعين حتى طاف فالصواب أن يجعل حجا ويكون هذا طواف القدوم لأنه ليس ركنا في الحج وطواف العمرة ركن وقد وقع قبل تعيينها اهـ (والقياس) صرفه (لقران) لأنه أحوط لاشتغاله على النسيك (وان) أحرم ينسك معين (ونسي) ما أحرم به أهو حج أو عمرة أو قران (فقران) أى يعمل عمله لانه أجمع ويهدى له لا انه ينوى القران والافاء قوله (ونوى) وقت عمله (الحج) وجوبا ليم عمل القران ان كان أحرم بعمرة فقد أردف الحج عليها قبل الطواف وهذا اذا شك في وقت يصح فيه الرداف (١٧١) بأن وقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعده وقبل الركوع فان كان بعد الركوع أو في أثناء السعي فلا ينوى الحج اذ لا يصح اردافه على العمرة حيثئذ فيستمر على ما هو عليه فاذا فرغ

مَعَ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ تَعَلَّقًا بِهِ بَيِّنَ أَوْ أَهْمَ وَصَرَفَهُ حَجًّا وَالْقِيَاسُ لِقِرَانِ وَإِنْ نَسِيَ قِرَانَ وَنَوَى الْحَجَّ وَبَرَى مِنْهُ فَقَطَّ كَشْكِهِ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ وَلَمَّا عُمَرَةُ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمَرَتَيْنِ وَرَفَضَهُ وَفِي كَأَحْرَامٍ زَيْدٌ تَرَدَّدُ وَنُدِبَ أَفْرَادُهُمْ قِرَانُ بَأَنْ يُحْرَمَ بِهِمَا وَقَدْ مَهَا أَوْ يُرَدِّفُهُ بِطَوَافِهَا

من سعيه أحرم بالحج وصار متمتعان كان في أشهر الحج وينبغي أن يهدى احتياطاً لحوف تأخير الحلاق للعمرة لسكونه أحرم بها أولا اهـ سند اهـ عب البناني قوله وجوبا فيه نظر والذي يدل عليه كلامهم انه ان أراد البراءة من الحج أحدث نيته ضرورة كان أولا وان ترك نيته برى من عبادة الاحرام فقط وليس محققا عنده الاعمرة (و) اذا نوى الحج (برى ومنه فقط) لامن العمرة فيأتي بها لاحتمال ان احرامه أولا كان بحج (كشكه) أى المحرم في كونه (أفرد) أى أحرم بالحج وحده (أو تمتع) أى أحرم بالعمرة وحدها بدليل ان الشك حصل عقب احرامه والتمتع انا يتحقق بفراغه من العمرة ثم احرامه بالحج في أشهره ولم يوجد الآن فقوله أو تمتع فيه مجاز الأول (ولمّا) أى لا تنعقد (عمرة) اردف (عليه) أى الحج لضعفها وقوته (ك) الاحرام (الثنائي في حجتين أو عمرتين) لأن المقصود من الثاني من كل منهما حصل بالأول ومعنى اللغو عدم الانعقاد وحكم الاقدام عليه الكراهة (و) لمّا (رفضه) أى الاحرام بحج أو عمرة بعد الفراغ أو في الاثناء فيجب اتمامه صحاحا بنية متعلقة به كالطواف ولا يلزمه هدى (وفي) جواز احرام شخص (كاحرام زيد) وعدمه (تردد) للمتأخرين في النفل عن المتقدمين نقل سند والقرافي الجواز ونقل غيرها للتع والعمد الأول ويشهد له ما في صحيح البخارى من اهلل على وأبي موسى رضى الله تعالى عنهما حين قدومهما لمن اليمن كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم وأقرها على ذلك وأمر صلى الله عليه وسلم عليا بصرف احرامه لحج لسوقه هديا وأمر أبا موسى بصرفه لعمرة لانه لم يسق هديا (ونذب افراد) أى فضل على قران وتمتع لانه لا هدى فيه وفيها هدى وهو لا يطلب الا للنقص وفضل الافراد وان لم يتو الاعتار بعده وبعض العلماء قيد أفضليته بنية الاعتار بعده (ثم) بلى الافراد في الفضل (قران) لمشابهة الافراد في العمل مصور (بأن يحرم بهما) أى الحج والعمرة معا بنية واحدة بأن يقصدها أو ينسك (وقسم) نية (ها) أى العمرة وجوبا ليرد الحج عليها (أو) يحرم بالعمرة وحدها (وردفه) أى الحج عليها قبل طوافها أو (بطوافها) عند

ابن القاسم وان أردفه قبل طوافها فلا يطوف ولا يسمى حتى يرجع من عرفة بعد رمي جرة العقبة وانما يصح اردافه عليها (ان صحت
 العمرة فان فسدت فلا يصح اردافه عليها ولا يتعمد احرامه (و) ان أردف الحج على العمرة بطوافها (كلمة) فلا وجوب باوصلي
 ركنيه ولا يسعى عقبه وان خرجت عمرته في الحج فيسمى عقب الافاضة (وتندرج) العمرة في الحج فيستغنى بالافاضة والسعي عقبه
 عن طوافها وسعيها وحلقه عن حلقها فلا يبقى لها فعل ظاهر يخصها (وكره) اردافه عليها عقب طوافها (و) (قبل الركوع) أى
 صلاة ركنيه ويصح اردافه عليها حينئذ ويصير قارنا فيصليهما (لا) يصح اردافه عليها (بعده) أى الركوع ولا يتعمد ولا يصير
 قارنا (وصح) احرام الحج (بعد) تمام (سعى) العمرة قبل حلقها ثم ان كان آتيا قبل أشهر الحج فليس يتمتع والافهو يتمتع (وحرم)
 على من أحرم بالحج بعد سعى العمرة (الخلق) للعمرة حتى يتحلل من حجه برمي جرة العقبة (وأهدى) وجوبا (لتأخيره) أى
 الحلق بسبب احرام الحج (ولو فعله) أى الحلق قبل تحلله من الحج مبالغة في وجوب الهدى وتزومه فدية أيضا للحلق وهو محرم بالحج
 (ثم) يلى القرآن في الفضل (تمتع) مصور (بأن) يحرم بعمره ويتممها في أشهر الحج ثم (يحج بعدها) في عامه بافراد بل (وان
 بقران) فيصير متمتعا قارنا وحينئذ يلزمه هديان هدى لتمتعه وهدى لقارانه ولا يتكرر هدى التمتع ولو كرر العمرة في أشهر الحج
 وحج من عامه وسمى متمتعا لتمتعه بعد تمام عمرته بالنساء والطيب وغيرها (وشرط) وجوب (دمهما) أى القرآن والتمتع
 (عند اقامة بمكة) وما في حكمها مما لا يقصر المسافر حتى يجاوزه (أو ذى طوى) موضع بين الطريق التى يهبط منها الى مقبرة مكة
 والطريق الآخر الذى الى جهة الزاهر ويسميه (١٧٢) أهل مكة بين الحجونين وتعتبر الإقامة بمكة وذى طوى (وقت فعلهما)

أى الاحرام بالقران والعمرة
 فلو قدم آفاق بعمره في أشهر
 الحج أو قارنا ونبتة السكنى
 بمكة ثم حج من عامه
 فعليه هدى التمتع أو
 القران لانه لم يكن وقت
 احرام العمرة أو القران
 من حاضرى المسجد
 الحرام فالقيم بمكة لادم

ان صَحَّتْ وَكَمَلَهُ وَلَا يَسْمَى وَتَنْدَرُجُ وَكُرِهَ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَا بَعْدَهُ وَصَحَّ بَعْدَ
 سَمَى وَحَرَّمَ الْحَلْقُ وَأَهْدَى لِتَأْخِيرِهِ وَلَوْ فَعَلَهُ ثُمَّ تَمَتَّعَ بِأَنْ يَحُجَّ بَعْدَهَا وَإِنْ
 بَقِرَانَ وَشَرَطَ دَمَهُمَا عَدَمُ إِقَامَتِهِ بِمَكَّةَ أَوْ ذِي طَوًى وَقَدْ فَعَلَهُمَا وَإِنْ بَانْقِطَاعِ
 بِهَا أَوْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ لَا انْقِطَعَ بِغَيْرِهَا أَوْ قَدِمَ بِهَا يَتَوَى الْإِقَامَةَ وَتُدْبَ لِذِي
 أَهْلَيْنِ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ فَيُعْتَبَرُ تَأْوِيلَانِ وَحِجٌّ مِنْ عَامِهِ وَلِلتَّمَتُّعِ
 عَدَمُ عَوْدِهِ لِبَلَدِهِ أَوْ مِثْلِهِ وَلَوْ بِالْحِجَازِ لَا أَقْلَ وَقَدْ بَعْضُ رُكْنَيْهَا فِي وَقْتِهِ وَفِي
 شَرَطِ كَوْنِهِمَا

عليه (وان) كانت اقامته بها (بانقطاع) عن وطنه (بها) أى مكة أى رفض وطنه وسكنها بشية عدم الاتغال
 وهو مراد التوضيح بقوله المجاور بها النقطع كأهلها (أو) نوطنها (خرج) منها (ل) قضاء (حاجة) كغزو ورياط ونجارة ناو بالرجوع
 طالت المسافة أو قصرت فلورجع لها بعمره في أشهر الحج أو قارنا وحج من عامه فلا دم عليه (لا) يسقط الدم عن موطنها ان رفض
 سكنها و (انقطع بغيرها) ثم رجع لها بعمره في أشهر الحج أو قارنا وحج من عامه وهو معنى قوله (أو قدم) أى النقطع بغيرها (بها) أى
 العمرة حال كونه (ينوى الإقامة) بمكة وأولى ان لم ينوها فعليه دم ان قرن أو تمتع (وتدب) أى دم القران والتمتع (الذى أهلين) أهل بمكة
 وأهل بغيرها مما ليس في حكمها (وهل) يندب دم التمتع مطلقا أو (الأن يقيم بأحدها) أى الأهلين (أكثر) من اقامته للآخر
 (فيعتبر) ما أقام به أكثر وبلغ ما أقام به أقل فيجب ان كانت اقامته بغير مكة أكثر ولا يجب ان كانت الإقامة بمكة أكثر (تأويلان)
 الأول للتونسي والثاني للحمي (و) شرط دم التمتع (حج من عامه) الذى اعتمر فيه فالوحد من عمرته في أشهر الحج ثم لم يحج الا من
 قابل أوقات التمتع الحج أو المقارن وتحلل بعمره فلا دم ولو بقى القارن على احرامه لتقابل لم يسقط عنه الدم (و) شرط (ل) دم (التمتع
 عدم عودته لبلده أو مثله) في البعد فان عاد له بعد تحلله من العمرة وقبل احرامه بالحج فلا دم عليه (ولو) كان مثل بلده الذى رجع له
 (بالحجاز) فالمبالغة راجعة لثبته فقط واما الرجوع لبلده بأرض الحجاز فمسقط الدم اتفاقا (لا) يسقط الدم (ب) مودته الى (أقل) من بلده
 في البعد (و) شرط للتمتع (فيل بعض ركنها) أى العمرة ولو شوطا من السعى لاحتلقا (في وقته) أى الحج ويدخل بظهور
 هلال شوال فان آتم سعيها في آخر يوم من رمضان وحلق رأسه عقب غروب شمسها وحج من عامه فليس متمتعا (وفي شرط كونها)

أى الحج والعمرة (عن) شخص (واحد) فلو كان الحج عن شخص والعمرة عن شخص فلا دم وعده (تردد) من للتأخرين في النقل عن المتقدمين أنكر ابن عرفة والمصنف في مناسكه القول باشتراطه وقال ابن الحاجب الأشهر اشتراطه (وعدم التمتع يجب) وجوبا موسعا قابلا للسقوط (باحرام الحج) ويتجتم برمي جمرة العقبة يوم النحر وسيأتي للمصنف أنه إن مات متمتع فالهدى من رأس ماله إن رمى العقبة ومفهومة أنه إن مات قبل رميها فلا يلزم هدى من رأس ماله ولا من ثلثه ومثل رميها فوات وقته أو طواف الافاضة فها هنا بيان لا ابتداء وقت وجوبه وما يأتي ببيان لتقريره وتحلده في الدمة (وأجزأ) دم التمتع أى تقليده واشعاره (قبله) أى احرام الحج ولو عند احرام العمرة وكان المراد بالأجزاء التقليد والاشعار لا الذبح أو النحر لعدم اجزائه قبل احرام الحج البنائى أطبق من يعتد به من الشراح على هذا التأويل في كلام المصنف محتجين بأنه لم يصرح أحد من أهل العلم بأن نحر الهدى قبل الاحرام بالحج مجزئ وهو غير ظاهر لقول الأبي في شرح مسلم على أحاديث الاشتراك في الهدى على قول الراوى فأمرنا إذا أحللنا أن نهدي ماله من عياض في الحديث حجة لمن يحجز هدى التمتع بعد التحلل من العمرة وقبل الاحرام بالحج وهى إحدى الروايتين عندنا والآخرى أنه لا يجوز إلا بعد الاحرام بالحج لانه بذلك يصير متمتعاً قال المازرى مذهبتنا أن هدى التمتع إنما يجب باحرام الحج وفي وقت جواز نحره ثلاثة أوجه فالصحيح والذي عليه الجمهور أنه يجوز نحره بعد الفراغ من العمرة وقبل الاحرام بالحج والثاني لا يجوز حتى يحرم بالحج والثالث أنه يجوز بعد الاحرام بالعمرة اهـ وبه تعلم أنه يتعين ابقاء كلام المصنف على ظاهره وسقوط تعقب شراحه وتأويلهم له من غير داع وعطف على الاحرام فقال (ثم الطواف) بالكعبة (لها) أى الحج والعمرة حال كونه أشواطاً (سبعة) سواء كان ركناً للحج أو للعمرة أو واجباً للحج وهو طواف القدوم فإن ترك شيئاً منها لم يجز ولم ينب عنه دم وإن زاد على السبع ألفى الزائد أو ابتداءه من ركن الحجر الأسود واجب فإن ابتداءه من الركن اليماني (١٧٣) مثلاً أتى ما قبل ركن الحجر وآتم اليه

فإن لم يتم اليه وسعى عقبه أعاد طوافه وسعى ما دام بمكة والا فغلبه دم وإنما يطوف حال كونه متلبساً (بالطهرين) من الحدث الأصغر والأكبر (والستر)

عَنْ وَاحِدٍ تَرَدَّدَ وَدَمُ التَّمَتُّعِ يَجِبُ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ وَأَجْزَأُ قَبْلَهُ ثُمَّ الطَّوْفُ لَهَا سَبْعًا بِالطَّهْرَيْنِ وَالسَّتْرِ وَيُطْلَى بِحَدَثٍ بِنَاءٍ وَجَمَلِ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ وَخُرُوجِ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرِوَانِ وَسِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ وَنَصَبَ الْقَبْلَ قَامَتَهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَلَا

للعورة فلا يصح مع كشفها (و بطل بحدث بناء) على ماضى من الاشواط بمعنى انه ان أحدث فلا يبنى وسواء أحدث غلبته أو سهوا أو عمداً كان الطواف فرضاً أو واجباً أو نفلاً ويستأنف الفرض والواجب بعد الطهارة ولو لم يتعمد الحدث والنفل ان تعمد والا فلا يطلب باعادته (و) (ب) جعل البيت عن يساره) ماشياً الى امامه فان رجع القهقرى لا يصح وكذا لو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يجزه (و) (خروج كل البدن عن الشاذروان) وهو بناء لطيف ملصق بجدار الكعبة مرتفع قدر ثلثي ذراع نقصته قريش من عرض الكعبة لضيق المال الحلال فهو من البيت وشرط صحة الطواف خروج جميع البدن عنه واعتمد المصنف فيما ذكره على كلام أكثر العلماء قال الخطاب وقد أنكر جماعة من العلماء المتأخرين من المالكية والشافعية كون الشاذروان من البيت منهم ابن رشيد بالتصغير في رحلته وأبو العباس القهاب في شرح قواعد عياض وإن فرحون وبالجملة فقد كثرت الاضطراب في الشاذروان في أنه من البيت أو ليس منه فلاحتمياط الاحتراز في الطواف بجعل البدن خارجاً عنه (و) خروج كل البدن عن (ستة أذرع من الحجر) وهو بناء قصير يصل الى صدر الانسان على صورة نصف دائرة مقابل للركنين الواليين لباب الكعبة بينه وبين الكعبة نحو ذراعين بجعل سيدنا ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ثم ان قريشاً دخلت فيه أذرعاً من الكعبة لضيق المال الحلال ثم ان كلام المصنف هذا موافق لظاهر قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيها لا يعتد بما طاف داخل الحجر فإذا لا بد من الخروج عن جميعه ولما جاءت به السنة المطهرة من طوافه صلى الله عليه وسلم من ورائه وقال خذوا عني مناسككم (ونصب القبيل) الحجر الاسود في ابتداء كل شوط (قامته) قبل شروعه في الطواف ليخرج جميع بدنه عن الشاذروان اذ لا يمكنه تقبيل الحجر الا بانحنائه عليه وصورة أغلب بدنه على الشاذروان فالطواف قبل نصب قامته لزم طوافه وأغلب بدنه في الشاذروان ويشترط كون الطواف (داخل المسجد) فلا يصح خارجه ولا على سطحه (و) كونه (ولاء) بكسر الواو مع اللد

أى متواليا بفصل كثير بين أجزائه بلا عذر وبفصل الفصل اليسير ولو اختاروا والكثير لعذر بشرط بقاء طهارته (وابتداء) الطواف (ان قطع) ٤ (ل) صلاته على (جنازة) لأنها فعل آخر وقطعه لها ممنوع. ان لم تتعين أو يخش تغيرها بتأخيرها الى تمام الطواف فيجب قطعه لها ويبنى كالغريضة (أو) خرج من المسجد لأجل (نفقة) لسيما خارجه فان قطع لها ولم يخرج من المسجد فانه يبنى (أو نسي بعضه) ولو بعض شوط أو تركه جهلا فينتديه (ان) كان (فرغ سعيه) وطال الزمن بالعرف أو انتقض وضوءه والابن قال سند ان قيل كيف يبنى بعد فراغ سعيه وهذا تفريق كثير يمنع مثله البناء في الصلاة قلت لما كان السعي مرتبطا بالطواف حتى لا يصبح دونه جرى معه مجرى صلاة واحدة كمن ترك سجود الركعة الاولى وقرأ في الثانية البقرة وتذكر سجود الاولى قبل عقود ركوع الثانية فانه يرجع له ولا تعد قراءة البقرة طولا (وقطعه) أى الطائف طوافه وجوبا (ل) إقامة الصلاة (الغريضة) لزاتب المسجد الحرام ولزومه الاقتداء به ان لم يكن صلاها أو صلاها متفردا ببيتها أو المسجد الحرام أو جماعة غيره (ونذب) له (كالم الشوط) الذى أقيمت الغريضة فيه قبل قطعه لها بان يخرج من عند الحجر الأسود لينى من أول الشوط الذى يليه فان لم يكمله فقال ابن حبيب ظاهر المدونة وللوازبة أنه يبنى من الوضع الذى خرج منه والمستحب ابتداء ذلك الشوط (وبنى) الطائف على ما تقدم من طوافه (ان رعى) حقه أن يقال كأن رعى ليفيد انه اذا قطعه للغريضة يبنى قبل تنفله قاله فى الموازية فان تنفل قبل ان يتم طوافه ابتداء وكذا ان جلس بعد صلاته طويلا لذكر أو حديث ترك الموالاة ويبنى ان يشترط هنا ان لا يجاوز مكانا ممكنا قرب وان لا يبعد جدا وأن لا يظا نجسا لا اشتراط الاستقبال وعدم الكلام لعدم اشتراطهما فى الطواف (أو علم) فى أثناء طوافه (بتجسس) فى بدنه أو ثوبه فيطرحة أو يغسلها ويبنى على ما تقدم من طوافه ان لم يطل والباطل لعدم موالاته (و) ان لم يعلم التجسس (١٧٤) الا بعد فراغ طوافه فلا يعيده و (أعاد) ندبا (ركعتيه

بالقرب) بالعرف فان طال فلا يعيدها وانتقاض وضوئه كالطول (و) يبنى (على الأقل ان شك) فى عدد الاشواط ويعمل باخبار غيره ولو واحدا

ليس معه فى الطواف نقله الخطاب عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ونظر فى هذا الكلام البناء قائلا انه والا لا يرجع اليه الا اذا كان معه فى الطواف ابن عرفة وسمع ابن القاسم تخفيف مالك رضى الله تعالى عنهما للشاك قبول خبر رجلين طافا معه (وجاز) الطواف (بسقائف لرحمة) ومن وراء زمزم بالاولى فان ذهبت اثناء كمله بمكانه المعتاد ولا يجوز تجاوزه فى بقية أشواطه لانه كان لضرورة وقد زالت (والا) أى وان لم يكن الطواف بالسقائف لرحمة بان كان لحر أو برد أو مطر (أعاد) طوافه وجوبا مادام بمكة بدليل قوله (و) ان خرج منها (لم يرجع له) ما يشق عليه رجوعه منه سواء كان بلده أو غيره (ولا دم) عليه والمذهب وجوبه عليه وقوله وجاز بسقائف لرحمة أى التى كانت فى الصدر الاول وأما التى فى زمنا فهى خارجة عن المسجد لانها مزيدة فيه فالطواف فيها طواف خارج المسجد وهو باطل ولو لرحمة سحنون ولا يمكن ان ينتهى الزحام الى السقائف اه الخطاب لم نسمع قط ان الزحام انتهى اليها بل لا يجاوز الناس محل الطواف المعتاد وعلى نهايته اثنان وثلاثون عمودا من النحاس وعمودان من الرخام فما وراء هذه العمود ليس من محل المعتاد (ووجب) الطواف على من دخل مكة محرما بالحج مفردا أو قارنا وليس حائضا ولا نفساء ولا محنونا ولا مغمى عليه ولا ناسيا ويسمى طواف القدوم وشبهه فى الوجوب فقال (ك) تقديم (السعى) الذى هو ركن الحج فيجب تقديمه (قبيل) وقوف (عرفة) فالتشبيه ليس تاما اذ طواف القدوم واجب والسعى ركن فأفاد المصنف وجوب طواف القدوم فى نفسه ووجوب تقديمه على عرفة (ان أحرم) بالحج وحده أو مع العمرة (من الحل) فان أحرم بالحج وحده من مكة أو غيرها من الحرم لأقامته به فلا يجب عليه طواف القدوم (ولم يراهق) أى لم يقرب وقت الوقوف بحيث يخشى فوات الوقوف بعرفة ان طاف للقدوم فان يراهق وخشى ذلك فلا يجب عليه طواف القدوم (ولم يردف) الحج على العمرة ولو بعد فراغها (محرم) وأعنى عن هذا قوله أحرم من الحل فان وجدت هذه الشروط وجب

عليه طواف القدوم والسعي عقبه قبل خروجه لعرفة (والا) أى وان لم تتوفر هذه الشروط بأن أحرم به من الحرم أو راحق أو أردفه بحرم فلا قدوم عليه و(سعى) السعى الذى هو ركن الحج (بعد) طواف (الإفاضة) ولا دم لترك طواف القدوم لعدم وجوبه عليه لانعدام شرطه ومثل ذلك الناسى والحائض والنفساء والمجننون والمغضى عليه الذين استمر عنبرهم الى عرفة (والا) أى وان لم يسع من لم يجب عليه طواف القدوم عقب الإفاضة بأن سعى عقب طواف تطوعا أو واجبا بتذره (ف) عليه (دم) لحلقته ماوجب عليه من تأخير سعيه عقب إفاضته (ان) كان (قدم) سعيه عقب الطواف الذى طافه قبل عرفة تطوعا أو نذرا (ولم يعد) السعى عقب إفاضته حتى رجع لبلده (ثم السعى) أى لها عقب الطواف أشواط (سبعا) للحج وكذا للعمرة (بين الصفا والزروة منه) أى الصفا (البداء) حال كونه معدودا (مرة) فان بدأ من الزروة فلا يحتسب به والا بطل سعيه (والعود) من الزروة الى الصفا يعد مرة (أخرى) ولا يتوهم أن ألف الصفا للتأنيث لانها ثالثة كألف فتى وعصا وألف التأنيث لا تكون الا رابعة فصاعدا ومن شروط السعى موالاته في نفسه ويغفر التقريق اليسير كصلاته في أثناءه على جنازة أو بيعه أو شرائه شيئا من غير طول فينبى ولا يبنى شيء من ذلك كفاي المدونة فان كثرت التقريق لم يبن وأبتدأه (وضحته) أى السعى في الحج والعمرة مشروطة (بتقديم طواف) عليه فان سعى بلا تقدم طواف فهو باطل سواء كان الطواف فرضا كطواف الإفاضة وطواف العمرة أو واجبا كطواف القدوم أو نفلا كما عداها (وتوى فرضيته) أى الطواف ليس نية الفرضية شرطا في صحة السعى وانما هي شرط لتأمله وعدم اعادته وعدم ترتب دم عليه بدليل قوله (والا) أى وان لم ينو فرضيته بأن طاف قبله طواف نفلا أو طواف قدوم ناويا نفليته لجهله وجوبه (ف) عليه (دم) ان تباعد عن مكة والا أعاده (١٧٥) بنية الفرضية وسعى بعده ولا دم عليه

والمراد بالفرضية في قوله ونوى فرضيته الوجوب بدليل انه يجبر بالنم ولان الفرض الذى هو ركن انما هو طواف الإفاضة وهو لا يكون الا بعند عرفة كما يأتي

وَالْأَسَى بَعْدَ الْإِفَاضَةِ وَالْأَفْدَمُ إِنْ قَدَّمَ وَلَمْ يُعِدْ ثُمَّ السَّعَى سَبْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالزَّوَّةِ مِنْهُ الْبَدَأُ مَرَّةً وَالْعَوْدُ أُخْرَى وَصَحَّتْهُ بِتَقْدَمِ طَوَافٍ وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ وَالْأَفْدَمُ وَرَجَعَ إِنْ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ عُمْرَتِهِ حَرَمًا وَاقْتَصَرَ لِحَلِّهِ وَإِنْ أَحْرَمَ بَعْدَ سَعْيِهِ بِحَجٍّ فَقَارَنَ كَطَوَافِ الْقُدُومِ إِنْ سَعَى بَعْدَهُ وَاقْتَصَرَ وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ وَلَا دَمَ حَلًّا إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصِيْدٍ

(ورجع) العتمر من أى موضع وصل اليه من الارض (ان لم يصح طواف عمرة) اعتمرها وأتى له عدم الصحة لفعله بغير وضوء أو ترك بعضه ويرجع حال كونه (حرما) بكسر فسكون أى محرما متجردا من المحيط كتجرده عند أول احرامه لانه ليس معه من أركانها الا الاحرام فيحرم عليه ما يحرم على المحرم من ارتكاب شيء ممنوع فان قد أصاب النساء فسدت عمرته فيتمها فاسدة ثم يقضيها من الميقات الذى كان أحرم منه أولا ويهدى وعليه لكل صيدا أصابه الجزاء فاذا وصل مكة طاف وسعى وحلق أو قصر (واقتردى) وجوبا (لحلقه) ان كان قد تحلل به أولا ولا بد من حلقه ثانيا لأن الأول لم يصادف محلا (وان) كان (أحرم) من لم يصح طواف عمرته (بعد سعيه) عقب الطواف الفاسد (بحج) (ف) هو (قارن) لان طوافه الفاسد وسعيه عقبه كالعديم فلم يبق معه غير احرامها والارداف عليه صحيح لصحة العمرة في نفسها باعتبار احرامها وشبهه في الرجوع فقط فقال (كطواف القدوم) الفاسد فيرجع له (ان) كان (سعى بعده واقصر) على سعيه عقب القدوم ولم يعده عقب طواف الإفاضة فان كان أعاده فلا يرجع فالرجوع في الحقيقة للسعى لا للقدوم فاذا وصل مكة فيطوف ويسعى فيتم تحلله من الحج وينوى بطوافه الإفاضة لان طواف القدوم فات محله بوقوف عرفة ولزمه إعادة السعى بعد طواف الإفاضة (و) كطواف (الإفاضة) الفاسد والنسب كله أو بعضه فيرجع له في كل حال (الا أن يتطوع بعده) بطواف صحيح فيجزئه عن طواف الإفاضة الفاسد ولا يرجع له من بلده لان تطوع الحج يجزئ عن واجب جنسه كطواف عن مثله (ولا دم) عليه فان كان بمكة أمر بإعادة الإفاضة كما يفهم من ابن يونس وغيره ويرجع للقدوم الذى سعى بعده واقصر وللإفاضة حال كونه (حالا) بكسر الجاء وشد اللام أى حالا من عمرات الاحرام لان التحلل الأصغر حصل برمي حجرة العقبة أو مضى وقتها (الا من) لذة (نساء أو) تعرض (صيد) فيجرمان عليه لانهما لا يحلان

الابتنحل الأكبر وهو طواف الافاضة والسعى (وكره الطيب) اذا رجع لمكة فيكمل ما بقى عليه باحرامه الأول ولا يجد احراما آخر لبقائه على احرامه الاول ولا يلبي في طريقه لفوات وقت التلبية فالذي لم يصح طواف قدومه يعيد طواف الافاضة ويسعى عقبه والذي لم يصح طواف افاضته يطوف للافاضة فقط ولا يحلق كل واحد منهما رأسه لحلقه بئى ثم بعدا كمال حجه (اعتمر) أى خرج الى الحل وأتى منه بعمره سواء طىء أم لا وهذا ظاهر ابن الحاجب زاد ويهدى (والأكثر) قالوا بعتمر (ان) كان (وطىء) ليأتى بطواف وسعى لاخلل فيهما ويهدى ولا يحرم بالعمرة قبل اكمال الحج لقوله فيما سبق الا يحرم بحج فلتحلله (و) الركن للحج وحده (حضور جزء عرفة) أى الكون فيها مطمئنا سواء وقف أو جلس أو اضطجع أو ركب علم أنها عرفة أم لا والفضل الوقوف في موقف النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات السكبار المطروحة قرب جبل الرحمة وهو في وسط عرفة ووقت الحضور قوله (ساعة) أى جزءا من الزمان (من) ساعات (ليلة) يوم (النحر) أى عاشر ذى الحجة وتدخل بغروب التاسع وهذا هو الركن وأما الوقوف نهارا من زوال تاسع ذى الحجة فواجب ينجز بالدم ان تركه عمد الغير عذر هذا هو المشهور وقال المخيم وابن العربي يدخل وقت الوقوف الركن بزوال الشمس من اليوم التاسع والخلاف في البداء وأما المنتهى فبطاوع الفجر ينهى الوقوف ويكفي الحضور بعرفة ساعة من ليلة النحر اذا استقر واطمأن بل (ولومر) بعرفة من غير طمأنينة (ان نواه) أى نوى المار الوقوف بها بمروءه فان لم ينوه به فلا يحصل الركن لخروجه عن سنة الحاج ويشترط أيضا معرفة أن مامر به عرفة ويكفي الحضور بعرفة ساعة من ليلة النحر سواء كان الحاضر سالما من الاعفاء قبل الزوال (أو) كان متلبسا (باغواء) أى استتار عقل بشدة مرض (قبل الزوال) من تاسع ذى الحجة وأولى بعده واستمر مغمى عليه حتى طلع فجر اليوم العاشر وخرج وقت الوقوف فيكفيه ولا دم عليه لان الاعفاء لا يبطل الاحرام وهو منسحب على حضوره اذا وقف به رفقاؤه جزءا من ليلة (١٧٦) النحر ومثل الاعفاء الجنون والنوم والسكر بحلال بخلاف

السكر يحرام فيمنع
الاجزاء كجبل المار بل
هو أولى (أو أخطأ اللحم)
أى جميع أهل الموقف
لا أكثرهم وان كان هذا
معنى الجم لغة وأخطئوا في
وَكِرَهُ الطَّيِّبُ وَاعْتَمَرَ وَالْأَكْثَرُ أَنْ وَطِئَ وَلِلْحَجِّ حُضُورُ جُزْءٍ عَرَفَةَ سَاعَةً لَيْلَةً
النَّحْرِ وَلَوْ مَرَّ أَنْ نَوَاهُ أَوْ بِإِغْمَاءٍ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ أَخْطَأَ الْجَمُّ بِمَآشِرٍ فَقَطَّ لَا الْجَاهِلُ
كَبَطْنِ عُرْنَةٍ وَأَجْزَأُ بِمَسْجِدِهَا يَكْرَهُ وَصَلَى وَلَوْ فَاتَ وَالسَّنَةُ غُسْلُهُ مُقْصِلٌ وَلَا دَمٌ
وَنُدِبَ بِالْمَدِينَةِ لِلْحُلَيْفِيِّ

رؤية هلال ذى الحجة فوققوا (بعاشر) ذى الحجة في نفس الامر ظنا منهم انه اليوم التاسع وان الليلة بعده ليلة العاشر بأن غم عليهم ليلة ثلاثين من ذى القعدة فأكموا عتده ووقفوا في تاسع ذى الحجة فتبين بعد ذلك انه العاشر فيجزهم ان كان الخطيء الجميع (فقط) فان كان بعضهم فلا يكفيهم ولو كانوا كثر أهل الموقف ومحل الاجزاء ان كان الخطيء الجميع ان كان الخطأ بعاشر فقط فان كان بشامن أو حادى عشر فلا يجزىء والفرق ان الذين وقفوا بالعاشر فعلوا ما تعبد بهم الله به على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من اكمال العدة اذا غيمت بخلاف الثامن فانه باجتهاد أو شهادة باطلة (لا) يجزىء المار بعرفة المار (الجاهل) بأن مامر عليه عرفة لتقصيره وشبه في عدم الاجزاء فقال (ك) وقوف (بطن عرنة) بضم العين المهملة وفتح الراء والنون واد بين العامين الذين على طرف الحرم والعامين الذين على طرف عرفة فليس من الجرم ولا من عرفة فلا يجزىء الوقوف به (وأجزأ) الوقوف (بمسجدها) أى عرنة بالنون لانه من عرفة بإلقاء ونسب الى عرنة لان حائطه القبلى الذى الى جهة الحرم لو سقط لسقط فيها ويجزىء الوقوف به (بكره) أى كراهة لا ارتباط بعرنة (وصلى) الحاج العشاء أو المغرب اذا خشى عدم ادراك ركعة منها أو من الأخيرة عقب صلاة المغرب قبل أن يذهب لعرفة ان لم يخف فوات الوقوف بعرفة بل (ولو فات) الوقوف بعرفة اذا الصلاة يترتب على تركها القتل بخلاف الحج فما يترتب على تركه القتل يقدم على ما ليس كذلك (والسنة) لمن أراد الاحرام بحج أو عمرة (غسل) ذكر اكان أو أنشئ كبيرا أو صغيرا ولو حائضا أو نفساء لانه للاحرام للصلاة (متصل) بالاحرام قيد في السنة فلا يغتسل أول النهار وأحرم آخره لم يأت بالسنة قاله في الموازية ويقف الفصل اليسير كاصلاح المتاع وشد الرحل (ولادم) في تركه ولو عمد (ونذب) الغسل (بالمدينة) للبصرة بأنوار ساكنها عليه الصلاة والسلام (للحليفي) أى ان كان بالمدينة وأراد الاحرام بحج أو عمرة من الحليفة سواء كان احرامه منها واجبا أو مندوبا باقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام فيتجدد يغتسل ويلبس الرداء والازار والتعليق بها اذا وصل

الحليفة صلى ركعتي الاحرام وأحرم اذا استوى على راحلته (و) نذب الغسل (لدخول) شخص (غير حائض) ونفساء (مكة) وجعله التثاني سنة (بطوى) والاولى و بطوى لانه مندوب ثان ولا يندب لحائض لانه في الحقيقة لطواف فلا يندب لمن لايطوف (و) نذب الغسل (لوقوف) بعرفة ولو لحائض ونفساء وجعله التثاني سنة (و) السنة الثانية (لبس ازار) من فوق سرته الى نصف ساقه (ورداء) على كتفيه يستريح به ظهره وجنبه وصدره وبطنه (ونعلين) وهما الحدود والمذاس وفي الجواهر السنة الثانية التجرد عن المحيط في ازار وورداء ونعلين اهـ وقول الخطاب ومن تبعه لا ينبغي ان يعد التجرد من المحيط في سنن الاحرام لانه واجب يأثم بتركه لغير عذر غير ظاهر لان اصطلاح أهل المذهب مختلف فمنهم من عبر عن الاشياء التي تنجب بالدم بالواجب ومنهم من عبر عنها بالسنة التي فيها دم ابن عبد السلام قال الاستاذ الطرطوشي أصحابنا يعبرون عن هذه الحاصل بثلاث عبارات فمنهم من قال واجبة ومنهم من قال واجبة وجوب السنن ومنهم من قال سنة مؤكدة (و) السنة لم يريد الاحرام بعدما تقدم (تقليد هدى) من اهل أو بقر لا غنم ساقه تطوعاً أو لنقص من نسك ماض لانه الاحرام بقران أو تمتع فلا يسقط قبله غايته انه يجزى ان وقع كاقبال قبل ودم التمتع يجب باحرام الحج واجزأ قبله (ثم اشعاره) أي الهدى ان كان من الابل أو البقر التي لها سنن والتقليد والاشعار ليسا من سنن الاحرام اذ لا يعد من سننه الا ما كان متعلقاً به على كل حال الاعداء وهكذا فعل في الجواهر فجعل السنة الثالثة للاحرام الركعتين والتجليل مستحب (ثم) السنة الثالثة للاحرام (ركعتان) ان كان الوقت يتنفل فيه والأخرى الى الخائف والمراهق فيحرمان بالركوع (والفرض) أي احدى الصلوات الخمس (يجزى) عن ركعتي الاحرام (١٧٧) في حصول السنة (محرم) أي ينوي الحج أو العمرة (الراكب اذا استوى) على دابته وهي قائمة ولا يتوقف على سيرها لا قبل قيامها اذ لا يقال استوى عليها الا اذا قامت للسير وفيه تلميح لقوله تعالى اذا استويت عليه (و) (يحرم) (الماشى اذا

وَلِدُخُولٍ غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِطَوًى وَلِلْوُقُوفِ وَلِبَسِ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ وَتَقْلِيدِ هَدًى ثُمَّ إِشْعَارُهُ ثُمَّ رَكْعَتَانِ وَالْفَرَضُ يُجْزَى بِحَرَمِ الرَّاكِبِ إِذَا اسْتَوَى وَالْمَاشِي إِذَا مَشَى وَتَلْبِيَّةٌ وَجُدَدَتٌ لِتَغْيِيرِ حَالٍ وَخَلْفَ صَلَاةٍ وَهَلْ لِمَكَّةَ أَوْ لِلطَّوَافِ خِلَافٌ وَإِنْ تَرَكْتَ أَوَّلَهُ قَدِمَ أَنْ طَالَ وَتَوَسَّطَ فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا وَعَاوَدَهَا بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرَوَاحِ مُصَلِّي عَرَفَةَ وَمُحَرَّمُ مَكَّةَ يُلَبِّي بِالْمَسْجِدِ

(٢٣ - جواهر الاكلیل - اول) (مشى) أي شرع في المشى ولا يؤخر حتى يخرج الى البيداء لخبر اللوط انه صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد ذي الحليفة فلما استوت به راحلته أهل وبه جرى العمل بعده (و) السنة الرابعة (تلبية) أي مقارنتها للاحرام واتصالها به فان فصلها فاته السنة وان طال لزمه دم وسيقول وان تركت أوله قدم ان طال فلا منافاة بينه وبين ما هنا من السنة وجعل الخطاب اتصالها بالاحرام من غير فصل هو السنة وأما في نفسها فواجبة ويجب أيضاً أن لا يفصل بينها وبين الاحرام بطويل ثم قال وأما عدها من السنن ففيه تجوز وتبعه الاجهوري وهو خلاف ظاهر كلام المصنف أدامه لك ما سبق في التجرد ان الدم ينافي السننية وتقدم جوابه (وجددت) أي التلبية (لتغير حال) كقيام وقعود ونزول وركوب وصعود وهبوط وملافة رفاق وسماع ملب استحباباً وعند ابن شاس سنة (وخلف صلاة) ولو نافلة (وهل) يستمر المحرم بحج مفرداً أو قارناً يلي (لدخول مكة أو) يستمر يلي (لدخول) (الطواف) ولابن الحاجب لرؤية البيت (خلاف) الاول مذهب الرسالة وشهره ابن بشير والثاني مذهب المدونة لقولها يقطع التلبية حين يبتدى الطواف (وان تركت) أي التلبية عمداً أو نسياناً (أوله) أي الاحرام (قدم) واجب (ان طال) زمن تركها ولو رجع ولي فلا يسقط عنه على المشهور (و) نذب (توسط في علو) أي رفع (صوته) أي الملبى بالتلبية فلا يسرها ولا يبالغ في رفعه حتى يعقره (و) نذب (توسط) (فيها) أي التلبية فلا يكثرها جداً حتى يملأ ولا يقللها (وعاودها) أي التلبية وجوباً قاله الأجهوري وفيه مخالفة لما مر أنها واجبة في أوله فقط الان يدعى ان معاودتها (بعد فراغ) (سعى) كاستجداد احرام وفيه نظر (وان بالمسجد) الحرام أو مسجد منى ولا يزال يلبى (لرواح مصلي) أي مسجد (عرفة) بعد الزوال كما يشعر به لفظ رواح فان ذهب له قبل الزوال لي اليه قال الخطاب فان أحرم بعرفة بعد الزوال يلبى بها ثم قطعها على المشهور كما صرح به القرافي بشرح الحلاب وقال ابن الحلاب يلبى الى رمي جمرة العقبة (ومحرم مكة يلبى بالمسجد) الحرام سواء كان من أهلها

أو مقابها ولا يكون الحج مفرد (يلبى بالمسجد) الحرام أي يتقدمها فيه (ومعتمر الميقات) أي الحرم بالعمرة منه (و) معتمر (فأنت الحج) بحصر عدو أو مرض ولم يتماد عليه وتحلل منه بعمرة يلبيان (للحرم) المحدد بالاعلام الذي يحرم الصلابة فيه والمعنى أن من أحرم الحج وفاته الحج قبل وصوله الحرم. وقلنا يتحلل بعمرة يقطع التلبية إذا وصل الحرم قاله الرماضي (و) يلبى المعتمر (من الجمرات) (و) من (التنعم) (ادخوله) (البيوت) لقولها يقطع إذا دخل مكة أو المسجد واقتصر المصنف على البيوت لأنه لم ينقل عن المدونة إلا ذلك وكأنه سقط من نسخته أو المسجد (و) السنن (للطواف) فرضاً أو واجباً أو نفلاً (المشي) فيه نظر أذهو واجب ينجر بالدم ومناقشة المصنف بأن الدم لا يأتي في السنة واستظهار الخطاب هذه المناقشة مدفوعان بتخالف الاصطلاح كما (والا) أي وان لم يمش في الطواف وطاف راكباً أو محملاً (قدم) واجب (لقادر) على المشي وطاف راكباً أو محملاً (و) (لم يعمده) ماشياً فإن أعاده ماشياً قبل خروجه من مكة أو بعد رجوعه له من بلده فلا دم ومادام بمكة أو قربها منها فلا بدله من أعادته ولو طال الزمن ولا يكفيه الدم (وتقبيل حجر) أسود (بهم) صفة كاشفة إذا التقبيل لا يكون إلا به (أوله) أي الطواف ويسن استلام اليماني أوله بيده ويضعها على فيه بالتقبيل ويندب تقبيل الحجر الأسود واستلام اليماني أول كل شوط غير الشوط الأول وعن ابن عباس يحشر الحجر الأسود يوم القيامة له عينان ولسان يشهد على من استلمه بحق (وفي) كراهة (الصوت) في تقبيل الحجر وإباحته (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما وكره مالك رضي الله تعالى عنه السجود عليه وتمريغ الوجه عليه (وللزحمة) على الحجر (لمس بيد) أن قدر عليه (ثم) أن عجز عن مسه بها (١٧٨) مسه به (مودوداً) أي العود واليد (على فيه) من غير تقبيل (ثم) أن تعذر

للسنن (كبر) أي قال الله أكبر يدون إشارة إليه بيده ولا رفع لها على مذهب المدونة (و) ثالث السنن للطواف مطلقاً (الدعاء) فيه (بلاحد) أي يكره تحديده بشيء معين في الدعاء والدعوة (و) رابعها

وَمُعْتَمِرُ الْمَيْقَاتِ وَفَاتِ الْحَجِّ لِلْحَرَمِ وَمِنَ الْجَمْرَاتِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْبَيْتِ وَلِلطَّوْفِ الْمَشْيُ وَالْأَفْطَمُ لِقَادِرٍ لَمْ يُعْمِدْهُ وَتَقْبِيلُ حَجَرٍ بِهِمْ أَوَّلُهُ وَفِي الصَّوْتِ قَوْلَانِ وَلِلزَّحْمَةِ لَمَسٌ بِيَدِهِ ثُمَّ عُودٌ وَوَضْعٌ عَلَى فِيهِ ثُمَّ كَبْرٌ وَالدُّعَاءُ بِلا حَدٍّ وَرَمَلٌ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ وَلَوْ مَرِيضاً وَصَبِيحاً مُجِلاً وَلِلزَّحْمَةِ الطَّاقَةُ وَلِلسَّنَنِ تَقْبِيلُ الْحَجَرِ وَرُقِيَّتُهُ عَلَيْهِمَا كَأَمْرَاتِهِ أَنْ خَلَا وَاسْرَاعُ بَيْنِ الْأَخْضَرِ بَيْنَ فَوْقَ

وهو مختص بمن أحرم من الميقات بحج أو عمرة وهو الحج طواف القدوم للعمرة طوافها (رمل) أي اسراع (رجل في) الرمل الاشواط (الثلاثة الأولى) فلرمل في الأربعة الأخيرة ويسن الرمل في الثلاثة الأولى أن كان كبيراً صحيحاً جال (ولو) كان الطائف (مريضاً أو صبيحاً) على دابة أو غيرها فيرمل الحامل وتحرك الدابة كما تحرك في بطن محسر وفي بطن المسيل في السعي (وللزحمة) في الطواف السنون فيه الرمل (الطاقة) فلا يكلف فوقها (و) السنة (للسعي) ولا يكون الأركن الحج أو عمرة (تقبيل الحجر) الأسود عقب فراغه من الطواف وركعتيه (و) السنة الثانية (رقية) أي الرجل (عليهما) أي الصفا والمروة كلما يصل إلى أحدهما وفيها يندب أن يصعد أعلاهما بحيث يرى الكعبة منه اهـ (ك) رقي (امرأة) عليهما فيسن (أن خلا) الموضع من مزاحمة الرجال والوقوف أسفله ابن فرحون السنة القيام عليهما إلا لعذر فإن جلس في الأعلى فلا شيء عليه فلو عبر بقيامه لكان أولى إذ لا يلزم من الرقي القيام وقيل القيام مندوب زائد على سنة الرقي (و) السنة الثالثة للرجال فقط (اسراع بين) العمودين (الأخضرين) أولهما في ركن المسجد تحت منارة باب علي والثاني بعده في جدار المسجد قبالة رباط العباس والاسراع إنما يكون في حال الذهاب من الصفا للمروة لا في العود منها إليه هذا ظاهر كلام سند والمواق البناني ذكر الخطاب عن سندان ابتداء الاسراع يكون قبل العمود الأول بنحو ستة أذرع لتأخيرته عن محله الأصلي ذلك المقدار وكونه في حال الذهاب للمروة فقط الخ فيه نظر ولم أر من ذكر هذا التيدوعزوه لظاهر سند غير ظاهر وإنما فيه كما نقل الخطاب عنه أنه صدر بالبدء من الصفا وسكت عن بيان العود إليه وظاهره أنه مثله والالتبة عليه وكذا وقع في عبارة غيره وقد صرح في شرح المرشد بهما فقال بعد ذكر حكم البدء بالصفا مانصه ثم ينزل من المروة ويفعل كما وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحب وبقيده نقل المواق عن أبي إسحاق عن ابن شعبان (فوق) أي أشد من

(الرملي) السنة الرابعة (دعاء) في السعي بين الصفا والمروة والرفي عليهما (وفي سنة ركعتي الطواف) الركن والواجب والنفل (ووجوبهما) فيها ووجوبهما في الركن والواجب وندبهما في المنسوبة (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين الأول اختاره عبد الوهاب والثاني اختاره الباجي والثالث للابهرى وابن رشد واقتصر عليه ابن بشير في التنبيه قال الخطاب وهو الظاهر (ونديا) أي ركعتا الطواف الصواب وندبنا بناء التأنيث لاسناد الفعل لضمير مؤنث فتلزمه التماسا كان مستترا أو بارزا نعم قال ابن كيسان يجوز ترك التماس في فعل المؤنث المجازي سواء كان الفاعل ظاهرا أو ضميرا فيخرج كلام المصنف عليه ومصيب النذب قوله بالكافرون الخ (ك) ركعتي (الاحرام بالكافرون) بواو الحكاية (والاخلاص) و) نذب صلاة ركعتي الطواف (بالمقام) أي خلف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام أي الحجر الذي قام عليه حين أذن في الناس بالحج (و) نذب (دعاء) بعد الطواف وركعتيه (بالملتزم) وهو كما في الموطأ ما بين الركن والمقام من اللطاف أبو عمر كان صلى الله عليه وسلم يضع صدره ووجهه بالملتزم (و) نذب (استلام) أي تقبيل (الحجر) الأسود بكل شوط غير الأول (و) نذب لمس الركن (اليمني) بآخر كل شوط (بعد) الشوط (الأول) بعدم مرور الطائف على الركنين الشاميين المقابلين للحجر بكسر فسكون (و) نذب (اقتصار) في صيغة التلبية (على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم) وهي ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ومعنى ليك اجابة بعد اجابة وأول من لبى للملائكة عليهم الصلاة والسلام وكذا أول من طاف (و) نذب (دخول مكة نهرا) أي ضحى (و) نذب دخول (البيت) أي السكبة لزيارتها والتبرك بها ليلا أو نهرا كما في النقل (و) نذب دخول مكة (من كداء) (١٧٩) بفتح الكاف بمدودا منونا ان

لم يؤد لأزدحام وأذية والا
تعين ترك الدخول منه
(لمدني) أي أت من
طريق المدينة كما في
المدونة لآلات من غيرها
وان مدنيا الفاكهاني
المشهور نذبه لكل محرم
وان لم تكن طريقه
لاستقبال الداخل وجه

الزمل ودعاء وفي سنة ركعتي الطواف ووجوبهما تردد وندب كالاحرام
بالكافرون والإخلاص والمقام ودعاء بالملتزم واستلام الحجر واليمني
بعد الأول واقتصار على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم ودخول مكة
نهرا والبيت ومن كداء لمدني والمسجد من باب بني شعبة وخروجه
من كدني ودعوته للطواف بعد المغرب قبل تنقله وبالسجدة ورمي
محرم من كالتنعيم أو بالإفاضة لمراهق لا تطوع وداع وكثرة شرب
ماء زمزم ونقله

السكبة ولانه الموضع الذي دعا ابراهيم عليه الصلاة والسلام ربه تعالى فيه بأن يجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم فقبل أذن في الناس
بالحج ولذا قال يا توكدون يا توني (و) نذب دخول (المسجد) الحرام (من باب بني شعبة) المسمى باب السلام وان لم يكن في طريق
الداخل (و) نذب (خروجه) من مكة للسفر (من كدني) بضم الكاف مقصورا وفي فتح وموضع الدخول وضم وقصر موضع الخروج
إشارة لطيفة الى ان الداخل يفتح باب الرجاء والخارج يضم على ما حصل ويقصر أملة عن تعلقه بغيره (و) نذب (ركوعه للطواف)
بعد فرض العصر حين دخوله مكة في ذلك الوقت وضلة ركوعه (بعد) صلاة (المغرب) ومصيب النذب كون ركوعه (قبل تنقله)
ولا بن رشد الا ظهر تقديمهما على صلاة المغرب لاتصالهما حينئذ بالطواف ولا يفوتانه فضيلة أول الوقت لحقتهما (و) نذب لمن طاف
بعد الصبح ركوعه للطواف (بعد طلوع الشمس) قبل تنقله وتأخير دخول مكة حتى تطلع الشمس قاله الامام مالك رضي الله تعالى
عنه فان دخل قبله طاف حين دخوله وأخرها لطلوع الشمس ولو على القول بوجوبهما مراعاة للقول بسننهما (و) نذب صلاة
ركعتي الطواف (بالمسجد) الحرام وخلف المقام (و) نذب (رمل) رجل (محرم) بحج أو عمرة (من كالتنعيم) والجعرانة
(أو) رمل (ب) طواف (الإفاضة لمراهق) ونحوه ممن لم يطف القدم لضيق الوقت عن فعله لحشية فوات وقوف عرفة أو تسبانه فان كان
غير مراهق وطاف القدم ورمل فيه أو تركه ولو عمدا فلا رمل بالإفاضة (لا) يندب الرمل في طواف تطوع ولا في طواف (وداع) والظاهر
كراهته فيهما (و) نذب (كثرة شرب ماء زمزم) قال ابن عباس وليقل اللهم اني أسألك علما نافعا وشفاء من كل داء قال وهو لما
شرب له فقد جعله الله تعالى لاسماعيل وأمه هاجر عليهما الصلاة والسلام طعاما وشرابا (و) نذب (نقله) من مكة لغيرهما من البلاد

وخصوصيته بأقيا فيه بعد نقله (و) نذب (للسعى شروط الصلاة) الممكنة فيه فلا يندب له استقبال القبلة لعدم إمكانه فيه ولو انتقص وضوءه أو أصابته جنابة نذب له أن يظهر ويبنى وليس ذلك مخالفاً لما لا الواجبة فيه ليسارته وتتصور الجنابة مع صحة التمسك والاتصال ركعتي الطواف بالاحتلام في يوم خفيف عقب سلامة منهما (و) نذب للإمام (خطبة بعد ظهر) اليوم (السابع) من ذي الحجة وهل يفتتحها بالتكبير أو التلبية قولان (بمكة) أى في حرم مكة زادها الله تشريفا وتكريما (واحدة) تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وشهره ابن الحاجب وأقره ابن عبد السلام والمصنف في توضيحه ولا ين حبيب خطبتان كالجمعة ونسبه ابن عرفة للمدونة في كتاب الصلاة الثاني (يخبر) الإمام الناس تذكيرا للعالم وتعلما للجاهل (فيها بالناسك) التي تفعل في يوم التروية وليلة التاسع إلى زواله (و) نذب (خروجه) أى الحاج في اليوم الثامن من مكة (لمنى قدما) أى زمان (يدرك) إذا خرج فيه (بها) أى منى (الظهر) مقصورة في وقتها المختار فالتقوى يخرج بعد الزوال والضعيف يخرج قبله بقدر ما يدرك الظهر بها في وقتها المختار إذا لا يجوز تأخيرها عنه وصلاتها في غير منى بدعة (و) نذب (بيانه بها) أى منى ليلة التاسع (و) نذب (سيره) من منى (لعرفة بعد الطلوع) للشمس ولا يجاوز بطن عسرح قبله لأنه في حكم منى (و) نذب (نزوله بنمرة) واد بين الحرم وعرفة ويسمى أيضا عرفة بالنون وضم العين للهامة لنزوله صلى الله عليه وسلم به ويضرب خيمته بها حتى تزول الشمس فإذا زالت اغتسل ودخل عرفة لجمع الصلاتين في مسجد إبراهيم (و) نذب (خطبتان بعد الزوال) من اليوم التاسع بجامع نمرة وقال عياض في الأكمال في خطبة عرفة هي سنة في قول للمدنيين وللمغاربة يعلم الناس فيهما المناسك من جمعهم الظهرين بعرفة ووقوفهم بها إلى الغروب للتضرع والدعاء ودفعهم منها عقب الغروب (١٨٠) بدون صلاة المغرب إلى مزدلفة ونزلهم بها وجمعهم العشاءين بها ومبيتهم بها

وللسعى شروط الصلاة وخطبة بعد ظهر السابع بمكة واحدة بخبر فيها بالناسك وخروجه لمنى قدر ما يدرك بها الظهر وبياته بها وسيره لعرفة بعد الطلوع ونزوله بنمرة وخطبتان بعد الزوال ثم أذن وجمع بين الظهرين إثر الزوال ودعاء وتضرع للغروب ووقوفه بوضوء وركوبه به ثم قيام إلا لتعب وصلاته بمزدلفة العشاءين وبياته بها وإن لم ينزل فالدائم وجمع وقصر إلا أهلها كمنى

وصلاتهم الصبح بها بغسل ووقوفهم بالمشرع الحرام إلى الاسفار البين ودفعهم إلى منى قبل شروق الشمس واسراعهم بطن عسرح ورميهم العقبة بمجرد وصولهم إلى منى وتذكيتهم هداياهم وحلقهم أو

تقصيرهم بنية التحلل والمبادرة لمكة لطواف الافاضة ورجوعهم لمنى للمبيت والرمى (ثم أذن) وعرفة ويؤذن المؤذن ان شاء في الخطبة أو بعد قراءتها قال ابن القاسم وسئل مالك رضى الله تعالى عنهم ما من المؤذن متى يؤذن يوم عرفة أ بعد فراغ الامام من خطبته أو وهو يخطب قال ذلك واسع ان شاء والامام يخطب وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته (و) نذب (الامام) (بين الظهرين) جمع تقديم بأذان ثان واقامة للمصنف لاطلاقه الأذان (إثر الزوال) ومن فاته جمعهما مع الامام جمعهما وحده فان تركه فعليه دم وابن المواز ويحتمله كلام للمصنف لاطلاقه الأذان (إثر الزوال) ومن فاته جمعهما مع الامام جمعهما وحده فان تركه فعليه دم واستغرب بعضهم لزوم الدم في ترك سنة فعله ضعيف (و) نذب بعد فراغه من الصلاتين (دعاء وتضرع للغروب) (و) نذب (وقوفه) أى حضوره في عرفة (بوضوء) هذا مصب النذب (و) نذب (ركوبه به) أى في حال وقوفه بعرفة للتقوى على الدعاء والتضرع والافتداء بالرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم (ثم) إلى الركوب في النذب (قيام) للرجال وكره للنساء (الا لتعب) للذابة أو راكبها أو القائم أو مديم الوضوء فيكون النزول والجلوس وتقض الوضوء أفضل (و) نذب (صلاته بمزدلفة العشاءين) مجموعتين جمع تأخير وقصر العشاء والمذهب انه سنة إن وقف مع الامام فان لم يقف معه بأن لم يقف أصلا أو وقف وحده فلا يجمع لا بالمزدلفة ولا غيرها ويصلى كل صلاة في مختارها (و) نذب (بيانه بها) أى مزدلفة ليلة العيد والنزول بها بقدر حظ الرجال سواء حطت بالفعل أم لا واجب (وان لم ينزل بها) بلا غير حتى طلع الفجر (فالدائم) واجب وان تركه لعذر فلا شيء عليه (و) نذب (الامام المغرب والعشاء بمزدلفة استئنا) (وقصر) الامام العشاء كذلك وهذا كالتفسير لقوله آتفا وصلاته بمزدلفة العشاءين وكل الحجاج يجمعون ويقصرون بمزدلفة (الا أهلها) فيتمون العشاء ويجمعونها مع المغرب (ك) أهل (منى)

(و) أهل (عرفة) وأهل المحصب فيتمون الرابعية في بلادهم وفي حال رجوعهم إليها كان النسك يتم بها فان لم يتم بها قصر حال رجوعه إليها كمسكى ينزل المحصب قبل دخول مكة فيقصر فيه (وان عجز) من وقف بعرفة مع الامام والناس عن السير معهم لضعفه أو ضعف دابته (ف) يجمع بينهما (بعد) مغيب (الشفق) الأحمر في مزدلفة أو قبلها (ان) كان وقف بعرفة (و) نفر (أى سار منها) مع الامام وتأخر عنه لعذر به (والا) أى وان لم يقف وينفر مع الامام بأن وقف وحده أو تأخر عنه بعرفة (فكل) من المغرب والعشاء يصلية (لوقته) من غير جمع (وان قدمنا) أى العشاء آن (عليه) أى الشفق أو الزوال بمزدلفة لم يجمع بها وهو من وقف مع الامام وسار معه (أعادها) أى العشاءين ندبا ان كان صلاها بعد الشفق قبل وصوله مزدلفة وان كان قدمها على الشفق أعاد العشاء وجوبا لبطلانها لصلاتها قبل وقتها والمغرب ندبا ان بقي وقتها ابن حبيب اذا صلى في المزدلفة فلا يعيد وانما الاعادة عنده اذا صلى قبل المزدلفة لقوله صلى الله عليه وسلم أمامك ولا يمكن عادة أن يقدمها قبل الشفق ويصليهما بالمزدلفة (و) نذب (ارتحال) أى الحاج من مزدلفة (بعد) صلاة (الصبح) أول وقتها حال كونه (مغلسا) بضم الميم وفتح العين أى مصليا في وقت الغلس أى الظلام (و) نذب (وقوفه) بالمسعر الحرام) الذى يحرم الصيد فيه لانه من الحرم وهو ما بين جبل المزدلفة وقروح بضم القاف اسم جبل على يسار الذهاب الى منى وقال ابن رشد وقوف المسعر الحرام من مناسك الحج وسننه وقال ابن الماجشون من فرائضه والسنية هى التى تفهم من قواعد عياض ولذا جعل البساطى الاستحباب متعلقا بالقيد حال كونه (يكبر ويدعو) فى حال وقوفه بالمسعر الحرام (للاسفار) أى الضوء الاعلى (و) نذب (استقباله) أى الواقف بالمسعر القبلة (به) أى عند المسعر جاعلا له (١٨١) عن يساره (ولا وقوف بعده) أى الاسفار فيفوت الوقوف

وَعَرَفَةَ وَإِنْ عَجَزَ فَبَعْدَ الشَّقَقِ إِنْ نَفَرَ مَعَ الْإِمَامِ وَإِلَّا فَكُلُّ لَوْقَتِهِ وَإِنْ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ أَعَادَهَا وَارْتَحَالَهُ بَعْدَ الصُّبْحِ مُغْلَسًا وَوُقُوفُهُ بِالْمَسْعَرِ الْحَرَامِ يُكَبَّرُ وَيَدْعُو لِلْإِسْفَارِ وَاسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَلَا وَقُوفَ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ وَاسْرَاعُ يَبْطُنُ مُحَسَّرَ وَرَمِيَةِ الْعَقْبَةِ حِينَ وَصُولِهِ وَإِنْ رَاكَ وَالْمَشْيُ فِي غَيْرِهَا وَحَلَّ بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ وَصَيْدٍ وَكَرِهَ الطَّيِّبُ وَتَكْبِيرُهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَتَتَابُعُهَا وَلَقَطُهَا وَذَبْحُ قَبْلِ الزَّوَالِ وَطَلَبُ بَدَنَتِهِ لَهُ لِيُحْلِقَ ثُمَّ حَلَقَهُ وَلَوْ يَنْوَرِقُ إِنْ عَمَّ رَأْسَهُ

بدابته والمشي بخطوته ذهابا لعرفة وإيابا إلى (بطن محسر) واد بين مزدلفة ومنى قدر رمية حجر قاله النووي (و) نذب (رمية العقبة حين وصوله) منى قبل حط رحله لانها تحية الحرم فالنذب منصب على كونه حينه وان كان رميها واجبا (وان) وصل (راكبا) ويدخل رميها بطاوع الفجر فمن رخص له في التقديم من مزدلفة ووصل منى ليلا فلا يرميها حتى يطلع الفجر (و) نذب (المشي في) حال رمى (غيرها) أى العقبة في يوم العيد فيصدق بغيرها وبها في غيره (وحل) أى جاز (برميها) أى العقبة أو بخروج وقت أدائه وفاعل حل (غير) تمتع بـ (نساء) بجماع أو مقدماته أو عقد نكاح (و) غير (صيد) فلا يحلان بها (وكره الطيب) أى استعماله لمن رمى العقبة فلا فدية فيه فهذا التحلل الأصغر (و) نذب (تكبيره مع) رمى (كل حصاة) تكبيرة واحدة وظهرها انه سنة (و) نذب (تتابعها) أى توالى الحصيات بأن يرمى الثانية عقب رمى الاولى وهكذا (و) نذب (لقطها) أى الحصيات التى ترمى في يوم العيد وما بعده من منى أو من حيث شاء الا حجرة العقبة فينذب لقطها من مزدلفة قاله ابن القاسم وغيره (و) نذب (ذبح) أو نحر لهدى منى (قبل الزوال) هذا مصب النذب (وطلب بدنته) الضالة منه (له) أى الزوال أى قربه بقدر حلقه قبله (لحلق) رأسه قبله بعد نحرها فكلاهما مندوب قبله مكروه بعده والاصل في تقديم النحر على الحلق قوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ودل قوله صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن الحلق قبل الذبح فاعل ولا حرج على ان التهي في الآية للتنزيه (ثم) نذب (حلقه) يحتمل ان النذب منصب على تقديم الحلق على التقصير ويحتمل انه منصب على تأخير الحلق عن النحر وتقديمه على الافاضة وعلى كل فلا ينافى كون الحلق أو التقصير واجبا وأطلق المصنف الحلق على مطلق الازالة بدليل قوله (ولو بنورة) أى شئ مخلوط بخير وزرنيخ يزال به الشعر اذ الحلق انما يكون بالموسى (ان عم) الحلق المذكور سواء كان بموسى أو نورة (رأسه)

فلا يكفي حلق بعضه ولو أكثره (والتقصير مجز) والحلق أفضل الا لمتنع تحلل من عمرته ونوى الحج من عامه فتقصيره أفضل لبقاء شعته للحج ان لم يكن بشعره عقص ولا ضفروا تلبسوا الا فلا يجز به التقصير ولزمه الحلق في المدونة ومن ضفر أو عقص أو ولد فعليه الحلق (وهو) أى التقصير (سنة) أى طريقة (المرأة) أى بنت تسع فأعلى اللخمي لا يجوز لها حلق لانه مثله الا أن يكون برأسها أذى (تأخذ) أى تقص المرأة من جميع شعرها ابن فرحون لا بد أن تغم المرأة الشعر كله طويلاه وقصيره بالتقصير (قدر الأنملة) أو أزيد أو أنقص منها ييسر فليست الأنملة تحديدا لا بد منه (و) يأخذ (الرجل) المقتصر (من قرب أصله) ندبا فان أخذ من أطرافه أخطأ كما في الموازية أى خالف اللندوب وأجزأ كما فيها أيضا وفي المدونة (ثم يفيض) أى يطوف للأفاضة بعد الرمي والنحر والحلق ويندب فعله في ثوب احرامه وعقب حلقه ولا يؤخره الا بقدر ما يقضى حوائجه ويدخل وقته بفجر يوم العيد ولكن يطلب تأخيرها عن الثلاثة المذكورة فان قدمه فسيأتى (وحل به) أى طواف الأفاضة (مابقي) أى النساء والصيد والطيب (ان) كان (حلق) أو قصر وكان قدم السعي عقب طواف القدوم وقد تم حجه والا فلا يحل مابقي الا بسعيه بعد الأفاضة (وان) طاف للأفاضة (وطى قبله) أى الحلق (ف) عليه (دم بخلاف الصيد) في الحل قبل الحلق وبعد الأفاضة فلا دم فيه وأولى الطيب وان وطىء بعد الأفاضة وقبل السعي فعليه دم وان اصطاد كذلك فعليه الجزاء وكذا ان وطىء واصطاد قبل الأفاضة (كتأخير الحلق) عمدا أو نسيانا أو جهلا (لبلده) ولو قربت فعليه دم (أو) تأخير طواف (الأفاضة) وحده أو مع السعي أو السعي وحده (للمحرم) فيفيض في الأولى وفيفيض ويسعى في الاخيرتين ويهدى هديا واحدا في (١٨٢) الجميع ومفهوم للمحرم انه لو أفاض قبيل غروب آخر يوم من الحجة

وصلى الركتين بعد غروبه فلا دم عليه (و) كتأخير (رمي كل حصاة واحدة من العقبة أو غيرها أو الأولى حذف كل لانه يصير الصورة الأولى عين ما بعدها) (أو) تأخير جميع حصيات حمرة واحدة أو جميع حصيات الجمار (الجميع)

والتقصير مجز وهو سنة المرأة تأخذ قدر الأنملة والرجل من قرب أصله ثم يفيض وحل به ما بقي إن حلق وإن وطى قبله قدم بخلاف الصيد كتأخير الحلق لبلده أو الأفاضة للمحرم ورمي كل حصاة أو الجميع لليل وإن لصغير لا يحسن الرمي أو عاجز ويستنصب فيتحرى وقت الرمي ويكبر وأعاد ان صح قبل الفوات بالغروب من الرابع وقضاه كل اليه والليل قضاء ومحل تطبيق رمي ولا يرمى في كف غيره وتقديم الحلق أو الأفاضة على الرمي لا إن خالف في غير

عن وقت الأداء وهو النهار (للليل) وهو وقت القضاء قدم واحدا وتأخير حصاة أو أكثر ان كان التأخير لبائع وعاد عاقل قادر بل (وان) كان التأخير (ل) رمي شخص (صغير) يحسن الرمي ولم يرم أو (لا يحسن الرمي) أو مجنون آخر وليهما الرمي عنهما والدم على من أجهم (أو) تأخير رمي (عاجز) بنفسه لكبر أو مرض والدم في ماله (ويستنصب) العاجز من رمي عنه في وقت الأداء وعليه دم وفائدة الاستنابة دفع الأثم عنه وان أخر نائب العاجز لوقت القضاء لزمه دمان واحدا للنيابة وواحدا للتأخير ان كان لعذر والافدم التأخير على النائب (فيتحرى) العاجز (وقت الرمي) عنه (ويكبر) عند كل حصاة يرميها عنه نائبه (وأعاد) العاجز عن الرمي الرمي وجوبا (ان) صح (قبل الفوات) لوقت الرمي (بالغروب) من اليوم الرابع فان أعاد قبل غروب اليوم الاول فلا دم عليه للنيابة لانها جزء لعملة للدم والجزء الآخر عدم حصول الرمي في وقت أدائه (وقضاء) رمي (كل) من الجمرات من غروب شمس كل يوم ينتهي (اليه) أى غروب الرابع ولا قضاء لرمي الرابع لخروج وقت الرمي بغروبه ووجب الدم (والليل) عقب كل يوم (قضاء) لذلك اليوم ولما قبله (وحمل) عاجز عن المشي للجمرة (مطبق) للرمي على دابة أو آدمي (ورمي) بنفسه وجوبا (ولا يرمى) الحصاة (في كف غيره) ليرميها عنه ولا يجزى عنه ان وقع (و) (ك) تقديم الحلق (١) على جمرة العقبة ففيه فدية لوقوعه قبل التحلل فاذا رمي العقبة أمر المومني على رأسه لان حلقه الاول وقع قبل محله (لا) يلزمه دم (ان خالف) الترتيب السابق (في غير) الصورتين المتقدمتين وهما تقديم الحلق أو الأفاضة على الرمي كحلقه قبل النحر ونحره قبل الرمي وأفاضته قبل النحر والحلق أو قبلهما معا فلا دم عليه في صورة من هذه الخمس على الاصح لخبر حجة الوداع جعلوا يسألونه فقال رجل لم أشعر فحلفت قبل أن اذبح فقال اذبح ولا حرج (١) (قوله) كتقديم الحلق حق العبارة أن تكون هكذا (و) (ك) تقديم الحلق أو الأفاضة على الرمي أى على رمي جمرة العقبة الخ كما يعلم من المصنف اه

وقال آخر لم أشعر فنجرت قبل أن أرمى فقال أرم ولا حرج فما سئل يومئذ عن شيء أقدم أو آخر الإقبال على الله عليه وسلم فاعل ولا حرج وقوله عليه الصلاة والسلام اذبح وارم أى اعتد بفعلك فصيغة افعل ههنا بمعنى اعتد بفعلك اذا الغرض أن السائل فعل الأمر من اللذين قدمنا بينهما على أولهما (وعاد) الحاج وجوبا بعد طواف الافاضة يوم العيد (المبيت بمنى) أى فيها ولا يرجع من منى إلى مكة في غير يوم العيد ويلزم مسجد الخيف بمنى للصلاة فهو أفضل من عودته لمكة في غير يوم العيد (فوق العقبة) بيان لمنى فجهدها من جهة العقبة ومن جهة مزدلفة وادى محسر فأسفل العقبة من جهة مكة ليس من منى (ثلاثا) من الليالي ان لم يتعجل (وان ترك) المبيت بها وبات أسفل العقبة جهة مكة أو بوادى محسر جهة عرفة أو عن يمين منى أو شمالها (جل ليلة ف) عليه (دم) وأولى ليلة كاملة فأكثر وظاهره ولو لضرورة كخوفه على متاعه وهو مقتضى رواية ابن نافع عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه فيمن حبسه مرض فبات بمكة أن عليه هديا وان لم يأتهم (أو) لمبيت بها (ليلتين ان تعجل) ويجرى فيه قوله وان ترك جل ليلة قدم ويجوز التعجيل ان أراد أن يبيت الليلة الثالثة بغير مكة بل (ولو بات) الليلة الثالثة (بمكة) وخالف في ذلك عبد الملك وابن حبيب فقالا من بات الليلة الثالثة بمكة فقد خرج عن سنة التعجيل ولزمه الرجوع إلى منى لرمى اليوم الثالث وهدى لميئته بمكة وسواء كان المتعجل آفاقيا (أو مكيا) وهذا في غير الامام وأما هو فيكرهه التعجيل قاله ابن عرفة وشرط التعجيل أن يخرج من منى لجهة مكة أو لجهة عرفة أو لجهة اليمين أو لجهة الشمال (قبل الغروب) للشمس (من) اليوم (الثاني) من أيام الرمي فان غربت وهو بمنى فلا يجوز له التعجيل ولزمه المبيت بمنى ورمى الثالث اذ لم يصدق عليه قوله تعالى فمن تعجل في يومين وبين ثمرة التعجيل بقوله (فيسقط عنه رمي) اليوم (الثالث) من أيام الرمي ومبيت ليلته وان كان فديات بغير منى ليلة الحادى عشر وليلة الثانى عشر كما قال (ورخص ل) شخص (راع) (١٨٣) للذواب (بعد رمي جمرة (العقبة))

يوم العيد (أن ينصرف) (و) عن منى لجهة رعيه (و) لا يعود للمبيت بها ولا لرمى اليوم الثانى من أيام النحر إلى أن (يأتى) لمنى اليوم (الثالث) من أيام النحر (فيرمى) فيه (اليومين) اليوم الثانى الذى

وعَادَ لِلْمَيْمِيتِ بِمَعْنَى فَوْقَ الْعُقْبَةِ ثَلَاثًا وَإِنْ تَرَكَ جُلَّ لَيْلَةٍ فَدَمُّ أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ تَعَجَّلَ وَلَوْ بَاتَ بِمَكَّةَ أَوْ مَكِّيًّا قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنَ الثَّانِي فَيَسْقُطُ عَنْهُ رَمِيُّ الثَّالِثِ وَرُخْصَ لِوَارِعٍ بَعْدَ الْعُقْبَةِ أَنْ يَنْصَرِفَ وَيَأْتِيَ الثَّالِثَ فَيَرْمِيَهُ لِلْيَوْمَيْنِ وَتَقْدِيمُ الضَّعْفَةِ فِي الرَّدِّ لِلْمُزْدَلِفَةِ وَتَرَكَ التَّخَصُّبَ لِتَمَيُّزِ مُقْتَدِيهِ وَرَمَى كُلَّ يَوْمٍ مِنَ الثَّلَاثِ وَخَتَمَ بِالْعُقْبَةِ مِنَ الزَّوَالِ لِلْغُرُوبِ وَصَحَّتْ بِحَجَرٍ كَحَصَى الْخَزْفِ

مضى وهو في رعيه والثالث الذى حضر فيه وانما حمل الثالث على ثالث النحر وهو ثانى أيام الرمي لانه الرخصة فلا يجوز تأخيرها تيان منى إلى ثالث أيام الرمي فان أخره إليه وآتى في رعيه لليومين قبله ثم رمي له ولزمه هدى لتأخير رمي اليومين اليه وهذا في الرعاة فقط وأما أهل السقاية فيرخص لهم في ترك المبيت بمنى فقط لاقى ترك رمي اليوم الأول من أيام الرمي فيبيتون بمكة لنزع الماء من زمزم للحاج ويأتون منى نهار الرمي ويعودون للمبيت بمكة لذلك فليسوا كالرعاة في تأخير الرمي يوما وكلامه في مناسكه يقتضى انهم مساوون لكونه معترض بأن الرخصة وردت في حقهم في الصحيحين في ترك المبيت بمنى فقط للسقاية لنزع الماء من زمزم ليلا وتفريقه في الحياض نهشة لشرب الحاج نهارا (و) رخص ندبا (تقديم الضعفة) أى النساء والرضى والصبيان ونحوهم ممن تلحقه مشقة عظيمة بالبيات بالمزدلفة والسير مع الناس غدوة يوم العيد إلى منى فيرخص لهم بعد النزول بمزدلفة وجمع العشاءين بها واقامتهم بعض الليل (في الرد) أى الرجوع (للمزدلفة) اللام بمعنى من وفى الكلام حذف أى إلى منى ليلا ويسقط عنهم الوقوف بالمسعى الحرام (و) رخص (ترك التعصيب) أى النزول بالمحصب حين وصوله حال الرجوع من منى لمكة عشية ثالث أيام الرمي لصلاة الظهر والعصر والغرب والعشاء (لتير مقتدى به) ومفهومه عدم الترخيص للمقتدى به من عالم وامام ونحوها وهو كذلك (و) اذا عااد الحاج من مكة عقب طواف الافاضة لمبيت منى (رمى) وجوبا (كل يوم) بعد يوم العيد الجمار (الثلاث) كل واحدة بسبع حصيات مبتدئا بالاولى من جهة مزدلفة وهى التى تلى مسجدا الخيف ويتبعها برمي الوسطى (وختم ب) رمي جمرة (العقبة) وهذا الترتيب شرط في صحة الرمي ومبدأ الرمي (من الزوال للغروب) هذا وقت الأداء (وصحته) أى الرمي مشروطة (بحجر) فلا يصح بذهب وفضة ونحوها من المعادن ولا بطين ولا بفخار ولا بحص وجبس وقدر الحجر (كحصى الخذف) وهو الرمي بالحصى بالاصابع وذلك فوق الفستق ودون البندق فلا يجزى الصغير الذى

كالقمة أو الحصاة ويكره الكبير لمخالفة السنة (و) صحته (ب) رمي (لا) وضع أو طرح فلا يجزى وأن رمى كل حصاة وحدها فإن رمى السبع رمية واحدة أحسبها حصاة واحدة وأن يكون الرمي بيداً بعم أو رجل أو قوس ومن مستحباته كونه بالأصابع لا بالقبضة ويصح الرمي بحجر طاهر بل (وإن ب) حجر (متمم) مع الكراهة وتندب أعادته بظاهر وصلة رمي (على الجرة) وهو موضع البناء وما حوله والمطلوب الرمي على ما حوله إذا البناء مجرد علامة على المحل ثلاثين وثم تجزى الحصاة الرمية في الوضع المخصوص إن لم تصب غيره قبل وصولها إليه بل (وإن أصابت غيرها) أي الجمرة ابتداء ثم ذهبت لها (إن ذهبت) لها (بقوة) الرمي (لا) تجزى إن وقعت (دونها) أي الجمرة ولم تصل لها أو وصلت لها بالقوة الرمي بأن وقعت على محل عال ثم تدرجت من عليه ووصلت للجمرة (وإن أطارت) الحصاة الواقعة دونها حصاة (غيرها) فوصلت الحصاة المطارة (لها) أي الجمرة (ولا) تجزى (طين ومعدن) كذهب وفضة ورمال وحديد ونحاس (وفي أجزاء ما وقف) من الحصاة (بالبناء) الذي بالجمرة ولم ينزل أسفلها وعدم أجزاءه (تردد) لعدم نص المتقدمين الخطاب الظاهر الأجزاء (و) صحته فيما بعد يوم العيد (ترتيب) أي الجمرات بأن يبدأ بالأولى التي تلي مسجد منى وينتهي بالوسطى ويختتم بالعقبة فإن نكس وترك الأولى أو بعضها أو الثانية كذلك ولو ساهيا فلا تجزئته فإن ذكرها في يومها أعاده ولا دم عليه (و) أن خرج يومها ورمى لليوم الذي يليه ثم تذكر (أعاد ما حضر) وقته ندبا (بعد) رمي (النسية) من اليوم الذي مضى وجوبا (و) أعاد رمي (مابعدا) أي النسبة وجوبا أيضا لوجوب الترتيب في رمي ما هو (في يومها فقط) لا ما بعدها في يوم آخر فلا يعيده فإذا نسي في ثاني العيد (١٨٤) الجمرة الأولى ورمى فيه الثانية والثالثة ورمى في ثالث العيد جمراته كلها

ورمى وإن عمتجس على الجمرتين وإن أصابت غيرها إن ذهبت بقوة لا دونها وإن أطارت غيرها لها ولا طين ومعدن وفي أجزاء ما وقف بالبناء تردد وترتيبهن وأعاد ما حضر بعد النسبة وما بعدها في يومها فقط وتندب تتابعه فإن رمى بخمس خمس اعتد بالخمس الأول وإن لم يذر موضع حصاة اعتد بست من الأولى وأجزأ عنه وعن صبي ولو حصاة حصاة ورمى العقبة أول يوم طلوع الشمس وإلا إثر الزوال قبل الظهر ووقوفه إثر الأولين قدر أسرع البقرة وتيسره في الثانية

ورمي في رابعة جمراته كلها ثم تذكر قبل غروبه الجمرة الأولى من اليوم الثاني فيرميها وما بعدها في يومها وجوبا لوجوب الترتيب ويعيد جمرات اليوم الرابع ندبا ولا يعيد رمي جمرات اليوم الثالث لخروج وقت أدائه

(وتندب تتابعه) أي رمي الجمرات فإذا رمى الأولى أردفها بالثانية ولا يفضل بينهما إلا وتخصيب بقدر الدعاء المطلوب وهكذا في الثانية (فإن رمى) الجمار الثلاث في ثاني العيد أو ما بعده كل جمرة (بخمس خمس) وترك من كل جمرة حصتين ثم تذكر (اعتد) أي أحسب (بالخمس الأول) من الجمرة الأولى وكلها بحصتين ورمى الثانية والثالثة بسبع سبع وسواء كان ذلك عمدا أو سهوا ولا هدى عليه إن ذكر في يومه وعليه الهدى إن ذكر في وقت القضاء ولم يعتد بخمس ما بعده الأولى لأنه لم يكمل الأولى فلم يحصل الترتيب فمطل رمي الثانية والثالثة ولكون الفور مندوباً بنى على خمس الأولى (وإن) رمى الجمرات الثلاث ثم وجد حصاة في جيبه مثلاً (لم يدر موضع حصاة) ترك رميها من أي الجمرات الثلاث (اعتد بست) من الحصيات (من) الجمرة (الأولى) فيرمي عليها حصاة ويعيد رمي ما بعدها بسبع سبع فإن تحقق إتمام سبع الأولى وشك في الثانية اعتد بست منها ورميها بحصاة (و) رمى الثانية بسبع وان شك في الثالثة رماها بحصاة فقط (وأجزأ) الرمي المتفرق كرميه (عنه) أي عن نفسه سبع حصيات متواليات على جمرة (و) سبع حصيات أخرى (عن صبي) ونحوه مما يرمى عنه نيابة وهكذا الجمرة الثانية والجمرة الثالثة بل (ولو) كان التفريق في حصيات كل جمرة بأن يرمى (حصاة) عن نفسه و (حصاة) عن غيره أو عكسه إلى تمام السبع عن نفسه وعن غيره في كل جمرة وتعبيره بالأجزاء يفيد أنه خلاف الندوب وهو كذلك فلا ينافي ندب التتابع (ورمي العقبة أول يوم طلوع الشمس وال) أي وإن لم يكن الرمي أول يوم بأن كان ثانيه أو ثالثه أو رابعه ندب (إثر) بكسر فسكون أي عقب (الزوال قبل) صلاة (الظهر) ندب (وقوفه) أي مكث الرامي ولو جالسا (إثر) رمي كل واحدة من الجمرة (الأوليين) للذكر والدعاء بدون رفع يديه (قدر أسرع) قراءة سورة (البقرة) لا إثر الثانية فقط وإن صدق عليه أنه أثر الأولين وهذا كالأستدراك على قوله وتتابعها (و) ندب (تيسره في) وقوفه للدعاء عقب رمي الجمرة (الثانية) ابن

المواز ثم رعى الثانية وينصرف منها الى الشمال في بطن المسيل فيقف أمامها على يسارها (و) ندب (تحصيب) الشخص (الراجع) من مكة أى نزوله بالحصب وهو ما بين الجبلين ومنتهاه المقبرة التي بأعلى مكة (ليصل) (الراجع) (فيه) أى الحصب (أربع صلوات) أى الظهر والعصر والمغرب والعشاء اقتداء به صلى الله عليه وسلم وهذا لتبر المتعجل أمامه فلا يندب تحصيبه ولو مقبدي به وفي غير يوم الجمعة والتركه ودخل مكة لصلاته في الذخيرة التحصيب مستحب عند الجمهور وليس بنسك (و) ندب لكل من أراد الخروج من مكة مكيا أو آفاقيا قدم بنسك أو تجارة (طواف الوداع أن خرج) أى أراد الخروج (كالحجفة) أراد العود أم لا الاقصده التردد لها بنحو حطب فلا يندب له الوداع ولو خرج لمكان بعيد وكذا المتعجل (لا) يندب طواف الوداع لمن أراد الخروج لمكان قريب (كالنعم) والجعرانة بما دون الميقات لقضاء حاجة الا ان يكون مسكنه أو يريد الإقامة به طويلا فيندب له الوداع ان كان بالغابيل (وان) كان (صغيرا) ابن فرحون ولم يذكروا تقبيل الحجر الأسود عقب طواف الوداع وهو حسن ونحوه لسند وفي الواضحة يندب تقبيل الحجر عقب طواف الوداع ونقله الحطاب (وتأدى) أى حصل طواف الوداع (بالإفاضة و) بطواف (العمرة) حيث لم يقيم بعدهما إقامة تبطل حكم التوديع ويحصل بهما ثوابه ان نواه بهما قياسا على تأدى تحية المسجد بالفرض (ولا يرجع) المودع حال خروجه من المسجد الحرام (القهرى) أى يكره أو خلاف الأولى لعدم وروده والأدب والخشوع في القلب فيقبل الحجر ويجعل ظهره للبيت ويمشي مشيه المعتاد وكذا في مسجد المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (و بطل) طواف الوداع بمعنى انه يطلب بأخر وان صح في نفسه وثبت ثوابه بفضل الله تعالى (باقامة بعض يوم) له بال وهو مازاد على (١٨٥) ساعة فلكية (بمكة) فان أقام

خارجها فلا يبطل (لا) يبطل باقامة مكة (الشغل خفو) ان تركه بالكلية أو بطل حكمه كن آتى به على غير وضوء ولم يصل ركعتيه حتى انتقض وضوءه أو بطل كونه وداعيا بالاقامة بمكة وخرج منها ولم يبعد (رجع له ان لم يخف

و تحصيب الرّاجع ليصلي أربع صلوات وطواف الوداع إن خرج لكالحجفة لا كالتنميم وإن صغيراً وتأدى بالإفاضة والمعزّة ولا يرجع القهرى وبطل باقامة بعض يوم بمكة لا يشغل خف ورجع له إن لم يخف فوات أصحابه وحبس الكرى والولى لحيض أو نفاس قدره وقيد إن أمن والرقعة في كيومين وكرة رمى بجرمي به كأن يقال للإفاضة طواف الزيارة أو زنا قبره صلى الله عليه وسلم ورق البيت أو عليه أو على منبره عليه الصلاة والسلام بنقل بخلاف الطواف والحجر وإن قصد بطوافه نفسه مع محموله لم يجز عن واحد منهما

(٢٤ - جواهر الاكليل - اول) فوات أصحابه كما قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه (وحبس) أى منع من السفر (الكرى) أى الشخص الذى أكرى دابته لمرأة (والولى) أى زوج المرأة أو محرما (لحيض أو نفاس) حصل للمرأة قبل طوافها للإفاضة (قدره) أى الحيض والنفاس سواء علم الكرى حملها أم لا حملت عند الكراء أو بعده فليس هذا في طواف الوداع الذى الكلام فيه فان مضى قدر حيضها والاستظهار ولم ينقطع دمها فظاهر المدونة انها تطوف لانهما مستحاضة (وقيد) أى حبس الكرى والولى لحيض أو نفاس المرأة قدره (ان أمن) الطريق حال رجوعهم بعد طهرها وطوافها للإفاضة فان لم يؤمن فيفسخ الكراء اتفاقا قاله عياض ولا يحبس كرى ولاولى لأجل طوافها وتمسكت وحدها بمكة حتى تطهر وتطوف ان أمكنها المقام بها والارجعت لبلدها وهى محرمة وتعود في القابل (و) حبست (الرقعة) مع كرىها ووليتها ان كان يزول عندها (في كيومين) لعلمه مع الأمن كما سبق ومقتضى ما في الذخيرة ان الكاف استقصائية ومقتضى ما في الموازية ادخال مازاد عليهما (وكره رمى ب) حصى (مريض به) منه أو من غيره وشبهه في الكراهة فقال (كأن يقال للإفاضة طواف الزيارة) فتكره التسمية المذكورة لانها تقتضى التخيير فيه وهو ركن لا تخيير فيه ولا ينجر بالنسب فكانه تكلم بكذب (أوزر ناقبره عليه الصلاة والسلام) وإنما يقال قصدناه (و) كره (رقى) أى دخول (البيت) الحرام لارقى درجه فقط وسمى دخوله رقىا لارتفاع بابه (أو عليه) أى على ظهره (أو على منبره بنقل) محقق الطهارة وهو راجع للمسائل الثلاثة ومثله الخف (بخلاف الطواف) بالبيت (و) دخول (الحجر) بنقل محقق الطهارة فلا يكره (وان) طاف حامل شخص طوافا واحدا (وقصد بطوافه نفسه مع محموله) صبي أو مجنون أو مريض (لم يجز عن واحد منهما) لأن الطواف

صلاة وهي لا تكون عن اثنين (وأجزأ السعي عنهما) أي الحامل ومحمولة لحقته اذ لا يشترط فيه طهارة وشبهه في الاجزاء فقال (كحمولين) لشخص طاف أوسعى بهما وتروى بطوافه أوسعى عنهما فيجزى (فيهما) أي الطواف والسعي والفرق بين نيته عن نفسه وعن محموله وبين نيته عن محموليه ان المحمولين صاروا بمنزلة الشيء الواحد ﴿فصل﴾ في محرمات الاحرام والحرم (حرم) سبب (الاحرام) يحجج أو عمرة (على المرأة) ولو أمة أو صغيرة وتعلق الحرمة بوليها ومحرمات الاحرام ضربان ضرب غير مفسد وفيه الفدية كاللبس والتطيب وضرب مفسد وفيه الهدى كالجناح ومقدماته وبدأ بالاول فقال حرم على المرأة (لبس) محيط بيدها احاطة خاصة كـ (قفاز) شئ يصنع بهيئة الأصابع والكف ولا يحرم عليها ستر يدها بمندبل وخمار ومثل المحيط احاطة خاصة المحيط احاطة عامة كأن تدخل يدها في قميصها (و) حرم على المرأة (ستر وجهه) بأى ساتر وكذا بعضه على أحد القولين الآتين الاما يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها الواجب (الال) قصد (ستر) عن أعين الرجال فلا يحرم ولو اتصق الساتر بوجهها وحينئذ يجب عليها الستران علمت أو ظنت الافتتان بكشف وجهها لصيرورته عورة فلا يقال كيف ترك الواجب وهو كشف وجهها وتفعل المحرم وهو ستره لأجل أمر لا يطلب منها اذ وجهها ليس عورة وقد علمت الجواب بأنه صار عورة بعلم أو ظن الافتتان بكشفه وشرط جواز ستر وجه المرأة لقصد الستر كونه (بلاغرز) بنحوارة (و) بـ (ربط) لطرفي الساتر على رأسها (والا) بأن لبست قفازا أو سترت وجهها لغير قصد الستر عن الرجال أو غرزت ماسترته به أو ربطته (فـ) عليها (فدية) ان انتفعت به من حر أو برد أو طال (و) حرم بالاحرام (على الرجل) الذكرو لورقهما أو صديا وتعلق الحرمة بوليها (محيط) بضم الميم وكسر الحاء المهملة وسواء كانت احاطته بجميع البدن كالقميص أو (بعضو) كالقفاز عريض (١٨٦) السير لا المداس رقيق السير وان كان محيطا للضرورة (وان) كانت

احاطته (بـ) سبب (نسج) على صورة المحيط كالشراب المنسوج بالابرة على هيئة الرجل والساق أو لصق لبد على صورته أو سلخ جلد حيوان بلا شق (أو) كانت احاطته بسبب (زر) أى

وأجزأ السعى عنهما كحمولين فيهما

﴿فصل﴾ حَرَّمَ بِالْأَحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ لُبْسُ قَفَازٍ وَسَتْرُ وَجْهِهِ إِلَّا لِسِتْرِ بِلَا غَرَزٍ وَرَبْطٍ وَإِلَّا فَفِدْيَةٌ وَعَلَى الرَّجُلِ مُحِيطٌ بِمَضْرُوعِهِ وَإِنْ بَنَسَجَ أَوْ زَرَّ أَوْ عَقَدَ كَخَاتَمٍ وَقَبَاءٍ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ كَمَا وَسَتْرُ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسِهِ بِمَا يُمَدُّ سَاتِرًا كَطِينٍ وَلَا فِدْيَةٌ فِي سَيْفٍ وَإِنْ بَلَغَ عَذْرَاحَتَهُمْ وَاسْتَنْفَارَ لِعَمَلٍ قَطَطٍ وَجَازَ

خف

ادخال زر بكسر الزاى في عورته كالذى يجعله العسكري على ساقه

وزروره (أو) بسبب (عقد) بربط أو تخليل يعود فلا يحرم على الرجل ستر بدنه بمحيط غير محيط كازار مرفق برقاع وبردة ملفقة من شقتين وكارتداء أو ائزاز بنحو قميص وشبهه في النع وجوب الفدية فقال (كخاتم) فيحرم لبسه على الرجل ولو فضة زنته درهتان وفيه الفدية ان طال (وقباء) بفتح القاف ممدودا ومقصورا مشتق من القبو وهو الضم والجمع سمي به لانضمام أطرافه وأول من لبسه نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام ان أدخل يديه في كفيه بل (وان لم يدخل كفا) في يد بشرط ادخال مشكبيه أو أحدها في محله الخاص المحيط به فان جعل أسفله على كتفيه ولم يدخل رجله في كفيه ولا أحدها فلا يحرم لعدم احاطته حينئذ وفي العبارة قلب والاصل وان لم يدخل يده كما أول الفعل محذوف وكما نصب بنزع الخافض أى يده في كم (و) حرم بالاحرام على الرجل (ستروجه) جميعه وأما بعضه ففيه قولان حملت المدونة عليهما أحدهما وجوب الفدية والثاني عدم وجوبها وفهم من قوله ستروجه ان ستر ما أسدل من لحيته ليس فيه شئ هو به صرح سنده (أو) أى حرم على الرجل ستر (رأس بما يمد ساترا) عرفا أو لغة بقرينة قوله (كطين) لانه يدفع الجرفاوى غيره من عمامة وقلنسوة (ولا فدية) عليه (في) تقليد (سيف) بفتح (وان) تقلده (بلاعذر) وحرم ووجب نزعه فورا ان تقلده بلا عذر كما هو ظاهر المدونة والسكين ليست كالسيف قصر للرخصة على موردها (و) لافدية في (احتزام) بثوبه أو غيره على الذهب خلافا للثنائى وفي الجواهر واقتدى ان احتزم بحبل أو خيط لغير عمل فان كان لعمل فلا فدية عليه وقيد في مختصر الوفاة الاحتزام بكونه بلا عقد واقتصر عليه الخطاب ولم يذكره ابنه شاس ولا ابن الحاجب ولا ابن عبد السلام ولا الموضح ولا ابن عرفة (و) لافدية في (استنفار) أى لى طرفي الثمر بين فخذيه وعرزها في وسطه بلا عقد فان عقدها فعليه الفدية (لعمل فقط) قيد في الاحتزام والاستنفار فان كانا لغير عمل ففيهما الفدية (وجاز) للمحرم بحج

أو عمرة (خف) أى لبسه ومثله جرموق وجورب (قطع أسفل من كعب) للرجلين سواء قطعه هو أو اشتراه كذلك وشروط الترخيص في لبس الخف المقطوع أسفل من كعب كون لبسه (لفقد) أى عدم وجود (نعل) بالكلية (أو) ل (فلوه) غلوا (فاحشا) بان يزيد ثمنه عن قيمته المعتادة فوق ثلثها فلو لبسه لغير ما ذكر وقد قطع أسفل من كعب فعلية الفدية ولو اضرورة (و) جاز له (اتقاء شمس) عن وجهه (أو ربح بيد) لانها لاتعد ساترا عرفا وأولى ببناء أو خياء (أو مطر) ومثله البرد عند الامام مالك لا ابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (ب) شئ (مرتفع) عن رأسه من نحو ثوب وأما الخيمة فيجوز الدخول تحتها بلا عذر (و) جاز (تقليم ظفر انكسر) والجواز مقيد بتأذيه من كسره (و) جاز (ارتداء) وانزار (بقميص) لعدم احاطته (وفي كره) ارتداء (السراويل) لقبح هيئته وجوازه (روايتان) وبحت ابن غازى في الروايتين بان كلامه في مناسكه ونحوه للباحى يفيدان الجواز قول لغير الامام لا رواية عنه وخرج مسلم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخضب يقول السراويل لمن لم يجد الازار والحفان لمن لم يجد النعلين وقال مالك رضى الله تعالى عنه في الموطأ في السراويل لم يبلغنى هذا ابن عبد السلام وعندى ان مثل هذا من الاحاديث التى نص الامام رضى الله تعالى عنه على انها لم تبلغه اذا قال أهل الصناعة انها صحت فيجب على مقلدى الامام رضى الله تعالى عنه العمل بها كهذا الحديث ويؤيد هذا قول الامام مالك في رواية ربيبه معن بن عيسى قال سمعت مالكا رضى الله تعالى عنه يقول انما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب والسنة من ذلك فاتركوه (و) جاز (تظلل ببناء) كحائط وسقف (وخياء) بكسر الحاء المعجمة مملودا أى خيمة (و) (١٨٧) ب (محارة) في القاموس المحارة

شبه اليهودج قال واليهودج مركب للنساء فقوله (لافيها) معناه على ما لاين فرحون لا يجوز التظلل بشئ زائد حال كونه فيها أى المحارة وذلك كالساتر غير السمر وأما ماسمر

خُفٌ قُطِعَ أَسْفَلَ مِنْ كَعْبٍ لَفَقْدِ نَعْلِ أَوْ غُلُوِّ فَاِحْشَا وَاتَّقَا شَمْسَ أَوْ رِيحَ يَبْدِي أَوْ مَطَرٍ يَمْزِجُ تَقِيْعَ وَتَقْلِيْمُ ظَفْرٍ اِنْكَسَرَ وَارْتِدَاءُ بِقَمِيصٍ وَفِي كُرُو السَّرَاوِيلِ رَوَايَتَانِ وَتَظَلُّلٌ بِنَبْنَاءٍ وَخِيَاءٍ وَمَحَارَةٍ لَا فِيْهَا كَثُوبٌ بَعْصًا فَفِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ خِلَافٌ وَحَمَلٌ لِحَاجَةٍ أَوْ فَقْرٍ بِلَا تَجَرٍّ وَابْدَالُ ثَوْبِهِ أَوْ بَيْعُهُ بِخِلَافٍ غَسْلُهُ إِلَّا لِنَجَسٍ فَبِالْمَاءِ قَطِطٌ وَبَطْ جُرْحِهِ وَحَكٌّ مَا خَفِيَ بِرَفْقٍ وَفَصْدٌ

فيجوز التظلل فيها وهو عليها ونص ابن فرحون انما يضر ما غطيت به وأما ما عليها من لبد فلا يضر ويجوز الركوب فيها لانها كالبيت والخيمة اه وشبه في النع فقال (كثوب) يرفع (بعضا) أى عليها أو على أعواد فلا يجوز سائرا اتفاقا ولا نازلا عند مالك رضى الله تعالى عنه لانه لا يثبت بخلاف البناء والخياء الخطاب هذا التعليل يقتضى انه اذا ربط الثوب بأوتاد وحبال حتى صار كالخياء الثابت فلا استظلال به جائز (ففي وجوب الفدية) في التظلل في المحارة أو بثوب بعضا ونديها (خلاف) تعقبه البساطى بانه لم ير من شهر القولين نفرا على عدم الجواز ومفاد كلام البساطى ان الخلاف تفرع على الوجوب والاستحباب لا على الوجوب والسقوط كما يقتضيه كلام المصنف (و) جاز لحرم (حمل) لخرجه او جراه على رأسه (لحاجة) أى احتياج للحمل حيث لم يجد من يستأجره أو وجده ولم يجد اجرة (أو فقر) كأن يحمل لنفسه حزمة حطب مثلا يتمشش بتمشها أولغيره بأجرة لعيشه (بلا تجر) أشبه ما لم يكن تجره لعيشه كالعطار (و) جاز (ابدال) جنس (ثوبه) أى المحرم الذى احرم فيه من ازار ورداء ولو تعدد أو نوى بذلك طرح الدواب التى فيه اذ لا يجب عليه شعوثه لباسه لان الامام مالكا رضى الله تعالى عنه رأى نزع ثوبه لقملة بمشابة من ارتحل من بيت وأبقاه ببقه حتى مات حتف أنفه (أو بيعه) أى ثوب المحرم ولو لأذية قله على المشهور عند مالكا وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وقال سحنون انه كطرد الصيد من الحرم وفرق بان طرد الصيد اخراج لغير مأمن وإلحمل يجوز قتله لغير المحرم قبل البيع وبعده (بخلاف غسله) أى ثوب المحرم لغير نجاسة بل لرفه أو وسخ أو غيرهما على ظاهرهما حيث شك في قمله فان تحقق قمله منع غسله لما ذكر فان غسله وقتل شيئا أخرج مافيه (ال) غسله (لنجس) اصابه (ف) يجوز (بالماء فقط) ولو شك في قمله ولا شئ عليه فى قتله حينئذ كفا في الموازية وفي الطراز يندب اطعامه ولا يجوز بنحو ما بان فان غسله به وقتل شيئا اخرج واجبه (و) جاز (بط جرحه) أى فتحه واخراج مافيه (و) جاز (حك ما خفى) عليه من جسده كراسه وظهره (رفق) بأمن معه قتل الدواب وكره بشدة وأما ما يراه فله حكمه وان آدماء (و) جاز (فصد)

لحاجة كما في الموطأ والمدونة والا كره (أن لم يعصبه) فان عصبه ولو لضرورة اقتدى (و) جاز (شد منطقة) بكسر الميم
 وفتح الطاء وشدها جعل سيورها في ثقبها أو فيما يقال له ابريم فان عقدها اقتدى وشرط جواز شدها كونه (لنفقهته على
 جلده) أي المحرم تحت ازاره والمنطقة كما قال ابن حجر ما يشبه تكة السراويل ابن عرفة فيها لأبأس بربط منطقة تحت ازاره
 وجعل سيورها في ثقبها (و) جاز (إضافة نفقة غيره) لنفقهته التي في منطقهته التي شدها على جلده بأن يودعه رجل نفقته بعد شدها
 لنفقة نفسه فيجعلها معها بلا مواطاة على الإضافة قبل شدها لان المواطاة على الممنوع ممنوعة (والا) أي وان لم يشدها لنفقته
 بأن شدها لمال تجارة أوله ولنفقته أو فوق ازاره أو لنفقة غيره أو تجر غيره (فقدية) في هذه الصور وشبهه في وجوب القدية أموراً
 جائزة فقال (كعصب جرحه أو رأسه) لعلة بخرقه ولو صغيرة لان العصب مظنة الكبر وفصل ابن المواز في العصب بين الخرق
 الصغار والكبار كما في اللصق وفرق التونسي بينهما بأن العصب والربط أشد من اللصق اذ لا بد فيهما من حصول شيء على
 الجسم الصحيح بخلاف اللصق ولذا صرح في المدونة بأن صغير خرق العصب والربط ككبيرها (أو لصق خرقه) على جرحه
 أو رأسه (كدبرهم) بغلي بموضع أو موضع لو جمعت كانت قدره وظاهر التوضيح وابن الحاجب لاشيء عليه في جمعه من
 مواضع ولا قدية في لصق خرقه أقل من درهم ابن عاشر هذا والله أعلم خاص بجراح الوجه والرأس لانهما اللذان يجب كشفهما
 كما علل به التونسي (أو لفها) أي الخرقه (على ذكر) لمنع منى أو مذى أو ودى أو بول من وصوله لثوب بخلاف
 سعل ذكره فيها عند نومه بلا لف (١٨٨) فلا قدية فيه فان جعله في كيس فالقدية بالاولى (أو) جعل (قطنة) ولو

بلا طيب (بأذنيه) أو
 احدهما (أو قرطاس
 بصدغيه) أو بواحد منهما
 وظاهره ولو أقل من درهم
 ولعل نكتة ذكره كون
 حكمه غير مقيد بالكبر
 اعظم نفعه (أو ترك ذى

إِنْ لَمْ يَعْصِبْهُ وَشَدَّ مِنْطَقَتَهُ لِنَفَقَتِهِ عَلَى جُلْدِهِ وَإِضَافَةَ نَفَقَةِ غَيْرِهِ وَإِلَّا فَقَدِيَّةٌ كَمَعْصَبِ
 جُرْحِهِ أَوْ رَأْسِهِ أَوْ لَصَقِ خِرْقَةٍ كَدِرْهُمْ أَوْ لَفَّهَا عَلَى ذَكَرِهِ أَوْ قُطْنَةٍ بِأُذُنَيْهِ أَوْ
 قُرْطَاسٍ بِصُدْغَيْهِ أَوْ تَرَكَ ذِي نَفَقَتِهِ ذَهَبَ أَوْ رَدَّهَا لَهُ وَلِمَرْأَةٍ خَزٌّ وَحَلْيٌ وَكَرِهَ شَدَّ
 نَفَقَتِهِ بِمَعْصِدِهِ أَوْ فَخَنْزِهِ وَكَبُّ رَأْسٍ عَلَى وَسَادَةٍ وَمَصْبُوعٌ لِقَتْدَى بِهِ وَشَمٌّ كَرِيحَانٍ
 وَمُكَّتٌ بِمَكَانٍ بِهِ طَيْبٌ وَاسْتِصْحَابُهُ وَحِجَامَةٌ بِلا عَذْرِ وَغَمْسُ رَأْسٍ

نفقة (مضافة لنفقته في منطقهته المشدودة على جلده حتى (ذهب) بعد فراغ نفقته ولم يردّها له علماً
 بأرادته الذهاب وأبقى المنطقة مشدودة على جلده فان لم يعلم بذهابه فلا قدية عليه (أو) ترك (ردّها) أي نفقة الغير (له) وأبقاها
 على جلده بعد فراغ نفقته وهو حاضر معه فعليه القدية (و) جاز (للمرأة خز) أي لبسه وهي محرمة وكذا حرير فتحكمها
 في اللباس حكمها حالاً إلا في وجهها وكفيها على ما سبق (وحلى) يشمل الخواتم فلها لبسها وهي محرمة وان سترت بعض أصابعها
 نقله الخطاب عند قوله كخاتم خلافا لابن عاشر (وكره شد نفقته) التي في منطقهته (بعضه أو فخذ) أو ساقه ولا قدية في ذلك كله (و) كره
 (كبرأس على وسادة) لانه مظنة الترفه وصوابه إبدال الرأس بوجه كما في بعض النسخ وأجيب بأن اسم الرأس يطلق على العضو بتمامه فهي
 من تسمية الجزء الذي هو الوجه باسم كله ولا يختص السكره بالمحرم لقول الجزولي النوم على الوجه نوم الكفار وأهل النار والشيطان ولا
 بأش يوضع خد المحرم عليها وعبر عنه ابن شاس بتوسيده جائز (و) كره (مصبوع) بعصفر ونحوه مما لا طيب فيه ويشبه لونه لون
 المصبوع بالطيب كالزعفران والورس (أو) محرم (مقتدى به) من أمام وعالم والتقييد بما يشبه لونه لون المصبوع بالطيب لاخراج
 مالا يشبه لونه لون الطيب كالأسود والأخضر فيجوز لبسه للمحرم وغيره ولو مقتدى به (و) كره (شم كريحان) من كل طيب
 مذكر وهو ماله رائحة ذكية ويتعلق أثره بماسه تعلقاً شديداً كالزبد والسك والزعفران (و) كره (مكّت بمكان به طيب)
 مؤنث (و) كذا يكره (استصحابه) أي الطيب المؤنث وسيدكر حرمة مسه بقوله وتطيب بكورس ولا يكره مكّت بمكان به طيب
 مذكر بحيث لا يشمه ولا يكره استصحابه ولا مسه بغير شم وهذه مفهومة من قوله شم (و) كره (حجامة بلا عذر) خيفة قتل
 الدواب فان تحقق نفيها فلا تسكره بلا عذر وتقييد السكره أيضاً بما إذا لم يزل بسببها شعر والا حرمت بلا عذر واقتدى كاستل العنبر
 أم لا (و) كره (غمس رأس) في الماء خيفة قتل الدواب فان فعل أطعم شيئاً من طعام قاله في المدونة وهل الأ طعام واجب أو مستحب

حملة سند على الاستحباب (أو تحفيقه) أى الرأس بخرقه بعد غمسه في الماء (بشدة) خيفة قتل الدواب ولكن يحركه بيده (و) كره (نظر بمرآة) أى الآلة التي يرى بها الوجه خيفة أن يرى شعنا فيزيله (و) كره (لبس مرآة فباء مطلقاً) عن التقييد بكونها محرمة أو حرة مظنة أن يصف عورتها (و) حرم (عليهما) أى المرأة والرجل (دهن اللحية و) شعر (الرأس) أى تسريحهما بالدهن لما فيه من الزينة (وان) كان الرأس (صلعاً) أى ذا صلع وهو خلو مقدم الرأس من الشعر (و) حرم عليهما (إبانة) أى إزالة (ظفر) لغير عذر (أو) إزالة (شعر) ولو قل بشف أو حلق أو نورة أو قرص بأسنان (أو) إزالة (وسخ) إلا ماتحت الظفر (الغسل يديه) من وسخ (بمزله) أى الوسخ من صابون غير مطيب أو طفل فلا يحرم عليهما (و) (ال) تساقط شعر لوضوء أو غسل واجبين أو مندوبين ولو كثر (أو ركوب) أى تساقط شعره من ساقه لاجل ذلك بأن حلقه إلا كاف أو السرج (و) حرم عليهما (دهن الجسد) أى ماعدا بطن الكف والرجل بدليل قوله مشبهها في المنع (ك) دهن بطن (كف ورجل) وظاهرها دخل في الجسد ونص عليهما لدفع توهم الترخيص في دهنهما (بمطيب) رجح للجسد وما بعده ومتعلقه محذوف أى واقتدى في دهنهما بمطيب وان لعذر (أو) بغير مطيب (لغير علة) بل للترين في الجسد وبطن الكف والقدم (و) في دهن الجسد بغير مطيب (لها) أى العلة والضرورة من شقوق أو مرض (قولان) بالفدية وعدمها (اختصرت) المدونة (عليهما) أى القولين (و) حرم عليهما (نظيف بكورس) من كل طيب مؤث وهو ما يظهر ريحه ويتعلق أثره بماسه والبورس ثبت كالسهم طيب الرائحة صبغه بين الحمرة والصفرة يبقى نبتة (١٨٩) في الأرض عشرين سنة ومعنى تطيبه به الصافه بالبدن عضواً أو

أَوْ تَحْفِيفُهُ بِشِدَّةٍ وَنَظَرُهُ بِمِرْآةٍ وَلِبْسُهُ مِرْآةً قَبَاءً مُطْلَقًا وَعَلَيْهِمَا دَهْنُ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ
وَإِنْ صَلَعًا وَإِبَانَةً ظَفْرٌ أَوْ شَعْرٌ أَوْ وَسَخٌ إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمِزْلِهِ وَتَسَاقَطَ شَعْرُهُ لَوْضُوءٍ
أَوْ رُكُوبٍ وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَكَفِّهِ وَرِجْلِهِ بِمُطَيِّبٍ أَوْ لَغَيْرِ عِلَّةٍ وَلَهَا قَوْلَانِ
اخْتَصَرَتْ عَلَيْهِمَا وَتَطْيَبُ بِكُورَسٍ وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهُ أَوْ لَضَرُورَةٍ كَحُلِّهِ وَلَوْ فِي
طَعَامِهِ أَوْ لَمْ يَتَلَقَّ إِلَّا قَارُورَةً سُدَّتْ وَمَطْبُوحًا وَبَاقِيًا مِمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ
وَمُصِيبًا مِنْ إِنْقَاءِ رِيحِهِ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ خَلْقٍ كَمَكْبَةٍ وَخَيْرٌ فِي نَزْعِ كَسِيرِهِ وَإِلَّا
إِفْتَدَى إِنْ تَرَخَى

يحرم استعماله ولا فدية فيه وهو الطيب المؤث ذاهب الريح واقتدى ان تطيب لغير ضرورة (أو) تطيب (لضرورة كحل) ففيه الفدية بلا أم (ولو) وضع (في طعام) أو شراب من غير طبخ ففيه الفدية (أو) مسهو (لم يتعلق) أى يتعلق أثره به ففيه الفدية (إلا) من مس أو حمل (قارورة) أو خريطة أو خرجاها طيب (سدت) عليه سدا وثيقا محكما بحيث لم يظهر منها ريحه فلا فدية (و) (الاطيبا) (مطبوخا) في طعام بنار أماته الطبخ فلا فدية في أكله فان لم يمتعه ففيه الفدية قاله الخطابي والمراد باماتته استهلاكه في الطعام وذهاب عيسته بحيث لا يظهر منه غير ريحه كمشك أو لونه كزعفران اه البنائي هذا التفصيل للبساطي واعتمده الخطابي والمذهب خلافه ابن بشير المذهب نفي الفدية أى في الطبوخ لانه أطلق في المدونة والموطأ والخصر الجواز في الطبوخ وابقاه الابهرى على ظاهره وقيدته عبد الوهاب بعلبة المازج وابن حبيب بغلبته وأن لا يتعلق باليد ولا بالقلم منه شيء (و) (الاطيبا) (سيرا) (باقيا) أثره أو ريحه في ثوبه أو بدنه (مما) تطيب به (قبل إحرامه) فلا فدية فيه مع الكراهة بناء على ان الدوام ليس كالابتداء الباجي ان تطيب لاحرامه فلا فدية عليه لأنها أماناتجب باتلاف الطيب بعد الاحرام وهذا أتلفه قبله وانما يبقى منه بعد الرائحة ثم قال لان الفدية أماناتجب باتلاف الطيب أولسه وأما الاتفاح بريحه فلا تجب فيه فدية وان كان ممنوعا اه (و) (الا) مصيبا من القمار يرح أو شخص (غيره) أى الحرم على ثوبه أو بدنه نالما أو يقطان فلا فدية عليه (أو) مصيبا من (خلوق) بفتح الخاء المعجمة أى طيب (كعبة) فلا فدية عليه ولو كثر لطلب القرب منها (وخير في نزع يسيره) أى الخلق والباقي مما قبل إحرامه فقط واما المصيب من القمار يرح أو غيره فيجب نزع يسيره فورا ككثيره فان تراخى اقتدى فلا يدخلان تحت قوله (والا) (يكن الخلق والباقي مما قبل إحرامه يسيرا) (اقتدى ان تراخى) في نزع خلق الكعبة فقط واما الباقي

كما قبل احرامه فيفتدى في كثيره وان لم يترأخ في نزعته على العتد كافي الاجمورى الخطاب فيخص قوله في نزع بسيره بشيئين ويخص التراخي بأحدهما فان لم يترأخ فلا فدية مع وجوب نزع فور الكثير اه عبق وشبه في وجوب الفدية مع التراخي فقال (كتفطية رأسه) بفعله أو بفعله غيره به حال كونه (نائما) فان تراخي في نزع بعد انتباهه افتدى وان نزع عاجلا فلا شيء عليه (ولا تخلق) أى لا تطيب (الكعبة أيام الحج) أى يكره لئلا يصيب الطائفين (ويقام) أى يؤمر بالقيام ندبا (الطارون) الذين يبيعون الطيب المؤت (فيها) أى أيام الحج (من السعى وافتدى) أى أخرج الفدية وجوبا فبأنه عن المحرم (اللقى الحل) بكسر الحاء وشذ اللام أى غير المحرم طيبا مؤثاعلى محرم نائم أو ثوبا على رأسه (ان لم تلزمه) أى ان لم تلزم المحرم الفدية لنزعه عقب انتباهه (بلا صوم) لانها عبادة بدنية لا تكون عن الغير وانما الذي يلزمه اطعام ستة مساكين أو ذبح شاة فأعلى (وان لم يجد) الملقى ما يفتدى به (فليفتد المحرم) الملقى عليه بصوم أو اطعام أونسك لانها عن نفسه وشبهه في الفدية على الفاعل فان لم يجد فعلى المفعول به فقال (كأن حلق) الحل (رأسه) أى المحرم النائم فعليه الفدية بغير الصوم فان لم يجد فعلى المحرم (ورجع) المحرم المفتدى ان شاء على الفاعل (بالأقل) من قيمة الشاة أو مثل كيل الطعام وذ كر شرط الرجوع فقال (ان لم يفتد) للمحرم (بصوم) بأن افتدى باطعام أونسك فان افتدى بصوم فالرجوع له بشيء (وعلى المحرم) بحج أو عمره (الملقى) طيبا على محرم نائم ونزعه عقب انتباهه (فديتان) فدية لمسه الطيب وفدية لتطيبه النائم فان تراخي النائم بعد انتباهه في نزع ففديته على نفسه (على الأرجح) هذا قول القاسبي وصوبه ابن يونس وسند وابن عبد السلام (١٩٠) ومقابله لابن أبي زيد (وان حلق حل محرما) أو قلم اظفاره

أو طيبه (باذن) من المحرم في الحلق أو التقليم أو التطيب (فعلى المحرم) الفدية ولو أعسر ولا تلزم الحل حيث كان الفعل ناشئا عن اذنه ورضاه أى المحرم (والا) أى وان لم يأذنه المحرم بأن كان نائما أو مكرها

كَتَفْطِيَّةَ رَأْسِهِ نَائِمًا وَلَا تُخَلِّقُ أَيَّامَ الْحَجِّ وَيُقَامُ الطَّارُونَ فِيهَا مِنَ الْمَسْمِيِّ وَافْتَدَى الْمَلْقَى الْحُلُّ إِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ بِلَا صَوْمٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْتَدِ الْمُحْرِمُ كَأَنْ حَلَّقَ رَأْسَهُ وَرَجَعَ بِالْأَقْلَ إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ وَعَلَى الْمُحْرِمِ الْمَلْقَى فِدَتَانِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَإِنْ حَلَّقَ حُلًّا مُحْرِمًا بِأَذْنِ فَعَلَى الْمُحْرِمِ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ وَإِنْ حَلَّقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حَلٍّ أَطْعَمَ وَهَلْ حَفَنَةً أَوْ فِدْيَةً تَأْوِيلَانِ وَفِي الظُّفْرِ الْوَاحِدِ لَا لِإِمَاطَةِ الْأَذَى حَفَنَةً كَشَعْرَةٍ أَوْ شَعْرَاتٍ أَوْ قَمَلَةٍ أَوْ قَمَلَاتٍ وَطَرَحَهَا كَحَلْقٍ مُحْرِمٍ لِثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ الْحِجَامَةِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ نَفَى الْقَمَلِ وَتَقْرِيْدُ

بغيره

(ف) الفدية (عليه) أى الحل وقد يقال ان هذا مكرر مع قوله كأن

حلق حل رأسه أعاده هنا للتصريح بمفهوم باذن ودفعه الخطاب ان ما هنا بيان لموضع لزومها للحل وما مر بيان لان حكم الحلق اذالزمته حكم الملقى طيبا ابن عاشر هذه محاولة لاتم اذ لا مانع من جعل التشبيه تاما حتى يستفاد منه المعنى المقادها (وان حلق محرم) بحج أو عمره (رأس حل) أى غير محرم (أطعم) المحرم وجوبا لاحتمال قتله دواب فان تحقق عدمها فلا يطعم (وهل) اطعامه (حفنة) أى ملء يد واحدة من طعام كما في الدونة (أو) اطعامه (فدية) أى ضياع ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين أو نسك بشاة (تأويلان) في قول الامام يفتدى وقول ابن القاسم يتصدق بشيء من طعام (وفي) قلم (الظفر الواحد لا لإمطة الاذى) ولا لانكساره بأن كان عبثا أو ترفها كما هو ظاهر الخطاب (حفنة) أى ملء يد واحدة من طعام متوسطة لا مقبوضة ولا مبسوطة والقبضة بالضاد ملؤها مقبوضة فهي دون الحفنة والقبضة بالصاد المهملة الاخذ باطراف الأصابع فهي دون القبضة بالضاد المعجمة (ك) ازالة (شعرة) واحدة من جسده ففيها حفنة (أو شعرات) عشرة لغير إمطة الاذى ففيها حفنة من طعام ولا إمطته فيها فدية كازالة الكثير الزائد على عشرة (أو) قتل (قملة) واحدة (أو قملات) عشرة فيها حفنة من طعام ولولا إمطة الاذى قال في التوضيح لم يعلم قولنا في المذهب بوجوب الفدية في قملة أو قملات (وطرحها) أى القملة أو القملات بالارض فيه حفنة وشبهه في وجوب الحفنة فقال (كحلق) شخص (محرم) بحج أو عمره (لثله) في كونه محرما بحج أو عمره باذنه (موضع الحجامة) فيلزم الحلق حفنة من طعام (الا أن يتحقق) الحلق (نفي القمل) عن موضع الحلق فلا شيء عليه وعلى المحلق شعره في الحلقين الفدية (و) ك(تقرید

بغيره (أى إزالة القراد عنه ان لم يقتله انتفاقا وان قتله على المشهور ففي كل الحالين يطعم حفنة ولا فرق بين قليله وكثيره (لا) نبي على الحرم في (كطرح علقه) عنه أو عن غيره لانها من دواب الارض وأدخلت الكاف النمل والدود والذباب فلا شيء في طرحها (أو) طرح (برغوث) فلا شيء في طرحه ولا في قتله لانه من دواب الارض (والفدية) واجبة (فيما) أى الفعل الذى (يترفه به أو) فيما (يزيل) به (أذى كقص الشارب) جعله ابن شاس مثالا لما يزال به أذى والتأتى مثالا لما يترفه به وهو صالح لها (أو) قص (ظفر) واحد لاماطة أذى فهو مفهوم قوله أنفا لا لاماطة أذى أو متعدد لاماطة أذى ولا فتحصل من كلامه أن قلم الظفر الواحد ثلاثة أحوال قلعه منكسرا لا شيء فيه قلعه لا لاماطة أذى فيه حفنة قلعه لا لاماطة أذى فيه فدية (وقتل قمل كثر) بأن زاد على اثني عشر ففيه الفدية ومثل قتله طرحه (وخضب بكخاء) بالمد والصرف لانه يطيب الرأس ويقتل دوابه ويرجل شعره ويرينه فهو مثال صالح للأمرين وأدخلت الكاف الوسمة بفتح الواو وكسر السين وسكونها لغة شجرة كالكربرة يدق ويخلط مع الخناء من الوسامة أى الحسن لانها تحسن الشعر وفيه الفدية ولو نزع مكانه ان عم رأسه بالخضب بل (وان) كان المخضوب (رقعة ان كبرت) بأن كانت قدر الدرهم فان صغرت فلا فدية (ومجرد) صب ماء حار على جسده في (حمام) صبا مجردا عن ذلك وإزالة الوسخ فيه الفدية (على المختار) ولو لرفع جنابة وأسقط من كلامه تقييده بحلوسه فيه حتى يعرق وأما صب الماء البارد فيه فلا فدية فيه ومذهب المدونة أنه لا تجب الفدية على داخله الا اذا تدلك وأتى الوسخ (واتحدت) الفدية في أربعة مواضع وتعددت في غيرها بتعدد سببها وهذا هو الاصل فيها فتتحد مع تعدد سببها (ان ظن الاباحة) لأسباب الفدية كمن طاف للعمرة وسعى وتحلل وفعل أسبابا للفدية من لبس محيط وتطيب وإزالة شعر وغيرها ثم تبين له فساد طوافه أو سعيه فعليه فدية واحدة لتلك الاسباب وكمن رفض احرامه وظن خروجه منه واباحة ممنوعاته برفضه ففعل أسبابها ففيها فدية (١٩١) واحدة وكمن وطئ وهو مخرم وظن خروجه منه واباحة

كَيْمِيرٍ لَا كَطَرَحٍ عَلَقَةٍ أَوْ بُرْغُوثٍ وَالْفِدْيَةُ فِيمَا يُتَرَفُّ بِهِ أَوْ يُزِيلُ أَذَى كَقَصِّ الشَّارِبِ أَوْ ظَفْرِ وَقَتْلِ قَمَلٍ كَثْرًا وَخَضْبٍ بِكَخْنَاءٍ وَإِنْ رُقْعَةً إِنْ كَبُرَتْ وَمُجَرَّدُ حَمَامٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَاتَّحَدَتْ إِنْ ظَنَّ الْإِبَاحَةَ أَوْ تَعَدَّدَ مُوجِبُهَا بِقَوْرِ أَوْ نَوَى التَّكْرَارَ أَوْ قَدَّمَ الثَّوْبَ عَلَى السَّرَاوِيلِ وَشَرَطُهَا فِي اللَّبْسِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا إِنْ نَزَعَ مَكَانَهُ وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ وَلَمْ يَأْتُمْ أَنْ فَعَلَ لِعُدْرٍ وَهِيَ نُسْكٌ

أوقات متباعدة فعليه لكل سبب فدية فقوله ان ظن الاباحة أى في صور مخصوصة وهى المتقدمة (أو تعدد موجبها) بكسر الجيم أى سبب وجوب الفدية كلبس وتطيب وحلق وإزالة الوسخ (بقور) واحد ففيها فدية واحدة لصيرورتها كشى واحد ان لم يخرج للاول قبل فعل الثانى والافتتعدد الفور هنا على حقيقته وهو اتصال الاسباب وفعلها في وقت واحد كإفنيه ظاهر المدونة وأقره ابن عرفة خلافا لما اقتضاه ابن الحاجب واقتصر عليه التأتى من أن اليوم فور وان التراخى يوم وليلة لأقل (أو) تراخى ما بين الفعلين (نوى) عند فعل الاول (التكرار) لأسباب الفدية ولو طال ما بين السببين أو اختلفا كاللبس والتطيب اذا لم يخرج للاول قبل الثانى والاتعددت (أو قدم) ما نفعه عام على ما نفعه خاص كأن قدم في لبسه (الثوب) الطويل الى أسفل من الركبة (على السراويل) فدية واحدة للعام نفعه ولا فدية للخاص الا أن ينتفع بالسراويل زيادة عن انتفاعه بالثوب لطوله طوله بالاول دفعه حرا أو بردا فتلزم بلبسه فدية أخرى لا انتفاعه فانها بغير ما انتفع به أولا (وشرط) وجوب (بها) أى الفدية (في اللبس) لمحيط ممنوع لبسه بالاحرام (انتفاع) بالملبوس (من) دفع (حرا أو برد) أى شأنا وان لم ينتفع بالفعل فمن لبس ثوبا شافا لا يقي حرا ولا بردا أو تراخى زمانا طويلا فعليه الفدية ففى الجواهر الفدية اذا انتفع باللبس من حر أو برد او دام عليه كالיום (لا) فدية عليه (ان) لبس محيطا و (نزع)ه (مكانه) أى فورا ولم ينتفع به (وفى) الفدية بانتفاعه بالملبوس في (صلاة) ولو رباعية طول فيها وعدمها (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما قال في التوضيح نبأ على أنها تعد طولا أم لا وفى الخطاب عن سند بعد ذكر القولين من رواية ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما قال مرة نظر الى حصول المنفعة فى الصلاة ونظر مرة الى الترفه وهو لا يحصل الا بطول قال الخطاب هذا هو التوجيه الظاهر لما ذكره فى التوضيح اذ لبس ذلك لطول لما علمت ما تقدم اه والذى تقدم ان الطول كالיום كفى ان الحاجب وان شاس وغيرها (ولم يأت) المحرم (ان فعل) موجب الفدية (لعذر) حاصل أو خيف حصوله وظاهر نقل المواق انه لا بد من حصوله (وهى) أى الفدية (نسك)

أى عبادة مضاف أو منون مبدل منه (شاة) بالجر على الأول والرفع على الثانى يشترط فيها حسن وسلامة الأضحية كما تفيد
 المدونة (فأعلى) أى أفضل من الشاة وهى البقرة وأعلى من البقرة البدنة قاله الباجى الابى وهو المذهب وارتضى أبو الحسن
 فى مناسكه أن الشاة أفضل فالبقرة فالبدنة فعلى هذا معنى أعلى أكثر لحاوان كان بعيدا (أو اطعام ستة مساكين) أى لا يملك كون
 قوت عام فشمّل الفقراء (لكل) منهم (مدان) مثنى مدّ ملّ محقان متوسط لامقبوض ولا مبسوط فهى ثلاثة أصع (كالكفارة)
 لليمين فى كونها من غالب قوت البلد لا غالب قوته وكونها عمدة عليه الصلاة والسلام إذ به تؤدى جميع الكفارات سوى كفارة الظهار
 (أو صيام ثلاثة أيام) ان كانت غير أيام منى بل (ولو) كانت (أيام منى) الثلاثة التى بعد يوم العيد (ولم يختص) النسك ذبحا أو
 نحرًا أو اطعاما أو صياما (بزمان أو مكان) قال التتائى ومقتضاء اطلاق النسك على الثلاثة ومقتضى المصنف والآية اختصاصه بالشاة
 فأعلى (الآن ينوى) المقتدى (بالذبح) بكسر الذال أى اللذبح ومثله المنحور (الهدى) أو يقلدو يشعروا يقلدو يشعروا لم ينو
 الهدى كما يفيد المواق (ف) يصير حكمه (كحكمه) أى الهدى فى أن محله منى ان وقف به فى عرفة ليلة العيد وساقه فى حج وبقيت أيام
 النحر والا فمحله مكة (ولا يجزى) عن اطعام ستة مساكين لكل مدان (غداء وعشاء) ولا غدا آن ولا عشا آن (ان لم يبلغ) ما ذكر
 (مدن) لكل مسكين فان بلغهما أجزأ (و) حرم عليهما (الجماع ومقدماته) ولو علمت السلامة (وأفسد) الجماع الاحرام حال كونه
 (مطلقا) عن التقييد بالعمد أو السهو أو الجهل أو الاكراه وعن التقييد بكونه فى قبل أو دبر فى آدمى أو غيره بعد فعل شىء من أفعال
 الحج أو قبله ولابد من كونه من (١٩٢) بالغ وموجبا للغسل لقول ابن الحاجب والجماع والنوى فى الافساد على نحو موجب

شاة فأعلى أو إطعام ستة مساكين لكل مدان كالكفارة أو صيام ثلاثة أيام
 ولو أيام منى ولم يختص بزمان أو مكان إلا أن ينوى بالذبح الهدى فكحكمه
 ولا يجزى غداء وعشاء إن لم يبلغ مدني والجماع ومقدماته وأفسد مطلقا كاستدعاء
 منى وإن ينظر إن وقع قبل الوقوف مطلقا أو بعده إن وقع قبل إفاضة وعقبه
 يوم النحر أو قبله وإلا فهدي كإزال ابتداء وإمداؤه وقبلته ووقوعه بعد منى
 في عمرته وإلا فسدت ووجب إتمام المفسد وإلا

الكفارة فى رمضان
 التوضيح كأن المصنف
 يشير الى أن ما يوجب
 الكفارة فى رمضان
 يوجب الفساد هنا وقد
 تقدم ان موجب الكفارة
 فى الصوم هو الجماع
 اللوجب للغسل وشبه فى

الافساد فقال (كاستدعاء منى) بقبلة أو مباشرة بل (وان) استدعاء فخرج (بنظر) فهو
 أى ادامته وكذا بادامة فكر فان لم يدم فلا يفسد ويندب الهدى كما فى المواق عن الابهري وقيد الافساد بقوله (ان
 وقع) الجماع (قبل الوقوف) بعرفة فيفسده (مطلقا) أى فعلا شيئا كطواف القدوم والسعى أم لا (أو) وقع الجماع
 (بعده) أى الوقوف فيفسد (ان وقع قبل) طواف (الإفاضة و) رمى جمرة (عقبه يوم النحر أو قبله) ليلة المزدلفة الخطاب
 لابد من هذه اللفظة لثلاثتهم اختصاص الفساد بيوم النحر (والا) أى وان لم يقع قبلهما يوم النحر أو قبله بأن وقع قبلهما بعد يوم
 النحر أو بعد أحدهما يوم النحر (فهدي) واجب فى الصور الثلاثة من غير افساد وشبه فى الهدى فقال (كإزال) لمنى (ابتداء)
 أى بمجرد نظر أو فكر فان خرج باللذة أو غير معتادة فلا شىء فيه (وامدائه) فيه الهدى سواء خرج ابتداء أو بادامة نظر أو فكر أو
 قبله أو غيرها (وقبلته) بدون منى ومنى فيها هدى اذا كانت على الفم لغير وداع أو رحمة أو افلا شىء فيها الا أن يخرج بها منى أو منى
 فحكمه فان كانت على الجسد فحكمها حكم الملاسة ان خرج بها منى أو منى أو كثرت فهدي والافلا شىء فيها ولو قصد اللذة أو وجدها
 (ووقعه) أى الجماع من معتمر (بعد) فراغ (سعى فى عمرته) قبل تحلله منها فلا يفسدها لتمام أركانها وفيه هدى (والا) أى
 وان لم يقع بعد سعى فيها بأن وقع فى السعى أو قبله (فسدت) عمرته (ووجب) على المكلف (إتمام) النسك (المفسد) بضم
 الميم وفتح السين من عمرة أو حج ادرك وقوفه وان كان الفساد قبله فيتمه بالوقوف ونزول مزدلفة ومبيتها ووقوف المشعر الحرام
 ورمى جمرة العقبة والإفاضة والسعى عقبه ان لم يكن قدمه ومبيت منى ورميها والتحصين فان فاته ووقوفه وجب تحلله منه بفعل عمرة ولا
 يجوز له البقاء على إحرامه الفاسد لعدم قابل فاته تماد على فاسد يمكن التحلل منه وهو لا يجوز (والا) أى وان لم يتمه سواء ظن إباحة

قطعه أملا (فهو) أي الأحرام الفاسد باقي (عليه) أن لم يحرم بالقضاء بل (وان أحرم) غيره فهو لقوله قصد به قضاء
 الفسد فلا يكون ما أحرم به قضاء عنه وأتمامه أتمام للمفسد (ولم) الأولى ولا (يقع قضاؤه) أي المفسد (الافى) سنة (ثالثة)
 أن لم يطلع عليه إلا بعد فوات وقوف الثاني والا أمر بالتحلل من الفاسد بفعل عمرة ولو في أشهر الحج. ويقضيه في العام الثاني
 وعبارة ابن الحاجب فإن لم يسمه ثم أحرم للقضاء في سنة أخرى فهو على ما أقصد ولم يقع قضاؤه الا في ثالثة (و) وجب (فورية القضاء)
 لما أفسده من حج أو عمرة بعد التحلل من فاسدهما ان كان ما أفسده فرضا بل (وان) كان (تطوعا) لان تطوع الحج
 والعمرة من النفل الذي يجب تكميله بالشروع فيه والقضاء من جملة التكميل (و) وجب (قضاء القضاء) من حج أو عمرة ان
 أفسده فيأتي بحجتين احدهما قضاء عن الحجة الاولى والثانية قضاء عن قضائها الذي أفسده ويهدى مع كل حجة هديا
 (و) وجب (نحر هدى في) زمن (القضاء) لحج أو عمرة ولا يقدمه زمن أتمام المفسد فيؤخره على المشهور ليجتمع القضاء والهدى
 والوجوب منصب على الهدى وعلى كون نحره في القضاء ولكنه غير شرط بدليل قوله وأجزأ ان عجل وظاهر عبارته وجوبه
 للقضاء وليس كذلك بل للفساد فلو قال ونحر هديه فيه ويكون ضمير هديه للفساد وفيه للقضاء لكان أحسن (واتحد) هدى
 الفساد ان اتحد موجب الفساد بل (وان تكرر) موجه بوطء (لنساء) أى فيهن (بخلاف صيد) فيتعدد جزاؤه بتعدد
 لانه عوض عنه والعوض يتعدد بتعدد العوض (و) بخلاف (فدية) فتعدد بتعدد سببها الا في المواضع الاربع المتقدمة في قوله
 واتحدت ان ظن الاباحة الخ (وأجزأ) هدى الفساد (ان عجل) مع أتمام المفسد (و) وجب هدايا (ثلاثة ان أفسد) الحج حال
 كونه (قارنا) أو متمعا (ثم) بعد أخذه في أتمامه (فاته) وقوفه أو فاته وقوفه (١٩٣) ثم أفسده (وقضى) قارنا أو

متمعا هدى للفساد
 وهدى للقوات وهدى
 للقران أو التمتع الصحيح
 الذى جعله قضاء وسقط
 هدى القران أو التمتع
 وسقط هدى القران أو

فَهُوَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَحْرَمَ وَلَمْ يَقَعْ قِضَاؤُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةٍ وَفَوْرِيَّةُ الْقَضَاءِ وَإِنْ تَطَوَّعًا وَقَضَاهُ
 الْقَضَاءُ وَنَحَرَ هَدْيِي فِي الْقَضَاءِ وَاتَّحَدَ وَإِنْ تَكَرَّرَ لِنِسَاءٍ بِخِلَافٍ صَيِّدٍ وَفِدْيَةٍ وَأَجْزَأُ
 إِنْ عَجَلَ وَثَلَاثَةٌ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنًا ثُمَّ فَاتَهُ وَقَضَى وَعُمُرَةٌ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ رَكْعَتِي
 الطَّوَّافِ وَاحْتِجَاجٌ مُسْكِرُهُمْ وَإِنْ نَكَحْتُ غَيْرَهُ وَعَلَيْهَا إِنْ أَعْدَمَ وَرَجَعْتُ عَلَيْهِ
 كَالْمَتَّقِمِ وَفَارَقَ مَنْ أَفْسَدَ مَعَهُ مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحْلُلِهِ وَلَا يُرَاعَى

(٢٥ - جواهر الاكليل - اول)
 الذى فسد وفات لا انقلابه عمرة فلم يحج القارن باحرامه ولا المتمتع من
 عامه وسيفيد هذا بقوله لا دم قران ومتمعة للفائت (وعمرة) عطف على هدى من قوله والا فهدى فلو وصله به لكان أحسن
 اذ ذكره هنا يوهم اتصاله بما قبله وليس مراد أى حيث قلنا بعدم الفساد فهدى ويجب معه عمرة باتى بها بعد أيام منى
 (ان وقع) الوطء غير المفسد للحج (قبل ركعتي الطواف) للإفاضة صادق بوقوعه قبل الطواف وبوقوعه بعده وقبل ركعتيه
 وكذا ان وقع بعد ركعتي الطواف وقبل السعى لمن لم يسع عقب طواف القدوم وعلة وجوب الاتيان بعمرة هو أن يأتي بطواف
 وسعى لا خلل فيهما ولذا لو وقع الوطء بعد ركعتي الطواف لمن قدم السعى عقب طواف القدوم أو بعد السعى لمن لم يقدمه وقبل
 رمى جمرة العقبة فلا عمرة عليه لسلامة طوافه وسعيه من الحلال وهذا التفصيل هو المشهور ومذهب المدونة (و) وجب على
 من أكره امرأة على جاعه اياها حرة كانت أو أمة أذن لها في الأحرام أملا (احتجاج مكرهه) وأهدى عنها من ماله ان كانت
 المكروهة باقية في عصمته أو ملكه بل (وان) طلقها و(نكحت غيره) أى المكروه ويجبر الزوج الثاني على اذنه لطافى قضاء المفسد
 او باع الامة التى اكرهها وبيعها جائز ويجب بيان وجوب قضاء المفسد عليها والا فللمشتري ردها به (و) يجب الحج والهدى
 (عليها) أى المكروهة بالفتح من مالها (ان أعدم) مكرهها بالكسر (ورجعت عليه) بعوض ما أنفقته من مالها فى حجها وهدىها على
 المكروه بالكسر ان أيسر (ك) الرجوع (المتقدم) فارجوع من ألقى عليه طيب أو على رأسه ساتر وهو نائم ولم يجد الملقى شيئا فبغدى
 به عنه فافتدى المحرم بغير الصوم ثم أيسر الملقى فترجع عليه بالاقبل مما أنفقه ومن نفقة مثلها في السفر بلا اسراف وفى الهدى بالاقبل من
 منه وقيمته والمعتبر في الاقلية يوم الرجوع لا يوم الإخراج (وفارق) وجوبا وقيل ندبا (من) أى المرأة التى (أفسد) الواطئ الحج والعمرة
 (معه) أى المرأة الموطوءة وذكر ضمير هاء مراعاة للفظ من وصلة فارق (من) حين (احرامه) بالقضاء حجا أو عمرة (لتحلله) منه بتمام الإفاضة
 وركعتيه والسعى ان لم يسع عقب القدوم وحلقه فى الحج والعمرة وأما أمر بالمفارقة الى هذه الغاية لئلا يعود الى مثل ما وقع منه (ولا يراعى)

بفتح العين في أحرامه بقضاء المفسد (زمن أحرامه) أي لا يائز منه أن يحرم بقضاء المفسد من مثل الزمن الذي كان أحرم فيه. بالمفسد فله أن يحرم به في مثله أو قبله أو بعده فلو أحرم في شوال وأفسده فله أن يحرم بقضائه في ذي القعدة أو الحجة (بخلاف ميقات) مكاني أحرم منه بالمفسد (أن شرع) أي طلب الأحرام منه شرعاً كالخليفة لمدني والجمعة لمصري فإنه يجب الأحرام بالقضاء منه (وإن تعداه) أي تعدى المحرم بقضاء الميقات الذي كان أحرم منه بالمفسد وأحرم بالقضاء بعده (ف) عليه (دم) ولو تعداه بوجه جائز كاقامته بمكة لقابل وهذا يخص قوله فيما مر ومكانه له أي لمن بمكة مكة (واجزاً تمتع) قضاء (عن أفراد) مفسد لأن التمتع أفراد وزيادة (و) أجزاء (عكسه) أيضاً وهو أفراد قضاء عن تمتع مفسد إذ المفسد إنما هو الحج والعمرة قد تمت قبله صحيحة وخالف في ذلك ابن الحاجب تبعاً لابن بشير فقالا بعدم الأجزاء (لا) يجزئ (قران) قضاء (عن أفراد) مفسد لنقص القران عن الأفراد في الفضل (أو) أي ولا يجزئ قران قضاء عن (تمتع) مفسد لأن القران عمل واحد والتمتع عملان (و) لا يجزئ (عكسهما) أي الصورتين السابقتين وهو أفراد عن قران وتمتع عن قران فالصور المذكورة ست الأجزاء في اثنتين وعدمه في أربع (ولم ينب) لمن أحرم بحج تطوع قبل حجة الفرض وأفسده وقضاء (قضاء) حج (تطوع) مفسد (عن) حج (واجب) عليه أصالة وهي حجة الاسلام (وكره) للزوج المحرم بحج أو عمرة (حملها) أي الزوجة محرمة أم لا (للمحمل) بفتح الليم الأولى وكسر الثانية وأما محرماً كأبيها فلا يكره له حملها (ولذلك) أي كره حمل المرأة للمحمل (اتخذت السلام) التي ترقى النساء عليها للمحامل في الأسفار (و) كره له (رؤية ذراعيها) والظاهر حرمة مسهما لأنه أقوى في مظنة اللذة (١٩٤) من رؤيتهما (لا) يكره له رؤية (شعرها) أي الزوجة (و) لا يكره

للمحرم بحج أو عمرة (الفتوى في أمورهن) ولو المتعلقة بفروجهن كبعض ونفاس (وحرمت) سبب (هـ) أي الأحرام بحج أو عمرة صحيحاً كان أو فاسداً على الرجل والمرأة في الحرم أو خارجه (وبالحرم) أي فيه

وَمَنْ أَحْرَمَهُ بِخِلَافِ مِيقَاتِ إِنْ شَرَعَ وَإِنْ تَعَدَّاهُ فَدَمٌ وَأَجْزَاءُ تَمْتَعُ عَنْ إِفْرَادٍ وَعَكْسُهُ لَا قِرَانَ عَنْ إِفْرَادٍ أَوْ تَمْتَعُ وَعَكْسُهُمَا وَلَمْ يَنْبَ قِضَاءُ تَطَوُّعٍ عَنْ وَاجِبٍ وَكَرِهَ حَمْلُهَا لِلْمَحْمِلِ وَلِذَلِكَ اتَّخَذَتِ السَّلَامُ وَرُؤْيَا ذِرَاعَيْهَا لَا شَعْرَهَا وَالْفَتْوَى فِي أُمُورِهِنَّ وَحَرَّمَ بِهِ وَالْحَرَمَ مِنْ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ أَوْ خَمْسَةَ لِلتَّنْعِيمِ وَمِنْ الْعِرَاقِ ثَمَانِيَةً لِلْمَقْطَعِ وَمِنْ عَرَفَةَ تِسْعَةً وَمِنْ جَدَّةَ عَشْرَةً لِأَخْرِاجِ الْحَدِيدِيَّةِ وَيَقِفُ سَبِيلُ الْحِلِّ دُونَهُ تَعَرَّضُ بَرِّي وَإِنْ تَأَنَسَ أَوْ كَلَّ أَوْ طَيَّرَ مَاءً

ولو لغز محرم وفاعل حرم تعرض الآتي ولما كان للحرم حدود حدها سيدنا إبراهيم صلوات الله تعالى وسلامه ويبيضه عليه ثم قرئ بعد قلعهما ثم سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة ثم عمر ثم معاوية رضى الله تعالى عنهما ثم عبد الملك بن مروان وفي بعضها خلاف بين المعتمد منه محدداتها بالمواضع والأميال فقال وحده (من نحو) أي جهة (المدينة) النورة بأأنوار النبي صلى الله عليه وسلم (أربعة أميال أو خمسة) من الأميال وعلى كل فهو (ل) حديد (التنعيم) من جهة مكة المسمى بمسجد عائشة لأن فما بين الكعبة المشرفة والتنعيم حرم والتنعيم من الحل بدليل أن من بمكة يحرم بالعمرة والقران منه (و) حده (من) نحو (العراق ثمانية) من الأميال (المقطع) أي ثنية جبل بمكان يقال له المقطع (و) حده من نحو (عرفة تسعة) من الأميال لطرف نجرة من جهة مكة وتسمى عرنة بضم العين وبالنون واد بين الحرم وعرفة بالقاء وحده من جهة الجمرات تسعة أميال إلى شعب عبد الله بن خالد وحده من جهة اليمن سبعة أميال (ومن) نحو (جدة) بضم الجيم قرية بساحل البحر غربي مكة بينهما مرحلتان (عشرة) من الأميال (لآخر الحديدية) والمراد لآخرها من جهة الحل فهي من الحرم في الروي عن مالك والشافعي رضى الله تعالى عنهما وبين مكة مرحلة واحدة (و) أشار لسماح ابن القاسم بتحديد الحرم بأنه (يقف سبل الحل دونه) أي السبل الجاري من الحل إلى الحرم لا يدخله وأما السبل الجاري من الحرم إلى الحل فيخرج إليه وفاعل حرم (تعرض) حيوان (برى) أي منسوب للبر احترز به من البحرى فلا يحرم على الحرم التعرض له لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه (وإن تأنس) أي تخطب بطباع الانس وشمل البرى الجراد والضفدع البرى والسلحفاة البرية التي مقرها في البحر وإن عاشت في الماء بخلاف البحريات التي مقرها البحر وإن عاشت في البر قاله عيسى عن ابن القاسم وسواء أكل لحم البرى (أو لم يؤكل) كخنزير وفرد وسواء كان مملوكاً أو مباحاً (أو طير ماء) أي طيراً برياً يلزم الماء لأكله السمك

الصغير ولذا أضيف للماء (و) حرم على الحرم وفي الحرم تعرض (أي البرى) (و) حرم بالاحرام وفي الحرم (جزؤه) أي البرى أي يحرم التعرض لبعضه أيضا وضبط ابن غازي له بالجيم والراء غير محتاج اليه لانه يغنى عنه قوله ويضه لانه اذا حرم التعرض لبيضه فأولى لجروه ولدخوله في عموم قوله برى ولأنه سينص على الجرو في قوله والصغير كغيره (و) ان ملك حل صيدا في الحل باصطياده أو شرائه أو قبول عطيته من صائده الحل في الحل ثم أحرم أو دخل به الحرم (لمرسله) أي يطلق الصيد بمجرد ذلك ان كان (بيده) حقيقة أو حكما بأن كان بقصص (أو) كان مع (رفقته) في قصص أو غيره فان لم يرسله وتلف فعليه جزاؤه (وزال ملكه) أي من أحرم أو دخل الحرم والصيد بيده أو مع رفقته (عنه) أي في الحال والمآل فلما أرسله أحد فلا يضمه أو أطلقه للحرم فأخذه حلال في الحل قبل لحوقه بالوحش فهو لمن أخذه فاذا انحلك الحرم من احرامه فليس له أخذه منه (لا) يزول ملك من أحرم بعد اصطياده صيدا أو شرائه أو قبول عطيته من حل في حل ولا يجب عليه ارساله ان كان الصيد (بيته) أي الحرم (وهل) عدم وجوب ارساله وعدم زواله ملكه عنه مطلق عن التقييد بكون احرامه من غير بيته بل (وان أحرم منه) أي بيته كأهل البيقات ومن منزله بين البيقات ومكة أو مقيد بكون احرامه من غير بيته فان أحرم من بيته زال ملكه عنه ووجب عليه ارساله فيه (تأويلان) أي فهمان في قول المدونة ومن أحرم وفي بيته صيد فلا تنهى عليه فيه ولا يرسله الأول للثونسى وابن يونس والثاني نقله ابن يونس عن بعض الأصحاب (فلا يستجد) الحرم أو الآفاق في الحرم (ملكه) أي الصيد بشراء أو قبول عطية أو اقالة فان ورثه أو رد عليه بسبب زال ملكه عنه وأرسله اذا كان الصيد حاضرا فان كان غائبا فيجوز شراؤه وقبول عطيته (ولا يستودعه) أي الحرم الصيد يحتمل انه مبني للمفعول أي لا يقبله من غيره ودعية قال في الطراز ولا يجوز للمحرم أن يأخذ صيدا ودعية فان فعل رده الى ربه (١٩٥) ويحتمل أنه مبني للفاعل أي لا يجعله

ودعية عند غيره حتى يتحلل من احرامه (و) من أحرم ويده صيد ودعية من حلال في الحل (رده) لمودعه وجوبا (ان وجد مودعه) بكسر الدال فان امتنع من قبوله ولم

وَيَبِيضُهُ وَجُزْؤُهُ وَلْيُرْسَلْهُ بِيَدِهِ أَوْ رُقَقَتِهِ وَزَالَ مَلِكُهُ عَنْهُ لَا بَيْتَهُ وَهَلْ وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْهُ تَأْوِيلَانِ فَلَا يَسْتَجِدُّ مَلِكُهُ وَلَا يَسْتَوْدِعُهُ وَرَدَّهُ إِنْ وَجَدَ مُودِعَهُ وَإِلَّا بَقِيَ فِي صِحَّةِ شِرَائِهِ قَوْلَانِ إِلَّا الْفَارَةَ وَالْحِمَةَ وَالْعَقْرَبَ مُطْلَقًا وَغُرَابًا وَحِدَاةً وَفِي صَغِيرِهَا خِلَافٌ كَمَا دِي سَبْعٌ كَذِبٌ إِنْ كَبُرَ كَطِيرٍ خِيفَ إِلَّا بِقَتْلِهِ وَوَزَعًا لِحِلِّ مَحْرَمٍ كَانَ عَمَّ الْجَرَادَ وَاجْتَهَدَ وَإِلَّا فَقِيَمَتُهُ وَفِي

يجد حاكما يجبره على قبوله أرسله المودع بالفتح ولا يضمه (والا) أي وان لم يجد مودعه ولا حلالا يودعه عنده (بق) أي الصيد بيد مودعه بالفتح ولا يرسله لقبوله بوجه جائز فان مات عنده ضمن جزاءه لا قيمته قاله الأجهوري (وفي صحة شرائه) أي الحرم الصيد من حل في الحل أو في الحرم من ساكنه الصائده في الحل وزول ملكه عنه ويجب عليه ارساله ولا يجوز له رده لمبايعته فان رده فعليه جزاؤه وفي فساد شرائه أي الحرم الصيد من حل في الحل فيجب عليه رده لمبايعته ان لم يفت (قولان) الأول لابن حبيب والثاني في الموازية واستثنى من البرى فقال (الالفارة والحية) تأوها للوحدة (والعقرب مطلقا) صغيرة أو كبيرة (وغرابا وحداة) فيجوز قتل هذه الحسة لانبية ذكاتها فان نوى ذكاتها فلا يجوز وحديثه يكون فيها الجزاء (وفي) جواز قتل (صغيرها) أي الغراب والحداة وهو ما لم يصل لحد الايذاء نظرا للفظ غراب وحداة ومنعه نظرا للمعنى وهو انتفاء الايذاء (خلاف) دأب بين الجواز والمنع وشبهه في الجواز فقال (كعادي سبع) كأسد وغمر وفهد وبه فسر حديث اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فعدا عليه السبع فقتله وهو عتبة بن أبي لهب (كذب ان كبر) فيجوز قتله فان صغر كره قتله ولا جزاء فيه وشبهه في الجواز أيضا فقال (كطير خيف) منه على نفس أو عضو أو دابة أو مال له بال ولا يندفع ولا يؤمن منه (الا بقتله) فيجوز قتله ولا جزاء فيه (و) (الا) (وزغا) فيجوز قتله (لحل) أي غير محرم (بمحرم) أي فيه لان شأنه الايذاء ويكره للمحرم قتله في الحل والحرم ويطعم شيئا من طعام وشبهه في عدم الجزاء المستثناء فقال (كأن عم الجراد) أي كثر بحيث لا يستطيع دفعه ولا جزاء ولا حرمة في قتله لسر الاحتراز منه (واجتهد) المحرم في التحفظ من قتله واوه للحال (والا) أي وان لم يعلم أو لم يجتهد وقتله مفرطا (فقيمته) أي الجراد طعاما تأنم قاتله محرما وفي الحرم وظاهر المصنف كالمدونة بلا حكومة وقال ابن القاسم تأنم قيمته طعاما بحكومة فعلى ظاهر المصنف المراد قيمته بنظر أهل المعرفة وعلى ما لابن القاسم ان أخرج بلا حكومة فلا يجزى (وفي) الجردة

(الواحدة حفنة) أى ملء يد واحدة متوسطة لامقبوضة ولا مبسوطة (وان) قتلها (في نوم) أو نسيان وشبهه في وجوب الحفنة فقال (كدود) وذو نعل وذباب ففى قتلها حفنة (والجزاء) واجب (بقتله) أى الحيوان البرى ان قتله لغير مخمصة بل (وان) قتلته (لخمصة) أى شدة جوع عامة للمحرم وغيره أو خاصة بالحرم تبسح البيته وتقدم البيته عليه (و) يجب الجزاء ويقتضى الاثم لأجل (جهل) لعين الصيد أو حكم قتله لجداثة اسلام (ونسيان) وسواء كان لاتحاد قتل الصيد (وتكرار) فيتكرر الجزاء بتكرار قتله ولو نوى التكرار أو كان في فور أو ظن الاباحة فليس كالقذية ففيها ومن قتل صيودا فعليه بعددها كفارات وشبهه في لزوم الجزاء فقال (كسهم) رماه حل في حل على صيد في حل والحرم بينهما ف (مر) السهم (بالحرم) واصاب الصيد في الحل فقتله فميتة وفيه الجزاء عند ابن القاسم وخالفه أشهب (وكلب) أرسله حل في حل على صيد في حل ومر الكلب بالحرم وقتل الصيد في الحل فميتة وفيه الجزاء ان (تعين طريقه) أى الكلب الى الصيد من الحرم فطريقه بالرفع فاعل ومفهوم تعين انه ان لم يتعين طريقه من الحرم يؤكل ولا جزاء فيه وهو كذلك في ابن الحاجب ابن غازى سوى اللخمى مسألتى السهم والكلب في الخلاف واختار منهما جواز الأكل وعدم الجزاء (أو قصر) أى فرط المحرم أو من في الحرم (في ربطه) أى الحيوان الذى يصاد به من كلب أو باز فان قلت وقتل صيدا فعليه جزاؤه ولا يؤكل فان لم يقصر فلا شيء عليه (أو أرسل) الصائد كلبه أو بازه على صيد في الحل (بقربه) أى الحرم بحيث يغلب على الظن انه انما يدركه في الحرم (فقتل) الخارج الصيد (خارجة) أى الحرم بعد ادخاله فيه فميتة لا يؤكل وفيه الجزاء وأولى ان قتله فيه فان قتله خارجه ولم يدخله فيه فلا جزاء فيه ويؤكل (١٩٦) (و) يلزم الجزاء ب (طرده) أى الصيد (من حرم) الى حل فصاده صائد فيه أو

الواحدة حفنة وإن في نومه كدود والجزاء بقتله وإن لخمصة وجهل ونسيان وتكرار كسهم مر بالحرم وكلب تعين طريقه أو قصر في ربطه أو أرسل بقربه فقتل خارجة وطرده من حرمه ورمى منه أوله وتعرضه للتلف وجرحه ولم تتحقق سلامته ولو ينقص وكرر إن أخرج لشك ثم تحقق موته ككل من المشتركين وبارسال يسبع أو نصب شرك له ويقتل غلام أمره بإفلاته فظن القتل وهل إن تسبب

هلك قبل عوده للحرم وقيد ابن يونس هذا بما اذا كان الصيد لا ينجو بنفسه والا فلا جزاء على طارده ولو تلف أو صيد لان طرده حينئذ لا أثر له (و) في رمى منه أى الحرم على صيد في الحل فقتله ففيه الجزاء

السيد

ولا يؤكل عند ابن القاسم نظرا لابتداء الرمية وقال أشهب وعبد الملك يؤكل ولا جزاء فيه نظرا لانتهاها (أو) رمى من الحل (له) أى الحرم على صيد فيه فقتله فلا يؤكل وفيه الجزاء اتفاقا ومثل الرمي في الحالين ارسال الكلب وعطف على قتله من قوله والجزاء بقتله أيضا فقال (وتعرضه) أى الصيد (للتلف) كتنفريشه الذى لا يقدر على الطيران بدونه والا فلا جزاء كذا وقع التقييد به في المدونة (و) يجب الجزاء في (جرحه) أى الصيد جرحا لم ينفذ مقتله وغاب مجروحا (ولم تتحقق سلامته) قيد في تعرضه وجرحه فان تحققت سلامته أو غلبت على الظن بلا نقص بل (ولو ينقص) فلا جزاء فيه فهي مبالغة في مفهوم ولم تتحقق سلامته (وكرر) الجزاء (إن أخرج) الجزاء (لشك) أى مطلق تردد في سلامة الصيد في صورتى تعرضه لتلف وجرحه كما هو الواجب عليه (ثم) بعد اخراجه (تحقق موته) أى الصيد بعد الاخراج التماساى لأنه أخرج قبل الوجوب أى في الواقع وشبهه في تكرار الجزاء فقال (ككل من المشتركين) فى قتل صيد فى الحرم سواء كانوا محرمين أم لا وفى الحل وهم محرمون فعلى كل واحد منهم جزاء كامل ومفهوم المشتركين انه لو تمالأ جماعة على قتل صيد وقتله واحد منهم فعليه وحده جزاؤه وهو كذلك ولو اشترك حل ومحرم فى قتل صيد فى الحل فجرأؤه على المحرم وحده (و) الجزاء (بارسال) من محرم مطلقا أو من حل فى الحرم لكلب أو باز (لسبع) أى عليه فى ظن الصائد وقتله الكلب أو أنفذ مقتله وتبين انه بقروحش مثلا (أو نصب شرك له) أى السبع الذى يفترس غنمه أو طيره أو نفسه فعتب فيه حمار وحشى فالجزاء كمن حفر بئرا لسبع فوقع فيها غيره فيضمن ديتة أو قيمته (و) يجب الجزاء على سيد محرم (بقتل غلام) أى رفيق الصيد الذى (أمر) أى أمر السيد الغلام (بإفلاته) أى الصيد (فظن) الغلام ان (القتل) هو الذى أمر به السيد وعلى العبد جزاء أيضا ان كان محرما أو فى الحرم ولا ينفعه خطأ ظنه وأولى ان أمره بالقتل (وهل) لزوم الجزاء للسيد يقتل غلامه (ان تسبب

السيد فيه) بأن أذن له في اصطيداده فإن لم يتسبب السيد فيه فلا جزاء (أولا) يقيد بذلك والجزاء على السيد مطلقا فيه (تأويلان) الأول لابن الكاتب والثاني لأن محرز قوله أولا بسكون الواو نفى لقوله أن تسبب أى أولا يشترط تسبب السيد (و) يجب الجزاء (بسبب) أى في قتل الصيد في الحرم مطلقا أو في الحل من محرم أن قصد السبب بل (ولو اتفق) كونه سببا بلا قصد (كفرزه) أى الصيد من رؤية محرم مطلقا أو حل في الحرم (فمات) الصيد فالجزاء عند ابن القاسم وهو المذهب (والأظهر) عند ابن عبد السلام (والأصح) عند ابن المواز والتونسي (خلافه) أى خلاف قول أشهب بعدم لزوم الجزاء وشبهه في عدم الجزاء فقال (كفسطاطه) أى خيمة المحرم أو من في الحرم إذا تعلق الطير باطنها بمات فلا جزاء فيه على المذهب (و) (حفر) (بئر) فوقع فيها صيد فلا جزاء فيه (ودلالة محرم أو حل) من إضافة المصدر لمفعوله وقاعله المحذوف محرم أى دل محرم محرما أو حلالا على صيد فقتله فلا جزاء على الدال وإن كان آثما بسبب الدلالة ومثلها الاعانة (و) لا جزاء في (رميه) أى الصيد حال كونه مستقرا (على فرع) ممتد في الحل (و) (أصله) أى الفرع ثابت (بالحرم) والفرع خارج عن حد الحرم ويؤكل (أو) رمى الحلال صيدا (بجل) فأصابه السهم في الحل (وتحمل) الصيد بنفسه ودخل الحرم (فمات به) أى في الحرم فلا جزاء فيه على الرامى (إن) كان (أنفذ) السهم (مقتله) أى الصيد في الحل ويؤكل (وكذا) في الأكل وعدم الجزاء الصيد المصاب بسهم في الحل المتحامل للحرم الليث به (إن لم ينفذ) السهم مقتله (على المختار) للخمى من أقوال ثلاثة أخذها للتونسي بالجزاء وعدم الأكل ثانيها بعدم الجزاء ولكنه لا يؤكل وهو لا يصح ثالثها لأشهب بعدم الجزاء وحل الأكل وهو الذى اختاره الأخمى معتبرا وقت الرمي لا وقت الموت (أو أمسكه) أى أمسك المحرم الصيد (ليرسله) (١٩٧) أى الصيد (فقتله) أى الصيد

وهو في يد المحرم (محرم) آخر فلا جزاء فيه على ممسكه وجزاؤه على قاتله (والا) أى وإن لم يقتله محرم وقتله حل في الحل (فعليه) أى الممسك الجزاء (وغرم الحل) القاتل (له) أى

السَّيِّدُ فِيهِ أَوْ لَا تَأْوِيلَانِ وَبَسَبَبٍ وَلَوْ اتَّفَقَ كَفَرَزَعَهُ فَمَاتَ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ كَفُسْطَاطُهُ وَبِشْرٍ لِمَاءٍ وَدِلَالَةٍ مُحْرِمٍ أَوْ حَلٍّ وَرَمِيَهُ عَلَى فَرْعٍ أَصْلُهُ بِالْحَرَمِ أَوْ بِجِلٍّ وَتَحَامَلَ فَمَاتَ بِهِ إِنْ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُنْفِذْ عَلَى الْمُخْتَارِ أَوْ أَمْسَكَهُ إِيْرِسَاءَهُ فَقَتَلَهُ مُحْرِمٌ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ وَغَرِمَ الْحِلُّ لَهُ الْأَقْلَ وَلِلْقَتْلِ شَرِيكَانِ وَمَا صَادَهُ مُحْرِمٌ أَوْ صَيْدٌ لَهُ مِيتَةٌ كَبَيْضِهِ وَفِيهِ الْجَزَاءُ إِنْ عَلِمَ وَأَكَلَ لَا فِي أَكْلِهَا

للممسك (الأقل) من قيمة الصيد وجزائه لنفسه بقتله في وجوب جزائه على ممسكه لا رساله (و) إن أمسكه المحرم أو حل في الحرم (للقتل) فقتله محرم مطلقا أو حل في الحرم فهما (شريكان) في قتل الصيد فعلى كل واحد جزاء كامل (وما) أى البرى الذى (صاده) شخص (محرم) مطلقا أو حل في الحرم ومات أو نفذ مقتله باصطياده أو ذكى بعده أو حل في الحل بأمر المحرم أو دلالاته أو إشارته أو مناولته نحو سوط ومات باصطياده أو ذكى بعده أو حل في الحل بدون مدخلة المحرم ثم ذكاه المحرم أو أمر بها (أو صيده) أى لأجل المحرم وخبر ما صاده محرم أو صيد له (ميتة) لكل أحد فلا يأكله محرم ولا حلال فإن صيده وذكى بعد تحلله كره أكله قاله الحطاب ونحوه في الذخيرة وأما ما صاده المحرم فميتة ولو ذكى بعد تحلله بغير إذنه وعليه جزاؤه لأنه لما وجب عليه إرساله ولم يرسله سار بمنزلة الذكى حال إحرامه (كبيضه) أى الصيد إذا كسره أو شواه محرم مطلقا أو حل في الحرم أو حل في الحل لمحرم فميتة لا يأكله حل ولا محرم وظاهره نجاسته لما هذا هو المشهور وقال سند ما منع الحرم منه فيمن وأما منع غير المحرم منه ففيه نظر موجه ومصور بأن البيض لا يفتقر لذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة على غيره فلا يز بدفع المحرم فيه على فعل الجوسى فيه والجوسى إذا شوى بيض الصيد أو كسره فلا يجرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فإنه يفتقر لذكاة شرعية والجوسى ليس من أهلها الحطاب وهو بين ووجه المشهور بأنهم جعلوا البيض بمنزلة الجنين لأنه ينشأ عنه وباحتمال أن يكون فيه جنين (وفيه) أى ما صاده حلال لمحرم معين أو غيره (الجزاء) على المحرم الآكل منه (إن علم) للمحرم بأنه صيد لمحرم هو الآكل أو غيره (وأكل) المحرم منه فالجزاء عليه من حيث أكله عالما لا من حيث كونه ميتة وأما ما صاده محرم فعليه جزاؤه سواء أكل منه هو أو غيره أو لم يأكل منه ولا جزاء على غيره الآكل ولو محرما عالما بأنه صيد محرم وأقار هذا بقوله (لا) جزاء (في أكلها) أى ميتة الصيد فهو راجع لا كل المحرم ما صاده محرم غيره وترتب عليه جزاؤه إذا لم يتعد ويرجع

بعض المحرم الصائد نفسه اذا ترتب عليه الجزاء باصطياده ثم كل منه فلا جزاء عليه بأكله منه اذ لا يتعدد ويرجع أيضا لمفهوم ان علم فلا جزاء عليه بأكله منه ان لم يعلم (وجاز مصيد) شخص (حل) أجل شخص (حل) أي أكله لحرم ان كان الحل الصائد والحل المصيد ليسا ناو بين الاحرام بعد ذلك بل (وان) كان الحل الصائد والحل المصيد له أو هاهما (سيحرم) من ذكر بحج أو عمرة ان تمت ذكاته قبل الاحرام والافميته لزوال ملكه عنه باحرامه ووجوب ارساله ودخوله في عموم ما ذبح لمحرم (و) جاز لجلال ساكن بالحرم (ذبحه بحرم) أي فيه (ما) أي بر يا (صيد بحل) أي فيه صاده حل لحل وأما الآفاق الحل اذا اصطاد صيداً في الحل حيا غير منقود مقل ودخل به الحرم فانه يزول ملكه عنه بمجرد دخوله به ويجب عليه ارساله وان ذكاه فهو ميتة وعليه جزاؤه ولو أقام قبل ذلك لحرم اقامة قطع حكم السفر فجواز ذبح الصيد بالحرم خاصة خصوص أهله الساكنين به والرخصة لا يقاس عليها نعم الحق بالسكنى طول الإقامة ومفهوم بحل ان ما صيد بحرم لا يجوز ذبحه به ولا يحل ويجب ارساله والافوميته وفيه الجزاء وكذا ما صاده محرم كما تقدم (وليس الاوز) الانسى الذى لا يطير (والدجاج) الذى لا يطير والا فهو صيد قاله سند (صيد) فيجوز للمحرم والحلال بالحرم ذبحه كالابل والبقر الانسى والغنم وأما الاوز العراق فصيد كالبقر الوحشى (بخلاف الحمام) الانسى والوحشى فهو صيد محرم على المحرم مطلقا والحلال في الحرم التعرض له ولبيضه (وحرم) على الرجل والمرأة (به) أي في الحرم (قطع ما ينبت) جنسه (بنفسه) أي من غير عمل من آدمى كالبلق البرى والظرفاء ولوزرعه شخص نظرا لجنسه ولا فرق بين أخضره ويأبسه (الا الإذخر) نبت كالخلفاء طيب الرائحة واحده اذخرة وجمعه أذخر بفتح المهملة فيجوز قطعه وهو ما ينبت بنفسه لان النبي صلى الله عليه وسلم استثناه لما قال له عمه العباس رضى الله تعالى عنه الا الإذخر لصاغتنا وقبورنا فقال صلى الله عليه وسلم الا الا (السنا) بالقصر نبت يتداوى به مسهل فاسه أهل المذهب على الإذخر في جواز (١٩٨) قطعه وهو ما ينبت بنفسه ورأوه من قياس الأولى بالحكم لكثرة الاحتياج اليه

في الأدوية وفي القاموس
السناضوء البرق ونبت
مسهل للصفراء والبلغم
والسوداء وعدها وشبه
في الجواز المفاد بالاستثناء
فقال (كما) أي الذى

وَجَازَ مَصِيدُ حَلِّ حَلِّهِ وَإِنْ سَيَحْرِمُ وَذَبْحُهُ يَحْرِمُ مَا صِيدَ بِحَلِّهِ وَلَيْسَ الْإِزْوَالدُّ جَاجُ
بَصِيدٍ بِخِلَافِ الْحَمَامِ وَحَرَّمَ بِهِ قَطْعُ مَا يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ إِلَّا الْإِذْخَرَ وَالسَّنَا كَمَا
يُسْتَنْبَتُ وَإِنْ لَمْ يُعَالَجْ وَلَا جَزَاءُ كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ بَيْنَ الْحَرَارِ وَشَجَرِهَا بِرِيدَا فِي بَرِيدِ
وَالْجَزَاءِ بِحُكْمِهِ عَدْلَيْنِ فَمِثْلَيْنِ بِذَلِكَ مِثْلُهُ

(يُسْتَنْبَتُ) جنسه كخنس وبقل وعلق وكرات وحنطة ويطبخ وقنأ ونخل وعشب فيجوز قطعه ان
استنبت بل (وان لم يعالج) بأن نبت بنفسه اعتبارا بأصله بمثابة ما توحش من الانسى (ولاجزاء) على قاطع ما حرم قطعه لانه قدر
زائد على التحريم يحتاج لدليل ولادليل فليس فيه الا الاستغفار وشبهه في الحرمة وعدم الجزاء فقال (كصيد) حرم (المدينة)
الشريفة للنورة بأنوار خاتم الأنبياء وسيد المرسلين صاوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين فيحرم ولا جزاء فيه كالبخين التمسوس
وحزمها بالنسبة للصيد ما (بين الحرار) المحيطة بها جمع حرة أي أرض ذات خجارة سود نجرة كأنها أحرقت بنار فالمدينة داخله في
حرم الصيد والجمع لما فوق الواحد اذ ليس ثم الا حرتان أو باعتبار ان لكل حرة طرفين وهما المراد بلبتيها (و) كقطع (شجرها)
أي المدينة (بريدا) طولاً من طرف بيوتها (في بريد) أي مع بريد آخر من كل جهة من طرف البيوت أيضا فمسافة حرم المدينة
بريد من كل ناحية منها من طرف دورها ففي معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أمم أي مع أمم فالمدينة بالنسبة للشجر ليست من
الحرم والمراد بالشجر ما ينبت بنفسه ويستثنى ما استثنى من شجر حرم مكة ولم يذكره المصنف اتساعا لعل القياس بالاولى وفي
الاكمال قال ابن حبيب تحريم النبي صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة انما ذلك في الصيد خاصة وأما في قطع الشجر فبريد في بريد
من دور المدينة كلها أخبرني بذلك مطرف عن مالك رضى الله تعالى عنه وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن وهب (والجزء)
سواء كان مثلاً من النعم أو طعاماً أو صيماً مشروط (بحكم) رجلين (عدلين) عدالة شهادة فتتضمن الحرية والبلوغ والعلم
بالمحكوم به ولو كان الصيد محرم كخنزير وتعتبر قيمته طعاماً على تقدير جواز بيعه فان أخرج الجزاء بالاحكام أعاد بعد الحكم ولا
تسكتفي فيه الفتوى ولا الإشارة لان الحكم انشاء فلا بد فيه من اللفظ بأن يقولوا حكمنا بالجزاء (فقيهن) أي علمين (بذلك)
أي حكم جزاء الصيد لا بجميع أبواب الفقه وخبر الجزاء (مثله) أي مقارب الصيد في القدر والصورة ان وجد والا كفى مقاربه

في القديريين للثل فقال (من النعم) أي الأبل والبقر والنعم (أو اطعام بقيمة الصيد) نفسه حيا كبيرا ولا يقوم بدرهم ثم يشتري بها طعام لسكن ان وقع أجزا ولا يقوم مثله من النعم بل يقوم بنفس الصيد وتعتبر قيمته (يوم التلف) لا يوم تقويم الحكمين ولا يوم التعدي ويعتبر كل من الاطعام والتقويم (بمحلّه) أي التلف ان كان له قيمة فيه ووجد به مسكين (والا) أي وان لم يكن له قيمة بمحلّه أولم يوجد فيه مسكين (في) يقوم أو يطعم (بقربه) أي محل التلف (ولا يجزى) الاطعام (بغيره) أي محل التلف أو قربه مع الامكان سند جملة ذلك انه ان أخرج الجزاء هديا اختص بالحرم أو صياما فحيث شاء أو طعاما اختص بمحل التقويم (ولا) يجزى (زائد على مد) من الطعام المقوم به الصيد أي دفعه (لمسكين) وله نزع ان بقي وبين ولا يجزى ناقص عن المد إلا أن يكمل واستثنى من قوله ولا يجزى بغيره فقال (الا ان يساوى سعره) أي الطعام في محل الاطعام سعره في محل التلف (فتأويلان) بالاجزاء وعدمه (أو) صام أياما بعدد الامداد (لكل مد صوم يوم) وان جاوز ذلك شهرين وثلاثة كما في المدونة (وكمل) اليوم أو اللد (لكسره) أي اللد وجوبا في الصوم ونديا في اللد قاله الباجي (فالنعامة) جزاؤها (بدنة) لمقاربتها لها في القدر والصورة (والفيل) جزاؤه بدنة (بذات سنامين) لقربها منه ابن الحاجب لانص في الفيل ابن ميسر بدنة خراشانية ذات سنامين وقال القرويون القيمة (وحمار الوحش وبقرة) جزاء كل واحد منهما (بقرة) بناء الوحدة لا التأنيث فتشمل للذكر ايضا وجمعها بقر وبقرات وبقر بضمين وهو مخير بينها وبين الاطعام والصيام كما تقدم (والضبع) والثعلب في كل (شاة) أي واحدة من غنم ظاهره ولو خيف منهما ولا يندفعان الا بقتلها (١٩٩) فما الفرق بينهما وبين الطير

الخوف منه ولا يندفع الا بقتله وفرق بسهولة التحرز منهما البتاني يتعين حمل كلام المصنف على غير الخوف منهما الا بقتلها والا فلا جزاء صرح به القاضى في التلخيص وشبهه في الشاة فقال (كحمار مكة) أي المصيد فيها وان

مِنَ النِّعَمِ أَوْ إِطْعَامٍ بِقِيَمَةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلَافِ بِمَحَلِّهِ وَإِلَّا فَيَقْرَبُهُ وَلَا يُجْزَى بِغَيْرِهِ وَلَا زَائِدٌ عَلَى مَدِّ لِسْكَينٍ إِلَّا أَنْ يُسَاوِيَ سَعْرُهُ فَتَأْوِيلَانِ أَوْ لِكُلِّ مَدٍّ صَوْمٌ يَوْمٌ وَكَمَلٌ لِكُسْرِهِ فَالْنِّعَامَةُ بَدَنَةٌ وَالْفِيلُ بِذَاتِ سَنَامَيْنِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَبَقَرُهُ وَبَقَرَةٌ وَالضَّبْعُ وَالثَّعْلَبُ شَاةٌ كَحِمَامٍ مَكَّةَ وَالْحَرَمَ وَيَمَامِهِمَا بِإِلْحَاكِهِمَا وَلِلْجِلِّ وَضَبٌ وَأَرْبٌ وَبَرَبُوعٌ وَجَمِيعُ الطَّيْرِ الْقِيَمَةُ طَعَامًا وَالصَّغِيرُ وَالرَّيْضُ وَالْجَمِيلُ كَغَيْرِهِ وَقَوْمٌ لِرَبِّهِ بِذَلِكَ مَعَهَا

كان طارئا عليها من الحل (والحرم) عطف عام على خاص إلحاقا لغيرها من الحرم بها عند مالك وأصنغ وعبد الملك رضى الله تعالى عنهم وهو المشهور ومذهب المدونة وقال ابن القاسم فيه حكومة كحمار الحل الذي صاده محرم (ويمامهما) أي المصيد في الحرم ومنه مكة وتجب الشاة في حمام ويمام الحرم (بلا حكم) كالاستثناء من قوله والجزاء بحكم عدلين فكانه قال الا حمام مكة فشاة بلا حكم لخروجه عن الاجتهاد لتقرره بالدليل وقد خالف حمام مكة والحرم ويمامهما سائر الصيد في انه ليس فيه مثل وانه لا يحتاج للحكم وانه لا اطعام فيه فان عجز عن الشاة صام عشرة أيام وكان فيه شاة لانه يألف الناس فشدد فيه لئلا يتسارع الناس الى قتله (و) في الحمام (للحل) أي المصيد فيه وان ولد بالحرم فاللام بمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة (و) في (ض) وأرب وبربوع وجميع الطير المصيد في حل محرم أو حرم مطلقا ولو بمكة غير حمام الحرم ويمامه (القيمة) معتبرة يوم الاتلاف (طعاما) أو عدلها صياما فان الذي عليه أهل المذهب ان المصيد الذي لا مثل له لصغره يخير فيه بين الاطعام والصيام وماله مثل يخير فيه بين المثل والاطعام والصيام (والصغير) من الصيد فيما وجب من مثل أو طعام أو صيام بدلا عن الامداد (والريض) منه (والجميل) في صورته والأثنى والمعلم (كغيره) من كبير وسليم وقبيح وذكر وما ليس بمعلم فتساوى المذكورات مقابلاتها في الواجب كالدليات القرافي الفراهة والجمال لا يعتد بهما في تقويم للصيد لان تحريمه لا كله وانما يؤكل اللحم فالعيب غيبا لا يؤثر في اللحم كالتسليم فيقوم ذات الصيد بقطع النظر عن ذكوره وانوثته ولا تقوم الاثنى على انها ذكر ولا الذكر على انه أثنى (و) لو كان الصيد الموصوف بشيء مما ذكر مما لو كان لشخص بان كان معلما مشفعا شرعية أو صغيرا أو جميلا أو مريضا قوم لحق الله تعالى غير معتبر وصفه و (قوم لربه ب) اعتبار (ذلك) الوصف القائم به من التعلم أو الصغر أو الجمال أو المرض أو ضدها (معها) أي القيمة الواجبة لحق الله تعالى أي مع اخراجها فيعطى ربه قيمته

على أنه معلم مثلاً ويخرج فيعته أي جزاءه للفقراء على أنه غير معلم فنلزمه قيمتان قيمة مجردة عن المنفعة وقيمة مع اعتبارها (واجتهداً) أي الحكمان وجوباً (وان روى فيه) أي الصيد شيء عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم بخصوصه كبدنة في نعمة وذات سنامين في فيل وصلة اجتهدا (فيه) أي الجزاء الذي يحكم به أن لم يرو فيه شيء عن الصحابة بل وان روى فيه شيء عنهم ففيه لف ونشر غير مرتب ولو حذف أحدهما كان أحسن وكان من المتنازع ومعنى اجتهدا في المروى فيه شيء اجتهدا في السمن والهزال والسمن فصب الزواية النوع ومصب الاجتهاد الصفات كالسمن والسمن بأن يريان في هذه النعمة بدنة سميئة أو هزيلة مثلاً السمن النعمة أو هزها وكان يريان في هذه النعمة ناقة سنهاتها خمس سنين لصغرها وفي هذه النعمة ناقة سنهاتها سبع سنين لكبرها الرماحي قوله واجتهدا الخ أمر للحكمين بالاجتهاد ان كانا من أهله لان هذا الكلام للإمام مالك رضي الله تعالى عنه وزمانه زمن اجتهدا قال فيها ولا يكتفيان في الجزاء بما روى وليبتدئا الاجتهاد ولا يخرججا باجتهدا عن آثار من مضى اه الأثرى ان عمر رضي الله تعالى عنه قضى في الأرب بعناق وفي اليربوع بجفرة وهي دون العناق وخالفه مالك رضي الله تعالى عنه محتجاً بأن الله تعالى قال هديا بالغ الكعبة فلا يصح ان يخرج ما ليس بهدي لصغره وهذا معنى قوله وان روى فيه ونحوه قول ابن الحاجب فيحكم ان عليه باجتهدا لما روى ابن عبد السلام أي عن السلف وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح العدول عنه كاقضى في الضبع بكبش وهنا أمران أحدهما الحكم لا بد منه حتى في المروى فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الذي اتفق السلف عليه لان الله تعالى قال يحكم به ثانيهما اذا حكما لا بد من الاجتهاد في محله فقد قال الباجي في قول مالك رضي الله تعالى عنه في الوطأ لم أزل أسمع في النعمة اذا قتلها المحرم بدنة يريد ان ذلك شائع قديم تكرر حكم الأئمة وقتوى العلماء به ومع ذلك فلا يجوز اخراجها الا بعد الحكم بها وتكرر الاجتهاد في ذلك وحيث كان الاجتهاد مشروطاً بعدم الخروج عما روى عن السلف لم يبق متعلق الا بالصفات (٢٠٥) من السن والسمن والهزال يؤيده مخالفة مالك عمر رضي الله تعالى عنهم

في العناق والجفرة (وله) أي المحكوم عليه بجزاء صيد (ان ينتقل) عما حكما عليه به بأن يريد حكماً آخر منهما أو من غيرها لما علمت ان الحكم لا بد

واجتهدا وإن روى فيه فيه وله أن ينتقل إلا أن يلتزم فتأويلان وإن اختلفا ابتدئ والأولى كونهما بمجلس ونقص إن تبين الخطأ وفي الجنين والبيض عشر دية الأم ولو تحرك ديتها إن استهل وغيره الفدية والصيتر مرتب هدى وتدريب ابل فبقر ثم صيام ثلاثة أيام من إحرامه وصام أيام رمى بنقص بحجر

منه فليس للرادان له الانتقال من غير حكم (الا ان يلتزم) ما حكما عليه به (فتأويلان) في جواز الانتقال عنه وعدمه ان يعتمد منهما الأول وعلمها اذا عرف ما حكما عليه به والتزمه لا ان التزمه من غير معرفة (وان اختلفا) أي الحكمين في قدر ما حكما عليه به أو نوعه أو أصل الحكم (ابتدئ) أي الحكم منهما أو من غيرها (والأولى كونهما) أي الحكمين حين الحكم (بمجلس) واحد ليطلع كل منهما على رأى الآخر (ونقص) أي حكمهما (ان تبين الخطأ) تبيننا واضحاً كحكم بشاة فيما فيه بقرة أو بدنة أو بعير فيما فيه شاة أو اطعام (وفي) التسبب في اسقاط (الجنين) ميتاً وأمه حية من محرم مطلقاً أو حل في الحرم (و) في كل واحدة من (البيض) لغير إوز ودجاج اذا كسرهما محرم مطلقاً أو حل في الحرم (عشر دية) أي جزاء (الام) للجنين والبيض ان لم يتحرك الجنين أو الفرخ بل (ولو تحرك) الجنين أو الفرخ عقب انفصاله حركة ضعيفة لا تدل على استقرار حياته (و) في الجنين والبيض (ديتها) أي جزاء الام (ان) مات بعد ان (استهل) صار خا عقب انفصاله عن أمه حية أو عن بيضة ولما كانت دماء الحج ثلاثة فدية وجزاء وهدى وقدم الكلام على الفدية والجزاء شرع في الكلام على الهدى فقال (وغير الفدية) الواجبة فيما يترفع به أو يزيل به أذى (و) غير جزاء (الصيد) وهو أي غير الفدية وغير جزاء الصيد ما يجب لقران أو تمتع أو ترك واجب في حج أو عمرة (مرتب) مرتبتين لثالث لهما لا ينتقل عن أولاهما الا بعد عجزه عنهما ثم صيام عشرة أيام ويقال له (هدى وتدريب) مع القدرة على أنواع النعم (ابل) وهو أفضل الهدايا (فبقر) إلى الأبل في الفضل فضاء فمعز أولهما مقدم ندبا (ثم) ان عجز عن الدم (صيام ثلاثة أيام) أول وقتها (من إحرامه) بالحج إلى يوم العيد (و) ان فاته صومها فيما بينهما (صيام أيام منى) الثلاثة التي تلى يوم العيد ولكن لا يجوز تأخير الصوم اليها الا لعذر (بنقص بحجر) فمراده ان كون النقص قبل الوقوف بعرفة شرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من إحرامه إلى يوم النحر والثاني كونه ان فاته ذلك صام أيام منى وما بين قول ابن الحاجب

فان كان عن نقص متقدم على الوقوف كالتمتع والقران والفساد والقوات وتعدي الميقات صام ثلاثة أيام في الحج من حين يحرم به الى يوم النحر فان أخرها إليه فأيام التشريق ثم قال وان كان عن نقص بعد الوقوف كترك مزدلفة أو رمي أو حلق أو ميبت منى أو وطئ قبل الافاضة أو الحلق صام متى شاء وكذلك صيام وهدي العمرة وإنما اعتمد ابن الحاجب قوله في المدونة وإنما يصوم ثلاثة أيام في الحج للتمتع والقران ومن تعدى ميقاته أو أفسد حجه أو فاته الحج وأما من لم يمه ذلك لترك حجرة أو لترك النزول بالمزدلفة فليصم متى شاء وكذلك الذي وطئ أهله بعد رمي حجرة العقبة وقبل الافاضة لانه إنما يصوم اذا اعتمر بعد أيام منى (ان تقدم) النقص (على الوقوف) بعرفة كتمتع وقران وتعدي ميقات وترك طواف قدوم (وسبعة) من الأيام أى على العاجز عن الصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة (اذا رجع من منى) لم يقل لمكة مع انه المراد ثلاثا يتوهم شموله لرجوعه لها يوم النحر لطواف الافاضة وانه يصوم أيام منى الثلاثة من حجة السبعة مع انه لا يصومها ان كان قد صام الثلاثة قبل أيام منى والمراد بالرجوع من منى الفراغ من الرمي ليشمل أهل منى ومن أقام بها (ولم تجز) أى لانكفى السبعة (ان قدمت) أى السبعة أو شئ منها (على وقوفه) وكذا التقدم منها على رجوعه من منى لقوله تعالى اذا رجعتم ويندب تأخير صوم السبعة الى أن يرجع الى وطنه ليخرج من الخلاف في معنى قوله تعالى اذا رجعتم هل المعنى للآهل قاله غير مالك أو لمكة قاله مالك رضى الله تعالى عنه وشبه في عدم الاجزاء فقال (كصوم أيسر قبله) أى قبل شروعه فيه أو بعده وقبل كمال يوم فلا يجزئه ويكفي الرجوع للصوم ويجب عليه تكميل اليوم الذي أيسر فيه (أو وجد) من عليه الهدى (مسلفا لال) يهدى به ويقضيه من مال له (ببلده) لانه صار موسرا حكما (وندب الرجوع) من الصوم (له) أى الدم ان أيسر به (بعد) صوم (يومين) بأن أيسر في ليلة الثالث (و) ندب (وقوفه) أى الهدى (به) أى الهدى (المواقف) كلها فالتدب منصب على المجموع فلا (٢٠١) ينافي ان ايقافه بعرفة جزأ من ليلة النحر شرط وهذا فيما

إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْوُقُوفِ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنًى وَلَمْ يُجْزَ أَنْ قُدِّمَتْ كَلَىٰ وَقُوفُهُ
كَصَوْمِهِ أَيْسَرَ قَبْلَهُ أَوْ وَجَدَ مُسَلِّفًا لِّالِ يَبْلَدِهِ وَنُدِبَ الرُّجُوعُ لَهُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ
وَوُقُوفُهُ بِدِ الْوَاقِفِ وَالنَّحْرِ بِمَنًى إِنْ كَانَ فِي حَجٍّ وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهَوِّ
بِأَيَّامِهَا وَإِلَّا فَمَسَكَةٌ وَأَجْزَأُ إِنْ أُخْرِجَ لِحِلٍّ كَانَ وَقَفَ بِهِ فَضْلًا مُّقْلَدًا وَنَحْرًا وَفِي
الْعُمَرَاءِ بِمَكَّةَ بَعْدَ سَنَيْهَا ثُمَّ حَلَّقَ

(٢٦ - جواهر الاكليل - اول) (بمنى) مع استيفاء الشروط الثلاثة الآتية ويشترط كونه نهرا فلا يجزئ ليل والغدية لا تختص بمكان وذكر شروط نحره بمنى فقال (ان كان) الهدى سبق (فى) احرام (حج) فرض أو مندور أو تطوع (وقوف به) أى الهدى (هو) أى الهدى فصل به ليصح العطف على الضمير المستتر في وقف على حد قوله تعالى اسكن أنت وزوجك (أو نائبه) أى الهدى (كهو) أى كوقوفه الركنى في كونه بعرفة جزأ من ليلة العيد فاحترز بقوله أو نائبه عن وقوف التجار بينهم بعرفة جزأ من ليلة العيد فانه لا يكفي لانهم لم ينو بوا عنه الا أن يشتريه منهم بعرفة ويتركه عندهم حتى يأتوا به منى ونحر (بأيامها) أى منى هذا ظاهر سياقه وقال الأجهوري المعتمد بأيام النحر فقط اذ اليوم الرابع ليس وقتا للنحر ولا ذبيح فتجوز في التعبير ولو قال بأيام النحر لكان أولى (والا) أى وان لم توجد هذه الشروط الثلاثة بأن اتفت كلها بأن ساقه في عمرة أو جزاء صيدا ولنقص في حج سبق أو عمرة كذلك أوفات أيام النحر (فمكة) مخله وجو بلا يجزئ بمنى ولا غيرها لقوله تعالى هدايا بالغ الكعبة ولما كان شرط كل هدى الجمع فيه بين الحل والحرم وكان ما يذكى بمنى مجموعا فيه بين الحل والحرم اذ شرطه وقوفه بعرفة وهى من الحل بين الصنف ان هذا شرط في الذكى بمكة الذي من صورته ما فاته الوقوف بعرفة فقال (وأجزأ) كل هدى يذكى بمكة (ان أخرج لحل) من أى جهة ولو بشرائه منه واستصخا به لمكة وسواء كان الخرج له حالا أو محرما وسواء أخرجه هو أو نائبه (كأن وقف) رب الهدى (به) أى الهدى بعرفة جزأ من ليلة العيد (فضل) الهدى من ربه بعد وقوفه به حال كونه (مقلدا ونحر) أى الهدى أى نحره من وجده بمنى في أيام النحر ثم وجده ربه منحورا فقد أجزأ عنه (و) الهدى للسوق (فى) احرام (العمرة) لنقص فيها كتعدي ميقات وترك تلبية أو اصابة صيد أو فى حج سبق أو فى عمرة سابقة يذكى (بمكة بعد سعيها) أى العمرة فلا تجزئ تذكىته قبله تزيلا له منزلة الوقوف فى هدى الحج فانه لا يذكى الا بعده (ثم حلق) للمعتمر رأسه أو قصر وحل من

ليلة النحر شرط وهذا فيما
ينحر بمنى وأما ما ينحر
بمكة فشرطه الجمع بين
الحل والحرم ويكفى
وقوفه به فى أى موضع
من الحل فى أى وقت
(و) ندب (النحر) للهدى

عمرته ولا يجوز ان يؤخر نحره أى عن الحلق فأتى بتم المرتبة ليفيد ان الحلق فى العمرة بعد تذكى الهدى كالحج لقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله (وان) أحرم شخص بعمره وساق هديا تطوعا وقلده وأشعره ثم (أردف) حجاج عليها (لخوف فوات) للحج ان أخر احرامه حتى يتمها لقرب وقت الوقوف فصار قارنا (أو) أردفت امرأة محرمة بعمره الحج عليها ومعهما هدى تطوع (لحيض) أو نفاس نزل بها فمنعها من اتمام عمرتها وخافت فوات الحج ان أخرت احرامها الى اتمامها بعد طهرها لقرب وقت وقوفه فسارت قارنة (أجزأ) الهدى (التطوع) أى الذى لم يسق لشيء وجب أو يجب فى الصورتين (لقرانه) أى الردف من الشخصين ويستحب للردفة لحيض أن تعتمر بعد فراغها من القران كما فعلت عائشة رضى الله تعالى عنها بأمره عليه الصلاة والسلام ومفهوم لخوف فوات مفهوم موافقة فمن أحرم بعمره وساق هدى تطوع ثم أردف الحج عليها بغير عذر أجزأه هدى التطوع لقرانه وشبه فى الاجزاء فقال (كأن) أحرم بعمره و(ساقه) أى الهدى لا بقيد كونه تطوعا (فى) احرام (ها) أى العمرة وأتمها فى أشهر الحج وتحمل منها ولم يذكر الهدى الذى ساقه فيها (ثم حج من عامه) وصار متمتعا فيجزئ الهدى الذى ساقه فى العمرة لتمتعه سواء ساقه له أولا (وتؤولت) أى فهمت المدونة (أيضا) أى كانت مؤولت باجزائه مطلقا سيق للتمتع أم لا (بما إذا سبق) الهدى فى العمرة (للمتع) أى ليجعله هديا عن تمتعه الا انه لما ساقه وقلده وأشعره قبل احرامه بالحج ساء تطوعا لذلك فهو تطوع حكما فلذا أجزأه عن تمتعه (والندوب) فيما ينحر بنى الثابت بالسنة عند جمره العقبة ومنى كلها منحر ولا يجزىء النحر بعد جمره العقبة بما يلى مكة لانه ليس من منى وفيما ينحر (بمكة الروة) لما فى الموطأ وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بنى هذا للنحر وكل منى منحر وفى العمرة عند الروة هذا للنحر وكل فجاج مكة وطرقها (٢٠٢) منحر والمراد القرية نفسها فلا يجوز النحر فى طوى بل يدخل دور مكة

كما قال ابن القاسم (وكره نحر غيره) أى استنابة غيره فى نحر هديه ان كان النائب مسلما والا لم يجزه وعليه بدله (كالأضحية) فكره الاستنابة على ذكاتها

وإن أردف لخوف فوات أو لحيض أجزأ التطوع لقرانه كأن ساقه فيها ثم حج من عامه وتؤولت أيضا بما إذا سبق للتمتع والندوب بمكة الروة وكره نحر غيره كالأضحية وإن مات متمتعا فالهدى من رأس ماله إن رمى العقبة ومن الجميع وعيبه كالضحية والمعتبر حين وجوبه وتقليده فلا يجزى مقلدا بعب ولو سلم بخلاف عكسه إن تطوع وأرشه ونمته فى هدى إن بلغ وإلا

فالسنة توليها بنفسه تواضعا فى العبادة واقتداء بسيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين تصدق (وان مات متمتعا) عن غيره هدى أو عن هدى غير مقلد (فالهدى) لتمتعه واجب على وارثه اخراجه (من رأس ماله) الذى مات عنه ولو استغفره أولم يوص (ان) مات للتمتع بعد ان (رمى العقبة) يوم العيد أوفات وقت أداء رميها بغروب يوم العيد أو طاف للأفاضة قبل رميها ثم مات يوم العيد قبل رميها فالهدى من رأس ماله للحصول معظم الاركان مع حصول أحد التحالين فقد أشرف على الفراغ (وسن الجميع) أى جميع دماء الحج من هدى وجزاء وفدية (وعيبه) المانع من اجزائه أو كاله (ك) سن وعيب (الضحية و) الوقت (المعتبر) فيه السن والسلامة من العيوب المانعة من الاجزاء أو السكال (حين وجوبه) أى تعيين النعم وتميزه عن غيره للاهداء به ان كان لا يقلد كالنعم (و) حين (تقليده) ان كان مما يقلد كبذنة وبقرة فليس المراد بوجوبه كونه واجبا وكلامه فى مناسكه يفيد ان التعيين كاف فيما يقلد أيضا وفرع على قوله والمعتبر الخ فقال (فلا يجزىء) هدى واجب لقران أو تمتع أو لغيرهما (مقلدا) حال كونه متلبسا (بعب) مانع من الاجزاء كشدة عرج أو صغير لم يبلغ سن الاجزاء ان استمر معيبا أو صغيرا الى حين تذكيته بل (ولو سلم) أى برىء من العيب أو بلغ السن المجزىء قبل تذكيته ويجب انفاذ ما قلده صغيرا أو معيبا لوجوبه بالتقليد وان لم يجز (بخلاف عكسه) وهو مقلد سليما تعيب فيجزىء ان لم يتعد عليه ولم يفرط فيه والاضمنه قاله سنده (ان تطوع) به أورد عليه ان العتد اجزاؤه فى الواجب أيضا وأوجب بأن الكاتب حذف واوا قبل ان وأبدل فاءه بواو فى قوله وأرشه والصواب وان تطوع به فأرشه الخ فهو كلام مستأنف لا شرط فى قوله بخلاف عكسه وبأن قوله ان تطوع به قدمه الكاتب عن محله ومحله عقب قوله تصدق به (وأرشه) أى عوض عيب هدى التطوع ولو منع الاجزاء (ونمته) اذا استحق الذى يرجع به المشتري على بائع الهدى يحجل (فى هدى) آخر يهدى به عوضا عن المعب أو المستحق (ان بلغ) الارش أو الثمن ممن هدى (والا) أى وان لم يبلغ الارش

أو الثمن ثمن هدى آخر (تصدق به) أى الارش أو الثمن وجوبا (و) أرشه وثمنه لما أخذ (في) عيب أو عين الهدى (الفرض) الاصلى أو المنذور المضمون (يستعين به في) هدى (غير) ان كان العيب مانعا من الاجزاء والا فيجعله في هدى ان بلغ والا تصدق به (وسن) في البدن (اشعار) أى شق (سمنها) بضم السين والنون جمع سنام بفتح السين ان عرفة الاشعار شق يسيل دما (من) الجنب (الايسر) الحطاب الظاهر ان من بمعنى في كقوله تعالى من يوم الجمعة وقوله تعالى أروني ماذا خلقوا من الارض وقول ابن غازي انها للبيان بعيد (للقبة) اللام بمعنى من والمعنى انه يشق في السنام من جانبيه الأيسر مبتدئا من ناحية الرقبة الى جهة المؤخر فلا يبدأ من المؤخر الى المقدم ولا من المقدم الى جهة ركبتى البعير ولا يد في النذب أن يسيل منه الدم ولو شق قدر أنملة آخذا زمامها بيده اليسرى (مسميا) ندبا أى قائلا بسم الله والله أكبر اللخمى قال مالك رضى الله تعالى عنه عرضا وابن حبيب طولا ابن عرفة لم أجد لغويا الا فسر الطول بضد العرض ولا العرض الا بضد الطول وقال البيضاوى في مختصره الكلامى الطول البعض المقروض أولا وقيل أطول الامتدادين المتقاطعين في السطح والاخذ من رأس الانسان لقدمه ومن ظهر ذات الاربع لأسفلها والعرض المقروض ثانيا والامتداد الأقصر والاخذ من يمين الانسان ليساره ومن رأس الحيوان لذنبه ابن عرفة فاعل العرض عند مالك رضى الله تعالى عنه كنقل البيضاوى وهو الطول عند ابن حبيب فيتفقان (و) سن (تقليد) أى جعل قلادة في رقبة الهدى والاولى تقديمه في الذكر على الاشعار لان السنة تقديمه عليه في الفعل خوفا من نفاها بالاشعار لا يلامها فلا يتمكن من تقليدها (وندب) في المقلد به (نعلان) ويكفى واحد (بنبات الارض) فلا يجعل من شعر ونحوه مخافة أن يتعلق بغصن فيخنقها ونبات الارض يسهل قطعه وحكمة التقليد والاشعار اعلام المساكين انه هدى فينبعونه وواجده ضالا فيرده ولم يكتف بالتقليد لانه بصدد الزوال (٢٠٣) (و) ندب (تجليلها) أى البدن فقط قاله التتائى والحطاب

تُصَدَّقُ بِهِ وَفِي الْفَرَضِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَيْرِهِ وَسُنَّ إِشْعَارُ سُنْمِهَا مِنَ الْإَيْسَرِ لِلرَّقَبَةِ مُسَمِّيًا وَتَقْلِيدُهُ وَنُدْبُ نَعْلَانٍ يَنْبَاكُ الْأَرْضَ وَتَجْلِيلُهَا وَشَقُّهَا إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ وَقُلْدَتِ الْبَقَرُ قَطُّ إِلَّا بِأَسْنِمَةٍ لَا الْقَسَمُ وَلَمْ يَوْكُلْ مِنْ نَذَرٍ مَسَاكِينَ عَيْنٍ مُطْلَقًا عَكْسُ الْجَمِيعِ فَلَهُ إِطْعَامُ الْغَنِيِّ وَالْقَرِيبِ وَكَرِهَ لِذِمِّيٍّ إِلَّا نَذْرًا لَمْ يَمِيزَنَّ وَالْفِدْيَةُ وَالْجَزَاءُ بَعْدَ الْحِلِّ

بان يجعل عليها شيئا من الثياب وأفضلها الأبيض (و) ندب (شقها) أى الجلال عن الأسنمة ليظهر الاشعار وتمسك بالسنام فلا تسقط (ان لم ترتفع)

قيمتها بان كانت درهمين فان ارتفعت بان زادت عليها استحسب عدم شقها لانه نقص على المساكين (وقلدت البقر فقط) أى بدون اشعار في كل حال (الا) حال كونها (بأسنمة) فتشعر أيضا وفيها تقلد البقر ولا تشعر الا أن يكون لها أسنمة فتشعر (لا) تقلد ولا تشعر (الغنم) واشعارها حرام لانه تغذي في غير ماورد فيه النص بالترخيص وتقليدها مكروه (ولم يؤكل) أى يحرم على للهدي ان يأكل (من نذر) أى منذور (مساكين عين) لهم باللفظ كهذا نذر للمساكين أو بالنية كهذا نذر ناويا للمساكين فيمنع الاكل منه (مطلقا) بلغ محله وهو منى بشروطها أو مكة عند اتفائها أو لم يبلغه (عكس) أى خلاف حكم (الجميع) أى جميع الهدايا متطوعا بها أو واجبة لنقص بحج أو عمرة أو تعدى ميقات أو ترك وقوف بعرفة نهارا أو نزول بمزدلفة ليلا أو مبيت بمنى أو رمى جبار أو طواف قدوم أو تأخير حلق وهدى نذر غير معين لم يجعله للمساكين فله الأكل منها مطلقا بلغت محلها أم لا. ويزود قال الله تعالى فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر فسر ابن عباس رضى الله تعالى عنها القانع بالسائل والمعتر بمن يعرض بالسؤال ولا يسأل وإذا جاز له الأكل في الجميع (فله اطعام الغني والقريب) وان لزمته نفقته وله التصديق بالكل والبعض بلا حد (وكره) له الاطعام منها (لذمي) أو التصديق عليه بشيء منها واستثنى من الجميع ما يؤكل في حال دون آخر وتحته نوعان ما يؤكل منه قبل الحل لا بعده وعكسه وأشار لأولها بقوله (الا تذرا) للمساكين (لم يعين) كلكه على هدى للمساكين أو لله على هدى أو بدنة ناويا للمساكين فان لم يجعله لهم بلقط ولا نية فيجوز له الأكل منه مطلقا قبل الحل وبعده كما تقدم (و) الا (الفدية) التى جعلت هديا والا فيمنع الاكل منها مطلقا (و) الا (الجزاء) لصيد فلا يؤكل من هذه الثلاثة (بعد) بلوع (الحل) وهى منى مع الشروط ومكة مع عدمها وامتنع الاكل من نذر المساكين غير المعين لوصوله اليهم ومن الفدية لانها بدل الترفه وازالة الأذى ومن الجزاء لانه عوض الصيد ومقهور بعد الحل جوار

الأكل منها إذا عطبت قبل حملها لوجوب بدلها عليه وبعثه إلى المحل فلا يلزم إلا ككل مما وجب عليه وأشار لثانيهما بقوله (و) إلا (هدى تطوع) لم يجب شيء ولم يحمله للمساكين بلفظ ولا نية فلا يأكل منه (إن عطب قبل محله) لانه ليس عليه عوضه إلا أن يتمكن تذكيته ويتركها حتى مات فيضمنه لانه مأمور بها ومنع أكله منه قبله لانه لا يملكه على تطيبه وقيل للنوع بعيد (فتلقى) أي تطرح (قلادته) بدمه بعد نحره علامة كونه هدياً فيؤكل ولا يباع (ويحلى للناس) أي يترك لهم سواء في ذلك مسامهم وكافهم غنيهم وفقيرهم كما هو ظاهر عبارته ونحوها قولها ويحلى بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد السلام والموضح خلاف ما ذكره سند من أن هدى التطوع مختص بالفقير ونقله الخطاب (كرسوله) أي رب الهدى الذي أرسله بهدى تطوع فعطب منه قبل محله فيذكيه ويلقى قلادته بدمه ويحلى للناس فلا يأكل منه (وضمن) رب الهدى (في غير) مسئلة (الرسول) بسبب (أمره) أي رب الهدى شخصاً (بأخذ شيء) من هدى ممنوع أكله منه (كأكله) أي به (من) هدى (ممنوع) أكله منه ومفعول ضمن قوله (بدله) أي الهدى هدياً كاملاً لا قدر أكله أو ما أخذه مأموره فقط ثم حكم البذل حكم المبدل في منع الأكل وضمان البذل إن أكل منه (وهل) على ربه البذل كاملاً في كل ممنوع كالاربع السابقة وغيرها وشهره صاحب الكافي أو (لا نذر مساكين عين فقدر أكله) لما ان عرف وزنه وقيمته ان لم يعرف لانه شبهه بالغاصب وشهره ابن الحاجب (خلاف) في التشهير والثاني هو المعتمد لانه قول ابن القاسم فيها (والخطام) بكسر الخاء أي الزمام للهدايا (والجلال) جمع جل (كاللحم) في النحر (٢٠٤) والاباحة (وان سرق) أي الهدى الواجب كجزاء صيد وفدية ونذر

مضمون لمساكين وما وجب لقران ونحوه (بعد ذبحه) أو نحره (أجزاً) فلا بدل عليه لانه بلغ محله ووقع التعدي على محض حق المساكين (لا) بجزئه ان سرق (قبله) أي الذبح (وحمل الولد) الحاصل بعد

وَهْدَى تَطَوُّعَ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ فَتُلْقَى قِلَادَتُهُ بِدَمِهِ وَيَحْلَى لِلنَّاسِ كَرَسُولِهِ وَضَمِنَ فِي غَيْرِ الرَّسُولِ بِأَمْرِهِ بِأَخْذِ شَيْءٍ كَأَكْلِهِ مِنْ مَصْنُوعٍ بَدَلَهُ وَهَلْ إِلَّا نَذَرَ مَسَاكِينَ عَيْنَ فَقْدَرُ أَكْلِهِ خِلَافُ الْخَطَامِ وَالْحِلَالُ كَاللَّحْمِ وَإِنْ سُرِقَ بَعْدَ ذَبْحِهِ أَجْزَاءُ لَا قَبْلَهُ وَحُمِلَ الْوَلَدُ عَلَى غَيْرِهِ ثُمَّ عَلَيْهَا وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَرْكُهُ لِيَسْتَدَّ فَكَالتَطَوُّعِ وَلَا يَشْرَبُ مِنَ اللَّبَنِ وَإِنْ فَضَلَ وَغَرِمَ إِنْ أَضَرَ بِشْرَبِهِ الْأُمُّ أَوْ الْوَلَدُ مُوجِبٌ فِعْلُهُ وَنُدِبَ عَدَمُ رُكُوبِهَا بِلا عُدْرٍ وَلَا يَلْزَمُ النُّزُولُ بَعْدَ الرَّاحَةِ وَنَحْرُهَا قَائِمَةٌ أَوْ مَقُولَةٌ وَأَجْزَاءُ إِنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ عَنْهُ مُقْلَدًا

التقليد والاشعار للهدى وجوباً إلى مكة وحمله (على غير) أي غير أمه ولو بأجرة افضل من خمله عليها وأما المولود قبل التقليد فيمنع ذبحه ولا يجب حمله (ثم) حمل (عليها) أي الأم إن لم يوجد غيرها ولو لها قوة على حمله (والا) أي وإن لم يمكن حمله على أمه لضعفها ولم يمكن حمله على غيرها بأجرة من مال صاحبه (فإن لم يمكن تركه) عند ثقة (ليشتد) ثم يرسل إلى محله (فك) هدى التطوع الذي عطب قبل محله وقد علمت ما تقدم أن هدى التطوع الذي عطب قبل محله أنه ينحرو ويحلى للناس (ولا يشرب) للهدى بعد التقليد والاشعار للهدى يمنع الأكل منه (من اللبن وإن فضل) عن ربي فضيلها أي يكره أن فضل عن ربي فضيلها ولم يضر شربه الأم أو الولد لانه نوع من الرجوع في الصدقة فإن أخر أحدهما منع وأما الجائز أكله فيجوز شرب لبنه (ولا) شيء عليه في الشرب الممنوع أو المكروه إن لم يحصل ضرر فإن حصل (غرم إن أضر بشربه الأم أو الولد) ومفعول غرم قوله (موجب) بفتح الجيم أي مسبب (فعلة) فيغرم الأرض (وندى عدم ركوبها) أي البدنة وعدم الحمل عليها (بلا عذر) فيكرهه فإن كان لعذر فلا يكرهه وإن ركبها لعذر (فلا يلزم النزول بعد الراحة) وإن ركبها لغير عذر وتلفت ضمنها وإن ركبها لعذر وتلفت لم يضمنها إلا أن تعدى في هيئة ركوبها (و) نذب (نحرها) أي البدن حال كونها (قائمة) على قواعدها الأربع مقيدة أو مقرونة بالدين بقيد بلا عقل (أو) قائمة (بمقولة) أي مثنية ذراعها اليسرى إلى عضدها فتبقى قائمة على ثلاث قوائم وظاهره التخيير ونحوه لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة بأن النص لنحرها قائمة مقيدة إلا أن يخاف ضعفه عنها وعدم صبرها فيعقلها فأو للتبوع (وأجزاً) الهدى المقلد أو المشعر (ان ذبح) شخص مسلم (غیره) أي الهدى (عنه مقلدا) بضم الميم وفتح القاف واللام مثقلاً

أنا به أم لا ان نوى الذابح عن ربه بل (ولو نوى) الذابح الهدى (عن نفسه ان غلط) الذابح في هديه غيره وظنه هديه فان تعمد لم يجز عن المالك أنا به أم لا ولا عن الذابح أيضا ولو به أخذ قيمته منه بخلاف الضحية فتجزى عن ربه ولو ذبحها النائب عن نفسه عمدا بشرط أنا به رباله فتخالف الهدى في هذين الأمرين (ولا يشترك) أى لا يجوز الاشتراك (في هدى) تطوع أو واجب وأهل البيت والاجانب سواء كافيا أى المدونة فهو مخالف في هذا أيضا للضحية وان اشتركا في هدى لم يجز عن واحد منهما (وان) ضل أو سرق هدى وأبدل ثم (وجد) الهدى الضال أو المسروق (بعد نحر بدله نحر) الهدى الذى وجد بعد ضلاله أو سرقته (ان) كان (قلد) لتعينه هديا بتقليده (و) ان وجد (قبل نحره) أى البدل (نحرا) أى الاصل والبدل (معا ان) كانا (قلدا) لتعينهما للهدى بتقليدهما (والا) أى وان لم يقلدا (بيع واحد) منهما وله نحرهما ان شاء وان شاء نحر أحدهما وأبقى الآخر وان شاء نحر غيرهما وأبقاهما وان قلدا أحدهما تعين نحره لتعينه للهدى بتقليده ﴿فصل﴾ في موانع الحج والعمرة والطارئة بعد الاحرام ويقال للممنوع محصر والمحصر ثلاثة أقسام حصر عن البيت وعرفة معا وحصر عن البيت فقط وحصر عن عرفة فقط وبدأ بالأول فقال (وان منعه) أى المحرم بحج أو عمرة (عدو) أى كافر (أو فتنة) بين المسلمين (أو حبس لانهق) بل ظلما كحبس مدين ثابت العسر ومفهومه ان من حبس بحق لا يتحلل لتقدرته على تخليص نفسه بدفع الحق والخروج لتسكيل حجه أو عمرته وتنازع منع وحبس (بحج) أى فيه عن البيت وعرفة معا (أو عمرة) أى فيها عن البيت وجواب ان منعه عدو الحق قوله (فله التحلل) بل هو أفضل في حقه من بقاءه على احرامه وأفاد شرط التحلل فقال (ان لم يعلم) حين أنشأ احرامه (به) أى اللانع من عدو أو فتنة أو حبس ظلما ومفهومه أنه ان علم به حين انشاء الاحرام فليس له التحلل (٢٠٥) الا ان يظن انه لا يمنعه فتمنع فيه التحلل كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم انه أحرم عالما بالعدو بمكة ظانا أنه لا يمنعه

ولو نوى عن نفسه ان غلط ولا يشترك في هدى وإن وجد بعد نحر بدله نحر
 إن قلد وقبل نحره نحرًا مما إن قلدا وإلا بيع واحد
 ﴿فصل﴾ وإن منعه عدو أو فتنة أو حبس لا يحق بحج أو عمره فله
 التحلل إن لم يعلم به وأيس من زواله قبل فوته ولا دم بنحر هديه وحلقه
 ولا دم إن أخره ولا يلزمه طريق مخوف وكروه إبقاء احرامه

فوته أى الحج وظاهر كلام المدونة أنه يتحلل اذا أيس من زواله قبل فواته ولو بقى من الوقت ما لوزال المانع أدرك الحج وهذا ظاهر أول كلامها والذى اختاره ابن يونس وسندما فى آخر كلامها وهو انه لا يتحلل حتى يبقى زمن يخشى فيه فوات الحج وقالان كلامها الثانى يفسر الاول الخطاب اذا علم ان هذا هو الراجح فينبغى حمل كلام المصنف عليه فمعنى وأيس من زواله الخ انه لم يبق بينه وبين ليلة النحر زمان يمكنه السير فيه الى عرفة لوزال المانع والله اعلم (و) ان تحلل فى (بلاد) عليه لفوات الحج بحصر العدو على المشهور وأوجه عليه أشهب لقوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى وتأوله ابن القاسم على المحصر بمرض ورده للخمى بنزل الآية فى قضية الحديبية وكان حصرها بعدو وبقوله تعالى فاذا أمنتهم وهوانا يكون من عدو وأجاب التونسي وابن يونس بأن الهدى فيها لم يكن لأجل الحصر وانما كان بعضهم ساقه تطوعا فأمروا بتدكيته ورد قول أشهب بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله والمحصر بعدو يحلق ابن كان وهو رد قوى ظاهر والتحلل يكون (بنحر هديه) ان كان معه هدى (وحلقه) رأسه ولا بد من نية التحلل بل هى كافية فى الشامل وكفت نية التحلل على المشهور فلو نحر هديه وحلق رأسه ولم ينو التحلل لم يتحلل فالبراء فى قوله بنحر هديه الخ بمعنى مع فيفيد كلامه ان التحلل بالنية مع الأمرين على سبيل الاكتمالية لا الشرطية وبهذا صرح فى الطراز أيضا (ولادم) على المحصر عنهما (ان أخره) أى التحلل أو الحلق لبلده لانه لما وقع فى غير زمانه ومكانه لم يكن نسكا بل تحلل فقط (ولا يلزمه) أى المحصر (طريق مخوف) على نفس أو مال كثير أو يسير يمكن أخذه وهو يدرك الحج لولا المخوف ومفهوم مخوف انه يلزمه ساوك طريق مأمون وان بعد ان اتسع الوقت لادراك الحج ولم تعظم مشقتها والا لم يلزمه أيضا (وكره) لمن يتحلل بعمرة وهو من تمكن من البيت وفاته الوقوف بأمر غير ما تقدم من العدو والفتنة الخ (إبقاء احرامه) بالحج لغام قابل بلا تحلل بعمرة حتى يتم حجه فيه

(ان قارب مكة أو دخلها) لانه لا يأمن على نفسه من مقاربة نساء وصيد فتحلله أسلم ابن غازي زاد أو دخلها وان كان أخرى لثلا يتوهم تحريم ابقائه ان دخلها (ولا يتحلل) من حصر عن عرفة وتمكن من البيت بعمره (ان) بقى محرما حتى (دخل وقته) أى الحج من العام الثاني ليسارة الباقي من الزمان أى من يكره تحلله (والا) أى وان خالف وتحلل بعد دخول وقته بعمره وأحرم بالحج (ف) ثلاثة أقوال لابن القاسم في المدونة أحدها يعضى تحلله ولا يصير متمتعاً لان المتمتع من تمتع بالعمره الى الحج وهذا تمتع من حج إلى حج لان عمرته كلا عمره لعدم انشائه احرامها وهذا على أن الدوام ليس كالاتداء ثانيها لا يعضى تحلله وهو باق على احرامه بالحج بناء على ان الدوام كالاتداء (ثالثها) أى الاقوال (يمضى) تحلله (وهو متمتع) فعليه دم للتمتع (ولا يسقط عنه) أى الممنوع من البيت وعرفة معا الذى يتحلل بالنية والهذى والخلق وكذا الممنوع من عرفة فقط وتمكن من البيت الذى يتحلل بعمره (الفرض) المتعلق بذمته من حجة اسلام أو نذر مضمون ولا تسقط عنه عمره الاسلام أيضاً عند الأئمة الاربعة رضى الله تعالى عنهم وأما التطوع من حج أو عمره فلا يلزمه قضاؤه ومثله النذر المعلن من حج أو عمره لقوات وقته وسميت عمرته صلى الله عليه وسلم التى بعد عمره الصد عمره القضاء لانه قاضى قرىشا فيها لانها قضاء عن عمره الحصر للماضية ولوقلتنا به لا يحظر علينا لانا نقول دل فعلاه صلى الله عليه وسلم على جواز القضاء لاعلى وجوبه لان الذين ضدوا معه صلى الله عليه وسلم كانوا ألقاؤا ربعائة ولم يستمر معه الا نفر يسير ولم ينقل ائمه أمر الباقيين بالقضاء ولو وجب لبيته لهم وأمرهم به (و) من جازله التحلل بالنية والنحر والخلق لصده عن البيت (٢٠٦) وعرفة معا (لم يفسد) حجه (بوطء) قبل تحلله (ان لم ينو البقاء) على احرامه لعلم

قابل بأن نوى التحلل فان نوى البقاء على احرامه لعلم قابل فسد حجه (وان وقف) بعرفة ليلة النحر (وحصر عن البيت) بمرض أو عدو أو فتنة أو حبس بحق (فحججه تم) أى أمن من فواته لا دراهم الركن الذى

إِنْ قَارَبَ مَسَكَةً أَوْ دَخَلَهَا وَلَا يَتَحَلَّلُ إِنْ دَخَلَ وَقْتَهُ وَإِلَّا فَثَلَاثُهَا يَمْضَى وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ وَلَمْ يَفْسُدْ بِوُطْءٍ إِنْ لَمْ يَنْبُو الْبَقَاءُ وَإِنْ وَقَفَ وَحُصِرَ عَنِ الْبَيْتِ فَحَجَّجَهُ تَمَّ وَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِالْإِفَاضَةِ وَعَلَيْهِ لِلرَّمْيِ وَمِمَّتِ رَمَتِي وَمُرْدَلَفَةٌ هَذِي كَتَسْيَانِ الْجَمِيعِ وَإِنْ حُصِرَ عَنِ الْإِفَاضَةِ أَوْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِغَيْرِ كَرَمَرَضٍ أَوْ خَطَاٍ عَدَدٍ أَوْ حَبْسٍ بِحَقٍّ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِفَعْلٍ عُمَرَةٍ بِلا إِحْرَامٍ وَلَا يَكْفِي قُدُومُهُ وَحَبْسٌ هَذِي مَعَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ وَلَمْ يُجْزِهِ عَنْ قَوَاتٍ وَخَرَجَ لِلْحَلِّ

يدرك به فليس مراده حقيقة التام بقربة قوله وحصر عن البيت وقوله (ولا يحل) من احرامه التحلل الأكبر الذى تحل به النساء والصبي والطيب (الادب) طواف (الافاضة) فيبقى محرما ولو أخره سنين (وعليه) أى المحصر عن البيت بعد وقوفه بعرفة (ل) ترك (الرمي) للجمرات المحصر عنه (و) لترك (مبيت منى) نزول (مزدلفة هدى) واحد وشبهه في اتحاد الهدى فقال (كتسيان الجميع) عما تقدم وكذا لا يتعدان نعمد ترك الجميع عند ابن القاسم الآن هذا آثم (وان) تمكن من البيت و (حصر) بما سبق من أحد الامور الثلاثة (عن الافاضة) أى عرفة وماها افاضة لقوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات قاله التتائى أى فلما كانت عرفة مبدأ الافاضة من جهة ان الافاضة بعدها سميت عرفة افاضة مجازا من اطلاق اسم السبب على السبب لان طواف الافاضة تسبب عن الدفع من عرفة (أو فاته الوقوف) بعرفة جزأ من ليلة العيد (بغير) أى غير عدو وفتنة وحبس لايحق (كمرض أو خطأ عدد) ولو لجميع أهل الموسم بعاشر أو خفاء هلال لغير الحرم بعاشر (أو حبس بحق) ومنه حبس مدين لم يثبت عسره (لم يحل) فى ذلك كله ان شاء التحلل (الا بفعل عمره بلا احرام) ولا بد من نية التحلل بها وكان حقه ان يأتى هنا بقوله فيما مر وكره ابقاء احرامه ان قارب مكة أو دخلها فان هذا محله (ولا يكفي قدومه) وسعيه عقبه الذى فعله يوم دخول مكة عن طواف العمرة وسعيها المطاوع بين التحلل بعد الفوات (وحبس) المحصر بمرض أو حبس بحق (هذيه معه ان لم يخف عليه) أى الهدى العطب وأما المحصر بعد وفان أمكنه إرساله أرسله والا ذكاه بأى محل كان فان خاف عليه العطب أرسله ان أمكن والا ذكاه بموضعه (ولم يجزه) أى هذا الهدى الذى قلده وأشعره قبل الفوات سواء حبسه معه أو أرسله عن هدى ترتب (عن قوات) للحج لان هذا واجب بالتقليد والاشعار لغير القوات فيلزمه هدى القوات مع حجة القضاء (وخرج) وجوباً من فاته الحج وتمكن من البيت ولزمه هدى للقوات وأراد التحلل بعمره (للحل) ايجمع فى عمره التحلل بين الحل والحرم

ويأتي منه من غير إنشاء احرام بالصفة السابقة (ان) كان (أحرم) بالحج الذي فات (بمحرم) أي فيه لإقامته به (أو) كان (أردف) الحج في الحرم على عمرة أحرم بها في الحل ويقضي الحج الذي فات في عام قابل ويهدى للفوات (وأخردم الفوات) أي الذي وجب عليه لأجله (أ) مام (القضاء) ليقترن الجابر النسكي والجابر المالي وفهم منه وجوب قضاء الفائت فرضا كان أو تطوعا لعموم قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وجاءت السنة المطهرة أن لأقضاء للنفل في حصر العدو وبقي ماعداه على عموم الآية (وأجزأ) هدى الفوات (ان قدم) مع عمرة التحلل في عام الفوات مع الإثم (وان أفسد) الحج وتماذى عليه لإتمامه (ثم فات) الحج المفسد بفوات وقوفه لتحلل بعمرة وجوبا وقضاء (أو) اجتمع الفوات والافساد (بالمعكس) لترتيب المتقدم بأن فاته الحج ثم أفسده قبل شروعه في عمرة التحلل بل (وان) أفسده (بعمرة التحلل) أي فيها (تحلل) وجوبا في صورتين فلا يجوز له البقاء على احرامه لانه تمادى على فاسد والمراد بقي على تحلله بالعمرة الصحيحة والتي فسدت بوطئه فيها ويتم طوافها وسعيها وكفت في التحلل (وقضاء) أي الحج الذي فسد وفات (دونها) أي عمرة التحلل فلا يقضيها لانها تحلل في الحقيقة لا عمرة (وعليه هديان) هدى للفساد وهدى للفوات (لا) يلزمه (دم قران و) دم (منعة للفائت) أي للقران أو التمتع الذي فات لانه آكل أمره إلى عمرة قاله اللخمي (ولا يفيد لمرض) حاصل أو مترقب (أو غيره) أي المرض من الموانع كحيض أو حصر عدا أو فتنه وفاعل لا يفيد (نية التحلل) من الاحرام (ب) مجرد (حصوله) أي المانع يعني اذا نوى حين احرامه انه ان حصل له مانع من اتمامه يصير متحللا من غير تجديد تحلل بعد حصول المانع بالوجه السابق لم تنفعه نية ولا بد من تحلله بعد المانع بما سبق لانه شرط مخالف لسنة الاحرام (ولا يجوز) أي يحرم (دفع مال) قليل أو كثير (لحاصر) طلبه لأجل تخليه (٢٠٧) الطريق (ان كفر) أي كان الحاصر كافرا كتابيا أو

إِنْ أَحْرَمَ يَحْرِمُ أَوْ أَرْدَفَ وَأَخْرَدَ دَمَ الْفَوَاتِ لِلْقَضَاءِ وَأَجْزَأُ إِنْ قُدِّمَ وَإِنْ أَفْسَدَ ثُمَّ فَاتَ أَوْ بِالْمَعْكَسِ وَإِنْ بِعُمُرَةِ التَّحَلُّلِ تَحَلَّلَ وَقَضَاهُ دُونَهَا وَعَلَيْهِ هَدْيَانِ لَا دَمُ قِرَانٍ وَمُنْعَةٍ لِلْفَائِتِ وَلَا يُفِيدُ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ نِيَّةُ التَّحَلُّلِ بِحُصُولِهِ وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ مَالٍ لِحَاصِرٍ إِنْ كَفَرَ وَفِي جَوَازِ الْقِتَالِ مُطْلَقًا تَرَدُّدٌ وَلَوْلَايَ مَنَعُ سَفِيهِ كَزَوْجٍ فِي تَطَوُّعٍ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ التَّحَلُّلُ وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ كَعَبْدٍ وَأَتَمَّ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا

نظر اذ أخفهما الرجوع لانه لا يوهن الدين ودفع المال رضا بالذل وتقوية للكافر وتسليط له على أموال المسلمين وقد رجع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يدفع مالا وقال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة (وفي جواز القتال) للحاصر غير البادي (مطلقا) كافرا كان أو مسلما بمكة أو بغيرها من الحرم ولو أهل مكة اذا بقوا على أهل العدل ولم يمكن ردهم الا بقتالهم لأن قتال البغاة حق لله تعالى وحفظ حقه في حرمه أولى من أن يضاع ومنعه وهو نقل ابن الحاجب وابن شاس (تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين ابن عرفة قتال الحاصر البادي به جهاد ولو مسلما وفي قتاله غير باد تفلا سندوا ابن الحاجب مع ابن شاس عن المذهب فالجواز الذي نقله سنده عن المذهب ان كان الحاصر بغير مكة وان كان بها فالأظهر نقل ابن شاس لحديث انما حلت لي ساعة من نهار أي اجل القتال فيها لا الصيد والساعة ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر كافي ابن حجر (ولولي) أي الأب أو وصيه (منع سفيه) أي بالغ عاقل غير محسن للتصرف في المال من حج ولو فرضا (كزوج) له منع زوجته (في تطوع) من حج أو عمرة لا في فرض ولو على انه على التراخي كادائها الصلاة أول وقتها وقضاء رمضان اذا كانت رشيدة والافله منه في الفرض ايضا (وان) احرم السفية أو الزوجة (لم يأذن) الولي للسفيه في الاحرام أو الزوج للزوجة فيه (فله) أي الولي أو الزوج (التحلل) أي التحليل لهما بما احرم به بالنية والخلق للسفيه والتقصير للزوجة (و) ان حل الزوج زوجته (عليها القضاء) لما حلها منه ان أذن لها أو تأتت بخلاف السفيه والصغير اذا حلها وليهما فلا قضاء عليهما كما قدمه أول الباب (كعبد) ولو بشائبة أو مكاتبان أضرا احرامه بنحو كتابته ان احرم بغير إذن سيده فله تحليله وعليه القضاء ان أذن له أو عتيق (وأثم) أي عصي (من لم يقبل) ما أمر به من التحلل من سفيه وزوجة وعبد (وله) أي الزوج (مباشرتها) أي الزوجة ان امتنعت من التحلل وفساده عليها والإثم عليها دونه لتعديها على حقه

محوسيا لانه ذلة ووهن للإسلام واستظهر ابن عرفة جواز دفعه له قائلا وهن الرجوع بصدده أشد من وهن اعطائه فجعله من باب تقديم أخف الضررين وفيه

(ك) احرامها بغير اذن زوجها بـ (فريضة قبل الميقات) الزماني أو المكاني ببعد واحتاج اليها ولم يحرم والاflيس له تحللها (والا) بأن اذن الولي للسفيه والسيد للعبد والزوج للزوجة في التطوع (فلا) منع له (ان دخل) كل واحد منهم في الاحرام (و) من باع رفيقا محرما بحج أو عمرة ولم يبينه للمشتري فـ (للمشتري ان لم يعلم) حين شرائه باحرامه (رده) لانه عيب يكتمه البائع وهذا حيث لم يقرب من الاحلال والاflيس له رده (لا) يجوز للمشتري (تحليله) من الاحرام للتقدم على شرائه (وان اذن) السيد لرفيقه في الاحرام أو أحرم (فأفسد) العبد ما أحرم به بنحو جماع (لم يلزمه) أي السيد (اذن) ثان (للقضاء) عند اشهب خلافا لاصبح قائلا لانه من آثار اذنه (على الاصح) وظاهر للوازية ان القوات كالاflساد (وما يلزمه) أي العبد المأذون له في الاحرام (عن خطأ) صدر منه كأن فاته الحج لخطأ عدد أو هلال أو طريق أو في قتل صيد (أو) عن (ضرورة) كلبس أو تطيب لتداو (فان اذن له السيد في الاخراج) لما لزمه من هدى أو فدية فعل من مال سيده أو من ماله (والا) أي وان لم يأذن له سيده في الاخراج (صام بلا منع) من السيد أي ليس له منعه من الصيام وان أضربه في عمله (وإن تعمد) الرقيق موجب الهدي أو الفدية (فله منعه) من الاخراج والصوم (ان أضرم) الصوم (به) أي السيد (في عمله) أي ان أضرم بخدمة السيد ﴿باب﴾ (الذكاة) وهي شرعا السبب لباحة أكل لحم الحيوان الغير المحرم واقسامها أربعة ذبيح ونحر وعقر وما يموت به نحو الجراد فالذبيح (قطع) جنس خرج عنه الخنق والنهش وباضافته لشخص (يميز) مخرج قطع غير المميز لصغر أوعته أو جنون أو اغماء أو نوم أو سكر وقوله (بنا كح) بضم المثناة وفتح الكاف أي يجوز للمسلم وطء الانثى (٢٠٨) للتدبئة بدينه بنكاح أو ملك مخرج قطع يميز بحجوسى أو مرتد وحينئذ

كَفَرِيضَةً قَبْلَ الْمَيَقَاتِ وَالْأَفْلاَئِ دَخَلَ وَلِلْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَعْلَمْ رَدُّهُ لَا تَحْلِيلُهُ وَإِنْ أَذِنَ فَأُفْسِدَ لَمْ يَلْزَمَهُ إِذْنٌ لِلْقَضَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ وَمَا لَزِمَهُ عَنْ خَطَايَا أَوْ ضَرُورَةٍ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي الْإِخْرَاجِ وَالْأَصَامِ بِلَا مَنَعٍ وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنَعُهُ إِنْ أَضْرَبَهُ فِي عَمَلِهِ

﴿باب﴾

الذَّكَاةُ قَطْعُ مُمَيِّزٍ يُنَاكِحُ تَمَامَ الْحَلْقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ مِنَ الْمَقْدَمِ بِلَا رَفْعٍ قَبْلَ التَّمَامِ وَفِي النَّحْرِ طَعْنٌ بِلَبَّةٍ وَشَهْرٌ أَيْضًا

الاكتفاء

بالرأس وقطعه بعض الحلقوم فالعقب في الذكاة ان ينحاز الى الرأس دائرة من

الحلقوم ولو رفيقة فان انحاز كله الى البدن فلا يؤكل وهو مغلصم بضم الميم وفتح النين هذا قول الامام مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وهو المذهب وقال ابن وهب يؤكل (و) قطع جميع (الودجين) أي العرقين اللذين في جانبي العنق يتصل بهما كثر عروق البدن ويتصلان بالدماع فقطع أحدهما أو بعضهما غير مجزئ (من المقدم) فقطع ما ذكر من القفا ومن أحد جانبي العنق غير مجزئ وعلى انه قطع للنخاع وهو مقتل قبل الذبيح ولا يجزئ أيضا فقطع ما من جهة الرقبة الى خارج سخنون لو قطع الحلقوم ولم تساعده السكين في مرها على الودجين لكونها غير حادة فأدخلها بين الرقبة والودجين وجعل حدها اليهما و قطع الودجين بها من داخل الى خارج فانها لا تؤكل لخالفه كيفية الذبح المروية عن الشارع صواب الله وسلامه عليه (بلا رفع) للسكين عن الحلقوم والودجين (قبل التام) فان رفع قبل انفاذ للمقتل بحيث لو تركت لعاشت ثم ذبح فانها تؤكل سواء عاذ عن قرب أو بعد رفع اضطرار أو اختيارا اعاد الاول أو غيره لان الثانية ذكاة مستقلة وان كانت لو تركت لاتعيش لانفاذ مقتلها فان عاذ عن قرب أكلت سواء رفع اضطرار أو اختيارا وما يأتي من ان منغودا للمقتل لاتعمل فيه الذكاة فهو في منغوده بغير ذكاة أو بها مع البعد وان عاذ عن بعد فلا تؤكل رفع اضطرار أو اختيارا أو يعتبر القرب بالعرف كالقرب فيمن سلم قبل اكمال الصلاة ساهيا كما يفيد كلام ابن سراج (و) الذكاة (في النحر طعن) من يميز (بلبة) بفتح اللام وشدة الواحدة أي ترقوة ابن رشد لانه محل تصل الآلة منه للقلب فيموت بسرعة ولو لم يقطع شيئا من الحلقوم والودجين (وشهر) تشهيرا لا يساوى تشهيرا اشتراط قطع جميع الحلقوم والودجين المتقدم (أيضا) أي كما شهر قولنا

فالتعريف صادق على المميز المسلم والكتاني حرا كان أو رقبا ذكرا كان أو انثى ومفعول قطع قوله (تمام) أي جميع (الحلقوم) أي القصة التي يجري فيها النفس فلا يجوز قطع ما فوق الحلقوم من اللحم الذي وصل الحلقوم

تمام الحلقوم والودجين (الاكتفاء) في الذبح (نصف الحلقوم) جميع (الودجين) فالودجين عطف على نصف لاعلى الحلقوم والمراد الإكتفاء بنصف الحلقوم مع قطع جميع الودجين ابن حبيب ان قطع الودجين ونصف الحلقوم أكلت وان قطع منه أقل فلا تؤكل وفي العتبية عن ابن القاسم في الدجاجة أو العصفور اذا أجهز على ودجيه ونصف خلقه أو ثلثه فلا بأس بأكله وقال سخنون لا يحل حتى يجهز على جميع الحلقوم والوداج ابن عبد السلام فان القاسم وابن حبيب متفقان على اغتفار بقاء النصف وسخنون لم يغفروا بقاء شيء منه البتة ويصح ذبح ونحر مميز توطأ انتاء ان لم يكن سامريا ولا مجوسيا تنصر بل (وان) كان يهوديا (سامريا) وهم قوم من بنى يعقوب عليه الصلاة والسلام أنكروا نبوة ما عبدا موسى وهارون ويوشع بن نون من أنبياء بنى اسرائيل ويزعمون ان بيدهم تورا في امور بدلها أخبار اليهود ولا يرون لبيت المقدس حرمة كاليهود ويحرمون الخروج من جبال نابلس وينكرون البيعاد الجسافى قاله التتائى ومبالغته على السامرى فقط نفيد أن الصابى لاتصح تذكيتة حتى ينتصر فان قلت السامرى أخذ ببعض اليهودية والصابى ببعض النصرانية فإ وجه الفرق بينهما قلت هو أن مخالفة الصابى للنصرانية أشد من مخالفة السامرى لليهودية ذكره أبو اسحاق التونسى فلذا اشترط في الصابى تنصره (أو) كان (مجوسيا) وهم قوم يعبدون النار وقالوا ان للعالم إلهين نور وظلمة فالنور إله الخير والظلمة إله الشر واعتقدوا تأثير النجوم وانها فعالة (تنصر) أى انتقل المجوسى الى دين النصرانية يعنى أو يهود فيصبح ذبحه ونحره لانه صار كتابيا توطأ انتاء (وذبح) الكتابى اصاله أو انتقالا (لنفسه) شرط أول احتراز به عن ذبحه لمسلم فقيه قولان ومفعول ذبح قوله (مستحله) أى الذى يعتقد حله له شرط ثان احتراز به عن ذبحه ما يعتقد حرمة عليه كذى الظفر وبقي شرط ثالث وهو أن لا يذبحه لمعبود غير الله تعالى ويعلم هذا الشرط من قوله الآتى وذبح لهنم فيصح ذبحه ونحره بهذه الشروط الثلاثة ان كان يعتقد حرمة الميتة بل (وان أكل) أى استحل الكتابى في اعتقاده أن يأكل (الميتة) بلاذبح ولا نحر فيصح ذبحه ونحره (ان لم يغب) على مذبحه أو منحوره بأن ذبحه (٢٠٩) أو نحره بحضرة مسلم عارف

كيفية الذكاة الشرعية لا يتم بموافقة على خلاف شرعية الاسلام وهذا صرح الباجى وصاحب الخيرة وقال ابن

الإِ كْتِفَاءُ بِنَصْفِ الْحَلْقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ وَإِنْ سَامِرِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا تَنْصَرَّ وَذَبَحَ لِنَفْسِهِ مُسْتَحْلَهُ وَإِنْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ إِنْ لَمْ يَغِبْ لَصَبِيٍّ ارْتَدَّ وَذَبَحَ لِنَفْسِهِ

(٢٧ - جواهر الاكليل - أول) ورشد القياس أن لا يؤكل على ما قاله الباجى في تعليل حرمة ما حرم على أهل الكتاب من أن الله ذكاة لابد فيها من النية وإذا استحل الميتة فكيف ينوى الذكاة وان ادعى انه نواها فكيف يصدق اه ومثله لابن عرفة (لا) يصح ذبح ولا نحر (صبي) مميز (ارتد) عن دين الاسلام بعد تقرر له بولادة المسلمين أو بنطقه بالشهادتين طائعا لاعتبار رده وان لم يقتل الا بعد بلوغه وأولى البالغ المرتد (و) لا يجوز اكل (ذبح) بكسر الدال المعجمة أى مذبح (المعبود غير الله تبارك وتعالى ك) (هنم) أى حجر مصور بصورة آدمى أو ملك أو صليب أو المسيح لانه ما أهل به لغير الله بان قال باسم الصنم مثلا بدل باسم الله فان ذكر اسم الله تعالى عليه أيضا فيؤكل تغليبا لاسم الله تعالى لانه يغلب ولا يعلى عليه قال الرماضى ما ذكره من الشروط أن لا يذكر اسم غير الله عليه فيه نظر فقد أجاز مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة أكل ما ذكر عليه اسم المسيح مع الكراهة ابن عرفة وفيما ذكروا عليه اسم المسيح الكراهة والاباحة لابن حارث عن رواية ابن القاسم مع رواية أشهب وقوله قائلا أباح الله تعالى لنا ذبائحهم وعلم ما يفعلون اه وسيقول المصنف فيما يكره وذبح لصليب أو عيسى وليس تحريم المذبح للصنم لكونه ذكر عليه اسمه بل لكونه لم تقصد ذكاته قاله التونسى وقال ابن عطية في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ذبائح أهل الكتاب عند جمهور العلماء في حكم ما ذكر اسم الله عليه من حيث لهم دين وشرع والحاصل أن ذكر اسم غير الله لا يوجب التحريم عند مالك رضى الله تعالى عنه وانما هو مكروه فقط وعليه درج المصنف في قوله وذبح لصليب أو عيسى ابن رشد كره مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة أكل ما ذبحوه لأعيادهم وكنائسهم لا تراه مضاهيا لقول الله عز وجل أو فسقا أهل لغير الله به ولم يحرمه اذ لم ير الآية متناولة له وانما رآها مضاهية لانهما عنده انما مضاهيا لآلهتهم مالا ياكلونه ووجه قول أشهب ان ما ذبحوه لكنائسهم لما كانوا يأكلونه وجب أن يكون حلالا لنا لان الله تبارك وتعالى قال وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وانما تأول قول الله عز وجل أو فسقا أهل لغير الله به فيما ذبحوه لآلهتهم ما يقتربون به اليها ولا يأكلونه فهذا حرام علينا بدليل الآيتين جميعا اه فتمين ان ذبح أهل الكتاب ان قصدوا به التقرب

والمأخر بن اعمد صمير أولادهم الى الأولاد والحافد من أولاد الأولاد قال ابن عرفة هذا هو الصواب وخطأ ابن رشد قول ابن زرب لا يدخل الحافد فيما ذكر (أو) وقب على أولادى (الذكور والاناث) بدون ذكر أسماهم (وأولادهم) فيتناول (الحافد) أى ولد البنت مفعول تناول حذفه من الاولين لدلالة هذا عليه (لا يتناول) (نسلي) في قوله وقفت على نسلي الحافدو يتناول أولادها كوروالاناث وأولاد أولادها الذكور ذكورا واناثا ولا يتناول من ينسب للواقف بامرأة سواء كانت بنته أو بنت ابنه وضابط ذلك ان كل ذكر أو أنثى يحول بينه وبين المحبس أنثى لا يشمل لفظ النسل ولا العقب ولا الولد (و) لا يتناول (عقبى) الحافد (و) لا يتناول (ولدى) الحافد قال ابن رشد اذا قال المحبس حبست على ولدى أو على أولادى ولم يزد عليه فيكون المحبس على أولاده ذرية الذكور وان الاناث وعلى أولاد بنيه الذكور ان دون الاناث ولا يدخل فيه أولاد البنات على مذهب الامام مالك رضى الله تعالى عنه للإجماع على ان أولاد البنات لاميراث لهم (و) لا يتناول (ولدى وولدولدى) الحافد قال البناني عدم دخول الحافد في هذا وما بعده رواه ابن عبدوس وابن وهب عن الإمام مالك رضى الله تعالى عنه ورجحه في المقدمات لكن انظره مع ما لاى الحسن وذلك انه لما قال في المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا شيء لولد البنات للإجماع انهم لم يدخلوا في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم قال أبو الحسن مانسه قوله ولا شيء لولد البنات إنما يرجع لقوله ومن قال حبس على ولدى ولا يرجع لقوله على ولدى وولدولدى الشيوخ لانه اذا قال على ولدى وولدولدى فان ولد البنات يدخلون وكذلك كلما زادت درجة يدخلون الى حيث انتهى المحبس اه ونقله ابن غازى في تكميله وقال عقبه هذا هو المشهور وقال ابن غازى في المقدمات روى عن مالك رضى الله تعالى (٢١٠) عنه انه لا شيء لولد البنات في ذلك أيضا اه فدل على ان ما رجحه في المقدمات وتبعه

عليه المصنف خلاف المشهور (و) لا يتناول (أولادى) وأولاد أولادى) الحافد قال التتائي ليس هذا مكررا مع ما قبله لانهم إنما يتكلمون على بيان الفاظ الواقف وهذا اللفظ غير الذى قبله (و) لا يتناول (بنى وبنى بنى) الحافد (وفى)

أَوِ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَأَوْلَادُهُمْ الْحَافِدُ لَا نَسْلِي وَعَقِي وَوَلَدِي وَوَلَدِي وَأَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَزْوَاجِي وَبَنِي وَبَنِي وَفِي كُلِّ وَادِي وَوَلَدِيهِمْ قَوْلَانِ وَالْإِخْوَةُ الْأُنثَى وَرِجَالُ إِخْوَتِي وَنِسَاؤُهُمْ الصَّغِيرَ وَبَنِي أَبِي إِخْوَتَهُ الذُّكُورَ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَلِي وَأَهْلِي الْعَصِيَّةِ وَمَنْ لَوْ رُجِلَتْ عَصَبَتُ أَقَارِبِي أَقَارِبَ جِهَتِيهِ مُطْلَقًا وَإِنْ نَصَرِي وَمَوَالِيهِ الْمُعْتَقَ وَوَلَدَهُ وَمُعْتَقَ أَبِيهِ وَابْنِهِ وَقَوْمُهُ عَصَبَتُهُ فَقَطُّ وَطِفْلٌ وَصَبِي وَصَغِيرٌ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَشَابٌ وَحَدَّثٌ لِلْأَرْبَعِينَ وَالْأَفْكَمُ لِلْأَسْتَيْنِ وَالْأَفْشِيخُ وَشَمِلَ الْأُنْثَى كَالْأَرْمَلِ

تناول (ولدى وولدهم) الحافد وعدم تناوله (قولان) قال ابن رشد اذا قال حبست على ولدى وأولادهم فروى ابن أبى وللملك زمين لا يدخل البنات في المحبس بهذا اللفظ (و) تناول (الاخوة) في قوله وقف على اخوتي (الأثى) من أى جهة ولو لم قال الله تعالى فان كان له اخوة فلا ماله السدس وقد أجرى الاناث في الحبس مجرى الذكور (و) تناول (رجال اخوتي ونسأؤهم الصغير) والصغيرة (و) تناول (بنو أبى اخوته) أى الواقف الذكور أشقاء وألاب (وأولادهم) أى الذكور خاصة (و) تناول (آلى) تناول (أهلى العصبة) فيدخل في كل منهما الابن وابنه وان نزل والاب والجدوان علاوا الاخوة وبنوهم وان نزلوا والاعمام وبنوهم (ومن) أى امرأة (لورجلت) أى فرضت رجلا (عصب) أى كان عاصبا كمنبت وبنات ابن وأم و جدة أب وعممة و بنت أخ و بنت عم (و) تناول (أقاربى أقارب جهتيه) أى جهة أبيه و جهة أمه (مطلقا) عن التقييد بكورة أو ثوته فيتناول العمت و بناتهن والحالات و بناتهن والاخوات و بناتهن و بنات الاخوة ان كانوا مسامين بل (وان) كانوا (نصرى) بفتح النون وسكون الصاد (و) تناول (مواليه) جمع مولى (المعتق) بفتح التاء الذى باشر الوقف عتقه (وولده) أى المعتق بالفتح (ومعتق أبيه) أى الواقف (و) (عصبته) أى الواقف (و) تناول (قومه) أى الواقف (عصبته فقط) فهو خاص بالرجال العصبه دون النساء لقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا تساءمن من تساء وقول رهبر أقوم آل حصن أم نساء (و) تناول (طفل وصبي وصغير من لم يبلغ) الحلم فلو قال أطفال أهلى تناول من لم يبلغ الحلم وكذلك لو قال على صبيانهم وضغارهم (و) تناول (شاب وحدث) من بلغ متنهيا (للأربعين) سنة (والا) يكن في سن ماسبق بأن تجاوز سنه الاربعين (فهو) (كهل للستين) عاما (والا) يكن ابن ستين بأن تجاوزها (فهو) (شيخ) الى متنهى عمره (وشمل) كل واحد من طفل وما بعده (الأنثى) وشبهه في شمول الأنثى فقال (ك) لفظ (الارمل) فلو قال على كهولهم كان ابن جاوز

الأربعين من ذكورهم واثانهم الى أن يكمل الستين ولو قال على شيوهم كان لمن جاوز الستين من الذكور والاثان ولو قال لاراملهم
 لكان للرجل الارمل كالمرأة الارملة (والملك) بكسر الهمزة على الشيء الموقوف باق (للاوقف) قال ابن عرفة صرح الباجي ببقاء ملك
 الحبس على حبسه وهو لازم تركبة حواظ الاحباس على ملك محبسا وقول اللخمي آخر الشفعة التحميس يسقط الملك غلط اه
 (لا التلة) الناشئة من الشيء الموقوف فليست واقفه بل للموقوف عليه وفرع على كون الملك للواقف فقال (فله) أي الواقف (ولو ارثه
 منع من) شخص (يريد اصلاحه) أي الوقف المحتاج للإصلاح قال ابن غازي بهذا قطع ابن شاس وابن الحاجب تبعاً لابن شعبان
 ووجهه ابن عبد السلام بأن الحبس مملوك لمحبسه وكل مملوك لا يجوز لغير مالكه تصرفه فيه بدون إذن مالكه (و) أن أكرى الوقف
 ناظره بكراء لا عين فيه على الوقف ثم وجد من يزيد في كرائته (ولا يفسخ كراؤه لزيادة) أرادها غير مكره قال ابن غازي أراد ألا أن
 يثبت التبن (ولا يقسم) من كراء الوقف (الا) كراء (ماض زمنه) لأن قسم ما لم يعض زمنه يؤدي الى اعطاء لمن لم يستحق بموته قيل
 يحيى زمانه وحرمان من يستحق بولادته أو قدومه بعد قسمه في زمنه (وأكرى) الوقف (ناظره) أي الوقف لغير من مرجعه له (ان
 كان على معين) ومفعول أكرى (كالستين) فيجوز كراء من حبس عليه ربع لعامين لا أكثر وذلك في رواية ابن القاسم وفي سماع
 أشهب اجازته خمسة وعشرين سنة وبالرواية الأولى الفناء واستحسن قضاء قرطبة كونه لأربعة أعوام خوف اندراسه بطول مكثه
 بيد مكريه (و) اكراء (لن مرجعه) أي رجوع الوقف (له) ولو ملكا (٢١١) (كالعشر) سنين فإذا حبس دارا على زيد

حياته ثم على عمره أي ثم
 تكون هبة لعمره وفيجوز
 لزيد كراؤه للعمر وعشرة
 أعوام وقيد كلام الصنف
 بما إذا لم يشترط الواقف
 مدة ولا يعمل بها وبما إذا
 لم تدع الضرورة لسكرائها
 لا كثر من ذلك المصلحة
 الوقف والا جاز ما تدعو
 الضرورة له اه وأراد

وَالْمَلِكُ لِلْوَقْفِ لَا التَّلَّةُ فَلَهُ وَلِوَارَثِهِ مَنَعٌ مَنِ يُرِيدُ إِصْلَاحَهُ وَلَا يُفْسَخُ كِرَاؤُهُ
 لِزِيَادَةٍ وَلَا يُقَسَّمُ إِلَّا مَاضٍ زَمَنُهُ وَأَكْرَى نَاطِرُهُ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ كَالسَّنَتَيْنِ وَإِنْ
 مَرَجَّحَهَا لَهُ كَالْعَشْرِ وَإِنْ بَنَى مُحْبَسٌ عَلَيْهِ فَمَاتَ وَلَمْ يُبَيِّنْ فَهُوَ وَقْفٌ وَكَلَى مَنْ لَا مُحَاطَ
 بِهِمْ أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ أَوْ عَلَى كَوْلَدِهِ وَلَمْ يُبَيِّنْهُمْ فَضَّلَ الْمُؤَلَّى أَهْلَ الْحَاجَةِ
 وَالْعِيَالِ فِي غَلَّةٍ وَسُكْنَى وَلَمْ يُخْرِجْ سَاكِنٌ لِعَمَلِهِ أَوْ بِشَرَطٍ أَوْ سَفَرٍ انْقِطَاعٍ أَوْ بَعْدَ

باب

الهِبَةُ تَمْلِكُ بِالْإِعْوَاضِ وَلِلثَوَابِ الْآخِرَةِ صَدَقَةٌ وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكٍ

الصنف بناظره للموقوف عليه وأما غيره فيجوز له أن يكرى أز يد من ذلك لأن الاجارة لا تنفسخ بموته (وان بنى محبس عليه) في الحبس
 (ف) ان (مات) الباني (ولم يبين) كون ما بناه ملكاً أو وقفاً (فهو) أي المبنى (وقف) قل أو كثر قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة فلا
 شيء فيه لو ارثه وان كان بين انه ملك له فهو لو ارثه (و) اذا وقف عقار للاغتلال أو السكنى (على من لا يحاط بهم) كالفقراء والمساكين والعلماء
 والرايطين والمجاهدين (أو على قوم وأعقابهم أو) وقف (على كولده) وولد ولده وأخوته أو بنى عمه (ولم يعينهم) أي لم يعين الواقف أولاده
 (فضل) الناظر (المولى) بضم الميم وفتح الواو واللام مشددة على الوقف ومعمول فضل (أهل الحاجة) الشديدة (و) أهل (العيال)
 على خفيف الحاجة ومن لا عيال له أو قليلة وصلة فضل (في غلة وسكنى) وقال ابن الماشون لا يفضل الا بشرط من الواقف (و) ان
 فضل المولى على الوقف على من لا يحاط بهم بعضهم في السكنى لشدة فقره ثم استغنى (لم يخرج) شخص (ساكن) فقير فضله المتولى
 بالسكنى في الحبس على من لا يحاط بهم كقوم وأعقابهم ثم استغنى فلا يخرج (ل) أجل سكنى فقير (غيره الا بشرط) من المحبس ان من
 استغنى يخرج لغيره فيخرج عملاً بشرطه (أو) لـ (سفر انقطاع) ببلد آخر فيخرج ومفهوماً انقطاع انه لو سافر ليعود فلا يسقط حقه
 وله كراؤه حتى يعود (أو) للحصول سفر (بعيد) يشبه الانقطاع أو ير يد المقام في الموضع الذي سافر اليه فيخرج والله سبحانه وتعالى
 أعلم **باب** في بيان الهبة وأحكامها وما يتعلق بها (الهبة) أي حقيقة شرعاً (عليك) أي لذات (بلا عوض) أي لوجه المعطى
 بالفتح فقط أوله ولثواب الآخرة معا بقرينة قوله (و) التملك لذات بلا عوض (الثواب) الله تعالى في الدار (الآخرة صدقة) وهو
 معطوف على عذوف أي الهبة تملك بلا عوض لوجه المعطى والهبة لثواب الآخرة صدقة (وصحت) الهبة (في كل مملوك) للواهب

الجراح ينشه وهو يذبحه أو ينحره ولم يتحقق انه ذبحه أو نحره وهو محقق الحياة غير منفوذ المقتل فلا يؤكل في المدونة ولو قيدر على خلاصه منها فذكاه وهو في أفواها تنشه فلا يؤكل اذ علمه من شهامات الان ان يوقن انه ذكاه وهو مجتمع الحياة قبل ان تنفذ هي مقتله فيجوز أكله وبش ماصنع (أو أغري) أي حض وقوى الصائد الجراح بعد انبعائه للصيد بنفسه من غير ارسال منه (في الوسط) أي أثناء ذهابه للصيد ولو بالقرب منه (أو تراخي) الصائد (في اتباعه) أي الجراح أو السهم بعد ارساله أو رميه ثم وجد الصيد ميتا فلا يؤكل لاحتمال انه لو وجد لادر كه حيا غير منفوذ مقتله فذبحه أو نحره فيجب انباعه بسرعة في كل حال (الان يتحقق) الصائد حين الارسال (انه لا يلحق) الصيد حيا غير منفوذ مقتله ولو وجد في اتباعه فيؤكل وكذا لو تحقق لحوقه وتراخي في اتباعه ثم تبين انه لو اتبعه لا يلحقه فالعبرة في الأكل بتبين عدم لحاقه (أو حمل الآلة) للذبح أو النحر (مع غير) وهو يعلم انه يسبق ذلك الغير الى الصيد وسبق الى الصيد ووجه حيا غير منفوذ مقتله ولو كانت الآلة معه لذبحه أو نحره ومات الصيد حتف أنفه قبل اتيان من معه الآلة فلا يؤكل (أو وضعها) (بخرج) ونحوه مما يستدعي طولا في آخر اجها منه ومات الصيد ولو كانت الآلة بيده لادر ك ذكاه فلا يؤكل (أو بات) الصيد ثم وجده من الغد ميتا وقوله أو بات ليس بقيد والمراد انه خفي عليه ليلة أو بعض ليلة ولو وجده منفوذ المقتل ولو وجد في اتباعه الان يعان انفاذ مقتله قبل خفائه عليه فيؤكل (أو صدم) أي لطم الجراح الصيد بلا جرح فلا يؤكل (أو عض) الجراح الصيد (بلا جرح) أي ادماء فلا يؤكل (أو) أرسل الصائد الجراح على غير مرئي ولا بمكان محصور و (قصد) الصائد (ما) أي الصيد الذي (وجد) الجراح فلا يؤكل للشك في المبيح (أو) أرسل جارحا أول فمك الصيد ثم (أرسل) جارحا (ثانيا بعد مسك أول وقتل) الثاني وحده الصيد أو قتله جميعا فلا يؤكل لصيرورة الصيد مقدورا عليه بلا عسر بمسكه الأول (٢١٢) ولذا لو أرسل ثانيا قبل مسك أول وقتله الثاني أو الأول أو قتله جميعا فانه

يؤكل في الصور الثلاث
(أو اضطرب) الجراح على
صيد رآه (فأرسل) الصائد
الجراح على ما اضطرب
الجراح عليه (ولم ير)
الصائد الصيد الذي اضطرب

أَوْ أَغْرَى فِي الْوَسْطِ أَوْ تَرَخَى فِي اتِّبَاعِهِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ أَوْ حَمَلَ الْآلَةَ
مَعَ غَيْرِهِ أَوْ يُخْرِجُ أَوْ بَاتَ أَوْ صَدَّمَ أَوْ عَضَ بِلا جُرْحٍ أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ أَوْ أُرْسِلَ ثَانِيًا بَعْدَ
مَسْكَ أَوَّلٍ وَقَتْلَ أَوْ اضْطَرَبَ فَأُرْسِلَ وَلَمْ يَرِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْمُضْطَرَبَ وَغَيْرُهُ فَتَأْوِيلَانِ
وَوَجِبَ نِيَّتُهُ وَتَسْمِيَةُ إِنْ ذَكَرَ وَنَحَرَ إِبِلَ وَذَبَحَ غَيْرَهُ إِنْ قَدَرَ وَجَازًا لِلضَّرُورَةِ

الجراح عليه وليس للكان محصورا كغار أو غيضة فلا يؤكل ما قتله أو أنفذ مقتله قال الامام مالك رضي الله تعالى عنه في العتبية لأحب أكله لانه قد يقصد صيدا أو يضطرب على صيد أو يأخذ غيره الان يتيقن انه أخذ ما اضطرب عليه برؤية غيره له (الا ان ينوي) الصائد (المضطرب) بفتح الراء أي عليه (وغيره) أي المضطرب عليه (ف) في الأكل وعدمه (تأويلان) أحدهما يؤكل فتراد هذه على قولهم لابد من رؤية الصيد الا في غار وغيضة بأن يقال والا فيما اضطرب عليه الحيوان الملعن ونوى الصائد المضطرب عليه وغيره فيؤكل بناء على ان الغالب كالحق اذ الغالب انه أخذ ما اضطرب عليه (ووجب) شرطا في صحة الذكاة باقسامها (نيتها) وان لم يلاحظ كونها سببا لحل أكل لحم الحيوان فلو تركت النية عمدا أو جهلا بالحكم أو نسيانا أو أرسل جارحا غير قاصد صيدا فأصاب صيدا أو ضرب حيوانا بسيف أو سكين فذبحه أو نحره فلا يؤكل (و) وجب شرطا في صحة الذكاة (تسمية) لله سبحانه وتعالى بأى اسم من أسمائه تعالى عند الذبح والنحر والارسال في العقر وفعل ما يموت به نحو الجراد لا خصوص بسم الله ابن حبيب ان قال بسم الله فقط أو الله أكبر فقط أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو لا إله إلا الله أو سبحان الله من غير تسمية أجزاء ولكن ما مضى عليه الناس أحسن وهو بسم الله والله أكبر ولا يزيد الرحمن الرحيم ولا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فتكره (ان ذكر) أي تذكر التسمية وقبر عليها فلا تجب على ناس ولا مكره على تركها ولا اخرس ولا عاجز عن العربية فالذكر شرط في التسمية فقط (و) وجب شرطا (نحر ابل) لان ذبحه لا يمكن لالتصاق رأسه ببذنه قاله الباجي ومثل الابل الزرافة كما نقل ذلك أبو الحسن عن عبد الوهاب (و) وجب شرطا (ذبح غيره) أي الابل من بقرو غنم وطير ولو نعمة لأنها لالبة لها ومحل وجوب نحر الابل وذبح غيرها (ان قدر) الذكي على نحر الابل وذبح غيرها فلا ذبح الابل ونحر النعم اختيارا ولو ساهيا لا يؤكل (وجازا) أي الذبح فيما ينحر والنحر فيما يذبح (للضرورة) كوقوع في مهواة أو عدم آلة الذبح أو نحر أو جهل حكمها اه عب

البناء فيه نظر بل الظاهر ان لافرق بين جهل الصفة ونسيانها. وأما الذي ذكر ابن رشد انه ليس بعذر هو عكس الامر
نسيانا أي مع علمه الصفة كما يفيد ما في التوضيح ونصه نص مالك رضى الله تعالى عنه على انه لو نحر ما يذبح أو بالعكس ناسيا لا يعذر
واستثنى من قوله وذبح غيرها فقال (الا البقر فيندب) فيه (الذبح) لقول الله تعالى ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة مع دليل آخر دل
على عدم الوجوب في هذا الأمر ففى صحيح البخارى في كتاب الذبائح ما يفيد ان البقر تذبح وتنحرو في ابن عبد السلام ان النبي
صلى الله عليه وسلم نحر عن أزواجه البقر ورزى ذبح عن أزواجه البقر ومنه الجاموس وبقر الوحش حيث قدر عليه وشبهه في النذب
فقال (كالحديد) فيندب في جميع أنواع الذكاة حتى العقر (واحداده) أى سنه لحبر وليحد أحدكم شفرته لسرعة قطعه فيكون
اسهل على الذكى فتخرج روحه بسرعة فيرتاح (وقيام ابل) مقرونة بالدين يقال فان عجز عنها كذلك عقل يدها اليسرى
كما تقدم في الهدى (و) ندب (ضجع) أى ارقاد (ذبح) بكسر الهمزة والميم أى مذبح من بقرو غنم وطير (على) شقه (الأيسر)
لانه أعون للذبائح (و) ندب (توجهه) أى ما يذبح أو ينحر للقبلة (و) ندب (ايضاح) أى اظهار (الحل) للذبح أو النحر من الصوف
وغیره حتى تثبت الجلد (و) ندب (فرى) أى قطع (ودجى صيد) انفذ مقتله وأدرك حيا لراحته (وفي جواز الذبح بالعظم) أى الظفر
كما في بعض النسخ (والسن) متصلين أو منفصلين (أو) جوازه بهما (ان انفصلا) أى العظم والسن فان انفصلا فلا يجوز بهما (أو)
جوازه (بالعظم) أى الظفر انصل أو انفصل لا بالسن انصل أو انفصل أى يكره به على النقول (ومنع) الذبح بهما (أى العظم والسن)
انصلا أو انفصلا فلا يؤكل ما ذبح بأحدهما في المواق ما يقتضى كراهته (خلاف) محله اذا وجدت آلة معهما غير الحديد فان وجد
الحديد تعين وان لم يوجد آلة غيرهما تعين الذبح بأحدهما (وحرّم) اصطياد ما كول لانية الذكاة (٢١٣)

إِلَّا الْبَقْرَ فَيَنْدَبُ الذَّبْحُ كَالْحَدِيدِ وَاحِدَادُهُ وَقِيَامُ اِبْلِ وَضَجْعُ ذَبْحٍ عَلَى أَيْسَرٍ وَتَوَجُّهُهُ
وَإِيضَاحُ الْحَلِّ وَفَرَى وَدَجَى صَيْدٍ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ وَفِي جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ أَوْ
إِنْ انفَصَلَا أَوْ بِالْعَظْمِ وَمِنْهُمَا خِلَافٌ وَحَرَّمَ اصْطِيَادَ مَا كُولٍ لَا بِنِيَّةِ الذَّكَاءِ
إِلَّا بِكَخْزِيرٍ فَيَجُوزُ كَذَلِكَ مَا لَا يُؤْكَلُ إِنْ أَيْسَ مِنْهُ وَكَرِهَ ذَبْحُ بَدْوَرٍ حُقْرَةٍ
وَسَلَخٍ أَوْ قَطْعٍ قَبْلَ الْمَوْتِ كَقَوْلِ مُضَحِّ السَّهْمِ مِنْكَ وَإِلَيْكَ وَتَعَمُّدُ إِبَانَةِ رَأْسِ

كالتنبية على ما يقع في البيت من المفسد فلو قال لا لغرض شرعى بدل لانية الذكاة لافاد ذلك (الا) الاصطياد المتعلق
(بكخزير) من كل محرم (فيجوز) اصطياده بنية قتله ولا يعد من العيب وأما بنية الفرجة عليه فلا يجوز وادخلت الكاف
الفواسق التي أذن الشارع في قتلها ولو قال الا الفواسق وحذف الخنزير لكان أحسن لانه لم يدخل في المأكول بخلاف
الفواسق (كذكاة مالا يؤكل) من الحيوان كخيل وبغل وحمار فتجوز تذكيته بل تستحب اراحته له واستعملها بمعنى الفرى
لا بمعناها الشرعى اذ الغرض أنه غير مأكول (ان أيس من) استمرار الحياة له (به) حقيقة لمرض أو عمنى أو حكما كتعبه
بمضيقه لاعاف فيها ولا يرجى أخذ أحد له فينحره ولا ينتفع بلحمه الا ان يخاف على من يأكله من مرض عليه بعد نحره فلا ينحره
تقدما لدفع الضرر عن الآدمى (وكره ذبح) لحيوانات متعددة في وقت واحد (بدور حفرة) لعدم استقبال بعضها ولنظر
بعضها بعضها ولها الهام فهو تعذيب لها فيها بلغ ما لسا رضى الله تعالى عنه أن الجزارين يجتمعون على الحفرة يدورون بها
فيذبحون حولها فيها من ذلك وأمرهم بتوجيهها للقبلة (و) كره (سليخ) لجلد الحيوان عن لحمه قبل موته لانه تعذيب له
(أو قطع) لشيء من الحيوان بعد ذبحه أو نحره (قبل الموت) لحبر النهى منه وان ترك حتى تبرد أى موت الا السمك فيجوز
القائه في النار قبل موته عند ابن القاسم وشبهه في الكراهة فقال (كقول) شخص (مضح) عند تذكية أضحيته (اللهم)
أى يا الله هذا (من) فضل (ك) ونعمتك لامن حولي وقوتي (وإليك) التقرب به لا الى غيرك ممن سواك ولا رياء ولا سمعة
اذا قاله على انه سنة فان قصد به مجرد الدعاء فلا يكره وعلى هذا حمل ماورد عن الامام على بن أبى طالب رضى الله تعالى
عنه قاله ابن رشد وبه يعيد كلام المصنف ولا وجه لإبقائه على اطلاقه وجعله مخالفا (و) كره (تعمد ابانة) أى فصل (رأس)

أى قبل تمام سنة من حوزها رجوعا موصورا (بان آخرها) أى الموهوب له الهبة (أو أرفق) الموهوب له الواهب (ها) أى الهبة (بخلاف) رجوعها الواهب بعد تمام (سنة) فلا يبطل حوزها اذ رجوع الواهب الى الذات الموهوبة بعد حيازتها للموهوب. له سنة لا يبطل هبتها لانه طول وقيل الطول سنتان (او رجع) الواهب للدار التي وهبها حال كونه (مختفيا) عن الموهوب له بعد حيازتها عنه بأن وجدها خالية فسكنها ومات بها فلا يبطل حوزها كذا في الشراج تقدير صلة مختفيا عن الموهوب والذي في البناني صوابه عند الموهوب له قال هكذا فرض المسألة في كلام الأئمة وسيأتى نص ابن المواز (أو) رجع اليها حال كونه (ضييفا) عند الموهوب له (فات) الواهب في الدار الموهوبة فلا يبطل حيازتها (و) صحت (هبة أحد الزوجين ل) الزوج (الآخر متاعا) أو خادما وان لم ترتفع يد الواهب عنه للضرورة (و) صحت (هبة زوجة دار سكنها الزوج) ابن القاسم لو تصدقت هي عليه بالمنزل وهما فيه فذلك حوز لان عليه أن يسكن زوجته فسكنها بها فيه حوز مالم تشترط على زوجها أن لا يخرجها منها فان اشترطت ذلك فلا يكفي في الحوز اشهادها على الهبة لزوجها كافي نوازل أصبغ (لا) يصح (العكس) أى هبته دار سكنها لزوجته ان مات وهو ساكن بها فيها لبطان الحوز لان السكنى تنسب للزوج وهي تابعة له (ولا) تصح الهبة (ان بقيت) الذات الموهوبة (عنده) أى الواهب لنفسه أو موته أو جنونه أو مرضه للتصلين بموته وأعاد هذا لاستثنائه منه (الا) الواهب (لمحجوره) فتصح هبته له مع بقاء عنده الى موته لانه الذي يحوز له ان كان الموهوب بما يعرف بعينه بدليل قوله (الا ما لا يعرف بعينه) فلا تصح هبته لمحجوره مع بقاء عنده (٢١٤) ان لم يختم عليه بل (ولو) جعل في ضرورة (ختم عليه) فلا يكفي في حوز له ولا بد من

بأن أجرها أو أرفق بها بخلاف سنة أو رجع مختفيا أو ضيفا فمات وهبة أحد الزوجين للآخر متاعا وهبة زوجة دار سكنها لزوجها لا العكس ولا ان بقيت عنده الا لمحجوره الا مالا يعرف بعينه ولو ختم عليه ودار سكنها الا أن يسكن أقلها ويكرى له الا أكثر وان سكن النصف بطل فقط والا أكثر بطل الجميع وجازت العمرى كأعمرتك أو وارثك ورجعت للمعمر أو وارثه كحبسك عليكما وهو لا خير كما ملكنا لا الرقبي كدوى دارين قالا ان مت قبلي فهما لي والا فلك كهيئة نخل واستثناء عمرتها سنين والسقي كل الموهوب له

اخر اجه عنه (و) الا (دار) سكنها أى الواهب فلا تصح هبتها لمحجوره اذا استمر ساكنها الموته في كل حال (الا أن يسكن) الواهب (أقلها) أى الدار (ويكرى له) أى لمحجوره الموهوب له (الأكثر) من الدار فتصح الهبة اذا في جميعها (وان سكن) الواهب

(النصف) من الدار التي وهبها لمحجوره وأكرى له النصف الآخر (بطل) النصف المسكون (فقط) أى دون النصف المكبرى او فتصح هبته عزاء للخمي لابن القاسم وأشهب (و) ان سكن الواهب (الأكثر) من الدار الموهوبة لمحجوره (بطل الجميع) للمسكون والمكبرى (وجازت) أى نذبت (العمرى) بضم العين وسكون اليم مأخوذة من العمر بمعنى مدة الحياة لوقوعه ظر فالمنفعة ابن عرفة العمرى عليك منفعة حياة المعطى بغير عوض انشاء فيخرج الحكم باستحقاقها ويصدق الحد عليها قبل حوزها لانه قبله عمرى اه وصيغتها ما يدل على هبة المنفعة دون الذات كاسكنتك هذه الدار أو وهبتك سكنها عمرك وفي المدونة من قال قدأعمرتك هذه الدار أو هذا العبد وهذه الدابة حياتك جاز ذلك وترجع بعدموته الى الذى أعمرها أو الى ورثته (كأعمرتك) دارى أو عبدى أو دابى أى وهبتك منفعتها مدة حياتك (أو) أعمرت (وارثك) ما ذكر (ورجعت) العمرى بمعنى الذات التي وهبت منفعتها لشخص مدة معلومة كسنة أو مدة حياته (للمعمر) أى واهب المنفعة فترجع له ملكا ان كان حيا (أو) (وارثه) ملكا أيضا ان كان المعمر قد مات وشبهه في الرجوع ملكا فقال (ك) عبدى أو دارى أو دابى (حبس عليكما وهو) أى الحبس (لآخر كما ملكا) له فيستحقاقه معا على وجه الحبس فاذا مات أحدهما ملكه الآخر فيصنع به ما يشاء من بيع وغيره من تصرفات المالك (لا) تجوز (الرقبي) وهى تحبىس رجلين دارا بينهما على ان من مات منهما أولا فحظه حبس على الآخر وقد مثل لها المصنف فقال (كدوى دارين) مثلا (قالا) أى قال كل منهما للآخر (ان مت) بفتح التاء (قبلى فهما) أى دارى ودارك ملك (لى والا) أى وان لم تمت قبلى بأن مت أنا قبلك (ف) هما (لك) وتعاقد على هذا وشبهه في المنع فقال (كهيئة نخل) لشخص (واستثناء عمرتها سنين) مستقبلة بعد الهبة (و) قد شرط الواهب أن يكون (السقي) للنخل في تلك المدة (على الموهوب له) فلا يجوز للغير لانه بيع معين يتأخر قبضه اذ كأنه باعه النخل بهبته في تلك السنين

على أن لا يقبضه إلا بعد ما ولا يدري حاله بعدها (أو) هبة (فرس لمن يغزو) عليه (سنين) شرط الواهب أنه (ينفق) الموهوب له (عليه) أي الفرس في تلك السنين ثم تكون الفرس ملكا (للمدفع له) فلا يجوز ذلك للفرس (و) اشترط الواهب على الموهوب له أنه (لا يبيعه) أي لا يبيع الموهوب له الفرس (ل) ما (بعد) تمام (الأجل) أي السنين (و) أن وهب أبولده هبة (ف) (للأب) أي لأجله (اعتصارها) أي أخذ الهبة (من ولده) بلا عوض ذكرنا كان أو أنش صغيرا كان أو كبيرا وظاهره ولو حازها الولد وهو كذلك على الشهور (كأنه فقط) أي دون غيرها من جده ونحوها فللأم خاصة اعتصار ما وهبته لولدها وإنما تعتصر الأم التي (وهبت) ولدا (ذا أب) فإن وهبت يتما فليس لها الاعتصار منه ولها الاعتصار من ذي الأب (وان) كان الأب (مجنونا) جنونا مطبقا أذهو كالعقل في الانفاق على ولده من ماله فليس ولده يتما ولها الاعتصار من ذي الأب حال الهبة إن استمر الأب حيابل (ولو تيمم) الولد أي صار يتما يموت أي بعد هبتها فلها الاعتصار منه (على المختار) للخمى من الخلاف واستثنى ما يعتصره الأب فقال (الإفيا) أي تبرع من الأب والأم (أر يديه الآخرة) أي ثوبها فليس لهما اعتصاره لأنه صدقة ولا ين للماجشون كل هبة لولده لوجه الله تعالى أو لطلب الآخرة أو لصلته الرحم فلا تعتصر وشبهه في منع الاعتصار فقال (كصدقة) من أب أو أم لولدها (بلا شرط) لا اعتصارها فليس لها اعتصارها فلا تعتصم في الصدقات لا يكون إلا بشرط ومنه يؤخذ أنه إن تصدق عليه بشرط الاعتصار ان شاء فله الاعتصار وذكر موانع الاعتصار فقال (ان لم تفت) الهبة (بحالة) أي تعبر (سوق) أي قيمة بزيادة أو نقص على قيمتها يوم هبتها فان فات بها فلا تعتصر هذا ظاهره ولكن قال الاقهسي لوقال ولو فاتت بحالة سوق لا يزيدون نقص الوافي نص الباجي اذا تغيرت الهبة في قيمتها بتغير الاسواق (٢١٥) فلا يمنع ذلك اعتصارها قاله مطرف وان

للماجشون وأصبح ووجهه ان الهبة على حالها وزيادة القيمة ونقصانها لا تعلق لها بها ولا تأثر له في قيمتها فلا يمنع اعتصارها قال ابن غازي في بعض النسخ ان لم تفت لا يجوز السوق بل يزيد أو نقص وهو الصواب اه

أَوْ فَرَسٍ لِمَنْ يَغْزُو سِنِينَ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ الْمَدْفُوعُ لَهُ وَلَا يَبِيعُهُ لِبَعْدِ الْأَجَلِ وَلِلْأَبِ
اعْتَصَارُهَا مِنْ وَلَدِهِ كَأَمٍّ فَقَطْ وَهَبَتْ ذَا أَبٍ وَأَنْ مَجْنُونًا وَلَوْ تَيَمَّمَتْ عَلَى الْمُخْتَارِ الْأَفْيَا
أُرِيدَ بِهِ الْآخِرَةُ كَصَدَقَةٍ بِلَا شَرْطٍ أَنْ لَمْ تَفُتْ لَا بِحِوَالَةِ سَوَاقٍ بَلْ بِزَيْدٍ أَوْ
نَقْصٍ وَلَمْ يُنْكَحْ أَوْ بُدِئَ لَهَا أَوْ يَطَأُ نَيْبًا أَوْ يَمْرُضُ كَوَاهِبٍ إِلَّا أَنْ يَهَبَ
عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ أَوْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ وَكَرِهَ تَمَلُّكُ صَدَقَةٍ بِغَيْرِ مِيرَاثٍ وَلَا
يَرْكَبُهَا أَوْ يَأْكُلُ مِنْ غَلَّتِهَا وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْإِبْنُ الْكَبِيرُ بِشَرْبِ اللَّبَنِ

(أو) بحصول (زيد) أي زيادة في ذات الهبة ككبر صغير وسمن هزيل (أو) بحصول (نقص) فيها كانهدام ونسيان صنعة (و) ان (لم ينكح) أي يزوج الولد الموهوب له لأجل الهبة فان زوج لاجلها ولو لم يدخل فات اعتصارها ذكرنا كان الولد أو أنش لرغبة الناس في ذي المال وتعلق حق الزوج والزوجة به (أو) ان لم (بدان) أي يعامل الولد الموهوب له بدين يبيع أو قرض (لها) أي لأجل يسره بالهبة فان دون لها فات اعتصارها (أو) ان لم (يطأ) الابن البالغ أمة (نبيبا) وهبها له أبوه وأمه فان وطئها فات اعتصارها (أو) ان لم (مرض) الموهوب له مرضا نحو فافان مرض مرضا نحو فافات اعتصارها لتعلق حق ورثته بها (ك) مرض (واهب) مرضا نحو فافان فافوت اعتصارها لانهما بانهاما يعتصرها لورثته (الان يهب) الابن والأم لولده وهو (على) حال من (هذه الأحوال) المانعة الاعتصار بأن وهبه وهو مزوج أو مدين أو مريض فله الاعتصار مع هذه الأحوال ولا يكون وجودها مانعا منه (أو) الآن (يزول المرض) الحاصل للموهوب له أو الواهب بعد الهبة فيعود الاعتصار (على المختار) للخمى من الخلاف (وكره تملك صدقة) للتصدق بها (بغير ميراث) كشرائه أو قبول هبة أو صدقة وأما ملكها بميراث فلا يكره لانه ليس اختياريا ولا الأصل في هذا ان عمر رضى الله تعالى عنه تصدق بفرس جوادا على رجل فلم يقيم بحقه فاستشار عمر رضى الله تعالى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في شرائه منه وقال عمر انه يبيعه برخص فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تشتره ولو أعطاكه يدركهم العائد في صدقته كالكلب يعود في فيه (ولا يركبها) أي لا يركب للتصدق الدابة التي تصدق بها (أو) يأكل (للتصدق) (من غلتها) أي من تصدق على أجنبي بصدقة فلا يجوز له أن يأكل من ثمرها ولا يركبها ان كانت دابة (وهل) يحرم الاتفاق بئالة الصدقة على التصديق بها في كل حال (الأن يرضى الابن) للتصدق عليه (الكبير) أي البالغ الرشيد (بشرب اللبن) لمن تصدق عليه بذات اللبن من أبيه أو أمه فلا يمنع اتفاقه ما شرب اللبن مما تصدق به على الابن أو يمنع ولورضى به الكبير في الجواب

بسحو حجر أو خشبة (وما) أى الذى ذكر (معهما) فى آية سورة المائدة متفهما عليها كالمنخقة بنحو جبل أو متأخر عنها كالتردية من نحو شاهق جبل أو فى بئر أو حفرة والنطيحة التى نطحتها بهيمة أخرى وما أكل السبع بعضها (المنفودة) جنس (المقاتل) فلا تؤكل بالذكاة لأنها ميتة حكما والله ذكاة لا تبسح الميتة فإن كانت غير منفودة مقتلا أكلت بالذكاة وإن أيس منها والاستثناء فى قوله إلا ما ذكيتم يحتمل الاتصال ويحمل على غير منفوذ القتل وبه قال مالك رضى الله تعالى عنه والآن نقطع ويحمل على تذكية غيرها إن نفذ مقتلا وعليه اقتصر ابن الحاجب وبين المقاتل بقوله (يقطع نخاع) مخ أبيض سالك فى فغار بفتح الفاء جمع قفرة العنق والظهر مخى انقطع أيس من الحياة (ونثر) أى خروج (دماغ) أى مخ حوته الجمجمة فشدخ الرأس دون نثر دماغ ليس مقتلا (و) نثر (خشوة) أى ما حواه البطن من كبود وحال ورثة وامعاء وكلاو قلب ومصارين أى زوالها عن مواضعها بحيث لا يقدر على ردها اليه على وجه يعيش معه الحيوان (وفرى) أى قطع (ودج) أى ابانة بعضه من بعض (ونقب) أى خرق (مصران) بضم الميم جمع مصير وجمع الجع مصارين (وفى شق الودج) بلا قطع بعضه من بعض (قولان) ولم يعدوا جرح القلب معها وقد كان وقع فيه كلام وإن فصل البحث فيه على أنه مقتل وأنه داخل فى المعنى فى فرى الوداج وقطع الحلقوم لأن ذلك فى كلامهم عبارة عن قطع محل الذكاة وقد علم أن عملها أيضا المنحر وما كان المنحر مقتلا لا الوصول آلة النحر منه إلى القلب فذلك والذبح سواءوا اكتفوا فى العبارة بالذبح عن ذكر المنحر وهما سواء (وفيهما) أى (٢١٦) المدونة (أكل ما) أى حيوان برى (دق عنقه أو ما علم أنه لا يعيش) بسبب ما أصابه

من خنق أو وقد أورد أو نطح أو أكل سبع بعضه (إن لم ينخها) أى يقطع نخاعها قبل تذكيته (وذكاة الجنين) الذى وجد ميتا فى بطن حيوان مباح بعد تذكيته حاصلة (بذكاة أمه) فىؤكل لأنه مذكى لخبر ذكاة الجنين ذكاة أمه ولكن

وَمَا مَعَهَا الْمَفْقُودَةُ الْقَاتِلِ يَقْطَعُ نَخَاعَ وَنَثْرَ دِمَاجٍ وَخُشُوعَ وَفَرَى وَدَجٍ وَنَقَبٍ مُصْرَانٍ وَفِي شَقِّ الْوَدَجِ قَوْلَانِ وَفِيهَا أَكْلُ مَا دُقَّ عُنُقُهُ أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَمِيشُ إِنْ لَمْ يَنْخُمْهَا وَذِكَاةُ الْجَنِينِ بِذِكَاةِ أُمِّهِ إِنْ تَمَّ بِشَعْرِهِ وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ذُكِّيَ إِلَّا أَنْ يُبَادَرَ فَيَفُوتَ وَذُكِّيَ الْمَرْقُوعُ إِنْ حَيَّ مِثْلُهُ وَافْتَقَرَ نَحْوُ الْجَرَادِ لَهَا يَمُوتُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يُعْجَلْ كَقَطْعِ جَنَاحٍ

﴿ بَاب ﴾

الْبَاحُ طَعَامُ طَاهِرٌ وَالْبَحْرِيُّ وَإِنْ مَيِّتًا وَطَيَّرَ وَلَوْ حَلَالَةً

شرط الفقهاء كون ذكاة أم الجنين ذكاة له (إن تم) خلقه الذى خلقه الله عليه ولو ناقص يداور رجل مثلا وذا قاله الباجى (بشعر) أى مع نبات شعر جسده ولو بعضه لاشعر عنيقه أو رأسه أو حاجبيه فإن لم ينبت شعره فلا يؤكل ولا بد من علم استقرار حياته لوقت تذكية أمه والأفلايو كل ومن علامات استمرار حياته غالبا تمام خلقه ونبات شعره فإن علم موته بنحو ضرورة قبل تذكيته فلا يؤكل ولو تم خلقه ونبت شعره (وإن خرج) الجنين الذى تم خلقه ونبت شعره من بطن أمه بعد ذكاتها حال كونه (حيا ذكى) أى ذبح أو نحر وما لم يتم خلقه ولا ينبت شعره لا يؤكل ولو خرج حيا (الآن يبادر) أى يسارع صاحبه إلى تذكيته (فيفوت) أى يموت قبلها بلا تفرط فىؤكل بذكاة أمه (وذكى) الجنين (المرقوع) أى الذى القته أمه فى حياتها قبل تمام مدة حملها لعارض كعطش ثم كثرة شرب (إن حي) (إن عاش) (مثله) بأن تم خلقه ونبت شعره واختز بحى مثله مما لا يحيا مثله فلا يؤكل ولو ذكى (وافتقر) على المشهور (نحو الجراد) من كل برى مباح لأنفسه سائلة (لها) أى الذكاة بنسبة وتسمية (بما) أى فعل (يموت به) كقطع رأس والقاء فى نار أو فى ماء حار بل (ولو لم يعجل) أى الفعل الموت بحسب شأنه ولكن لا بد من تعجيل الموت به بالفعل فإن تراخى الموت وبعد عنه فهو كالعدم ويذكى مرة أخرى (كقطع جناح) أو رجل أو لواء فى ماء بارد هذا مثال لما لا يعجل والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ بَاب ﴾ فى المباح والمكروه والمحرم من الأطعمة والأشربة (المباح) تناوله فى الاختيار كالأوشربا (طعام طاهر) تقدم بيانه أول الكتاب (و) المباح من الحيوان (البحرى) أى المنسوب للبحر خلقه وحياته فيه أن أخذ منه حيا بل (وإن) أخذ منه حال كونه (ميتا) عب لوز أذهنا وآذنيه وكلبه وخزيره وأسقط ما يذكره فى الأخيرين من الكراهة لوافق الراجح من إباحة جميع ما ذكر (وطين) أن لم يكن جلالة بل (ولو) كان (جلالة)

وهي لغة البقرة التي تتبع النجاسات ابن عبد السلام والفقهاء يستعملونها في كل حيوان يستعملها ان لم يكن ذا مخلب بل (و) لو كان (ذا مخلب) وهو الطائر والسبع كالظفر للأسنان كالبار والرحم والغراب والحدأة وجميعه نجس (و) للمباح (نعم) ابل وبقر وغنم ولو جلالة ولو تغير لحمها من ذلك على المشهور عند اللخمي واتفقا عند ابن رشد (ووحش لم يفترس) كغزال وبقر وحش وحمرة وضب بخلاف الفترس لأدعى أو غيره فيكره (كربوع) دابة قبر بنت عرس رجلاها أطول من يديها عكس الزرافة تمثيل لغير الفترس (وخلد) مثلث الحاء المعجمة مع فتح اللام وسكونها فأرأعنى بالصحراء والاجنة لا يصل للنجاسة أعطى من الحس ما أغناه عن الابصار وفأر البيوت يكره اكله على المشهور ان تحقق أو ظن وصوله للنجاسة فان شك فيه فلا يكره وجميع المكروه نجس وجميع المباح طاهر وأما بنت عرس فقال الشيخ عبد الرحمن الاجهوري يحرم أكلها لانه يورث العمى (ووبر) بفتح الواو فسكون الموحدة قاله الجوهرى وقال ابن عبد السلام بفتحها دابة من دواب الحجاز فوق البربوع ودون السنور طحلاء اللون حسنة العينين شديدة الحياء لا ذنب لها توجد في البيوت جمعها ووبر يضم فسكون كأسد وأسد ووبار بكسر الواو وطحلاء بالطاء المهملة أى لونها بين البياض والغبرة (وأرنب) فوق الهر ودون الثعلب في أذنيه طول ورجلاه أطول من يديه وهو اسم جنس غير صفة فهو منصرف فان استعمل صفة لرجل بمعنى دليل صرف أيضا لمرض وصفيته (وقنفذ) أكبر من الفأر كله شوك إلا رأسه وبطنه ويديه ورجليه (وضربوب) يضم الضاد المعجمة وسكون الزاء وموحدتين بينهما وأوسا كنة كالقنفذ في الشوك إلا أنه قريب من خلقية الشاة (وحية) ذكيت بقطع حلقومها وودجها من المقدم فيباح أكلها ان (أمن سمها) مثلث السين المهملة وفتحها أفصح واحتيج لأكلها رواه ابن القاسم فيها وله في غيرها وان لم يحتج له وهو ظاهر المصنف ويعتبر أمن سمها بالنسبة لمستعملها فيجوز أكلها بسمها لمن ينفعه ذلك لمرضه وما مر من أن ذكاتها من المقدم فهو لأنى

(٢١٧)

لقول القرأى صفة ذبحها
ان يمك ذنبها ورأسها
بغير عنق وتثنى على مسجل
مضروب في لوح وتضرب

وَذَا مِخْلَبٍ وَتَمَّ وَوَحْشٌ لَمْ يَفْتَرَسْ كَيَرْبُوعٍ وَخُلْدٌ وَوَبْرٌ وَأَرْنَبٌ وَقَنْفَذٌ
وَضَرْبُوبٌ وَحِيَّةٌ أَمِنْ سُمِّهَا وَخَشَّاشُ أَرْضٍ وَعَصِيرٌ وَقُقَاعٌ وَسُورِيَا وَعَقِيدٌ أَمِنْ
سُكْرِهِ وَالضَّرُورَةُ مَا يَسُدُّ

(٢٨) جواهر الاكليل - أول

بآلة خادة رزينة في حد الرقيق من رقبته وذنبها
من الغليظ الذي هو وسطها ضربة واحدة تقطع جميع ذلك في فور واحد اذ متى بقى جزء يسير متصل فسدت وسرى منه
السم الى وسطها فتقتل آكلها بسرائر سمها من رأسها وذنبها الى وسطها بسبب غضبها هذا معنى قول مالك رضى الله تعالى
عنه في موضع ذكاتها (و) المباح (خشاش أرض) كعقرب وخنفساء وبنات وردان وجندب وغل ودود وسوس والسحلية
وشحمة الارض (وعصير) أى ماء العنب المعصور أول عصره (وققاع) كزمان شراب يتخذ من قمح وتمر وقيل ماء جعل فيه
زبيب ونحوه حتى انحل اليه (وسوريا) شراب يتخذ من الأرز صفة ذلك انه يطبخ الارز طبخا شديدا حتى يذوب في الماء
ويصفى بنحو منخل ويحلى بالسكر (وعقيد) ماء عتب يغلى على النار حتى يتعقد وينذهب اسكاره الذى حصل في ابتداء
غليانه ولا يجد غليانه يذهب ثلثه مثلا وانما يعتبر زوال اسكاره ولذا قال (أمن سكره) أى المذكور من الثلاثة ولو قال سكرها
كان أحسن وعلى كل حال فهو راجع لما عدا العصير اذ لا يتصور فيه اسكار الا بإضافة شيء اليه (و) المباح أى المأذون فيه فلا
ينافى انه واجب (للضرورة) أى خوف هلاك النفس علما أو ظنا (ما) أى كل شيء (يسد) أى يحفظ الحياة ولا يشترط وصوله
الى حال يشرف معه على الموت فان الاكل فيه لا يفيد ومقتضى قوله يسد انه لا يجوز له الشبع وهى رواية عبد الوهاب عن مالك
رضى الله تعالى عنه والمعتمد جواز الشبع والزود الى أن يجد غيرها ونص الموطأ قال مالك رضى الله تعالى عنه من أحسن ما سمعت
في الرجل يضطر الى الميتة انه يأكل منها حتى يشبع ويترود منها فان وجد عنها غنى طرحها وأجيب بحمل يسد على سد الجوع
لا الرق وتناول كلامه المتلبس بمعية وهو مختار ابن يونس والقرأى وابن زرقون ووجهه قوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ان
الله كان بكم رحيما والفرق بينه وبين القصر والفطر ان منعه يقضى الى القتل وهو ليس عقوبة جنايته بخلافهما ومقابله لان
حبيب محتجا بقوله تعالى فمن اضطر غير باع ولا عاد الآية وله سبيل الى أن لا يقتل نفسه وذلك بان يتوب ثم يتناول لحم الميتة
بعد توبته وهذا ظاهر القرآن غير باع ولا عاد غير مستجانب لآثم والمشهور أن يقول غير باع الخ أى في نفس الضرورة بان يتجانب

أخذه) أى المال الذى وجد فى غير حرزهِ وخيف ضياعه ان ترك فى محله (لخوف) أخذ شخص (خائن) فى أخذه بأن يأخذه قاصداً تملكه وحينئذ فيجب على من وجده أخذه وحفظه اذ حفظ مال الغير واجب هذا ان علم واجده امانة نفسه (لا ان علم) واجده (حياته هو) تؤكد للهاء وذلك ان علم من نفسه انه لو أخذه يملكه ولا يعرفه وحينئذ (فيحرم) عليه أخذه واستظهر ابن عبد السلام وجوب أخذه وترك الحياة ولا يكون علمه خيانة نفسه عندها مستقطاعة ما وجب عليه من حفظ مال الغير واستحسنه الخطاب (والا) أى وان لم يخف عليها من خائن (كره) أخذه (على الاحسن) والموضوع انه علم امانة نفسه (و) وجب (تعريفه) أى للمال الملتقط (سنة) من حين أخذه ويجب التعريف سنة ان كان المال كثيراً بل (ولو) كان (كدلو) ومجلاة فلا فرق فى وجوب التعريف سنة بين الكثير واليسير على ظاهر رواية ابن القاسم فى المدونة (لا يجب ان يعرف مالا (تافها) لا تلتفت اليه النفوس كفلس وتمرة وكسرة وهو لو اخذه ان شاء الله وان شاء تصدق به ويكون التعريف (بمظان) أى الموضع الذى يظن ان صاحب اللقطة (طلبها) بها (سكنات مسجد) ومواضع العامة واجتماع الناس ويعرفه (فى كل يومين أو ثلاثة) من الأيام مرة ويعرفه (بنفسه) أى واحد المال (أو بمن يثق) أى يطمئن (به) قلبه ويعتقد امانته وصدقه بغير أجر (أو بأجرة منها) أى اللقطة (ان لم يعرف) اللقطة (مثله) أى الملتقط لازرائه به فان كان مثله يعرفها فلا يستأجر على تعريفها الا من مال نفسه لانه بالتقاطه كأنه التزم التعريف بنفسه (و) تعرف (بالبلدين ان وجدت بينهما) أى البلدين (ولا يدكر) للعرف (جنسها على المختار) للخمى (ودفعت) اللقطة (لغير) بفتح الحاء للهمة وكسرها أى عالم ذمى (ان وجدت بقرية) (٢١٨) كفار أهل (ذمة) روى ابن القاسم فى اللقطة توجدى قرية ليس فيها

الاهل الذمة تدفع لاجبارهم (وله) أى الملتقط بعد السنة (جنسها بعده) أى ابقاء اللقطة عنده ودبعية لربها (أو) التصديق بها عن ربها وأما التصديق بها عن نفسه فهو داخل فى التملك (أو التملك) لها أى اقتراضها لنفسه والتصرف فيها فان جاء بها

أَخَذَهُ لِيَخْوَفَ خَائِنٍ لَا أَنْ عَلِمَ خِيَانَتَهُ هُوَ فَيَحْرُمُ وَإِلَّا كَرِهَ عَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعْرِيفُهُ سَنَةً وَلَوْ كَدَلَوْ لَا تَأْفَهُا بِمَظَانٍ طَلَبَهَا بِكِبَابٍ مَسْجِدَةٍ فِي كُلِّ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ يَثِقُ بِهِ أَوْ بِأَجْرَةٍ مِنْهَا إِنْ لَمْ يَعْرِفْ مِثْلَهُ وَبِالْبَلَدَيْنِ إِنْ وَجِدَتْ بَيْنَهُمَا وَلَا يَدْكُرُ جِنْسَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ وَدُفِئَتْ لِجَنْبِ إِنْ وَجِدَتْ بِقَرْيَةٍ ذِمَّةٌ وَلَوْ جِئْتُهَا بِمَدَّةٍ أَوْ التَّصَدَّقُ أَوْ التَّمْلُكُ وَلَوْ بِعَمَلَةٍ ضَامِنًا فِيهِمَا كَنِيَّةٍ أَخَذَهَا قَبْلَهَا وَرَدَّهَا بَعْدَ أَخْذِهَا لِلْحِفْظِ إِلَّا بِقَرَبٍ فَتَأْوِيلَانِ وَذُو الرِّقِّ كَذَلِكَ وَقَبْلَ السَّنَةِ فِي رَقَبَتِهِ وَلَوْ أَكُلَّ مَا يَفْسُدُ

دفعها له فى الاول وغرم له عوضها فى الأخير (ولو) التقطها (بمكة) أشار بالواو الى خلاف بعض المتأخرين بأن لقطتها لا تملك ولو لخر لا تحل ساقطها الا لشدق المازرى حكم لقطة مكة حكم لقطة سائر البلاد وعمل الحديث عندنا على المبالغة فى التعريف بحدود ربه بالبلده وعدم عوده الا بعد أعوام قال ابن عرفة هذا حجة على المذهب لاله اه ولقائل أن يقول الانفصال عن الحديث على قاعدة الامام مالك رضى الله تعالى عنه من تقديمه العمل عليه واضح ويقال جاء الحديث لدفع توهم الاستغناء عن التعريف بمكة لعلبة تفرق الحاج مشرقين ومغربين ومد المطايا اعناقها فالفائدة فى التعريف فذكر النبي ﷺ ان التعريف فيها كغيرها لاحتمال بقاء صاحبها بمكة أو توكيله مقبياً بها حال كونه الملتقط المتصدق أو التملك بعد السنة (ضامناً) اللقطة لمستحقها اذا جاء بعد ذلك (فيهما) أى التصديق والتملك وشه فى الضمان فقال (كنية) الملتقط (أخذاها) أى تملك اللقطة (قيل) تمام (ها) أى السنة قال ابن الحاجب هى امانة مالم ينو اخذها فتصير كالمغصوب (و) ك(ردها) أى اللقطة لموضعها الذى وجدت به (بعد أخذها للحفظ) والتعريف وطول الزمان وتلفت فيضم منها (الا) ردها بعد أخذها للحفظ (بقرب) من وقت أخذها (ف) فى ضمانها اذا تلفت وعدمه (تأويلان) الأول لابن رشد والثانى للخمى وفى المدونة لابن القاسم رحمه الله تعالى من التقط لقطة فبعد أن حازها وبان بهاردها لموضعها ولغيره ضمها وأما ان ردها فى موضعها مكانه من ساعته كن مرقى أثر رجل فوجد شيئاً فآخذه وصاح به اهذا لك فقال لا فتركه فلاشئ عليه (وذو الرق) أى الشخص المتصف بالرقية حكمه فى التقاط اللقطة وتعريفها سنة وفعله بما يشاء بعدها (كذلك) أى كالحرج (و) ان تملكها أو تصدق بها (قيل) تمام (السنة) هى (فريقته) فليس لسيد اسقاطها عنه لان ربه لم يسلطه عليها ويخير بين فداائه بعوضها واسلامه فيها ومفهوم قبل السنة انها بعدها فى ذمته كالحرج وهو كذلك (وله) أى الملتقط (أو كل ما يفسد) بالتأخير كما كره وطري

لحم ان وجد بغير قرية بل (ولو) وجد (بقرية) ولا يصمنه على الأصح والتصدق به أولى وأكله أولى من طرحه (و) له أكل (شاة) وجدها (بفياء) أى صحراء ليس بها ماء ولا عشب وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم في الشاة هي لك وألخيك أول الذئب فأوجبها له ملكا وشبهه في جواز الأكل فقال (كبير) وجدت (بمحل خوف) عليها من سباع ونحوها وجوع وعطش وعسر سوقها للعميران فيحوز لواجدها أكلها ولا يضمنها (ولا) أى وان لم تكن البقر بمحل خوف (تركت) قال ابن القاسم ضالة البقر ان كانت موضع يخاف عليها فيه من السباع والذئب فهي كالغنم وان كانت لا يخاف عليها من السباع فهي كالابل وشبهه في الترك فقال (ك) ضالة (ابل) فيجب تركها بمحل وجودها ويحرم التقاطها (وان أخذت) أى التقت ضالة الابل (عرفت) سنة (ثم) ان لم يوجد مستحقها (تركت بمحلها) الذي وجدت به (و) له (كراء بقر) ملتقطة (ونحوها) كخيل وبغال وحمير ويصرف كراؤها (في علفها) كراء مضمونا) أى مأمونا عاقبته لا يخشى عليها الهلاك منه (و) له (ركوب دابة) ملتقطة من موضع التقاطها (لموضع) أى الملتقط (والا) أى وان لم يركبها لموضعها بأن ركبها لغيره (ضمن) قيمتها ان هلكت بسبب ركوبها وأجرتها ان سلمت (و) له (غلاتها) قال ابن غازي المراد بالغلة هنا لبنها وزبدها وسمنها دون صوفها ودون كراؤها بدليل تقويم الكراء والصوف حكمه حكم النسل بدليل قوله في خيار النقيصة بخلاف ولد وغرة أرت وصوف ثم أولا (دون نسلها) قال مظرف وابن الماجشون نتاج الضالة مثلها (و) ان أنفق الملتقط على اللقطة نفقة (خبر بها بين فكها) (دفع عوض (النفقة) (٢١٩) للملتقط (أو اسلمها) للملتقط في النفقة

التي أنفقها عليها (وان باعها) أى الملتقط (بعدها) أى السنة ثم جاء ربهما (فما لربها) أى ليس لربها (الا الثمن) الذي يبيع به فليس له رد بيعها وان كانت قائمة (بخلاف) ما (لو وجدها) أى مستحق اللقطة (بيد المسكين) الذي تصدق الملتقط بها عليه (أو) وجدها (بيد (مبتاع) أى مشتر

ولو بقرية وشاة بفياء كبير بمحل خوف ولا تركت كابل وان أخذت عرفت ثم تركت بمحلها وكراء بقر ونحوها في علفها كراء مضمونا وركوب دابة لموضعها والا ضمن وغلاتها دون نسلها وخير ربهما بين فكها بالنفقة أو اسلمها وان باعها بعدها فما لربها الا الثمن بخلاف مالو وجدها بيد المسكين أو مبتاع منه فله أخذها وللملتقط الرجوع عليه ان أخذ منه قيمتها الا أن يتصدق بها عن نفسه وان قصمت بعد نية تملكها فلربها أخذها أو قيمتها ووجب لقط طفل نبد كفاية وحضانته ونفقته ان لم يعط من الفاء الا أن يملك كهيته أو يوجد معه أو مدفون تحته ان كانت معه رقعة ورجوعه على أبيه ان طرحه عمدا والقول له انه لم ينفق حسبة وهو حر ولاؤه

(منه) أى المسكين (فله أخذها) في السائلين (والد) شخص (الملتقط الرجوع عليه) أى المسكين باللقطة ان وجدها عنده أو بشئ (وان قصت) لقطة عند ملتقطها (بعد نية) تملكها (بعد السنة) فلربها أخذها) نافصة بلا أرض لنقصها (أو) أخذ (قيمتها) يوم نية تملكها وتركها للملتقط (ووجب لقط طفل نبد) أى طرح فيجب التقاطه لوجوب حفظ النقص وجوبا (كفاية) فلا يلتقط بالغ ولا طفل غير منبوذ ويعلم كونه منبوذا بقرينة الحال (و) وجبت (حضانته) أى تربيته وحفظه على ملتقطه لالتزامه ذلك بأخذه (و) وجبت (نفقته) أى اللقيط على ملتقطه حتى يبلغ الذكرا قدر اعلى الكسب ويدخل بالانثى زوجها (ان لم يعط من الفاء) أى مال يث مال المسلمين ما يكتفيه (الا أن يملك) اللقيط (كهية) وصدقة وغلة حبس (أو) الا أن (يوجد معه) مال مربوط في لفافته (أو) يوجد شئ (مدفون تحته) ان كانت معه رقعة من ورق أو جلد مكتوب فيها ان المدفون تحت اللقيط له فيسكون له حينئذ (و) وجب للملتقط (رجوعه على أبيه) بعوض ما أنفق عليه (ان طرحه) الأب (عمدا) قال ابن القاسم ومن التقت لقيطا فأنفق عليه فأتى رجل وأقام البيعة انه ابنه فأينبذ بهما أنفق عليه ان كان الأب موسرا في حين النفقة لانه تلزمه نفقته ان تعمد الاب طرحه وان لم يكن هو طرحه فلا شئ عليه وقال أشهب لاشئ على الاب بحال لان المنفق محسب (والقول له) أى الملتقط بيمينه (انه لم ينفق) عليه (حسبة) بكسر فسكون أى تبرأه تعالى اذا ادعى الاب انه أنفق عليه حسبة وهذا اذا أشكل الامر ولم تقم قرينة على أحد الأمرين (وهو) أى اللقيط (آخر) لارق للملتقطه (وولاؤه) أي ميراث اللقيط اذا مات بلا وارث

من اضافة ما كان صفة وهو الذي لا يتصرف معه كتصرف السليمة وعلّة منع الاجزاء انه يفسد اللحم ويضر بأكمله (و) بين (حرب و) بين (بشم) أي نخمة من أكل غير معتاد أو كثير (و) بين (جنون) أي فقد الهام الحطاب الأولى ودائم جنون لان الجنون غير الدائم لا يضر قاله في التوضيح وأخذه من بين غير واضح (و) بين (هزال) وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم والعجفاء التي لا تنقي قال أهل اللغة أي لامخ في عظامها الشدة هزلها وقال ابن حبيب هي التي لا شحم فيها (و) بين (عرج) وهو الذي يمنعها من مسaire أمثالها (و) بين (عور) أي ذهاب بصر إحدى العينين ولو كانت صورة العين باقية ومثله ذهاب أكثر بصر العين (وفائت) أي ناقص (جزء) عطف على بين فالمعنى لا يجرى فائت جزء كيداً ورجل يقطع أو خلقه كان الجزء أصلياً أو أضافاً (غير خصية) بضم الخاء وكسرها أي بيضة واعتقر نقص الخصية لعوده بمنفعة على اللحم (و) كبهيمه (سمعاء) أي صغيرة الأذنين (جدا) بحيث يصير كأنها بلا أذنين فلا تجزى (وذى أم وحشية) أي منسوبة للوحش لكونها منه وأب من النعم بأن ضرب فحل أنسى في أنثى وحشية فانتجت فلا تجزى تتاجها اتفاقاً لان الحيوان غير الناطق إنما يلحق بأمه وما أمه أنسية وأبوه وحشي لا تجزى عني الاصح كما في الشامل فلا مفهوم لقوله أم (و) بتراء أي لا ذنب لها خلقه أو طروا من جنس ماله ذنب لا تجزى (و) بكاء أي فاقدة الصوت من غير أمر عادي فلا تجزى فان كان لأمر عادي كالناقة اذا مضى لها من حملها أشهر تكلم ولا تصوت ولو قطعت فلا يمنع الاجزاء (و) بخراء أي منبئة راحة فيها فلا تجزى لانه يغير اللحم الا ما كان أصلياً كبعض الابل (و) يابسة ضرع أي جميعه وأما ليس بعضه فلا يمنع الاجزاء (ومشقوقه اذن) (٢٢٠) أكثر من ثلثها وأما الثلث فلا يمنع (ومكسورة سن) اثنين فأكثر

وجرب وبشم وجنون وهزال وعرج وفائت جزء غير خصية وسمعاء
جدا وذى أم وحشية وبتراء وبكماء وبخراء ويابسة ضرع ومشقوقه
أذن ومكسورة سن لغير إثنان أو كبير وذاهبة ثلث ذنب لا أذن من ذبح
الإمام لاخر الثالث وهل هو المبأي أو إمام الصلاة قولان ولا يرأى قدره
في غير الأول وأعاد سابقه إلا المتحرى أقرب إمام كان لم يبرزها
وتوانى بلا عذر قدره وبه انتظر للزوال والتأخر شرط ونذب إبرازها وجيد
وسالم وغير خرقاء

وأما كسر الواحد فصحيح
في الشامل الاجزاء معه
وكذا يمنع الاجزاء قلعهما
(لغير اثنان أو كبير) وأما
لهما فلا يمنع الاجزاء كافي
الشامل (وذاهبة ثلث
ذنب) فلا تجزى لانه
لحم وعظم (لا ثلث اذن)
فلا يمنع الاجزاء لانه جلد

وانتداء وقتها في اليوم الأول غير الامام (من) تمام (ذبح الامام) والامام من فراغ خطبته بعد صلاة العيد (لاخر) وشرقاء
اليوم (الثالث) ليوم العيد وتفاوت بغروبه (وهل) الامام المقتدى به في الذبح (هو) امام الطاعة وهو (العباسي) فيلزم تحري أهل
بلادها كلها تذكيتها (أو امام الصلاة) أي العيد المستخلف عليها سواء استخلف على غيرها أم لا (قولان) لم يطلع المصنف على
أرجحية أحدها وقد تبع المصنف في التعبير بالعباسي اللخمي وابن الحاجب وهما عبرا به لانهما كانا في زمان ولاية بني العباس بخلاف
المصنف فكان الصواب التعبير بامام الطاعة (ولا يرأى قدره) أي ذبح الامام (في غير) اليوم (الأول) ولو أراد الامام الذبح في غير
الأول لكونه لم يذبح في الأول (وأعاد) استنانا (سابقه) بالذبح في اليوم الأول وكذا مساويه (إلا المتحرى أقرب إمام) لكونه
لامام له ثم تبين له سابقه فتجزئ على المشهور وشبه في الاجزاء فقال (كان لم يبرزها) أي الامام ضحيته للمصلي وأتم خطبته ورجع
ليئته لذبج أضحيته فيه مرتكباً للمكروه (وتوانى) الامام في ذبح أضحيته (بلا عذر) وأخر غيره تضحيته (قدره) أي ذبح الامام
وضحي ثم تبين انه سبق الامام فانها تجزئ (و) إن توانى الامام في التضحية (به) أي بسبب عذر كاشتغال بقتال عدو (انتظر له) قرب
(الزوال) بحيث يبقى اليه ما يسع الذبح فان ذبح الامام قبل ذلك ذبحوا بعده والاذبحوا قبل الزوال لثلاثي فواتهم وقت الفضيلة في أول يوم
(والنهار) من طلوع الفجر لغروب الشمس في غير اليوم الأول (شرط) في صبيحة التضحية فلا تصح ليلا والاسكلام على تقدير مضاف أي
وذبح النهار شرط الخ (ونذب إبرازها) أي الضحية للمصلي وذلك للامام وغيره ويكره عدمه للامام فقط (و) نذب (جيد) أي حسن
الصورة من أعلى النعم وأكله من مال طيب (و) نذب (سالم) من عيوب يجزى معها (و) نذب (غير خرقاء) وهي التي في

أذنها خرق مستدير أو المقطوع بعض أذنها (و) ندب غير (شرقاء) وهي مشقوقة الأذن (و) ندب غير (مقابلة) يضم الميم
 وفتح الموحدة أى التي قطع من أذنها من جهة وجهها وترك معلقا (و) ندب غير (مدابرة) يضم الميم وفتح الموحدة أى
 التي قطع من أذنها من خلفها وترك معلقا (و) ندب نعم (سمين) وندب تسمينه على المشهور وكرهه ابن شعبان لانه من
 سنة اليهود أفاده عب قال البناني الذي في المواق والحطاب وابن عبد السلام عن عياض الجمهور على جواز تسمينها اهـ (و) ندب
 (ذكر وأقرن) أى ذو قرنين (و) ندب (أبيض) روى دم عفراء أفضل عند الله من دم سوداوين والعفراء البيضاء وبها فسر الأملح
 في خبر الصحيحين ضحى بكبشين أقرنين أملحين ابن العربي الأملح النقي البياض (و) ندب (فحل أن لم يكن الحصى أسمن) فان كان أسمن
 فهو أفضل من الفحل السمين وأولى من غير السمين (و) ندب (ضأن مطلقا) فحله ثم خصيه ثم أنشأه على معز (ثم) يليه في الفضل (معز)
 كذلك على بقر (ثم هل) يليه في الفضل (بقر) كذلك على ابل (وهو الأظهر أو) يلي العز في الفضل (ابل) كذلك على بقر
 (خلاف) في التشهير ابن غازى صوب ابن رشد في المقدمات تقديم البقر على الابل واليه أشار بالأظهر ووجه عكسه بان الابل أعلى
 ثمنا وأكثر لحما ولما كان هذا التوجيه يوهم تقديمها على الغنم ايضا قال أى صاحب هذا التوجيه الا أن تفضيل الغنم خرج
 بدليل السنة اثباتا لعداء الذبيح عليه السلام بذبح عظيم وصرح ابن عرفة بمشهورية الاول (و) ندب (ترك خلق) لشعر من
 جميع البدن (و) ترك (قلم) لظفر (المضغ) أى مرید تضحية (٢٢١) (عشر ذى الحجة) ظرف لترك وغايته الى أن

يضحى أو يضحي عنه لحبر
 اذا دخل العشر أى عشر
 ذى الحجة وأراد أحدكم
 أن يضحي فلا يمس من
 شعره ولا بشره شيئا
 (و) ندب أن تقدم (ضحية
 على صدقة) بشمها قال في
 المدونة ولا يدع أحد
 الاضحية ليتصدق بشمها

وشرقاء ومقابلة ومدابرة وسمين وذكر وأقرن وأبيض وفحل إن لم يكن
 الحصى أسمن وضأن ثم معز مطلقا ثم هل بقر وهو الأظهر أو ابل خلاف وترك خلق
 وقلم لمضغ عشر ذى الحجة وضحية على صدقة وعشق وذبحها بيده وللوارث
 إنقاذها وجمع أكل وصدقة وإعطاء بلا حدة واليوم الأول وفي أفضلية أول
 الثالث على آخر الثاني تردد وذبح ولد خرج قبل الذبح وبعده جزؤه وكره جزؤه
 صوفها قبله إن لم يثبت الذبح ولم ينو

ولا أحب تركها لمن قدر عليها (و) على (عتق) لان احياء السنن أفضل من التطوع (و) ندب (ذبحها) أى الضحية (بيده) أى
 المضحي ان أطاقه ولو امرأة أو صبيا وتكره الاستنابة مع القدرة على للبشرة (و) ندب (للوارث إنقاذها) أى التضحية بها
 ان كان عينها للتضحية بها قبل موته بغير نذر والا وجب على الوارث إنقاذها بناء على وجوبها به (و) ندب (جمع أكل
 وصدقة وإعطاء) من لحم الضحية (بلا حد) أى تحديد بثلت أو غيره والاولى ابدال إعطاء باهداء (و) فضل (اليوم الاول)
 أى التضحية فيه كله من ذبح الامام الى غروبه على التضحية في اليوم الثاني اتفاقا فيما قبل زوال الاول وعلى المشهور فيما
 بعده ثم اول الثاني من فجره الى زواله أفضل من أول الثالث (وفي أفضلية أول الثالث) من فجره الى زواله (على آخر الثاني)
 من زواله لغروبه أو العكس أى أفضلية آخر الثاني على أول الثالث (تردد) هذا التردد اشارة لاختلاف القابسي مع اللخمي
 وابن رشد في فهم الخلاف هل هو فيما بين أول الثالث وآخر الثاني كما هو بين أول الثاني وآخر الاول أم لا فهو من تردد
 المتأخرين في فهم كلام للتقدمين وذلك انه قال في التوضيح بعد ذكر الخلاف في أفضلية أول الثاني على آخر الاول وهو
 لما لك رضى الله تعالى عنه في الواضحة أو العكس وهو لابن المواز وان الثاني هو المعروف مانضه ورأى القابسي واللخمي ان
 هذا الخلاف جار أيضا فيما بين آخر الثاني وأول الثالث وقال ابن رشد لا يختلف في رجحان أول اليوم الثالث على آخر الثاني
 (و) ندب (ذبح ولد خرج) من الضحية (قبل الذبح) وحكم لحمه وجلبه حكمها (و) للولد الخارج (بعده) أى ذبح الضحية ميتا
 (جزء) حكمه حكم أمه ان حل بهام خلقه ونبات شعره وان خرج عقب ذبحها حيا حياة مستمرة وجب ذبحه وأنجزه لاستقلاله بحكم نفسه
 (وكره جزؤها) أى الضحية (قبله) أى الذبح لانه ينقص جمالها (ان لم يثبت) مثله أو قريب منه (للذبح ولم ينو) أى

القضاء (وحرّم لجاهل) الأولى لفافد أهلية لانه أكثر فائدة قال المازري يحرم طلب القضاء لفافد أهليته (و) حرّم أيضاً على (طالب دنيا) يجمعها به وحرّم أيضاً على من قصده الانتقام من أعدائه (ونذب) طلب وقبول تولية القضاء لصاحب علم حفي (ليشهر علمه) للناس فينتفعون به لان الحامل لا يعبأ به ولا يلقى اليه سمع وشبه في النذب فقال (ك) تولية (ورج) أي تارك الشبهات خوف الوقوع في المحرمات والزهر هو الذي لا يطعم فيما عند الناس (غنى) لانه ربما دعاه فقره الى استئالة الأغنياء والضراعة لهم وتمييزهم على الفقراء اذا تخاصموا معهم فاذا كان غنيا بعد ذلك (حليم) حسن الخلق يتحمل ما يقع بخضرته من الخصوم من غير انتهاك حرمة الله تعالى لا يستغره الغضب ولا يحمل على تعجيل العقوبة ما لم تنتهك حرمة الله تعالى (نزّه) أي لا يتطلع لما في أيدي الناس فيستوى عنده الأغنياء والفقراء (نسب) أي معروف النسب (مستشير) للعلماء ولا يستقل برأيه أي شأنه ذلك خوف خطئه (بلادين) عليه لاحد لانه ذل بالنهار وهم بالليل كما في الحديث (و) بلا (حد) في قذف أو غيره سواء قضى فيما حذفه أو في غيره بخلاف الشاهد فانه لا يقبل فيما حد فيه ويقبل في غيره (و) بلا (زائد في الدهاء) بفتح الدال ممدودا كذا ضبطه ابن قتيبة كالداء والمطاء لثلاثا يحمله على حكمه بالقراءة وعدم اعتبار البيعة واليمين وقد عزل عمر رضى الله تعالى عنه زيادا لذلك وقال كرهت ان أحمل على فضل عقلك وكان من الدهاء (و) بلا (بطانة) أي خلطاء (سوء) وان أمن عليه الجور (و) نذب للقاضي (منع الراكين) أي الذين يركبون (معه و) الاشخاص (المصاحبين له) لغير ضرورة لتوصل كثير من الباطلين بهم الى تنفيذ أغراضهم الفاسدة (و) نذب (تخفيف الاعوان) لذلك لانه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم أعوان ولا أنى بكر ولا لعمر رضى الله تعالى عنهما وكان عمر رضى الله تعالى عنه يطوف وحده الآن يضطر الى الاعوان فليخفف الاستطاع (٢٢٢) (و) نذب (اتخاذ من) أي عدل (يخبره بما) أي القول الذي (يقال)

وحرّم لجاهل وطالب دنيا ونذب ليشهر علمه كورع غنى حليم نزّه نسب مستشير بلادين وحتّر وزائد في الدهاء وبطانة سوء ومنع الراكين معه والمصاحبين له وتخفيف الأعوان واتخاذ من يخبره بما يقال في سيرته وحكمه وشهوده وتأديب من أساء عليه إلا في مثل اتق الله في أمري فليرفق به ولم يستخلف إلا لوسع عمله في جهة بعدت من علم ما استخلف فيه وانزل بموته لا هو بموت الأمير ولو الخليفة ولا تقبل شهادته بعده أنه قضى يكذا وجاز تمدد مستقل أو خاص بناحية أو نوع والقول للطالب ثم من سبق رسوله والأ

من الناس (في سيرته) أي حالة القاضي (وحكمه) فان كان خيرا حمد الله تعالى ودام عليه وان كان شرا تاب منه (و) في (شهوده) للرئين لسماح دعاوى وتسجيلها ليكون على بصيرة فيهم فيبقى عدولهم واخبارهم يطرده

خلافهم (و) نذب (تأديب من أساء) أي تعدى (عليه) بمجلس

حكمه بقوله له ظلمتني أو جرت علي (الاف في مثل) قول بعض المتخاكين للقاضي (اتق الله في أمري) أو اذكرو قوفك بين يدي الله للقضاء بينك وبين الناس بما فيه اشارة للاساءة فلا يؤدبه (فليرفق) القاضي وجوبا (به) أي من قال اتق الله في أمري ويقل له رزقي الله وإياك تقواه ويؤدب من أساء على خصمه في مجلس قضائه بقوله لا يظالم أو يافاجر (ولم يستخلف) القاضي قاضيا آخر ينوب عنه في الحكم (الالوسع) أي اتسع (عمله) أي البلاد التي ولي للقضاء فيها فيستخلف قاضيا يقضى نيا بة عنه (في جهة بعدت) عن بلده الذي هو به واذا استخلف في الجهة البعيدة فانما يستخلف (من علم ما استخلف فيه) من أبواب الفقه من نكاح أو بيع أو قرض أو غيرها ولا يشترط علمه بجميع أبواب الفقه الا اذا استخلف في جميعها (وانزل) الاستخلف بفتح اللام (بموت) أي بموت مستخلفه بكسرها لانه كوكيله (لا) ينزل (هو) أي القاضي (بموت الأمير ولو) كان (الخليفة) قال أصبغ لا ينزل القاضي بموت موليه كان الامام أو اميره (و) اذا حكم القاضي بين اثنين ثم عزل وولى غيره فرفع أحدهما للقاضي الجديد وأنكر حكم المعزول (ولا تقبل شهادته) أي القاضي المعزول (بعده) أي عزله (انه قضى) بينهما (يكذا) قبل عزله ولو شهد معه آخر لانها شهادة على فعل نفسه (و) جاز تعدد وقاض (مستقل) عام أي منفرد كل قاض بالحكم في جميع مملكة الامام الذي ولاه وجميع أنواع المعاملات (أو) تعدد مستقل (خاص بناحية) أي جهة من مملكة من ولاه (أو) تعدد مستقل خاص (بنوع) من أنواع الفقه كالنكاح والبيع (و) ان تعدد القضاة المستقلون وتنازع الخصمان في الرفع وأراد أحدهما الرفع الى قاض والآخر الرفع الى غيره (القول للطالب) المازري فان دعا أحد الخصمين لغير من دعا اليه الآخر قدم الأسبق فان تساوا أقرع بينهما (ثم) ان تطالبا فالقول (ل) من سبق رسوله (والا) أي وان لم

أقرع

يسبق رسول أخدهما بأن استويا في المجيء (أقرع) بينهما وشبه في تقديم الطالب ثم القرعة فقال (كالإدعاء) أي ذكر الدعوى للقاضي فيقدم الطالب بالكلام فإن تطالبا فالقرعة بينهما أيهما يتكلم أولا (و) جاز (تحكيم) رجل (غير خصم) أي غير أحد الخصمين لأن الشخص لا يحكم لنفسه ولا عليها (و) غير (جاهل) اللخمى إنما يجوز التحكيم لعدل مجتهد أو عامي يحكم باسترشاد العلماء (و) غير (كافر) وغير مجنون وغير موسوس (و) لا يجوز تحكيم شخص (غير مميز) لمجنون أو وسوسة أو اغواء قال البناني هذا مستغنى عنه بقوله قبله وجاهل اه وكذا قوله كافر ويجوز التحكيم للعدل العالم (في مال وجرح) ابن عرفة ظاهر الروايات أنه إنما يجوز التحكيم فيما يصح لأحدهما ترك حقه فيه (لا) يجوز التحكيم في (حد) لقتل أو زنا أو سرقة أو سكر (و) لافي (قتل) لقاتل أو تارك صلاة (و) لافي (لعان) لافي (ولاء) على عتق (و) لافي (نسب) لآب (و) لافي (طلاق) لافي (عتق) لخطر هذه المسائل وتعلق حق غير الخصمين بها أما لله تعالى كالطلاق والعتق وأما الآدمي كحق الولد في اللعان والنسب والعصبة في الولاء (ومضى) حكم المحكم في حد أو قتل أو لعان أو ولاء أو نسب أو طلاق أو عتق فلا ينقضه الامام ولا القاضي (إن حكم) في شيء منها حكما (صوابا وأدب) المحكم أن أنفذ حكمه بأن قتل أو ضرب الحد الخطأ بظاهر كلام الصنف أنه يؤدب سواء أنفذ الحكم أم لم ينفعه بنفسه بأن حكم به ورفع به إلى القاضي لينفعه والذي في التوضيح وابن عبد السلام وابن عرفة والخيرة وابن يونس وابن فرحون أن الأدب إنما يكون إذا أنفذ محكمه به بنفسه أم لا وحكم ولم ينفعه فإن القاضي يمضي حكمه وينهاه عن العود ولا يؤدبه ونص التوضيح أصبح إذا حكم فيما ذكرنا أنه لا يحكم فيه فإن القاضي يمضي حكمه وينهاه عن العود ابن عبد السلام وقيم الحد وغيره ثم قال في التوضيح وإن فعل ذلك المحكم بنفسه فقتل أو اقتص أو حرم ثم رفع إلى الامام أدبه السلطان وزجره (٢٢٣) وأمضى ما كان صوابا من حكمه اه

(و) في صحة حكم (صبي) مميز حكم (وعبد وامرأة وفاسق ثالثا) أي الأقوال صحته منهم (الالصبي) فلا يصح حكمه لعدم تكليفه (ورابعها) أي الأقوال صحته منهم (الا الصبي) (وفاسق) فلا يصح حكمها

أَقْرَعَ كَالِإِدْعَاءِ وَتَحْكِيمُ غَيْرِ خَصْمٍ وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُمَيِّزٍ فِي مَالٍ وَجَرَحَ لَاحِدَةً وَلِعَانَ وَقَتْلَ وَوَلَاءَ وَنَسَبٍ وَطَلَّاقٍ وَعِتْقٍ وَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا وَأَدَبَ وَصَبِيٍّ وَعَبْدَ وَامْرَأَةً وَفَاسِقًا ثَالِثًا إِلَّا الصَّبِيَّ وَرَابِعًا إِلَّا وَفَاسِقٍ وَضَرَبُ خَصْمٍ لَدَّ وَعَزْلُهُ لِمَصْلَحَةٍ وَلَمْ يَنْتَبِعْ أَنْ شُهِرَ عَدْلًا بِمَجْرَدِ شَكِيَّةٍ وَلِيُسَبِّحَ عَنْ غَيْرِ سَخَطٍ وَخَفِيفُ تَعْرِيزٍ بِمَسْجِدٍ لَاحِدَةٍ وَجَلَسَ بِهِ بِغَيْرِ عِيْدٍ وَقُدُومِ حَاجٍ وَخُرُوجِهِ وَمَطَرٍ وَنَحْوِهِ وَاتَّخَذَ حَاجِبٍ وَبَوَّابٍ وَبَدَأَ بِمَحْبُوسٍ ثُمَّ وَصِيٍّ وَمَالٍ طِفْلٍ وَمَقَامٍ ثُمَّ ضَالٍّ وَنَادَى

(و) جاز للقاضي (ضرب خصم له) أي تبين لده بتأخير ما عليه مع قدرته على دفعه (و) للخليفة أو الأمير (عزله) أي القاضي (لمصلحة) ككون غيره أقوى أو أحكم (ولم) الأولى لا (ينبغي) عزله (إن شهر) حال كونه (عدلا) أي أن اشتهرت عدليته (بمجرد شكية) أي بشكية مجردة عن الثبوت (وليبري) الامام أو الأمير من عزله (عن غير سخط) قال أصيبغ لا بأس إذا عزله أن يخبر الناس ببراءته كإفعل عمر رضي الله تعالى عنه بشر حبيب رضي الله تعالى عنه حيث قال له أعن سخط عزلتني قال لا ولكن وجدت من هو مثلك في الصلاح وأقوى على عملنا منك فلم أريحل لي إلا ذلك فقال يا أمير المؤمنين إن عزلتك غيب فأخبر الناس بأمرى ففعل (و) جاز (خفيف تعزير) كخمسة وعشرة الأسواط (بمسجد) لأنه مظنة السلامة من خروج نجس (لا) يجوز (حد) وتعزير شديد به لأنه ذريعة إلى أن يخرج منه ما نجس المسجد (وجلس) القاضي (به) أي المسجد للقضاء وروى ابن حبيب يجلس برحاب المسجد خارجة عنه اللخمى هذا أحسن لقوله عليه السلام جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم وخصوماتكم وإذا جلس في المسجد للقضاء فإنه يجلس (بغير) يوم (عيد) فطر أو أضحى ويكره جلوسه يوم عيد لأنه يوم فرح وسرور ومصافاة لا يوم مخاصمة (و) بغير يوم (قدوم حاج) لاشتغال الناس فيه بهتة القادمين (و) خروجه (و) بغير يوم (مطر ونحوه) كيوم التروية ويوم عرفة (و) جاز (اتخاذ حاجب) للقاضي عمن لا حاجة له عنده ويرتب أصحاب الخصومات في الدخول عليه ومنعهم من التزاحم عليه (و) اتخاذ (بواب) للبيت الذي يجلس فيه للحكم يمنع من لا حاجة له عند القاضي من الدخول (وبدأ) القاضي ندبا أول ولايته (ب) النظر في شأن شخص (محبوس) لأنه في عذاب فإن رآه مستحقا للإخراج أخرجه وإن رآه مستحقا للإبقاء أبقاه (ثم) ينظر في أمر (وصي) على أيتام (و) في (مال طفل) أي صغير مهمل (و) في حال (مقام) من قاض قبله على يتم مهمل (ثم) في حال حيوان (ضال) ولقيط وآبق (ونادى) أي يأمر القاضي بالتداء على الناس

عن ابن القسّم وظاهره قسمها على حسب الميراث وهو سماع عيسى وهو به اللّحمى وقيل على قدر الأكل فالذكر والأنثى والزوجة سواء وللورثة قسمها إن لم تذبح بل (ولو ذبحت) قبل موت المورث أو بعده (لا) يجوز (بيع) الضحية أو بعضها (بعده) أى بعد الذبح (في دين) على المورث واستشكل بأنه لا ميراث إلا بعد قضاء الدين وأجيب بأنها كانت من قوته المأذون فيه مع أنها قريبة وتعينت بذبحها لم يقض منها دينه اهـ ولما فرغ من بيان أحكام الضحية شرع في بيان أحكام العقيدة فقال (ونذّب ذبح) أو محرّقات (واحدة) من النعم ذكرنا وأنثى (تجزئ ضحية) سنا وسلامة وقال ابن شعبان لا تكون الامن النعم لأنه الوارد في الأحاديث وصلة ذبح (في سابع) يوم من يوم (الولادة) عقيدة عن المولود من مال الأب لا من مال المولود فالخاطب بها الأب لا غيره إلا الوصى فيخاطب بها من مال اليتيم إذا لم يحجب به ولا السيد فيندب له أن يأذن لعبده في عقه عن ولده ولا يعق عنه غير إذن سيده وشرطها أن تذبح (نهاراً) من طلوع فجر اليوم السابع لغروبها ونذّب كونه بعد طلوع الشمس وفي الرسالة وابن عرفة ضحوة (والغنى) أى لا يحسب (يومها) أى الولادة (إن سبق) أى اليوم بمعنى وقت الولادة (بالفجر) بأن طلع الفجر قبل الولادة ولو بزمن يسير جداً فإن ولد مع طلوع الفجر حسب يومها (و) نذّب حلق رأس المولود في اليوم السابع (و) (التصدق بزنة شعره) ذهباً أو فضة عّق عنه أم لا قبل العق وإن لم يحلق تحرق وتصدق به ونذّب أن يسبق إلى جوف المولود خلاوة لعله صلى الله عليه وسلم بعد الله بن أبى طلحة من تخنيكه بتمرة مضغها عليه الصلاة والسلام صبيحة ولادته ودعائه له وتسميته (وجاز كسر عظامها) أى العقيدة وقيل يندب لأن فيه مخالفة للجاهلية في امتناعهم من (٢٢٤) كسر عظامها مخافة ما يصاب المولود وتقطيعها من المفاسل فجاء الاسلام بخلاف ذلك (وكره عملها) أى العقيدة كلها أو بعضها (ولم يذبح) لاجتماع الناس عليها بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والخيران والاعنياء والفقراء ويطعم الناس منها وهم في بيوتهم (و) كره (الطخه) أى المولود

وَلَوْ ذُبِحَتْ لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ فِي دِينٍ وَنُذِبَ ذَبْحُ وَاحِدَةٍ تُجْزِي ضَحِيَّةً فِي سَابِعِ الْوِلَادَةِ نَهَارًا وَالْغَنَى يَوْمُهَا إِنْ سَبَقَ بِالْفَجْرِ وَالتَّصَدَّقُ بِزَنَةِ شَعْرِهِ وَجَازَ كَسْرُ عِظَامِهَا وَكَرِهَ عَمَلُهَا وَلِئِمَّةٌ وَلَطَخُهُ بِدَمِهَا وَخَتَانُهُ يَوْمَها

باب

الْيَمِينُ تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبْ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ كَيَاللَّهُ وَهَاللَّهُ وَأَيْمُ اللَّهِ وَحَقُّ اللَّهِ

(بدمها) أى العقيدة وإن خلق رأسه بخالق بدلامن الدم الذى كانت تفعله الجاهلية فلا بأس به (و) كره (ختانه) أى المولود (يومها) أى العقيدة وأخرى يوم ولادته مالك رضى الله تعالى عنه لأنه من فعل اليهود لا من عمل الناس و يندب زمن أمره بالصلاة والله أعلم (باب) في اليمين (اليمين) أى حقيقتها شرعاً (تحقيق) أى تقرير وتقوية (ما) أى شيء (لم يجب) وقوعه عقلاً ولاعادة بأن كان يمكناقبيهما كدخول الدار ولو وجب شرعاً كصلاة الظهر أو امتنع شرعاً كشراب مسكر أو بمتعافيهما كجمع الضدين ويحدث في هذا مجرد اليمين وصلة تحقيق (بذكر اسم الله) وإضافة اسم الله استغراقية أى كل اسم من أسمائه تعالى سواء وضع لمجرد الذات كالله أو لما وصفه من صفاته تعالى كالرحمن والحي والخالق (أو) بذكر اسم (صفته) النفسية كوجود الله تعالى أو السلبية كوحدايته تعالى والذى لابن عاشر عن ابن عرفة أن الصفات السلبية لا تنعقد بها اليمين ويدل عليه كلام ابن رشد في سماع عيسى قال ابن القاسم في الذى يخلف بقوله لعمر الله وأيم الله أخاف أن يكون يمينا وقال أصبغ هو يمين ابن رشد قال أخاف أن يكون يمينا لاختلاف العلماء في القدم والبقاء فمنهم من أوجبهما صفتين له تعالى ومنهم من نفى ذلك وقال انه باق لنفسه وقديم لنفسه لا معنى موجود قائم به وإن معنى القديم الذى لأول لوجوده ومعنى الباقي المستمر الوجود فكان ابن القاسم ذهب إلى القول الثاني وقال أخاف الخ نظرا للقول الأول وذهب أصبغ إلى الأول فقال انه يمين أفاده البناني ومثل المصنف لليمين فقال (كيالله) (وهالله) وتأله ومثله الاسم المجرد من حرف القسم كالله لا فعلت أو لأفعلن (وهالله) بخذف حرف القسم أى الواو وإقامة حرف التنبيه مقامه (وأيم الله) بفتح الهمز وكسره ومعناها البركة القديمة فإن أريد بها الحادث لم تكن يمينا وإن لم يرد واحد منهما ففى كلام الآبى ما يفيد انها يمين (وحق الله) إن أريد عظمته أو استحقاقه الألوهية أو حكمه أو تكليفه أو لم يرد شيء فإن أريد به الحقوق التى

لعمل عبادته من العبادات التي أمرهم بها لم تكن يمينا (والعزيز) من عزيز بفتح العين في المضارع أي الذي لا يعطيه شيء وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الذي لا يوجد له مثل أو يكسرهما أي الذي لا يكاد يوجد غيره كما قال الفراء (وعظمته وجلاله) إذا أريد بهما المعنى القديم وهو وصفه تعالى القديم الباقي فإن أريد عظمته وجلاله اللذان خلقتهما في بعض مخلوقاته فليستما يمينين (وارادته) تعالى ولطفه وغضبه ورضاه ورحمته وميثاقه عند الأكثر كما في ابن عرفة (وكفالاته) أي التزامه تعالى ويرجع لكلامه القديم وهو من صفات المعاني (وكلامه والقرآن والمصحف) ان نوى المعنى القديم الذي ليس بحرف ولا صوت أو لم ينوشثا فان نوى بالكلام والقرآن المنزل المؤلف من الحروف ونوى بالمصحف الأوراق والكتابة فليست يمينا (وان قال) شخص بالله لافعلت أو لأفعلن فقليل له انعقدت يمينك ولزمك الترك أو الفعل للبر فقال لم تنعقد لاني (أردت) بقولي بالله (وثقت) أو اعتمدت (بالله ثم ابتدأت) واستأنفت قولي (لأفعلن) أولا فقلت ولم أجعله مخلوقا عليه (دين) أي وكل لدينه وقبل قوله بلا يمين في الفتوى والقضاء (لأسبق لسانه) الى اليمين فتلزمه اليمين لعدم احتياجها الى نية والمراد بسبق لسانه غلبته وجريانه لا انتقاله من لفظ لآخر فان هذا يميز به كسبه في الطلاق كما يأتي للمصنف (وكثرة الله) ان أراد بها صفته تعالى القديمة الباقية التي هي منتهى وقوته (وأمانته) أي تكليفه الراجع لكلامه القديم (وعهده) أي كلامه القديم الذي عاهد به خلقه (وعلى عهد الله الان يريد) بعهدة الله وما بعده المعنى (للخلق) لله تعالى في العباد المراد من قوله تعالى سبحانه ربك رب العزة ومن قوله تعالى ان اعرضنا الأمانة الآية ومن قوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل الآية فلا تنعقد بهما يمين ويكون الحلف (٢٣٥) بها غير مشروع (وكأخلف وأقسم وأشهد ان نوى) أي قدر (بالله) عقبها وأولى ان نطق به أو بصفته لقصد انشاء اليمين حينئذ (وأعزم) وكذا عزم (ان قال بالله) لان نواه لان معنى أعزم أقصد وأهتم وتقييده بالله يفيد استعماله في القسم (وفي)

والعزيز وعظمته وجلاله وإرادته وكفالاته وكلامه والقرآن والمصحف وإن قال أردت وثقت بالله ثم ابتدأت لأفعلن دين لا يسبق لسانه وكثرة الله وأمانته وعهده وعلى عهد الله إلا أن يريد المخلوق كأخلف وأقسم وأشهد إن نوى بالله وأعزم إن قال بالله وفي أعاهد الله قولان لا يملك على عهد أو أعطيك عهدا وعزمت عليك بالله وحاش لله ومعاذ الله والله راع أو كفيل والنسي والكعبة والخلق والإمانة

(٢٩ - جواهر الاكليل - اول) انعقاد اليمين بقوله (أعاهد الله) لافعلت أو لأفعلن كذا وعدم انعقادها به (قولان) لم يطالع المصنف على أرجحية أحدهما وجه الاول بأنه لما علق به ما قصد حصوله أو عدمه دل على قصد الحلف به والثاني بأن العهد من العهد ليس من صفاته تعالى (لا) تنعقد اليمين (ب) قوله (لك على عهد) لافعلت كذا أو لأفعلنه (أو) قوله (أعطيك عهدا) على ترك كذا أو فعله (و) لا تنعقد بقوله (عزمت) أو أعزم (عليك بالله) لا تفعل أو لتفعلن (و) لا تنعقد اليمين بقوله (حاشا الله) ما فعلت أو لأفعلن لان معناه تنزيها مناله تعالى (و) لا تنعقد بقوله (معاذ الله) لافعلت أو لأفعلن كذا بالبدال المهمة من العود أي الرجوع من الله لانه ليس من صفاته تعالى أو العجبة أي التحصن منا والاعتصام به سبحانه وتعالى لذلك (و) لا تنعقد بقوله (الله راع) أي حافظ (أو كفيل) أي ضامن لافعلت أو لأفعلن ان رفع الاسم الكريم لانه حينئذ اخبار ومثل الله كفيل علم الله وفي البيان اذا قال يعلم الله استحب له الكفارة احتياطا لتنزيله منزلة علم الله بكسر العين وسكون اللام سحنون ان أراد الحلف وجبت الكفارة لان حروف القسم قد تحذف (و) لا تنعقد بقوله (والنبي) لافعلت أو لأفعلن (و) لا بقوله (و) (الكعبة) ما فعلت أو لأفعلن والحجر والبيت والمقام ومكة والصلاة والصوم والزكاة والعرش والكرسي من كل مخلوق معظم شرعا وفي حرمة الحلف به وهو قول الأكثر وشهره في الشامل وكرامته وشهره الفكهاني قولان محلها اذا كان صادقا والاحرم اتفاقا بل ربما كان بالنبي كفرا لانه استهزاء قاله الخطاب وأما الحلف بالنبي بمعظم شرعا كحياته أبي ورأس أبي وترتبة أبي فلا شك في تحريمه وفي الحديث ان الله نهاكم أن تحلفوا بالنبي فمن كان خالفا فليحلف بالله أولي صمت قاله صلى الله عليه وسلم حين سمع عمر يحلف بأبيه في سفر فحلف به بعد ذلك حتى توفي رضي الله تعالى عنه (و) لا تنعقد بصفة فعلية (كالخلق) والرزق والاحياء (والامانة) وأما القائل والخالق والرازق والحى والميت فهذا حالف باسم الله تعالى

فعليه الكفارة وان دلت هذه الاسماء على صفات أفعاله (أو) أى ولا تعتقدان قال (هو) أى الحالف وعبر عنه بضمير الغائب دفعا لشناعة اسناد الخبر الآتى لضمير التكلم (يهودى) أو نصرانى أو مجوسى أو مرتد أو على غير ملة الاسلام أو عليه غضب الله أو لعنة الله ان فعل كذا أو ان لم يفعله ثم حنت فليس يمين ولا يرتد ولو كذب فى كلامه لقصدته انشاء اليمين لا الاخبار عن نفسه بذلك ولذا ان لم يكن فى يمين فانه مرتد ولو جاهلا أو هازلا (و) لا كفارة فى يمين (غموس) متعلقة بماض وفسرها بقوله (بأن شك) الحالف فيما أراد الحالف عليه هل هو كما أراد أن يحلف عليه أولا (أو ظن) الحالف ان المخوف عليه كما أراد أن يحلف عليه ظنا غير قوى وأولى ان تعتمد الكذب (وحلف) على شكه أو ظنه الضعيف أو تعمله الكذب واستمر على ذلك (بلا تمين صدق) بان تمين ان الأمر على خلاف ما حلف عليه أو بقى على شكه أو ظنه فان تبين صدقه فليست غموسا وكذا ان جزم أو ظن ظنا قويا وسيقول واعتمد البات على ظن قوى وكذا ان قال فى يمينه فى ظنى فان تعلق بحال أو استقبل كفرت على العتد وسُميت غموسا لانها تغمس صاحبها فى النار وقيل فى الأثم وهو الاظهر عند المصنف لانه سبب حاصل أى موجود بخلاف الغمس فى النار فانه ليس محققا ذفاعا الذنب تحت اللبشة ولا تتعم عليه النار (وليستغفر) القائل هو يهودى وما بعده (الله) أى يتب وجوبا بأن يندم ويعزم على عدم العود لمثله (وان قصد) الحالف (بكالعزى) من كل معبود من دون الله كاللات والأنبياء كالمسيح والعزير (التعظيم) للمخوف به منهم من حيث كونه معبودا أو منسوبيا اليه فعل كالإلزام (كفر) لانه تعظيم خاص بالله سبحانه وتعالى وان لم يقصد تعظيما فحرام اتفاقا فى الاصنام وعلى خلاف فى الانبياء وكل معظم شرعا والازلام واحد هالزم كحمل خشبة السهم بلا نصل كانوا اذا قصدوا أمرا كتبوا على واحد أمرنى ربى وعلى آخر نهانى ربى وعلى آخر غفل وخطوها بحيث لا تميز بعضها من بعض وأخرجوا واحدا فان خرج الذى عليه أمرنى ربى فعلا (٢٢٦) وان خرج الذى عليه نهانى ربى كفوا وان خرج الذى عليه غفل أعادوا

أَوْ هُوَ يَهُودِيٌّ وَغَمُوسٌ بِأَنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَحَلَفَ بِلَا تَبَيِّنَ صَدَقِي وَلَيْسْتَ تَغْفِرُ اللَّهُ
وَأَنْ قَصَدَ بِكَالْمُزَى التَّعْظِيمِ فَكَفَرُوا وَلَا لَعُوَ عَلَى مَا يَعْتَقِدُهُ فَظَهَرَ نَفْيُهُ وَلَمْ يُقَدْ فِي
غَيْرِ اللَّهِ كَالِاسْتِثْنَاءِ بِأَنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ قَصَدَهُ كَالَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ يُرِيدَ أَوْ يَقْضَى
عَلَى الْأَظْهَرِ وَأَفَادَ بِكَالٍ فِي الْجَمِيعِ إِنْ اتَّصَلَ

الضرب (ولا) كفارة فى
يمين (لغو) وفسرها بقوله
يحلف (على ما يعتقد) أى
يجزم به حال حلفه (فظهر)
بعد حلفه (نفية) أى
مخالفته لاعتقاده فلا

كفارة عليه ان كان المخوف عليه ماضيا اتفاقا أو حالا على العتد فان تعلق بمستقبل فعليه كفارة بها لغموس واللغو ان
تعلق بماض فلا كفارة فيهما اتفاقا وان تعلقنا بمستقبل كفرنا اتفاقا وان تعلقنا بحال كفرت الغموس دون اللغو (ولم يفد) لغو
اليمين (فى) الحلف ب(غير الله) تعالى والنذر للبهيم واليمين والكفارة من عتق وطلاق وحج وصوم وصلاة وصدقة ونحوها مما
يوجب الحنت فيه غير الكفارة فاذا حلف بشيء من هذه على شيء يعتقد وظهر خلافه فانه ياتزمه ما حلف به ابن رشد من حلف بطلاق
لقد دفع ثمن سلعة لبائعها بان انه انما دفعه لاخيه فقال ما كنت ظننت انى دفعته الا لبائع قال مالك رضى الله تعالى عنه يحنت اه
بخلاف اليمين بالله فيفيد اللغو فيها لانها اليمين الشرعية التى قال الله تعالى فيها لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم وهى الحلف بالله واما
الطلاق والعتق والمشي والصدقة فليست أيمانا شرعية وانما هى التزامات ولذا لا تدخل عليها حروف القسم وكان الحلف بها ممنوعا وشبهه
فى الافادة فى اليمين بالله وعدمها فى غيرها فقال (كالاستثناء بان شاء الله) فان قال والله أو على نذر لا أفعل كذا أولا فعلته ان
شاء الله وقصدته الى آخر شروطه ثم حنت فلا كفارة عليه (ان قصدته) أى الاستثناء أى حل اليمين فان سبقه لسانه اليه أو قصد التبرك
فلا يفيد فى اليمين بالله أيضا وان قال عليه الطلاق ان فعل أو لم يفعل كذا ان شاء الله وحتن لزمه الطلاق وان قصدته (كالا أن يشاء
الله أو يريد أو يقضى) فيفيد فى اليمين بالله ولا يفيد فى غيرها (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف فى الان يريد أو يقضى
ولا يرجع لقوله الا ان يشاء الله اذلا خلاف فيه خلاف ما يوهمه لفظه من رجوعه للثلاثة (وأفاد) الاستثناء (بكالا) وخلا
وعدا وحاشا وليس ولا يكون وما فى معناه من شرط وصفة كما لابن رشد وغاية وبدل بعض نحو والله لا أكلم زيدا اليوم
كذا أو ان ضربنى أو ابن عمرو أو الى وقت كذا أولا أكلم الرجل ابن عمرو (فى الجميع) أى جميع الأيمان بالله أو بعق أو طلاق
فمن قال لزوجه أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الواحدة نفعه الاستثناء بالشروط الآتية فى قوله (ان اتصل) الاستثناء بان شاء الله

أو بالا أو إحدى أخواتها والمعتبر اتصاله بالمقسم عليه حيث تعلق الاستثناء به وأما أن تعلق بالمقسم به أي بعدده كما في الطلاق ولا يكون هذا إلا بالواحد أو إحدى أخواتها فهل لا بد من اتصاله بالمقسم به نحو عليه الطلاق ثلاثا إلا واحدة لا يفعل كذا أو ليفعلنه أو يكتفى باتصاله بالمقسم عليه نحو عليه الطلاق ثلاثا لا يفعل كذا أو ليفعلنه إلا واحدة خلاف فإن انفصل لم يفصل كان مشيئة أو غيرها (إلا أن يكون الفصل (لعارض) لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس أو انقطاع نفس قاله ابن اللواز لارد السلام وحمد عاطس وتشميتة فيضر (ونوى الاستثناء) أي النطق به لأن جرى على لسانه بلا قصد بل سهوا فلا يفيد مشيئة أو غيرها (وقصد) به حل اليمين من أول النطق أو في أثناء اليمين أو بعد فراغه بلا فصل ولو تذكر كقول شخص للحالف قل الآن إن شاء الله فيقول لها عقب فراغه من الحلف عليه بلا فصل أمثالا لا أمر فينفعه ذلك لأن قصد التبرك بإن شاء الله وليس ما هنا بتكرار مع قوله أو لأن قصده لأنه هنا كقيد في عدم الافادة في غير الله وهذا قيد في الافادة (ونطق به) أي الاستثناء جهرا بل (وان سراج كة لسان) ان لم يحلف في حق وجب عليه أو شرط في نكاح أو عقديع والام ينفعه عند سجنون وأصبغ وابن اللواز لأنها حينئذ على نية الحالف عنده ولاء وهو لا يرضى باستثنائه خلافا لابن القاسم في العتبية واستثنى بما دل عليه الكلام السابق وهو انه لا يكفي في الخروج من عهدة اليمين النية أو التي لم يصحبها اللفظ استثناء فقال (الأن يزل في يمينه أولا) أي ابتداء قبل شروعه في اليمين فتكفي فيه النية حينئذ ولو مع قيام البيئة على حشمة ولما كان التخصيص استثناء يشترط فيه النطق كما مر ومحاشاة لا يشترط فيها النطق بل النية فيها كافية أخرجهما من شرط النطق بقوله إلا أن يزل الحالف شيئا بيمينته في يمينه أي يخرج منه ثم يصدرها على ما سواه فينقعه ذلك العزل بالنية من غير لفظ ومثل ذلك فقال (ك) مزل (الزوجة) أولا (في) الحلف (الحلال) أو كل حلال (على حرام) لا فعلت أولا فعلن كذا ثم فعله في الأول أو عزم على عدم فعله في الثاني فلا يلزمه شيء في الزوجة على الصحيح لأن اللفظ عام أريد به خاص بخلاف الاستثناء فإنه أخرج ما دخل في اليمين أولا فهو عام (٢٢٧) مخصوص (وهي المحاشاة) أي المسماة بها عند الفقهاء

فهو من العام الذي أريد به خاص لأنه أطلق لفظ الحلال وأراد به ما عدا الزوجة فلم يرد عمومه لا تناولا ولا حكما فهو كلي استعمل في جزئي بخلاف مسألة

إلا لعارض ونوى الاستثناء وقصد ونطق به وإن سراج كة لسان إلا أن يزل في يمينه أولا كالأزوجة في الحلال على حرام وهي المحاشاة وفي النذر المبهمة واليمين والكفارة والمنعقدة على بر إن فعلت ولا فعلت أو حنت بلا فعلن أو إن لم أفعل إن لم يؤجل

الاستثناء فأنها من العام الخصوص وهو الذي عمومه مرادتنا ولا لحكم القرينة التخصيص بالاستثناء فالقوم في قولنا قام القوم الأريضا متناول لكل فرد من أفراد حقه يدا الحكم بالقيام متعلق بما عداه فلا يقال في الاستثناء أخبار عن زيد بأنه قامو بأنه لم يقم (وفي النذر) أي التزام الندوب (المبهمة) أي الذي لم يعين الناذر فيه نوع العبادة الذي يوفي نذره منه كله على نذر أو ان فعلت أو ان لم أفعل كذا فله على نذر أو فعل نذر (و) في التزام (اليمين) كله على يمين أو ان فعلت أو ان لم أفعل كذا فله على يمين أو فعل يمين (و) في التزام (الكفارة) كله على أو فعل كفارة (و) في اليمين (المنعقدة على بر) أي عدم فعل وترك الصورة (بأن فعلت) أي لا فعلت فإن في صيغة البر نافية لشرطية (ولا فعلت) أي لا أفعل إذ المراد من الفعل الماضي في صيغة البر معنى المستقبل إذ لا يمكن فعله في الزمن بعد مضيه حتى يحلف على عدمه ببيان ذلك أن يقول الحالف ان فعلت كذا في هذا اليوم مثلاً أي لا أفعل أو والله لا فعلت أي لا أفعله في هذا اليوم ثم يفعل الحلف عليه في ذلك اليوم وهاتان الصيغتان معناها واحد إذ كل منهما فيه حرف نفى فإن قاعدة اليمين المنعقدة على بر ان تكون على نفى الفعل أي يكون الفعل الحلف عليه غير مطلوب من الحالف وسميت يمين بر لان الحالف بها على بر حتى يفعل الحلف عليه إذا أصل براءة التهمة (و) اليمين المنعقدة على (حنت) أي فعل المصورة (بلا فعلن أو ان لم أفعل) كها هي قاعدة اليمين المنعقدة على حنت أن تكون على إثبات الفعل أي يكون الفعل الحلف عليه مطلوباً من الحالف وسميت يمين حنت لان الحالف بها على حنت حتى يفعل الحلف عليه فيبرأ الحالف بها على غير البراءة الأصلية فكان على حنت فقوله (ان لم يؤجل) شرط في كون الصيغتين صيغتي حنت والمعنى ان الحالف انما يكون على حنت إذا لم يضرب ليمينته أجلاً ما ان ضرب له أجلاً فلا يكون على حنت بل تكون يمينه على بر إلى ذلك الاجل والتأجيل بأن يقول ان لم أفعل كذا في هذا اليوم مثلاً بأن جعل اليوم ظرفاً للفعل أو ان لم أفعله بعد هذا اليوم بأن جعل وقوع الفعل بعده وحينئذ تتفق صورتان على جواز وطء الحالف بها في حلفه بطلاق أو عتق في الاجل الذي جعله ظرفاً أو جعل حصول الفعل

بعده فإذا مضى الأجل ولم يفعل حنث وقوله (أطعام) مبتدأ وفي النذر المبهم خبر عنه إذ لعلني أن الإطعام وما بعده من أنواع الكفارة التي ذكرها المؤلف تجب في النذر للمبهم وما بعده وإنما عبر بإطعام ولم يعبر بالتمليك وإن كان هو المراد وذلك لأن معنى إطعام كونه يقدم لهم ماياً كلون وهذا ليس بمراد وإنما المراد التملك فإثر إطعام على التملك محافظة على مادة الآية فكانت نكته العدول للمحافظة على مادة الآية والتبرك بهم واعتدل عنه في الظاهر إلى تملك ثقتنا (عشرة مساكين) أي لا يملك كون قوت عامهم فشموا الفقراء أحراراً مسلمين لا تلزمه نفقتهم فتدفع لزوجها ولولدها الفقيرين (لكل) منهم (مد) نبوي ملحقان متوسط لا مقبوض ولا مبسوط مما يخرج في زكاة الفطر (ونذب بغير المدينة) النورة بأنوار سيد المرسلين وخاتم النبيين صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين (زيادة ثلثه) أي المد عند أشهب (أو نصفه) عند ابن وهب فأول للخلاف لا للتوزيع وعند مالك رضي الله تعالى عنه بالاجتهاد (أو رطلان) تعداديان (خبزاً) تمييزاً لرطلين (بأدم) يكفي الرطلين عادة وظاهره أي آدم فيشمل اللحم واللبن والزيت والبقول والقطنة والتمر وشبه الأجزاء فقال (كشبعهم) مرتين كافي الحطاب ويكفي سبعهم مرتين ولودون الامداد (أو كسوتهم) أي العشرة مساكين جديداً أو ليسا لم تذهب قوته (للرجل ثوب) سائر جميع جسمه كافي الحطاب فلا تكفي عمامة وحدها ولا أزار وحده فقول المدونة يجزى في صلاته محمول على الأجزاء السكامل (وللمرأة درع) أي قميص ليس بشرط فيكفي ما يستر بدنهما كله قميصاً وغيره (وخمار) هو ما تستر به رأسها وعنقها إن كان مازك من وسط كسوة أهله بل (ولو) كان (غير وسط) كسوة (أهله) لا إطلاق الكسوة في الآية عن تقييدها بكونها من وسط كسوة الأهل بخلاف الإطعام (و) الشخص (الرضيع) كالصغير فيهما أي الطعام والكسوة بشرط أكله الطعام وإن لم يستغن به عن (٢٢٨) اللبن على الأصح كما في الشامل فيعطى كسوة كبيراً ومداً أو رطلين خبزاً وإن لم

يأكله إلا في مرات ولا يكفي اشباعه ابن الحاجب وفي جعل الصغير كالصغير فيما يعطاه قولان لتوضيح القول بأنه كالصغير لما لك رضي الله تعالى عنه في العتبية وابن القاسم والقول باعتبار نفس الصغير لأشهب وكون طعام الرضيع كالصغير مذهب المدونة ففي كتاب الظاهر منها يطعم الرضيع من الكفارة إذا كان قدأكل كل الطعام ويعطى ما يعطى الكبير أهـ (أو عتق رقبة التي ك) الرقبة التي تعتق في كفارة (الظهار) في شروطها الآتية في باب من كونها مؤمنة سليمة من العيوب كالعمى والصمم والجنون والبكم والهرم والعرج الشديد والحدام والبرص محررة للعتق لا من يعتق عليه (ثم) إذا عجز حين الإخراج عن الأنواع الثلاثة (صوم ثلاثة أيام) ونذب تنابها (ولا يجزى) كفارة (ملفقة) من نوعين كعتق نصف رقبة وإطعام خمسة أو كسوتهم وأما من صنفى نوع فتجزى كتمليك خمسة أمداد خمسة وعشرة أرطال خمسة وكذا ملفقة من أصناف الطعام الثلاثة الامداد والرطل والاشباع وهذا في كفارة واحدة كما هو منطوق المصنف فإن كان عليه ثلاث كفارات فاطعم عشرة وكسا عشرة واعتق رقبة ونوي إن كل نوع منها كفارة عين فانه يجزى كسافي التوضيح (و) لا يجزى (مكرر) من طعام أو كسوة (لمسكين) كاطعام خمسة كل واحد مدين أو أربع أرطال أو كسوة كل واحد نوبين قاله الأئمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم لتصريح الآية بالعدد وأجاز أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه إعطاءها واحداً قائلاً لأن المقصود سد الحاجة بفتح الحاء (و) لا يجزى طعام (ناقص) عن المد أو الرطلين (كعشرين) مسكيناً (لكل نصف) من مد أو رطل في كل حال (الأن يكمل) المكفر في المسائل الثلاث فيكمل في التلقيق على نوع ملبغيا غيره وفي التكرار بإعطاء من يكمل العشرة وفي الناقص بالتكميل على النصف أو الرطل لعشرة من العشرين ولا يصح التكميل في العتق إذا شرطه عتق الرقبة كلها في صيغة واحدة فلا يجزى عتق نصفها في وقت ثم عتق نصفها الآخر في وقت آخر (وهل) شرط أجزاء تكميل الناقص (إن بقي) النصف أو الرطل المكمل عليه بعد المسكين فإن ذهب من يده فلا يجزى التكميل أو لا يشترط بقاء المكمل عليه بيده (أو رطلان) وأما التكميل في التلقيق والتكرار فلا يشترط فيه البقاء اتفاقاً عياض الراجح عدم اشتراط البقاء بيده لو وقت التكميل

يأكله إلا في مرات ولا يكفي اشباعه ابن الحاجب وفي جعل الصغير كالصغير فيما يعطاه قولان لتوضيح القول بأنه كالصغير لما لك رضي الله تعالى عنه في العتبية وابن القاسم والقول باعتبار نفس الصغير لأشهب وكون طعام الرضيع كالصغير مذهب المدونة ففي كتاب الظاهر منها يطعم الرضيع من الكفارة إذا كان قدأكل كل الطعام ويعطى ما يعطى الكبير أهـ (أو عتق رقبة التي ك) الرقبة التي تعتق في كفارة (الظهار) في شروطها الآتية في باب من كونها مؤمنة سليمة من العيوب كالعمى والصمم والجنون والبكم والهرم والعرج الشديد والحدام والبرص محررة للعتق لا من يعتق عليه (ثم) إذا عجز حين الإخراج عن الأنواع الثلاثة (صوم ثلاثة أيام) ونذب تنابها (ولا يجزى) كفارة (ملفقة) من نوعين كعتق نصف رقبة وإطعام خمسة أو كسوتهم وأما من صنفى نوع فتجزى كتمليك خمسة أمداد خمسة وعشرة أرطال خمسة وكذا ملفقة من أصناف الطعام الثلاثة الامداد والرطل والاشباع وهذا في كفارة واحدة كما هو منطوق المصنف فإن كان عليه ثلاث كفارات فاطعم عشرة وكسا عشرة واعتق رقبة ونوي إن كل نوع منها كفارة عين فانه يجزى كسافي التوضيح (و) لا يجزى (مكرر) من طعام أو كسوة (لمسكين) كاطعام خمسة كل واحد مدين أو أربع أرطال أو كسوة كل واحد نوبين قاله الأئمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم لتصريح الآية بالعدد وأجاز أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه إعطاءها واحداً قائلاً لأن المقصود سد الحاجة بفتح الحاء (و) لا يجزى طعام (ناقص) عن المد أو الرطلين (كعشرين) مسكيناً (لكل نصف) من مد أو رطل في كل حال (الأن يكمل) المكفر في المسائل الثلاث فيكمل في التلقيق على نوع ملبغيا غيره وفي التكرار بإعطاء من يكمل العشرة وفي الناقص بالتكميل على النصف أو الرطل لعشرة من العشرين ولا يصح التكميل في العتق إذا شرطه عتق الرقبة كلها في صيغة واحدة فلا يجزى عتق نصفها في وقت ثم عتق نصفها الآخر في وقت آخر (وهل) شرط أجزاء تكميل الناقص (إن بقي) النصف أو الرطل المكمل عليه بعد المسكين فإن ذهب من يده فلا يجزى التكميل أو لا يشترط بقاء المكمل عليه بيده (أو رطلان) وأما التكميل في التلقيق والتكرار فلا يشترط فيه البقاء اتفاقاً عياض الراجح عدم اشتراط البقاء بيده لو وقت التكميل

وله كتاب الظاهر منها يطعم الرضيع من الكفارة إذا كان قدأكل كل الطعام ويعطى ما يعطى الكبير أهـ (أو عتق رقبة التي ك) الرقبة التي تعتق في كفارة (الظهار) في شروطها الآتية في باب من كونها مؤمنة سليمة من العيوب كالعمى والصمم والجنون والبكم والهرم والعرج الشديد والحدام والبرص محررة للعتق لا من يعتق عليه (ثم) إذا عجز حين الإخراج عن الأنواع الثلاثة (صوم ثلاثة أيام) ونذب تنابها (ولا يجزى) كفارة (ملفقة) من نوعين كعتق نصف رقبة وإطعام خمسة أو كسوتهم وأما من صنفى نوع فتجزى كتمليك خمسة أمداد خمسة وعشرة أرطال خمسة وكذا ملفقة من أصناف الطعام الثلاثة الامداد والرطل والاشباع وهذا في كفارة واحدة كما هو منطوق المصنف فإن كان عليه ثلاث كفارات فاطعم عشرة وكسا عشرة واعتق رقبة ونوي إن كل نوع منها كفارة عين فانه يجزى كسافي التوضيح (و) لا يجزى (مكرر) من طعام أو كسوة (لمسكين) كاطعام خمسة كل واحد مدين أو أربع أرطال أو كسوة كل واحد نوبين قاله الأئمة الثلاثة رضي الله تعالى عنهم لتصريح الآية بالعدد وأجاز أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه إعطاءها واحداً قائلاً لأن المقصود سد الحاجة بفتح الحاء (و) لا يجزى طعام (ناقص) عن المد أو الرطلين (كعشرين) مسكيناً (لكل نصف) من مد أو رطل في كل حال (الأن يكمل) المكفر في المسائل الثلاث فيكمل في التلقيق على نوع ملبغيا غيره وفي التكرار بإعطاء من يكمل العشرة وفي الناقص بالتكميل على النصف أو الرطل لعشرة من العشرين ولا يصح التكميل في العتق إذا شرطه عتق الرقبة كلها في صيغة واحدة فلا يجزى عتق نصفها في وقت ثم عتق نصفها الآخر في وقت آخر (وهل) شرط أجزاء تكميل الناقص (إن بقي) النصف أو الرطل المكمل عليه بعد المسكين فإن ذهب من يده فلا يجزى التكميل أو لا يشترط بقاء المكمل عليه بيده (أو رطلان) وأما التكميل في التلقيق والتكرار فلا يشترط فيه البقاء اتفاقاً عياض الراجح عدم اشتراط البقاء بيده لو وقت التكميل

كما يقيد أجزاء الغداء والعشاء (وله) أي المكفر (نزع) أي النوع الذي لم يرد التكميل عليه في التلقيق والزائد على مد أو رطلين في التكرار وما دفعه لزائد على عشرة في النقص (ان) بقى ما أريد نزع يند المسكين فإن ذهب منه فلا يفرم عوضه وكان المكفر (بين) وقت الدفع أنه كفارة يمين ويكون النزع في مسألة الناقص (بالقرعة) قطعاً للنزاع ولا يحتاج لها في التكرار لأخذه من الجميع ولا في التلقيق في أخذ ما لم يرد البناء عليه إذ له الخيار فيما يبنى عليه (وجاز) التكرار لمسكين عن عليه كفارتان (ك) يمين (ثانية) في دفعها لمسكين الكفارة الأولى (ان) كان (أخرج) الكفارة الأولى قبل الحنث في الثانية (والا) أي وإن لم يخرج الأولى أو أخرجها بعد حنثه في الثانية (كره) دفع الثانية لمسكين الأولى لئلا تختلط التية في الكفارتين هذا إذا كانت الكفارتان ليمين بل (وان) اختلف موجبها (يمين وظهار وأجزاء) الكفارة أي أخرجها (قبل حنثه) أي الحالف في اليمين فإن قلت كيف يمكن أخرجها في الحنث قبله وأخرجها عزم على الضد وهو حنث قلت يصور بأخرجها مع ترده في الحنث وعدمه ثم يجزم به بعد الإخراج قاله الأجهوري واطلاق التكفير على الطلاق البالغ الغاية مجاز بمعنى أن لا تعود عليه اليمين في العصمة الجديدة وصورة ذلك أن يقول ان دخل الدار فزوجته طالق ثلاثاً ثم طلقها ثلاثاً أو تممها ثم عادت إليه بعد زوج قبل دخول الدار ثم دخلها وهي في عصمته فلا شيء عليه بخلاف ما إذا طلقها دون الغاية وعادت إليه ولو بعد زوج فتعود عليه اليمين فإن دخل الدار حنث اه ومحل أجزاء الكفارة قبل الحنث ان لم تكن اليمين بصيغة حنث مقيدة بأجل والا فلا تجزئ الكفارة إلا بعد الأجل كما في الدونة ونصها ومن قال والله لأفعلن كذا فإن ضرب أجلاً فلا يكفر حتى يمضي الأجل (ووجبت) الكفارة (به) أي الحنث على الفور وظاهر المصنف ان موجبها الحنث وظاهر قوله وأجزاء قبل حنثه ان موجبها اليمين فليحذر النقل في ذلك قاله عب وأجاب البناني بما حاصله ان كونها (٢٣٩) لا تجب إلا بالحنث طوعاً متفق عليه

كما في التوضيح وأجزاؤها قبله انما هو لتقدم سببها وهو اليمين كما في التوضيح والواق والتتائي كالعفو عن القصاص قبل الموت لتقدم سببه وهو الجرح

وَلَهُ نَزَعُهُ إِنْ بَيَّنَّ بِالْقُرْعَةِ وَجَازَ لِثَانِيَةٍ إِنْ أَخْرَجَ وَإِلَّا كَرِهَ وَإِنْ كَيَّمِينَ وَظَهَارٍ وَأَجْزَأَتْ قَبْلَ حَنْثِهِ وَوَجِبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُبَكِّرْ فِي عَلَى أَشَدُّ مَا أَخَذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بَتُّ مَنْ يَمْلِكُ وَعَقْتُهُ وَصَدَقَةٌ بِثَلَاثٍ وَمَنْشَى بِحَجٍّ وَكَفَّارَةٌ وَزَيْدٌ فِي الْإِيمَانُ تَلَزُمُنِي صَوْمُ سَنَةٍ إِنْ اعْتَمِدَ حَلْفُ بِهِ فِي لُزُومٍ شَهْرِي ظَهَارٍ

ولها نظائر ووجوبها بالحنث (ان لم يكره) الحالف على الحنث (ب) يمين (بر) بان كانت يمينه على حنث وحنث طائفاً أو مكراها أو على بر وحنث طائفاً فتجب في هذه الصور الثلاثة وهي منطوق كلام المصنف ومفهومه انه ان أكره على الحنث في صيغة بر فلا تجب عليه الكفارة لعدم حنثه في البر بالا كراه وجه الفرق بين عدم الحنث بالا كراه في يمين البر وبين الحنث بالا كراه في يمين الحنث ان حنثه فيها بالترك والبر حنثه فيها بالفعل وأسباب الترك كثيرة فضيق فيه وأسباب الفعل قليلة ضعيفة فوسع فيه ثم شرع في شيء من الالتزام فقال (و) اللازم (في) قول شخص (على أشد) أي أصعب وأغلظ (ما) أي يمين (أخذها) (أحد على أحد) لافعلت كذا وفعله مختاراً أو لأفعله وتركه (بت) أي قطع عصمة (من) أي زوجة (ملكها) الحالف بالطلاق الثلاث (وعقته) من يملك رقبته حين اليمين فيهما فلا شيء عليه في التي يتزوجها أو الذي يملكه بعد اليمين وقبل الحنث (وصدقة بثلاث) مال (هـ) حين يمينه (ومشى بحج) لأعمرة فيلزمه من كل نوع من الإيمان أو غيرها فلذا أوجبنا عليه المشي في حج لا عمرة والطلاق الثلاث دون الواحدة (وكفارة) اليمين ابن عرفة ما لم يخرج الطلاق والعق فان أخرجهما ولو بالنية لزمه كفارة يمين ويصدق في أخرجهما ولو في القضاء (وزيد) بكسر الزاي على ما تقدم من البت والعق الخ (في) قوله (الإيمان تلزمني) أو إيمان المسلمين تلزمني ان فعلت كذا وفعله أو ان لم أفعل كذا ولم يفعله ولا نية ولا نائب فاعل زيد (صوم سنة ان اعتيد حلف به) أي صوم السنة كالأهل للعرب ابن غازي قوله اعتيد مبنياً للمجهول يقتضي ان المعتبر عادة بلاد الحالف كما اختاره ابن عبد السلام لاعادة الحالف فقط كما قال ابن بشير وأتباعه وقد يتوهم من صيغ المصنف ان هذا الشرط وهو قول ان اعتيد حلف به راجع لزيادة صوم سنة فقط وان ما قبل هذه الزيادة ليس مقيداً بالعرف مع انه مقيد به فان لم يجز عرف بحلف بعق كافي بعض بلاد المغرب وكالحلف بمشئى وصدقة فانه لم يجز به عرف مصر فلا يلزم الحالف غير ما جرى به العرف واعتيد الحلف به وكل هذا ان لم تكن له نية والأعمل عليها ولو في القضاء لما يأتي في قوله وخصيت نية الحالف الخ (وفي لزوم) صوم (شهرى ظهار) لان ما حلف به يشبه المنكر

من القول ويلزم اذا أن يعتزل الزوجة وأن لا يكفر حتى يعزم على وطئها وهو رأي الباجي وعدم لزومه لانه انما يلزم في الظاهر لانه
 أتى بمنكر من القول وزور وهو هنا لم ينطق بذلك وهو رأي ابن زرقون وابن راشد وابن عات (تردد) لهؤلاء المتأخرين لعدم
 من المتقدمين وليس للمالك رضى الله تعالى عنه في إيمان المسلمين كلام وانما الخلاف للمتأخرين فقال الأبهري يلزمه الاستغفار
 فقط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث كفارات ما لم ينوبه طلاقا وإلا لزمه وقيل بت من مالك وعتمقه وصدقة بثلاث ماله ومشى بحجج
 وكفارة يمين وصوم سنة كما قال المصنف كذا في البدر والمواق (وتحريم الحلال) كقوله ان فعل كذا فالحلال عليه حرام (في) كل شيء أحله
 الله تعالى من طعام أو شراب أو لباس وقد ذم الله تعالى على ذلك بقوله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم (غير الزوجة والأمة
 لغو) أى لا يحرم به شيء عليه لان المحرم والمنحل هو الله تعالى ولأن ما أباحه الله تعالى لعبد له لم يجعل له فيه تصرفا تحريمه لغو بخلاف ما جعل
 له فيه التصرف كالزوجة والأمة فلا يكون تحريمه لغو بل طلاقا ثلاثا في المدخول بها وغيرها الا أن ينوى أقل وعتاق في الأمة ما لم يحاشهما
 فان حاشهما بان أخرجهما قبل يمينه لم يحرم عليه (وتكررت) الكفارة (ان قصد) الحالف (تكرر الحنث) يمين واحدة
 كقوله والله لا يكلم فلانا ونوى انه كلما كلمه يحنث فتتكرر الكفارة بتكرار كلامه وكقوله أنت طالق ان خرجت الا باذني
 فخرجت مرة بغير اذنه وطلقت واحدة وراجعها وخرجت ثانيا بغير اذنه طلقت أيضا واحدة فان راجعها وخرجت بلا اذنه
 طلقت أيضا ان كان نوى كلما خرجت بغير اذني الى تمام العصمة المعلق فيها والا فلا تلزمه غير الاولى قاله ابن المواز (أو كان
 العرف) أى كانت دلالة يمينه على تعدد الكفارة مستفادة من العرف لامن اللفظ ولا من النية أى ان العرف في مثله يقتضى
 أن لا يريد قصر الحنث على مرة (ك) حلفه على (ك) عدم ترك شيء متكرر ك(الوتر) والفجر والضحي حين عتابه على تركه
 فكما يتركه مرة تلزمه كفارة (أو) كرر اليمين باسم الله أو صفته أو بغيرها ما فيه كفارة يمين (ونوى)

تردد وتحريم الحلال في غير الزوجة والأمة لغو وتكررت ان قصد تكررت
 الحنث أو كان العرف كعدم ترك الوتر أو نوى كفارات أو قال لا ولا أو حلف
 أن لا يحنث أو بالقرآن والمصحف والكتاب أو دل لفظه يجمع أو بكلمة أو
 متهما لا متى ما والله ثم والله وإن قصده

كفارات) بعدد الايمان
 التي كررها وحنث فتلزمه
 كفارات بعددها (أوقال)
 الحالف والله (لا) باع
 سلعته من فلان فقال آخر
 وأنا فقال مكررا القسم

والله (ولا) أنت ثم باعه لهما فعليه كفارتان قاله ابن المواز عن مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم والقرآن
 فلو قال والله لا أبيعها من فلان ولا من فلان فباعها لهما فكفارة واحدة والفرق أن السؤال لما وقع وسطا وتعدد المخاوف
 به كانتا يمينتين بخلاف الثانية وكلام المصنف يوهم شمولها وكذا ان سأله الثاني ولم يكرر اليمين فكفارة واحدة فالمدار
 على تكرار القسم واختلاف القسم عليه ففيها من قال والله لا أكل فلانا ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلانا وفعل ذلك
 كله فعليه كفارة واحدة وكأنه قال والله لا أقرب شيئا من هذه الاشياء ولو قال والله لا أكل فلانا والله لا أدخل دار فلان
 والله لا أضرب فلانا فعليه ههنا لكل صنف فعله كفارة لان هذه ثلاثة إيمان بالله على أشياء مختلفة (أو) حلف لافعلت أو
 لا افعلن كذا (حلف أن لا يحنث) وحنث فعليه كفارتان (أو) حلف (بالقرآن والمصحف والكتاب) لا فعلت أو
 لأفعلن كذا وحنث فعليه ثلاث كفارات ان لم ينو التأكيد وهذا ضعيف والمعتمد ان عليه كفارة واحدة لاتحاد مدلول
 الثلاثة (أو دل لفظه) أى الحالف على تكرار الكفارة (ب) سبب (جمع) للمخاوف به كقوله ان فعلت أو ان لم أفعل كذا
 فعلى إيمان أو كفارات وحنث فتلزمه ثلاث كفارات ولا ينفعه قوله نويت بها واحدة لان الجمع نص في التعدد فلا يقبل التخصيص
 بالواحد (أو) دل لفظه على التكرار (ب) سبب اثباته في اليمين بصيغة موضوعة للتكرار كقوله (كلما أو متهما) فعلت كذا أو ان لم أفعله
 فعلى كفارة أو يمين فعليه بكل فعل كفارة (لا) تتكرر الكفارة ان علق باداءه توضع له كان واذا ومتى (متى ما) وحنث فتدخل يمينه
 بالفعل الاول وتلزمه كفارة واحدة ما لم ينو بهامعنى كلما ان قيل ماوجه اقتصاره على متى مامع انه ان نوى تكرار الكفارة تكررت
 سواء كانت الاداة ان أو اذا أو متى ما أو متى قيل وجهه ان متى ما قريبة من كلما فاذا قصد متى ما معنى كلما تكررت وليس غيرها كذلك
 وهذا غير نية التكرار (و) لا تعدد الكفارة ان قال (والله) لا أفعل كذا أو لأفعله (ثم) قال ولو يجلس آخر (والله) لا أفعله أو لأفعله
 وحنث فعليه كفارة واحدة ان قصدنا كيد اليمين بل (وان) لم يقصده (وقصده) أى تكرير اليمين وانشاء يمين ثانية دون نية تعدد

الكفارة لان قصد انشاءها لا يستلزم قصد تعدد الكفارة اذ قد يقصد به تأكيده الأولى بخلاف قصد تعدد الكفارة فيستلزم قصد الانشاء (و) حلف بـ (القرآن والتوراة والإنجيل) لافعلت أو لا فعلن كذا وحنت فعليه كفارة واحدة عند سحنون ابن رشد لانها كلها أسماء لكلام الله تعالى وهو صفة واحدة من صفات ذاته تعالى (و) لا تعدد الكفارة ان كان متعلق اليمين الثانية جزء متعلق اليمين الأولى كحلفه بالله (لا كلمه غدا وبعده) أي الغد (ثم) حلفه ثانيا لا كلمه (غدا) ثم كلمه غدا فكفارة واحدة سواء كلمه في اليومين أو في الأول دون الثاني أو عكسه وأما عكس كلام المصنف وهو حلفه لا كلمه غدا ثم حلفه لا كلمه غدا ولا بعد غدا فان كلمه غدا فكفارته ان ثم ان كلمه بعد غدا فلا شيء عليه ولو كلمه ابتداء بعد غدا فكفارة واحدة نقله التتائي عن ابن عرفة ولزم كفارتان في غدا في هذه الوقوعه ثانيا مع غيره فكأنه غير الأول ومسألة المصنف وقع فيها الغد ثانيا وحده فكأنه كالتأكيده للأول (وخصصت نية الحالف) أي قصرت لفظه العام على بعض افراده وهو لفظ يستغرق الصالح له بلا حصر أي يشمل جميع ما يصلح له دفعة وخرج بقوله بلا حصر أسماء العدد فانها تستغرق ما تصلح له دفعة مع حصره فهي نص في معناها فلا تقبل التخصيص بالنية ونحوها فاذا حلف ان له عنده عشرة وقال نويت تسعة مثلا فلا تقبل نيته وتقبل التخصيص بالاستثناء نحو عشرة لانسعة مثلا وطالق ثلاثا الا اثنتين فمعنى تخصيص العام بالنية قصره على بعض افراده زمانا أو مكانا أو صفة كالأكل زيدا أو في الليل أو في المسجد أو حال كونه جاهلا وللعام صيغ كثيرة منها الموصولات واسماء الشروط والاستفهام والجمع الجلي بآل والنكرة في سياق النفي والمفرد المضاف لمعرفة (وقيدت) أي صرفت نية الحالف لفظه المطلق الى بعض افراده التي يحتملها على البدلية والمراد به هنا ما يشمل معناه الحقيقي وهو ما دل على الماهية بلا قيد وجودها في فرد منهم وهو اسم الجنس كاسد والنكرة وهو ما دل عليها بقيد وجودها في فرد منهم كرجل فاللفظ في المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار فان اعتبرت دلالة على الماهية (٢٣١) بلا قيد سمي مطلقا واسم جنس وان اعتبرت مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند القرافي وابن الحاجب والآمدي المطلق والنكرة واحد وعلى الفرق بينهما المناطقة

وَالْقُرْآنَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَلَا كَلِمَةً غَدًا وَبَعْدَهُ ثُمَّ غَدًا وَخَصَّصَتْ نِيَّةُ الْحَالِفِ وَقِيدَتْ إِنْ نَافَتْ وَسَاوَتْ فِي اللَّهِ وَغَيْرِهَا كَطَّلَاقٍ كَكُونِهَا مَعَهُ فِي لَا يَتَزَوَّجُ حَيَاتِهَا كَأَنَّ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ كَسَمَنْ ضَانٍ فِي لَا آكُلُ سَمْنًا أَوْ لَا أَكَلِمَهُ وَكَتَوْرِكِيلِهِ فِي

والاصوليون والفقهاء حيث اختلفوا فيمن قال لامرأته ان كان حملك ذكرا فانت طالق فكان ذكرين فقبل لا تطلق نظرا للتنكير المشعر بالوحدة وقيل تطلق حمل على الجنس (ان نافت وساووت) قال عبا نافت راجع لخصصت من المناقاة أي خالفت نيته ظاهر لفظه وأصله نافيت تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم حذفوا لاتقاء الساكنين أي شرط التخصيص كونه منافيا للعام فمن حلف لا يأكل سمنا ونوى سمن ضان فان نيته لا تخص لانها ليست منافية للعام خلافا لابن يونس وان نوى اخراج سمن غير الضان لياكله نافت نيته العام فخصصته وعلى هذا التفصيل القرافي والمقرئ وابن رشد وغيرهم فان قلت الحالف في الحالتين قصده عدم أكل سمن الضان وأكل غيره فلم افتقرت نية سمن الضان من نية اخراج سمن غيره قلت أشار العز بن عبد السلام للفرق بما حصله ان نية اخراج سمن غير الضان نية منافية ونية سمن الضان غير منافية وشرط التخصيص المناقاة عب وساووت راجع لقوله وقيدت أي من شرط النية المقيدة للمطلق أن تكون مساوية بأن يكون لفظ الحالف يحتمل ما نواه وغيره على السواء فتقبل نيته في تقييد المطلق كأخذ عبيدي خروير يدير وزا مثلا وفي تعيين أحد محامل اللفظ المشترك كعائشة طالق وله زوجتان كلتاها اسمها عائشة وقال أردت بنت فلان وتنازع خصصت وقيدت (في) اليمين (لله وغيرها) ومثل اليمين بغير الله بقوله (كطلاق) وعق و مثل لتخصيص العام بالنية المساوية فقال (ك) نية (كونها) أي الزوجة المحلوف لها (معه) أي في عصمته (في) حلفه بالله أو بطلاق (لا يتزوج حياتها) أي حياة الزوجة المحلوف لها ثم بانث منه وتزوج غيرها وقال نويت حياتها معي فتقبل نيته في الفتيا والقضاء مع بيعة أو اقرار وشبهه في قبول التخصيص فقال (كأن خالفت) نية الحالف أي المعنى الذي نواه بالعام (ظاهر لفظه) أي العام أي المعنى الذي وضع العام له (ك) نية (سمن ضان في) حلفه بالله أو بالطلاق (لا آكل سمنًا) فتقبل نيته ولا يحنث بسمن غير الضان عند المتقدمين كابن المواز وابن يونس (أولا كلمه) أي المحلوف على ترك كلامه وقال نويت شهرًا مثلا فظاهر بعينه العموم وادعي ما يخصها فيصدق في الفتوى مطلقا بطلاق أو عتق معين والقضاء الا في طلاق وعتق معين (وكتوب كبله) أي الحالف على البيع أو الضرب (في) حلفه بالله أو بالطلاق

أو العتق أو غيرها (لا يبيعه) أي الشيء المخوف عليه أو لا يشتره (ولا يضربه) أي العبد مثلاً وكل من باعه أو اشتراه أو ضربه وقال نويت لأبأشر ذلك بنفسى فتقبل نيته في القيام بطلاق العتق أو الضرب (الامرافعة) أي رفع غير الحالف الحالف للقاضي (وبينة) شهدت على الحالف بخلفه وحث فيه أي معها أن أنكر الحالف (أو أقرار) بالحلف وادعى أنه نوى للباشرة بنفسه فلا تقبل نيته الخالفة لظاهر لفظه (في) حلفه بـ (طلاق وعتق) معين (فقط) وأما العتق غير للمعين فتقبل فيه نيته المذكورة مع الرفع (أو استحلف مطلقاً) عن التقييد بكونه باسم الله تعالى أو غيره أو في القضاء أو كون الطلاق مسجراً وكذا العتق (في وثيقة) أي توثق في (حق) ولو بغير كتابة عطف على معنى الامرافعة أي الانرفع أو استحلف في حق فلا تقبل نيته مطلقاً لأنها على نية المخوف له وظاهره ولو عند غير حاكم (لا) تقبل (إرادة) أي نية زوجة أو أمة (ميتة) أو مطلقاً أو معتقة (أو) إرادة (كذب) أي إخبار بخلاف ما علمه المتكلم (في) قوله إن فعلت أو أن لم أفعل كذا ففلانة (طالق أو حرة أو حرام) وفعل المخوف عليه أو أجله بمن انتضى بالفعل فيه وقال أردت ففلانة الميتة في الطلاق والعتق أو المطلق في الأول والمعتقة في الثاني وكذبها في حرام فلا تقبل نيته إن رفع للقاضي في الطلاق والعتق العين بينة أو أقرار بل (وان) كان (بفتوى) حيث لا قرينة تصدقه في دعواه إرادته ما ذكره والأعمال بها ككونها حية حين يمينه ثم ماتت وادعى أنها للمخوف بها (ثم) إن عدت النية خصص العام وقيد المطلق (بساط) بكسر الواو وهو مقام اليمين سواء كان سببها في أولها فيخصص العام مثلاً إذا قيل لشخص لحم البقر داء كما ورد فلا تأكله يؤذيك فحلف لا آكل لحاولم يقصد تعميماً ولا تخصيصاً فيخصص اللحم في (يمينه) بلحم البقر بقرينة السياق فلا يثبت بلحم غيره (ثم) بعد البساط يخصص العام ويقيد المطلق (عرف) أي اصطلاح (قولي) أي عادة عامة الناس في استعمال اللفظ العام أو المطلق فيحمل العام أو المطلق على المعنى الذي جرى (٣٣٣) عرفهم باستعماله فيه لأنه مقصود الحالف غالباً ولأن كل متكلم بلغته

يجب حمل كلامه على المعنى الذي يستعمل أهل تلك اللغة فيه ذلك اللفظ قاله ابن عبد السلام واحترز بالقول عن العرف الفعلي فلا

لَا يَسْبِيحُهُ أَوْ لَا يَضْرِبُهُ إِلَّا لِرَافَعَةٍ وَبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ فِي طَلَّاقٍ وَعَتَقٍ فَقَطَّ أَوْ اسْتَحْلَفَ مُطْلَقًا فِي وَثِيقَةٍ حَقٍّ لَا إِرَادَةَ مَيِّتَةٍ أَوْ كَذِبٍ فِي طَالِقٍ أَوْ حُرَّةٍ أَوْ حَرَامٍ وَإِنْ بَقِيَ نِيَّةٌ ثُمَّ بَسَاطٌ يَمِينُهُ ثُمَّ عُرِفَ قَوْلِي ثُمَّ مَقْصِدُ لُغَوِي ثُمَّ شَرَعِي وَحَيْثُ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ وَلَا بَسَاطٌ

يعتبر في هذا الباب لأن اللفظ لم يتجاوز معناه إلى فعلهم عندهم كحلفه لا آكل خبزاً وهو اسم لكل مخبوز في عرفهم فإذا نفوت كان أهل البلد لا يصنعون الخبز إلا من القمح فلا يخصص عرفهم الخبز في اليمين بغير القمح فيبحث بأكله من كل مخبوز قاله القرافي وغيره وتبعهم المصنف هنا في التوضيح ونقل فيه عن ابن عبد السلام أن ظاهر مسائل الفقهاء اعتبار العرف وإن كان فعلياً ونقل عن الباجي أنه صرح بأن العرف الفعلي يعتبر مخصصاً ومقيداً وبه يرد ما زعمه القرافي (ثم) إن عدم ما ذكره يخصص العام ويقيد المطلق (مقصد) بفتح الميم والصاد كافي المصباح أي مقصود (لغوي) أي المعنى الذي استعملت العرب اللفظ فيه كحلفه لا ركب دابة وليس لأهل بلده عرف باطلاقها على شيء خاص فتحمل على معناها اللغوي وهو كل مادب أي مشى فيبحث بركوب الآدمي والطيور والتمساح وبكل مادب فان تعدد المعنى اللغوي للفظ كالمشترك حمل على أظهر معانيه فالمراد بالتخصيص والتقييد هنا مطلق الحمل للمعنيين السابقين لا لتفاهمهما هنا (ثم) إن عدم ما ذكره يخصص العام ويقيد المطلق مقصد (شرعي) ابن فرحون إن كان الحالف صاحب شرع أو الحلف على شيء شرعي كحلفه لا آكل رجلاً فلا يثبت بكلام صبي وصنيع المصنف من تقديم المقصد اللغوي على الشرعي ضعيف والعمد تقديم المقصد الشرعي على المقصد اللغوي كما يأتي في قوله وسافر القصر في لاسافرن بل وعلى المقصد العرفي كافي سماع سجنون الذي نقله المواق وحزم به الشيخ ميارة ووجه بأنه ناسخ له واستشكل ما هنا بأنه لا يتصور وجود معنى بدون لغوي إذا الشرعي فرد للغوي غالباً أو مساو له كالظم فإنه تجاوز الحد لغة وشرعاً واجب بأن العرب وهو لفظ غير علم استعملته العرب فيما وضعه له في غير لغتهم على القول بوقوعه في القرآن له مدلول شرعي وليس له مدلول لغوي لأن المراد بالشرعي ما استعمله الشارع لا ما وضعه أهل الشرع فإذا حلف لا أزن بالقسطاس حنث بوزن الميزان أذ هو معنى القسطاس شرعاً وإن لم يكن معناه لغة ولمافرغ من مقتضيات البر والحنث من النية وما بعدها شرعاً في فروع تنبني على تلك الأصول وهي في نفسها أصول أيضاً وقاعدته غالباً الاثنان بالباء للحنث وباللغمة فقال (وحنث) لحالف في يمينه (إن لم تكن له نية) تخصص لفظه العام أو تقيد لفظه المطلق (ولا) ليمينه (بساط) أي قرينة مخصصة

أو مقيدة (ب) سبب (قوت) أي انتفاء (ما) أي الفعل الذي (حلف عليه) لغیر مانع بل (ولو) فأت (للمانع شرعي) كحيفض في حلفه ليطأنها الآية فوجدتها حائضا فيحنت عند الامام مالك وأصنع رضي الله تعالى عنهما (أو) فأت لمانع عادي (كسرقه) حمام في حلفه ليدبحه (لا) أن فأت المحلوف عليه لمانع عقلي (بكموت حمام) في حلفه ليدبحه إن أفت أو بادر فإن فرط حتى حصل فيحنت وهذا كله في المانع المتأخر عن اليمين وأما إن تقدم فإن كان شرعيا حنت والا فلا فأقسام المانع ثلاثة قسم يحنت به مطلقا تقدم أو تأخر وهو الشرعي وقسم لا يحنت به مطلقا وهو العقلي والعادي المتقدمان على اليمين وقسم فيه تفصيل وهو العقلي والعادي المتأخران عن اليمين فالعادي يحنت به مطلقا وقت أم لا فرط أم لا والعقلي يحنت به إن لم يؤقت وفرط لا إن وقت أو بادر (و) حنت (بعرمه على ضمه) أي المحلوف عليه في يمين الحنت لافي يمين البر وقد تبع المصنف القرافي حيث قال في مدارك البر والحنث السادس العزم على عدم الفعل وهي على حنت اه وقد خالفه من نقل كلام المدونة وأبقاه على ظاهره من عدم الحنت بمجرد العزم على الضد وإذا لم يحنت بالعزم على الضد في الطلاق فأولى اليمين بالله وفي نقل البناني ما يفيد هذا البناني نعم المذهب عدم الحنت بالعزم لما نقله اللواق هنا عن ابن رشد ونصه لو حلف بالطلاق والمشي والصدقة ليتزوجن عليها ابن رشدان أراد إذا حلف بجميع ذلك أن يحنت نفسه في الطلاق فقط فيطلق واحدة ليتزوج ويطلقا كان له ذلك فإن بر بالتزويج قبل الموت سقط عنه المشي والصدقة وإن لم يتزوج حتى مات فالصدقة في ثلثه لأن حنته انما وجب بموته اه ولما في آخر مسألة من سماع أي زيد من كتاب الظاهر حيث قال فيمن قال إن لم أتزوج عليك فأنت على كظهر أمتي ثم أراد أن يكفر ليحل اليمين فابتدأ الكفارة فلما صام أياما أراد أن يبر بالتزويج عليها قال إذا تزوج عليها سقطت عنه الكفارة هذا كلام السماع ومثله كلام ابن رشد وهو صريح في أنه لا يحنت بالعزم إذا لو حنت به مناسقطت عنه الكفارة بالتزويج (و) إذا حلف لا يفعل كذا وفعله (٢٣٣) ناسيا حنت (بالنسيان) أي

بفعله ناسيا (إن أطلق) يمينه أي لم يقيدها بعدم النسيان فإن قيدها بعدم النسيان بأن قال إن لم أنس فلا يحنت بالنسيان ومثل النسيان الخطأ والجهل

بِقَوْتِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ وَلَوْ لِمَنْعٍ شَرْعِيٍّ أَوْ سَرَقَةٍ لَا يَكْمُوتُ حَمَامٌ فِي لَيْدَبَحْنَةٍ وَبِعَزْمِهِ عَلَى ضَدِّهِ وَبِالنَّسْيَانِ إِنْ أَطْلَقَ وَبِالْبَعْضِ عَكْسُ الْبِرِّ وَبِسَوِّقٍ أَوْ لَيْنٍ فِي لَا آكُلُ لَا مَاءَ وَلَا يَتَسَخَّرُ فِي لَا أَنْعَشِي وَذَوَاقٍ لَمْ يَصِلْ جَوْفُهُ وَبِوُجُودٍ أَكْثَرَ فِي لَيْسَ مَعِيَ غَيْرُهُ لِمُتَسَلِّفٍ لَا أَقْلَ وَبِدَوَامٍ رُكُوبِهِ

(٣٠ - جواهر الاكليل - اول)

مثال الخطأ حلفه لا أدخل دار فلان فدخلها معتقدا انها غيرها فيحنت ومثال الجهل أن يعتقد من حلف ليدخل الدار وقت كذا أنه لا يأنه الدخول فيه فلا يدخلها حتى يمضي الوقت (و) أن حلف على ترك ذي اجزاء حنت (ب) فعل (البعض) منه كحلفه لا آكل هذا الرغيف فأكل لقمة منه وأراد البعض جزء المحلوف عليه ولو جزء شرط ففيها إذا قبل لأتمه أن دخلت هذين الدارين فأت حرة فدخلت احدهما عتقت وفيها أيضا ما يناقض هذا أي الحنت بجزء الشرط كما إذا قال لأتميه أو زوجتيه أن دخلتا هذه الدار فأتا حارتان أو طائفتان فدخلت احدهما لم تعتق واحدة منهما اه وحمل هذا على كراهة اجتماعهما فيها لما يحصل بينهما من الشر وروى عيسى عن ابن القاسم عتقهما معا وهو أحد قولي مالك رضي الله تعالى عنه والقول الآخر تعتق الداخلة وحدها وبه قال أشهب (عكس) أي خلاف (البر) فلا يحصل بفعل بعض المحلوف على فعله كحلفه لا آكل هذا الرغيف فلا يبر بأكل بعضه (و) حنت (ب) شرب (سويق أولين في) حلفه لا آكل إن قصد التضيق على نفسه بتجويعها لأنها يشبعان فإن قصد خصوص الأكل فلا يحنت (لا) يحنت بشرب (ماء) ولو ماء زمزم في حلفه لا آكل لأنه ليس أكل لا شرعا ولا عرفا (ولا) يحنت (بتسخر) أي أكل آخر الليل (في) حلفه (لا أنعشي) مالم يقصد التضيق بترك الأكل في ليلته فيحنت به (و) لا يحنت (بذوق) لطعام أو ماء بلسانه (لم يصل) اللذوق (جوفه) في حلفه لا آكل ولا شرب (و) حنت (ب) سبب (وجود) عدد من التراهم مثلا (أكثر) من عدد ذكره في يمينه (في) حلفه باللعن فيه كطلاق وعتق على أنه (ليس معي غيره) أي العدد الذي ذكره في يمينه (ل) شخص (متسلف) أو سائل أو مقتض لحقه فإن كان حلفه بما يفيد فيه اللغو باسم الله تعالى واليمين والكفارة لم يحنت ولو حلف مع تمكنه من اليقين قريبا (لا) يحنت بوجود عدد (أقل) من العدد الذي ذكره في يمينه ولو فيها لا يفيد فيه اللغو لتحصيل الساطع غيره بالأكثر (و) حنت (بدوام) أي ادامة (ركوبه) دابة

(و) ادامة (لبسه) ثوبا وادامة سكناء دارا مع امكان تركه (في) حلفه (لا اركب) هذه الدابة (و) لا (اللبس) هذا الثوب ولا تسكن هذه الدار وهو راكب أو لابس أو ساكن بناء على ان الدوام كالاتداء ويبر به في الحنف أى في يمينه لأركب أو لألبس أو لأسكن (لا) يحث بدوام مكثه في دار مثلا (في) حلفه على عدم (كدخوله) أى الحالف هذه الدار وهو فيها فان حلف حال دخولها على عدمه واستمر عليه حث والسفينة كالدابة اذا حلف لا يركبها وكذلك الدار اذا حلف لا يدخلها (و) حث بالتفاعة (بدابة عبده) أى المحلوف عليه (في) حلفه لا ينتفع به (بدابته) أى المحلوف عليه سواء كان هو الحالف أو غيره فضمير عبده يحتمل رجوعه للحالف وله حينئذ صورتان حلفه لا اركب دابتي أو لا يركبها فلان فيركب هو أو فلان دابة عبد الحالف فيحث فيهما لان سيده اتزاع ماله ويحتمل رجوعه للمحلوف عليه أى حلف لا اركب دابة زيد فركب دابة عبده فيحث لان ما بيده لسيده ولأن المنة كانت لحقه بركوب دابة المحلوف عليه تلحقه بركوب دابة عبد المحلوف عليه والحنث يقع بأقل الأشياء ومفهوم عبده انه لا يحث بركوب دابة ولد المحلوف عليه ولو كان للوالد اعتصارها ولكن المذهب الحنف بدابة ولد المحلوف عليه ان كان للوالد اعتصارها (و) لا يبر من حلف ليضر بن عبده مثلا مائة سوط (بجمع الاسواط) المائة وضرب بهامرة واحدة (في) حلفه (لأضر بنه كذا) أى مائة مثلا ولا يحتسب بالضربة الحاصلة منها ان لم تؤلم كما يلام للفرد والاحسب واحدة (و) حث (ب) أكل (لحم الحوت) والطير لان اسم اللحم يشملها قال الله تعالى لتأكلوا منه لحما طريا وقال تعالى ولحم طير مما يشتهون الا نية أو بساط (و) حث بأكل (بيضه) أى الحوت كترس وقمساح (و) حث بأكل (عسل الرطب في) حلفه على عدم (٢٣٤) أكل (مطلقا) أى اللحم والبيض والعسل المطلقة عن تقييدها بكونها انعم

والبس في لا اركب والبس لا في كدخول وبدابة عبده في دابته ويجمع الأسواط في لأضر بنه كذا ويلحم الحوت ويبيضه وعسل الرطب في مطلقها ويكمنك وخشكنان وهريسة وإطرية في خبز لا عكسه وبضآن ومعر ويكته ودجاجة في غنم ودجاج لا بأحدتهما في آخر ويسمن استهلك في سويق وبزعفران في طعام لا بكخل طبخ وباسترخاء لها في لا قبلتك أو قبلتني وبفرار غريمه في لا فارقتك أو فارقتني إلا يحق ولو لم يقرط وإن أحاله

ودجاج ونحل وقصب بلفظ أونية أو بساط فان قيدت بشيء من هذه فلا يحث بما تقدم (و) حث (ب) أكل (كمنك وخشكنان) اسم أعجمي معناه كمنك محشو بسكر (وهريسة) طعام متخذ من قمح ولحم فيطبخان

حتى يمتزجا (وأطرية) طعام كالحيوط من دقيق قيل هي التي تسمى في زماننا بالشريرة وقيل بالرشنة (في) حلفه على عدم أكل وان (خبز) وما ذكره المصنف من الحث بلحم الحوت وما بعده لا يجري على عرفنا الآن والجاري عليه عدم حثه بما ذكر من لحم الحوت وما بعده (لا) يحث في (عكسه) وهو حلفه على عدم أكل شيء من هذه الأشياء الخاصة بأكل الخبز (و) حث (ب) أكل لحم (ضآن و) لحم (معر و) لحم (ديكة) بكسر الدال المهملة وفتح المثناة جمع ديك ذكر الدجاج (و) لحم (دجاجة) أثنى (في) حلفه على عدم أكل لحم (غنم) راجع لضآن ومعر (و) حلفه على عدم أكل لحم (دجاج) راجع لديكة ودجاجة (لا) يحث (ب) أكل لحم (أحدهما) أى الضآن والعز أو الديكة والدجاجة (في) حلفه على عدم أكل (الآخر و) حث (ب) أكل (سمن استهلك في سويق) في حلفه لا آكل سمننا في المدونة لابن القاسم وان حلف لا يأكل سمنافا كل سويقا لت بسمن حث وجد طعمه أو ربحه أم لا (و) حث (ب) أكل (زعفران) استهلك (في) طعام في حلفه لا آكل زعفرانا (لا) يحث (ب) أكل (كخل طبخ) في طعام في حلفه لا آكل خلا ومثله الليمون فان قال هذا الحل حث بأكله مستهلكا في طعام (و) حث الزوج أو السيد (بأسترخاء لها) أى عكسها (في) حلفه (لا قبلتك) وقبلته على أنه فقط فان قبلته على غيره لم يحث فان قبلها هو حث سواء قبلها على غيرها أو غيرها (أو قبلتني) فانه يحث بتقبيلها أياه مطلقا وقبلته على الفم أو غيره لانه حلف على فعلها وقد وجد (و) حث (بفرار) أى هروب (غريمه) أى مدين الحالف قبل قبضه منه (في) حلفه (لا فارقتك أو) (لا فارقتني) (الاب) دفع (حقى) أو قبضه أو استيفائه منك ان فرط الحالف حتى فرغ غريمه بل (ولو لم يقرط) الحالف ويحث بفراره ان لم يحله بل (وان أحاله) أى أحال الغريم الحالف بحقه على مدين للغريم يمثل حق الحالف فيحث بمجرد قبول الجلالة ولو لم تحصل مفارقة لهما بمنزلة وظاهره ولو قبض حقه من المخال عليه بحضرة الخيل لان معنى يمينه إلا أخذ حقى منك لكن هذا اخلاقي

عرف أهل مصر الآن وإمالي كانت صورة حلقه لا فارقتك أولا فارقتي ولي عليك حق أو بيني وبينك معاملة فانه يبر بالحوالة (و) حنث
 (ب) أكل (الشحم في) حلقه على عدم أكل (اللحم) لانه جزء اللحم وكالفرع له (لا) يحنث (بالعكس) بأن حلف لا آكل شحما
 فأكل لحما لان اللحم ليس جزء الشحم بل أصله ولان الله تعالى حرم على بنى اسرائيل شحما ولم يحرم لحما (و) حنث ان لم تكن
 له نية (ب) أكل (فرع) مستأخر عن اليمين (في) حلقه على عدم أكل أصله ان أتى في يمينه بمن واسم الإشارة كحلقه (لا آكل من
 كهذا الطلع) أول أطوار عمر النخل فيحنث بكل فرع نشأ منه كسمره وورطيه وثمره وعجونه وعسله وأدخلت الكاف القمح واللبن ونحوهما
 من كل أصل فان قال لا آكل من هذا القمح فيحنث بكل ما تفرع عنه من دقيقه وسويقه وخبره وكسكه وان قال من هذا اللبن حنث
 بزبدته وسمنه وجبنه وأقطه ونحوها من كل فرع نشأ عنه فان قال من طلع هذه النخلة أول بن هذه الشاة حنث بكل فرع لها متقدم
 أو متأخر (أو) حلقه لا آكل (هذا الطلع) باسقاط من والانيان باسم الإشارة فيحنث بكل فرع له كاتيانه بن واسم الإشارة معا
 قال ابن بشير وتبعه ابن الحاجب والصفى ومذهب ابن القاسم انه لا يحنث بالفرع الا بالانيان بهما معا والعجب من المصنف حيث اعترض
 في توضيحه على ابن الحاجب بمذهب ابن القاسم وتبعه هنا لا يحنث بالفرع في حلقه لا آكل الطلع باسقاط من واسم الإشارة
 مع التفريق (أو) حلقه لا آكل (طلعا) بخذفهما مع التنكير واما حنثه بنفس المحلوف عليه فظاهر واستثنى خمس مسائل يحنث
 فيها بما تولد من المحلوف عليه مع حذف من واسم الإشارة لقربها من أصلها فربا فويا فقال (الانبذ زبيب) فيحنث بشربه في
 لا آكل الزبيب أو زيبيا (ومرقة لحم) فيحنث بشربها في لا آكل اللحم أو لحما (أو شحمه) في لا آكل اللحم أو لحما فيحنث به
 وأعاد هذا الجمع النظائر (و) (الا خبز قمح) في لا آكل القمح أو قمحا (٢٣٥) (و) (الا عصير عنب) في لا آكل العنب
 أو عنبها وهذه تفهم من

وبالشحم في اللحم لا المكس ويفرق في لا آكل من كهذا الطلع
 أو هذا الطلع أو طلما إلا نبيذ زبيب ومرقة لحم أو شحمه وخبر
 قمح وعصير عنب وبما أنبت الحنطة إن نوى المن لا لرداءة أو لسوء
 صنعة طعام وبالحمام في البيت أو دار جاره أو نبت شجر كحبن أكره عليه
 يحق لا بمسجد

أو عنبها وهذه تفهم من
 نبيذ الزبيب بالأولى لان
 عصير العنب أقرب اليه
 من قرب النبيذ الى زيبه
 (و) حنث (ب) أكل (ما)
 أي القمح الذي (أنبت) به
 (الحنطة) المحلوف على عدم

أكلها سواء أتى بمن واسم الإشارة معا أو أسقطهما معا أو أتى بأحدهما وأسقط الآخر عرف أو نكر وكذا ما اشترى بشمها (ان
 نوى) بيمينه ان يقطع (المن) عنه بذلك من المحلوف عليه بأن قال له لولا أنا أطعمك ما عشت (لا) يحنث بما أنبت
 الحنطة أو اشترى شمها في حلقه على عدم أكلها (رداءة) فيها (أو لسوء صنعة طعام) فجوّد له فأكله فلا يحنث (و) حنث
 (ب) دخول (الحمام) في حلقه على عدم دخول (البيت) أولا أدخل على فلان بيتا فدخل عليه الحمام فحبر اتقوا بيتا يقال له الحمام
 ومثله أوكالة والحانوت وهذا اذا لم يجر العرف بتخصيص البيت بموضع السكنى بالزوجات وهو عرف مصر الآن (أو)
 بدخول الحالف على المحلوف عليه في (دار جاره) في حلقه لأدخل عليه بيتا ونص الامهات قال سحنون قلت لابن القاسم
 أرايت لو أن رجلا حلف لا يدخل على فلان بيتا فدخل الحالف على جاره له بيته فاذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره
 ذلك أي حنث أم لا قال نعم يحنث اه والجار فرض مشقة اذ يحنث باجتماعه معه في ظل جدار أو شجرة ان كان يمينه بفضا له
 أو لسوء عشرته قاله ابن القاسم ابن حبيب وبوقوفه معه في صحراء ان كانت تلك نيته (أو) بدخول أو سكنى (بيت شعر) في
 حلقه لأدخل أو سكن بيتا ندويا كان الحالف أو حضريا كافي المدونة أو حلقه لأدخل على فلان بيتا فدخل عليه بيت شعر فيحنث لقول الله
 تعالى بيوتنا تستخفونها الآية الا لنية أو بساط يخصه بيت البناء كسماعه بانهدام بيت على قوم فقتلهم فحلف لا يدخل بيتا
 فلا يحنث ببيت الشعر وشبهه في الحنث فقال (ك) دخوله على المحلوف عليه في (حس) أي موضع معد للسجن (أكره)
 أي الحالف (على) دخوله (به حق) عليه امتنع من توفيته فيحنث به في حلقه لأدخل على فلان بيتا لان اكره الشرع
 طوع وكذا ان حلف لا يدخل بيتا فأكره على دخول حبس بحق (لا) يحنث (ب) دخول (مسجد) عام في حلقه لأدخل
 على فلان بيتا أو لا أدخل بيتا فدخل عليه المسجد فلا يحنث لانه لما كان مطلوبا بدخوله شرعا صار كأنه غير مراد للحالف

(و) حنث (بدخوله) أى الحالف (عليه) أى المحلوف عليه حال كونه (ميتاً فى) حلفه على عدم دخوله عليه فى (بيت يملكه) ذاتاً أو منفقة لأن له فيه حقاً يحرى محرى الملك وهو تجهيزه به فإن دفن به لم يحنث بدخوله بعدد فنه (لا) يحنث الحالف لادخل على فلان (بدخول محلوف عليه) على الحالف ولو استمر الحالف جالساً معه لأنه لا يدخول منه خلافاً لابن يونس عن بعض أصحابه قال ينبغي أن لا يجلس بعد دخول المحلوف عليه فإن جلس وتراخى حنث وصار كابتداء دخوله هو عليه قياساً على قول ابن القاسم فيمن حلف لا يأذن لزوجته فى الخروج فخرجت بغير إذنه وعلم به ولم يمنعها فجعل علمه وتركها إذا منه الخطاب وفيه نظر لأنه قد تقدم أنه لا يحنث باستمراره فى الدار إذا حلف لادخلها وكذلك هنا فالحالف على الدخول (أن لم ينو) الحالف قطع (الجماعة) أى الاجتماع مع المحلوف عليه فى محل والا حنث بمجرد دخول المحلوف عليه على الحالف وإن لم يجلس عقب دخوله عليه (و) حنث (بتكفينه) أى إدراج الحالف المحلوف عليه فى كفنه (فى) حلفه (لأنفعه حياته) أى المحلوف عليه أو ما عاش أو أباد أو مثل تكفينه نفسه ولا يحنث بتقوية مؤن تجهيزه كصلاته عليه كما هو ظاهر كلامهم البنائى فيه نظر قال السنائى الظاهر حنثه بها وإن جميعها من ثواب الحياة (و) حنث (بأكل من تركته) أى المحلوف عليه (قبل قسمها) بين مستحقيها (فى) حلفه (لأأكل طعامه) أى المحلوف عليه (إن) كان المحلوف عليه (أوصى) بمعلوم غير معين يحتاج فى إخراجها لبيع تركته المحلوف عليه (أو كان) المحلوف عليه (مديناً) لوجوب وقفها للدين والوصية فإن كان أوصى بمعين كعبد معين أو شائع كزبع أو ثلث مما لا يحتاج لبيع أو كل الحالف بعد وفاء الدين وقبل قسم باقيها فلا يحنث (و) حنث (بكتاب) (٢٣٦) كتبه الحالف أو أملاه أو أمر بكتبه ثم قرىء عليه (إن وصل) الكتاب

وَبَدْخُولِهِ عَلَيْهِ مَيْتًا فِي بَيْتِهِ يَمْلِكُهُ لَا يَدْخُولُ مَحْلُوفٌ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَنْوِ الْجَامِعَةَ وَتَشْكِينِهِ فِي لَانْفَعَهُ حَيَاتِهِ وَيَأْكُلُ مِنْ تَرْكِتِهِ قَبْلَ قَسَمِهَا فِي لَا أَكَلْتُ طَعَامَهُ إِنْ أَوْصَى أَوْ كَانَ مَدِينًا وَبِكِتَابٍ إِنْ وَصَّلَ أَوْ رَسُولٍ فِي لَا كَلَّمْتُهُ وَلَمْ يَنْوِ فِي الْكِتَابِ فِي الْمُتَّقِ وَالطَّلَاقِ وَبِالْإِشَارَةِ لَهُ وَبِكَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعَهُ لَا قِرَاءَتِهِ يَقْلَبُهُ أَوْ قِرَاءَتِهِ أَحَدٍ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ وَلَا بِسَلَامَةٍ عَلَيْهِ بِصَلَاةٍ وَلَا كِتَابٍ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَلَوْ قَرَأَ عَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُخْتَارِ وَبِسَلَامَةٍ عَلَيْهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ غَيْرُهُ

المحلوف عليه بإذن الحالف ولو حكما كعلمه بذهابه للمحلوف عليه وسكوته فإن لم يصل للمحلوف عليه فلا يحنث ولو كتبه عازماً على إرساله له بخلاف الطلاق فيقع بمجرد كتابة صيغته عازماً عليه لاستقلال

الزوج به بخلاف السكالة وحيث وصل بإذنه ولو حكما حنث ولو لم يفتحه المحلوف عليه أو لم يقرأه نقله اللخمي ونقل أو ابن رشد أنه لا بد من قراءته (أو) بإرسال (رسول) بكلام المحلوف عليه (فى) حلفه (لا كله) وبلغ الرسول الكلام للمحلوف عليه والا لم يحنث (ولم ينو) أى لا تقبل نية الحالف المشافهة بقوله لا كله (فى) صورة إرسال (الكتاب) للمحلوف عليه (فى) حلفه على عدم كلامه (بـ) (العق) لريق معين (و) حلفه (بـ) (الطلاق) مع رفعه للقاضى بينة أو إقراره لخالفه نية ظاهر لفظه من شمول كلامه للمشافهة والكتابة ويؤيد هذا أن الفرض من حلفه على عدم كلامه مجانبته والكتابة تنافيتها (و) حنث الحالف على ترك الكلام (بالإشارة) له أى المحلوف عليه مع اعتقاده كونه المحلوف عليه أو غيره فظفر أنه هو سواء فهم المشار إليه الإشارة أم لا ولا حنث بالإشارة لاعمى حلف لا كله والذي فى الخطاب أن الراجح عدم الحنث بالإشارة أذهو قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد (و) حنث (بكلامه) أى المحلوف عليه أن كان يسمعه عادة وسمعه بل (ولو لم يسمعه) أى لم يسمع المحلوف عليه كلام الحالف لما منع كنوم أو وصم فإن كان لا يسمعه عادة لبعده فلا يحنث (لا) يحنث من حلف لا يقرأ أو لا يقرأ كتاباً أو هذا الكتاب (بقراءته) أى الحالف (يقبله) فليس لهذه تعلق بمن حلف لأكله إذ تلك الحنث فيها بمجرد وصول الكتاب (ولا) يحنث الحالف لا كلم يداً (بسلامه) أى الحالف (عليه) أى المحلوف عليه (بصلاة) أن طلب بالسلام عليه لكونه على يساره والاحنث (ولا) يحنث الحالف لا كلم فلا نيل وصول (كتاب) أى مكتوب (المحلوف عليه) أى الحالف أن لم يقرأه بل (ولو قرأ) الحالف كتاب المحلوف عليه (على الأصوب) عند ابن الموار (والمختار) اللخمي وهو قول أشهب وقال ابن القاسم يحنث (و) حنث (بسلامه) أى الحالف لا كلم فلانا (عليه) أى المحلوف عليه حال كونه الحالف (معتقداً) أى جازماً (أنه) أى السلم عليه بالفتح (غيره) أى

غير المحلوف عليه فتبين انه هو أو أولى طائفا أو شاكا أو متوهمها انه غيره فتبين انه هو وليس هذا من الاعتقاد حال السمين وهذا حال فعل غير المحلوف عليه فتبين الخطأ وتقدم انه مقتض للحث كالنسيان والفرق بين هذا والسلام عليه في صلاة مع طلب كل منهما ان هذا طلب لخصوص التحية وذلك لاختصاصها بل للصلاة فالمحلوف عليه غير مقصود بخصوصه بالتحية (أو) سلامه عليه حال كونه (في جماعة) فيحث في كل حال (الا أن يحاشيه) أي يخرج من الجماعة الذين أراد السلام عليهم بلفظ أو نية قبل السلام عليهم أو في أثناءه فان أتم السلام قبل عاشاته فلا بد من محاشاته باللفظ ولا تكفي النية (و) حث الحالف لا كلمه (يفتح عليه) أي ارشاد من الحالف للمحلوف عليه ليتهدى الى الصواب في القراءة اذا وقف أو انتقل من آية لأخرى لانه في معنى مخاطبته بقل أو اقرأ كذا (و) حث بخروجها من الدار بعد اذنه لها فيه (بلا علمها) (ب) اذنه (في) حلفه (لا تخرجي) من الدار (الا بإذني) ثم أذن لها فيه ولم تعلم بأذنه وخرجت فيحث لان معنى الا بإذني الا بسبب اذني وقد خرجت بغير سببه ولذا لو حلف لا تخرجي الا اذا أذنت وخرجت بعد اذنه وقبل علمها به فلا يحث لوجود اذنه قبل خروجها وفي قوله لا تخرجي حذف نون الرفع لغير خازم ولا ناصب على لغة شاذة لان كونه جواب قسم يتعين كونه خبرا (و) لا يبر (بعلم) أي ترك (علمه) أي اعلام الحالف المحلوف له بالأمر (في) حلفه (لأعلمنه) أي المحلوف له بكذا فان أعلمه به بر ان أعلمه به نفسه بل (وان برسول) من الحالف للمحلوف عليه و بره بالكتاب أخرى (وهل) يحث بترك اعلامه في كل حال (الا ان يعلم) الحالف (انه) أي المحلوف له (علم) بالحبر من غيره فلا يحث لتزيل علم الحالف بعلمه من غيره منزلة اعلامه هو أو يحث بتركه مطلقا ولو علم به من غيره في ذلك (تأويلان) الأول للخمى والثاني لأبي عمران (أو) ترك (علم) أي اعلام (وال) أي متول (٣٣٧) الحكمين الناس (ثان) عقب عزل أو موت

وال أول (في حلفه) طائفا
(ل) وال (أول) ليعلمنه
بكذا ان علمه فزول الأول أو
مات وعلم الحالف بالأمر فلا
يبر في يمينه حتى يعلم الوالي
الثاني الذي تولى في محل
الأول بذلك الأمر اذا كان

أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهُ وَيَفْتَحَ عَلَيْهِ وَيَلَا عِلْمَهُ إِذْنِهِ فِي لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي
وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي لَا أَعْلَمْنَهُ وَإِنْ بِرَسُولٍ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ عِلْمٌ تَأْوِيلَانِ أَوْ عِلْمٌ
وَالِثَانِ فِي حَلْفِهِ لِأَوَّلٍ فِي نَظَرٍ وَبِمَرْهُونٍ فِي لَا تُوبَ لِي وَبِالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ فِي لَا أَعَارُهُ
وَبِالْمَكْسِ وَنَوِي إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَبَةٍ وَبِبَقَاءٍ وَلَوْ لَيْلًا فِي لَا سَكَنْتُ لَافِي لَا تَنْتَقِلَنَّ
وَلَا يَحْزَنُ وَانْتَقَلَ فِي لَا سَاكَنْتَهُ

حلفه (في نظر) أي مصلحة عامة للمسلمين فلو كانت المصلحة خاصة بالوالي الأول بر باعلامه بعد عزله (و) حث (ب) ملك ثوب (مرهون) في حق (في) حلفه لمن طلب منه اعارة ثوب (لا ثوب لي) لانه باق على ملكه (و) حث (بالهبة) لغير ثواب (والصدقة) والنحلة والاعمار والتحييس والاسكان أي بكل منها (في) حلفه (لأعارة) أي المحلوف عليه شيئا (و) بالعكس أي يحث بالاعارة في حلفه لا وهبه شيئا أولا أنصدق عليه به لان معنى يمينه انه لا ينفعه (ونوى) أي قبلت نية الحالف ثوبا غير المرهون (الافى صدقة) تصدق بها الحالف على المحلوف عليه عوضا (عن هبة) حلف لا وهبها للمحلوف عليه وادعى انه نوى خصوص الهبة فلا تقبل نيته (و) حث (ببقاء) في الدار التي حلف لا يسكنها بعد يمينه مدة زائدة على ما يمكنه الانتقال فيه نهارا بل (ولوليليا) في حلفه (لا سكتت) هذه الدار فان بقي بها وهو لا يمكنه الانتقال لعدم من ينقل له متاعه أو خوف ظالم أو سارق أو أقام بها يومين أو ثلاثة وهو ينقل متاعه لكثرته وعدم امكان نقله في يوم واحد عادة لم يحث لانه كالمقصود باليمين وليس غلو الكراء وعدم مناسبة السكن لخاله عذر افية نقل ولوليت شعر واذا انتقل منها فلا يعود لها أبدا لعموم يمينه السكني فيها أبدا بخلاف حلفه لا تنتقل من هذه الدار فله العود اليها بعد نصف شهر وندب كماله هذا مذنب المدونة وقال أشهب لا يحث حتى يقيم فيها بعد يمينه يوما وليلة (لا) يحث بالبقاء بعد اليمين (في) حلفه (لا تنتقلن) من هذه الدار و يؤمر بالانتقال ليبر في يمينه وهو على حث فلا يربط المحلوف بطلاقها حتى ينتقل فان قيد بر من حث بمضيئه قبل انتقاله وهو على بر اليه (ولا) يحث من حلف على ترك سكني دار (بحزن) فيها ادلا يمد سكني اذا انفرد وأما عبد ابن القاسم بقاء المتاع سكني اذا كان تبعا لسكني الأهل وفي نقل المواقي ان معنى كلام المصنف ان من حلف لا سكن هذه الدار وخرج منها ثم حزن فيها فلا يحث وأما لو كان فيها شيء مخزون وأبقاه فانه يحث (وانتقل) الحالف (في) حلفه (لا ساكنته) أي لا ساكن الحالف المحلوف

عليه بدار أو حارة أو قرية صغيرة ليرى في يمينه ويبر أيضا بانتقال المحلوف عليه (عما) أى الوجه الذى (كانا) أى الحالف والمحلوف ساكنين (عليه) انتقالا يزول معه اسم الساكنة عرفا حيث لا نية ولا بساط فإن كانت يمينه لاسا كنه بهذه البلدة أو ببلدة فالظاهر انتقاله لآخرى على فرسخ (أو ضربا) أى وضع الحالف والمحلوف عليه بينهما (جدارا) أى شرعا فى بنائه أو اليمين فيكون ضربه أسرع من الانتقال ولا يشترط كونه وثيقا بطوب أو حجر بل (ولو) كان الجدار (جريدا) فى حلفه لاسا كنه بدون تعيين الدار بل ولو عينها بقوله لاسا كنه (بهذه الدار) ابن غازى عطفه بأو تنديها على انها إذا كانا ساكنين فى دار فالحالف محير فى الانتقال وضرب الجدار وهو قول ابن القاسم فيها وأما مالك رضي الله تعالى عنه فكره الجدار فيها وشرط كفاية ضرب الجدار أن يكون لكل محل مرفق ومدخل على حدة ومحل كفايته أيضا إذا كان الحلف لأجل ما يحصل بين العيال فإن كان لكرهته جواره فلا بد من الانتقال ولا يحنث فى لاسا كنه بسفره معه الآن ينوى التنجى (و) حنث فى لاسا كنه (بالزيارة) من أحدهما للآخر (ان قصد) الحالف بلاسا كنه (التنجى) أى البعد عن المحلوف عليه لدانته لأنها موصلة وقرب (لا) ان لم يقصد التنجى عنه لدانته بل كانت يمينه (للدخول) شىء بين (عيال) لها فلا يحنث بها وكذا ان كان لانيته فالمعول عليه مفهوم الشرط بشرطين أفادها بقوله (ان لم يكثرها) أى الزائر منها الزيادة (نهارا) ويبت بلامرض) فمنطوقه صورتان وهما اتقاءا كشارهات نهارا مع اتقاء البيات ومع البيات بمرض ولا حنث فيهما فلو وجد أحدهما هو إلا كشار نهارا أو البيات بلامرض حنث وبالأولى لو وجد معا وهو إلا كشار نهارا مع البيات بلامرض فهذه صور الحنث (وسافر القصر) أى المسافة التى تقصر فيها الصلاة شرعا وهى أربعة برد ليرى (فى) حلفه (لأسافرن) ويبر به وان لم يقصر الصلاة فيه (٢٣٨) قصد المسافة دفعة أو لعصيان به مثلا (ومكث) الحالف بعد سفره

القصر (نصف شهر)

سواء أقام فى بلد خارج عن أربعة البرد أو استمر مسافرا من بلد لبلد خارجها أى خارجا عن أربعة برد حتى أتم نصف شهر (وندى كاله)

عما كانا عليه أو ضربا جدارا ولو جريدا جهيز الدار وبالزيارة إن قصد التنجى لا لدخول عيال إن لم يكثرها نهارا ويبت بلامرض وسافر القصر فى لأسافرن ومكث نصف شهر وندي كاله كأن تنقلن ولو بإبقاء رجليه لا يكسماز وهل إن نوى عدم عوديه تردده واستحقاق بعضه أو عييه بعد الأجل ويبيع فاسد فات قبله

ان

أى الشهر وهو خارج عنها (ك) الحالف (ل) أنتقلن من هذه البلدة فى لزوم سفر القصر وعدم الرجوع نصف شهر بخلاف من حلف لينقلن من هذه الدار أو الحارة فيكفيه الانتقال لآخرى ومكث نصف شهر وبالغ على الحنث بالبقاء لاسكنك وعدم البر بعدم الانتقال فى لا تنقلن فقال (ولو) كان بقاءه بعد حلفه لاسكنك أو عدم انتقاله بعد حلفه لا تنقلن (بإبقاء رجليه) أى متاع الحالف الذى يحمله على الرجوع له أو طلبه أو تركه والحنث فى الأولى بثلاثة فيود أن لا يكون فى نقله فساد فان كان فيه فساد كشمير شجر بدار لم يطب فلا يحنث بابقائه على أنه لا يسمى رجلا حقيقة وأن يكون حلفه لقطع منه ونحوه فإن كان لا يدخل بينه وبين جيرانه من مشاركة ونحوها فلا يحنث قاله اللخمي وأن يبقيه بمحل السكنى مما دخل فى عقد اجارته بلا شرط وأما ما لا يدخل الا بشرط كالصهاريج فلا يحنث بابقائه ما حزن بها (لا) يحنث (ب) إبقاء شىء تافه لا يحمله على الرجوع له أو طلبه لو تركه (كسماز) وخشبة (وهل) عدم حنثه (ان نوى عدم عودته) فان نوى عودته له حنث وهذه طريقة ابن رشد أو عدم حنثه مطلق نوى عودته له أم لا وهذه طريقة ابن بونس (تردد) للمتأخرين فى النقل عن المتقدمين (و) من حلف ليقضين فلانا حقه الى أجل كذا قضاء اياه فاستحق المقتضى كله أو بعضه من يده أو ظهر فيه عيب حنث (بإستحقاق بعضه) ولو وفى البعض الباقي بالدين وأولى بإستحقاق جميعه (أو) ظهور (عييه) القديم الموجب للرد وقام المحلوف له بحقه كما صرح به فى المدونة فان ظهر أنه مستحق بالفتح (بعد) مضى (الأجل) المحلوف على الدفع فيه فقد حنث الحالف وان لم يعلم بذلك وقد يستشكل الحنث بذلك مع ان غرض الدين أن لا يماطل وقد فعل وأجاب اللخمي بأن الحنث على مراعاة اللفظ (و) حنث من حلف ليقضين فلانا حقه الى أجل كذا (بيع فاسد) متفق على فساده بابعه له وقاصصة بضمنه من حقه (فات) المبيع فى يد صاحب الحق (قبله) أى الأجل المحلوف اليه وقيمنه أقل من الدين ولم يكمل الحالف للمحلوف له بقية حقه حتى مضى الأجل فان أكمل الحق قبل الأجل أو وقت

القيمة بالدين فلا حث فقوله (ان لم تف) يصح ضبطه بمشاة فوقية أى القيمة بالدين وضبطه بمشاة تحتية أى البائع والمراد بالحث عدم البرقان فأت المبيع وقيمتة كالدين بر وان فات وقيمتة أقل ووفاء تمامه قبل الاجل بر أيضا وشبهه في عدم البر ان لم تف والبران وقت فقال (كأن لم يفت) المبيع قبل الاجل وفات بعده فان لم تف القيمة لم يبر وان وقت بر (على المختار) للخمى من الخلاف وأما ان لم يفت المبيع قبل الاجل ولا بعده فالحث اتفاقا لانه لم يدخل في ملك المشتري (و) حث الحالف ليقضين فلان حقه الى أجل كذا (بهينه) أى الدين (له) أى الدين وقبله لبراءة ذمته به وسقوط الحق عنه فتعذر قضاؤه للمخاوف عليه ولا يبر بدفعه له بعد قبوله وقبل الاجل فان لم يقبله ووفاه في الاجل بر والا فلا أفاده عب وفي التوضيح فهل يحنث بنفس قبول الهبة وان لم يحل الاجل واليه ذهب أصبغ وابن حبيب أولا يحنث حتى يحل الاجل ولم يقضه الدين ولو قضاهاه بعد القبول وقبل حلول الاجل بر وهو ظاهر قول مالك وأشهب رضى الله تعالى عنهما اه وفي كبير التتائي عن ابن ناجي انه المشهور فالصواب حمل المتن عليه وهو الموافق لقوله بعده الابدفعه على ما هو الظاهر من رجوعه لهذه أيضا أفاده البنائي (أودفع قريب) للحالف غير وكيل قضاء وتفويض الدين للحالف نيابة (عنه) أى عن الحالف بغير إذنه ان كان المدفوع من مال الدافع بل (وان) كان (من ماله) أى الحالف فلا يبر به الا ان يعلم قبل الاجل بدفعه عنه ويرضى به فيبر به سواء دفع من ماله أو من مال الحالف كدفع قريبه وهو وكيل قضاء أو تفويض (أو شهادة بينة) له على رب الدين (بالقضاء) أو تذكر الطالب انه كان قبضه أو أبرأه منه فلا يبر الحالف في ذلك كله (الابدفعه) أى الحالف الحق بنفسه أو بأذنه قبل مضي الاجل أو علمه بدفع غيره عنه ورضاه قبل الاجل وقوله (ثم أخذه) أى الحالف (٢٣٩) المدفوع من المدفوع اليه من تسمة الحكم

إِنْ لَمْ تَفْ كَأَنْ لَمْ يَفْتَ عَلَى الْمُخْتَارِ وَبِهَيْتِهِ لَهُ أَوْ دَفَعَ قَرِيبٌ عَنْهُ وَإِنْ مِنْ مَالِهِ
أَوْ شَهَادَةٌ بَيْنَتُهُ بِالْقَضَاءِ إِلَّا يَدْفَعُهُ ثُمَّ أَخْذَهُ لَا إِنْ جُنَّ وَدَفَعَ الْحَاكِمُ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ
فَقَوْلَانِ وَبَعْدَهُمْ قَضَاءٌ فِي غَدٍ فِي لَأَقْضِيَنَّكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ هُوَ لَا إِنْ قَضَى
قَبْلَهُ بِخِلَافٍ لَا كُنْهُ وَلَا إِنْ بَاعَهُ بِهِ عَرْضًا وَبَرَّ إِنْ غَابَ بِقَضَاءٍ وَكَيْلٍ تَقَاضٍ
أَوْ مُفَوَّضٍ وَهَلْ ثُمَّ وَكَيْلُ ضَيْعَةٍ أَوْ إِنْ عُدِمَ الْحَاكِمُ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ نَأْوِيلَانِ
وَبَرِّي فِي الْحَاكِمِ

لا انه لا يخرج من عهده
اليمين الابه (لا ان جن)
أى من حلف ليقضين فلانا
حقه الى أجل كذا أو أغمى
عليه أو أسر أو حبس ولم
يمكنه الدفع (و) الخال انه
(دفع الحاكم) الحق عنه
له قبل مضي الاجل من

ماله فلا يحنث أو من مال الحاكم حيث لاولى لمن جن والالم يبر بدفع الحاكم (وان لم يدفع) الحاكم الحق عن المجنون قبل الاجل ودفعه بعده
(فقولان) بالحث وعدمه لأصبغ وابن حبيب عن مالك رضى الله تعالى عنهم (و) حث (بعدم قضاء في غدي) حلفه (لأقضيتك) حثك
(غدا يوم الجمعة) (الحال ليس هو) أى الغد يوم الجمعة بل يوم الخميس لتعلق الحث بلفظ غدا بتسميته يوم الجمعة وهو يقع بأدنى سبب
(لا) يحنث (ان قضى قبله) أى اليوم الذى حلف على القضاء فيه لان قصده ان لا يعد الا لقصده مطلقا بالتأخير له الى غده مثلا فيحنث بقضائه قبله
قاله اللخمى (بخلاف) حلفه على طعام (لا كنه) غدا فأكله قبله فانه يحنث لان الطعام قد يقصد به اليوم والقصد في القضاء عدم المطلق ولذا
لو كان الحالف مريضا لم يحنث بأكله قبل غدا لدلالة بساط عينه على قصد عدم تأخيرها فتقدم أكله عليه فيه التقصود وزيادة (ولا) يحنث
(ان باعه) أى الحالف المخاوف له (به) أى الدين الذى حلف ليقضينه في أجل كذا (عرضا) والدين عين وقصد بحلفه مطلق التوفيقية
لادفع خصوص العين وكانت قيمة العرض قدر العين قاله ابن القاسم فان كانت أقل لم يبر ولو باعه له بجميع الدين وان جاز العين احتياطا
للبر (وبر) الحالف ليقضين فلان حقه عند أجل كذا (ان غاب) المخاوف له واجتهد الحالف في طلبه ليقضيه حقه فلم يجده فيبر (بقضاء)
أى دفع الحق لـ (وكيل) المخاوف له على (تقاض) أى قبض الدين ممن هو عليه (أو) قضاء وكيل (مفوض) أى تفويض من المخاوف
له في جميع أموره (وهل ثم) عند عدم وكيل التقاضى والوكيل المفوض يبر بقضاء (وكيل ضيعة) أى عقار أو نفقة للعمال من لحم
وخضار وغيرها سواء وجد حاكم شرعى أو لم يوجد (أو) محل بره بقضاء وكيل الضيعة (ان عدم) أى لم يوجد (الحاكم)
الشرعى فان وجد فلا يبر بقضاء وكيل الضيعة (وعليه) أى التقييد بعدم الحاكم (الاكثر) من شراح المدونة في الجواب
(نأويلان) الأول لابن رشد والثاني لابن لباية (وبري) الحالف من الدين (في) دفعه الى (الحاكم) عند عدم وكيل التقاضى

ووكيل التفويض (ان لم يتحقق) الخالف (جوره) أى الحاكم بأن علم غيبه أو جهله وان كان حائرا في نفس الامر (والا) أى وان تحقق جوره (بر) في غيبه ولم يبر بالدفع اليه وشبهه في البردون البراءة فقال (ك) الدفع لـ (جماعة المسلمين) حيث لاجاكم أوجار أو تعذر الوصول اليه ولم يوجد وكيل (يشهدهم) أى يشهد الخالف جماعة المسلمين على احضاره الدين وعلى عدده ويخبرهم باحضاره في طلب الخلو له وعدم وجوده لسفره أو غيبه ويدفعه لعذر منهم أو يبقيه عنده حتى يحضر الخلو له ولا يحنث بمطلة به اذا حضر قاله سجنون وأراد بالجماعة ما زاد على واحد ان كانوا عدولا والافالجح على حقيقته كواشعر قوله جماعة ان الواحد لا يكفي والذي في الخطاب عن البخمي انه لو دفع الحق لرجل من المسلمين فأوقفه على يده فانه يبر اذا لم يكن لرب الحق وكيل ولا سلطان (و) (يوسع) (له) أى الخالف (يوم وليلة) من الشهر التالي للشهر الذى حلف فيه (في) حلقه ليقتضيه حقه في (رأس) أى أول (الشهر) الفلاني كرجب فله ليلة ويوم من الشهر الذى أضاف الرأس اليه كرجب (أو عند رأسه) أى أول الشهر (أو اذا استهل) الشهر الفلاني وكذا في رأس العام أو عند رأسه أو اذا استهل ومثل ما ذكره المصنف لأقضيته حلفك عند انسلاخ رمضان أو اذا انسلاخ رمضان فله ليلة ويوم من شوال في الصيغتين المذكورتين لجرى ان العرف بذلك وان كان الانسلاخ لفة الفراغ قال الله تعالى فاذا انسلاخ الأشهر الحرم (أو) ان قال لأقضيته حلفك (الى رمضان أو لاستهلاله) أى رمضان أو الى رمضان أو الى رؤيته هلاله ولم يذكر لفظ انسلاخ عقب الى فله (شعبان) فقط وليس له ليلة ويوم من رمضان لان صيغته تحتمل الى فراغ رمضان والى ابتدائه فحمل على الثانى احتياطا للبر وخوفا من الحنث بأدى سبب وعدم دخول (٢٤٠) للمغيا بالى فيما قبله ومثله الى استهلاله فان ذكر لفظ انسلاخ عقب الى أو اللام كقوله

الى انسلاخ رمضان أو لانسلاخه فلا يحنث الا بفراغه (و) حنث (يحمل) ثوب قباء) بفتح القاف مقصورا ومدودا أى مقرجا من أمام (أو عمامة) أو سراويل (في) حلقه (لا) النسبة) أى الثوب وليس

إِنْ لَمْ يَتَّحَقَّ جَوْرُهُ وَإِلَّا يَرَّ كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ يَشْهَدُهُمْ وَلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ إِذَا اسْتَهْلَ أَوْ إِلَى رَمَضَانَ أَوْ لاسْتِهْلَالِهِ شَعْبَانَ وَيَجْمَلُ ثَوْبُ قَبَاءٍ أَوْ عِمَامَةٍ فِي لَا النَّسَبُ لَا إِنْ كَرِهَهُ لَضَمِّهِ وَلَا وَضَمَّهُ عَلَى فَرْجِهِ وَيَدْخُلُهُ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ فِي لَا أَدْخَلُهُ إِنْ لَمْ يَكْرَهُ ضَمِّهِ وَبِقِيَامِهِ عَلَى ظَهْرِهِ وَيُمْكِرَتَرَى فِي لَا أَدْخَلُ لِفُلَانٍ نَيْتًا وَبَأْكُلٍ مِنْ وَلَدِهِ دَفَعَ لَهُ مَحْلُوفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ وَبِالْكَلَامِ أَبَدًا

على حال منها أو اتزر به أو لفته على رأسه أو جعله على مسكبيه أو جلس عليه (لا) يحنث على حاله قباء أو عمامة (ان كرهه لضيقه) أو لسوء صنعيته اذا كان الثوب المحلوف عليه مما يلبس بان كان قميصا أو قباء أو ما أشبههما فان كان لا يلبس بوجه بأن كان شقة ففضلها ولبسها حنث ولا تقبل نيته انه كرهه ضيقا قاله أبو عمران (ولا) يحنث ان (وضعه) أى الثوب الذى حلف لا يلبسه (على فرجه) دليل أنهما علم به أولم يعلم ان لم يلقه عليه والاحتث ولا يعارضه قول المدونة ولو جعله في الليل على فرجه ولم يعلم به لم يحنث حتى ياتزر به اه لان قولها ولم يعلم به وصف طردى لا مفهوم له والمغير هو اللبس (و) حنث (يدخله) أى الدار التي محلف لا يدخلها (من باب غير) عن حاله الذى كان عليه (في) حلقه (لا أدخله) أى الدار من ذلك الباب ناويا تجنبها أو دلت قرينة عليه (ان لم يكره ضيقه) أى الباب أو اطلاعه على ما لا يجب الاطلاع عليه فان كرهه ضيقه ونحوه وغير عما أراد كراهته فلا يحنث بالدخول منه (و) حنث (بقيامه على ظهره) أى البيت الذى حلف لا يدخله (و) حنث (ب) دخول بيت (مكترى) في حلقه (لا أدخل لفلان بيتا) ملكه منفعته ونسبته اليه ولذا لو حلف لادخل منزل فلان فأكره فلان نفسه لم يدخله الخالف فلا يحنث ومثل المكترى المعار (و) حنث الخالف لا يأكل طعام فلان (بأكل) شيء (من) يد (والد) للخالف ان لا يأكل طعام فلان (دفع) الطعام الذى أكله الخالف (له) أى لولد شخص (عالم) على تركه أكل طعام (ه) ان علم الخالف بدفع الطعام للولد بل (وان لم يعلم) الخالف بأن الطعام الذى أكله الطعام المحلوف عليه (ان كانت نفقته) أى ولد الخالف راجبة (عليه) أى الخالف ليسر له وفقر ولده مع صباه أو عجزه عن الاكتساب ان كان للدفع للولد سيرا والام يحنث اذ ليس للاب رد الكثير العطى لولده بخلاف اليسير فانه لما كان للاب رده فسكانه باق على ملك المحلوف عليه واليسير ما ينتفع به في الحال فقط وعدم كمولده لكن يحنث بأكله ما دفع له ولو كثر اذله رده (و) حنث الخالف لا كلف فلانا أيام أو اشهورا أو سنتين (بالكلام أبدا) أى في

جميع ما يستقبل من الزمان (في) حلفه (لا كلمه الأيام أو الشهور) أو السنين لحمل أل على الاستغراق حيث لا نية للحالف (و) لزوم (ثلاثة في) حلفه على تركه (كأيام) وشهور وسنين منكرًا لانه أقل الجمع ولا يحسب منها يوم الحلف ان سبق بالفجر لكن لا يكلمه فيه فان كلمه فيه حنث (وهل كذلك) في لزوم تركه ثلاثة (في) حلفه (لأهجرته) حملا على الهجر الجائر (أو) يلزمه (شهر) حملا على العرف (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما الأول للعتبية والواضحة والثاني لابن القاسم في الموازية (و) لزوم الحالف (سنة) من يوم حلف (في حين) أو الحين (وزمان وعصر ودهر) فان فعل الحلوف على تركه قبل تمامها حنث وان تمت ولم يفعل الحلوف على فعله حنث فان عرف الزمان وما بعده لزمه الا بدرا عيا للعرف وحنث أي لا يبر (بما) أي عقد نكاح فاسد (يفسخ) قبل البناء وبعده (أو) بتزوجه (ب) امرأة (غير نسائه) أي أدنى منهن عرفا ككتابية ودية (في) حلفه (لاتزوجن) ولم يقيد بأجل فان قيد بأجل وعقد فيه ما يفسخ أبدا أو على من لا تشبه نساء ومضى حنث حقيقة ولا يبر الا بعقد صحيح ووطء مباح على مشبهة نسائه خلافا لظاهر المصنف من براه بمجرد العقد الصحيح على لائقة به (و) حنث (بضمان الوجه في) حلفه (لا أنكفل) بحال لانه يؤول لغرم للمال عند عجزه عن احضار المضمون وقرينة تقييده بالمال قوله (ان لم يشترط) الحالف في ضمان الوجه (عدم الغرم) للمال المضمون فيه اذا عجز عن احضار المضمون فان اشترطه فلا يحنث لانه يصير ضمان طلب وهو لا يحنث به اذا حلف لا يتكفل بحال أو وجه لانه لا يؤول لغرم للمال واما ان أطلق في يمينه فيحنث بأبواب الضمان كلها وان قيد بالوجه حنث بالمال لانه أشد مما سمى (و) من حلف لا يضمن لز يد حنث (به) (٢٤١) أي الضمان (ل) شخص (وكيل)

لز يد الحلوف على عدم الضمان له (في) حلفه (لا أضمن له) أي زيد (ان) كان الوكيل الذي ضمن له الحالف (من ناحيته) أي من ناحيته يد بقرابة أو صداقة أو شركة أو اجارة لخدمة أو رقي (وهل) محمل حنث

فِي لَا كَلِمَةُ الْيَوْمِ أَوْ الشُّهُورِ وَثَلَاثَةً فِي كَأَيَّامٍ وَهَلْ كَذَلِكَ فِي لَا أَهْجُرْتُهُ أَوْ شَهْرٍ قَوْلَانِ وَسَنَةٌ فِي حِينَ وَزَمَانٍ وَعَصْرٍ وَدَهْرٍ بِمَا يُفْسَخُ أَوْ يُغَيَّرُ نِسَائِهِ فِي لَا تَزُوجَنَّ وَبِضْمَانِ الْوَجْهِ فِي لَا أَنْكُفُلُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَدَمَ الْغُرْمِ بِهِ أَوْ كَيْلُ فِي لَا أَضْمَنُ لَهُ إِنْ كَانَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ وَهَلْ إِنْ عَلِمَ تَأْوِيلَانِ وَيَقُولُ مَا ظَنَنْتُهُ قَالَهُ لِنَغْيَرِي فِي لَيْسَ رِئْتُهُ وَبِإِذْهَبِي الْآنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَلِمَتُكَ حَتَّى تَقْبَلِي وَلَيْسَ قَوْلُهُ لَا أَبَالِي بِدَأْ لِقَوْلِهِ آخِرَ لَا كَلِمَتُكَ حَتَّى تَبْدَأَنِي وَبِالْإِقَالَةِ فِي لَا تَرُكُ مِنْ حَقِّهِ شَيْئًا إِنْ لَمْ تَفِ

(٣١ - جواهر الاكليل - أول) الحالف (ان علم) الحالف بأن الوكيل من ناحية الحلوف عليه فان لم يعلم ذلك لم يحنث أو يحنث مطلقا (تأويلان) أي فهمان لشارح قولها ومن حلف ان لا يتكفل لفلان يكفالة فتكفل لو كيله ولم يعلم فان لم يكن الوكيل من سبب فلان وناحيته لم يحنث الحالف اهـ (و) من أعلم زيدامنا بشيء وحلفه ليكتمنه أو لا يخبر به أحدا ثم أعلم به عمرامنا فحسكه عمرولز يد الحالف ليكتمنه فقال زيد لعمر و ما ظننته قاله لغيري حنث زيد بقوله ما ظننته قاله أي الخبر أو أسره (لغيري) أو لاحد غيري أو لاحد ولم يقل غيري (لخبر) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر الواو حدة (في) حلفه لخبره الأول (ليسرته) أي ليكتمن الخبر الذي أخبر به ولا يخبر به أحدا تترى بالقول ما ظننته قاله الخ بمنزلة قوله قاله لي ولو لم يقصده لدلالته عرفا عليه واما لو قال ما ظننه يقول هذا ونحوه مما لا يدل عرفا على انه أسره له فلا يحنث (و) حنث (ب) قوله لنزوجه مثلا (اذهي) أو افعل (الآن) ظرف اذهبي (ان) بكسر فسكون أي عقب حلفه (لا كلمتك حتى تفعل) كذا لان قوله اذهبي كلام قبل الفعل (وليس قوله) أي الحلوف على ترك كلامه (لا أبالي) أي لأهم (بدأ) يعتد به في حل اليمين (لقول) أي كلام شخص (آخر) حلف (لا كلمتك حتى تبدأني) فان كلمه عقب قوله لا أبالي حنث لانه كلمه قبل ان يبدئه بالكلام احتياط للبر في العتبية عن ابن القاسم فيمن حلف لآخر بالطلاق لا كلمتك حتى تبدأني فقال الآخر اذن والله لا أبالي فليس ذلك تبداء اهـ (و) حنث يأتع سلعة لشخص بشمن لم يقبضه وسأله المشتري ان يسقط عنه بعضه فحلف لا يترك منه شيئا فاستقاله فأقاله فيحنث (بالاقالة) أي قبول رد سلعته اليه بشمنها (في) حلفه (لان ترك من حقه شيئا ان لم تف) قيمة السلعة بشمنها بأن نقصت عنه لانها بيع فقدم أخذ بعض الثمن واسقط الباقي وهو قد حلف على عدم الاسقاط فان وقت قيمتها بشمنها لم يحنث أو لم تف القيمة به أو أم المشتري الثمن لم يحنث أيضا لعدم تركه شيئا

من حقه فيهما (لا) يحث الخالف في الصورة المذكورة (أن آخر الثمن) أي أجله بعد حلوله (على المختار) عند اللحى لانه يحث على المشتري ويعد حسن معاملة ولا يبعد وصيغة لشيء من الثمن الأقفسي والاحل انما يكون له حصه من الثمن اذا وقع ابتداء حين العقد واما بعد تقرر الثمن فلا (ولا) يحث (ان دفن مالا) أو وضعه بالدفن ثم طلبه (فلم يجده) لنسيانه المكان الذي دفنه أو وضعه فيه فاتهم زوجته مثلاً بأخذه وحلف لقد أخذته (ثم) طلبه ثانياً (وجده مكانه) فلا يحث (في) حلفه بطلاقها أو غير ذلك (أخذته) جازماً بأخذها إياه لأن بساط يمينه دل على ان مراده ان كان ذهب فانت أخذته وأولى ان وجده في غير مكانه الذي دفنه فيه وأما ان وجده عند غيرها فان كانت يمينه بالله فلعو والا حث (و) حث من حلف لا يخرج زوجته الا بأذنه فخرجت بغير اذنه وتركها عالماً بخروجها (تركها) أي الزوجة بلا اذنه حال كونه (عالماً) بخروجها (في) حلفه (لا خرجت) من البيت (الا بأذني) اذ ليس علمه بخروجها وتركها اذنا احتياطاً للبر فاحرى ان لم يعلم أو علم ومنعه فلم تطاوعه (لا) يحث من حلف لا يأذن لزوجته في خروجها الا بإذنه والديها مثلاً (ان أذن) لها في الخروج (لأمر) معين كزيارة والديها (فزادت) على الأمر المعين الذي أذن لها فيه بأن ذهبت لغيره قبله أو بعده أو اقتصرت على غير ما أذن لها فيه (بلاعلم) من الزوج حال الزيادة أو الاقتصار بها فان علمها حالها حثت بزيادته لعلمه منزلة اذنه في الحث لوقوعه بأدنى سبب وأما علمه بها بعد فعلها فلا يوجب حثه فهذه مسألة مستقلة ليست متممة لما قبلها (و) حث (بعوده) أي الخالف (ل) سكنها (ها) أي الدار التي حلف لا يسكنها (بعد) أي بعد خروجها منها وخروجها عن ما قبلها (و) حث (أى غير الخالف (في) حلفه (لا سكنت هذه الدار) وهي في ملكه فباعها ملكه وهي (بملك) شخص (آخر) (٢٤٢)

لا إن آخر الثمن على المختار ولا إن دفن مالا فلم يجده ثم وجده مكانه في أخذته وتركها عالماً في لا خرجت إلا بأذني لا إن أذن لأمر فزادت بلا علم ويعود لها بعد بملك آخر في لا سكنت هذه الدار أو دار فلان هذه إن لم ينو مادامت له لا دار فلان ولا إن خربت وصارت طريقاً إن لم يأمر به وفي لا باع منه أو له بالوكيل إن كان من ناحيته وإن قال حين البيع أنا حلفت فقال هو لي ثم صح أنه ابتاع له حث ولزم البيع وأجزأ

وسكنها في ملك المشتري فيحث ان لم ينو مادامت في ملكي قيل وفي ذكر العود نظر اذ لا يتقيد حثه بتقدم سكنه ثم عوده وأجيب بأن العود بمعنى الدخول كقوله تعالى ليعودون في ملتنا أي

لتدخلن أي وبدخوله على وجه السكنى (أو) حلفه لا سكنت (دار فلان هذه) فباعها فلان وسكنها الخالف وهي تأخير لتدخلن أي وبدخوله على وجه السكنى (أو) حلفه لا سكنت (دار فلان هذه) فباعها فلان وسكنها الخالف وهي تأخير في ملك المشتري فيحث (ان لم ينو مادامت) الدار ملكاً (له) أي فلان المحلوف عليه فان نوى مادامت له لم يحث (لا) يحث يسكن الدار في ملك آخر في حلفه لا سكنت (دار فلان) من غير إشارة اليها فباعها فلان وسكنها الخالف في ملك مشتريها ان لم ينو عينا والا حث (ولا) يحث من حلف لا يدخل هذه الدار (ان) دخلها بعدان (خربت وصارت طريقاً) ومثل صيرورتها طريقاً بناؤها مسجداً فان بنت بيتاً بعد خرابها وصيرورتها طريقاً بدخولها كما في المدونة (ان لم يأمر) الخالف (به) أي التخريب وتضييرها طريقاً ليدخلها ولا يحث فان أمر به حث معاملة له بنقيض قصده والا فاسم الدار زال عنها (و) حث (في) حلفه (لا باع) أي اشترى (منه) أي زيد مثلاً (أو) حلفه لا باع (له) أي زيد فيحث (با) لشراء أو البيع (لوكيل) للمحلوف عليه (ان كان) الوكيل (من ناحيته) أي المحلوف عليه كقريبه وصديقه وظاهره كالدولة علم الخالف انه من ناحيته أم لا وفي الموازية انما يحث اذا علم انه من ناحيته وهل هو خلاف أو وفاق تأويلان محلهما حيث لم يعلم الخالف الوكالة والا حث ان لم يقل الخالف حين البيع أنا حلفت لا أبيع لفلان وأخاف انك وكيله الخ بل (وان قال) الخالف (حين البيع) لوكيل المحلوف عليه (أنا حلفت) أن لا أبيع لفلان وأخشى أن تكون وكيله في الشراء له (فقال) الوكيل (هولي) لا لفلان المحلوف عليه (ثم صح) أي ثبت بينة (انه) أي الوكيل (ابتاع) أي اشترى أو باع (له) أي فلان المحلوف عليه بوكالته عنه لا بقول الوكيل لتكذيبه نفسه (حث ولزم البيع) الخالف فليس له فسخه ما لم يقل ان ثبت شراؤه لفلان فلا يبيع بيني وبينك فان كان قال له ذلك وثبت شراؤه لفلان فلا يبيع ولا يحث على المعتمد (و) من حلف لغيره لأقضيك حقك لاجل كذا الا أن تؤخرني وماب المحلوف له وأخروا ربه الخالف (أجزأ

تأخير الوارث) الرشيد فلا يحث بعدم دفع الحق في الأجل الذي حلف عليه (في) حلفه بطلاق أو غيره لأفضيك ديتك إلى أجل كذا (الآن تؤخرني) ثبات المحلوف له قبل الأجل وأخر وارثه الحالف لانه حق ورثته عن المحلوف له (لا) يؤخرني واذن الوارث (في دخول دار) حلفه لا يدخلها إلا بإذن زيد وهو غير مال كهاثات زيد فلا يكفى إذن وارثه ابن يونس لان الإذن ليس حقا يورث فان دخل مستندا لاذن الوارث حثت فان كانت الدار لزيد كفى إذن وارثه لا يتقاه بالإرث (و) أجزاء (تأخير وصي) على يتيم أو سفيه أو مجنون حال كون التأخير (بالنظر) أي المصلحة للمجور عليه كخوف من جحد الحالف أو خصامه فان أخر الوصي الحالف بلا نظر بر الحالف أيضا وأجزاء وان حرم على الوصي وينبغي أخذ الدين حالا فتقييد المصنف بتأخير الوصي بالنظر لجواز ابتداء الاجزائه فلذا قيل لو حذفه لوافق النقل وقيد اجزاء تأخير الوارث والوصي بقوله (و) الحال (لادين) محيط بتركة الميت بأن لم يكن عليه دين أو كان عليه دين غير محيط فان كان عليه دين محيط فالحق للترميم كما أفاده بقوله (و) أجزاء (تأخير غريم) للمحلوف له بعدموته أو في حياته (ان أحاط) الدين بماله (وأبرأ) التريم ذمة الدين المحلوف له من القدر الذي أخر الحالف به حتى يكون كأنه قبضه من الحالف (وفي بره) أي الحالف (في) حلفه بصيغة حث نحو (لأطأنها) أي جليلته من زوجة أو أمة (فوطئها) وطأ حراما لكونها (حائضا) مثلا حملا للفظه على معناه لغة وعدم بره حملا على مدلوله شرعا قولان فان قيد بزمن ولم يطاق فيه لحيضها مثلا حثت (وفي) بره في حلفه لزوجه مثلا على قطعة لحم (لتأكلنها فخطفتها هرة) وبلغتها (فشق جوفها) أي الهرة عاجلا وأخرجت منه القطعة قبل تحلل شيء منها فيه (وأكلت) أي أكلت المرأة المحلوف عليها القطعة وهو قول ابن الماجشون وحنثه وهو قول ابن القاسم قولان ان توانت المرأة في أخذها منه بأن كان بين يمينه وخطف الهرة قدر (٢٤٣) ماتت أو طأها المرأة ونحوها لنفسها

فان لم تتوان لم يحث اتفاقا (أو) لم تحطفها الهرة وأخرتها حتى فسدت وأكلتها (بعد فسادها) فهل يبر به أم لا (قولان) في كل من المسائل الثلاثة واستثنى من القولين في الأخيرة

تَأْخِيرُ الْوَارِثِ فِي إِلَّا أَنْ تُؤَخَّرَنِي لَا فِي دُخُولِ دَارٍ وَتَأْخِيرُ وَصِيٍّ بِالنَّظَرِ وَلَا دَيْنٍ وَتَأْخِيرُ غَرِيمٍ إِنْ أَحَاطَ وَأَبْرَأَ فِي يَرَوْفِي لِأَطْأَنَهَا فَوَطَّئَهَا حَائِضًا وَفِي لَتَأْكُلْنَهَا فَخَطَفَتْهَا هَرَّةٌ فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلَتْ أَوْ بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ إِلَّا أَنْ تَتَوَاتَى وَفِيهَا الْحِنْثُ بِأَخْذِهِمَا فِي لَا كَسَوْتَهَا وَنَيْتُهُ الْجَمْعُ وَاسْتَشْكَلَ

﴿فصل﴾ النذر التزام مسلم كلف ولو غضبان وإن قال إلا أن يبدؤني أو أرى خيرا منه

فقط فقال (الا أن تتواني) المرأة في أكل اللحمه حتى فسدت فيحث اتفاقا ولا يرجع للأولى لعدم تأتى رجوعه لها ولا للثانية لتقييد القولين فيها بتوانيتها (وفيها) أي المدونة فيمن طلبت منه امرأته أن يكسوها ثوبين فحلف أن لا يكسوها إياها ونوى أن لا يجمع بينهما وكساها أحدهما (الحنث) بكسوتها (بأحدها) أي الثوبين (في) حلفه (لا كسوتها) أي المرأة إياها (و) الحال (نيتة الجمع) أي لا يكسوها الثوبين مجتمعين ولا متفرقين (واستشكل) تحنيضه بكسوة أحدها بأنه مخالف لنيته وقولهم يحث بالبعض ان لم ينو الجميع والأفلا يحث بالبعض وأجاب المصنف بحمل ذلك على عين طلاق أو عتق معين وعليه بينة ورفع فان استفتى فينبغي الاتفاق على عدم حنثه ﴿فصل﴾ في النذر (النذر) أي حقيقته شرعا (التزام مسلم) لا كافر (كلف) لاصبي ومفعول التزام محذوف أي قرينة بدليل قوله الآتي وانما يلزم به ما ندب ولحديث من نذر أن يعصى الله فلا يصح ويلازم المسلم المكلف الوفاء بما نذر ان لم يكن غضبان بل (ولو) كان الناذر (غضبان) خلافا لمن قال عليه كفارة عين ومثل نذر الغضبان في الوجوب نذر اللجاج وهو الذي يقصد به منع النفس من فعل شيء ومعاقبته والزامها كله على نذر ان كلمت فلا تلازم الناذر نذره (وان قال) الناذر على كذا (الا أن يبدؤني) أن لا أفعل أو الا أن يشاء الله فالمشيئة لا تنفذ في النذر غير المبهم سواء كانت شرطا نحو إن شاء الله أو استثناء نحو الا أن يشاء الله وذلك نص المدونة خلافا لما في الجلاب من قوله تنفعه المشيئة وأما المبهم فكما ليمين في المشيئة بالله ولو قال على نذر كذا ان شئت فظاهر كلام التتائي انه لا ينفعه أيضا (أو) الا أن (أرى خيرا منه) أي النذر خلافا للقاضي اسماعيل في قوله ينفعه كما ينفعه في الطلاق اذا قال لزوجه ان شئت طالق ان شئت ولعل الفرق بين النذر والطلاق انه عهد التعليق في الطلاق وفي بعض التقارير انه يتوقف على مشيئته البناء وحاصل ما لهم في الطلاق أن التقييد بمشيئة الله تعالى لا ينفع فيه سواء كان شرطا نحو

قدر المال يوم حنثه عن قدره يوم عينه (ف) يازمه ثلث (ما بقى) بعد اخراج ما عليه من دين ولو مؤجلا أو مهر زوجته (ب) قوله (مالى في سبيل الله) أو للفقراء والمساكين أو هدى للسكبة من كل ما فيه قرينة غير عين أو كان عينا كالى صدقة للفقراء ان فعلت كذا أو ان لم افعله وحنث (وهو) أى سبيل الله (الجهاد) في سبيل الله فيعطى لمن في موضعه ابن رشد لا يعطى منه مقعد ولا أعمى ولا امرأة ولا صبي ولو قاتل ولا مريض مأبوس منه (والرباط) أى الحراسة (بمحل خيف) هجوم العدو منه (وأنفق) مخرج ثلث ماله في سبيل الله (عليه) أى الثلث الذى لزمه بقوله مالى في سبيل الله (من غيره) لانه فينفق عليه من الثلثين الباقيين له وأما لو قال ثلث مالى في سبيل الله تعالى فانه ينفق عليه منه اتفاقا واستثنى من عموم أحوال لزوم الثلث مالى في سبيل الله فقال (الا لتصدق به) أى ماله المتقدم في قوله مالى في سبيل الله (على معين) بشخصه كزيد أو وصفه كعبدى زيد (ف) يازمه (الجميع) حين حلف الآن ينقص فالباقي ويترك له ما يترك للمفلس (وكرر) ناذر الصدقة بجميع ماله أو ثلثه أو الخالف بذلك اخراج الثلث لاسكل عين فيخرج ثلثه لليمين الأولى ثم ثلث الباقي للثانية وهكذا هذا (ان) كان (أخرج) الثلث الأول لليمين الأولى بعد لزومه وقبل انشاء الثانى نذرا كان أو عينا ومعلوم ان النذر يازم بلفظه واليمين بالحث فيه (والا) أى وان لم يخرج الأول حتى أنشأ الثانى نذرا أو عينا وفيها صورتان لانه إما ان يخرج بعد انشائها وقبل الحث فيها أو بعده (فقولان) في الصور الثلاثة بالتركار والاكتفاء بثلث واحد لجميع الايمان المتعقدة تقههما ابن رشد (و) لزم الناذر (ماسمى) من ماله اذا كان شائعا كربعه وتسعة أعشاره بل (وان) كان المسمى (معينا) كعبدى أودارى سواء أتبع لنفسه شيئا أو (أتى) ذلك المعين (على الجميع) البنائى المراد بالمعين في كلامه مقابل الجزء الشائع كما يؤخذ من ابن غازى فقوله وما سعى يشمل ثلاث (٢٤٥) صور الجزء الشائع كنصف وثلث

والعدد كمائة وألف والمعين بالذات كالعبد والثوب والثانى والثالث يمكن اتيناهما على الجميع فلذا بالغ عليهما ويترك له في هذا وفى قوله قبل فالجميع قدر ما عليه من دين وما يصرفه في حج فرض

فَمَا بَقِيَ بِمَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ وَالرِّبَاطُ بِمَحَلِّ خَيْفٍ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ بِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْجَمِيعُ وَكَرَّرَ إِنْ أَخْرَجَ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ وَمَا سَمَى وَإِنْ مُعَيَّنًا أَتَى عَلَى الْجَمِيعِ وَبَعَثُ فَرَسٍ وَسِلَاحٍ لِمَحَلِّهِ إِنْ وَصَلَ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ يَبِيعْ وَهُوَ ضَرْبُ كَهْدِي وَلَوْ مُعَيَّنًا عَلَى الْأَصَحِّ وَلَهُ فِيهِ إِذَا بِيعَ الْإِبْدَالُ بِالْأَفْضَلِ وَإِنْ كَانَ كَثُوبٌ يَبِيعُ وَكَرِهَ بَعَثَهُ وَأَهْدَى بِهِ وَهَلْ اخْتَلَفَ هَلْ يَقُومُهُ أَوْ لَا أَوَّلًا

بلاسرف وكفارة وزكاة ونذر سابق وما يترك للمفلس (و) لزم (بعث فرس وسلاح) نذرها في سبيل الله أو حلف بهما فحنث (لمحل) أى الجهاد وليس لها بقاء لنفسه واخراج قيمته (ان وصل) أى أمكن وصوله (وان لم يصل) أى لم يمكن وصوله لعارض (يبيع وعوض) شمنه فى محله من نوعه من كراع وهو الخيل أو سلاح مما فيه انكساء العدو وشبهه فى البعث ان وصل والبيع والتعويض ان لم يصل فقال (كهدي) كقوله هذه البدنة هدى لمكة فيلزمه بيعها لمنى أو لمكة ان كانت تصل ولا يبيع وأرسل عنها لمنى أو مكة فيشتري به بدنة بدلها ويلزم بعث الهدى المعين ان كان سليما بل (ولو) كان (معيبا) عيبا مانعا من الاجزاء كما لو قال على هدى هذه البدنة وهى عوراء أو عرجاء (على الأصح) وهو قول أشهب الخطاب انظر من صححه وأشار بلوالى قول ابن المواز انه يبيع المعين المعيب ويشتري بشمنه سليم (وله) أى الناذر (فيه) أى الهدى سليما أو معيبا (اذا بيع) لتعذر وصوله (الابدال ب) النوع (الأفضل) كابدال كبش ببقرة أو بدنة (وان كان) المنذور هديه معينا من جنس ما لا يهدى (كثوب) وعبد وفرس (يبيع) واشترى شمنه هدى (وكره بعثه) لايهام تغيير سنة الهدى اذ هو محصور فى النعم (وأهدى به) يعنى انه اذا ارتكب المكروه وأرسل ما هو كالثوب فانه يبيع هناك ويشتري به هدى ينجر بمحل الهدى هذا ظاهر ما فى المدونة فى النذر وظاهر ما فى كتاب حجهام وموضع آخر من نذور هاجواز تقوم على نفسه واخراج قيمته وهو مذهب العتبية والى كون ما فى حجهام ما فى العتبية وما فيها هنا فى كتاب النذر متخالفين أو متوافقين أشار بقوله (وهل اختلف) أى حمل ما فيه ماعلى الخلاف وكان قائلا قال له وفى أى شيء اختلف فقال (هل يقومه) أى يجوز له ان يقوم على نفسه ما أمر ببيعه وبعث ثمنه ليهدي به كما فى المدونة فى موضع والعتبية وبيعت قيمته ليهدي بها (أولا) يقومه على نفسه فيلزمه بيعه وبعث ثمنه كافيها هنا لان تقومه على نفسه رجوع فى الصدقة وهو لا يجوز وقابل قوله اختلف بقوله (أولا) أى ولا يحمل

ما فيها على الخلاف بل يهتدوا فكله قيل له اذا قيل بالتوفيق فترك التقويم الواقع فيها هنا على أى وجه يحمل فقال على أحد وجهين
 اما ان يقال يترك (نذبا) لا وجو بافلا ينافى ما في العتبية من الجواز (أو) يقال (التقويم) الجوز في العتبية (إذا كان) الالتزام
 (بيمين) حث فيها لانه لم يقصد قرينة فلم يدخل في حديث العائذ صدقته كالكلب يعود في قيئه والنفع في المدونة على من التزم بنذر فهو
 متصدق قاصد القرينة فدخل في الحديث (تأويلات) ثلاثة واحد بالاختلاف واثنان بالتوفيق (فان عجز) أى لم يبلغ الثمن المبعوث
 لحل الجهاد والهدى ثمن مثله (عوض) للبيع بـ (الادنى) منه كبقرة بدل بدنة أو شاة بدل احدها ان أمكن (ثم) ان عجز
 عن الادنى دفع ثمن آلة الجهاد لمن يغزو به من موضعه ودفع ثمن الهدى الذى لا يصل (لخزنة الكعبة) وهم أمناءها ويقال لهم حجة
 وسدنة وهم بنو شيبية (يصرف فيها) أى مصالح الكعبة (ان احتاجت) الكعبة للصرف في مصالحها (والا تصدق به) حيث
 شاء وفي المدونة يبعثه لخزنة الكعبة يتفق عليها (وأعظم) أى استعظم ومنع الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه (أن يشرك) بفتح
 اللشنة تحت والراء (معهم) أى خزنة الكعبة (غيرهم) فى خدمة الكعبة (لأنها) أى خدمة الكعبة (ولاية) لهم (منه) عليه
 الصلاة والسلام) ونسب المصنف ذلك للامام لانه أى الامام فهم أن التشريك نوع من الاتزاع الوارد في خبره لىكم يا بنى عبد الدار
 خالدة تالدة لا ينزعها منكم الا ظالم وعطف على البدنة من قوله ولزم البدنة فقال (و) لزم (المشى لمسجد مكة) من حلف به وحث أو
 نذره في حج أو عمرة بل (ولو) حلف به أو نذره (لصلاة) فيه فرض أو نفل قال اللخمي هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه لان
 مذهبه ان التضعيف الوارد في (٢٤٦) المسجد الحرام في القرض والنفل والقول بأنه في الفرض فقط خارج

المذهب (وخرج) الى
 الحل (من) نذر المشى لمكة
 وهو (بها) أى مكة سواء
 كان بالمسجد الحرام أو
 خارجه (وأتى بعمرة) من
 طرف الحل ماشيا ولا
 يلزمه المشى مجال خروجه
 وشبه في وجوب المشى فقال
 (ك) ناذر المشى لمكة

نَذْبًا أَوْ التَّقْوِيمُ إِذَا كَانَ يَمِينٍ تَأْوِيلَاتُ فَإِنْ عَجَزَ عَوْضَ الْأَدْنَى ثُمَّ خِزْنَةَ
 الْكَعْبَةِ يُصْرَفُ فِيهَا إِنْ احتاجتْ وَإِلَّا تُصَدَّقَ بِهِ وَأَعْظَمَ مَا لَكَ أَنْ يَشْرَكَ
 مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ لِأَنَّهَا وَايَةٌ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالشَّيْءُ لِمَسْجِدِ مَكَّةَ
 وَلَوْ لِصَلَاةٍ وَخَرَجَ مِنْ بَيْتِهَا وَأَتَى بِعُمْرَةٍ كَمَكَّةَ أَوْ الْبَيْتِ أَوْ جُزْئِهِ لَا غَيْرُ إِنْ
 لَمْ يَتَوَسَّكَا مِنْ حَيْثُ نَوَى وَإِلَّا حَلَفَ أَوْ مِثْلِهِ إِنْ حَيْثُ بِهِ وَتَعَيَّنَ مَحَلُّ
 اعْتِدَادٍ وَرَكِبَ فِي الْمَنْهَلِ وَالْحَاجَةُ كَطَرِيقٍ قُرْبَى اعْتِدِدْتَ وَبَحْرًا اضْطَرَّ لَهُ
 لَا اعْتِدَّ عَلَى الْأَرْجَحِ

أو البيت الحرام أى الكعبة (أو جزئها) المتصل به كبابه وركنه وملتزمه وشاذروانه وحجره (لا غير) أى لا ملتزم
 النشى لغير ما ذكر مما ليس متصلا بالبيت سواء كان بالمسجد الحرام كرمزم والمقام والنبروقية الشراب أو خارجا عنه كالصفا والروة
 أو خارجا عن الحرم كعرفة فلا يلزمه المشى (ان لم ينو) الملتزم (نسكا) أى حجا أو عمرة فان نواه لم يلزمه المشى وعشى من لزمه المشى (من حيث)
 أى من المكان الذى (نوى) الملتزم المشى منه سواء كان موضع التزامه أو غيره (والا) أى وان لم ينو المشى من مكان معين فيمشى من
 حيث جرى العرف بالمشى منه فان لم يجر العرف بالمشى من محل فيمشى من حيث (حلف) أو نذر (أو) من (مثله) أى موضع
 التحلف في البعد لافى الصعوبة والسهولة (ان حث) الحالف (به) أى فى المثل ومفهوم هذا الشرط انه ان مشى من مثله ولم يحث
 به لا يحزمه وكلام اللخمي يفيد أنه يحزمه وكذا نقل ابن عرفة (وتعين) لا ابتداء مشى ملتزم المشى ان لم يكن له نية وفاعل تعين (محل
 اعتيد) المشى منه للحالفين (وركب) أى جاز ركوب ملتزم المشى لقضاء حاجة (فى) حال اقامته فى (المنهل) أى مكان النزول
 كان به ماء أم لا (و) ركب (لحاجة) بغير المنهل قبل نزوله نسيها فعاد اليها وشبهه في الجواز فقال (ك) مشى فى (طريق قربى
 اعتيدت) للحالفين سواء اعتيدت لغيرهم أيضا أم لا فان اعتيدت البعدى للحالفين والقرين لغيرهم تعينت البعدى (و) ركب
 (بحرا اضطر له) بأن كان فى جزيرة ولا يمكنه الوصول الى مكة الا بركوبه (لا اعتيد) ركوبه بظاهره ولو للحالفين فلا يجوز للحالف
 ركوبه (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف وظاهر كلامه هنا وفى التوضيح ان ابن يونس منع ركوب البحر المضاد مطلقا
 اعتيد للحج أو للتجر أو الحلف وأنه اختار هذا من خلاف وليس كذلك وبالوقوف على كلامه يتبين لك البرك على المصنف فى نسبة

اطلاق المنع لابن يونس وغيره عن ترجيحه بالاسم وحاصل المقام ان أبا بكر بن عبد الرحمن أجاز ركوب البحر المعتاد للحجاج مطلقا
 الحالفين وغيرهم وان أبا عمران منع ركوب المعتاد مطلقا وان ابن يونس قيد الجواز بكونه معتادا للحالفين فان اعتد لغيرهم فقط
 فلا يجوز اه فاذا نظرت الى كلام ابن يونس والى ما نسبته اليه المصنف عرفت الحق وتبين لك الدرك والمؤاخذة على المصنف والله أعلم
 ويمشي من لزمه المشى (لتام) طواف (الافاضة) ان كان سعى عقب طواف القدوم (و) لتام (سعيها) أى السعى عقب
 الافاضة ان لم يسع عقب القدوم (و) اذا لزم أحدا المشى لمسكة بنذره أو حنثه فركب بعض الطريق (رجع) وجو بالى الموضوع
 الذى ابتدأ الركوب منه فلا يلزمه الرجوع الى بلده (وأهدى) وجو بالتفرق المشى ويؤخر هديه لعام رجوعه ليجمع بين الجابر المالى
 والنسكى ووجوب رجوعه وهديه (ان) كان (ركب كثيرا) فان ركب قليلا فيهدى ولا يرجع والكثرة والقلة معتبرة (بحسب) جميع
 (المسافة) التى لزمه مشيها صعوبة وسهولة والنظر فى ذلك لأهل المعرفة (أو) ركب (المناسك) وهى من مكة الى رجوعه الى منى يوم العيد
 (والافاضة) أى الرجوع من منى لمسكة لطواف الافاضة والواو بمعنى مع فان ركب أحدها فقط وجب الرجوع فى ركوب المناسك لافى
 ركوب الافاضة هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن يونس لا رجوع على من ركب المناسك والافاضة لانه بوضوئه الى مكة
 برؤاها كانت يمينه وفاعل رجوع وأهدى (نحو المصرى) بمن على شهر من مكة وأولى نحو المدينى وسيأتى حكم البعيد جدا فى قوله وكافر
 بقى من انه يلزمه هدى بلا رجوع فاشتمل كلامه على الأقسام الثلاثة القريب والمتوسط والبعيد ومن وجب عليه الرجوع والهدى
 يرجع ويهدى زمنا (قابلا) سواء كان فى عامه بالنسبة للعمرة ولمن قرب أوفى عام آخر بالنسبة لمن بعد (فيمشى ما) أى المكان
 الذى (ركبه) ملتزم المشى ان عامه والا فيمشى جميع المسافة ويحرم فى (٢٤٧) حال رجوعه (فى مثل) النسك (المعين)
 أى الذى عينه فى التزامه

لَتَامِ الْإِفَاضَةَ وَسَعْيَهَا وَرَجَعَ وَأَهْدَى إِنْ رَكِبَ كَثِيرًا بِحَسَبِ الْمَسَافَةِ أَوْ الْمَنَاسِكَ
 وَالْإِفَاضَةَ نَحْوُ الْمِصْرِيِّ قَابِلًا فَيَمْشِي مَا رَكِبَ فِي مِثْلِ الْمُعِينِ وَإِلَّا فَلَهُ الْمُخَالَفَةُ
 إِنْ ظَنَّ أَوْ لَا الْقُدْرَةَ وَإِلَّا مَشَى مَقْدُورَهُ وَرَكِبَ وَأَهْدَى فَقَطُّ كَانَ قَلًّا وَلَوْ
 قَادِرًا كَالْإِفَاضَةِ فَقَطُّ وَكَمَامٍ عَيْنَ وَلِيَقْضِيَهُ أَوْ لَمْ يَفْقِدْزْ وَكَافِرٍ بَقِيَ
 وَكَانَ فَرَقَهُ

خلاف لابن حبيب (والا) أى وان لم يعين حين التزامه حجا ولا عمرة وصرفه فى أحدهما وركب كثيرا (فه المخالفة) لما
 أحرم به أولا فى زمان رجوعه بأن يحرم بخلاف ما أحرم به أولا خلافا لسخنون فى منعه جعل الثانى فى عمرة ان كان الأول حجا
 وذكر شرط الرجوع فقال (ان ظن) وبالأولى ان علم ملتزم المشى (أولا) أى حين خروجه الأول (الفترة) على مشى جميع
 المسافة فخاب ظنه (والا) أى وان لم يظن حين خروجه القدرة على مشى جميع المسافة بأن علم أو ظن العجز (مشى مقدوره) ولو
 نصف ميل (وركب) معجوزه (وأهدى فقط) أى بلا رجوع لمشى ماركبه فى زمن قابل وشبهه فى الهدى بلا رجوع فقال (كان
 قل) ركوبه بحسب المسافة وان كان له بال فى نفسه فيهدى ولا يرجع (ولو) ركب القليل حال كونه (قادرا) على مشيه وشبهه
 فى الإهداء بلا رجوع فقال (ركب) (الافاضة) أى رجوعه من منى لمسكة لطواف الافاضة فليس المراد ركوبه فى طواف
 الافاضة (فقط) أى دون المناسك من مسكة الى رجوعه الى منى فان ركب فيها فعليه الرجوع ويندب له الهدى كما تقدم
 (وكام عين) للحج فيه ماشيا وخرج فيه وأدرك الحج أو فاته لعذر كمرض وركب فيه كثيرا أو مشى فيه جميع المسافة وفاته
 الحج لعذر أولم يخرج فيه لعذر فعليه الهدى بلا رجوع (وليقضه) أى الحج الذى لم يخرج له لعذر عذر أو خرج له ولو ماشيا وفاته لغير
 عذر فيقضيه ولو راكبا لان العام المعين للمشى فيه قد فات وعمل لزوم الرجوع ثانيا عاما هو لمن ظن القدرة على مشى أما كن ركوبه فى العام
 الثانى والا فلا يرجع بل يقعد ويهدى واليه أشار بقوله عاطفا على بالارجوع فيه وفيه الهدى (أو) ظن فى العام الثانى انه ان خرج
 (لم يقدر) على مشى ماركبه أول مرة فلا يخرج ويهدى وذكر قسيم نحو المصرى وهو من بعدت بلده من مكة جدا مشيها فى
 الإهداء فقط فقال (وكافر بقى) نسبة لافريقية بكسر الهمزة فان التزم المشى لمسكة وركب كثيرا بحسب مسافته فعليه هدى بلا
 رجوع وأولى من هو أبعد منه (وكان فرقه) أى الشى فى الزمان تفرقا غير معتاد ومشى جميع المسافة لعذر بل

(ولو بلا عذر) فلا رجوع عليه ويهدى وأشار للتفریق بالركوب فقال (وفي لزوم) مشى (الجميع) عند رجوعه لبطلان مشيه (بمشى عقبة) أى ستة أميال (وركوب) عقبة (أخرى) لحصول الراحة التامة له بمعادلة ركوبه لمشيه فكأنه لم يمش أصلا وعدم لزوم مشى الجميع بل يمشى أما كن ركوبه فقط (تأويلان) منشؤها قول المدونة وليس عليه فى رجوعه ثانية وإن كان قويا أن يمشى الطريق كله اه وفى الموازية عن مالك أنه كان ماركب متناصفا مثلان يمشى عقبة ويركب أخرى فلا يجزئه إلا أن يمشى الطريق كله اه فجعله أبو الحسن تقييدا للمدونة حملها كلاما على من ركب دون النصف وحمل المصنف فى التوضيح وابن عرفة ما فى الموازية على من لم يتحقق مواضع مشيه من ركوبه فهما تأويلان كلاهما بالوفاق (والهدى) حيث قيل به وجب معه رجوع أم لا (واجب الأيمن شهد) أى ركب (المناسك) كلها أو بعضها أو الأفاضة أو هما (فندب ولو مشى) فى رجوعه (الجميع) مبالغة فى الوجوب والندب لانه ترتب فى ذمته فلا يسقط عنه بمشى غير واجب (ولو أفسد) من وجب عليه المشى ما أحرم به ابتداء من حج أو عمرة بوطء عامدا أو ناسيا (أتمه) وجوبا فاسدا ولو راكباً لأن إتمامه ليس من النذر فى شئ وإنما هو لإتمام الحج الفاسد (ومشى فى قضائه من الميقات) الشرعى إن كان أحرم منه قبل الفساد فإن كان أحرم قبل الميقات مشى من موضع إحرامه ولا يلزمه مشى فيما قبله إذ لم يتسلط الفساد إلا على ما بعد إحرامه وعليه هذان هدى للفساد وهدى لتفريق المشى فى عامين لأن مشيه فى الأول بعد الفساد ملغى ومشيه قبله معتبر (وان فاتته) أى الحج من لزمه المشى بنذر أو حنثه فى حلفه به (جعله) أى المشى (فى عمرة) أى تحلل منه بفعله ومشى فيها التام سعيها ليخلص من نذر المشى بذلك لانه لما فاتته وجعله فى عمرة فكأنه جعله فيها ابتداء وقد أدى ما عليه بذلك ثم يقضى الحج (٢٤٨) الذى فاتته على حكم الفوات (وركب) أى جازله الركوب (فى قضائه)

ولو بلا عذر وفى لزوم الجميع يمشى عقبة وركوب أخرى تأويلان والهدى واجب إلا فِيمَنْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ فَنَدَبَ وَلَوْ مَشَى الْجَمِيعَ وَلَوْ أَفْسَدَ أَتَمَّهُ وَمَشَى فِي قَضَائِهِ مِنَ الْمَيَّاقَاتِ وَإِنْ فَاتَهُ جَعَلَهُ فِي عُمُرَةٍ وَرَكِبَ فِي قَضَائِهِ وَإِنْ حَجَّ نَاوِيًا نَذَرَهُ وَفَرَضَهُ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا أَجْزَأَ عَنِ النَّذْرِ وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْذُرْ حَجًّا تَأْوِيلَانِ وَهَلَّى الصَّرُورَةَ جَعَلَهُ فِي عُمُرَةٍ ثُمَّ يَحْجُّ مِنْ مَكَّةَ عَلَى الْفَوْرِ وَعَجَّلَ الْإِحْرَامَ فِي أَنَا مُحْرِمٌ أَوْ أَحْرِمَ إِنْ قَيَّدَ يَوْمَ كَذَا

فهذا فِيمَنْ نَذَرَ مشيا مبهما وجعله فى حج وفاته كما فى المدونة وأما من نذر حجاً ماشيا وفاته وتبحل منه بفعل عمرة فانه اذا قضاه بركب الا فى بقية المناسك وهى ما زاد على السعى بين الصفا والمروة

فيمشى فيها ليخلص من نذر المشى بذلك (وان حج) ملتزم للمشى لمكة مطلقا وجعله فى حج أو ملتزم الحج ماشيا وهو ضرورة فيهما حال كونه (ناويا نذره وفرضه) معا حال كونه (مفردا) بكسر الراء (أو) حال كونه (قارنا) الحج والعمرة فى احرام واحد ونوى بالحج الذى فى ضمن قرانه فرضه ونذره معا ونوى به فرضه فقط وبالعمرة نذره (أجزأ عن النذر) فقط وعليه قضاء الفرض (وهل) محل اجزائه عن النذر (ان لم ينذر حجاً) أى لم يعينه فى التزامه بأن التزم مشيا مطلقا وجعله فى حج وهو ضرورة فإن كان التزم الحج ماشيا فلا يجزئه عن النذر أيضا للتشريك أو يجزئه عن النذر ولو نذر حجاً ماشيا فى الجواب (تأويلان) الأول لابن يونس والثانى لبعض الأصحاب (وعلى) ملتزم المشى مبهما (الضرورة) أى الذى لم يحج حجة الاسلام (جعله) أى المشى الذى التزمه (فى عمرة) يوفى بها ما التزمه (ثم يحج) بعد تمامها (من مكة) حجة الاسلام على القول بوجوبها (على الفور) ويكون متمتعان كانت العمرة أو بعضها فى أشهر الحج البنائى عبارة المصنف تقتضى الوجوب وهو خلاف قولها وان جعل مشيه فى عمرة فله اذا حل منها ان يحج الفريضة من مكة اه لانه يفيد التخيير أبو الحسن يقوم منها أى يفهم من المدونة ان الحج على التراخى اذ قولها فله الخ يقتضى التراخى اه فاذا لا يلبق بالمصنف ترك النص وكأنه غفل عنه اه ولا يمكن حمل كلامها على غير الضرورة لقولها يحج الفريضة ولا فريضة على غير الضرورة (و) من نذر الاحرام أو حلف به وحنث فان صرح أو نوى فوراً أو تراخيا بعمل عليه والا (عجل) أى أنشأ (الاحرام) يحج أو عمرة (فى) قوله ان فعلت أو ان لم أفعل كذا (فانا محرم) يحج أو عمرة (أو) فانا (احرم ان قيد) الملتزم احرامه (بيوم كذا) كأول يوم من رجب أو مكان كذا كمصر وحنث بفعل المخاوف عليه فى البر أو تركه فى الخنث فيجب عليه انشاء الاحرام فى اليوم أو المكان الذى قيد به هذا قول الامام مالك

رضى الله تعالى عنه وقال سبحانه الله تعالى يصير محرما بمجرد حنثه أو نذر في اليوم أو المكان الذي قيد به ولا يحتاج لإنشاء احرام في أنا محرم بصيغة اسم الفاعل وأما إذا أحرم بصيغة المضارع فإنه يقع فيه ابن القاسم وسبحون على أنه يستأنف الاحرام ونسبه في وجوب تعجيل الاحرام فقال (ك) - ناذر الاحرام بد (بالعمرة) أو الخالف به وحنث حال كونه (مطلقا) بكسر اللام أى غير مقيد الاحرام بها بزمان ولا مكان كالله على أنا محرم أو أحرم بعمرة أو أن فعلت أو أن لم أفعل كذا فانا محرم أو أحرم بها فيجب عليه إنشاء الاحرام بها (ان لم يعلم) بفتح الباء والدال ملتزم الاحرام بالعمرة المطلقة (صحابة) بفتح الصاد أى رفقة يسافر معهم فان عدم صحابة فلا يجب عليه تعجيل الاحرام بها وأما العمرة المقيدة بالزمان فيجب تعجيل الاحرام بها ولو عدم صحابة كالحج للمقيد به مالم يخف على نفسه ضررا من الاحرام وعطف بلا على العمرة فقال (لا) ملتزم (الحج) المطلق قبل أشهره فلا يلزمه تعجيل الاحرام به قبلها (و) لا ملتزم (المشي) لمكة المطلق عن التقيد بزمن وعن التقيد بحج أو عمرة فلا يؤمر بالتعجيل في الصورتين (ف) يلزمه الاحرام فيهما (لأشهره) أى الحج أى عند استهلاكها (ان وصل) أى ان كان اذا خرج من بلده في أشهر الحج يصل الى مكة ويدرك الحج في عامه لكن في التزام الحج يحرم به من مكانه وفي التزام المشي المطلق يحرم به من الميقات فان أحرم به قبله أجزأ (والا) أى وان كان لا يصل لمكة ان استمر في بلده الى أشهر الحج ويفوته الحج في عامه (ف) يحرم (من حيث) أى من الزمان الذى (يصل) فيه لمكة ويدرك الحج في عامه فاستعمل حيث في الزمان على مذهب الأخفش ومذهب الجمهور انها ظرف مكان دائما (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف ابن غازى لم أقف عليه لابن رشد بل لابن يونس ومثله لابن عبد السلام (ولا يلزم) الوفاء (في) قوله (مالى في الكعبة أو بابها) ان كان أراد صرفه في بنائها ان نقضت أو لم يرد شيئا فان أراد كسوتها وطيبها ونحوها لزمه ثلث ماله للحجة يصرفونه بها ان احتاجت قاله في المدونة ومثل الباب (٢٤٩) الحطيم وهو ما بين الباب والقام

ولابن حبيب ما بين ركن الاسود الى الباب الى القام وكذا لا يلزمه نذر ما ذكر لا يلزمه شيء بدله وروى ابن وهب عليه كفارة بين (أو)

كَالْعِمْرَةِ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَعْدَمْ صَحَابَةٌ لَا الْحَجَّ وَالْمَشْيَ فَلِأَشْهُرِهِ إِنْ وَصَلَ وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَلْزَمُ فِي مَالِي فِي الْكَعْبَةِ أَوْ بِابِهَا أَوْ كُلُّ مَا أَكْتَسَبَهُ أَوْ هَدَى لغير مكة أو مال غير إن لم يرُدْ إن ملكه أو على نحر فلان ولو قريباً إن لم يلفظ بالهدى أو ينو أو يذ كر مقام إبراهيم

(٣٢ - جواهر الاكلیل - أول) قال ان فعلت أو ان لم أفعل كذا (كل ما اكتسبه) في الكعبة أو بابها ولم يقيد بزمان أو مكان وحنث فلا يلزمه شيء فان قيد باحدهما لزمه كل ما اكتسبه بعد حنثه ابن رشد هذا القياس (أو) نذر (هدى) بلفظه أو بدنة بلفظها (لغير مكة) فلا يلزمه شيء فيهما لا يثبت لمن عينه له ولا ذكر كاته بموضعه قاله ابن عرفة فان جعله لمكة في كالفدية وان جعله لغيرها كقبر النبي صلى الله عليه وسلم فان كان بما يهدى وعبر عنه بغير أو خروف أو جزور نحره أو ذبحه بموضعه وفرقه على الفقهاء وان شاء أبقاه وأخرج مثل ما فيه من اللحم ومنع بئنه ولول النبي صلى الله عليه وسلم ولو قصد به الفقراء الملازمين له لقول المدونة سوق الهدايا لغير مكة ضلال وان كان مما لا يهدى كثوب ودرهم وطعام فان قصد به الملازمين للقبر الشريف أرسله اليهم ولو أغنياء وان قصد النبي صلى الله عليه وسلم أى الثواب له تصدق به بموضعه وان لم يقصد فينظر لعادتهم ولا يلزم بعث ستر ولا شمع ولا زيت يوقد على القبر الشريف ولو نذر ابن عرفة ونذر شيء علمت صالح معظم في نفس الناذر لا أعرف فيه نضوا وارى ان قصد مجرد كون الثواب للتميت تصدق به بموضع الناذر وان قصد الفقراء الملازمين لقبره أو زاويته تعين لهم ان أمكن وصولهم (أو) نذر (مال غير) كعبده وداره وبعيره صدقة أو هديا فلا شيء عليه لخبر لا نذر في معصية ولا قبلها لعلك ابن آدم (ان لم يرد ان ملكه) فان أراد ذلك وملكه لزمه التصديق بجميعه عبر بلفظ جميع مال الغير أم لا فليس كمنذره جميع مال نفسه لأن ناذر مال غيره أى مال نفسه (أو) قال لله (على نحر فلان) أو علقه على فعل أو ترك وحنث فلا يلزمه شيء في النذر ولا في اليمين ان كان فلان أجنبيا بل (ولو) كان (قريبا) للملتزم لأنه التزم معصية (ان لم يلفظ) ناذر نحر فلان الأجنبى أو القريب (بالهدى) فان لفظ به بأن قال على هدى فلان أو نحره هديا فعليه هدى (أو) لم (ينوه) أى الملتزم نحر فلان الهدى فان نواه فعليه هدى (أو) لم (يذكر مقام إبراهيم) خليل الله صلى الله عليه وسلم أو ينوه أو يذكر مكانا من الأمكنة التي فيها الهدى وهى منى ومكة والمراد بمقام إبراهيم قضيبته مع ولده الذى

أمر بدخولهم فدى لامقامه لبناء البيت المتخذ مصلًى فإنه لا يلزم بدخوله أو نية شيء (والأحب) أي الأفضل (حيث قد) أي حين
 بلفظ بالهدى أو ينويه أو يذكر مقام إبراهيم أو ينويه وشبهه في الإحسية فقال (كثير الهدى) المطلق وخبر الأحب (بدنة ثم)
 بينها (بقرة) والأحب الذي هو التذنب منصب على الترتيب وأما الهدى فواجب بغيره فان عجز عن البقرة فشااة واحدة لاسمع
 شياء لان هذا نذر هديا مطلقا أو ما يفيد من نحر فلان ومن أفراده الشاة الواحدة وما سبق نذر بدنة بلفظها فإذا عجز عنها لزمه
 ما يقاربها من البقرة أو السبع شياء وشبهه في صفة الهدى لافي حكمه فقال (كثير الحفاء) بالمدى المشى لمكة بلان نذر الأول واجب
 بغيره والاستحباب في ترتيبه وأما في نذر الحفاء فالهدى مستحب فقط ويلزمه الحج ان شاء متعلا وان شاء حافيا (أو) نذر
 (حمل فلان) على عنقه الى بيت الله (ان نوى التعب) لنفسه بحمله فلا يلزمه ذلك ويجب عليه ان يحج هو ماشيا ويهدى نذبا وقيل
 وجوبا (والا) أي وان لم ينو التعب بأن نوى بحمله أحجاجه معه أولانية له على ما لابن يونس (ركب وحج به) أي فلان ان رضى
 فان أتى فلا شيء له وحج هو وحده (بلاهدى) عليه فيها أي لافي نية التعب ولا في عدمها (ولغا) بفتح اللين المعجمة أي بطل قول
 الشخص لله على (أو) (على السير) الى مكة ان فعلت أو ان لم أفعل كذا (والذهب والركوب) والاتيان والانطلاق (لمكة) الا ان ينوى
 اتيانها حاجا أو معتمرا فيأتيها راكبا الا أن ينوى ماشيا ان قلت من نذر المشى اليها لزمه والمسير والذهب مساويان له فما الفرق قلت الفرق
 ان الفرق انما جرى بلفظ المشى وانه الوارد في السنة ولم ير دغيره فيها (و) لغا (مطلق المشى) أي المشى المطلق الذي لم يقيد بمكة ولا الكعبة
 بلفظ ولا نية كقوله لله على المشى (٢٥٠) (و) لغا قوله على (مشى لمسجد) غير المساجد الثلاثة ان كان لجأوس فيه أو قراءة

بل (وان) كان (لاعتكاف)
 أو صلاة فيه لغير لا تشد
 الرجال الا الى ثلاثة مساجد
 مسجدي هذا والمسجد
 الحرام والمسجد الأقصى ولا
 يعارضه خبر من نذر ان يطبع
 الله فيطعمه لأنه عام فيخص
 بهذا (الا) المسجد (القريب
 جدا) من النادر بأن كان
 على ثلاثة أميال وقيل

والأحب حيث نذر كغندر الهدى بدنة ثم بقرة كغندر الحفاء أو حمل فلان إن نوى
 التعب ولا ركب وحج به بلا هدى ولغا على السير والذهب والركوب لمكة
 ومطلق المشى ومشى لمسجد وإن لا اعتكاف إلا القريب جدا فقولان تحتيهما
 ومشى للمدينة أو إيلياء إن لم ينو صلاة بمسجديهما أو يسميهما فيركب وهل
 إن كان ببعضيهما أو إلا لكونه بأفضل خلاف والمدينة أفضل ثم مكة

﴿ باب ﴾

الجهاد في أهم جهته

مالا يحتاج فيه لأعمال المطى وشد الرحل (فقولان تحتيهما) المدونة في نذر الصلاة والاعتكاف أحدهما لزوم
 اتيانه ماشيا الثاني عدم لزوم الاتيان ويلزمه فعل ما نذر بموضعه كغندرهما بمسجد بعيد (و) لغا (مشى) وأولى ذهاب ومسير
 (المدينة) على ساكنها أفضل الصلاة والسلام (أو) لمسجد (إيلياء) فلا يلزمه ذهابه لهما لا ماشيا ولا راكبا وهو مغرب
 بيت المقدس (ان لم ينو صلاة) فان نواها لزمه اتيانها ولو نفا أو نوى صوما أو اعتكافا (بمسجديهما) أي المدينة وإيلياء (أو)
 يسميهما) أي المسجدين لا البلدين فان نوى صلاة فيهما أو ساهما لزمه اتيانهما (فيركب) ان شاء ولا يلزمه المشى لأنه لما ساهما
 فكأنه قال لله على ان أصلى فيهما وظاهره ولو نفا (وهل) لزوم اتيان أحد المساجد الثلاثة ان كان بغيرها بل و (ان كان) الملتزم
 (ببعضيهما) فاضلا أو مفضولا (أو) يلزمه في كل حال (الا لكونه بأفضل) مما ألزم المشى اليه فلا يلزمه اتيان المفضول (خلاف)
 في التشهير ابن بشر ظاهر المذهب لزوم اتيانه لأحد الثلاثة وان كان موضعه أفضل مما ألزم المشى اليه (والمدينة) المنورة بأنواره
 صلى الله عليه وسلم (أفضل) من مكة المشرقة ويدل له ما رواه النار قطي والطبراني من حديث رافع بن خديج المدينة خير من مكة
 نقله في الجامع الصغير وقال ابن وهب وابن حبيب مكة أفضل من عرفة ومسجده صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام أفضل من مسجد
 إيلياء (ثم) بل المدينة في الفضل (مكة) المشرقة ثم بل مكة في الفضل بيت المقدس فهو أفضل ولو من المساجد المنسوبة له
 صلى الله عليه وسلم كمسجد قباء ومسجد الفتح ومسجد العيد ومسجد ذي الحليفة والله أعلم ﴿ باب ﴾ في الجهاد (الجهاد) أي قتال مسلم
 كافرا غير ذي عهد لإعلاء كلمة الله تعالى أو حضوره له أو دخوله أرضه ويكون (في أهم جهة) فان استوت الجهات في الخوف فالنظر

للامام في الجهة التي يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات والاوجب جهادا لجميع (كل سنة) ان لم يخف محاربا بل (وان خاف) المجاهد (محاربا) أي مسلما قاطع طريق وهذا مبالغة في قوله الآتي فرض كفاية أي لا يسقط فرضية الجهاد خوف محارب أو اوص في طريق الجهاد ويحتمل ان معناه اذا كان المحارب في جهة والعدو في جهة وخيف من المحارب عند الاشتغال بقتال العدو لأن فساد الكفر لا يعدله فساد وقد نسج المصنف هنا على منوال الشيخ عبدالغفار القزويني الشافعي اذ قال في كتابه الحاروي في الفتاوى الجهاد في أهم جهة وان خاف من المتلصحين كل سنة مرة كزيارة الكعبة فرض كفاية وفي الدونة جهاد المحاربين جهادا بين عبد السلام قتالهم أفضل من قتال الكفار ابن ناجي للشهور ليس أفضل وشبه في الفرضية كل سنة فقال (كزيارة الكعبة) أي اقامة موسم الحج وأفرد هذا عن نظائره الآتية لشاركتها الجهاد في وجوبه كل سنة وتنبها على انه لا يسقطها خوف المحاربين ولا يشكل على ما مر من قوله وأمن على نفس ومال لانه شرط في العيني وما هنا في فرض الكفاية أي يخاطب كل الناس بقتال المحارب واقامة الموسم لأهل قطر فقط وخبر الجهاد (فرض كفاية) السنوي ظاهر كلامهم انه فرض كفاية ولو مع الأمن لما فيه من اعلاء كلمة الله تعالى واذلال الكفر ان كان مع وال عدل بل (ولو مع وال) أي أمير جيش (جائر) ارتكابا لأخف الضررين لأن الغزو معه اعادته على جوره وتركه معه خذلان للاسلام ونصرة الدين واجبة وكذا مع ظالم في أحكامه أو فاسق بجارة لا مع غادر ينقض العهد وصلة فرض (على كل حرذ كرمكاف قادر) شمل الكافر بناء على خطابه بفروع الشريعة حتى الجهاد وقيل الا الجهاد ولا يلزم من هذا انه يجب عليه أن يجاهد نفسه لأن الكلام في ذمى فيجب جهاده الحربي ولا يتوقف على اسلامه كأداء دين ورد دية وشبه في فرضية الكفاية لا بقيد كل سنة فقال (كالقيام بعالم الشرع) ممن هو أهل له غير ما يجب علينا وهو ما يحتاجه الشخص في نفسه ومعاملته والمراد بالقيام بها حفظها واقرارها وقرائها وتحقيقها وتهذيبها ودخل في ذلك النساء كما (٢٥١) في شرح التنقيح فيجب على المتأهلة

منهن القيام بعالم الشرع كما كانت عائشة رضي الله تعالى عنها (و) القيام (الفتوى) أي الاخبار بالحكم الشرعي على غير

كُلُّ سَنَةٍ وَإِنْ خَافَ مُحَارِبًا كَزِيَارَةِ السَّكْبَةِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَلَوْ مَعَ وَالٍ جَائِرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ ذَكَرٍ مُكَافٍ قَادِرٍ كَالْقِيَامِ بِعُلُومِ الشَّرْعِ وَالْفَتْوَى وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ وَالْإِمَامَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْحَرِّفِ الْمُهْمَةِ وَرَدِّ السَّلَامِ

وجه الالتزام (و) القيام (ب) دفع الضرر عن المسلمين (و) يلحق بالمسلمين من في حكمهم كأهل الذمة والدفع باطعام جائع وسرعة حيث لم تف الصدقات ولا بيت المال بذلك وواجب على كل من قدر على دفع مضرة ان يدفع جهده ما لم يخف مضرة (و) القيام (ب) القضاء أي الحكم بالوجه الشرعي على وجه الالتزام (و) القيام (ب) الشهادة) تحملا وأداء ان احتيج له ان وجد أكثر من نصاب والا تعين على النصاب (و) القيام (ب) الامامة) بالصلاة حيث كانت اقامتها بالبلد فرض كفاية وكذا الامامة العظمى بشرطه كونه واحدا إلا ان يبعد القطر جدا بحيث لا يمكن ارسال نائب عنه فيجوز تعدده (و) القيام (ب) الأمر بالمعروف) والنهي عن المنكر بشرط معرفة كل وأن لا يؤدي الى ما هو أعظم منه مفسدة وأن يظن الافادة والأولان شرطان للجواز أيضا فيحرم عند عدمهما والثالث شرط للوجوب فقط فان لم يظن الافادة فلا يجب ويجوز ان لم يؤذ في بدنه أو عرضه والا فلا يجوز بشرط المنكر الاجماع على تحريمه أو ضعف مدرك القائل بحله فيجب نهى الخنفي عن شرب النبيذ وان قال بحله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لضعف مدركه ولا يشترط اذن الامام ولا عدالة الأمر أو الناهي على المشهور لخبر الأمر بالمعروف وأن لم تأت به وانه عن المنكر وان لم تجتنبه وأما قوله تعالى تأمرون الناس بالبر وتنهون أنفسهم الآية فخرج عن الزجر عن نسيان النفس لانه لا يأمر بشرطه ظهور المنكر بالتحسس والاستتراق سمع ليتوصل بذلك للمنكر ولا يبحث عما أخفى بيد أو حانوت أو دار فانه حرام وأقوى مراتبه اليدم اللسان برفق ولين ثم بقلبه وهو أضعفها ثم لا يضرم من ضل ثم المراد بالأمر والنهي النفساني فالأمر بالمعروف هو اقتضاء فعله بأي لفظ كان أمرا اصطلاحيا أو نهيا فنحو لا تفعل أمر بالسكف عن الفعل فهو داخل في الأمر بالمعروف (و) القيام (ب) الحرف) جمع حرفة أي الصنائع (المهمة) التي لا يستقيم صلاح معاش الناس الا بها كخطابة وحياسة وبناء وبيع (و) القيام (ب) رد السلام) ولو على قاريء قرآن على العتد بدليل سنية السلام عليه أو مصل لكن بإشارة ولعله ان كان المسلم بصيرامع الضوء ولا يطلب برده بعد فراغ الصلاة وظاهر كلامهم ولو بقى السلم وعلى كل لا على ملب ومؤذن ومقيم وسامع خطبة وقاض حجة وواطيء حال تلبس كل وبعد قرأه في الثلاثة الأخيرة وأما الثلاثة الأولى فيجب الرد عليهم ان استمر المسلم حاضرا الى

فراغهم ويسقط فرض الرد عن جماعة قصدوا بالسلام بزدأحدهم. والأولى رد جميعهم وهل غير الراد ثواب أم لا بالثبوت أنواه وتركه لرد غيره وفي شرح التنقيح أن ثواب فرض الكفاية يحصل لغير فاعله من حيث سقوط الطلب عنه وثواب نفس الفعل لفاعله فقط (و) القيام (تجهيز الميت) المسلم بالتفصيل والتكفين والدفن وغيرها والكافر يترك للكفار الآن يخاف ضيعته فيواري فقط (و) القيام (دفن الأسير) أن كان بمال المسلمين فإن كان بماله أو بالفى فليس فرض كفاية وإن احتاج ففكه لقتال فرض كفاية عليهم القرافي يكفي في فرض الكفاية ظن الفعل (وتعين) أى صار الجهاد فرض عين (بفتح) أى هجوم (العدو) أى الكافر الحربي على قوم بغته ولهم قدرة على دفعه أو على قريب من دارهم فيلزم كل قادر على القتال الخروج له وقتاله أن توقف دفعه على الرجال الأحرار بل (وإن على امرأة) ورقيق وصبي مطبق للقتال الجزولى ويسهم حينئذ للرفيق والمرأة والصبي لأنه صاروا جباة عليهم (و) تعيين الجهاد (على من يقرهم أن عجزوا) أى من فجأهم العدو عن دفعه فيتعين على من يقرهم إغايتهم (و) تعيين الجهاد (بتعيين الإمام) ولو لصبي مطبق للقتال أو امرأة أو عبد وتعيين الإمام الجأؤه إليه وجبره عليه كإلزامه بما فيه صلاح حاله لا بمعنى عقابه على تركه فلا يقال إن توجه الوجوب للصبي خرق للإجماع اه عدوى (وسقط) الجهاد (بمرض) شديد مانع بعد التعيين بفتح عدو أو تعيين إمام (وصبا) مانع من إطاقته ولو عينه (وجنون وعمى وعرج) وفي تعلق السقوط بالصبي والأعمى والأعرج والمجنون الذين بلغوا كذلك تجوز لأنه لم يجب عليهم حتى يسقط عنهم فاستعمل سقط في حقيقته في الأول ومجازه فيما بعده بمعنى عدم لزومه البناني فاعل سقط عائد على فرض الكفاية وأما فرض العين فلا يسقط بالأنوثة ولا بالرق ولا بالصبا وإن سقط بغيرها وقد تقدم وإن على امرأة والله أعلم (وأنوثة وعجز عن محتاج له) (٢٥٢)

وَتَجْهِيْزُ الْمَيِّتِ وَفَكَ الْاَسِيْرَ وَتَعَيَّنَ رَفِجُ الْعَدُوِّ اِنْ كَلَى اَمْرًا قَدْ وَجَبَ مِنْ بَقَرِهِمْ اِنْ عَجَزُوا وَتَعَيَّنَ الْاِمَامُ وَسَقَطَ بِمَرَضٍ وَصَبًا وَجُنُونٍ وَعَمَى وَعَرَجٍ وَأُنُوْثَةٍ وَعَجَزَةٍ عَنْ مُّحْتَاجٍ لَهُ وَرَقٍ وَدَبْنٍ حَلٍّ كَوَالِدَيْنِ فِي فَرَضٍ كِفَايَةٍ يَبْحَرُ أَوْ خَطَرَ لَا جَنَّةَ وَالْكَافِرُ كَثِيْرٌ فِي غَيْرِهِ وَدُعُوا لِلْاِسْلَامِ ثُمَّ جَزِيَّةٌ بِمَحَلٍّ يُوْمَنُ وَإِلَّا قُوْتُلُوا وَقُتِلُوا إِلَّا الْمَرْأَةَ إِلَّا فِي مُقَاتَلَتِهَا وَالصَّبِيَّ

الإقامة في بلاد العدو (ورق) ولوفيه شائبة حربية أن لم يعين (ودين حل) وهو قادر على وفائه والا خرج بغير إذن ربه وشبه في السقوط فقال (ك) منع (والدين) أو أخذها وسكت الآخر

أومات أو أجاز (في) كل (فرض كفاية) جهادا كان أو علما كفايا أو غيرها والمعتوه فلا يخرج له إلا بأذنها أن كان في بلد من يفيد ولا يخرج بغير أذنها أن كان فيه أهلية النظر والاجتهاد ولا طاعة لها في متعنه لأن تحصيل درجات المجتهدين فرض كفاية واعترض القرافي بأن طاعة الأبوين فرض عين فلا تسقط لأجل فرض الكفاية وفي التوضيح وابن غازي وسفر العلم الذي هو فرض عين ليس لهما منعه فإن كان فرض كفاية فليتركه في طاعتهما (يبحر أو) (بر) (خطر) أى لاو الدين للتع من ركوب البحار والبرارى المخطرة للتجارة وحيث لا خطر لا يجوز لهما المنع فهذه مسألة أخرى لا تتعلق لها بالجهاد (لا) يسقط فرض الكفاية بمنع (جد) ولو الأقرب (و) الشخص (الكافر) أبا أو أما (كغيره) أى الوالد المسلم (في) ترك كل فرض كفاية (غيره) أى الجهاد لافى ترك الجهاد لاتهمامه بقصد منعه ولده منه توهين الاسلام وفي الواقع تقييد كلام المصنف بعامة أن منعهما لكرهه إعانة المسلمين فإن كان لشققتهم عليه سقط عنه (ودعوا) أى الكفار قبل القتال (للاسلام) إجمالا من غير تفصيل الشرائع الآن يسألوا عنها فتبين لهم قاله ابن شاس بلغتهم الدعوة أم لا على أحد قولى الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وتكرر الدعوة ثلاثة أيام متوالية وقيل ثلاث مرات في يوم ويقالون في أول اليوم الرابع بالدعوة والمراد بالاسلام ما يخرج به من الكفر كالشهادتين لمن لم يقر بمضمونهما وعموم رسالة السيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لمنكر عمومهما فتدعى كل فرقة للخروج عما كفرت به (ثم) إن امتنعوا من الاسلام دعوا الى أداء (جزية بمحل يؤمن) على المسلمين من غير الكفار فيه راجع لدعائهم للاسلام ولدعائهم للجزية (والا) أى وإن لم يجيبوا للجزية أو أجابوا لها لكن بمحل لا تنالهم فيه أحكامنا ولم يرتحلوا الى بلادنا أو خيف من دعائهم الى الاسلام أو الجزية أن يعاجلونا بالقتال (قوتلوا) أى أخذنى قتالهم (و) إذا قدر عليهم (قتلوا) أى جاز قتلهم (الا) سبعة فلا يجوز قتلهم (المرأة) فلا تقتل في حال (الا في مقاتلتها) فتقتل إن قتلت بسلاح أو حجارة أمربت أم لا (و) (الا) الصبي

الطريق للقتال فكلما رآه ابن عرفة يقتل كل مقاتل حين قتاله ابن سخنون ولو كان شيخا كبيرا وسمع يحيى ابن القاسم وكذا المرأة والصبي للواق فلو قال المصنف الا للمرأة والصبي الا في قتالهما لأجاد (و) الا (المتوه) أى ضعيف العقل سحتون والمجنون والمجتل العقل وشبههم وشبه في منع القتل فقال (كشيخ فان) أى لا بغية فيه للقتال ولا لتدبير (وزمن) أى مقعد أو أشل أو مفالج أو نحوهم (وأعمى) وأخرج (وراهب منعزل) عن الكفار (بدير أو صومعة) لا عزالهم أهل دينهم عن محاربة المسلمين لالفضل بتبليهم بل هم أبعد عن الله لشدة كفرهم ويستأنس بأن الحكمة في ذلك ان الاصل منع ائلاف النفوس وانما أبيع منه ما يقتضى دفع المفسدة ومن لا يقاتل لاهو أهل له في العادة ليس في احدثات المفسدة كالمقاتلين فرجع الحكم فيهم الى الاصل وهو المنع (بلا رأى) قيد في منع قتل الشيخ ومن بعده ولدا فصله بالكاف عما قبله ومفهوم بدير الخ ان الراهب المنعزل بكيسة يقتل كمنعزل بدير أو صومعة وله رأى (وترك لهم) أى من لا يقتلون (الكفاية فقط) من مال الكفار لظن بسرهم فان لم يكن للكفار مال وجب على المسلمين مواساتهم قال في المدونة ويترك لهم من أموالهم ما يعيشون به ولا تؤخذ كلها فيموتون (واستغفر) أى تاب (قاتلهم) أى الشيخ ومن بعده قبل صيرورتهم غنيمة ولادية عليه ولا كفارة وكل من لا يقتل يسى وشبه في الاستغفار فقال (ك) مقاتل (من لم تبلغه دعوة) ولو متمسكا بكتاب نبيه وحكى المازرى عن بعض البغداديين ان ثبت ان المقتول كان متمسكا بكتابه مؤمنا بنبيه ولم يعلم بعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ففيه الدية اه (وان) قتل من يؤسروهم من عدا الراهب والراهبة بعدان (حيزوا) وصاروا مقنا (ف) على قاتلهم (فيمتهم) يحملها الامام في الغنيمة (والراهب والراهبة) المنعزلان بدير أو صومعة بلا رأى (٢٥٣) (حزان) فلا يؤسران ولا يسترقان عند

الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال سخنون تسترق الراهبة وظاهر كلام المصنف ولو ترهب ببلد الاسلام وذهب لارض الحرب وهو كذلك فيستصحب له ذلك الحكم حتى يثبت خلافه وعلى قاتلها ديتها اذا

وَالْمَتَوَّهَ كَشَيْخٍ فَإِنْ وَزَمَ وَأَعْمَى وَرَاهِبٍ مُنْعَزِلٍ بِدَيْرٍ أَوْ صَوْمَعَةٍ بِلا رَأْيٍ وَتُرِكَ لَهُمُ الْكَفَايَةُ فَقَطَّ وَاسْتَغْفَرَ قَاتِلُهُمْ كَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةٌ وَإِنْ حِيزُوا فَقِيمَتُهُمْ وَالرَّاهِبُ وَالرَّاهِبَةُ حُرَّانِ يَقْطَعُ مَاءُ آلَةٍ وَبِنَارٍ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ غَيْرُهَا وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُسْلِمٌ وَإِنْ يَسْفُنُ وَبِالْحِصْنِ يَغِيرُ تَحْرِيقُ وَتَغْرِيقُ مَعَ ذُرِّيَّةٍ وَإِنْ تَتَرَسَّوْا بِذُرِّيَّتِهِ تَرَكُوا إِلَّا الْخَوْفَ وَبِمُسْلِمٍ لَمْ يُقْصَدِ التَّرْسُ أَنْ لَمْ يُخَفَّ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ

قتلا بعدان صار في الغنيمة وما تقدم من أنه لادية في قتل من نهى عن قتله انما هو قبل أن يصير في القم وصلة قوتلوا (يقطع ماء) عنهم ليحوتوا عطشا أو عليهم ليحوتوا غرقا (و) (آلة) لقتل كسيف ورمح ونبيل ولو كان فيهم نساء وصبيان ولو خيف على الدرية كما فعل صلى الله عليه وسلم بأهل الطائف (و) قوتلوا (بنار) ترسل عليهم لتحرقهم (ان) خيف منهم على المسلمين اتفاقا (لم يمكن غيرها) أى النار لتحصنهم بما لا يفيد فيه غيرها فان أمكن غيرهما فلا يجوز قتالهم بها عند ابن القاسم وسخنون (ولم يكن فيهم مسلم) فان كان فيهم مسلم فلا يقاتلون بها اتفاقا أو بحرا ولو خيف منهم على المسلمين خلافا لخمى اه وبالحق على جواز قتالهم بالنار بالشرطين المذكورين فقال (وان) كنا واياهم أو أحد الفريقين منا أو منهم (يسفن) ونص ابن رشد وقع في المذهب اختلاف كثير فيما يجوز به قتل العدو وما لا يجوز وتلخيصه ان الحصون اذا لم يكن فيها الا مقاتلة فأجاز في المدونة ان يرموها بالنار ومنع من ذلك سخنون وقد روى ذلك عن مالك من رواية محمد بن معاوية الحضرمي ولا خلاف فيما سوى ذلك من تعريضهم بالماء ورميهم بالمجانيق وما أشبه ذلك وأما ان كان فيها المقاتلة والنساء والصبيان ففيه أربعة أقوال أحدها انه يجوز أن يرموها بالنار ويفرقوا بالماء ويرموها بالمجانيق (و) قوتلوا (بالحصن) أتى به معرفا تنبيهها على خروجه من حيز البالغة وعلى احترام الدرية فيه ولذا قال (بغير تحريق وتغريق) أمكن غيرهما أم لا وهذا كالتخصيص لظاهر قوله بقطع ماء بناء على ان المراد عليهم حال كونهم (مع ذرية) أو نساء وأولى مع مسلم فيتركون ان لم يخف على المسلمين وظاهر المصنف انهم يرمون بالمنجنيق ولو مع ذرية أو نساء أو مسلم وهو كذلك (وان ترسو ابذرية) لهم أو نساءهم أى جعلوها ترسا يتوقون به (تركوا) بلا قتال لحق الغامضين في كل حال (الاحوف) منهم على المسلمين فيقاتلون (و) ان ترسوا (بمسلم) قوتلوا (لم يقصد الترس) بالرمى وان خفنا على أنفسنا لان دم المسلم لا يباح بالخوف على النفس (ان لم يخف على أكثر المسلمين) شرط للأخيرة ولقوله وبنار ولقوله

وبالحسن الخ فان خيف على أكثر المسلمين جاز قتلهم وسقطت حرمة الترس سواء كان ذريتهم أو مسلما (وحرم نبل) اسم جمع لا واحد له من لفظه معناه السهام العربية مؤنث كذا في الصباح (سم) بضم السين وشذليم ونائب فاعله ضمير النبل فالمناسب سميت أى جعل فيها السم القاتل أى حرم علينا رميهم بها والذي في النوادر كره مالك رضى الله تعالى عنه ان يسم النبل والرماح ونحوه لأن يونس فحمل المصنف الكراهة على الحرمة وقيد بها بعضهما إذا لم يكن عند العدو نبل مسموم والافيجوز حينئذ (و) حرم علينا (استعانة بمشرك) أى كافر والسين والتاء للطلب فان خرج من تلقاء نفسه فلا يمنع على الاعتماد وقال أصبغ يمنع أشد المنع ودليل الاول غزو صفوان بن أمية مع النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ والطائف قبل اسلامه ولعل وجهه ان صفوان كان من المؤلفة قلوبهم فيحتمل أنه أجاز له للتألف للخروج من تلقاء نفسه ويدل لأصبغ ظاهر خبر مسلم ارجع فلن أستعين بمشرك قاله ليهودى خرج من غير طلب وأجاب غيره بأن النهي كان في وقت خاص وهو بدليل غزو صفوان في حنين والطائف (الخدمة) منه لنا كحفر أوهمهم أوزمى بمنجنيق أو صنعة فلا تحرم الاستعانة به (و) حرم (ارسال مصحف) ولوطيله الطاغية لتدبره خشية إهانتهم (لهم) أو اصابة نجاسة وأراد به ما يقابل الكتاب الذي فيه كآية بدليل ذكره بعد فلا يقال مفهوم مصحف ان مادونه ولو الجدل لا يحرم ارساله وهو يعارض مفهوم قوله الآتى فيما يجوز وبث كتاب فيه كآية قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان طلبك كافر أن تعلمه قرآنا فلا تفعل لانه نجس ولا يجوز تعليمه الفقه (و) حرم (سفر به) أى المصحف (لارضهم) أى بلاد الكفار تنازع فيه ارساله وسفرو لومع جيش كثير (ك) سفر به (مرأة) لارضهم مسلمة حرة أو أمة أو كتيابية زوجة لمسلم فيحرم (الافى جيش آمن) بمد الهمة وكسر الميم فيجوز السفر بالمرأة خاصة ولذا فصل بالكاف لانها تنبه على نفسه والمصحف قد يسقط ولا يشعر به وقد كان صلى الله عليه وسلم يقرع بين نسائه في سفر الغزولان جيشه آمن (و) حرم (٢٥٤) (فرار) من عدو على مسلم وان لم يتعين الجهاد عليه أو كان مندوبا (ان بلغ المسلمون)

الذين معهم سلاح (النصف) من عدد الكفار كائنة من مائتين ولو فر الامير فالمعتبر عند ابن القاسم والجمهور العدد لا القوة والجد خلافا لابن الملاحون وتخص

وَحَرَّمَ نَبْلَ مَنْ وَأَسْتَعَانَةَ بِمُشْرِكٍ إِلَّا بِخِدْمَةٍ وَارْسَالِ مُصْحَفٍ لَهُمْ وَسَفَرٍ بِهِ لَارْضِهِمْ كَمَرْأَةٍ إِلَّا فِي جَيْشٍ آمِنٍ وَفَرَارٍ إِنْ بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ النِّصْفَ وَلَمْ يَبْلُغُوا اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا إِلَّا تَحَوُّفًا وَتَحِيزًا إِنْ خِيفَ وَالْمُثَلَّةُ وَحَمَلُ رَأْسٍ لِبَلَدٍ أَوْ وَالِ وَخِيَانَةُ أَسِيرٍ اثْنَيْنِ طَائِعًا وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ

والغلول

الحرمة بمن فر أو لافان لم يكن معهم سلاح أو لم يبلغوا النصف فلا يحرم (ولم يبلغوا) أى

المسلمون (اثني عشر ألفا) عطف على مفهوم ان بلغ المسلمون النصف وقيد فيه أى فان لم يبلغوا النصف ولم يبلغوا اثني عشر ألفا جاز الفرار أو والحال انهم لم يبلغوا اثني عشر ألفا فان بلغوها حرم ولو كثرت الكفار جدا ما لم تختلف كلمتهم والاجاز لخبر ان يغلب اثنا عشر ألفا من قلة الا ان تختلف كلمتهم وما لم يكن العدو بمحل مدده ولا مدد للمسلمين والاجاز (الاتحرفا) بفتح التثنية والحاء المهملة وضم الراء مشددة بأن يظهر الهزيمة لاتبعة العدو فيرجع عليه فيقتله وهو من مكيدة الحرب (و) الا (تحيزا) الى أمير الجيش أو الى فئة فيتقوى بهم وشرط جوازها كون المتحرف والمتحيز غير أمير الجيش والامام وأماها فليس لهما التحوف ولا التحيز لحصول الحلل وللفسدة به والذي من خصائصه عليه الصلاة والسلام وجوب مصابرة العدو الكثير من غير اشتراط ما هنا (ان خيف) العدو أى خاف منه المتحيز ان يقتله خوفا يبين ان كان أنحيازه الى فئة خرجوا معهم أمالو كان خرجوا من بلاد الأمير وهو مقيم في بلده فلا يكون فئة لهم ينجازون اليه قاله الخطاب (و) حرم (المثلة) أى التمثيل بالكفار بقطع أطرافهم وقلع أعينهم بعد القدرة عليهم ولم يمثالوا بمسلم فيجوز حال القتال قبل القدرة عليهم أو بعد غشيلهم بمسلم قاله الباجي في أسير كافر عندنا وقد يمثالوا بأسير مسلم عندهم (و) حرم (حمل رأس) من عدو من بلد قتله (بلد) آخر (أو) لـ (وال) أى أمير جيش في بلد القتال ويجوز حملها في بلد القتال لغير وال واستظهر جواز حملها لبلد آخر لمصلحة شرعية كاطمئنان القلوب بالحزم بموته وقد حمل رأس كعب بن الأشرف من خيبر الى المدينة (و) حرم (خيانة) مسلم (أسير) في بلد العدو (اتمنن) أى اتمننه كافر صراحة نحو أمناك على أموالنا وذرتنا ونسائنا أو ضمنا كاعطائه شيئا يصنع حال كونه الأسير (طائعا) في اتمنانه على أموالهم وذريتهم ونسائهم بل (ولو) اتمنن (على نفسه) بهدمه أن لا يهرب ولا يحومهم فيما تقدم أو بغير عهد يمين فيها أو بغيرها ومفهوم اتمنن انه ان لم يؤمن تجوز خيانتة ومفهوم طائعا انه ان اتمنن مكرها تجوز خيانتة

في جميع ما تقدم ولو خلقوه بمينا على عدمها فان قلت كيف يتصور طوعه وهو امير قلت بتصور فيمن احبوه وظنوا فيه الامانة وأطلقوه
يذهب حيث شاء في بلادهم فأعجبت به لكثرة زينة الدنيا مثلا (و) حرم (الغلول) أصله الماء الجاري بين الشجر ثم نقل لأخذ شيء من
الغنيمة قبل حوزها لادخال الغلال ما يأخذه بين متاعه ليخفيه عن غيره (وأدب) أي الغال (ان ظهر) أي اطلع (عليه) لا
يمنعه سهمه من الغنيمة ومفهوم ان ظهر عليه انه ان جاء ثائبا فلا يؤدب ان كان قبل القسمة وتفرق الجيش والأدب ابن رشد ومن تاب
بعد القسمة واقتراق الجيش أدب عند جميعهم واما الأخذ منها بعد حوزها فمفسرة وستأتي في قوله وحذر ان وسارق ان حذر النعم (وحاز أخذ
محتاج) من المجاهدين الذين يسهم لهم ظاهره ولولم يبلغ الضرورة المبيحة للمينة فان كان لا يسهم له ففي جواز أخذه وعدمه قولان
ومفعول أخذ المضاف لفاعله قوله (نملا وحزاما وإبرة وطعاما وان) كان المأخوذ (نملا) بفتح النون والعين اسم جمع لا واحد له من
لفظه أي ابلا أو بقرا أو غنما يذكيه ويأكل لحمه ويرد جلده للغنيمة ان لم يحتاج له قال ابن عرفة في المدونة ولونهاهم الامام ثم اضطروا
اليه جاز لهم كله أبو الحسن لأن الامام اذا ذكعاص فلا يلتفت اليه (وعلقا) لدايته وشبهه في جواز الأخذ فقال (كثوب وسلاح ودابة
ليرد) أي الثوب والسلاح والدابة للغنيمة بعد استعنائها عنها فهو راجع لما بعد الكاف فلذا فصل بها (ورد) الأخذ للغنيمة (الفضل) أي
الفاضل عن حاجته من جميع ما أخذه من الغنيمة لحاجته اليه (ان كثر) أي زادت قيمته عن درهم (فان تعذر) رد ما وجب
رده سواء كان مما قبل الكاف أو مما بعدها لسفر الامام وتفرق الجيش (تصدق به) كله بلا تخيس كما يؤخذ من التوضيح
على المشهور وقال ابن المواز يتصدق منه حتى يبقى اليسير فله ابتاؤه (٣٥٥) لنفسه واستبعد ابن عبد السلام بأن اليسير
يقدر منفردا لا اجتماعا

والغلول وأدب ان ظهر عليه وجاز أخذ محتاج نملا وحزاما وإبرة وطعاما وان
نملا وعلقا كثوب وسلاح ودابة ليرد ورد الفضل ان كثر فان تعذر تصدق
به ومضت المبادلة بينهم وببائدهم إقامة الحد وتخريب وقطع نخل وحرق ان
أنكى أو لم ترج والظاهر انه مندوب كمكسه ووطء أسير زوجة أو أمة
سلمتا وذبح حيوان وعرقته وأجهز عليه وفي النخل ان كثرت ولم يقصد
عسلها روايتان

كصاع بصاعين من جنس واحد (مضت المبادلة) قبل القسمة الواقعة (بينهم) أي المجاهدين وتجوز ابتداء على المذهب لان
كلا منهما كأنه رد ما فضل عنه للغنيمة وأخذه الآخر منها فلا مبادلة في الحقيقة فان تبادلا بعد القسم بتفاضل فسح وكذا
ان تبادلا به مع عدم احتياج كل لفاضل الآخر لوجوب رده للغنيمة (و) جاز أي اذن للامام (ببيلدهم) أي الكفار
(إقامة الحد) الشرعي لزنا أو سرقة أو قتل أو حراة على من فعل موجه لانه واجب عليه ان يقيمه ببيلدهم ولا يؤخره حتى
يرجع لبلده ويشعر به تقديم الجار والمجرور المفيد للاختصاص فكأنه قال لا يقيمه الا ببيلدهم (و) جاز (تخريب) لبائدهم
(وقطع نخل وحرق) لزرعهم (ان أنكى) أي ما ذكر أي كان فيه نكابة للكفار ورجيت للمسلمين (أو) لم ينك (لم ترج)
لهم فالجواز في هاتين الصورتين فان أنكى ولم ترج تعين التخريب أو القطع أو الحرق وان لم ينك ورجيت وجب الإبقاء فلا تدخل هاتان
الصورتان في كلامه (والظاهر) عند ابن رشد (انه) أي المذكور من التخريب والقطع (مندوب) ان لم يرج لنكابتهم وشبهه
في النذب عند ابن رشد فقال (كمكسه) وهو الإبقاء مندوب ان رجي للمسلمين (و) جاز (وطء) (أسير) في بلد العدو
(زوجة أو أمة) له مسبيتين معه ان أيقن أنهما (سلمتا) من وطء سايهما لأن سيهم المسلحة لا يهدم نكاحها ان كانت زوجة
ولا يبطل ملكها ان كانت أمة وقوله وهدم السبي النكاح في سبي المسلمين نساء الكافرين واراد بالجواز عدم حرمة اذهوم مكروه
لقول الامام مالك رضى الله تعالى عنه أكره ذلك لما أخاف من بقاء ذريته بأرض الحرب (و) جاز (ذبح حيوان) ما كول أو غيره عجز
عن الاتفاع به أي قطع خلقومه وودجيه (وعرقته) الواو بمعنى أو أي أوقف عرقوبه وظاهره وان كان لا نكابة فيه ويرجى
للمسلمين (وأجهز عليه) أي الحيوان والواو بمعنى أو أي فعل به ما يسجل موته ولو غير الدابة الشرعية (وفي) جواز اتلاف (النخل)
بحاء مهملة محرق ويحوى (ان كثرت) لنكابتهم به (و) الحال انه (لم يقصد) باتلافها (عسلها) أي أخذه وكرهته (روايتان)

مع غيره (و) ان أخذ
شخصان مما يسهم لهما
محتاجان صنفى طعام
كقمح وشعير وفضل عن
كل منهما كثير مما أخذه
واحتاج كل منهما لما فضل
بيد الآخر فتبادلا بتفاضل

ومفهوم ان كثرت انها ان كانت قليلة ولم يقصد غسلها كره اتلافها ومفهوم لم يقصد غسلها انه ان قصد غسلها فلا يكره اتلافها قبلت
أو كثرت (وحرقت) أي الذبوح والعرقب والمجهر عليه وجوبا (ان أكلوا) أي استحل الكفار في دينهم ان يأكلوا (الهيئة) ولو ظنا لثلا
ينتفعوا به وشبهه في الحرق فقال (كتمان) لهم أو يسلم (عجز عن حمله) لبلد الاسلام وعن الانتفاع به فيحرق لثلا ينتفعوا به
(و) جاز (جمل) بفتح الجيم أي اتخاذ ووضع (الديوان) أي الدفتر والمعنى انه يجوز للامام أن يجعل ديوانا أي دفترا يجمع فيه
أسماء الجند وعطاءهم (و) جاز (جمل) بضم الجيم أي قبر من المال أي أعطاه (من) شخص (قاعد) أي متخلف عن الجهاد
(لمن يخرج) للجهاد نائباً (عنه) أي القاعد في الخروج له (ان كانا) أي القاعد والخارج (بديوان) واحد وقد كره مالك لمن في
السبيل اجارة فرسه لمن يربط عليه أو يزوجه عليه فهذا اذا أجر نفسه أشد كراهة وكان مال كراهة الله تعالى أشار الى ان الأصل منع هذه
الاجارة للجهل وأجيزت اذا كانا بديوان واحد لأن على كل واحد منهما ما على الآخر فليس اجارة حقيقية اهـ (و) جاز برأحية (رفع صوت
مرابط) وحارس بحر (بالتكبير) في حرسهم لانه شعارهم ليلا ونهارا وكذا رفعه بتكبير العيود والتلبية والسرف في غير هذه أفضل لقوله
صلى الله عليه وسلم لرافعي أصواتهم بالدعاء ان الذي تدعون بين أكتافكم (وكره النظر ب) أي التقني بالتكبير (وقتل عين) أي
جاسوس على المسلمين يطالع الحربين على عورات المسلمين وينقل أخبارهم اليهم وهو رسول الشر والناموس رسول الخير ان لم يؤمن
بل (وان) كان الجاسوس ذميا عندنا أو حربيا (أمن) بضم الهمزة وكسر الميم مشددة لأنه لا يتضمن كونه عينا ولا يستلزمه
ولا يجوز عقده عليه ويتعين قتله الآن يسلم ونقل عن سخون ان رأى الامام استرقاقه فهو له واستشكل بأنه لا يدفع شره
(والسلم) العين (كالزندق) أي (٢٥٦) الذي أظهر الاسلام وأخفى الكفر في تعيين قتله وان أظهر التوبة بعد

الاطلاع عليه وقبول
توبته ان أظهرها قبل
الاطلاع عليه (و) جاز
(قبول الامام هديتهم) ان
كان لهم منعة وقوة لان
ضعفوا أو أشرف الامام على
أخذهم فقصدها التوهين
بها (وهي) أي الهدية (له)

وَحُرِّقَ أَنْ أَكَلُوا لِلْمَيْتَةِ كَمَتَاعٍ عَجَزَ عَنْ حَمْلِهِ وَجَمَلَ الدِّيَّانَ وَجَمَلٌ مِنْ قَاعِدِهِ
لَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ أَنْ كَانَ بِدِيَّوَانٍ وَرَفَعَ صَوْتَهُ مُرَابِطٌ بِالتَّكْبِيرِ وَكَرِهَ التَّنْظِيرَ
وَقَتْلَ عَيْنٍ وَإِنْ أَمَّنَ وَالسَّلَامُ كَالزَّنْدِيقِ وَقَبُولُ الْإِمَامِ هَدِيَّتَهُمْ وَهِيَ لَهُ إِنْ
كَانَتْ مِنْ بَعْضِ لِسْكَرَابَةٍ وَقِيءَ أَنْ كَانَتْ مِنَ الطَّاعِيَةِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِلَدِّهِ
وَقِتَالُ رُومٍ وَتَرْكُ وَاجْتِهَادُ عَلَيْهِمْ يَقْرَأُ آيَةَ وَبَشَتْ كِتَابِهِ فِيهِ كَالْآيَةِ وَإِقْدَامُ
الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِيُظْهِرَ شَجَاعَةً عَلَى الْأَظْهِرِ وَانْتِقَالٌ مِنْ مَوْتٍ

أي الامام خاصة (ان كانت) الهدية (من بعض) من الحربين للامام (لسكرابة) بينه وبينهم
أو مكافأة له أو لرجاء بدله أو نحوها وسواء دخل بلد العدو أم لا فان كانت من بعض الامام للاقربة ففي المسلمين بلا تخميس ان كانت
قبل دخول بلدهم والا فغنيمة (وهي) (في) أي لصالح جميع المسلمين (ان كانت) الهدية (من الطاغية) أي ملكهم للامام لأنه
الحديث عنه قبل ولقوله (ان لم يدخل) الامام (بلده) أي العدو كانت لاقربة أم لا فان دخل بلده فغنيمة كانت لاقربة أم لا والظاهر
عدم مراعاة كون هدية الطاغية لسكرابة كون الغالب فيها الخوف من الملك وجيشه فلذا لم تكن له (و) جاز (قتال روم وترك)
كفارا أي أذن فيه فيصدق بوجوبه وفي نسخة نوب بدل روم ويراد بهم الحبشة وان كان النوب في الأصل غيرهم وهي صواب كما في
الخطاب وقصد المصنف بها الإشارة الى أن حديثي اتركوا الحبشة حينما تركوكم واتركوا الترك ما تركوكم ليس معمولا بهما على ظاهرهما
من وجوب الترك وحرمة القتال وانما المراد بالنهي فيهما الارشاد فقط فلا ينافي الجواز فلذا نص عليه أو ان قتال غيرهم في ذلك الزمان أولى
أو لم تصح عنده تلك الآثار (و) جاز (اجتجاج عليهم) أي الكفار (بقرآن) ان أمن سبهم له ولمن أنزل عليه والاحريم والمراد
بالاجتجاج تلاوته عليهم لعلمهم بوجوبهم لا المجادلة التي يقول الخصم بالحجة فيها لأنهم غير قائلين به حال تلاوته عليهم (و) جاز (بش
كتاب) للعدو (فيه كآلية) والآيتين والثلاثة وعبر ابن عبد السلام بالآيات فيشمل أكثر من ثلاث آيات والجواز مقيد بأمن السب
والامتهان (و) جاز (إقدام الرجل) من المسلمين (على) قتال عدد (كثير) من الكافرين (ان لم يكن) إقدامه (ليظهر)
به (شجاعة) بأن كان يقصد اعلاء كلمة الله تعالى (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف فشرط جواز الاقدام قصد
الاعلاء ولو علم ذهاب نفسه (و) جاز لمن يتقن الموت وتعارضت عليه أسبابه (انتقال من) سبب (موت) كحرق مركب هو

بها (ل) سبب (آخر) كطرح نفسه في بحر مع عدم معرفة عوم (ووجب) الانتقال (ان رجاء) به ولو شكاً (حياة) مستمرة (أوطولها) أى الحياة ولو يحصل له ما هو أشد من الموت المحجل لان حفظ النفس واجب ما أمكن فيجوز قطع من أكلت الأكلة بعض كفه خوفاً كلها جميعه ما لم يخف الموت من قطعه وشبهه في الوجوب فقال (كالنظر) من الامام بالصلحة للمسلمين (في الاسرى) الصالحين للقتال من الكفار قبل قسم الغنيمة (بقتل) لمن يجوز قتله (أومن) بفتح اليم وشد النون أى عتق وتخليه سبيل لمن قلت قيمته وتحسب من الجنس (أو فداء) بمال من الكفار أكثر من قيمته أو بأسير مسلم عندهم وتحسب قيمته من الجنس ويجعل الفداء في بيت المال وقال سحنون انما يقضى بأسرى المسلمين (أو) ضرب (جزية) على من يصح ضربها عليه وتحسب قيمته من الجنس (أو استرقاق) فيمن يجوز استرقاقه وهو من جملة الغنيمة وهذه الوجوه الخمسة بالنسبة للرجال المقانلين واما النراري والنساء فليس فيهم الا الاسترقاق والمفاداة (ولا يمنع) أى استرقاق الاسيرة الكافرة (حمل ب) جنين (مسلم) بأن تزوجها حال كونها كتابية مسلم بأرض الحرب وسبيت حاملها منه أو أسلم زوجها الكافر وسبيت حاملها فقبل اسلامه أو بعده فالجنين مسلم في الصور الثلاثة تبعاً لأبيه وترق في جميعها (ورق) أى الحمل (ان حملت) أمه (به بكفر) من أبيه ثم أسلم كافي الصورة الوسطى لا إن حملت به حال اسلام أبيه كافي الطرفين (و) وجب (الوفاء بها) أى الشرط الذى (فتح لنا) الحصن أو البلد (ب) سبب اشتراط (هـ) بعضهم) أى المحاربين كأفتح على ان تؤمنوني على فلان رأس الحصن فالرأس مع القائل أمان لانه لا يطلب الأمان لغيره الا مع طلبه لنفسه وكذا على أهلى (و) وجب الوفاء (بأمان الامام) وفاء (مطلقاً) أى عن التقييد ببلد السلطان (٣٥٧) المؤمن فيكون مؤمناً في بلاد جميع

سلاطين المسلمين هذا قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن الماجشون يختص ببلاد المؤمن وشبهه في وجوب الوفاء فقال (ك) المسلم (المبارز) لكافر على شروط فيجب وفاؤه بالشروط (مع قرنه) بكسر القاف أى مثله في

لَا خَرَّ وَوَجَبَ إِنْ رَجَا حَيَاةً أَوْ طَوَّلَهَا كَالنَّظَرِ فِي الْأَسْرَى بِقَتْلِ أَوْ مَنِّ أَوْ فِدَاءٍ أَوْ جَزِيَّةٍ أَوْ اسْتِزْقَاقٍ وَلَا يَنْفَعُهُ حِمْلٌ بِمُسْلِمٍ وَرُقٌّ إِنْ حَمَلَتْ بِهِ يَكْفُرُ وَالْوَفَاءُ بِمَا فَتَحَ لَنَا بِهِ بَعْضُهُمْ وَبِأَمَانِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا كَالْبَارِزِ مَعَ قَرْنِهِ وَإِنْ أُعِينَ بِإِذْنِهِ قُتِلَ مَعَهُ وَلَيْنَ خَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِيُثْلَمُوا إِذَا فَرَّغَ مِنْ قَرْنِهِ الْإِعَانَةُ وَأَجْبَرُوا عَلَى حُكْمِهِ مَنْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصْلَحَةَ وَإِلَّا نَظَرَ الْإِمَامُ

(٣٣ - جواهر الأكليل - أول) القوة وتجاوز باذن الامام العدل فقيدروى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه ان دعا المدلول للمبارزة فأكره أن يبارزه أحد الاباذن الامام العدل واجتهاده في المشارق القرن بكسر القاف جمعه اقران وهو الذى يقارنك فى بطش أو شدة أو قتال أو علم فاما الذى فى السن فقرن بالفتح وقرين وجمعه قرناء (وان أعين) الكافر المبارز لمسلم من واحد أو جماعة (بأذنه) أى الكافر المبارز (قتل) أى الممان (معه) أى معينه وبغير أذنه قتل المعين وحده وترك الممان مع قرنه على ما دخلا عليه من الشروط (ولن) أى المسلم الذى (خرج) للمبارزة حال كونه (في جماعة) مسلمين (مثلها) من الحربين من غير تعيين شخص لأخرو برز عند مناشبة القتال كل واحد من المسلمين لكل واحد من الكافرين ف(إذا فرغ) أحد المسلمين (من قرنه) بقتله فتجوز له (الإعانة) لمسلم آخر على قرنه نظراً لخروج الجماعة للجماعة فكانت كل جماعة بمنزلة قرن واحد ولقضية على وحمة وعبيدة بن الحرث بن عبدالمطلب رضى الله تعالى عنهم بارزوا يوم بدر الوليد بن عتبة وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة فقتل على الوليد بن عتبة وقتل حمزة عتبة بن ربيعة وأما شيبة بن ربيعة فضرب عبيدة فقطع رجله فسكر عليه على وحمة فاستنقذه من شيبة وقتلاه قاله قت وسالم (وأجبروا) أى الكفار المتحصنون بحصن ومدينة أو القادمون أرض الاسلام ينجون بجارة إذا نزلوا بأمان على حكم شخص معين وحكم فيهم بحكم فأبوه فيجبرون (على) تنفيذ (حكم من) أى الذى (نزلوا على حكمه) فيهم إذا أنزلهم الامام على حكم أحد غيره وان كان لا يجوز له ابتداء وإنزال بنى قرينة كان على حكم النبي صلى الله عليه وسلم ثم حكم فيهم سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه خصوصية لتطبيب قلوب الانصار الأوس لأنهم كانوا موالىهم (ان كان) من نزلوا على حكمه (عدلاً) فى الشهادة على انها شرط فى كل حاكم عاماً كان أو خاصاً (وعرف) من نزلوا على حكمه (المصلحة) للمسلمين (والا) أى وان لم يكن عدلاً عارفاً بالمصلحة بان كان فاسقاً أو جاهلاً بالمصلحة صرح حكمه و(نظر الامام) فيه فان رآه صواباً أمضاه والارده وشبهه فى نظر الامام فقال

(كشأين غيره) أى الامام من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله (اقلبا) أى عددا كثيرا لا ينحصر الابعس وان لم يكن أحد الأقاليم السبعة (والا) أى وان لم يؤمن غير الامام اقلبا بان عددا محصورا (فهل يجوز) تأمينه ابتداء وبمضى ولا نظر للامام فيه (وعليه الأكثر) من شارحيها (أو) لا يجوز ابتداء ولكن (بمضى) ان أمضاء الامام ظاهر كلامه انهما فيمن سوى الامام ولو مستوفيا لشروط التأمين بان كان حرا مسلما عاقلا بالغا ذكرا وليس كذلك لأن تأمينه لازم على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن المأجشون بنظر فيه الامام وجواز التأمين أو مضيه اذا كان (من مؤمن) بفتح الهمزة وشد الميم مكسورة (عيز) أى عاقل الأمان ان كان بالغا ذكرا حرا مطيعا للامام بل (ولو) كان (صغيرا أو امرأة أو رقاً أو خارجا على الامام) العدل وكان مسلما وغير خائف من الحربين (لا) ان كان (ذميا) لأن كفره يحمله على سوء نظره للمسلمين (أو) لا ان كان (خائفا منهم) أى الحربيين في جواب الاستفهام (تأويلان) فهو راجع لما قبله لا فلو قدمه عليه لكان أحسن (وسقط القتل) عن الحربى بتأمينه من الامام أو غيره وأمضاء الامام قبل الفتح بل (ولو بعد الفتح) هذا قول ابن القاسم وابن المأجشون لا يجوز لمؤمنه قتله ويجوز لغيره فالخلاف في سقوط القتل بالتأمين بعد الفتح انما هو بالنسبة لغير المؤمن وانما هو فليس له قتله اتفاقا كذا في التوضيح والخطاب ومقتضى نقل المواق عن ابن بشر ان الخلاف في تأمين غير الامام بالنسبة للقتل وكذا غير القتل ان كان التأمين قبل الفتح لا بعده فيسقط القتل فقط لا للفداء أو الجزية أو الاسترقاق فيرى الامام رأي فيه ثم الأمان يكون (بلفظ أو إشارة مفهومة) أى شأنها الافهام بان يفهم العدو الأمان منها وان قصد (٢٥٨) المسلمون بهاضره كفتحنا المصحف وحلفنا ان تقتلهم فظنوا تأميننا ومعنى كونه

تأميننا انه يعصم دمه وماله لكن بخير الامام بين امضائه ورده لما منه وبهذا يجمع بين ما في التوضيح من اشتراط قصده وما في المواق من عدم اشتراطه بحمل ما في التوضيح على التأمين المتعقد الذى لا يرد وما في المواق على ما يجبر فيه

كشأين غيره اقلبيما والا فهل يجوز وعليه الاكثر أو يفتى من مؤمن مميّز ولو صغيرا أو امرأة أو رقاً أو خارجا على الإمام لا ذميا أو خائفا منهم تأويلان وسقط القتل ولو بعد الفتح بلفظ أو إشارة مفهومة إن لم يضرب وان ظنه حربى فجاء أو نهى الناس عنه فمضوا أو نسوا أو جهلوا أو جهل إسلامه لا إمضاء أمضى أو رد ليخلو وأن أخذ مقبلا بأرضهم وقال جئت أطلب الأمان أو بأرضنا وقال ظننت أنكم لا تعرضون لتأجير أو بينهما رد لما منه وان قامت قرينة فعليها وان رد يرجح فعلى أمانه

الامام اه وشرط جواز التأمين من الامام أو غيره أو مضيه (ان لم يضرب) التأمين للمسلمين بان كان فيه مصلحة حتى لهم فى الجواهر وشرط الأمان أن لا يكون على المسلمين ضررا فلا أمن جاسوسا أو طليعة أو من فيه مضرة لم تنقذ ولا تشرط المصلحة بل عدم المضرة ثم قال فلو فقد الشرط بان كان عينا أو جاسوسا أو طليعة أو من فيه مضرة لم ينقذ (وان ظنه) أى التأمين (حربى) من غير إشارة منا ولم تقصده كقولنا لرئيس مركب العدو أرح قلبك فظنه تأمينا (فجاء) الحربى اليه اعتمادا على ظنه (أو نهى) الامام (الناس عنه) أى التأمين (فمضوا) أى خالفوا نهى الامام وأمنوا (أو نسوا) نهى الامام وأمنوا (أو جهلوا) وجوب امتثاله وحرمة مخالفته وأمنوا (أو) أمن ذمى حربيا (جهل) الحربى (اسلامه) أى اعتقد اسلام الذمى الذى آمنه (لا) ان علم الحربى انه ذمى وجهل أى اعتقد (امضاء) أى تأمين الذمى فلا يفتى وجواب ان ظنه حربى وما عطف عليه (أمضى) أى التأمين أى امضاء الامام ان رآه مصلحة للمسلمين (أورد) أى الحربى (لعله) أى التأمين الذى كان به حاله وان لم يأمن فيه على نفسه ولا يجوز قتله ولا استرقاقه (وان أخذ) الحربى حال كونه (مقبلا) أى حالة اقباله اليه وصلة أخذ (بأرضهم) أى الكفار (وقال جئت) لكم (أطلب الأمان) منكم (أو) أخذ (بأرضنا) ومعه سلع ودخلها بلا تأمين (وقال) أى الحربى المأخوذ بأرضنا جئت لأتجرو (ظننت أنكم لا تعرضون لتأجير أو) أخذ (بينهما) أى أرضى المسلمين والكافرين وقال جئت أطلب الأمان و (رد لما منه) أى محل يأمن فيه على نفسه وماله فى المسائل الثلاثة (وان قامت قرينة) على صدقه كوجود سلع بلا سلاح معه (فعليها) أى القرينة يعمل فى المسائل الثلاثة (وان رد) أى الحربى المؤمن بعد توجهه لبلده وقبل وصوله اليه (يرجح) وكذا ان رجح مختارا على ظاهر كلام ابن يونس (فهو) على أمانه السابق

(حتى يصل) لبلده أو لأمته وله نزوله بالمكان الذي كان به وليس للإمام الزامه الذهاب ولما فرغ من متعلقات الأمان شرع في متعلقات الاستئمان وهو كما قال ابن عرفة تأمين حربي ينزل لأمر ينصرف بانقضائه فقال (وإن مات) الحربي المستأمن في غير معركة ولا أسر (عندنا فماله) وديته ان قتل (في) لبيت المال (ان لم يكن معه وارث) له ببلدنا فان كان معه وارث له عندهم بقول أساقفتهم ولو زوجة أو بنتا فماله وديته لذلك الوارث سواء دخل على التجهين أم لا (ولم يدخل) بلدنا (على التجهين) أي شراء أمتعة بأن دخل على الإقامة أو كانت معتادة لهم أو جعل مادخل عليه ولإعادة لهم أو طال إقامة بالعرف بعدد دخوله على التجهين أو اعتياده تنزيلا له منزلة الدخول على الإقامة ففي هذه الصور الخمسة ماله وديته فيء وان لم يمت وأراد الرجوع الى بلده فلا يمكن منه الا لا يخرج يعورات المسلمين فان حارب بعد خروجه من عندنا وأسر فاشارة بقوله (و) ان نقض العهد وحارب المسلمين قتلوه فماله (لقاتله ان أسر) حيا (ثم قتل) وحمل كونه لقاتله ان كان من غير الجيش وغير المستند له والأفيخمس كسائر الغنيمة (والا) أي وان دخل على التجهين بنص أو إعادة ولم تطل إقامته فيهما (أرسل) ماله الذي عندنا (مع ديته) أي الحربي المقتول ظلما في غير معركة (لوارثه) في دينه وشبه في الارسال للوارث فقال (كوديته) أي مال الحربي المتروك عندنا سواء كان ودية عرفية أم لا وقد مات ببلده وليس له وارث عندنا فيرسل لوارثه ببلده (وهل) ترسل وديته لوارثه ان مات ببلدنا أو قتل ظلما بل (وان قتل) أي الحربي (في معركة) بينه وبين المسلمين بلا أسر (أو) ان قتل في معركة فهي (فيء) لبيت المال فلا ترسل لوارثه ولا تخمس (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدها الأول لابن المواز والثاني لابن القاسم حكاهما (٢٥٩) ابن يونس (و) ان نهب حربي

سليما من مسلم أو ذمي وذهب به الارضه ثم رجع به البلادنا بامان (كره لغيره) المسلم أو الذمي (المالك) للسلع التي قدم بها الحربي بامان (اشترى سلعة) أي المالك لانه اغراء لهم على أموال المسلمين والذميين وتقوية لهم

حَتَّى يَصِلَ وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَمَالُهُ فِيهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ وَلِقَاتِلِهِ إِنْ أَسْرَ ثُمَّ قُتِلَ وَالْأَرْسَالُ مَعَ دِيَّتِهِ لَوَارِثِهِ كَوَدِيَّتِهِ وَهَلْ وَإِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ أَوْ فِي قَوْلَانٍ وَكَرِهَ لِغَيْرِ الْمَالِكِ اشْتِرَاءَ سَلْعِهِ وَفَاتَتْ بِهِ وَبِهِمْ لَهَا وَانْتَزَعَ مَا سُرِقَ ثُمَّ عِيدَ بِهِ لِبَلَدِنَا عَلَى الْأَظْهَرِ لَا أَحْرَارَ مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ وَمَلَكَ بِإِسْلَامِهِ غَيْرَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَفَدَيْتَ أُمَّ الْوَلَدِ وَعَتَقَ الْمُدْبِرَ مِنْ ثَلَاثِ سَيِّدَةٍ وَمُعْتَقٍ لِأَجْلِ بَعْدِهِ وَلَا يَتَّبِعُونَ

عليهم ولانه يفوتها على مالكها (و) ان اشتراها غير مالكها (فاتت) السلعة على مالكها (به) أي شراء غيره فليس له أخذها من مشتريها جبرا بالثمن ولا بغيره (و) فاتت أيضا (بهيتم) أي الحربيين بأرضنا بعد دخولها بامان (لها) أي سلعة المسلم أو الذمي سواء وهبها لمسلم أو ذمي اما لان التأمين يحقق ملكهم أولا لانه به صارت له حرمة ليست له في دار الحرب (وانتزع) من الحربي المستأمن أو الذي ضربت عليه الجزية (ما) أي الشيء الذي (سرق) من مسلم أو ذمي في زمن العهد أو غضب ولورقيقا وذهب به لارض الحرب (ثم عيد) أي رجع (به لبلدنا) فينتزع (على الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد سواء عاد به سارقه أو غيره وتقطع يد السارق ان عاد به كقتل من قتل مسلما أو ذميا حال تأمينه ثم هرب الى أرضه ثم رجع اليها ولا يسقط ذلك عنه تأمينه (لا) ينتزع من المستأمنين (احرار مسلمون) أسروهم ثم قدموا بهم بامان ذكورا كانوا أو ناثا ولا يمنعون من وطء الاناث والرجوع بهم الى بلادهم عند ابن القاسم في أحد قولييه وقال غيره انهم ينتزعون منهم بقيمتهم وهو الذي عليه أصحاب مالك رضي الله تعالى عنهم وبه العمل ورجحه جماعة (وملك) الحربي سواء قدم بلادنا بامان حال كفره أم لا (باسلامه) بأرضنا أو بأرضهم ثم قدم بلادنا (غير الحر المسلم) من رقيق ولو مسلما أو ذمي وأمتة لا حر مسلم ولا مسروق ولا حبس محقق كونه حبسا كفره في سبيل الله لانه قد يكتب الرجل ذلك ليجنسه من الناس وعدمه قولان (وفديت أم الولد) الحر مسلم أسرها حربي ثم قدمها أو أسلم في سبيل الله فإدواها منه بقيمتها القربى بها من الحرية اذ لم يبق فيها الا الاستمتاع وبسائر الخدمة ويدفعها حالة ان كان مليا ويتبع بها في ذمته ان كان معدما وتقوم فتا (و) ان أسلم حربي ويبلده مدبر لمسلم بقي بيده الى موت سيده فان مات (عتق المدبر من ثلث) مال (سيده) ان حمله فان حمل بعضه رق باقيه لمن أسلم عليه (و) ان أسلم حربي ويبلده (معتق لأجل) أسلم بقي بيده الى غاية الاجل وعتق (بعده) أي الاجل (ولا يتبعون) أي المدبر الذي عتق جميعه أو بعضه والمعتق لأجل

الذي عتق بعد الأجل أي لا يتبعهم من أسلم عليهم (بشيء) من قيمتهم لأنه ليس له الأخذ منهم إلى موت السيد أو عام الأجل كالكلمة
الاصلي (و) أن مات سيد المدير وعليه دين يستغرق المدير كله أو بعضه رق مقابل الدين الذي أسلم عليه وعتق ثلث باقيه لتقدم حقه
على حق أرباب الديون فيما تستغرقه ديونهم فهو أولى به (لا خيار للوارث) للسيد فيما رق من المدير بين أسلامه لمن أسلم عليه وفدائه
منه بقيته فكذا وارثه (وحدزان) من الجيش بحرية أو ذات مغنم قل الجيش أو كثر (و) قطع (سارق) نصابا فوقه لضعف الشبهة
هنا وقيل إن سرق فوق حقه نصابا و صوب هذا القول الثاني قال لا يجد الزاني بذات المغنم للشبهة ولا يقطع السارق حتى يسرق نصابا فوق
حقه (إن حيز المغنم) أي التقدمة في مكان بالفعل بحيث يكون معينا بين أيدي المجاهدين قبل قسمه فإن سرق منه قبل جوزه فلا
يقطع فهو راجع للسارق فقط وأما الزاني فيحد مطلقا على ما مشى عليه المصنف كاسيد كره في باب الزنا (ووقفت) أي حبست (الارض)
غير اللوات وهي الارض الصالحة للزراعة أي صارت وقفًا على مصالح المسلمين بمجرد الاستيلاء عليها بلا صيغة من الامام وأما اللوات فللامام
تملكها لمن يشاء ومثل الارض الصالحة للزراعة الدورى الحكم وقيل الدورى للغنائم وقيل بخير الامام في وقفها وقسمها وعلى الأول
لا يؤخذ لها كراه بخلاف أرض الزراعة قال القرافي بعد ذكر الخلاف في كراه دور مكة المشهور منع كراهتها للفتحة عنوة وما يقع من القضاء
في اثبات الاملاك وعقود الاجارات والاخذ بالشبهة ونحو ذلك فهو على القول بأن الامام قسمها كسائر الغنائم أو على القول بأنه مخير
في ذلك والقاعدة للتفق عليها ان مسائل الخلاف ان اتصل ببعض أقوالها قضاء حاكم تعين ذلك القول وارتفع الخلاف فاذا قضى حاكم
ثبوت ذلك في أرض العنوة ثبت الملك وارتفع الخلاف وتعين ما حكم به وهذا يطرده في مكة ومصر وغيرها (كصر والشام والعراق)
وأما ما يقع بمصر من شراء بعض سلاطينها وكبرائها بلادا من بيت المال ويجعلونها وقفًا على ما يبتغونه من المساجد مثلاً فانما يحكمون
فيها من يرى ذلك لأهل مذهبا (٣٦٠) (وخمسة) أي قسم (غيرها) أي الارض خمسة أقسام متساوية من سائر أموال

الحربيين مثلبات أو
مقومات يجعل خمس منها
في بيت المال والاحماس
الأربعة للغنائم (إن
أوجب) أي قوتل (عليه)
بحيل وركاب أي إبل وبعير
عن الخيل بالكرع وأما ما تجلى عنه أهله دون قتال فعندنا لا يخمس ويصرف في مصالح المسلمين كما كان النبي صلى الله
عليه وسلم يفعل فيما يؤخذ من بني النضير (فخراجها) أي أجرة الارض الموقوفة التي استأجرها المسلمون أو أهل الذمة من الامام أو جزء
الخارج منها ان ساقى عليها مسلما أو ذميا (والخمس) من التقدمة أو ركاز (والجزية) العنوية والصلحية والفيء وعشور أهل الذمة والمستأمنين
وخراج أهل الصلح وما صالح عليه الحر بين ومال من لا وارث له ومال جهل مالكة محلها بيت مال المسلمين والناظر عليها الامام يصرفها
باجتهاده في مصالحهم العامة كالمساجد والجهاد والرباط والقناطر والاسوار والحصون والمراكب والخاصة كتجهيز ميت وفداء أسير
وقضاء دين مفسر وتزويج عازب ونفقة فقير ونذب بدوّه بالصرف (لآله) أي النبي (عليه الصلاة والسلام) الذين تحرم عليهم
الصدقة وهم بنو هاشم (ثم للمصالح) جمع مصلحة ومنها نفس الامام وعياله بالمعروف حتى قال عبد الوهاب يبدأ بنفسه وعياله
ولو استغرق جميعه ولكن بالمعروف (و بدى) وجوب من المصالح التي بعد آله صلى الله عليه وسلم فالبدء هنا اضافي والمتقدم حقيقة (عن)
أي مصالح من جمع (فيهم المال) كبناء مساجدهم وعمارة ثغورهم وأرزاق قضائهم ومؤذنيهم وقضاء ديونهم وعقل جنائهم
ويعطون كفاية سنة (وتنقل) وجوبا (للاخوج) عن جبي المال فيهم (الاكثر) وابقى الاقل من جبي فيهم المال وفيها للمالك
رضى الله تعالى عنه يبدأ في الفيء للفقراء فما بقى كان بين الناس بالسوية الا ان يرى الامام حبسه لنوائب الاسلام ابن القاسم عريتهم
ومولاهم سواء لان مال الكارضى الله تعالى عنه حدث أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خطب فقال اني عملت عملا وعمل صاحبى عملا
وان بقيت لاقابل لأحقن أسفل الناس بأعلامهم ما من أحد إلا له في هذا المال حق أعطيه أو منعه ولو كان راعيا أو راعية بعدن فأعجب ما لك
هذا الحديث وقد أطال ابن عرفة في هذا المقام فليراجعه من أحب (وتنقل) أي زاد الامام (منه) أي خمس التقدمة (السلب)
وهو ما سلب من القتل ويسمى نفلا كليا وأما النفل الجزئي فشيء معين كفرس أو ثوب أو سلاح يعطيه الامام لبعض المجاهدين من

الحربيين مثلبات أو
مقومات يجعل خمس منها
في بيت المال والاحماس
الأربعة للغنائم (إن
أوجب) أي قوتل (عليه)
بحيل وركاب أي إبل وبعير

عن الخيل بالكرع وأما ما تجلى عنه أهله دون قتال فعندنا لا يخمس ويصرف في مصالح المسلمين كما كان النبي صلى الله
عليه وسلم يفعل فيما يؤخذ من بني النضير (فخراجها) أي أجرة الارض الموقوفة التي استأجرها المسلمون أو أهل الذمة من الامام أو جزء
الخارج منها ان ساقى عليها مسلما أو ذميا (والخمس) من التقدمة أو ركاز (والجزية) العنوية والصلحية والفيء وعشور أهل الذمة والمستأمنين
وخراج أهل الصلح وما صالح عليه الحر بين ومال من لا وارث له ومال جهل مالكة محلها بيت مال المسلمين والناظر عليها الامام يصرفها
باجتهاده في مصالحهم العامة كالمساجد والجهاد والرباط والقناطر والاسوار والحصون والمراكب والخاصة كتجهيز ميت وفداء أسير
وقضاء دين مفسر وتزويج عازب ونفقة فقير ونذب بدوّه بالصرف (لآله) أي النبي (عليه الصلاة والسلام) الذين تحرم عليهم
الصدقة وهم بنو هاشم (ثم للمصالح) جمع مصلحة ومنها نفس الامام وعياله بالمعروف حتى قال عبد الوهاب يبدأ بنفسه وعياله
ولو استغرق جميعه ولكن بالمعروف (و بدى) وجوب من المصالح التي بعد آله صلى الله عليه وسلم فالبدء هنا اضافي والمتقدم حقيقة (عن)
أي مصالح من جمع (فيهم المال) كبناء مساجدهم وعمارة ثغورهم وأرزاق قضائهم ومؤذنيهم وقضاء ديونهم وعقل جنائهم
ويعطون كفاية سنة (وتنقل) وجوبا (للاخوج) عن جبي المال فيهم (الاكثر) وابقى الاقل من جبي فيهم المال وفيها للمالك
رضى الله تعالى عنه يبدأ في الفيء للفقراء فما بقى كان بين الناس بالسوية الا ان يرى الامام حبسه لنوائب الاسلام ابن القاسم عريتهم
ومولاهم سواء لان مال الكارضى الله تعالى عنه حدث أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خطب فقال اني عملت عملا وعمل صاحبى عملا
وان بقيت لاقابل لأحقن أسفل الناس بأعلامهم ما من أحد إلا له في هذا المال حق أعطيه أو منعه ولو كان راعيا أو راعية بعدن فأعجب ما لك
هذا الحديث وقد أطال ابن عرفة في هذا المقام فليراجعه من أحب (وتنقل) أي زاد الامام (منه) أي خمس التقدمة (السلب)
وهو ما سلب من القتل ويسمى نفلا كليا وأما النفل الجزئي فشيء معين كفرس أو ثوب أو سلاح يعطيه الامام لبعض المجاهدين من

الحبس أيضا وشرط جواز التنقيط كونه (لمصلحة) للمسلمين كشجاعة المنفل وتديره ابن عرفة النفل ما يعطيه الامام من خمس الغنيمة وهو جزئي وكلّي فالاول ما ثبت باعطائه بالفعل والثاني ما ثبت بقوله من قتل قتيلا فله سلبه (ولم يجز) للامام نص المدونة يكره فابقاه بعضهم على ظاهره وحمله غيره على المنع (ان لم ينقض القتال) صادق بانثائه وقبله وفاعل لم يجز (من قتل قتيلا فله سلبه) أي هذا اللفظ لافساد نياتهم بالقتال للامال ولتأديبه الى تحملهم على القتال وقد قال عمر رضي الله تعالى عنه لا تقدموا حجاجهم المسلمين الى الحصون فلمسلم استبقية أحب الى من حصن أفتح (ومضى ان لم يبطله) الامام أي قوله من قتل الخ (قبل حوز المغنم) بان لم يبطله أصلا أو أبطله بعده فان أبطله قبله أي أظهر الرجوع عنه قبله اعتبر أبطله فيما يقتل بعده لافيا قتل قبله ولا يعتبر أبطله بعده فيستحق من فعل شيئا من الأسباب ما رتبته عليه الامام ولو كان من أصل الغنيمة حيث نص عليه فان نص على انه من الحبس أو أطلق فنه في المواق قال سحنون كل شيء يبذله الامام قبل القتال فلا ينبغي عندنا الا انه ان نزل وقال ذلك أمضينا وان أعطاهم ذلك من أصل الغنيمة للاختلاف فيه ولما يكن كل قاتل يستحق السلب بين المصنف من يستحقه فقال (وللمسلم فقط) أي لا للدمي ابن يونس الا ان ينفذه الامام (سلب اعتيد) وجوده مع المقتول حال الحرب كسلاحه وثيابه ودابته المركوبة له (لاسوار وصليب) من عين (وعين) ذهب أو فضة وتاج من عين أو جواهر (ودابة) جنب أمامه للزينة وهذه مفهومة اعتيد هذا ان سمع المسلم قول الامام من قتل الخ بل (وان لم يسمع) قول الامام بعد أو صمم اذا سمعه غيره من الجيش وان لم يسمعه أحد فلفغو وسواء اتحد القاتل (أو تعدد ان لم يقل) الامام (قتيلا) واحدا وصوابه ان لم يعين قاتلا (والا) بان عين قاتلا بان قال ان قتلت يازيد قتيلا فلك سلبه (٣٦١) (فالاول) من المقتولين له سلبه

دون غيره حيث تعدد مقتوله بثلاثة قيود أن لا يأتي الامام بما يدل على الشمول فان أتى به بان قال من قتله يازيد فلك سلبه فله سلب جميع مقتوليه وأن يعلم الاول من مقتوليه فان جهل فله نصف كل

لِمَصْلَحَةٍ وَلَمْ يَجْزُ إِنْ لَمْ يَنْقُضِ الْقِتَالُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ السَّلْبُ وَمَضَى إِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ قَبْلَ الْغَنَمِ وَلِلْمُسْلِمِ فَقَطْ سَلْبٌ اعْتِيدَ لَاسِوَارٍ وَصَلِيبٍ وَعَيْنٍ وَدَابَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَوْ تَعَدَّدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَتِيلًا وَالْأَوَّلُ وَلَمْ يَكُنْ لِكَمَرَاتِهِ إِنْ لَمْ تَقَاتِلْ كَالْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْكُمْ أَوْ يَخُصَّ نَفْسَهُ وَلَهُ الْبَقْلَةُ إِنْ قَالَ عَلَى بَقْلِ لَا إِنْ كَانَتْ بَيْتَ غَلَامِهِ وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةَ لِحَرْبِ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بِالْغِ حَاضِرٍ كَتَّاجِرٍ وَأَجِيرٍ إِنْ قَاتَلَ أَوْ خَرَجَا بِنِيَّةٍ غَزْوٍ لَا ضِدَّهُمْ

(ولم يكن) السلب (لكمراة) أي من قتل امرأة فلا يستحق سلبها (ان لم تقاتل) بسلاح كالرجال ولم تقتل أحدًا فإن قاتلت بسلاح أو قتلت أحدًا فسلبها لقاتلها وأدخلت الكاف الصبي والشيخ الفاني والزمن والأعمى والراهب المنعزل بدير أو صومعة بلا رأى وشبهه في استحقاق السلب فقال (كلاما) اذا قتل قتيلا فيستحق سلبه المعتاد (ان لم يقل) الامام من قتل قتيلا (منكم) بناء على دخول المتكلم في كلامه العام ان كان خبرا لا أمرا (أو) ان لم (يخص) الامام (نفسه) فان قال منكم أو خص نفسه فلا شيء له لاخراج نفسه في الاول وعما باتها في الثاني (وله البقلة) التي ركبها الحر في أو أمسكها له غلامه ليقاتل عليها (ان قال) الامام من قتل قتيلا (على بقل) فهو له والحجارة ان قال على حمار والناقان قال على جمل أو بعير لا طلاق البغل والحمار والجل والبعير على الأشياء وهذا عرف قديم والعرف الآن قصرهما على الذكر وقد تقرر ان الاحكام المبنية على العرف لا يفتى بها بعد تناسيه وتجدد غيره وإنما يفتى بما يقتضيه العرف المتجدد في كل بلد وبزمن (لا) يستحق القاتل دابة مقتوله (ان كانت) الدابة ممسوكة (بيد غلامه) أي الحر في غير القتال عليها فلاحق لقاتله فيها الا اذا كانت ممسوكة ليقاتل عليها كامر (وقسم) الامام الاخماس (الاربعة) الباقية بعد الخمس للعدود لمصالح المسلمين (لحر مسلم عاقل بالغ حاضر) القتال وشبهه في الاسهام فعال (كتاجر) تجارة متعلقة بالجيش أم لا (وأجير) لمنفعة عامة كتسوية الطرق ورفع الاحبل أو خاصة بمعين كخدمة شخص (ان قاتلا) أي الاجير والتاجر فلا يكفي شهودهما صف القتال على مذهب المدونة (أو) لم يقاتلا (خرجا) أي التاجر والاجير من أرض الاسلام لأرض الحرب (بنية غزو) لتكثيرها سواد المسلمين (لا) يسهم لـ (ضدهم) أي الحر المسلم العاقل البالغ الحاضر الذكر وضدهم هو العبد والكافر والمجنون والصبي والغائب عن القتال

والمرأة ان لم يقاتلوا بل (ولو قاتلوا) الآن يتعين عليهم القتال بفتح العدو فيسهم لهم (الا الصبي ففى) اسهامه (ان أجيز) أى اذن الامام له في الخروج للجهاد (وقاتل) الكفار بالفعل وعدمه (خلاف) البنائى أما القول بأنه لا يسهم له فهو ظاهر المدونة وشهره ابن عبد السلام وأما القول بأنه يسهم له إن أجيز وقاتل فلم أر من شهره نعم شهر الفاكهائى انه يسهم له ان حضر صف القتال وهو قول ثالث لم يعرج عليه المصنف لكن يلزم من تشهيره تشهير ما حكاه المصنف (ولا يرضخ لهم) أى لا يعطى لمن لا يسهم له شىء من المال وشبهه في عدم الاسهام وعدم الرضخ فقال (كيت قبل اللقاء) أى القتال فلا يسهم ولا يرضخ له (وأعمى وأعرج) الآن يقاتلا راكبين أو راجلين (وأشل) كذلك (و) كـ (متخلف) بيلد الاسلام (لحاجة ان لم تتعلق بالجيش) بان لم يعد عليهم منها نفع ولو تعلق بالمسلمين فان عاد عليه أو على أمير الجيش منها نفع أسهم له فالأول كإقامة سوق وحشر وإصلاح طريق لقسمه صلى الله عليه وسلم لطلحة وسعيد بن زيد وهما بالشام قبل أن يصل إلى بلاد العدو لمصلحة متعلقة بالجيش والثانى كقسمه صلى الله عليه وسلم لعثمان وقد خلفه على ابنته لتجهيزها ودفنها (و) كـ (ضال) أى تائه عن الجيش (بيلدنا) ولم يرجع له حتى غنموا فلا يسهم له لانه لم يحصل منه منفعة للجيش من تكثير سواد المسلمين ان ضل بغير ربح بل (وان) رد (بريح) والعمدة انه يسهم للضال بيلدنا والمراد بربح (بخلاف) ضال بـ (بلدهم) أى الحر بين فيسهم له (و) بخلاف (مريض شهيد) أى حضر ابتداء القتال صحيحاً ثم مرض واستمر يقاتل ولم ينعه مرضه عن القتال فيسهم له فان لم يشهده فلا يسهم له الآن يكون ذار أى كقعد أو أعرج أو أشل أو أعمى له رأى وشبهه في الاسهام فقال (كفرس رهيص) أى مريض فى باطن حافره من مشيه (٢٦٢) على حجر أو شبهه لانه بصفة الصحيح فيهرب العدو وان لم يصلح لكر عليه ولا فرار منه (أو مريض) الفرس أو (الفارس أو الراجل) (بعدان) قاتل حتى (أشرف على الغنيمة) هذا مستفاد الاسهام له مما قبله بالأولى وذكره ليرتب عليه قوله (والا) أى وان لم يعرض بعد الاشراف عليها بان خرج

ولو قاتلوا إلا الصبي ففیه إن أجيز وقاتل خلاف ولا يرضخ لهم كميت قبل اللقاء وأعمى وأعرج وأشل ومتخلف لحاجة إن لم تتعلق بالجيش وضال بيلدنا وإن يربح بخلاف بيلدهم ومريض شهيد كفرس رهيص أو مريض بعد أن أشرف على الغنيمة والأفقولان وللفرس مثلاً فارسه وإن بسفينته أو برذونا وهجيناً وصغيراً يقدر بها على الكر والفر ومريض رجى ومحبس ومغصوب من الغنيمة أو من غير الجيش ومنه لربه

لا من بلده مريضاً أو مرض قبل دخول أرض العدو أو بعده وقبل القتال ولو يسير واستمر مريضاً في الثلاث لكنه قاتل فيها حتى انقضى القتال (فقولان) في الصور الثلاث في الاسهام له نظراً لقتاله وعدمه نظراً لمرضه فكان حضوره كعدمه هذا على ما يفيد الخطاب (و) يسهم (للفرس) ذكر اكان أو أنثى (مثلاً) بكسر فسكون مشى مثل سقطت نونه لاضافته سهم (فارسه) اما العظم مؤنته أو لقوة منفعتيه وجعله السهمين للفرس يفيد انه يستحقهما ولو كان راكبه عبداً أو يكونان لسيدته وللفرس مثلاً فارسه ان كان يرب بل (وان) كان الفرس أو القتال (بسفينته) لأن المقصود من حمل الخيل في الجهاد اذهاب العدو لقوله تعالى ترهبون به عدو الله وعدوكم (أو) كان الفرس (برذونا) بكسر اللوحدة وسكون الراء وفتح الدال المعجمة أى عظيم الحلقة غليظ الأعضاء ان أجازة الامام كفى المدونة والعرباض ضمير رقيقة الأعضاء (وهجيناً) من الخيل أى أبوه عربى وأمه نبطية أى رديئة (وصغيراً يقدر بها) أى البرذون والمهجين والصغير (على الكر) على العدو (والفر) منه وقت القتال عليها (و) يسهم لفرس (مريض رجى) برؤه وفيه منفعة بدليل قوله لا أعجز والمراد انه شهد القتال من ابتداء مريضاً أو مرض عند ابتدائه أو فى أثناءه وأما ان مرض قبله واستمر كذلك الى انقضائه ففيه قولان كما مر فأفاده عب البنائى فيه نظر اذ لا يشترط فيه شهود القتال بل الفرس اذا جرى برؤه يسهم له عند مالك خلافاً لأشهب وابن نافع رضى الله تعالى عنهم (و) يسهم لفرس (محبس) أى موقوف للجهاد عليه وسهماء للمقاتل عليه لا محبسه ولا فى مصالحه كعلقه (و) يسهم لفرس (مغصوب) وسهماء للمقاتل عليه ان غضب (من الغنيمة) وقوتل عليه فى غنيمة أخرى وعليه أجرته للجيش الاول (أو) غصبه (من غير الجيش) فسهماء للمقاتل عليه وعليه أجرته لربه (و) سهمها الفرس المغصوب أو الهارب (منه) أى الجيش (لربه) حيث لم يكن له غيره ولا أجر له على راكبه فان كان معز به غيره فسهماء للمقاتل عليه وعليه أجرته لربه

والكثيرى فرسه سهماء للمقاتل عليه (لا) يسهم لفرس (أعجف) أى شديد الهزال (أو) فرس (كبير) فى السن جدا إذا كان (لا ينتفع به) أى الأعجف والكبير وإنما أفرد لان العطف بأو وذكره لان الفرس يذكر ويؤنث (وبغل) وحمار (وبعير) وفيل (و) فرس (ثان) لمن معه فرسان وأولى أ. كثر (و) الفرس (للمشرك) بين اثنين أو أكثر سهماء (للمقاتل) عليه وحده (ودفع) المقاتل عليه (أجر) حصة (شريكة) (و) المسلم الغائب عن الجيش واحدا كان أو متعددا (المستند للجيش) فى دخوله أرض العدو (كهو) أى الجيش فى القسم فيقسم الجيش عليه ماغنموه فى غيبته ويقسم على الجيش ماغنمه فى غيبته لانه انما توصل له بسببه وقوته (والا) أى وان لم يستند للجيش الغائب عنه ولم يتقو به بأن دخل أرض الحرب وحده (فله) ماغنمه يختص به دون الجيش وشبهه فى الاختصاص فقال (مكتلص) أى داخل أرض الحرب خفية وأخذ من أموالهم شيئا فيختص به عن الجيش (و) خمس (أى قسم) (مسلم) ماغنمه من الحربين خمسة أقسام متساوية ووضع أحدها فى بيت المال واختص بالأربعة الباقية أن كان حرا بل (ولو) كان المسلم (عبدًا على الأصح) ابن عاشر لم أر من صححه وله المصنف (لا) يخمس (ذمى) استند للجيش أم لا ما أخذه فيختص به (و) لا يخمس (من عمل) من الجيش (سرجا أو سهمًا) من الغنيمة فيختص به لفظ التهذيب من تحت سرجا أو برى سهمًا أو صنع مشجبا ببلد العدو فهو له ولا يخمس إذا كان يسيرا أبو الحسن ليس فى الامهات إذا كان يسيرا وانما فيها لا يخمس قال سحنون معناه إذا كان يسيرا والمشجب آله من أحواد ثلاثة مفرونة من أعلاها مفرجة من أسفلها تنشر عليها الثياب وتعلق فيها القرب (والشأن) أى السنة التى فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل السلف بها (٢٣٣) (القسم) لغنائم الكفار (ببلدهم) أى الحربين تعيينا للسيرة

لَا أُعْجَفَ أَوْ كَبِيرٌ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ وَبَغْلٌ وَبَعِيرٌ وَثَانٍ وَالْمُشْرِكُ لِلْمُقَاتِلِ وَدَفْعُ أَجْرِ شَرِيكِهِ وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ كَهْوٌ وَإِلَّا فَلَهُ كَمُتَلَصِّصٍ وَخَمْسٌ مُسْلِمٌ وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصْحِ لَا ذِمَّةَ وَمَنْ عَمِلَ سَرْجًا أَوْ سَهْمًا وَالشَّأْنُ الْقِسْمُ يَبْلَدُهُمْ وَهَلْ يَبِيعُ لِيَقْسِمَ قَوْلَانِ وَأَفْرَدَ كُلُّ صِنْفٍ إِنْ أَسْكَنَ عَلَى الْأَرْجَحِ وَأَخَذَ مَعِينٌ وَإِنْ ذِمِّيًّا مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ مَجَانًا وَخَلَفَ أَنَّهُ مِلْكُهُ وَهَلْ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَإِلَّا يَبِيعُ لَهُ وَلَمْ يَمُضِ قِسْمُهُ إِلَّا لِتَأْوُلِ

الغائبين ونكابة للعدو فيكره تأخيرهم لبلد الاسلام لانه عليه الصلاة والسلام لم يرجع من غزوة فيها مغنم الا خمسة وقسمه قبل ان يرجع كبنى المصطلق وخين وخير ثم لم يزل

المسلمون بعده على ذلك (وهل) ينبغي أن (يبيع) الامام أو أمير الجيش الغنيمة (ليقسم) منها خمسة أقسام ويجعل أحدها فى بيت المال ويقسم الأربعة أخماس على الجيش بالسوية للرجل سهم وللفرس سهمان أو يخير فيه وفى قسم الاعيان فى الجواب (قولان) فهم جاربان فى الجنس أيضا وهو الذى يفيد نقل المواقى فى المنتقى قال ابن الموزان رأى ان يقسمها خمسة أقسام وان رأى ان يبيع الجميع ثم يقسم الاثمان فكذلك (وأفرد كل صنف) من الغنيمة وجوبا وقسم أخماسا (ان أمكن) قسمه شرعا وحسا بأن اتسع الصنف وجاز تفريق بعضه عن بعض فان لم يمكن قسمه حسا الضيقه أو شرعا لحرمة تفريقه كجارية وولدها دون اثنا عشر وحلى فى قسمه لإضاعة مال ضم لغيره (على الأرجح) اعترضه المواق ونصه لم يرجع ابن يونس هنا شيئا وانما رجح هذا الباجى قال الذى اختار هذا هو اللخمي لا ابن يونس مع انه قال فى التوضيح أيضا قال اللخمي وابن يونس فما وقع للمصنف هنا وفى التوضيح وهم أو تصحيف (وأخذ) شخص (معين) أى معروف بعينه ان كان مسلما بل (وان) كان (ذميا) لعصمة ماله (ما) أى الشيء الذى (عرف) انه (له) أى المعصوم ولو ذميا (قبله) أى القسم فى أخذه (مجانا) أى بغير عوض ونص عبارة ابن الحاجب وإذا ثبت ان فى الغنيمة مال مسلم أو ذمى قبل القسم فان علم ربه بعينه حاضرا أو غائبا رد مجانا وان لم يعلم بعينه قسم (وخلف) المعين (انه ملكه) لم ينتقل عنه بناقل شرعى الى حين ارادة أخذه (و) ان كان المعين غائبا عن محل قسم الغنيمة (حمل له ان كان) حملة (خيرا) له من يبيعه بمحل القسم لرخصه به وعليه أجره حملة (والا) أى وان لم يكن حملة خيرا من يبيعه بأن كان يبيعه خيرا أو استويا (بيع له) وحمل له ثمنه (و) ان قسم الامام ما عرف لمعين مسلم أو ذمى غائب عن الجيش (لم يمس قسمه) فله به أخذه معا وقع فى سهمه بلا عوض فى كل حال (الا) قسمه (لتأول) أى تقليد لقول بعض العلماء كالأوزاعى ان الحربى يملك مال المسلم المستولى عليه قهرا فيمضى

قسمه (على الأحسن) فليس له بأخذه إلا بشئ من بيع أو قيمته أن لم يبع (لأن لم يتعين) ربه أي لم يعرف بعينه ولا ناحيته
كمصحف وكتاب حديث وفقه فيقسم على المشهور تقليبا لحق الفاعين (بخلاف اللقطة وبيع خدمة معتق) بفتح المثناة (لأجل و) خدمة
(مدبر) وجد في الغنيمة وعرف بالمسلم غير معين ثم إن قدم بهما المشتري فليسيدهما فداؤهما وسيد كره المصنف بقوله وله فداء معتق
لأجل ومدبر الخ فهو كالمفزع على ما هنا وفهم من قوله خدمة أن رقبته لا تباع وهو كذلك فلا يبيع رقبته ثم ظهر ربه فله فداؤه واستشكل
ابن عبد السلام ببيع خدمة المدبر قال وظاهر كلام ابن الحاجب بيع جميع خدمة المدبر وليس بصواب لأنهما محبوسان بحياة سيده وهن محبوسات
الغاية وإنما ينبغي أن يؤاجر زمنهما محدودا ما نطق حياة سيدهما إليه بدون زيادة على الغاية المذكورة في باب الإجارة بقوله وعبد خمسة عشر
عاما ثم ما زاد من خدمته على ذلك بأن عاش المدبر وسيده بعد تلك المدة فكذلك اللقطة لتفرق الحيش وعدم تعيين مستحقها فيوضع خراجها في
بيت المال اهـ (و) بيعت (كتابة) لمكتاتب فإن أدى نجومها لمشتريها عتق وللاؤه للمسلمين لعدم علم عين سيده وإن عجز رقب
لمشتريها وإن علم سيده بعد عتقه عاد ولاؤه له (لا) تباع خدمة (أم ولد) لمسلم لم تعرف بعينه وجدت في الغنيمة قبل قسمها إذ ليس
لسيدها فيها الاستمتاع ويسير الخدمة والاستمتاع لا يقبل المعاوضة ويسير الخدمة لتوفيته عتقها قاله سالم وتبعه عب قال البناي
لم أره لغيره وهو يفوتها على سيدها إن ظهر فالظاهر تخليه سبيلها على حالها اهـ (وله) أي المسلم أو الذمي الذي عرف بعينه (بعده)
أي يبيع ما عرف له أو قسمه تأولا أو جهلا بأنه لمسلم أو ذمي أو علما بأنه لمسلم أو ذمي غير معين (أخذه) أي المبيع أو المقسوم عن يده
جبر عليه (بشئ من) الذي يبيع به وقيمته يوم قسمه أن قسم بلا يبيع قاله ابن رشد خليل وهو مقتضى كلامهم وأما المبيع
أو المقسوم مع معرفة ربه بعينه (٢٦٤) جهلا أو تمعلا للباطل فله أخذه بجنا (و) له أخذه (ب) العوض (الاول)

عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ لَمْ يَتَّعِينَ بِخِلَافِ اللَّقْطَةِ وَيَبْتَاعَ خَدْمَةً مُعْتَقَةً لِأَجَلٍ وَمُدَبِّرٌ
وَكِتَابَةٌ لَا أُمَّ وَلَدٍ وَلَهُ بَعْدَهُ أَخْذُهُ بِشَيْئٍ وَلَا أَوَّلَ إِنْ تَعَدَّدَ وَأُجْبِرَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ عَلَى
الثَّمَنِ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ إِلَّا أَنْ تَمُوتَ هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا وَلَهُ فِدَاءٌ مُعْتَقٌ لِأَجَلٍ
وَمُدَبِّرٌ لِحَالِهِمَا وَتَرَكَهُمَا مُسْلِمًا لِحَدْمَتِهِمَا فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ الْمُدَبِّرُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ فَحَرُّ
إِنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ وَاتَّبَعَ بِمَا بَقِيَ كَمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ قُسِمَا وَلَمْ يُعْدَرَا فِي سُكُوتِهِمَا
بِأَمْرٍ وَإِنْ حَمَلَ بَعْضُهُ رَقًّا بَاقِيَهُ وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ

الذي يبيع أو قوم به في
حال القسم (ان تعدد)
العقد عليه فإن أراد
أخذه بغير الاول سقط حقه
(وأجير) أي السيد (في
أم الولد) له إذا بيعت أو
قسمت جهلا بأنها أم
ولد لمسلم فيجبر (على)

فدائها ممن هي بيده (ب) الثمن) الذي يبيع به وإن كان أضعاف قيمتها أن كان مليا (واتبع) أي
السيد (به إن أعدم) أي لم يوجد له مال وأما لو بيعت أو قسمت بعدمعرفة أنها أم ولد لمسلم فبأخذها بجائز في كل حال (الا أن تموت
هي) أي أم الولد قيل علم سيدها فيسقط عن سيدها إذ القصد تخليصها وقد تعذر بموتها (أو) يموت (سيدها) قبله فلا شيء على
تركته ولا عليها لأنها قد صارت حرة بموته وليس فداؤها ديناً عليه وإنما هو تخليص لها وقد تخلصت بموته (وله) أي السيد (فداء)
رق (معتق لأجل و) فداء رقب (مدبر) يبيع رقبتهما جهلا بحالهما وهذه يستغنى عنها بقوله سابقا وله بعده أخذه بشئ من ذكرها
ثانيا ليرتب عليها قوله مسلما لخدمتهما وإذا فديا رجعا (لحالهما) الأول وهو العتق لأجل في العتق له والتدبير في المدبر (و) له (تركهما)
أي المعتق لأجل والمدبر حال كونه (مسلم لخدمتهما) لمن هما بيده إلى الأجل في العتق لأجل وإلى موت السيد في المدبر
على ما عند ابن القاسم وعليه فإن استوفى ثمنه من خدمتهما قبل تمام الأجل وموت السيد فلا يرجع لسيدته فيملك خدمته إليه وإن كثرت
وإن انقضى الأجل قبل استيفائه فلا يتبع العتق لأجل بشيء بعده وهو الراجح (فإن مات السيد للمدبر) يكسر للوحدة
(قبل الاستيفاء) للثمن من خدمة المدبر (ف) هو (حران حمل) قيمته (أي المدبر) (الثالث) لتركه سيده (واتبع)
المدبر (بما بقي) من ثمنه وشبهه في الاتباع فقال (ك) شخص (مسلم أو ذمي قسما) في الغنيمة جهلا بحالهما (ولم يعدرا)
أي المسلم والذمي (في سكوتهما) حال قسمهما عن بيان حالهما وصلة يعدرا (بأمر) كصغر وبه وعجمة فيتبعان بما
وقعا به في القسم مع الحكم بحريتهما اتفاقا فإن عدرا فيه بأمر فلا يتبعان بشيء (وإن حمل) الثالث (بعضه) أي المدبر عتق
البعض الذي حملاه الثلث من المدبر و (رق باقية) أي المدبر الزائد على الثلث لمن هو بيده (ولا خيار للوارث) للسيد دين إسلامه

وفدائه بما بقي عليه لتترك سيده فداءه وان لم يحمل الثلث شيئا منه رقب جميعه لمن هو بيده ولا خيارا لوارث (بخلاف) حصول (الجناية) من المدبر على نفس أو مال وأسلمه سيده في ارشها ومات وثله يحمل بعضه فيخير وارثه فيما رقب منه بين اسلامه رقا للمجنى عليه وفدائه بما بقي عليه من ارشها لأن سيده أسلم خدمته فيخير وارثه لأن الأمر آلى خلاف ما أسلم السيد (وان أدى للكتاب) الذي بيعت رقبته جهلا بحاله (ثمنه) لمن اشتراه (ف) يرجع مكانها (على حاله) واما ان بيعت كتابته فأداهافيخرج حرا وأمالو بيع مع العلم بأنه مكاتب فلا يتبع بشيء (والا) أي وان لم يؤد المكاتب ثمنه وعجز (ف) هو (ف) أي رقب خالص من شائبة الحرية سواء (أسلم) أي أسلمه سيده لمن هو بيده (أو فدى) أي فداءه سيده بما اشترى به من الغنيمة ولم يثبت لسيدة الخيار ابتداء في اسلامه وفدائه لاحرازه نفسه بالكتابة (وعلى الآخذ) لشيء من الغنم رقيقا أو غيره (ان علم) الآخذ بعد أخذها انه جار (بملك) مالك مسلم أو ذمي (معين) فعليه (ترك) تصرف) فيما أخذه منها بوجه مسوغ لأخذه كعدم تعيين ربه عند أمير الجيش فيترك التصرف فيه (ليخيره) أي الآخذ للمعين في أخذه بثمانه أو تركه له (وان تصرف) الآخذ في ذلك الشيء (مضى) تصرفه فليس للمالك أخذه وشبهه في منع التصرف للتخير ومضيه ان وقع فقال (كالمشترى) ملك مسلم أو ذمي معين (من حربى) في بلاد الحرب فلا يتصرف فيه حتى يخيره فان تصرف فيه مضى تصرفه وصلة تصرف (باستيلا) وأخرى يعقق ناجز ومثل الاستيلا بالكتابة والتدبير والعقق لأجل ومفهوم باستيلا انه ان تصرف الآخذ من الغنيمة يبيع فلا يعضى ولربه أخذه بثمانه وانما يعضى تصرف الآخذ من الغنيمة باستيلا ونحو (ان لم يأخذه) أي الآخذ من الغنيمة المتاع المعروف لمعين مسلم أو ذمي (على) نية (رده) (٣٦٥) أي المتاع (لربه) بأن اشتراه بنية تملكه لنفسه فهو راجع للمشتري من الغنيمة فقط الذي قبل الكاف لا للمشتري من حربى الذي بعدها على خلاف قاعدته الأغلبية والفرق بينهما قوة تسلط المالك في الاول بدليل أخذه قبل قسمه مجانا بخلاف

بِخِلَافِ الْجَنَاحَةِ وَإِنْ أَدَّى السَّكَاتُ ثَمَنَهُ فَصَلَّى حَالَهُ وَإِلَّا فَقِنَّ أُسْلِمَ أَوْ فُدى وَعَلَى
الْآخِذِ إِنْ عَلِمَ بِمِلْكِ مُعَيَّنٍ تَرَكَ تَصْرِفَ لِيُخَيَّرَهُ وَإِنْ تَصَرَّفَ مَضَى كَالْمُشْتَرَى
مِنْ حَرْبِيٍّ بِاسْتِيْلَادٍ إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ كُلُّ رَدٍّ لِرَبِّهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ وَفِي الْمُؤْجَلِ تَرَدُّدٌ
وَلِلسَّلَامِ أَوْ ذِمِّيٍّ أَخَذَ مَا وَهَبَهُ يَدَارِيهِمْ مَجَانًا وَيَمُوضِ بِهِ إِنْ لَمْ يَبْعَ فِيمَعْنَى
وَلِلْمَالِكَةِ الثَّمَنُ أَوْ الزَّائِدُ وَالْأَحْسَنُ فِي الْفَدَى مِنْ لَصٍّ أَخَذَهُ بِالْفِدَاءِ وَإِنْ أُسْلِمَ
لِمَا وَضِ مَدْبَرٌ وَنَحْوُهُ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ ثُمَّ هَلْ يُتْبَعُ

(٣٤ - جواهر الاكليل - أول)
(ف) في مضى تصرفه وعدمه (قولان) أرجحهما عدمه (وفي) امضاء العتق (المؤجل) من الآخذ من الغنيمة وعدمه (تردد) للخمي وابن بشير الراجح منه الاول (وللمسلم أو ذمي أخذ ما وهبه) أي الحربيون لمسلم أو ذمي (بدراهم) أي الحربيين أو يدارنا قبل تأمينهم اذا قسم به الموهوب له (مجانا) تنازع فيه أخذ ما وهبه (و) ما وهبه أو باعوه لمسلم أو ذمي بدراهم (بعوض) مثلى أو مقوم يأخذه مالكه (به) أي مثل العوض مقوما كان أو مثليا (ان لم يبيع) أي المأخوذ من الحربيين ببلدهم بعوض أو بلاعوض أي لم يبعه أخذه لغير مالكه فان يبيع لغيره (فيمضى) يبيعه فليس للمالك أخذه عن اشتراه (وللمالك) أي للمسلم أو الذمي (الثمن) الذي يبيع به ان كانت الهبة مجانا (أو الزائد) على الثمن الذي أخذه من الحربى ان أخذه منه بعوض فان يبيع بأقل مما أخذه من الحربى أو بمساو له فلا رجوع للمالك على أخذه بشيء (والأحسن) عند ابن عبد السلام (في) المال (الفدى) بفتح اليم وكسر الدال وشذاليه (من) يد (لاص) بكسر اللام وشذالصاد أي سارق أو محارب أو غاصب ونحوهم من كل أخذ مالا بغير رضا صاحبه (أخذه) أي للفدى من قاذبه (ب) مثل (الفداء) ان لم يمكن خلاصه بدونه ولم يفده ليملكه والآخر منه مجانا أو بما يتوقف خلاصه عليه ان فداءه بأكثر منه (وان أسلم) أي أسلم السيد (لمعاوض) على عبد يدار الحرب ونائب فاعل أسلم (مدبر ونحوه) أي المدبر في كونه ذات شائبة حرية كعتق لأجل ليستوفى منه معاوض به عليه (استوفيت خدمته) أي المدبر ونحوه والمفهوم من لفظه ان المعاوض يملك جميع خدمته الى موت السيد أو أجل العتق وان زادت على الثمن الذي عاوض به عليه وهو قول ابن القاسم فلا يرجع الزائد للسيد (ثم) ان مات سيد المدبر أو أجل العتق قبل استيفاء الثمن من الخدمة تحرر المدبر ان حمله ثلث مال سيده وعتق العتق لأجل واختلف (هل يبيع) العبد الذي كان

مدبراً أو معتقلاً لأجل (أن عتق) المدبر بموت سيده وحمل قيمته ثلث مال سيده والمعتق لأجل يحاول أجل عتقه وصلة يتبع (بالثمن) كله بناء على أنه أخذه ملكاً فلا يحاسب المعاوض بما استوفاه لانه غلة وهو قول سحنون (أو) يتبع (بما بقي) من ثمنه بعد حاسبة مستلمه بما استوفاه من خدمته وهو قول محمد بن المواز بناء على أنه أخذه تقاضياً في الجواب (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما ومقتضى ابن الحاجب ترجيح الأول لتصديره به وحكاية الثاني بقليل ومقتضى نقل المواق ترجيح الثاني (وعبد الحر بي يسلم) بضم فسكون (حر إن فر) أي هرب من دار الحرب اليينا قبل اسلام سيده وان قدم اليينا بماله فهو له ولا يخمس (أو) لم يفر اليينا بعد اسلامه و(يقي) بأرض الحرب (حتى غنم) أي غنمه المسلمون وسيده كافر فهو حر أيضاً (لا يكون العبد الذي أسلم حراً (إن خرج) من دار الحرب اليينا فاراً مسلماً (بعد اسلام سيده) بمدة فهو رقيق لسيده (أو) خرج العبد اليينا مسلماً (بمجرد اسلامه) أي السيد فلا يكون حراً وفي كون الضمير عائداً على السيد كما في ظاهرة فالصواب ان الضمير للعبد وان المراد انه لا يتحرر بمجرد اسلامه من غير فرار ولا غنيمة خلافاً لاشبه وسحنون وذلك ان ابن القاسم قال لا يزول ملك سيده عنه بمجرد اسلامه بل حتى يفر أو ينعيم ويظهر أثر الخلاف فيما إذا اعتقه سيده بمجرد اسلامه أو باعه لمسلم فعلى المشهور الذي هو قول ابن القاسم ولاؤه لسيده لان عتقه صادق محلاً وصح بيعه وعلى مقابله ولاؤه للمسلمين ولم يصح بيعه وذليل المشهور عتق أبي بكر الصديق بالارضى الله تعالى عنهما بعد شرائه من مواليه مسلماً وهم يعذبونه في اسلامه وكان ولاؤه له رضى الله تعالى عنهما (وهدم) أي أسقط ونقض (السي) منا لزوجين كافرين (النكاح) بينهما سواء سبياً معاً أو مرتين وعليها الاستبراء بحیضة لاعداء لانها صارت أمة تحل لسابها بحیضة (الا ان تسي) أي زوجة الحر في (٢٦٦) (وتسلم بعد) الاسلام منه (هـ) أي زوجها الحر في أو المستأمن فلا يهدم سببنا

إن عتق بالثمن أو بما بقي قولان وعبد الحر بي يسلم حر إن فر أو يقي حتى غنم لا إن خرج بعد اسلام سيده أو بمجرد اسلامه وهدم السبى النكاح إلا أن تسي وتسلم بعده وولده وماله في مطلقاً لا ولد صغير لكتانية سبى أو مسلمة وهل كبار المسلمة في أو إن قاتلوا تأويلان وولد الأمة لآلها

(فصل) عقد الجزية إذن الإمام لكافر صح سبأؤه مكلف حر

نكاحهما ويقران عليه لانها أمة مسلمة تحت مسلم (ولده) أي الحر الذي أسلم وفر اليينا أو يقي في بلده حتى غزاها المسلمون فغنموا ولده الذي حملت به أمه قبل

اسلامه بدليل قوله سابقاً ورق إن حملت به بكفر (وماله) أي الحر الذي أسلم كذلك أي وفر اليينا أو يقي في بلده حتى غزاها المسلمون وغنموا ماله (في) أي غنيمة للجيش الذي دخل بلده فالأولى غنيمة (مطلقاً) أي كان الولد صغيراً أو كبيراً جاء الحر الذي أسلم اليينا وترك ولده ببلده أم لم ينجى (لا) يكون فينا (ولد صغير) ولد بدار الحرب (الكتانية) أو مجوسية فالأولى ذمية حرة (سبى) أي سبأها حر في من بلد الاسلام إلى بلده ووطئها فولدت منه (أو) ولد صغير (مسلمة) حرة سببت ووطئها سبأها فأت منه يولد ثم غنم المسلمون الحر والحررة الكتانية أو المسلمة وأولادها الصغار فهم احرار تبعاً لأهم ومفهوم صغيران الكبير لكتانية في (وهل كبار) الحررة (المسلمة في) وان لم يقاتلوا (أو) في (ان قاتلوا) المسلمين مع الحربيين فان لم يقاتلوا فهم احرار في الجواب (تأويلان) في قولها واما الكبار اذا بلغوا وقاتلوا فهم في فحملها ابن أبي زيد على ظاهرها ورأى ابن شبلون ان الشرط لا مفهوم له وان المقصود كونهم بحال يمكنهم فيه القتال (وولد الأمة) التي سبأها حر في من مسلم أو ذمي وأولدها ثم غنمها المسلمون مع ولدها (بالمكها) صغاراً كانوا أو كباراً لان الولد يتبع أمه في الرق والحرية (فصل) في الجزية وأحكامها ابن عرفة الجزية العنوية مالزم الكافر من مال لأمنه باستقراره تحت حكم الاسلام وصونه اهـ (عقد الجزية) الرماص صوابه الذمة كافي الجواهر لان الجزية اصطلاحاً هي المال المأخوذ منهم فلا معنى لاضافة العقد اليه (اذن الامام لكافر) ولو قرشياً فتؤخذ منهم على الراجح وهذه طريقة ولا بن رشد طريقة أخرى لا تؤخذ منهم اجماعاً ما لم يكتفهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان قرشاً كلهم أسلموا فان وجد كافر فرد المازرى وان ثبتت الردة فلا يختلف في عدم أخذها منهم (صح سبأؤه) بالمد أي أسره (مكلف) فلا تؤخذ من صغير فان بلغ أخذت منه عند بلوغه ولا ينتظر به الجول من يومه (حر) فلا جزية على الرق وتؤخذ منه عند حرية ولا ينتظر به

الحول من يومه (قادر) ولو على بعضها فالذي لا يقدر على شيء منها لا يطلب منه (مخالط) لأهل دينه ولوراهب كنيسة أوشيخا فانيا أوزمنا أو أعمى ولا رأي لهم فيجوز استرقاقهم وضرب الجزية عليهم ولا يجوز قتلهم إلا رهاب الكنيسة وخرج غير المخالط كراهب دير أو صومعة بلا رأي ومن لم رأي ينظر فيه الإمام بما فيه المصلحة من قتل أو ضرب جزية أو استرقاق ابن رشد وإن رأي الإمام مخالفة ما وصفناه من وجوه الاجتهاد كان له ذلك (لم يمتقه) أي الكافر للوصوف بما تقدم (مسلم) بأرض الاسلام بان لم يجز عليه ملك مسلم ولا دمي أو اعتقه مسلم بدار الحرب أو دمي ولو ببلاد الاسلام فإن اعتقه مسلم ببلاد الاسلام فلا تضرب عليه وصلة اذن في (سكنى غير مكة والمدينة) المنورة بانوارها كنهها عليه أفضل الصلاة والسلام وما في حكمها من أرض الحجاز (واليمن) وهي جزيرة العرب التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان في جزيرة العرب أبو عبيدة ما بين حيفر أي موسى الاشعري وهو آخر العراق وأول الشام إلى أقصى اليمن طولا وفي العرض ما بين تبريز وهي آخر اليمن إلى منقطع السهولة وهو آخر حد الشام من جهة اليمن وهي آخر بلاد سيبا وكان يخرج المسافرين من سيبا لهذه البلاد وهي مسيرة شهر وعشرين يوما لكثرة القرى بينهما (ولهم) أي الكفار عنوين أو صلحين (الاجتياز) أي المرور بجزيرة العرب ولهم إقامة ثلاثة أيام إن احتاجوا إليها للدخول أيام عمر رضى الله تعالى عنه بجليلهم طعاما من الشام إلى المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وضر به لهم ثلاثة أيام يستوفون ثمنه (بمال العنوي) أي على الكافر الذي فتح بلده بالعنوة أي القهر والقتال (أربعة دنائير) شرعية إن كان من أهل الذهب (أو أربعون درهما) شرعية إن كان من أهل الفضة (في) كل (سنة) قرية (والظاهر) عند ابن رشد أخذها (آخرها) أي السنة إن كان يحصل له اليسار فيه (٢٦٧) فإن كان انما يحصل له اليسار أولها

أخذت فيه (ونقص الفقير) من الأربعة دنائير أو الأربعين درهما وأخذ منه (بوسعه) ولو درهما وسقط عنه ما ليس في وسعه (ولا يزداد) على الأربعة دنائير أو الأربعين درهما لكثرة يسار الدمي

قَادِرٌ مُخَالِطٌ لَمْ يَمْتَقَهُ مُسْلِمٌ سَكَنَى غَيْرَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالْيَمَنِ وَلَهُمُ الْاجْتِيازُ بِمَالِ الْعَنَوِيِّ أَرْبَعَةُ دَنَائِيرَ أَوْ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فِي سَنَةٍ وَالظَّاهِرُ آخِرُهَا وَنَقَصَ الْفَقِيرُ بِوُسْعِهِ وَلَا يَزَادُ وَالصَّلْحِيُّ مَا شَرِطَ وَإِنْ أَطْلِقَ فَكَالْأَوَّلِ وَالظَّاهِرُ إِنْ بَدَلَ الْأَوَّلَ حَرَّمَ قِتَالَهُ مَعَ الْإِهَانَةِ عِنْدَ أَخْذِهَا وَسَقَطَتْ بِالْإِسْلَامِ كَأَرْزَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَاضَافَةَ الْمُجْتَازِ ثَلَاثًا لِلظَّلْمِ وَالْعَنَوِيُّ حُرٌّ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَسْلَمَ فَلَا أَرْضُ قَطَطٍ لِلْمُسْلِمِينَ

(والصلحي) أي على الكافر الذي منع نفسه وبلده من استيلاء المسلمين عليهم ما وصلحهم (ما شرط) في عقد الصلح بينه وبين الإمام سواء كان قدر الجزية العنوية أو أقل أو أكثر (وإن أطلق) أي لم يبين قدر المال الصالح عليه (فد) الصلحي (كالاول) أي العنوي في أن على كل واحد أربعة دنائير أو أربعين درهما (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف (أن بذل) أي دفع الصلحي للإمام القدر (الاول) أي أربعة دنائير أو أربعين درهما بعد وقوع الصلح مطلقا وجب قبوله منه و (حرم) رده عليه و (قتاله) ابن رشد نص ابن حبيب في الواضحة وغيره أن الجزية الصلحية لا حد لها إلا ما صالح عليه الإمام من قليل أو كثير (مع الإهانة) لهم (عند أخذها) منهم بالغلظة والشدة لا على وجه التملق والرفق لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد أي استعلاء منكم عليهم أو نقدا بدا بيد ولا يرسلون بها وهم صاغرون ماشون كارهون مصفوعون على القفا (وسقطتا) أي الجزيتان العنوية والصلحية (بالاسلام) وبالموت والتهرب الطاري عند ابن القاسم ولو متجمدة عن سنين ولو ظهر منه التحيل على إسقاطها ترغيبا له في الاسلام وشبهه في السقوط فقال (كارزاق المسلمين) التي قدرها سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه عليهم مع الجزية في كل شهر على من بالشام والحيرة بكسر الحاء مدينة قرب الكوفة على كل نفس مديان مثنى مدي مكبال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكو كوا والمكوك صاع ونصف (واضافة) أي تضييف (المجتاز) أي المار عليهم من المسلمين (ثلاثا) من الأيام وحذف التاء مع أن المعداد مذكر لجواز حذفها مع حذفه ولكن الأولى اثباتها حينئذ (لظلم) من الولاية لأهل الدمة علة لسقوط الأرزاق والضيافة عنهم (والعنوي) الذي عقده الإمام الدمة بالجزية (حر) لأن إقراره في الأرض لعمارتها من البن الذي قال الله تعالى فيه فإما منا بعد والبن الاعتاق فلهم هبة أموالهم وصندوقها والوصية بجميع أموالهم (وإن مات أو أسلم) العنوي (فالأرض فقط للمسلمين) ومفهوم قوله فقط أن ماله ليس للمسلمين

سواء اكتسبه قبل الفتح أو بعده هذا هو المشهور عند ابن الحاحب وهو قول ابن القاسم وقال ابن اللوازما اكتسبه قبل الفتح للمسلمين وما اكتسبه بعده لوارثه في دينه فان لم يكن للعنوي وارث في دينه فماله للمسلمين (و) الحكم (في) أرض ومال أهل (الصلح ان أجملت) الجزية على البلد بما حوت من أرض ورقاب من غير تفصيل ما يخص الرقاب ولا ما يخص الأرض (فلهم) أي الكفار المصالحين (أرضهم) يتصرفون فيها كيف شاءوا (و) لهم (الوصية بمالهم) كله لأنه لاهل دينه حيث لا وارث له (و) ان مات أحدهم (ورثوها) أي ورثته أو أهل دينه الأرض حيث لا وارث له وكذا ماله فلا شيء منها للمسلمين (وان فرقت) الجزية (على الرقاب) كعلى كل رأس كذا وأجملت على الأرض أو سكت عنها وكذا ان فرقت على الأرض وأجملت على الرقاب أو فرقت عليهما (فهى) أي الأرض (لهم) يتصرفون فيها ويرثونها وكذا مالهم في كل حال (الا أن يموت) أحدهم (بلا وارث) له في دينهم (فللمسلمين) أرضه وماله (ووصيتهم في الثلث) وما بقي للمسلمين (وان فرقت) الجزية (عليها) أي الأرض كعلى كل فدان كذا وأجملت على الرقاب أو سكت عنها (أو) فرقت (عليهما) أي الرقاب والأرض ككل رأس كذا وكل فدان كذا (فلهم) أي المصالحين (بيعهما) أي الأرض (وخراجها على البائع) والمراد بخراجها المضروب عليها (والعنوي) أي الذي فتحت بلده بقتال (احداث كنيسة) ببلد العنوة التي أقر على سكنها (ان شرط) الاحداث أي أذن له الامام فيه حين ضرب الجزية عليه (والا) أي وان لم يأذن له الامام فيه حينه بان منعه منه أو سكت (فلا) يجوز له (٢٦٨) احداث كنيسة هذا مذهب ابن القاسم في المدونة ونصها في كتاب الجعل والاجارة

وفي الصلح ان أجملت فلهم أرضهم والوصية بمالهم وورثوها وان فرقت على الرقاب فهى لهم إلا أن يموت بلا وارث فللمسلمين ووصيتهم في الثلث وان فرقت عليها أو عليهما فلهم بينهما وخراجها على البائع والعنوي احداث كنيسة إن شرط والا فلا كرم المنهزم وللصالحى الاحداث وبيع عرصتها أو حائط لا يبدل الإسلام إلا لفسدة أعظم ومنع ركوب الخيل والبيعان والسرور وجادة الطريق والأزم بلبس يميزه وعزر ترك الزنار وظهور السكر ومعتقده ويسطر لسانه واريقت الخمر وكسر الناقوس وينتقض بقتال

قال ابن القاسم ليس لهم أن يحدثوا كنائس في بلاد العنوة لأنها في ليست لهم ولا تورث عنهم ولو أسلموا لم يكن لهم فيها شيء وما اختطه المسلمون عند فتحهم وسكنوا معهم فيه كالفسطاط والبصرة والكوفة وأفر بيسة

وشبهها من مدائن الشام فليس لهم احداث ذلك فيها الآن يكون لهم عهد فيؤى به (والصلحى) أي المنسوب للصلح ومنع لفتح بلاده (الاحداث) لكنيسة ببلد لم يسكنها المسلمون معه شرطه أولا (و) للصلحى (بيع عرصتها) أي أرض كنيسة (أو حائط) لكنيسة وأما العنوي فليس له بيع عرصتها لأنها وقفت بفتحها (لا) يجوز للصلحى ولا للعنوي احداث كنيسة (ببند الإسلام) التي تقاوا اليها أو التي انفرد باختطاطها المسلمون في كل حال (الا ل) خوف ترنب (مفسدة أعظم) من الاحداث فيمكنون منه ارتكابا لأخف الضررين (ومنع) الدمي (ركوب الخيل) ولو غير نفيسة (والبيعان) النفيسة (و) منع ركوب (السرور) ولو على الخمر ومن الركوب المعتاد وانما يركبون على براذع صغيرة عرضا أي جاعلا رجله لجانب واحد (و) منع (جادة) أي وسط (الطريق) اذا لم يكن خاليا (وأزم بلبس يميزه) عن هيئة المسلمين (وعزر ترك) شد (الزنار) أي ما يشد به وسطه علامة على ذله ونحوه كالبرنيطة والطرطور (و) عزز ل (ظهور) أي اظهار (السكر) في مجلس غير خاص بهم فيشمل الاسواق وحاراتهم التي يدخلها المسلمون ولوبيع (و) اظهار (معتقده) في المسيح أو غيره مما لا ضرر فيه على المسلمين لافيه ضرر عليهم كتغيير معتقدهم فينتقض عهده باظهاره (و) بسط لسانه) على مسلم أو بحضرة لاقتها كه حرمة وعدم احترامه المسلم وان لم يكن سبا ولا شتا (وأريقت الخمر) ان أظهرها وحملها من بلد لآخر والاضمتها من أرقاها لتعديه وظاهاه ان كل مسلم لذلك فليس يختص بالحكم ويؤدب من أظهر خيرا أو صليبا في أعيادهم (وكسر الناقوس) آلة يضربون بها لاجتماعهم لصلاتهم وتكون من خشب أو نحاس أو حديد (وينتقض) عقد النمة (بقتال) أي اظهار الخروج عن النمة على وجه المحاربة لادفعه

عن نفسه من يريد قتله (ومنعه جزية وتمرد على الأحكام) الشرعية باظهاره عدم المبالاة بها (ويعصب حرة مسلمة) على الزنا بها وزنى بها بالفعل. ولابد من ثبوته بأربعة شهود وقيل يكفي اثنان لأنها شهادة على نقض العهد وهما ابن القاسم والراجح الأول لانه الذي رجع اليه ولان النقض انما جاء من جهة الزنا وتولها صداق مثلها من ماله وولدها منه على دينه لانه لا أب له (وغرورها) أى الحرة المسلمة أى اخبارها بأنه مسلم وتزوجها ووطئها فان تزوجها عائلة به ووطئها فليس نقضا ويفرق بينهما (وتطاعه على عورات المسلمين) أى وأطلع الحريين عليها بكتابتها وارسالها لهم بأن كتب لهم بأن الموضع الفلاني للمسلمين لا حرس به ليا توامنه (وسب نبي) مجمع على نبوته عندنا وان انكرها اليهود كداود وسليمان بخلاف ما اختلف فيه عندنا كالخضر (بما لم يكفر به) أى بما لم يقر على كفره به فان سب بما أقر على كفره به كالم يرسل اليهم أو عيسى إله فلا ينقض عهده لهذا لاقراره عليه بعقد الذمة نعم يؤدب لاظهاره (قالوا) أى أهل المذهب مثال مالم يكفر به (كلس بنبي) تبرأ منه (أولم يرسل أو لم ينزل عليه) صلى الله عليه وسلم (قرآن أو قوله) أى قال القرآن من عند نفسه (أو عيسى) صلى الله عليه وسلم (خلق محمدا) صلى الله عليه وسلم لم يستحي هذا القاتل من الكذب فانه يزعم ان اليهود قتلوا عيسى قبل ولادة محمد بقرون عديدة (أو مسكين محمد) صلى الله عليه وسلم (تخبركم انه) صلى الله عليه وسلم (في الجنة ماله لم ينفع نفسه) صلى الله عليه وسلم (حين أكلته الكلاب) أى عضت ساقه صلى الله عليه وسلم (وقتل) الساب بما لم يكفر به وجوبا وغاصب وغار المسلمة (ان لم يسلم) واما المطلق على عورات المسلمين فيرى فيه الامام رأيه بقتل أو استرقاق فاذا أسلم سقط عنه ذلك بنص الكتاب العزيز (٣٦٩) (وان خرج) الذمي من دار الاسلام (لدار الحرب) ناقضا العهد

وَمَنْعَ جَزِيَّةٍ وَتَمَرُّدٍ عَلَى الْأَحْكَامِ وَبَعْصِ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ وَغُرُورِهَا وَتَطَاعُهَا عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَسَبِّ نَبِيٍِّّ بِمَا لَمْ يَكْفُرْ بِهِ قَالُوا كَلَيْسَ بِنَبِيٍِّّ أَوْلَمْ يُرْسَلْ أَوْلَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ قُرْآنٌ أَوْ تَقُولَهُ أَوْ عِيسَى خَلَقَ مُحَمَّدًا أَوْ مَسْكِينٌ مُحَمَّدٌ يُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ مَالُهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسَهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكِلَابُ وَقُتِلَ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ وَإِنْ خَرَجَ لِدَارِ الْحَرْبِ وَأَخَذَ اسْتَرْقَ إِنْ لَمْ يَظْلَمْ وَالْأَفْلَاكُ حَارِبَتُهُ وَإِنْ ارْتَدَّ جَمَاعَةٌ وَحَارَبُوا فَكَالْمُرْتَدِّينَ وَلِلْإِمَامِ الْمَهَادَنَةُ لِمَصْلَحَةٍ إِنْ خَلَا عَنْ كَشْرَطٍ بَقَاءِ مُسْلِمٍ وَإِنْ بِمَالٍ إِلَّا لِحَافٍ وَلَا حُدٍّ

بخروجه (وأخذ) أى أسره المسلمون (استرق) أى جاز استرقاقه (ان لم يظلم) الذمي (والا) أى وان خرج لظلم لحقه وأخذ (فلا) يسترق ويرد لجزيته ويصدق في قوله انه خرج لظلم ان دلت

قرينة عليه (كحاربه) أى قطع الذمي الطريق في أرض الاسلام لأخذ ماله أو منع سلوك غيره مظهر الخروج عن الذمة فلا يسترق ويحكم فيه بحكم الاسلام في الحارب من قتل أو صلب أو قطع من خلاف أو نفي ولا يعارضه ما تقدم من نقض عهده بقوله المسلمين لان ذلك فيمن أظهره وهذا فيمن تخلص (وان ارتد) عن دين الاسلام (جماعة) بعد تقرر اسلامهم (وحاربوا) بعد ارتدادهم المسلمين ثم أسروا (فكالمرتدين) من المسلمين الاصلين فيحكم فيهم بحكم المرتدين المسلمين لا بحكم الكفار الناقضين للعهد فيستتاب كبارهم ثلاثة أيام فان تابوا والاقبلوا واما لهم فيء ويجبر صغارهم على الاسلام من غير استتابة (و) تجوز (للالمام) أو نائبه فقط (المهادنة) أى صلح الحربي على ترك قتاله مدة (لمصلحة) مستوية فيها وفي عدمها فان كانت المصلحة فيها فقط تعينت وفي عدمها امتنعت (ان خلا) أى للمهادنة وذكر نظرا لغضوان الصلح أو العقد (عن) شرط فاسد (كشرط بقاء) أسير (مسلم) بأيديهم أو حكم بين مسلم وكافر بحكمهم فلا تجوز هذا ان كانت بغير مال بل (وان بمال) يدفعه الكفار للإمام لقوله تعالى فلاتهنوا وتدعوا الى السلم وأتم الاعلون المازري لايهاذن الامام الحربي باعطائه مالا لانه عكس مصلحة شرع أخذ الجزية منهم الا لضرورة التخلص منهم خوف استيلائهم على المسلمين وقد شاور النبي صلى الله عليه وسلم لما أحاط القبائل بالمدينة سعد بن معاذ وسعد بن عباد في أن يبذل لهم شر كين ثلث الثمار لما خاف أن تكون الانتصار ملت القتال فقالا ان كان هذا من الله سمعنا وأطعنا وان كان رأيا فمأكلوا منها في الجاهلية ثمرة الا بشرأ أو قرى فكيف وقد أعزنا الله تعالى بالاسلام فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عزمهم على القتال تركه فلو لم يكن الاعطاء جائزا عند الضرورة ماشاور فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم (الا لخوف) عن هو أشد ضررا من الشرط الفاسد كاستيلائهم على المسلمين (ولاحد) لمدة المهادنة

والرأى فيها الامام بحسب اجتهاده (ونذب ان لا يزيد) مدتها (على أربعة أشهر) لاحتمال حدوث قوة للمسلمين (وان استشعر) الامام
 أى ظن ظنا قويا (حياتهم) أى الحريين بظهور اماراتهم في مدة المهادنة (نبذه) أى نقض الامام الصلح (وأندرهم) أى اعلمهم
 بنقضه عهدهم وانه يقاتلهم فان تحقق حياتهم نبذه بلا انذار (ووجب) على الامام (الوفاء) لهم بما عاهدتهم عليه ان كان غير رد رهايتهم
 بل (وان) كان عهدنا لهم متلبسا (برد رهايتهم) كفار عندنا باقين على كفرهم بل (ولو أسلموا) هذا قول مالك وابن القاسم رضي الله
 تعالى عنهما وقال ابن رشد قال ابن حبيب لا يرد اليهم ولو شرطوه وشبهه في الوفاء بالرد فقال (كمن أسلم) منهم عندنا وليس رهنافيرد اليهم
 ان لم يكن رسولا بل (وان) كان (رسولا) منهم الينا وهذا كله (ان كان) من أسلم من الرهايت أو الرسل أو غيرهم (ذكرنا) فان كان
 أنى فلا ترد اليهم ولو شرطوا ردها صريحا لقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار (وفدى) المأسور عندهم
 (بالفدى) أى مال بيت المال (ثم) ان لم يمكن فداؤه بالفدى (بمال المسلمين) الذين يمكن الاخذ منهم من أهل قطره لامن بعد (ثم)
 ان لم يمكن فداؤه بمال المسلمين فدى (بماله) أى الأسير (ورجع) الفادى المسلم أو المشتري المعين واحدا أو متعددا بغير علم الامام على
 للفدى المسلم أو البقي الحر أو العبد وفداء هذا كجانيته فيخير سيده في اسلامه فيه وفدائه (بمثل الثلثي وقيمة غيره) أى المثلثي وهو
 للقوم ومثل ما قاله للباقي وابن بشير وقال ابن عبد السلام الاظهر الرجوع بالمثل مطلقا لانه فرض وصلة رجوع (على اللىء) بأخذه منه
 الآن (و) على (المعدم) باتباع ذمته (٢٧٠) وعمل رجوع الفادى المعين (ان لم يقصد) بفدائه (صدقة) بأن قصد الرجوع

ونُذِبَ أَنْ لَا تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ اسْتَشْمَرَ خِيَانَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ وَوَجِبَ
 الْوَفَاءُ وَإِنْ بَرَدَ رَهَائِنَ وَلَوْ أَسْلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ وَإِنْ رَسُولًا إِنْ كَانَ ذَكَرًا
 وَفَدَى بِالْفَيْءِ ثُمَّ بِمَالِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ بِمَالِهِ وَرَجَعَ بِمِثْلِ الْمِثْلَيْنِ وَفِيهِ غَيْرُهُ عَلَى
 الْمِثْلَيْنِ وَالْمُعْدِمِ إِنْ لَمْ يَقْضِ صَدَقَةً وَلَمْ يُمَكِّنِ الْخِلَاصَ يَدُونَهُ إِلَّا مُحَرَّمًا أَوْ
 زَوْجًا إِنْ عَرَفَهُ أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ وَيَلْتَزِمَهُ وَقَدْ كُنَّ عَلَى غَيْرِهِ وَلَوْ فِي
 غَيْرِ مَا يَدِيهِ عَلَى الْعَدَدِ إِنْ جَاهَلُوا قَدَرَهُمْ وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَعْضِهِ وَلَوْ لَمْ
 يَكُنْ يَدِيهِ وَجَازَ بِالْأَسْرِ الْمَقَاتِلَةِ وَالْحَمْرِ وَالْخَنَزِيرِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَلَا يُرْجَعُ بِهِ

أولم يقصد شيئا (ولم يمكن
 الخلاص بدونه) أى القدر
 الذى فداه به فان أمكن
 بدون شئ فلا يرجع عليه
 وان أمكن بأقل مما فداه به
 فيرجع عليه بقدر ما يمكن
 خلاصه به فقط (الا) أن
 يكون الفدى (محرمًا)
 بفصح الميم والراء للفادى

من النسب (أو زوجا) له فلا رجوع للفادى عليه (ان) كان (عرفه) أى عرف الفادى الفدى بالحرمة أو الزوجية
 (أو) لم يعرفه بالحرمة أو الزوجية (وعتق) الفدى (عليه) أى الفادى على تقدير ملكه كأصله وفرعه وحاشيته القرية لانه لشدة الاتصال
 يحمل على قصد التبرع فلا يرجع عليه في كل حال (الا أن يأمره) أى الفدى (به) أى الفداء (ويلتزمه) المفدى الفداء قال ابن الحاجب فلا
 رجوع الا ان يأمره ملتزما وقرره في التوضيح ونسبه لنقل الباقي عن سحنون (وقدم) أى الفادى في رجوعه بالفداء (على غيره) من
 غرماء المفدى لان الفداء يتعلق برقبته وذمته وبالمال الذى بيده والدين بذمته فقط ويقدم فيما بيده بل (ولو في غير ما بيده) كاله الذى بيده
 وعلى غرمائه ويقسم الفداء (على العدد) لرموس المفدين (ان جهلوا) أى الحربيون (قدرهم) أى المفدين رفعة وخسة وغنى وفقرا
 فان علموا قدرهم قسم على قدر ما يقدر به كل واحد بحسب عادتهم كثلاثة يقدر احدهم عادة بعشرة وآخر بعشرين وآخر بخمسة
 فعلى الأول سبعا الفداء وعلى الثانى أربعة أسباعه وعلى الثالث سبعة (والقول للأسير) المفدى (في) انكار اصل (الفداء) بأن قال خلاصتى
 بلا مال (أو) انكار (بعضه) أى الفداء بأن قال فديتنى بعشرة والفادى بأكثر منها ان كان المفدى بيد الفادى بل (ولو لم يكن) المفدى
 (بيده) أى الفادى (وجاز) فداء أسير المسلمين (به) الكفار (الامرى) فى أيدينا (المقاتلة) أى التى شأنها القتال اذالم يرضوا الا بذلك
 لان قتالهم متزقب وخلاص المسلم محقق وقيده بالخمي بما اذا لم يخش منهم والامنع (والحرم والخزير على الأحسن) عندنا ابن عبد السلام
 وهو قول أشهب وعبد الملك وسحنون ومنه ابن القاسم وصفة ما يفعل في ذلك ان يأمر الامام أهل الذمة بدفع ذلك الى العبد
 ويحاسبهم بقيمة ذلك من الجزية فان أبوا لم يجبروا عليه ويفهم الجواز بالطعام بالأولى (ولا يرجع) فادى مسلم (به) أى بعوض الحمر

والخزير الذي فدى به الأسير سواء كان عنده أو اشتراه (على) مفدى (مسلم) ولا على كافر أيضا لو حوب ارافة الخمر وتسريح الخزير أو قتله عليه (وفي) جواز فداء المسلم الأسير (الخيل وآلة الحرب) وعدمه (قولان) لابن القاسم وأشهب ابن رشد ظاهر قول أشهب جوازه وإن كثر وهو خلاف ما ذهب إليه ابن حبيب انه إنما يجوز ما لم تكن الخيل والسلاح أمرا كثيرا تكون لهم به القدرة الظاهرة والروى عن ابن القاسم ان الفاداة بالخمر أخف منها بالخيل وهو كما قال اذا لضرورة على المسلمين بالمقاداة بالخمر بخلاف الخيل اهـ (باب) في بيان أحكام المسابقة التي يستعان بها على الجهاد (المسابقة) جائزة (بجعل) أى مال يجعل بين المتسابقين ليأخذ السابى أو من حضر (في الخيل) من الجانبين (والابل) كذلك (وبينهما) أى الخيل من جانب والابل من جانب القر في المسابقة مستثناة من ثلاث قواعد منع القمار وتعذيب الحيوان لغبرأ كله وحصول العوض والمعووض لشخص واحد (و) المسابقة جائزة في رمى (السهم ان صح بيعه) أى الجمل فلا تصح بمافيه غرر ولا بمجهول ولا خمر أو خزير (وعين) في المسابقة بدواب أو سهام (المبدأ) أى اللوضع الذى يتبدأ منه (والغاية) أى المكان الذى ينتهى اليه (و) عين (الركب) أى ما يركب عليه من خيل أو ابل ففى الجواهر من شروط المسابقة معرفة أعيان ما يتسابق عليه (و) عين (٢٧٨) (الرامى) وان جهل رميه (و) عين (عدد الاصابة) للغرض في

على مسلم وفي الخيل وآلة الحرب قولان

(باب)

المُسَابَقَةُ بِجَمْعٍ فِي الْخَيْلِ وَالْأَبْلِ وَبَيْنَهُمَا وَالسَّهْمُ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ وَعَيْنُ الْمَبْدَأِ وَالْغَايَةُ وَالرَّكْبُ وَالرَّامِي وَعَدَدُ الْإِصَابَةِ وَنَوْعُهَا مِنْ خَزَقٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ أَوْ أَحَدُهُمَا فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَلَمْ يَنْحَظْ لَأَنْ أَخْرَجَا لِيَأْخُذَهُ السَّابِقُ وَلَوْ بِمَحَالٍّ يُمَكِّنُ سَبْقَهُ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ السَّهْمِ وَالْوَتْرِ وَلَهُ مَا شَاءَ وَلَا مَعْرِفَةُ الْجَرِيِّ وَالرَّاكِبِ وَلَمْ يُحْمَلْ مَسِيٌّ وَلَا اسْتَوَاهُ الْجَمْلُ أَوْ مَوْضِعُ الْإِصَابَةِ أَوْ تَسَاوَاهُ مَا وَإِنْ عَرَضَ لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ أَوْ انْكَسَرَ أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ وَجْهٌ أَوْ

مخرج الجمل (أخذه) أى السابق الجمل (وان سبق هو) أى مخرج الجمل (فد) هو (لمن حضر) المسابقة صح العقد فان شرط مخرجه رجوعه اليه ان سبق بطل (لا) تجوز المسابقة (ان أخرجا) أى المتسابقان جعلين مستويين أو متفاوتين (ليأخذه) أى المخرج بالفتح كله (السابق) منهما بالذابة أو السهم لخروجه عن مورد الرخصة فرجع الى أصل المنع فان وقع فسحق ورد كل جعل لمخرجه (ولو) كانا (بمحلل) بضم الميم أى مع شخص لم يخرج شيئا (يمكن سبقه) أى المحلل المخرجين لقوة دابته على ان من سبق منهم أخذ الجميع فلا يجوز لاحتمال سبق أحد المخرجين وأخذه الجعلين (ولا يشترط) في مسابقة السهام (تعين السهم) الذى يرمى به برؤية أو وصف (و) لاتعيين (الوتر) برقة أو طول أو ضدها (وله) أى كل واحد من المتسابقين بالسهم (ما شاء) المسابقة به من السهام والأوتار والقسي (ولا) يشترط في المسابقة بالخيل والابل (معرفة) كل واحد حال (الجرى) لفرس مسابقة بل يشترط جهل كل منهما حال الأخرى والا كان قمارا ممنوعا على أصله (و) لا يشترط معرفة (الراكب) ولم يحمل صبي) أى تكره المسابقة بين صبيين وبين صبي وبالغ (ولا) يشترط (استواء) أى تساوى فردى (الجمل) فيجوز قول المتبرع ان سبق فلان فله كذا وان سبق فلان الآخر فله كذا أو من الأول أو أكثر (أو) أى ولا يشترط استواء (موضع الاصابة) فيجوز اشتراط أخذها اصابة موضع من الغرض والآخر خلافه (أو تساويهما) أى المتسابقين في المسافة ولا في عدد الاصابة (وان عرض للسهم) في طريقه (عارض) ففعل سيزه للغرض (أو انكسر) السهم أو القوس (أو) عرض (للفرس ضرب وجه أو) لصاحبه

(نزع سوط) فقل جرى فرسه (لم يكن مسبوقا) بذلك لعذرته (بخلاف تضديع السوط أو حرن الفرس) أو نفوره أو سقوطه من عليه أو قطع اللجام (وجاز) التسابق (فيما عداه) أي المذكور من الأمور الأربعة وهي بين الخيل وبين الإبل وبين الخيل والإبل والسهام كالسفن والطير لا يصلح الخبر بسرعة والجرى بالأقدام ورمى الحجارة والصراع مما ينفع به في نكابة العدو ونفع المسلمين حال كونه (مجانا) بلا جعل لقصد الانتفاع لا للمغالبة كعمل الفساق قاله في الجواهر ونصها تجوز المسابقة فيه للنفع به وأما لطلب المغالبة فمما من فعل أهل الفسوق وتجوز المسابقة على الأقدام وفي رمي الحجارة ويجوز الصراع كل ذلك إذا قصد به الانتفاع والارتياض للحرب اهـ (و) جاز (الافتخار) أي ذكر للمفاخرة بالانتساب إلى أب أو قبيلة (عند الرمي) بالسهم لانه أغرى لغيره كقوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين أنا ابن العوانك من سليم والعوانك جمع عائكة وهن جداته صلى الله عليه وسلم ونزل فيه عن بعلته وقال أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ويجوز التبختر في المشي في الحرب لفعل أبي دجانة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إنها مشية يبغضها الله إلا في مثل هذا الموضع (و) يجوز (الرجز) في المسابقة والحرب خبر مسلم عن سلمة بن الأكوع خرجت في آثار القوم أزميهم بالنبل وأرجز وأقول أنا ابن الأكوع اليوم يوم الرضع (و) تجوز (التسمية) للنفس كأننا فلان بن فلان (و) يجوز (الصياح) عند الرمي لما فيه من التشجيع وراحة النفس من التعب (والأحب) أي الأولى من ذلك كله (ذكر الله تعالى) بالتكبير وغيره عند المسابقة والمجاهدة (لاحديث) أي تكلم (الرامي) بغير ما تقدم فلا يجوز أن كان فحشا ولا فيكره (ولزم العقد) بين المتسابقين إذا وقع بجعل فليس لأحدهما حله الا (٢٧٢) رضا الآخر حال كونه (ك) عقد (الاجارة) في شرط تكليف العاقد

ورشده (باب) في أحكام النكاح وتوابعه وابتداء خصائص النبي صلى الله عليه وسلم للتتويه به بعظم قدره عليه الصلاة والسلام ولئلا يتأسى به صلى الله عليه وسلم فذكرها مندوب أو واجب واستظهر الثاني

نَزَعَ سَوْطَهُ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا بِخِلَافِ تَضْدِيعِ السَّوْطِ أَوْ حَرَنِ الْفَرَسِ وَجَازَ فِيمَا عَدَاهُ مَجَانًا وَإِلَّا فَتَخَارُ عِنْدَ الرَّمْيِ وَالرَّجْزِ وَالتَّسْمِيَةِ وَالصِّيَاحِ وَالْأَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى لَا حَدِيثُ الرَّامِي وَلِزِمَ الْعَقْدُ كَالْإِجَارَةِ

(باب)

خَصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوُجُوبِ الضَّحَى وَالْأَضْحَى وَالتَّهَجُّدِ وَالْوُتْرِ بِحَضْرٍ وَالسَّوَاكِ وَتَخْيِيرِ نِسَائِهِ فِيهِ وَطَلَاقِ مَرْغُوبَتِهِ

واجبة

وهو ثلاثة أقسام واجب ومحرم ومباح والأول قسمان واجب عليه صلى الله عليه وسلم تشريفا له وتكثيرا لثوابه فان ثواب الواجب يزيد على ثواب التطوع بسبعين درجة كما في حديث ابن خزيمة والبيهقي في شعب الإيمان وإن ضعفه ابن حجر وحديث البخاري القدسي وما تقرب إلى عبد بشيء أحب إلى مما افترضت عليه وإلى هذا أشار بقوله (خص النبي) محمد (صلى الله عليه وسلم) عن غيره من أمته ويحتمل ومن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى هذا فالمراد أنه خص بمجموعها فلا ينافي أنهم شاركوه في بعضها (بوجوب) صلاة (الضحى) عليه صلى الله عليه وسلم وأقلها ركعتان لخبر كتب على ركعتي الضحى وهما لكم سنة وروى أنه صلاها أربع ركعات وفي حديث أم هانئ بنت أبي طالب رضى الله تعالى عنها أنه صلاها في بيتها ثمان ركعات ولم يرو أنه صلاها اثنتي عشرة ركعة ولكن رغب فيها بقوله من صلاها اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتا في الجنة كما في البدور السافرة واللواهب اللدنية (و) بوجوب (الأضحى) أي الضحية حيث لم يكن حاجا والافه ومخاطب بالهدى كغيره (و) بوجوب (التهجيد) أي نقل الليل لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك أي زيادة على الفرائض الخمس وهو صلاة بعد نوم على المختار (و) بوجوب (الوتر بحضرة) راجع لجميع ما تقدم ودليل عدم وجوب الوتر عليه بسفر فعله فيه على الراحة (و) بوجوب (السواك) لكل صلاة حضرا وسفرا (و) بوجوب (تخير نسائه) صلى الله عليه وسلم (فيه) أي المقام معه صلى الله عليه وسلم طلبا للآخرة ومفارقة عليه الصلاة والسلام طلبا للدنيا (و) خص النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب (طلاق مرغوبته) علينا أي طلاقنا الزوجة التي رغبنا في نكاحها نبينا صلى الله عليه وسلم ولو وقع لكانت له لم يقع منه صلى الله عليه وسلم أنه رغب في زوجة أحد من أصحابه وأما تزوجه صلى الله عليه وسلم زوجة غيره بعد طلاقها بأمر الله تعالى فقد وقع في زينب لقوله تعالى فلما قضى زيدا منها وطرا زوجناها وإنما كانت رغبته في بقائها

زوجة لزيد نجاشيا من قول المنافقين تزوج زوجة ابنه وقد منع الناس منه لتبذره بدا والذي أخفاه أمها هو أمر الله تعالى له بزوجه بعد
 زيد فأخفاه خشية تطرق اللسان إليه بأنه تزوج زوجة ابنه فكان لهذا الموجب يقول له أمسك عليك زوجك خشية وجوب تزوجها
 عليه إذا طلقها زيد وقوله تعالى وأذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك ومعناه لا يجب عليك زواجها إذا طلقها
 لا يجبها مع قوله ذلك وقال له ذلك حين شكوى زيد له منها واتق الله وتخفي في نفسك ما أمرت به من تزوجها بعد طلاق زيد لاحتها ما الله
 مبديه أى مظهره بعد ذلك بوجوب تزوجك أياها وتخشى الناس أن يقولوا تزوج زوجة ابنه والله أحق أن تخشاه لما أراد من إبطال
 ما كان في الجاهلية من حرمة تزوج زوجة من تبناه الواحد منهم هكذا للسيد في شرح المواقف وكذا في شرح المقاصد (و) خص
 بوجوب (إجابة الصلّى) أى يجب على الصلّى إجابته صلى الله عليه وسلم إذا دعاه وهو فيها وظاهر كلامهم من عدم إبطال الصلاة
 بإجابته أنه لا فرق بين إجابته بنحو نعم يا رسول الله أو بنحو ما فعلت الشئ الفلاني جوابا لقوله عليه الصلاة والسلام له هل فعلته وهذا في
 حياته صلى الله عليه وسلم كإوقع لأبى وانظر ان وقعت بعده فهل كذلك لبقاء خصوصية الحياة له صلى الله عليه وسلم والظاهر البطان
 لان الكلام في حياته الأصلية أه عب (و) مما خص بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم (المشاورة) لدوى الأجل من أصحابه
 صلى الله عليه وسلم في الآراء في الحروب تطيبها لقلوبهم وتأليفهم لئلا يستفيد منهم علماء الخصومة له عليه الصلاة والسلام من حيث
 كونه كامل العقل والمعرفة وتجب عليه المشاورة وهذا فيما ليس فيه حكم بين الناس وأما ما فيه الأحكام فلا يشاور فيه لان العلم بها إنما
 يلتمس منه صلى الله عليه وسلم (و) خص بوجوب (قضاء دين الميت المعسر) المسلم من ماله صلى الله عليه وسلم الخاص به وأما من
 بيت المال فيشاركه فيه جميع الولاة اذا عجز عن وفائه وتبذره في غير معصية أو تاب (و) خص بوجوب (إثبات عمله) أى عدم تركه
 بالكلية له لآلته على نسخته لانه يفعل في كل وقت فلا ينافى ما ورد انه صلى الله (٢٧٣) عليه وسلم كان يصلى الضحى
 حتى تقول لا يدعها ويدعها حتى تقول لا يدعها

وإِجَابَةُ الصَّلَاةِ وَالْمُشَاوَرَةُ وَقَضَاءُ دَيْنِ الْمَيِّتِ الْمُسْرِرِ وَإِثْبَاتُ عَمَلِهِ وَمُصَابَرَةُ الْعَدُوِّ
 الْكَثِيرِ وَتَغْيِيرُ الْمُنْكَرِ وَحُرْمَةُ الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَكْلُهُ كَثُومٍ أَوْ
 مُتَكِنًا وَإِنْ سَلَكَ كَارِهَتَهُ وَتَبَدَّلَ أَزْوَاجَهُ وَنَكَحَ الْكِتَابِيَّةَ وَالْأُمَةَ وَمَدْخُولَتَهُ لغيره

(٣٥ - جواهر الاكلیل - أول) فيصوم (و) خص بوجوب (مصابرة العدو الكثير) الزائد على الضعف ولو أهل الارض
 لانه تعالى وعنده بالصمة في قوله تعالى والله يعصمك من الناس أى من قتلهم لك فلا ينافى شج وجهه وكسر ربايته
 (و) خص بوجوب (تغيير المنكر) عليه صلى الله عليه وسلم لان سكوته صلى الله عليه وسلم تشريع له (و) خص ب(حرمة
 الصدقتين) الواجبة كالزكاة والكفارة والنذر والتطوع (عليه) صلى الله عليه وسلم صيانة لمنصبه الشريف عن أوساخ
 المتصدقين وكون يدهم هى العليا ويده السفلى وقد أبدله الله تعالى الفء المأخوذ بالقهر والغلبة الدال على عز آخذه وذل
 المأخوذ منه (وعلى آله) صلى الله عليه وسلم أى بنى هاشم فقط (و) خص بجرمة (أكله كنوم) وبصل وسائر ماله
 رائحة كريهة اذا كان نيا فان طبخ حتى ذهب رائحته فلا يحرم عليه (أو) أكله حال كونه (متسكنا) أى متر بعا أو مائلا على جنبه
 (و) خص بجرمة (امساك كارهته) صلى الله عليه وسلم لغيرتها من زوجته الغيرة الجبلية التي لا قدرة لها على تركها لآلته صلى الله
 عليه وسلم لخبر العائدة القائلة أعوذ بالله منك فقال صلى الله عليه وسلم لها لقد استعذت بمعاذ الحق بأهلك رواه البخارى (و) خص
 بجرمة (تبدل) أى تبديل (أزواجه) اللاتي خبرهن فاخترتهن قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج
 الآية (و) خص بجرمة (نكاح) الحرة (الكتابية والأمة) المسلمة وتسريه بكتابية مباح (و) خص بجرمة (مدخولته)
 صلى الله عليه وسلم التي مات عنها (لغيره) أى عليه أجماعا وكذا التي مات عنها قبل دخوله بها فلامفهوم لمدخولته بالنسبة للموت وأما
 طلقته قبل البناء فتحل لغيره بعد موته لهم عمر رضى الله تعالى عنه برجم المستعينة اذ تزوجت بعد وفاته صلى الله عليه وسلم الأشعث
 ابن قيس وتركها لما أخبر بمفارقته قبل البناء ولا تحرم مطلقة صلى الله عليه وسلم بعد نبائه وقبل مسه كالتى وجد نياضا بكشفها وتحرم
 مبريته وأم ولده ابن العربى زوجته صلى الله عليه وسلم سبع عشرة عقدة على خمس وبنى ثنتى عشرة ومات عن تسع وقد نظم
 أسماء اللاتي مات عنهن بقوله

توفي رسول الله عن تسع لسوة اليهن تعزى الكرمات وتنسب
فعاثنة ميمونة وصفية وخفصة تناهون هند وزينب
جويرية مع رملة ثم سودة ثلاث وست نظمن مهذب

(و) خص بحرمة (نزع لامته) أى آله حربه كقنلسوة من نحاس أو حديد ودرع (حتى يقال) فيه مساحمة والأولى حتى يلاقى
العدو أو يحكم الله بينه وبين محاربه (و) خص بحرمة (الن) أى أعطائه شيئا (ليستكثر) أى يطلب أكثر منه لقوله تعالى
ولا عين تستكثر (و) خص بحرمة (خائنة الأعين) أى اظهار خلاف ما فى ضميره فشبّه بالخيانة فى الاخفاء (و) خص بحرمة
(الحكم بينه وبين محاربه) صلى الله عليه وسلم لانه تقدم بين يديه وقد قال الله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله (و) خص بحرمة
(رفع الصوت عليه) صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض
(و) خص بحرمة (ندائه) صلى الله عليه وسلم (من وراء) أى خلف (الحجرة) أى المحل المحتجب فيه عن أعين الناس لانه انما
كان محتجب فى شغله المهم فحرم ازعاجه وقطعه عليه لانه سوء أدب (و) خص بحرمة نداءه (باسمه) صلى الله عليه وسلم فى حياته
وبعد موته عند قبره أم لا غير مقرن بالصلاة عليه والاجاز (و) خص صلى الله عليه وسلم (بإباحة الوصال) فى الصيام بأن يصوم
أياما بلا فطر بينها ليلا وهو مكروه لغيره على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني
(و) خص بإباحة (دخول مكة بلا إحرام) (٢٧٤) من غير عذر (و) خص بإباحة دخولها (بقتال) ثم نسخ كافى الصحيح

وَنَزَعَ لَأَمْتَهُ حَتَّى يُقَاتَلَ وَالنَّ لَيْسَتْ كَثِيرٌ وَخَائِنَةُ الْأَعْيُنِ وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
مُحَارِبِهِ وَرَفَعَ الصَّوْتِ عَلَيْهِ وَنَدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَةِ وَبِاسْمِهِ وَإِبَاحَةُ الْوِصَالِ
وَدُخُولُ مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ وَرِقَاتَالِ وَصَفَى الْمَغْنَمَ وَالْخُمْسَ وَيُزَوِّجُ مِنْ نَفْسِهِ وَمَنْ
شَاءَ وَيَلْفِظُ الْهَيْبَةَ وَزَائِدُهُ عَلَى أَرْبَعٍ وَبِلَا مَهْرٍ وَوَلِيٍّ وَشُهُودٍ وَبِإِحْرَامٍ وَبِلَا قَسَمٍ
وَيَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَيَحْمِي لَهُ وَلَا يُورَثُ

{ بَابُ }

نُدْبُ الْحُجَّاجِ ذِي أَهْبَةٍ نِكَاحُ

(و) خص بإباحة (صفى)
أى مختار (الغنم) لنفسه
قبل قسمه (و) خص
بإباحة (الخمس) من الغنم
صوابه خمس الخمس كما فى
كلام ابن عربى ونصه من
خواصه صلى الله عليه وسلم
صفو الغنم والاستئبداد
بمخمس الخمس (و) خص

بأنه (يزوج من نفسه) ويشولى الطرفين ولولم ترض المرأة وليها ولو سكن اذا كرهت بعد ذلك الاقامة حرم
عليه امساكها فى عصمته (و) يزوج (من شاء) من الرجال والنساء بغير اذن (و) يزوج من نفسه ومن شاء (بلفظ الهبة) بلا ذكر
صداق (و) خص بجواز ان يزوج نفسه (زائدا على أربع) من النسوة وكذا سائر الأنبياء (و) خص بان يزوج نفسه ومن شاء (بلامهرو)
بلا (ولى) للمرأة (و) بلا (شهود وإحرام) بحج أو عمره منه أو من الزوجين (و) بلا وجوب (قسم) عليه بين زوجته وخص بإباحة مكته
فى المسجد حنبا وعدم انتقاض وضوئه بنومه ولا بلمسه (و) يحكم لنفسه (على خصمه لعصمته عليه الصلاة والسلام من الجور) (و) يحكم
لـ (ولده) صلى الله عليه وسلم على خصمه لذلك ويشهد على خصمه وخصمه ولده لذلك (و) يحمى (أى يمنع النبي غيره من رعى الكلا فى الموات
(له) أى لنفسه صلى الله عليه وسلم ولا ينقض ما حماه (ولا يورث) النبي صلى الله عليه وسلم وكذا سائر الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام لخبر الصحيحين إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة برفع صدقة على انه خبر ما { بَابُ } فى
النكاح (نائب له) أى راجع تائق له رجا النسل أم لا أو غير راغب ورجا النسل لانه محتاج له حكما ووجب ان
حتى العنت قال فى الشامل يتعين لخوف عنت وعدم امكان تسرنكاح من لم يكفه الصوم وامان لم يحتج له وخشى ان لا يقوم بما وجب
عليه فيه فهو مكروه له (ذى) أى صاحب (أهبة) أى قدرة على صداق ونفقة ووطء فان كان عاجزا عن شىء منها فلا يندب له بل
يحرم عليه ونائب فاعل نديب (نكاح) ابن حجر النكاح لغة الضم والتداخل وأكثر استعماله فى الوطء ويسمى به العقد مجازا
لكونه سببا له ثم قال وشرع حقيقة فى العقد مجاز فى الوطء لكثرة وروده فى الكتاب والسنة فى العقد حتى قيل لم يرد فى القرآن إلا له ولا يرد

مثل قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لأن شرط الوطء في التحليل اثنان بالسنة والعقد لا بد منه فعنى قوله تعالى حتى تنكح حتى تزوج أى يعقد عليها ومفهومه ان هذا كاف بمجرده لكن ينبت السنة انه لا عبرة بمفهوم الغاية وانه لا بد بعد العقد من ذوق العسيلة (بكر) بكسر الموحدة أى امرأة لم تزوج والأولى وبكر لأنه مندوب ثان لقوله صلى الله عليه وسلم لجابر رضى الله تعالى عنه هلا تزوجت بكرا تلاعيا وتلاعبك وتضاحكها وتضاحكك (و) نذبلن يريد أن يتزوج امرأة (نظر وجهها) ليختبر جمالها (و) (نظر كفيها) ليعلم خصب يديها ويوقع النظر على كفيها ظاهرهما وباطنهما الى كوعيهما بلا قصد تلذذ (فقط) أى لا غير الوجه والكفين فيحرم نظره لأنه عورة وعمل نذب النظر لوجهها وكفيها ان كان (يعلم) منها ان كانت رشيدة والافن وليها والا كره لثلاث طرق الفساق لنظر وجه النساء وكفوفهن ويقولون نحن خطاب وأشعر قوله نظرا لانه لا يجوز مسهما وان لم يكونا عورة لما في المس من زيادة للبشرة (وحل لهما) أى لكل من الزوجين نظر جميع جسد صاحبه (حتى نظر الفرج) وما في الجامع الصغير اذا جامع أحدكم زوجته أوجاريته فلا ينظر الى فرجها لان ذلك يورث العنى قال ابن الجوزي انه موضوع وقال الذهبي في الميزان عن ابن أبي حاتم انه موضوع لأصله وقال ابن حبان هذا موضوع وأقره غيره قال زروق جواز متفق عليه لكن كرهوه للطب لانه يؤذى البصر ويورث قلة الحياء في الولد (كالمالك) التام فيحل لكل من المالك والملاوكة نظر جسد الآخر حتى الفرج وخرج بقولنا التام للبعضة والمشاركة والمعتقة لأجل والمكاتبه والمتزوجة (و) حل لهما (تمتع بغير) وطء (دبر) فيجوز التمتع بظاهره ووجهه انه كسائر جسدها وجميعه مباح اذ لم يرد ما يخص بعضه عن بعض بخلاف باطنه (و) نذب (خطبة) بضم الحاء أى كلام مشتعل على حمد الله تعالى وصلاة وسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآية من القرآن وحديث متعلقين بالنكاح والانتقال بأما بعد لالتماس (٢٧٥) النكاح (بخطبة) بكسر الحاء

أى عند التماس النكاح من الزوج ثم من الولي لاجبته أو الاعتدال له (و) نذب خطبة (بمقد) للنكاح من الولي بالإيجاب ثم من الزوج بالقبول فهي

بَكَرَ وَنَظَرَ وَجْهَهَا وَكَفَيْهَا فَقَطَّ يَعْلَمُ وَحَلَّ لَهَا حَتَّى نَظَرَ الْفَرْجَ كَالْمَالِكِ وَتَمَتَّعَ بِغَيْرِ دُبُرٍ وَخُطْبَةٌ بِخُطْبَةٍ وَعَقْدٌ وَتَقْلِيلُهَا وَإِعْلَانُهُ وَتَهْنِئَتُهُ وَالِدُعَاءُ لَهُ وَإِشْهَادُ عَدْلَيْنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِمَقْدِهِ وَفُسْخُ إِنْ دَخَلَ بِلَاهُ وَلَا حَدَّ إِنْ فُشَا وَلَوْ عِلِمَ وَحَرَّمَ خُطْبَةُ رَاكِنَةٍ لِغَيْرِ فَاسِقٍ وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ صَدَاقٌ وَفُسْخُ إِنْ لَمْ يَبَيَّنْ

أربع خطب فالفصل بين الإيجاب والقبول بخطبة الزوج معتبر وكذا بسكوت أو كلام قديرها (و) نذب (تقليلها) أى الخطبة (و) نذب (إعلانه) أى اظهار عقد النكاح لقوله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدف أخرج الترمذي وأما الخطبة بالكسر فينذب إخفاؤها كالحثان قاله الخطاط (و) نذب (تهنئته) أى العروس ذكرها كان أو أنثى أى ادخال السرور عليه عقب العقد والبناء نحو سرنا ما فعلت (و) نذب (الدعاء له) أى العروس كبارك الله لهما وجمع بينهما في خير (و) نذب للولي والزوج (اشهاد عدلين) فان لم يوجد كفى من لم يعرف بالنكاح واستحسن الاكثار من الشهود حيثئذ (غير الولي) أى من له ولاية عقد نكاح المرأة فلا تعتبر شهادته ولو تولى غيره العقد لاتهامه بالستر عليها ودفع المرأة عن نفسه (بمقد) أى عند عقد النكاح فالنذب منصب على كون الاشهاد عند عقده وأما كونه قبل البناء فواجب شرط في دوامه (وفسخ) النكاح (ان دخلا) أى الزوجان خلوة بناء (بلاه) أى الاشهاد والفسخ يكون بطلقة بائنة لأنها جبرية (و) ان ثبت الوطء باقرار أو بينة ف(لاحد) عليهما (ان فشا) أى شاع واشتهر الدخول كالان رشد والنكاح كمالا بن عبد السلام وابن عرفة (ولو علم) كل منهما وجوب الاشهاد قبله نظرا للفسخ ومفهوم الشرط الحد عند عدمه وظاهره ولو جهلا وجوب الشهادة وأشار بلو لقول ابن القمام الفشومع العلم لا يسقط الحد (و) حرم خطبة) بكسر الحاء أى التماس نكاح امرأة (راكنة) أى مائلة وراضية مخاطب سابق (لغير فاسق) عدل أو مستور حال (ولو لم يقدر) بضم المثناة تحت وفتح القاف والدال (صدّاق) من السابق وأشار بلو لقول ابن نافع لا تحرم خطبة الراكنة قبل تقدير الصداق (وفسخ) عقد الثاني على راكمة لا أول بطلاق وجوب الحق الله تعالى وان لم يطلبه الاول وظاهره وان لم يعلم الثاني بخطبة الاول (ان لم يبين) الثاني حيث استمر الركون أو رجعت لخطبة الثاني فان رجعت لغيرها فلا يفسخ وعمله اذا لم يحكم بعدم فسخ نكاح الثاني كما كرهه والا فلا يفسخ

(و) حرم (صريح خطبة) بكسر الخاء أى الخماس نكاح امرأة (معتدة) من طلاق غيره ولو رجعا أو موته لامين طلاقه هو إذا لم تزوجها في عدتها منه إذا لم يكن بالثلاث (و) حرم (مواعدها) أى المعتدة بان بعدها وتعدده بالتزوج (ك) صريح خطبة ومواعدة (وليها) أى المعتدة إذا كان مجبرا وكذا غيره لكن حكى ابن رشد الإجماع على أن مواعدة غير المجرى مكرهة وتبعه في التوضيح والشامل (ك) خطبة ومواعدة (مستبرأة من زنا) ولو منه لأن التخلق من مائه لا ينسب إليه فهو كغيره (و) تأبى تحريرا (أى المعتدة من موت أو طلاق غيره بائنا ومثلها المستبرأة من غيره (بوطة) بنكاح بان عقد عليها ووطئها فيها بل (وان يشبهه ولو بعدها) لنكاح بان ووطئها فيها بلا عقد لظنه أنها زوجته (و) تأبى (بمقدمته) أى الوطء (فيها) أى العدة من وفاة أو طلاق غيره البائن وكذا في استبرائها من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته فيتأبى تحريرا في هذه الخمسة بالمقدمات المستندة لعقد نكاح دون المستندة لشبهته فمن قبل معتدة من غيره معتقدا أنها زوجته فلا يتأبى بد تحريرا عليه ويتأبى بالتحريم بالمقدمة المستندة للملك الواقعة في عدة نكاح أو شبهته من غيره دون المستندة لشبهه نكاح أو ملك (أو) كان ووطؤه (بملك) أو شبهته لمعتدة من نكاح غيره أو شبهته يتأبى بالتحريم في هذه الأربعة أيضا بالوطء وشبهه في التأبى فقال (كعكسه) أى ووطئها بنكاح أو شبهته وهى مستبرأة من ملك أو شبهته فيتأبى تحريرا في هذه الأربع أيضا (لا) يتأبى بالتحريم (بعقد) على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من ملك أو شبهته أو زنا أو غصب ابن الحاجب فان لم توطأ في التأبى قولان ابن عبد السلام الأظهر عدمه فاعتمده المصنف هنا (أو) بوطة (بزنا) أو غصب لمعتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من ملك أو شبهته أو من زنا أو غصب فلا يتأبى بالتحريم في هذه الصور (أو) ووطء (بملك) أو شبهته في استبراء (عن ملك) أو شبهته (٢٧٦) أو عن زنا أو غصب فلا يتأبى بالتحريم في شئ من ذلك (أو) ووطء (مبتوتة) ووطئها

وَصَرِيحُ خُطْبَةٍ مُعْتَدَةٍ وَمُؤَاعَدَتِهَا كَوَلِيِّهَا كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ زِنَا وَتَأْبَى تَحْرِيمُهَا بِوُطْءٍ وَإِنْ شَبَّهَتْهُ لَوْ بَعْدَهَا وَبِعُدَّتِهِ فِيهَا أَوْ بِمَلِكٍ كَعَكْسِهِ لَا يَمْتَنِعُ أَوْ بِزِنَا أَوْ بِمَلِكٍ عَنْ مَلِكٍ أَوْ مَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ كَالْجَرَمِ وَجَازَ تَعْرِيفُ كَفَيْكَ رَاغِبٌ وَالْإِهْدَاءُ وَتَقْوِيصُ الْوَلِيِّ الْعَقْدَ لِفَاضِلٍ وَذِكْرُ الْمَسَاوِي وَكَرِهَ عِدَّةٌ مِنْ أَحَدِهِمَا وَتَزَوُّجُ زَانِيَةٍ أَوْ مُصْرَحٍ لَهَا بَعْدَهَا وَنَدَبَ فَرَأَقَهَا وَعَرَضَ رَاكِنَةً لِقَائِهِ عَلَيْهِ

في عدتها منه مستنداً في ووطئها لعقد عليها (قبل زوج) غيره فلا يتأبى بد تحريرا عليه لأن الماء ماؤه ولأن منعه منها ليس لعدتها وإنما هو لبثها وعدم تزوجها غيره ولذا لو تزوجها غيره

وطئها بعد بئنائها أو مات عنها مطلقاً وتزوجها الأول في عدة الثاني ووطئها ولو بعدها تأبى بد تحريرا عليها عليه وهذه مفهوم قبل زوج وشبهه في عدم التأبى فقال (ك) ووطء (الحرم) بفتح فسكون أى الذى لا ندوم غريمته كأخت الزوجة إذا عقد عليها ووطئها فيفسخ نكاحها ولا يتأبى بد تحريرا عليها عليه فان طلق زوجته أو ماتت فله تزوجها (وجاز تعريض) بالضاد المعجمة بالخطبة في العدة لتموتى عنها أو مطلقه غيره بائنا لارجعيا فيحرم التعريض لها إجماعاً وجوازها في غيرها لمن يميز بين التعريض والتعريض وأما غيره فلا يجوز له قال في التوضيح التعريض ضد التصريح مأخوذ من عرض الشئ بالضم وهو جانبه وضابطه أن يذكر في كلامه ما يصلح للدلالة على القصد وغيره الآن أشاعره بالمقصود أنهم ويسمى تلويحاً والفرق بينه وبين الكناية أن التعريض ما ذكرناه والكناية هى التعبير عن الشئ بلازمه كقولنا في طول القامة والكرم طویل النجاد وكثير الرماد (كفبك راغب) جاز (الإهداء) للمعتدة من وفاة أو طلاق غيره البائن لا الاتفاق عليها فيحرم كالمواعدة فان أهدى لها أو أنفق عليها ثم تزوجت غيره فلا يرجع عليها بشئ (و) ندب (تقويص الولي) والزواج (العقد لفاضل) لرجاء بركته وللإهداء بالسلف الصالح (و) جاز (ذكر المسأوى) أى العيوب التى للزوج أو الزوجة من الاستئثار إذا عرفها غيره والأوجب لأنه نصح للمستشير (وكره عدة) أى وعد بالنكاح في العدة (من أحدهما) للآخر من غير أن يعده الآخر لأنه ربما لا يحصل ما وعد به فيكون من خلف الوعد (و) كره (تزوج) امرأة (زانية) أى متجاهرة بالزنا من غير ثبوتها عليها لأن من ثبت عليها تحد قطهر (أو) تزوج امرأة (مصرح لها) أى بالخطبة في عدتها فيكره للمصرح تزوجها (بعدها) أى العدة فبعد متعلق بتزوج المقدر لا بمصرح (وندى فراقها) أى المذكورة من الزانية والمصرح لها بالخطبة في عدتها إذا تزوجها بعد العدة (و) ندب (عرض) امرأة (راكنة) قبل خطبتها (ل) خاطب (غير) أى مغاير للخاطب الثاني وهو عدل أو مستور مطلقاً أو فاسق والثاني مثله وصلة عرض (عليه)

وركنه

أى الغير الذى كان ركن اليها وركنت اليه (وركنه) أى النكاح عام للاركان الأربعة أى التى يتوقف وجوده عليها وإن لم تكن داخلية فى ماهيتها (ولى) للمرأة بشروطه الآتية فلا ينعقد نكاح بدونه (وصداق) بشروطه الآتية أيضا فلا ينعقد نكاح بإسقاطه ولا يشترط ذكره عند العقد لصحة نكاح التفويض والتحكيم (ومحل) أى زوج وزوجة معا وما كان من اللوائح الشرعية كالاحرام والمرض (وصيغة بأنكحت) أى هذا اللفظ من الولى (وزوجت) الواو بمعنى أو فأحد اللفظين كاف ولو بدون ذكر صداق (وبصداق وهبت) البناء بمعنى مع داخلية على مضاف مقدر أى ذكر الجار والمجرور حال من وهبت المقصود لفظه المعطوف على أنكحت أى ولفظ وهبت مع ذكر صداق حقيقة بأن قال وهبتك بر بيع دينار مثلا أو حكما بأن قال وهبتك تفويضان اقتصر على وهبت ولم يذكر صداقا لاحقيقة ولا حكما لم ينعقد (وهل كل لفظ يقتضى البقاء) للملك الزوج عصمة الزوجة (مدة الحياة) لها (كبت) وتصدقت ومنحت وأعطيت وملكت وأحللت وأباحت وقصده النكاح مع تسمية الصداق حقيقة أو حكما (كذلك) أى كأنكحت وزوجت ذكر صداق أولا وهبت مع تسمية صداق فى انعقاد النكاح بكل أو ليس كذلك فلا ينعقد النكاح به فى الجواب (تردد) للتأخر بين النقل عن المتقدمين الراجع منه عدم الانعقاد كما نقله الخطاب عن الشامل (وكقبلت) من الزوج والكاف للتشثيل مدخله لما شبه قبلت كرضيت ونفدت وأتممت فلا يشترط زيادة نكاحها كفى الجواهر (و) ينعقد النكاح (ب) قول الزوج ابتداء لولى (زوجنى فيفعل) الولى بأن يقول زوجتك ودل اتيانه بالفاء على اشتراط الفورين الإيجاب والقبول ويغفر التفريق اليسير ونص ابن جزى فى قوانينه والنكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار خلافا لأبى ثور ويأثم فيه الفور فى الطرفين فان تأخر القبول يسيرا جاز ومنعه الشافعى وأبو ثور رضى الله تعالى عنهما ولو كان الفصل يسيرا وأجازه أبو حنيفة رضى الله (٢٧٧) تعالى عنه ولو كان الفصل

وَرُكْنُهُ وَلَىٰ وَصَدَاقٌ وَمَحَلٌّ وَصِيغَةٌ بِأَنْكَحْتُ وَزَوَّجْتُ وَيَصْدَاقٌ وَهَبْتُ وَهَلَّ كُلُّ لَفْظٍ يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مُدَّةَ الْحَيَاةِ كَبَيْتُ كَذَلِكَ تَرَدَّدُ وَكَقَبِلْتُ وَيَزَوَّجْنِي فَيَفْعَلُ وَلِزِمَ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ وَجَبَ الْمَالُكُ أَمَةً وَعَبْدًا بِلَا إِضْرَارٍ لَا عَكْسُهُ وَلَا مَالِكٌ يُبْعِضُ وَلَهُ الْوِلَايَةُ وَالرَّدُّ وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَتَى بِشَائِمَةٍ وَمُكَاتَبٌ بِخِلَافِ مُدَبِّرٍ وَمُعْتَقٍ لِأَجَلٍ إِنْ لَمْ يَمْرُضِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلَ ثُمَّ أَبٌ وَجَبَ الْمَجْنُونَةُ

كالطلاق والعتق والرجعة فما قاله القابسى واللمخى واقتصر عليه أبو الحسن من عدم الزوم إذا علم الهزل خلاف المشهور (وجبر المالك) الحر المسلم والعبد المأذون له فى التجارة ذكرنا كان أو أنى (أمة وعبد) على النكاح (بلا إضرار) فلا يجبرها مع الإضرار كتزويج رقيقة بعبد أسود غير صالح أو عبده بمن لاخير فيها أو تزويج أحدهما بذى عاهة كجذام وبرص وجنون (لا عكسه) أى لا يجبر الرقيق ماله على التزويج ولو تضرر الرقيق من عدم التزويج ولو قصد المالك بمنعه منه إضرارا ذلحاق الرقيق فى الوطء نعم يندب للمالك تزويجه إلا أن يخشى الزنا فيجبر على تزويجه أو يبيعه لغيره لاضرر ولا ضرار ذكره ابن عبد السلام والموضح (ولا) يجبر (مالك بعض) والبعض الآخر حرورق لآخر (وله) أى مالك البعض (الولاية) على الأمة التى بعضها رقيق لهو بعضها الآخر حر فلا تزوج إلا باذنه (وله) (الرذ) لنكاح العبد البعض الذى عقده بلا اذنه لادخاله عيبا فى البعض الذى ملكه منه ويتحتم رد نكاح المبعضة بلاذنه ولو عقد لها أحد الشريكين أو الشركاء (والمختار) للخمى من نفسه فالمناسب واختار (ولا) يجبر السيد (أنى بشائمة) من حرية غير التبعض السابق كأم ولد ويتحتم رد نكاحها بتزويجها لغيرها بغير اذنه على المذهب (و) لا يجبر مالك (مكاتب) لانه أحرز نفسه (بخلاف مدبر) فلما لكانه جبره على النكاح (ومعتق لأجل) فلما لكانه جبره عليه (ان لم يمرض السيد) مرضا مخوفا شرط فى جبر المدبر (و) ان لم (يقرب الأجل) شرط فى جبر المعتق لأجل ويعتبر القرب بالعرف (ثم) يجبر (أب) رشيد والسفيه ان كان ذا عقل ودين فله جبر ابنته والا نظر وليه فى تعيين الزوج وتزوج ابنته فان عقد قبل نظر وليه فيه فان رآه حسنا أمضاه والا رده وللأب الرشيد الجبر ولو لقبى منظر أو أعمى أو أفل حالا وما لا أو بر بيع دينار وصداق مثلها ألف دينار ولا كلام لها ولا لغيرها رواه ابن حبيب عن الإمام مالك رضى الله تعالى عنه (وجبر) الأب الرشيد بنته (المجنونة) المطبقة ولو ولدت

طويلا (ولزم) النكاح يتم صيغته ان استمر رضاهما به بل (وان لم يرض) أحدهما أو هما به بعد تمامها بأن ذكرها بقصد الهزل أو بلا قصد لأن هزل النكاح حذ

الأولاد التي مفيق تنتظر افاقها ان كانت بالغا ثيبا فان لم يكن لها أب ولا وصي فالقاضي (و) جبر الأب الرشيد بنته (البكر) التي لم تنزل بكارها ان لم تسكن عانسا بل (ولو) كانت (عانسا) أي مقيمة عند أبيها بعد بلوغها مدة طويلة عرفت فيها مصالح نفسها وهل سبها ثلاثون أو ثلاث وثلاثون أو أربعون أو خمس وثلاثون أو أربعون أو خمس وأربعون أو ستين أقوال ويجبرها السك واحد (الاستخصي) أي مقطوع الذكر فقط أو الأنثيين فقط حيث كان لا يمي فلا يجبرها له (على الأصح) عند الباجي قال وهو الاظهر عمدي لتحقق ضررها به (و) جبر أب (الثيب ان صغرت) عن البلوغ ولو ثبت نسكاح صحيح فان بلغت بعد تأمها صغيرة فلا يجبرها (أو) بلغت وثبت (بعارض) كوثية أو عود (أو بحرام) من زنا أو غصب ولو ولدت منه فيقدم أبوها على ابنها منه (وهل) يجبرها (ان لم تكرر الزنا) فان كررته حتى اشتهرت به وحدث فيه فلا يجبرها أو يجبرها مطلقا (تأويلان) ظاهر المدونة جبرها مطلقا (لا) ان ثبت بالغة (ب) نسكاح (فاسد) مختلف فيه أو مجمع على فسادها الحد دخل فيه الزوج وأزال نكارتها ثم زالت عصمته بفسخ أو طلاق أو موت فلا يجبرها تنزيلا له منزلة النسكاح الصحيح للحقوق الولدية ودرته الحد وعدتها بيته الذي كانت تسكنه ان كانت رشيدة بل (وان) كانت (سفيهة) اذ لا يلزم من ولاية المال ولاية البضع وأما ما لا يدرك الحد فكالحرام فله جبرها فيه قاله الثنائي (و) لا يجبر (بكر) (رشدت) أي رشدها أبوها بقوله لها بحضرة عدلين رشدتك ورفعت الحجر عنك أو نحو ذلك بعد ثبوت رشدها عنده بالتجربة المتكررة وهي بالغة فتصرفها في المال ماض ولا تنزوج الا اذا رضيت بالقول (أو) أي ولا يجبر بكرا (أقامت) مع (٢٧٨) زوجها (بيتها) الساكنة معه فيه (سنة) من حين دخولها ثم تأيت

موت أو طلاق (وأنكرت)

من زوجها لها ولو وافقها
على عدمه فإن علم عدم
خاوتها بها وعدم وصوله
إليها فلا يرفع إيجابها عنها
ولو أقامت معقودا عليها
سنتين (وجبر وصي) من
حضرها الأب (أمره أب

وَالْبَكْرَ وَلَوْ عَانِسَا إِلَّا لِكَخْصِي عَلَى الْأَمْسَحِ وَالثَّيْبَ إِنْ صَفَرَتْ أَوْ بَمَارِضٍ
أَوْ بِحَرَامٍ وَهَلْ إِنْ لَمْ تُكْرَرْ الزَّوْنَا تَأْوِيلَانِ لَا يَفَاسِدُ وَإِنْ سَفِيهَةٌ وَبَكْرًا
رُشِدَتْ أَوْ أَقَامَتْ بَيْنَهُمَا سَنَةٌ وَأَنْكَرَتْ وَجَبَ وَصِيٌّ أَمْرُهُ أَبٌ بِهِ أَوْ عَيْنٌ لَهُ
الزَّوْجَ وَالْأَقْبَلُ فَخِلَافٌ وَهُوَ فِي الثَّيْبِ وَلِيٌّ وَصَحَّ إِنْ مِتُّ فَقَدْ زَوَّجْتُ ابْنَتِي
بِمَرْضٍ وَهَلْ إِنْ قَبِيلٍ بِقُرْبٍ مَوْتِهِ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ لَا جَبْرَ قَالِبَالِغٍ إِلَّا بَيْتِمَةً خِيفَ
فَسَادَهَا وَكَلَفَتْ عَشْرًا

وَشَوَّزَ

(به) أي الجبر للدلول عليه يجبر صريحا كأجبرها أو ضمنا كزوجها صغيرة أو كبيرة (أو عين له) الأب للوصي (الزوج) وكان غير فاسق وفرض لها مهر مثلها فإن عين فاسقا أو شربيا فلا عبرة به إذ ليس للأب جبرها عليه (والأ) أي وإن لم يأمره بجبرها ولم يعين له الزوج بأن قال له زوجها من أحببت (ف) في جبره وعدمه (خلاف) قال سحنون والقاضي وابن القصار لا يجبر ونحوه لأن عرفة (وهو) أي الوصي (في الثيب) بنكاح صحيح أو ذرا الحد البالغة الموصى على تزويجها (ولي) من أوليائها يزوجه برضاها في مرتبة أبيها (وصح) النكاح في قول الأب (إن مت فقد زوجت ابنتي) لفلان وكان قوله (عرض) مخوف أم لا طال مرضه أم لا إذا مات به أجماعا لأنه من وصايا المسلمين المصنف لولا الإجماع لكان القياس بطلانه لأن المرض قد يطول فيتأخر القبول عن الإيجاب سنة ونحوها ومفهوم عرض أنه لو كان بصحلم يصح وعليه أن القاسم وأصبح وابن المواز وصوبه ابن رشد (وهل) صحته (إن قبل) الزوج النكاح (بقرب موته) أي عقب موت الأب أو أصبح وإن قبل مع بعد في الجواب (تأويلان) لعل القول الثاني مقيد بعدم علم الزوج بذلك حتى طال وقبل حين علمه به فإن تراخى قبوله بعد علمه فينبغي الاتفاق على عدم صحته (ثم) بعد السيد والأب ووصيه (لأجبر) لأحد من الأولياء (فالبالغ) تزوج باذنها وقبل قولها في بلوغها قاله البرزلي فيمن غاب أبوها غيبة انقطاع ولا يرجى قدومه أو على كشرين وزوجها القاضي ويأتي للمصنف وزوج الحاكم في كافر يقيه ويأتي له أيضا في باب الحجر وصدق أي الشخص في دعوى البلوغ إن لم يرب أي يشك في صدق فإن ارتب فيه فلا يصدق وبهذا يقيد كلام البرزلي واستثنى من مفهوم البالغ فقال (الانثيمة) أي صغيرة مات أبوها ولا وصى لها فزوج إذا (خيف فسادها) بقهر أو زنا (و بلغت) اليقظة (عشرا) من السنين تامة ومذهب المدونة أنها لا تزوج إلا إذا بلغت لكون العمل عا في المن وهو مقدم على المشهور ولذا اقتصر عليه المصنف قال ابن عبد السلام العمل عليه عندنا بشرط بلوغها عشرين

ومشاورة القاضي والى هذا الشرط أشار المصنف بقوله (وشور) أى استئذن (القاضى) فى تزويجها اليثبت عنده بتمها وبقرها وخلوها من وصى وان الزوج كفوها فى الدين والحال وان الصداق مهر مثلها فيأذن للولى فى تزويجها (والا) أى وان لم تكمل الشروط للتقدمة وزوجت مع فقدها كلها أو بعضها (صح) تزويجها (ان) كان (دخل) الزوج بها (وطال) للزمان بمضى مدة تلد فيها ولدين ولديهما بالفعل أولا فان لم يدخل بها أو دخل بها ولم يطل فسخ على الشهور (وقدم) فى تولى عقد نكاح غير المجبرة (ابن) للمخطوبة ولو من زمان ثبت بنكاح صحيح أو درأ الحد ثم زنت فانت به منه فان ثبت بزنا وانت به منه أو كانت بحنونة قدم أبوها ووصيها على ابنها (فابنه) أى الابن وان سفل لانه عصوبة فى الميراث وغيره دون الأب (فأب) شرعى لامن تخلقت من ماء زناه لان الزانى لا ولد له (فأخ) لغير أم (فابنه) أى الأخ وان سفل (فجد) على الشهور دنية (فعم) لغير أم (فابنه) أى العم وان سفل (وقدم الشقيق) على الذى لأب فى الاخوة وبنهيم والاعمام وبنهيم (على الاصح) عند ابن بشر صاحب للعمد (والختار) عند اللخمى وهو قول مالك وابن القاسم وسحنون رضى الله تعالى عنهم ومقابله رواية على بن زياد عن مالك رضى الله تعالى عنه إن الأخ الشقيق والأخ للأب فى مرتبة واحد فيزوجان معا أو يقرعان عند تنازعهما (هولى) لها أعلى ثم عصبتها ثم معتقه ثم عصبتها ثم معتق معتقه ثم عصبتها (ثم) ان لم يوجد مولى أعلى (هل) تستقل الولاية للشقيق وهو المولى (الاسفل) الذ ذكر فقط أى تكون له ولاية العقد على من اعتقه (وبه) أى كون الاسفل وليا (فسرت) للدونة أى فسر جميع شرائحها بأن له حقا فى الولاية (أولا) ولاية له على من اعتقه كما فى الجلاب والسكافى (وصح) أى صححه ابن الحاجب وشهره ابن رشد وقال المصنف انه القياس لانها انما تثبت بالتعصيب (فكافل) (٢٧٩) أى من قام بأمورها حتى بلغت عنده وهو أجنبي منها

وشور القاضي والأصح إن دخل وطال وقدم ابن فابنه فأب فأخ فابنه فجد فعم فابنه وقدم الشقيق على الأصح والختار فمولى ثم هل الأسفل وبه فسرت أو لا وصحح فكافل وهل إن كفل عشرة أو أربعة أو ما يشفق تردد وظاهرها شرط الدناءة فحكم بولاية عامة مسلم وصح بها فى دنيته مع خاص لم يجبر كشريفة دخل وطال وإن قرب فللاقرب أو الحاكم إن غاب الرد وفى تحتمه إن طال قبله تأويلان وبأبعد مع أقرب إن لم يجبر

قيل أقل ذلك أربع سنين وقيل عشر سنين والأولى لاحد الابلما تحصل فيه الحنائة والشفقة (وظاهرها) أى المدونة (شرط الدناءة) للمكفولة فان كانت ذات قدر فقال مالك لا يزوجه إلا وليها أو السلطان (فحكم) يقيم السنة إن ثبت عنده صحتها وإهالها وخلوها من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفوها دينا وحرية ونسبا وحالا (فولاية عامة) أى كل رجل (مسلم) ووجه عمومها انها حق على كل مسلم فان قام بها واحد سقط عن الباقي على حد فرض الكفاية (وصح) النكاح (بها) أى الولاية العامة (فى) امرأة (دنيته) كسلمانىة وعتيقة ليس لها مال ولا جمال (مع) ولى (خاص لم يجبر) ذى نسب أو ولاء وتعبيره بصح يفيد انه غير جائز ابتداء وفى الخطاب يكره ابتداء البنائى الجواز هو نص المدونة وابن فتوح وابن عرفة وغيرهم وشبه فى الصلحة فقال (ك) تزويج امرأة (شريفة) بولاية الاسلام العامة أو بعاصب أو بعد مع خاص أقرب غير مجبر (دخل) الزوج بها (وطال) الزمن بعد الدخول بأن مضى ما تلد فيه ولدين كثلث سنين (وان قرب) الزمن فى الشريعة بعد الدخول (فل) ولى (الأقرب) من الذى تولى العقد بعصوبة أو ولاية الاسلام (أو الحاكم ان) عدم الاقرب أو (غاب) على ثلاثة أيام فأكثر (الرد) أى فسخ النكاح فان غاب غيبة قريبة وقف الزوج عنها وكتب للغالب ومفهوم ان غاب انه ان حضر ولم يدخل نفسه فيه بأن قال لا أكلم فيه بردولا امضاء فالخيار للحاكم وكذا ان سكنت (وفى تحتمه) أى الرد (ان طال) الزمن بعد العقد و (قبله) أى الدخول سواء اطلع عليه بعد الدخول أو قبله وعدم تحتمه فللاقرب أو الحاكم اجازته (تأويلان) يحتمل انهما مالم يحصل طول بعد الدخول ويحتمل انهما ولو حصل طول بعد الدخول وهذا الظاهر (وصح) النكاح (ب) تولى ولى (أبعد مع) وجود ولى (أقرب) كمقد عم مع وجود أخ وأب مع ابن أو أخ لأب مع أخ شقيق (ان لم يجبر) الأقرب فان كان الأقرب مجبرا فففيه

تفصيل يأتي في قوله وإن أجاز مجبر الخ (ولم يجز) القدوم على العقد في قوله وصح بها في دنية وما بعده وتقدم أن المشهور حوازه وشبهه في الصحة فقال (ك) عقد (أحد المعتقين) لأمة بلا إذن من الآخر فيصح ومثل المعتقين كل ولتين متساويين كوصيين وأبوين غير مجبرين ألحقها القافة بهما وأخوين شقيقين أولاً وبأما عقد أحد المجبرين كشر يكتن في أمة أو وصيين على يتيمة فيصح فسخه ولو أجاز الآخر (ورضاء البكر) غير المجبرة بالزوج والصدوق (صمت) لامتناعها غالباً من الاعراب بالقول لحياها ومعرتها بعلها للرجال (كفتوا بضعها) أي البكر الغير المجبرة العقد لولها فصمتها رضا به فإذا قيل لها نشهد عليك أنك فوضت العقد عليك لوليك فلان أو هل تفوضين العقد له فسكتت فهو رضا غابت عن المجلس أو حضرت (وندى اغلامها) أي البكر (به) بأن صمتها رضا بأن يقال لها خطبك فلان بصدوق كذا حاله كذا ومؤجله كذا فان صمتت قيل لها صمتت رضا وسننفذ ذلك وإن لم ترضى فتكلمى (و) إن استؤذنت البكر في ذلك فصمتت فعقد عليها فانكرت وادعت عدم الرضا وإنها جهلت كون صمتها رضا ف(لا يقبل منها دعوى جهله) أي كون صمتها رضا لشهرته بين الناس فتتم بالكذب في دعوى جهله وتحيلها على فسخ النكاح العارض عرض لها بعد الرضا (في تأويل الأكثر) المدونة وظاهره ولو عرفت بالبله وقلة المعرفة وقيل إن عرفت بالبله قبل منها دعوى جهله (وإن منعت) البكر حين استئذنانها بنطق أو غيره مما يدل عليه (أو نفرت) أي غضبت وكرهت ذلك (لم تزوج) لعدم رضاها فان زوجت والحالة هذه فيفسخ ولو دخل وظال ولو أجازته لعدم اعتبار رضاها بعد منعه (لا يمنع تزويجها) (إن ضحكك أو بكك) عند استئذنانها له لالة ضحكها على رضاها عما استؤذنت فيه صريحاً وبكائها عليه ضمناً لا احتمال أنه على فقد أيبها وأنه لو كان حياً لم يحتج لاستئذنانها فان دلت قرينة على أن ضحكها استهزاء وبكائها (٢٨٠) منع فلا تزوج ويشغى اطالة الجلوس معها حتى يتضح أمرها (والثيب تعرب)

ولم يجز كاحد المعتقين ورضا البكر صمتت كفتوا بضعها وندى اغلامها به ولا يقبل منها دعوى جهله في تأويل الأكثر وإن منعت أو نفرت لم تزوج لا إن ضحكك أو بكك والثيب تعرب كبكر رشدت أو غضلت أو زوجت بمرض أو يرق أو يمين أو يتيمة أو افتتت عليها وصح إن قرب رضاها بالبلد ولم يقر به حال العقد وإن أجاز مجبر في ابن وأخ وجد فوض له أموره ببيته جاز

أي تبين مرادها بصريح اللفظ من تعيين الزوج والصدوق وتنفويض العقد لولها إن غابت عن مجلس العقد فان حضرته كفى صمتها في هذا قاله ابن القاسم نقله للواق عن التيطي

وعبر تعرب تبركا بحديث البكر تستأمر واذن لها صمتها والثيب تعرب عن نقسها بلسانها وشبهه في الاعراب فقال (كبكر رشدت) أي رشدتها أبوها أو وصيها بعد بلوغها فلا يزوجه إلا بعد رضاها بالقول (أو) بكر (غضلت) أي منعه أبوها من النكاح لاصلاحها بل لاضرارها فرفعت شأنها للحاكم فان أراد تزويجها لامتناع أبيها منه فلا بد من نطقها فان أراد أبوها تزويجها فلا يحتاج لاذنها (أو زوجت) أي أراد لولها غير الأب ووصيه تزويجها (ب) صدوق (عرض) أي غير ذهب وقصة وهي من قوم لا يزوجون به فيشترط اعرابها بالقول (أو) بكر زوجت (ب) زوج (رق) وإن بشائنة حرية ككتاب ومبعض ومدبر ومعتق لأجل فيشترط نطقها بالقول ولو مجبرة (أو) زوجت (ب) ندى (عيب) موجب لخيارها كجنون وجذام ولو مجبرة (أو يتيمة) خيف فسادها مهملة فشرط تزويجها لاذنها بالقول (أو) بكر غير مجبرة (افتتت) أي تعدى (عليها) وعقد لها بغير اذنها ثم استؤذنت فلا بد من اذنها بالقول (وصح) عقد المقتات عليها (إن قرب رضاها) به قال سحنون يقتصر الفصل باليومين والخمسة كثيرة وخذ قوم القرب بثلاثة أيام وجرى به العمل وكان العقد (بالبلد) الذي به المقتات عليها فان كانا ببلدين لم يصح ولو تقاربا (ولم يقر به) الولي بالافتتات حال العقد بأن سكت حينه أو ادعى اذنها فيه وخالفه فان أقر به حاله لم يصح ويفسخ اتفاقاً قاله ابن رشد وبقى من الشروط أن لا ترد قبل رضاها وإن لا يفتت على الزوج أيضاً (وإن) عقد نكاح مجبرة ابن مجبرها أو أخوه أو أبوه بلاذنه وقد ثبت ببيته إن المجبر فوض للعقد أموره (أجاز مجبر) أباً أو وصي أو مالك العقد على مجبرته بلا إذنه (في) حال صلوره من (إن) للمجبر (وأخ) له (وخذ فوض) المجبر بنص أو عادة (له) أي المذكور من الأب والأخ والجد (أموره) أي المجبر وبنت نفوسه له (بيته) شهدت بأنه قال له فوضت إليك جميع أموري أو أفتتت مقامى في جميع أموري أو نحو ذلك ولكن لم يصح له بالنكاح أو الزوج اذ لو صرح له بأخذها لم يحتج لأجازه بعده وجواب أن أجاز مجبر (جان) أي مضى النكاح

ونفذ فلا يفسخ (وهل) محل جوازه باجازه (ان قرب) ما بين الاجازة أو العقد مطلقا لان عائشة رضى الله تعالى عنها زوجت بنت
أخيها عبد الرحمن وهو غائب بالشام ثم كلف فيه فأمضاه ابن القاسم اظن انها وكلت على العقد (تأويلان) الأول مقيد بالقرب والثاني
غير مقيد به (وفسخ تزويج حاكم أو غيره) أى الحاكم من الأولياء كان وأخ وجد من اضافة المصدر لفاعله ومفعوله (ابنته) أى
الحبر بغير اذنه وتفويضه ولو أجازره وصلة تزويج (في غيبته القريبة التى على مسافة) (كعشر) من الأيام ذهبا فقط وان أجازره
الأب وولدت الأولاد ان دامت نفقتها ولم تبين اضراره بنيتها والا كتب له الحاكم اما أن تزوجها والا زوجناها عليك فان لم يفعل
زوجها الحاكم ولا يفسخ قاله الرجاجي والا اذا عدت النفقة وخيف عليها الضيعة فيزوجها الحاكم ولا يفسخ قاله سالم قياسا على قوله
(زوج الحاكم) مجبرة أب غاب عنها غيبة انقطاع (في كافر يقية) وطالت اقامته بها بحيث لا يرجى قدومه بسرعة ولو دامت
نفقتها ولم يخف عليها ضيعة هذا ظاهر المدونة وهو الراجح قاله الخطاب وقال مالك رضى الله تعالى عنه في كتاب محمد لا يزوجه الحاكم الا
اذا عدت النفقة وخيف عليها الضيعة واعتمده الرماصي (وظهر) بضم فسخر مثقلا كون مبدأ المسافة الى إفريقيا (من مصر)
العتيقة لأن ابن القاسم كان بها حين التمثيل بإفريقية حال اقراره بجميع عمرو بن العاصي وبينهما ثلاثة أشهر (وتوولت) أى فهمت للمدونة
(أيضا) أى كانت وولت بما تقدم (ب) شرط (الاستيطان) بنحو إفريقية بالفعل فلا تسفى مظنته وأخر المصنف هذا التأويل لان ابن رشد
ضعفه وقال لا وجه له وشبه في تزويج الحاكم فقال (كغيبه) الولي (الأقرب) غير النجبر (الثلاث) من الأيام فيزوج الحاكم لقيامه مقام
الغائب غالبا وظاهر المصنف تزويج الحاكم بمجرد طلبها وان لم يثبت عضل الغائب تنزىلا لعتيقته منزلة عضله (وان أسرى) أى الولي مجبرا
كان أولا (أو فقد) كذلك (ف) الولي (الابعد) يزوجه ولو جرت عليها النفقة لم يخف عليها ضيعة لا الحاكم قال التيطي وبه القضاء وقال
ابن رشد الاتفاق على ان الأسير والمفقود كذى الغيبة البعيدة فلا يزوجه (٢٨١) الحاكم ولا ينتقل للأبعد لكن

يرد على المصنف ان
التيطي لم يقل ذلك الا في
المفقود ولم يشكم على
الأسير ونصه وأما ان كان
الأب مفقودا قد انقطع
خيرته ولا تعلم حياته ولا
موته فيجوز النكاح

وَهَلْ إِنْ قَرُبَ تَأْوِيلَانِ وَفُسَخَ تَزْوِيجُ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْنَتُهُ فِي كَعَشْرِ وَزَوْجِ
الْحَاكِمِ فِي كَافْرِ يَقِيَّةٍ وَظَهَرَ مِنْ مِصْرَ وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِالْأَسْتِطَانِ كَغَيْبَتِهِ الْأَقْرَبِ
الثَّلَاثَ وَإِنْ أُسِرَ أَوْ فَقِدَ فَلَا بُدَّ كَذِي رَقٍّ وَصَغِيرٍ وَعَتَمَةٍ وَأَنْثَوْنَةٍ لَا فُسْقَ وَسَلَبَ
الْكَمَالِ وَوَكَلَتْ مَالِكَةً وَوَصِيَّةً وَمُعْتَقَةً وَإِنْ أَجْنَبِيًّا كَعَبْدٍ أَوْ صَبِيٍّ وَمُكَاتَبٍ
فِي أُمَةٍ طَلَبَ فَضْلًا وَإِنْ كَرِهَ سَيِّدُهُ وَمَنْعَ إِحْرَامٍ مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ

(٣٦ - جواهر الاكليل - أول) الأولياء وبه القضاء وقال عبد الملك ليس لهم ذلك الا بعد أربع سنين من يوم فقدته
وقال أصبح في المدونة لا تزوجه بحال اهـ وقياس الأسير على المفقود لا يصح لعدم حياة الأسير وعدم ضعة القياس مع النص أفاده الثاني
وشبه في تزويج الأبعد فقال (ك) ولي (ذى رق) أى رقيق (و) ذى (صغر) أى صغير (و) ذى (عته) أى ضعيف
العقل وناقض التمييز (و) ذى (أنوته) أى أثنى وغرض المصنف ان الأقرب اذا كان متصفا بوصف من هذه الاوصاف انتقلت
الولاية للأبعد عنه وفي هذا الكلام مع ما يأتي ايماء الى شروط الولي وهى ثمانية الذكورة والحرية والعقل والبلوغ وعدم الاحرام
وعدم الكفر للمسلمة وعدم السفه مع عدم الرأى وعدم الفسق وببحث فيه بأن الاثنى لا تنتقل ولا يتأهل الأبعد بل توكل كما يأتي له وأجاب
الخطاب بأن مراد المصنف رحمه الله تعالى ذكره شروط الولي بنى الولاية عمن انصف بصددها فهو مشبه بما تقدم في سقوط الولاية لافى
الاتتقال فقد لا يكون هناك غيره (لا) يزوجه الأبعد فى ذى (فسق وسلب) الفسق (الكمال) عن تولية العقد وصيره مكروها
فيقدم عليه عدل فى درجته (ووكلت مالكة) أمة (ووصية) على يتيمة حرة (ومعتقة) لأمة ومفعول وكلت ذكرنا مستوفيا
لباق شروط الولي على تزويج الامه واليتيمة والعتيقة لان لمن حقا في ولاية النكاح لكن منعهن الانوثة من مباشرتها فتوكل ذكرنا
مستوفيا لشروط الولاية (وان) كان (أجنبيا) منها وشبه فى التوكيل فقال (كعبد أوصى) بضم الحمزة وكسر الصاد على
يتيمة فيوكل من يعقد عليها لعدم أهليته (ومكاتب) فيوكل (في) تزويج (أمة) له اذا (طلب) المكاتب (فضلا) أى زائدا على ما يحبر
عيب تزويجها وعلى صداق مثلها معا كأن يكون صداق مثلها عشرة وقيمتها غير متزوجة خمسين ومتزوجة أربعين وأراد أن يزوجه
بخمسة وعشرين فله ذلك ان أحب سيده بل (وان كره سيده) ذلك لاحترازه نفسه وماله مع عدم تنذيره فيه وان تولى العبد الوصى أو
للمكاتب العقد بنفسه ففسخ ولو أجازره عاصب المجبورة أو سيد للمكاتب (ومنع احرام) بحج أو عمرة (من أحد الثلاثة) أى الزوجة

ووليها والزوج عقد النكاح وفسخ قبل البناء وبعده ولو ولدت الاولاد ولا يتأبد التحريم ولا يوكون ولا يحيزون ويستمر المنع في الحج لحكم الافاضة ان قدم سعيه والافتلام سعيه كالعمرة وشبهه في المنع فقال (ككفر) فيمنع عقد النكاح (لمسامة) فلا ولاية لكافر سواء كان ذميا أو حرييا أو مرتدا على مسامة لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان وقع فسخ أبدا (وعكسه) أي فلا يكون السلم وليا للكافرة لقوله تعالى ما لكم من ولايتهم من شيء واستثنى من قوله وعكسه فقال (الا) ولاية مسلم (الامة) له كافرة فلا تمنع فزوجها سيدها السلم لكافر فقط (و) كافرة (معتقة) مسلم ببلد الاسلام (من غير نساء) أهل (الجزية) بأن أعتقها مسلم ببلد الاسلام فله تزويجها مسلم أو كافر ان كانت كتابية فان كانت من نساء أهل الجزية بأن أعتقها مسلم ببلد مسلم أو أعتقها كافر ولو ببلد الاسلام ثم أسلم فلا يزوجه الا أن تسلم (وزوج الكافر) كافرة له ولاية نكاحها (لمسلم) مع اجتماع أركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلام وليها وفيد بقوله لمسلم ثلاثتهم منه فزوجها لكافر أخرى (وان عقد مسلم لكافر) على كافرة قريبة أو معتقة له أو أجنبية منه (ترك) عقده ولا يفسخ وقد ظلم المسلم نفسه لاعتته اياهم على نكاح فاسد فان عقد مسلم فسخ أبدا ولو أخت العاقد الامعتقة وأمه كانت تقدم (وعقد السفية ذو الرأي) أي الدين والعقل على وليته اذ سفهه لا يمنع كونه وليا ولو مجبرا ولا تنافي بين السفه والرأي اذ لا يلزم من الرأي العمل بمقتضاه وصلة عقد (باذن وليه) لكن ليس اذنه شرط في صحة عقده فان عقد بغير اذنه صح ونظر وليه فان رآه صوابا أمضاؤه والإردده فان لم ينظر مضى ومن لا ولي له عقد ماض بلا نزاع (وصح توكيل زوج) في العقد له على أنثى (الجميع) أي جميع من اتصف بما منع من مباشرة العقد ففي مباح عيسى لا بأس أن يوكل الرجل نصرانيا أو عبدا أو امرأة على عقد نكاحه اه ولكنهم استثنوا الاحرام والعته (٢٨٢) وعدم التمييز فلا يصح أن يوكل الرجل في عقد نكاحه واحدا منهم (لا) يصح توكيل

رجل حر (ولي) لامرأة على عقدها (الا) شخصا (كهو) أي ولي المرأة في الانصاف بالذكورة والبلوغ والعقل والحرية وعدم الاحرام وعدم الكفر (وعليه) أي ولي المرأة غير المجبر أو المجبر الذي تبين عضله

(الاجابة) مخاطب (كفء) رضى به وان لم يرض الولي به فان رضى به دونها فليس له جبرها ان لم يكن مجبرا (و) ان وتولى رضى بكفء ووليها بكفء آخر فـ (كفؤها أولى) أي مقدم ان لم تكن حجة أو محبرة وتبين ضررها (فيأمره الحاكم) أن يزوجه من رضى به (ثم) ان امتنع سأل عن وجه امتناعه فان رآه صوابا زجرها وردّها اليه والا عد عاضلا بردا أول مخاطب كفء (زوج) الحاكم المرأة لمخاطبها الذي رضى به (ولا يعضل) أي لا يعتاضلا (أب بكرة) حجة له (برد) بالنوين (متكرر) لمخاطب أو خاطبين لما جيل عليه من الخيانة والشفقة ولأنه أدري بمصالحها منها فيحمل على علمه من حالها أو حال خاطبها ما لا يوافق فلا يحكم بعرضه بالرد المتكرر (حتى يتحقق) عضله باقرار أو قرينة ظاهرة فان تحقق ولو برد مرة أمره الحاكم بتزويجها فان امتنع زوجها الحاكم ولا يسأله عن وجه امتناعه اذ لا معنى له بعد تحقق العضل ومفهوم بكر ان من لا تجبر بعد عاضلا بردا أول كفء كالوضي المجبر فليس كالأب في هذا فان زوجها الحاكم قبل تحقق عضله فسخ أبدا (وان وكالته ممن أحبه) الوكيل أو وكالة مفوضة وأحب الوكيل رجلا (عين) الوكيل الرجل الذي أحبه لموكلته لاختلاف اغراض النساء في أعيان وصفات الرجال (والا) أي وان لم يعينه وعقد لها عليه (فلها الاجازة) أي الامضاء لعقد وكيلا ان قرب ما بين عقده وعلمها به بل (ولو بعد) ما بينهما (لا) برد الزوج النكاح في (العكس) للصورة المتقدمة وهو توكيل الرجل رجلا أو امرأة على تزويجها ممن أحبها الوكيل فروجه بلا تعيين فقد لازمه النكاح اتفاقا ان كانت الزوجة لائقة بحاله وانما كان النكاح لازماله اتفاقا لا مكان تخلضه منه بالطلاق بخلاف المرأة (ولان عم) لامرأة وكلته على تزويجها (ونحوه) أي ابن العم في جواز تزويج وليته كعتق وحاكم ووصي وكافل وولي اسلام (ان عين) ابن العم أو نحوه نفسه لموكلته ورضيت به (تزوجها من نفسه) تزويجا مصورا (بتزويجك بكذا) من المهر ولا يحتاج لقبول بعدها (وترضى) الزوجة بالمهر الذي سماه لها ويشهد

عديني على تزويجها لنفسه ورضاها (وتولى) ابن العم ونحوه (الطرفين) أي الإيجاب والقبول ذكره وإن استغنى عما قبله الرد على من قال ليس له تولى الطرفين (وان) أقرت امرأة يادها الوليها في العقد عليها (أنكرت العقد) أي حصوله وأرادت عزل الوكيل عنه وادعى حصوله (صدق الوكيل) في دعواه حصول العقد بلايين (ان ادعاه) أي العقد (الزوج) فإن لم يدعه الزوج صدقت في نفيه (وان تنازع الأولياء المتساوون) في الدرجة كالأبناء والإخوة الأشقاء أو لأب والاعمام كذلك (في) تولى (العقد) مع اتفاقهم على عين الزوج (أو) تنازعوا في تعيين (الزوج) ولم تعين الزوجة واحدا أو عينت غير كفاء (نظر الحاكم) فيمن يتولى العقد منهم في الأولى وفيمن يزوجه من الثانية فيأمرهم بتزويجها منه ولا يزوجه الحاكم فإن عينت كفاء أو عين لها فرضيت به تعين بلا رفع للحاكم (وان أدت) غير مجبرة (لولين) معا أو مرتين أو أدن مجبر لاثنتين يعقدان على مجبرته (فعقدا) في وقتين وعلم الأول والثاني بدليل قوله (في) (لأول) الذي تقدم العقد له وبدليل قوله الآتي وفسخ بلاطلاق ان عقدا بزمن وقوله الآتي أو جهل الزمن ومحل كونها للأول (ان لم يتلذذ) الزوج (الثاني بلا علم) منه بأنه ثان بأن لم يتلذذ أصلا أو تلذذا علما بأنه ثان وشهدت عليه بينة باقراره قبله بعلمه فمضى للأول في هاتين الصورتين ويفسخ نكاح الثاني بلاطلاق ولا يحد بدخوله علما بالأول (ولو تأخر تفويضه) أي الثاني أي الأذن للولي الذي عقده أي إذا تلذذ الثاني بلا علم بالأول كانت له ولو كان الإذن للولي الذي عقده له متأخرا عن الإذن لعاقب الأول (ان لم تكن) المرأة حال عقدها وتلذذ الثاني بها (في عدة وفاة) للزوج الأول بأن عقد عليها وتلذذ بها في حياة الأول أو عقد عليها في حياة الأول وتلذذ بها بعد تمام عدته فان عقد عليها في عدة الأول وتلذذ فيها أو بعدها أو عقد عليها في حياة الأول وتلذذ بها في عدته فسخ نكاح الثاني وردت لتكميل عدة الأول (٢٨٣) ان بقي منها شيء ورثته وتأبى تحريمها

على الثاني ان تلذذ

بها في عدة الأول

أو وطئها بعدها وقد عقد

فيها (ولو تقدم العقد)

من الثاني على عدة الأول

بأن كان في حياته فلا

تكون الثاني (على الأظهر)

عند ابن رشد الخطاب

وتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ وَإِنْ أَنْكَرَتِ الْعَقْدَ صُدِّقَ الْوَكِيلُ إِنْ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ وَإِنْ تَفَازَعَ الْأَوْلِيَاءُ الْمَتَسَاوُونَ فِي الْعَقْدِ أَوْ الزَّوْجُ نَظَرَ الْحَاكِمُ وَإِنْ أَذِنَتْ لَوَائِيْنِ فَقَعْدَا فَلِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذِ الثَّانِي بِهَا عِلْمُهُ وَلَوْ تَأَخَّرَ تَفْوِيضُهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي عِدَّةٍ وَفَاقَهُ وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَفُسِّخَ بِإِطْلَاقِ إِنْ عَقَدَا بِزَمَنِ أَوْ لَيْتَنَّهُ يَعْلَمُهُ أَنَّهُ ثَانٍ لَا إِنْ أَقَرَّ أَوْ جُهِلَ الزَّمَنُ وَإِنْ مَاتَ وَجُهِلَ الْأَحَقُّ فَقَبِيَ الْإِرْثُ قَوْلَانِ وَعَلَى الْإِرْثِ فَالْصَّدَاقُ وَالْأَفْرَادُ وَإِنْ مَاتَ الرَّجُلَانِ فَلَا إِرْثَ وَلَا صَدَاقَ وَأَعْدَلِيَّةٌ مُتَنَاقِضَتَيْنِ مُلْغَاةٌ وَلَوْ صَدَّقَتْهَا الرَّأَةُ

اللائق بقاعدة المصنف الإشارة لابن رشد هنا بصيغة فعل لانه من نفسه لا من خلاف (وفسخ) عقد كل منهما (بلا طلاق) للاتفاق على فسادهما (ان عقدا بزمن) واحد تحقيقا أو ظنا أو شكاً أو وهما سواء دخلا معا أو أحدهما أولم يدخل واحد منهما (أو) عقدا بزمنين وفسخ عقد الثاني (ل) شهادة (بينة) عليه (بعلمه) قبل تلذذه (انه ثان) بلا طلاق ولا يحد وتستبرأ منه ثم ترد للأول (لا) ترد للأول (ان أقر) الثاني بعد تلذذه بعلمه أنه ثان قبله ويفسخ نكاح الثاني بطلاق وتكمل عليه المهر لاثتاهم بالكذب (أو جهل الزمن) الذي عقدا فيه أي لم يعلم المتقدم ولا المتأخر مع تحقق وقوعهما في زمنين فيفسخان بطلاق ان لم يدخل أحدهما أو ألهما أو أحق بهما ونكاحه ثابت هذا مذهب مالك في اللدونة نقله الخطاب عن اللخمي والرجاجي والواق عن ابن رشد (وان ماتت) ذات الوليين (وجهل الأحق) بها من الزوجين (فقي) ثبوت (الارث) لهما معا فلهما معا ميراث زوج واحد مقسوما بينهما نصفين لتحقق الزوجية وعدم تحقق مستحقها لا يضر وعدم ارثهما بالكلية بناء على ان الشك في عين المستحق كالشك في سبب الارث (قولان) الأول لان محرز وأكثر المتأخرين والثاني للتوسى محلهم في جهل السابق ودعوى كل منهما انه الأول (وعلى) القول بنبوت (الارث فالصداق) واجب على كل واحد منهما كاملا لا قراره بوجوبه عليه (والا) أي وان نقل بالارث بل بعده (فرائده) أي الصداق على الميراث أي على كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه أن لو كان يرث فمن لم يزد صداقه على ارثه فلا شيء عليه ولا يأخذ ما زاد على صداقه من الارث أن لو كان يرث (وان مات الرجلان فلا يرث ولا صداق وأعدلية) أي زيادة عدالة احدي يثبتين (متناقضتين) في شهادتهما بأن شهد أحدهما بسبق عقد يذو الأخرى بسبق عقد عمرو وإحداها عدل من الأخرى فزيادة عدالتها (ملغاة) أي غير مقنضية لتقدمها على الأخرى ان لم تصدقها المرأة بل (ولو صدقها المرأة)

وكذبت الأخرى لان زيادة العدالة بمنزلة شاهد واحد وهو لا يفيد النكاح (وفسخ) نكاح (موصى) بكنهه من الزوج والزوجة والولى والشهود وسائر الحاضرين عن كل أحد بل (وان) أوصى الزوج (بكنهه شهود) فقط عن كل أحد أو (من امرأة) للزوج (أو) من أهل (منزل) فقط أبدا (أو) فى (أيام) ثلاثة فقط وعمل الفسخ (ان لم يدخل) الزوج بالزوجة (ويطل) بأن انتفيا معا أو دخل ولم يطل أو طال ولم يدخل ومفهومه انه ان دخل وطال فلا يفسخ وهل الطول هنا كالطول المتقدم فى نكاح اليثيمة أو بما يحصل فيه الفشو وفي البيان المشهور انه يفسخ بعد البناء الا ان يطول بعده فلا يفسخ وهكذا نقل ابن حبيب وأصحابه وأما قول ابن الحاجب يفسخ بعد البناء وان طال على المشهور فقال فى التوضيح لم أر من قال يفسخ بعد البناء والطول والذى لمالك رضى الله تعالى عنه فى المدونة والمبسوطة يفسخ وان دخلا ولم يقل وان طال (وعوقبا) أى أدب الزوجان ان لم يعذرا بجمل ودخلا والافسخ ولا يعاقبان قاله ابن ناجي (و) عوقب (الشهود) على نكاح السران لم يعذروا بجمل وحصل دخول والا فلا (و) فسخ النكاح (قبل الدخول وجوبا) ان عقد (على) شرط (ان لا تأتية) أى الزوجة الزوج أو لا تأتيا (الانهارا) أو ليلا أو بعض ذلك وثبت بالدخول لدخولها على دوام النكاح وتبعيض الزمن لا أثر له بعد الدخول لاعتائه ونبه بقوله وجوبا على ان قول الامام رضى الله تعالى عنه لا خيره محمول على الوجوب (أو) عقد النكاح (ب) شرط (خيار) يوما أو أكثر (لأحدهما) أى الزوجين أو لها معا (أو) بخيار (لغير) أى غيرهما فيفسخ قبل البناء وجوبا ويثبت بالدخول بالمسمى ان كان والإفصداق للثل وهذا فى غير خيار المجلس أما هو فيجوز اتفاقا كفى التوضيح وصرح ابن رشد بجوازه أيضا (أو) عقد النكاح بصدائق مؤجل كله أو بعضه (على) شرط (ان لم يأت) (٢٨٤) الزوج (بالصدائق) كله أو بعضه الذى عقد النكاح عليه (لكذا)

وفسخ موصى وإن بكنهه شهود من امرأة أو منزل أو أيام إن لم يدخل ويطل وعوقبا والشهود وقبل الدخول وجوبا على أن لا تأتية الأنهارا أو بخيار لأحدهما أو غير أو على إن لم يأت بالصدائق لكذا فلا نكاح وجاء به وما قصد إصدافه أو على شرطه يناقض كأن لا يقسم لها أو يؤثر عليها وأنفى ومطلقا كالنكاح لأجل أو إن مضى شهر فأننا أنز وجبك وهو طلاق إن اختلف فيه كتحريم وشغار والتحریم بعقد ووطئه

أى أجل مسمى (فلا نكاح) بين الزوجين (و) الحال انه قد جاء به أى الصداق فى أثناء الأجل أو عند انتهائه فلا يصبره بجيشه به صحيحا ويفسخ قبل البناء فان أتى به بعد الأجل أو لم

وفيه

يأت به أصلا فيفسخ قبل البناء وبعده (و) فسخ قبل الدخول وجوبا (ما)

أى نكاح (فسد ل) فساد (صدائق) لكونه لا يملك شرعا كخمر وخنزير وميته أولا يصح بيعه ككلب وأبق وشارد ويثبت بعده بصدائق للثل (أو) عقد (على شرط يناقض) مقتضى العقد (ك) شرط (ان لا يقسم لها) فى المبيت مع زوجته السابقة عليها (أو) شرط (ان يؤثر) أى يفضل زوجته السابقة (عليها) فى قسمة المبيت بأن يجعل لها الليلة وللسابقة ليلتين فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدائق المثل ويلغى الشرط (وفسخ) النكاح (مطلقا) عن تقييده بما قبل الدخول فيفسخ بعده أيضا (كالنكاح لأجل) مسمى وظاهره كالمدونة وغيرها ولو بعد الأجل جدا بحيث لا يعيش أحدهما إليه والفرق بينه وبين الطلاق لأجل بعيد أن المانع المقارن للعقد أشد تأثيرا فيه من الواقع بعد ما قاله ابن عرفة (أو) أى وفسخ ان عقد بقول الزوج (ان مضى شهر فأننا أنز وجبك) ورضيت الزوجة ووليها وقصدا انبرام العقد بهذا اللفظ ولا يأت تنفان غيره فيفسخ لانه نكاح متعة تقدم فيه الأجل على المعاشرة فلو كان هذا وعدا فلا يضر (وهو) أى الفسخ (طلاق ان اختلف فى) صحته (هـ) أى النكاح المفسوخ وعدمها فى المذهب أو خارجه خلافا معتبرا عند الأئمة ولو قال الزوج فسخته بلا طلاق ومن وقت المفاخرة تكون العدة فان عقد عليها شخص قبل الفسخ فهو باطل لأنها ذات زوج ومثل للمختلف فيه بقوله (ك) مقعد (محرم) بحج أو عمرة كان وليا أو زوجا أو زوجة (و) (شغار) أى بضع بضع بلا مهر من الجانبين كزوجتك بنتى على ان تزوجنى ببتك ففسخه خلاف بالصحة وعدمها بعد وقوعه وانفقوا على منعه ابتداء (والتحریم) بالمصاهرة فى المختلف فيه حاضلة تارة (بعده) أى المختلف فيه فيما يحرم بالعقد كالام بالعقد على بنتها وهو محرم بنفسك فيفسخ نكاحه قبل الدخول بها فيحرم عليه نكاح أمها وتحرم المفسوخ نكاحها على أصول الزوج وفروع (و) تارة (وطئه) أى المختلف فيما يحرم بالوطء كقدماته كنت فتحرم بوطء أمها فاذا تزوج امرأة

وهو محرم بنفسك و بنى بها وفسخ جرم عليه نكاح بنتها وان فسخ قبله فلا يحرم عليه بنتها والحاصل ان المختلف فيه كالصحيح (وفيه) أى المختلف فيه (الارث) لاحد الزوجين من الآخر الذى مات قبل فسخه فان مات بعده فلا يرث لانه طلاق بائن (الانكاح) الشخص (المريض) زوجا كان أو زوجة فلا يرث فيه وان كان مختلفا فيه (و) (الانكاح العبد) بنته أو أمته مثلا (و) (الانكاح المرأة) نفسها أو أمتها أو محجورتها مثلا فلا يرث فيهما وان كانا من المختلف فيه الذى فسخه طلاق (لا) إن (اتفق على فساد) أى النكاح فى المذهب وخارجه (فلا طلاق) فى فسخه (ولا ارث) فيه إن مات أحد الزوجين قبل فسخه (كخامسة) مثال للمتفق على فساد وكراهة على من يحرم جمعها معها (وحرم وطؤه) أى المجمع على فساد (فقط) أى لا عقده فلا ينافى تحريم مقدماته أيضا من بالغ لا حد عليه لجهله مثلا (وما) أى النكاح الفاسد سواء كان مختلفا فيه أو متفقا عليه لعقده أوله ولصدقه (فسخ بعده) أى الوطء (ف) فيه الصداق (المسمى) (والأى) وان لم يكن مسمى أصلا كصريح الشعر أو كان حرام كخمر (ف) فيه (صداق المثل) أى للزوج والزوجة (وسقط) الصداق (بالفسخ) للنكاح الفاسد سواء كان مجعما على فساد أو مختلفا فيه (قبله) أى الوطء فليس فسخ المختلف فيه كطلاق الصحيح قبله فى تشطير الصداق (الانكاح الدرهمين) مثلا أى ما فسد لوقوع صدقه أقل من الصداق الشرعى وامتنع الزوج من إقامته (ف) فيه (نصفهما) أى الدرهمين بفسخه قبله كدعوى الزوج قبل الدخول رضا محرما بلاينة وكذبته الزوجة فيفسخ وعليه النصف أو فذق زوجته رؤيتها زنى قبله فيلاعنها وينفسخ النكاح وعليه النصف لاثمائه فيهما (٢٨٥) بالكذب لاسقاط نصف الصداق (كطلاقة)

أى النكاح المستحق للفسخ فاذا طلق فيه الزوج بعد البناء مختارا ففيه المسمى ان كان والا فصداق المثل وان طلق قبله فلا شيء فيه وقيد ابن رشد بكون طلاقه قبله لا شيء فيه بالفاسد لصدقه أو لعقده وله

وفيه الإرث إلا نكاح المريض وانكاح العبد والمرأة لا اتفاق على فساد ولا طلاق ولا إرث كخامسة وحرم وطؤه فقط وما فسخ بعده فالمسمى والأى فصداق المثل وسقط بالفسخ قبله إلا نكاح الدرهمين فنصفهما كطلاقة وتماض التلذذ بها ولو لى صغير فسخ عقده فلا مهر ولا عدة وان زوج بشروط أو أجيزت وبلغ وكره فله التطلق وفى نصف الصداق قولان عمل بهما والقول لها إن العقد وهو كبير وللسيد رد نكاح عبده بطلقه فقط بائنة إن لم يبعه

تأثير فى الصداق كنكاح محلل فان لم يؤثر فيه كحرم فلها نصفه بالطلاق قبله وجميعه بالموت (وتماض التلذذ بها) أى الى تلذذ الزوج بها بغير الوطء ثم فسخ نكاحه فيعطى شيئا فى نظير تلذذه بها باجتهاد الحاكم والناس ولو فى المتفق على فساد (ولو لى صغير) حر عقد لنفسه على زوجة بغير إذنه (فسخ عقده) وله امضاؤه ان استوت المصلحة فيهما فان تعينت فى أخذها تعين وفسخه طلاق لصحته قاله الخطاب وإذا فسخ نكاح الصغير (فلا مهر) عليه ولو كانت بكرا لانها سلطته أو وليها على نفسها (ولا عدة) على زوجة الصغير لفسخ نكاحه ولو وطئها وان مات عنها قبل فسخه فعلىها عدة وفاة وان لم يطأها (وان زوج) أى زوج الصغير وليه (بشروط) تنازم البالغ كان تزوج أو تسرى عليها طلق إحداها أو عتقت الأمة (أو) زوج الصغير نفسه بها (وأجيزت) أى أجاز وليه عقده بشروطه (و بلغ) الصغير وخرج من الحجر قبل دخوله بالزوجة ولم يدخل بها بعده علما بها (وكره) الشروط ولم تسقطها الزوجة فيما لها اسقاطه ككون أمرها أو أمر الطارئة بيدها (فله التطلق) وتسقط عنه الشروط ولا تعود عليه إن تزوجها بعد ذلك ولو بقى من العصمة الاولى شيء وهذه فائدة التطلق (و) إذا طلقها (ف) (فى) لزوم (نصف الصداق) وعدم اللزوم (قولان عمل بهما) أى القولين (و) لو قال الزوج بعد بلوغه ان العقد على الشروط واناصير وخالفته الزوجة أو وليها فقال ابن القاسم (القول لها ان العقد وهو كبير) يمينتها وعلى الصبي أو وليه اثبات ان العقد وهو صغير لا ينافيها على انقاده وهى تدعى اللزوم وهو أو وليه يدعى عدمه ويريد حله (وللسيد) أى المالك ذكر اكان أو أنثى (رد نكاح عبده) الذكر القن ومن فيه شائبة كنكاتب ومدبر ومعتق لأجل ومبعض الذى عقد بلا إذنه وله إجازته ولو طال بعد العلم ان لم يتبع منها قبل وإلا فله الإجازة ان قرب كما يأتى (بطلقة فقط) لأن يدعى الشهور فلواقع طلقتين فلا يأنم العبد الا واحدة (بائنة) لانها جبرية ولان الطلاق الرجعى انما يكون فى نكاح لازم حل وطؤه وهذا ليس لازما وطؤه ممنوع وعمل رد السيد نكاح عبده بلاذنه (ان لم يبعه)

فان باعه فليس له رد نكاحه لخروجه عن ملكه وليس للشري رده أيضا لسبق النكاح للملكه (الأن رد) أى العبد لبايعه (به) أى الزوج فله رده ان كان باعه غير عالم به أو الإفلا على ظاهر المدونة (أو يعتقه) أى السيد فان أعتقه فلا يرد نكاحه اسقوط حقه بعته (ولها) أى زوجه العبد المرود نكاحه (ربيع دينار) من مال العبد فان لم يكن له مال اتبعته فى ذمته (ان) كان (دخل) العبد زوجته وهو بالغ والا فلا شئ لها (واتبع عيد) قن (ومكاتب) بعد عتقهما (بما بقى) من المسمى بعد الربيع دينار (ان عرا) أى العبد والمكاتب الزوجة بأنهما حران (ان لم يطله) أى ما بقى عن العبد والمكاتب (سيد) قبل عتقه (أو سلطان) نيابة عن السيد الغائب لانه يذب عن مال الغائب (وله) أى السيد (الاجازة) لنكاح عبده بلا إذنه بعد امتناعه منها (ان قريب) كيومين ومفهوم الشرط ان بعد كثلاثة أيام فليس له الاجازة وهو كذلك فى نص عياض (و) ان (لم رد) أى يقصد السيد بامتناعه (الفسخ) لنكاح العبد بلا إذنه (أو) لم (يشك) السيد (فى قصده) هل قصد به الفسخ أو مجرد الامتناع فان شك فيه فامتناعه ففسخ لاجازة له بعده (ولولى) أى أب أو وصى (سفيه) أى ذكر بالغ عاقل لا يحسن التصرف فى المال (فسخ عقده) النكاح بلا إذن وليه بطلقة بائنة ولا شئ للزوجة من المهر ان فسخه قبل الدخول ولها بفسخه بعده ربع دينار فقط ولا يتبع بما بقى إن فك حجره لان حجر الولي عليه حتى نفسه وهو باق لم يزل والحجر على العبد لحق سيده وقد زال عنه بعته وان لم يطلع وليه على عقده حتى خرج من حجره لزمه النكاح فليس له فسخه وللولى الفسخ (ولومات) زوجه السفية التى تزوجها بلا إذن وليه إذ قد يكون صداقها أكثر من ميراثه منها ويرثها ان مات (٢٨٦) قبل الفسخ فان أمضى الولي ثم وإن رد رد ما ورثه لورثتها (وتعين) الفسخ

من قبل الشارع (بموته) أى السفية قبل فسخ وليه لان فى امضاءه ترتب الصداق والميراث ولا مصلحة فى ذلك لامن وليه لزوال ولايته عليه بمجرد موته فلا ترثه ولا يتكامل لها المهر بل يسقط بمجرد موته (ولمكاتب) أى

إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ أَوْ يُعْتَقَ وَلَهَا رُبْعُ دِينَارٍ إِنْ دَخَلَ وَاتَّبَعَ عَبْدٌ وَمُكَاتَبٌ بِمَا بَقِيَ إِنْ عَرَا إِنْ لَمْ يُطِيلْهُ سَيِّدٌ أَوْ سُلْطَانٌ وَلَهُ الْإِجَازَةُ إِنْ قُرِبَ وَلَمْ يُرَدَّ الْفَسْخُ أَوْ يُشَكَّ فِي قَصْدِهِ وَلَوْلَى سَفِيهِ فَسَخَ عَقْدَهُ وَلَوْ مَاتَ وَتَمَيَّنَ بِمَوْتِهِ وَلِمَكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ تَسْرِيٍّ وَإِنْ بِلَا إِذْنٍ وَنَفَقَةُ الْعَبْدِ فِي غَيْرِ خَرَّاجٍ وَكَسْبِ الْأَعْرَفِ كَالْمَهْرِ وَلَا يَضُمُّهُ سَيِّدٌ بِإِذْنِ التَّزْوِيجِ وَجَبَرَ أَبٌ وَوَصَى وَحَاكِمٌ مَجْمُوعًا أَحْتَاجَ وَصَيْرًا وَفِي السَّفِيهِ خِلَافٌ وَصَدَاقُهُمْ إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الْأَبِ وَإِنْ مَاتَ

معتق على مال مؤجل (و) لقن (مأذون) له فى التجارة بمال نفسه (تسرى) من مالهما ان كان بإذن سيدهما بل (وان بلا إذن) من سيدهما بأن منعهما أو سكت (ونفقة) زوجه (العبد) القن أو من فيه شائبة جرية كدبر ومعتق لاجل لامكاتب ومأذون أى اتفاق العبد على زوجته (فى غير خراج) أى مال ملكه العبد فى نظير عمله بنفسه كأجرة خياطته وحيا كته وبنائه وتجارته ونحوها (و) غير (كسب) أى ربح تجارة العبد فى المال الذى بيده لانهما لسيده واما يكون اتفاقه على زوجته فى هبة أو صدقة أو نحو ذلك (الاعرف) بأن نفقة زوجه العبد على سيده أو فى خراجه أو كسبه فيعمل به فان لم يجر العرف بذلك ولم يجد ما بنفقه على زوجته طلق عليه (كالمر) لزوجه العبد فى كونه من غير خراج العبد وكسبه مالم يجر العرف بأنه على السيد أو من خراجه وكسبه (ولا يضمنه) أى المذكور من نفقة ومهر (سيد بإذن الزوج) ولو باشر العقد بنفسه أو جبره على التزويج (وجبر أب ووصى) أمره الأب به (و) جبر (حاكم مجنون) مطبقا فان كان يفيق فى وقت انتظرت افاقته وكان جنونه قبل رشده فان جن بعد رشده جبره الحاكم فقط لأبويه ولا وصيه اذ لا ولاية لها حينئذ (احتاج) المجنون للنكاح بأن تعين طريقا لصيانيته من الزنا والضياع وان كان لا يجد له لعدم تكليفه (وصغيرا) فى تزويجه عبطة ومصلحة كتزويجه شريفة أو بنت عمه أو غنية (وفى) جبر (السفيه) ان لم يترتب على تزويجه مفسدة ولم يحتاج له وعدم جبره للزوم طلاقه والصداق أو نصفه من غير فائدة (خلاف) جبره لان القاسم مع ابن حبيب وصرح الباجى بأنه المشهور وعنده مذهب المدونة وصححه صاحب النكت وهو الصحيح (وصداقهم) أى المجنون والصغير والسفيه (ان) كانوا (أعدموا) أى معدمين حين جبرهم (على الأب) وان لم يشترط عليه فان كانا معدمين فنأصبح لاشئ ذمته على الأب اه وفى الحالة التى يقضى به على الأب يؤخذ من ماله ان كان حيا بل (وان مات) الأب لانه قد ازم ذمته فلا ينتقل عنها بموته ومفهوم الأب انه لا يكون على الحاكم والوصى

أو أيسروا

ويؤخذ من مال الأب سواء استمر وامعدين (أو أنسروا بعد) أي بعد جبرهم (ولو شرط) الأب حال عقده (ضده) أي كون
الصداق عليهم (والأ) أي وان لم يكونوا معدمين حين جبرهم الأب بأن كانوا أملياء ولو بيعه (فعلهم) الصداق وان أعدموا بعد
دون الأب ان شرطه عليهم أو سكت (الا لشرط) بأنه على الأب فيلزمه كالحاكم والوصي (وان تطارحه) أي المهر زوج (رشيد
وأن) أي أراد كل منهما الزام الآخر به اذا باشر الأب عقد ابنه الرشيد بذنه ولم يبين الأب انه على أيهما فقال الرشيد انما أردت انه
على الأب وقال الأب انما أردت انه على الزوج الرشيد (فسخ) النكاح (ولامهر) على واحد منهما لم يبين الرشيد بالزوجة (وهل)
هل الفسخ وسقوط المهر (ان حلفا) أي الأب والرشيد كل على طبق دعواه وثفي دعوى الآخر (والأ) أي وان لم يحلفا بأن نكلا معا
أو نكل أحدهما فلا يفسخ النكاح و (لزم) الصداق (الناكل) منهما ولا شيء منه على الخالف وان نكلا معا فعلى كل منهما
نصفه أو الفسخ وعدم المهر مطلق عن التقييد بحلفهما (تردد) محله ان تطارحاه قبل الدخول فان كان بعده حلف الأب وبرى
(و) ان عقد شخص النكاح لابنه الرشيد بحضرته أو لأجنبي كذلك أو لامرأة كذلك غير محبرة وأنكر للعقود له الامر به والرضا به
(حلف) ابن بالغ (رشيد وأجنبي وامرأة أنكروا) أي الرشيد والأجنبي والمرأة عقب فراغ العقد (الرضا) به (والأمر) بالمقد
والتوكيل عليه حال كونهم (حضورا) للعقد ساكتين ولم يبادروا بانكاره بمجرد علمهم به بأن سكتوا سيرا فيحلف للعقود له انه لم
يسكت راضيا به فان حلف سقط العقد والمهر وان نكل لزمه النكاح وعمل حلفهم (ان لم ينكروا) حال العقد الرضا به (بمجرد
علمهم) ان العقد عليهم فان أنكروا بمجرد ذلك فلا يمين عليهم لأن العاقد لم يدع الوكالة حال عقده ولم يحصل من العقود ما يدل على
الرضا به (وان طال) الزمن طولا (كثيرا) بعد علمهم به بأن (٢٨٧) أنكروا بعد تهنيتهم والدعاء لهم (لزم) النكاح
العقود له وغرم نصف الصداق

ولكن لا يمكن منها الا بعد
جديدا لقراره انه غير راض
وانه لا عصمة له عليها (و) ان
زوج الاب ابنه البالغ الرشيد
أو السفية أو الصغير وضمن
صداقه أو زوج ذو قدر
غيره وضمن له الصداق أو

أَوْ أَنْسَرُوا بَعْدَ وَلَوْ شَرَطَ ضِدَّهُ وَالْأَفْعَلِيَّةُ إِلَّا لَشَرَطَ وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشِيدٌ وَأَبٌ
فُسِّخَ وَلَا مَهْرَ وَهَلْ إِنْ حَلَفَا وَالْأَلْزِمَ النَّاَكِلَ تَرَدَّدَ وَحَلَفَ رَشِيدٌ وَأَجْنَبِيٌّ
وَأَمْرَأَةٌ أَنْكَرُوا الرِّضَا وَالْأَمْرَ حُضُورًا إِنْ لَمْ يُنْكِرُوا بِمَجْرَدِ عِلْمِهِمْ وَإِنْ طَالَ
كَثِيرًا لَزِمَ وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ زَوْجٌ غَيْرُهُ وَضَامِنٌ لَا بَقِيَّةَ النِّصْفِ بِالطَّلَاقِ
وَالْجَمِيعُ بِالْفَسَادِ وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِالْحَمَالَةِ أَوْ يَكُونَ بَعْدَ
الْعَقْدِ وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ إِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ حَتَّى يَقْدَرَ وَتَأْخُذَ الْحَالُ وَلَهُ التَّرَكُّ وَبَطْلُ

أب بنته وضمن لها الصداق فطلقت الزوجة قبل الدخول (رجع لأب) ضمن صداق ابنه (و) رجع (لذي قدر) أي شرف (زوج
غيره) وضمن المهر عنه (و) رجع لأب (ضامن لابنته) صداقها بمن زوجها له وفاعل رجع (النصف) من الصداق الذي سقط عن
الزوج (بالطلاق) قبل البناء لانهم انما التزموه على انه صداق وقد تشتر بالطلاق قبل البناء هذا على انها تملك بالعقد النصف واما على
انها تملك الجميع فالقياس رجوع النصف للزوج قاله ابن رشد وتبعه ابن عبد السلام (و) رجع (الجميع) أي المهر كله لأب أو ذي القدر أو
الضامن اذا فسخ النكاح قبل الدخول (ب) سبب (الفساد) لعدم استحقاق الزوجة شيئا منه حينئذ ومثل الفساد محالته به قبل البناء (ولا
يرجع أحد منهم) أي الاب وذو القدر والضامن لابنته على الزوج المطلق قبل البناء بالنصف الذي أخذته الزوجة في كل حال (الا ان يصرح)
المتحمل قبل العقد أو حاله أو بعده (بالحمالة) أي الضمان للزوج في المهر بأن يقول على حمالة المهر عن فلان (أو يكون) أي ضامن من ذكر
الصداق (بعد العقد) للنكاح على ان الصداق على الزوج فيرجع للزوجة على الزوج بالجميع ان دخل وبالنصف ان طلق قبله فان كان
حال العقد أو قبله فلا يرجع عليه بشيء الا بشرط أو عرف أو قرينة الرجوع ويعمل بها أيضا في عدمه (ولها) أي الزوجة التي لزم
صداقها عن زوجها غيره (الامتناع) من دخول الزوج عليها والوطء بعده (ان تعذر أخذه) أي الصداق ممن التزمه (حتى
يقرر) وفي نسخة بالدال المهمة أي يبين لها قدر الصداق في نكاح التفويض (و) حتى (تأخذ الحال) اصاله دون ما حل بعد
الاجل (وله) أي الزوج ان منعت نفسها لاجل دفعه الصداق لها واتباعه الحامل به (الترك) للنكاح بأن يطلقها ولا شيء عليه فلا
يلزمه دفعه ولو كان مليئا لانه لم يدخل على غرم شيء وهذا اذا كان الحامل لا يرجع به على الزوج فان كان يرجع به عليه لتصريحه
بالحمالة أو الضمان أو الدفع بعد العقد فان طلق غرم لها نصف الصداق وان دخل غرم لها جميعه (ويطل) الحمل أي التزم عطية المهر

وصح النكاح (ان ضمن) الحامل بلفظ الحمل (في مرضه) الذي مات منه (عن) زوج (وارث) للحامل ابنه كان أو غيره لانها وصية أو عطية لو ارث في المرض (لا) يبطل حمل الصداق في مرض الموت عن (زوج ابنته) أى الحامل غير الوارث له أجنبيا كان أو قريبا الا فيما زاد على الثلث فيبطل اتفاقا الا ان يميزه الوارث الرشيد فان لم يميزه خير الزوج بين دفعه من ماله وترك النكاح ولا شئ عليه (والكفاءة) المطاوعة في النكاح (الدين) أى المائلة أو المقاربة في التدين بشرائع الاسلام لافي مجرد أصل الاسلام لقول المدونة ولها وللولى تركها وليس لها ولا لوليتها ترك الكفاءة في الأصل والرضا بكافر (والحال) أى المائلة أو المقاربة في السلامة من العيوب الوجبة للخيار لا الحسب والنسب بدليل قوله الآتى وللولى وغير الشريف والأقل جها كفاء (ولها وللولى) معا (تركها) أى الكفاءة في الدين والرضا بفاسق وفي الحال والرضا بمعيب بموجب الخيار ويصح النكاح ان أمن عليها من الفاسق وإلزامه الامام وان رضيت لحق الله تعالى لوجوب حفظ النفس واستظهار ابن رحال منع تزويجها من الفاسق ابتداء وان رضيت به ونالت الاقوال لزوم فسخه لفساده وعليه فيتمين إعادة ضمير تركها للكفاءة في الحال فقط (وليس لولى رضى) بتزويج وليته غير كفاء وزوجه اياها (فطلق) بها طلاقا بائنا أو رجعا وانقضت عدته ثم أراد أن يزوجه ورضيت به فليس لوليتها الذى زوجها أولا (امتناع) من تزويجها ثانيا (بلا) عيب (حادث) في الزوج بعد التزويج الأول مقتضى للامتناع لسقوط حقه في الكفاءة حيث رضى به أولا فان امتنع منه عد غاضلا ومفهوم بلا حادث ان له الامتناع لحادث وهو كذلك (وللأم) للزوجة (التكلم) في رد (تزوج الأب) ابنتها (الموسرة) أى الغنية (المرغوب فيها) لما لها وجمالها ونسبها وحسبها (من) رجل (فقير) فقى المدونة أنت امرأة مطلقة الى مالك رضى الله تعالى عنه فقالت له ان لي ابنة في حجرى (٢٨٨) موسرة مرغوب فيها فأراد أبوها أن يزوجه من ابن أخ له فقير وفي الامهات

معدم لا مال له فترى لي في ذلك نكاحا قال نعم انى لأرى لك نكاحا (ورويت) أى المدونة ايضا (بالتى) اى نعم لا أرى لك نكاحا فصدر الامام بنعم على الرايتين فأورد على رواية النفى انه تناقض فأجيب

إِنْ ضَمِنَ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ لَا زَوْجَ ابْنَتِهِ وَالْكَفَاءَةُ الدِّينُ وَالْحَالُ وَلَهَا وَلِلْوَلِيِّ تَرْكُهَا وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ دَرَضٌ فَطَلَّقَ امْتِنَاعٌ بِلَا حَادِثٍ وَلِلْأُمِّ التَّنْكِهُمُ فِي تَزْوِيجِ الْأَبِ الْمَوْسِرَةِ الْمَرْغُوبَةِ فِيهَا مِنْ فَقِيرٍ وَزَوَّيْتُ بِالنَّفِيِّ ابْنَ الْقَاسِمِ إِلَّا لِضَرَرٍ بَيْنَ وَهْلِ وَفَاقٍ تَأْوِيلَانِ وَالْمَوْلَى وَغَيْرُ الشَّرِيفِ وَالْأَقْلُ جَاهًا كُفًى وَفِي الْمَبْدِ تَأْوِيلَانِ وَحَرْمُ أَسْوَلُهُ وَقُصُولُهُ وَلَوْ خَلَقَتْ مِنْ مَائِهِ وَزَوْجَتُهُمَا وَقُصُولُ أَوَّلِ أَسْوَلِهِ وَأَوَّلُ فَصْلٍ مِنْ كُلِّ أَسْلٍ

بأن معنى نعم اجيبك عن سؤالك فلا ينافيه النفى عقبه (ابن القاسم) لأرى لها نكاحا وأراه ماضيا (الا لضرر بين) أى ظاهر فلها التكلم (وهل) قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام بحمل رواية الاثبات على ثبوت الضرر ورواية النفى على عدمه أو خلاف بحمل كلام الامام على ظاهره وهو اطلاق الكلام على رواية الاثبات واطلاق عدمه على رواية النفى فيه (تأويلان) التوفيق لآتى عمران وابن محرز عن بعض المتأخرين والخلاف لابن حبيب (١) (و) الرجل (الأقل جها كفاء) للحررة أصالة والشرقة نسباً وذات الجاه الزائد (وفى) كفاءة (العبد) للحررة وعدمها (تأويلان) في قول المدونة قيل لابن القاسم إن رضيت بعبد وهى ثيب من العرب ولأبى أبوها وأوليتها تزويجها منه فقال لم أسمع من مالك رضى الله تعالى عنه فيه شئ الا ما أخبرتك من نكاح الموالى في العرب وأعظم الامام اعظاما شديدا للفرقة بين عريضة ومولى وقال المغيرة وسحنون ليس العبد كفاء للحررة ويفسخ النكاح فقال اللخمي قول المغيرة وسحنون ليس العبد كفاء للحررة خلاف قول ابن القاسم وقال ابن سعدون وغيره هو وفاق (وحرم) على الذكر (أصوله) الاناث وان علين لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم (وفصوله) الاناث وان سفلن لقوله تعالى وبناتكم ان كانت خلقت من مائه المستند لملك أو نكاح أو شبهته بل (ولو خلقت) الفصول (من مائه) المجرد عن عقد وشبهته فمن زنى بامرأة فحملت من مائه بينت فهى محرمة عليه وعلى أصوله وفروع (و) حرم (زوجتهما) أى الأصول الذكور على الفروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الأصول الذكور وكذا يحرم زوج الأصول الاناث على الفروع الاناث وزوج الفروع الاناث على الأصول الاناث (و) حرم على الشخص (فصول اول اصوله) الذى هو أبوه وأمه وفصولها الاخوة والاخوات مطلقا أى اشقاء وألاب وأولادهم وان تزوا (وأول فصل من كل أصل) فالأصل الذى يلى الأصل الاول الجدا الاقرب والجدة القرى وان الاول عم أو خال وبنته عمة أو خالة وان الجدة المذكورة وبنتها كذلك وأما فصل فصلهما كبنت العمة وبنت الخالة فجلال

(و) حرم بالعقد وان لم يدخل (أصول زوجته) أي أمهاتها وان عليهن من لها عليها ولادة مباشرة أو بواسطة من جهة أيها أو أمهاتهن نسب أو رضاع لقوله تعالى وأمهات نسائكم (و) حرم على الزوج (بتلذذ) أي الزوج زوجته في حياتها بل (والن) تلذذ بها (بعد موتها) هذا ان تلذذ الزوج بزوجه بوطء بل (وان ينظر) فيحرم عليه (فصولها) أي الزوجة أي بناتها وان سفلن وان لم يكن في حجره وقوله تعالى اللاتي في حجوركم مخرجات الغالب فلا مفهوم له فلا تحرم فصول الزوجة بمجرد العقد بخلاف أصولها وشبهه في التحريم فقال (ك) التلذذ بأمة (بالمالك) ولو بعد موتها ولو بالنظر لباطن جسدها فيحرم أصولها وفصولها ويحرمها على أصول سيدتها وفصوله وعقد المالك لا يحرم والفرق بينه وبين عقد النكاح ان عقد النكاح لا يراد الا للوطء فقام عقده مقام الوطء واما عقد المالك فيكون لغير الوطء كالخدمة ولذا يجوز فيمن لا يحل وطؤها كالعمة والحالة (وحرم العقدوان فسد) أي العقد كحرم وشغار وانكاح عيب ومراة فعقده ينشر المصاهرة كما ينشرها الصحيح اتفاقا (ان لم يجمع عليه) أي الفساد (والا) أي وان اجمع على فساد (فوطؤه) يحرم وكذا مقدماته (ان درأ) أي دفع القاسد (الحديث) عن الواطء كنكاح معتدة أو ذات محرم أو رضاع غير عالم فان كان عالما حتى ذات المحرم والرضاع وفي حده في نكاح المعتدة قولان ومفهوم الشرط أنه ان لم يدرك الحد فلا ينشر وطؤه الحرمة لشبه الزنا (وفي) نشر الحرمة بوطء (الزنا) وعدمه فللزناي زوج بنتها أو أمها ولأبيه وابنه زوجها (خلاف) أي قولان مشهوران (وان حاول) أي اراد الزوج (تلذذا بزوجه فلتلذذ بابنتها) منه أو من غيره بغير ووطء في ظلام مثلا لظانها زوجها (ف) في تأييد حرمة زوجته عليه فيجب عليه فراقها وعدمه (تردد) للأشياخ فذهب ابن شعبان في جماعة الى انه يفارقها بالنشر الحرمة وظاهر اطلاقهم وجوبا ونزلت بان التبان ففارق زوجته وذهب (٢٨٩) القابسي وأبو الطيب الى انه يفارقها استحبابا واما الوطء ففيه

وَأَصُولُ زَوْجَتِهِ وَبِتَلَذُّذِهِ وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهَا وَإِنْ يَنْظُرُ فُصُولُهَا كَالْمَلِكِ وَحَرَّمَ الْقَعْدُ
وَأَنْ فَسَدَ إِنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْهِ وَالْأَفْطُوهُ إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ فِي الزَّانَا خِلَافٌ وَإِنْ حَاوَلَ
تَلَذُّذًا بِزَوْجَتِهِ فَتَلَذُّذٌ بِابْنَتِهَا فَتَرَدُّدٌ وَإِنْ قَالَ أَبٌ نَكَحْتُهَا أَوْ وَطِئْتُ الْأُمَّةَ عِنْدَ
قَصْدِ الْإِبْنِ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ نُدْبَ التَّنْزُّهِ فِي وَجُوبِهِ إِنْ فُشَا تَأْوِيلَانِ وَجَمْعُ خَمْسٍ
وَالْعَبْدُ الرَّابِعَةُ أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ قُدِّرَتْ أَيْ ذَكَرًا حَرَّمَ كَوَاطِئُهُمَا بِالْمَلِكِ وَفُسِخَ
نِكَاحُ ثَانِيَةٍ صَدَقَتْ وَالْأَحْلَفُ لِلْمَهْرِ بِلا طَلَاقٍ

(٣٧ - جواهر الاكليل - اول) (أو) قال أب كنت (وطئت الامة) التي اراد ابنه وطأها بالملك أو تلذذت بها بغير الوطء (عند قصد الان ذلك) أي نكاح المرأة أو التلذذ بالامة بالملك (وأنكر) الابن ما قاله الاب (ندب) لابن (التنزه) عن نكاح المرأة والتلذذ بالامة ولا يجب لعدم تحققه صدق أبيه (وفي وجوبه) أي التنزه (ان فشا) قول الاب بتكرره فيها ويفسخ عقد الابن ان وقع وعدم وجوبه ولكن يتأكد نذبه (تأويلان) الاول لعياض والثاني لابي عمران (و) حرم على الحر والعبد (جمع خمس) من الزوجات في عصمته وان كانت كل واحدة بعقد (و) يجوز (للعبد) الزوجة (الرابعة) وسواي العبد الحر في النكاح لانه من العبادات والطلاق من الحدود فلم يساوه فيه (أو) جمع (اثنتين) من الزوجات (لو قدرت) أي فرضت (أمة) بتسديد المشاة تحت أي كل واحدة منهما (ذكر احرارم) وطؤه الأخرى فتخرج المرأة وأمتها فيباح الجمع بينهما لانه اذا قدرت المالكه ذكرًا جاز وطء أمته بالملك والمرأة بنت زوجها وأمتها لانه اذا قدرت المرأة ذكرًا فلا يمنع وطؤها من زوجها أو بنته لزوال الزوجية وصبرورتها أو بنت رجل أجنبي فضايط امتناع الجمع حرمة الوطء بتقدير المذكورة لاحداهما من الجانبين لامن جانب واحد كافي هذه الصور الثلاث وشبهه في حرمة الجمع فقال (كوطئها) أي الثنتين اللتين لو قدرت أيها ذكرًا احرارم وطء الأخرى (بالمالك) فيحرم لمعوم قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين وأشعر قوله كوطئها بحل جمعها بالملك للخدمة أو احداها لها والأخرى للوطء (وفسخ نكاح) زوجة (ثانية صدقت) الثانية على انها ثانية أو ثبت انها ثانية ببيينة بالأولى (والا) أي وان لم تصدق الثانية على انها ثانية بأن ادعت انها الاولى أو قالت لاعلم عندي ولم يثبت كونها ثانية ببيينة ففسخ نكاحها بطلاق و (حلف) الزوج على انها الثانية (ل) اسقاط نصف (المهر) عنه ان لم يدخل بها فان كان دخل بها فلا يحلف وتكمل عليه المهر بالدخول ويفارقها ويبقى على الاولى بدعواه بدون تجديد عقد ويقبل قوله انها الاولى عند أشهب ومحمد بن المواز واقتصر عليه ابن الحاجب (بلا طلاق) للاجماع على فساد ما أخرجه لشبهه

الخلاف والمشهور التحريم
والواطء بان الزوجة
لا ينشر الحرمة عند الأئمة
الثلاثة وعند احمد ينشرها
(وان قال أب) عند قصد
ابنه بنكاح امرأة كنت
(نكحتها) أي عقدت عليها

فيه قوله (كأن وأبنتها) تزوجهما (بعقد) واحد فيفسخ بلاطلاق قبل البناء بعده (وتأبّد تحرّجها) أي الأم وأبنتها على من تزوجهما (إن دخل) الزوج بهما جاهلاً بأنهما أم وبنتها أو علمتا ما ودريءاً لحدّ يجعله التحريم لقرب عهده بالكفر والجرى على الخلاف في وطء الزنا وعليه صداق كل منهما وعلى كل منهما الاستبراء كعدتها (ولأرث) لواحدة منهما أن ماتت ولو قبل الفسخ للأجماع على فساده (وإن ترتبتا) أي الأم وبنتها في العقد عليهما بأن عقد على البنت ثم عقد على أمها أو بالعكس شرط حذف جوابه أي فكذلك في الفسخ بلاطلاق وتأبّد تحرّجها أن دخل بهما ولزوم الصداق وعدم الميراث ولا يصح جعله مبالغاً فيما قبله لانه جمعهما بعقد وهذا بعقدين فلو قال كأن ترتبتا لكان أحسن (وإن لم يدخل) الزوج (بواحدة) من الأم وبنتها المجموعتين في عقد واحد ففسخ النكاح فيهما بلاطلاق (حلت الأم) للزوج بعقد جديد وإذا حلت الأم فالبنت أولى لأن العقد الصحيح على الأم لا يحرم البنت فالفساد أولى وسكت عن دخوله بواحدة وقد جمعهما بعقد فيفسخ نكاحهما وتأبّد تحرّج من لم يدخل بها وتحل التي دخل بها أما أو بنتا بعقد جديد بعد استبرائهما (وإن) عقد عليهما مرتبتين (وإن لم) يدخل بواحدة (تعلم السابقة) منهما (فالأرث) بينهما لثبوت سببه ولا يضر جهل مستحقه (ولكل) منهما (نصف صداقها) لأن الموت كله وكل منهما تدعيه فيقسم بينهما وشبه في الأرث والصداق في الحجة فقال (كأن) زوج خمس نسوة في خمسة عقود متعاقبة أو أربعة بعقد والخامسة بعقد (وإن لم تعلم) الزوجة (الخامسة) ومات الزوج قبل الدخول أو بعده لكن إن لم يدخل بواحدة فلن أربعة أصدقة يقسمهن على قدر أصدقتهن فلكل أربعة أخماس صداقها وإن دخل بالجميع فخمسة أصدقة بأربع فأربعة أصدقة ولمن يدخل بها نصف صداقها لأنها تدعى أنها غير الخامسة وإنما إحدى الأربع ويدعى الوارث أنها الخامسة فلا صداق لها فيقسم بينهما صداقها (و) من تزوج امرأة وأراد وطء من يحرم جمعها معها (٣٩٠) بملك أو نكاح (حلت) التي جاز له (الأخت) ونحوها التي أراد وطأها

كأن وأبنتها بعقد وتأبّد تحرّجها أن دخل ولا أرث وإن ترتبتا وإن لم يدخل بواحدة حلت الأم وإن ماتت ولم تعلم السابقة فالأرث ولكل نصف صداقها كأن لم تعلم الخامسة وحلت الأخت بدينونة السابقة أو زوال ملك يمتنع وإن لأجل أو كتابة أو إنكاح بحلّ المبتوتة أو أسير أو إياق إياس أو بيع دلس فيه لا فاسد لم يفت وخيض وعدة شبهة وردة

نكاح أو ملك (بدينونة) المرأة (السابقة) في نكاحه بطلاق بئن أو انقضاء عدة طلاق رجعي فيلزم الزوج التبرص إلى انتهاء عدته (أو زوال ملك) عن السابقة (بعق) لها

ناحز بل (وإن لأجل) فتحل به الثانية يؤخذ منه منع وطء المعتقة لأجل لانه يشبه نكاح المعتقة (أو كتابة) وإحرام عطف على بئونة أو زوال لا على عتق لأن الكتابة لا يزول بها الملك فإن عجز فلا تحرم الأخرى كرجوع مبيعة ببيع أو شراء إذ يكفي حصول التحريم ابتداء فلا يضر زواله بعجز وتحرم عليه الرجعة المذكورة مادام يطأ من يحرم جمعها معها (أو إنكاح) أي تزوج السابقة بعد استبرائها من مائه لغیره (بحل) أي يجوز وطؤه (للمبتوتة) لبائتها بأن يكون عقداً صحيحاً لازماً أو فاسداً مضى بالدخول أو غير لازم وأجيز كنكاح عبد أو صبي أو سقية غير اذن أو معيب بموجب خيار واعتراض قوله يحل المبتوتة باقتضائه أن العقد الصحيح غير كاف هنا وأنه لا بد من دخول الزوج لانه الذي يحل المبتوتة ولم يعثر على من نص عليه ولا يحجب بأن مراده مجرد العقد فقط ولا مردان وصفه بقوله يحل المبتوتة بعد هذا أو غيره لأن معناه يحل وطؤه لسكونه لازماً وإن لم يطأ فيه أو شأنه أنه يحل المبتوتة ولو وطئ فيه (أو أسير) للسابقة (أو إياق) السابقة إياق (إياس) من رجوعها إن كان وطؤها بملك فيحل له أن يطأ بملك أو نكاح من يحرم جمعها معها ولم يقيد الأسير بالإياس لانه مظنّه فان كان وطء السابقة بنكاح واسرت أو بقت إياق إياس فلا يحل له وطء من يحرم جمعها معها إلا أن طلق السابقة طلاقاً باتناً (أو بيع دلس) أي كتم البائع العيب الذي علمه (فيه) أي المبيع فيحل به وطء من يحرم جمعها مع السابقة وأولى الذي لم يدلس فيه إلا ما فيه مواضع أو عهدة ثلاث أو خيار فلا تحل الثانية إلا برؤية السابقة الدم ومضى الثلاث وانبرام البيع لأن الملك في جميعها للبائع والضمان منه (لا) تحل كالأخت بنكاح أو بيع (فاسد) للسابقة (لم يفت) بدخول في المزاوجة فاسداً ولا بحالة سوق في المبيعة فاسداً فلا تحل الثانية فإن فات حلت (و) لا تحل الثانية بجرمة وطء السابقة (بحيض) ونفاس وإحرام واعتكاف (وعدة) أي استبراء وطء (شبهة) ابن عبد السلام تقييده العدة بالشبهة حسن لأنها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرماً والعدة من نوايه (و) لا تحل الثانية بجرمة السابقة (ب) ردة (إن كانت أمة مملوكة) فإن كانت زوجة

حررة أو أمة حلت الثانية لبيتوته السابقة بها على المشهور (و) لا تحل الثانية بحرمة وطء السابقة به (أحرام) منها يحج أو عمرة زوجته كانت أو أمة (و) لا (ظهار) ومثله الحلف على ترك وطئها (واستبراء) من نحو زنا ومواضعة من مائه أو في رابعة (و) بيع (خيار و) بيع (عهدة) أى ضمان (ثلاث) من كل حادث فلا تحل محرمة الجمع حتى ترى السابقة الدم ويثبت بيعها وتم الثلاث بلا حادث (و) لا (إعدام سنة) أو سنتين أو ثلاث (و) لا (هبة لمن يعتصرها منه) أى يأخذ الواهب الهبة منه قهرا بلا عوض كوله ورفيقه ان كان رجوعه في هبة باعتصار بل (وان) كان (يبيع) لنفسه ما وهبه لمحجوره اليتم للوصى عليه (بمخلاف صدقة عليه) أى نحو الولد (ان حيزت) الصدقة عن المتصدق ولو حكا كعتقها أو هبتها من المتصدق عليه. بفتح الدال (و) بخلاف (إعدام) أى هبته خدمة السابقة (سنتين) كثيرة كأربعة فانه يحل محرمة الجمع ومثله إعدامها حياة الخدم (ووقف) المالك عن وطء أمتيه اللتين يحرم جمعهما (ان وطئهما) أى الأمتين (ليحرم) واحدة منهما (فان أبى الثانية) وطأ لنفسه وحرم الأولى (استبرأها) أى الثانية من مائه وان كان حملها منه لاحقا به ومفهوم الثانية انه ان أبى الأولى فلا يستبرأها الا اذا وطئها بعد وطء الثانية فان وطئها بنكاح فلا يستبرى الأولى ولو وطئها بعد الثانية ويفسخ نكاح الثانية (وان عقد) رجل النكاح على احدى محرمتي الجمع (فاشترى) محرمة الجمع معها (فالأولى) أى الزوجة هى التى يحل له وطؤها وتحرم عليه التى اشتراها عليها (فان وطئ*) التى اشتراها أو تلذذ بها بدون وطء وقف عنهما ليحرم احدهما فان أبى الثانية استبرأها (أو عقد) النكاح على الأخت مثلا (بعد تلذذها باختها) سبب (ملك) للأخت السابقة (ف) حكمه (ك) حكم (الأول) من إيقافه عنهما حتى يحرم احدهما (٢٩١) واستبراء الثانية ان أبىها (و) حرمت (البيتوتة) أى

للمطلقة ثلاثا من حر أو اثنتين من عبد (حتى يولج) أى يدخل زوج (بالغ) حين الإيلاج ولو كان صبيًا حين العقد ولا تشترط حرته وعلم شرط اسلامه من قوله الآتى لازم فلا تحل كتابية بنتها مسلم بإيلاج

وأحرام وظهار واستبراء وخيار وعهدة ثلاث وإعدام سنة وهبة لمن يعتصرها منه وأن يبيع بخلاف صدقة عليه إن حيزت وإعدام سفين ووقف إن وطئها ليحرم فإن أبى الثانية استبرأها وإن عقد فاشترى فالأولى فإن وطئ أو عقد بعد تلذذها باختها علكه فكالأول والبيتوتة حتى يولج بالغ قدر الحشفة بلا منع ولا نكرة فيه بانتشار في نكاح لا زهر وعلم خلوقه وزوجة فقط ولو خصيا كتزويج غير مشبهة ليمين لا يفسده إن لم يثبت بعده بوطء ثان وفي الأول

زوج كتابي على المشهور من فساد أنسكتهم ومفعول يولج قوله (قدر الحشفة) ممن لاحشفة حلقه أو لقطعهما والحشفة بمن هى له الإيلاج (بلا منع) فلا تحل بإيلاج ممنوع كفى دبر أو مسجد أو في حيص أو نفاس أو صوم أو أحرام أو في غير مطبقة على ظاهر للدونة والموازبة عند الباجي وغيره واختاره ابن رشد أو كل وطء نهى الله عنه قاله ابن عرفة وقال ابن الماحشون الوطء في الحيض والصيام والأحرام محلها وقيل محل القولين في غير صيام التطوع والقضاء والنذر غير المعين والوطء في هذه محلها اتفاقا واختاره اللخمي (و) الحال (لأنسكرة فيه) أى الإيلاج من أحد الزوجين بان تصادق عليه أو سكنا فان نفياء أو أحدهما فلا تحل (بانتشار) للذكر ولو بعد الإيلاج اذ لا تحصل العسيلة إلا به ولا يشترط كونه تاما وإنما يشترط كونه في الفرج بالأحائل كحشف (في نكاح) فلا تحل بوطء مالك لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره (لازم) ابتداء أو بعد الإجارة لنكاح مخجور بلاذن والرضا عيب وحصل وطء بعد ذلك فيحل (و) بشرط (علم) أى نبوت (حاشا) بينها وبين محلها بمرأتين لا بتصادقهما لالتامهما بالتحليل على رجوعها لباتها (و) علم (زوجة) بالوطء فان وطئت نائمة أو مجنونة أو مغمى عليها فلا تحل به (فقط) أى دون المحلل فلا يشترط علمه به فتحل بوطء مجنون أو مغمى عليه أو نائم مع الشروط المتقدمة ان لم يكن المولج خصيا بل (ولو) كان المولج (خصيا) أى مقطوع الاثنين قائم الذكر وأولج فيها بعد علمها ورضاها بخصائه وشبهه في التحليل فقال (كتزويج) ذى قدر لدنية ميتوتة من شخص (غير مشبهة) نساء ذى القدر الذى تزوجها (له) حل (يعين) حلها ليتزوجن وأولج فيها مع الشروط المتقدمة وطلقها أو مات عنها فقد حلت لباتها وان لم يحل عين ذى القدر يتزوجها (لا) تحل (ب) وطء مستند لنكاح (فاسد ان لم يثبت) النكاح (بعده) أى البناء فان ثبت بعده حلت لباتها (بوطء ثان) زائد على الوطء الذى فات به فسخ النكاح (وفي) حلها بالوطء (الأول) الذى

أفان فسخ الفاسد وضح الشكاح به ان طلقها الثاني أو مات عقبه بناء على ان التزاع وطء وعدمه بناء على انه ليس بوطء (تردد) للباجي قائلان أرفيه نصا وعندى انه يحتمل الوجهين الاحلال وعدمه وأفاد قوله حتى يولج الخ انها لا تحل بمجرد العقد وهو مذهب الجمهور وذهب سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب حلها به بشرط علم قصد التحليل ثم تواتر رجوع الثاني لمذهب الجمهور ونقل بعض الحنفية رجوع الاول له ايضا فالتحلل الفتوى والاعمال عندهما ومثل للفاسد الذي لا يثبت بعده فقال (ك) شكاح زوج (محلل) أى قاصد لتحليل المبتوتة لباتها فقط بل (وان) نوى تحليلها (مع نية امساكها) أى المبتوتة لنفسه (مع الإعجاب) أى ان أعجبه فيفرق بينهما قبل الدخول وبعده بطلقة بائنة ولا تحلل لباتها ولها التسمية بالبناء ويعاقب المحلل والزوجة والشهود والولى ان علموا ما لم يحكم بصحته شافعى والافلا يفسخ وتحلل به لرفع الخلاف به (ونية) الزوج (المطلق) تحليلها له بوطء الزوج الثاني (ونيتها) أى المطلقة ذلك (لغو) أى ملغاة وغير مضرة فى التحليل حيث لم يشؤه الثاني لان الطلاق بيده فان نواه فقد دخل على نكاح متعة ولد افسخ مطلقا أى غير مقيد بعدم البناء (وقبل دعوى) مرأة مبتوتة (طارئة) من بلد بعيد يعسر عليها جلب البيعة منه الى بلد قدومها فتقبل دعواها (التزويج) فى البلاد التى قدمت منه وبناء الزوج بها ووطءها وان مات عنها أو طلقها وتمت عدتها فتحل لباتها وهذا كالمستثنى من قولهم لا بد فى الاحلال من شاهدين على التزويج وامرأتين على الخلوة وذلك لمشقة اثباتها وشبهه فى القبول فقال (ك) دعوى امرأة (حاضرة) أى مقيمة بالبلد مبتوتة انها تزوجت ووطئت بلا منع ومات زوجها أو طلقها وتمت عدتها فتقبل وتحلل لباتها ان (أمنت) أى كانت مأمونة فى دينها بحجة بالصدق والتدين فتصدق (ان بعد) أى طال الزمن بينتها ودعواها المذكورة بحيث يمكن موت شهودها واندراس العلم (وفى) قبول دعوى (غيرها) أى المأمونة (٢٩٢) انها تزوجت مع طول الزمن كذلك وعدمه (قولان) لابن عبد الحكم وابن المواز

لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (و) حرم على المالك ذكرها أو أنثى (ملكه) أى تزوجه فيحرم على الذكر تزوج أمته وعلى الانثى تزوج عبدها للمنافاة احكام الملك

تَرَدُّدٌ كَمَحَلِّهِ وَإِنْ مَعَ نِيَّةٍ إِمْسَاكِهَا مَعَ الْإِعْجَابِ وَنِيَّةٍ الْمُطَلِّقِ وَنِيَّتُهَا لَعْنُ
وَقَبْلَ دَعْوَى طَارِئَةٍ التَّزْوِيجِ كَحَاضِرَةٍ أُمِنَتْ أَنْ يَمُوتَ فِي غَيْرِهَا قَوْلَانِ وَمِلْكُهُ
أَوْ لَوْلَا دَفْعُ مَالٍ لَيُتَّقَى وَأَنْ طَرَأَ بِطَلَاقٍ كَمَرَأَةٍ فِي زَوْجِهَا وَلَوْ يَدْفَعُ مَالٌ لَيُتَّقَى عَنْهَا
لَا إِنْ رَدَّ سَيِّدٌ شَرَاءَ مَنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهَا أَوْ قَصَدَا بِالْبَيْعِ الْفَسْخَ كَبَيْعِهَا لِلْعَبْدِ
لَيُنْتَزَعَهَا فَأَخَذَ جَبْرُ الْعَبْدِ عَلَى الْهَيْبَةِ وَمَلَكَ أَبُو جَارِيَةٍ ابْنَهُ بِتَلْدُودٍ بِالْقِيَمَةِ

أحكام الزوجية (أو) ملك (ولده) أى من للزوج عليه ولادة ذكر كان الولد أو أنثى مباشرة أو نازلا بواسطة ذكر وحرمت أو أنثى وان سفل فيحرم على الذكر تزوج أمة ولده وأمة ولد ولده وعلى الانثى عبدولدها وعبدولدها لقوة شبهة الوالد فى مال ولده (وفسخ وان طرأ) ملكه أو ملك ولده على الزوج وفسخه (بلاطلاق) للاجماع على فسادة وشبهه فى الفسخ فقال (كمرأة) طرأ لها أو لولدها ملك (فى زوجها) فيفسخ نكاحها بلاطلاق هذا اذا كان طرأ وملكها على زوجها بشراء بل (ولو بدفع مال) من الزوجية لسيد زوجها (ليعتق) سيد زوجها زوجها (عنها) فأعتقه عنها فيفسخ نكاحها لدخوله فى ملكها تقديرا اذ يقدر انها اشترته وأعتقه (لا) يفسخ النكاح (ان) اشترت أمة زوجها بلا اذن سيدها و (رد سيد شراء من لم يأذن لها) فيه لان شراؤها على هذا الوجه كالا شراء ومفهوم لم يأذن ان المأذون لها فى شرائه ولو فى عموم الاذن فى التجارة أوفى ضمن الكتابة يفسخ فيه النكاح (أو) أى ولا يفسخ النكاح بشراء الامة زوجها من سيده ان (قصدا) أى السيد والزوجة الامة أو الحرة التى اشترت زوجها من سيده (بالبيع) أى بيع زوجها لها (الفسخ) لنكاح الزوج فلا يفسخ معامله لهما بنقيض قصدها وشبهه فى عدم الفسخ فقال (كهيبتها) أى الزوجة المملوكة للسيد من اضافة المصدر لمفعوله أى وهبها سيدها (ل) زوجها (العبد) المملوك له ايضا (لينتزعها) أى السيد من زوجها العبد أى قصدا بالهبة ففسخ النكاح ليتوصل به الى انتزاعها منه ولم يقبل العبد الهبة بل ردها فانها ترد ولا تتم كرد البيع ولا يفسخ النكاح لقصد السيد الاضرار فلو قبل العبد الهبة لفسخ نكاحه ولو اراده السيد بها وانما تفرق ارادة السيد وعدمها اذا لم يقبل العبد الهبة وبه يتم قوله (فأخذ) من التفرقة المذكورة (جبر العبد على) قبول (الهبة) من السيد فلاخذ من مفهوم لينتزعها أى فان لم يقصد السيد بالهبة انتزاعها منه ففسخ النكاح ولو لم يقبل العبد الهبة فيؤخذ من هذا جبره على قبولها (وملك أب) أى أصل ذكر وان عبدا (جارية ابنه) أى فرعه (ب) سبب (تلدذه) أى الأب بها بوطء أو مقدمته (بالقيمة)

معتبرة يوم التلذذ يدفعها الأب لابنه ويتبعه بها ان أعدم وبتابع فيها ان لم يحمل وعليه التقص وله الزيادة والذين التمسك بها الخدمة أو التجز في عدم الأب فان حملت فلا يتابع وتبقى أم ولد للاب ويستبرأ منها من مائه الاول ان لم يستبرأ قبله والا فلا (وحرمت) الجارية أبدا (عليهما) أي الاب وابنه (ان وطأها) أي الأب وابنه سواء تقدم وطأ الابن على وطأ الاب أو تأخر (وعتقت) جارية الابن التي وطأها الأب وابنه ان حملت من وطأ أحدهما (على مولدها) منهما عتقا ناجزا لان كل أم ولد حرم وطؤها بنجر عتقها فان أولدها الابن عتقت عليه وولاؤها له وغرم الاب له قيمتها على انها في نص للمدونة عن ابن يونس وفي نص ابن عرفة عنها انه يغرمها على انها أم ولد ونص ابن عرفة وفيها ان وطئ أم ولد ابنه غرم قيمتها أم ولد ابنه وعتقت عليه وولاؤها لابنه (و) حاز (لعبد) ولو مكانا (تزوج ابنة سيده) أو سيده برضا السيد ورضا البنت بناء على انها غير محبرة وعلى انه غير كفء (بثقل) أي بكرهه لانه ليس من مكارم الاخلاق وسبب للتنافر والتقاطع لان النفس الشريفة تأنف من ذلك والكراهة متعلقة بالزوجة وولدها دون العبد فلا منافاة بين ما افادته الامم من الجواز وبين قوله بثقل اه (و) لعبد تزوج (ملك غيره) أي العبدان كانت مسلمة سواء خشى العنت أم لا وجد طولاً لحرمة أم لان الامم من نسائه ولانه لتقصه بالرقية لا عار عليه في رقية ولده وليس هذا بأحط له من رقية نفسه وشبهه في الجواز فقال (ك) تزوج (حر لا يولد له) أمة غيره وعدم النسل امام من جهته كخصي أو مجبوب أو شيخ فان أو عقيم أو من جهة الزوجة كقيمة أو آيسة فيجوز له ان يتزوج أمة غيره لانتفاء خوف ارقاق ولده المانع من تزوج أمة غيره وعطف على الشبه في الجواز مشبه آخره فقال (وك) تزوج (أمة الجد) أي الاصل ذكر اكان أو أنثى فشمّل الحدة فيجوز للحر بشرط حرية المالك ان يتزوج أمة جده لانتفاء رقية الولد ولم يذكر المصنف حرية الاصل لعلمه من كون العلة انتفاء الرقية الذي لا يتحقق الا بحرية الاصل اذ لو كان رقاً لكان ولد أمته رقاً لسيدته (والا) أي وان لم يكن الحر لا يولد له ولم تكن الامة (٢٩٣) ملكا لمن يعتق ولدها عليه كأجنبي

وَحَرُمَتْ عَلَيْهِمَا إِنْ وَطَّأَهَا وَعَتَقَتْ عَلَى مَوْلَاهَا وَلِعَبْدٌ تَزَوَّجُ ابْنَةً سَيِّدِهِ يَثْقُلُ
وَمَلِكٌ غَيْرُهُ كَحُرٍّ لَا يُولَدُ لَهُ وَكَأَمَةِ الْجَسَدِ وَالْأَفَانُ خَافَ زِنَا وَعَدِمَ مَا يَتَزَوَّجُ
بِهِ حُرٌّ غَيْرَ مُتَالِيَةٍ وَلَوْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ نَحْتَهُ حُرٌّ وَلِعَبْدٌ بِإِلَاشْرَافٍ وَمُكَاتِبٍ وَغَدِينٍ
نَظَرَ شَعْرَ السَّيِّدَةِ كَخَصِيٍّ وَغَدَى زَوْجٌ وَزَوَى جَوَازُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَخَيْرَتْ
الْحُرُّ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقَةٍ بَائِنَةٍ

وأصل رقيق (ف) يجوز
تزوج الامة (ان خاف)
الحر الذي يولد له (زناً)
فيها أو في غيرها (و) ان
(عدم) أي لم يجد الحر
(ما) أي مالا (يتزوج به)
حررة (من نقد وعرض

وذين على ملء ونعت حره بقوله (غير مغالية) في مهرها أي غير طالبة منه ما يخرج به عن العادة الى السرف فالمغالية لا تمنع نكاح الامة فان لم يجد غيرها تجوز الامة على الاصح ووجود المغالية كعدمها وان خشى زناً في أمة بعينها فيتزوجها بلا شرط خلافا لما في اللوازية ومفهوم عدم ما يتزوج به حره غير مغالية انه ان وجد ما يتزوج به حره غير مغالية حرم عليه تزوج الامة ووجب عليه تزوج الحرية كانت مسيئة بل (ولو) كانت (كتابية) لان ولدها حر مسلم (أو) كان (نحته) أي في عصمة خائف الزنا الذي لم يجد طولاً لحرمة غير مغالية يعف بها نفسه (حررة) لم تعفه اذ ليس وجودها حينئذ طولاً (و) يجوز (لعبد) غير مكاتب (بلا شرك) لسيدته فيه (ومكاتب) أي معتق على مال مؤجل بلا شرك أيضاً (وغدين) بفتح الواو وسكون الغين المعجمة أي قبيح المنظر (نظر شعر السيدة) المالكه لهما وبقية أطرافها التي ينظرها محرماً منها والخلوة بها ومنعه ابن عبد الحكم فلا يخلو بها في بيت وخص المصنف للشعر تبعاً لتغير واحد وعبرة ابن رشد ويجوز للعبد أن يرى من سيدته ما يراه المحرم منها لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانهن الا أن يكون عبداً له منظر فيسكروا ان ينظر ما عدا وجهها اه وشبهه في الجواز فقال (ك) نظر (خصي وغد) مملوك (لزوج) فيجوز له نظر شعر زوجة سيده ومفهوم وغد أن خصي الزوج الجليل لا يجوز له ذلك وهو كذلك (وروي) عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (جواز) أي نظر الخصي الوغد شعر الحرية ان كان ملكا لها أو تزوجها بل (وان لم يكن) ملكا (لها) بأن كان ملكا لتغيرها ولفظ الرواية لا بأس للعبد الحصى ان يدخل على النساء ويرى شعورهن ان لم يكن له منظر (وخيرت) الزوجة (الحررة مع) الزوج (الحر) تزوجه فتجد معه زوجة أمة لم تعلمها حال عقده عليها فتخير الحرية (في نفسها) لان عليها معرفة في معادلتها أمة ومفهوم مع الحر انها لا تخير في نفسها مع العبد لان الامم من نسائه فسكان الحرية علمت بها ودخلت عليها وتختار نفسها (بطلقة) فقط فان أوقعت أكثر منها فلا يلزم الزوج الا واحدة وقال ابن اللواز ان أوقعت ثلاثاً لزمته وأساءت (بائنة) نعت كاشف اذ كل طلاق جبري بأن الاعلى مول

أو معسر بشفقة وشبه في التخيير فقال (كتر ويح) الحرة (أمة عليها) أي الحرة فتخير في نفسها بطلقة بائنة (أو) تزوج الحرة بأمة (ثانية) على الحرة التي رضى بتزوجه أمة عليها أو قبلها فتخير الحرة أيضا (أو علمها) أي الحرة (ب) زوجة أمة (واحدة) وتزوجه عليها (فألفت) أي وجدت مع الحر الذي تزوجه (أكثر) من زوجة أمة واحدة فتخير في نفسها كذلك (و) إن روج المالك أمته لحر أو عبد وأراد تبويتها عن مالها (فلا تبوأ) أي لا تفرد ببيت (أمة) متزوجة جبراً على مالها (بلا شرط) من خاطبها على سيدها بتبويتها (أو) جريان (عرف) به لأنه يعطل أو ينقص خدمتها سيدها فيبقى له ببقائها في بيته وبأيتها روجها متى شاء لدخوله على ذلك فإن شرط أو اعتيد جبر السيد عليه ولسيدها من خدمتها مالا يعطل حق زوجها (وللسيد السفر بمن) أي الأمة المتزوجة التي (لم تبوأ) ويقضى لزوجها بسفره معها (و) للسيد (أن يضع) أي يسقط عن زوج أمته (من صداقها) لأنه ملكه سواء بوئت أم لا بئى بها أم لا (أن لم يمنع) أي الوضع من صداقها (دينها) المحيط بمالها الذي ليس له إسقاطه فتدانيها إياه بإذنه (الأربع دينار) فليس له وضعه قبل البناء لحق الله تعالى في شرطه في صحة النكاح وله وضعه بعده لصحة النكاح به وصيروره حقاً للسيد وهذا إذا كان ينزع مالها والا كدبرة وقد مرض السيد ومعتقة لأجل قرب فلا وضع له (و) للسيد (منعها) أي الأمة من دخول زوجها بها ومن وطئها بعده إن كان دخل بها (حق يقبضه) أي المهر من زوجها (و) له (أخذ) أي المهر كله لنفسه هذا قول ابن القاسم وقال غيره الأربع دينار لحق الله تعالى وجعله ابن الحاجب المتصوص وعزاه بعضهم للدونة ووجه القول الأول وتدافعه لمن قال الأربع دينار لحق الله أن المضر اسقاطه للزوج لا أخذه السيد وللسيد أخذه (وإن قتلها) أي قتل السيد أمته ولو قبل البناء لأنه لا تبينهم بقتلها لأجل الصداق إذ الغالب نقصه عن (٢٩٤) قيمتها (أو باعها) أي السيد لمن يذهب بها (يمكن بعيد)

يشق على زوجها الوصول إليه في كل حال (الا) إن يبيعها قبل البناء (لظالم) يمنع زوجها من وصوله إليها فلا يستحق البائع الصداق ويجب عليه رده للزوج إن كان قبضه منه ومتى يمكن الزوج من وصوله

كتر ويح أمة عليها أو ثانية أو علمها بواحدة فآلفت أكثر ولا تبوأ أمة بلا شرط أو عرف وللسيد السفر بمن لم تبوأ وأن يضع من صداقها إن لم يمنع دينها إلا أربع دينار ومنعها حتى يقبضه وأخذها وإن قتلها أو باعها يمكن بيعه إلا لظالم وفيها يلزمه تجهيزها به وهل خلاف وعليه الأكثر أو الأول لم تبوأ أو جهزها من عنده أو يبلان وسقط بيعها قبل البناء منع تسليمها لسقوط تصرف البائع والوفاء بالتزويج إذا أعتق عليه وصداقها وهل ولو يبيع سلطان

لفلس

لها وجب عليه دفعه لبائنها فإن باعها بعد البناء لظالم فله أخذه لتقرره على الزوج

بالبناء وما سبق كله في كتاب النكاح من المدونة وهو يفيد أنه لا يلزم السيد تجهيزها به (وفيها) أي المدونة في كتاب الزهون (يلزمه) أي السيد (تجهيزها) أي الأمة (به) أي الصداق الذي يأخذه من زوجها (وهل) مافي الكتابين (خلاف وعليه) أي كونهما مختلفين (الأكثر) من شارحها (أو) وفاق وعليه الأقل منهم واختلف الموقوفون فمنهم من قال (الأول) أي الذي في نكاحها من أخذه صداقها في أمة مقبضة في بيت سيدها (لم تبوأ) أي لم تفرد مع زوجها بيت والثاني الذي في رهونها من لزوم تجهيزها به فيمن بوئت (أو) أي ومنهم من قال الأول في أمة (جهزها) سيدها (من عنده) بمثل ما تجهز به من مقبوض صداقها عادة والثاني فيمن لم تجهزها من عنده الجهاز المعتاد في الجواب (تأويلان) ووفق أيضاً بأن الأول فيمن زوجت بعد سيدها والثاني فيمن زوجت بغيره (وسقط بيعها) أي الأمة المتزوجة لغير زوجها (قبل البناء) وقبل قبض صداقها وفاعل سقط (منع) تسليمها أي الأمة لزوجها إلى دفع صداقها لبائنها أما عدم منع مشريها تسليمها لزوجها فلان صداقها ليس له لأنه من مالها وهو لبائنها إلا أن يشترطه المشتري وأما البائع فـ (لسقوط تصرف البائع) فيها لزوجها عن ملكه يبيعها وإن كان المهر له وليس لها منع نفسها أيضاً إذ الصداق لبائنها (و) إن أعتق السيد أمته على شرط أن تزوجه أو أعتق السيدة عبداً على شرط أن تزوجه سقطت عن العبد والأمة أي لا يلزمه (الوفاء بالتزويج) بسيدته التي اشترطته عليه قبل عتقه فرضى به أو بسيدها كذلك (إذا أعتق عليه) أي التزويج اذ طوع الرقيق كره (و) سقط نصف (صداقها) أي الأمة عن زوجها يبيعها قبل البناء بها وإن كان قبضه السيد رده لأن الفسخ من قبله قاله في المدونة (وهل) يسقط الصداق عن الزوج (ولو يبيع سلطان) الأمة لزوجها قبل بناءها

(لفلس) السيد (أولا) يسقط بيعها لزوجها لفلس لأن تحريم الأمة على زوجها وقسح نكاحها لم يتعمده السيد ولم يحصل بفعله (ولكن لا يرجع) الزوج المشتري زوجته من السلطان لفلس سيدها (به) أى الصداق على البائع ان كان دفعه له مقاصدا له به (من الثمن) الذى اشترى به زوجته ولا يخاصص به غرماء فيه ويتبع به ذمة السيد بمنزلة دين تجدد على السيد بعد نقليسه فأنفنى انما هو الرجوع به فى الثمن بحيث يكون أحق به من الغرماء أو يكون فيه أسوة الغرماء يخاصصهم فيه بدينه لأن قسح النكاح بعد البيع كأنه دين طرأ أقامه المواق وابن عاشر فهو استدراك على قوله ولو يبيع سلطان لفلس فلعن مخرج المبيضة أخره عن محله فعنى سقوطه عنه ببيعها له من السلطان لفلس السيد اتباع ذمة سيدها به لاحسبه من الثمن وأما على عدم سقوطه عنه بذلك المشار اليه بقوله أولا فإنه يدفعه مع الثمن ان لم يكن دفعه ولا يتبع به ذمة السيد بحال فيه (تأويلان) لكلام العتبية (و) ان بيعت الأمة لزوجها (بعده) أى البناء فصادقها (كالمها) فى جواز انزاعه سيدها (و بطل) النكاح (فى الأمة) التى حرم تزوجها لفقد شرطه (ان جمعها) أى الأمة (مع حرة) فى عقد فيبطل العقد فى الأمة (فقط) دون الحرة فيصح العقد عليها وقولهم العقد على حلال وحرام باطل فيها فى الحرام بكل حال كبيع خل وخمر وشاة وخنزير ونكاح الامه جائز بشروطه (بخلاف) جمع (الحبس) من الزوجات بعقد واحد فيبطل فى جميعهن ويفسخ ولولدن أولادا (و) بخلاف جمع (الراء) وعمرها) أى من يحرم جمعها معها كأختها فى عقد فيفسخ فيها ولو طال بعد بناء وللمبنى بها صداقها (ولزوجها) أى الامه (العزل) أى عدم انزاله فيها عند جماعها (ان أذنت) الامه لزوجها فيه هى (وسيدها) لحقها فى كل التذاذها وحق سيدها فى ولدها وشبهه فى الجواز فقال (ك) مزله عن (الحره ان أذنت) الحره فيه فلا يشترط اذن وليها فيه اذلاحق له فى ولدها وأشعر كلامه بجواز عزل المالك عن أمته بغير اذنتها وهو كذلك ولو أم ولد اذلاحق لها (٢٩٥) فى الوطء (و) حرم (الكافرة) أى وطؤها بملك أو نكاح

لِفَلَسٍ أَوْ لَا وَلَكِنْ لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ تَأْوِيلَانِ وَبَعْدَهُ كَالْمَا وَبَطَلَ فِي الْأَمَةِ
إِنْ جَمَعَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطْ بِخِلَافِ الْخَمْسِ وَالرَّائِ وَحَرَمِهَا وَلِزَوْجِهَا الْعَزْلُ إِذَا أَذِنَتْ
وَسَيِّدُهَا كَالْحُرَّةِ إِذَا أَذِنَتْ وَالْكَافِرَةُ إِلَّا الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ بِكَرِهٍ وَتَأْكُذُ بِدَارِ
الْحَرْبِ وَلَوْ يَهُودِيَّةٌ تَقَصَّرَتْ وَبِالْمَكْسِ وَأَمَّتْهُمُ بِالْمَلِكِ وَقَوَّرَ عَلَيْهَا إِنْ أَسْلَمَ وَأُنْكِحَتْهُمْ
فَاسِدَةٌ وَكَلَى الْأَمَةُ وَالْمُجُوسِيَّةُ إِنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ وَلَمْ يَبْعُدْ كَالشَّهْرِ وَهَلْ إِنْ غُفِلَ
أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا نَفَقَةَ

بدليل قوله وأمتهم بالملك
(الا الحره الكتابية)
فيجوز تزوجها (بكره) أى
كرهه عند الامام مالك
رضى الله تعالى عنه لمسلم حر
أو عبد وأجازه ابن القاسم
بلا كراهة لقوله تعالى

والحصنات من الدين أو تورا الكتاب من قبلكم أى الحرائر (وتأكد) أى اشتد الكره فى تزوجها (بدار الحرب) أى الكفر على كره
تزوجها بولد الإسلام لتقويها بأهل دينها فيخشى تربيتها ولدها على دينها وعدم مبالاتها باطلاع أبيه على ذلك هذا اذا كانت الكتابية
على دينها الأصلي بل (ولو) كانت (يهودية تنصرت) أى ارتدت عن دين اليهودية الى دين النصرانية سواء أظهرت ذلك أو أخفته
(وبالعكس) أى نصرانية تهودت (و) الا (أمتهم) أى الامه الكتابية فيجوز وطؤها (بالمالك) وظاهره بلا كراهة ومفهوم
بالمالك منعه بالنكاح وهو كذلك فلا تحل لمسلم ولو عبدا اذ هو أى تزوج الامه الكتابية يؤدى لارفاق ولدها للمسلم الكافر الذى ملكها
أو عليها الجواز ببيعها لكافر على دينها (وقرر) أى أبى وأدبم الزوج الكافر (على) نكاحها (أى الحره الكتابية) (ان أسلم)
الزوج وهو متزوج بها وان كان فاسدا ترغيبه فى الاسلام (وأنكحتهم) أى الكفار (فاسدة) ظاهره ولو استوفت شروط
صحة النكاح وهو الذى فى التوضيح تبعا لابن رشد فيما فهمه من قول ابن شاس وابن الحاجب المشهور أن أنكحتهم فاسدة
(و) قرر الذى أسلم وهو متزوج أمة كتابية أو مجوسية أو حرة مجوسية (ان عتقت) الامه الكتابية (وأسلمت) المجوسية (ولم يبعد)
عتقها أو اسلامها من اسلامه ومثل لنفى البعد بقوله (كالشهر) فهو مثال للقرب فكأنه قال وقرب كالشهر (وهل) اقراره عليها
بشرطه (ان غفل) عن ايقافها هذه المدة فلم توقف حتى أسلمت بانسراج صدره حاله فان وقفت وقت إسلامه وطلب منها الاسلام فأنته
ثم أسلمت بعده بكشهر فلا يقر عليها (أو يقر) عليها ان أسلمت بعده بكشهر (مطلقا) عن التقييد بالعتلة عنها فيه (تأويلان)
ففى التهذيب وان أسلم ذمى أو مجوسى ونحوه مجوسية عرض عليها الاسلام فان أبته وقعت الفرقة بينهما وان أسلمت تعينت زوجه مالم
يبعد ما بين اسلامهما وعلى تأويل ابن أبى زمنين انها زوجة ان أسلمت بعده بشهر ولو عرض عليها الاسلام قبله وأبته (ولا نفقة)

لها على الزوج فيما بين اسلاميهما لان المانع منها بتأخيرها الاسلام وحل عدم النفقة لها اذ لم تكن حاملا والاوليا نفقة الحمل (أو أسلمت) الزوجة للدخول بها أولا (ثم أسلم) زوجها (في) زمن (عدتها) أي استبرائها من مائه فيقر عليها فان أسلم بعد تمام عدتها فقد بانت فلا يقر عليها وأفاد قوله في عدتها انها مدخول بها وسيأتي مفهومه ويقر عليها ان أسلم في عدتها ان لم يطلقها حال كفره بل (ولو طلقها) حاله بعد اسلامه أو قبله ولم يفارقها اذ هو لغو لقساد انكحتم فلما أسلم بعد عدتها عقد عليها بعصمة كاملة أفاده في الدونة (ولا نفقة) لاني أسلمت قبل زوجها ثم أسلم في عدتها في أحد قولي ان القاسم لانها التي منعت من نفسها باسلامها واختاره اللخمي وابن أبي زمين ولذا قال (على المختار والاحسن) وقال ابن القاسم ايضا لها النفقة وبه أفتى أصبغ لانه أحق بهما دامت في عدتها وان كانت حاملا فهي لها اتفاقا (و) ان أسلمت الزوجة الكافرة (قبل البناء) بهامن الكافر (بانت) من زوجها (مكاتها) ابن يونس وابن الحجاب اتفاقا وظاهرهما قرب اسلامه أو بعد (أو أسلمها) أي الزوجان الكافران معاقيل البناء أو بعده فيقران على نكاحهما وكذا ان أسلمتا متعاقبين واطلعا على اسلامهما في وقت واحد لانه وقت ثبوت اسلامهما فلا عبرة بالتعاقب قبله (الا محرم) لزوجهما الكافرتين من نسب أو رضاع أو صهر فلا يقر على نكاحها (و) الا ان تزوجهما في عدتها من زوج غيره وأسلما معا أو أحدهما (قبل انقضاء العدة) قبل البناء أو بعده فلا يقر عليها وان وطئها فيها بعد الاسلام تأبد تحررها (و) الا ان تزوجهما الى أجل وأسلما معا أو أحدهما قبل انقضاء (الأجل وتعاديا) أي الزوجان على الزوجية (له) أي الاجل فلا يقران على نكاحهما وبالغ على اقرارهما على النكاح في الصور الثلاث وهي ما اذا تقدم اسلامه وتقدم اسلامها واسلامهما معا فقال (ولو) كان (طلقها) وهو كافر (ثلاثا) ثم أسلم ثم أسلمت بعده بالقرب أو أسلمت ثم أسلم في عدتها أو أسلمتا معا حقيقة أو حكما بان جاءا مسلمين وأعاد المبالغة لقوله ثلاثا ولقوله (وعقد) النكاح (٢٩٦) بعد اسلامه على مطلقته ثلاثا (ان) كان (أبائهما) أي فارقها وأخرجها من

حوزة (بلا) شرط (محلل) أي زوج غيره لغو طلاقه ثلاثا لكفره حاله ومفهوم ان ابائهما انه ان طلقها ثلاثا ولم يبينها فانه يقر عليها بلا عقد وهو كذلك كما تقدم (وفسخ) النكاح (لاسلام)

أَوْ أُسْلِمَتْ ثُمَّ أُسْلِمَ فِي عِدَّتِهَا وَلَوْ طَلَّقَهَا وَلَا نَفَقَةَ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَحْسَنِ وَقَبْلَ الْبِنَاءِ بَأْتِ مَكَاتِهَا أَوْ أُسْلِمَ إِلَّا الْحَرَمَ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَالْأَجْلِ وَتَمَادِيًا لَهُ وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَعَقَدَ إِنْ أَبَاتِهَا بِلَا مُحْلَلٍ وَفُسِّخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا بِلَا طَلَّاقٍ لِارْتِدَائِهِ فَبِأَنَّهُ وَلَوْ لِدَيْنٍ زَوْجَتَهُ وَفِي زُرُومِ الثَّلَاثِ لِذِمِّيٍّ طَلَّقَهَا وَتَرَافَعَا لَيْتَا أَوْ إِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُحْمَلًا أَوْ لَا تَأْوِيلَاتٌ وَمَضَى صَدَاقُهُمُ الْفَاسِدُ أَوْ الْإِسْقَاطُ إِنْ قُبِضَ وَدَخَلَ

أحدهما) أي الزوجين الكافرين في غير ما تقدم بان أسلم واستمرت على كفرها مجوسية مطلقا أوامة كتابية (والا) لم تعتق أو أسلمت أو اعتقت بعده ببعده أو أسلمت ثم أسلم بعد تمام عدتها فيفسخ (بلا طلاق) لفساد انكحتم وأخرج من قوله بلا طلاق فقال (لارדתه) أي أحد الزوجين عن دين الاسلام بعد تقرر له (ف) أي طلقه (بائنة) على المشهور وعلى غير المشهور ففسخ بلا طلاق وفرق على المشهور بين اسلام أحد الزوجين وبين رדתه بانها طارت على نكاح صحيح فكانت طلاقا والاسلام طرا على فاسد فكان فسخا وبأن المسلم من أهل الطلاق والكافر ليس من أهله وشرط كون ردتها طلاقا عدم قصد فسخ النكاح بها والاولا فيفسخ اقتصر على هذا نت عند قوله أو قصدا بالبيع الفسخ والخطاب هنا والشامل اذ قال في الردة لو قصدت بردتها ففسخ نكاحها فلا يفسخ (ولو) ارتد الزوج المسلم (لدين زوجته) اليهودية أو النصرانية فتطلق منه طلاقا بائنا وبحال بينهما وقال أصبغ لا تطلق منه ولا يحال بينهما لان سبب الحيولة بين المسلمة والمرتد استيلاء كافر على مسلمة (وفي لزوم) الطلاق (الثلاث لذي طلقها) أي زوجته ثلاثا أو الثلاث ولم يبينها أي يخرجها من حوزة (وترافعا ليتا) راضيين بحكمنا فلا تحل له الا بعد زوج بشروطه سواء كان نكاحهما صحيحا في الاسلام باستيفاء شروطه وانتفاء موانعه أم لا (أو) نازمه الثلاث (ان كان) نكاحهما (صحيحا في الاسلام) فان لم يكن صحيحا فيه بانتفاء شرط أو وجود مانع فلا نازمه الثلاث (أو) نازمه (بالفراق مجحلا) من غير تعيين عدد (اولا) نازمه بشيء (تأويلات) في قول للدونة واذا طلق الذمي امرأته ثلاثا ولم يفارقها فرفعت امرها الى الامام فلا يتعرض لهما ولا يحكم بينهما الا ان يرضيا بحكم الاسلام فهو غير ان شاء حكم أو ترك وان حكم حكم بينهما بحكم الاسلام وأحب الى أن لا يحكم بينهما وطلاق الشريك ليس بطلاق (و) ان تزوج كافر كافرة بخمر أو خنزير مثلاثم أسلم (مضى صداقهم الفاسد أو) عقدها بشرط عدم الصداق ثم أسلم (الاسقاط) أيضا (ان) كان (قبض) أي قبضته الزوجة أو وليها قبل اسلامهما (و) كان (دخل)

الزوج بالزوجة كذلك في صورة الفاسد أو في صورة الاسقاط فيقران على نكاحهما في الصور الثلاث أما في الأولى فلان كلا منهما قبض معاوض عليه في وقت يجوز له فيه ذلك برعنه وأما في الأخيرتين فلان الزوجة مكنت من نفسها في وقت يجوز لها فيه ذلك برعها (والا) أي وان لم يقبض الفاسد ولم يدخل أو لم يدخل وقبضت الفاسد أولم يقبض ودخل ولم يدخل في الاسقاط (فك) نكاح (التفويض) في تخيير الزوج بين ان يسمى لها صداق مثلها فيقرع عليها ويلزمها وان يفسخ عن نفسه ولا شيء عليه في الأولى والثانية والرابعة ولزمه مهر مثلها في الثالثة وهي دخوله بلا قبض الفاسد هذا قول ابن القاسم في المدونة وفيها أيضا لغيره ان قبضته مضى ولا شيء لها غيره بنى أو لم يبن (وهل) محل مضى صداقهم الفاسد أو الاسقاط (ان استحلوه) في دينهم أو يمضي مطلقا استحلوه أولا (تأويلان) البساطي عندي ان قولها وهم يستحلونه قيد في الاسقاط لاقى الحجر والخيزر وانما تكلم فيها على نكاح النصراني وهم يتفرقون بالحجر فضلا عن التعامل به ولا يخفى حالهم على الأئمة ونصها وان نكح نصراني نصرانية بغير مهر أو بغير مهر أو شرط ذلك وهم يستحلونه ثم أسلم بعد البناء ثبت النكاح (واختار للمسلم) أي الذي أسلم وهو متزوج أكثر من أربع نسوة فيختار (اربعاً) منهم إن شاء وإن شاء اختار أقل من أربع وإن شاء لا يختار شيئا منهن وشرط المختارة اسلامها معه أو بعده بالقرب أو قبله ولم تنقض عدتها أو كونها كتائية حرة أو أمة اعتقت بعده بالقرب وسواء أقر ذلك واحدة بعقد أو جميعهن بعقد واحد ان كانت المختارات أوائل في العقد بل (وان) كن (أواخر) فيه بنى بن أو ببعضهن أولا لما اشهر أن غيلان الثقفى رضى الله عنه أسلم على عشر وأسلمن معه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمسك أو يعاوي يفارق سائرهن ففعل (و) اختار للمسلم (احدى) ك(أختين) من محرمتي الجمع ان أسلم عليهما (مطلقا) عن التقييد بكونهما بعقدين مع اختيار أو لاها وعدم الدخول بهما أو احداها (و) اختار المسلم (أما) أي أو (ابنتها) أسلم عليهما بعقد أو عقدين مقدما عقد الأم (٢٩٧) أو مؤخرا (لم يمسهما) أي الكافر الأم وابنتها لان العقد الفاسد لا أثر له والالتزام بتحريم الأم مطلقا (وان) كان (مسوما) أي الأم وابنتها بوطء أو مقدمته ثم أسلم (حرمنا) عليه أبدا لانه بوطء شبهة وهو ينشر الحرمة

وَالْأَفْكَالُ تَفْوِيزٌ وَهَلْ إِنْ اسْتَحَلَّوْهُ تَأْوِيلَانِ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ أَرْبَعًا وَإِنْ أَوَّخَرَ وَاحِدَةً أُخْتَيْنِ مُطْلَقًا وَأَمَّا وَابْنَتُهَا لَمْ يَمَسَّهَا وَإِنْ مَسَّهَا حَرَمَتْهَا وَإِحْدَاهُمَا تَمَيَّنَتْ وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ مِنْ فَارِقَهَا وَاخْتَارَ بِطَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ أَوْ إِيلَاءٍ أَوْ وَطْءٍ وَالْغَيْرَ إِنْ فَسَخَ نِكَاحَهَا أَوْ ظَهَرَ أَنَّهَا أَخَوَاتٌ مَالَهُمْ يَتَزَوَّجْنَ وَلَا شَيْءَ لِغَيْرِهِنَّ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِ كَاخْتِيَارٍ وَوَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعٍ رَضِيعَاتٍ تَزَوَّجْنَ وَأَرْضَعْنَهُنَّ امْرَأَةً وَعَلَيْهِ

(٣٨ - جواهر الاكلیل - أول) (و) ان مس الكافر (احداها) أي الأم وابنتها ثم أسلم (تميت) للمسوسة للبقاء وتأبد بتحريم الأخرى لكن اتفاقا ان مس البنت وعلى المشهور ان مس الأم (و) ان فارق من أسلم على أكثر من أربع أو على محرمتي الجمع أو أم وابنتها وفارق بعضهم أو جميعهم (لا يتزوج ابنته أو أبوه) والمراد فرعه وأصله الله كمر (من فارقها) من أسلم أي كل من فارقها اختيارا أو وجوبا بعد العقد وقبل المس حرمت على أصله وفرعه (واختار) أي حكم عليه بأنه اختار الزوجة التي طلقها أو ظاهرا أو آلى منها (ب) سبب ايقاع (طلاق) منه عليها لانه لا يوقع الاعلى زوجة إذا العصمة من أركانها (أو) اختار (ظهار) أي تشبيهه لزوجه بمؤبد التحريم (أو) اختار (إيلاء) أي حلف على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر وهو حر أو من شهرين وهو عبد ولزمه الطلاق أو الظهار أو الإيلاء وفائدة الحكم عليه بأنه مختار انه ليس له اختيار سوى التي طلقها أو ظاهرا أو آلى منها (أو وطء) أو مقدمته فاذا وطئ بعد اسلامه واحدة من زوجاته مسلمة أو كتائية عدم مختارها وظاهره سواء نوى به الاختيار أم لا (و) اختار (الغير) ان فسخ نكاحها) فليس الفسخ اختيارا فله اختيار غير التي فسخ نكاحها لانه لا يكون في الجمع على فساد (واظهر أنهن) أي المختارات (أخوات) أو هن من محرمات الجمع فله اختيار غيرهن (مالهم يتزوجن) أي ما سوى المختارات فإن تزوجن غيره فتن عليه (و) ان اختار للمسلم اربعا من الأكر وفارق بأقربهن (لا شيء) من الصداق (لغيرهن) أي غير المختارات (ان لم يدخل) الزوج (به) أي الغير فان كان دخل فلها صداقها وشبهه في سقوط صداق غير المختارة فقال (كاختياره) أي الزوج سواء كان كافرا أو مسلما أو مسلما أصليا (واحدة من أربع رضيعات تزوجن) بعد عقده عليهن (ارضعن امرأة) تحل له بناتها فصرن أخوات من الرضاع فله اختيار واحدة منهن ولا شيء لغيرها من الصداق فان لم يتختر واحدة منهن وطلقهن فلكل بمن مهرها إذا هو الخارج من قسمة واحد عليهن فان أرضعن من تحرّم عليه بناتها حرمن كلهن عليه فلا يختار منهن شيئا ولا شيء لهن من الصداق (وعليه) أي من أسلم على

١ كبر من أربع زوجات (أربع صدقات) بفتح فصح جمع صدق تقسم عدتها على عدة جميعهن (ان مات ولم يختر) شيئا منهن اذ ليس في عصمته شرعا الا أربع زوجات غير معينات تكمل لمن موته أربع اصدقة فتقسم عدة الاصدقة على عدتهن فان كن عشرة فلتكلى خنسا صدقها (و) ان مات من أسلم على أكثر من أربع زوجات قبل اختياره وبعد اسلام بعضهن فـ (الارث) للمسلمات منهن (ان تخلف) عن الاسلام (أربع) زوجات (كتابيات) حرائر (عن الاسلام) لاحتمال انه لو طالت حياته يختارهن دون المسلمات في سبب ارث المسلمات شك والأصل عدمه (أو) مات مسلم له زوجتان مسلمة وكتابية احدهما مطلقة طلاقا بائناصالا أو بانقضاء عدة الرجمي و (التبت) الزوجة (للطلقة) بالتي لم تطلق (من) زوجتين (مسلمة وكتابية) فلا رث للمسلمة للشك في زوجيتها (لا) ينتفى ارث الزوجة (ان طلق إحدى زوجتيه) السلمي طلاقا ليس بتأولا خلا (وجهت) المطلقة من الزوجتين (ودخل) الزوج (بإحداها) أي الزوجتين وعلمت (ولم تنقض العدة) قبل موته (فدل) لزوجة (المدخول بها) العاومة (الصداق) كاملا لا منازع لها فيه (و) لها أيضا (ثلاثة أربع الميراث) لانها تدعيه كاملا وتقول ان المطلقة غير المدخول بها فلا ارث لها وتنازعها غير المدخول بها في نصفه بدعواها ان المطلقة هي المدخول بها وان الميراث بينهما نصفين فيقسم النصف المتنازع فيه بينهما فيصير للمدخول بها ثلاثة أربع الميراث (ولغيرها) أي غير المدخول بها (ربعة) أي الميراث (وثلاثة أربع الصداق) لان الوارث ينازعها في نصفه بدعواه (٢٩٨) انها المطلقة وهي تدعيه كله بدعواها ان المطلقة هي المدخول بها فيقسم نصفه

بينها وبين الوارث فيصير لها ثلاثة أربع الصداق واربعة الوارث ربعة بعد خلف كل على ثبوت ما ادعاه ونفي ما ادعاه الآخر (وهل يمنع) النكاح (مرض أحدهما) أي الزوجين (الخوف) الموت منه عادة وان لم يشترط عليه واحتاج لمن يخدمه ان لم يأذن له وارثه بل

أَرْبَعُ صَدَقَاتٍ إِنْ مَاتَ وَلَمْ يَخْتَرْ وَلَا ارْثَ إِنْ تَخَلَّفَ أَرْبَعُ كِتَابِيَّاتٍ عَنِ الْإِسْلَامِ أَوْ التَّبَتُّرِ الْمَطْلُوعَةِ مِنْ مُسْلِمَةٍ وَكِتَابِيَّةٍ لَا إِنْ طَلَّقَ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ وَجَهَلَتْ وَدَخَلَ بِأَحَدَاهُمَا وَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةُ فَلِلْمَدْخُولِ بِهَا الصَّدَاقُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ وَلِغَيْرِهَا رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ وَهَلْ يَمْنَعُ مَرَضُ أَحَدِهِمَا الْخَوْفُ وَإِنْ أَذِنَ الْوَارِثُ أَوْ إِنْ لَمْ يَحْتَاجْ خِلَافٌ وَلِلْمَرِيضَةِ بِالْمَدْخُولِ الْمُسَمَّى وَكَلَى الْمَرِيضِ مِنْ ثُلَاثِهِ الْأَقْلُ مِنْهُ وَمِنْ صَدَاقِ الْمَثَلِ وَعَجَلٌ بِالْفَسْخِ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ الْمَرِيضُ مِنْهُمَا وَمُنْعَ نِكَاحِهِ النَّصْرَانِيَّةَ وَالْأَمَةَ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ

﴿ فصل ﴾ الخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْعِلْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ أَوْ

يتلذذ (وان اذن الوارث) الرشيد له في النكاح لاحتمال موت الوارث قبل المريض وصيرورة وارثه غيره وهذا هو المشهور للنهي عن ادخال وارث محقق (او) المنع (ان لم يحتج) المريض لمن يخدمه فان احتاج فلا يمنع وان لم يأذن الوارث وشهره في الجواهر فيه (خلاف) والحق بالمريض في منع النكاح كل محجور عليه من حاضر صف القتال ومقرب لقطع خشى موته منه ومحبوس لقتل (وللمريضة) المتزوجة فيه (بالدخول) بها (الصداق) (المسمى) ساوى صداقها لم لا ومثل الدخول موت احدهما قبله للاختلاف فيه وفساده لعقده بدون تأثير خلل في صداقه (وعلى المريض) المتزوج في مرضه بتسمية الذي مات قبل الفسخ دخل ام لا (من ثلث) مال (الأقل منه) أي المسمى للتقدم (ومن صداق المثل) فعليه اقل الامور الثلاثة ثلثه والمسمى وصداق المثل فان كان دخل ثم مات فلها المسمى ولو زاد على صداق مثلها من ثلثه مبدأ (وعجل بالفسخ) لنكاح الزوجين وأحدهما مريض وقت الاطلاع عليه قبل البتاء وبعده ولو كانت حائضا في كل حال (الا ان يصح المريض منهما) صحة بينة فلا يفسخ هذه رواية ابن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه التي رجح اليها وقال قبلها يفسخ ولو صح المريض منهما ثم أمر بمحوه فهذه إحدى الممحوات الأربع (ومنع نكاحه) أي المريض الحرة (البصرانية) او اليهودية لاحتمال اسلامها قبل موته ففيه ادخال وارث احتمالا (و) منع نكاحه (الامة) المسلمة لاحتمال عقوبتها قبل موته ففيه ادخال وارث (على الاصح) عند بعض البغداديين وعليه الاكبر (والمختار) للخمى (خلافة) وهو جواز نكاح المريض كتابية حرة أو أمة مسلمة ﴿ فصل ﴾ في بيان اسباب الخیار واحكامه (الخيار) في ابقاء عقد النكاح وفسخه لاحد الزوجين اولهما معا (ان لم يسبق العلم) بسببه عقد النكاح (اولم يرض) مريد الرد بالعيب بعد علمه به بعد العقد (او) لم

(يتلذذ) بصاحبه بعد علمه به بعد العقد فشرط الخيار انتفاء الأمور الثلاثة فإن وجد أحدها فلا خيار لدلتها على الرضا (و) إذا أراد أحدها أو كلاهما الرد فادعى الردود مسقطا للخيار من سبق علم قبل العقد أو تلذذاً أو تمكينا وأنكره الراد ولا يثبت المدعى (حلف) الراد (على نفيه) أى مسقط الخيار وثبت له الخيار وإن نكل حلف المدعى وسقط الخيار فإن نكل أيضا ثبت الخيار إذا القاعدة إن النكول بعد النكول تصديق للتأكل الأول ويثبت الخيار لكل منهما (برص) ولا يوجب الخيار إلا بشرط السلامة منه (وعذبة) مصدر عذيت إذا أحدث وهو حدث الغائط عند الجماع ولا رد بالريح عنده قول واحد الجزولى وفي الرد بالبول في النوم قولان (وجذام) محقق ولو قل قبل العقد أو بعده يعرف الجذام والبرص بالرؤية إلا الذى بالعورة فلا يرى وعن بعض الموثقين يرى الرجال ما يعورنه والنساء ما يعورنهما (لا) خيار لأحد الزوجين بـ (جذام الأب) أى أصل للأخذ كز أو أثنى ولو مباشر الولادة وإن ثبت به الخيار لمشتري الرقيق لبناء النكاح على المسكرمة والبيع على المشاحة (وبخصائه) أى قطع الذكر مطلقا أو الاثنين إن كان لا يعنى والأفلاز به قاله فى الجواهر لتمام لنتها بأمنائه وكقطع الذكر قطع حشفته على الراجح (وجه) أى قطع ذكره وأنشيه معا أو خلقه بدونهما (وعنته) أى صغر الذكركر جدا بحيث لا يتأتى به جماع (واعترضه) أى عدم انتشار الذكر (وبقرنها) أى بروز شئ فى الفرج كقرن شاة من عظم أو لحم (ورثتها) أى انسداد مسلك الذكر بعظم أو لحم (وبجرها) أى ثقب فرجها (وعفلها) أى بروز شئ فى القبل يشبه ادرة الرجل يرشح غالبا وقيل حدوث رغبة فيه عند الجماع (وافضاها) أى اختلاط مسلك البول بمسلك الجماع وصيرورتها مسلكا واحدا وشرط ثبوت الخيار بما ذكر وجوده (قبل) تمام (العقد) فشمع الحادث حينه وأما الحادث بعده بالمرأة فمصلحة نزلت بالزوج (ولها) أى الزوجة (فقط) أى دون الزوج (الرد بالجذام البين) أى المحقق وإن قل (والبرص المضر) أى الفاحش لا اليسير ونعت الجذام والبرص (الحادثين) بالرجل (بعده) أى (٢٩٩) العقد (لا) رد لها (بكاعتراض) حدث بعد وطئه بانقضاء ولو مرة وأما قبله فسيندكر أن لها الرد به بعد سنة للحر ونصفها للمعتد (وبجنون) أحد (هما) أى الزوجين وأولى هما معا المستمر بل (وإن)

يَتَلَذَّذُ وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ بَرَصٍ وَعَذْبَةٍ وَجَذَامٍ لَا جَذَامَ الْأَبِ وَبِخَصَائِهِ وَجَبَّ
وَعُنْتِهِ وَاعْتَرَضَهُ وَبَقَرْنَهَا وَزَنَّتْهَا وَبَجَرَهَا وَعَفَلَهَا وَافْضَاهَا قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَهَا فَقَطْ
الرَّدُّ بِالْجَذَامِ الْبَيْنِ وَالْبَرَصِ الْمُضِرِّ الْحَادِثَيْنِ بَعْدَهُ لَا بِكَاعْتَرَضٍ وَبِجَنُونِهِمَا
وَأَنْ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ أَجَلًا فِيهِ وَفِي بَرَصٍ وَجَذَامٍ رُجِي بَرُؤُهُمَا
سَنَةً وَيُغَيَّرُهَا إِنْ شَرَطَ السَّلَامَةُ وَلَوْ يَوْصَفُ لَوْلَى عِنْدَ الْخَطْبَةِ وَفِي الرَّدِّ إِنْ شَرَطَ الصَّحَّةُ

كان يحصل (مرة في الشهر) ويزول في باقيه القديم قبل العقد بل وإن حدث بالزوج بعده (قبل الدخول) أ (و بعده) أى الدخول فلها الخيار والجنون الحادث بها بعد العقد قبل الدخول أو بعده مصيبة نزلت بالزوج وإذا قيل بالخيار في القديم والحادث بالنسبة للرجل وفي القديم فقط بالنسبة للمرأة (أجلا فيه) أى الجنون (وفي برص وجذام) محققين قديمين بهما وحادثين به لهما إذ لا خيار له والتأجيل فرع الخيار وحل التأجيل فيها أن (رجى برؤها) أى الجنون والجذام والبرص هذا الذى يجب اعتماده يفيد من عرفة وظاهر المدونة من تأجيل الجنون وإن لم يرج برؤها لا يعول عليه وصلة أجل (سنة) للحر ونصفها للمعتد قال ابن رشد من يوم الحكم بعد الصحة من داء غير المؤجل فيه (و) الخيار يثبت لأحد الزوجين (بغيرها) أى العيوب السابقة بما بعد عيا عرفا سواد وفراغ واستحاضة وصغر وكبر (ان شرط) أحدهما (السلامة) من ذلك سواء عين مباشرت السلامة منه أو قال من جميع العيوب فلا يحمل هذا على العيوب السابقة التى يرد بها وإن لم يشترط السلامة منها والفرق بينهما أن السابقة تغافها النفوس وتقص الاستمتاع المقصود من النكاح ومنها ما يسرى في الولد كالجذام والجنون وغيرها ليس كذلك وشأنه الظهور وعدم الخفاء فغير المشترط مقصر في عدم استعماله ومفهوم الشرط عدم الرد بهما إن لم تشترط السلامة منها وهو كذلك والقول لها في عدم اشتراطها إن ادعاه الزوج وثبت الخيار بالشرط إذا كان صريحا بل (ولو) كان (يوصف لولى) للزوجة بأنها بيضاء ذات شعر سليمة العينين (عند الخطبة) بكسر الحاء المعجمة أى التماس النكاح من الزوج أو وكيله وإن لم يسأله عند الخطبة وعليه اقتصر في التوضيح فيوجد سواد أو أقرع أو عور أو فللزوج ردها ولا شئ عليه وأبقاؤها وعليه جميع صداقها إن علمه قبل الدخول وإن لم يعلمه إلا بعد رجوع برأى السمي على صداق مثلها (وفي) ثبوت الخيار للزوج بين (الرد) للزوجة ولا شئ عليه من صداقها والابقاء وعليه جميعه (ان شرط) أى كتب الموثق في وثيقة عقد النكاح (الصحة) للزوجة في عقلاها وبدنها بأن كتب تزوج فلان بن فلان فلانة بنت فلان الصحة

في عقلها وبديها بصدق قدره كذا فتوجد بخلاف ذلك لجله على انه كتبها شرطها بين الزوج والولي وعدمه لجله على انه زادها من عنده
 لجرى العادة بها ونازع الزوج الولي بأنه شرطها وانكره الولي ولا يثبت لأحدها (تردد) للباقي وابن أبي زيد وكلهم المتيطي يدل على
 ان الراجح عدم الرد لأنه ظاهر المدونة وبه الفتوى فالأولى الاقتصار عليه الخطاب فان كتب الموثق سلمة البدن فتوجد بخلافه فانفقا
 على انه شرط لعدم تليفه عادة وان شرط الزوج الصحة فله الرد اتفاقا وعطف على يبرص فقال (لا) ثبت الخيار (بخلاف) أى تخلف
 (الظن) أى المظنون (كالقرع) أى عدم نبات شعر الرأس من علة وهى من نساء ذوات شعر فظنها مثلهن (والسواد) وهى
 (من) نساء (بيض) فظنها مثلهن (ونثن) بفتح النون وسكون الثناة أى خبث رائحة الفم وهى البخراء أو الأتف وهى الخشاء
 من نساء سالمات منه فلا خيار له (و) لا خيار (بالتوبة) فيمن ظنها بكرا (الا أن يقول) الزوج أتزوجها بشرط كونها
 (عذراء) أى لم تزل بكارتها بمنزلة فيجدها ثيبا فله الرد ولا شيء عليه من صداقها وله امساكها وعليه جميع صداقها (وفى) الخيار
 بشرط (بكر) فيجدها ثيبا وعدمه (تردد) لان المطار مع بعض الموثقين وأبى بكر بن عبد الرحمن وصوبه بعض الموثقين ان ثبت
 تغير نسكاح كوثبة وتكرر خيض ثقلها ان عرفة عن المتيطي وان فتحون فان ثبت بنسكاح فله الخيار قطعا وعطف على الا أن يقول
 عذراء فقال (والا تزوج الحر الأمة) ولو بشائبة حرية يظنها حرة فيجدها أمة فله الخيار (و) الا تزوج (الحر) وان دينته
 (العبد) ولو بشائبة حرية تظنها حرة فتمين انه عبد فلها الخيار (بخلاف العبد مع الأمة) يظن أحدهما حرة الآخر حال عقد النسكاح ثم تتبين
 رقبته فلا خيار له اذا الأمة من نسائه وهو من رجالها (و) بخلاف (السلم مع النصرانية) أو اليهودية يظنها مسلمة أو تظنها نصرانيا أو يهوديا
 حال العقد ثم تتبين كتابية أو يتبين مسلما (٣٠٠) فلا خيار له ولا لها لأنها من نسائه وهو من رجالها فى كل حال (الا أن

يفرأ) كل منهما الآخر
 فتفر الأمة العبد بأنها حرة
 أو العبد الأمة بأنه حر أو
 الكتابية للسلم بأنها مسلمة
 أو المسلم الكتابية بأنه
 الكتابي ولا يحكم
 برده بهذا فلمغرور

تردد لا يخلف الظن كالقرع والسواد من بيض ونثن الفم والثبوبة إلا أن
 يقول عذراء وفى بكر تردد ولا تزوج الحر الأمة والحرمة العبد بخلاف العبد مع
 الأمة والمسلم مع النصرانية إلا أن يفرأ وأجل المترض سنة بعد الصحة
 من يوم الحكم وإن مرض والعبد نصفها والظاهر لا نفقة لها فيها وصدق
 إن ادعى فيها الوطء يمينه فإن نكل حلفت والأ بقيت وإن لم يدعه طلقها والأ

الخيار (وأجل) الزوج (المعترض) أى الحر الذى ثبت لزوجه الخيار فيه بأن لم يطأها سواء
 سبق اعتراضه العقد أو تأخر عنه واختارت فراقه فيؤجل (سنة) للتداوى وابتدأوها (بعد) حصول (الصحة) للمعترض من مرض غير
 الاعتراض ان كان (من يوم الحكم) بتأجيله فان تراضا على التأجيل فمن يومه ان رشد تعيدا للخمى لتمر عليه الفصول الأربعة اذ
 التداوى قد يفيد فى فصل دون غيره ولا يزداد عليها ان لم يمرض فيها بل (وان مرض) فيها كلها بعد ابتدائها سواء قدر على التداوى فيها
 أم لا قاله ابن القاسم وقال أصبغ ان استغرق المرض السنة ومنعه من التداوى فيها نسأ نفقه سنة أخرى وقال ابن رشد ان مرض فيها مرضا
 شديدا منعه من التداوى زيد عليها بقدره (و) أجل (العبد) المعترض كذلك أى الذى ثبت لزوجه الخيار فيه لعدم وطئه
 واختارت فراقه (نصفها) أى السنة هذا مذهب المدونة ومالك وأكثر أصحابه رضى الله تعالى عنهم وبه الحكم وقيل سنة كالحر
 واستظهر ومال اليه غير واحد ونسب لمالك أيضا للخمى وهذا بين لأن السنة جعلت ليختبر فى الفصول الأربعة فقد ينفع الدواء فى فصل
 دون فصل وهذا يستوى فيه الحر والعبد (والظاهر) عند ابن رشد من الخلاف انه (لا نفقة لها) أى زوجة المعترض (فيها)
 أى السنة التى أجل بها للتداوى هذا وهم منه رحمه الله تعالى اذ لا يصح قياس للمعترض على المجنون لان المجنون يزل عنها والمعترض مرسل
 عليها (وصدق) المعترض (ان ادعى فيها الوطء) بعد اقراره باعتراضه وتأجيله سنة فيصدق (بيمينه) فان ادعى الوطء بعدها فلا
 يصدق وان ادعى بعدها الوطء فيها فظاهر كلام الصنف انه لا يصدق لتقدمه فيها على الوطء وعلل باتهامه بإسقاط حقها من الفراق وفى
 ابن هارون ما يفيد تصديقه فيها بيمينه (فان نكل) عن اليمين على وطئه فيها (حلفت) الزوجة انه لم يطأ فيها وقرق بينهما (والا) أى
 وان لم تخلف الزوجة على انه لم يطأ فيها (بقيت) حال كونها زوجة ولا كلام لها بالتصديقه على وطئها فيها بنكولها (وان لم يدعه)
 أى لم يدع الزوج الوطء فى السنة المؤجل بها بأن أقر بعدمه أو سكوت (طلقها) ان شاءته الزوجة (والا) أى وان امتنع من طلاقها

(فهل يطلق الحاكم أو يأمرها) أى الحاكم (به) أى طلاقها نفسها بأن تقول أنت طالق أو طلقتك أو طلقت نفسك أو أنا طالق منك وهو بأن يكونه قبل الوطء (ثم يحكم به) الحاكم بوقوع الطلاق ليرفع الخلاف فيه على أن أمر الحاكم بطلاقها نفسها ليس حكما فيه (قولان) لم يطلع المصنف على أرجحية أحدهما (ولها) أى زوجة المعارض بعد رضاها بالمقام معه بعد تمام الأجل وتخييرها (فراقه) أى المعارض بطلاقها منه (بعد الرضا) منها بإقامتها معه لأجل آخر ومفهوم لأجل أنها لو رضيت بالإقامة معه أبدا أو أطلقت فليس لها فراقه بعده (بلا) ضرب (أجل) ثان وبلا رفع لحاكم (و) لها (الصدائق) كله (بعدها) أى السنة لأنها مكنته من نفسها واطال مقامه معها وتلذذ بها وأخلى شورتها قاله الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وشبهه فى استحقاق كل الصداق فقال (كدخول) الزوج (العنين) أى صغير الذكركر جدا ثم طلاقه باختياره فعليه الصداق كاملا (و) دخول الزوج (المحبوب) أى مقطوع الذكركر ثم طلاقه مختارا فعليه الصداق كاملا بالأولى من المعارض لدخولها على التلذذ بدون وطء وقد حصل ودخول المعارض على الوطء ولم يحصل (وفى تعجيل الطلاق) على المعارض قبل تمام السنة (ان قطع ذكره) أى المعارض (فيها) أى السنة ان طلبته زوجته اذلا فائدة فى تأخيرها الى تمامها وعليه نصف صداقها وعدم تعجيله فيؤخر الى تمامها لعلها ترضى بالإقامة معه (قولان) لان القاسم ومالك رضى الله تعالى عنهما وقيل نقي زوجته أبدا وهى مصيبة نزلت بها (وأجلت) الزوجة (الرقاء) أى المسدود مسلك جماعها (ل) استعمال (الدواء بالاجتهاد) باجتهاد العارفين وأجلها بعضهم بشهرين وكلفة التداءى عليها وعليه نفقتها لم تكنه من استمتعاه بغير الوطء من استرساله عليها (ولا تجبر عليه) أى التداءى ان امتنعت منه (ان كان) الرقيق (خلقة) (٣٠١) لشدة تألمها به فان كان طارئا ككنات

بعض السودان فان كان لا يحصل به عيب فيها جبر عليه الآتي منهما والا جبرت ان طلبه الزوج ولا يجبر ان طلبته أفاده اللخمي (و) ان ادعت زوجة على زوجها انه محبوب أو خصي أو عنيى وأنكر (جس) أى مس

فَهَلْ يُطَلِّقُ الْحَاكِمُ أَوْ يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ يَحْكُمُ بِهِ قَوْلَانِ وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَا بِلا أَجَلٍ وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا كَدُخُولِ الْعِنَيْنِ وَالْمَحْبُوبِ وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ فِيهَا قَوْلَانِ وَأُجِلَّتِ الرَّقَاءُ لِلدَّوَاءِ بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ خِلْقَةً وَجَسَّ عَلَى ثَوْبٍ مُنْكَرٍ الْحَبِّ وَنَحْوِهِ وَصَدَّقَ فِي الْإِعْتِرَاضِ كَلَرَأَوْ فِي دَائِهَا أَوْ وَجُودِهِ حَالِ الْعَقْدِ أَوْ بَكَارَتِهَا وَحَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَبُوهَا إِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً وَلَا يَنْظُرُهَا النَّسَاءُ وَإِنْ أَتَى بِامْرَأَتَيْنِ تَشْهَدَانِ لَهُ قُبَلْتَا وَإِنْ عَلِمَ الْأَبُ يَثْبُوتُهَا بِلا وَطْءٍ وَكُتِمَ فَلِلزَّوْجِ الرَّدُّ عَلَى الْأَصَحِّ

بظاهر اليد (على ثوب منكر الحب ونحوه) من خصاء وعنة ولا ينظره الشهود (و) ان ادعت الزوجة انه معترض وأنكره (صدق) الزوج بيمين (في) نفى (الاعتراض) وهذا علم بالأولى من قوله وصدق ان ادعى فيها الوطء بيمينه وصرح به ليرتب عليه ما بعده وللنص على عين المسئلة وشبهه فى التصديق فقال (كالمرأة) فتصدق (في) نفى (داء) فرجها (ها) من افشاء ونحوه أو جذام أو برص بيمينها فلا ينظره النساء وأما داء غير الفرج ما ينظره النساء فيقبل فيه امرأتان وما يجوز للرجال نظره كالوجه والكفين لا بد فيه من رجلين (أو) نفى (وجوده حال العقد) بأن قالت حدث بعده فلا خيار بسببه وقال الزوج كان موجودا حاله ففيه الخيار فالقول قولها بيمينها ان تنازعا بعد البناء فان كان قبله فالقول له قاله ابن رشد مقيدة باطلاق المدونة وفرضته في جذام ونحوه ويمكن فرضه في عيب الفرج بأن اعتمد الزوج على اخبار المرأتين بوجوده قبله وادعت حدونه بعده فالقول قوله قبل البناء وقولها بعده (أو) وجود (بكرتها) عند قوله لم أحدها بكرا وقد شرط كونها عنراء البناتى سواء ادعت أنها الآن بكر أو أنها كانت بكر أو أزالها الزوج فتصدق فيهما أفاده نقل الخطاب (وحلفت) الزوجة انه وجدها بكرا ان كانت غير مجبرة (هى) فصل به اعطف (أو أبوها) على ضمير الرفع المستتر فى حلفت (ان كانت) الزوجة (سفيهة) أى مجبرة فاشمل الصغيرة والمجنونة وهذا راجع للمسائل الثلاث التى بعد الكاف (ولا ينظرها) أى العيوب التى بفرجها (النساء) جبرا عليها وهذا كالتأكيده لقوله كالمرأة فى دأها فان رضيت فلن النظر (وان أتى) الزوج (بامرأتين) مكنتهما من نظرهما (تشهدان له) يعيب فى فرجها (قبلتا) فليس نظرهما فرجها جرحه فى عدلتهما لان محل منه اذا لم ترض المرأة ومراعاة لقول سحنون بجوازه جبرا عليها (وان علم الأب) كغيره من أوليائها (يثبوتها بلا وطء) بأن كان بوثبة أو تكرر حيض أو نحوها (وكتم) الأب ثبوتها عن الزوج حال العقد (فللزواج الرد) للزوجة (على الأصح) الذى هو

قول أصبغ وصورة ابن القصار وقال أشبه لارده ولا يعارض هذا قوله سابقا ولا رد بالثبوتية فيمن ظنها بكذا لتقييده بعدم علم الاب بها وهل كلام المصنف هنا على اطلاقه أو مقيد بشرط الزوج البسكرة وهو الظاهر من نقل الواق فهدا مخصص لقوله بالثبوتية كما تقدم وقرره بالثاني الخطاب فلم من كلامه هنا وفيما مر أنه ان وجدها ثيبا فله خمسة أحوال الأول ان لا يكون هناك شرط فلا رد مطلقا واليه أشار بقوله والثبوتية الثاني شرطه انها عذراء فله رد مطلقا وأشار له بقوله الا ان يقول عذراء الثالث شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بلانكاح ولم يعلمها الاب ففيها تردد أشار له بقوله وفي بكر تردد الرابع شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بغير نكاح وعلمها الاب وكنتم فله رد مطلقا على الأصح وهو الذي هنا الخامس شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بنكاح وسواء علمها الاب أولا فله رد مطلقا وهذا مفهوم بلا وطء (ومع الرد) من أحد الزوجين الآخر يعيب بما تقدم سواء توقف على شرط السلامة أم لا (قبل البناء فلا صداق) للزوجة لانها ان كانت معيبة فقد غرت الزوج ودلست عليه وان كانت سليمة فقد اختارت فراقه مع بقاء سلعتها وشبهه في عدم الصداق فقال (ك) رد أحد الزوجين الآخر (مغرور) من أحدها للآخر ولو رقيقا باختيار (بحرية) تبين عدمها قبل البناء فلا صداق للزوجة لانها ان كانت الغارة فظاهر والا فهي المفارقة مع بقاء سلعتها (و) مع الرد من أحدها الآخر (بعده) أي البناء أو الحلاوة مما يتصور وطؤه كأبرص من غير منكرة في الوطء (مع) الرد بسبب (عيبه) أي الزوج يلزمه الصداق (المسمى) لتدليس مع استيفائه سلعتها ولا صداق على من لا يتصور وطؤه كعجوز وعين ولا يعارض هذا قوله سابقا كدخول العنين لانه فيمن طلق باختياره (ومع) الرد بسبب عيبها (الذي) ترد به بلا شرط كافتائها وبرصها بعده (رجع) الزوج (بجميعه) أي الصداق الذي دفعه لها ولو كيلها وكلام المصنف في الحرة بقرينة قوله على ولي لم يغب كإباحة لافي الأمة إذ الأولى لها من قرابتها مع سيدها فقوله (لا قيمة الولد) في غير عمله إذ عمله عقب قوله وعلى غار غير ولي تولى العقد فيقول عقبه ولا يرجع (٣٠٢) عليه ان غره بحرية بقيمة الولد والمعنى ان الزوج اذا غره اجنبى

ومع الرد قبل البناء فلا صداق كغرور بحرية وبعدد فمعه عيبه المسمى ومما رجع بجميعه لا قيمة الولد تلى ولي لم يغب كإباحة ولا شيء عليها وعليه وعليها ان زوجها بحضورها كإباحة ثم الولي عليها ان أخذ منه لا العكس وعليها في كإباحة المم الأ ربع دينار فان علم فسكالقريب وحلفه ان ادعى علمه كإباحة تلى المختار فان نكح حلف أنه غره ورجع

بحرية أمة تولى عقدها ياذن سيدها ولم يجزئانه غير ولي وولدت وغرم الزوج قيمة ولدها السيدها الحرة والمسمى فله الرجوع على الغار بالمسمى لا بقيمة الولد لانه تسبب في غرمه

الصداق وهو وان تسبب في الوطء ايضا لكنه قد لا ينشأ عنه ولد وصلة ترجع (على ولي) للزوجة (لم يغب) الولي عنها عليه بأن يكون مخالطا لها ومطلعا على عيبتها ومثل للولي الذي لم يغب بقوله (كإباحة وأخ) وأب وعم وإما العيب الذي لا يظهر الا بالبناء كالعدية فلا يرجع فيه على الولي الذي لم يغب (ولا شيء عليها) أي الزوجة من الصداق الذي أخذته من الزوج اذا لم تحضر محل العقد لانها او حضرت ليست العيب فلا يرجع الولي عليها ولا الزوج ايضا (و) رجع الزوج ان شاء (عليه) أي الولي القريب بجميع الصداق (و) ان شاء رجع (عليها ان زوجها بحضورها) أي الزوجة محل العقد حال كونها (كإباحة) عيبتها لهما غار (ثم) ان رجع الزوج على الولي رجع (الولي عليها) بما زاد على ربع دينار (ان اخذه) أي الصداق الزوج (منه) أي من الولي اذا حجة لها حينئذ حيث كانت حاضرة مجلس العقد ساكتة (لا) يثبت (العكس) وهو رجوعها على وليها ان اخذه الزوج منها لانها باشرت اتلافه أو بقي بيدها مع اتقاء حجبها (و) رجع الزوج ان شاء (عليها) أي الزوجة فقط بالصداق (في) تزويجها بولاية (كإباحة المم) من كل ولي قريب أو بعيد خفي عليه عيبتها (الاربعة دينار) لحق الله تعالى في منع عرو البضع عن الصداق (فان علم) الولي البعيد بعيبها وكنتمه عن الزوج (فك) الولي (القريب) الذي لم يغب في الرجوع عليه فقط ان غابت عن محل العقد وتخير الزوج بين رجوعه عليه أو عليها ان زوجها بحضورها كإباحة (وحلفه) أي حلف الزوج الولي البعيد (ان ادعى علمه) أي علم الولي البعيد بعيبها وكنتمه وحقق الزوج دعواه وشبهه في تحليفه فقال (كإباحة) أي اتهم الزوج الولي بعلمه عيبتها وكنتمه فله تحليفه (على المختار) ان غازى كذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط قوله على المختار اذ ليس للخمى في هذا اختيار الرماص في بعض النسخ ورجع عليه على المختار وفي بعضها كإباحة على المختار وكلاهما يصح اذ ليس للخمى هنا اختيار (فان نكح) الولي عن خلفه (حلف) الزوج (انه غره) أي ان الولي غره وانه علم العيب وكنتمه ان كان الزوج حقق دعواه فان كان اتهمه فلا يحلف (و) رجع) أي

الزوج (عليه) أى على الولي بجميع الصداق الذى دفعه وللزوجة (فان نكل) أى الزوج هذا ظاهره. وصوابه فان حلف أى الولي البعيد (رجع) الزوج بما زاد على ربع دينار (على الزوجة على المختار) ادهنا هو الذى فيه اختيار اللخمى ثم هو ضعيف والمذهب ان الولي البعيد اذا حلف انه لم يرع الزوج فلا يرجع على الزوجة لاقراءه ان الولي هو الذى غره ابن غازى قوله فان نكل رجع على الزوجة على المختار هذا لم يذكره اللخمى هكذا نعم اختيار اللخمى ان يرجع الزوج عليها ان وجد الولي القريب عديما وحلف له الولي البعيد انه لم يعلم وهو قول ابن حبيب في الفرعين وعبر عن اختياره بقوله وهو اصبوب في السؤالين فتأمل في تبصرته تجده والمراد بالسؤالين قول ابن حبيب يرجع الزوج على الزوجة اذا وجد الولي القريب عديما أو حلف له الولي البعيد انه لم يعلم (و) رجع الزوج (على) رجل (غار) للزوج باخباره بسلامتها من عيب أو بحرية أمة (غيرولي) خاص (تولي العقد) من جهة المرأة ويرجع عليه بجميع الصداق الذى أخذته الزوجة ولا يرجع عليه بقيمة الولد ان غره بحرية أمة كما تقدم في كل حال (الأن يخبر) الغار (انه غيرولي) خاص للمرأة وانما يعقد لها بولاية الاسلام العامة والتوكيل لمنه فلا يرجع عليه ولا عليها (لا) يرجع الزوج على الغار (ان لم يتوله) أى لم يتول الغار العقد ويؤدب اذا غر بالقول الآن يقول أنا ضمن لك كذا فإرجع عليه بما زاد على صداق مثلها اذا لم يجدها على ما ضمن وليا كان أو غيره. نقله الخطاب عن التوضيح عند قوله ولو يوصف الولي (وولد) الزوج (المغرور) أى الخبر بحرية أمة منها أو من سيدها حال عقده عليها (الحرف فقط) أى لا الرقيق وقوله (حر) خبر عن ولد وحر يته تبعاً لأبيه باجماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم فهو مختص لقاعدة كل ذات رحم فولدها بمنزلة الحرية والرقية (وعليه) أى المغرور ان ردها بعد وطئها (الأقل من السمي و) من (صداق المثل) أى المائل للأمة (و) على المغرور الحر الذى أولد الأمة قبل علمه برقيتها (قيمة الولد) لمباشرته اتلافه على سيدها (٣٠٣) ان غره غير سيدها بغير علمه فان غره سيدها أو غيره

عليه فإن نكل رجع على الزوجة على المختار وعلى غار غير ولي. وتولى العقد إلا أن يخبر أنه غير ولي لا إن لم يتوله وولد المغرور الحر فقط حره وعليه الأقل من السمي وصداق المثل وقيمة الولد دون ما له يوم الحكم إلا لكجده ولا ولاء له وعلى الفرع في أم الولد والمدبرة وسقطت بموته والأقل من قيمته أو ديتة إن قتل أو من غرته أو ما نقصها إن ألقته ميتة كجره ولدمه تؤخذ

بأذنه فقال ابن عرفة في غرور السيد قولان في غره له قيمة الولد (دون ماله) فهو لأبيه وتعتبر قيمته (يوم الحكم) بها على المغرور لان ضمان الأب سببه منع

السيد من رقية الولد وهو لا يتحقق الا يوم الحكم واستثنى من قوله وقيمة الولد فقال (الا) ان تكون الأمة (لكجده) أى المغرور الحر وأدخلت الكاف باق من يعتق ولدها عليه كأبيه وأمه وابنه فلا قيمة على الابل الكها (ولا ولاءه) أى كالجدة على الولد لتخلقه على الحرية ولم يعتق بملكه (و) ان غر الحر بحرية أم ولد أو ولداه فله قيمة ولدها (على الفرع) أى التردد (في) ولد (أم الولد) بين موت سيده قبله فيتمحرر بموته وموته قبل سيده على الرق (و) في ولد الأمة (المدبرة) التى غر حر بحر يها أو ولدها قبل علمه رقيتها على المغرور قيمة ولدها على الفرع بين موته قبل سيده رقيقاً وموت سيده قبله وحمله الثلث فيعتق جميعه وحمل الثلث بعضها فيعتق منه ما حمله الثلث ويرق باقية هذا مذهب المدونة وقال ابن المواز يغرر قيمة ولد المدبرة على انه قن (وسقطت) قيمة الولد المغرور (بموته) أى الولد قبل الحكم بها عليه في جميع ما تقدم وهذا من ثمرات اعتبارها يوم الحكم (و) على المغرور (الأقل من قيمته) أى الولد يوم قتله (أو ديتة ان قتل) أى الولد وأخذ المغرور ديتة من قاتله فان كانت القيمة أقل فلا يلزمه غيرها لانها بمنزلة عينه لو كان حياً أو أذا لديه اربث وان كانت الدية أقل فلا يلزمه غيرها لانها هى التى أخذها المغرور من القاتل فهى بمنزلة عين الولد فان اقتص الاب من القاتل أو عجز عن أخذ الدية منه فلا شئ عليه لانه كونه قبل الحكم (أو) الأقل من (غرته) التى أخذها المغرور من الجاني على أمه (أو ما نقص) قيمته (بها) أى الأمة ابن غازى لم أعرف اعتبار ما نقصها الا حدى من أهل المذهب وانما قال في المدونة ولو ضرب رجل بطنها قبل الاستحقاق أو بعده فألقت جنيناً ميتاً فلا لب عليه غرة عيّد أو ولده لانه حر ثم للمستحق على الأب أقل من ذلك أو من عشر قيمة أمه يوم ضربت ولعل حرصه على الاختصار حملاً على تعبيرة عن عشر قيمتها بما نقصها وفيه بعد وليس بكثير اختصار (ان ألقته ميتة) وهى حية فان ألقته حياً ففيه الأقل من قيمته وديتة (كجره) أى ولد المغرور جر حاربى فعلى شين وأخذ الأب ارشه من جرحه فعليه للسيد قيمته ناقصاً يوم الحكم والأقل مما نقصته قيمته ناقصاً عن قيمته سالماً ومن الارش (ولعلمه) أى المغرور لعسره أو موته ولا تركه له (تؤخذ) القيمة

(من الابن) المومس عن نفسه لانها في معنى فدائه فهو أولى بدفعه (و) ان تعدد ولد المومس وهم ميسرون (لا يؤخذ من) كل (ولد الا قسطه) أي نصيبه أي قيمة نفسه فقط التي لزمته لعدم أبيه فلا يؤدى عن أخيه لعدم (و) ان غرا الحر بحرية مكاتبه وأولدها ثم تبينت مكاتبه غرم لسيدها قيمة ولدها فبناو (وقفت قيمة ولد المكاتبه) عند عدل (فان أدت) المكاتبه المال الذي كوتبت به لسيدها وخرجت حرة هي وولدها (رجعت) قيمة الولد الموقوفة عند عدل (للاب) لكشف الغيب انها كانت حرة وقت العقد عليها وان عجزت عنها أو عن بعضها أخذها السيدتين بقيتها (وقبل قول الزوج) الحر ذكرنا كان أو أنثى (انه غر) بضم الغين وشذراء (بحرية) للآخر يمين (ولو طلقها) باختياره قبل اطلاعه على عيبها الموجب لحياره وقبل بنائه بها وغرم لها نصف الصداق (أو مانا) أي الزوجان (ثم اطلع) أي اطلع الزوج بعد الطلاق أو الورثة بعد الموت (على موجب خيار) أي سبب في ثبوته (ف) الاطلاع عليه بعد الطلاق أو بعد الموت (كالعدم) فلا يرجع الزوج عليها بنصف الصداق الذي غرمه لها وليس للورثة فسخ النكاح واسقاط الارث وتكميل المهر به (ولولي) امرأة خطبت منه (كتم العمى) عن خاطبها (ونحوه) أي العمى من العيوب التي لا يرد بها الا بشرط السلامة منها كالسواد والقراع لان النكاح مبنى على المكارمة بخلاف البيع ولذا وجب فيه تبين ما يكره (وعليه) أي الولي وجوبا (كتم الحنا) عن مخطوبته أي عمن خطبت منه أي يكتم الفجش فيها من رنا وسرقة ونحوهما ففي البيان يجب ستر الفواحش على نفسه وعلى غيره خبر من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليست بستر الله فانه من يبدلنا صفحته تقم عليه الحد وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة منه والذي ينبغي حيثئذ كتمه لاستروم منع الخاطب (٣٠٤) من تزويجها بأن يقال له أي لا تصح لك لان الدين النصيحة (والاصح منع)

مِنَ الْإِبْنِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدِهِ مِنَ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ وَوُقِفَتْ قِيمَةُ وَلَدِ الْمَكْتَبَةِ فَإِنْ أَدَعَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْأَبِ وَقِيلَ قَوْلُ الزَّوْجِ إِنَّهُ غَرُّ وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا ثُمَّ أُطْلِعَ عَلَى مُوجِبِ خِيَارِهِ فَكَالْعَدَمِ وَلِلْوَلِيِّ كَتْمُ الْعَمَى وَنَحْوُهُ وَعَلَيْهِ كَتْمُ الْحَنَاءِ وَالْأَصْحُ مَعَ الْأَجْذَمِ مِنْ وَطْءِ إِمَائِهِ وَلِلْعَرَبِيَّةِ رَدُّ الْمَوْلَى الْمُتَنَسِّبِ لَا الْعَرَبِيِّ إِلَّا الْقُرَشِيَّةُ تَزَوَّجَهُ عَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ

﴿ فصل ﴾ وَلَئِنْ كَمَلَ عَتَقَهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ فَقَطْ بِطَلْقِهِ بَائِنَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَقَطَ صَدَاقُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ وَالْفِرَاقُ إِنْ قَبِضَهُ السَّيِّدُ وَكَانَ عَدِيمًا

الرجل (الأجذم) الخاطب
الموافق لاصطلاحه والظاهر
منع الأجذم (من وطء
امائه) لانه يضرهن وأراد
بالمع الحياولة بينه وبينهن
وكذا الابزص كما في
الطاران (والعربية رد)
الزوج (المولى) أي المعتقد
بالفتح (المتنسب) للعرب

و بعدد
حال خطبته ثم تبين عتيقها لانه باتسابه كأنه شرط كونه خرا أصليا فقد غرها وما مر من قوله والمولى كقولهم يقع
فيه انتساب فلا مخالفة بينهما (لا) رد (العربي) الذي تزوجه على انه من قبيلة معينة فوجدته من غيرها مثلها أو دونها البناي ان لم يكن لها
شرط صريح والارادة به (الا) المرأة (القرشية) أي التي من نسل قریش (تزوجها) أي العربي (على انه قرشي) فتجده عربيا غير
قرشي فلها رده لان قریشا بالنسبة للعرب كالعرب بالنسبة للموالى ﴿فصل﴾ في خيار الامة بكامل عتقها تحت عبد (ولبن) أي الامة التي
(كل) أي تم (عتقها) أي تنجز عتقها اما بأداء ما كوتبت به أو بموت سيدها وهي أم ولد أو مدبرة حملها ثلثه أو بانقضاء أجل عتقها أو نحو
ذلك (فراق) زوجها (العبد) ولو بشائبة حرية ويحال بينهما حتى تختار بلا حكم ان كانت بالغة رشيدة أو سفیهة وبادرت باختيار
نفسها (فقط) أي لا الحر اذ علة خيارها نقص العبد وقال العراقيون علة خيارها جبرها على النكاح فلها الخيار في الجز أيضا وتفارقها
(بطلقة) بأن تقول طلقت نفسي أو اخترت نفسي (بائنة) بيان لحكمها بعد وقوعها وليس من صيغتها والا كان بتا وسأوى قوله
(أو اثنتين) وأول حكاية الخلاف فالاول قول أكثر الرواة والثاني قول المدونة واليدرج الامام مالك رضى الله تعالى عنه فلو قال وهل
بطلقة أو اثنتين اسكان أي قاله بت (وسقط) عن الزوج العبد (صدأها) كله باختيارها فراقه (قبل البناء) لان الفراق جاء
من قبلها مع بقاء سلعها (و) سقط (الفراق) وتبين بقاؤها زوجة (ان) أعتقت قبل البناء وقد (قبضه السيد) قبل عتقها
وأنفقه (وكان) السيد (عديما) يوم عتقها واستمر عدمه الى وقت الحكم لانها ان اختارت الفراق رجعت زوجها على سيدها
صدأها ولا مال له الا هي فبردت عتقها لدين صدأها فترجع رقيقة فيسقط خيارها فقد أدى ثبوته لنفيه وكل ما أدى ثبوته لنفيه منتف
ومفهوم عديما انه ان كان مليا يوم عتقها او بقي صدأها بيده فلها الخيار وهو كذلك ولو أعدم السيد بعد ذلك وبتبعه الزوج به في ذمته

اطريان الدين بعد العتق فلا يبطله (و) ان أعتقت (بعده) أى البناء فهو (لها) أى الصداق لاستحقاقها إياه بالبناء فهو من ماله
ومال الرقيق يتبعه في العتق (كلو) ثم عتقها وفرض زوجها لها صداقها (رضيت) الأمة (و) الحال (هى مفوضة) أى معهود
نكاحها بلا ذكر مهر وصلة رضيت (بها) أى الصداق الذى (فرضه) الزوج (بعد عتقها لها) وقبل بنائها فيها فهو لها ولو اشترطه
السيد لانه لم يكن مالها حين عتقها وشرطه انما يتعلق بمالها حينه وهذا تجدد لها بعده (الآن بأخذه) أى الصداق (السيد)
من الزوج قبل عتقها فهو له لانه كاشترطه وانتزاعه (أو يشترط) السيد أخذ (ه) حين عتقها بعد البناء فهو له لانها ملكته بالبناء
بها فصار من مالها قبل عتقها (و) ان كل عتق الأمة وهى تحت عبداً وأقامت معه مدة ثم اختارت فراقه فادعى ان أقامتها معه بعد كمال
عتقها رضى به وأنكرت ذلك (صدقت) بلا بين (ان لم تكنه) فى (انها مرضيت) بالبقاء معه فلا يعد سكوتها رضى به وهى على
خيارها قبل تمام سنة بل (وان بعد) تمام (سنة) من يوم عتقها ومفهوم الشرط سقوط خيارها ان مكنته وسيصرح به (الآن تسقطه)
أى خيارها بأن قالت أسقطت خيارى أو اخترت اللقاع معه فلا خيار لها بعد (أو) الان (بمكنه) طائفة من استمتاعها بها بعد
كمال عتقها فيسقط خيارها ولو لم يستمتع بها ان علمت الحكم بل (ولو جهلت الحكم) بأن لها الخيار أو بأن تمكينها طائفة يسقطه
وظاهره وان لم يشتر الحكم عندهم وشهره ابن شاس وابن الحاجب والقرافي (لا) يسقط خيارها ان مكنتها طائفة وقد جهلت (العتق)
ابن عبد السلام ينبغى عقاب الزوج ان وطئها علماً بعتقها والحكم كوطء مخيرة ومملكة وذات شرط قبل اختيارها وان ادعى علمها
بالعتق وأنكرت فالقول لها بلا بين قاله ابن شاس (ولها) أى من كل (٣٠٥) عتقها قبل البناء ان وطئها غير عالمة به

وَبَعْدُ لَهَا كَمَا لَوْ رَضِيََتْ وَهِيَ مُفَوَّضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عَتْقِهَا لَهَا إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ
السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِطَهُ وَصَدَّقَتْ إِنْ لَمْ تُمْكِّنْهُ أَنَّهَا مَا رَضِيََتْ وَإِنْ بَعْدَ سَنَةٍ إِلَّا أَنْ
تُسْقِطَهُ أَوْ تُمْكِّنْهُ وَلَوْ بَهَيَّاتِ الْحُكْمِ لَا عِتْقَ لَهَا الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى
وَصَدَاقِ الْمِثْلِ أَوْ يُبَيِّنُهَا لَا يَرْجِعُ أَوْ عَتَقَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ إِلَّا لِتَأْخِيرِ خَيْرٍ لِحَيْضٍ وَإِنْ
تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عِلْمِهَا وَدَخُولِهَا فَاتَّ بِدُخُولِ الثَّانِي وَلَهَا إِنْ أَوْقَفَهَا تَأْخِيرٌ نَفْظَرُ فِيهِ
﴿فصل﴾ الصَّدَاقُ كَالْمَنْ كَمَبْدٍ تَخْتَارُهُ هِيَ لَاهُ وَضَمَانُهُ

(الأكثر من) شيئين
(المسمى) لرضاه به على أنها
أمة فعلى أنها حرة أولى
(وصداق المثل) على أنها
حرة ان كان العقد صحيحاً
أو فاسداً لذاته لا للصداق
فلها مهر مثلها اتفاقاً قاله
الخمى وعطف على تسقطه
قوله (أو) (الآن) (بينها)

(٣٩) - جواهر الاكلیل - أول () قبل اختيارها فلا خيار لها لقوات محله وهى للعصمة بالطلاق البائن
ولها نصف الصداق ان أبانها قبل البناء (لا) يسقط خيارها (ب) طلاق (رجعى) بعد كمال عتقها أو قبله لعدم تفويتها للعصمة وتمكينه
من رجعتها فلها ايضاً طلاقاً بائناً فتكون مبتوتة (أو) الان (عتق) زوجها العبد بعد كمال عتقها (قبل الاختيار) منها فراقه فقد
سقط خيارها لزوال سببه وهو ورق زوجها (الا) عتقه قبل اختيارها (لتأخير) منها الطلاق (لحيض) بهامتها منه فلا يسقط خيارها
لوجوب تأخيرها شرعاً (وان) عتق العبد بعد عتق الأمة ولم تعلم به واختارت فراقه (زوجة) غيره (قبل علمها) بعتقه (و) قبل
(دخول) العبد (بها فأت) على العبد (بدخول) أى تلذذ الزوج (الثانى) بها ولو بدون وطء وللعبد فواتها بتلذذ الثانى ولو بعد
دخول الأول (ولها) أى من كل عتقها وهى تحت عبداً (ان أوقفها) العبد بحضرة الحاكم بعد كمال عتقها للتخيار البقاء والفراق (تأخير)
باجتهاد الحاكم ولا نفقة لها فيه وان عتق العبد فيه سقط خيارها (تنظر) المرأة (فيه) أى التأخير الاحسن من الامر من فتحته (فصل)
في بيان أحكام الصداق (الصداق) أى المال الملتزم للمخطوبة الملك عصمتها بفتح الصاد أفصح من كسرهما أخوذ من الصديق دلالاته على
صدق الزوجين في موافقة الشرع ويسمى مهر أو طولا بفتح الطاء ونحلة بكسر النون وسكون الحاء المهملة وقوله (كالمثل) خبر عن الصداق
وكونه كالمثل في شرط الطهارة والاتفاق الشرعى به وعلمه والقدرة عليه وعدم النهي ومثل لما يجوز صداقاً فقال (كعبد) من عبدة
مثلاً للخطيب حاضرين أو مصوفين (تختاره) أى العبد (هى) أى الزوجة فيجوز في التسكاح لدخول العاقدین على اختيار
الاحسن لانه شأن من يختار لنفسه من مال غيره فلا غير فيه (لا) يجوز في الصداق عبد يختاره (هو) أى الزوج للزوجة
(وضمانه) أى الصداق الثابت تلافه بلا تعد ولا يفرط من الزوجة بمجرد العقد الصحيح وبالقبض في التسكاح الفاسد وكون ضمان

الصداق من الزوجة ان لم يطلقها الزوج قبل البناء والافسيان (وتلفه) أي الصداق يدعوى من هو بيده من غير ثبوت كبيع الخيار
 هنا يصدق فيه البائع والمشتري يصدق فيه الزوج والزوجة فلا يصدق الزوج قبل إغاب عليه وكذا الزوجة فلم حمل قوله وضمانه على
 صورة الثبوت وتلفه على صورة عدمه فتغايرا وان كان الضمان مسببا من التلف (واستحقاقه) أي الصداق المعين بعد العقد يوجب
 رجوعها عليه بقيمته ولا يفسخ النكاح بخلاف البيع فيفسخ وأما المثلث مطلقا والمقوم الموصوف فتراجع بمثله ان استحق (وتعيينه)
 أي اطلاع الزوجة على عيب قديم في الصداق يوجب خيارها في التمسك به ورده على الزوج ورجوعها عليه بقيمة المقوم المعين ومثل المثلث
 والمقوم الموصوف ان يونس وتعتبر القيمة يوم عقد النكاح عبد الحق لم يجعلوا النكاح كالبيع في الفسخ اذا استحققت السلعة أوردت
 عيب ولم تفت لان عقد النكاح قد تقررت به الموارثة وانتشرت به الحرمة على الآباء والأبناء فلم ينسخ فسخه والبيع لا يضرر في
 فسخه في قيام البيع فافترقا (أو) استحقاق أو تعيب (بعضه) فان كان مقوما معينة فلها الخيار في التمسك بالباقي والسالم من العيب
 والرجوع بقيمة ما استحق أو ظهر عيبه ولو كان الاكثر وفي رد الباقي أو السالم والرجوع بقيمة الجميع وخبر ضمانه وما عطف عليه
 (كالبيع) يتسامح في بعضها كاتنين مما تقرر (وان وقع) النكاح (بقلة خل) معينة حاضرة مطينة (فاذا هي خمر فثله) أي
 الخل يلزم الزوج ولا يفسخ النكاح ويفسخ البيع ان وقع على عيبه ثم ذكر أربع مسائل كالمستثناة من قوله كالثلث ان ادعى كونه شيء
 منها فثما فقال (وجاز) النكاح (بشورة) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو أي متاع بيت معروف بعادة الحضرة أو بدوية واما
 ضمنها فالجمال بفتح الجيم (أو) (عدد) محصور كشلاثة (من كابل) وبقر وغنم (أورقيق) ولو غير موصوف ونص عليه
 لتوهم المنع فيه لكثرة غرره فالواحد من كابل أولى بالجواز (و) جاز النكاح (بصداق مثل) أي نظير للزوجة (ولها) أي الزوجة
 في المسائل الأربع (الوسط) أي المتوسط (٣٠٦) بين الاعلى والأدنى من شورة مثلها وعدد من كابل أورقيق في سن

وتلفه واستحقاقه وتعيينه أو بفضه كالبيع وإن وقع بقلة خل فاذا هي خمر
 فثله وجاز بشورة أو عدد من كابل أو رقيق وصداق مثل ولها الوسط
 حالا وفي شرط ذكر جنس الرقيق قولان والإناث منه إن أطلق ولا عهدة
 وإلى الدخول إن علم أو المبسر إن كان مليا وعلى هبة العبد لفلان أو يعق
 أباه عنها أو عن نفسه

يشا كح به الناس ومن
 صداق مثل يرغب به
 مثله في مثلها ويكون
 الوسط من ذلك كله (حالا)
 أي غير مؤجل (وفي شرط
 ذكر جنس الرقيق)
 الواقع صداقا من كونه

حشيا أو زنجيا أو روميا تقلبلا للغرر قاله سحنون فان لم يذكر ففسد النكاح فيفسخ قبل البناء ويمضي
 بعده بصداق المثل وعدم شرط ذكره وهو لان المواز لها الصنف الغالب بالبلد فان استوى صنفان فلها النصف من كل منهما وهكذا
 (قولان) مستويان عند المصنف الثاني يؤخذ من ابن عرفة ان الثاني هو المشهور وهو ظاهر المدونة (و) ان تزوجها بعدد من رقيق
 ولم يقيد بآناث ولا ذكر فللزوجة (الآناث منه) أي الرقيق الذي سماه صداقا (ان أطلق) الزوج عن التقييد بالذكورة والآناث لان
 للنساذ غرضا في الاختلاء بهن وخدمتهن (ولا عهدة) أي ضمان للزوجة على الزوج في الرقيق الواقع صداقا ثلاثة أيام من كل حادث
 ولائمة من جنون وجذام وبرص ان لم تشترطها عليه والاعمال بها كالمسياتي في باب خيار العيب وأما عهدة الاسلام وهو ضمان الصداق
 من عيب أو استحقاق فتأبته وان لم تشترط (و) جاز النكاح بصداق معلوم مؤجل كله أو بعضه (الى الدخول) بالزوجة (ان علم)
 وقته بعادتهم كأيام النيل عند بعض أهل قرى مصر والربيع عند أهل بابل والواشي وجدالهار عند أهل بابل فان لم يعلم وقته كأهل الأمصار
 فلا يجوز لجعل الاجل وفسخ قبل البناء ويمضي بعده بصداق المثل (أو) الى (البصرة) أي تبصر الدنانير والبراهم للزوج فيجوز
 (ان كان) الزوج (مليا) بغير الدنانير والبراهم كعقار وعروض فلان تافى في كلام المصنف فان لم يكن مليا فلا يجوز تأجيله بمسرة
 لزيادة الغرر وان وقع فسخ قبل البناء ويمضي بعده بصداق المثل (و) جاز (على هبة العبد) مثلا الذي في ملكه (لفلان) كزيد
 أيها أو ابنها أو أخيها أو أجنبي منها أو التصديق به عليه ولا مهر لها سواء لانه بقدر انما ملكته ثم وهبته أو تصدقت به على فلان فليس
 فيه دخول على اسقاط الصداق فان طلقها قبل البناء رجع في نصف العبد وان قامت بيد الموهوب له تبعه بنصف قيمته ولا يتبع المرأة بشيء
 (أو) على ان (يعتق) الزوج (أباه) مثلا أو ابنها أو أخيها أو أمها ممن يعتق عليها (عنها) أي الزوجة والولاء لها (أو عن نفسه)
 أي الزوج وله ولاؤه البساطى عتقه عن نفسه في نظير ملك عصمتها يستلزم تملكها إياه قبله فلذا صح وقوعه صداقا فليس فيه

دخول على اسقاطه وان كان الولاء له فروعى أمران تقدير دخوله في ملككم افصح كونه صداقا وتقدير ملكه اياه بعد ملكها فمتى وكان الولاء له ثم قال فان قلت اذا استلزم العتق التملك فقد استلزم عتقه عليها بمجرد فلا يجد اعتاق الزوج خلافا لولاءه قلت الامور العقلية تقع معا فعتقه عنه وتمليكها لها وعتقه عليها وقعت معا والأحسن ان تقدير دخوله في ملكها لا يستلزم عتقه عليها انما يستلزم له ملكها له بالفعل فلم يؤد اعتاق الزوج الى عدمه اه فان طلقها قبل البناء غرمت له نصف قيمته (ووجب) على الزوج المكلف وولى غيره (تسليمه) أى المهر معجلا بلا تأخير ويكون تسليمه للزوجة الرشيدة ولولى غيرها (ان تعين) الصداق كعقار أو حيوان أو عرض معين سواء أطاقت الزوجة أم لا بلغ الزوج أم لا ولا يجوز تأخيره لانه غرر لا يدري هل يستمر بحاله أو يتغير وهذا يقتضي ان تعجيله حق لله تعالى وان العقد يفسد بتأخيره مطلقا والذي يفيد التيسيطى وابن شاس فسادا ان شرط التأخير والافتعجيله حق لها فلها اسقاطه اذا لحظور فيه لدخوله في ضمانها بالعقد (والا) أى وان لم يكن الصداق معيناً تنازعا في التبدية بأن طلب الزوج الدخول قبل حال المهر وطلبت الزوجة قبضه قبل الدخول (فلها منع نفسها) من دخول زوجها ما حتى يسلمها الصداق وكراه الامام مالك رضى الله تعالى عنه لها تمكينه من نفسها قبل قبضها منه ربيع دينار حتى الله تعالى ان كانت تسليمه من العيوب الموجبة لخيار الزوج بل (وان) كانت (معيبة) بيبس لقيام له به لرضاه به أو حدوثه بعد العقد وصلة منع (من الدخول) أى اختلاء الزوج بها (و) ان كانت مكنته منه فلها منعه من (الوطء بعده) أى الدخول (و) لها منع نفسها من (السفر) مع الزوج ان طلبه منها ولو دخل بها ووطئها وغابا المنع من المذكورات (الى تسليم ماحل) من المهر بالاصالة أو بالتقضاء أحله لانها بائنة والباع له منع سلعة حتى يقبض منها (لا) تمنع نفسها من الزوج (بعد الوطء) أو التمكين منه وان لم يطل فليس لها منع نفسها (٣٠٧) بعد وطئها في كل حال (الا أن يستحق) أى

الصداق فلها الامتناع ولو بعد الوطء حتى تقبض عوضه لان من حجبها مكنته حتى يتم لى فلم يتم (ولو لم يفرها) الزوج (على الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف ابن غازى كذا قال ابن رشد انه اظهر

وَوَجَبَ تَسْلِيمُهُ إِنْ تَعَيَّنَ وَإِلَّا فَلَهَا مَنَعُ نَفْسِهَا وَإِنْ مَعِيَّةً مِنَ الدَّخُولِ وَالْوَطْءِ بَعْدَهُ وَالسَّفَرِ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ لَا بَعْدَ الْوَطْءِ إِلَّا أَنْ يُسْتَحَقَّ وَلَوْ لَمْ يَفْرَهَا عَلَى الْأَظْهَرِ وَمَنْ بَادَرَ أُجْبِرَ لَهُ الْآخَرُ إِنْ بَلَغَ الزَّوْجُ وَأَمَكَّنَ وَطْؤُهَا وَتَمَهَّلَ سَنَةً إِنْ اشْتَرَطَتْ لَتَغْرِبَةٍ أَوْ صَغَرٍ وَالْأَبْطَلُ لَا أَكْثَرَ وَلِلْمَرْصِ وَالصَّغَرِ الْمَائِنَيْنِ مِنَ الْجَمَاعِ وَقَدَّرَ مَا يَهَيِّئُ مِثْلَهَا أَمْرَهَا إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ لِيَدْخُلَنَّ اللَّيْلَةَ لَا لِحَيْضٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَجَلَ لِإِنْبَاتِ عُسْرِهِ

الاقوال وهو المعتمد (ومن بادر) من الزوجين بتمكين صاحبه ما في جهته صداقا كان أو دخولا وطلب من الآخر تمكينه ما في جهته فامتنع (أجبره) الزوج (الآخر) على تمكينه ما في جهته صداقا كان أو دخولا بشرطين افادها بقوله (ان بلغ الزوج) الحلم لا مجرد اطاقه الوطء لعدم كمال لذتها به (وأمكن وطؤها) أى الزوجة وليس له سن معين لاختلافه باختلاف أحوال البنات من وفور الجسم ونحافته فلا يشترط بلوغها الحلم لكمال اللذة بها بدونه متى أمكن وطؤها فبلوغ الزوج شرط في الجبر سواء كان طالبا أو مطلقا أو أمكان وطئها شرط فيه طالبة كانت أو مطلوبة (وتمهّل) أى الزوجة أى يجبر الزوج الذى بادر تسليم الصداق وطلب الدخول وهو بالغ وهى مطيعة على امهالها (سنة ان اشترطت) أى السنة فى العقد سواء كان الشرط من الزوجة أو من أهلها (لتغربة) أى ارادة الزوج الانتقال به البلد غير بلدها (أو) له (صغر) يمكن وطؤها معه (والا) أى وان لم تشرط السنة فى العقد ذكرت بعده أو اشترطت فيه لغربة وصغر (بطل) الشرط فلا يجبر الزوج على التوفية به (لا أكثر) من سنة فيبطل جميع ما اشترط لا الزائد عن السنة فقط والعقد صحيح قطعا (و) تمهل (للمرض) بها قبل البناء (والصغر) بها (المائتين من الجماع) لا تقضاهما وان زاد على سنة وان لم يشترط فيهما (و) تمهل (قدر ما) أى الزمن الذى (يهي) أى يجهز ويحضر (مثلها) أى الزوجة (أمرها) بشراء وعمل ما تحتاج اليه من متاع البيت ونحوه وذلك يختلف باختلاف الناس من غنى وفقير وكذا عمل هو وقدر ما يهي مثل أمره ولا نفقة لها فى زمن التهيئة منها أو منتهى قدر ما يهي فيه مثلها أمرها فى كل حال (الا أن يخلف) الزوج (ليدخلن الليلة) فيقضى له به ارتكابا لاخف الضرر من فهذا مستثنى من الامهال بقدر التهيئة وكلام للصنف مقيّد بما اذا لم يخلف على دخوله الليلة لبطأها وهى حائض فان كان كذلك فلا يمكن من دخوله عليها لجنبته بالمنع الشرعى وهذا غير قوله (لا تمهل) (لحيض) بها لاستمتاعه بها بغير الوطء (وان) دعت زوجها للدخول بها وطلبت حال الصداق (فـ) لم يجده (و ادعى العدم ولم تصدقه ولم يثبت عدمه) بيينة وليس له مال ظاهر (أجل) أى أمهاله الحاكم (لإنبات عسره)

أى فقره فيؤجل (ثلاثة أسابيع) ابن عرفة ليس هذا التحديد بل لازم وإنما هو استحسان لاتفاق قضاة قرطبة وغيرهم عليه وهو
موكول لاجتهاد الحاكم (ثم) إذا ثبت عسره أو صدقته فيه (تلوم بالنظر) أى زيدله في الاجل باجتهاد الحاكم (وعمل) عند
الموثقين في التلوم (بسنة وشهر) فيؤجل أولا ستة أشهر ثم أربعة ثم شهرين ثم تلوم له بثلاثين يوما فإن أتى بشئ عاجزه (وفي)
وجوب (التلوم لمن) ثبت عسره و (لا يرجى) يساره لان القيب قد يكشف عن العجائب وهذا تأويل الأكثر (وضح) أى
صوبه للتيطى وعياض (وعدمه) أى التلوم لمن لا يرجى فيطلق عليه ناجزا وتوالت للدونة عليه (تأويلان) كما علمت (ثم) بعد
انقضاء الاجل وظهور العجز (طلق عليه) بأن يطلق الحاكم أو الزوجة ثم يحكم الحاكم بلزومه (ووجب) على الزوج المطلق لعجزه
عن المهر (نصفه) أى الصداق يدفعه ان أسير لقوله تعالى وإذا طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
ما فرضتم (لا) يلزم الزوج نصف المهر ان طلق عليه قبل البناء (فى) أى بسبب (عيب) موجب للخيار سواء كان به أو بها وهذا
مكرر مع قوله فى الخيار ومع الرد قبل البناء فلا صداق ونكته التفرقة بين العجز عن المهر والعيب وحكمة التفرقة اتهامه باخفاء
المال (وتقرر) أى ثبت كل الصداق على الزوج (بوطء) من بالغ فى مطيعة ان جاز بل (وان حرم) كفى حيض أو صوم أو دبر
لاستيفائه سلعها ومراده الوطء ولو حكما كدخول العينين والمجبوب ولو بدون انتشار قاله ابن ناجي (و) تقرر (بموت واحد) من الزوجين
أو موتهما ولو كان الزوج غير بالغ وهى غير مطيعة (و) تقرر بسبب (اقامة سنة) من الزوجة ببنت زوجها بعد نكاحها بلا وطء مع بلوغه
وطاقتها لتزويجها أى اقامة السنة منزلة (٣٠٨) الوطء (و) ان احتل الزوج بزوجته فى خلوة الاهتداء وادعت انه وطئها فيها

ثَلَاثَةَ أَسَابِيحَ ثُمَّ تُلَوِّمُ بِالنَّظَرِ وَعُمِلَ بِسَنَةِ وَشَهْرٍ وَفِي التَّلَوِّمِ إِنْ لَا يُرْجَى وَصَحَّحَ
وَعَدَمَهُ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ طُلِقَ عَلَيْهِ وَوَجِبَ نِصْفُهُ لَا فِي عَيْبٍ وَتَقَرَّرَ بِوُطْءٍ وَأَنْ حَرَّمَ
وَمَوْتٍ وَاحِدٍ وَأَقَامَتُهُ سَنَةً وَصُدِّقَتْ فِي خُلُوتِهِ الْإِهْتِدَاءُ وَأَنْ يَمْنَعُ شَرْعِيٌّ وَفِي
نَفْيِهِ وَأَنْ سَفِيهَةٌ وَأُمَةٌ وَالزَّائِرُ مِنْهُمَا وَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ فَقَطُّ أَخَذَ أَنْ كَانَتْ سَفِيهَةً وَهَلْ
إِنْ أَدَامَ الْإِقْرَارَ الرَّشِيدُ كَذَلِكَ أَوْ إِنْ كَذَّبَتْ نَفْسَهَا تَأْوِيلَانِ وَفَسَدَ أَنْ نَقَصَ عَنْ
رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ أَوْ مُقَوِّمٍ بِهِمَا

وأنكره (صدقت) الزوجة
فى دعواها الوطء (فى خلوة
الاهتداء) من الهدء أى
السكون لان كل واحد
منها اهتدى الآخر وسكن
له واطمأن له وعرفت عندهم
بإرضاء السور وصدق فى
خلوة الاهتداء ان لم يكن
بها مانع شرعى بل (وان)

كانت متلبسة (بمانع شرعى) كحيض وصوم واحرام لان العادة ان الرجل اذا خلا بزوجته أول خلوة لا يفارقها قبل وصوله وأما
اليها (و) ان احتل الزوج بزوجته خلوة اهتداء وتصادقا على نفى الوطء فيها صدقت (فى نفيه) ان كانت حرة رشيدة بل (وان) كانت
(سفيهة) أى بالغة لا تحسن التصرف فى المال أ (وأمة) أو صغيرة بلا عين على احدها من وفاقها الزوج على نفيه فان خالفها فيه فهو قوله الآتى
وان أقر به فقط الخ (و) صدق الشخص (الزائر منهما) أى الزوجين فى شأن الوطء فى الخلوة ثيبا كانت أو بكرا اثباتا ونفيا فان
زارته صدقت فى دعوى وطئه ولا يعتبر نفيه لان الشأن نشاطه له فى بيته وان زارها صدق فى نفيه ولا تعتبر دعواها ثبوتيه لان الشأن عظم نشاطه
له فى بيتها يمين فيهما (وان أقر) الزوج (به) أى الوطء (فقط) أى لا للزوجة بل أنكرته (أخذ) أى الزوج باقراره سواء كانت
خلوة اهتداء أو زيارة أو لم تثبت خلوة بينهما فيلزمه المهر كله (ان كانت) الزوجة (سفيهة) حرة أو أمة أو صغيرة مطيعة (وهل
ان أدام) الزوج (الاقرار) بالوطء واستمر عليه تكون الزوجة (الرشيدة) أى البالغة الحرة التى تحسن التصرف فى المال
(كذلك) أى المذكور من السفية فى أخذ الزوج باقراره فيلزمه جميع مهرها سواء كذبت أو سكنت لاحتمال وطئها نائمة أو غائبة
العقل بنحو اغواء ولذا لم يشترط فى أخذه باقراره عدم تكذيبها كشرطه فى اقراره لغيرها فان رجع عن اقراره فان كانت سكنت أخذ
باقراره أيضا وان كانت كذبت فلا يؤخذ به ففى مفهوم ان أدام الاقرار تفصيل (أو) انما يؤخذ به (ان كذبت) الرشيدة
(نفسها) فى نفيها الوطء ورجعت لاثباته قبل رجوع الزوج عنه فى الجواب (تأويلان) وأما ان كذبت نفسها بغير رجوعه عن
اقراره فليس لها الا النصف كاستمرارها على تكذيبه (وفسد) النكاح (ان نقص) صداقه (عن ربع دينار) شرعى وزنه
اثنان وسبعون حبة من وسط الشعير (أو) عن (ثلاثة دراهم) شرعية وزن كل درهم خمسون وخمسة حبة من الشعير (خالصة)
من خلطها بغير الفضة وكذا ربع الدينار ولم يصرح به فيه لان الغالب خلوصه (أو) عن عرض (مقوم) (أحدهما)

أى ربع الدينار أو ثلاثة دراهم فإن ساوت قيمته أحدهما يوم العقد صح النكاح به وإن نقصت عن الآخر أو أكثر المهر لأجله بقوله تعالى أو أتيتم لإجدهن قطاراً الآية (وأتمه) أى كل الزوج ما ذكر ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو مقوماً بأحدهما (إن) كان (دخل) بالزوجة قبل الإطلاع على نقص صداقها عماداً ذكر ولا يفسخ النكاح (والا) أى وإن لم يدخل خير بين إتمامه وعدمه فإن أتمه فلا يفسخ (فإن لم يتمه ففسخ) النكاح بطلاق لأنه مختلف فيه ولزمه نصف ماسماه كما قدمه بقوله وسقط بالفسخ قبله النكاح البرهمن فنصفهما وهذا مخالف لاسر ما يحكم بفسخه قبل البناء من أنه لا يصح الابتعاد بعد عقد ولا يخفى أن هذا المفهوم مناقض لنطوق قوله وفسدان نقص الخ اذ مقتضاه فساداً قطعاً ابتداءً وجواب النفاضة أن آخره مقيد لأوله أى محل فساد قبل البناء بنقصه مقيد بعدم إتمامه فإن أتمه فلا فساد (أو) تزوجها (بنا) أى بالشئ الذى (لا يملك) بضم المثناة أى لا يجوز ولا يصح تملكه شرعاً (كخمر) وخزير ولو لولمة تزوجها مسلم لأنها لا تملكها شرعاً لخطابها بفروع الشريعة على الصحيح وإن لم تمنعها منها فلو قبضتها واستهلكتها فلها بالدخول مهر مثلها عند ابن القاسم ولا شئ عليها فيما قبضته واستهلكته وقال أشهب لم يرد ربع دينار وهو أحسن لقبضها حقها مستحقة له وهذا حق الله تعالى (وحر) ضد الرق ومثل ما لا يملك ما لا يباع كجلد ضحية وميتة مدبوغ وكلب صيداً وحراساً (أو) وقع العقد (ب) شرط (اسقاطه) أى الصداق فيفسخ قبل البناء وفيه بعده صداق المثل وإن وهبت له الصداق أو ما يصدقها به قبل البناء جبر على دفع أقله ما لم تقبضه ثم تهبه له (أو) تزوجها بما ليس مالا (ك) اسقاط (قصاص) ثبت له عليها أو غيرها بجناية عليه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل ولا رجوع له فى القصاص بنى بها أم لا ويرجع بالدية وأدخلت الكاف قراءة لها قرأنا بعد العقد تسمعه أو يهدى ثوابه لها أولئحوأما وأما لو استأجرته قبل العقد على القراءة ربع دينار أو ثلاثة دراهم وقرأ وترتب له ذلك فى ذمتها فتزوجها به فالعقد صحيح (أو) تزوجها بما فيه غرر شديد كرقيق (آبق) أو بغير شارد أو جنين أو ثمرة لم يبد صلاحها على التبقية (أو دار فلان) أو رقيقه يشتريه منه (٣٠٩) ويسلمها فلا يصح النكاح للغرر الشديد اذ قد لا يرضى فلان

وَأَتَمَّهُ إِنْ دَخَلَ وَالْأَقْلَانِ لَمْ يُتَمَّهُ فُسْخَ أَوْ بِمَا لَا يُمْلِكُ كَخَمْرٍ وَخَزِيرٍ أَوْ بِاسْقَاطِهِ
أَوْ كَقَصَاصٍ أَوْ آبِقٍ أَوْ دَارِ فَلَانٍ أَوْ سَمَرَتِهَا أَوْ بَعْضُهُ لِأَجْلِ مَجْهُولٍ أَوْ لَمْ
يُقَيَّدِ الْأَجْلُ أَوْ زَادَ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً أَوْ بِمُعَيَّنٍ كَعَيْنٍ كَخَرَّاسَانٍ مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَجَارَ
كَمَصْرٍ مِنَ الْمَدِينَةِ لَا بِشَرَطِ الدَّخُولِ قَبْلَهُ إِلَّا الْقَرِيبَ جَدًّا وَضَمْنَتُهُ بَعْدَ الْقَبْضِ إِنْ فَاتَ

عليها ولا تباع (أو) تزوجها بصداق معلوم مؤجل (بعضه) وأولى كله (لأجل مجهول) كوت أحد الزوجين أو افتراقهما فيفسخ قبل البناء باتفاق الإمام مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم أجمعين ولورضيت بعد ذلك باسقاط المؤجل بالمجهول أو رضى الزوج بتعجيله ويثبت بعده بالأكثر من المسمى الحال أو المؤجل بمعلوم وصداق مثلها (أو) تزوجها بصداق مؤجل كله أو بعضه و (لم يقيد الأجل) كمن شئت ولم تجر العرف بنشئ فإن جرى بمن معين يدفع فيه الصداق فلا يفسد وإن لم يذ كر زمنه عند العقد (أو) تزوجها بصداق مؤجل كله أو بعضه (زاد) أجله (على خمسين سنة) صوابه اسقاط زاد وأن يقول أو خمسين سنة فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده صداق المثل هذا الذى يرجع إليه ابن القاسم وقيل أنه يرجع إلى أربعين ويحجب عن المصنف بأن مراده زاد على الدخول فى خمسين بأن حصل تمامها (أو) تزوجها (ب) صداق (معين) عقار أو غيره غائب عن بلد العقد (بعيد) جدا (كخراسان) اسم بلد بأقصى المشرق (من الأندلس) بأقصى المغرب وسواء كان على وصف أو رؤية سابقة فهو فاسد للغرر اذ لا يدرك هل يدرك على صفته أولاً (وجاز) النكاح بمعين غائب غيبة متوسطة (كعصر) بمنع الصرف اذ المراد البلد المعينة (من المدينة) المنورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أن وقع العقد مطلقاً أو بشرط الدخول بعد قبضه (لا) يصح أن وقع (بشرط الدخول قبله) أى قبض الصداق المعين الغائب غيبة متوسطة (الا) المعين الغائب (القريب) قريباً (جدا) كيومين فيصح النكاح به ولو شرط الدخول قبله وهذا أن وصف أو سبقت رؤيته والافلاخلاف فى فساد ففسخ قبل الدخول ويمضى بعده صداق المثل (وضمنته) أى الزوجة أى ضمن الصداق فى هذه الأنكحة الفاسدة (بعد القبض) فيفسخ النكاح قبل البناء ونرد الصداق إن لم يفت وغوضه من قيمة أو مثل (ان فات) الصداق بيدها بحالة سوق فأعلى وإن بنى بها ردت الصداق الممنوع أو عوضه ورجعت صداق مثلها ومضى النكاح وهذا فى الفاسد لصداقه أو عقده وأثر خلا فى الصداق وأما الفاسد لعقده ولم يؤثر خلا فى الصداق كنكاح المحرم

الشديد اذ قد لا يرضى فلان
يبيع شئته ولو باصعاف
قيمتها (أو) تزوجها
ب(سمرتها) أى الدار فى
بيعها إن كانت لها أو شرائها
إن كانت لغيرها فلا يصح
النكاح للغرر اذ قد يسمر

وانكاحها نفسها بالاولى فصان صدافه منها بمجر دعهده كالصحيح ان هلك بيئته أو كان لا يغاب عليه والا فمن الذى بيده (أو) تزوجها (ب) شيء (منفصوب) من ماله (علماء) أى الزوجان قبل العقد أو حاله لدخولهما على اسقاط الصداق فيفسخ قبل البناء وعصى بعده
 صداق المثل (لا) يفسخ النكاح ان تزوجها بمنفصوب علمه (أحدها) دون الآخر سواء كان العالم الزوج أو الزوجة لانه ليس فيه
 دخول على اسقاط المهر وإذا أخذ المنفصوب قترج على الزوج بقيمته أو مثله (أو) وقع النكاح (باجتماعه مع) عقد (بيع) أو فرض
 أو قرأ أو شركة أو جمالة أو صرف أو مساقاة في عقد واحد فهو فاسد فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل وعلى الفساد الجهل
 بما يحض البضع وبنفاي أحكامهما فان النكاح مبنى على الكرامة وغيره مبنى على المشاحة وشواء سمي للنكاح ما يخصه أم لا فان فات
 المبيع فقط قبل البناء نحو التسوق أو غيرها ففيه القيمة فان بنى ثبت النكاح بصداق المثل والبيع بقيمة المبيع وان لم يحصل فيه مفوت
 لتسميته للنكاح المقصود ويلغز به فيقال بيع فاسد بمضى بالقيمة بلامفوت (كدار دفعها هو) للزوجة في نظير عصمتها ومائة دينار مثلا
 من ماله فبعض الدار مقابل للصعوبة وعقده نكاح وبعضها في مقابلة المائة وعقدها بيع فقد اجتمع النكاح والبيع في عقد واحد ففسدا
 (أو) دفعها (أبوها) أى الزوجة أو هى الزوج في مقابلة مائة من ماله للدار والعصمة فبعض المائة للعصمة وعقده نكاح وبعضها للدار
 وعقده بيع فقد اجتمعا في عقد واحد (وجاز) اجتماع النكاح مع البيع (من الأب) أى أب الزوجة أو منها للزوج (في) نكاح
 (التفويض) كان يقول بعثك دارى بمائة وزوجتك ابنتى تفويضهم الجواز ابن رشد من قول ابن القاسم لو قال تزوج بنتى ولك هذه
 الدار فحاز فليست هذه صورة المصنف لأن هذه جائزة ولو لم يصدقها الزوج الا هذه الدار (و) جاز (جمع امرأتين) أو ثلاث أو أربع
 في عقد واحد (سمى) الزوج المهر (٣١٥) (لهما) معا سواء تساوى المهران أولا (أو) سمي (لاحداهما) دون الأخرى أولا

يسمى مهر لكل منهما
 (وهل) جواز جمعها مطلق
 عن التقييد بتسمية صداق
 المثل لكل منهما أو
 لاحداهما والأخرى تفويض
 أو بكونهما معا تفويض
 لم يشترط في تزوج احدها

أَوْ بِمَنْصُوبٍ عِلْمَاهُ لَا أَحَدُهُمَا أَوْ بِاجْتِمَاعِهِ مَعَ بَيْعٍ كَدَارٍ دَفَعَهَا هُوَ أَوْ أَبُوهُمَا وَجَارٍ
 مِنَ الْأَبِ فِي التَّفْوِيزِ وَجَمْعُ امْرَأَتَيْنِ سَمَى لَهَا أَوْ لِأَحَدَاهُمَا وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ
 تَزْوِجَ الْأُخْرَى أَوْ إِنْ سَمَى صَدَاقَ الْمِثْلِ قَوْلَانِ وَلَا يُنَجِبُ جَمْعُهُمَا وَالْأَكْثَرُ
 عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَنْعِ وَالْفَسْخِ قَبْلَهُ وَصَدَاقُ الْمِثْلِ بَعْدُ لَا الْكَرَاهَةَ أَوْ تَضَمَّنَ اثْبَاتَهُ
 رَفْعَهُ كَدَفْعِ الْعَيْدِ فِي صَدَاقِهِ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ أَوْ يَدَارِ مَضْمُونَةٍ أَوْ بِأَلْفٍ

وان
 تزوج الأخرى بل (وان شرط) الزوج في تزوج احدها (تزوج الأخرى) حيث سمي لكل واحدة دون صداق مثلها
 أو سمي لاحداهما دونه وللأخرى صداق مثلها أو نكحها تفويضاً فبعض الصور الثلاث محل الخلاف (أو) جوازها مع الشرط المذكور حيث
 حصلت التسمية لكل واحدة منهما أو لاحداهما فقط (ان سمي) الزوج (صداق المثل) لكل واحدة منهما أو لاحداهما والأخرى تفويضاً
 أو أنكحها معا تفويضاً فان سمي لكل أقل منه أو لواحدة أقل منه والأخرى صداق مثلها أو تفويضاً فلا يجوز في الجواب (قولان)
 الأول لان سعدون والثاني لغيره كالابن عبدالسلام والتوضيح (و) في المدونة (لا يعجب) أى ابن القاسم (جمعهما) أى الزوجتين
 في مهر واحد لا يعلم ما يخص كل واحدة منه وسواء كان في عقد واحد أو عقدين وسواء كانتا حرتين أو أمتين لملك واحد أو لملكين
 أو احدهما حرة والأخرى أمة (والأكثر) من شراح المدونة (على التأويل) لقوله لا يعجبى (بالمع) أى التحريم (والفسخ)
 للنكاح (قبله) أى البناء (وصداق المثل بعده) أى البناء لأنه يؤدي للجهل بقدر صداق كل واحدة (لا) على تأويله
 (ب) الكراهة (تضمن اثباته رفعه) أى فسخ النكاح (كدفع العبد في صداقة) أى جعله صداقاً ثابتاً هذا النكاح وملك الزوجة زوجها
 انفسخ النكاح اذ من موانعه الملك فيفسخ قبل البناء ولا شىء لها (و بعد البناء تملكه) أى تملك الزوجة العبد وينفسخ النكاح أيضاً
 لان فساده لعقده لا لصداقه اذ لو كان فساده لصداقه لم يفسخ بعد الدخول ووجب فيه صداق المثل ولها أن تزوجه بعد خروجه عن
 ملكها بعق أو غيره و بعد استبرائها من مائه الفاسد ان كان وطئها (أو) تزوجها (بنار) مثلاً (مضمونة) أى غير معينة وهى
 في ملك غيره ولو وصفها أو في ملكه ولم يصفها فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بمهر مثلها (أو) تزوجها (بألف) من الدنانير مثلاً

على انه لازوجة له (وان كانت له زوجة) غيرها حال العقد (ف) الصداق (ألفان) فيفسخ قبل البناء للشك في قدر الصداق حال العقد ويثبت بعده بصدق المثل لانه فكاح برر (بخلاف) تزوجها (ألف) من الدنانير مثلاً بشرط أن لا يخرجها من بلدها أو لا يتزوج أو لا يتسرى عليها (ان) خالف الشرط و (أخرجها من بلدها أو تزوج) أو تسرى (عليها) (ف) الصداق (ألفان) فالكساح صحيح لعدم الشك في قدر المهر حال عقده وانما الشك في الزيادة بعده وعدمها والاصل عدمها وعدم التوفيق بالشرط (ولا يلزم) الزوج (الشرط) أي التوفيق به ومنه من تزوج ماشطة أو قابلة بشرط خروجها لصنعها فلا يلزمه الوفاء وانما تستحب التوفيق بالشرط فيهما (وكره) أي القدوم على الشرط المذكور الذي لا يقتضيه العقد ولا ينافيه للتجوير وكره عدم الوفاء به بعد وقوعه (ولا) تلزم الزوج (الألف الثانية) التي علقها الزوج على مخالفة الشرط (ان خالف) الزوج الشرط بأن أخرجها أو تزوج أو تسرى عليها وشبه في عدم اللزوم فقال (ك) قوله من في عصمته (ان أخرجتك) من بلدك أو بيتك أو تزوجت أو تسريت عليك (فلك) على (ألف) فان أخرجها فلا تلزم الألف (أو) ان سمي لها ألفين حال خطبتها (أسقطت) الرشيدة عن خاطبها (ألفا) منهما (قبل العقد) للكساح (على) شرط (ذلك) أي عدم اخراجها من بلدها أو بيتها أو تزوجها أو تسريه عليها وخالف ذلك باخراجها أو تزوجها أو تسريه عليها فلا ترجع عليه بالألف التي أسقطتها عنه (الا أن تسقط) عن زوجها (ما) أي شيئاً من صداقها الذي (تقرر) لها على زواجها بعقد النكاح عليه بأن عقد عليها بألفين مثلاً فأسقطت عنه ألفاً منهما (بعد العقد) على شرط ان لا يخرجها ولا يتزوج أو لا يتسرى عليها فان خالف بأن أخرجها (٣١١) أو تزوج أو تسرى عليها فلها الرجوع عليه بما أسقطته عنه

وَأَنْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ فَأَلْفَانِ بِخِلَافِ أَلْفٍ وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَلْفَانِ وَلَا يُلْزَمُ الشَّرْطُ وَكَرِهَ وَلَا الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ إِنْ خَالَفَ كَبَانَ أَخْرَجَتْكَ فَلَكَ أَلْفٌ أَوْ أَسْقَطْتَ أَلْفًا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تُسْقِطَ مَا تَقَرَّرَ بَعْدَ الْعَقْدِ بِلَا عَيْنٍ مِنْهُ أَوْ كَرَوْجِحِي أَخْتِكَ بِمِائَةٍ عَلَى أَنْ أَزَوِّجَكَ أَخْتِي بِمِائَةٍ وَهُوَ وَجْهُ الشُّغَارِ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَصَرِيحُهُ وَفُسِّخَ فِيهِ وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ وَعَلَى حُرِّيَّةٍ وَلَدِ الْأُمَةِ أَبَدًا وَلَهَا فِي الْوَجْهِ مِائَةٌ وَخَمْرٌ أَوْ مِائَةٌ وَمِائَةٌ لِمَوْتٍ أَوْ فِرَاقٍ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى وَصَدَاقُ الْمِثْلِ وَلَوْ زَادَ

مقابلة حلفة وقد حنث في يمينه فيلزمه موجبها من عتق أو طلاق وان كان حلفه بالله مثلاً مما فيه كفارة وحنث بالخالفة فلها الرجوع عليه لسهولتها (أو كزوجتي أختك) ونحوها مما لا جبر له عليها وأولى من له خبرها كبناتك وأمتك (بمائة) مثلاً من نحو الدنانير (على) شرط (أن أزوجك أختي) مثلاً أو ابنتي أو أمتي (بمائة) مثلاً من نحو الدراهم (وهو) أي هذا الكساح (وجه الشغار) أي المسمى بهذا الاسم وهو فاسد يفسخ قبل البناء ويمضي بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل (وان لم يسم) لواحدة منهما صداق وشرط في تزوج احدها تزوج الأخرى وجعل تزويج كل منهما مهر للأخرى كزوجتي بنتك على أن أزوجك بنتي (ف) هذا الكساح (صريحه) أي الشغار أي المسمى بهذا الاسم وهو فاسد (وفسخ) الكساح قبل الدخول وبعده أبداً (فيه) أي الصريح الذي لا صداق فيه ولها بعد البناء صداق مثلها ان كان عدم المهر في المراتين بل (وان في واحدة) كزوجتي بنتك بمائة على أن أزوجك بنتي وهذا يسمى مركب الشغار فالمسمى لها يفسخ نكاحها قبل البناء ويمضي بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل والتي لم يسم لها يفسخ نكاحها أبداً ولها بعد البناء صداق مثلها (و) فسخ الكساح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الأمة) الزوجة فيفسخ (أبداً) أي قبل الدخول وبعده ولو طال لان بعض المهر في مقابلة حرية ولدها فأشبهه ببعده قيل وجوده وهو ممنوع للفرار (ولها) أي الزوجة (في الوجه) أي وجه الشغار الأكثر من المسمى وصداق المثل ان كان الزوج دخل بها ولا يفسخ الكساح (و) لها في زوجها (بمائة) من نحو الدنانير (و) نحو (خمر أو) (بمائه) حالة من نحو الدنانير (ومائة) مؤجلة بمجهول (لموت أو فراق الأكثر من المسمى) الحال (و) من (صداق المثل) ولا ينظر لنحو الحمر ولا للموحد بمجهول ان لم يرد صداق المثل على المجموع بل (ولو زاد) صداق المثل

(على الجميع) أى المائة الحالة والمائة المؤجلة بمجهول بأن كان مائتين وخمسين مثلاً فتأخذه حالاً وقال ابن القاسم لا تزاد على المائتين فتأخذها حالتين ولا تعطى الزائد لأنها رضية بالمائة لاجل مجهول فأخذها حالة أحسن لها فلو كان صداق مثلها مائتين أو مائة وخمسين أخذته لأنه أكثر من المسمى الحال وهو المائة الحالة (وقدر) أى صداق المثل أى اعتبر قدره الذى يقابل بالمسمى (بالتأجيل) بالأجل (المعلوم) لبعضه (ان كان فيه) أى المسمى مؤجل بأجل معلوم فان كان سمي لهامائة حالة ومائة مؤجلة بأجل معلوم ومائة مجهولة الأجل قيل ماصداق مثلها على ان فيه مائة مؤجلة بذلك الأجل المعلوم فان قيل مائتان فقد ساوى المسمى صداق مثلها فتأخذ مائة حالة ومائة الى الأجل المعلوم وكذا ان قيل مائة وخمسون وان قيل ثلثمائة أخذت مائتين حالتين ومائة الى الأجل المعلوم ولما قدم ان لها في وجه الشغار الأكثر من المسمى وصداق مثلها وظاهره كان من الجانبين أو من احدها وهو ظاهر المدونة أيضاً ولكن تأولها ابن لبابة بحملها على الأول فقط أشار له بقوله (وتؤولت) أى فسرت المدونة (أيضاً) أى كما فسرت بحملها على ظاهرها من عموم التسمية لهما واحداً فقط وهذا تأويل ابن أبى زيد وتأويلها ابن لبابة (فيما اذا سمي) الزوج الصداق (لاحداً) ولم يسم للأخرى صداق وشرط في تزوج احدهما تزوج الأخرى وهو مركب الشغار (ودخل) الزوج (بالمسمى لها) وصلة تؤولت (بصداق المثل) سواء زاد على المسمى أولاً (وفي منعه) أى النكاح أو الصداق (بمنافع) لدار أو دابة أو ورق في عقد اجارة لا في عقد جعل فيمنع اتفاقاً لان المجهول له له الترتك متى شاء فهو نكاح بخيار والنكاح بخيار ممنوع (و) في منعه (بتعليمها) أى الزوجة (قرآناً) محدوداً بحفظ (و) في منعه (باحجاجها) أى السفر معها للحج فيفسخ في هذه الصور وهى النكاح بمنافع والنكاح بتعليمها قرآناً والنكاح باحجاجها والفسخ قبل البناء ويمضى بعده (٣١٢) ولها صداق مثلها (ويرجع) الزوج على الزوجة (بقيمة) أى اجرة مثل (عمله)

على الجميع وقدّر بالتأجيل المعلوم ان كان فيه وتؤولت أيضاً فيما إذا سمي لاحداً ودخل بالمسمى لها بصداق المثل وفي منعه بمنافع وتعليمها قرآناً واحجاجها ويرجع بقيمة عمله للفسخ وكراهته كالمعاقبة فيه والأجل قولان وان أمره بألف عتيها أولاً فزوجه بألفين فان دخل فبلى الزوج ألفاً وغرم الوكيل ألفاً ان تمضى باقرار أو بينة ولا فتحلف هى ان حلف الزوج وفي تحليف الزوج له ان نكح وغرم ألف

من منافع وتعليم قرآن واحجاج من ابتدائه (الفسخ) أى للاجارة قبل البناء أو بعده واما النكاح فلا يفسخ بعده هذا والمشهور انه لا يفسخ قبله أيضاً ويمضى بالمنافع وان منع ابتداء للاختلاف فيه

الثانية

فالمناسب ابدال قوله ويرجع بقيمة عمله للفسخ بقوله ويمضى بها بعد وقوعه قبل البناء وبعده للاختلاف فيه قال

ابن الحاجب وفي كونه بمنافع كخدمته مدة معينة أو تعليمه قرآناً منعه ما لك رضى الله تعالى عنه وكراه ابن القاسم وأجازه أصبغ وان وقع مضى على المشهور (وكراهته) أى النكاح بمنافع عطف على منعه وشبه في الكراهة فقال (كالمعاقبة فيه) أى الصداق فتكره وهى تختلف باختلاف أحوال الناس فربما رأى المهر بالنسبة لها كثيراً وان كان قليلاً في نفسه وكذا الرجال فالرخص والغاوفيه باعتبار حال الزوجين والمغفلة ليست على بابها لانه لا يطلبه الزوج بل الزوجة ووليها (والاجل) في الصداق مشبه بما قبله في الكراهة فيكره تأجيله الى أجل معلوم لثلاث ذرية للناس الى النكاح بلا صداق ويظهرون انه مؤجل (قولان) في النكاح بمنافع (وان أمره) أى أمر الزوج وكيه ان يزوجه (بألف) مثلاً من نحو الدنانير سواء (عتيها) أى الزوجة بأن قال له وكلتك على أن تزوجني فلانة بألف (أولاً) أو لم يعين الزوج الزوجة لوكيله بأن قال له زوجني امرأة بألف (فزوجه بألفين) مثلاً ولم يعلم أحد الزوجين بتعدى الوكيل قبل العقد ولا حاله (فان) كان (دخل) الزوج بالزوجة قبل علم كل منهما بتعديه (فعلى الزوج ألف وغرم الوكيل) للزوجة (ألفاً ان تعدى) أى ثبت تعدى الوكيل (باقرار) منه (أو بينة) حضرت توكيل الزوج له بألف (والا) أى وان لم يثبت تعدى الوكيل باقرار ولا بينة (فتحلف هى) أى الزوجة ان عقد النكاح بألفين (ان حلف الزوج) انه لم يوكل الا بألف فهو المبدأ باليمين لرد دعوى الوكيل انه وكله بألفين ثم يحلف الوكيل انه أمره بألفين فان شكك حلفت ان العقد بألفين وغرم الوكيل الألف الثانية فان حلف الوكيل بعد حلف الزوج سقطت الألف الثانية وهذا ان حققت عليه الدعوى والاغرمته الألف الثانية بمجرد نكوله بعد حلف الزوج (وفي تحليف الزوج له) أى الوكيل (ان نكح) الزوج (وغرم) الزوج لها بنكوله (الألف)

(الثانية) فان حلف استقر الغرم على الزوج وان نكل الوكيل غرم للزوجة الألف الثانية التي غرمها للزوجة حين نكل وهذا قول أصبغ وعدم تحليفه أى عدم تحليف الزوج الوكيل وهو قول محمد بن المواز فان قال قول أصبغ غلط لان الوكيل لو نكل لا يحكم عليه الا بعد عين الزوج والزوج قد نكل عن اليمين فكيف يحلف الوكيل (قولان) منشؤها هل عين الزوج لتصحيح قوله فقط أولا ولا بطلان قول وكيله فتحليفه الوكيل اذا نكل على الأول وعدمه على الثانى وذكر مفهوم ان دخل فقال (وان لم يدخل) الزوج بالزوجة ولم يعلم أحدهما بالتعدى حال العقد (ورضى أحدهما) أى الزوجين بقول الآخر (لزم) النكاح الزوج (الآخر) فان رضى الزوج بألفين لزم الزوجة وان رضى بألف لزم الزوج سواء ثبت تعدى الوكيل باقراره أو بينة أولا لانه لم يحصل بتعديه تفويت (لا) يلزم النكاح الزوج (ان التزم الوكيل) الألف الثانية ولو رضى الزوجة لتضرره بزيادة النفقة ولحقوق المنة الا ان يلتزم الوكيل (الألف) لدفع العار عن نفسه بفسخ عقد تولاه أو لدفع العداوة بينه وبين أهل الزوجة ولا ضرر على الزوج بزيادة النفقة فيلزمه النكاح (و) ان لم يدخل ولم يرض أحدهما بقول الآخر (فـ) (لكل) من الزوجين (تحليف الآخر) فلها تحليفه ما أمر الا بألف وله تحليفها ما رضىت الا بألفين (فما) أى الحال الذي يفيد اقراره أى من توجهت عليه اليمين من الزوجين وهو التحليف والرشد فلا يحلف صبي ولا سفیه ولا رقيق وقيل الحال الذي يفيد اقراره فيه عدم البينة وان قوله (ان لم تقم بينة) للزوج انه ما أمر الا بألف ولا للزوجة انها ما رضىت الا بألفين بيان لقوله فيما يفيد (٣١٣) اقراره وهذا هو الذى يفيد التوضيح (ولا

ترد) اليمين للتوجه على أحدهما ان نكل عنها ويلزمه النكاح بما قاله الآخر بمجرد نكله (ان اتمه) أى اتمه الطالب المطالب فان حقق دعواه عليه ونكل المطالب وترد على الطالب فان حلف قضى له وان نكل أيضا

الثَّانِيَّةُ قَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضِيَ أَحَدُهُمَا لَزِمَ الْآخَرُ لَا إِنْ لَزِمَ الْوَكَيلُ الْأَلْفَ وَلِكُلِّ تَحْلِيفٍ الْآخَرُ فِيمَا يُفِيدُ إِقْرَارَهُ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيْنَةٌ وَلَا تُرَدُّ إِنْ أَتَمَّهُ وَرُجِّعَ بِدَاءَةِ حَلْفِ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ إِلَّا بِأَلْفٍ ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفَسْخُ إِنْ قَامَتْ بَيْنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ بِأَلْفَيْنِ وَالْأُفَّ فَكَلاخْتِلَافٍ فِي الصَّدَاقِ وَإِنْ عَلِمَتْ بِالتَّعْدَى فَأَلْفٌ وَبِالْمَكْسِ أَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ كُلُّهُ وَعَلِمَ بَعْلُهُ الْآخَرَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَأَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ بَعْلُهَا فَقَطْ فَأَلْفٌ وَبِالْمَكْسِ أَلْفَانِ وَلَمْ يَلْزَمْ تَزْوِيجُ آذَنَةٍ غَيْرِ مُجْتَبَرَةٍ بِدُونِ صَدَاقِ الْمَثَلِ

(٤٠ - جواهر الاكلیل - أول) فـ (كحلف الاول) (ورجح) ابن يونس من عند نفسه (بداءة حلف الزوج) على انه (ما أمره) أى ما أمر وكيله ان يزوجه (الا بألف ثم) بعد حلفه (للرأة الفسخ) للنكاح أو الرضا به بألف (ان قامت) أى شهدت لها (بينة على التزويج) من الوكيل (بألفين) وان نكل الزوج لزمه النكاح بألفين (والا) أى وان لم يكن لها بينة على التزويج بألفين كالا بينة له على انه لم يأمر الا بألف أو أقام كل منهما بينة على دعواه (فـ) الحكم هنا (كـ) الحكم في (الاختلاف في) قدر (الصداق) من حلف كل منهما وبداءة المرأة لانها بائنة فتحلف ان العقد بألفين ثم للزوج الرضا بهما أو الحلف ما أمره الا بألف فان حلف ولم ترض فسخ النكاح ونكلوها كحلفهما في الفسخ ويقضى للحالف على التناكل (وان علمت) الزوجة قبل العقد أو البناء (بالتعدى) من الوكيل في عقده بألفين ومكنت من العقد والبناء (فـ) (الصداق) (ألف) ويثبت النكاح لرضاها به (و بالعكس) أى علم الزوج بتعدى وكيله وعقده بألفين ودخل بها فالصداق (ألفان) لرضاها بهما (وان علم كل) من الزوجين بتعدى الوكيل في عقده بألفين (وعلم) كل منهما (بعلم الآخر) بالتعدى (أو لم يعلم) أحدهما علم الآخر (فـ) (الصداق) (ألفان) تعليلها لعلمه على علمها (وان علم) الزوج (بعلمها) بالتعدى (فقط) أى ولم تعلم الزوجة بعلمه به (فـ) (الصداق) (ألف و بالعكس) أى علمت بعلم الزوج بالتعدى ولم يعلم بعلمها به (فـ) (الصداق) (ألفان) ابن عرفة ومن بنى منهما منفردا بعلم العدا لزمه دعوى صاحبه (و) ان أذنت امرأة غير مجبرة لوليها في تزويجها ولم تسم له قدر مهرها فزوجها بدون مهر مثلها (لم يلزم تزويج) امرأة (آذنة) أى التي أذنت في تزويجها ولم تسم قدر الصداق (غير مجبرة) أى على الزوج وصلة التزويج (بدون صداق المثل) سواء علم الزوج بتعدى الوكيل أولا وذكر غير مجبرة لزيادة الايضاح اذ هو لازم لكونها آذنة وان اتفقنا في

السر على قدر من الصداق وعقد على أكثر منه في العلانية ثم تنازع فقال الزوج انما يلزم ما اتفقنا عليه في السر وقال الولي والروجة لرمك ما عقدنا عليه في العلانية (وعمل بصداق السر) القليل (إذا أعلننا) أي أظهر الزوجان أو الزوج والولي صداقا (غيره) رائدا عليه تفاخرا وتباها (وحلفته) أي حلفت الزوجة على الزوج (ان ادعت) الزوجة على الزوج (الرجوع عنه) أي صداق السر القليل الى صداق العلانية الكثير فان حلف عمل بصداق السر وان نكل حلفت على الرجوع وعمل بصداق العلانية فان نكلت عمل بصداق السر وتحلفه في كل حال (الا بينة) تشهد (ان) الصداق (العلن) أي المظهر عند العقد (لا أصل) أي صحة (له) وانما ذكر للإبهة والفخر فلا تحلفه ويعمل بصداق السر (وان تزوج ثلاثين دينارا مثلا) عشرة نقدا وعشرة إلى أجل (معلوم غير بعيد جدا) (وسكتا) أي الزوجان أو الزوج والولي (عن عشرة) أي لم يذكر كونها حالة أو مؤجلة (سقطت) العشرة المسكوت عنها من المهر لان تفصيله ببعض نسخ اجماله الكثير (و) كتابة الموثق في وثيقة النكاح (نقدها) بفتحات أي نقد الزوج الزوجة (كذا) من صداقها عشرة (مقتض لقبضه) أي ذلك القدر من الزوج فهو شاهد للزوج في دعواه النقدها ولو لم يأتها فان كتب الموثق نقده بسكون القاف فلا يقتضي القبض لان للتبادر منه حاله المقابل لمؤجله وهذا كله قبل البناء واما بعده فالقول له كما يأتي (وجاز نكاح التفويض والتحكيم) وفسرها بقوله (عقد النكاح) (بلاذ كرمهر) لانما جعلا مفسرهما بالقدر المشترك بينهما وهو عدم ذكر المهر ولكل منهما فصل يميزه عن الآخر فيمتاز التفويض بأنه لم يصرف قدر مهره لحكم أحد والتحكيم بصرفه لحكم أحد فحقيقة نكاح التفويض عقد بلاذ كرمهر ولا اسقاطه ولا صرفه لحكم أحد الباجي هو جائز اتفاقا وصفته أن يصرح بالتفويض أو يسكتا عن المهر قاله أشهب وابن حبيب ونقله ابن عرفة ونكاح التحكيم عقد نكاح (٣١٤) بلاذ كرمهر ولا اسقاطه مع صرفه لحكم أحد وأجازه الامام مالك

وَعَمِلَ بِصَدَاقِ السَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا غَيْرَهُ وَحَلَفْتَهُ إِنْ ادَّعَتْ الرِّجُوعَ عَنْهُ إِلَّا بَيِّنَةً أَنْ
الْمُعْلَنَ لَا أَصْلَ لَهُ وَإِنْ تَزَوَّجَ ثَلَاثِينَ عَشْرَةَ نَقْدًا وَعَشْرَةَ إِلَى أَجَلٍ وَسَكَّتَا
عَنْ عَشْرَةِ سَقَطَتْ وَنَقَدَهَا كَذَا مُقْتَضٍ لِقَبْضِهِ وَجَازَ نِكَاحُ التَّفْوِيزِ وَالتَّحْكِيمِ
عَقْدٌ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ بِلَا وَهْبٍ وَفُسْخَ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا قَبْلَهُ وَصَحَّ أَنَّهُ زِنَا
وَاسْتَحَقَّتْهُ بِالْوَطْءِ لَا بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ إِلَّا أَنْ يَفْرُضَ وَتَرْضَى وَلَا تُصَدَّقُ فِيهِ
بَعْدَهُمَا وَلَهَا طَلَبُ التَّقْدِيرِ وَلِزِمَ فِيهِ وَتَحْكِيمُ الرَّجُلِ إِنْ فَرَضَ الْمَثْلَ وَلَا يُلْزَمُهُ

ورجع البه ابن القاسم
رضي الله تعالى عنهما (بلا
وهبت) أي بأنكحت
وزوجت لابن وهبت بلا
ذكر مهر لاحقيقة ولا حكما
فهو فاسد يفسخ قبل
البناء ويثبت بعده بمهر
المثل فان عقد بوهبت مع
ذكر مهر حقيقة أو حكما

كالتفويض صح لانه ليس من اسقاط المهر (وفسخ) أي النكاح (ان وهبت) أي المرأة
(نفسها) أي وهبها وليها للزوج ولم يقصد بها اسقاط المهر ولا عقد النكاح بل تملك ذات المرأة للرجل فهو فاسد فيفسخ (قبله)
أي البناء ويمضي بعده بصداق مثلها فهذه غير التي قبلها لأن تلك قصد الولي بها هبة الصداق وقصد به هبة نفس المرأة لا اسقاط المهر ولا
النكاح ابن حبيب والحكم فيها أيضا الفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل واعترضه الباجي فقال يفسخ قبل البناء وبعده وهو زنا
بحب الخد به ولا يلحق الولد به واليه أشار بقوله (وصحح انه) أي العقد هبة نفس المرأة (زنا) موجب للحد والتفريق بينهما أبدا
ولا يلحق به الولد وفي المدونة لابن وهب هبة المرأة نفسها الرجل لا تحل لانه خاص به صلى الله عليه وسلم فان أصابا فارق بينهما وعوقبا
ولهما المهر بمجهاتهما ربيعة يفرق بينهما ونعاض اه (واستحقته) أي الزوجة مهر المثل في نكاح التفويض (بالوطء) من زوجها
البالغ وهي مطيقة ولو حراما كفي حيض أو دبر (لا) تستحق الزوجة مهر مثلها في نكاح التفويض (موت) للزوج أو لها قبل
البناء وان ورث الحي منهما الميت (أو طلاق) قبل البناء في كل حال (الأن يفرض) أي يقدر الزوج صداقا دون صداق مثلها
(وترضى) الزوجة الرشيدة بما فرضه الزوج ثم يموت فستحقه كله أو يطلقها قبل البناء فلها نصفه وان فرض لها دون المثل ثم طلقها أو
مات قبل البناء فادعت انها كانت رضية به قبل موته وطلاقة فانها تنهم (ولا تصدق) أي الزوجة (فيه) أي الرضا بما فرضه (بعد)
أحد (ها) أي الموت والطلاق (ولها) أي الزوجة (طلب التقدير) أي بيان قدر المهر في نكاح التفويض والتحكيم قبل البناء
ويكره لها تمكينه من نفسها قبله (ولزمها) أي الزوجة الرضا بما فرض لها (فيه) أي نكاح التفويض (و) في (تحكيم
الرجل) أي الزوج (ان فرض) الزوج فيهما لها (المثل) أي مهر مثلها (ولا يلزمه) فله تطبيقها ولا شيء عليه وله فرض أقل

وهل

منه فلا يلزمها وليس المراد لا يلزمه ما فرضه لانه لزمه بمجرد فرضه فان كان المثل لزمها أيضا وان كان دونه فلا يلزمها (وهل تحكيمها) أي الزوجة في تقدير المهر (وتحكيم الغير) أي غير الزوجة فيه سواء كان وليا أو أجنبيا (كذلك) أي كتحكيم الزوج في أنه ان فرض المثل لزمها ولا يلزمه فرضه ابتداء (أو ان فرض) المحكم (المثل لزمها) أي الزوجين الرضا به (و) ان فرض صداقا (أقل) من المثل (لزمه) أي الزوج (فقط) أي دون الزوجة فلا يلزمها وتخير في الرضا به وعدمه (و) ان فرض (أكثر) منه (فالعكس) أي يلزمها فقط ويخبر فيه الزوج (أو لا بد من رضى الزوج والمحكم) سواء كان الزوجة أو غيرها فيلزمها ما رضى به ولو أقل من المثل (وهو الأظهر) عند ابن رشد من الخلاف في الجواب (تأويلات) ثلاثة الأول لابن القاسم وأصنع وابن عبد الحكم والثاني للقباسي والثالث لأبي محمد وابن رشد وغيرهما (و) جاز في نكاح التفويض (الرضى بدونه) أي صداق المثل (ك) امرأة (لمرشد) أي التي رشدها عجزها بعد بلوغها وتجرتها بحسن تصرفها في المال بشهادة عدلين على رفع حجره عنها وإطلاق التصرف لها (و) جاز الرضى بدونه (للأب) في جبرته والسيد في أمته قبل الدخول بل (ولو بعد الدخول) بهافي السأتين (و) جاز الرضى بدونه (للوصى) في محجورته بشرط كون رضاه (قبله) أي الدخول حيث كان صلاحها كرجاء حسن عشرة زوجها لها (لا) يجوز الرضا بدونه للبكر (المهمل) التي مات أبوها ولم يوص عليها ولم يقدم القاضي عليها مقدما يتصرف لها (وان) تزوج صحيح امرأة مسلمة حرة تفويضا (فرض) لها صداقا (في مرضه) الذي مات فيه قبل وطئها (ف) الذي فرضه (وصية لوارث) وكل وصية لوارث باطلة لأنها ترثه بالنكاح الصحيح ولا تستحق صداقا بموته قبل بناءه بهافي محض عطية لوارث فان أجازها باقية الورثة فعطية (٣١٥) منهم وترثه على كل حال (وفي)

عقده وهو صحيح تفويضا على المرأة (الذمية) أي السكتانية الحرة (والأمة) المسلمة وفرض لها صداقا في مرضه ومات منه قبل البناء (قولان) أحدهما لا شيء لسكناهما لانه انما فرض للوطء ولم يحصل فلم يفرضه على انه

وَهَلْ تَحْكِمُهَا وَتَحْكِمُ الْغَيْرَ كَذَلِكَ أَوْ إِنْ فَرَضَ الْمَثْلَ لِرِمَا وَأَقْلَ لَزِمَهُ قَطُّ
وَأَكْثَرُ فَالْعَكْسُ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ رِضَا الزَّوْجِ وَالْحَكْمُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ تَأْوِيلَاتُ
الرِّضَا بِدُونِهِ لِلْمُرْشِدَةِ وَاللَّابِ وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ وَالْوَصَى قَبْلَهُ لَا الْمُهْمَلَةُ
وَأَنْ فَرَضَ فِي مَرَضِهِ فَوْصِيَّةً لَوَارِثٍ فِي الذَّمَّةِ وَالْأَمَةِ قَوْلَانٍ وَرَدَّتْ زَائِدَةُ
الْيَتِيمِ إِنْ وَطِئَ وَلَزِمَ إِنْ صَحَّ لَا إِنْ أُرِيتَ قَبْلَ الْفَرَضِ أَوْ أَسْقَطَتْ شَرْطًا قَبْلَ
وُجُوبِهِ وَمَهْرُ الْمَثْلِ مَا يَرْتَبُ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا بِاعْتِبَارِ دِينٍ وَجَمَالٍ وَحَسَبٍ وَمَالٍ
وَبَلَدٍ وَأَخْتِ شَقِيْقَةٍ أَوْ لَابِ

وصية بل على انه صداق كوهي لاستحقاقه بموته ثانيهما لها ما فرضه ولوزاد على مهر مثلها لأنها غير وارثة من الثلث فله المواق عن الأخمي وأبو الحسن عن ابن يونس والمصنف في التوضيح (و) ان عقد في صحته تفويضا على حرة ولو سكتانية أو على أمة مسلمة وفرض لكل أزيد من مهر مثلها في مرضه (ردت زائدة المثل) فقط لزوما إلا أن يجزئه باقية الورثة (ان وطئ) ومات ولها مهر مثلها من رأس ماله (ولزم) الزائد على مهر المثل (ان صح) من مرضه الذي سمي فيه صحة بينة ثم مات ولو عدم موتها فيستحقه وارثها (لا) يلزم الرشيدة إبراؤها الزوج من الصداق في نكاح التفويض (ان أبرأت) الرشيدة زوجها من جميع صداقها أو بعضه (قبل الفرض) ثم فرض لها لأنها أسقطت حقا قبل وجوبه وأشعر كلامه بأنه قبل البناء لأنه بعده ليس إبراء قبل الفرض إذ البناء وجب لها مهر مثلها (أو أسقطت) الرشيدة عن زوجها (شرطا) شرطه لها في عقد النكاح لها إسقاطه كأن تزوج عليها أو أخرجهما من بلدها أو بيتها فأمرها بيدها فأسقطته (قبل وجوبه) لها بتزوجه عليها أو إخراجها وبعدها وجوبه وهو عقده عليها فلا يلزمها إسقاطه فان تزوج عليها أو أخرجهما فأمرها بيدها (ومهر المثل ما) أي القدر من المال الذي (يرغب) أي يرضى (ب) دفعه (له مثله) أي الزوج في الغنى والفقر والتوسط بينهما والقراءة والاجتبية والحسب والنسب (في) تزوجه مثلها (أي) الزوجة (باعتبار) أي النظر إلى (دين) كإسلام ويهودية ونصرانية ومحافظة على امتثال المأمورات واجتناب النهيات وعدمها (وجمال) ظاهري وباطني كحسن خلق وعدمه (وحسب) أي ما يحسب في المفاخرة من صفات الأصول كعلم وكرم وشجاعة ومروءة وهذا في المسلمة وأما السكتانية فيعتبر فيها المال والجمال لا الدين والحسب حيث كان أصولها كفارا وكذا الأمة المسلمة (ومال) لها (وبلد) لها من مصر وريف وبدو (و) مهر (أخت شقيقة أولاب) موافقة لها في الصفات المتقدمة لأخت لأن من نسب آخر

(لا) باعتبار مهر (الامو) لامهر (العمة) أى أخت أبيها من أمه وأما شقيقتها وأخته من أبيه فيعتبر مهرهما (و) اعتبر في تقدير مهر النثل (في) النكاح (الفاسد يوم الوطء) لا يوم العقد لأنه معدوم شرعا وهو كالمعدوم حسا (و) ان وطئ غير حليلته مرارا يظهر حليلته لزمه مهر مثلها يوم وطئها (و) (انحد) أى انحدولا لا يتعدد (المهر) بعدد الوطء في مرة واحدة (ان اتحدت الشبهة) بالنوع بأن ظنها في كل مرة زوجته أو أمته ولو تعددت بالشخص بأن وطئها مرة طائفاً بها زوجته هند ووطئها أخرى يظهر أن زوجته دعد ووطئها أخرى يظهر أن زوجته عائشة فعليه مهر واحد وكذا ان أشبت عليه مرارا بأماته ولو كثرت ومثله بقله (كالغالب ب) وطء امرأة غير حليلته (و) (غير عالمة) بأنه غير حليلها الغلطها أيضا ووطئها أكثر من مرة وفي كل مرة يظهر أن زوجته أو أمته فعليه مهر واحد واستظهر ابن عرفة تعدده بتعدد الزوجات قياسا على مسائل الفدية ومفهوم الشرط تعدده بتعدد نوع الشبهة بأن ظنها مرة زوجته ومرة أمته فشبهة النكاح نوع وشبهة الملك نوع آخر (والا) أى وان لم يتحد نوع الشبهة كأن يوطئها مرة يظهر أن زوجته ومرة أخرى يظهر أن أمته (تعدد) للمهر عليه بعدد الظن ومما فيه التعدد ووطئها يظهر أن زوجته فاطمة ثم طلق فاطمة طلاقا بائنا ثم تزوجها ثم وطئ موطوءة الأولى يظهر أن زوجته فاطمة أيضا كما استظهره ابن عرفة وهو جار على إيجاب اختلاف سبب الفدية تعددها حسب ما مر في الحج وشبهه في التعدد فقال (كالزنا بها) أى غير العاملة الحرة ولو ظنها أمه بأن كانت نائمة أو معتقدة في كل مرة أنه زوجها فباعتد عليه المهر بعدد وطئها ودل قوله كالزنا أنه لا غلط عنده بل محض تعدد ولذا كان تشبيها وتسميته زنا باعتبار حال الرجل لا باعتبار حالها (أو) الزنا (ب) الحرة (المكرهة) بفتح الراء على وطئها في تعدد مهرها على واطئها ولو كان مكرها بالفتح لأن انتشاره دليل اختياره وطوعه باطنا فلا يعذرو ويحذف على قول الأكثر فإن أعدم واطئها وكان مكرها بالفتح أخذته من مكرها ولا يرجع به على واطئها أن أيسر ومفهوم المكرهة أن الزنا بطائفة عالمة لا يوجب لها مهر أو هو كذلك (وجاز) في عقد النكاح (شرط ان لا يضر) (٣١٦) الزوج (بها) أى لا يحصل منه اضرار لها (في عشرة) أى معاشرة (أو كسوة

لأ الأم والعمة وفي الفاسد يوم الوطء واتحد المهر إن اتحدت الشبهة كالغالب بغير عالمة والأ تدد كالزنا بها أو بالمكرهة وجاز شرط أن لا يضر بها في عشرة أو كسوة ونحوهما ولو شرط أن لا يوطئ أم ولد أو سرية لزم في السابقة منهما على الأصح لآى أم ولد سابقة في لا أسرى ولها الخيار ببعض شروط ولو لم يقل إن فعل شيئا منها وهل تملك بالعقد النصف فزيادته كنتاج وغلة ونقصانه لهما

ونحوها) من كل ما يقتضيه العقد ولا ينافيه كنفقة وسكنى فإن كان لا يقتضيه حرم ان نافاه والا كره وقد أشار للمكروه بقوله ولا يلزم الشرط وكره للحرام بقوله أو على شرط يناقض

ويجوز شرطه عليها أيضا ان لا تضره في ذلك (ولو شرط) الزوج زوجته (ان لا يوطئ) معها (أم ولد) له (أو سرية) وعليهما وان فعل ذلك كانت طائفا أو أمرها بيدها أو كانت الموطوءة حرة (لزم) الشرط الزوج (في) أم الولد والسرية (السابقة منهما) على الشرط (على الأصح) وأولى في اللاحقة (لا) يلزمه شيء (في) وطء (أم ولد سابقة في) حلقه لزوجته (لا أسرى) وفيه أنه لا مفهوم لأم ولد إذا السرية كذلك فيلزم في اللاحقة منهما لا في السابقة منهما على قول سحنون الذى مشى عليه المصنف وهو ضعيف والمذهب قول ابن القاسم أنه يلزم في السابقة منهما واللاحقة لأن التسرى الوطء فحكم شرطه عدمه حكم شرطه عدم الوطء وأما ان شرط أنه لا يتخذ عليها أم ولد أو سرية فلا يلزم السابقة منهما لأن الاتحاد التجديد والاحداث (و) ان شرط على الزوج أنه لا يتزوج ولا يتسرى على زوجته ولا يخرجها وان خالف فأمرها بيدها وفعل بعض ذلك (في) (لها الخيار) في فراقه وعدمه (ب) بسبب مخالفتها في (بعض شروط) بان تزوج أو تسرى عليها أو أخرجها ان قال حال الاشتراط ان فعل شيئا منها فأمرها بيدها بل (ولو لم يقل ان فعل شيئا منها) أى الأشياء التى اشترط عليه عدم فعلها فلها الخيار بفعله بعضها في صورتين احدها عطفها بالواو ثم يقول ان فعلت شيئا منها فأمرك بيدك والثانية كذلك الا أنه لم يقل ان فعلت شيئا منها بأن قال مشى تسرى وتزوج عليك وأخرجتك فأمرك بيدك ومثل هذا كتابة الموثق أنه شرط على نفسه شروطا معينة وشرط لها الخيار بمخالفتها فلها الخيار بمخالفتها في بعضها وهذا موافق لقوله في الخمين وبالعوض ولكنه ضعيف والمذهب أنه لا خيار لها في الشروط المعطوفة بالواو ولم يقل ان فعلت شيئا منها الا بفعله جميعها وعلى هذا القرأى في شرح التنقيح (وهل تملك) الزوجة (بالعقد النصف) من المهر ولا تملك النصف الآخر الا بالدخول أو الموت فان طلقها قبل البناء وتشطر المهر (فزيادته كنتاج) أى أولاد للصدائق (وغلة) للصدائق (ونقصانه) أى الصدائق بنحو سرقة (لهما) أى الزوجين راجع

لزيادة (وعليهما) أي الزوجين راجع للنقص البتاني الذي دل عليه كلامهم انه انما محله اذا طلقتها قبل البناء ولذا قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشطر الخ كصنيع ابن الحاجب وأما ان فسخ قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه وان دخل بها أو مات أحدهما فالزيادة لها والنقص عليها (أولا) تملك الزوجة بالعقد النصف أي لا تملك شيئا وبه قرر التثاني لانه الذي شهره ابن شاس فزيادته له ونقصه عليه فاذا طلقتها قبل البناء وقد تلف فيدفع لها نصف قيمته وان زاد فهي له وتملك الجميع فهم الماهل وعليها فيه (خلاف) ذكر ابن الحاجب وان عرفة وغيرها الخلاف في انها هل تملك بالعقد النصف أو الجميع وفرعوا عليها هل الغلة بينهما أولها وشهره ابن شاس انها لا تملك بالعقد شيئا ولم يفرع عليه ان الغلة للزوج (و) ان وهبت أو أعتقت الزوجة الصداق ثم طلقت قبل البناء فهيها واعتاقها ماضيان فد (عليها نصف قيمة) الصداق (للهوب) منها (والعتق) معتبرة (يومهما) أي الهبة والاعتاق لانه يوم التفويت والادخام كالهبة (و) ان باعت الزوجة الصداق وطلقت قبل البناء فعليها (نصف الثمن) الذي باعت به الصداق (في البيع) بغير محابة والا فله الرجوع عليها بنصف المحابة ومضى البيع فيهما وان لم يفت البيع (ولا يرد العتق) للصداق من الزوجة (الا أن يرد الزوج) قبل طلاقها أو بعده ان لم يعلمه الا بعده واستمر عسرهما الى الطلاق على المعروف عند اللخمي (لعسرهما) أي الزوجة معتبرا (يوم العتق) فلا يعتبر عسرها قبله (ثم ان طلقها) قبل بئانهما وتشطر الصداق بينهما (عتق النصف) الذي ثبت لها بالطلاق قبل البناء لزوال حجر الزوج عليها به أي أمرت بعتقه (بالقضاء) عليها به ان امتنعت منه (وتشطر) أي انقسم الصداق شطرين أي نصفين نصف للزوج ونصف للزوجة وتعين (٣١٧) تشطيره بعد تهينته للتكميل ببناء أو موت (و) تشطر

(مزید) أي ما زاده الزوج لها (بعد العقد) على انه من الصداق ومفهوم بعده ان المزيد قبله أو حينه صداق والمزيد للولي بعده له ولا يشطر (و) تشطرت (هدية اشترطت لها أو لوليها) أو لغيرهما وصلة اشترطت (قبله) أي العقد

وَعَلَيْهِمَا أَوْ لَا خِلَافَ وَعَلَيْهَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْمَوْهُوبِ وَالْمُعْتَقِ يَوْمَ مَهْمَا وَنِصْفُ الثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ وَلَا يُرَدُّ الْعِتْقُ إِلَّا أَنْ يَرُدَّهُ الزَّوْجُ لِمُسْرَاهَا يَوْمَ الْعِتْقِ ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا عَتَقَ النِّصْفَ بِلَا قَضَاءٍ وَتَشَطَّرَ وَمَزِيدٌ بَعْدَ الْعَقْدِ وَهَدِيَّةٌ اشْتَرَطَتْ لَهَا أَوْ لَوَلِيِّهَا قَبْلَهُ وَلَهَا أَخْذُهُ مِنْهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَسِيحِ وَضَمَانُهُ إِنْ هَلَكَ بَيْتْنَةً أَوْ كَانَ يَمَّا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا وَإِلَّا فَمِنْ الْقَوِي فِي يَدِهِ وَتَعَيَّنَ مَا اشْتَرَتْهُ مِنَ الزَّوْجِ وَهَلْ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ إِنْ قَصَدَتْ التَّخْفِيفَ تَأْوِيلَانِ وَمَا اشْتَرَتْهُ مِنْ جِهَازِهَا وَإِنْ مِنْ غَيْرِهِ وَسَقَطَ الْمَزِيدُ فَقَطَّ بِالْمَوْتِ وَفِي تَشَطُّرِ هَدِيَّةٍ بَعْدَ

أو حاله وكذا الهدية قبله أو حاله بلا شرط صريح لانها مشترطة حكما نقله المواق (ولها) أي الزوجة (أخذه) أي المشتري أي أخذ نصفه (منه) أي الزوج أو غيره عن أخذه منه وتنازع تشطر وأخذه في قوله (بالطلاق قبل المسح) أي الوطء أو ما يقوم مقامه كإقامته ببيتته بعد دخوله بها (وضمانه) أي الصداق (ان هلك) أي تلف (ببيتنة) شهدت بهلاكه كان ما يغاب عليه أم لا (أو) لم تشهد ببيتته بهلاكه و (كان ما لا يغاب عليه) أي لا يمكن أخفاؤه وكان ما يغاب عليه ولم تشهد ببيتته بقتله وهو بيد أمين وخبر ضمانه (منهما) أي الزوجين ان طلقها قبل البناء فلا رجوع لأحدهما على الآخر فان بقي بها أو مات أحدهما أوفسخ الفاسد قبله فضمانه ممن هو له ولو كان بيد غيره (والا) أي وان لم تشهد بهلاكه ببيتته وهو ما يغاب عليه وليس بيد أمين (في ضمانه) (من) الشخص (الذي) هو (في يده) أي حوزة سواء كان الزوج أو الزوجة فان طلقها قبل البناء وتلف بيد هارمت له عوضه كله وان تكمل لها ببناء أو موت وهو بيد غرم لها عوضه كله (وتعين) أي للتشطر بالطلاق قبل البناء (ما) أي عرض (اشترته) الزوجة (من الزوج) سواء كان صالحا لجهازها أم لا بدليل قوله (وهل) يتعين ما اشترته منه للتشطر (مطلقا) عن التقييد بقصد التخفيف (وعليه الأكثر) من شارحها (أو) يتعين ما اشترته منه (ان قصدت) الزوجة بشرائه منه والتخفيف عليه بأخذ العرض بدل العين المسماة فصدنا لغزها عليه في الجواب (تأويلان) فيما اشترته منه صلح لجهازها أم لا (و) تعين (ما اشترته) من غير الزوج (من جهاز) (مثلة) (ها) ان اشترته بالصداق بل (وان) اشترته (من غيره) أي بغير الصداق الذي قبضته من الزوج بأن اشترته بماله (وسقط) عن الزوج المال (المزید) على الصداق بعد العقد (فقط) أي دون المزيد قبله أو حاله وصلة سقط (بسبب) (الموت) أو الفليس للزوج قبل بئانه بها وقبضه أشهد عليه أم لا لأنها عطية لم تحر الى حصول المانع (وفي تشطر) أي تنصف (هدية) أهداها الزوج لها تطوعا (بعد

العقد وقبضها (و) طلقها (قبل البناء) والنكاح صحيح فراجع الزوج عليها بنصفها ان لم تفت ونصف قيمتها أو مثلها ان قامت ان شاء فان طلقها بعدة فلا شيء له منها ولو لم تفت (أو لا شيء له) أى الزوج من الهدية بعد العقد ان قامت في ملك الزوجة بل (وان لم تفت) الهدية في ملك الزوجة وهو الراجح لاقتصار ابن رشد عليه (الا أن يفسخ) النكاح (قبل البناء) من الزوج بها (فيأخذ) الزوج (القائم) أى الذى لم يفت في ملكها (منها) أى الهدية ولا يرجع عليها بعوض الفاتت منها (لا) يأخذ الزوج شيئا من الهدية (ان فسخ) النكاح (بعده) أى البناء ولوم يفت في ملك الزوجة (روايتان) فيما قبل الا أن يفسخ (وفي القضاء) على الزوج (بما يهدى) للزوجة بعد العقد وقبل البناء (عرفا) ولم يشترط لأن العرف كالشرط وعدمه لبناء النكاح على الكرامة (قولان) في المواقى الاحسن في هذه روايتان وفي التى قبلها قولان (وصحح القضاء) على الزوج (بالوليمة) أى طعام العرس وهو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقيل الصواب القضاء بها لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة والأصل في الأمر الوجوب والراجح ندها وهو مذهب ابى القاسم لمحله الأمر في الحديث على التدب عليه فلا يقضى بها (دون أجرة الناشئة) وضارب الدف والحمام والحلوة المتعارفة عندهم وعن وثيقة العقد فلا يقضى عليه بشىء منها الا لشرط أو عرف (و) ان أصدقها ثمرة وأنفقت عليها وطلقها قبل البناء وتشطر الصداق (فترجع) الزوجة (عليه بنصف نفقة الثمرة) التى أصدقها الزوج اياها وأنفقت عليها من مالها بين العقد والطلاق (و) نصف نفقة (العبد) الذى أصدقها الزوج اياه وأنفقت عليه من مالها (و) ان كان الصداق رقيقا واستأجرت من علمه صنعة شرعية (٣١٨)

العقد وقبل البناء أو لا شيء له وإن لم تفت إلا أن يفسخ قبل البناء فيأخذ القائم منها لا أن يفسخ بعده روايتان وفي القضاء بما يهدى عرفا قولان وصحح القضاء بالوليمة دون أجرة الناشئة وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة والعبد وفي أجرة تعليم صنعة قولان وعلى الولي أو الرشيدي مؤنة الحمل ليلد البناء المشترط الا لشرط ولزمها التجهيز على العادى بما قبضته إن سبق البناء وقضى له إن دعاها لقبض ما حل إلا أن يسمى شيئا فيلزم ولا تنفق منه ولا تقضى ديناً إلا المحتاجة وكالدینار ولو طولب بصداقها لئونها فطالبهم بأبرار جهازها لم يلزمهم على

تعليم صنعة) ارتفع عنه بها وعدم رجوعها (قولان) موضوعها اذا كانت شرعية وارتفع عنه بها لا ان كانت غير شرعية ولا ان لم يرتفع عنه بها (وعلى الولي) لصغيرة أو سفية أو مجنونة (أو) الزوجة (الرشيدي) أى البالغة العاقلة المحسنة للتصرف

في مالها (مؤنة الحمل) للجهاز أى ما تجهيز به الزوجة (للبند البناء المشترط الا لشرط) من الولي أو الرشيدي ان مؤنة الحمل على الزوج فيعجل به والعرف كالشرط (ولزمها) أى الزوجة الرشيدي (التجهيز على العادة) في جهاز مثلها مثله (بما قبضته) من زوجها من صداقها (ان سبق) القبض (البناء) فان تأخر القبض عن البناء فلا يلزمها التجهيز به لانه رضى بعدم التجهيز به بدخوله قبله الا لشرط أو عرف (وقضى له) أى الزوج (ان دعاها لقبض ما حل) من صداقها قبل بنائه بها للتجهيز به واستثنى من قوله على العادة بما قبضته فقال (الا أن يسمى) الزوج (شيئا) أن يدعى بما قبضته أو يحجرى بعرف (فيلزم) للسمى أو للتعارف (ولا تنفق) الزوجة شيئا (منه) أى الصداق الحال الذى قبضته قبل البناء بها (ولا تقضى) منه (دينا) عليها (الا المحتاجة) للانفاق منه لعدم جداتها غيره فتتفق منه بالمعروف ولا تستغرقه فان طلقها قبل البناء وهى معسرة اتسع ذمتها (و) الا (كالدینار) من صداق كثير تقضيه عن دينها (ولو) تزوج امرأة بشرط تجهيزها بأكثر من مهرها ومات قبله (وطولب) بضم الطاء وكسر اللام أى طالبه ورثة زوجته (بصداقها) أى بمهرهم منه (لو أنها) وقد شرط تجهيزها بأكثر منه أو جرى العرف به (فطالبهم) أى طالب الزوج الورثة (بأبرار) أى احضار (جهازها) الزائد على الصداق المشترط أو المعتاد أو بأبرار قيمته ليأخذ ميراثه منه أو بأبرار ميراثه منه فقط وهو ربه أو نصفه (لم يلزمهم) أى لا يلزم الورثة ابرار الجهاز المشروط أو المعروف لأن الأب يقول هب ان الآباء يجهزون بناتهم بأكثر من الصداق في حياتهم رفقا لغيرهن ويسكنوا لشأنهن وحرصا على حظورهن عند أزواجهن فعند موت البت ينتفى ذلك كله واختار ذلك المازرى ولذا قال المصنف (على

القول) وقد خالف في ذلك الحمي قائلا بلزوم إرازهم جهازها المشروط أو للعروف (ولأيها) أى الزوجة المحبرة (بيع رقيق ساقه الزوج لها) أى للزوجة وصلة بيع (للتجهيز) بتمنه (وفي) جواز (بيعه) أى الأب الحبر (الأصل) أى المقار السوق في صداقها للتجهيز بالصلحة ومنعه إذا منعه الزوج (قولان) إذا لم يجر العرف بالبيع ولا بعدهم ولا يعمل به وعلى المنع فيأتى الزوج بما يناسبهما من الجهاز (وقبل دعوى الأب) وكذا وصيه ولو أمأ (فقط) أى دون غيره من أهلها إن لم يكن وصيا (في إعارته) أى الأب (لها) أى بنته حية أو ميتة شيئا من حلى ونحوه بثلاثة شروط أحدها كون دعواه (في السنة) معتبرة من يوم البناء ثانيها كونها محجورة ثالثها أن يبقى بعد العارية ما يفي بجهازها المشترك أو المعتاد فإن لم يكن في الباقي وفاء به فقال ابن حبيب يحلف ويأخذه ويطالب باحضار مايوفي بالصدق وتابعه على ذلك ابن المواز وفي قوله (يمينين) تلفيق من قولين لأن القائل يقبل قوله في السنة فقط قال يقبل قوله بلا يمين ومن اشترط اليمين قال يقبل قوله في السنة وثلاثة أشهر عقبا أفاده الخطاب ويقبل دعوى الأب الإعارة بالشروط المتقدمة أن وافقته البنت بل (وان خالفتها الابنة) في دعواه الإعارة (لا) تقبل دعواه الإعارة لها (إن بعد) أى تأخر طلبه عن السنة (و) الحال أنه (لم يشهد) الأب قبل البناء على أن هذا الشيء عارية فإن كان أشهد على ذلك قبل قوله بعدها ولومع بعد (فإن صدقته) الرشيدة في دعواه بعد السنة ولم يشهد (ففى ثلثها) فإن زاد عليه فزوجها رد أقرارها بما زاد على ثلثها (واختصت) البنت عن بقية ورثة أبيها (به) أى الجهاز الزائد على صداقها لا بقدره فقط إذ لانتازع فيه الورثة (أن أورد) أى وضع الجهاز (بييتها) الذى بنى الزوج بها فيه لانه من أعظم الحيازة وإن لم يشهد على ذلك (أو) لم يورد بييتها (٣١٩) واستمرت تحت يد أبيها إلى موته وقد (أشهد)

بأن الجهاز الذى تحت يده (لها) أى البنت المحجورة له لصغر أو سفه أو جنون (أو اشتراه الأب) أى الجهاز (لها) أى البنت المحجورة (ووضعه عند كأمها) وخالتها وعمتها مع اشهاده أنه لها وأقرار الورثة بذلك (وان وهبت) أى الزوجة

الْقَوْلُ وَلَا يَبِهَا بَيْعُ رَقِيقٍ سَاقَهُ الزَّوْجُ لَهَا لِتَجْهِيزِ فِي بَيْعِهِ الْأَصْلَ قَوْلَانِ وَقِيلَ دَعْوَى الْأَبِ قَطُّ فِي إِعَارَتِهِ لَهَا فِي السَّنَةِ يَمِينِينَ وَإِنْ خَالَفَتْهُ الْإِبْنَةُ لَا إِنْ بَعْدَ وَلَمْ يَشْهَدْ فَإِنْ صَدَّقَتْهُ قَبِي ثُلُثُهَا وَاخْتَصَّتْ بِهِ إِنْ أُرِدَّ بَيْتُهَا أَوْ أَشْهَدَ لَهَا أَوْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ لَهَا وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَأْمِهَا وَإِنْ وَهَبَتْ لَهُ الصَّدَاقَ أَوْ مَا يُصَدِّقُهَا بِهِ قَبْلَ الْبِنَاءِ جَبَرَ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ وَبَعْدَهُ أَوْ بَعْضَهُ فَالْوُجُوبُ كَالْعَدَمِ إِلَّا أَنْ تَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الْعِشْرَةِ كَمَطِيَّتِهِ لِذَلِكَ فَفَسَخَ وَإِنْ أَعْطَتْهُ سَفِيهَةً مَا يُنْكَحُهَا بِهِ ثَبَتَ النِّكَاحُ وَيُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ مِثْلَهُ وَإِنْ وَهَبَتْهُ

الرشيدة (له) أى زوجها بعد العقد وقبل البناء (الصدق) الذى سماه لها قبل قبضه منه (أو) وهبت من خالص مالها قبل العقد أو بعده (ما يصدقها) أى يجعله صداقا لها بزوجها (به) وكانت الهبة (قبل البناء جبر) الزوج (على دفع أقله) أى الصداق ومحل جبره في صورتين على دفع أقله حيث أراد البناء فإن طلق فلا شيء عليه ويستمر الصداق ملكا له في الأولى ويلغز بها فيقال زوج طلق قبل البناء في نكاح تسمية صحيح ولا عيب بأحدهما ولا يترمه نصف الصداق (و) إن وهبت رشيدة صداقها لزوجها (بعده) أى البناء (أو) وهبت له قبله (بعضه) الزائد على ربع دينار وأبقت لنفسها منه ربع دينار (فالوُجُوب) وهو الجميع في الأولى والبعض في الثانية (كالعدم) أى لا تؤثر هبته خلافا في النكاح لتقرر في الأولى بالدخول في مقابلة الصداق وصيرورة الباقي صداقا في الثانية فإن كان أقل من ربع دينار وجب تكميله وإن طلقها قبل البناء وجب نصف الأقل من ربع دينار (الأن تهبه) أى الرشيدة جميع صداقها أو بعضه (على) غرض (دوام العشرة) أى معاشرتها وطلقها قبل حصول غرضها فبرده لها لعدم حصول غرضها الذى وهبت لأجله وشبهه في الرد فقال (كمطيته) أى أعطاه الرشيدة زوجها مالا (لذلك) أى دوام العشرة (ففسخ) النكاح جبرا على الزوج فلها الرجوع عليه بما أعطته له وأحرى أن يطلقها وظاهره ولو كان فسخه لعيب بها تعلمه إذا فارقها بالقرب فإن بعد كسفتين بحيث إن غرضها حصل فلا ترجع عليه بشيء أفاده أصبغ (وان أعطته) أى الزوج زوجة (سفیهة) أى بالغة لا تحسن التصرف في المال (ما ينكحها به) قدر مهر مثلها أو أكثر (ثبت النكاح) ويرد لها ما أعطته (ويعطيا من ماله مثله) وجوبا ويجبر عليه أن امتنع منه فإن أعطته أقل من مهر مثلها رده لها وأعطاه من ماله مهر مثلها لعدم اعتبار رضاها بدونه لسفیهة (وان وهبت) أى الزوجة الرشيدة صداقها لأنها التى تعتبر هبتها كسل على ظهور المعنى وان خالف السياق اذ هو في إعطاء السفیهة وصلة

وهيته (ل) شخص (أجنبي) أي غير زوجها ولولها (وقبضه) أي الأجنبي (ثم طلقها) الزوج زوجته الواهبة قبل بناءها
 (اتباعها) أي الزوج بنصف الصداق وهبتها ماضية وليس الزوج ردها لخروجها من حجره بطلاقها هذا مذهب ابن القاسم
 في المدونة (و) ان وهبت الزوجة صداقها لأجنبي ودفعته له ثم طلقت قبل البناء وغرمت للزوج عوض نصفه (لم) الأولى لا
 (رجع عليه) أي الموهوب له بنصف الصداق الذي غرمته للزوج في كل حال (الأن تبين أن) المال (الموهوب صداق) أو يعلم الموهوب له
 ذلك فإذا بينت أو علمه رجعت عليه بنصفه فقط فلا ترجع عليه بالنصف الذي ملكته ولو بينت أنه صداق (وان) وهبت الزوجة صداقها
 لأجنبي (لم يقبضه) الموهوب له لأجنبي حتى طلقت قبل البناء (أجبرت) على امضاء الهبة موسرة كانت يوم الهبة أو الطلاق أو معسرة للمكها
 التصرف في الصداق يوم الهبة وإنما فصل بقوله (هي) لإرادة عطف قوله (والطلق) على ضمير الرفع المستتر أي وأجبر الزوج المطلق
 قبل بنائه بالواهبة على امضاء الهبة في النصف الذي رجع له بالطلاق قبل البناء (ان أيسرت) الزوجة بنصف الصداق الذي للزوج قاله
 أبو الحسن فلا يشترط يسرها بجميع الصداق (يوم الطلاق) أيسرت يوم الهبة أيضاً ما لا فهذا شرط في حجره فقط ويشترط فيه أيضاً عدم
 تبينها أنه صداق فان أعسرت يوم الطلاق فلا يجبر على دفع النصف الذي استحقه بالطلاق قبل البناء ولا يتبعها الموهوب له به (وان
 خالعت) أي الرشيدة زوجها قبل بنائه بها (على كعبد أو عشرة ولم تقل) هذا الخالع به (من صداقي) وطلقها على ذلك (فلا
 نصف لها) من صداقها وتدفع ما خالعت به من مالها (ولو قبضته) من زوجها (ردته) أي ردت الصداق للزوج (لا) أي لا ينفي
 النصف بل لها النصف (ان قالت طلقني) (٣٢٠) على عشرة) ولم تقل من صداقي وتدفع منه ما وقع عليه الطلاق والفرق

ان الخالع يقتضي خلع مالها
 عليه وزياتها عشرة من
 مالها بخلاف الطلاق (أو
 لم تقل من صداقي) صوابه
 أو قالت من صداقي عقب
 قولها خالعتني على عشرة
 وأولى عقب قولها طلقني
 عليها (ف) لها (نصف ما بقي)
 بعد اسقاط العشرة من

لأَجْنَبِيٍّ وَقَبِضَهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا أَتَبَعَهَا وَلَمْ تَرْجَعْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ أَنَّ الْمَوْهُوبَ صَدَاقٌ
 وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أُجِيرَتْ هِيَ وَالْمُطَلَّقُ أَنْ أَيْسَرَتْ يَوْمَ الطَّلَاقِ وَإِنْ خَالَعَتْهُ عَلَى كَعْبِدٍ
 أَوْ عَشْرَةٍ وَلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقٍ فَلَا نِصْفَ لَهَا وَلَوْ قَبِضَتْهُ رَدَّتْهُ لَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي
 عَلَى عَشْرَةٍ أَوْلَمْ تَقُلْ مِنْ صَدَاقٍ فَنِصْفٌ مَا بَقِيَ وَتَقَرَّرَ بِالْوَطْءِ وَيَرْجِعُ أَنْ أَصْدَقَهَا
 مَنْ يَعْلَمُ بِعَتَقِهَا عَلَيْهَا وَهَلْ إِنْ رُشِدَتْ وَصُوبَ أَوْ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ تَأْوِيلَانِ
 وَإِنْ عَلِمَ دُونَهَا لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَيْهَا وَفِي عَتَقِهَا عَلَيْهِ قَوْلَانِ وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ فِي يَدِهِ فَلَا كَلَامَ لَهُ

جميع الصداق (وتقرر) جميع الصداق على الزوج (بالوطء) فان خالعت على
 عشرة بعده ولم تقل من صداقي فلها جميع الصداق وتدفع العشرة فقط (و) ان تزوج رجل امرأة وأصدقها من يعتق عليها
 ثم طلقها قبل بنائه بها (ف) يرجع (على زوجته بنصف قيمة الصداق) ان أصدقها من يعلم بعتقه عليها بمجرد دخوله في ملكها
 لكونه أصلاً أو فرعاً أو حاشية قريبة لها أي وهي عالة به أيضاً وأولى ان لم يعلم وهي عالة أو لم يعلمها معاً فان علم دونها
 فلا يرجع عليها (وهل) العتق عليها (ان رشدت) أي كانت بالغة محسنة للتصرف في المال وهي ثيب غير محجرة (وصوب) أي
 تقييد العتق عليها برشدها أي صوابه ابن يونس وعياض وأبو الحسن (أو) يعتق (مطلقاً) عن التقييد برشدها وهو قول
 ابن حبيب وفيه ابن رشد بعد علم الولي به فان علم به فلا يعتق عليها واليه أشار بقوله (ان لم يعلم الولي) أي الأب أو الوصي عتقه عليها
 والا فلا يعتق عليها في الجواب (تأويلان) في فهم قول ابن القاسم في المدونة وان زوجها من يعتق عليها عتق عليها بالعقد فان طلقها قبل
 البناء رجع عليها بنصف قيمته كانت موسرة أو معسرة ولا ينسب العبد بشيء ولا يرد عتقه كعسر أعتق يعلم غريمه فلم ينسكروا الزوج
 حين أصدقها إياه قد علم أنه يعتق عليها فلذلك لم أرده على العبد بشيء (وان علم) الولي يعتق الصداق عليها (دونها) أي الزوجة (لم
 يعتق عليها) ولو علمت فالمناسب حذف دونها (وفي عتقه) أي الصداق (عليه) أي الولي وعدمه (قولان) فعلى عتقه عليه
 يرجع الزوج والزوجة عليه بقيمته لان الغرض أنه طلقها قبل البناء وعلى عدمه هل يكون بين الزوجين أو يكون كله للزوج وعليه
 لها نصف قيمته والقولان متفقان على عدم عتقه عليها ومحلهما ان كانت بكر أو سفية فان كانت ثيباً رشيدة عتق عليها ولو علم ولها
 (وان) أصدقها عبداً و (جنى العبد) على نفس أو طرف أو مال وهو (في يده) أي حوز الزوج قبل تسليمه للزوجة وهذا نص
 على المتوهم فأجرى إذا جنى وهو في يدها بعد تسليمه لها (فلا كلام له) أي الزوج في فداء العبد وإسلامه والسلام في هذا للزوجة

(وان أسامته) أى الزوجة العبد الجاني للمجنى عليه فى جنايته ثم طلقت قبل البناء (فلاشئ له) أى الزوج من العبد يساوى كهلاكه فى كل حال (الا أن تحايى) الزوجة المجنى عليه فى اسلام العبد الذى تزيد قيمته على ارش جنايته (فله) أى الزوج (دفع نصف الارش) أى دية الجناية للمجنى عليه (والشركة فيه) أى العبد بنصفه لمستحق الارش وله اجازة اسلامها ان لم يفت العبد فان فات غرمت للزوج نصف الحياطة عند ابن المواز (وان فدته) أى الزوجة (بأرشها) أى الجناية (فأقل لم يأخذ) الزوج نصف (هـ) أى الجاني من الزوجة (الاب) نصف (ذلك) الفداء ان كان قدر قيمة العبد أو أقل منها بل (وان زاد) الفداء (على قيمته) أى الجاني (و) ان فدته (بأكثر) من أرشها (فكالحياطة) فى اسلامه فيخير الزوج بين الاجارة وعدم رجوعه عليها بشئ ودفعه لها نصف الارش ومشاركته بالنصف (ورجعت المرأة) ان شاءت (ب) جميع (ما أنفقت على عبد) أو أمة أو بهيم (أو ممة) جعلت صداقا فى نكاح لا يلزم فيه مهر كنكاح تفويض طلقت فيه قبل البناء وكنكاح فاسد ففسخ قبله (وجاز عفو أبى البكر) المجرة كتيب صغيرة لا غير الأب ولو وضيا مجبرا (عن نصف الصداق) أى مسامحة الزوج منه (قبل الدخول وبعد الطلاق) لقوله تعالى الآن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح لا قبل الطلاق هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال (ابن القاسم و) يجوز عفو أبى البكر عن نصف الصداق قبل الدخول و (قبله) أى الطلاق (لصلحة وهل هو) أى قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام أو خلاف فى الجواب (تأويلان) فى قول المدونة لا يجوز عفو الأب قبل الطلاق ابن القاسم الالوجه كسر الزوج فيخفف عنه وينظره فيجوز ذلك إذا رضيت وقال أبو الحسن ظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه وان كان نظرا وبهذا يتجه كون قول ابن القاسم خلافا (٣٣١) ومفهوم قبل الدخول انه لا يجوز

عفو بعد وبه صرح فى الجلاب واقتصر عليه القرائى ولا فرق بين الرشيدة وغيرها ففى مباح محمد ان الصغيرة إذا دخل الزوج بها وافضها ثم طلقها قبل بلوغها فانه لا يجوز العفو عن شئ من صداقها لامن الأب ولا من غيره وقبضه أى الصداق ولى (مجبور) شمل الأب ووصىه

وَأَنْ أَسَامَتُهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا أَنْ تُحَايِيَ فَلَهُ دَفْعُ نِصْفِ الْأَرْضِ وَالشَّرَكَةُ فِيهِ وَإِنْ فَدَتُهُ بِأَرْشِهَا فَأَقْلَلْ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيَمَتِهِ وَبِأَكْثَرِ فَكَالْحَيَاةِ وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ وَجَازَ عَفْوُ أَبِي الْبَكْرِ عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ ابْنُ الْقَاسِمِ وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَهَلْ هُوَ وَفَاقُ تَأْوِيلَانِ وَقَبْضُهُ مُجْبِرٌ وَوَصِيُّ وَصْدَقًا وَلَوْ لَمْ تَقُمْ يَتِيمَةٌ وَحَلَفَا وَرَجَعَ إِنْ طَلَقَهَا فِي مَالِهَا إِنْ أَيْسَرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ وَإِنَّمَا يُبْرِئُهُ شِرَاءُ رَجَازٍ تَشْهَدُ بَيْتُهُ بِدَفْعِهِ لَهَا أَوْ إِخْضَارٍ بَيْتُ الْبِنَاءِ أَوْ تَوْجِيهِهِ إِلَيْهِ وَالْأُفْلَاحُ وَإِنْ قُبِضَ اتَّبَعَتْهُ

(٤١ - جواهر الاكليل - اول) الذى أمره بالجبر (و) شخص (وصى) من الأب على التصرف فى مال البنت البثانى المذهب ان ولى النكاح ليس له قبض الصداق الا القاضى ومقدمه (و) ان قبض الأب الجبر أو ولىه الصداق وغاب عليه وادعى تلفه أو ضياعه بلا تعد ولا تفریط منه (صدقا) أى الأب والوصى فى دعواها قبضه وتلفه أو ضياعه بلا تعد ولا تفریط وبرى الزوج ان شهدت له بينة بدفعه للمجبر أو الوصى بل (ولو لم تقم) أى تشهد (بينة) للزوج بدفعه لاحدهما ان ادعى الأب أو الوصى القبض والتلف ولا بينة على القبض ففى رجوع الزوجة على الزوج قولان اهـ وعلمهما قبل البناء واما بعده فقال ابن رشد لا خلاف فى براءة الزوج باقرار الأب أو الوصى بقبضه ان ادعى تلفه اهـ (وحلفا) أى المجبر والوصى على التلف والضياع بلا تفریط (ورجع) الزوج عليها بنصفه (ان طلقها) قبل البناء وهو ما يغاب عليه ولم تقم بينة على هلاكه (فى مالها ان أيسرت يوم الدفع) أى دفع الزوج الصداق لمن له قبضه من تقدم ولو أيسرت يوم القيام وهى مصيبة نزلت بها فان أيسرت يوم الدفع لم يرجع الزوج عليها بشئ ومصيبته منه ولو أيسرت بعد ذلك (واما بيرة) أى المجبر أو الوصى من الصداق الذى قبضه من الزوج قبل البناء (شراء جهاز) صالح لثلهما (تشهد بينة بدفعه لها) أى الزوجة (أو) بـ (احضاره) أى الجهاز (بيت البناء أو توجيحه اليه) أى بيت البناء وان لم يصحبوه اليه ولا تسمع دعوى الزوج انه لم يصل اليه (والا) أى وان لم يكن للزوجة مجبر ولا وصى ولا مقدم قاض (فالمرأة) الرشيدة تقبض صداقها فان قبضته وغابت عليه وادعت تلفه أو ضياعه صدقت بيمين فلا يلزمها تجهيز غيره (وان قبض) الصداق من ليس له قبضه من غير توكيلها له وتلف منه فقد تعدى فى قبضه وتعدى الزوج فى دفعه فان شاءت (اتبعته) أى القابض الذى ليس له قبض الصداق

وقبضه من غير توكيل منها (أو) اتبعت (الزوج) فإن أخذته من الزوج رجع به على القابض وإن أخذته من القابض فلا يرجع على الزوج (ولو قال الأب) وكذا غيره ممن له قبض الصداق (بعد الإشهاد) على نفسه (بالقبض) للصداق من الزوج ومفعول قال (لم أقبضه) أى الصداق من الزوج وإنما أشهدت على نفسى بقبضه لحسن ظنى فيه ولتشريفه بين الناس فلا ينفعه هذا القول و (حلف الزوج) لقد أقبضته إياه إذا كان التنازع (فى) زمن قريب من الإشهاد (كالعشرة الأيام) وأدخلت الكاف خمسة زائدة على العشرة فإن حلف برى وإن نكل حلف الشاهد واستحق المهر من الزوج وإن نكل فلا (فصل) فى بيان أحكام تنازع الزوجين وما يناسبه (إذا تنازعا) أى التنازعان اللازمان للتنازع أو الزوجان باعتبار دعوى أحدهما ثبوت الزوجية وصلة تنازعا (فى) ثبوت (الزوجية) أى كون أحدهما زوجا لا آخر ونفيه بأن ادعاها أنكرها الآخر وجواب إذا تنازعا فيها (ثبتت) الزوجية بينهما (ب) شهادة (بينه) لمدعيها إن شهدت على معانة العقيد (ولو) شهدت (بالسمع) الفاشى بأن قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا تزوج فلانة بصداق قدره كذا نقده كذا ومؤجله كذا عقده عليها ولها فلان (بالدف والدخان) أى طعام الوليمة يحتمل أن مراده مع معانة بينه السماع لهما ويحتمل مع سماعهما قال المناوى مراد المصنف على الاحتمال الأول التنبيه على أن شهادة السماع كافية كشهادة القطع وإن شهود السماع شهدوا الدف والدخان أو سمعوهما وهو أظهر فى كلام المصنف وهو مقصوده لانه محل الخلاف الآن شهادة السماع كافية فى النكاح ولو لم يكن هناك دف ولا دخان لكن نقل المصنف هنا كلام المتبسط كاهو ولو حذف قوله بالدف والدخان لانتفى الإيهام (والا) تكن بينة لمدعيها على منكرها (فلا يعين) (٣٣٣) على منكرها منهما لأن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يعين بمجردا ولعدم

أَوِ الزَّوْجِ وَلَوْ قَالَ الْأَبُ بَعْدَ الْإِشْهَادِ بِالْقَبْضِ لَمْ أَقْبِضْهُ حَلَفَ الزَّوْجُ فِي كَالْعَشْرَةِ الْأَيَّامِ

﴿فصل﴾ إذا تنازعا فى الزوجية ثبتت بينة ولو بالسمع بالدف والدخان والأب فلا يعين ولو أقام المدعى شاهدا وحلفت معه وورثت وأمر الزوج باعتزالها لشاهد ثان زعم قرينه فإن لم يأت به فلا يعين على الزوجين وأمرت بانتظاره لبينة قريبة ثم لم تسمع بينته أن عجزه قاض مدعى حجة وظاهرها القبول إن أقر على نفسه بالعجز وليس لذي ثلاث تزويج خامسة

ثمرة توجهها لعدم انقلابها إذا نكل عنها إذا لا يقضى بنكول المدعى عليه مع حلف المدعى (ولو أقام الشخص المدعى للزوجية منهما (شاهدا) لهما (و) أن أقامت المرأة شاهدا على ميت بزوجيته لها (حلفت) للمرأة (معه)

أى الشاهد الذى أقامته على زوجيتها للميت (وورثت) الميت عند ابن القاسم لأن دعواها آلت إلى مال (و) من ادعى على متزوجة بغيره أنه تزوجها قبله وانها باقية على نكاحه وشهده شاهد بهذا على سبيل القطع وزعم أن له شاهدا ثانيا غائبا (أمر الزوج) الحائز لها أمر إيجاب (باعتزالها) أى ترك استمتاعه بالزوجة المتنازع فيها (ل) باتيان المدعى (ب) شاهد ثان) يشهده بأنه تزوجته على القطع (زعم) المدعى (قرينه) أى الشاهد بحيث لا ضرر على الزوج الحائز لها فى اعتزالها لمحيتها ونفقتها فى مدة اعتزالها على من يقضى لها فان ثبتت لمقيم البينة فعليه نفقتها فى مدة اعتزالها واستبرائها وبفسخ نكاح الحائز وترد إلى عصمة مقيم البينة ولا يستمتع بها إلا بعد استبرائها إن كان وطئها الحائز (فان لم يأت) المدعى (به) أى الشاهد الثانى (فلا يعين على) واحد من (الزوجين) لردها الشاهد الاول (و) ان ادعى رجل على امرأة خلية أنها تزوجته وأنكرت (أمرت) المرأة (بانتظاره) أى المدعى وعدم الزوج بغيره (لا) حضور (بينة قريبة) غيبتها بحيث لا ضرر على المرأة فى انتظارها (ثم) إذا انتظرته ومضى الأجل وعجز عن الاتيان ببينته جاز للحاكم تعجيله و (لم تسمع بينته) التى يأتى بها بعد التعجيل (ان) كان (عجزه قاض) حال كونه (مدعى حجة) أى بينة وذکر مفهوم قوله مدعى حجة فقال (وظاهرها) أى المدونة (القبول) لبينة المدعى التى أقامها بعد تعجيله (ان) كان (أقر) المدعى (على نفسه بالعجز) عن اقامتها حين تعجيله فكأنه قال فان أقر على نفسه بالعجز قبلت بينته على ظاهرها بناء على أن التعجيل الحكم بعجزه أو رد دعواه بعدتين لديه وأما على أن التعجيل هو الحكم بعدم سماع بينته بعد ذلك فلا قبل بينته بعد ولو أقر بعجزه وهذا هو الأرجح كما أتى فى باب القضاء (وليس ل) زوج (ذى) أى صاحب (ثلاث) من الزوجات فى عصمته ادعى نكاح رابعة وأنكرته ولا بينة له (تزوج) امرأة (خامسة) بالنسبة لائق ادعاها فى كل

حال (الا بعد طلاقها) أى التى ادعاها الرجل وأولى طلاق أحد الثلاث ويضع طلاقها مع عدم ثبوت زوجيتها وهو انما يقع على عصمة مملوكة قبله تحقيقاً وتعليقاً لدعواه انها فى عصمته وانها ظلمته فى انكارها قال ابن رشدو يلزم على هذا ان المرأة ان ادعت زوجية رجل فانكارها انها لا يمكن من تزويج غيره لا عتافها انها ذات زوج وفهم من كلامه انه لا يكفي فى حل الخامسة رجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه (و) ان ادعت امرأة زوجية رجل فانكارها فانبتتها بشاهدين (فليس انكار الزوج) زوجيتها (طلاقاً) لان الانكار على اعتقاده انها ليست زوجته فله الاستمتاع بها وعليه نفقتها وليس عليه تجديد عقد الا ان يكون نوى بانكاره طلاقها فيلزمه للملكة عصمتها (ولو ادعاها) أى زوجية امرأة (رجلان) بأن قال كل واحد منهما هى زوجته (فانكرتهما) أو صدقتهما (أو) أنكرت (أحدهما) وصدقت الآخر أو سكنت ولم تجب بشيء (وأقام) أى أشهد (كل) واحد منهما (البينة) على زوجيتها ولم يعلم الأول منهما واستوت البينتان (فسخا) أى النكاحان المشهود بهما بطلاق لاحتمال صدقهما (ك) نكاحى ذات (الولين) الذين جهل منهما (وفى التورث) لكل من الزوجين من الآخر (سبب) اقرار الزوجين) معا بالزوجية (غير الطارئين) بأن كانا بلدين تصادقا على زوجيتهما ومات أحدهما لمواخذة المكلف الرشيد باقراره بالمال أو عدمه خلاف محله ثلاثة أمور تقاررها معا وفى صحتها ولا ولد معها استلحقه وأشعر جملة الخلاف فى التورث بعدم ثبوت النكاح وهو كذلك اذ لا يثبت بتقارر بلدين (و) فى التورث بسبب (الاقراز بوارث) غير زوج وغير ولد ولو أنشئ وغير معق كأخ أو ابن عم (و) الحال (ليس ثم وارث) للقر (ثابت) نسبه للمقر يجوز جميع ماله أو باقيه (٣٢٣) بأن لم يكن له وارث أصلاً أو له وارث

يجوز بعضه وعدمه
(خلاف) فان كان ثم وارث
يجوز جميع المال أو باقيه
كان أو أخ فلا تورث
باقراره باتفاق (بخلاف)
اقرار الزوجين (الطارئين)
على بلدة بزوجهما فيثبت
به الارث بينهما لثبوت
النكاح به (و) بخلاف

الأ بعد طلاقها وليس انكار الزوج طلاقاً ولو ادعاها رجلان فانكرتهما
أو أحدهما وأقام كل البينة فسخا كالولين وفى التورث باقرار الزوجين
غير الطارئين والاقراز بوارث وليس ثم وارث ثابت خلاف بخلاف
الطارئين وإقرار أبوى غير البالغين وقوله تزوجتك فقالت بلى أو قالت
طلقتى أو خالعتنى أو قال اختلعت منى أو أنا منك مظاهر أو حرام أو
بأن فى جواب طلقنى لا ان لم يجب أو أنت على كظهر أمى أو أقر
فأنكرت ثم قالت نعم فانكر وفى قدر المهر أو صفته أو جنسه حلماً وفسخ

(اقرار أبوى) الزوجين (غير البالغين) بزوجهما فيثبت به سواء كانا حيين أو ميتين أو أحدهما حياً والآخر ميتاً فيرث الحى الميت به
(و) بخلاف (قوله) أى الزوج الطارئ للزوجة الطارئة (تزوجتك فقالت) المرأة محمية له (بلى) أو نعم فانه اقرار لغة وعرفاً فيثبت
به نكاحهما وتوارثهما فان كانا بلدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (أو قالت) للمرأة للرجل فى جواب قوله لها تزوجتك
طلقنى أو خالعتنى بصيغة الأمر أو (طلقتنى أو خالعتنى) بصيغة الماضى فهذا اقرار منها يثبت به نكاح الطارئين وتوارثهما ولا يثبت
به نكاح البلديين وفى توارثهما الخلاف (أو قال) الرجل (اختلعت) بكسر التاء (منى) أو أنا منك مظاهر أو حرام أو بأن فى جواب
قولها له وهما طارئان (طلقنى) فيثبت النكاح والتوارث فان كانا بلدين فلا يثبت النكاح وفى التوارث الخلاف (لا) يثبت
النكاح (ان) قال تزوجتك أو قالت طلقنى أو خالعتنى (و) لم يجب أى البادى منهم ما زوجها كان أو زوجة بأن قال لها تزوجتك فلم تجبه
أو قالت له طلقنى فلم يجبهما فليس اقراراً بالنكاح (أو) قوله (أنت على كظهر أمى) فى جواب قوله لها تزوجتك أو لافى جوابه فليس اقراراً
به والفرق بينه وبين أنا منك مظاهر ان هذا لا يستعمل الا فى زوجة بخلاف أنت على كظهر أمى على الحفصة تعمل فيمن ليست زوجة (أو أقر) رجل
بزوجية امرأة (فأنكرت) المرأة زوجها (ثم قالت نعم) أنا تزوجتك (فأنكر) الرجل زوجيتها فلا يثبت زوجيتهما بذلك ولو
طارئين لعدم اتحاد زمن اقرارهما (و) ان تنازع قبل البناء والموت والطلاق (فى قدر المهر) بأن قالت ثلاثين وقال عشرين (أو) تنازعا
فى (صفته) بأن قال بعشرة دنانير يزيدية وقالت محمية مثلاً (أو) تنازعا فى (جنسه) بأن قالت بعشرة دنانير يزيدية وقال بعدد
حبشى مثلاً ولا يثبت لآخدهما أولهما بينتان متكافئتان (حلماً) أى الزوجان الرشيدان وتبدأ الزوجة لانها كبايع ويقوم لى غير
الرشيد مقامه (وفسخ) أى النكاح بطلاق بحكم ظاهره وباطنه ان حلماً أو نكلاً فان حلف أحدهما ونكلاً الآخر قضى للحالف ولا

يفسخ ان كان اختلافهما في القدر أو الصفة فان كان في الجنس فيفسخ حلفا أو نكلا أو حلف أحدهما ونكلا الآخر وسواء أشبهها أو لم يشبهها أو أشبه أحدهما فقط (والرجوع) مبتدأ خبره (للاشبه) أى موافق المعتاد بين أهل بلدها ان كان تنازعهما في القدر أو الصفة لافى الجنس (وانفساخ النكاح بتمام التحالف) أو التناكل أى بدون احتياج الى حكم به (وغيره) أى الانفساخ كالتبديع باليمين (كالبيع) أى كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن أو صفته الذى سيقول فيه وبدى البائع فتبدأ المرأة هنا لانها كالبايع (الا) تنازعهما في شيء مما ذكر (بعد بناء أو طلاق أو) تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد (موت) له أو لها أولهما وتنازع في ذلك وارثه مع وارثها (فقوله) أى الزوج ومثله وارثه (يمينين) لانه كفوات السلمة في البيع فان نكل حلفت وقضى بقولها فان نكلت أيضا قضى بقوله اذا كان تنازعهما في القدر أو الصفة وان لم يشبه لترجح قوله بشمكتهاله نفسها ولا نه غارم وبالحق على قبول قول الزوج أو ورثته بعد الطلاق أو للموت فقال (ولو ادعى) الزوج أو وارثه انه نكحها (تفويضا) وادعت هى أو وارثها انه نكحها بصداق مسمى فالقول له يمينين حيث كان ذلك (عند معتاده) أى التفويض اعتاده وحده أو مع التسمية وغلب عليها أو ساواها فان غلبت التسمية أو اعتيدت وحدها فالقول لها يمينين ووارث كل مثله وصلة قوله (في) تنازعهما في (القدر والصفة) وفيه ان قوله ولو ادعى تفويضا ان ما قبل المبالغة يجب صدقه عليها وهما ليس كذلك اذ التنازع في القدر والصفة لا يصدق على التنازع في التفويض والتسمية الا ان يدعى انه يؤول الى ذلك فلا حسن انه شرط حذف جوابه أى فكذلك فى أن القول قوله (وردا للمثل) أى صدق مثلها في تنازعهما بعد بناء أو طلاق أو موت (في جنسه) أى الصداق ان حلفا أو نكلا فان حلف أحدهما فقط قضى له (مالم يكن ذلك) للمثل (فوق قيمة ما ادعت) الزوجة فلا تزداد (٣٢٤) على ما ادعت (أو دون دعواه) أى الزوج فيعطى ما ادعاه بلا نقص

(و) اذ اردت لصادق المثل في تنازعهما في جنسه أو حلف في تنازعهما في قدره وصفته بعد بناء أو موت أو طلاق أو تفويض أو تسمية (ثبت النكاح) حسا في البناء وحكما في الموت والطلاق أى ثبت احكامه وغيره

والرَّجُوعُ لِلْأَشْبَةِ وَانْفِسَاخُ النِّكَاحِ بِتِمَامِ التَّحَالِفِ وَغَيْرِهِ كَالْبَيْعِ الْآءَ بَعْدَ بِنَاءٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ فَقَوْلُهُ يَمِينٍ وَلَوْ ادَّعَى تَفْوِيضًا عِنْدَ مُعْتَادِهِ فِي الْقَدْرِ وَالصَّغَرِ وَرَدَّ الْمِثْلَ فِي جِنْسِهِ مَالَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَوْقَ قِيمَةِ مَا ادَّعَتْ أَوْ دُونَ دَعْوَاهُ وَثَبَتَ النِّكَاحُ وَلَا كَلَامٌ لِسَفِيهِتهِ وَلَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى صَدَاقَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ لَزِمَا وَقَدَّرَ طَلَاقٌ بَيْنَهُمَا وَكَلَّفَتْ بَيَانَ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ وَإِنْ قَالَ أَصَدَقْتُكَ أَبَاكَ فَقَالَتْ أُمِّي حَلْفًا وَعَتَقَ الْأَبُ وَإِنْ حَلَفَتْ دُونَهُ عَتَقَا وَلَاؤُهُمَا لَهَا وَفِي قَبْضٍ مَا حَلَّ فَقَبِلَ الْبِنَاءُ قَوْلَهَا وَبَعْدَهُ

قوله

(ولا كلام) في التنازع في الزوجية أو قدر أو صفة أو جنس المهر (لمرأة) (سفيهية) أى بالغة لا تحسن التصرف في المال وأولى صغيرة وكذا سفيهه وصغير وانما الكلام لولوى ان كان والا فالحال كما ان كان والا فجماعة المسلمين (ولو) ادعت امرأة على رجل انه تزوجها بتسمية ودخل بها ثم ابانها ثم تزوجها بتسمية فانكر (وأقامت) أى أشهدت الزوجة (بينة) أى جنس بينة الصادق بالواحد والمتعدد وهو المراد (على صداقين) على زوج واحد تزوجها بهما مرتين (في عقدين) وأعذر الحاكم للزوج في البينتين فلم يدفعهما (لزما) أى الصداقان الزوجان اثبتت ان ابانتهما من الأول كانت تعد البناء والا فنصف كل منهما (وقدر طلاق) من الزوج للزوجة بأن (بينهما) أى العقدين (وكلفت) أى الزمت الزوجة (بيان) أى اقامة بينة (انه) أى الطلاق (بعد البناء) بالعقد الأول ليسكمل لها الصداق الأول لأن الطلاق المقدر بشرطه والدمه لا تلزم الا بحقق والمحقق بتقديره قبله النصف فتبين انه بعده لم يتحقق النصف الآخر (وان قال) الزوج الذى ملك أبوى زوجته الرقيقين (أصدقك أباك) بكسر الكاف فيهما (فقال) الزوجة اصدقتنى (أمنى حلفا) أى الزوجان أى حلف كل منهما على بى دعوى الآخر وتحقيق دعواه وفسخ ان حلفا أو نكلا وتنازعا قبل البناء (وعتق الأب) لاقراءه بحريته ولاؤه لها وان نكلت وحلف فكذلك لكن ثبت النكاح (وان حلفت دونه) أى امتنع من الحلف (عتقا) أى أم وأبو الزوجة اما الأب فلا قرار الزوج بحريته وأما الأم فلحلفها ونكوله (ولاولها) أى أبوى الزوجة (لها) وثبت النكاح بما حلفت عليه قبل البناء أو بعده فان فسخ أو طلق قبله رجع عليها بقيمة امها في الفسخ ونصفها في الطلاق وان حلف بعده دونها ثبت النكاح وعتق الأب (و) ان تنازعا (في قبض ما حل) من الصداق بأن ادعى الزوج انها قبضته وانكرته (ف) يقبل (قبل البناء قولها) أى الزوجة (و) يقبل (بعده)

أى البناء (قوله) أى الزوج (ييمين فيهما) أى الزوج بعده والزوجة قبله لكن بأربعة فيود في قبول قوله بعده أخذها قوله قال (عبد الوهاب) البغدادى القاضى يقبل قول الزوج انها قبضت ماحل اذا تنازع فيه بعد البناء فى كل حال (الا ان يكون) الصداق مكتوبا (بكتاب) وهو بيدها غير محضوم عليه فيقبل قولها بلا يمين وثانها قوله (و) قال (اسماعيل) البغدادى القاضى يقبل قول الزوج بعده البناء مقيد (بأن لا يتأخر) دفع حال الصداق للزوجة (عن البناء عرفا) بأن جرى عرفهم بتقديمه عليه او لم يجر بشئ منهما فان جرى عرفهم بتأخيرها عنه فقولها يمين لأن العرف كشاهدو بقى قيدان ان لا يكون بيدها رهن عليه وان تكون دعواه بعد البناء انه دفعه لها قبله فان كان بيدها رهن عليه فالقول قولها يمين او ادعى دفعه بعده فالقول لها كسائر الديون لأنه أقر بدين في ذمته فلا يبرأ منه إلا بينة على دفعه (و) ان تنازع قبل البناء أو بعده (فى متاع البيت) الكائن فيه (فلمرأة المعتاد للنساء فقط) كحلى وملبوس امرأة (يمين) ان لم يكن فى حوز الرجل المختص به ولم تكن فقيرة فان كان فى حوزة المختص به كصندوقه وخزائنه المحجور عليها بطلاق أو كانت فقيرة وادعت ما زاد على صداق مثلها فلا يقبل قولها فما زاد على صداقها نقله الخطاب عن ابن فرحون (والا) أى وان لم يكن المتنازع فيه معتادا للنساء فقط بان كان معتادا للرجال فقط أو معتادا لهما ولو محرما على الرجال كخاتم ذهب جرى العرف باتخاذ الرجال (قوله) أى الزوج المتنازع فيه (يمين) الا ان يكون فى حوزها الخاص بها أو الرجل معروفا بالفقر ويدعى ما لا يملكه عادة (ولها) أى الزوجة (الغزل) المتنازع فيه قبل الطلاق أو بعده يمينها (الا ان ثبت) باقرارها أو بينة (ان الكتمان) مثلا (له) أى الزوج (ف) يمينها (شريكان) فى الغزل هو بقيمة نحو كتمانها وهى بقيمة غزلها (وان نسجت) المرأه بيدها (٣٣٥) شقة وصنعت النسيج فقط دون

الغزل وادعت ان غزلها لها
وادعى الزوج ان غزلها له
فالقول قوله و (كلفت)
أى ألزمت الزوجة (بيان
ان الغزل لها) فان شهدت
بينة بأنه لها قضى لها بالشقة
بتامها والاقضى بها للزوج
ودفع لها أجرة نسجها

قَوْلُهُ يَمِينٌ فِيهِمَا عَبْدُ الْوَهَّابِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَكْتَابٍ وَاسْمَاعِيلُ بَأَنَّ لَا يَتَأَخَّرُ
عَنِ الْبِنَاءِ عُرْفًا وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَلِمَرْأَةِ الْمُعْتَادِ لِلنِّسَاءِ فَقَطَّ يَمِينٌ وَإِلَّا فَلَهُ
يَمِينٌ وَلَهَا الْغَزْلُ إِلَّا أَنْ يَنْبُتَ أَنَّ الْكُتْمَانَ لَهُ فَشَرِيكَانِ وَإِنْ نَسَجَتْ كَلَفَتْ بَيَانَ
أَنَّ الْغَزْلَ لَهَا وَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ بَيْنَةً عَلَى شِرَاءِ مَا نَهَى حَلْفَ وَقَضَى لَهُ بِهِ كَالْعَكْسِ
وَفِي حَلْفِهَا تَأْوِيلَانِ

﴿فصل في الوليمة مندوبة بعد البناء يوما يجب إجابة من عيّن وإن
صارها إن لم يحضر من يتأذى به ومنكره كفرش حرير﴾

(وان أقام) أى أشهد (الرجل بينة على شراءها) أى متاع البيت الذى هو معتاد (لها) كحلى النساء (حلف) الرجل انه اشتراه لنفسه
وانها لم تعطه ثمنه (وقضى له به) وشبه فى مطلق القضاء فقال (كالعكس) أى ان أقامت المرأة بينة على شراء ماله قضى لها
به (وفى حلفها) أى المرأة مع البينة الشاهدة لها بالشراء وعدمه لعدم جريان العادة بشراء المرأة للرجل (تأويلان) منشؤها
انه ذكر فى المدونة اليمين فى الرجل وسكت عنها فى المرأة فقال بعضهم سكت عنها اكتفاء بذكرها فى الرجل اذ لا فرق بينهما وقال
بعضهم لم يذكرها فيها لأنها لا تلزمها لأن الرجال قوامون على النساء دون العكس (فصل الوليمة) هى طعام العرس (مندوبة) ولو فى
السفر قال ابن سهل الصواب القضاء بها على الزوج لقوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة مع العمل به عند الخاصة والعامة وتحصل بأى
شئ أطمعه ولو بمدى شعيرا لما فى الصحيح أولم صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدى من شعير وعلى بعض بنجر وتمر وعلى زبيب
بشاة وتندب (بعد البناء) فان قدمت عليه حصل مندوب وقات آخر فالأولى وبعد البناء ليفيد انه مندوب ثان قال عياض واستحبها
بعض شيوخنا قبل البناء (يوما) أى قطعة من الزمن يحصل الاجتماع فيها لا كلمة واحدة ويكره تكرارها الا أن يكون المدعو ثانيا غير
الدعوى أولا (تجب إجابة من عيّن) لحضورها بشخصه صريحا أو ضمنا ولو بكتاب أو رسول ثقة ولو صيا قيل له ادع فلانا أو أهل محل
كذا وهم محصورون فتجب على من بلغه منهم لانهم معينون ضمنا ان كان المعين مفطرا بل (وان) كان (صائما) وشرط وجوب
الإجابة الجزم بالحضور لان شئت وذكر للصنف لوجوب الإجابة خمسة شروط أولها قوله (ان لم يحضر) مجلس الوليمة (من يتأذى)
المعين (ب) حضور (ه) تأديا شرعيا بأن كان من السفلة الذين لا يؤمن معهم على الدين وتزرى مجالستهم ومخاطبتهم ورؤيتهم وثانها
قوله (و) ان لم يحضر شئ (منكر) أى حرم شرعا (كفرش حرير) وأنية ذهب أو فضة نعم رخص بعضهم فى حضور وليمة

السكر اذا خيف سطوة صاحبها لسلطانه وثالثها قوله (و) ان لم يحضر (صور) محسدة لحيوان عاقل أو غيره كامل الأعضاء التي لا يعيش بدونها ولها ظل (على كجدار) لامبئية في وسطه لأنها لا ظل لها كالنقش (لا) يجوز التخلف عن اجابة دعوة الوليمة (مع لعب مباح) خفيف كدف وكبر يلعب به رجال أو نساء ان كان المعلن ليس ذاهية بل (ولو) كان (في ذي هيئة على الأصح) واحترز عن غير المباح كمشي على حبل وحمل خشبة على حبة انسان وصعود آخر عليها فإنه يبيح التخلف قاله في سماع أشهب لكن قال ابن رشد هذا في الوليمة من ناحية ما رخص فيه من اللهو ورابعها قوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة زحام) فان كانت فقد أُرخص مالك رضي الله تعالى عنه في التخلف لأجلها وخامسها قوله (و) لم يكن (اغلاق باب) لبيت الوليمة (دونه) أي عند وصول المعلن له فان علم انه يغلق عند حضوره ولولا المشاورة عليه فيباح التخلف فان أغلق للحضوره بل لمنع الطفيلية وتحوهم فلا يباح التخلف لأنه لضرورة (وفي وجوب كل) الشخص (اللفطر) من طعام الوليمة فدرأيسر به قلب صاحبها وعدمه وعليه اقتصر في الرسالة قال وأنت في الأكل بالخيار (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين الباجي لانص لأصحابنا جليا (ولا يدخل) أي يحرم ان يدخل بيت الوليمة انسان (غير مدعو) لحضورها بكل وجه (الا) دخوله (بأذن) من صاحب الوليمة في الدخول فيجوز دخوله مع حرمة مجيئه (وكره ثر اللوز والسكر) في الوليمة أو عند العقدان أحضره به للنية ولم يأخذ أحد شيئا مما حصل في يد غيره والاحرم (لا) يكره (الغربال) بكسر الغين المعجمة أي الطائر الغشي يحل من جهة واحدة أي الطبل به في الوليمة ويرادفه الدف ان كان طبل الغربال للمرأة بل (ولو لرجل) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أصنع انما يجوز للنساء (٣٣٦) (وفي) جواز (الكبر) بفتح الكاف والموحدة الطبل الكبير للدور الغشي يحل

وَصُورٌ عَلَى كَجِدَارٍ لَا مَعَ أَيْبٍ مُبَاحٍ وَلَوْ فِي ذِي هَيْئَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَثْرَةُ زَحَامٍ وَإِغْلَاقُ بَابِ دُونِهِ وَفِي وَجُوبٍ أَكْلُ الْمُفْطِيرِ تَرَدُّدٌ وَلَا يَدْخُلُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ إِلَّا بِأَذْنٍ وَكَرَاهَةُ النَّبْرِ وَاللُّوزِ وَالسُّكَّرِ لَا الْغُرْبَالَ وَلَوْ لِرَجُلٍ وَفِي الْكَبْرِ وَالْمِزْهَرِ نَالُهَا يَجُوزُ فِي الْكَبْرِ ابْنُ كِنَانَةَ وَتَجُوزُ الزَّمَارَةُ وَالْبُوقُ

(فصل) إنما يجب القسم للزوجات في البيت وإن امتنع الوطء شرعا أو طبعًا كحرمته ومظاهره منها ورتقاء لا في الوطء إلا لإضراره ككفها لتتوفر لذته لاخرى وعلى ولي المجنون إطاقتها وعلى المريض إلا أن لا يستطيع

من الجهتين (و) جواز (الزهر) كنبأى الطبل الربع الغشي من الجهتين هذا قول ابن حبيب قياسا لهما على الغربال ومنعهما وهو قول أصنع وفسره بعضهم بالكرهة (نالتها) أي الأقوال (يجوز في الكبر) ويمنع في الزهر وهو قول ابن القاسم وقال

(ابن كنانة) علم منقول من وعاء النهام (وتجوز الزمارة والبوق) أي النفير جواز امستوى الطرفين ان كان

فقد

استعماهما يسيرا لا يلهي كل اللهو ويمنع الكثير هذا هو المشهور (فصل) في بيان القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما (انما يجب القسم) على زوج بالغ عاقل حاضر عيّد أوجر ذى آلة أو خصى أو مجبوب صحيح أو مريض يمكنه الانتقال (للزوجات) المطلقات سواء كن مسلمات أو كنيات أو مختلفات حرائر أو أماء أو مختلفات وصلة القسم (في البيت) عند كل واحدة ليلة واليوم الذي يليها ويجوز بأكثر ان رضياه ولما كان القصد من البيت عند الزوجة الأناث واذهاب الوحشة وجب القسم فيه ان لم يمنع الوطء بل (وان امتنع الوطء شرعا) أو عادة (أو طبعًا) الاول (كحرمته) بحج أو عمرة وحائض ونفساء (ومظاهر) ومولى (منها) الثاني كرتقاء) والثالث كحرمته وعجنونة (لا) يجب القسم بين الزوجات (في الوطء) فيترك فيه لطبيعته في كل حال (الا) قصد (إضرار) لأحدى الزوجات بعدم الوطء سواء تضررت بالفعل أم لا (ككفها) أي الزوج عن وطء إحدى زوجتيه مع ميل طبعه اليه وهو عندها (لتتوفر لذته) لزوجته (الأخرى) فيجب عليه ترك الكف لأنه إضرار ولا حرج عليه ان ينشط للجاء في يوم هذه دون الأخرى إلا ان يفعله ضرار أو يكف عن هذه لذته في الأخرى فلا يحل (و) يجب (على ولي) الزوج البالغ (المجنون) الذي له زوجتان أو أكثر (إطاقتها) على زوجتيه أو زوجاته بان يدخله على إحداها عقب غروب الشمس ويبقيه عندها الى غروب شمس اليوم الذي يليها فيخرجه من عندها ويدخله على أخرى كذلك وهكذا كما يجب عليه نفقتهن وكسوتهن (و) يجب القسم في البيت بين الزوجات (على) الزوج (المريض) الذي يستطيع الانتقال من محل إحداها الى محل الأخرى في كل حال (الآن لا يستطيع) الطواف عليهن

لشدة مرضه (ف) لا يجب عليه القسم ويقيم (عند من شاء) الإقامة عندها من زوجته أو زوجاته (وفات) الميت أى لا يقضي (ان ظلم) الزوج احدى زوجاته (فيه) بأن بات عند احدها من ليلتين أو أكثر لغير عذر أو عند غيرهن كذلك لان القصد من الميت دفع الضرر وتحسين المرأة وازهاب الوحشة وهذا يقوت بقوات زمنه فلا يجعل لمن فانت ليلتها ليلة عوضا عنها لانه حينئذ يظلم صاحبة تلك الليلة التى جعلها عوضا وشبهه فى القوات فقال (كخدمة) رقيق (معتق بعضه يابق) شهرامثلاثم يحىء مالك بعضه فلا يحاسبه بخدمة ما بابق فيه ان لم يستعمل والا فيرجع على من استعمله بأجرة ما يخصه من عمله (ونذب الابتداء) فى قسم الميت بين الزوجات (بالليل) لانه وقت الإيواء للزوجة (و) نذب (الميت عند) الزوجة (الواحدة) سواء كان له اماء أم لا لأن تركها وحدها ضرر وربما يتعين عليه زمن الخوف من سارق أو محارب (و) الزوجة (الامة) المسلمة (كالحرّة) فى وجوب القسم فى الميت والتسوية بينها وبين غيرها فيه (و) من له زوجة أو أكثر وتزوج أخرى (قضى) على الزوج (ل) الزوجة (المكر) ولو أمة تزوجها على زوجة حرة (يسبع) من اليبالى متوالية يبيتها عندها (و) قضى (ل) زوجة (الثيب) التى تزوجها على غيرها ولو أمة على حرة (ثلاث) من اليبالى متواليات يبيتها عندها ويخير بعد تمام السبع أو الثلاث فى البسء فى القسم عن شاء واستحب ان المواز القرعة كن قدم بهما من سفر (و) ان طلبت الزوجة القديمة ان يقضها ويبيت عندها سبعا أو ثلاثا قضاء عن السبع أو الثلاث التى باتها عند الجديدة ف(لا قضاء) لها أى لاحق لها فيه فلا تجابه (و) ان طلبت الثيب الجديدة اقامته عندها سبع ليال كالسكر ف(لا تجاب لسبع) ولو قال لا كثر أو لزيد لشمّل المكر (٣٢٧) التى طلبت أكثر من سبع (ولا يدخل)

أى يحرم أن يدخل الزوج (على ضررتها) بفتح الضاد وشذراء والضمير لصاحبة اليوم وصلة يدخل (فى يومها) فى كل حال (الا) دخوله على ضررتها فى يومها (لحاجة) غير الاستمتاع كأخذ ثوب ونحوه (وجاز) للزوج (الأثرة) بضم الهمزة

فَمِنْهُ مَنْ شَاءَ وَفَاتَ إِنْ ظَلَمَ فِيهِ كَعِدْمَةِ مُعْتَقٍ بَعْضُهُ يَأْبُقُ وَنُذِبَ الْإِبْتِدَاءُ بِاللَّيْلِ وَالْمَبِيتُ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ وَقُضِيَ لِلْمَكْرِ بِسَبْعٍ وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ وَلَا قَضَاءُ وَلَا تُجَابُ لِسَبْعٍ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى ضَرَّتِهَا فِي يَوْمِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ وَجَازَ الْأَثَرَةُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا بِشَيْءٍ أَوْ لَا كَاعْطَانِهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا وَشِرَائِ يَوْمِهَا مِنْهَا وَوَطْءُ ضَرَّتِهَا بِإِذْنِهَا وَالسَّلَامُ بِالْبَابِ وَالْبَيَاتُ عِنْدَ ضَرَّتِهَا إِذَا أَغْلَقَتْ بَابَهَا دُونَهُ وَلَمْ يَقْدِرْ يَبِيتُ بِمَحْجَرَتِهَا وَبِرِضَاهُنَّ جَمْعُهُنَّ بِمَنْزِلَيْنِ مِنْ دَارِهِ وَاسْتِدْعَاؤُهُنَّ لِحَلِّهِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى يَوْمِهِ وَلَيْلَتُهُ لَا إِنْ لَمْ يَرْضِهَا وَدُخُولُ

وسكون الثالثة وفتحتهما أى الاشارة الى الزيادة فى الميت لاحدى الزوجتين (عليها) أى الزوجة الأخرى (رضاه) أى المؤثر عليها سواء كان الاشارة (بشئ) أى مال تأخذه المؤثر عليها من الزوج أو من ضررتها (أو) رضيت بـ (لا) شئ بأن رضيت مجانا وشبهه فى الجواز فقال (كاعطائها) أى الزوجة من اضافة المصدر لفاعله ومفعولاه محذوفان أى كأن تعطى الزوجة زوجها مالا فيجوز ذلك (على امساكها) أى لأجل أن يمسكها الزوج فى عصمته ولا يطلقها (و) جاز للزوج أو للضرّة (شراء يومها) أى احدى الزوجتين أو الزوجات أو يومها أو أيامها (منها) كان العوض عن الاستمتاع أو عن اسقاط الحق وتختص الضرّة بما اشترته ويخص الزوج من شاء بما اشترى وليس هذا مكرر مع قوله وجاز الأثرة عليها لان الأولى لم يدخلها فيها على شراء وهذا دخلا عليه (و) جاز (وطء ضررتها) أى صاحبة النوبة فيها (بإذنها) ولو قبل اغتساله من وطء ذات النوبة (و) جاز (السلام) الشرعى والعرفى من الزوج على غير صاحبة النوبة وهو واقف (بالباب) من غير دخول عليها (و) يجوز (البيات) من الزوج (عند ضررتها) أى ذات النوبة ووطؤها وقيل لا يستمتع اقتصارا على قدر الضرورة (اذا أغلقت) ذات النوبة (بأبها دونه ولم يقدر) على أن يبيت بمحجرتها (أمام الباب المغلق) لخوف من نحو سبع أو ظالم فان قدر على البيات بمحجرتها فلا يجوز له البيات عند ضررتها (و) يجوز (ب) شرط (رضاهن) أى الزوجات (جمعهن) أى الزوجات (بمنزلين) مستقل كل منهما عن الآخر بمحضاه ومطبخه (من دار) واحدة (و) جاز برضاهن (استدعاؤهن) أى طلبه منهن اثباتهن للبيات معه (لحله) المختص به ولا ينبغى له هذا اذ السنة دورانه هو عليهن فى بيوتهن لفعله صلى الله عليه وسلم هذا (و) جاز برضاهن (الزيادة) فى قسم الميت بين الزوجات (على يوم وليلة) يجوز جمعهما بمنزلين من دار واحدة ولا استدعاؤهن لحله ولا الزيادة على يوم وليلة (ان لم يرضاها) أى الزوجات بذلك (و) لا يجوز (دخول

حمام بهما) أى الزوجتين ولو رضيتا للزوم اطلاع كل واحدة منهما على عورة الأخرى والامتنان كالزوجتين (و لا يجوز (جمهما)
 أى الزوجتين (فى فراش) واحدان كان بوطه بل (ولو بلا وطه) هذا هو المشهور (وفى منع) جمع (الامتنين) بملك اليمين فى
 فراش واحد بلا وطه (وكرهته) لقلة غيرتهن والأول نظر لإصل الفيرة (قولان) فإن كان بوطه حرم باتفاق القولين (وان
 وهبت) إحدى الضرتين أو الضرائر أو أسقطت (نوبتها من ضرة فله) أى الزوج (المنع) أى رد الهبة أو الاسقاط لانه قد
 يتعلق غرضه بعين الواهبة (لأهلها) أى الموهوب لها فليس لها رد الهبة ان أمضاها الزوج ولا أمضاها ان ردها (و) ان أمضى الزوج
 الهبة (تختص ضررتها) الموهوب لها بما وهب لها أو يصير لها نوبتان وليس للزوج جعلها لغيرها (بخلاف) هبة إحدى الزوجتين أو الزوجات
 نوبتها (منه) أى للزوج فلا يختص بها بحيث يخص بها من شاء بل تقدر الواهبة كالعدم فان كن أربعا قسم المبيت بين الثلاث
 الباقيات (ولها) أى الواهبة نوبتها لضررتها أو للزوج (الرجوع) فى نوبتها اجزها عن الوفاء بها بسبب غيرتها (وان سافر) أى أراد الزوج
 أن يسافر باحدى زوجتيه أو زوجاته (اختار) الزوج من تصلح لاطاقتها السفر أو خفة جسمها لالميل لها (الافى) سفر (الغزو والحج)
 وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم (فيقرع) بينهما أو بينهما لعظم المشاحة فى سفر القربة (وتؤولت) المدونة (بالاختيار مطلقا) عن التقيد
 بغير سفر القربة واختاره ابن القاسم (ووعظ) أى ذكر بشد الكاف الزوج (من) أى زوجته التى (نشرت) أى خرجت عن
 طاعته بمنعه من وطئها والاستمتاع بها أو خروجها بلاذنه أو تركت حقوق الله تعالى كتسل الجنباة والصلاة وصيام رمضان
 ويعظها بما يلين قلبها للرغبة فى ثواب الطاعة (٣٢٨) والخوف من عقاب المعصية (ثم) ان لم يفد الوعظ (هجرها)

أى ترك الاستمتاع بها
 والنوم معها فى فراش
 واحد والأولى كونه شهرا
 وله الزيادة عليه ولكن
 لا يبلغ به أربعة أشهر (م)
 ان لم يفد الحجر (ضررها)
 ضربا غير مبرح وهو الذى
 لا يكسر عظام ولا يشين
 جارحة (ان ظن افادته)

حَمَامٌ بِهِمَا وَجَمْعُهُمَا فِي فِرَاشٍ وَلَوْ بِلَا وَطْءٍ وَفِي مَنَعٍ الْأَمْتَيْنِ وَكَرَاهَتِهِ قَوْلَانِ
 وَأَنْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهُمَا مِنْ ضَرَّةٍ فَلَهُ الْمَنَعُ لَأَهْلَاوُ تَخْتَصُّ ضَرَّتُهَا بِخِلَافٍ مِنْهُ وَلَهَا الرُّجُوعُ
 وَأَنْ سَافَرَ اخْتَارَ الْأَى فِي الْغَزْوِ وَالْحَجِّ فَيَقْرَعُ وَتُؤُولُ بِالْإِخْتِيَارِ مُطْلَقًا وَوَعَظَ
 مَنْ نَشَرَتْ ثُمَّ هَجَّرَهَا ثُمَّ ضَرَبَهَا إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ وَبَعْدِيهِ زَجَرُهُ الْحَاكِمُ وَسَكَنَتَا
 بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ وَإِنْ أَشْكَلَ بَعَثَ حَكَمَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ
 بِهَا مِنْ أَهْلِهِمَا إِنْ أَمَكَنَّ وَنُدِبَ كَوْنُهُمَا جَارِيْنِ وَبَطَلَ حُكْمُ غَيْرِ الْعَدْلِ
 وَسَفِيهِ وَامْرَأَةٍ وَغَيْرِ فَقِيهِ بِذَلِكَ وَنَفَذَ طَلَاقَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الزَّوْجَانِ وَالْحَاكِمُ

أى الضرب فان تحقق أوطن عدم افادته أو شك فيها فلا يضرب بها لان الوسيلة اذا لم يترتب عليها المقصود لا تشرع وأما
 الوعظ والهجر فلا يشترط فيهما ظن الافادة لعدم تأثيرها فى الذات (و بتعديده) أى الزوج على زوجته بضرب أو غيره وثبوته عليه ولم
 ترد فراقه (زجره الحاكم) باجتهاده بوعظ فضررب فان لم يثبت التعدي زجره بوعظ فقط ولا يأمرها فقيها بوجره ويزجرها أيضا ان
 ثبت ضررها بوعظ فضررب (وسكنها) أى زوجته التى تكررت شكواها الاضرار منه وعجزت عن اثباته (بين قوم صالحين) أى عدول
 تقبل شهادتهم (ان لم تكن) الزوجة ساكنة (بينهم وان أشكل) أمر الزوجين أى دام أشكاله اذ اسكانها بينهما انما هو مع الاشكال ولم يقدر
 الحاكم على الاصلاح بينهما (بعث حكمين) كذلك أى عدلين فقيهين يحكمان بين الزوجين المتبطين عن بعض الفقهاء آية بعث
 الحكمين بحكمة غير منسوخة فالعمل بها واجب لم يترك القول بها عالم حاشى يحيى بن يحيى كان لا يرى بعث الحكمين اه ولا بتقيد
 بعث الحكمين بدخول الزوج بها بل يبعثان (وان لم يدخل) الزوج (بها) لعدم الآية لأنهما قديكونان جارين فيتنازعا
 فيحكم الحكمان بينهما ويدخلان عليهما المرة بعد المرة ولا يلزامانها ونعت حكمين بقوله (من أهلها) أى الزوجين (ان أمكن)
 كونهما من أهلها وظاهر الآية ان كونهما من الاهل مع الوجدان واجب شرط وفى ابن الحاجب يتعين كونهما أجنبيين (ونذب
 كونهما) أى الحكمين (جارين) للزوجين (وبطل حكم غير العدل) فى الشهادة (و) بطل حكم (سفيه) أى مبذرماله فى الشهوات
 ولو مباحة (و) بطل حكم (امرأة) ولو كانت عدلا (و) بطل حكم (غير فقيه) أى غير عالم بالأحكام الشرعية المتعلقة (بذلك)
 أى بالشوز وضرر الزوجين إذ شرط حكم من ولى الحكم فى أمر علمه بأحكامه الشرعية (ونفذ) أى مضى ولزم بل وجاز ابتداء
 (طلاقهما) أى الحكمين الذى حكم به بين الزوجين وهو بان ان رضى الزوجان والحاكم به بل (وان لم يرض الزوجان والحاكم) به

بعد ايقاعه ولو خالف مذهبه لرفع حكمهما خلافاً ان كان الحاكم بعثهما بل (ولو كانا) أى الحكمان مقامين (من جهتهما) أى الزوجين للحكم بينهما لانهما حكمان لاوكيلان عمن بعثهما ولا شاهدان (لا) يلزم طلاق (أكثر من) طلقة (واحدة أوقها) أى الحكمان الأكثر ولا يجوز لها ايقاع الأكثر ابتداء لانه خارج عن الاصلاح الواجب عليهما وفي المدونة ولا يفرقان بأكثر من واحدة وهى بائنة فان حكما به سقط لانه خارج عن معنى الاصلاح (وتلزم) الطلقة الواحدة (ان اختلفا) أى الحكمان (في العدد) للطلاق الذى أوقعاه (ولها) أى الزوجة (التطليق) جبراً على الزوج طلقة واحدة تبين بها (ب) سبب (الضرر البين) من الزوج لها كقطع كلامه عنها وتولية وجهه عنها فى الفرائض لامنعه من حمام أو تأديبها على ترك حق الله تعالى كالصلاة وغسل الجنابة والزواج عليها ان شهدت بينة بالضرر وتسكره بل (ولو لم تشهد البينة بتسكره) أى الضرر بأن شهدت بمصولة مرة واحدة فلها التطليق بها على المشهور لخبر لا ضرر ولا ضرار ويجرى هنا هل يطلقها الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (و) يجب (عليهما) أى الحكمين (الاصلاح) بين الزوجين مهما أمكن لقوله تعالى ان يريدا اصلاحاً يوفق الله بينهما ابن عباس ان يريدا أى الحكمان اصلاحاً يوفق الله بين الزوجين وقيل ان يريدا أى الزوجان (فان تعذر) أى الاصلاح بين الزوجين على الحكمين (فان أساء الزوج) الزوجة ولم ترض بالاقامة معه وطلبت الطلاق (طلقاً) أى الحكمان الزوجة (بلا خلع) تدفعه لها في نظير حل عصمتها من الزوج (وبالعكس) أى أساءت الزوجة الزوج ولم يسئها (اتمتناه) أى الزوج (عليها) أى الزوجة وأوصياها بالصبر على أساءتها وأبقياها على عصمتها ان تحققا انه لا يتجاوز الحق معها بعد ائتمانه عليها اذ لا يلزم من انفرادها بالاساءة فى الماضى عدم اساءة اياها فى المستقبل (أو خالما له) أى طلقها عليه بجمال منها له تقديره (بنظرهما) أى الحكمين ولو زاد على (٣٣٩) صدقها ان أراد الزوج فراقها واستوت الصلحة فيه وفى ابقائها وائتمانه فان تعينت فى أحدهما واجب (وان أساء) أى الزوجان أى ثبتت اساءة كل منهما الآخر (فهل يتعين) (على الحكمين) (الطلاق بلا خلع) أى مال من الزوجة للزوج هذا محل التمين

ولو كانا من جهتهما لا أكثر من واحد أو قوماً وتلزم إن اختلفا فى العدد ولها التطليق بالضرر البين ولو لم تشهد البينة بتسكره وعليهما الإصلاح فإن تعذر فإن أساء الزوج طلقاً بلا خلع وبالعكس اتتمناه عليها أو خالما له بنظرهما وإن أساء مماً فهل يتعين الطلاق بلا خلع أو لهما أن يخالفا بالنظر وعليه الأكثر تأويلان وأتيا الحاكم فأخبراه فنفذ حكمهما وللزوجين إقامة واحد على الصفة وفى الوليين والحاكم تردّد ولهما إن أقامهما الإفلاق مالم يستوعبا

(٤٢ - جواهر الاكليل - أول) (أولهما) أى عليهما أى الحكمين (أن يخالفا) أى يطلقا بجمال من الزوجة للزوج قدره (بالنظر) من الحكمين ولكن لا يسقطان عنه جميع الصداق (وعليه) أى الخلع بالنظر (الأكثر) من شراح المدونة فى الجواب (تأويلان) قال ابن عرفة اذا توجه الحكمان استقرا أمورهما وسألا عن بطائهما فان وقعاً على حقيقة أمرهما أصلحاً بينهما ان قدرا والا فراقاً وفى كيفية التفرقة عبارات قال الباجي ان كانت الاساءة من الزوج فراقاً وان كانت من المرأة تركها وائتمناه عليهما وان كانت منهما فراقاً على بعض الصداق فلا يستوعبها له وعليه بعض أهل العلم رواه محمد عن أشهب قال محمد وهو معنى قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به وقال ابن فتحون ان لم يقدر على الصلح فراقبى من الزوجة له أو اسقاطه عنه أو على المتركه دون أخذ واسقاط ولا يتبعى أن يؤخذ لهما منه شيء وتبعه المتيطى اه (وأتيا) أى الحكمان (الحاكم فأخبراه) بما حكما به من الاصلاح أو التطليق (فنفذ) أى أمضى الحاكم (حكمهما) وجوباً وان لم يرضه الزوجان والحاكم وخالف مذهبه كالتقديم (وللزوجين) معا (اقامة) حكم (واحد) على الحكم بينهما بدون رفع للحاكم (على الصفة) أى منتصف بصفة الحكمين من العدالة والفقهاء بأحكام ضرر الزوجين فى التوضيح جاز اقامة واحد هنا ولم يجز فى جزاء الصيد الا اثنان مع ورود نص القرآن بانثنين فيهما لأن جزاء الصيد حق الله تعالى فلا يجوز لأحد اسقاطه وهذا حق الزوجين فلهما اسقاطه البنائى وكلام المدونة يدل على ان حكمه كحكم الحكمين سواء كان بصلح أو طلاق (وفى) جواز اقامة (الولين) أى ولى الزوج وولى الزوجة واحد على الصفة (و) جواز اقامة (الحاكم) واحداً بالصفة على الحكم بين الزوجين ومنعها أى اقامة الواحد لخالفتها التنزيل (تردد) محله ان كان أجنبياً أو قريباً لهما على السواء والامنع اتفاقاً (ولهما) أى الزوجين (ان أقاماهما) أى الزوجان الحكمين (الافلاق) أى عزل الحكمين والرجوع عن تحكيمهما (مالم يستوعبا) أى مدة عدم استيعاب الحكمين

(الكشف) عن حال الزوجين (ويعزما) أى الحكمان (على الحكم) بين الزوجين فان استوعبا الكشف وعزما على الحكم فليس لهما الافلاع ظاهره ولوعزما على الطلاق ورضى الزوجان بالبقاء وهو ظاهر الموازية ومفهوم ان اقاماها انهما كانا زوجين من الحاكم فليس لهما الافلاع عنهما وان لم يستوعبا الكشف (وان طلقا) أى الحكمان (واختلفا) كونه الطلاق (المال) من الزوجة للزوج وكونه بالمال بأن قال أحدهما طلقها بمال وقال الآخر طلقها بمال وقال الآخر طلقها بمال (فان لم تلتزمه) أى ان لم تلتزم الزوجة المال (فلا طلاق) واقع وعاد الحال لما كان عليه ان لم يرض الزوج بعدم المال فان التزمه وقع الطلاق والله أعلم (باب) في الخلع (جاء الخلع) بلا كراهة على المشهور وكرهه ابن القصار واقتصر عليه في المقدمات وجعله بدعة (وهو) أى الخلع أى حقيقته شرعا (الطلاق) جنس شمل الخلع وغيره من أقسام الطلاق وقوله (بعوض) للزوج من الزوجة أو غيرها فصل مخرج الطلاق بلا عوض وهذا هو الأصل وهناك نوع آخر للخلع وهو الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض فقيل تعرف المصنف لم يشمله لارادته تعريف الأصل المشهور وقال ابن عاشر بل يشمله لأن من لوازم كونه خلعا جزان أحكام الخلع عليه ومنها سقوط نفقتها أيام عدتها وهذا عوض محقق وان لم يدخل عليه فهذا طلاق بعوض أيضا والخلع لغة الإزالة يقال خلع ثوبه إذا نزعته وأزاله ولما كانت الزوجة كلباس للزوج في السر والتوقية مما يضر سمي فراقها خلعا قال تعالى هن لباس لكم والطلاق لغة الإرسال والترك وشرعا حل عقدة النكاح وهو معنى جاهلي ورد الشرع بتقريره قاله امام الحرمين (و) جاز الخلع (بلا) حكم (حكم) فلا يتوقف كونه خلعا على حكم الحاكم (و) جاز الطلاق (بعوض من غيرها) أى الزوجة في المدونة من قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم ففعل لزم ذلك الرجل ابن ناجي حملها شيخنا (٣٣٠) البرزلى على ظاهرها وأفتيت به والصواب خلافه وفي التوضيح ابن عبد

السلام ينبغي أن يقيد كلام أهل المذهب في الأجني بكونه مصلحة أو دراء مفسدة ولم يقصده بضرار المرأة وإنما ما يجعله بعضهم لقصد مجرد إسقاط نفقة العدة فلا ينبغي أن يختلف

الكشف ويعزما على الحكم وان طلقا واختلفا في المال فان لم تلتزمه فلا طلاق

(باب)

جاز الخلع وهو الطلاق بعوض وبلا حاكم وبعوض من غيرها إن تأهل لا من صغيرة وسفينة وذى ريق ورد المال وبانت وجاز من الأب عن المجبر بخلاف الوصى وفي خلع الأب عن السفينة خلاف وبالفرار كجنيين

وغير

في منعه اه وذكّر شرط ملتزم العوض زوجه كان أو غيرها فقال (إن تأهل) أى كان

أهلا لا لزامه بأن كان غير محجور عليه وذكّر مفهوم إن تأهل فقال (لا) يجوز ولا يصح العوض (من) زوجه (صغيرة) زوجه (سفينة) أى بالغة لا تحسن التصرف في المال مهجلة أو ذات أب أو وصى أو مقدم قاض بغير إذنه فان أذن لها وليها صح وجاز (و) لا من شخص (ذى ريق) أى رفيق ولو بشائبة حرية بغير إذن سيده فيوقف من مدبرة وأم ولد في مرضه فان مات مضى من أم الولد والمدبرة ان حملها الثلث وان صح فله رده (ورد) الزوج (المال) الذى خالعه به صغيرة أو سفينة أو رقيق بلا إذن من وليها وسيده (وبانت) الزوجة منه ولا يتبع الأمة بشئ بعد عتقها فان ارتجعه الظنه رجعا أو تقليده من رآه رجعا فرق بينهما ولو بعد الوطء وهو وطء شبهة ان لم يحكم بصحة الرجعة حاكم يراها والا فلا لرفع الخلاف وظاهر قوله وبانت ولو قال بعد الطلاق ان لم يتم لي ما خالعت به فلا يلزمي فلا نسفه وأما ان علق الطلاق على تمام ما خالعت به بأن قال ان تم لي هذا المال أو ان صحت براءتك فأنت طالق فان أمضى الولي فعلم انه الزمه الطلاق وان رده فلا يلزمه إذ لم يقل أحد بوقوع العلق بدون وقوع العلق عليه فان قال لرشيده ان صحت براءتك فأنت طالق فأبرأته لزمها البراءة ولزمه الطلاق فالتعليق في محالها كعدمه (وجاز) الخلع (من الأب عن) بنته (المجبرة) بدون إذنها ولو بجميع مهرها حيث اقتضته مصلحتها وكالأب سيد الأمة (بخلاف) الشخص (الوصى) فلا يجوز خلعه عن المجبرة إلا برضاها فقهاى المدونة يجوز خلع الوصى عن البكر برضاها قال الخطاب ظاهر كلام الرجاجي انه لا خلاف في جواز خلعه عنها برضاها (وفي) جواز (خلع الأب عن) بنته (السفينة) أى البالغة الثيب التى لا تحسن التصرف في المال من مالها بغير رضاها ومنعه (خلاف) فان كان من ماله أو برضاها فلا خلاف في جوازه (و) جاز الخلع (ب) ذى (الفرار) أى التحير والتردد بين ما يوافق الغرض وما لا يوافق لجوازه بلا شئ (كجنيين) لأمة أو بهيمة في ملكها فان كان في ملك غيرها فلا يجوز فان انفس أو ولدته ميتا فلا شئ له لدخوله محجوزا لهذا

(و) جاز الخلع حيوان أو عرض أو مثلي (غير موصوف) بصفاته التي تختلف الرغبة فيه باعتبارها (وله) أي الزوج على الروجة التي خالعتها بغير موصوف النوع (الوسط) أي المتوسط بين الجودة والرداءة من النوع الذي خالعتها به (و) جاز الخلع بـ (منفعة حمل) أي على أنها تنفق على نفسها مدة حملها (ان كان) بها حمل (و) جاز الخلع (باسقاط) الزوجة حقها في (حضانتها) أي حفظها ولدها وترتيبه وحيث ينتقل الحق له ولوجود من يستحقها قبله كأم الأم لقيامه مقام الأم كذا في المدونة وفيها أيضا لمن يستحقها بعد الأم قبله القيام بحقه قال في الفائق هذا الذي به الفتوى وجرى به عمل القضاة والحكام وقاله غير واحد من الموثقين واختاره أبو عمران (و) جاز الخلع (مع البيع) كان تدفع عبدًا على أن يطلقها ويدفع لها عشرة دنانير فالعبد بعضه في مقابلة العصمة والعقد عليه خلع وبعضه في مقابلة الدنانير والعقد عليه بيع فيقع الطلاق بائنًا لأنه بعوض في تراضيهما واستحسنه اللخمي وإن كان في المبيع مانع من صحة البيع دون الخلع كما ياق العبد فإن البيع يفسخ ويرد ما بيع من العبد لبائعه سواء كان الزوجة أو الزوج ويرد ما يقابل من العوض لمشتريه ويمضي الخلع بما يقابل العصمة منه وإلى هذا أشار بقوله (وردت) الزوجة (لكما ياق العبد) الذي دفعته للزوج في مقابلة عصمتها وفي مقابلة ما أخذته منه من الدنانير مثلاً (معه) أي مع رد البيع وفسخه فترد للزوج ما أخذته منه في مقابلة بعض العبد ومفعول ردت (نصفه) أي العبد فترده من الزوج لنفسها ويمضي الخلع فيصير العبد مشتركاً بينهما مع بشوئها فلو قال ورد لكما ياق العبد بيع نصفه لكان أوضح (و) أن خالعتها بعد معلوم من نحو الدنانير إلى أجل مجهول كأمطار السماء أو قدوم من لم يعلم وقت قدومه (عجل) للزوج العدد الخالع به (للو أجل ب) أجل (مجهول) فهو كقول المدونة وإن خالها على مال معلوم القدر لكن أجل إلى أجل مجهول كان حالاً كمن باع إلى أجل مجهول فالقيمة فيه حالة مع فوات الساعة (وتوالت) أي فهمت المدونة (أيضاً) أي كما فهمت بتعجيل عدده وتوالت (ب) تعجيل (قيمتها) أي (٣٣١) المؤجل بمجهول وتعتبر قيمته

يوم الخلع على غرضه حالة ونظر فيه بعضهم قال انظر كيف يقوم مع جهل أجله (وردت دراهم رديشة) خالعتها بأي بردها للزوج للزوجة ليأخذ بدلهادراهم جيدة إن شاء سواء أمرته

وغير موصوف وله الوسط ونفقة حمل إن كان وباسقاط حصانها ومع البيع وردت لكما ياق العبد معه نصفه وعجل المؤجل بمجهول وتوالت أيضاً بقيمتها وردت دراهم رديشة إلا بشرط وقيمة كعبد استحق والحرام كخمر ومغصوب وإن بقضاء ولا شيء له ككتاب خيرها ديناً عليه وخروجها من مسكنها وتعجيلها لها ما لا يجب قبوله وهل كذلك إن وجب

إياها حين الخلع أم لا لعدم تعيينها بالاراءة ولا بالإشارة إليها كالاتعين بهما في البيع والجاراة ونحوهما ويردها في كل حال (الشرط) منها أنها رديشة فلا ترد عملاً بالشرط (و) رد للزوج من الزوجة (قيمة كعبد) وعرض وحيوان معين خالعتها الزوجة زوجها (استحق) أي نحو العبد أي رفع ملك الزوج عنه بثبوت ملكه لغير الزوجة وأخرجه فلا ينفسخ الخلع وترد الزوجة للزوج قيمة المستحق بالفتح يوم الخلع إن لم يعلم ما بها باستحقاقه فإن علم ما به أو علم الزوج به وحده فلا شيء له وبانت وإن علمت به وحدها فلا خلع (و) رد (الحرام) حرمة أصلية التي خالعتها الزوجة زوجها (كخمر) وخنزير (و) شيء (مغصوب) أو عارضة لحق الله تعالى كأم ولد إن كان كل الخالع به بل (وإن) كان (بعضاً) من الخالع به أي حكم بنفسه شرعاً (ولا شيء له) أي الزوج عوضاً عنه إن علمه وحده أو مع الزوجة أو لم يعلمها مع نحو الحرام فإن لم يعلمها مع المغصوب فعليه مثله وإن علمت وحدها فلا طلاق في نحو الحرام والمغصوب إن وقع الخلع على عينه والابانت وعليها مثله من الجلال كخل وشاة وشبه في الرد فقل (كتاب خيرها ديناً) لها حالاً (عليه) في مقابلة طلاقها لأنه تسليم جبر لها نفعا بحل عصمتها وتخلصها من سوء عشرته لأن تأخير الحال تسليم فيرد التأخير وتستحق دينها حالاً وبانت منه (و) كخلها على (خروجها) أي الزوجة (من مسكنها) الذي كانت ساكنة فيه واعتدادها خارجة فلا يجوز ويجب عليها سكنها فيه إلى تمام عدتها لأنه حق لله تعالى فليس لاحدا إسقاطه وقد بانت منه وأما أن خالعتها على أنها تدفع أجرته من مالها مع سكنها فيه إلى تمام عدتها فهو جائز لازم لأنه حق لها فلها إسقاطه (و) كخلها بـ (تعجيله) أي الزوج (لها ما) أي ديناً مؤجلاً عليه لها (لا يجب) عليها (قبوله) منه قبل حلول أجله كطعام أو عرض من سلم فيبطل التعجيل لأنه من باب حط الضمان وأز يدك إذا الزوجة حطت عنه ضمان الدين إلى الأجل وزادها عصمتها ويبقى الدين إلى أجله وقد بانت فلارجع له في العصمة (وهل كذلك) الخلع بما لا يجب قبوله في الفسخ الخلع بتعجيل مالها عليه (إن وجب) عليها قبوله قبل حلول أجله كمين سواء كانت من بيع أو من فرض

وطعام وعرض من فرض لانه عجله ليسقط عن نفسه نفقة حداثها فهو سلف جر نفعا واعترض بقدرته على اسقاط نفقة العدة بطلاقها بلفظ الخلع (أولا) يكون الخلع بتعجيلها لما وجب عليها قبوله قبل أجله كخلعها بتعجيل ما لا يجب عليها قبوله في المنع بل هو جائز وطلاقه رجعي لانه كن طلق وأعطى في الجواب (تأويلان) منشؤه ما قول المدونة عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه اذا كان لاحد الزوجين على الآخر مال مؤجل فتخالعا على تعجيله قبل عمله جاز الخلع ورد الدين الى أجله فمنهم من حملها على اطلاقها وقال لا فرق بين ما يجب قبوله وغيره لانه عجل لا يسقط عنه نفقة العدة أو سوء الخصومات والاقتضاءات فهو سلف جر نفعا وحملها بعض على خلافه وفصل فقال الدين الذي لا يجب قبوله لا يجوز الخلع على تعجيله والذي يجب قبوله يجوز الخلع على تعجيله لها ولا يرد الى أجله والطلاق رجعي وليس سلفا جر نفعا لقدرته على خلعهما بلا مال بأن يطلقها بلفظ الخلع (وبانت) من خالت زوجها بعوض بل (ولو بلا عوض) حيث (نص عليه) أى لفظ الخلع (أو على الرجعة) لا يصح عطفه على قوله عليه لاقتضاء ذلك ان الطلاق بلا عوض مع النص على الرجعة بأن وليس كذلك وانما هو معطوف على قوله بلا عوض أى وبانت ان طلقها بعوض ولو نص على الرجعة بأن أعطته شيئا وقالت له طلقني طلاق رجعية فأخذ منها وطلقها طلاق رجعية فانه يقع بانثالان حكم الطلاق بعوض البيئونة فلا يخرج عنه النص على الرجعة وشبهه في البيئونة فقال (كم) طلاقها رجعيا بلا عوض ولا لفظ خلع و (اعطاء مال) للزوج (في العدة) من الطلاق الرجعي (على شرط) (نفيها) أى الرجعة أى على انه لا يراجعها فقبل ذلك فلا رجعة وبانت منه بذلك عند ابن وهب وشبهه في البيئونة أيضا فقال (كبيعتها) أى اذا باع الزوج زوجته لمسغبة أو غيرها فهو طلاق بأن (أو تزويجها) كذلك أى اذا زوج الزوج زوجته لرجل آخر فهو طلاق بأن اذا لم يكن هازلا فيهما المتبسطى قال ابن القاسم من باع امرأته أو زوجها هازلا (٣٣٣) فلا شئ عليه ويختلف في التزويج انه لم يرد طلاقها ومثله في العتبية (والختار) للخمى

من الخلاف (نفي) أى عدم (الزوج) أى لا يلزم الطلاق (فيهما) أى يبيع الزوجة وتزويجها وهو قول ابن وهب والمذهب الأول (و) بانت بكل (طلاق حكم به) على الزوج أو لا تأويلان وبانت ولو بلا عوض نص عليه أو على الرجعة كاعطاء مال في العدة على نفيها كبيعتها أو تزويجها والختار نفي الزوج فيهما وطلاق حكيم به إلا لا يلاء وعسر بنفقة لأن شرط نفي الرجعة بلا عوض أو طلق أو صالح وأعطى وهل مطلقا أو إلا أن يقصد الخلع تأويلان وموجب زواج مكلف ولو سفيفا أو ولي صغير أب أو سيده أو غيرهما لا أب سفيف وسيده بالغ ونفذ خلعه الرريض

من الخلاف (نفي) أى عدم (الزوج) أى لا يلزم الطلاق (فيهما) أى يبيع الزوجة وتزويجها وهو قول ابن وهب والمذهب الأول (و) بانت بكل (طلاق حكم به) على الزوج

أوقعته الزوجة أو الخاكم كعيب أو نشوز أو اضار أو كالعنت (الا) الطلاق المحكوم به على الزوج (لا يلاء) أى حلف وورثته الزوج على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر فرجعي (و) الا الطلاق المحكوم به على الزوج (لمس) من الزوج (بنفقة) للزوجة فرجعي (لا) تبين الزوجة من زوجها (ان) طلقها طلاقا رجعيا و (شرط نفي الرجعة) أى عدم الرجعة حال كون شرطها (بلا عوض) سواء كان الشرط منها أو من وليها أو منه ومثله أنت طالق طلاقا تملكين بها نفسك فرجع القرانها رجعية وقيل بائنة وقيل ثلاث (أو طلق) الزوج زوجته طلاقا رجعيا وأعطاهما مالا فرجعي (أو صالح) الزوج زوجته على مال لها عليه سواء أقر به أو أنكره (وأعطى) الزوج زوجته مالا وطلقها فرجعي لأن الطلاق بلا عوض في السألتين (وهل) يكون رجعيا (مطلقا) عن التقييد بعدم قصد الخلع (أو) هو رجعي في كل حال (الا أن يقصد) الزوج (الخلع) فبأن لأن الصالح قد يكون في غير مقابلة شئ لها عليه في الجواب (تأويلان) وليس معنى قصد الخلع ارادته بلفظ الطلاق بل معناه جر يان ذكره بينهما اذ لو قصد باللفظ لم يكن نزاع في أنه بأن والتأويلان فيما اذا صالح وأعطى وأما اذا طلق وأعطى فرجعي اتفاقا اه البنانى ابن الحاجب وفيها أى المدونة فيمن طلق وأعطى أكثر الروايات رجعي لأنه بمنزلة من طلق وأعطى لزوجته المتعة (وموجب) أى موقع طلاق الخلع بعوض ومثبتته (زوج مكلف) أى ملزم بما فيه كلفة وهو البالغ العاقل فلا يجب بطلاق صبي ولا مجنون ان كان المكلف رشيدا بل (ولو) كان (سفيفا) لان له أن يطلق بلا عوض فيه أولى (أو) موجب (ولى) زوج (صغير) ومجنون حر أو رق سواء كان الولي (أبا أو سيده أو غيرها) من وصى وحاكم اذا كان خلع من ذكر على وجه المصلحة للصغير والمجنون ولا يجوز لهم الطلاق عليهما بغير عوض عند مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (لأب) زوج (سفيف) أى بالغ لا يحسن التصرف في المال (و) لا (سيده) عبد (بالغ) فلا يجوز لهما أن يخالعا عنهما بغير إذنهما ولو جبراهما على النكاح (ونفذ) أى مضى ولزم (خلع) الزوج (الرريض) مرضا مخوفا ولا يجوز القدوم

عليه لأنه اخراج لوارث ولو كافرة أو أمة لاحتمال اسلام الأولى وتحرر الثانية قبل موته ويجوز طلاق المريض مرضا غير خوف ولو لمرة مسلمة (و) ان مات المريض بمرضه الذي طلق فيه (ورثته) زوجته التي طلقها في مرضه الخوف (دونها) أي المطلقة في مرض الزوج الخوف فلا يرثها ان مات قبله ولو طلقها وهي مريضة مرضا مخوفالا انه الذي أخرج نفسه وأسقط ما كان يستحقه لان العصمة كانت بيده وشبه في ارثها دونه فقال (ك) زوجة (مخيرة) أي خيرها زوجها في البقاء في عصمته وفراقه وهو صحيح أو مريض فاختارت في مرضه الخوف فراقه فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (و) زوجة (مملكة) أي مملكتها زوجها عصمتها في صحته أو مرضه الخوف فطلقت نفسها (فيه) أي في مرضه الخوف ومات منه فترثته وان مات قبله فلا يرثها (و) زوجة (مولى منها) أي حلفت زوجها على ترك وطئها أكثر من أربعة أشهر وهو حر أو من شهرين وهو عبد فضر به الأجل أربعة أشهر أو شهرين فتم بغيره ولو أوعدها فطلق عليه في مرضه الخوف وانقضت عدتها ثم مات من مرضه فترثته وان مات قبله فلا يرثها (أو) زوجة (ملاعنة) أي لا عنان زوجها لقدفها بنفي حملها عنه أو بالزنا وهو مريض مرضا مخوفا فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (أو) علق طلاقها على فعلها في صحته أو مرضه (أو أحنته فيه) أي مرضه الخوف فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (أو) زوج في صحته كتابية أو أمة ثم طلقها ولو بائنا في مرضه الخوف ثم (أسلمت) الكتابية (أو عتقت) الأمة في مرضه فان مات منه ورثته وان مات قبله فلا يرثها (أو تزوجت غيره وورثت) المطلقة في المرض الخوف (أزواجا) زوجها كل منهم في صحته وطلقها في مرضه الخوف ومات منه ان لم تكن في عصمة زوج بل (وان) كانت (في عصمة) زوج حتى (وانما ينقطع) ارث المطلقة في المرض الخوف طلاقا رجعيا أو بائنا (ب) حصول (صحته) للزوج من المرض الذي طلق فيه (بينه) أي ظاهرة لاهل المعرفة (ولو) طلق طلاقا (٣٣٣) رجعيا في مرض مخوف ثم (صح) منه

صحته بينه ولم يرثها
(ثم مرض) مرضا مخوفا
(فطلقها) في هذا المرض
الثاني ثم مات منه (لم يرث)
الزوجة زوجها في كل حال
(الا) أن يموت (في عدة
الطلاق الأول) الرجعي

وَوَرِثَتْهُ دُونَهَا كَمُخَيَّرَةٍ وَمَمْلُوكَةٍ فِيهِ وَمَوْلَى مِنْهَا وَمُلَاعَنَةٍ أَوْ أَحْنَتَتْهُ فِيهِ أَوْ أَسْلَمَتْ
أَوْ عَتَقَتْ أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَوَرِثَتْ أَزْوَاجًا وَإِنْ فِي عِصْمَتِهِ وَإِنَّمَا يَنْقَطِعُ بِصِحَّةٍ
بَيْنَهُمْ وَلَوْ صَحَّ ثُمَّ مَرَضَ فَطَلَّقَهَا ثَانِيَةً لَمْ تَرِثْ إِلَّا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ وَالْإِقْرَارِ
بِهِ فِيهِ كِبَائِشَاتُهُ وَالْعِدَّةُ مِنَ الْإِقْرَارِ وَلَوْ شَهِدَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِطَلَّاقِهِ فَكَالطَّلَاقِ فِي
الْمَرَضِ وَإِنْ أَشْهَدَ بِهِ فِي سَفَرِهِ ثُمَّ قَدِمَ وَوَطِئَ وَأَنْكَرَ الشَّهَادَةَ

الذي أوقعه في مرضه الأول وعبرة التوضيح لان ميراثها قد انقطع بصحته البينة بعد الطلاق الاول ولا عبرة بالطلاق الثاني لانها لا تستأنف العدة من يومه وانما هي من الطلاق الاول ومفهوم ثم مرض فطلقها انه ان طلقها في صحته البينة وفي عدة الرجعي الاول ينقطع ارثها منه ان كان الثاني بائنا ولو مات في عدة الاول فان كان رجعيا فكم في صحته رجعيا (والاقرار به) أي الطلاق في الصحة (فيه) أي المرض بأن قال وهو مريض مرضا مخوفا فطلقها أو ناصحها قبل مرضي هذا (كأنشائه) أي الطلاق في المرض في انها ترثه ولا يرثها ولا ينقطع ارثها الا بصحته البينة لانها مبالغة بالكذب ليخرجها من الارث فان مات منه ورثته ولو انقضت عدتها على دعواه وان مات قبله فان كان الطلاق رجعيا ولم تنقض عدته ورثها والا فلا (والعدة) للطلاق الذي أقر في مرضه باقاعه في صحته السابقة ابتداءها (من) يوم (الاقرار) بالطلاق في المرض ولو كان اقراره يقتضي انقضاء العدة كلها أو بعضها لانها فيه والعدة حتى لله تعالى فلا يسقطها كلها ولا بعضها اقراره وأشهر قوله اقراره انه ليس له بينة على ما أقر به والاعمال بعقضاها لارتفاع التهمة بها فالعدة من اليوم الذي شهدت البينة بوقوع الطلاق فيه (ولو شهد) أي شهدت بينة على زوج (بعد موته بطلاقه) البائن أو الرجعي في مرضه أو صحته وانقضت العدة بحسب تاريخهم ومات وهو معاشر لها معاشره الأزواج وكان تأخيرهم رفع الشهادة للحاكم لعذر كفيهم (ف) حكمه (ك) حكم (الطلاق) الواقع من الزوج (في المرض) المخوف من أنها ترثه أبدا وتعتد من يوم وفاته عدة وفاة ان كان الطلاق رجعيا لان موته تقلها من عدة الطلاق الى عدة الوفاة وعدة طلاق ان كان الطلاق المشهود به بائنا وظاهره ما لابن القاسم أنها تعتد عدة وفاة ولو كان الطلاق بائنا لاحتمال طعنه في الشهادة لو كان حيا وبهذا يوجه ارثها اياه مع شهادة البينة باقاعه في صحته بأن معاشرته اياها لموته منزل منزلة تكذيبه البينة (وان أشهد) الزوج (به) أي انشاء الطلاق أو الاقرار به وصلة أشهد (في سفر ثم قدم) الزوج من السفر (ووطئ) الزوجة التي أشهد بطلاقها أي أقر بوطئها أو ثبت ببينة (وأنكر الشهادة) أي الاشهاد وكذب

البينة فيه (فرق) بينهما وتعتد من يوم الحكم بالتفريق كما هو ظاهر المدونة (ولا حد) عليه واستشكل عدم حده مع الحكم بمقتضى الشهادة وأجاب ابن اللواز بأنها كانت تعتد من يوم الحكم بالفراق كان كمن وطئ زوجته وأجاب الأبهري بأنها على حكم الزوجة إلى الحكم بالفراق بدليل اعتدادهما من يوم الحكم به (ولو أبانها) أى زوجته في مرضه المخوف (ثم تزوجها) أى الزوجة التي أبانها في مرضه (قبل صحته) من المرض الذي أبانها فيه (فكالتزوج في المرض) المخوف في الفساد واستحقاق الفسخ قبل وبعد لأن فساده لعقده ولها الأقل من المسمى وصادق المثل من الثلث ان مات بعد الدخول (ولم يحز) أى يحرم (خلع) الزوجة (المريضة) مرضاً مخوفاً لان فيه اخراج الوارث وان وقع لزوم المطلق وانتفى التوارث بينهما ولو مات أحدهما في العدة (وهل يرد) الخلع أى المال المخالعه به وظاهره ولو صحت صحة بينة (أو) يرد (المجاوز) أى الزائد (لارثه) أى الزوج ان لو كان وارثاً (يوم موتها) صلة المجاوز (و) اذا كان المعتبر يوم موتها (وقف) أى المال المخالعه به (اليه) أى يوم موتها في الجواب (تأويلان) نشأ من قولى الامام وابن القاسم قال الامام في المدونة لو اختلفت منه في مرضها وهو صحيح بجميع ما لها لم يحز ولا يرثها وقال ابن القاسم (وأنأرى لو اختلفت منه بأكثر من ميراثه منها لم يحز ولا يرثها وأما على مثل ميراثه منه فأقل فجاز ولا يتوارثان قال عياض في كون قول ابن القاسم تفسيراً أو اختلافاً قولان للأكثر والأقل فقول المصنف وهل يرد أى المخالعه به على كل حال وان كان أقل من ميراثه منها وان صحت من مرضها تأويل الخلاف للأقل وقوله أو المجاوز لارثه الخ تأويل الوفاق للأكثر وعليه فاختلف هل يعتبر في قدر الميراث يوم الخلع فيتعجل للزوج الخلع ان كان قدر ميراثه أو يعتبر يوم موتها فيوقف المخالعه به كله اليه فان كان قدر ميراثه فأقل أخذه وان كان أكثر فقال ابن رشد لا شيء له منه ولا يرث بحال وقال اللخمي له منه قدر ميراثه ويرد الزائد (٣٣٤) وان صحت فيأخذ جميع ما خالعه به (وان) وكل الزوج من خالعه له زوجته

فُرِّقَ وَلَا حَدَّ وَلَوْ أَبَانَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ صِحَّتِهِ فَكَالتَزَوُّجِ فِي الْمَرَضِ وَلَمْ يَحْزُ خُلْعُ الْمَرِيضَةِ وَهَلْ يُرَدُّ أَوْ الْمَجَاوِزُ لِأَرْتِهَ يَوْمَ مَوْتِهَا وَوُقِفَ إِلَيْهِ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ نَقَصَ وَكَيْلُهُ عَنْ مُسَمَّاءَ لَمْ يَلْزَمْ أَوْ أُطْلِقَ لَهُ أَوْ لَهَا حَلَفَ أَنَّهُ أَزَادَ خُلْعَ الْمِثْلِ وَإِنْ زَادَ وَكَيْلُهَا فَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ وَرُدَّ الْمَالُ بِشَهَادَةِ سَمَاعٍ عَلَى الضَّرَرِ وَيَمِينِهَا مَعَ شَاهِدٍ أَوْ أَمْرَانَيْنِ وَلَا يَضُرُّهَا إِسْقَاطُ الْبَيِّنَةِ الْمُسْتَرْعِيَةِ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَكُونُهَا بَائِثًا لَا رَجْعِيَّةً أَوْ لِكُونِهِ يَفْسَخُ بِإِطْلَاقٍ

بقدر معلوم من نحو الدناير في (نقص وكيله عن مسماه) أى القدر الذى سماه الزوج للوكيل (لم يلزم) الزوج طلاق وزوجته باقية على عصمته (أو أطلق) الزوج (له) أى الوكيل على الخلع (أو)

أطلق (لها) أى الزوجة أى لم يقيد بقدر معلوم (حلف) الزوج (أنه أراد خلع المثل) أو ولم يلزمه طلاق الآن تنمى الزوجة أو الوكيل (وان) وكلت من خالعه لها زوجها وبشت قدرا معلوما كعشرة أو أطلقت فد (زاد وكيلها) على ماسمته له أو على خلع المثل ان أطلقت (فعليه الزيادة) على المسمى أو خلع المثل ولزم الطلاق وان أطلقت خلعت على ارادتها خلع المثل (ورد المال) المخالعه به للزوجة وسقط عنها ما ألزمته من رضاع ولدها أو نفقة حمل أو إسقاط حضانة (بشهادة سماع) وأولى بشهادة قطع قال ابن رشد بلا يمين وقال المنيطى يمين (على الضرر) من الزوج لها الذى لها التطبيق به ولزمت البيئونة (و) رد المال المخالعه به لها (بيئتها) أى الزوجة على الضرر (مع) شهادة (شاهد) واحد قاطع بضرره لها بضرر أو دوام شتم (أو) يمينها مع شهادة (امرأتين) قاطعتين بالضرر وأما عمل فيه بشاهد واحد ويمين أو امرأتين ويمين لانه آل لمال (و) من ضارها زوجها ضررا لها التطبيق به ولم تتمكن من اثباته وهى في عصمته فأرادت مخالفتها وأشهدت بينة بضرر زوجها لها وانها تخالعه وتسقط حقها في الضرر وفي البيئنة الشاهدة به وانها غير ملتزمة بهذا الإسقاط وأما اتوصل به الى خلاصهاته وتمسكها من اثباته عليه ثم خالعه معترفه بأنها أسقطت حقها فيه وفي البيئنة الشاهدة به وفي البيئنة التى استرعته أى أشهدتها سرا بما تقدم في (لا يضرها إسقاط البيئنة المسترعية على الأصح) عند ابن رشد قال البناى معنى الاسترعاء أشهادها قبل الخلع أنهما متى اقتدت من زوجها بشئ فليس طوعا منها ولا إكراها وإنما يحملها عليه الضرورة والرغبة في الراحة من ضرره بها وانها متى حصلت لها النجاة منه ترجع عليه قاله صاحب الفائق وغيره (و) رد المال المخالعه به (ب) تبين (كونها) أى الزوجة المخالعة (بائنا) من مخالعتها وقت خلعه لانه لم يصادف عملا (لا) يرد المال المخالعه به ان تبين بعد الخلع أنها كانت مطلقة طلبة (رجعية) لم تنقص عدتها لأنها زوجة بمأوكة العصمة فيلحقها الطلاق (أو لسكونه) أى النكاح فاستدنا بجمعها على فساده (يفسخ بلا طلاق) كنكاح خامسة ومحرم من نسب أو رضاع أو مهر فبرد

المال المخالغ به لعدم مصادفة خلعه محلا (أول ظهور) (عيب خيار به) أي الزوج كعفته وأغراضه وخصائه وجبه وخدامه وحيونه وبرصه بعد الخلع فلها الرجوع بالمال المخالغ به هذا هو العتد وقوله السابق ولو طلقها أو ماتا ثم أطلع على موجب خيار فكالمعتمد ضعيف (أوقال) (زوجته) (ان خالعتك فانت طالق ثلاثا) أو اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة أو واحدة وكان طلقها قبله اثنتين ثم خالغها بمال فبردها لعدم وجود محل للخلع لوقوع المعلق مع المعلق عليه في وقت واحد (لا) يرد المال المخالغ به (ان لم يقل ثلاثا) بأن أطلق أو قيد بواحدة ولم يطلقها قبل ذلك اثنتين (ولزمه) أي الزوج الذي قال لزوجته ان خالعتك فانت طالق (طلقتان) واحدة بالخلع وواحدة بالتعليق فان قيد باثنتين لزمه ثلاث واحدة بالخلع واثنتان بالتعليق قاله اللخمي وأنكره ابن رشد (وجاز) للخلع (شرط نفقة ولدها) أي ما تلده الزوجة وهو في وقت الخلع حمل في بطنها أي ما يحتاجه الولد (مدة رضاعه فلا نفقة للحمل) به أي فسقط نفقتها حال حملها به تبع السقوط مؤنة رضاعه مدته فلو قال وجاز شرط نفقة ما تلده مدة رضاعه فلا نفقة لحمله لكان أظهر (و) ان خالغها برضاع ولدها ونفقة زوجها أو غيره مدة رضاع ولدها (سقطت نفقة الزوج) المشروطة مع نفقة الرضاع (أو) نفقة (غيره) أي الزوج كشرطه انفاقها على ولده الكبير أو على أجنبي (و) سقط (زائد) على مدة الرضاع (شرط) بضم فسكر أي شرطه الزوج على الزوجة في عقد الخلع كشرطه أن تنفق على ولدها سنة بعد مدة رضاعه ولا يجوز الاقدام على هذا الشرط والذي ذكره المصنف قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما وقال لا أكثر لا يسقط ما زاد على نفقة الولد مدة رضاعه وصوب هذا القول وبه العمل حتى قال ابن لياة الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك وشبهه في السقوط عن الزوجة فقال (كموته) أي الولد قبل تمام مدة رضاعه فيسقط عن أمه (٣٣٥) ما بقي حيث كانت عاداتهم ذلك والارجع عليها ببقية النفقة (وان مات) المخالعة بنفقة

أَوْ لِعَيْبِ خِيَارٍ بِهِ أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لَا إِنْ لَمْ يَقُلْ ثَلَاثًا وَلِزِمَهُ طَلَقَتَانِ وَجَازَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدِهَا مُدَّةَ رِضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمْلِ وَسَقَطَتِ نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ وَزَائِدُ شَرْطِ كَمَوْتِهِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ انْقَطَعَ لَبْنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَمَلَئَهَا وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَالشَّارِدِ إِلَّا لَشَرْطٍ لَا نَفَقَةَ جَنَيْنٍ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ وَأَجْبَرُ عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ وَفِي نَفَقَةٍ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا قَوْلَانِ وَكَفَّتِ الْمَاطَةُ وَإِنْ عَلِقَ بِالْأَقْبَاضِ أَوْ الْأَدَاءِ لَمْ يَخْتَصْ بِالْمَجْلِسِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ وَلِزِمَ فِي أَلْفِ الْغَالِبِ وَالْبَيْنُونَةِ

عجزت فعلى الأب ويرجع عليها ان أيسرت (وعليه) أي الزوج (نفقة) العبد (الآبقو) البعير (الشارد) المخالغ بهما أي أجرة أو جعل تحصيلهما (الالشرط) من الزوج حال عقد الخلع ان ذلك عليها فيعمل به ومثله العرف (لا) يلزم الزوج (نفقة) أم (جنين) مخالغ به (الا) أي لسكن تلمزه نفقته (بعد خروجه) أي الجنين لدخوله في ملكه بمجرد وضعه (وأجبر) أي المخالغان بجنين (على جمعه) أي الجنين بعد وضعه (مع أمه) في ملك واحد أما يبيع أحدهما بما يملكه الآخر أو يبيعهما معا لو ائحد (وفي) كون (نفقة ثمرة) مخالغ بها (لم يبد صلاحيها) أي لم يظهر صلاحها فما احتاج إليه الثمرة من سقى وعلاج على الزوجة لتعذر تسليمها شرعا أو على الزوج لان ملكه قدم (قولا ن) فان كان بذا صلاحها ولم تحتاج لكبير كلفة فعليه أجرة جزها للشرط فيعمل به (وكفت) في عقد الخلع (المطاة) اذا جرى العرف بها في الخلع أو اقترنت بما يدل على ارادته بها وروى الباجي رواية ابن وهب من ندم على نكاح امرأته فقال أهلها نرد لك ما أخذنا منك ونرد لنا أختنا ولم يكن طلاق ولا نكحة فهي تطليقة ابن عرفة فيستقرر بالفعل دون قول وفي المدونة ان أخذ شيئا منها واقلبت وقالت هذا بذلك ولم يسمي طلاقا فهو طلاق الخلع اهـ ولكن عرفهم انه اذا حصل منه ما يعضها وأخرجت سوارها من بدها ودفعها اليه وخرجت من الدار ولم ينعها فهو طلاق (وان علق) الطلاق (بالاقباض أو الأداء) بأن قال الزوج ان أقبضتني أو أذيتني كذا فانت طالق (لم يختص) الاقباض أو الأداء (بالمجلس) الذي علق فيه فمضى أقبضته أو أدته ما طلب طلقت منه سواء قبلت في المجلس أو لا عند المصنف وابن عرفة وقيدته ابن عبد السلام بقوله في المجلس وهذا ما لم يطل جدا بحيث يرى ان الزوج لم يجعل التملك اليه واستثنى من عدم الاختصاص بالمجلس فقال (اللقرينة) دالة على انه أراد الاقباض أو الأداء في المجلس خاصة فيختص به كالتصريح به (ولزم في) الخلع بـ (ألف) درهم مثلا وفي البلدراهم مختلفة ولم يعين شيئا منها فيلزمها (الغالب) في التعامل به ويلزمه قبوله (و) لزم (البينونة) أي الطلاق البائن

بمجرد تحقق المعلق عليه (ان قال) الزوج لزوجته (ان أعطيتني ألفا) من الدراهم أو الدينار (فارتك) بصيغة الماضي (أو أفارقك) بصيغة المضارع فان أعطته الألف من غالب ماسمى في المجلس أو بعده أن لم توجد قرينة تخصيصه بانت منه بلا انشاء طلاق (ان فهم) بقرينة حال أو مقال كتي شئت أو الى أجل كذا ونائب فاعل فهم (الالتزام) للفراق وانه علقه على اعطائها ما ذكره (أو) لم يفهم الالتزام بل فهم (الوعد) بأن طلقها ان أعطته ما ذكره فان أعطته ما ذكره فيلزمه تطبيقها (ان) كان (ورطها) أى أدخل الزوج زوجته في ورطة أى كلفة ومشقة بسبب قوله المذكور بأن باعت متاعها لتدفع له ثمنه (أو) قالت (طلقتي ثلاثا بألف فطلقها طلاقاً واحداً) فتلزمها الألف لأن قصدها البينونة وقد حصلت بالواحدة في مقابلة العوض وكونها بالثلاث لا يتعلق به غرض شرعى هذا قول ابن المواز ومذهب المدونة أنه لا يلزمها الألف الا اذا طلقها ثلاثا ولا يلزمها شيء من الألف في نظير الواحدة (و بالعكس) أى قالت طلقتي واحدة بألف فطلقها ثلاثا فتلزمها الألف لحصول غرضها وزيادة (أو) قالت للمرأة لزوجها (أبني) أى طلعتي طلاقاً بائناً (بألف) من نحو الدراهم فقال طلقتك بهالزما الألف ولزمه الطلاق (أو) قالت له (طلقتي نصف طلاقاً) مثلاً بألف فقال لها أنت طالق نصف طلاقاً لزمه طلاقاً كاملاً ولزمها الألف (أو) قالت له أبني (في جميع الشهر) بألف أى اجعله ظرفاً له (ففعّل) الزوج ما طلبته ومنه إباتها في جميع الشهر فقد لزمها الألف التي عيبتها فان طلقها بعده لزمه الطلاق بائناً ولا شيء له (أو قال) الزوج لزوجته أنت طالق (بألف) من نحو الدراهم (غداً قبلت في الحال) لزمه الطلاق في الحال ولزمها المسمى كذلك (أو) رأى في يدها ثوباً ظنه (٣٣٦) هروياً فقال لها أنت طالق (بهذا الثوب الذي في يدك) (المروى) نسبة الى هراة

ان قال ان أعطيتني ألفاً فارتكك أو أفارقك إن فهم الالتزام أو الوعد إن ورطها أو طلقتني ثلاثاً بألف فطلق واحدة وبالعكس أو أبني بألف أو طلقتني نصف طلاقاً أو في جميع الشهر ففعل أو قال بألف غداً قبلت في الحال أو بهذا المروى فإذا هو مروى أو بما في يدها وفيه ممتول أو لا على الأحسن لا إن خالته بما لا شبهة لها فيه أو بتافه في أن أعطيتني ما أخالمك به أو طلقتك ثلاثاً بألف قبلت واحدة بالثلث وإن ادعى الخلع أو قدراً أو جنساً حلفت وبانت والقول قوله إن

احدى مدائن خراسان تصنع بها الثياب فأعطته مافي يدها (فاذا هو) ثوب (مروى) نسبة الى مرو كذلك بلد بخراسان ويقال في نسبة الآدمي اليها مروى بزيادة الزاى على غير قياس وتلزمه البينونة بالمروى التي

أعطته له لتعينه بالإشارة اليه وقد قصر في عدم تثبته (أو) خالته (بما في يدها) مقبوضة (وفيه) أى يدها اختلفا وذكرها باعتبار كونها عضواً (متمول) أى شيء له قيمة شرعية ولو يسيراً كدراهم فتلزمه البينونة بما في يدها فقط (أولاً) أى أو ليس فيها متمول بأن لم يكن فيها شيء أصلاً أو فيها نحو حصاة مما لا قيمة له فتبين منه (على الأحسن) عند ابن عبد السلام قال وهو الأقرب وهو قول عبد الملك لانه أبانها مجوز لذلك أى خلو يدها وبالمك رضى الله تعالى عنه والأكثر لا تلزمه واستحسنه اللخمي (لا) تلزمه البينونة (ان خالته بما) أى متمول معين (لا شبهة لها) أى الزوجة (في) ملك (به) عالمة بذلك دونه كسروق ومغصوب ووديعة (أو) خالته (بتافه) أى قليل جداً هذا معناه في الاصل والمراد به هنا ما نقص عن خلع المثل (في) قوله (ان أعطيتني ما) أى متمولاً (أخالمك به) فلا تبين منه ويخفى بينه وبينها وان لم يدع انه أراد خلع المثل ولا يبين عليه في الفتوى ويحلف في المرافعة انه أراد خلع المثل قاله ابن رشد (أو) قال الزوج لزوجته (طلقتك ثلاثاً بألف) من الدينار مثلاً (قبلت واحدة بالثلث) من الألف فلا تلزمه البينونة لان من حجه ان يقول لم أرض بخلاصها مني إلا بألف ولذا لو قبلت واحدة بألف لزمه الخلع لان مقصوده قد حصل ووقوع الثلاث لا يتعلق به غرض شرعى بل هو خلاف طلاق السنة (وان) اتفقا على وقوع الطلاق و (ادعى) الزوج (الخلع) أى ان الطلاق بعوض وأنكرته الزوجة (أو) اتفقا على الخلع وادعى الزوج (قدراً) من نحو الدراهم وادعت الزوجة قدراً دونه (أو) اتفقا على الخلع وادعى الزوج (جنساً) من المال كنفق وادعت الزوجة جنساً غيره كمرض (حلفت) الزوجة في المسائل الثلاث على نفى دعواه وتحقيق دعواها (وبانت) منه ولا تدفع له شيئاً في الأولى وتدفع له ما ادعت في الأخيرتين فان نكلت حلفت وأخذ ما ادعى في المسائل الثلاث فان نكل أيضاً فلا شيء له في الأولى وله ما قالت في الأخيرتين (والقول قولهم) اتفقا على وقوع الطلاق بعوض أولاً

و (إن اختلفا في العدد) أى في عدد الطلاق بان قالت الزوجة طلقنى ثلاثا بعشرة وقال الزوج بل طلقة واحدة بعشرة فالقول قول الزوج ووقت البينة ان اتفقا على الخلع والافهور جعنى وشبهه فى ان للقول قوله فقال (كدعواه) أى الزوج (موت عبد) غائب غير أبى خالع به مات فادعى الزوج موته قبل الخلع وادعت الزوجة موته بعده فالقول قوله (أو) لم يمت العبد وادعى الزوج (عينه قبله) أى الخلع وادعت الزوجة عينه بعده فالقول قوله لان الأصل عدم انتقال الضمان اليه وبقاؤه عليها فهمى المدعية لان نقله فعليها البيان (وان ثبت موته) أى العبد الغائب الخالع به (بعده) أى الخلع (فلاعهدة) أى لاصمان عليها أى ضمان درك البيع من عيب أو استحقاق أى لاهدة على الزوجة فى ذلك ومصيبته من الزوج (فصل) فى بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به (طلاق السنة) أى التى علمت شروطه تفصيلا منها (واحدة) فالزائد عليها بدعى (بطهر) فالطلاق فى حيض أو نفاس بدعى (لم يمس فيه) فالطلاق فى طهر وطهها فيه بدعى (بلا) اريد فى (عدة) من طلاق رجعى فالطلاق المردف فيها بدعى وبقي شرطان كون الطلقة كاملة وكونها على كل الزوجة فالطلاق الجزأ كنصف والطلاق على جزء للزوجة كنصفها بدعيان (والا) أى وان لم يكن واحدة ولم يكن فى طهر أو كان فى طهر مس فيه أو كان مردفا فى عدة رجعى (ف) هو طلاق (بدعى) وانما كان الطلاق فى الطهر الذى مس فيه بدعىا لتلبسه عليها فى العدة اذ لا تدرى هل هى حامل فتعذب بوضعه أولا فتعذب بالأقراء (وكره) البدعى الواقع (فى غير الحيض) والنفاس بان كان أكثر من واحدة أو فى طهر مسها فيه أو مردفا فى عدة رجعى قال البنائى ظاهره ان الزائد على الواحدة مكروه مطلقا وفيه نظر لقول اللخمي ايقاع اثنتين مكروه وثلاثة ممنوع ونحوه فى المقدمات واللباب وعبر فى المدونة بالكره لكون قال الرجاعى مراده بالتحريم ونقل ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث لمن أوقعها ابن العربى ما ذبحت ديكاً بيدي قط ولو وجدت من برد للطلقة ثلاثا (٣٣٧) لدبحته بيدي (ولم يجز) المطلق

طلاقا بدعىا فى غير الحيض والنفاس (على الرجعة) لعدم ورود جبره عليها فى السنة وشبهه فى عدم جبره عليها فقال (ك) طلاقها بعد رؤيتها علامة طهرها من الحيض (قبل النسل منه أو) قبل (التيسم الجائز)

إِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْعَدَدِ كَدَعَوَاهُ مَوْتٌ عَيْدٌ أَوْ عَيْنُهُ قَبْلَهُ وَإِنْ ثَبَتَ مَوْتُهُ بَعْدَهُ فَلَا عُدَّةَ
﴿فصل﴾ طَلَاقُ السَّنَةِ وَاحِدَةٌ بِطَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ بِلَا عُدَّةٍ وَلَا قَيْدٍ بَدْعَى
وَكُرِّهَ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ وَلَمْ يُجْزَ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ الْفُسْلِ مِنْهُ أَوْ التَّيْسِمِ الْجَائِزِ
وَمُنْعَ فِيهِ وَوَقَعَ وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَةِ وَلَوْ لِمُعْتَادَةِ الدَّمِ لَمْ يُضَافْ فِيهِ لِلأَوَّلِ عَلَى
الْأَرْجَحِ وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ لِأَخْرِ الْعِدَّةِ وَإِنْ أَبَى هُدِّدَ ثُمَّ سُجِّنَ ثُمَّ ضُرِبَ بِمَجْلِسٍ وَالْأَرْجَحُ
ارْتَجَعَ الْحَاكِمُ وَجَازَ الْوَطْءَ بِهِ وَالتَّوَارُثُ

(٤٣ - جواهر الاكليل - أول) به الوطء لم رضها أو عدم ماء (ومنع) البدعى الواقع (فيه) أى الحيض حقيقة أو حكما بأن رأت علامة الطهر ولم تغتسل ولم تيسم تيمما جائزا به الوطء ولكن لا يجبر على رجعتها فأعطى حكم الطلاق فى الحيض من حيث النع وحكم الطلاق فى الطهر من حيث عدم الجبر على الرجعة (ووقع واجبر على الرجعة) للزوجة التى طلقها حائضا ان وقع الطلاق حال نزول الدم بل (ولو) وقع فى يوم ارتفاع الدم (ل) زوجه (معتادة) أى اعتادت عود (الدم) قبل تمام الطهر خمسة عشر يوما (لما) أى فى زمن (يضاف) أى يضم الدم التنازل (فيه) أى الزمن وصلة يضاف (ل) لدم (الأول) الناقص عن أكثر حيضها واثبات الثانى قبل تمام الطهر فيجبر على الرجعة لتنازل أيام الطهر منزلة أيام الدم لعدم الاعتداد بها فى الطهر (على الأرجح) عند ابن يونس (والأحسن) أى الذى استحسنته الباجى (عدمه) أى الجبر على الرجعة من الطلاق الذى أوقعه فى أيام انقطاع الدم قبل تمام أكثر حيضها وأقل طهرها لانه طلقها طاهرا فلم يتعد حدود الله تعالى ويستمر الجبر (لآخر العدة) فاذا غفل عنه حين طلقها حائضا إلى ان طهرت ثم طهرت ثم حاضت فلم ذلك فانه يجبر عليها مادامت فى هذا الحيض وقال أشهب يجبر عليها ما لم تطهر من الحيضة الثانية لأنه صلى الله عليه وسلم أباح طلاقها فى الطهر الذى يليها فلا وجه لأجباره عليها فيه (وان أبى) أى امتنع المطلق فى الحيض من الرجعة (هدد) أى خوف بالسجن ان لم يرتجع (ثم) استمر آتيا الرجعة (سجن ثم) ان استمر متمنعا منها هدد بالضرب ثم ان استمر كذلك (ضرب) بالسوط باجتهاد الحاكم ويكون ذلك كله (بمجلس) واحدا لانه فى معصية يجب الاقلاع منها فوراً (والا) أى وان لم يرتجع (ارتجع الحاكم) بان يقول ارتجعت له زوجته (وجاز) للزوج (الوطء) للزوجة التى ارتجعها الحاكم (به) أى ارتجاع الحاكم ولو بغير نية الزوج لقيام نية الحاكم مقامها (و) جاز (التوارث) أى ارث الحى من الزوجين الميت منهم ما يرتجاع

الحاكم (والأحب) أي المستحب لمن راجع مطلقته في الحيض محثرا أو مجورا وأراد أن يطلقها فالمندوب (إن عسكها) في عصمته بلا طلاق وبعاشرها معاشرته الزوج (حتى تطهر) من الحيض الذي طلقها فيه وهذا الإمساك واجب (ثم) إذا طهرت يستحب له أن يمسكها مادامت في هذا الطهر حتى (تحيض) فيجب إمساكها مادامت حائضا (ثم تطهر) من هذه الحيضة الثانية ثم يطلقها إن شاء قبل أن يمسيها فلا استحباب منصب على المجموع لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أطلق زوجته حائضا فذكره عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتغيظ صلى الله عليه وسلم ثم قال مرة فليراجعها ثم لم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان بداله أن يطلقها فليطلقها قبل أن يمسيها فذلك العدة التي أمر الله تعالى بالتطبيق لها وهذا أخذ أهل الحجاز (وفي) كون (منعه) أي الطلاق (في الحيض لتطويل العدة) إذ زمن الحيض ليس من العدة وأولها أول الطهر الذي يلى الحيض الذي طلقت فيه لأن الإقرار هي الاطهار وعلل كون منعه في الحيض لتطويلها فقال (لأن فيها) أي المدونة (جواز طلاق الحامل) في الحيض لأن عدها موضع حملها فإطلاقها فيه لا يطولها (و) فيها أيضا جواز طلاق (غير المدخول بها فيه) أي الحيض لأنها لا عدة عليها (أو) منعه فيه (لكونه تعبدا) أي حكما شرعيا لم تظهر لنا حكمته وعلل كونه تعبدا فقال (لتنع الخلع) أي الطلاق بعوض من الزوجة وهي حائض ولو كان معللا به لجاز إذا رضيت به (و) (لجبره) أي الزوج المطلق في عليه (و) (مدم الجواز) لالطلاق في الحيض (وإن رضيت) به ولو كان معللا به لجاز إذا رضيت به (و) (لجبره) أي الزوج المطلق في الحيض (على الرجعة وإن لم تقم) الزوجة على الزوج بطلب الرجعة (خلاف) شهر الأول ابن الحاجب وقال اللخمي الثاني هو ظاهر المذهب (وصدقت) الزوجة إن ادعت (أنها حائض) (٣٣٨) وقت طلاقها وأنكره الزوج وترافعا وهي حائض فيجبر على رجعتها

وَالْأَحَبُّ أَنْ يُمَسِّكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ وَفِي مَنْعِهِ فِي الْحَيْضِ لِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ طَلَاقِ الْحَامِلِ وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا فِيهِ أَوْ لِكَوْنِهِ تَعَبِدًا لِمَنْعِ الْخُلْعِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَ وَجَبَّ عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَقُمْ خِلَافٌ وَصَدَّقَتْ أَنَّهَا حَائِضٌ وَرُجِّعَ ادْخَالُ خُرْقَةٍ وَتَنْظَرُهَا النِّسَاءُ إِلَّا أَنْ يَتَرَفَعَا طَاهِرًا فَقَوْلُهُ وَعُجِّلَ فَسَخُ الْفَارِسِ فِي الْحَيْضِ وَالطَّلَاقُ عَلَى الْمُؤَلَّى وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَةِ لَا لِعَيْبٍ وَمَا لِلْمُؤَلَّى فَسَخُهُ أَوْ لِعُسْرِهِ بِالنَّفَقَةِ كَاللَّعَانِ وَتُحْزَرُ الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ وَفِي طَلَاقٍ ثَلَاثًا لِلْسِّنَةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ

ولا ينظرها النساء لانها ما على فرجها وهذا قول سحنون وأحد قولي ابن القاسم (ورجع ادخال خرقه) في فرجها (وتنظرها النساء) أي ما فوق واحدة لانه حق للزوج كعيب الفرج ولا ينظرن لفرجها وهذا حكم ابن يونس عن

بعض شيوخه فالمناسب للصنف والأرجح واستثنى من قوله وصدقت فقال (الآن يترافعا) أي الزوجان كخيرة للحاكم حال كونها (طاهرا) من الحيض (فقوله) أي الزوج هو المعمول به حينئذ فلا يجبر على الرجعة (وعجل فسخ) النكاح (الفاسد) الذي يفسخ أبدا كنكاح خامسة والمعتدة ومحرم (في) حال (الحيض) لأن الإقرار عليه إلى وقت الطهر أعظم حرمة من فسخه في الحيض فارتكب أخف للفاسدين حيث تعارضتا (و) (عجل في الحيض) (الطلاق على المؤلى) أي الذي حلف على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر وانتهى أجله وهي حائض وامتنع من الفينة والوعدة فيجعل الطلاق عليه عملا بكتاب الله تعالى (وأجبر على الرجعة) عملا بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر السابق و (لا يجعل الفسخ في الحيض) (ل) ظهور (عيب) في أحد الزوجين مقتض للخيار في فسخ النكاح كجنون وخدام وبرص ورتق وعنة (و) (لا يجعل في الحيض فسخ) (ما) أي نكاح صحيح (للمؤلى) على عاقده المحجور لرق أو صبا أو سفه (فسخه) وإبقاؤه فان أراد فسخه بعد البناء فظهرت حائضا آخره حتى تطهر (أو) (الطلاق على الزوج) (لغيره بالنفقة) إذا حل أجل تلومته وهي حائض فلا يطلق عليه حتى تطهر وشبه في عدم التعجيل في الحيض فقال (كاللعان) إذا قذفها رنا أو بنفى حملها منه فلا يلاعها وهي حائض (وتحزرت) أي لزمت الزوج بمجرد نطقه في غير العلق وبحصول العلق عليه في العلق الطلاقات (الثلاث) في قوله لزوجه أنت طالق ب (شر الطلاق ونحوه) كأسمجه وأقذره وأنته وأبعسه وأكره وأكمله وأعظمه وأقبحه سواء كان مدخولا بها أم لا (و) (تحزرت الثلاث) (في) قوله أنت (طالق ثلاثا السنة) (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة القول لها ذلك لانه بمنزلة قوله أنت طالق في كل طهر طلقة فينجز عليه حالا حاملا كانت أم لا ولو حائضا كما في المدونة (والا) أي وإن كان لم يدخل بها (ف) (طلقة واحدة) تلزمه لينيتها فلا يجد الزائد عليها محلا يقع فيه هذا ضيف والمذهب لزوم

الثلاث لانه لفظ واحد لا تقديم فيه ولا تأخير وشبه في لزوم الواحدة فقال (ك) قوله أنت طالق (حيره) أى الطلاق أو أحسنه أو أجمله أو فضله ولم ينوبه أكثر (أو) أنت طالق طلقة واحدة عظيمة أو قبيحة (أو خبيثة أو منكرة أو شديدة (أو) كبيرة (كالقصر) أو الجبل أو البلد أو عملا الأرض أو ما بينهما وبين السماء ولم ينو أكثر (و) لو قال (ثلاثا للبدعة أو بعضهن للبدعة وبعضهن للسنة فثلاث فيهما) أى المسألتين دخل بها أم لا (فصل) في بيان أركان الطلاق وما يتعلق بها (وركنه) أى الطلاق سنيا كان أو بدعيا بعوض أولا (أهل) أى زوج أو نائبه من وكيل أو حاكم أو زوجة مخيرة أو مملوكة (وقصد) أى إرادة النطق باللفظ الصريح أو الكناية الظاهرة وإن لم يقصد به حل العصمة وإرادة حلها بالكناية الخفية والمحترز عنه في الأولين سبق اللسان بلا قصد للطلاق وفي الأخير عدم قصدك العصمة وإن قصد النطق به (وعمل) أى عصمة مملوكة للزوج حقيقة أو تقديرا كما يأتي في قوله وعمله مملك الخ (ولفظ) دال على حل العصمة وضعا كطالق أو عرفا كبرية أو قصدا كاسقنى الماء فلا طلاق بفعل الاعرف أو قرينة ولا بمجرد نية وكلام نفسى على أحد القولين ويقوم مقام اللفظ الإشارة والكتابة والكلام النفسى على القول الآخر والفعل مع العرف أو القرينة (وإنما يصح طلاق المسلم) فلا يصح من كافر لكافة إلا أن يتحاكما بينا ولا لمسلمة طلقها زوجها الكافر بعد اسلامها ثلاثا ثم أسلم في عدتها فهو أحق بها (المكلف) أى الملزوم بما فيه كلفة لياوعه وعقله فلا يصح من مجنون ولا من صبي ولو مرأها قوا وقوعه عليه إن اراد بحكم الشارع لانه هو الموقع له وإنما تعتبر هذه الشروط إذا كان الزوج هو الموقع للطلاق وأما الوكيل فلا يشترط فيه اسلام ولا ذكورة ولا تكليف وإنما يشترط فيه التمييز ويصح طلاق المكلف أن لم يسكر بل (ولو سكر) سكرًا (حراما) بأن استعماله عالمًا بأنه يغيب العقل واحترز به عما إذا تحقق أو ظن انه غير مسكر وأنه لا يغيب عقله فغاب (٣٣٩) باستعماله وطلق وعقله غائب فلا يصح طلاقه ولا يلزمه لانه

كخَيْرِهِ أَوْ وَاحِدَةً عَظِيمَةً أَوْ قَبِيحَةً أَوْ كَالْقَصْرِ وَثَلَاثًا لِلْبِدْعَةِ أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلْسُنَّةِ فَثَلَاثٌ فِيهَا

(فصل) وَرُكْنُهُ أَهْلٌ وَقَصْدٌ وَعَمَلٌ وَلَفْظٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ وَلَوْ سَكِرَ حَرَامًا وَهَلْ إِلَّا أَنْ لَا يُعَيَّرَ أَوْ مُطْلَقًا تَرَدَّدَ وَطَلَاقُ الْفُضُولِيِّ كَبَيْعِهِ وَلَزِمَ وَلَوْ هَزَلَ لَا إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ فِي الْفَتْوَى أَوْ لَقِنَ بِهَا فَهْمَهُ أَوْ هَذَى لِرَضٍ أَوْ قَالَ لِنْ اسْمِهَا طَالِقٌ يَطَالِقُ وَقَبِلَ مِنْهُ فِي طَارِقِ الثِّغَابِ لِسَانَهُ أَوْ قَالَ بِأَحْفَصَةٍ فَأَجَابَتْهُ عَمْرَةٌ فَطَلَقَهَا

لازم (مطلقا) عن التقييد بكونه مميزا في الجواب (تردد) أى طرق فطريق ابن يونس يلزمه اتفاقا أن ميز وعلى المشهور أن لم يميز وطريق المازرى يلزمه على المشهور ميز أم لا وطريق الباجى وابن رشد أن ميز لزمه والا فلا (وطلاق) الشخص (الفضولى) أى الذى لم يستنبه الزوج (كبيعه) أى الفضولى في الصحة وعدم اللزوم فإن لم يحجزه الزوج فلا يلزمه (ولزم) الطلاق المسلم المكلف أن لم يهزل به بل (ولو هزل) أى قصد اللعب والمزح اللخمى قال ابن القاسم هزل الطلاق لازم وأرى أن قام دليل الهزل فلا يلزمه طلاق ابن الحجاج وفي الهزل بالطلاق والنكاح والعق ثنائيا أى الأقوال أن قام عليه دليل لم يلزمه (لا) يلزم الطلاق (أن سبق لسانه) اليه بلا قصد للتلفظ به بأن قصد للتلفظ بغيره فلفظ به وقال أنت طالق مثلا فلا يلزمه شىء وقيل قوله سبقنى لسانى (في الفتوى) ويلزمه في القضاء ولا ينفعه فيه دعواه سبق لسانه اليه بلا قصد إلا أن ثبت سبقه بيينة فتنبه فيه أيضا قال ابن عرفة فسبق اللسان لغوا ثبت والافقى الفتيا فقط اه (أو لقن) أى الزوج الأعجمى فنطق به (بلا فهم) لعنايه فلا يلزمه طلاق لافى القضاء ولا فى الفتيا (أو هذى) أى تكلم بصيغة الطلاق وهو لا يشعر بها (لمرض) قام به وأغمى عليه بسببه ولما أفاق أنكر وقوعه منه وشهدت بيينة على أنه كان مغمى عليه أو قامت عليه قرينة فإن شهدت بيينة بأنه كان صحيح العقل أودلت عليه قرينة كقوله وقع شىء ولم أعقله لزمه الطلاق (أو قال) الزوج (لمن اسمها طالق) باللام (يا طالق) قاصدا به نداءها فلا يطلق في الفتيا ولا فى القضاء فإن أسقط حرف النداء فإن قامت قرينة عليه أو على الطلاق عمل بها وإن لم تقم قرينة على أحدهما وادعى قصد النداء قبل قوله في الفتيا فقط (وقبل منه) أى الزوج (فى) نداء من اسمها (طارق) بالراء ييا طالق باللام ونائب فاعل قبل (الثغاب لسانه) من الراء للام بلا قصد في الفتيا فقط بدليل تغييره أسلوب ما قبله فإن أسقط حرف النداء مع ابدال الراء لما وادعى الثغاب لسانه فلا يقبل منه (أو قال) الزوج وله زوجتان حفصة وعمرة (يا حفصة فأجابه عمرة) لظنها أنه يريد أن يعطيها شيئا أو يستمتع بها (فطلقها)

أى خاطب الزوج عمة التي أحاطت به بصفة الطلاق طائفاً منها حفصة التي ناداه (فالدعوة) أى حفصة التي دعاها الزوج وهى المطلقة فى الفتيا
 لاعمرة المجيبة لأنهم بقصد طلاقها (وطلقاً) بفتح اللام أى حفصة المدعوة بقصد طلاقها بالضيعة التى خاطب بها عمة وعمرة بخطابها
 (مع) شهادة (البينة) عليه أو إقراره بذلك عند القاضى (أو أكره) أى الزوج على طلاق زوجته فطلقها فلا يلزمه تحرير مسلم لطلاق
 فى إغلاق أى إكراه (ولو) أكره إكراهاً شرعياً (بكتقويم جزء العبد) للشرك بينه وبين آخر وقد خلف لا يشتره من شريكه
 أو لا يبيعه له فأعتق الخالف نصيبه منه وهو ملى فقوم عليه نصيب شريكه لتكميل عتقه عليه فلا يحث هذا قول المغيرة والعتمد مذهب
 المدونة وهو الخنث لان إكراه الشرع طوع فالصواب العكس ولولا ما عطف عليه من قوله أو فى فعل لكان وجه الكلام لا بكتقويم جزء
 العبد قاله ابن غازى (أو) أى ولو أكره (فى فعل) أى عليه كخلفه بطلاق زوجته لا يدخل دار فلان فأكره على دخوله فلا يحث
 عند سحنون وهو مذهب المدونة وهذا مقيد بفعل لا يتعلق به حق لمخلوق كشرب خمر وزنا بطائفة لا زوج لها ولا سيد وبيمين البر
 ويكون للكره بالكسر غير الخالف و بعدم علمه حال اليمين بالإكراه ومقيد أيضاً بما إذا لم يقل لأفعله طائعا ولا مكرها و بعدم فعله
 بعد زوال الإكراه فى اليمين المطلقة فان اتفق قيد من هذه حث (الآن يترك التورية) أصلها إرادة المعنى البعيد لقرينة كقوله
 طالق مردياً من وثاق أو وجة بالطلاق قرب وضع الحمل والمراد بها المخلص سواء كان بهذا أو بغيره (مع معرفتها) أى استحضارها
 لعدم دهشته بالإكراه وهذا ضعيف والمذهب لا يحث ولو تركها مع معرفتها ت لوقدم الاستثناء على قوله أو فى فعل ليعلم انه مختص
 بالقول لكان أوضح لان التورية لا تكون فى الفعل اه والاكره يتحقق (بخوف) أى غلبة ظن حصول شئ (مؤلم) أى موجه حالاً
 أو ما لا سواء هدد أو لم يهدد وطلب منه الخلف مع التخويف فان بادر قبل الطلب والتهديد فقال لا أخمى إكراه ان غلب على ظنه انه ان
 لم يبادر يهدد والا فلا وبين المؤلف فقال (٣٤٠) (من قتل أو ضرب أو سجن) بغير حق شرعى والا فليس إكراه (أو قيد)

فالدَّعْوَةُ وَطَاقَتَا مَعَ الْبَيِّنَةِ أَوْ أَكْرَاهٍ وَلَوْ يَكْتَفُونِمْ جُزْءُ الْعَيْدِ أَوْ فِى فِعْلٍ إِلَّا أَنْ
 يَتْرَكَ التَّوْرِيَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا بِخَوْفٍ مُؤْلِمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ سَجْنٍ أَوْ قَيْدٍ
 أَوْ صَفْعٍ لِذِي مَرُوءَةٍ بِمَالٍ أَوْ قَتْلِ وَلَدٍ أَوْ لِمَالِهِ وَهَلْ إِنْ كَثُرَ تَرَدُّدُ لَا أَجْنَبِيٍّ
 وَأَمْرٍ بِالْحَلْفِ لِيَسْلَمَ وَكَذَا الْعَتَقُ وَالنِّسَاحُ وَالْإِقْرَارُ وَالْيَمِينُ وَنَحْوُهُ وَأَمَّا الْكُفْرُ
 وَسَبُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَذْفُ الْمُسْلِمِ فَأَمَّا يَجُوزُ لِلْقَتْلِ

أى تعييد بحديد فى رجله
 مثلاً (أو صفع) أى ضرب
 بباطن كف على قفا
 (ل) شخص (ذى مروءة
 أى همة عالية ونفس كملة
 (ب) حضرة (ملا) بالقصر
 أى جماعة من الناس وان

كل مرة

لم يكونوا أشرفاً واحترز به عن صفعه فى خاوة فليس إكراهاً ولو لذي مروءة
 وقيدته ابن عرفة باليسير والا فهو إكراه مطلقاً (أو) بخوف (قتل ولده) ولو عاقاً وكذا بعقوبة الباران تألم بها كما يتألم بنفسه أو
 قريباً منه (أو) بخوف الأخذ (لماله) أو اتلافه بكسر قه (وهل ان كثر) المال الذى خاف عليه فان قل فليس الخوف عليه
 إكراهاً هكذا قال ابن الماجشون واستقر به ابن عبد السلام وضححه ابن بزيرة أو ولو قل قاله مالك رضى الله تعالى عنه وأكث
 أصحابه رضى الله عن الجميع ففى النوادر عنه لو أنه ان لم يحلف أخذ بعض ماله فهو كالخوف على البدن وقال أصبغ ليس الخوف عليه إكراهاً
 (تردد) للتأخرين فى جعل قول ابن الماجشون تفسيراً لقولى مالك وأصبغ رضى الله تعالى عنهما بحمل الأول على الكسبر والثانى على
 القليل فالمذهب على قول واحد وهذا لابن بشر ومن وافقه وجعله خلافاً لهما ففيه ثلاثة أقوال وهذا لابن الحاجب قال فى التخويف
 بالمال ثالثاً ان كثر الأول للمالك والثانى لأصبغ والثالث لابن الماجشون (لا) يكون للكلف مكرهاً بخوف قتل شخص (أجنبي)
 أو أخذ ماله بالأولى (وأمر) الخائف قتل الأجنبي ندباً (بالحلف) كاذباً (ليسلم) الأجنبي من القتل وتجب كفارة اليمين بالله
 وان كانت غموساً لتعلقها بالحال وقد تقدم ان العتمد فيها انها تكفر إن تملت بالحال أو المستقبل وان الغلو لا تكفر الا ان تملت
 بمستقبل وان كانت بطلاق أو عتق أو نحوها لزمه ما حلف به فان لم يحلف وقتل الأجنبي فلا ضمان عليه لأن طلب حلفه ندب فقط
 (وكذا) أى الطلاق فى كون الإكراه عليه بما تقدم (العق والنكاح) كذا (الإقرار) على نفسه بمال أو جنابة (واليمين)
 بالله أو بعق ونحوها (ونحوه) أى المذكور من بيع وأجرة ورهن (وأما الكفر) أى الاتصاف به بقول أو فعل (وسبه) أى
 حيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام) وكذا غيره من سائر النبيين والملائكة المجمع عليهم (وقذف المسلم) العفيف الحر وسب الصحابة
 بغير القذف (فأما يجوز) أى المذكور من الكفر وسبه صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (ل) خوف (القتل) لنفسه وشبهه فى

الجواز بخوف القتل فقال (كالمرأة) التي (لا تجرد) أي طعنا (بسد) أي يحفظ (رمة) أي حياتها في كل حال (إلا) حال عكسها نفسها (لمن يزني بها) فيجوز لها ان تمسك من نفسها بقدر ما يدفع عنها ضرر الجوع (وصبره) أي المكرة بالقتل على شيء مما تقدم (أجل) أي أفضل له وأكثرتاها من اقدامه على شيء مما تقدم (لا) يجوز (قتل المسلم) ولورقيا بخوف القتل فيجب عليه الصبر على قتل نفسه (ولا يجوز) قطعه) أي المسلم بخوف القتل ولو أعملة فيمكن من نفسه للقتل ولا يقطع أعملة غيره (و) لا يجوز له (أن يزني) بمكرهه أودات زوج أو سيد بخوف قتله وأما بطاعة لزوجها ولا سيد فيجوز به (وفي لزوم) يمين خلفها على فعل (طاعة) كرهه (الخالف) عليها أي اليمين بأن كرهه بخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن على أن يحلف بطلاق زوجته ثلاثا أو عتق رقيقه أو صومه عاما أو حجه ماشيا على أنه لا يؤخر الصلاة عن مختار وقتها ولا يشرب مسكرا أو لا يسرق أو لا يزني أو لا ينس المسلمين فحلف خائفا فهل تلزمه اليمين وهو قول مطرف وابن حبيب أو لا تلزمه وهو قول أصبغ وابن الماجشون (قولان) موضوعهما إذا حلف على مستقبل كما مثلنا فإن حلف على ماض مكرها لم تلزمه اتفاقا كما كراهه على الحلف بأنه صلى أو زكى أو صام رمضان ولم يفعل ذلك والفرق أن المستقبل يمكنه فعله وتركه بخلاف الماضي فإنه لا يمكنه البرفيه ومفهوم طاعة أنه أن كرهه على يمين معصية كشراب مسكر أو زنا أو مباح كدخول دار أو سوق لم تلزمه اتفاقا وشبهه في القولين فقال (كإجازته) أي المكرة بالفتح على طلاق أو عتق من إضافة المصدر لفاعله والكاف في قوله (كالطلاق) اسم بمعنى مثل مفعول إجازته وقوله (طائعا) حال من المكرة ومضمون الجملة أن من فعل المكرة عليه حال الاختيار و بعد زوال الإكراه هل يلزمه نظرا لطوعه أو لا يلزمه لأنه ألزم نفسه ما لم يلزمها ولأن الواقع فاسدا لا يصح بعد وقوعه قولان لسحنون قال أولا بعدم لزوم ثم رجع إلى لزوم (والاحسن) منهما عن بعض الشيوخ (اللقي) أي اللزوم (٣٤٩) (ومجمله) أي الطلاق (ما) أي عضمة

قائمة بالزوجة شرعا (ملك) وذكر العائد مراعاة للفظ (ما قبله) أي قبل نفوذ الطلاق لقوله الآتي واعتبر في ولايته عليه أي المحل حال النفوذ هذا إن ملك العصمة تحقيقا بل (وإن) كان

كَلِمَةُ لَا تَجِدُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهَا إِلَّا لِمَنْ يَزْنِي بِهَا وَصَبْرُهُ أَجْمَلُ لَا قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَقَطْعُهُ وَأَنْ يَزْنِيَ فِي لُزُومٍ طَاعَةً أَوْ كَرِهَ عَلَيْهَا قَوْلَانِ كَإِجَازَتِهِ كَالطَّلَاقِ طَائِعًا وَالْأَخْسَنُ لِلْفُضِيِّ وَعَلَيْهِ مَا مَلَكَ قَبْلَهُ وَإِنْ تَعْلِيْقًا كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ هِيَ طَائِقٌ عِنْدَ خُطْبَتِهَا أَوْ إِنْ دَخَلَتْ وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا وَتَطَلَّقَ عَقِبَهُ وَعَلَيْهِ النِّصْفُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ عَلَى الْأَصُوبِ وَلَوْ دَخَلَ فَالْمُسْمَى فَقَطْ

(تعليقا) أي مع لقا عليه هذا قول الامام مالك المرجوع اليه وفاقا لآبي جنيفة وخلاف الشافعي رضي الله تعالى عنهم ان كان التعليق صريحا كأن تزوجتك فأنت طالق بل وان دل عليه البساط (كقوله لأجنبية) حال خطبتها (هي) أي المخطوبة (طائق) وقوله (عند خطبتها) ظرف القول أي قال ذلك عند التباس نكاحها من وليها بسبب تعليقه بمهرها مثلا (او ان دخلت) وحذف مفعول دخلت ليم الدار وغيرها أي فأنت طالق (و) قد (نوى) أي القائل ان دخلت فأنت طالق (بعد نكاحها) وأما الأولى فوقع التعليل عند الخطبة بساط دال على التعليق من غيرنية اذ لو نوى بعد نكاحها لم يحتج لقوله عند خطبتها اه (و) ان تزوج التي علق طلاقها على تزوجها باللفظ أو البساط أو دخولها ونوى بعد نكاحها (تطلق) أي تصير طالقا (عقبه) أي العقد في الأولين والدخول في الثالثة (وعليه) أي الزوج لكل منهن (النصف) من صداقها ان دخلت الثالثة قبل بناءه بها والا فله جميع صداقها وكل ما يعقد على من علق طلاقها على تزوجها تطلق ويلزمه النصف (إلا) عقده عليها (بعد ثلاث) من المرات وقبل زوج فلا تطلق ولا نصف عليه لعدم العصمة وفساد العقد اجماعا (على الأصوب) ذكر هذا الفرع في هذا المحل من التوضيح فقال لو أتى في لفظه بما يقتضي التكرار فقال قبل النكاح كلما تزوجت فلانة فهي طالق فظاهر كلام ابن المواز انه يلزمه نصف الصداق ولو بعد ثلاث تطليقات وقال التونسي وعبد الحميد وغيرهما الصواب انه لا شيء عليه بعد الثلاث اه واليه أشار المصنف بقوله لا بعد ثلاث على الأصوب اه والذي لا ينبغي اسحاق في شرح الموازية اذا عين قبيلة تكرر عليه كلما تزوج منها ويلزمه نصف الصداق كلما عقد النكاح في واحدة منهن إلا أن يتكرر نكاحه في واحدة ثلاث مرات في تزوجها رابعة قبل أن تزوج زوجا فلا يلزمه لها صداق لأنه نكاح باطل وهي مطلقة ثلاثا تزوجها قبل زوج وفارقها قبل البناء فلا صداق لها اه (ولو دخل) الزوج بالزوجة التي علق طلاقها على العقد عليها (ف) الصداق (المسمى) ان كان والا فصداق المثل يلزمه (فقط) وقال ابن وهب عليه المسمى ومثل نصفه النصف بالطلاق عقب العقد والمسمى

بالوطء ووجه المشهور ان كل وطء استند لعقد فلا يوجب زنا دعما أو حبه العقد (ك) زوج (واطى) زوجته التي علق طلاقها على شيء
 (بعد حنثه) في تعليقه بحصول المعاق عليه (و) الحال انه (لم يعلم) بالحنث قبل وطئه فعليه السمي فقط ولو تكرر وطؤه ابن عرفة في المدونة
 ان أنكحتك فأنت طالق فتزوجها الزمة طلاقها ولها نصف السمي فان بنى ولم يعلم فعليه صداق واحد لصداق ونصف كمن وطئ بعد حنثه
 ولم يعلم وليس عليها عدة وفاة ان مات لعدم الزوجية انما عليها ثلاث حيض وشبهه في لزوم الطلاق المستفاد من قوله كقوله لاجنبية الخ فقال
 (كان) طلق من يتزوجهن و (أبى) لنفسه (كثيرا) من النساء لم يطلقهن سواء كان طلاقه بتعليق نحو ان فعلت كذا أو ان لم أفعله
 فكل امرأة أتزوجها طالق الامن اقليم كذا أو الا بعد عام أو بدون تعليق نحو كل امرأة أتزوجها طالق الامن اقليم كذا أو الا بعد شهر
 وسواء كان ما أقام مساو بالمحلف عليه أولا وبين ابقاء الكثير بقوله (بذكر جنس) ككل تركية يتزوجها طالق (أو) (بذكر) (بله)
 ككل مصرية يتزوجها طالق (أو) (بذكر) (زمان يبلغه) أي يصل اليه (عمره ظاهرا) أي يشبه حياته اليه غالباً وهذا يختلف بحسب اختلاف
 عمر الحالف من شبوية وكهولة وشيخوخة ككل من يتزوجها في هذا العام طالق واحترز بقوله يبلغه عمره ظاهرا عن نحو كل امرأة يتزوجها
 الى تسعين سنة طالق فلا تلزمه هذه اليمين ويشتط في اللزوم أيضا ان يبقى مدة بعد ما يبلغه عمره ظاهرا فينتفع بالزواج فيها عدة والا فلا
 يلزمه قال ابن عرفة وعلى المشهور ان عم النساء دون قيد لم يلزمه الحرج اه واذا أبقى كثيرا بذكر جنس أو بلد أو زمان يبلغه عمره ظاهرا
 وكان متزوجا ف (لا) تلزمه اليمين (فيمن تحته) أي في عصمته من الزوجات فلا تطلق عليه بهذه اليمين بناء على ان الدوام ليس
 كالإشهاد والفرق بين هذا وبين من حلف لا يركب أو لا يلبس وهو راكب أو لا يسودام راكبا أولا بسا فحنث به ان حقيقة الزوج
 انشاء عقد جديد ولم يتحقق هذا فيمن تحته وليست حقيقة الركوب واللبس قاصرة على انشاءهما فان كان نوى انشاءهما فلا يحنث
 بدوامهما اه فلا تلزمه أي اليمين (٣٤٣) فيمن تحته في كل حال (الا اذا) أبانها بعد عيने ثم (تزوجها) فتدخل في عيने

كواطى بعد حنثه ولم يعلم كان أبى كثيرا بذكر جنس أو بلد أو زمان
 يبلغه عمره ظاهرا لا فيمن تحته إلا إذا تزوجها وله نكاحها ونكاح الإماء
 في كل حرمة ولزم في المصربة فيمن أبوا كذلك والطارئة إن تخلقت بخلقهن وفي
 مصر يلزم في عملها إن نوى وإلا فلمحل لزوم الجمعة وله المواعدة بها لا إن عم النساء

ان شملها لفظه (وله) أي
 من علق طلاقها على زوجها
 (نكاحها) أي العقد عليها
 وان كانت تطلق عقبه لأن
 فائدته حل عيने فيتزوجها
 عقب طلاقها ولا تطلق

عليه اذا كانت الاداة التي علق بها لا تقتضي التكرار والا فلا يباح
 له نكاحها اذ لا فائدة فيه حينئذ (و) له أي الحر الذي يولد له وهو واجد لطول النجدة (نكاح) أي تزوج (الاماء) للمواكات
 لمن يستقر ملكه على أولادهن (في) أي بسبب قوله (كل حر) أتزوجها فهي طالق اذا خشى على نفسه العنت تزويلا ليمينه منزلة
 عدم الطول للحره للزوم عيने في الحرائر باقائه الاماء عند ابن القاسم وابن حبيب (ولزم) التعليق (في) المرأة (المصرية) مثلا كمن
 حلف لا يتزوج مصرية أو من مصر لاستفادة التكرار من تعليق الحكم بالوصف وان لم يأت باداة تكرار وصلة لزم (فيمن) أي امرأة
 (أبوها كذلك) أي مصري ولو كانت أمها غير مصرية وولدت في غير مصر لأن الولد ينسب لأبيه دون أمه قال تعالى ادعوهم لأبائهم
 (و) لزم في المرأة (الطارئة) على مصر (ان تخلقت بخلقهن) أي اتصفت بصفات المصريات اذ لا يدخل لمصر في الدات وانما دخلها في
 الصفات فمن تخلق بخلق أهلها كمن ولد بها فمن لم تتخلق بخلقهن فلا تدخل في المصريات وان طالت اقامتها بها (و) ان حلف لا يتزوج
 (في) نحو (مصر يلزم) لتعليق (في) من يتزوجها في (عملها) أي البلاد الداخلة في حكمها (ان نوى) بمصر ما يعمله عملها أو جرى
 به عرف أو دل عليه بساط (والا) أي وان لم ينو ما يعمله عملها ولم يجر به عرف ولم يدل عليه بساط بأن نوى خصوصها أو لانية له
 (فلمحل لزوم) السعي الى (الجمعة) ثلاثة أميال وربع ميل (وله) أي الحالف لا يتزوج في مصر (المواعدة بها) على الزواج في
 غيرها مصرية أو غيرها لان المرعى عقد النكاح والمواعدة ليست عقدا (لا) يلزمه شيء (ان عم النساء) الحرائر والاماء والنيات
 والأبكار الحضريات والبدويات بأن قال كل امرأة يتزوجها طالق أو ان فعلت كذا فكل امرأة يتزوجها طالق وفعل الحالف عليه
 فلا شيء عليه لرفع الحرج والمشقة قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولم يعتبروا امكان التسري لانها ليست كالزوجة
 في التحسين والصبط ولأنه بعض النفوس منها فان قلت سيأتى ان من قال لزوجه كل امرأة أتزوجها عليك طالق يلزمه مع انه عم النساء

قلت لزمه وان عم النساء لان له مندوحة بطلاق الخالوف لها طلاقا بائنا (أو ابني) الخالف بطلاق من يتزوجها عددا (قليلا) في نفسه ككل امرأة أتزوجها الا فلانة أو بنات فلان أو من قرية كذا وهي صغيرة جدا ومثل لإبقاء القليل فقال (ككل امرأة أتزوجها الا نفويا) طالق فلا شيء عليه وأما ان قال كل امرأة أتزوجها نفويا طالق فيلزمه لا بقاءه كثيرا وهي التسمية (أو) ككل امرأة أتزوجها طالق الا (من قرية صغيرة) بحيث لا يجد فيها من تليق به (أو) قال كل امرأة أتزوجها طالق (حتى أنظرها) أي الا أن أنظرها (فعمي) فلا شيء عليه وله أن يتزوج من شاء ولا تطلق عليه ولولم يخش العنت لانه كمن عم النساء (أو) انقلت يمينه من الخصوص للعموم كمن علق طلاق (الأبكار) على تزوجهن بأن قال كل بكر أتزوجها طالق (بعد) تعليق طلاق (كل ثيب) على تزوجها بأن قال كل ثيب أتزوجها طالق (أو بالعكس) بأن قال كل بكر أتزوجها طالق وكل ثيب أتزوجها طالق فلا يلزمه في الثاني منهما على الأصح لأنه هو الذي حصل به الحرج ويلزمه الأول على الأصح وقيل يلزمه فيها وقيل لا يلزمه فيها حكاه ابن الحاجب وغيره قال في التوضيح عن ابن رشد والأول هو الجاري على للشهور وقال ابن عبد السلام هو أظهر الأقوال لدوران الحرج مع اليمين الثانية وجودا وعدما (أو) علق طلاق كل من يتزوجها في أجل يبلغه عمره ظاهرا (و) خشي في المؤجل العنت بأن قال كل امرأة أتزوجها في هذا العام طالق وخاف على نفسه الزنا في العام (وتعذر) عليه (التسري) فله أن يتزوج خرة لشدة خطر الزنا وخفة أمر التعليق بقول الأكثر من العلماء بعدم لزومه ابن عرفة وفي المدونة أن قال كل امرأة أتزوجها في ثلاثين أو أربعين سنة فهي طالق لزمه ان أمكنت حياته لما ذكر فان خشي العنت ولم يكن له مال يتسرى به (٣٤٣) فله أن يتزوج ولا شيء عليه ولو ضرب أحلا يعلم انه لا يبلغه أو قال الى مائتي سنة ليلزمه (أو) قال (آخر امرأة) أتزوجها طالق فلا شيء عليه قال ابن القاسم لانه كمن عم جميع النساء لانه كلما تزوج امرأة احتمل أن تكون آخر أو لفرق بينه وبينها لم يستقر ملكه على

أَوْ أَبْنَى قَلِيلًا كَكُلِّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا إِلَّا تَقْوِيضًا أَوْ مِنْ قَرِيْبَةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ حَتَّى أَنْظُرَهَا فَعَمِيٍّ أَوْ الْأَبْكَارَ بَعْدَ كُلِّ ثَيْبٍ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ خَشِيَ فِي الْمُؤْجَلِ الْمَمَتَّ وَتَعَذَّرَ التَّسْرِي أَوْ آخَرَ امْرَأَةٍ وَصُوبَ وَقُوفَهُ عَنِ الْأُولَى حَتَّى يَنْسَكِحَ ثَانِيَةً ثُمَّ كَذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمَوْقُوفَةِ كَالْمَوْلَى وَاخْتَارَهُ الْأُولَى وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ مِنَ الْمَدِينَةِ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجْ مِنْ غَيْرِهَا يُجْزِ طَلَاقُهَا وَتَوَوَّلَتْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا وَاعْتُمِرَ فِي وَلَا يَتَّيْتُهُ عَلَيْهِ حَالُ النُّفُودِ

امرأة هذا هو المذهب وأما قوله (وصوب وقوفه) أي منع الخالف (عن) وطء الزوجة (الأولى) أي التي تزوجها أولا (حتى ينسكح) أي يتزوج زوجة (ثانية) فيجوز له وطء الأولى (ثم) يمنع من وطء الثانية (كذلك) أي كمنعه من وطء الأولى حتى ينسكح ثالثة فيجوز له وطء الثانية وهكذا أبدا فضعيف (و) ان تضررت المرأة الموقوفة عنها من ترك وطئها ورفعته للحاكم (هو) أي القائل آخر امرأة الخ (في) المرأة (الموقوفة كالْمَوْلَى) في ضرب أجل الايلاء من يوم الرفع لانه لم يخلف على ترك الوطء فاذا انقضى ولم يرض بالاقامة معه بدون وطء طلق عليه والأولى تأخير هذا عن قول اللخمي الآتي ليقيد رجوعه اليه أيضا واذامات زمن الأيقاف فلها نصف الصداق ولا ترثه لثبوت أنها مطلقة قبل البناء ولا عدة عليها ويلغز بها فيقال مات زوج عن زوجة خرة مسلعة بنسكاح صحيح بصداق مسمى وأخذت نصفه ولا ترثه ولا تعتد منه (واختاره) أي اللخمي الايقاف عن السابقة حتى يتزوج بعدها في كل سابقة (الا) في الزوجة (الأولى) فلا يوقف عنها لانه لما قال آخر امرأة علم انه لم يعلق طلاق الأولى (وإن قال) للكلت (ان لم أتزوج من) نساء (المدينة) النورة بأنوار ساكتها عليه أفضل الصلاة والسلام (فهي) أي التي أتزوجها من غيرها (طالق فتزوج من غيرها مجز) أي حصل (طالفا) بمجرد عقده عليها سواء تزوجها قبل تزوجه من المدينة أو بعده بناء على انها قضية حملية في قوة كل امرأة أتزوجها من غير المدينة طالق هذا ظاهر المدونة والجواهر (وتوولت) أي حملت المدونة (على انه) أي الشأن (انما يلزم الطلاق) فيمن تزوجها من غيرها (إذا تزوج من غيرها) أي المدينة (قيل) تزوجه من (ها) أي المدينة لتعليقه بطلاق من يتزوجها من غيرها على عدم تزوجه منها فان تزوج منها لم تزوج من غيرها فالتطلق هذا ما فاد التناويل وهو ضعيف والمذهب الاطلاق ويؤيده ان القضية حملية وان اشتملت على ان (واعتبر في ولايته) أي استيلاء الزوج (عليه) أي المحل وهي العصمة ونائب فاعل اعتبر (حال النفوذ) أي

وقوع الطلاق أو الظهار الذي علقه الزوج تبعاً لحصول المعلق عليه لا حال التعليق (فلو فعلت) الزوجة المخوف بطلاقها ثلاثاً أو أقل منها على أن الاتفعل كذا ففعلت (المخوف عليه حال يبنونها لم يلزم) الطلاق المعلق الزوج إذا ولاية له على عصمتها حال النفوذ فالحل معدوم وكذا أن حلف على فعل نفسه وفعله حال يبنونها فقد نص ابن القاسم على أن من حلف لغيره بالطلاق الثلاث لياً تبينه أو ليقضيته وقت كذا وطلقها طلاق الخلع قبل مجي الوقت لحوفه من مجي الوقت وهو معلوم أو قصد علم الذهاب فلا تزمه الثلاث ويعقد عليها بعده بربع دينار برضاها وولى وشاهدين ويبقى له فيها طلقان أو طلقة إن كان قد طلقها قبل ذلك طلقة واحدة ويكره له فعل ذلك لغيره غير (ولو) علق طلاق زوجته على فعلها أو فعله غير مقيد بزمن ثم بانت بخلع أو انقضاء عدة طلقة رجعية ثم (نكحها) أى تزوجها راضية بصداق وولى وشاهدين (ففعلته) أى المخوف عليه المعلق طلاقها عليه (حلت) الزوج في تعليقه (إن بقى من العصمة المعلق فيها شيء) أى طلقان أو طلقة وإنما حلت لعود الزوجة إلى عصمتها حتى تتم عصمتها سواء تزوجها قبل زوج أو بعده لأن عقد الثاني لا يهدم عصمة الأول فإن لم يبق من العصمة المعلق فيها شيء بأن طلقها ثلاثاً أو ما يسميها وتزوجها بعد زوج عادت إليه غير معلق طلاقها لاختصاصه بالعصمة الأولى فإن قيد بزمن انقضى فلا شيء عليه لا انحلال يمينه بمضى الزمن العين ولو أتى بأداة تسكرار ككلها فعلت كذا فأنت طالق اختصت اليمين بالعصمة الأولى المعلق فيها ولو قال كلما تزوجتك فأنت طالق فلا تختص بالعصمة الأولى فكلمات تزوجها تطلق عقبه والفرق أنه في الأولى علق الطلاق على عصمة بما لو كحل حال التعليق فاختص بها وفي الثانية علقه على عصمة مستقبله فعم سائر العصم وشبهه في اعتبار حال النفوذ واختصاص التعليق بالعصمة المعلق فيها فقال (كالظهار) فإن قال إن فعلت كذا فأنت على كظهر أمتي ففعل حال يبنونها فلا يلزم وإن تزوجها (٣٤٤) بعدها ففعل فإن بقى من العصمة المعلق فيها شيء لزمه وأخرج من

الاختصاص بالعصمة الأولى فقال (لا) تختص اليمين بالعصمة المعلق فيها بالنسبة لزوجة (مخوف لها) بطلاق التي يتزوجها عليها أو عتق التي يتسراها عليها (ف) يلزمه التعليق (فيها) أى العصمة المعلق

فَلَوْ فَعَلْتَ الْمَخَافَ عَلَيْهِ حَالاً يَبْنُونَهَا لَمْ يَلْزَمْ وَلَوْ نَكَحَهَا فَقَعَلْتَهُ حَيْثُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمَعْلُوقِ فِيهَا شَيْءٌ كَالظَّهَارِ لَا مَخَافَ لَهَا فَفِيهَا وَغَيْرِهَا وَلَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طَلَّقْتَ الْأَجْنِبِيَّةَ وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً لِأَنَّهُ قَصْدُهُ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَهَلْ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْمَخْلُوفِ لَهَا أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ يَمِينُهُ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا عَاشَتْ مَدَّةَ حَيَاتِهَا إِلَّا لِنِيَّةِ كَوْنِهَا تَحْتَهُ وَلَوْ عَلَّقَ مَبْدَ الثَّلَاثِ عَلَى الدُّخُولِ فَعَتَقَ وَدَخَلَ لَزِمَتْ

واثنتين فيها (وغيرها) من العصم المستقبلية فإن طلق المخوف لها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج عاد عليه التعليق فمطلق التي يتزوجها عليها وتعتق التي يتسراها عليها وهكذا أبداً (ولو طلقها) أى المخوف لها بطلاق كل من يتزوجها عليها طلاقاً بائناً دون الثلاث (ثم تزوج) أجنبية (ثم تزوجها) أى المطلقة المخوف لها أى عقد عليها عقداً صحيحاً بصداق وولى وشاهدين (طلقت الأجنبية) التي تزوجها حال يبنونها المخوف لها (ولا حجة له) أى الزوج معتبرة في دعواه (أنه لم يتزوج) الأجنبية (عليها) أى المخوف لها وإنما تزوجها على غيرها بالغ على طلاق الأجنبية وعدم قبول حجة الزوج فقال إن لم يدع نية بل (وإن ادعى نية لأن قصده أن لا يجمع بينهما) أى يحمل على هذا (وهل) عدم قبول نيته (لأن اليمين على نية المخوف لها) ونيته أن لا يجمع معها غيرها (أو) حمله على ما ذكر لكونه (قامت عليه يمينه) أى شهدت عليه عند الحاكم ولو جاء مستقبل قبل قوله في ذلك (تأويلان) الأول لأن الحسن الصغير والثاني لابن رشد (و) لزمه (في) قوله كل زوجة يتزوجها (ما عاشت) فلانة طالق التعليق (مدة حياتها) أى المخوف لها ويلزمه التعليق مدة حياتها في كل حال (الائنية) الحالف مدة (كونها) أى المخوف لها (تحت) أى زوجة له فإن أبانها وتزوج وقال نويت مادامت زوجة لي قبل قوله في الفتيا والقضاء لموافقة نيته العرف (ولو علق عبد) الطلاق (الثلاث على الدخول) لدار مثلاً منه أو منها أو من غيرها (فعتق) أى صار حراً بعد التعليق (ودخلت) بضم فكسر الدار بعد عتقه (لزم) الطلقات الثلاث لأن المعتبر حال النفوذ فإن دخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولا تحل له إلا بعد زوج قال ابن عاشر هذا وإن كان من الفروع المترتبة على اعتبار حال النفوذ إلا أنه لا يظهر فيه فرق بين اعتبار حال النفوذ واعتبار حال التعليق أى لأنه لو لم يعتبر حال النفوذ واعتبر حال التعليق لزمه اثنتان ولا تحل له إلا بعد زوج أيضاً نعم يظهر ذلك في المسألة

الثانية وهي قوله واثنين الخ (و) لو علق عبد (اثنين) على فعل شيء ففعل ذلك الشيء لزمه اثنان و (بقيت) له طلبة (واحدة) لأن المعتبر وقت النفوذ ولو اعتبر وقت التعليق لم يبق له واحدة وشبهه في بقاء واحدة فقال (كألو طلق) العبد زوجته طلبة (واحدة ثم علق) فبقي له طلبة واحدة لأنه طلق نصف طلاقه ونصف طلبة (ولو علق) حر مسلم (طلاق) زوجته المملوكة لأبيه) الحر المسلم وصلة علق (على موته) أي الأب بأن قال ان مات أبي فأنت طالق مثلاً ومات أبوه (لم ينفذ) الطلاق المعلق على موت الأب للملكه زوجته كلها أو بعضها بمجرد موت أبيه فينفسخ النكاح فلا يجد الطلاق محلاً يقع فيه وفائدة عدم النفوذ مع انفساخ النكاح انه ان كان المعلق الثلاث فله تزوجها قبل زوج ان عتقت (ولفظه) أي الطلاق المحدود من أركانه أو شروطه الصريح ما اشتمل على الطاء والدم والقاف وجرى العرف باستعماله في حل العصمة وهو (طلقت وأنا طالق) منك (أو أنت) طالق مني (أو) أنت (مطلقة أو الطلاق لي لازم) وعطف على طلقت بلا للإخراج من لفظه فقال (لا) ما اشتمل عليها ولم يجر العرف باستعماله في حل العصمة وهو (منطلقة) ومطلوقة ولفظه صريح وهو ما لا ينصرف عنه بنية صرفه وكناية ظاهرة وهو ما ينصرف عنه بها وخفية وهو ما يتوقف دلالة عليه عليها (وتلزم) طلبة (واحدة) بكل لفظ من الألفاظ الأربعة المتقدمة (الالنية أكثر) من واحدة فيلزمه ما نواه وشبهه في لزوم واحدة الالنية أكثر فقال (كاعتدي) أي من الطلاق فتلزمه واحدة الالنية أكثر فان قال أنت طالق اعتدي فان نوى اخبارها بالزوم الاعتداد فلا تلزمه الا واحدة والافان اثنان كقطعها بواو ولا ينوي حينئذ أفاده الخطاب ونوى في الأولى لأنه مرتب على الطلاق كترتب جواب الشرط عليه والعطف ينافي ذلك (و) ان قال لزوجه أنت طالق أو اعتدي وادعى انه لم يرد به الطلاق (صدق) (٣٤٥) الزوج المتكلم بلفظ الطلاق الصريح أو باعتدي (في) دعوى

وَإِثْنَيْنِ بَقِيَتْ وَاحِدَةٌ كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَقَ وَلَوْ عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةَ لِأَبِيهِ عَلَى مَوْتِهِ لَمْ يَنْفُذْ وَلَفْظُهُ طَلَّقْتُ وَأَنَا طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ أَوْ مُطَلَّقةٌ أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ لَا مُنْطَلَقَةٌ وَتَلْزَمُ وَاحِدَةٌ إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ كَاعْتَدِي وَصَدَّقَ فِي نَفْيِهِ إِنْ دَلَّ بِسَاطٍ عَلَى الْعَدِّ أَوْ كَانَتْ مُوْتَقَةً فَقَالَتْ أَطْلُقْنِي وَإِنْ لَمْ تَسْأَلْهُ فَنَأْوِيْلَانِ وَالثَّلَاثُ فِي بَيْتِهِ وَحَبْلِكَ عَلَى غَارِيكِ أَوْ وَاحِدَةً بَائِنَةً أَوْ نَوَاهَا بِحَلَّتْ سَبِيلَكَ أَوْ ادْخُلِي وَالثَّلَاثُ إِلَّا أَنْ يَنْوِي أَقْلَ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فِي كَالْمَيْتَةِ وَالدِّمِّ

(٤٤ - جواهر الاكليل - أول) وعلى هذه النسخة فالواو في قوله (وكانت) للمرأة (موتقة) للحال فليس في المتن الا ألف واحدة فاحتملت الوجهين كونها مما قبلها أو مما بعدها أي مقيدة بقيد أو كتاف (فقال أطلقني) من وناقى فقال أنت طالق وقال أردت من الوثاق فيصدق بلا خلاف ان سألتها ولو في القضاء (وان) كانت موتقة و (لم تسأله) أن يطلقها من وناقها وقال لها أنت طالق وقال أردت من الوثاق (ف) في تصديقه بيمين وعدمه (نأوي لان) محلها في القضاء وانفقوا على تصديقه في الفتوى وان لم تكن موتقة فلا يصدق اتفاقا (و) تلزم (الثلاث) في قوله لها أنت (بنة) لان البت هو القطع فقد قطع العصمة ولم يبق شيئاً منها بيده ولا تقبل منه نية الاقل ولو لم يبين بها (و) كذا (حبلك) أي عصمتك (على غار بك) أي كتفك فلم يبق شيئاً منها بيده (أو) قال لها أنت طالق (واحدة بائنة) فتلزمه الثلاث نظراً للفظ بائنة وإلغاء الواحدة احتياطاً للفروج أو تقدير واحدة صفة لمرة أي دفعة لا لطلقة (أو نواها) أي الواحدة البائنة (ب) قوله (خلت سبيلك) أي طريقك فاذهي حيث شئت فلا ملك لي عليك (أو) نواها بقوله (ادخلي) ونحوه من الكنايات الخفية فتلزمه الثلاث والفقهاء في هذه الألفاظ انها ليست سواء أما بنة فتلا ثلاث دخل بها أم لا وأما حبلك على غار بك ففي كتاب التخيير والتملك من المدونة هي ثلاث ولا ينوي لأن هذا لا يقوله أحد وقد أبى من الطلاق شيئاً وأما واحدة بائنة وادخلي ففي كتاب التخيير والتملك منها أيضاً وان قال لها بعد البناء أنت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث أوقال لها الحقى بأهلك أو استترى أو ادخلي أو اخر جى يرب بذلك كله واحدة بائنة فهي ثلاث فقيد ذلك بما بعد البناء ولعل المصنف سكت عن هذا القيد لوضوحه (و) تلزم (الثلاث) في كل حال (الا أن ينوي أقل) منها كواحدة أو اثنتين (ان لم يدخل) الزوج (بها) أي الزوجة (في) قوله أنت على (كالميتة والدم) ولحم الحزير وان لم ينو بها الطلاق لانها من الكنايات

(نفيه) أي علم ارادة الطلاق به (ان دل بساط) أي حال مقارنة للكلام (على) ارادة الأمر (بالعد) لنحو الدراهم وفي نسخة على العدا بألف عجب الدال أي التعدي والظلم

قوله لا نكاح الخ (عتاباً) أى معاتمة وتو بئخا ولم ينو به الطلاق (والافتات) في الدخول بها وينو في غيرها (وهل يحرم) الزوجة على زوجها ولا تحل له الا بعد زوج (ب) قوله لها (وجهي من وجهك حرام) ولا ينو في الدخول بها وان جاء مستفتياً على ظاهر المدونة وغيرها وقد حكى ابن رشد الاتفاق عليه وينو في غير الدخول بها ولو في القضاء أو لا شيء عليه (أو) قوله وجهي (على وجهك) حرام فهل يحرم عليه ولا تحل له الا بعد زوج أو لا شيء عليه وأما لو شدد ياء على فمطلق جزء بلفظ حرام فيكمل عليه وتزومه الثلاث وينو في غير الدخول بها (أو ما أعيش فيه حرام) فهل يلزمه الثلاث (أو لا شيء عليه) لأن الزوجة ليست مما يعيش فيه فلم تدخل في لفظه الا أن ينو بها فيلزمه وقيل لا شيء عليه وان أدخلها في يمينه قولان في كل من الفروع الثلاثة أما الأول ففي منافع أصبغ من كتاب التخيير من قال لامرأته وجهي من وجهك حرام فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ابن رشد اتفاقاً لأنه كقوله أنت على حرام وهو بعد البناء ثلاث لا ينو في أقل منها الا أن يأتي مستفتياً وفي حكاية ابن رشد الاتفاق أدل دليل على شذوذ مقابله وأما الثالث فقال اللخمي ان قال وجهي على وجهك حرام كان طلاقاً وقوله ابن راشد وابن عبد السلام وزعم المصنف في التوضيح ان اللخمي نص فيه على عدم اللزوم بعد ان أشار لقول ابن راشد باللزوم فادعى الخلاف فيه وجرى على ذلك هنا وذلك كله وهم قالوا يجب القطع هنا باللزوم وأما الثالث فالقولان فيه معروفان قيل لا شيء عليه لأن الزوجة ليست مما يعيش فيه فلم تدخل في لفظه الا أن ينو بها فتلزمه وقيل لا شيء عليه وان أدخلها في يمينه والقول الثاني يلزمه الثلاث وشبهه في أنه لا شيء عليه فقال (كقوله) اى الزوج (لها) اى الزوجة (باحرام) فلا شيء عليه قاله ابن عبد الحكم أبو عمران ولا نص عليه لغيره وقيدته (٣٤٧) ابن بونس بما اذا لم يرد به طلاقاً (أو) قوله

(الحلال حرام) ولم يقل على (أو حرام على) ولم يقل أنت فليس عليه فيه شيء ولم يحك ابن عرفة خلافه (أو) قوله (جميع ما أملك حرام) ولم يرد أى لم ينو الزوج (ادخالها) اى الزوجة في جميع ما أملك بان نوى اخراجها أو لم ينو ادخالها ولا اخراجها

عِتَاباً وَالْأَقْبَاتُ وَهَلْ تَحْرُمُ يَوْجَهِي مِنْ وَجْهِكَ حَرَامٌ أَوْ كَلِّي وَجْهِكَ أَوْ مَا أَعِيشُ فِيهِ حَرَامٌ أَوْ لَا شَيْءٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ لَهَا يَا حَرَامٌ أَوْ الْحَلَالُ حَرَامٌ أَوْ حَرَامٌ عَلَيَّ أَوْ جَمِيعُ مَا أَمْلِكُ حَرَامٌ وَلَمْ يُرِدْ إِدْخَالَهَا قَوْلَانِ وَإِنْ قَالَ سَائِيَةً مِنِّي أَوْ عَتِيقَةً أَوْ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ حَلَفَ عَلَى تَقْيِيمِهِ فَإِنْ نَكَلَ نَوَى فِي عَدَدِهِ وَعُوقِبَ وَلَا يُنَوَّى فِي الْعَدَدِ إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنْتِ بَائِنٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ أَوْ بَتَّةٌ جَوَاباً لِقَوْلِهَا أَوْدُ أَوْ فَرَجَ اللَّهُ لِي مِنْ صُحْبَتِكَ وَإِنْ قَصَدَهُ بِكَاسِقِي الْمَاءِ أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ لَزِمَ

ف(لا شيء عليه) وبه أفتى أبو بكر بن عبد الرحمن فهذه غير مسألة المحاشاة وهي الحلال على حرام فلا بد فيها من اخراجها أولاً والفرق بين الفرغين ان الزوجة لما لم تكن مملوكة لم تدخل الابنية ادخالها في قوله جميع ما أملك بخلاف الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتج باخراجها من أول الأمر فقوله ولم يرد ادخالها خاص بقوله جميع ما أملك (قولان) راجع للفروع الثلاثة التي قبل الكاف (وان قال) الزوج لزوجته أنت (سائبة مني أو) قال أنت (عتيقة) مني (أو) قال (ليس بيني وبينك حلال ولا حرام) وقال لم أرد بشيء منها طلاقاً (حلف على نفي) ارادته (هـ) باحدى هذه الصيغ الثلاث ولا شيء عليه (فان نكل) الزوج عن الحلف على نفي ارادته (نوى) اى قبلت نيته (في عدده) من واحدة او اثنتين او ثلاث (وعوقب) على قوله أنت سائب او شيء مما بعده عقوبة موجبة لتلبسه على نفسه وعلى المسلمين (ولا ينو) اى لا تقبل نيته (في العدد) للطلاق (ان أنكر قصد) اى نية (الطلاق) فتلزمه الثلاث (بعد قوله) لزوجته (أنت بائن أو) قوله أنت (برية أو) أنت (خلية أو) أنت (بتة) حال كون القول المذكور (جواباً لقولها) له (أود) اى أتمنى (لو فرج الله لي) اى عني (من صحبتك) اى عشتك وزوجيتك لدلالة النساط على قصده الطلاق وكذبه في انكاره فان لم يكن جواباً لقولها أودا وح وأنكر قصد الطلاق به فان تقدم كلام دال على عدم قصده فلا شيء عليه والالزমে الثلاث وان أقر بقصد الطلاق بما كان جواباً لذلك أو ما لم يكن فتلزمه الثلاث في الدخول بها مطلقاً وبغيرها سواء ولا تقبل منه نية أقل منها وكذا في غير الدخول بها في بنة وينو في غيرها (وان قصد) اى الطلاق (بك) قوله لزوجته (اسقى الماء أو) قصده (بكلمة) كادخلى أو أخرجى أو كلّى أو اشربى مما ليس من لفظه الصريح ولا كناية الظاهرة وجواب ان قصده (لزم) الطلاق الزوج ويستثنى من كل كلام الكلام الصريح في غير الطلاق كالظهار فلا يقع به الطلاق اذا نواه به كما يأتي في قوله

وصريحه يظهر مؤيدته بما لا يتصرف للطلاق الا الصريح في العتق كجرحه ومعتقه فيلزم الطلاق به (لا) يلزمه شيء (ان قصد التلغظ) أي النطق والتسليم (ب) لفظ (الطلاق) كأنه طالق (لفظ) أي نطق (بهذا) أي أسقنى مثلاً (غلطاً) بأن سبقه لسانه إلى ما تكلم به غير قصد التطليق (أو أراد ان ينجز) أي يوقع الطلاق (الثلاث) بأن طالق ثلاثاً (فقال أنت طالق وسكت) عن قوله بالثلاث فلم يتكلم به مع استحضاره نادماً على نيته وراجعاً عنها أو ساهياً عن قوله بالثلاث فلا يلزمه الا طلقة واحدة في القتيا والقضاء الا ان ينوي بقوله أنت طالق الثلاث فتلزمه وان أراد ان ينجز طلقة واحدة فقال أنت طالق ثلاثاً فقال مالك رضي الله تعالى عنه تلزمه الثلاث ولا تقبل نيته وقال سحنون تقبل في الفتوى (وسفه) أي نسب للسفه زوج (قائل) لزوجته (يا أمي ويا أختي) الواو بمعنى أو ومثله يا بنتي أو عمي أو خالي وفي المدونة للإمام مالك قوله يا أمي أو يا أختي أو يا عمته أو يا خالته لا شيء فيه وهو من كلام أهل السفه (ولزم) الطلاق (بالإشارة المفهمة) أي التي شأنها ان يفهم منها التطليق بأن صاحبها فرقة يقطع من عاينها بدلا لتساعليه وان لم تفهمه الزوجة منها ولو من قادر على النطق على المعتمد وهي كالألفاظ الصريح في عدم الافتقار لنية وهذا كالأستثناء والتخصيص لقوله ولفظ وغير المفهمة لا يلزم بها طلاق ولو قصده لانتها فعل الاعرف جار بالتطليق بها وفي المدونة ما علم من الأخرس بإشارة أو كتابة من طلاق أو خلع أو عتق أو نكاح أو شراء أو قذف لزمه حكم المتكلم به (و) لزم الطلاق ووقع (عجبردارسالة به) أي الطلاق للزوجة (مع رسول) بأن قال له أخبرها بأن طلقها فلزم الطلاق حين قوله ذلك للرسول سواء أخبرها أو لم يخبرها وإضافة مجرد من إضافة ما كان صفة والأصل بارساله المجرد عن التبليغ (و) لزم الطلاق ووقع (بالكتابة) لصيغته من الزوج حال كونه (عازما) أي ناوياً بالطلاق بكتابة صيغته من غير تلفظ بها لان القلم أحد اللسانين فزلت الكتابة (٣٤٨) منزلة اللفظ (أو) كتبه (لا) أي غير عازم وبعثه اليها كذلك فيلزمه الطلاق (ان وصل)

الكتاب (لها) أي للزوجة فان لم يصل فلا يلزمه (وفي لزومه) أي الطلاق (بكلامه النفسي) بأن أخرى لفظة الطلاق على نفسه واستحضرها بقلبه من غير تلفظ بها كما يحجرها على لسانه وليس المراد مجرد النية والقصد للتطليق

لا إن قصد التلغظ بالطلاق فللفظ بهذا غلطا أو أراد أن ينجز الثلاث فقال أنت طالق وسكت وسفه قائل يا أمي ويا أختي ولزم بالإشارة المفهمة وعجبردارسالة به مع رسول وبالكتابة عازما أو لا إن وصل لها وفي لزومه بكلامه النفسي خلاف وإن كرر الطلاق يعطف بواو أو فاء أو ثم فثلاث إن دخل كمع طلقتين مطلقاً وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها إن نسقه إلا لنية تأكيدي فيها في غير معلق بمتعدد ولو طلق

أذهب الا يلزم به طلاق اتفاقا وكذا من اعتقد انه طلقها ثم تبين له عدمه فلا يلزمه اجماعا وكذا الأثر للوسوسة ولا لقوله فقيل في خاطره أطلق هذه وأستريح من سوء عشرتها مثلاً قاله القرافي اه وعدم لزومه به فيه (خلاف) أي قولان مشهوران فالقول بعدم اللزوم لمالك في الوازية وهو اختيار ابن عبد الحكم ونصره أهل المذهب وشهره القرافي والقول باللزوم له أيضا في العتبية وصححه في البيان والمقدمات وشهره ابن رشد (وان كرر) الزوج (الطلاق بعطف) لبعض صيغته على بعض (بواو أو فاء أو ثم) سواء أعاد المتبادر مع كل معطوف أم لا (ف) يلزمه (ثلاث) من الطلقات (ان) كان (دخل) بالزوجه قبل طلاقها فان لم يدخل فثلاث أيضا ان نسقه ومعنى النسق ذكر اللفظ المتأخر عقب المتقدم بلافصل وشبه في لزوم الثلاث فقال (ك) قوله أنت طالق طلقة (مع طلقتين) فتلزمه الثلاث (مطلقا) عن التقييد بكونه دخل بها (و) ان كرره ثلاثا (بلا عطف) لزمه (ثلاث في المدخول بها) وان كرره مرتين لزمه طلقتان في المدخول بها وشبه في لزوم الثلاث فقال (كغيرها) أي غير المدخول بها (ان نسقه) أي وصل صيغته بعضها ببعض بلافصل حقيقة أو حكما بأن فصل بامراض طرأ على عاقل وسعال ومفهومان ان نسقه انه ان لم ينسقه فلم يلزمه في غير المدخول بها الا الأول ليندوتها به فلا يجد الثاني محلا يقع فيه والمتأخر يلزم في المدخول بها مطلقا وفي غيرهما منسوقا في كل حال (الالنية تأكيدي) للأول والثاني والثالث فلا يلزم الا الاول (فيهما) أي المدخول بها وغيرها في المكرر بلا عطف وأما مع العطف فلا تنفع نية التأكيدي عند ان القاسم لتنافيهما وقد قبول التوكيد بقوله (في غير معلق بمتعدد) بأن لم يعلق أصلا أو علق بمتعدد كأن طالق ان كنت زيدا أو كرره ثلاثا ثم كلمة فثلاث الالنية تأكيدي فان علقه بمتعدد كانت طالق ان كنت زيدا أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان أكلت كذا وفعل الجميع فثلاث ولا تقبل منه نية التأكيدي لتعدد المحلوف عليه (ولو طلق) الزوج زوجته المدخول بها

وان شريك) بفتحات متعلاى آتى الزوج بما يدل على التشريك بين الزوجات في كل طلاق بأن قال لا ربع متلاشركتكن في ثلاث طلاقات (طلعن ثلاثا ثلاثا) أى طلقت كل واحدة ثلاثا لجمعه اشتراكهن في كل طلاق من الثلاث فيخص كل زوجة ربع من كل طلاق فيكمل كل ربع بطلقة فتصير ثلاث طلاقات في كل زوجة (وان قال) الزوج لاحدى زوجاته أنت طالق ثلاثا وقال أخرى (أنت شريكه) زوجة (مطلقة ثلاثا و) قال (ل) زوجة (ثالثة وأنت شريكتهما) أى الأولى والثانية (طلقت) الزوجة الثانية التى أشركها مع الأولى في الثلاث طلقتين (انثنين) لانه لما شركها مع الأولى اقتضى أن لها واحدة ونصف اكمل النصف (و) طلقت كل واحدة من (الطرفين) أى الأولى والثالثة (ثلاثا) أما الأولى فواضح وأما الثالثة فلانه شركها مع الأولى في ثلاث فاقضى ان لها طلاقه ونصف اكمل النصف ومع الثانية في اثنتين فلها طلاقه مع اثنتين وذلك ثلاث (وأدب) الزوج (الحزى) لالطلاق بتشريك فيه أو بغيره كطلاق ربع طلاقه وشبهه في التأديب فقال (كحطلق جزء) من المرأة ان كان شاعا كنصف وربع بل (وان) كان (كيد) ورجل ابن عرفة وطلاق جزء المرأة ككلها (ولزم) الطلاق (ب) قوله (شرك طالق) حيث قصد المتصل بها ولم يقصد شيئا لان قصد المنفصل (أو) قوله (كلامك) طالق (على الاحسن لا) يلزم الطلاق (ب) قوله (سعاله) كطالق (أو بصاقه) كطالق (أو دمعه) كطالق (وصح استثناء) لعدد من الطلاق (بالا) أو غيرها من أدواته ان اتصل الاستثناء بالمستثنى منه ونواه وهل المراد اتصاله باليمين أو بالخوف عليه نحو أنت طالق ثلاثا ان دخلت النار الا اثنتين أو أنت طالق ثلاثا الا اثنتين ان دخلت النار قولان فان انفصل فلا يصح الا لعن كسعال أو عطاس أو نحوها (ولم يستغرق) (٣٥٠) المستثنى منه فان استغرق أو ساوى فلا يصح اجماعا فتلزم الثلاث

ضعيف والمذهب عدم الخث فيه وهو ظاهر المدونة ونقله الصقلي عن مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (أو) علق بشئ (مستقبل) محقق وقوعه (و يشبه) أى يمكن (بلوغهما) أى حياة الزوجين معا (عادة) الى حصول المستقبل المحقق العلق عليه (ك) قوله انت طالق (بعد سنة) فينجز وقت تعليقه لشبهه نكاح المتعة من كل وجه وأما ان كان يشبه بلوغ أحدهما فقط فلا ينجز اذ لا يأتى الأجل الا والفرقة حصلت بموت أحدهما فلم يشبه المتعة حينئذ (أو) قال انت طالق (يوم موتي) أو موتك فينجز عليه حين قوله وكذا قبل موتي أو موتك بيوم أو شهر فينجز عليه وقت تعليقه لانه أشبه نكاح المتعة في جعل حملها الى وقت يبلغه عمرها ظاهرا (أو) قوله (ان لم أمس السماء) فأنت طالق فينجز عليه الطلاق لتعليقه بمحقق واجب عادى وهو انتفاء مس السماء (أو) قال لزوجته انت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجرا) فينجز عليه الطلاق اذ هو من الهزل لاستحالة انتفاء حجرة الحجر (أو لجزله) أى الزوج في تعليق الطلاق (ك) قوله انت (طالق أمس) فينجز عليه وقت قوله لجزله (أو) علق الطلاق (بما) أى شئ (لا صبر عنه) عادة (ك) قوله (ان قت) فأنت طالق وأطلق أوفيد بزمن يعسر ترك القيام فيه لانه كالحقق فينجز عليه الطلاق (أو) علقه بشئ (غالب) حصوله (ك) قوله لزوجته (ان حضت) فأنت طالق فينجز عليه بمجرد قوله لها نزيلا للغالب منزلة المحقق اذا كانت تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة لا آيسة (أو) علقه ب(محتمل واجب كان صليت) فأنت طالق ولو كافرة وصغيرة أو يتوقف التنجيز عليه في هذه على حكم حاكم كما في التوضيح (أو) علقه (بما) أى بشئ (لا يعلم حالا) (٣٥١) ويعلم ما لا (لأن كان في بطنك غلام) فأنت طالق فينجز عليه بمجرد قوله للشك في حنثه بمجرد دله ولا بقاء لعصمة مشكوكه وان ولدت أنثى فلا تعود لعصمته (أو) قال ان (لم يكن) في بطنك غلام فأنت طالق فينجز عليه حين التعليق للشك في حنثه فيه حينئذ ولا تعود له ولو ولدت ذكر اعقبه (أو)

أَوْ مُسْتَقْبَلٍ مُحَقَّقٍ وَيُشَبِّهُهُ بُلُوغُهُمَا عَادَةً كَبَمَدَ سَنَةٍ أَوْ يَوْمَ مَوْتِي أَوْ أَنْ لَمْ أَمْسِ السَّمَاءَ أَوْ أَنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجْرًا أَوْ لَهْزَلِهِ كَطَالِقٍ أَمْسٍ أَوْ بِمَالٍ صَبْرٍ عَنْهُ كَيَنْ قُمْتُ أَوْ غَالِبٍ كَيَنْ حَضَتْ أَوْ مُحْتَمَلٍ وَاجِبٍ كَيَنْ صَلَّيْتُ أَوْ بِمَا لَا يُعْلَمُ حَالًا كَيَنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ غُلَامٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ أَوْ فِي هَذِهِ الْوُزْوُزِ قَلْبَانِ أَوْ فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ أَنْ كُنْتُ حَامِلًا أَوْ لَمْ تَكُونِي وَحَمَلْتُ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ وَاخْتَارَهُ مَعَ الْعَزْلِ أَوْ لَمْ يُمْكِنْ إِبْلَاعُنَا عَلَيْهِ كَيَنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْحَيُّ أَوْ صَرَفَ الْمَشْيِئَةَ عَلَى مُعَلِّقٍ عَلَيْهِ بِخِلَافٍ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ

قال ان كان أو ان لم يكن (في هذه الوزه) مثلا (قليان) فأنت طالق فينجز فيهما ولو كسرت حالا وتبين فيهما ما يبره (أو) قال ان كان فلان أو ان لم يكن (فلان) كناية عن اسم شخص معين كريد (من أهل الجنة) أو النار فأنت طالق فينجز عليه ان لم يرد فيه نص شرعى والا فلا يبحث اذا ورد فيه نص كالوكان من العشرة الذين بشرهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم بأنهم من أهل الجنة أو ورد القرآن العزيز بأنه من أهل النار كآبى لهب ومن شهد الاجماع بعدالته وصلاحه كعمر بن عبد العزيز فقال ابن القاسم لا يبحث من خلفاته من أهل الجنة وتوقف فيه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال هو رجل صالح امام هدى ولم يزد على هذا لعدم ورود نص فيه ووجه قول ابن القاسم ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انتم شهداء الله في أرضه فمن أنتم عليه بخبر وجبت له الجنة الحديث (أو) قال لزوجته (ان كنت حاملا) فأنت طالق (أو) ان (لم تكوني) حاملا فأنت طالق فينجز عليه حين قوله للشك في حنثه حينه (وحملت) الزوجة (على البراءة منه) ان كانت (في طهر لم يمسه) الزوج زوجته (فيه) أى الطهر أو مسها فيه بلا انزال فلا ينجز عليه في ان كان في بطنك غلام وفي ان كنت حاملا وينجز عليه في ان لم يكن في بطنك غلام وفي ان لم تسكوني حاملا (واختاره) اللخمى أى اختار الحمل على البراءة (مع) مسها والانزال و(العزل) وضعف بسبق الماء بلا شعور به (أو) علقه بما (لم يمكن اطلاقنا عليه ك) قوله أنت طالق (ان شاء الله) أو الا ان يشاء الله فينجز فيهما (أو) قوله أنت طالق ان شاءت (الملائكة أو الجن) فينجز للشك في وقوعه حالا (أو) قوله أنت طالق ان دخلت ان شاء الله و(صرف المشيئة على معلق عليه) وهو دخول الدار أى نوى ان المشيئة راجعة للدخول المعلق ووجد الدخول فينجز وان لم يوجد فلا (بخلاف) قوله أنت طالق ان دخلت النار (الا ان يبدو) أى يظهر (لى) أن لا أجعل

دخول الدار سببا للطلاق أو لا أن أشاء أو الآن أرى خیرا منه أو الآن بغیر الله ما فی خاطری إذا كان ذلك (فی المعلق علیه فقط) فلا ینجز علیه بل ولا یلزمه التعلیق ولا عبرة بأرادته لأن معناه أتى لم أجسم على جعل دخول الدار سببا للطلاق بل الأمر وقوف على ارادتی فی المستقبل فان شئت جعلته سببا للطلاق وان شئت لم أجعله سببا فلذا نفقه لأن كل سبب وكل الى ارادته فلا یكون سببا الا بتصميمه على جعله سببا واحترز بالمعلق علیه عن صرفه للمعلق وهو الطلاق فلا ینفقه لأنه لا اختیار له فيه فینجز (أو) علقه على مستقبل لا یدری أیوجد أم لا (کیان لم تمطر السماء غدا) فانت طالق فینجز ولا ینتظر وجوده وان أمطرت بعد كلامه غدا فلا ترد الیه (الان یم الزمن) للمستقبل فلا ینجز علیه لان امطارها فی جمیع الزمان للمستقبل محقق وعدمه محال (أو) (الان) (یحلف) على الامطار (لعادة) اعتادها (فینتظر) أى یمهل ولا ینجز علیه الطلاق حتى یمضى الزمن الذى حلف على الامطار فيه فان أمطرت فيه یرو الا حث وینع من وطء زوجته مدة الانتظار لان فی ارساله علیها ارسالا على مشکوک فی عصمتها سواء كانت صیغته برا أو حشا (وهل ینتظر) أى یمهل الحالف ولا ینجز علیه الطلاق (فی) صیغة (البر) كقوله أنت طالق ان أمطرت السماء غدا (وعليه) أى الانتظار (الأكثر) من شارحها (أو ینجز) الطلاق فی البر (ک) تنجیزه فی (الحث) تأویلان) علقها اذا حلف للعادة وقید بزمن قريب کدون سنة واما ان حلف لعادة فینتظر أو قید بزمن بعيد فینجز لأنه لا بد ان تمطر فی الزمن البعيد (أو) علقه (ب) فعل (محرم) كقوله أنت طالق (ان لم أزن) أو أشرب الخمر أو أقتل فلانا عمدا وعدوانا فینجزه الحاکم علیه ولا ینجز علیه بمجرد التعلیق بدلیل قوله (الا أن یتحقق) الفعل المحرم من الحالف (٣٥٣) بأن زنى أو شرب الخمر أو قتل النفس (قبل التنجیز) علیه فلا

ینجز علیه الطلاق (أو) علقه (بما لا یعلم حالا) لا (مألا) تکرار مع قوله أو بما لا یمكن اطلاعنا علیه أعاده لیرتب علیه ما بعده (ودین) أى وكل الزوج الى دینه وقيل قوله (ان) أمکن) اطلاع علیه (حالا) وإدعاء) کحلفه انه رأى

فی المعلق علیه فقط أو کان لم تمطر السماء غدا إلا أن یم الزمن أو یحلف لعادة فینتظر وهل ینتظر فی البر وعليه الأكثر أو ینجز کالحث تأویلان أو یحرم کان لم أزن إلا أن یتحقق قبل التنجیز أو بما لا یعلم حالا وما لا ودین ان أمکن حالا وإدعاء فلو حلف اثنان علی النقیض کان هذا غرابا أو ان لم یکن یکن فان لم یدعیا یقیمنا طلقنا ولا یحث ان علقه بمستقبل متمتع کان لمست السماء أو ان شاء هذا الحجر أو لم تعلم مشیئة المعلق بمشیئته أو لا یشبه البلوغ الیه أو طلقک وأنا صبی أو إذا مت أو متی أو ان

الاحلال والسماء مطیقة بالغیم لیلثة ثلاثین ویحلف فی القضاء دون الفتوى (فلو حلف اثنان) بطلاق زوجتهما (على) الا النقیض) أى حلف كل واحد منهما على نقیض ما حلف علیه الآخر (ک) قول أحدهما (ان کان هذا) الطائر (غرابا) فزوجه طالق (أو) قول الآخر (ان لم یکن) هذا الطائر غرابا فزوجه طالق وادعی كل انه متیقن ما حلف علیه فلا شیء علیه ولا یلزم الکلف یقین غیره وکقول أحدهما زوجته طالق لقد قلت کذا وقال الآخر زوجته طالق لم أقله لك وادعی كل منهما انه متیقن ما حلف علیه (فان لم یدعیا) أى الزوجان الحالفان على النقیضین (یقینا) بأن شك كل منهما فبا حلف علیه (طلقنا) أى زوجنا الحالفین (ولا یحث) للکلف (ان علقه) أى الطلاق (ب) شیء (مستقبل متمتع) وجوده عقلا کقوله ان جمعت بین الضدین فانت طالق أو شرعا بصیغة بر کقوله ان زنت فانت طالق أو عادة (ک) قوله (ان لمست السماء) فطالق (أو ان شاء هذا الحجر) لان الشرط محقق وعدمه ویلزم منه عدم مشروطه (أو) أى ولا یحث ان علقه بمشیئة آدمی و (لم تعلم مشیئة) الشخص (المعلق) بفتح اللام الطلاق (بمشیئته) أى علیها کقوله ان شاء ید فانت طالق فانت زید ولم تعلم مشیئته فلا یحث (أو) علقه بمستقبل (لا یشبه) أى یمكن (البلوغ) أى الحیة منهما معا (الیه) عادة کقوله أنت طالق بعد مائة سنة وان بلغ الزوجان ما علق الطلاق علیه بما لا یشبه باوغهما الیه فقال الخطاب ظاهر کلامهم انه لا یقع وقال غیره الظاهر وقوعه لقول ابن رشد التعمیر من سبعین الى مائة وعشرین (أو) أى ولا یحث ان قال (طلقک وأنا صبی) أو یجنون وكانت فی عصمته وهو صبی أو یجنون وأتى باللفظ المذكور نسقا بلا فصل (أو) أى ولا یحث ان علقه على أمر تحصل به الفرقة بینهما کقوله (اذا مت) بضم التاء (أو متی) بانباء الیاء لاشباع الکسرة على لغة قليلة وفى بعض النسخ یحذفها وكسر التاء وجواب اذا محذوف أى فانت طالق (أو) قوله (ان) مت

الاحلال والسماء مطیقة بالغیم لیلثة ثلاثین ویحلف فی القضاء دون الفتوى (فلو حلف اثنان) بطلاق زوجتهما (على) الا النقیض) أى حلف كل واحد منهما على نقیض ما حلف علیه الآخر (ک) قول أحدهما (ان کان هذا) الطائر (غرابا) فزوجه طالق (أو) قول الآخر (ان لم یکن) هذا الطائر غرابا فزوجه طالق وادعی كل انه متیقن ما حلف علیه فلا شیء علیه ولا یلزم الکلف یقین غیره وکقول أحدهما زوجته طالق لقد قلت کذا وقال الآخر زوجته طالق لم أقله لك وادعی كل منهما انه متیقن ما حلف علیه (فان لم یدعیا) أى الزوجان الحالفان على النقیضین (یقینا) بأن شك كل منهما فبا حلف علیه (طلقنا) أى زوجنا الحالفین (ولا یحث) للکلف (ان علقه) أى الطلاق (ب) شیء (مستقبل متمتع) وجوده عقلا کقوله ان جمعت بین الضدین فانت طالق أو شرعا بصیغة بر کقوله ان زنت فانت طالق أو عادة (ک) قوله (ان لمست السماء) فطالق (أو ان شاء هذا الحجر) لان الشرط محقق وعدمه ویلزم منه عدم مشروطه (أو) أى ولا یحث ان علقه بمشیئة آدمی و (لم تعلم مشیئة) الشخص (المعلق) بفتح اللام الطلاق (بمشیئته) أى علیها کقوله ان شاء ید فانت طالق فانت زید ولم تعلم مشیئته فلا یحث (أو) علقه بمستقبل (لا یشبه) أى یمكن (البلوغ) أى الحیة منهما معا (الیه) عادة کقوله أنت طالق بعد مائة سنة وان بلغ الزوجان ما علق الطلاق علیه بما لا یشبه باوغهما الیه فقال الخطاب ظاهر کلامهم انه لا یقع وقال غیره الظاهر وقوعه لقول ابن رشد التعمیر من سبعین الى مائة وعشرین (أو) أى ولا یحث ان قال (طلقک وأنا صبی) أو یجنون وكانت فی عصمته وهو صبی أو یجنون وأتى باللفظ المذكور نسقا بلا فصل (أو) أى ولا یحث ان علقه على أمر تحصل به الفرقة بینهما کقوله (اذا مت) بضم التاء (أو متی) بانباء الیاء لاشباع الکسرة على لغة قليلة وفى بعض النسخ یحذفها وكسر التاء وجواب اذا محذوف أى فانت طالق (أو) قوله (ان) مت

بضم التاء أو مت بكسرهما فأنت طالق فلا يحث في كل حال (الآن يريد) الزوج بقوله ان مت أو مت أو اذمت أو مت ومفعول يريد (نفيه) أى الموت مطلقاً أو من الرض عنادا بمثابة قوله لا أموت أو لا تموتين فينجز عليه مكانه (أو) قال لزوجته الحق براءتها من الحمل (ان ولدت جارية) أى بتفاف أنت طالق فلائش عليه ان كانت في طهر لم يسهافيه أو مسهافيه ولم ينزل أو غزل على كلام اللخمي فوافق ما تقدم من قوله وحملت على البراءة في طهر لم يس فيه (أو) قال لغير ظاهرة الحمل (ان حملت) فأنت طالق فلا يحث الا بظهوره ولو كان موجودا حين اليمين لان معناه اذا ظهر بك حمل أو حدث فعمل الاحتياط فحث بمجرد ظهوره ولا يحث في اذا حملت في كل حال (الا أن يطأها مرة) بعد يمينه بل (وان) كان الوطء (قبل يمينه) فينجز عليه للشك في العصمة وشبهه في عدم التنجيز الا أن يطأها مرة وان قبل يمينه فقال (ك) قوله (ان حملت ووضعت) فطالق وليس بها حمل ظاهر فلا ينجز عليه الا أن يطأها مرة وان قبل يمينه ولم يستبرها فان كانت ظاهرة الحمل ينجز عليه نظر للغاية الثانية أى وضعت (أو) أى ولا يحث ان علقه على أمر مستقبل (محتمل غير غالب) وقوعه ويمكن علمه فلا يحث الا به وهذا معنى قوله (وانتظر) أى أمهل الزوج بالحث الى وقوع المعلق عليه (ان أثبت) في تعليقه بأن علقه بصيغة بر كقوله ان كان كذا فأنت طالق و (ك) قوله أنت طالق (يوم قدوم زيد) قاصداً تعليقه على نفس قدومه والزمن تسعه فان قدم ولو للاحث فان قصد التعليق على زمن قدومه نجز عليه بمجرد التعليق (وتبين) أى ظهر (الوقوع) للطلاق المعلق على قدوم زيد (أوله) أى يوم قدومه (ان قدم في نصفه) أى اليوم أو قبله أو بعده اذا حث بنفس قدومه في ليل أو نهار فاذا قدم أثناء أحدهما تبين أى اعتبر حثه بأوله وثمرته في العدة فلو كانت عند الفجر أو الغروب طاهرا وحاضا وقت قدوم المحلوف عليه لم يكن الطلاق في الحيض ويحسب ذلك اليوم (٣٥٣) من العدة وان كانت حاملا ووضعت وقت قدومه فقد خرجت من العدة (و) لو علق الطلاق على مشيئة زيد بقوله أنت طالق في كل حال (الآن يشاء زيد) عدمه فلا ينجز ويتوقف على مشيئة المعلق على مشيئته فان شاء وقوعه

الآن أن يريد نفيه أو إن ولدت جارية أو إن حملت إلا أن يطأها مرة وإن قبل يمينه كان حملت ووضعت أو محتمل غير غالب وانتظر إن أثبت كيوم قدوم زيد وتبين الوقوع أوله أن قدم في نصفه وإلا أن يشاء زيد مثل إن شاء بخلاف إلا أن يبدو لي كالنذر والعق وان نفى ولم يؤجل كان لم يقدم منع منها إلا كان لم أحبلها أو ان لم أطأها وهل يمنع مطلقاً أو إلا في كان لم أحج في هذا العام وليس وقت سفر

(٤٥ - جواهر الاكلیل - أول) وقع والا فلا (مثل) قوله أنت طالق (ان شاء) زيد أو إن شئت انت بكسر التاء في التوقف على المشيئة لكن في هذا اتفاقاً فقوله إلا أن يشاء مبتدأ خبره مثل ان شاء واختلف في الآن يشاء لاقتضائه وقوعه حتى يشاء زيد برفعه بعد وقوعه وهو اذا وقع لا يرتفع وفي نقل ابن عرفة قال اللخمي اختلف ان قال أنت طالق الآن يشاء فلان فقيل الطلاق لازم لانه لا يرتفع بعد وقوعه وقال أصبغ من قال أنت طالق الآن ينعني أى فمنعه فلائش عليه كقوله إلا أن يشاء أى فلم يشأ قال اللخمي يريد أن وقوع الطلاق منه لم يكن مرسلأى منجزا بل ووقفا على مشيئة أبيه (بخلاف) قوله أنت طالق (الآن يبدو لي كالنذر والعق) أى يظهر لي عدم طلاقك فينجز الطلاق عليه حيث رد الاستثناء للعق أى الفعل كدخول الدار فعه كما مر في قوله ان دخلت الدار فأنت طالق إلا أن يبدو لي في المعلق عليه فقط فلا تناقض بين ما هنا وما مرود كقسم ان أثبت فقال (وان نفى) أى حلف بصيغة حث صريحا كان لم أفعل كذا فأنت طالق أو ضمنا كعليه الطلاق ليفعلن كذا (ولم يؤجل) أى لم يذكر ليمينه أجلا معيناً بأن أطلعها (ك) قوله (ان لم يقدم) زيد فأنت طالق (منع من) وطئها (حتى) يحصل المعلق عليه لثلا يلزم الاسترسال على فرج مشكوك فيه فان رفعته للحاكم بترك الوطء ضرب له أجل الايلاء من يوم الحكم لانه لم يحلف على ترك الوطء وانما حلف على تركه بحكم الشرع واستثنى من قوله منع منها فقال (الا) من كان بره في وطئها (ك) قوله (ان لم أحبلها) فهي طالق (أو) قوله (ان لم أطأها) فهي طالق فلا يمنع منها لان بره في وطئها فيرسل عليها وحل قوله ان لم أحبلها حيث يتوقع حملها فان أيس منه ولو من جهته منع منها ونجس عليه الطلاق (وهل يمنع) من نفى ولم يؤجل في غير صورتي الاستثناء منعاً (مطلقاً) غير مقيد بكون الفعل المعلق عليه ليس له وقت معلوم لا يمكن تقديمه عليه (أو) يمنع (الاف) ما له وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (ك) قوله (ان لم أحج) في هذا العام فأنت طالق (وليس) الوقت الذى علق فيه (وقت سفر) معتاد للحج فلا يمنع منها لعدم تمكنه منه

قبل وقته في الجواب (تأويلان) ابن عبد السلام الظاهر الثاني ادلاية قصداً أحد الحجج في غيروقه المعتاد وفي سماع عيسى قال ابن القاسم من قال ان لم أحجج فامر أنه طالق البتة فلا ينبغي له وطؤها حتى يحجج فان قال ينفو بين ذلك زمان قيل له أحرم وأخرج لانها ان رفته ضرب له أجل المولى ان لم يحرم ولو كان في الحرم وان رضيت بالمقام معه دون مسيس حجج متى شاء واستثنى من قوله وان نفى ولم يؤجل منع منها أى وينتظر فقال (الا) قوله (ان لم أطلقك) فأنت طالق حال كونه (مطلقاً) بكسر اللام أى غير مقيد له بأجل فينجز عليه الطلاق لان ما لها للطلاق على كل حال سواء برأ وحنت (أو) مقيداً تعليقه (الى أجل) كقوله ان لم أطلقك بعد شهر فأنت طالق فينجز عليه حينئذ قال ابن رشد وجهه انه حمل على التعجيل والقفر فكأنه قال ان لم أطلقك فأنت طالق الآن (أو) أى والا قوله (ان لم أطلقك برأس) أى آخر (الشهر البتة) فأنت طالق رأس الشهر البتة) فتنجز عليه البتة وقت تعليقه لانها واقعة آخره بإيقاعه أو تخشبه فلا بد منها (أو) أى والا قوله ان لم أطلقك رأسه البتة فأنت طالق (الآن) البتة (فينجز) عليه الطلاق البتة ادلاية بد منها ما بإيقاعه أو حنته (ويقع) الطلاق المعلق بصيغة الحث المقيّد بقوله الآن اذا لم يطلقها رأس الشهر البتة (ولو مضى زمنه) في قوله ان لم أطلقك رأس الشهر البتة فأنت طالق الآن البتة (كطالق اليوم ان كنت فلانا غداً) فيلزمه الطلاق اذا كلف غداً على هذا أى وقوع الطلاق ولو مضى زمنه تنازعه البتة ولو مضى زمنها فسقط قول ابن عبد السلام لا يلزم الحالف شيئاً بوجه لانه اذا حلف على إيقاع البتة رأس الشهر بوقوعها الآن فله طلب تحصيل المحلوف عليه وهو إيقاع البتة عند رأس الشهر فاذا جاوز رأس الشهر فله ترك ذلك الطلب واختيار الحنث كما لكل حالف فاذا اختاره لم يمكن (٣٥٤)

الذى عاد ماضياً عند رأس الشهر قال في التوضيح هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم فيمن قال أنت طالق اليوم ان كنت فلانا غداً وكله عند الاشئ عليه لأن اليوم قد مضى وهى زوجته وقد انقضت وقت وقوع الطلاق قال أبو محمد قول ابن عبد

تأويلان إلا ان لم أطلقك مطلقاً أو إلى أجل أو ان لم أطلقك برأس الشهر البتة فأنت طالق رأس الشهر البتة أو الآن فينجز ويقع ولو مضى زمنه كطالق اليوم ان كنت فلانا غداً وان قال ان لم أطلقك واحدة بعد شهر فأنت طالق الآن البتة فان عجلها أجزاءً ولا قيل له إماماً عجلتها والآيات وان حلف على فعل غيره ففى البر كنفسيه وهل كذلك في الحنث أو لا يضرب له أجل الإيلاء ويتلوم له قولان وان أقر بفعله ثم حلف ما فعلت صدق يمينين بخلاف إقراره بعد اليمين

الحكم هذا خلاف أصل مالك رضى الله تعالى عنه وان الطلاق يلزمه اذا كلف غداً (وان قال) لزوجه (ان لم أطلقك) فينجز واحدة بعد شهر فأنت طالق الآن البتة فان عجلها) أى الطلقة الواحدة قبل تمام الشهر (أجزاء) في بره من اليمين ولا يقع عليه بعده شيئاً لفعله المحلوف عليه وكونه قبل الشهر لا يضرماعلم ان النجز قد يكون قبل أجله كطالق بعد شهر فينجز الآن (والا) أى وان لم يعجلها وقت (وقيل له) اما عجلتها أى الواحدة الآن (والا) أى وان لم يعجلها (بات) منك بالثلاث وان غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يطلقها الواحدة طلقت البتة ولا يمنعها مضى زمنها (وان حلف) الزوج بطلاق زوجته (على فعل غيره ففى) حلفه بالطلاق على فعل غيره بصيغة (البر) بأن قال ان فعل فلان كذا فزوجه طالق (ك) حلفه على فعل (نفسه) فى جميع ما تقدم فينتظر ولا يمنع من وطء زوجته التى حلف بطلاقها (وهل كذلك) أى الحلف على نفسه الحلف على فعل غيره (فى) صيغة (الحنث) للطلاق فى منعه من وطء زوجته وضرب أجل الإيلاء ان رفته (أولا) يكون كحلفه على فعل نفسه واذا فلا (يضرب له أجل الإيلاء) (لسكن) (يتلوم له) بقدر ما يراه الحاكم ثم يبحث فى الجواب (قولان) لابن القاسم رجح الثانى قال البنائى ظاهر المصنف ان القولين لا يفرقان الا فى ضرب الأجل وعدمه وهو كذلك لمنعه من وطئها عليهما أما على ضرب الأجل فظاهر وأما على التلوم فقد صرح ابن القاسم فى كتاب العتق من الدونة بمنعه من وطئها معه (وان أقر) الزوج (بفعل) بأن قال تزوجت أو شهدت عليه به يمينه (ثم) كذب نفسه فى إقراره أو كذب البينة التى شهدت عليه (حلف) بطلاق زوجته (ما فعلت) ذلك الفعل (صدق يمينين) بالله تعالى انه كذب فى إقراره وان البينة زورت عليه ولاشئ عليه وان نكل نجز عليه ولزمه الطلاق بالقضاء (بخلاف إقراره) أى الزوج بفعله ما حلف بالطلاق على عدم فعله (بعد اليمين) بالطلاق انه لا يفعله ثم رجع عن إقراره بفعله أو كذب نفسه فيه فلا ينفعه

(فينجز) عليه الطلاق لاقراره بالحنث في اليمين بعد انعقادها عليه والتزامه حكمها فليس له انطاله ولا الرجوع عنها (و) ان حلف بالطلاق لا يفعل كذا ثم أقر بفعله ثم رجع عن اقراره وأكذب نفسه فيه (لا تمكنه زوجته) من استمتاعه بها (ان سمعت اقراره بحنثه في اليمين ولم تشهد عليه بيعة به (وبانت) منه واوه للحال أي والحال ان الطلاق بائن ولو دون الثلاث فان كان رجعيا فليس لها منه لاحتمال انه ارتجعها ويندب لها منعه لقول المصنف في باب الرجعة وأصاب من منعت له فلو سمعت بيعة اقراره بنجر عليه (ولا تزني) أي الزوجة التي سمعت اقرار زوجها بحنثه بطلاق بائن ثم رجع عنه وأكذب نفسه فيه (الا كرها) أي مكرهه في تمكينها وتزنيها (ولتفتد منه) وجوبا اذا سمعت اقراره ولا بيعة لها (وفي جواز قتلها له) أي زوجها الذي أبانها بلا بيعة (عند محاورتها) على وطئها اذا علمت أو ظنت انه لا يتدفع الا به لأنه كالصائل الذي لا يتدفع الا به وعدم جوازه ظاهره ولو كان لا يتدفع الا به ولو أمنت قتلها فيه ولكن لا تمكنه الا اذا خافت قتلها ولا تقتل به ان قتلته اذا ثبتت محاورتها والاقتل به ولو على القول بجوازه اذ هو حكم فيما بينها وبين الله تعالى لا ينافي القصاص لاحتمال كذبها (قولان) الأول لمحمد والثاني لسحنون وصوبه ابن محرز قال لا سبيل الى قتله لانه قبل وطئها لم يستوجب القتل بوجهه وبعده صار حدا على الامام اقامته (وأمر) الزوج وجوباً ولو لم يكن لا يقضى به فان لم يطلق عصي بترك الواجب (بالفراق) بإنشاء الطلاق (في) تعليقه على أمر قلبي لا يعلم الصدق فيه من الكذب كقوله أنت طالق (ان كنت تحبيني أو تبغضيني وهل) الأمر بالفراق بلا جبر ثابت حال كونه (مطلقاً) عن التقييد باجابتها بما لا يقتضي الحنث فلا يجبر سواء أجابته بما يقتضي برة أو حنثه أو سكنت (أو) الأمر بلا جبر في كل حال (الا أن تجيب بما (٣٥٥) يقتضي الحنث فينجز) عليه الطلاق

جبراً في الجواب (تأويلان) نقلهما عياض (وفيها) أي المدونة (ما يدل لها) أي التأويلين والمذهب الأول (و) أمر (ب) تنفيذ (اليمين) للشكوك (في حلفها) وحنثه (فيها) أشار به لما في كتاب اليمين من المدونة ومن لم يدرك

فِينَجِزُ وَلَا تُمْكِنُهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبِأَنْتَ وَلَا تَزْنِي إِلَّا كَرَهَا وَلِتُفْتَدَ مِنْهُ وَفِي جَوَازِ قَتْلِهَا لَهُ عِنْدَ مُحَاوَرَتِهَا قَوْلَانِ وَأَمْرٌ بِالْفِرَاقِ فِي أَنْ كُنْتَ تُحِبِّينِي أَوْ تُبْغِضِينَ وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا أَنْ تُجِيبَ بِمَا يَقْتَضِي الْحِنْثَ فَيَنْجِزُ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا مَا يَدُلُّ لَهَا وَبِالْإِيمَانِ الْمَشْكُوكِ فِيهَا وَلَا يُؤْمَرُ أَنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يَسْتَفِيدَ وَهُوَ سَأَلُ الْخَاطِرِ كَرُوءِيَّةَ شَخْصٍ دَاخِلًا شَكَّ فِي كَوْنِهِ الْخُلُوفَ عَلَيْهِ وَهَلْ يُجِبُّ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ شَكَّ أَهْنَدُ هِيَ أَمْ غَيْرُهَا أَوْ قَالَ اخْتَارَ كَمَا طَالِقٌ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ بَلْ أَنْتَ طَلَّقْتَا وَإِنْ قَالَ أَوْ أَنْتَ

حلف بطلاق أو بعتاق أو بمشي أو بصدقة فيطلق نساءه ويعتق رقيقه ويتصدق بثلاث ماله ويمش الى مكة يؤمر بذلك كله من غير قضاء (ولا يؤمر) الزوج بالفراق (ان شك) ولم يدرك جواب (هل طلق) زوجته أي هل حصل منه ما يوجب الطلاق (أم لا) فيشمل شكه هل قال أنت طالق أم لا وشكه هل حلف وحنث أم لا وشكه بعد حلفه هل حنث أم لا وسواء حلف على فعل غيره أو نفسه على ظاهر المدونة فلا يؤمر بالفراق في كل حال (الآن يستند) لشيء يدل على فعل المخوف عليه (وهو) واوه للحال (سالم الخاطر) من الوسوسة وكثرة الشك (كرؤية شخص داخل) داره مثلاً (شك) الخائف (في كونه) أي الشخص الداخل (المخوف عليه) أن لا يدخل أو غيره وغاب عنه بحيث تعذر عليه تحقيقه فيؤمر بالفراق (وهل يجبر) الزوج على الفراق ان أباه وينجز عليه الطلاق أو لا يجبر عليه (تأويلان) واحترز بسالم الخاطر من الوسوس أي مستنكح الشك فلا يؤمر بالفراق اتفاقاً (وان) طلق احدي زوجته أو زوجها بعينها (شك) بعد طلاق واحدة معينة في جواب (أهتدي) المطلقة (أم) المطلقة (غيرها) أي هتدي أو حلف بطلاق واحدة معينة وحنث وشك في عينها طلقاً معاً اجزاً من غير مال وقيل يميل ليتذكر فان تذكرها فلا يطلق غيرها قاله في الشامل (أو قال) الزوج لزوجتيه أو زوجها (احداً) أو احداً (كن) (طالق) ولم ينوبه زوجة معينة طلقاً أو طلقن معاً اجزاً ولا يختار واحدة للطلاق على المشهور بخلاف قوله لأمتيه احداً كما حرة فيختار واحدة للعتق حيث لا ينفق واحدة معينة هذا قول المصريين وقال المدنيون يختار واحدة للطلاق كالعتق وأما ان نوى واحدة معينة ونسبها فقال أبو الحسن اتفق فيها المدنيون والمصريون على طلاق الجميع ابن يونس لا خلاف في هذا (أو) قال لزوجتي (أنت طالق) ثم قال لأخرى (بل أنت) طالق (طلقنا) معاً قال اللخمي لإيجابه الطلاق فيهما واضرا به عن الأولى لارتفاعه عنها (وان قال) لزوجتي أنت طالق ولأخرى (أو أنت)

طالق (خير) في طلاق أيهما أحب قال اللخمي الآن يحدث نية التخيير بعد تمام قوله أنت طالق فتطلق الأولى خاصة لأنه لا يصح رفع الطلاق بعد وقوعه ولا تطلق الثانية لأنه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها لما تطلقت الأولى (و) لو قال لزوجتي أنت طالق ولا أخرى (لا أنت طلقت الأولى) فقط لأنه نفى الطلاق عن الثانية الآن يريد بقوله لا نفية عن الأولى ثم يلتفت للثانية فيقول أنت أي التي تطلقين فيطلقان وإلى هذا أشار بقوله (الآن يريد) بلا (الاضراب) عن طلاق الأولى وثانياته للثانية فتطلقان معا فمحل كونه لاشيء عليه في الثانية في قوله لأنك ما لم يرد الاضراب والافتطلاقان معا (وان) طلق زوجته (شك) في جواب (أطلق) الحمزة للاستفهام أي هل طلق زوجته طلقة (واحدة أو اثنتين أو ثلاثا لم تحل) الزوجة المشكوك في عدد طلاقها لزوجه الشاك (الابعد لزوج) غيره بشروطه لاحتمال كون طلاقها ثلاثا (وصدق) أي الزوج الشاك في عدد الطلاق (ان ذكر) أي تذكر انه كان طلقها واحدة أو اثنتين (في العدة) فله رجعتها في العدة بلا عقدان كان الطلاق رجعيًا وبعد العدة بالعقد عليها (ثم إن تزوجها) بعد زوج (وطلقها) طلقة أو اثنتين (فكذلك) أي فحكم تزوجها بعد هذا الطلاق كحكم تزوجها بعد الطلاق المشكوك في توقف حله على تزوجها بغيره قبله لاحتمال كون المشكوك فيه اثنتين وهذه الثالثة وان طلقها اثنتين فلا احتمال كون الطلاق المشكوك واحدة (الآن يبت) الزوج الشاك طلاقها حقيقة بأن يطلقها ثلاثا أو حكما بأن يقول إن لم تكن مطلقا ثلاثا فقد طلقته ما يكملها وهي في عصمتها فينقطع الدوران وتحل له بعد زوج بعصمة كاملة (وان حلف صانع طعام) مثلا (على غيره لا بد أن تدخل الدار) مثلا تتأكل الطعام (فحلف الآخر لا دخلت) بها واستمتع كل منهما من الحنث (حنث) أي خبر الشخص (الأول) أي صانع الطعام على الحنث في يمينه لحلفه على مالا (٣٥٦) يملكه فان أكره الثاني على الدخول فلا يحثان الأول لوجود الفعل والثاني

لا كراهه في يمين البر (وان) علق الطلاق على أمرين مكررا أداة الشرط بأن (قال ان كلمت) بكسر التاء مخاطبا زوجته والفعل محذوف أي زيدا مثلا (ان دخلت) بكسر التاء أيضا أي دار زيد مثلا (لم تطلق) الزوجة

خَيْرٌ وَلَا أَنْتِ طَلَقْتِ الْأُولَى إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِضْرَابَ وَإِنْ شَكَ أَطْلَقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ وَصَدَّقَ إِنْ ذَكَرَ فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ إِنْ تَزَوَّجَهَا وَطَلَقَهَا فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَبُتَّ وَإِنْ حَلَفَ صَانِعُ طَعَامٍ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ تَدْخُلَ فَحَلَفَ الْآخَرُ لَا دَخَلْتُ حُنْثُ الْأَوَّلِ وَإِنْ قَالَ إِنْ كَلِمَتِ إِنْ دَخَلْتُ لَمْ تَطْلُقْ إِلَّا بِهِمَا وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِحَرَامٍ وَآخَرُ بِتَعْلِيْقِهِ عَلَى دُخُولِ دَارٍ فِي رَمَضَانَ وَذِي الْحِجَّةِ أَوْ بِدُخُولِهَا فِيهِمَا أَوْ بِكَلَامِهِ فِي السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ أَوْ بِأَنَّهُ طَلَقَهَا يَوْمًا بِمَصْرٍ وَيَوْمًا بِمَكَّةَ لَفَقَتْ كَشَاهِدٍ بِوَاحِدَةٍ وَآخَرَ بِأَزِيدٍ وَحَلَفَ عَلَى الزَّائِدِ وَالْأَزِيدِ

(الاب) مجموع (هما) أي الكلام والدخول سواء فعلتهما على الترتيب

أو على عكسه (وان شهد شاهد) عدل على زوج انه طلق زوجته (ب) لفظ (حرام و) شهد شاهد (آخر) عدل انه طلقها (ب) لفظ (بنة) لفقت الشهادة وحكم عليه بالطلاق الثلاث لإتفاق اللفظين في المعنى والحكم (أو) شهد شاهد (بتعليقه) طلاقها (على دخول دار) مثلا (في رمضان و) شهد شاهد آخر بتعليقه في (ذی الحجّة) وشهدا بدخولها بعد ذی الحجّة أو أقر به لفقت ولزمه ما علقه (أو) علق طلاقها على دخول دار معينة وشهد بذلك شاهد وشهد شاهد آخر (بدخولها) أي الدار التي علق طلاق زوجته على دخولها (فيهما) أي رمضان وذی الحجّة أي شهد عليه أحدهما بدخولها في رمضان والآخر بدخولها في ذی الحجّة والتعليق ثابت بأقراره أو بينة فتلقف ويلزمه الطلاق (أو) حلف بطلاق زوجته لا يكلم زيدا وشهد عليه عدل (بكلامه في السوق و) عدل آخر بكلامه في (المسجد) فتلقف ويلزمه الطلاق (أو) شهد عليه عدل (بأنه طلق) زوجته (يوما بمصر) القاهرة في رمضان (و) شهد عليه عدل آخر أنه طلقها (يوما بمكة) المشرفة في ذی الحجّة (لفقت) جواب المسائل الخمس فلهذا أحسن في ترتيب أمثلة القولين والفعلين المتفقين في المعنى وشرطه في الأخيرة فصل الفعلين بزمان يمكن الوصول فيه من أحد المسكانين للآخر ولا تنقضي فيه العدة والابطال شهادة الثاني وشبهه في التلقيق فقال (كشاهد) عدل على الزوج (ب) طلقة (واحدة و) شاهد (آخر) عدل عليه (بأزيد) من طلقة فتلقف في الواحدة التي اتفق عليها الشاهدان فتلزم الزوج (وحلف على) نفى الطلاق (الزائد) على الواحدة باسم الله تعالى قال أبو الحسن صورة يمينه بالله الذي لا إله إلا هو ما طلقت البتة فتنبه يمينه في سقوط اثنتين وتلزمه الواحدة أي يحلف ما طلق واحدة ولا أكثر لإسقاط الزائد على الواحدة اللازمة بشهادتهما فان حلف سقط عنه الزائد (والا) أي وإن لم يحلف ونكل

(سجن) واستمر مسجوناً (حتى) أي إلى أن (يحلف) لقدرته على اليمين وإلى هذارجع الامام مالك رضى الله تعالى عنه بعد أن كان يرى أنه ان نكل طلقت عليه البتة وفي الجلاب فان طال زمن حبسه وهو مصر على عدم الحلف أطلق وترك وكل لدينه ولا يئزمه غير الواحدة (لا) تلفق شهادة شاهدين عدلين على الزوج (بفعلين) يختلفى الجنس كشهادة أحدهما أنه حلف بطلاق زوجته لا يدخل الدار وأنه دخلها والآخر أنه لا يركب الدابة وأنه ركبها ويحلف على كذبهما في القضاء والفتوى فان نكل حبس وإن طال حبسه دين ويخص قوله لا بفعلين ما لم يستأنم أحدهما الآخر والالفقت كشهادة أحدهما برح خمر والآخر بشرهما فيحد وتقييدى بمختلفى الجنس تحرز عن متحدى الجنس فتلفق كما مر في قوله أو بدخولهما فيهما (أو) أي ولا تلفق شهادة (بفعل و) شهادة بـ (مقول) ولا يمين عليه كفى نقل أي الحسن عن ابن المواز (كواحد) شهد (بتعليقه) أي الطلاق (بالدخول) لدار مثلاً (وآخر) شهد (بالدخول) لها فلا تلفق (وان شهدا) أي العدلان على الزوج (بطلاق) زوجة (واحدة) معينة من زوجاته وأنكره الزوج (ونسيها) أي نسي الشاهدان الزوجة المعينة (لم تقبل) شهادتهما لعدم ضبطهما (وحلف) الزوج (ماطلق واحدة) من زوجاته فان نكل حبس وإن طال دين (وان شهد ثلاثة) على زوج كل شاهد (يمين) أي تجيز طلاقاً وحنت فيها وليس واحد من الثلاثة مع الآخر حلف لتكذيب كل واحد من الثلاثة ولا يئزمه شيء وذلك كشهادة أحدهم أنه طلق واحدة وآخر كذلك وآخر كذلك ولم يسمع اثنان منهم طلاقها في آن واحد والازمة مطلقة واحدة دون يمين (و) ان (نكل) الزوج عن الحلف لتكذيب الثلاثة (ف) الطلقات (الثلاث) نازمه على أحدهما في مالك في التطليق عليه بالنكول وهو المرجوع عنه والمراجع اليه ما مر من أنه اذا نكل يحبس حتى يحلف وإن طال دين (٣٥٧) والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

﴿ فصل ﴾ في أحكام

الاستنابة على الطلاق وهي أربعة أقسام توكيل وارسال وتمليك وتخيير (ان فوضه لها) أي فوض الزوج الطلاق لزوجته (توكيلاً) أي جعل انشاءه لها (فله العزل) أي منعها من

سُجِنَ حَتَّى يَحْلِفَ لَا يَفْعَلَيْنِ أَوْ يَفْعَلِ وَقَوْلِهِ كَوَاحِدٍ بِتَعْلِيْقِهِ بِالْدُّخُولِ وَآخِرَ بِالْدُّخُولِ وَإِنْ شَهِدَا بِطُلَاقٍ وَاحِدٍ قَدْ نَسِيَا لَمْ يَقْبَلْ وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً وَإِنْ شَهِدَا ثَلَاثَةً يَمِينٍ وَنَكَلَ فَالثَّلَاثُ

﴿ فصل ﴾ إِنْ فَوَّضَهُ لَهَا تَوْكِيلًا فَلَهُ الْعَزْلُ إِلَّا لَتَمْلِكْ حَقَّ لَا تَخْيِيرًا أَوْ تَمْلِكًا وَحِيلَ بَيْنَهُمَا حَتَّى تُجِيبَ وَوُفِّقَتْ وَإِنْ قَالَ إِلَى سَنَةٍ مَتَى عَامٌ فَتَقْضَى وَإِلَّا أَسْقَطَهُ الْحَاكِمُ وَعَمِلَ بِجَوَابِهَا الصَّرِيحِ فِي الطَّلَاقِ كَطَلَّاقِهِ وَرَدُّهُ

إيقاعه قبل الإيقاع اتفاقاً على قاعدة التوكيل من عزل الموكل وكيله قبل تصرفه في كل حال (الاتعلق حق) لها بإيقاعه فليس له عزلها لتعلق حقها برفع الضرر عنها صورة ذلك أن يقول لها ان تزوجت عليك فقدو كنتك على طلاقك أو طلاق التي تزوجها عليك ثم تزوج عليها (لا) ان فوضه لها (تخييراً) بأن يقول لها اختاري نفسك فليس له منعها منه قبل انشاءه (أو) فوضه لها (تمليكا) بأن جعل انشاءه لها بلامنع فليس له عزلها أيضاً (وحيل) أي فرق (بينهما) أي الزوجين في التخيير والتمليك فلا يستمتع بها (حتى تجيب) الزوجة بما يقتضى بقاءها على عصمة زوجها أو فراقه لا في التوكيل لان له عزلها الآن يتعلق حقها بالطلاق والنفقة زمن الحيولة عليها لان الامتناع منها وان مات أحدها ورثه الآخر (ووفقت) الزوجة المحيرة أو المملكة ان أطلق الزوج بل (وان قال) أملك بيدك (إلى) تمام (سنة) مثلاً وصلة وقفت (متى علم) بضم فكسر أي علم الامام أو نائبه بأنه خيرها أو ملكها فيوقفها حين علمه ولا يعملها إلى تمام السنة مثلاً (فتقضى) اما بإيقاع الطلاق أو رد ما جعله الزوج لها (والإ) أي وان لم تقض بشيء (أسقطه) أي ما جعله الزوج لها (الحاكم) وان رضى الزوج ببقائه بيدها إلى تمام السنة لحق الله تعالى اذ فيه التمدادى على عصمة مشكوك (وعمل بجوابها الصريح في) اختيار (الطلاق) سواء كان صريحاً في الطلاق أو كناية ظاهرة فيه وأما الكناية الخفية فتسقط ما يبدها ولو نوبت بها الطلاق ففى التوضيح عن ابن يونس لو أجابت للمرأة بغير ألفاظ الطلاق عند ما ملكها فلا يقبل منها انها أرادت به الطلاق لانها مدعية لسكن نقل الخطاب عن ابن رشد ان جوابها في التمليك بصيغة الظاهر اذا نوبت به الطلاق فهو لازم مع انه كناية خفية ومثل الجواب الصريح في الطلاق فقال (كطلاقه) أي الزوج من اضافة المصدر لمفعوله أي تطليقها الزوج بأن قالت طلقته أو هو طالق أو طلقت نفسى منه أو أنطالق منه (و) عمل بجوابها الصريح في (رده) أي رد ما جعله الزوج لها وبقائها في عصمته بقول بان قالت رددت

اليك ما ملكتني أو فعل (كتمكينها) أي المملكة أو الخيرة لزوجها من الاستمتاع بها وإن لم يستمتع بها حال كونها (طائفة) عالة بما جعله الزوج لها من تخيير أو تمليك ولو جعلت الحكم لامكره أو جاهلة بما جعله لم أفلا يسقط خيارها ولو وطئها فإن ادعى التمكين وأنكرته صدق أن ثبتت خلوته بها بمرأتين (و) (ك) مضى) أي فراغ (يوم تخييرها) أي زمن تخييرها يومًا كان أو أقل أو أكثر فإذا قال اختارني اليوم فمضى اليوم ولم تختر فيه شيئًا فقد سقط ما بيدها (و) (ك) ردها بعد يمينيتها) صورة ذلك أن الزوج إذا طلق زوجته الخيرة أو المملكة طلاقًا بائنًا بخلع أو بقاء ثم ردها لعصمة فقد سقط ما بيدها من تخيير أو تمليك ومفهوم بعد يمينيتها أنه لو طلقها طلاقًا رجعيًا وراجعها في عدته فلا يسقط ما بيدها وهو كذلك (وهل نقل قماشها) أي متاعها وأجهزها (ونحوه) أي النقل فهو بالرفع عطف على نقل كغطية وجهها من زوجها (طلاق) ثلاث في التخيير وواحدة في التمليك وعلى هذا اقتصر ابن شاس (أولاً) أي أو ليس طلاقاً في الجواب (تردد) للمتأخرين في النقل عن الإمام رضي الله تعالى عنه محل حيث لم تنو به الطلاق ولم يجر العرف بالطلاق به والأفهم وطلاق اتفاقاً (وقبل تفسير) الجواب المحتمل للطلاق والرد ونحو (قبلت) بدون زيادة عليه (أوقبلت أمري) أي شأني (أو) قبلت (ما ملكتني) وصلة تفسير (برد) لما جعلها وأبقاها في عصمة زوجها (أو) (ب) طلاقاً (أو) (ب) بقاء) على ما جعله لها حتى تنظر في أمرها ما هو الأحسن لها (وناكر) الزوج زوجة (خيرة لم يدخل) أي لم يدخل الزوج بها بشرط في منكرتها فإن كان دخل بها فليس له منكرتها (و) (ناكر زوجة) (مملكة مطلقاً) دخل بها إلا (أن زادنا) أي الخيرة والمملكة في الطلاق الذي أوقعناه (على) الطلقة (الواحدة) هذا موضوع للنكاح إذا ردد الزوج ما زاد على الواحدة (أن) كان (نواها) أي الواحدة بالتخيير أو التمليك فإن لم ينوها به بل بعده أو لم ينوها أصلاً لم ينع ما أوقعته (و) (أن) (يادر) الزوج للمناكرة بمجرد علمه (٣٥٨) بالزيادة على الواحدة والألزمه ما أوقعته ولا يعذر بالجهل (و) (أن) (حلف)

كتمكينها طائفة ومعنى يوم تخييرها وردها بعد يمينيتها وهل نقل قماشها ونحوه طلاقاً أو لا تردد وقيل تفسير قبلت أو قبلت أمري أو ما ملكتني بردي أو طلاقاً أو بقاء وناكر خيرة لم تدخل ومملكة مطلقاً إن زادنا على الواحدة إن نواها وبأدر وحلف إن دخل وإلا فمقتد الإلزام لا يجاع ولم يكرر أمرها بيدها إلا أن ينوي التأكيّد كمنسبها هي ولم يشترط في العقد وفي حملها على الشرط إن أطلق قولان

الزوج أنه نوى به الواحدة فإن نكل لزمه ما أوقعته وحل حلفه حين المناكرة (أن) كان (دخل) الزوج بالزوجة وأراد رجعتها (والا) أي وإن لم يدخل بها أو دخل بها ولم يرد رجعتها الآن (ف) يحلف

وقيل

(عند) إرادة (الارتجاع) (أن) لم يكرر الزوج عند التخيير أو التمليك قوله

(أمرها) أي حكم عصمتها (بيدها) في ملكها تصرف فيها كيف شاءت بطلاق أو إبقاء فإن كرهه حقيقة أو حكماً بأن أتى بأداة تفيد التكرار كلباشيت فأمر بك يديك فليس له منكرتها فيما زاد على الواحدة في كل حال (إلا أن ينوي) بتكرير أمرها بيدها (التأكيّد) فإن كان نواها به فله منكرتها فيما زاده على الواحدة هذا وقال الخطاب لا يشترط تكرار أمرها بيدها فإن تكراره كعدمه في الحكم فالمناسب الاتيان به بصيغة المبالغة إن يقال وإن كرر أمرها بيدها والمعنى أن نوى الواحدة عمل بغيره وإن كرر أمرها بيدها ثم قال ومن الشروط أن لا يقول كلباشيت فأمر بك يديك والأفلا منكرته له قاله ابن الحاجب ولو أشار المصنف إلى هذا لكان أحسن مما ذكره إذ لا فائدة له كما علمت وشبهه في اعتبار نية التأكيّد فقال (كمنسبها هي) أي الزوجة أي تكرير المملكة أو الخيرة غير المدخول بها قولها طلقت نفسها مثلاً لا فصل في تعدد الطلاق بعده إلا أن تنوي التأكيّد وأما المدخول بها فلا يشترط كون تكريرها نسقاً ومفهوم نسقها أن غير المدخول بها أن كرهته لا نسقاً فلا يزمه إلا الأول لا نقطاع العصمة به فلا يجزئ ما بعده محلاً (و) (أن) (لم يشترط) أي المذكور من التخيير والتمليك للمرأة (في العقد) لنسكاحها فإن كان اشترط لها فيه لزمه ما أوقعته ولو كانت غير مدخول بها وله رجعة المدخول بها إن كانت أبقت شيئاً من العصمة وقال سحنون ليس لرجعتها الرجوعه للخلع لاسقاطها من صداقها للشرط (وفي محله) أي المذكور من التخيير والتمليك (على الشرط) أي كونه مشروطاً في العقد فلا ينكرها فيما زاده على الواحدة (أن أطلق) الموثق أي لم يقيّد بشرط ولا تطوع بان كتب أمرها بيدها أن تزوج أو تسرى عليها ولم يذكر حصول هذا الشرط عند العقد أو بعده أو يحمل على التطوع به بعد العقد فله المناكرة فيما زاد على الواحدة (قولان)

(و) ان ملك زوجته مطلقا وخبرها قبل بناءه فطلقت نفسها ثلاثا فقال لم أرد بالتعليك أو التخيير طلاقا فقبل لزمك الثلاث التي أوقعتها فقال أردت طلاقا واحدة (قبل) بضم القاف وكسر الموحدة عند ابن القاسم من الزوج للملك أو المخير زوجته في العصمة قبل البناء يمين بعد قضائها بأكثر من واحدة ونائب فاعل قبل (ارادة) الطلقة (الواحدة بعد قوله) أي الزوج (لم أرد) بالتخيير والتعليك (طلاقا) فقبل له ان لم ترده فقد لزمك ما أوقعت فقال أردت واحدة فقبل قوله لاحتمال نسيانه ثم تذكره وقال أصبغ لا تقبل منه ارادة الواحدة وبعد نادما وبازمه ما أوقعته والى هذا أشار بقوله (والأصح خلافه) أي خلاف قول ابن القاسم وهو انه لا تقبل منه ارادة الواحدة بعد قوله لم أرد طلاقا (ولا نسكرة له) أي لا منكرة للزوج فيما زاد على الواحدة (ان) كان (دخل) بزوجه وخبرها فأوقعت زائدا على الواحدة (في تخيير مطلق) عن التقييد بطلقة أو ما زاد عليها وعن التقييد بصيغة مما يأتي اذ منه مالا يتأتى فيه للمناكرة كاختاري في تطليقتين (وان قالت طلقت نفسي) أو زوجي (سئلت بالمجلس وبعده) عما أرادته بقولها طلقت نفسي لاحتماله الواحدة والزائد عليها (فان) كانت (أرادت) بقولها طلقت نفسي الطلاق (الثلاث لزم) أي الطلقات الثلاث الزوج فلامناكرة له فيما زاد على الواحدة (في التخيير) اذا كانت مدخولا بها بقوله السابق ولا نسكرة له ان دخل (وناكر) الزوج الزوجة فيما زادته على الواحدة (في التملك) سواء كانت مدخولا بها أم لا وفي التخيير لغير مدخول بها لقوله وناكر خيرة لم تدخل وعلمكة مطلقا (وان قالت) أردت بقولي طلقت نفسي طلاقا (واحدة بطلت) صفحتها (في التخيير) أي كونها مخيرة لخروجها عما خبرها فيه بالسكينة لارادته يدينونها منه وارادتها بقاءها في عصمته وهذا في الخيرة المدخول بها وأما الخيرة غير المدخول بها والمملكة مطلقا فتأزمه الواحدة فقط فيهما (وهل يحمل) قولها طلقت نفسي (على) ارادة الطلاق (الثلاث) فتأزمه (٣٥٩) في التخيير ان دخل وله المناكرة

ان لم يدخل وله المناكرة مطلقا في التملك وهو مذهب ابن القاسم في الدونة عند ابن رشد (أو) يحمل على ارادة (الواحدة) لانها الأصل فتأزمه في التملك مطلقا وفي التخيير قبل الدخول ويطلق تخيير المدخول

وقيل ارادة الواحدة بعد قوله لم أرد طلاقا والأصح خلافه. ولا نسكرة له ان دخل في تخيير مطلق وان قالت طلقت نفسي سئلت بالمجلس وبعده فان أرادت الثلاث لزم في التخيير وناكر في التملك وإن قالت واحدة بطلت في التخيير وهل يحمل على الثلاث أو الواحدة عند عدم النية تأويلان والظاهر سؤالها ان قالت طلقت نفسي أيضا وفي جواز التخيير قولان وحلف في اختاري في واحدة أو في أن تطلق نفسي طلاقا واحدة لا اختاري طلاقا وبطل ان قضت بواحدة في اختاري تطليقتين أو في تطليقتين ومن تطليقتين فلا تقضي إلا

بها وهذا مأول به عبد الحق للدونة وصلة يحمل (عند عدم النية) منها لعدد بقولها طلقت نفسي في الجواب (تأويلان والظاهر) عند ابن رشد والمناسب لاصطلاحه التعبير بالفعل لانه من عند نفسه (سؤالها ان قالت طلقت نفسي أيضا) المناسب اخترت الطلاق وفي بعض النسخ اخترت الطلاق وهو الصواب اشارة لقول ابن رشد في القدمات وأما ان قالت اخترت الطلاق فالتدري أراه فيه على أصولهم انها تسأل في التخيير والتملك لاحتمال أُل الاستغراق فيكون ثلاثا أو يراد بها العهد وهو الطلاق السني المشروع فيكون واحدة وإذا احتمل اللفظ الوجهين وجب أن تسأل أيهما أرادت فان قالت أردت واحدة أو ثلاثا فواضح وان قالت لم أرد شيئا منهما تخرج فيها التأويلان السابقان فالأولى التعبير بصيغة ظهر لانه من نفسه (وفي جواز) اقدام الزوج على (التخيير) لزوجه وعدم جوازه (قولان) ومقابل الجواز في كلامه يحتمل النسخ وهو الظاهر من حيث المقابلة للجواز وهو مقتضى قول اللحنى يمنع لمنع الزوج من ايقاع الثلاث وتوكيله عليه فان فعل انتزعه الحاكم من يدها مالم توقع الثلاث ويحتمل الكراهة وهو قول الناجي أيضا عن أبي بكر القاضي ومن وافقه (و) ان قال الزوج اختاري في واحدة فأوقعت ثلاثا وقال لم أرد الاطلاق (حلف) الزوج انه لم يرد الاطلاق واحدة (في) قوله لزوجه (اختاري في واحدة) فطلقت نفسها ثلاثا (أو) في قوله اختاري (في أن تطلق نفسك طلاقا واحدة) فطلقت نفسها ثلاثا فقال ما أردت الا واحدة فيحلف على هذا (لا) يحلف ان قال (اختاري طلاقا) فأوقعت ثلاثا فقال ما أردت الا واحدة فتأزمه واحدة فقط بلا يمين (وبطل) ما يبدى الزوجة الخيرة (ان قضت) طلاقا (واحدة في) قوله لها (اختاري تطليقتين) ويبقى الزوج على ما كان له قبل من كونه مالكا لعصمتها لا تصرف لغيره فيها (أو) في قوله اختاري (في تطليقتين) بزيادة في فلا يأنزله شيء ان قضت بواحدة وبطل ما جعله بيدها (و) ان قال لها اختاري (من تطليقتين فلا تقضي الا

(ب) طلاق (واحدة) فان قضت بأكثر منها فلا تزمه الا واحدة نقله الخطاب (و) ان خير المدخول بها تخيير مطلقاً وقفت طلاقاً أو اثنتين ولم يرض به (بطل) التخيير لما قضت به فقط (في) التخيير (المطلق) عن التقييد بعدد من الطلاق بأن قال اختارى أو خبرتك مثلاً (إن قضت بدون) متم الطلاق (الثلاث) فان قضت بواحدة فكم له الثلاث لم يبطل ما قضت به وهذا في تخيير مدخول بها ولم يرض بما أوقعته ويصير معها كما كان قبل تخييرها لعدولها عما شرع لها وهى الثلاث فان رضى به لزمه (ك) قوله (بطل) نفسك ثلاثاً) ولم يقيده بمشيئها فطلقت نفسها أقل منها فيبطل ما أوقعته وما يبيدها لمخالفتها (و) ان خيرها فاخترت الطلاق ان دخل على ضرتها (وقفت) أى يوقفها الحاكم ويأمرها بالاختيار حالاً ولا أسقط ما جعل لها (ان اختارت) نفسها (ب) شرط (دخوله على ضرتها) بأن قالت ان دخلت على ضررتى فقد اخترت نفسى ولا تؤخر حتى يدخل على ضررتى لان الزوج جعله لها ناجزاً حيث لم يرض بالتعليق فان رضى بالتعليق انتظر دخوله على ضررتها فان دخل عليها طلقت بدون اختيارها قاله اللخمي (ورجع) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه عن قوله الأول في الخيرة والمملكة ببقاء التخيير والتملك المطلقين بيدها في المجلس فقط بقدر ما يرى الناس انها تختار في مثله فان تفرق عنه أو خرجا عن الكلام الى كلام آخر فيبطل ما بيدها فرجع عن هذا (الى بقاءهما) أى التخيير والتملك (بيدها) أى فى ملك الزوجة وتصرفها (في) التخيير أو التملك (المطلق) عن التقييد بزمان أو مكان (مالم توقف) أى مدة انتفاء الايقاف من الحاكم فان أوقفها فلا يبقين بيدها فإما أن تجيب أو يسقطه الحاكم (أو توطأ) أى تمكنه من الوطء أو من الاستمتاع عامة طائفة والأولى ذكر هذا عقب قوله المتقدم ومضى يوم تخييرها لأنه قسيمه وشبهه بقاءها ما بيدها مالم توقف أو توطأ فقال (ك) قوله (مضى شئت) فأمر بك بيدك أو (٣٦٠) فاخترت نفسك فيبقين بيدها مالم توقف أو توطأ (وأخذ) أى تمسك

بواحدكم وبطل في المطلق ان قضت بدون الثلاث كطلقي نفسك ثلاثاً ووقفت ان اختارت بدخوله على ضررتها ورجع مالك الى بقاءهما بيدها في المطلق مالم توقف أو توطأ كمتى شئت وأخذ ابن القاسم بالسقوط وفي جعل ان شئت أو إذا كمتى أو كالمطلق تردد كما إذا كانت غائبة وبلغها وان عين أمراً تعين وان قالت اخترت نفسى وزوجى أو بالعكس فالحكم للمقدم وهما في التنجيز لتعليقهما بمنجز وغيره كالطلاق

الامام عبد الرحمن (ابن القاسم) تلميذ الامام مالك رضى الله تعالى عنهما (بالسقوط) للتخيير والتملك بانقضاء المجلس أو الخروج عن الكلام الى غيره وهذا الذى رجع عنه الامام مالك رضى

الله تعالى عنه ورجع اليه ثانياً باقيا عليه الى موته فهو الراجح وبه القضاء وعليه

جمهور أصحابه (و) فى جعل (قوله) (ان شئت أو اذا) شئت فأمر بك بيدك (ك) قوله (مضى شئت فأمر بك بيدك فى الاتفاق على بقاءهما بيدها مالم توقف أو توطأ (أو) جعلهما (ك) التخيير والتملك (المطلق) فى جريان قولى الامام فيهما (تردد) للتأخيرين قال أصبح ان قال ان شئت فالأمر بيدها مالم توطأ وان قال اذا فبقى بيدها ولو وطئت وفى المدونة ان قال لها أنت طالق ان شئت أو اذا شئت فذلك بيدها وان افترقا حتى توقف أو توطأ (كما اذا كانت) الزوجة (غائبة) عن زوجها حين تخييرها أو تمسكها (و بلغها) أى التخيير أو التملك فهل يبقى بيدها حتى تبين رضاها ان لم يطل بأكثر من شهرين مالم توقف أو توطأ وهذه طريقة ابن رشد وحكى الاتفاق عليها أو يجرى فيها خلاف الحاضرة المتقدم وهى طريقة اللخمي (وان عين) الزوج للتخيير أو التملك (أمراً) كأن يقيد اختيارها بزمان أو مكان (تعين) فإذا انقضى ماعينه سقط حقها وقد تقدم هذا فى قوله ومضى يوم تخييرها والمكان مثل الزمان وكلاهما مقيد بما اذا لم يطلع الحاكم والا وقفت كما تقدم (وان قالت) الزوجة الخيرة أو المملكة (اخترت نفسى وزوجى أو) قالت كلاماً ملتبساً (بالعكس) للترتيب السابق بأن قالت اخترت زوجى ونفسى (فالحكم للمقدم) من النفس والزوج وبعد الثانى ندماً فان قدمت النفس فقد اختارت الفراق وان قدمت الزوج فقد اختارت البقاء على العصمة ورد ما جعله الزوج لها (وهما) أى التخيير والتملك (فى التنجيز) على الزوج فيكون أمر الزوجة بيدها بمجرد فراغه من الصيغة (لتعليقهما) أى التخيير والتملك (ب) شئ (منجز) أى مقتضى للتنجيز كمستقبل محقق يبلغانه عادة كأمر بك بيدك بعد شهر أو عام أو بما لا صبر عنه كأن قمت أو محتمل غالب كان حضت (و) (ها) فى (غيره) أى عدم التنجيز لتعليقهما بغير منجز كمستقبل محتمل كأن لست السماء أو شربت البحر أو محتمل غير غالب كأن قمت زيد وخبرها فى التنجيز وغيره (كالطلاق) فلا يثبت لها

حق في التعليق على مستقبل ممتنع ويتوقف ثبوت الحق لها على حصول المحتمل غير الغالب (ولو علقهما بمغيبه) أى غيبة الزوج عن زوجته (شهرًا) بأن قال ان غبت عنك شهرًا فأمرك بيدك تخييرًا أو تملكًا (ف) غابو (قلم) من سفره الى بلد زوجته قبل فراغ الشهر (ولم تعلم) الزوجة بقدمه حتى تم الشهر فأنثت تعليقه وغيبته وحلفت انه لم يقدم لاسرا ولا علانية وطلقت نفسها انقضت عدتها (وتزوجت) غيره ثم أثبت الزوج الأول قدمه الى بلدها قبل تمام الشهر (ف) حكمها (ك) حكم ذات (الولين) في انها ان دخل أو تلذذ الثاني بها غير عالين بقدم الأول فهي له والا فهي للأول ومفهوم ولم تعلم انها ان علمت بقدمه قبل فراغ الشهر وطلقت نفسها وتزوجت فلا تكون للثاني وهو كذلك اتفاقا (و) لوعلق الزوج تخيير زوجته أو تملكها (بحضوره) أى على قدم غائب غيره من سفره بأن قال لها ان حضر فلان من سفره فأمرك بيدك تخييرًا أو تملكًا وحضر فلان من سفره (ولم تعلم) بحضوره (فهى على خيارها) في الطلاق وعدمه متى علمت بحضوره فلها الخيار حين تعلم (و) ان ملك أو خير صغيرة ونجرت باختيار طلاق أو بقاء على العصمة (اعتبر التنجيز) سواء كان بطلاق أو بقاء على العصمة من زوجة ميرة (قبل بلوغها) الحلم (وهل) يعتبر تنجيزها (ان ميزت) سواء أطاقت الوطء أم لا وهو سماع عيسى قال اذا عرفت ماملكتها وان لم تبلغ مبلغا يوطأ مثلها فيه فاعتبر التميز فقط (أو) يعتبر تنجيزها (متى) تبلغ سنًا (توطأ) فيه زيادة عن تميزها وهو قول ابن القاسم في الجواب (قولان) فان لم تميز فلا يعتبر تنجيزها ويستأنى بها التميز وحده أو مع اطاقة الوطء (و) يجوز (له) أى الزوج (التفويض) في عصمة زوجته تملكًا أو تخييرًا أو توكيلًا (غيرها) أى الزوجة سواء كان قريبها أو لا بالغًا ولا مسلمًا أو لا (و) ان وكل الزوج شخصًا على تفويض أمر زوجته لها توكيلًا أو تخييرًا أو تملكًا (هل له عزل وكيله) (٣٦١) على تفويض أمر العصمة للزوجة توكيلًا

أو تملكًا أو تخييرًا أو ليس له عزله (قولان) هذا الوجه ذكره الخطاب وهو أحسن ما يحمل عليه المصنف وعليه فضمير وكيله للتفويض بمعنى التملك أو التخيير وأما تقريره بحمله على الوكيل

ولو علقهما بمغيبه شهرًا فقديم ولم تعلم وتزوجت فكالولين وبحضوره ولم تعلم فهي على خيارها واعتبر التنجيز قبل بلوغها وهل إن مازت أو متى توطأ قولان وله التفويض لفيرها وهل له عزل وكيله قولان وله النظر وصار كهي إن حضر أو كان غائبًا قريبة كاليومين لا أكثر قلها إلا أن تمكن من نفسها أو يغيب حاضر ولم يشهد ببقائه فان أشهد ففي بقاءه بيده أو ينتقل للزوجة قولان وإن ملك رجلين فليس لأحدهما القضاء إلا أن يكونا رسولين

(٤٦ - جواهر الاكليل - أول) الحقيقى غير صحيح إذ لا خلاف ان للزوج عزل الوكيل مالم يوقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بأنه متفق عليه (و) ان فوض أمر زوجته لغيرها (ف) له أى يجب على من فوض الزوج له أمر عصمة زوجته (النظر) أى التأمل فيما تقتضيه مصلحة الزوجة من تطليقها أو ابقائها في عصمة زوجها فان لم ينظر لها بالمصلحة نظر الحاكم لها بها (وصار) أى الفوض له أمرها (كهي) أى الزوجة في جميع الاحكام السابقة (ان حضر) الشخص المفوض له (أو كان غائبًا) غيبة (قريبة كاليومين) فحضوره أو غيبته القريبة كل منهما شرط في التفويض له (لا) ان كانت غيبته (أكثر) من كيومين (فلها) أى الزوجة النظر في أمرها إذ في انتظار قدمه ضرر عليها (الأن تمكن) الزوجة الزوج (من) استمتاعه (بنفسها) فيسقط نظر غيرها الفوض له ولو مكنته بغير علمه على الاصح (أو) إلا أن (يغيب) شخص مفوض اليه (حاضر) حين التفويض وغاب بعده فيسقط حقه ولو قربت غيبته لأن ذهابه بعد التفويض له بلا قضاء دليل على تركه ما جعل له ومحل البطالان (إذا لم يشهد) المفوض له (ببقائه) أى أمر الزوجة بيده حتى يرجع وينظر فيه (فان أشهد) حين سفره ببقاء أمر الزوجة بيده حتى يرجع وينظر فيه (ففى بقاءه بيده) واستحقاقه حتى يرجع وينظر فيه سواء قصرت غيبته أو طالت (أو ينتقل) النظر للزوجة ان بعدت غيبته والا كتب له وأمر بالاجابة ولا ينتقل الحق لها ان أسقط حقه (قولان) الأول للامام رضى الله تعالى عنه والثاني في الجواهر عن غيره (وان ملك) الزوج أمر زوجته (رجلين) بأن قال ملكتها أمرها أو أمرها بأيديكما نقله ت عن الدونة أو طلقاها إن شئتما نقله ابن يونس عنها (فليس ل) أحد (هما القضاء) بطلاقها وحده لأنهما منزلان منزلة وكيل واحد فلا يقع الطلاق الا باجماعهما فان أذن له أحدهما في وطئها زال ما بيدها وان مات أحدهما فلا كلام للثاني (الا أن يكونا) أى الرجلان (رسولين) بأن قال لكل منهما طلقها فلكل منهما الاستقلال بطلاقها

(فصل) في أحكام رجعة الطلقة طلاق رجعا وما يتعلق بهما من عرف الرجعة ورفع الزوج أو الحاكم حرمة متعة الزوج بزوجه بطلاقها (يرتفع من) أي الزوج الذي يجوز أو يصح أنه (ينكح) أي يعقد النكاح لنفسه وهو البالغ العاقل ليس محرما بحج ولا عمرة بل (وان) كان متلبسا (بكاحرام) بحج أو عمرة أو الزوجة محرمة بأخذها وأدخلت الكف الرض المخوف إذ الرجعية زوجة وارثة فليس في رجعتها إدخال وارث (وعند اذن سيد) لعبد في الرجعة لأن اذنه في النكاح اذن في توابعه ومنها الرجعة والسفه والفلس فهو لا يجوز رجعتهم لأن فيهم أهلية النكاح التي مدارها على البلوغ والعقل وان منعوا من النكاح للعوارض الطارئة عليهم المانعة منه ومفعول يرتجع زوجة (طالقا) طلاقا (غير بائن) بأن كانت مدخولا بها وقصر طلاقها عن غايته ولم يكن خلعا فاحتز عن البائن بعدم دخول أو خلع أو بنات فلا تصح رجعتها وصلة يرتجع (في عدة) نكاح (صحيح) أي لازم بدليل قوله (حل) أي جاز (وطؤه) أي طلقت بعد وطء خلال فاحتز بالصحيح من النكاح الفاسد الذي فسح بعد الدخول فلا تصح الرجعة في عدته لأنها بائن فذكر هذا وان علم من قوله غير بائن لزادة الايضاح واحتز بحل وطئه وعن وطئت وطأ حراما كفي حيض أو دبر بنكاح صحيح لازم ثم طلقت فلا تصح رجعتها لأنها بائن وعن طلقت قبل البناء لينوتها وعن تزوجها رقيق أو سفيه بلا اذن سيده ووليها ووطئها بلا اذن أيسا ثم طلقها أو فسح نكاحه فليس له رجعتها لأنها بائن وصلة يرتجع (بقول) صريح أو محتمل (مع نية) فالصريح (كرجعت) زوجتي وارجعتها وارجعتها ورددتها لنكاحي (و) المحتمل (كمسكتها) اذ يحتمل لنكاحي ويحتمل لغيره (أو) (بنية) أي كلام نفسي عطف على قول فتصح الرجعة بها (على الظاهر) عند ابن رشد في المقدمات وهو مخرج عنده وعند اللخمي على أحد قولي مالك رضي الله تعالى عنه بالزوم الطلاق واليمين بها وهي رجعة في الباطن (٣٦٢) لافي الظاهر فاذا انقضت العدة فله معاشرتها معاشر الأزواج فيما بينه وبين الله تعالى وان رفع للقاضي منعه منها وان مات بعد انقضائها حل له ارضها باطنا لا ظاهرا (وصحح خلافه) أي عدم صحة الرجعة بالنية ابن بشير هذا هو المذهب وهو

(فصل) يرتجع من ينكح وإن يكاحراما وعدم اذن سيد طالقا غير بائن في عدة صحيح حل وطؤه بقول مع نية كرجعت وأمسكتها أو نية على الظاهر وصحح خلافه أو بقول ولو هزلا في الظاهر لا الباطن لا بقول محتمل بلا نية كأعدت الحل ورفعت التحريم ولا يفعل دونها كوطء ولا صداق وإن استمر وانقضت لحقها طلاقه على الأصح ولا إن لم يعلم دخول وإن تصادقا على الوطء قبل الطلاق وأخذنا بإقرارهما

تعالى وان رفع للقاضي منعه منها وان مات بعد انقضائها حل له ارضها باطنا لا ظاهرا (وصحح خلافه) أي عدم صحة الرجعة بالنية ابن بشير هذا هو المذهب وهو

المصوص في الموازية وردت خرج اللخمي (أو بقول) صريح مع نية بل (ولو) كان (هزلا) أي كدعواه مجردا عن النية فهو رجعة (في الظاهر) فتأزمه نفقتها وكسوتها والقسم لها مع زواجها (لا) في (الباطن) فلا يجوز له الخلو بها ولا الاستمتاع ولا ارضها ان مات بعد تمام عدتها (لا) تصح الرجعة (بقول محتمل) لها ولغيرها (بلا نية) للرجعة به (كأعدت الحل) بكسر الحاء اذ يحتمل لي ويحتمل لغيري (ورفعت التحريم) اذ يحتمل عني ويحتمل عن غيري (ولا) تصح الرجعة (يفعل دونها) أي النية (كوطء) بلا نية رجعتها به وأولى مقدماته وهو حرام يجب عليها الاستبراء منه وليس له رجعتها الا في بقية عدة الطلاق لا فيما زاد عليها من الاستبراء قاله ابن المواز فان تمت عدة الطلاق فلا يترزوجه هو ولا غيره حتى يتم استبرأوها قاله في التوضيح (ولاصداق) على الزوج لو طئه رجعيته بلا نية رجعة (وان) وطئ رجعيته في عدتها بلانية رجعة (واستمر) على معاشرتها معاشر الأزواج بالوطء الأول بلا نية رجعة (وانقضت) عدتها ثم طلقها (لحقها طلاقه) مراعاة لقول ابن وهب بصحة رجعتهم بوطئها بلانية (على الاصح) عند ابن عبد السلام لانه كطلق في نكاح مختلف فيه ونقله ابن يونس وأبو الحسن عن أبي عمران وقال أبو محمد لا يلحقها لأنها باتت منه بانقضاء عدتها بلا رجعة (ولا) تصح الرجعة (ان لم يعلم دخول) من الزوج بزوجه قبل الطلاق ابن عرفة شرطها أي الرجعة ثبوت بنائه بها ومثبته ما تقدم في الاحلال وهو شاهدان على العقد وامرأتان على الخلوه وتقرارهما على الاصابة فان لم يعلم الدخول فلا تصح الرجعة ان لم يتصادقا قبل الطلاق على الوطء بل (وان تصادقا) أي الزوجان (على الوطء قبل الطلاق) لاتهامهما الا أن يظهر بها حمل لم ينفع لنفيه التهمة (وأخذنا) أي الزوجان (بإقرارهما) بالوطء أي حكم عليهما بقتضاه بالنسبة لغير صحة الرجعة فيحكم على الزوج بنفقتها وكسوتها ووسكنها مادامت العدة ويحكم عليه بتكميل صداقها وحرمة تزوج خالسة مادامت العدة ويحرم ثباتها عليه وجميع من حرم جمعها معها مادامت العدة ويحكم عليها بالاعتداد ومنع تزوجها بغيره مادامت العدة وشبهه في عدم صحة الرجعة

والأخذ بأقرارها فقال (كدعواه) أى الزوج (لها) أى الرجعة فى العدة ودعوى الرجعة فى العدة حاصلة (بعدها) أى العدة من غير يئنة أو مصدق مما يأتى فلا تصح الرجعة ولكنه يؤخذ بأقراره كاتقدم وكذا هى أن صدقته (أن عاديا) أى الزوجان (على التصديق) ومفهوم أن عاديا الخ أن من رجع منهما سقطت مؤاخذته بأقراره وما ذكره الأجهورى من أنه إذا رجع أحدها سقطت مؤاخذة كل منهما غير ظاهر وشغل عبدالحق عن بعض القرويين قبول رجوعهما عن قولهما ما إلى هذا أشار المصنف بقوله (على الأصوب) أن ادعى بعد العدة أنه راجعها فيها بلا يئنة ولا مصدق وصدقته الزوجة (ب) الزوجة (المصدقة) بكسر الهمزة والميم مشددة لزوجهما فى دعواه بعد العدة أنه ارتجعها فيها (النفقة) والكسوة على الزوج ومفهوم المصدقة أن المكذبة لا نفقة لها لأن شرط أخذ المقر بأقراره تصديق المقر له بالفتح (ولا تطلق) للمصدقة على أنه ارتجعها فى العدة أن قامت عليه (لحقها فى الوطء) لأنه لم يقصد بتركه ضررها ولأنها ليست زوجته فى حكم الوطء ولتتمكن من رجوعها فى الوطء عن تصديقه فيسقط عنها ما لم يتصديقه (و) أن لم يعلم الدخول وتصادق على الوطء أو علم الدخول وادعى بعد عدتها رجعتها فيها وصدقته وأراد الزوج تجديد عقد صداق وامتنعت منه (له جبرها على تجديد عقد بر بع دينار) شرعى لأنها فى عصمتها ومنع منها الاتهام بما فى ابتداء نكاح بغير أركانها وهذا يزول بالعقد فإن أتى وليها أو سيدها عقده الحاكم ولو أبى (ولا) تصح رجعتها (أن أقر) الزوج (به) أى الوطء (فقط) أى دون الزوجة (فى) خلوة (زيارة) منه لها وكذبته وطلقها لأنه قبل الوطء فهو بآن وعليه جميع المهر وعليها العدة وأما زيارتها إياه فاعتبر بأقراره به فقط كخلوة البناء هذا على تسليم قوله (بخلاف) خلوة (البناء) إذ يعتبر إقراره به فيها وحده وهو ضعيف والمذهب أنه لا فرق بين خلوة الزيارة وخلوة البناء وأنه لا بد من إقرارهما معا بالوطء ويقوم مقامه (٣٣٣) حملها ولم ينفعه إفادته عب البناتى ظاهر

للدونة هو ما ذكره المصنف هنا وفى الخطاب هذا القول هو الذى رجحه فى توضيحه هنا وذكر فى العدة أنه إذا أقر أحد الزوجين فقط فلا رجعة له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة

كَدَعَوَاهُ لَهَا بَعْدَهَا إِنْ تَمَادَى عَلَى التَّصْدِيقِ عَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُصَدِّقَةِ النَّفَقَةِ وَلَا تُطَلَّقُ لِحَقِّهَا فِي الْوُطْءِ وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدِ بَرٍّ بَعْدَ دِينَارٍ وَلَا إِنْ أَقَرَّ بِهِ فَقَطُّ فِي زِيَارَةٍ بِخِلَافِ الْبِنَاءِ وَفِي إِبْطَالِهَا إِنْ لَمْ تُنْجِزْ كَعَدِّهِ أَوْ الْآنَ فَقَطُّ تَأْوِيلَانِ وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ أَنْ دَخَلَتْ فَقَدِ ارْتَجَعَتْهَا كَاخْتِيَارِ الْأُمَةِ نَفْسُهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عَقْدِهَا بِخِلَافِ ذَاتِ الشَّرْطِ تَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ وَصَحَّتْ رَجَعَتُهُ إِنْ قَامَتْ يَئِنَّةٌ عَلَى أَقْرَارِهِ

والإهداء وهو أحد الأقوال اه فلم يذكر الخطاب ترجيحاً وقال ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح الرجعة بأقرار الزوج بالوطء فى خلوة البناء لا الزيارة (وفى إبطالها) أى الرجعة (أن لم تنجز) بأن علق على شيء مستقبل محقق (كعقد) بأن قال إن جاء غد فقد راجعتك فلا تصح الآن ولا غدا لأنه ضرب من النكاح لأجل ولافتقارها لنية مقارئة (أو) الإبطال إنما هو (الآن فقط) وتصح رجعته فى غد لأن الرجعة حق للزوج فله تعليقها وعليه فلا يوطئها ولا يستمتع بها قبل مجئ مقارئة حكمها قبل مجئته حكم من لم تراجع فلا انقضت عدتها بوضع أو حيض أو أشهر قبل غدا تصح الرجعة (تأويلان) الأول لعبدالحق والثانى لابن محرز (ولا) تصح الرجعة (أن قال من يغيب) أى يسافر عن بلد زوجته وقد كان علق طلاقها على فعلها شيئاً وخاف أن تحبسه فى غيبته وتنقض عدتها قبل رجوعه (أن دخلت) الزوجة (الدار) التى علق طلاقها على دخولها مثلاً (فقد ارتجعها) ودخلتها فى غيبته فلا تصح رجعته لافتقار الرجعة لنية بعد الطلاق وشبهه فى البطلان فقال (كاختيار الأمة) المتزوجة عبداً (نفسها أو زوجها) أى أحدهما معينا (بتقدير عتقها) قبل عتق زوجها فهو لغو ولو أشهدت عليه فإن عتقت فلها اختيار خلاف ما اختارته قبل عتقها (بخلاف) الزوجة (ذات الشرط) أى التى شرط لها زوجها أنه إن تزوج أو تسرى عليها أو أخرجها من بلدها فأمرها ببسائها (تقول أن فعله) أى المعلق عليه (زوجى) فقد فارقته أى اخترت فراقه بالطلاق أو بقيت معه فإنه قد نزل بها ما اختارته من فراق أو بقاء لأن الزوج أقامها مقامه وهو إذا علق الطلاق على ذلك فليس له رجوع عنه فكذلك هى هكذا قال الصغلى اه ابن رشد حكيت هذه المسألة عن ابن الماجشون سأل مالك كرضى الله تعالى عنه فيها عن الفرق بين الحرية والأمة فقال له الفرق دار قدامة وكانت داراً يلعب فيها بالحمام معرضاً له بقلة التحصيل فيما سأل عنه وموجباً له على ترك أعمال نظره فيها حتى لا يسأل إلا عن مشكل اه (وصح رجعته) أى الزوج التى ادعى بعد تمام العدة أنه راجع زوجته فيها (أن قامت) أى شهدت (بيئته على) سماع (أقراره) فى العدة

بأنه وطئ زوجته في عدتها نوايا به رجعتها وقد علم دخوله بها قبل طلاقها (أو) قامت بعد العدة بينة على معاينة (تصرفه ومبيته) أي الزوج معها أي الزوجة وتنازع تصرف ومبيت (فيها) أي العدة وادعى أنه نوى به الرجعة فقد صحت رجعتها ولو كذبت الزوجة كما في المدونة وأما شهادتها بأقراره بذلك بلامعاينته فلا يعمل بها (أو) أي وصحت رجعتها أن ارتجعتها في (الزوجة عقب ارتجاعها) (حضت) (ثالثة) تمت بها العدة (فأقام) أي أشهد الزوج (بينه على قولها) أي الزوجة (قبله) أي قبل قولها حضت ثالثة (عما يكذبها) بأن شهدت البينة بأنها قالت لم أحض أصلاً وحضت حيضة واحدة أو حضت حيضة ثانية ولم يحض بين قولها حضت ثانية وبين قولها حضت ثالثة زمن يمكن أن تحيض فيه ثالثة كما ادعت فإن لم يقمها لم تصح رجعتها ولو كذبت نفسها قاله أشهب (أو) أي وصحت رجعتها إذا (أشهد) الزوج (برجعتها فصمتت) الزوجة يوماً أو بعضه (ثم قالت) بعد سكوتها يوماً أو بعضه (كانت) أي عدتها قد (انقضت) أي تمت وفرغت قبل اشهادك بالرجعة فيلغى قولها وتعد نادمة لأن سكوتها مع علمها بالشهاد على رجعتها دليل على بقاء عدتها (أو) أي وصحت رجعتها إن ادعى بعد انقضاء عدتها أنه راجعها فيها وكذبت وتزوجت غيره (ولدت) ولداً كاملاً (لدون ستة أشهر) من وطئ الزوج الثاني فيلحق بالزوج الأول لظهور كونه منه ويفسخ نكاح الزوج الثاني (وردت) إلى الزوج الأول (برجعتها) التي كذبت فيها لأنه تبين أنها كانت حاملاً حين الطلاق وعدتها موضع حملها (ولم تحرم) الزوجة المذكورة حرمة مؤبدة (على) الزوج (الثاني) لأنه عقد عليها بعد رجعة الأول وانقطاع عدتها وصبرورتها ذات زوج وخروجها من حكم العدة فإن مات الأول أو طلقها فللثاني تزوجها (٣٦٤) بعد عدتها (وان) راجعها في عدتها و (لم تعلم بها) أي الرجعة (حتى

انقضت) عدتها (وتزوجت) غيره (أو) وطئ الأمة سيدةها (قد) حكمها (ك) حكم ذات (الولين) من فواتها على الأول بتلذذ الثاني أو السيد بلا علم برجعة الأول لا بمجرد عقد الثاني إلا أن يحضره الأول ساكتاً

أَوْ تَصَرَّفَهُ وَمَبِيَّتِهِ فِيهَا أَوْ قَالَتْ حَضْتُ ثَالِثَةً فَأَقَامَ بَيْنَةً عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ بِمَا يُكَذِّبُهَا أَوْ أَشْهَدَ بِرَجْعَتِهَا فَصَمَتَتْ ثُمَّ قَالَتْ كَانَتْ انْقَضَتْ أَوْ وَلَدَتْ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَرُدَّتْ بِرَجْعَتِهِ وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى الثَّانِي وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهَا حَتَّى انْقَضَتْ وَتَزَوَّجَتْ أَوْ وَطِئَ الْأَمَةُ سَيِّدَهَا فَكَالْوَلِيِّينِ وَالرَّجْعِيَّةُ كَالزَّوْجَةِ الْأُخْرَى فِي تَحْرِيمِ الْإِسْتِمَاعِ وَالِدُخُولِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا وَصُدِّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْأَقْرَاءِ وَالْوَضْعِ بِإِلَّا يَمِينٍ مَا أُمِكنَ وَسُئِلَ النِّسَاءُ وَلَا يُفِيدُهَا تَكْذِيبُهَا نَفْسَهَا وَلَا أَنَّهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِّ وَانْقَطَعَ

فتفوت به أيضاً نقلة في التوضيح (و) المطلقة (الرجعية كالزوجة) التي لم تطلق في وجوب نفقتها وسكوتها والتوارث وغيرها ولا (إلا في تحريم الاستمتاع) بالرجعية قبل رجعتها ولو بنظر (و) حرمة (الدخول عليها والاكل معها) ولو كان معها من يحفظها في هذين الأمرين وتفتقر الرجعية من الزوجة في أنها إذا خرجت من منزلها بغير رضاه فلا تسقط نفقتها بخلاف الزوجة لأن نفقتها في مقابلة الاستماع بها فلما منعه الاستمتاع بنشوزها سقطت عنه وهذه لا يستمتع بها ومن أحكام الرجعية أنه يصح فيها الإيلاء والظهار واللعان والطلاق ولا يجوز له أن يتزوج معها من يحرم جمعها مادامت في العدة (و) إن ادعت الرجعية انقضاء عدتها بعد زمن يمكن انقضاءها فيه (صدقت في) أخبارها (بانقضاء عدتها) (القرء) بفتح القاف أي الطهر (و) انقضاء عدتها (الوضع) لحملها اللاحق لزوجها أو الذي يصح استلحاقه وصلة صدقت (بلا يمين) منها على انقضائها (ما أمكن) أي مدة إمكان الانقضاء عادة وحيث فلا تصح رجعتها وتحلل للأزواج (و) إن ادعت انقضاء عدة القرء فيما يمكن الانقضاء فيه نادراً كحضت ثلاثاً في شهر (سئل النساء) فإن صدقتها أي شهدن أن النساء تحيض لثلاثة عمل به فإن قيل كيف يتصور انقضائها في شهر وأقل الطهر خمسة عشر يوماً قيل في الجواب يتصور ذلك بأن تطلق عند رؤية الهلال طاهر أو تحيض عقبها إلى قرب طلوع الفجر فتطهر حتى تغرب شمس الخامس عشر فتحيض عقبه إلى قرب طلوع الفجر فتطهر إلى غروب يوم ثلاثين فتحيض عقبه إلى قرب الفجر (و) إن أخبرت بانقضاء عدتها فيما يمكن ثم كذبت نفسها في (لا يفيد)ها (تكذيبها نفسها) وقد بان فتعد نادمة ولا تحل لطلقها إلا بولي ومهر وإيجاب وقبول (ولا) يفيد قولها (إنها رأت أول الدم) من الحيضة الثالثة فظنت دوامه فأخبرت بانقضاء عدتها (وانقطع) الدم قبل دوامه يوماً أو بعض يوم له بال وقد بان بقولها الأول وبلغنى قولها الثاني وقد تبع المصنف في هذا ابن الحاجب وقد قال ابن عرفة المذهب على قبول قولها أنها

رأت أول البسم وانقطع اه أي قلها النفقة والكسوة وبصح رجوعها وقيل لا تثبت له الرجعة وحمل كلام ابن عرفة على ما عداها (و) ان
 قالت رأيت الحيضة الثالثة وأكذبت نفسها ومكنت النساء من نظرفرجها فرأيته وصدقها على عدم حيضها ف(لا) تفيدها (رؤية
 النساء لها) ولا يلتفت لقولهن وبانت حين قالت ذلك فيما يمكن الانقضاء فيه (ولو مات زوجها) أي الرجعية (بعد كسنة) أو سنتين من يوم
 الطلاق (فقال لم أحض) بعد الطلاق الرجعي (الا) حيضة (واحدة) أو اثنتين ولم أدخل في الحيضة الثالثة والمراد أنها في العدة لأجل أن ترثه
 (فان كانت غير مريض) غير (مريضة لم تصدق) في كل حال (الا إن كانت تظهره) أي احتباس دمها وتكررت ذلك حتى ظهر من قولها في حياة
 مطلقها فتصدق بيمين وترثه لضعف التهمة حينئذ ولو في أكثر من عامين ومفهوم غير مريض ومريضة تصديق الموضع والمرضة
 بلا يمين (وحلفت) الرجعية التي مات زوجها وادعت عدم حيضها على احتباس دمها (في كالسنة) أشهر ونحوها مما قل عن السنة ان
 عدتها لم تنقض وورثته (لا) تحلف ان مات المطلق في (كالاربعة) أشهر (وعشر) وتصدق في بقاء عدتها وترثه والاولى حذف وعشر
 لادخاله بالكاف وقد تبع المصنف في هذا التفصيل بحث ابن رشد وظاهر السماع خلفا فيما دون العام البناني الذي في النسخ الصحيحة
 لا في كالأربعة أشهر (ونذب الاشهاد) على الرجعة وقيل يجب (وأصاب من منعت) الزوج من استمتاعها بما بعد رجعتها (له) أي الاشهاد
 أي فعلت صوابا ورشدا ولا تكون به عاصية لزوجها بل تؤجر على منعه لانه (٣٦٥) حق لها خشية ان يسكر ارتجاعها (وشهادة

السيد) بالرجعة لزوجة
 أمته (كاعدم) أي كعدم
 الاشهاد في الكراهة وكذا
 الولي ولو غير مجبر للتهمة
 فالمنذوب اشهاد عدلين (و)
 نذب (للمتعة) وهو ما يؤمر
 الزوج باعطائه للمطلقة
 ليجبر به ألم فراقها فلا يقضى
 بها ولا لخاصص بها غرماء
 ولا لحالها بل (على قدر حاله)
 أي المطلق وروعي حاله فقط

وَلَا رُؤْيَةَ النِّسَاءِ لَهَا وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَنَةٍ فَقَالَتْ لَمْ أَحْضِ إِلَّا وَاحِدَةً فَإِنْ
 كَانَتْ غَيْرَ مُرْضِعٍ وَمَرِيضَةٍ لَمْ تُصَدَّقْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ تُظْهِرُهُ وَحَلَفَتْ فِي كَالسَّنَةِ لَا
 كَالْأَرْبَعَةِ وَعَشْرِ وَنَذِبَ الْإِشْهَادُ وَأَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ لَهُ وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ كَالْعَدَمِ وَالْمَتْعَةُ
 عَلَى قَدَرِ حَالِهِ بَعْدَ الْمَدَقِّ لِلرَّجْمِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَكُلِّ مُطْلَقَةٍ فِي نِكَاحٍ لَازِمٍ لَا فِي
 فُسْخٍ كِلِمَانٍ وَمَلَكَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا مَنْ اخْتَلَعَتْ أَوْ فُرِضَ لَهَا وَطُلِّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ
 وَمُخْتَارَةً لِمَتْنِهَا أَوْ لَعِينِهِ وَمُخَيَّرَةً وَمُتَمَلِّكَةً

باب

الإيلاء بيمين مسلم

لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وتعطى المتعة للمطلقة طلاقا بنا اثر طلاقها ليا سهم من الرجعة و (بعد تمام العدة للرجعية)
 لأنها ما دامت في العدة ترجو الرجعة ولثلاير تجمعها فتضيع عليه لأنها كهيئة قبضت (أو) يأخذها (ورثتها) ان ماتت قبل امتاعها بعد عدة
 الرجعية وعقب طلاق البائن لقيامهم مقامها عند ابن القاسم وشبهه في إعطائها لها أولورثتها فقال (ككل مطلقة) ابن
 عاشر هذه عبارة قلقة والعبارة السلسلة والمتعة على قدر حاله لكل مطلقة أو ورثتها وبعد العدة للرجعية في نكاح لازم الخ (في
 نكاح لازم) صحيح أو فاسد لازم بفواته كفاسد لصدقه طلق بعد بنائه فان كان يفسخ بعده وطلقها باختياره فلا تمتع واحترز
 بلازم عما فيه خيار (لا في فسخ) محترز مطلقة (كلمان) لامتعة فيه لأنه فسخ (و) لامتعة في (ملك أحد الزوجين)
 الآخر لانه ان ملكها الزوج فلم تخرج عن حوزة وان ملكته فهو وماله لها واستثنى من كل مطلقة فقال (الا من اختلعت)
 من زوجها بعوض دفعته له فلا تمتع لها لانها المختارة لفرقه ومعاوضة عليه فلا ألم لها (أو فرض لها) صداقا ابتداء أو بعد عقده
 عليها تفويضا (وطلقت قبل البناء) فلا تمتع لها لأخذها نصف الصداق مع بقاء سلعها فان لم يفرض لها وطلقت قبل البناء امتعت
 (و) الا (مختارة) نفسها (ل) كمال (عقها) وزوجها رفيق (أو) مختارة فراقه (لعيبه) أي الزوج فقط أولعيبهما واختارت
 فراقه (و) الأ زوجة (خيرة) وملكته (الواو بمعنى) أو طلقت نفسها فلا تمتع لها لان الطلاق جاء من قبلها (باب) في الإيلاء
 وما يتعلق به (الإيلاء) أي حقيقته شرعا (يمين) أي حلف باسم الله تعالى وغيره من الايمان وأضافته لزوج (مسلم) فصل
 مخرج حلف غير الزوج ونعته بمسلم فصل مخرج حلف الزوج الكافر لقوله تعالى فان قاموا فان الله غفور رحيم اذ التفيران والرجعة

بالهيئة تحسان السلم سواء كان حراً أو رقاً بعتته بد (مكاف) وهو البالغ العاقل فصل مخرج حلف الصبي والجنون والمغنى عليه والنائم والسكران وكذا الأخرى بشاره مفهومة أو كتابة والأعجمى بلفته والسفيه وبعته بجملة (يتصور) أى يعقل (وقاعه) بكسر الواو أى وطؤه فصل مخرج حلف المحبوب ومقطوع الذكر والشيخ القاتى والعنين ان كان صحيحاً بل (وان) كان الزوج الموصوف بما تقدم (مريضاً) ظاهره ولو منع مرضه الوطء ومثله لابن الحاجب ابن عبد السلام ظاهر المذهب مثل ما ذكر المصنف من لحوق الايلاء المريض مطلقاً ورأى بعضهم انه لا ينعقد الايلاء على العاجز عن الوطء قال الأثرى ان الصحيح اذا آلى ثم مرض فلا يطالب بالهيئة بالجماع وصلة عين (يمنع) أى على ترك (وطء زوجته) فخرج باضافة الوطء الى الزوجة حلفه على ترك وطء أم ولده فليس ايلاء ان كان حلفه تنجيهاً بل (وان) كان (تعليقاً) كقوله لاجنية ان تزوجت فلانة فوالله لا أطوها سنة مثلاً فاذا تزوجها لزمه الايلاء على المشهور وهو مذهب المدونة خلافاً لابن نافع محتجا بقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم اهـ فحق المصنف التعبير بلودفاً للخلاف المذكور ووصف زوجته بد (غير الرضعة) فلا يلاء عليه بحلفه لا يبطأ زوجته الرضعة حتى تقطم ولدها عند مالك رضى الله تعالى عنه خلافاً لاصبح اللخمي هو أقيس لان لها حقاً الوطء ومحل الاول ان قصد مصلحة الولد فان قصد الامتناع من وطئها فقول من يوم اليمين ان كانت الزوجة التى حلف على ترك وطئها غير مطلقة بل (وان) كانت مطلقة (رجعية) لانها كالزوجة غير المطلقة وردده اللخمي بانها لاحق لها فى الوطء والأجل انما يكون لمن لاحق فيه ولا خلاف ان الرجعة حق له لا عليه (أكثر من أربعة أشهر) فمن حلف على ترك وطء زوجته أربعة أشهر فليس بمول وروى عبد الملك انه ايلاء (أو) أكثر من (شهرين للعبد) وظاهره كالمدة ولو بيوم فيهما وبصرح فى الموازية والمدنية التى ألفها عبد الرحمن الأندلسى بالمدينة المنورة على سائر كتبها أفضل (٣٦٦) الصلاة والسلام ثم نقلها الى المغرب فرواها عنه أخوه عيسى بن دينار ثم عرضها على

مُكَلِّفٌ يُتَّصَرُّ وَقَاعُهُ وَإِنْ مَرِيضًا يَمْنَعُ وَطْءُ زَوْجَتِهِ وَإِنْ تَعْلِيْقًا غَيْرَ الرُّضْعَةِ وَإِنْ رَجْعِيَّةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْعَبْدِ وَلَا يَنْتَقِلُ بِمَتَّقِهِ بَدَنُهُ كَوَالِدٍ لَا أَرَا جَمْعُكَ أَوْ لَا أَطْوُكَ حَتَّى تَسْأَلَنِي أَوْ تَأْتِيَنِي أَوْ لَا أَتَقِيَّ مَعَهَا أَوْ لَا أَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ لَا أَطْوُكَ حَتَّى أَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ إِذَا تَكَلَّفَهُ أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ إِذَا لَمْ يَحْسُنْ خُرُوجُهَا لَهُ أَوْ إِنْ لَمْ أَطَاكَ فَأَنْتَ طَائِقٌ

ابن القاسم فرد فيها مسائل وقال عبد الوهاب لا بد من زيادة بينة على الأربعة أو الشهرين (و) اذا حلف العبد على ترك وطء زوجته أكثر من شهرين ثم عتق (فلا ينتقل بعته) لأجل الحر اعتباراً بحاله وقت

حلفه اذا عتق (بعده) أى بعد تقرر الأجل بشهرين بحلفه على ترك الوطء أكثر منهما أو بحكم الحاكم بالإيلاء ومفهوم بعده انه ان عتق قبل تقرر الأجل بشهرين فانه ينتقل للأربعة أشهر ثم شرع فى الامثلة التى يلزم بها الايلاء التى لا يلزم بها مقدماً الاولى بقوله (ك) قوله أى الزوج للرجعية (والله لا أراجعك) فهو مول ان مضت أربعة أشهر للحر وشهران للعبد وهى فى عتقها فان لم يبق ولم يرتجع طلقت عليه طلاقاً أخرى وأتمت عتقها الاولى وحلت لغيره وان قل ما بقى منها ولو يوماً أو ساعة قاله تب (أو) قوله والله (لا أطوك حتى تسألني) وطأك (أو) حتى (تأتيني) لو طأك فهو مول ولا يلزمها سؤاله ولا اتيانه لذلك (أو) قوله والله (لا أتقي معها) اللخمي هو مول بلا شك اذ يلزم من عدم التقائه معها عدم وطئها عقلاً هذا اذا قصد نفى الالتقاء للوطء أو أطلق فان قصده فى مكان معين فليس بمول ويدين فى الفتوى ولا تنفعه نيته فى القضاء قاله فى شرح الشامل ولكن قال ابن عرفة ظاهر كلام عبد الحق قبولها مطلقاً (أو) قوله والله (لا أغتسل من جنابة) منها ظاهره ولو كان فاسقاً بترك الصلاة وبحث فيه ابن عرفة بانه حيث لم يكن فاسقاً بتركها والا فلا يلزمه الايلاء وهل حلفه المذكور كناية عن ترك الجماع فيحنت بالوطء وأجله من يوم اليمين أو على ظاهره ويكون مراده نفى الغسل الا انهما استلزم شرعاً نفى الجماع لزمه الايلاء فيحنت بالغسل وأجله من الرفع ومحل ذلك اذا لم ينوشثا بعينه فان نوى به لا طأ أو استعمله فى مدلوله عمل بذلك (أو) قوله والله (لا أطوك حتى أخرج من) هذه (البلدة) فهو مول (اذا تكلفه) أى خروجه منها فان كان لا يشك فى خروجه لآخرى اما لقر بها أو لكونه لا متاع له وهى قادرة على المشى معه بلا كلفة فليس بمول لكن لا يترك ويقال له طأ ان كنت صادقا بعد خروجك (أو) قوله والله (لا أطوك) (فى) هذه الدار اذا لم يحسن خروجها) أى خروجها من الدار (له) أى الوطء بالنسبة لخالها أو حال أحدهما للمعرة ومفهومه انه ان حسن خروج كل منهما للوطء فليس بمول (أو) قوله (ان لم أطأك فأنت طائق) وترك وطئها والا فلا يلاء عليه لان بره فى

وطئها كما مر في قوله ان لم أطأها فلا بد من تقييده برقوقه عن وطئها ثم هو حتى بعد التقييد ضعيف والمذهب انه ليس بمول كما يدل عليه تعريفه الايلاء (أو) قوله (ان وطئت) فأت طالق واحدة أو اثنتين فمول ويباح له وطؤها ان نوى ببقية وطئه الرجعة ويقع عليه الطلاق بمجرد الملاقاة وهل بمغيب الحشفة أو ولو ببعضها بناء على ان التحنيث بالبعض وما زاد على ما حثت به حرام تردد والمخلص له من الحرمة ما قاله المصنف (ونوى) الحالف ان وطئها فهي طالق (ببقية وطئه) أي ما زاد على مغيب الحشفة أو بعضها أو بالنزع (الرجعة) ان كانت الزوجة مدخولا بها بل (وان) كانت (غير مدخول بها) لأنها صارت مدخولا بها بمجرد تعقيب جميع الحشفة ويلغز بها فيقال رجل وطئ زوجته فحرمت عليه به وحلت له به وهذا اذا كانت الاداة لا تقتضي التكرار والافلا يمكن من وطئها ولها القيام بالضرر (وفي تعجيل الطلاق) الثلاث (ان حلف) على وطئها (ب) الطلاق (الثلاث) بأن قال ان وطئت فأت طالق ثلاثا (وهو) أي تعجيل الثلاث (الاحسن) عند سحنون وجماعة وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (أو) عدم تعجيل الثلاث و (ضرب الاجل) للايلاء لاحتمال رضاها بالبقاء معه بلا وطء (قولان) مذكوران (فيها) أي المدونة (و) فيها (لا يمكن) أي من قال ان وطئت فأت طالق ثلاثا (منه) أي الوطء لانه يحث بتعقيب حشفته ولا يتأتى تخلصه من الحرمة بنية الرجعة ببقية وطئه وشبهه في عدم التمكين من الوطء فقال (ك) حلفه (ب) الظهار) على ترك وطئها كقوله ان وطئت فأت طالق على كظهر أمي فلا يقر بها لأنه بمغيب حشفته يصير مظاهرا وما زاد عليه وطء في مظاهرها قبل التكفير وهو محرم وهو مول بمجرد يمينه فان قيل ما فائدة ضرب الاجل له مع منعه منها فالجواب ان (٣٦٧) الفائدة قرأها رضاها بالاقامة معه بلا وطء فان تكرر أو وطئها انحلت ايلاؤه ولزمه الظهار ولا يقر بها حتى يكفر وعطف بلا على مسلم فقال (لا) يمين زوج (كافر) ان استمر على كفره بل (وان أسلم) بعد حلفه على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر فلا تلزمه اليمين في

أَوْ إِنْ وَرِطْتَنِي وَنَوَى بِمَقِيَّةٍ وَطْئِي الرِّجْعَةَ وَإِنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا وَفِي تَعْجِيلِ الطَّلَاقِ إِنْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ وَهُوَ الْأَحْسَنُ أَوْ ضَرْبِ الْأَجْلِ قَوْلَانِ فِيهَا وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ كَالظَّهَارِ لَا كَافِرٍ وَإِنْ أَسْلَمَ إِلَّا أَنْ يَتَّحَا كَمُوا إِلَيْنَا وَلَا لَاهْجُرُنَّهَا أَوْ لَا كَلَمْتُمَا أَوْ لَا وَرِطْتُمَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وَاجْتَهَدَ وَطَلَّقَ فِي الْأَعْزَانِ أَوْ لَا أَيْتَنَ أَوْ تَرَكَ الْوَطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ غَائِبًا أَوْ سَرَمَدَ الْعِبَادَةِ بِأَجَلٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا إِنْ لَمْ يَلْزِمُهُ بِيَمِينِهِ حُكْمٌ كَكُلِّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ حُرًّا أَوْ خَصَّ بِلَدَا قَبْلَ مِلْكِهِ مِنْهَا أَوْ لَا وَرِطْتَنِي فِي هَذِهِ السَّنَةِ الْأَمْرَيْنِ أَوْ مَرَّةً حَتَّى يَطَّأَ وَتَبْقَى الْمُدَّةُ

كل حال (الا أن يتحا كوا اليينا) راضين بحكمنا فحكم بينهم بحكم الاسلام (ولا) تنعقد الايلاء بقوله والله (لأهجرنها أو) والله (لا كلمتها) لأنه لم يحلف على ترك وطئها ولا على ما يستلزمه اذا كان يمينا فان وقف عنها فهو مول (أو) قوله والله (لاوطئتها ليلًا) لابقائه النهار (أو) قوله والله (لاوطئتها نهارًا) لابقائه الليل (واجتهد) الحاكم فيما يتلوم به للزوج (وطلق) الحاكم بعد التأولم (في) قوله والله (لأعزلن) عن الزوجة اذا وطئتها (أو) قوله والله (لاأيتن) عندها (أو) ان (ترك) الزوج (الوطء) بلا يمين على تركه (ضررًا) بزوجه فيتأولم له ويطلق عليه ان كان حاضرًا بل (وان) كان (غائبًا أو سرمد) أي أدام (العبادة) بصوم النهار وقيام الليل ولا يمين عن سرمدتها وانما يقال له طأها أو وطئها فان استمر على حاله طلق عليه (بلا) ضرب (أجل) الايلاء (على الاصح) في الفروع الأربعة وهذا لا ينافي التأولم بالاجتهاد (ولا) ايلاء (ان لم يلزمه بيمينته) على ترك وطء زوجته (حكم ك) قوله (كل مملوك أملكه حر) ان وطئت لانها يمين حرج ومشقة (أو) ان (خص) الزوج (بلدا) معينا كقوله ان وطئت فكل مملوك أملكه من بلد كذا حر فلا تنعقد عليه الايلاء (قبل ملكه) رقيقا (منها) فان ملك رقيقا منها فهو مول الا اذا كان وطئها ملك منها فلا ايلاء عليه ويعتق عليه كل ما يملكه منها بعد وطئها وان كان مالكا رقيقا منها حال التعليق فلا يلزمه فيه شيء الا اذا خرج عن ملكه ثم عاد له هذا مذهب ابن القاسم في المدونة قائلا كل يمين لاحث فيها بالوطء فليست ايلاء (أو) أي ولا ايلاء عليه ان قال والله (لاوطئت في هذه السنة الامرتين) لان له ترك وطئها أربعة أشهر ثم يطؤها فيبقى من السنة أربعة أشهر وهي أقل من أجل الايلاء (أو) قال ان وطئت في هذه السنة (الامر) فلا ايلاء عليه (حتى يطأ) (ها) (وتبقى) بعد وطئه من السنة (للمدة) المعتبرة للايلاء وهي أكثر من أربعة أشهر فتدخل الايلاء

عليه وان وطئها وبقي منها أقل فلا يلاء عليه (ولا) ايلاء عليه (ان حلف على) ترك وطئها (أربعة أشهر أو) قال (ان وطئتك فعلى صوم هذه) الأشهر (الأربعة) فان حلف على ترك وطئها بصوم لم يعين زمنه فهو مول ولو يوما (نعم ان وطئها في المدة الناقصة عن أجله كالأشهر الأربعة (صام بقيتها) وجوبا (والاجل) الذي يضربه الحاكم للإيلاء وهو أربعة أشهر للحرو شهران للعبد مبدؤه (من) يوم (اليمين) على ترك الوطء صراحة كالأطوك أو التزاما كالأطوق (ان كانت يمينه صريحة في) المدة المعتبرة للإيلاء وهي أكثر من أربعة أشهر للخروج من شهرين للعبد بدليل قوله لان احتملت مدة يمينه أقل وكان حلفه على ترك الوطء صراحة أو التزاما بدليل قوله أو حلف على حث فمراد المصنف ان الاجل من اليمين بشرطين كون يمينه على ترك الوطء صريحا أو التزاما وكونها صريحة في المدة المذكورة وهي أكثر من أربعة أشهر ولكن عبارة غير وافية بهذا الصراحة ليست منصبة على ترك الوطء وانما هي منصبة على المدة المذكورة بدليل قوله لان احتملت مدة يمينه أقل ومعنى ذلك ان يمينه ان كانت على ترك الوطء صريحا أو التزاما بأي يمين كانت بالله تعالى أو بالتزام قربة أو طلاق أو عتاق أو تعليق على فعل ممكن فاجله من اليمين بقيد معتبر عند المصنف وهو كونها صريحة في المدة المذكورة فان كانت غير صريحة فيها فقد أشار إليها بقوله لان احتملت مدة يمينه أقل وان كانت على غير ترك الوطء فقد أشار لها بقوله أو كانت على حث فالمراد بها الحلف على غير ترك الوطء كإن لم أدخل دار فلان فأنت طالق وهذا الذي تقدم له في الطلاق بقوله وان نفى ولم يؤجل منع منها هذا تحريك كلامه وقال ابن رشد الايلاء ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مولى من يوم حلف وذلك الحلف على ترك الوطء بأي يمين كانت فهو مول من يوم حلفه وقسم لا يكون فيه مولى الا من يوم رفعه الى السلطان وابقافه وذلك الحلف بطلاقها ان تفعل فعلا فلا يكون مولى حتى يضرب (٣٧٨) له الاجل من يوم رفعه وقسم مختلف فيه وهو الايلاء الذي

يدخل على المظاهر اه (لا) يكون الاجل من اليمين (ان احتملت مدة يمينه أقل) من أجل الايلاء كوالله لا أطوك حتى يقدم زيد أو يموت عمرو قبداً الأجل من الرفع والحكم

وَلَا إِنْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ إِنْ وَطَّئْتَكَ فَعَلَى صَوْمٍ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ إِنْ وَطَّئْتُ سَامَةً بَقِيَّتِهَا وَالْأَجَلُ مِنَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوُطْءِ لَا إِنْ احْتَمَلَتْ مُدَّةُ يَمِينِهِ أَقْلًا أَوْ حَلَفَ عَلَى حِثٍّ فَيَنْ الرُّفْعَ وَالْحُكْمَ وَهَلِ الْمُظَاهَرُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالأَوَّلِ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرْتُ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ أَوْ مِنْ تَبَيَّنَ الضَّرَرُ وَعَلَيْهِ تَوَوَّلْتُ أَقْوَالُ كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْفَيْثَةَ أَوْ يُعْتَمَعُ الصَّوْمُ بِوَجْهِ جَائِزٍ وَانْحَلَّ الْإِيْلَاءُ بِزَوَالِ مَلِكٍ مِّنْ

قاله ت و تبعه بعضهم

وهو ظاهر كلام المصنف والمذهب انه في هاتين الصورتين من يوم اليمين كالصريحة في المدة (أو) كانت يمينه غير صريحة في ترك الوطء بأن (حلف) بطلاقها (على حث) بأن قال ان لم أفعل كذا أو تفعل فإنت طالق وهذه السابقة في وان نفى ولم يؤجل منع منها (فـ) مبدأ الاجل (من الرفع والحكم) بالايلاء وما تقدم من الاجل من اليمين في لاوطئتك حتى يقدم زيد مقيد بعلم تأخر قدومه عن مدة الايلاء فان شك في تأخر قدومه عنها فلا يكون مولى وفادة كون الاجل في الحلف على ترك الوطء من اليمين انها ان رفعت بعد أربعة أشهر وهو حراً أو شهرين وهو عبداً لا يستأنف له أجل وان رفعت قبل تمام ذلك بنى على ماضى منه وفائدة كونه في الحث غير المؤجل من يوم الحكم استئنافه من يومه والغناء ماضى قبله ولو طال وعلم ان الاجل الذي يضرب غير الاجل الذي يكون به مولى (وهل المظاهر) من زوجته الذي حرم عليه وطؤها قبل الكفارة (ان قدر على التكفير) بالاعتناق أو بالصيام أو بالاطعام (وامتنع) منه ولزمه الايلاء حينئذ فهل يكون ابتداء أجله (كالأول) أى الحالف على ترك الوطء في كونه من اليمين (وعليه اختصرت) المدونة أى اختصرتها البرادعى (أو كالثاني) أى الحالف بالطلاق بحث غير مؤجل في كونه أجله من الحكم (وهو الارجح) من قولى مالك رضى الله تعالى عنه قال لانه لم يحلف على ترك الوطء وانما لزمه الايلاء بحكم الشرع كالحالف بحث غير مؤجل (أو) أجله (من) يوم (تبين الضرر) وهو الامتناع من التكفير (وعليه تَوَوَّلْتُ) أى فهمت المدونة في الجواب (أقوال) وظاهر كلامهم ترجيح الأول ومفهوم الشرط انه ان عجز عن التكفير فلا يدخل عليه الايلاء وهو كذلك لقيام عنده وشبهه في دخول الايلاء فقال (كالعبد) يظهر من زوجته و (لا يريد الفَيْثَةَ) بالتكفير فيدخل عليه الايلاء كدخوله على الحر للمظاهر اذا امتنع منه مع قدرته عليه (أو) يريد هاهنا (يمنع) العبد (الصوم) عند ارادته التكفير به أى يمنعه سيده منه (بوجه جائز) لاضعافه عن خدمته الواجبة له عليه (وانحل) أى زال (الايلاء بـ) سبب (زوال ملك من) أى الرقيق الذي

(حلف) الزوج على ترك وطء زوجته (بعته) بأن قال لها ان وطئتك فقلان رقيقتي حر ثم باعه أو وهبه أو تصدق به أو أعتقه أو باعه السلطان لنفسه أو مات واستمر الانحلال في كل حال (الا أن يعود) الرق للملك الزوج (بغير ارث) كاشتراء وقبول هبة وصدقة فتعود الايلاء ان كانت مطلقة أو موقته وبقي من الوقت أكثر من أربعة أشهر ومفهوم بغير ارث أنه ان عادله بارت فلا تعود له الايلاء وشبهه في العود فقال (ك) إعادة الزوجة المحلوف بطلاقها على ترك وطء زوجة أخرى بعد (الطلاق القاصر عن الغاية) أي عن الثلاث مثل ما لو رجعت له بمقد جديد بعد انقضاء عدة الرجعي أو رجعت له بمقد جديد بعد البينة. بغير الثلاث فتعود الايلاء ان كانت يمينه مطلقة أو مقيدة بزمن بقي منه أكثر من أربعة أشهر (في المحلوف بـ) طلاق (ها) على ترك وطء غيرها بان كان له زوجتان زينب وعمرة وقال زينب طالق ان وطئت عمرة وطلق زينب طلاقا بائنا دون الثلاث أو رجعا وانقضت عدته انحلت عنه الايلاء في عمرة وحل له وطؤها فان تزوج زينب قبل زوج أو بعده عادت عليه الايلاء في عمرة ان كانت يمينه مطلقة أو مقيدة بزمن بقي منه أكثر من أربعة أشهر ومفهوم القاصر عن الغاية أنه ان طلق زينب ثلاثا أو ما يكملها ثم تزوجها بعد زوج فلا تعود عليه الايلاء في عمرة وهذا التفصيل في المحلوف بها (لا) في المحلوف (لها) أي عليها كعمرة في المثال فاليمين منعقدة فيها ولو طلقها ثلاثا وتزوجها بعد زوج فتعود عليه الايلاء مادامت زينب في عصمته (و) انحل الايلاء (بتمجيل) الزوج المولى من زوجته مقتضى (الحث) كقتق الرقيق المعين المحلوف بعته على ترك وطء الزوجة وبفوات زمن معين حلف بصومه قال ابن القاسم وغيره واذ اوفق المولى فيجعل حنثها زال ايلاؤه مثل أن يحلف أن لا يطأ زوجة بطلاق زوجة له أخرى أو يعق عبد له يمينه فان طلق المحلوف بها أو أعتق العبد أو حنث فيها مازال الايلاء عنه (و) انحل الايلاء (بتكفير ما) أي يمين يصح أنه (يكفر) قبل الحنث فيه كحلفه بالله تعالى (٣٦٩) لا يطؤها وأخرج الكفارة قبل وطئها

انحلت ايلاؤه على المشهور (والا) أي وان لم تنحل الايلاء بسبب مما سبق (فلها) أي الزوجة المولى منها الحرة كبيرة أو صغيرة مطيعة رشيدة أو سفیهة (ولسيدها) أي الزوجة

حَلَفَ بِعَقْبِهِ إِلَّا أَنْ يَمُودَ بِغَيْرِ إِرْثٍ كَالطَّلَاقِ الْقَاصِرِ عَنِ الْغَايَةِ فِي الْحُلُوفِ بِهَا لَا لَهَا وَبِتَجْمِيلِ الْحِنْثِ وَبِتَكْفِيرِ مَا يُكْفَرُ إِلَّا فَلَهَا وَلِسَيِّدِهَا أَنْ لَمْ يَمْتَنِعْ وَطْؤُهَا الْمُطَالَبَةُ بَعْدَ الْأَجْلِ بِالْفَيْئَةِ وَهِيَ تَنْتِيبُ الْحِشْفَةِ فِي الْقَبْلِ وَافْتِضَاضُ الْبِكْرِ أَنْ حَلَّ وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ لَا يَوْطِءُ بَيْنَ فَخْذَيْنِ وَحِنْثَ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْفَرْجَ وَطَلَّقَ أَنْ قَالَ لَا أَطْأُ إِلَّا تَلَوَّمَ وَإِلَّا اخْتَبَرَ مَرَّةً وَمَرَّةً وَصَدَّقَ إِنْ أَدَعَاهُ

(٤٧ - جواهر الاكلیل - أول) الرقيقة الذي له حق في ولدها (ان لم تمتنع وطؤها) لنحو رقيق ومرض وحيض والا فلا مطالبة لها وقد تبع المصنف في هذا القيد ابن الحاجب وابن شاس وأنكره ابن عرفة وذكر ان لها المطالبة مطلقا وهو العول عليه الموافق لما تقدم في قسم الليث اه عب البناني نص ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب بقوله ابن عبد السلام لا مطالبة للمرضى التتعد وطؤها ولا الرتقاء ولا الحائض لا أعرفه ومقتضى قولها في الحائض ينفيه أي مقتضى قول المدونة يثاق قول ابن الحاجب وابن شاس (المطالبة بعد) تمام (الاجل بالفئته وهي تنتيب الحشفة) كلها (في القبل) في غير المظاهر لان فئته تكفيره (وافتناض) أي ازالة بكرة (البكر) فلا يكفي تعيب الحشفة فيها مع بكارها بان كانت غورا والحشفة صغيرة (ان حل) أي جاز تعيب الحشفة في القبل فان لم يحل كفي حيض لم ينحل الايلاء به فلها مطالبة بالفئته ويكفي تعيب الحشفة (ولو مع جنون) للزوج لنيلها بوطئه في حال جنونه ما تناله بوطئه في حال صحة عقله بخلاف جنونها هي فلا تنحل معه الايلاء وان كان يحنث به أي لا يسقط معه طلب الفئته (لا) تحصل الفئته (بوطء بين فخذين) ولا ينحل ايلاؤه به ولا بقبلة ومباشرة ولمس ووطء بدبر (وحنث) المولى بالوطء بين الفخذين فتأزمه الكفارة ولا يسقط عنه ايلاؤه بحنثه فان كفر سقط عنه الايلاء بمجرد تكفيره قاله ابن عرفة عن المدونة وان لم يكفر بقي موليا بحاله وحنث بوطئها بين فخذيها في كل حال (الا أن ينوي) يمينه أنه لا يطأ الا (الفرج) بخصوصه فلا يحث بوطئها بين فخذيها (وطلق) الزوج المولى زوجته المولى منها (ان قال لا أطؤها) بعد تمام الاجل وطلبه بالفئته (لا تلوم) أي تأخير من الحاكم على الصحيح لانه قد ضرب له الاجل وتم أي أمره بالطلاق فان طلق فظاهر والا طلق عليه الحاكم ان كان والاف جماعة المسلمين (والا) أي وان لم يقل لا أطأ ووعد به (اختبر) أي جرب وأمهل باجتهاد الحاكم (مرة ومرة) ومرة ثلاثة كما في النقل فلتناسب ثلاثا متتالية فان لم يطأ والا طلق عليه (وصديق) أي الزوج المولى يمين (ان ادعاه) أي الوطء فان نكل حلف و بقيت على حقها فان نكلت بقيت زوجة

(والا) أى وان لم يدع الوطء أو أذاعه ولم يخلف وحلفت هى (أمر بالطلاق) فان طلق فألأمر ظاهر (والا) أى وان لم يطلق (طلق عليه) أى طلق عليه الحاكم أو جماعة المسلمين (وفيته) المولى (المرضى) مرضاً مانعاً من الوطء (والجُبُوس) العاجز عن تخليص نفسه (عما يتحل) الأيلاء (به) عنه من زوال ملك أو تكفير أو نحوها (وان لم تكن يمينة مما تكفر قبله) أى لا يصح تكفيرها قبل الحنث (ك) حلفه على ترك وطئها بـ (طلاق فيه رجعة فيها) أى المخوف على ترك وطئها بأن قال لها ان وطئتك فأنت طالق ولم يكن طلقها قبل الحنث طلاقاً رجعية فاليمين منعقدة عليه لم تنحل عنه فاذا وطئها وقع عليه طلاقاً ثانية فلا فائدة في تعجيل الطلاق قبل الحنث (أو في غيرها) أى غير المخوف على ترك وطئها بأن قال لزيد ان وطئتك فعمرة طالق ولم يطلق عمرة قبل فان طلق المخوف بطلاقها طلاقاً رجعية قبل وطئ المخوف عليها فلا تنحل يمينه بها لانه ان وطئها بعد ما طلق عليه المخوف بطلاقها طلاقاً أخرى فلا فائدة في تعجيل الطلاق قبل الحنث (و) كحلفه على ترك وطئها بـ (صوم) في زمن معين كرجب بأن قال ان وطئتك فعلى صوم رجب (لم يأت) زمنه المعين اذ لو صام شهر قبله ووطئها وجاء رجب لازمه صومه (و) كحلفه على ترك وطئها بـ (عتق) (ارقيق غير معين) اذ لو أعتق ولومائة رقيق ثم وطئها لازمه عتق رقيقة أخرى وجواب ان لم تكن يمينة مما تكفر الخ (ف) الفية فيما ذكر (الوعد) بالوطء اذا زال للمانع لا بالوطء لتعذر به المرض والسجن ولا بالطلاق والعتق والصوم وما ذكر معه اذ لو فعله أعاده مرة أخرى فلا فائدة في فعله كما مر ومفهوم قوله فيه رجعة ان كان لم تكن فيه رجعة بأن كان قبل البناء أو بالغا للغاية فان الأيلاء ينحل عنه به وظاهر قوله وصوم لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكم كذلك وظاهره انه اذا أتى لا يكون الحكم كذلك أى والحكم في الأول لا يصوم حتى يطأ وفي الثاني (٣٧٠) اذا انقضى قبل وطئه لا شيء عليه لانه معين فات (و) اذا تم أجل الأيلاء

والمولى غائب وقامت الزوجة المولى منها وطلبت الفية (بث) أى أرسل (ل) الزوج المولى (القائب) للعلوم موضعه ان كانت المسافة بين البلدين أقل من شهرين بل (وان) كانت متلبسة (بشهرين)

والأمر بالطلاق وإلا طلق عليه وفيته المريض والجُبُوس عما يتحل به وان لم تكن يمينة مما تكفر قبله كطلاق فيه رجعة فيها أو في غيرها وصوم لم يأت وعتق غير معين فالوعد وبعث للنائب وان بشهرين ولها العود إن رزيت وتيم رجعت إن انحل وإلا لنت وان أبى الفية في إن وطئت إحداهما فلا أخرى طالق الحاكم إحداهما وفيها فيمين حلف لا يطأ واستثنى أنه مولى ومحل على ما إذا رُفِعَ ولم تُصدَّقْ وأورد لو كفر عنها ولم تُصدَّقْ وفرق بشدة

المال

وفهم من البالغة على الشهرين عدم البعث لمن هو على أكثر منهما فلها طلب الطلاق بلا بعث له وهو كذلك كالحاد ذلك اذا جهل موضعه لانه مفقود ولا ايلاء مع الفقد (ولها) أى الزوجة المولى منها (العود) أى الرجوع للقيام بالايلاء (ان) كانت (رضيت) أولاً باسقاط حقها فعود لحقها وتطلب الفية متى شئت من غير استثناء أجل لانه أمر لا يصبر النساء عنه غالباً (و) اذا طلق المولى أو طلق الحاكم عليه فهو طلاق رجعى فان راجعها في عدتها (تم رجعتها ان انحل) ايلاؤه بوطئها فيها أو تكفيره أو انقضاء أجل الأيلاء أو تعجيل مقتضى الحنث (والا) أى وان لم تنحل ايلاؤه بشئ مما تقدم (لغت) أى بطلت رجعته (وان أبى) الزوج (الفية) أى وطء زوجته (في) قوله لزوجتيه (ان وطئت احداً كما فالأخرى طالق) وامتنع من وطئها خوفاً من الطلاق (طلق الحاكم) عليه (احداً) بالقرعة عند المصنف وجبره على طلاق احدها بمشيئته عند ابن عبد السلام وباجتهاد الحاكم عند البساط واستظهره ابن عرفة (وفيها) أى المدونة عن الامام رضى الله تعالى عنه (فيمين حلف) بالله تعالى (لا يطأ) زوجته أكثر من أربعة أشهر (واستثنى) بأن شاء الله تعالى (أنه مولى) من زوجته وله وطؤها بلا تكفير واستشكل من وجهين أحدهما كيف يكون مولياً مع الاستثناء وهو حل لليمين أو رافع للكفارة الثاني كيف يكون مولياً بطلاقها بلا تكفير فأشار المصنف لدفع الأول لتصريحه به فقال (وجملت) أى المدونة لدفع استشكل كونه مولياً مع استثناءه (على ما إذا رُفِعَ) للحاكم (ولم تصدقه) الزوجة في دعواه انه أراد بالاستثناء حل اليمين وأما أراد التبرك بدليل امتناعه من الوطء فان كان مستثنياً أو صدقته فلا يكون مولياً (وأورد) على هذا الحمل قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه في مسألة أخرى وهى (لو) حلف بالله تعالى لا يطؤها ثم (كفر عنها) أى عن يمين الأيلاء بعد تمام الأجل واستمر تاركاً وطئها (ولم تصدقه) الزوجة في أن الكفارة عنها وادعت انها عن يمين أخرى ان الأيلاء تنحل عنه وهذا يقتضى انحلال الأيلاء عنه في السابقة أيضاً وعدمه في هذه اذ لا فرق بينهما (وفرقت بشدة) أى

صعوبة وعزة (المال) على النفس اذهوشقيق الروح و به قوام البدن (و بأن الاستثناء يحتمل غير الحل) اجتمعا لظاهر كالتبرك واحتمال الكفارة عن عین أخرى غير ظاهر و فرق ابن عبد السلام بأن المكفر أتى بأشد الأمور على النفس وهو بذل المال أو الصوم فكان أقوى في رفع التهمة من الاستثناء ﴿ باب ﴾ في الظهار وأحكامه وما يتعلق به وهو مأخوذ من الظاهر لأن الوطء ركوب وهو في الغالب على الظاهر وعرفه المصنف بقوله (تشبيه المسلم المكف من تحل) زوجة كانت أو أمة كانت على كأمي أو ظهر أمي (أو جزأها) أي من تحل كيدك على كأمي أو كيد أمي وأراد من تحل أصالة وإن حرمت لعرض حيض أو نفاس أو أحرام أو اعتكاف أو طلاق رجعي وصلة تشبيه (بظهر) شخص (محرم) فخرج تشبيه المسلم المكف من تحل بغير هذا كالحزير والميتة والدم فليس ظهرا (أو جزئه) أي الحرم غير الظاهر كانت أو وجهك على كرأس أخى وخبر تشبيه (ظهار) فشمحل تشبيه كل من تحل بكل من تحرم كانت كأمي وتشبيه كل من تحل بجزء من تحرم كانت كظهر أمي وتشبيه جزء من تحل بكل من تحرم كظهر كأمي وتشبيه جزء من تحل بجزء من تحرم كظهر كأمي (وتوقف) الظهار أي لزومه على حصول المعلق عليه (ان تعلق) الظهار على حصول شيء مستقبلي يمكن غير محقق ولا غالب يمكن الصبر عنه كتعليقه (بكمشيتها) أي الزوجة كقوله أنت على كظهر أمي ان شئت (وهو) أي الظهار المعلق بمشيتها (بيدها) أي تتصرف بالمجلس وبعده (مالم توقف) على يد حاكم أو جماعة المسلمين فان وقفت فليس لها التأخير وإنما لها امضاء ما بيدها حالا أو تركه (و) ان علقه (بشيء) مستقبلي (محقق) حصوله كان طلعت الشمس من مشرقها غدا فأنت على كظهر أمي أو علقه على زمان يبلغه عمرهما غالبا (تنجز) أي انعقد ولزم (٣٧١) الظهار بمجرد تعليقه كاطلاق (و) ان فيده (بوقت) كانت على كظهر أمي في هذا الشهر أو شهرا (تأبد) كالطلاق فيلغى تقييده

و يصير مظاهرا أبدا للوجود سبب الكفارة فلا ينحل بغيرها (أو) علقه (بعدم زواج) لأن لم أتزوج عليك فأنت على كظهر أمي (فعند الإياس) من الزواج بموت

المال و بأن الاستثناء يحتمل غير الحل

﴿ باب ﴾

تَشْبِيهُ الْمُسْلِمِ الْمَكْفِّ مَنْ تَحَلَّى أَوْ جُزْأَهَا بِظَهْرٍ حَرَّمَ أَوْ جُزْئُهُ ظَهْرًا وَتَوَقَّفَ أَنْ تَمْلُقَ بِكَمَشِيَّتِهَا وَهُوَ بِيَدِهَا مَالٌ تَوَقَّفَ وَبِمَحْقَقٍ تَنْجِزُ وَبَوَقْتٍ تَأْبُدُ أَوْ بِمَدَمٍ زَوَاجٍ فَعِنْدَ الْإِيَّاسِ أَوْ الْعَزِيمَةِ وَلَمْ يَصْحَ فِي الْمَلْقِ تَقْدِيمُ كِفَارَتِهِ قَبْلَ لَزُومِهِ وَصَحَّ مِنْ رَجْعِيَّةٍ وَمُدْبَرَةٍ وَمُحْرَمَةٍ وَمَجْوسِيٍّ أَسْلَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَرِثَاءَ لَا مُكَاتَبَةَ وَلَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصْحِ وَفِي صِحَّتِهِ

مرأة معينة حلف ليرتزوجها يكون مظاهرا من زوجته أو اتفقا لها المكان لا يعلمه ويكون اليأس أيضا بانقضاء المدة التي عينها للزواج فيها وبهرمه المانع وطأه اذ يصير زواجه حينئذ كعدمه ويمنع من زوجته بمجرد اليقين ونص الباجي على ان الظهار كالطلاق وأنه يحرم عليه الوطء اذا كانت يمينه على حنث ويدخل عليه الايلاء ويضرب له الأجل من يوم الرفع (أو) عند (العزيمة) على عدم الزواج يكون مظاهرا من زوجته ويدخل عليه الايلاء ويؤجل من يوم الرفع واعترض على المصنف في قوله أو العزيمة فانه لم يذكر الحنث بالعزيمة غير ابن شاس وابن الحاجب ولا حاجة في كلام القرافي في كفاية اليبس لانه تبع ابن شاس مقلد له وفي نقل الخطاب عن سماع أي زيد عند قوله وتعددت الكفارة ان عادم ظاهرا ما يدل على عدم الحنث بها فانه قال فيمن قال أنت على كظهر أمي ان لم أتزوج عليك انه اذا صام أياما من الكفارة ثم أراد أن يبر بالزواج سقطت عنه الكفارة اذا تزوج فسقوطها عنه بعد فعل بعضها المفيد للعزم على الضد فيفيد أن الحنث لا يقع بالعزم (ولم يصح في) الظهار (المعلق) بصيغة بر كإن قلت زيدا فأنت على كظهر أمي (تقديم كفارة قبل لزومه) وانقاده بكلام زيد لانه لا ينعقد ولا يلزم قبله (وصح) الظهار (من) مطلقة (رجعية) لانها كالزوجة (و) (صح من) مدبرة (و) من زوجة (محرمه) بحج أو عمة (و) (صح من) (مجوسي أسلم) ثم ظاهر بدليل قوله تشبيه المسلم من زوجته المحوسية (ثم أسلمت) الزوجة بعد ظهاره منها بالقرب كشهر كما هو ظاهر المدونة والبيان (و) (صح من) زوجة (رثاء) هذا مذهب المدونة ولانها افترض عليه وان كان في صحته منها ومن نحوها الخلاف في صحته قال ابن رشد فان امتنع الوطء على كل حال كالرثاء والشيخ القافى ففي لزوم الظهار اختلاف فمن ذهب الى انه يحرم الاستمتاع مطلقا ألزمت الظهار ومن ذهب الى انه يحرم الوطء فقط لم يلزمه الظهار اهـ (لا) يصح الظهار في أمة (مكاتبة) لحرمة وطئها ان أدت كتابتها بل (ولو عجزت) بعد الظهار منها (على الاصح) عند غير واحد (وفي صحته) أي

الظهار (من كجبوب) وخصي وشيخ فان عند ابن القاسم والعراقيين وعدم صحته عند أصبغ وسحنون وابن زياد (تأويلان) منشورهما اقتضاء تحريم الظهار الوطء فقط أو اقتضاؤه تحريم الاستمتاع مطلقا (وصريحه) أى الظهار مصور بلفظ مشتمل على تشبيهه من تحل (بظهر) امرأة (مؤيد تحريمها) على المظاهر بنسب أو رضاع أو صهر كأنث على ظهر أمي أى نسباً أو رضاعاً أو أم زوجتي (أو عضوها أو ظهر ذكر) ضوا به لا عضوها أو ظهر ذكر بالنفي فليس من الصريح على الصحيح بل من كنياته فان جعل كل عضو من المؤيد تحريمها في الصراحة كالظهار خلاف للشهور وكذا ظهر الذكر على القول بأنه ظهار لم يعرف أنه من الصريح (ولا ينصرف) صريح الظهار عنه (لطلاق) بحيث يصير طلاقاً فقط رواه ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهم فان نوى به الطلاق لم يكن طلاقاً في الفتوى (وهل يؤخذ) الزوج (بالطلاق معه) أى الظهار (إذا نواه) أى الطلاق بصريح الظهار (مع قيام البينة) أى في القضاء الظهار لفظه والطلاق لنيته وهى رواية عيسى عن ابن القاسم وتأول ابن رشد المدونة عليها فتزومه الثلاث ولا يقبل منه نية مادونها خلافاً لسحنون أو يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان وشبهه في التأويلين فقال (ك) قوله لزوجه (أنت حرام) على (كظهر أمي أو) أنت حرام على (كأمي) فهل يؤخذ بالطلاق مع الظهار إذا نوى به الطلاق فقط أو يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان) حذفه من الأول لدلالة هذا عليه وقوله أو كأمي ليس من الصريح لعدم اشتماله على الظهر فان لم ينو به الطلاق بأن نوى به الظهار فقط أو لم ينو شيئاً فظهار فقط باتفاق (وكنياته) أى الظهار المظاهر ما سقط منه الظهر أو المحرم أبداً (ك) قوله أنت ك (أمي أو أنت أمي) بحذف الكاف فيلزمه الظهار في كل حال (الاقتضاء الكرامة) لزوجه بتشبيهها (٣٧٢) بأمه في استحقاق التوفير والبر والطاعة فلا يلزمه الظهار (أو) أنت على

من كجبوب تأويلان وصريحه بظهر مؤيد تحريمها أو عضوها أو ظهر ذكر كراهية ولا ينصرف للطلاق وهل يؤخذ بالطلاق معه إذا نواه مع قيام البينة كانت حرام كظهر أمي أو كأمي تأويلان وكنيته كأمي أو أنت أمي إلا لقصد الكرامة أو كظهر أجنبية ونوى فيها في الطلاق فالبينات كانت كفلاً لأجنبية إلا أن ينويه مستفتى أو كأمي أو غلامى أو ككل شيء حرمه الكتاب ولزم بأى كلام نواه به لا بأن وطئت أمي أو لا أعود لمسك حتى أمس أمي أو لا أراجعك حتى أراجع أمي فلا شيء عليه وتعددت الكفارة

(كظهر) امرأة (أجنبية ونوى) أى قبلت نيته (فيها) أى الكنية للظاهرة (في الطلاق) في الفتوى والقضاء فان نواه بها (فالبينات) أى الطلاق الثلاث تلزمه بها في المدخول بها ولو نوى أقل منه وفى غير المدخول بها

الا أن ينوى أقل منها وقال سحنون تقبل نية الأقل حتى في المدخول بها واستظهره ابن رشد وشبهه في لزوم البينات فقال ان (ك) قوله لزوجه (أنت كفلاً) كناية عن اسم امرأة كهنند (الأجنبية) من الزوج أى ليست محرمة ولا حليلته فتزومه الثلاث في المدخول بها وغيرها في كل حال (الأن ينويه) أى الظهار بقوله أنت كفلاً لأجنبية زوج (مستفتى) فيلزمه الظهار فقط في المدخول بها وغيرها ومفهوم مستفتى لزوم الظهار مع الثلاث في القضاء وهو كذلك فان تزوجها بعد زوج فلا يقر بها حتى يكفر (أو) قوله أنت على (كأمي أو غلامى) ابن يونس ابن القاسم ان قال أنت على كظهر أبى أو غلامى فهو مظاهر وقال ابن حبيب لا يلزمه ظهار ولا طلاق وانه لمسكر من القول قال ابن حبيب وان قال أنت على كأمي أو غلامى فهو تحريم اهـ (أو ككل شيء حرمه الكتاب) فالبينات يلزمه بكل صيغة من هذه الصيغ في المدخول بها كغيرها إلا أن ينوى أقل فما يظهر (ولزم) الظهار (بأى كلام) لا حكم له في نفسه نحو كلى أو أشرى أو أخرجى أو أسقى (نواه به) وهذه هى الكنية الحفية ابن عرفة وكنيته الحفية ما معناه مبين له وأز يدمنه ان لم يوجب معناه حكماً اعتبر في الظهار فقط كاستغنى الماء أو الأفعيت في معناه وفي الظهار كأنث طالق قال ابن القاسم من قال لا مراة أنت طالق وأراد به الظهار لزمه باقراره والطلاق بظاهر لفظه وفي المدونة كل كلام نوى به الظهار ظهار (لا) يلزمه طلاق ولا ظهار (ب) قوله (ان وطئت وطئت أمي) ولم ينو به طلاقاً ولا ظهاراً قل ابن عبد السلام والمصنف عن النوادر ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم من قال لماريته لا أعود لمسك حتى أمس أمي لا شيء عليه (أو) قوله لزوجه أو أمته (لا أعود لمسك حتى أمس أمي) لا شيء عليه ابن رشد لانه كقوله لا أمسك أبداً قال عب ينبغي تقييده بما اذا لم ينو به طلاقاً ولا ظهاراً قياساً على التى قبلها (أو) قوله لزوجه المطلقة طلاقاً رجعياً (لا أراجعك حتى أراجع أمي فلا شيء عليه) أى القائل في الصيغ الثلاث إلا أن ينوى به ظهاراً أو طلاقاً فيلزمه ما نواه (وتعددت الكفارة) على المظاهر

(ان عاد) بوطء أو تكفير (ثم ظاهر) من التي ظاهر منها أولا بأن قال لها أنت على كظهر أمي ثم وطئها أو كفر ثم قال لها أنت على كظهر أمي فلا يقر بها حتى يكفر فإن وطئها أو كفر ثم قال لها ذلك لزمته كفارة ثالثة وهكذا وأما ان عاد بالعزم على الوطء ولم يوطأ ولم يكفر ثم ظاهر فلا تعدد الكفارة عليه على المعتمد فلو قال ان وطئ أو كفر ثم ظاهر لكان أظهر (أو) أي وتعددت الكفارة ان (قال) الزوج (الأربع) زوجات له (من دخلت) منكن (أو كل من دخلت أو أتسكن) دخلت فهي على كظهر أختي فكل من دخلت فعليه لها كفارة لتعلق الظهار بكل واحدة منهم لانه حكم على عام وهو كلية محكوم فيها على كل فرد فكانه قال ان دخلت فلانة فهي الح وان دخلت فلانة الأخرى فهي الح وهكذا حتى ينتهين (لا) تعدد الكفارة ان قال لأربع نسوة أجنبيات (ان تزوجتكن) فأتين على كظهر أمي ثم تزوجهن في عقد واحد أو عقد دفعليه كفارة واحدة فان تزوج واحدة منهم فلا يقر بها حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلا شيء عليه لاحتلال ظهارة بالكفارة الأولى ابن عرفة وفيها من قال لأربع نسوة ان تزوجتكن فأتين على كظهر أمي لزمه الظهار فيمن تزوج منهم فان تزوج واحدة منهم وكفر سقط ظهاره في جميعهن فان لم يكفر ووطئها أو مات فلا تلامه كفارة ثم ان تزوج من الباقيات فلا يقر بها حتى يكفر وان وطئها تعينت الكفارة ولا يسقط ظهاره إلا بكفارة واحدة في جميعهن (أو) أي ولا تعددان قال (كل امرأة) أتزوجها فهي على كظهر أمي فتلامه كفارة واحدة في أول من يتزوجها ولا شيء عليه فيمن يتزوجها بعدها والفرق بين الطلاق الذي عم النساء فلم يلزم والظهار ان له في الثاني مخرجا بالكفارة دون الطلاق وكفته كفارة واحدة لان الظهار كمين بالله تعالى في أن كفارة واحدة كفارة عن الجميع (أو) أي ولا تعددان (ظاهر من نسائه) الأربع بصيغة واحدة بأن قال لمن أتيت على كظهر أمي فان كفر عن واحدة منهم جهلا منه أجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفاقا (أو) أي ولا تعددان (كرره) أي الظهار لواحدة بدون تعليق ولو في مجالس أولا كبر من واحدة في مجلس (٣٧٣) أو مجالس ولم يفرد كل واحدة بخطاب

فان أفرد كل واحدة بخطاب في مجلس أو مجالس تعددت هذا هو الذي تدل عليه المدونة وشرح أبي الحسن عليها ونصها ومن تظاهر من أربع

إِنْ عَادَ ثُمَّ ظَاهَرَ أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ مِّنْ دَخَلَتْ أَوْ كُلُّ مِّنْ دَخَلَتْ أَوْ أَتَيْتُكُنَّ لَا إِنْ تَزَوَّجْتُكُنَّ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ أَوْ ظَاهَرَ مِنْ نِّسَائِهِ أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ عَلَّقَهُ بِمُتَّحِدٍ إِلَّا أَنْ يَنْبُوَ كَفَّارَاتٍ فَتَلَزُمُهُ وَلَهُ الْمَسُّ بَعْدَ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ وَحَرَّمَ قَبْلَهَا الْإِسْتِمْتَاعُ وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ وَوَجِبَ إِنْ خَافَتْهُ رَفْعُهَا لِلْحَاكِمِ وَجَازَ كَوْنُهُ مَعَهَا إِنْ أَمِنَ

نسوة في كلمة واحدة تجزئه كفارة وان تظاهر منهم في مجالس مختلفة أو في مجلس واحد وخاطب كل واحدة منهم بالظهار دون الأخرى حتى أتى على الأربع أو قال لاحدى امرأته أنت على كظهر أمي ثم قال لأخرى وأنت مثلها فعليه في ذلك كله لكل واحدة منهم كفارة ابن يونس ومن تظاهر من أربع نسوة في كلمة فكفارة واحدة تجزئه وان تظاهر منهم في مجالس مختلفة ففي كل واحدة كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة أنت على كظهر أمي ثم قال لأخرى وأنت على كظهر أمي حتى أتى على الأربع فعليه لكل واحدة كفارة (أو) أي لا تعدد إن (علقه) أي الظهار متكررا (بشيء) (متحد) كقوله ان ليست هذا الثوب فأنت على كظهر أمي ان ليست أنت على كظهر أمي ان أكلت هذا الرغيف فأنت على كظهر أمي ثم ان فعلت الخافق عليه فان الكفارة تعدد ان حدث ثانيا بعد اخراج الأولى ولا ينوي وكذا قبل اخراجها على ظاهر المدونة (الآن ينوي) المظاهر بالمكرر (كفارات فتلامه) في جميع المسائل المتقدمة التي فيها كفارة واحدة فمحل لزوم كفارة واحدة حيث لم ينو كفارات ولا تعددت عليه (و) من تعددت الكفارة عليه في امرأة واحدة يجوز (له المس) بوطء أو غيره (بعد) اخراج كفارة (واحدة) عنها (على الأرجح) عند ابن يونس (وحرم) على المظاهر (قبل) تكميلها (الاستمتاع) بالمظاهر منها ولو بمقدمة جماع وظاهر المصنف ولو عجز عن جميع أنواعها وهو كذلك قال ابن عرفة نقل ابن القطان ان الاجماع على ان المظاهر اذا لم يجد الرقبة ولم ينطق الصوم ولم يجد الاطعام لا يوطأ زوجته حتى يجد واحدا منها الا الثوري وابن صالح فانهما قال لا يوطأها بلا كفارة (وعليها) أي المظاهر منها وجوبا (منعته) من استمتاعها بها قبلها لأن تمكينه منه اعانة على معصية (ووجب) عليها (ان خافته) أي استمتاع المظاهر بها قبلها وعجزت عن منعه منه بنفسها (رفعها) أمرها (للحاكم) ليعينه منها (وجاز كونه) أي المظاهر (معها) أي المظاهر منها في بيت ودخوله عليها بلا استئذان لانها زوجته لم تطلق (ان أمن) عليها من استمتاعها بها قبلها وله نظر وجهها واطرافها بلا قصد لذة

لا لصدرها وفيها ولا لشعرها أى بلا فصللة وقيل يجوز قاله في الشامل (وسقط) تعليق الظهار (ان تعلق) بشيء (ولم يتجز) أى يحصل ما غلق الظهار عليه وصلة سقط (بالطلاق الثلاث) وكذا بالواحدة البائنة فان قال طلاقا دخلت الدار فانت على كظهر أمي ثم طلقها ثلاثا أو قال لها أنت بائنة أو طلقتك واحدة بائنة قبل دخول الدار سقط عنه تعليق الظهار فاذا تزوجها بعد زوج ودخلت فلا ظهار عليه لزوال العصمة للمعلق فيها وهذه عصمة أخرى وأولى ان فعلت المحلوف عليه حال يتيوتها ومفهوم لم يتجز أنه لو تنجز بحصول المعلق عليه قبل طلاقها ثلاثا ثم طلقها ثلاثا فلا يسقط الظهار به فاذا تزوجها بعد زوج فلا يقر بها حتى يكفر (أو تأخر) الظهار عن الطلاق الثلاث أى لم ينقصد لعدم وجود محل وهى العصمة (ك) قوله لزوجه (أنت طالق ثلاثا) أو واحدة بائنة (وأنت على كظهر أمي) فاذا تزوجها بعد زوج فلا ظهار عليه وشبه في السقوط فقال (كقوله) زوجة (غير مدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أمي) لأنها بائنة بمجرد تطلقها فلا يجد الظهار محلا فان عقد عليها فلا ظهار عليه (لا) يسقط الظهار (ان تقدم) على الطلاق الثلاث كقوله أنت على كظهر أمي وأنت طالق ثلاثا فان تزوجها بعد زوج فلا يقر بها حتى يكفر (أو صاحب) الظهار الطلاق في الوقوع (ك) قوله لأجنبية (ان) تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أمي) فان عقد عليها طلقت ثلاثا وصارت مظاهرا منها فان تزوجها بعد زوج فلا يقر بها حتى يكفر (وان عرض عليه نكاح امرأة) ليتزوجها (فقال هي أمي) قوله هذا (ظهار) معلق على العقد عليها بقرينة البساط ان نواه أو لم تكن له نية فكأنه قال ان تزوجتها فبى كأمي فان تزوجها فهو مظاهر منها فلا يقر بها حتى يكفر فان أراد وصفها بالكبر أو الكراهة فلا ظهار عليه (وتجب) كفارة الظهار وجوباً موسعاً بالالسقوط (بالعود) للمظاهر منها (وتتجزم) أى تتخذ الكفارة في ذمة المظاهر (بالوطء) للظاهر منها ولو ناسيا (٣٧٤) فلا تسقط عنه بموت ولا فراق (وتجب بالعود) أعاده ليرتب عليه قوله

وسقط إن تعلق ولم يتجز بالطلاق الثلاث أو تأخر كأنك طالق ثلاثا وأنت على كظهر أمي كقوله لغير مدخول بها أنت طالق وأنت على كظهر أمي لا إن تقدم أو صاحب كان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا وأنت على كظهر أمي وإن عرض عليه نكاح امرأة فقال هي أمي فظهار وتنجزم بالوطء وتجب بالعود ولا تجزى قبله وهل هو العزم على الوطء أو مع الإمساك تأويلان وخلاف وسقط إن لم يطقا بطلاقها وموتها وهل تجزى إن أنما

(ولا تجزى) أى لا تصح (قبله) أى العود لأنه لو حذفه لتوهم ان الضمير للوطء وليس بمراد وفي بعض النسخ وتجب بالعود ولا تجزى قبله وتتجزم بالوطء وهى أحسن واختلفوا في تفسير العود فقال ابن

تأويلان

زررقون تحصيل المذهب في العودة في كونها ارادة الوطء فان أجمع عليه وجبت الكفارة

ولو مات أو طلقها أو ارادته مع دوام العصمة فان أجمع عليه ثم سقطت العصمة بموت أو طلاق سقطت الكفارة ونحو قول ابن زريقون قول ابن رشد أصح الأقاويل وأجراها على القياس وأتبعها لظاهر القرآن قول مالك رضى الله تعالى عنه في المدونة الذى عليه جماعة أصحابه ان العودة هى ارادة الوطء مع استدامة العصمة فمتى انفرد أحدهما دون الآخر فلا تجب الكفارة وقال ابن رشد أيضاً في معارج القاسم ان أجمع على امساك زوجته فصام فمات أو طلقها لا أرى عليه إتمامها ما نصه قوله صحيح على المشهور ان العودة ارادة الوطء والاجماع عليه مع استدامة العصمة فان انفرد أحدهما فلا تجب الكفارة بل لا تجزئه ان فعلها غير عازم على الوطء ولا يجمع عليه فالكفارة على هذا القول تصح بالعزم على الوطء والاجماع عليه ولا تجب الا بالوطء (وهل هو) أى العود (العزم على الوطء) للمظاهر منها فقط سواء عزم على امساكها أو على تطلقها أولم يعزم على شيء منهما (أو) هو العزم على الوطء (مع) العزم (على) (الامساك) للمظاهر منها في عصمته (تأويلان) للمدونة الأولى لابن رشد والثاني لعباض (وخلاف) أى قولان مشهوران قال في الشامل وفي العود أر بع روايات العزم على الوطء أو مع الامساك وشهر وتوالت المدونة عليهما أو الامساك وحده أو الوطء نفسه وضعت اه (وسقطت) الكفارة عمن عاد بنية الوطء فقط أو مع نية الامساك (ان لم يطقا) المظاهر المظاهر منها وصلة سقطت (ب) سبب (طلاقها) أى المظاهر منها البائن لا الرجعى إلا أن تنقضى غدته والمراد بسقوطها انه لا يخاطب بها مادامت بائنا منه فان تزوجها فلا يقر بها حتى يكفر (و) سقطت الكفارة (بموتها) أى الزوجة بعد العود وقبل اخراج الكفارة وكذا بموته قبل وطئها فيها (و) لو شرع المظاهر الذى عاد في الكفارة ثم طلق المظاهر منها طلاقاً بائناً في أنساها وأتمها بعده (هل تجزى) الكفارة المظاهر (ان أنما) بعد ابانة المظاهر منها فاذا تزوجها فيجوز له وطؤها بلا كفارة أخرى أو لا تجزى فان تزوجها فلا يقر بها حتى يكفر

(تأويلان) محلهما ان كان الطلاق بائنا أو رجعيا انقضت عدته أو لم تنقض ولم ينوار تجاعها قبل إتمام الكفارة فان أتمها فيها نأويا رجعتها وعازما على وطئها أجزأت انفقا (وهي) أى الكفارة ثلاثة أنواع مرتبة أولها (اعتاق رقبة) أى ذات فـ (لا) يحزى اعتاق (جنين) لأنه لا يسمى رقبة واستأنف استثنافا بيانيا فقال (و) ان أعتق جنينا (عتق) أى صار الجنين حرا (بعد وضعه) لتشوف الشارع للحرية أى نفذ العتق السابق فيه لانه يحتاج لاستئناف عتق الآن ابن عبد السلام قول ابن الحاجب لو أعتق جنينا عتق ولم يجزه أقرب من قولها يعتق بعد اذا وضعته لأن ظاهر كلامه انه يعتق حين عتقه وعبارتها تدل على ان عتقه حين وضعه فيقال على هذا اذا وضعته صار رقبة وعتقه حينئذ عن الكفارة فيجزئه ولكن لا يخفى عليك الجواب عن هذا اذ معنى قول المدونة يعتق بعد اذا وضعته نفوذ عتقه السابق (و) لا يجزى واعتاق رقيق غائب عن الظاهر (منقطع خبره) لا يدري أحي هو أم ميت وعلى تقدير حياته أسلم أم لا لأنه ليس رقبة محقة فان علم ولو بعد عتقه انه كان بصفة من يعتق عن الظاهر أجزأ بخلاف الجنين فلا يجزى ولو ولد بصفة من يعتق لأنه لم يكن رقبة حين عتقه ووصف رقبة (مؤمنة) ابن يونس لما ذكر الله سبحانه وتعالى في كفارة القتل مؤمنة كان كذلك في كفارة الظاهر وغيره من الكفارات حملا للمطلق على المقيد ولأن القصد القرية والكفر بنا فيها (وفي) اجزاء اعتاق الرقيق (العجمي) أى المحوسى مطلقا والكتابي الصغير عن الظاهر وعدم اجزائه (تأويلان) لقول المدونة ويجزى وعتق الصغير والأعجمي في كفارة الظاهر ان كان من قصر النفقة قال مالك رضى الله تعالى عنه ومن صلى وصام أحب الى اه قال سحنون معنى الأعجمي الذى أجاب الى الاسلام وفسره بهذا في غير المدونة وبه فسرهما ابن اللباد وابن أبى زمنين وغيرهما (و) على القول باجزاء اعتاق الأعجمي فان أعتقه عن ظهاره فـ (في الوقف) للظاهر عن وطء المظاهر منها (حتى يسلم) الأعجمي بالفعل احتياطا للفرج (٣٧٥) فان مات قبل اسلامه لم يجزه حكاه ابن

يونس عن بعض أصحابه بلفظ يقضى على قول ابن القاسم وعدمه لكونه على دين مشركه ويجزى على الاسلام ولا يأباه غالبا (قولان) البنائى صوابه تردد لانه للمتأخرين لعدم

تأويلان وهي إعتاق رَقَبَةٍ لَا جَنِينَ وَعَتَقَ بَعْدَ وَضْعِهِ وَمُنْقَطِعُ خَبَرُهُ مُؤْمَنَةٌ وَفِي الْمَعْجَمِيِّ تَأْوِيلَانِ وَفِي الْوَقْفِ حَتَّى يُسَلَّمَ قَوْلَانِ سَلِيمَةٌ عَنْ قِطْعٍ لِصَبْعٍ وَعَمَى وَبَكْمٍ وَجُنُونٍ وَإِنْ قُلَّ وَبَرَضٌ مُشْرِفٍ وَقِطْعٌ أُذُنَيْنِ وَصَمَمَ وَهَرَمَ وَعَرَجَ شَدِيدَيْنِ وَجَذَامٍ وَبَرَصٍ وَفَلَجٍ بَلَا شَوْبٍ عَوْضٍ لَا مُشْتَرَى لِلْعِتْقِ وَحُرْرَةٌ لَهُ لَا مَنْ يَمْتَقُّ عَلَيْهِ وَفِي إِنْ اشْتَرَيْتَهُ فَهُوَ عَنْ ظَهَائِرِ تَأْوِيلَانِ

نص المتقدمين الثاني لابن يونس والأول لبعض أصحابه وعبارة الشامل وعلى الأصح فهل يوقف عن امرائه حتى يسلم الأعجمي أو ان مات ولم يسلم لم يجزه أوله وطؤها ويجزئه ان مات قولان (سليمة) أى الرقبة المؤمنة (عن قطع إصبع) وأولى أكثر ولو بآفة وتعبيره بقطع يفيد ان نقصه خلقة لا يضر ونظر فيه البساطى (و) سليمة من (عمى) وغشاوة لا يبصر معها الا بعسر لاختفية فلا تشتط السلامة منها (و) سليمة من (بك) أى خرس (و) سليمة من (جنون) ان كثر بل (وان قل) كمرة في شهر (و) سليمة من (مرض مشرف) أى مقرب من الموت لشدة ومفهومة عدم اشتراط السلامة من مرض غير مشرف وهو كذلك (و) سليمة من (قطع أذنين) أو أذن واحدة وسواء كان القطع من أصلهما أو من أطرافهما (و) سليمة من (صمم) أى عدم سمع أو ثقله جدا (و) سليمة من (هرم) بفتح الهاء والراء (و) سليمة من (عرج شديد) نعم هرم وعرج ومفهومة ان الخفيفين لا تشتط السلامة منهما (و) سليمة من (جذام) قليل وأولى الكثير (و) سليمة من (برص) وان قل (و) سليمة من (فلاج) أى يئس شق حال كون الرقبة (بلا شوب عوض) في ذمة الرقيق بأن يعتقه عن ظهاره ودينار في ذمته يدفعه بعد نحو شهر وأما عتقه عن ظهار بشرط أخذ دينار مثلا بيده فيجزئه لأن له انتزاعه (لا) يجزى وعتق رقيق (مشتري) بشرط كون شرائه (للعتق) عن ظهار لشوب العوض لتقدير ترك البائع بعض منه في نظير رضا المشتري بشرط عتقه ونعت رقبة (بحررة) أى معتقة (له) أى الظهار (لا) يجزى عتق (من يعتق عليه) أى المظاهر بمجرد ملكه لقرابته كأصله وفرعه وحاشيته القرية أو تعليق عتقه على شرائه نحو ان اشتريته فهو حر لأن عتقه للقرابة أو التعليق للظهار (و) ان قال المظاهر (في ان اشتريته) أى هذا الرقيق المعين (فهو حر عن ظهاري) ثم اشتراه وأعتقه عن ظهاره ففي اجزاء عتقه عنه وعدمه (تأويلان) البنائى موضوع المسألة عند الأئمة من لاسبب فيه للعتق الا التعليق المذكور وعبارة المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يجزئه ان يعتق عبدا قال ان اشتريته فهو حر فان اشتراه وهو مظاهر فلا يجزئه اه ابن المواز عن ابن القاسم ولو قال ان اشتريته فلا نافه وحر عن

ظهارى فاشترأ فهو يجزئه اه (و) بلاشوب (العنق) فهو عطف على عوض وفي بعض النسخ وعنق بالتشكيك أى خالية عن مخالطة العنق لغير الظهار لعنقها له وذكر محترزه بقوله (لا) يجزى عنق (مكاتب ومدبر ونحوها) ممن فيه شائبة حرية كأم ولد وولدها من غير سيدها ومعتق لأجل عن الظهار أوجود شائبة الحرية في الجميع وهذا إذا عتق المكاتب أو المدرس سيده وأما ان اشترى الظاهر مكاتباً أو مدبراً وأعتقه عن ظهاره قلنا بعضى شرائه وعتقه كما صرح به المصنف في باب التدبير في قوله وفسخ بيعه ان لم يعتقه كالمكاتب فقيل يجزئه وقيل لا (أو) أى ولا يجزى ان (أعتق) المظاهر عن ظهاره (نصفاً) مثلاً من رقيق (فكمل) عتقه (عليه) من الحاكم (أو أعتقه) أى النصف الآخر باختياره لأن شرط الاجزاء عتق الرقبة دفعة واحدة (أو أعتق ثلاثاً) من الرقاب (عن أربع) من النساء ظاهر منهن أو اثنين عن ثلاث أو رقبة عن اثنين فلا يجوز له الاستمتاع بواحدة منهن حتى يعتق عن الباقي هذا اذا لم يقصد التشريك في كل رقبة فان قصد التشريك في كل رقبة فلا يجزى وان ساوى عدد الرقاب عدد النساء كأربع عن أربع أو زاد عليه كأربع عن ثلاث وان بين لكل امرأة رقبة أو أطلق حلل عند ابن القاسم لا عند أشهب (ويجزى) رقيق (أعور) أى عتقه عن الظهار لقيام العين الواحدة مقام العينين هذا مذهب المدونة (و) يجزى رقيق (مغصوب) من المظاهر لبقائه على ملكه وان لم يقدر على تحليصه من غاصبه (و) يجزى رقيق (مرهون) في دين على المظاهر (و) رقيق (جان) على نفس أو طرف أو مال (ان اقتديا) أى خلس للظاهر المرهون من مرتته والجاني من الجنى عليه فان لم يفتديا وأخذ المرتهن الرقيق في دينه أو بيع فيه وأخذ مستحق ارش الجناية الرقيق فلا يجزى عتقهما لانفساخه وصورة المسألة ان المرهون والجاني أعتقا عن الظهار قبل اقتدائهما فيجزى ان اقتديا بعد ذلك والا فلا (و) يجزى ذو (مرض وعرج) (٣٧٦) حفيين (الواو بمعنى أو) (و) يجزى مقطوع (أغلة) ولو من إبهام

على أحد قولين فيه
(و) يجزى ذو (جذع)
بفتح الجيم وسكون الدال
الهملة أى قطع (في أذن)
لم يوعى بها البناني الذي في
التهديب ويجزى الجذع
الخفيف كجذع أذن
(و) يجزى (عنق الغير)

وَالْعِنَقَ لَا مُكَاتِبَ وَمُدْبِرَ وَنَحْوَهُمَا أَوْ أَعْتَقَ نِصْفًا فَكَمَّلَ عَلَيْهِ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ
أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ أَرْبَعٍ وَيُجْزَى أَعْوَرٌ وَمَغْصُوبٌ وَمَرْهُونٌ وَجَانٌ إِنْ اقْتَدِيَا وَمَرَضٌ
وَعَرَجٌ خَفِيفَيْنِ وَأَنْمَلَةٌ وَجَذَعٌ فِي أُذُنٍ وَعِنَقُ الْغَيْرِ عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذُنْ إِنْ عَادَ
وَرَضِيَهُ وَكَرِهَ الْخَصِيَّ وَنُدِبَ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَصُومَ ثُمَّ لِمُسِيرِهِ عَنْهُ وَقَدْ الْأَدَاءُ لَا قَادِرٍ
وَإِنْ يَمْلِكُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ لِكَمْرَضٍ أَوْ مَنْصِبٍ أَوْ يَمْلِكُ رَقَبَةً فَقَطَّ ظَاهِرَ مِنْهَا ضَوْمٌ
شَهْرَيْنِ بِالْهَلَالِ مَنُوعَى التَّابِعِ وَالْكَفَّارَةِ وَتَمَّتِ الْأَوَّلُ إِنْ انْكَسَرَ

أى اعتاق غير المظاهر رقيقاً (عنه) أى عن المظاهر ان كان أذن له في اعتاقه عنه بل (ولو لم يأذن) المظاهر له فيه
(ان) كان المظاهر قد عاد بعزمه على وطء المظاهر منها أومع امساكها قبل عتق غيره عنه (ورضيه) أى عتق غيره عنه (وكره)
العبد (الخصي) أى اعتاقه عن الظهار وأولى المجبوب (وندى أن يصلى ويصوم) الرقيق الذى أريد عتقه عن الظهار فسر ابن القاسم
في المدونة قول مالك رضى الله تعالى عنه وعتق من صلى وصام أحب الى بقوله لا يدين عقل الاسلام بالصيام والصلاة وتتبعه ابن الحاجب
فقال ومن عقل الصلاة والصيام أولى (ثم لم) مظاهر (معسر عنه) أى الاعتاق وضمن معسر معنى عاجز عنه فعداه بعن وهو متعد بالباء
وهو من لم يقدر عليه (وقت الأداء) أى فعل الكفارة وهو مذهب المدونة وقيل وقت وجوبها وهو وقت العود على ظهار ما لا ين
القاسم في الموازية ان من ظاهر مؤمراً ولم يكفر حتى أعدم فصام ثم أيسر فانه يعتق واختلف هل هو على ظهاره فهو خلاف ما في المدونة
وهذا فهم اللخمى أو مؤول بالتدب وهذا فهم الباجى أو يلان (لا) يصح الصوم لظاهر (قادر) على الاعتاق وقت الأداء بملك ما لا يحتاج
اليه بل (وان) كانت قدرته عليه (بملك محتاج اليه) من رق أو غيره احتاج اليه (لكمريض) وهرم (أو منصب) وسكنى ونفقة على
نفسه ومن تلزمه نفقته فلا يترك له قوته ولا قوت من تلزمه نفقته لظن يسره لاتبائه بمنكر من القول وزور (أو) كانت قدرته على
الاعتاق (بملك رقبة فقط) أى لم يملك الاهى (ظاهر منها) فلا يجوز الاستمتاع بها حتى يعتقها عن ظهاره منها فان تزوجها بعد اعتاقها
جاز له الاستمتاع بها والمعطوف بـ (صوم شهرين) معتبرين (ب) رؤية (الهلال) ليلة احدى وثلاثين أو ليلة ثلاثين ان ابتداء أول ليلة
من الشهر الأول حال كونه (منوى التتابع) وجوباً لقوله تعالى متتابعين أى فعلا ونية فلا يكفي تتابعهما بدون نيته (و) (منوى) (الكفارة)
عن الظهار (وعم) (الشهر) (الأول ان انكسر) أى ابتداء الصوم بعدمضى يوم منه أو أكثر ومفعول ثم الثانى محذوف أى ثلاثين

يوماً وصلة ثم (من) الشهر (الثالث) متصلاً بآخر الثاني (والسيد) للعبد المظاهر (المنع) له من الصوم (إن أضر بخدمته) إن كان للخدمة (ولم يؤد خراجاً) الذي جعله عليه سيده كل يوم أو جمعة أو شهر لضعفه عن تحصيله بالصوم وقال ابن الماجشون ومن واقعته ليس له منعه منه لأنه من توابع النكاح الذي أذن له فيه ومفهوم الشرط أنه إن لم يضر بخدمته فليس له منعه منه وهو كذلك (وتعين) أي الصوم في كفارة الظهار (لدى الرق) أي الرقيق أي عليه وشمل المكاتب والمذبر والمعتق لأجل إذ لا ولاء له وهو لازم للاعتاق ونفى اللازم دليل على نفي ما زومه وحل تعين الصوم عليه إذا قدر عليه فإن عجز عنه أطعم إن أذن له سيده في الإطعام والانتظار قدرته على الصيام (و) تعين الصوم (لن) أي مظاهر حر (طوبى بالقيئة) أي كفارة الظهار (وقد التزم) قبل ظهاره أو بعده (عتق من) أي الرقيق الذي (بملكه) المظاهر (ل) تام (عشر سنين) مثلاً مما يبلغه عمره ظاهراً (وان) شرع المظاهر في الصوم لعجزه عن العتق و (أيسر) أي قدر المظاهر على العتق (فيه) أي الصوم (تعدى) على الصوم وجوباً في كل حال (الا أن يفسده) أي الصوم ولو في آخر يوم منه فیتعین تكفيره بالعتق ولو لم يعتمد أفساد الصوم (وندى العتق) أي الرجوع للتكفير به إن قدر عليه (في كاليومين) والثلاثة قبل طلوع فجر الرابع ومفهوم في اليومين أنه إن قدر عليه في اليوم الأول أو في ليلة الثاني قبل طلوع فجره يجب عليه الرجوع للتكفير بالعتق وهو كذلك البناني هذا وإن لم يكن منصوباً بعينه يؤخذ من كلام المدونة (ولو تكلفه) أي تكلف (العسر) الاعتاق عن ظهاره بأن استوهب ثمنه أو استدانه (جاز) أي أجزأ أو لدا قال في توضيحه لو قال أجزأ لكان أحسن (وانقطع تنابعه) أي الصوم (بوطء المظاهر منها) حال تكفيره عنها بالصوم ولو في آخر يوم (أو) بوطء (واحدة ممن) أي زوجات أو إماء مظاهر منهن تجزى (فيهن كفارة) واحدة بأن ظاهر منهن بكلمة واحدة (٣٧٧) بأن قال لمن أثنى على كظم رأسي

ان كان الوطء المذكور
نهاراً عامداً بل (وان)
حصل وطؤه المذكور
(ليلاً) حال كونه (ناسياً)
أو جاهلاً أو غافاً طائفاً
غير المظاهر منها واحتز
عن وطئه غير المظاهر منها
ليلاً فإنه لا يبطل صيامه

مِنَ الثَّالِثِ وَالسَّيِّدِ الْمَنْعُ إِن أْضَرَ بِخِدْمَتِهِ وَلَمْ يُوَدَّ خَوَاجَهُ وَتَعَيَّنَ لِلرَّقِّ وَإِنْ
طَوَّبَ بِالْقَيْئَةِ وَقَدْ التَزَّمَ عِتْقَ مَنْ يَمْلِكُهُ لِعَشْرِ سِنِينَ وَإِنْ أَيْسَرَ فِيهِ تَمَادَى إِلَّا
أَنْ يُفْسِدَهُ وَنُدِبَ الْعِتْقُ فِي كَالْيَوْمَيْنِ وَلَوْ تَكَلَّفَهُ الْمُسِيرُ جَاوَزَ وَانْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِوَطْءِ
الْمَظَاهِرِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْ فِيْهِنَّ كَفَّارَةٌ وَإِنْ لَيْلًا نَاسِيًا كَبُطْلَانِ الْإِطْعَامِ وَبِفِطْرِ
السَّفَرِ أَوْ بِمَرَضٍ هَاجَهُ لَا إِنْ لَمْ يَهْرَجْهُ كَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَكَرَاهٍ وَظَنٍّ غُرُوبٍ
وَفِيْهَا وَنَسْيَانٍ وَبِالْعِيْدِ إِنْ تَعَمَّدَهُ لَا جَهْلَهُ وَهَلْ

(٤٨ - جواهر الاكلیل - أول)

غير الصائم عنها فلا ينقطع صومه (كبطلان الإطعام) بوطء المظاهر منها أو واحدة ممن فيهن كفارة في اثنتائه ولو بقي منه إطعام مسكين واحد سواء كان الوطء عمداً أو نسياناً أو جهلاً أو غلطاً على المشهور وقال ابن الماجشون لا يبطل الإطعام مطلقاً واستثناهُ أحب إلى لأن الله تعالى إنما قال من قبل أن يتماسا في الاعتاق والصوم ولم يقل في الإطعام ولعل وجه المشهور قياس الإطعام على الاعتاق والصيام والحذف من المتأخر لدلالة المتقدم وقد يعارض الحذف من المتأخر للدلالة من المتقدم بأن ذكر القيد في شيئين وتركه من ثالث قرينة على عدم تقييده به خصوصاً في مقام البيان من الشارع (و) انقطع تنابع الصوم (بفطر) الصائم كفارة الظهار في (السفر) ولا يقاس على فطر رمضان فيه لأنها رخصة (أو) بفطر في السفر (بسبب) مرض هاجه أي السفر المرض ولو وهما (لا) يبطل بفطره في السفر بسبب مرض (ان) تحقق أن السفر (لم يهجه) بفتح الياء البناني هذا فرض مسألة والمدار على أنه أدخل على نفسه مرضاً بسبب اختيار سفر أو غيره كما كلفه شيئاً علم من عادته أنه يمرضه ثم أفطر فبطل السفر وغيره وشبهه في عدم الإبطال فقال (ك) فطر في كفارة قتل أو فطر في أداء رمضان (لحيض ونفاس) ابن عرفة وفي المدونة فطر المرض والحيض لا يقطع التنابع ويوجب اتصال فضائه تنابعاً بخلاف فطر السفر ومرضه لأنى أخاف أنه به أي أن المرض بسبب السفر (و) لا يقطعه فطر (الكرام) بمؤلم من قتل أو ضرب (و) فطر (لظن غروب وفيها) أي المدونة (و) لا ينقطع بفطر (لنسيان) شهره من الحاجب وحكى ابن راشد الاتفاق عليه وقال ابن ناجي لم أعلم فيه خلافاً (و) انقطع التنابع (بفطر) يوم (العيد) الأكبر وهو عاشر ذي الحجة (ان) تعمدته أي تعمد المظاهر صوم ذي الحجة وذى القعدة أو الحرم لظهاره (لا) يبطل التنابع بفطر العيد (الجهل) أي العيد أي اثنيائه في شهرى ظهاره بأن ظن ذا الحجة الحرم ونوى صومه مع صفر ثم تبين أن الأول الحجة فأفطر يوم العيد فلا يقطع تنابعه (وهل) محل

عدم قطع التتابع بجهل العيد (ان صام) أى امسك (العيد وأيام التشريق) وقضاها متصلة بصومه (والا) وان لم يصمها وأفطرها بطل صومه و (استأنف) الصوم (أو) لا يشترط صوم العيد وأيام التشريق ف (يفطرهن) أى أيام النحر (ويبنى) على ماصمه قبل ويقضيهن متصلا في الجواب (تأويلان وجهل) أى حكم جهل (رمضان) على الوجه المتقدم (ك) حكم جهل (العيد) من انه لا يقطع التتابع ويصومه بنية الفرض ويبنى عليه صوم الشهر الثاني متصلا ويجزئه لعذره بجهله (على الأرجح) عند ابن يونس ومفهوم جهل رمضان انه لو علمه لم يجزه ابن عرفة وفهام من صام شعبان ورمضان لظهاره على ان يقضى رمضان لم يجزه لفرضه ولا لظهاره ابن حبيب من صام شعبان لظهاره ورمضان لفرضه وأكمل ظهاره بصوم شوال أجزاء (و) انقطع تنابعه (بفصل القضاء) لما أفطره من الكفارة لمرض ونحوه بما يجوز صومه وأفطره واما فصله بما لا يجوز صومه كالعيد فلا يقطع التتابع وسواء فصله بذلك عامدا أو ناسيا (وشهر أيضا القطع) لتتابع الصوم بفصل القضاء (بالنسيان) والذي شهر القطع بفصل القضاء نسيانا ابن رشد ونصه تنابع كفارة الظهار والقتل فرض بنص التنزيل فلا يعذر أحد بتفريقهما نسيانا وانما يعذره فيه بمرض أو حيض فان مرض فأفطر في شهرى صيامه أو أكل فيهما ناسيا قضى ذلك ووصله بصيامه فان ترك وصله ناسيا أو جاهلا أو متعمدا استأنف صيامه (فان) كان على المظاهر كفارتان لظهارين وصام عنهما أربعة أشهر وأفطر في يومين منها نسيانا وتذكرهما (و) لم يدر بعد فراغ (صوم أربعة) من الأشهر (عن ظهارين) لزماه ومفعول لم يدر (موضع) (اليومين) اللذين أفطرهما ناسيا هل هما من الأولى أو الثانية أو أولهما آخر الأولى وثانيهما آخر الثانية وجواب فان لم يدر الخ (صامهما) أى اليومين متصلين بأربعة الأشهر لاحتمال انهما من الثانية واصلاحها ممكن (وقضى شهرين) لاحتمال كونهما (٣٧٨) أو كون أولهما من الأولى وقد بطلت بفصل قضاها بالثانية فصوم اليومين

مفرع على أن فطر النسيان لا يقطع التتابع وقضاء الشهرين مفرع على ان فصل القضاء نسيانا يقطعه (وان لم يدر اجتماعهما) أى توالى اليومين (صامهما) أى اليومين متصلين بالأشهر

إِنْ صَامَ الْعِيدَ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ وَالْأَسْتَأْنَفَ أَوْ يُفِطِرُهُنَّ وَيَبْنِي تَأْوِيلَانِ وَجَهْلُ رَمَضَانَ كَالْعِيدِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَبِفَصْلِ الْقَضَاءِ وَشَهْرٌ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنَّسْيَانِ فَإِنْ لَمْ يَذَرْ بَعْدَ صَوْمٍ أَرْبَعَةٍ عَنْ ظَهَارَيْنِ مَوْضِعَ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا وَقَضَى شَهْرَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَذَرْ اجْتِمَاعَهُمَا صَامَهُمَا وَقَضَى الْأَرْبَعَةَ ثُمَّ تَمْلِكُ سِتِّينَ مَسْكِينًا أَوْ أَحْرَارًا مُسْلِمِينَ لِكُلِّ مَدَّةٍ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَإِنْ اقْتَاتُوا تَمَرًا أَوْ مُخْرَجًا فِي الْفِطْرِ فَعِدْلُهُ وَلَا أَحَبُّ الْغَدَاءِ وَلَا الْعِشَاءِ

الأربعة لاحتمال اجتماعهما من الثانية واصلاحها ممكن (وقضى) الأشهر (الأربعة) بناء على ان الفطر نسيانا يقطع التتابع وهو قول شاذ فرع ابن الحاجب المسألة عليه وتبعه المصنف وفرعها عليه أيضا ابن بشير وابن شاس الا انهما أحلا وفصل ابن الحاجب والمصنف ولا بد منه على التفریع ووجه التفصيل انه ان علم اجتماعهما لم تبطل على كل احتمال الا كفارة واحدة لانهما ان كانا معا من الأولى في أولها أو أثناءها أو آخرها بطلت وحدها وان كانا من الأولى في أولها أو أثناءها أو آخرها بطلت وحدها وان كان الأول آخر الأولى والثاني أول الثانية لم تبطل الا الأولى فلذا لم يقض الأربعة وأما ان لم يعلم اجتماعهما فيحتمل ما ذكره ويحتمل أيضا أن يكون أحدهما من الأولى والثاني من أثناء الثانية فتبطلان معا فيقضى الأربعة فتحصل ان التفصيل بشقيه مفرع على ان النسيان يقطع التتابع واما ان فرعنا على المشهور من أن الفطر نسيانا لا يقطع التتابع وان فصل القضاء يقطعه فلا يقضى الأشهرين فقط مع صوم يومين علم اجتماعهما أم لا وعليه فرع ابن رشد وهو الصواب (ثم) اذا عجز عن الصوم اتقيل للمرتبة الثالثة وهى (تمليك ستين مسكينا أحرارا مسلمين لكل) أى لكل واحد من الستين (مد) وهو ملء حفاة متوسط ووزنه رطل وثلاث بغدادى (وثلاثان) من مد فمجموع الكفارة مائة مدينوى (برا) أى قححا تميز للعد والثلاثين وبيان الجنس الطعام المخرج في كفارة الظهار ان اقتاتوا البر (وان اقتاتوا) أى أهل بلد للكفر كلهم أو جلهم (عرا أو) اقتاتوا طعاما (مخرجا) غير البر والتمر أى ما يجوز اخراجه (في) زكاة (الفطر) وهو شعير وسلت وأرز وذرة ودخن وزبيب وأقط وبروير فهذه التسعة التى تخرج زكاة الفطر منها (فعدله) بفتح العين المهملة أى مساوى المذكور من اللد والثلاثين من اللقعات غير البر عياض معناه أن يقال اذا شبع الشخص بمد حنطة كم شبعه من غيرها وقال الباجي الأظهر عندي مثل مكيلة القمح وظاهر كلام المصنف والمدونة انه لا يجوزى عرض ولا تمن وهو كذلك قال الامام رضى الله تعالى عنه (ولا أحب الغداء ولا العشاء) أى لا مسكين بدلا عن اللد والثلاثين لأنى لا أظنهما يبلغان اللد والثلاثين وقال ابن الواز لو غدى

كفدية

وعشى فلا يعيد وشبه في نفى احببته الغداء والعشاء فقال (كفدية الاذى) التي تجب على المحرم لترفهه أو إزالته أذى (وهل لا ينتقل) للظاهر عن الصوم الذي عجز عنه الى الاطعام في كل حال (الان أيس) المظاهر عند العودة للوجبة للكفارة (من قدرته على الصيام) في المستقبل بأن كان مريضا حينئذ مثلا وعلم أو غلب على ظنه استمرار عجزه عنه الى موته (أو) ينتقل (ان شك) حين العودة في قدرته في المستقبل على الصوم في الجواب (قولان) مذكوران (فيها) أى المدونة فيها لابن القاسم من صام عن ظهاره شهرا ثم مرض وهو لا يجد رقبة لم يكن له ان يطعم وإن تمادى به المرض أربعة أشهر فلا يدخل عليه الا يلا عنه غير مضار وتنتظر افاقته فإذا صح صام الا ان يعلم ان ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعده فيصير حينئذ من أهل الاطعام وفيها أيضا من ظاهر من أمر أنه وهو مريض بمثل الأمراض التي يصح منها فليست تنتظر حتى يصح ويصوم اذا كان لا يجد رقبة وكل مرض يطول بصاحبه ولا يدري أيبأ منه أم لا ولعله يحتاج الى أهله فليطعم ويصيب أهله (وتوولات) أى فهمت المدونة (أيضا) أى كاهمت على الخلاف (على ان) للظاهر (الأول) الذي صام شهرا عن ظهاره ثم مرض (قد دخل في الكفارة) بصومه شهرا منها والثاني لم يدخل فيها والدخول تأثير في العمل بالتمادي فلذا لا ينتقل الأول إلا إذا أيس والثاني الانتقال ولولم ييأس فلا خلاف بين الحلين (وان اطعم) أى ملك المظاهر (مائة وعشرين) مسكينا كل مسكين نصف مد وثلاثة وهو نصف القدر الواجب لكل مسكين (ف) حكمه (ك) حكم عليك عشرة أمدا لعشرين مسكينا كل واحد نصف مد في كفارة (اليمين) باسم الله تعالى في عدم الاجزاء حتى يكمل عشرة من العشرين لكل واحد مدا (وللعبد) المظاهر (اخرجه) أى الطعام كفارة عن ظهاره (ان) عجز عن الصوم و (أذن) له (٣٧٩) (سيده) في الاطعام واللام بمعنى على أو للاختصاص اذ

كَفِدِيَةِ الْأَذَى وَهَلْ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِنْ أَيْسَ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى الصَّيَامِ أَوْ إِنْ شَكَ قَوْلَانِ فِيهَا وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكَفَارَةِ وَإِنْ أَطْعَمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ فَكَالْيَمِينِ وَلِلْعَبْدِ أَخْرَاجُهُ إِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَى أَنْ يَصُومَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ وَهَلْ هُوَ وَهَمٌّ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ أَوْ أَحَبُّ لِلْوَاجِبِ أَوْ أَحَبُّ لِلْسَيِّدِ عَدَمُ الْمَنَعِ أَوْ لَمَنَعَ السَّيِّدُ لَهُ الصَّوْمَ أَوْ عَلَى الْمَاجِزِ حِينَئِذٍ فَقَطَّ تَأْوِيلَاتٌ وَفِيهَا إِنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يُطْعِمَ فِي الْيَمِينِ أَجْزَاءَهُ وَفِي قَلْبِي مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يُجْزَى تَشْرِيكَ كَفَارَتَيْنِ فِي مَسْكِينٍ وَلَا تَرْكِيبُ صِنْفَيْنِ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَدًا أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ

هو) أى قول الامام رضى الله عنه أحب (وهم) بفتح الهاء أى غلط لسانى و بسكونها أى سهو قلبي قاله ابن القاسم (لانه) أى الصوم هو (الواجب) على العبد المظاهر القادر عليه وان أذن له سيده في الاطعام لانه لا يجزى مع القدرة على الصوم (أو) ليس بهم (أحب) للوجوب) أى المختار الى وجوب الصوم عليه (أو أحب للسيد عدم المنع) للعبد من الصوم مع قدرته عليه واضراره به في عمل سيده (أو) أحب للعبد الصوم (لمنع السيد له الصوم) أى عند منعه منه لاضراره به في خدمته بحيث يؤخر الكفارة حتى يأذن له سيده في الصوم أو يعتق أو يأتي زمان لا يضعفه الصوم فيه عن خدمة سيده (أو) أحب محمول (على) العبد (العاجز) عن الصوم (حينئذ) أى حين العود (فقط) بكمراض وهو راج القدرة عليه في المستقبل في الجواب (تأويلات وفيها) أى المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه (ان أذن) السيد (له) أى العبد الخالف بما فيه كفارة يمين (ان يطعم) أو يكسو عشرة مساكين (في) كفارة (اليمين) بالله تعالى وما الحق بها (أجزاء) أى العبد ما أذن له سيده فيه من اطعام أو كسوة (وفي قلبي منه شيء) أى كراهة ونفرة والصوم أبين عندي فلم ير ملكه للطعام والكسوة ملكا مستقرا (ولا يجزىء تشريك كفارتين) لظهارين (في) حظ كل (مسكين) بأن يملك مائة وعشرين مسكينا كل مسكين مدا وثلاثين عن كفارتين ناويا ان كل ما أعطاه لكل مسكين للكفارتين مناصفة كذا في المدونة وفهم منه عدم اجزاء التشريك في الصوم بالأولى لشرطية التتابع (ولا) يجزىء (تركيب) كفارة من (صنفين) كصيام ثلاثين يوما واطعام ثلاثين مسكينا واكثر ب صنفين من تركيها من صنف واحد كعداء وعشاء ثلاثين وعليك ثلاثين كل واحد مدا وثلاثين فيجزىء (ولو) نوى من عليه كفارتان أو أكثر وعجز عن الاعتاق والصوم واطعم مساكين كل واحد مدا وثلاثين (لكل) من الكفارتين أو الكفارات (عددا) من المساكين أقل من ستين (أو) نوى بما أخرجه (عن الجميع)

أى مجموع الكفارين أو الكفارات ولم ينو النشرىك فى مسكين (كل) لكل كفارة ستين على ما نوا لكل واحدة فى الصورة الأولى وعلى ما ينوب كل واحدة من قسمة المجموع فى الصورة الثانية (و) ان ماتت واحدة من المسكر عنهن قبل التكميل (سقط حظ) أى نصيب (من مات) فلا يجب عليه أن يكمل لها ولا يجوز له ما أخرجه لماعن كفارة غيرها ومثل الموت الطلاق البائن وعمل السقوط اذا لم يطأها قبل موتها أو طلاقها والا فلا يسقط حظها فيجب عليه أن يكمل لها ستين (ولو أعتق ثلاثاً) من الرقاب (عن ثلاث من أربع) مظاهر منهن وقد لزمه لكل واحدة كفارة ولم يعين الثلاث المقتضى عنهن (لم يطأ واحدة) من الأربع (حتى يخرج) الكفارة (الرابعة) لاحتمال كون التى أرادوطأها لم يكفر عنها ان لم تمت واحدة من الأربع أو تطلق بل (وان ماتت واحدة منهن) من الأربع (أو طلقت) فلا يجوز له وطء واحدة من الباقيات حتى يخرج الكفارة الرابعة ولو مات ثلاث أو طلقت وبقيت واحدة فلا يستمتع بها حتى يخرج الرابعة لاحتمال انها التى لم يكفر عنها ومثل الاعتاق الصوم والأطعام والله أعلم ﴿باب﴾ فى أحكام اللعان وهو لغة مصدر لاعتن أى لعن كل من الشخصين الآخر عرفاً حلف زوج على زنا زوجته أو نفى حملها للالزام له وحلفها على تكذيبه ان أوجب نكولها حدها بحكم قاض واحتز واحترز بحملها اللازم عن غير اللازم كالذى أنت به لكون ستة أشهر من يوم العقد أو وهو خصى أو محبوب أو وصى فلا لعان فيه واحتز بقوله بحكم عن تلاعنهما بلا حكم فانه ليس لعاناً شرعياً ومناسبة تسمية هذا لعاناً تباعدها عن النكاح بتأييد التحريم أو ذكر اللعنة فى خامسة الزوج ولم يسم غضبا مع ذكره فى خامستها تغليبا للذكر ولسبقه وتسببه فى لعانها (انما يلاعن زوج) مكلف (٣٨٠) مسلم فشرط الزوج تسكيفه واسلامه وفسقه لغو وانما يلاعن زوج ان صح

نكاحه بل (وان فسد نكاحه) ولو باجماع دخل أم لا وسواء عدلا أى الزوجان (أو فسقا) كانا حرين أو أحدهما (أو رقا) أى كانا رقيقين (لا) يلاعن الزوج زوجته ان (كفرا) أى الزوجان معا إلا ان يترافعا راضيين

كَمَلَّ وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَ وَلَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وَإِنْ مَاتَ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَوْ طُلِقَتْ

﴿باب﴾

أَنَّمَا يُلَاعِنُ زَوْجٌ وَإِنْ فَسَدَ نِكَاحُهُ أَوْ فَسَقَا أَوْ رُقَا لَا كَفْرًا أَنْ قَذَفَهَا بَيْنَنَا فِي نِكَاحِهِ وَالْأَحَدُ تَيَقَّنَهُ أَعْمَى وَرَأَاهُ غَيْرُهُ وَانْتَفَى بِهِ مَا وَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَالْأُخْرَى لِحَقِّ بِهِ إِلَّا أَنْ يَدَّعَى الْإِسْتِبْرَاءَ وَيَنْفَى حَمْلَ وَإِنْ مَاتَ أَوْ تَعَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَامُ يُلَاعِنُ مُعْجَلٌ كَالزَّوْنَا وَالْوَلَدُ إِنْ لَمْ يَطْأْهَا

بحكمنا ويلاعن الزوج (ان قذفها) أى قذف الزوج زوجته (رؤية زنا) فى قبل أو دبر ادعى طوعها فيه ورفعته بعد لانه من حقها والا فلا لعان ويشترط كون الزنا للمقذوف به (فى) زمن (نكاحه) فلو قال رأيتك تزني قبل أن أتزوجك حد اتفاقا ولا يلاعن وزمن العدة كزمن النكاح (والا) أى وان لم يكن القذف والزنا معا فى نكاحه بأن قذفها بعد يدينو تهامنه بزنا فى نكاحه أو قبله أو بعده أو قذفها فى نكاحه بزنا قبله (حد) الزوج ولا يلاعن ونعت زنا بجملة (تيقنه) أى تحقق الزنا المقذوف به زوج (أعمى) بلمس أو سماع لان العلم يقع له من أكثر من طريق من حس وجس (ورآه غيره) أى غير الأعمى وهو الزوج البصير أى رأى الزنا أى ادخال المروء فى المكحلة بعينه (وانتفى) عن الملاعن (به) أى لعان تيقن الأعمى ورؤية البصير نسب (ما ولد) كاملا (لسته) أشهر) أو أقل منها بخمسة أيام وهو الصحيح وقيل بستة أيام من يوم الرؤية (والا) أى وان لم تلده لسته أشهر إلا خمسة أيام بأن ولده كاملا لسته أشهر (لحق) الولد (به) أى الملاعن لظهور انها كانت حاملا به منه قبل زناها فى كل حال (الا ان يدعى) الملاعن (الاستبراء) بحبضة لم يطأ بعدها قبل رؤيتها تزنى فلا يلحق به ان أنت به لسته أشهر إلا خمسة أيام من يوم استبرأها والحق به لظهور انها حاضت وهى حامل به ميتة وعطف على بزنا فقال (و) يلاعن الزوج ان قذفها (بنفى حمل وان مات) الولد بعد ولادته حيا أو نزل ميتا وقائدة لعانه سقوط حد القذف عنه (أو تعدد الوضع) أى الولادة لولدين أو أكثر فيكفى فى نفى نسبهم لعان واحد (أو وضع) (التوأم) بفتح التاء والهمز بينهما أو ساكنة أى ولد متعدد فى حمل واحد وينتفى نسب الحمل فى جميع الصور (بلعان معجل) قال فى الشامل ولو مريضين أو أحدهما أو توخر الحائض والنفساء الى الطهر لمتهمهما من دخول الجامع وشبهه فى الاكتفاء بلعان واحد فقال (ك) قذف الزوج زوجته برؤية (الزنا) أو تيقنه (و) بنفى نسب (الولد) سواء كانت رؤية الزنا سابقة على الولادة أو متأخرة عنها (ان لم يطأها)

الملاعنة (بعد وضع) الحمل منه سابق على هذا الحمل المنفى وبين الوضعين ستة أشهر إلا خمسة أيام فأكثر شرط في الملاعنة انفى
الحمل أو الولد (أو) وطئها بعد وضعها بشهر مثلاً وأنت بولد (لمدة) من الوطء بعد الوضع (لا يلحق الولد فيها) أى المدة التى بين
وطئها ووضعها بالزوج (لقلة) أى لنقصها عن أقل مدة الحمل وهى ستة أشهر إلا خمسة أيام بأن وضعته كاملاً خمسة أشهر من وطئها بعد
وضعها فهذا الولد ليس للوطء الثانى لنقص ما بينهما عن الستة إلا خمسة ولا من بقية الحمل الأول لقطعها عنه بالستة فيعتمد على هذا
ويلاعن (أو) وطئها بعد وضع الأول واجتنبها ثم أنت بولد لمدة لا يلحق الولد فيها (لكثرة) عن أكثر مدة الحمل فيعتمد على هذا
ويلاعن (أو) وطئها ثم (استبرأها بحضة) ولم يطأ بعدها وأنت بولد كامل لستة أشهر من يوم الاستبراء فيعتمد فى نفيه على استبرأها
ويلاعن وإن لم يدع رؤية قال عياض وهو المشهور ولا ينتفى الولد بغير لعان إن تنازعا فى نفيه بل (ولو تصادقا) أى الزوجان (على
نفيه) أى الولد عن الزوج قبل البناء أو بعده ابن يونس فلا بد من لعان الزوج فقط لحق الولد لعان لم يلاعن لحق الولد ولا يحذفه غير
عفيفة وهى تحذف لقرارها بالزنا فى المدونة إن تصادق الزوجان على نفى الحمل بغير لعان حدثت الزوجة وإن كان لها معه قبل ذلك سنون
قاله مالك والليث رضى الله تعالى عنهما واستثنى من مقدر أى لا ينتفى الحمل والولد بغير لعان فى كل حال (الآن تأتى به) أى الولد
الكامل (لاقل من ستة أشهر) من يوم عقد النكاح قلنا زائدة على خمسة أيام كسنة أيام فينتفى عنه بغير لعان لقيام المانع الشرعى من
لحوقه إن اتفقا على المدة المذكورة أو ثبتت بالبينه فإن اختلفا فى تاريخ العقد ولا بينه به فلا ينتفى إلا بلعان (أو) (الآن تأتى به) (وهو)
أى الزوج (صبي حين) ظهور (الحمل أو محبوب) حينه فينتفى عنه بلا لعان لاستحالة حملها منه فيها عادة (أو ادعته) أى الولد
زوجة (مغربية) مثلاً (على) زوج لها (مشرقى) مثلاً وكل منهما ببلده (٣٨١) لم يغب عنها غيبة يمكنه الوصول فيها

بَعْدَ وَضْعِ أَوْ لِدْنِهِ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِيهَا لِقَلَّةِ أَوْ لِكَثْرَةِ أَوْ اسْتِبْرَاءِهَا بِحِضَّةٍ وَلَوْ
تَصَادَقَا عَلَى نَفْيِهِ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَوْ وَهْوَصِيَّ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ
مَجْبُوبٌ أَوْ ادَّعَتْهُ مَغْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ وَفِي حَدِّهِ بِمَجْرَدِ الْقَذْفِ أَوْ لِعَانِهِ خِلَافٌ وَإِنْ
لَاعَنَ لِرُؤْيَاةٍ وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا وَعَدِمَ الْإِسْتِبْرَاءَ فَلِمَا لَكَ فِي الزَّامَةِ بِهِ وَعَدِمَ مِنْهُ وَنَفْيِهِ
أَقُولُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَيُلْحَقُ أَنْ ظَهَرَ يَوْمَهَا وَلَا يَتَعَمَّدُ فِيهِ عَلَى عَزْلِ وَلَا مُشَابَهَةٍ لِغَيْرِهِ وَإِنْ بَسَّادَ

للاخر عادة فينتفى عنه
بلا لعان لاستحالة كونه
منه عادة (وفى حده) أى
الزوج حد القذف ومنعه
من اللعان (بمجرد القذف)
لزوجته أى العارى عن
رؤية أو تيقن ونفى حمل

أو ولد بأن زنت (أو لعانه) أى تمسكين الزوج منه فإن لاعن ساقط حده لقذفها لعموم آية اللعان اذ لم يذكر فيها رؤية زنا
ولا نفى حمل أو ولد (خلاف) أى قولان مشهوران (وإن لاعن) الزوج زوجته (الرؤية) أو تيقن منه للزنا (وادعى) الزوج
(الوطء) للملاعنة (قبلها) أى رؤية الزنا (و) ادعى (عدم الاستبراء) من وطئها ثم أنت بولد لاقل من ستة أشهر من رؤية
أو تيقن زناها لحق به قطعاً لتبين أنها زنت وهى حامل منه فإن أنت بولد يمكن كونه من زنا بأن كانت لستة أشهر من
الرؤية (فلا) لإمام (مالك) رضى الله تعالى عنه (فى الزامه) أى الزوج (به) أى الولد فيلحقه ولا ينتفى عنه بهذا اللعان وله
نفيه بلعان آخر قاله فى التوضيح تبعاً لبعض شراح المدونة وفسرها أبو الحسن بأنه لا ينتفى عنه لا بهذا اللعان ولا بغيره واقتصر
عليه ابن رشد وغيره بناء على أن اللعان لنفى الحد فقط وعدوله عن دعوى الاستبراء رضامنه باستلحاقه وهو إذا استلحقه فليس نفيه
بعد ذلك (وعدمه) أى الزامه به أى لا ينتفى عنه باللعان السابق لرؤية أو تيقن زناها وله نفيه بلعان آخر وله استلحاقه فهو موقوف حتى
ينفيه أو يستلحقه أفاده فى التوضيح تبعاً لابن عبد السلام وقرره بت كلام المصنف (ونفيه) أى الولد عن الزوج باللعان الأول بناء
على أنه لنفى الحد والولد معاً فإن استلحقه لحق به وحده (أقوال) ثلاثة مطلقة أى سواء كانت حاملاً يوم الرؤية أم لا وفصل (ابن
القاسم) فقال (ويلحق) الولد بالملاعن (إن ظهر) حملة (يومها) أى الرؤية وتفصيله ظاهر وجيه لانه لا يلزم من لعانه لنفى
الحد عنه نفيه الحمل الظاهر والظاهر انه لا يشترط ظهور الحمل وإنما يشترط أن تأتى به لاقل من ستة أشهر من يوم الرؤية (ولا يعتمد) الزوج
(فيه) أى نفى الولد (على عزل) أى نزع ذكره حين أمناؤه من فرج زوجته وأمناؤه خارجة لأن الماء قد يسبقه وهو لا يشعر به (ولا يعتمد
فيه على) (مشابهة) من الولد (لغيره) أى الزوج إن كانت المشابهة بلون غير السواد بل (وإن) كانت (بسواد) ففى صحيح البخارى
فى باب ما جاء فى التعريض حدثنا اسماعيل حدثني مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أنى هريرة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه أعرابى فقال يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها

قال حمير قال هل فيها من أورو قال نعم قال فأني كان ذلك قال أراء عرق نزع قال فلعل ابنك هذا نزع عرق قال ابن عبد السلام ففهم الأئمة من هذا الحديث أن المشابهة لا يعتمد عليها في اللعان وإنما الاتصال مظنة في ذلك ولا علة (ولا) يعتمد على (وطء بين الفخذين أن أنزل) لأن الماء سيال (ولا) يعتمد على وطء في القبل (بغير أنزال) كان (أنزل قبله) أي الوطء في وطء أخرى أو احتلام أو ملاعبة (ولم يبذل) بعد الأنزال لاحتمال بقاء شيء من المنى في القصة انفصل في القبل حال وطئه فحملت منه فإن كان بال بعده انتفى هذا الاحتمال لأن البول ينقي القصة من المنى (ولا عن) الزوج زوجته (في) قذفها: (بغنى الحمل مطلقا) عن التقييد بكونها في العضة بل يلاعن مطلقا سواء كانت في العضة أو في العدة أو بعدها حية أو ميتة (و) لاعنها (في) قذفها: (الرؤية) للزنا وتيقنه (في العدة) وأولى الرؤية قبل الطلاق ويلاعنها فيهما ولو بعد العدة أن كانت العدة من طلاق رجعي بل (وإن) كانت (من) طلاق (بائن) بخلع أو بتات (وحد) الزوج حد القذف أن قذفها (بعدها) أي العدة برؤية الزنا ولو فيها أو قبل طلاقها وشبهه في الحد فقال (كاستلحاق الولد) الملاعن فيه فيحد لا اعترافه بالقذف ولا يتعدد حده بتعدد الأولاد المستلحقين بعد إلعانه فيهم سواء استلحقهم دفعة أو واحدا بعد واحد ولو بعد حده الأول لأنه قذف واحد (إلا أن تزني) للملاعنة لئني حملها (بعد اللعان) وقبل الاستلحاق فلا يحد لاستلحاقه لزوال عفتها ولا مفهوم لقوله بعد اللعان وكذا قبله كافي المدونة (و) يحد الملاعن ل (تسمية الزاني) أي الذي اتهمه بالزنا (بها) أي للملاعنة فلعانه لا يسقط حده لقذف غير الملاعنة (وأعلم) بضم الهمزة وكسر اللام نائبه ضمير المسمى بأن يقال له فلان قذفك بزوجته فهل لك سبيل (بجده) أي الملاعن حد القذف فإن اعترف أو عفا للستر سقط حد القذف عن قاذفه (لا) يحد الملاعن (أن كرر) بعد اللعان (قذفها) أي للملاعنة (به) أي مالا عنها (٣٨٢) بسببه فإن قذفها بغيره حد (وورث) الأب (المستلحق) بكسر الحاء

ولا وطء بين الفخذين أن أنزل ولا بغير أنزال إن أنزل قبله ولم يبذل ولا عن نفى الحمل مطلقا وفي الرؤية في العدة وإن من بائن وحد بعدها كاستلحاق الولد إلا أن تزني بعد اللعان وتسمية الزاني بها وأعلم يحدو لا أن كرر قذفها به وورث المستلحق الميت إن كان له ولد حر مسلم أو لم يكن يكنى وقيل المأل وإن وطئ أو آخر بعد عليه بوضع أو حمل بلا عذر امتنع وشهد بالله أربما رأيتها تزني أو ما هذا الحمل مني ووصل خامسة بلعنة الله عليه إن كان من الكاذبين أو إن كنت كذبتها

(الميت) المستلحق بفتحها بعد موته كما في المدونة وأولى المستلحق في حياته (أن كان له) أي المستلحق بالفتح الميت (ولد) ذكر أو أنثى (حر مسلم) لضعف التهمة به لا بعد أو كافر لعدم إرثه فهو كعدمه ولم

يقول أن كان له ابن تيمنا للمدونة ونسبها ومن نفى ولدا بلعان ثم ادعاه بعد أن مات الولد عن مال فإن كان لولده ولد وأشار ضرب الحد ولحق به وإن لم يترك ولدا لم يقبل قوله لأنه يتهم في ميراثه فيحد ولا يرث (أو لم يكن) للميت ولد (وقل المال) الذي تركه الولد المستلحق بغيره لضعف التهمة حينئذ وفهم من تفصيله في الإرث دون الاستلحاق أن الولد لاحق به على كل حال بناء على أن استلحاق النسب ينفي كل تهمة (وإن وطئ) الزوج الذي قذف زوجته بنفى الحمل بعد علمه بوضعها أو حملها امتنع لعانه (أو آخر) الزوج الذي قذف زوجته بنفى الحمل والمفعول محذوف أي لعانه (بعد علمه بوضع أو حمل) من زوجته تنازع فيه وطئ وآخر (بلا عذر) يوما كافي المدونة (امتنع) لعانه ولحق به الولد بقيت له زوجة مسلمة كانت أو كثرية وحد لقذف الحرة المسلمة دون الأمة المسلمة والحرة الكثرية فإن كان له عذرة القيام وليس من العذرة تأخيرها لاحتمال انفشاشه وهذا في نفى الولد وأما الرمي بالرؤية فلا يمنع لعانه الاوطؤها بعدها (وشهد) أي يقول الزوج في لعانه أشهد بالله أربما (الأولى) تأخيرها عن قوله (لرأيتها تزني) ليكون التكرار أربما للضعف بتأهالا لأشهاد بالله فقط كما يروى في تقديمه هذا في شأن البصر ويقول الأعمى أشهد بالله لعلمتها وتيقنتها تزني هذا إذا كان اللعان لرؤية أو التيقن وإن كان لنفى الحمل فأشاره بقوله (أو) يقول أشهد بالله (ما هذا الحمل مني) قال ذلك ابن الواز ومذهب المدونة وهو المشهور أنه يقول في اللعان لنفى الحمل أشهد أني وكن المصنف عدل عن مذهبه بالقوله في توضيحه انظر مذهب المدونة فإنه لا يلزم من قوله زنت كون حملها ليس منه أي ولا يلزم من كونه ليس منه زناها لاحتمال كونه من وطء شبهة أو غصب لكن وجه ما فيها بالتشديد عليه عسى أن يتشكل فيثبت النسب المحبوب شرعا (ووصل) الملاعن (خامسة) بشهادته الأربع حال كون خامسته مصورة (بلعنة الله عليه) إن كان من الكاذبين (فليس فيها) أشهد بالله (أو) يقول (إن كنت كذبتها) أي كذبت عليها وظاهره التخيير بين حبيب هذا يجزيء والاحب

الينا لفظ القرآن (وأشار الأخرس) ذكرنا أن أوأثني بما يفهم منه شهادته الأربع والخامسة (أو كُتِبَ) ما يدل عليها ويعلم قد فقه
بإشارته (وشهدت) أي تقول الزوجة أشهد بالله (ما رآني أزني) لردعانه لرؤية الزنا (أو) تقول أشهد بالله (ما زنت) في ردعانه لنفسه
الحمل والولد (أو) تقول في إيمانها الأربع أشهد بالله (لقد كذب) على (فيهما) أي قوله لرأيها تزي في لعان الرؤية وقوله لزنت في
لعان نفى الحمل والولد (و) تقول (في الخامسة غضب الله عليها أن كان زوجها) (من الصادقين) فيأمرها به بغير لفظ أن كما في الجلاب
وفي المدونة وغيرها أن غضب وهو لفظ القرآن ويصح قراءة غضب فعلا ومصدرا (ووجب) على الزوجين في إيمان اللعان لفظ
(أشهد) فهو شرط في صحتها فلا يجوز أن أحلف أو أقسم (و) وجب (لللعن) في خامسة الرجل لأنه مبعود لأهله وولده فان خمس
بالغضب فلا يجوز (و) وجب (الغضب) في خامسة المرأة لأنها أغضبت زوجها وأهلها فان خمس باللعن فلا يجوز (و) وجب
اللعان (بأشرف) موضع في (البلد) وهو الجامع لأنها أيمان مغلظة فان كان في مكة ففي المسجد الحرام الذي فيه الكعبة المشرفة وان كان
بالمدينة ففي مسجده عليه السلام المشتمل على الروضة والقبر الشريف وان كان في بيت المقدس ففي المسجد الأقصى وان كان في غيرها
ففي جامع الجمعة (و) وجب (بم حضور جماعة) عدول لوقوعه كذلك في زمنه عليه السلام (أقلها) أي الجماعة (أربعة) لاحتمال نكولها
أو إقرارها ولا يتم إلا بأربعة ولا بد من كونهم عدولا لإدلائب بغيرهم (ونذب) اللعان (أثر صلاة) من الخس ابن وهب وبعد
العصر أحب إلى (و) نذب للامام (تخويفهما) أي الزوجين قبل اللعان بعذاب الآخرة الشديد الأليم الذي لا يقدر قدره (وخصوصا
عند الخامسة) من الرجل والمرأة (و) نذب (القول) لكل منهما (بأنها) أي (الخامسة) (موجهة العذاب)

على الكاذب لخبر النسائي
وأبي داود أمر صلى الله
عليه وسلم رجلا أن يضع
يده على فيه عند الخامسة
ويقول له إنها موجهة العذاب
(وفي) وجوب (إعادتها)
أي الزوجة أيمان اللعان
(ان بدأت) أي قدمت
أيمانها على أيمان الزوج

وأشار الأخرس أو كُتِبَ وشهدت ما رآني أزني أو ما زنت أو لقد كذب فيهما
وفي الخامسة غضب الله عليها أن كان من الصادقين ووجب أشهد واللعن والغضب
وبأشرف البلد وبم حضور جماعة أقلها أربعة ونذب إثر صلاة وتخويفهما وخصوصا
عند الخامسة والقول بأنهما موجهة العذاب وفي إعادتها إن بدأت خلاف ولا عنت الدمية
بكفيسيتها ولم تجبر وإن أبت أدبت وردت ليلتها كقول له وجدتها مع رجل في
لحاف وتلاعنا أن رماها بغضب أو وطء شبهة وأنكرته أو صدقته ولم يثبت ولم
يظهر وتقول ما زنت ولقد غلبت والا التعن فقط كصغيرة توطأ

وعنده (خلاف) البناني ظاهره قولان مشهوران الأول قول أشهب واختاره ابن السكاتب ورجحه اللخمي ونقله عياض عن
المذهب وصححه ابن عبد السلام والثاني قول ابن القاسم في اللوازية والعتبية قال بعض العلماء لم أر من شهره بعد البحث عنه
(ولا عنت) الزوجة (الدمية) يهودية كانت أو نصرانية وزوجها مسلم أو كافر وترافعا الينا أو محوسية ترافعت الينا مع زوجها المجوسى
(بكفيسيتها) أي معبدها كنيسة أو بيعة أو بيت نار ولزوجها المسلم دخوله معها وتمنع من دخولها الجامع مع زوجها المسلم (ولم)
الأولى لا (نجبر) (الدمية على اللعان أن امتنع منه لأنها لو أقرت بالزنا لا تحدد (وإن أبت أدبت) (الدمية الممتنعة من اللعان لا ذيتها زوجها
وادخلها اللبس في نسبه (وردت) (الدمية بعد تأديبها (ل) حاكم (ملتها) لاحتمال حده لها بنكولها أو إقرارها ولا يمنع من رجوعها
إن كان شرعا لهم وشبه في التأديب فقال (كقوله) أي الزوج (وجدتها) أي زوجته مضطجعة أو متجردة (مع رجل) أجنبي
(في لحاف) ولا يئنه له بذلك فيؤدب ولا يلعن ولا يحد (وتلاعنا) أي الزوجان (ان رماها) أي قذف الزوج زوجته
(بغضب) أي بوطئها منصوبة (أو وطء شبهة) من أجنبي أشبه عليها بزوجة أمكنته من نفسها (وأنكرته) أي أنكرت
ما ذكره الزوج من وطء الغصب أو الشبهة (أو صدقته) أي صدقت الزوجة زوجها في أنها وطئت غصبا أو بشبهة (ولم يثبت) وطء
الغصب أو الشبهة بينة (ولم يظهر) للحيوان وغيرهم فانهما يتلاعنان (وتقول) الزوجة ان صدقته أشهد بالله (ما زنت) ولقد
غلبت) واما ان أنكرته فتقول ما زنت ويفرق بينهما وان نكلت رجعت (والا) أي وان ثبت الغصب بينة أو ظهر بقرينة
كاستعانة عند النازلة (التعن) الزوج فقط أي دون الزوجة لعنرها وان نكل فلا يحد وشبه في التعان الزوج (فقط) فقال
(ك) زوج زوجة (صغيرة) عن سن من تحمل (توطأ) أي يمكن وطؤها وتطبيقه عادة فقذفها بروية الزنا فيلعن زوجها

(وان شهد) زوج برنا زوجته (مع ثلاثة) من الرجال واطلع على انه زوجها قبل حدها (التعنن) الزوج (ثم التعنن) الزوجة (وحد) (الشهود الثلاثة) لنقصهم عن نصاب شهادة الزنا (لا) تحدد الثلاثة (ان نكحت) الزوجة عن اللعان وتبقى زوجة ان كان حدها الجلد وان كان حدها الرجم بقيت على حكم الزوجية وبرئها الا ان يعلم انه تعمد الزور عليها ليقولها أو يقر بذلك فلا يرثها (أولم يعلم زوجته) أى كونها زوجا لمن شهد عليها مع الثلاثة بالزنا (حتى رجعت) فلا تحدد الثلاثة ويلاعن الزوج فان نكل فإنه يحيد وحده ولا تحدد الثلاثة لان نكوله كرجوعه بعد الحكم وهو يوجب حد الرجوع فقط (وان اشترى) الزوج (زوجته) الأمة وليست ظاهرة الحمل يوم شرائها ووطئها بعده بلا استبراء (ثم ولدت) ولدا كاملا (لسته أشهر) من وطئه بعد شرائه ونفاه (ف) الولد (ك) ولد (الأمة) التى أقر سيدها بوطئها وأنت بولد لسته أشهر فى لحوقه به وعدم اللعان ولو استبرأها من وطئه بعد الشراء وولدت لسته من يوم الاستبراء اتقى بلا لعان (و) ان ولدت (لأقل) من ستة أشهر أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء أو لم يطق بعده (ف) ولدها (ك) ولد (الزوجة) فى انه لا يفتنى إلا بلعان معتمد فيه على شئ مما تقدم (وحكمه) أى ثمة اللعان وما يترتب عليه ستة أشياء ثلاثة على لعان الزوج أولها (رفع الحد) عن الزوج لقذف زوجته ان كانت حرة مسلمة (أو الأديب) له (فى) الزوجة (الأمة والدمية) الكتابية (و) ثانيها (إيجابه) الحد أو الأدب (على المرأة) الحد على المسلمة ولو أمة والأدب على الكتابية (ان لم تلاعن و) ثالثها (قطع نسبه) أى الزوج عن حمل ظاهر أو سيظهر وثلاثة مرتبة (٣٨٤) على لعان الزوجة أجدها رفع الحد عنها ثانيها فسخ نكاحها ثالثا أشار له

وَأَنْ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةٍ أَتَعَنَّ ثُمَّ التَّعَنَّتْ وَحَدَّ الثَّلَاثَةُ لِأَنَّ نَكَتْ أَوْلَمَ يُعْلَمُ بِزَوْجِيَّتِهِ حَتَّى رُجِمَتْ وَإِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ ثُمَّ وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَالْأُمَةِ وَلَا قَلَّ فَكَالزَّوْجَةِ وَحُكْمُهُ رَفْعُ الْحَدِّ أَوْ الْأَدْبِ فِي الْأُمَةِ وَالذَّمِّيَّةِ وَإِجَابَةُ كُلِّ الرَّأَوْ أَنْ لَمْ تَلَا عِنْ وَقَطَعَ نَسَبِهِ وَبِلَعَانِهَا تَأْيِيدُ حُرْمَتِهَا وَإِنْ مُلِكَتْ أَوْ انْفَشَ حَمْلُهَا وَلَوْ عَادَ إِلَيْهِ قِيلَ كَالرَّأَوْ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ أَحَدَ التَّوَامِينَ لِحِقَا وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةٌ قَبْطَانٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِنْ أَقَرَّ بِالثَّانِي وَقَالَ لَمْ أَطَأْ بَعْدَ الْأَوَّلِ سُئِلَ النِّسَاءُ فَاِنْ قُلْنَ أَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّا خُرْ هَكَذَا لَمْ يُحَدِّ

بقوله (و) يجب (بلعانها تأييد حرمتها) على ملاعنها (وان ملكتها) أى ملكها ملاعنها فلا يحل له الاستمتاع بها (أو) أى وان (انفش حملها) بعد لعانها لنفيه فيثبت بدخولها الاحتمال انها أسقطت خفية (ولو) نكل الزوج عن اللعان ثم (عاد) أى رجع (إليه) أى اللعان بعد نكوله عنه وقبل حده

باب

تَعَمُّدُ حُرَّةٍ وَإِنْ كَتَابِيَّةٍ أَطَافَتِ الْوَطْءَ

للقذف (قبل) بضم فكسر أى قبل عودها اليه وشبهه فى قبول العودة الى اللعان بعد النكول عنه فقال (ك) مود بخلاوة (المرأة) له بعد نكولها عنه فيقبل (على الأظهر) عند ابن رشد (وان) لاعن الزوج زوجته لنفى حملها فولدت توأمين (ف) استلحق أحد التوأمين (أى الولدين اللذين ليس بينهما أقل أمد الحمل) (لحقا) معالانها كولد واحد ولدا لولا عن فى أحدهما فقط اتفيا معا (وان) ولدت ولدا ثم ولدت ولدا آخر فاستلحق أحدهما ونفى الآخر (كان بينهما) أى الولدين اللذين استلحق الزوج أحدهما ونفى الآخر (سته) من الأشهر (ف) هما (بطنان) أى حملان لا يلحق أحدهما باستلحاق الآخر ولا يفتنى بنفيه (الا أنه) أى لكن الامام مالك رضى الله عنه (قال ان أقر) أى الزوج (ب) الولد (الثانى) الذى تأخر عن الأول بسته أشهر بأن قال هذا ولدى والفرض انه استلحق الأول (وقال) الزوج (لم أطأها) (بعد) ولادة الولد (الأول) وجواب ان أقر وقال (سئل النساء) العارفات بذلك (فان قلن انه) أى التوأم (قد يتأخر) عن الأول (هكذا) أى ستة أشهر (لم) الأولى لا (يحد) الزوج لانها حمل واحد وليس قوله لم أطأ بعد الأول نفيا للثانى صريحا لجواز كونه بالوطء الذى كان عند الاول عملا بقوله من يتأخر هكذا قاله ابن عرفة وان قلن انه لا يتأخر هكذا احد لا نفيا للثانى ولحق به وقلن لا يتأخر هكذا صار قوله لم أطأ بعد الأول قد فدا لها واما ان نفى الاول وأقر بالثانى وقال لم أطأ بعد الاول وبينهما ستة فانه يحد ولا يسأل النساء لاستلحاقه الولد الثانى بعد نفية فيحد على كل حال قاله الخطاب اه **باب** فى العدة وما يتعلق بها (تعتد حرة) ان كانت مسامة بل (وان) كانت (كتابية) طلقها زوج مسلم (أطافت) الحرة (الوطء) وان لم يمكن حملها لا ان لم تطفه وان

وطئها زوجها لانه معدوم شرعا وصلة تعتد (ب) سبب (خاوة) زوج (بالغ) بها لا خاوة صبي ولو قوى على الوطء خالع عنه ولينه وفي
 المدونة ان كان الصبي لا يولد لبلله ويقوى على الوطء فظهر بامرأته حمل فلا يلحقه ونحوه وان مات فلا تنقض عدتها بسبب وفاته بوضعه
 لأن الحمل الذي تنقضى العدة بوضعه هو اللاحق لأبيه الاملاعة تحل بوضعها وان لم يلحق بالزوج (غير محبوب) لا بخاوة بالغ
 محبوب (أمكن شغلها منه) فاذا خلعت الزوجة مع زوجها خاوة يمكن أن يطأها فيها سواء كانت خاوة اعتداء أو خاوة زيارة فانه اذا
 طلقها تجب عليها العدة واحترز بقوله أمكن شغلها الخ عن خاوة لحظة قصيرة عن زمن الوطء وعن خلوتها بها بحضرات نساء متصفات
 بالعدالة والعفة أو واحدة كذلك فلا توجب عدة قاله الفاكهاني وتجب العدة بما تقدم ان تصادقا على الوطء في الخاوة واختلافه بل
 (وان نفيه) أي نفى الزوجان الوطء فيها لأن العدة حق لله تعالى فلا تسقط بانفاقهما على نفيه (وأخذنا) أي الزوجان (بإقرارهما)
 بنفيه فيها هو حق لهما فتؤخذ الزوجة بعد النفقة والكسوة مدة العدة وعدم تكميل المهر ويؤخذ الزوج بعدم رجعه او منعه من
 تزوج من يحرم جمعها معها وراية سواها ويؤخذ ان معا بان من تأخرت حياته منها لما لا يرث الميت قبله (لا) تعتد الزوجة (بغيرها)
 أي الخاوة في كل حال (الا أن تقرر) الزوجة فقط (به) أي وطء البالغ غير المحبوب في غير الخاوة فتعتد (أو) (الا أن) (يظهر)
 بها (حمل ولم ينقه) أي الزوج بلعان فتعتد بوضعه فان نفاها بلعان فلا تعتد وتستبرئ بوضعه فلا نفقة ولا كسوة لها ولا يرث الحي منها
 الميت قبل وضعه وصلة تعتد (بثلاثة أقراء أطهار) بيان أو بدل (و) عدة (ذی الرق) أي الأمة الرقيقة من زوجها الحر أو الرقيق
 (قرءان) أي طهران (والجميع) أي الأقراء الثلاثة للحر والقرءان للامة (للاستبراء) أي الاستدلال على براءة الرحم من الحمل ولذا لا تجب
 على المطلقة قبل الدخول لانها لا تحتاج للاستبراء (لا الأول فقط) للاستبراء (٣٨٥) والباقي تعتد (على الارجح) عند ابن

يونس وهو قول الأبهري
 والثاني للقاضي وتعتد
 المطلقة بالأقراء ان اعتادت
 الحيض فيما دون سنة بل
 (ولو اعتادته في كالسنة)
 مرة وأدخلت الكاف
 مازاد عليها الى تمام عشر
 سنين على ما نقل عن أبي

مَخْلُوفٌ بِالْبَالِغِ غَيْرِ مَحْبُوبٍ أَمَكْنَ شَغْلُهَا مِنْهُ وَإِنْ نَفِيَاهُ وَأَخَذَ بِإِقْرَارِهَا لَا يَنْفِيهَا
 إِلَّا أَنْ تَقَرَّ بِهِ أَوْ يَظْهَرَ حَمْلٌ وَلَمْ يَنْفِقْ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءَ أَطْهَارٍ وَذِي الرِّقِّ قُرْءَانٍ وَالْجَمِيعُ
 لِلْإِسْتِبْرَاءِ لَا الْأَوَّلُ فَقَطْ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَوْ اعْتَادَتْهُ فِي كَالسَّنَةِ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ اسْتَحْيَضَتْ
 وَمَيَزَتْ وَلِلزَّوْجِ اسْتِزَاعُ وَلَدِ الرُّضْعِ فَرَارًا مِنْ أَنْ تَرْتَهُ أَوْ لِيَتَزَوَّجَ أُخْتُهَا أَوْ رَابِعَةٌ
 إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِالْوَلَدِ وَإِنْ لَمْ يُعْمَرْ أَوْ تَأَخَّرَ بِسَبَبٍ أَوْ مَرَضَتْ تَرَبَّصَتْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ
 اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ كِمَدٍّ مِنْ لَمْ تَرَ الْحَيْضَ وَالْيَأْسُ وَلَوْ بَرِقَ وَتَمَّ مِنَ الرَّابِعِ فِي الْكُسْرِ وَلَعَا

(٤٩ - جواهر الاكلیل - أول)

عمران وإلى تمام خمس سنين على ما نقل عنه أيضا فمن اعتادته
 في كل عشر أو خمس مرة تنتظر فان جاء وقت مجيئه ولم تحض حلت وان حاضت انتظرت الثانية فان جاء وقتها ولم تحض حلت
 وان حاضت انتظرت الثالثة أو وقتها (أو) أي وتعتد المطلقة بالأقراء ولو (أرضعت) وتأخر حيضها لارضاعها فلا تعتد بالسنة وتنتظر
 الأقراء حتى تتمها أو تقطم ولدها أو ينقطع ارضاعها فستقبل ثلاث حيض فان لم تحض حتى أتمت سنة من حين انقطاع الارضاع حلت
 لظهور أن تأخره ليس للارضاع (أو) أي ولو (استحيضت) المطلقة (و) قد (ميزت) دم الحيض من دم المرض بريحة أولون
 فتعتد بالأقراء لا بالسنة على الشهور (والزوج) المطلق طلاقا رجعيًا مرضعًا يتأخر حيضها لارضاعها (انزاع ولد) المطلقة (الرضع
 فرارا من أن ترته) ان مات قبل تمام عدتها (أو ليتزوج أختها) ونحوها ممن يحرم جمعها معها (أو رابعة) بدلها (إذا لم يضر)
 الانزاع (بالولد) ومحل جواز الانزاع إذا تأخر حيضها عن وقته المعتاد لها لارضاعها كما في سماع ابن القاسم فان لم يتأخر عنه فليس له
 انزاعه لتبين قصده اضرارها (وان لم يميز) المستحاضة دم المرض من دم الحيض (أو تأخر) الحيض (بلا سبب) ظاهر من
 رضاع أو استحاضة (أو مرضت) المطلقة فتأخر حيضها بسببه قبل الطلاق أو بعده (تربصت) أي تأخرت (تسعة أشهر)
 استبراء على الشهور لزوال الرية لانها مدة الحمل غالبًا وهل تعتبر من يوم الطلاق أو من يوم ارتفاع حيضها قولان (ثم اعتدت بثلاثة)
 أشهر حرة كانت أو أمة وحلت بتمام السنة ولا ينظر لقول النساء وقيل التسعة عدة أضا والصواب أنه خلاف لفظي وشبه في الاعتداد
 بالثلاثة فقال (كمدة من لم تر الحيض) لصغر وهي مطيعة الوطء أو طبعها وهي البغلة (و) عدة (البياضة) من الحيض لكبرها
 في السن كذلك فعدة من ذكر ثلاثة أشهر ان كانت حرة بل (ولو) كانت متبلسة (برق) وتتم من الرابع في الكسر (وأشار أبو
 إلى الخلاف في المذهب أشهره ما ذكره المصنف ووجهه ان الحمل لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر فلذا ساوت الأمة العبرة (ولعا)

أى لا يحسب من العدة (يوم الطلاق) ان وقع الطلاق بعد طلوع فجره فان وقع ليلا قبل طلوع الفجر حسب منها وكذا عدة الوفاة (وإن حاضت) المعتدة التي تتر بص تسعة وتعتد بثلاثة (في السنة) ولو في آخر يوم منها رجعت الى اعتدادها بالاقرار و (انتظرت) الحيضة (الثانية) أو تمام سنة بيضاء فان أتمت السنة ولم تحض حلت وان حاضت ولو في آخر يوم منها انتظرت تمام سنة (و) الحيضة (الثالثة) فتحل بالسابق منهما (ثم ان احتاجت) من تر بصت تسعة واعتدت بثلاثة ولم يأتها دم لافها ولا بعدها (عدة) من طلاق آخر (في) الأشهر (الثلاثة) عدتها ابتداء بلا تر بص تسعة لصيرورتها يائسة (ووجب) على الحرة زوجة كانت أو أيماء (ان وطئت بزنا أو وطئت (شبهة) لنكاح كغلط أو عقد نكاح فاسد مجمع على فساده بنسب أو رضاع أو صهر أو خامسية فيجب عليها في هذه الأمور ان تمكث قدر عدتها على تفصيلها السابق لكن هذا استبراء لعدة (فلا يطاق الزوج) زوجته التي وطئت بزنا أو شبهة زمن استبرائها أى يخرج عليه وطؤها حيث لم تكن ظاهرة الحمل منه والاقبال يكره وقيل يباح وفي البيان ما يفيدان المذهب التحريم وعلله بأنه ربما ينفس الحمل فيختلط ماؤه بماء غيره وهو ظاهر (ولا يعقد) أحد نكاحه عليها ان كانت أيماء زمن استبرائها لأن كل محل امتنع فيه الاستمتاع امتنع العقد فيه الا الحيض والنفاس والصيام والاعتكاف (أو غاب) على الحرة غيبة يمكن الوطء فيها (غاصب أو ساب) كافر حربى (أو مشتر) جهلا أو فسقا ثم خلصت من ذلك لانهما مظنة الوطء (ولا يرجع لها) أى لا تصدق الحرة في نفقها وطء من ذكر لانهما ما يدفع للمرة عن نفسها وفاعل وجب (قدرها) أى العدة بالتفصيل السابق فذات الحيض الغير المتأخر عن زمنه أو المتأخر لرضاع ثلاثة اقراء واليائسة والصغيرة والبغلة ثلاثة أشهر والمتأخر حيضها بلا سبب أو لمرض والمستحاضة غير المميزة سنة (و) اذا زوج أجنبي شريفة (٣٨٦) بولاية الاسلام ولها ولي غير مجبر ودخل الزوج بها ولم يطل وخبر

يَوْمُ الطَّلَاقِ وَإِنْ حَاضَتْ فِي السَّنَةِ انْتَضَرَّتِ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ ثُمَّ إِنْ احتَاجَتْ لِعِدَّةٍ فَالثَّلَاثَةُ وَوَجِبَ أَنْ وَطِئَتْ بِزَنَاءٍ أَوْ شُبْهَةٍ فَلَا يَطَأُ الزَّوْجُ وَلَا يَعْقِدُ أَوْ غَابَ غَاصِبٌ أَوْ سَابٌ أَوْ مُشْتَرٍ وَلَا يُرْجَعُ لَهَا قَدْرُهَا فِي إِمْنَاءِ الْوَلِيِّ وَفَسْخِخِ تَرَدُّدٌ وَاعْتَدَتْ بِطَهْرِ الطَّلَاقِ وَإِنْ لَحْظَةً فَتَحِلُّ بِأَوَّلِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ إِنْ طَلَّقَتْ بِكَحِيضٍ وَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَعْمَلُ بِرُبُوبِيَّتِهِ تَأْوِيلَانِ وَرُجِعَ فِي قَدْرِ الْحَيْضِ هُنَا هَلْ هُوَ يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ وَفِي أَنْ الْقَطُوعَ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْثَاءَهُ يُولَدُ لَهُ فَتَعْتَدُ زَوْجَتَهُ أَوْ لَا

ولها في الفسخ والامضاء أو تزوج عبد بدون إذن سيده ودخل أو سفيه غير إذن وليه ودخل وخبر السيد والولي في الامضاء والفسخ فاختلف (في) إيجاب الاستبراء (ب) إِمْنَاءِ الْوَلِيِّ نكاح الشريفة أو العبد أو السفية من

الماء الحاصل قبل الامضاء لانه حرام وعدم الإيجاب أى إيجاب الاستبراء لانه ماؤه (و) وما إيجابه (ب) (فسخه) أى الولي المذكور وأراد الزوج أن يتزوجها بإذن الولي أو أذن السيد للعبد في تزوجها أو ولي السفية في تزوجها لحرمة مائه وعدم الإيجاب لانه ماؤه (تردد) فان كان الامضاء والفسخ قبل الدخول فلا استبراء (واعتدت) أى احتسبت المطلقة في طهر (ب) طهر الطلاق فتجعله قرءاً أول ان طال بعد الطلاق بل (وان) كان (لحظة) يسيرة جداً فاذا حاضت عقب الطلاق فقد تم قرؤها الأول فان طهرت نصف شهر وحاضت ثانية فقد تم قرؤها الثاني فان طهرت كذلك أى نصف شهر وحاضت ثالثة فقد تم قرؤها الثالث وحينئذ (فتحل) للأزواج (ب) أول الحيضة الثالثة أو أول الحيضة (الرابعة) بالنسبة لحيضة الطلاق (ان طلقت بكحيض) أدخلت الكاف النفاس لانها بالحيضة الثانية تم قرؤها الأول وبالثالثة تم قرؤها الثاني وبالرابعة تم الثالث (وهل ينبغى) للعدة بالاقرار من الطلاق أى وهل معنى قول أشهب ينبغى (أن لا تعجل) المعتدة الزوج (ب) مجرد (رؤيته) أى دم الحيضة الثالثة ان طلقت بطهر أو دم الحيضة الرابعة ان طلقت بكحيض أى هل معنى ينبغى الوجوب فيكون خلاف قول ابن القاسم تحل بأول الحيضة الثالثة أو الرابعة أو معنى ينبغى في كلام أشهب الندب فلا يخالفه في الجواب (تأويلان) وذلك ان في المدونة لابن القاسم تحل بمجرد رؤية الدم ولأشهب ينبغى أن لا تعجل بالنكاح أول الدم فاختلف هل هو وفاق لابن القاسم بحمل ينبغى على الندب وهو تأويل ابن الحاجب ومن معه أو خلاف بحمل ينبغى على الوجوب واليه ذهب سنخون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم (ورجع) للنساء العارفات (في قدر) أقل زمن (الحيض هنا) أى في العدة (هل هو يوم أو بعضه) الذى له بالاختلاف قدر زمن الحيض في النساء بالنظر الى البلدان (و) رجع للنساء (في ان القطوع ذكره أو أنثاءه) هل (يولد له فتعتد زوجته أولاً) يولد له فلا تعتد

(و) رجع للنساء في (ما تراه اليائسة) أي المشكوك في يأسها وهي من بلغت خمسين سنة ولم تبلغ سبعين (هل هو حيض) أم لا واصله رجع (للنساء) العارفات بأحوال الحيض فمن بلغت السبعين دمها غير حيض قطعا ومن لم تبلغ الخمسين دمها حيض قطعا فلا يستدل النساء فيهما (بخلاف الصغيرة) المعتدة من الطلاق بالأشهر الثلاثة وتري الدم أثناء الأشهر فهو حيض (ان أمكن حيضها أو) حينئذ (انتقلت) الصغيرة التي يمكن حيضها اذا رأت الدم أثناء عدتها بالأشهر (للاقراء) ولت ما تقدم من الأشهر ولو بقي منها يوم واحد لان الحيض هو الأصل في الدلالة على براءة الرحم ولا يرجع في دمها للنساء (والطهر) في العدة أقله (ك) أقله في (العبادة) نصف شهر (وان أنت) معتدة من طلاق أو وفاة (بعدها) أي عدة الاقراء في الطلاق والأشهر في الوفاة (بولد لدون أقصى أمد الحمل) من يوم انقطاع وطئه عنها (لحق به) أي المطلق أو الميت (الآن ينفيه بلعان) ولا يضرها اقرارها بانقضاء عدتها لان دلالة القراء على براءة الرحم أكثرية لان الحامل تحيض (وتربصت) أي تأخرت معتدة من طلاق أو وفاة (ان ارتابت) أي شكت وتحيرت (به) أي الحمل الى أقصى أمد (وهل) تربص (خمس) من السنين (أو أربعا) من السنين في الجواب (خلاف) فان مضت للعدة ولم تزد الرية حلت وان زادت مكثت الى ارتفاعها الحطاب فاذا مضت الحسة أو الأربعة حلت ولو بقيت الرية (وفيها) أي المدونة (لو تزوجت) المرتابة بالحمل (قبل) تمام (الحس) سنين (بأربعة أشهر فولدت لحسة) أشهر من نكاح الثاني (لم يلحق) الولد (بواحد منهما) ويفسخ نكاح الثاني لانه نكاح حاملا ولم يلحق بالأول لزيادته على الحس سنين بشهر ولا بالتالي لنقصه عن أقل أمد الحمل شهرا (وحدث) المرأة أحد الزنا (واستشككت) المسألة بأن تحديد أقصى أمد الحمل بخمس سنين ليس (٣٨٧) فرضا من الله ورسوله ﷺ فينفي الولد

وتحد المرأة لمجاوزته بشهر
(وعدة) الزوجة (الحامل)
حرة كانت أو أمة مسلمة
أو كناية من زوج مسلم
أو كافر (في وفاة أو طلاق
وضع حملها) اللاحق
بزوجها أو المنفى بلعان
(كله) بعد الموت والطلاق
ولو بلحظة اتحد أو تعدد

وما تراه اليائسة هل هو حيض للنساء بخلاف الصغيرة ان أمكن حيضها وانتقلت
للاقراء والطهر كالمباداة وان أنت بعدها بولد لدون أقصى أمد الحمل لحق به إلا
أن ينفيه بلعان وتربصت إن ارتابت به وهل خمس أو أربعا خلاف وفيها لو
تزوجت قبل الخمس بأربعة أشهر فولدت لحسة لم يلحق بواحد منهما وحدثت
واستشككت وعدة الحامل في طلاق أو وفاة وضع حملها كله وإن دما اجتمع
والأفكا المطلقة ان فسدت كالدمية تحت ذمي والأفاربعة أشهر وعشر وإن رجعية
ان تمت قبل زمن حيضها وقال النساء لاربية بها والا انتظرتها ان دخل بها

واحتز بكله عن وضع بعضه فلا تخرج به من العدة ولو أكثره احتياطا (وان) كان الحمل (دما اجتمع) بحيث اذا صب عليه ماء حار
لا يذوب وهي العلقه (والا) أي وان لم تكن المتوفى عنها حاملا (ف) عدتها (ك) مدة (المطلقة) في كونها بثلاثة قروء (ان
فسد) نكاحها باجماع وهذا اذا كانت مدخولا بها والا فلا عدة عليها وشبه في اعتداد المتوفى عنها كالمطلقة فقال (ك) الزوجة
(الدمية) الحرة غير الحامل (تحت) زوج (ذمي) مات عنها أو طلقها أو أدام مسلم تزوجها أو ترافعا لينا وقد دخل بها فعدتها ثلاثة
اقراء فيهما فان لم يدخل بها فلا عدة عليها في الطلاق والموت ومفهوم تحت ذمي أنها لو كانت تحت مسلم لجبرت على ثلاثة اقراء من طلاقه
ان كان بعد الدخول وعلى أربعة أشهر وعشرة في وفاته دخل بها أم لا أراد مسلم أن يتزوجها أم لا لحق الله تعالى (والا) أي وان لم
يكن النكاح مجمعا على فساده بأن كان صحيحا اتفاقا أو مختلفا فيه ولو نكاح مريض (ف) عدتها (أربعة أشهر وعشر) من الأيام
ان لم تكن مطلقة بل (وان) كانت (رجعية) فتنتقل من عدة الطلاق لعدة الوفاة وتهدم الأولى لانها لا تعبدل للاستبراء ولانها
زوجة وتكتفى المتوفى عنها بأربعة أشهر وعشر (ان تمت) الأربعة والعشرة للحر المدخول بها (قبل) محي (زمن حيضها)
بأن كانت عادت أن تحيض بعد أربعة أشهر وعشر ومات زوجها عقب حيضها أو كانت عقيمة وتأخر حيضها لرضاع سابق الموت وأمن
حملها فان تأخر لمرض تربصت تسعة الآن تحيض قبلها (و) ان (قال النساء) عند رؤيتهن ايها (لاربية) حمل (بها) قبل
(والا) أي وان لم تتم الأربعة والعشرة قبل زمن حيضها بأن كانت تحيض في أثناءها ولم تحض أو استحيضت ولم تغير أو تأخر لمرض أو
قال النساء بها رية حمل أو ارتابت هي من نفسها (انتظرتها) أي الحيضة الواحدة أو تمام تسعة أشهر فان زالت الرية حلت والا انتظرت
رفها أو أقصى أمد الحمل (ان) كان (دخل) الزوج (بها) قبل وفاته فان لم يدخل بها فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام تحت قبل زمن

حيضها أم لا لأنها إنما كانت تنظر الحيضة خشية الحمل (وتنصف) عدة الوفاة (بالرق) للزوجة ولو بشائنة حرية مات زوجها قبل البناء أو بعده فهي شهران وخمسة أيام إن كانت صغيرة أو يائسة أو عقيمة أو غير مدخول بها أو حاصت فيها (وان) كانت مدخولا بها وشائتها الحيض و (لم تحض) في الشهرين والخمسة أيام لعادتها تأخرها أو بلا سبب (ف) عدتها (ثلاثة أشهر) فإن تأخر لرضاع أو مرض مكثت ثلاثة أشهر لكن عدتها منها شهران وخمسة أيام والباقي لرفع الرية لأعدة وفائدة هذا سقوط الاحداد عنها وسقوط حقها في السكنى وإن تأخر لغيرها فعدتها ثلاثة عند غير ابن عرفة وعند محمد تسعة إلا أن تحيض قبلها (إلا أن ترتأب) عدتها (تسعة) من الأشهر إن لم تحض قبلها فإن حاضت أثناءها حلت وإن تمت التسعة حلت إن زالت الرية فإن بقيت انتظرت زوالها وأقصى أمد الحمل وحلت إن لم تحض قبلها (ولن) أي الزوجة التي (وضعت) حملها عقب موت زوجها (غسل) أي تغسيلها (زوجها) ويقضى لها به إن نازعها وليه إن لم تزوج غيره بل (ولو تزوج) غيره لكن مع الكراهة وتقدم للعنف والأحب نفيه إن تزوجت غيره (و) إن مات زوج الأمة وأطلقها رجعيًا ثم أعتقت في عدته (لا ينقل العتق) الأمة المطلقة طلاقًا رجعيًا وللتوفى عنها زوجها من عدتها بقرآن في الطلاق أو شهرين وخمسة أيام في الوفاة (لعدة الحرة) بثلاثة أقراء في الطلاق وأربعة أشهر وعشرة أيام في الوفاة فتستمر على عدتها إذا العتق لا يوجب عدة وأما لو مات زوجها بعد عتقها وهي في عدة طلاق رجعي فأنها تنتقل لعدة الحرة عدة وفاة (و) إن أسلمت ذمية وزوجها ذمي ثم مات زوجها وهي في استبراءها منه (لا) ينقل (موت) ذمي (زوج ذمية أسلمت) بعد البناء وشرعت في الاستبراء من مائه فمات فيه على كفره فلا تنتقل عن الاستبراء لعدة الوفاة لأنها في حكم البائن وردها له إن أسلم فيه ترغيب له في الإسلام فإن أسلم فيه ثم مات انتقلت لعدة الوفاة لأنه أحق بها (وان أقر) زوج صحيح (٣٨٨) (بطلاق) بائن أو رجعي (متقدم) على وقت إقراره في سفر أو حضر ولا

بينه له به (استأنفت عدة) (من) وقت (إقراره) فيصدق في الطلاق لافي اسناده للوقت السابق ولو صدقته المرأة لاتهمها على إسقاط العدة وهي حق لله تعالى فليس لها إسقاطها (و) إن انقضت العدة على دعواه

وتنصفت بالرق وإن لم تحض فثلاثة أشهر إلا أن ترتأب فتسعة ولن وضعت غسل زوجها ولو تزوجت ولا ينقل العتق لعدة الحرة ولا موت زوج ذمية أسلمت وإن أقر بطلاق متقدم استأنفت العدة من إقراره ولم ير أنها إن انقضت على دعواه وورثته فيها إلا أن تشهد بينة له ولا يرجع بما أنفقت المطلقة ويغرم ما تسلفت بخلاف المتوفى عنها والوارث وإن اشترت ممتدة طلاق فارتفعت حيضتها حلت إن مضت سنة للطلاق وثلاثة للشراء أو ممتدة من وفاة فأقصى الأجلين

ثم ماتت الزوجة (لم) الأولى ولا (بربها) أي لا يرث الزوج الزوجة التي أقر بطلاقها في زمن متقدم إن ماتت في تركت العدة للسأنفة (ان) كانت عدتها (انقضت) أي تمت (على دعواه) مؤاخذه له بإقراره (و) إن كان الطلاق الذي أقر به رجعيًا وماتت العدة للسأنفة (ان) كانت عدتها (انقضت) أي تمت (فيها) أي العدة للسأنفة إن كان الطلاق رجعيًا ولم تصدقه في اسناد الطلاق الزوج في العدة المستأنفة (ورثته) أي الزوجة إن ماتت (فيها) أي العدة للسأنفة إن كان الطلاق رجعيًا ولم تصدقه في اسناد الطلاق للزمن المتقدم الذي انقضت العدة فيه فإن صدقته فلا ترثه أيضًا مؤاخذه لها بإقرارها (إلا أن تشهد بينة له) أي الزوج بالطلاق السابق الذي أقر به فلا تستأنف العدة من إقراره ولا ترثه إن انقضت العدة من يوم الطلاق (و) إن طلق زوج زوجته طلاقًا بائنًا ولم يعلمها به وأنفقت على نفسها من ماله بعده (لا يرجع) بما أنفقت المطلقة من ماله بعد طلاقها البائن لتفريقه بعلم إعلامها به (ويغرم) الزوج للزوجة عوض (ما تسلفت) وأنفقته على نفسها بعد طلاقها وقبل إعلامها به (بخلاف) (الوارث) الذي أنفق من مال مورثه بعلم موته غير عالم به فلباق الورثة الرجوع عليه بعوض ما أنفقته (وان اشترت) أمة (معدة طلاق) وهي ممن تحيض فقد دخل استبراء على عدة فتحل بقرآن للطلاق وقراء للشراء فإن كان الشراء قبل حصول شيء من عدة الطلاق أدرج الاستبراء في العدة فتحل بقرآن عدة الطلاق وإن اشترت في العدة (فارتفعت) أي تأخرت (حيضتها) لغير رضاع (حلت) لمشتريها بأقصى الأجلين المشار إليهما بقوله (ان مضت سنة للطلاق) أي منه عدة المرتبة (وثلاثة) من الأشهر (للشراء) أي منه فإن اشترت بعد تسعة أشهر من الطلاق حلت بتمام السنة أو بعد عشرة حلت بسنة وشهر بعد أحد عشر شهرًا حلت بسنة وشهرين فإن كانت لا تحيض لياس أو عقم فعدتها ثلاثة أشهر كاستبراءها (أو) اشترت أمة (معدة من وفاة) عدتها (أقصى) أي أبعد (الأجلين) أي شهرين

وخمسة أيام عدة الوفاة وحیضة استبراء تجدد الملك فان حاضت قبل تمام العدة انتظرت تمامها وان تمت قبل الحيضة انتظرت تمامها فان ارتابت
 تر بصت تسعة أشهر من يوم الشراء فان زادت الرية فلا توطأ حتى تزول (وتركت) وجوبا الزوجة (للتوفى عنها) زوجها (فقط)
 أى لا المطلقة ان بلغت بل (وان صغرت) ويتعلق الوجوب بولائها ان كانت مسلمة بل (ولو) كانت (كتابية) مات زوجها
 المسلم ان تحقق موت زوجها بل (و) لو كان (مفقودا) أى غائبا منقطع الخبر (زوجها) لتوفيه حكما وعدتها عدة وفاة ومفعول
 تركت (التزين بالمصبوغ) من الثياب حريرا وقطن أو كتان أو صوف ان كان ورديا أو أحمر أو أصفر بل (ولو) كان (أدكن)
 بفتح الهمزة وسكون الدال وفتح الكاف أى أحمر مائلا الى السواد (ان وجد غيره) أى الصبوغ ولو يبيعه وشراء غيره بشئنه (الا
 الأسود) فيجوز لبسه لغير ناصعة البياض وغير قوم هو زينتهم فيحرم على ناصعة البياض وعلى من هو زينتهم كأهل مصرفي الخبر
 (و) تركت وجوبا (التحلي) بكقرط وسوار وخلخال وخاتم ولومن حديد وتلبس رقيق البياض كله وغليظه ومال غير واحد الى
 المنع من رقيق البياض ابن رشد لو رجع في أمر اللبس للأحوال لكان حسنا فتنع ناصعة البياض من السواد لانه زينتها (و) تركت
 (التطيب) بالطيب فان تطيبت قبل وفاة زوجها فقال ابن رشد يجب عليها نزع وغسله كما اذا أحرمت (و) تركت (عمله) أى الطيب
 لتعلق رائحته بها كالتطيب (و) تركت (التجريفه) أى الطيب اذا كانت تبشره بنفسها فان كان يبا شره لها غيرها من خادم فلا
 تمنع التجريفه (و) تركت (التزين) في بدنها (فلا تمشط بخناء) بالمد والتثوين (أو كتم) بفتح الكاف صبغ يذهب حمرة
 الشعر ولا يسوده (بخلاف نحو الزيت) الخالي عن الطيب (والسدرو) بخلاف (٣٨٩) (استحدادها) أى حلق عاتقها فيجوز

(ولا تدخل) الزوجة المتوفى
 عنها (الحمام) الامن ضرورة
 كالأشهب (ولا تطلى جسدها
 بنورة) (ولا تسكتحل) ولو
 بغير مطيب (الالضرورة)
 فيجوز اكتحالها بغير
 طيب بل (وان بطيب)
 وتسكتحل للضرورة ليلا
 (وتمسحه نهارا) ان كان

وَتَرَكَتِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا فَقَطَّ وَإِنْ صَغُرَتْ وَلَوْ كِتَابِيَّةً وَمَفْقُودًا زَوْجَهَا التَّزَيْنَ بِالصَّبُوغِ
 وَلَوْ أَذْكَنَ أَنْ وَجَدَ غَيْرَهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ وَالتَّحْلِيَّ وَالتَّطْيِبَ وَمَمْلَهُ وَالتَّجْرِفِيَّ وَالتَّزَيْنَ
 فَلَا تَمْتَشِطُ بِخَنَاءٍ أَوْ كَتَمٍ بِخِلَافِ نَحْوِ الزَّيْتِ وَالسِّدْرِ وَاسْتِحْدَادِهَا وَلَا تَدْخُلُ الْحَمَّامَ
 وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَكْتَحِلُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ وَإِنْ بَطِيبَ وَتَمَسَّحَتْ نَهَارًا
 ﴿فصل﴾ وَلِزَوْجَةِ الْمَفْقُودِ الرَّفْعُ لِلْقَاضِي وَالْوَالِي وَالْإِمَامِ وَالْأَمِيرِ فَالْجَمَاعَةُ
 الْمُسْلِمِينَ فَيُؤَجِّلُ الْحَرْمَ أَرْبَعَ سِنِينَ أَنْ دَامَتْ نَفَقَتُهَا وَالْعِمْدُ نِصْفَهَا مِنَ الْعَجْزِ عَنْ
 خَبَرِهِ ثُمَّ اعْتَدَتْ كَالْوَفَاةِ وَسَقَطَتْ بِهَا النِّفَقَةُ وَلَا تَحْتَاجُ فِيهَا لِإِذْنٍ وَلَيْسَ لَهَا الْبَقَاءُ بَعْدَهَا

بطيب والا فلا يجب مسح على ظاهر المذهب كما قال الأبي ﴿فصل﴾ في مسائل زوجة المفقود وما يناسبها (ولزوجة) الزوج (المفقود)
 أى الذى غاب وانقطع خبره مع امكان الكشف عنه فخرج الاسير الذى لا استطاع الكشف عنه حرا كان المفقود أو عبدا صغيرا أو
 كبيرا كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو كتابية صغيرة أو كبيرة (الرفع) فى شأن زوجها (للقاضى والوالى) أى حاكم البلد وحاكم السياسة
 (والى الماء) أى الساعى جلب الزكاة عند اجتماع العواشى على الماء أول الصيف ولها عدم الرفع والبقاء فى عصمته حتى يتضح أمره (والا)
 أى وان لم يوجد واحد من الثلاثة (ف) ترفع (لجماعة المسلمين) من عدول جيرانها وغيرهم لانهم كالامام عند عدمه (فيؤجل) المفقود
 (الحز) أربع سنين ان دامت نفقتها أى زوجة المفقود من ماله ولو غير مدخول بها فان لم تدم نفقتها من ماله فلها التطلاق لعدم النفقة
 بلا تأجيل وكذا ان خشيت على نفسها الزنا فيزاد على دوام نفقتها عدم خشيتها الزنا (و) يؤجل الزوج (العبد) المفقود (نصفها)
 أى السنين الأربع فيؤجل العبد سنتين وابتداء السنين الأربع أو نصفها (من) يوم (العجز) من رفعت له الزوجة (عن) علم (خبره)
 بعد البحث عنه والمكتوبة فى أمر ملن عساه ان يعرف خبره من القضاة والولاة وولاة الماء وجماعة المسلمين والراجح ان تأجيل الحر
 بأربع سنين تعبدى باجماع الصحابة عليه (ثم) بعد العجز عن خبره (اعتدت) عدة (ك) عدة (الوفاة) فى كونها بأربع أشهر وعشرة
 أيام للحره وكونها شهرين وخمسة أيام للامة (وسقطت بها) أى الدخول فى العدة (النفقة) للزوجة من مال المفقود لان التوفى عنها
 لانفقة لها ولو حاملا وهى متوفى عنها حكما (ولا تحتاج) زوجة المفقود (فيها) أى العدة (لإذن) من رفعت له ولا فى تزوجها
 بعدها لحصول اذنه فيها بضربه الأجل أولا (وليس لها) أى زوجة المفقود (البقاء) فى عصمته (بعد) الشروع (فيها)

أي العدة لأنها قد وجبت عليها والاحداد فليس لها إسقاطهما (وقدر طلاق) من المفقود حين الشروع في العدة بقيتها عليه لاحتمال حياته ولكن إنما (يتحقق) وقوعه حكماً (بدخول) الزوج (الثاني) بزوجة المفقود فإن جاء المفقود قبل دخول الثاني ردت له وبعده بانت من المفقود (فتحل) زوجة المفقود (للأول) أي المفقود (أن) جاء وكان قد (طلقها اثنتين) قبل فقده ووطئها الثاني وطأ يحل للميتة ثم بانت منه بموت أو طلاق فتحل للمفقود بعصمة تامة لحام العصمة الأولى بالطلاق الذي قد روي وقوعه حين الشروع في العدة وحققه دخول الثاني (فإن جاء) المفقود في العدة أو بعدها وقبل عقد الثاني أو بعده وقبل دخوله أو بعده عالمًا بحجج المفقود أو بعد تلذذ الثاني بها بلا علم في فاسد يفسخ بالطلاق فهي للمفقود في هذه الصور الخمس وللثاني في صورتين دخول غير عالم في صحيح أو فاسد يفسخ بطلاق (أو تبين أنه) أي المفقود (حي أو) تبين أنه (مات فك) ذات (الولين) يجري فيها الصور السبع المتقدمة ومعنى كون الأول أحق بها في صورة تبين موته فسخ نكاح الثاني واعتدادها عدة وفاة وارثها منه وإلى هذا أشار بقوله (وورث الأول أن قضى له بها) وفسخ نكاح الثاني واعتدت عدة وفاة فهذه مرات كون الأول أحق بها إن مات (ولو) تبين أنه (تزوجها الثاني في عدة وفاة) من الأول (قد) الثاني (كغيره) من تزوج في العدة في فسخ نكاحه إن لم يدخل وكان خاطباً إن أحب فإن دخل بها فيها وتلذذ بها فيها أو وطئها ولو بعدها تأبى تحريراً عليها (وأما إن نعى لها) زوجها أي أخبرت من غير عدلين بموته فاعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الأول فلا نفوت عليه بدخول الثاني ولو ولدت منه الأولاد وسواء حكم بموته حاكم أم لأعلى المشهور (أو قال) زوج له زوجة حاضرة اسمها عمرة ولا يعرف له غيرها مسماة بهذا الاسم (عمرة طالق) حال كونه (مدعيًا) أن له زوجة (غائبة) اسمها عمرة وأنه قصدها بقوله عمرة طالق فلم يصدق (وطلق) (٣٩٠) الحاكم (عليه) الحاضرة فاعتدت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم أثبتته)

وقُدِّرَ طَلَاقُ يَتَحَقَّقُ بِدُخُولِ الثَّانِي فَيَحِلُّ لِلأَوَّلِ أَنْ تَطْلُقَهَا اثْنَتَيْنِ فَإِنْ جَاءَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَكَالْوَلِيِّينَ وَوَرِثَتِ الْأَوَّلُ أَنْ قُضِيَ لَهَا بِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّةٍ وَفَاتَهُ فَكَغَيْرِهِ وَأَمَّا إِنْ نَعِيَ لَهَا أَوْ قَالَ عَمْرَةً طَالِقٌ مُدَّعِيًا غَائِبَةً فَطُلِّقَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَثْبَتَهُ وَذُو ثَلَاثٍ وَكُلَّ وَرَكِيلَيْنِ وَالْمُطَلَّقةُ لِمَدَمِ النِّفَاقِ ثُمَّ ظَهَرَ إِسْقَاطُهَا وَذَاتُ الْمَفْقُودِ تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ أَوْ تَزَوَّجَتْ بِدَعْوَاهَا الْمَوْتَ أَوْ بِشَهَادَةِ غَيْرِ عَدْلَيْنِ فَيُفْسَخُ ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الصَّحَّةِ فَلَا نَفُوتَ بِدُخُولِ وَالضَّرْبُ

أي الزوج نكاح عمرة الغائبة فترد الحاضرة إليه ولا نفوت بدخول الثاني (وذو) زوجات (ثلاث) في عصمته (وكل وكيلين) مستقلين على أن يزواجه زوجة رابعة فزوجه كل منهما زوجة في وقتين

ففسخ نكاح الأولى منهما ما ظن أنها الثانية فتزوجت غيره ودخل بها ثم تبين بالبينه أنها الأولى فلا نفوت بدخول الواحد الثاني وترد للأول (و) الزوجة (المطلقة) في حال غيبة زوجها من الحاكم أو جماعة المسلمين (ل) دعواها (عدم النفقة) بأن ادعت أنه لم يترك لها ما تنفقه ولم يוכל من ينفق عليها وطلبت الطلاق وحلفت على ذلك فطلق عليه الحاكم فاعتدت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم ظهر إسقاطها) أي النفقة عن الزوج الأول بأن أقام بينة أنه ترك لها نفقتها مدة غيبته أو أنه أرسلها إليها ووصلتها وأنه وكل من ينفق عليها فلا يفيتها دخول الثاني (و) الزوجة (ذات) أي صاحبة الزوج (المفقود تزوج) بعد الأربع سنين (في عدتها) أوفي الأجل بالأولى (فيفسخ) نكاحها لو وقوعه في العدة أو قبلها فاستبرأت ثم تزوجت ثالثاً ودخل بها ثم ثبت موت المفقود وانقضاء عدته قبل عقد الثاني الذي فسخ فترد إليه ولا يفيتها دخول الثالث (أو تزوجت) زوجة زوج غائب (بدعواها الموت) لزوجها الغائب ولم يعلم موته إلا من قولها فاعتدت وتزوجت ودخل بها زوجها ففسخنا نكاحها ثم أنها استبرأت من الوطء الفاسد وتزوجت ثالثاً ثم ثبت أن عدتها كانت انقضت بموت المفقود قبل نكاح الثاني فإنها ترد إلى الزوج الثاني ولا نفوت عليه بدخول الزوج الثالث وترد إلى الثاني لظهور صحته في نفس الأمر ولا أحد عليها لأن دعواها الموت شبهة تدركها الحد (أو) تزوجت زوجة زوج غائب (بشهادة غير عدلين) على موت الغائب (فيفسخ) نكاحها لعدم عدالتهما ثم شهد عدلان بموته فاعتدت وتزوجت ثالثاً (ثم يظهر أنه) أي نكاح الثاني الذي تزوجته بشهادة غير العدلين (كان على الصحة) لثبوت موت الغائب وانقضاء عدته قبله بعدلين (فلا نفوت) واحدة من السبع (بدخول) من الزوج الثالث بها غير عالم جواب أما في قوله وأما إن نعى لها الخ (و) إن فقدت ذوزوجات وقامت واحدة منهن وضرب لها الأجل وسكت باقيهن أرامتنعن من الرفع ثم طلبن الرفع في الأجل أو بعده (الضرب)

لأجل (واحدة) منهن وهي التي قامت أولاً (ضرب لبعيثن) فلا يضرب لهن أجل آخر إن سكتن بل (وان أين) أي امتنعن من القيام مع الأولى (وبقيت أم ولده) أي المفقود ببلاد الاسلام على حالها ولا ينجز عتقها وتبقى على حالها الى مدة التعمير ان دامت نفقتها من ماله والانجز عتقها (و) بقي (ماله) أي المفقود ببلاد الاسلام على ملكه فلا يورث عنه لغاية مدة تعميره اذ لاميراث بشك في موت المورث (و) بقيت (زوجة) الزوج (الاسير) أي الذي أسره الحريون وذهبوا به لبلادهم (و) بقيت (زوجة) زوج (مفقود أرض الشرك) أي الكفر أي الذي ذهب لأرض الكفار وانقطع خبره وتبقى (ل) تمام مدة (التعمير) ان دامت نفقتها والا فلهما الطلاق واذا ثبت لها الطلاق بذلك فبعثت بينهما الزنا أولى لان ضرر ترك الوطء أشد من ضرر عدم النفقة ألا ترى ان اسقاطها النفقة يانزما وان أسقطت حقها في الوطء فلهما الرجوع فيه ولان النفقة يمكن تحصيلها بانحو تسلف وسؤال بخلاف الوطء فاذا تمت مدة التعمير فيحكم بموته وتعتمد زوجته عدة وفاة ويقسم ماله على ورثته (وهو) أي التعمير نهاية مدته (سبعون) سنة من يوم الولادة (واختار الشيخان) أبو محمد بن أبي زيد القيرواني وأبو الحسن القابسي (ثمانين) سنة (وحكم بخمس وسبعين) وقال مالك وابن الماجشون رضي الله تعالى عنهما تسعون وعن أشهب وابن الماجشون أيضاً مائة (وان اختلف الشهود في سنة) أي المفقود حين فقده بأن شهدت بينة بأنه أربعون سنة وأخرى بأقل أو أكثر (فالأقل) من السنين المشهود بها هو المعمول به لانه الاحوط (وتجوز شهادتهم على التقدير) بغلبة الظن للضرورة (وحلف الوارث حينئذ) أي حين شهادتهم على التقدير بأن المشهود به حق الذي يظن به العلم على البت (وان تنصر) أو تهود أو تمجس شخص (أسير) (٣٩١) مسلم (ف) هو محمول (على الطوع)

اذا جهل حاله فستبين زوجته
ويوقف ماله فان مات فهو
ليت المال وان أسلم
أخذه (واعتدت) الزوجة
(في مفقود المعتك) بفتح
الراء أي محل الاعتراك
في الفن الواقعة (بين
المسلمين) بعضهم مع بعض
قرب المحل أو بعد وصلة
اعتدت (بعد انفصال الصقين)
فتعتمد امرأته ويقسم

لِوَاحِدَةٍ ضَرَبُ لِبَيْعَتَيْنِ وَإِنْ أَيْبَنَ وَبَقِيَتْ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَالُهُ وَزَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَقْقُودِ
أَرْضِ الشَّرْكِ لِلتَّعْمِيرِ وَهُوَ سَبْعُونَ وَاخْتَارَ الشَّيْخَانِ ثَمَانِينَ وَحُكِمَ بِخَمْسٍ وَسَبْعِينَ
وَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي سَنَةِ فَلَا قَوْلَ وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى التَّقْدِيرِ وَحَلَفَ الْوَارِثُ
حِينَئِذٍ وَإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ فَعَلَى الطَّوْعِ وَاعْتَدَتْ فِي مَقْقُودِ الْمُتْرَكِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ
انْفِصَالِ الصَّقَيْنِ وَهَلْ يُتَلَوَّمُ وَيُجْتَهَدُ تَفْسِيرَانِ وَوَرِثَ مَالُهُ حِينَئِذٍ كَالْمُتَجَسِّعِ لِبَلَدِ
الطَّاغُوتِ أَوْ فِي زَمَانِهِ وَفِي الْفَقْدَيْنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارَ بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ وَلِلْمُعْتَدَةِ
الْمُطَلَّقةِ أَوْ الْمَحْبُوسَةِ بِسَبَبِهِ فِي حَيَاتِهِ السَّكْنَى وَلِلْمُتَوَقِّفِ عَنْهَا أَنْ دَخَلَ بِهَا وَالْمُسْكِنُ لَهُ
أَوْ نَقَدَ كِرَاءَهُ لَا بِلَا نَقْدٍ وَهَلْ

ماله قيل من يوم المعركة قريبة كانت أو بعيدة وقيل بعد ان يتلوم له بقدر ما ينصرف من هرب أو انهزم ثم تعمد وتزوج
ويقسم ماله الى هذا أشار المصنف بقوله (وهل يتلوم) أي ينتظر مفقود المعتك بين المسلمين مدة بعد انفصال الصقين (ويجهد)
في قدر مدة التلوم عسى ان يتبين حاله ثم تعمد زوجته أو تعمد بعد الانفصال بلا تلوم في الجواب (تفسيران وورث) أي قسم بين ورثته
(ماله) أي مفقود المعتك بين المسلمين (حينئذ) أي حين الشروع في العدة وشبه في الاعتداد بعد الانفصال وقسم المال حينه
فقال (ك) الزوج (المنتجع) بكسر الجيم أي الذاهب (بلد الطاعون أو في زمنه) فيفقده فتعتمد زوجته بعد ذهاب الطاعون
ويورث ماله حينئذ لحمله على موته فيه (و) اعتدت الزوجة (في الفقد) لزوجها في قتال (بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد
النظر) في أمره من الحاكم ثم تزوج ويورث ماله حينئذ (وللمعتدة المطلقة) طلاقاً بائناً أو رجعياً السكنى على مطلقها سواء استمر
حياً أو مات على ما يأتي (أو المحبوسة) أي المنوعة عن التسكاح (بسببه) أي الرجل كما لو وطئت غصباً أو غير عالمة بسبب نوم
أو اغماء أو جنون أو ظانة انه زوجها وصلة المحبوسة (في حياته) أي الرجل (السكنى) على الزوج في المطلقة وعلى التسيب في
الحبس في المحبوسة فتجب السكنى لها ولو مات بعد ذلك كما سيأتي في قوله واستمر ان مات (ولو) لزوجها (المتوفى عنها) زوجها وهي
في عصمتها السكنى مدة عدتها (ان) كان الزوج (دخل بها) وأطاعت الوطء سكن معها أم لا (والمسكن له) أي الزوج بملك
(أو) اجارة (و) نقد (أي دفع الزوج) (كرأه) كله قبل موته فان كان نقد بعضه فلها السكنى بقدر ما نقده فان انقضت
مدته قبل تمام عدتها فلا يانزم الوارث أجرة بقيتها فتدفعها من مالها (لا) سكنى لها ان اكترأه ومات (بلا نقد) لأجرة (وهل)

لا سكنى لها (مطلقاً) عن التقييد بغير الوجيبة وهو الراجح (أو) لا سكنى لها (إلا) إذا كان الكراء (الوجيبة) أى مدة معينة فلها السكنى في تركته لقيامها مقام النقد للزومها في الجواب (تأويلان ولا) سكنى للمتوفى عنها مال الميت والمسكن له أو نقد كراءه (إن لم يدخل) بها في كل حال (الآن يسكنها) معه في حياته وهى صغيرة لا يدخل بمثلها ويموت فلها السكنى في عدتها عند ابن القاسم لأن إسكانها عنده بمنزلة دخوله بها (إلا) أن يكون أسكنها معه (ليكنها) أى يحفظها ويمنعها عما لا يليق فلا سكنى لها بعد موته هذا على ما في بعض نسخ التوضيح والذي في بعض آخر من نسخ التوضيح ليسكنها من الكفالة أى الحضانة وهى الصواب لفرض المسئلة في صغيرة غير مطيقة (وسكنت) المطلقة أو المتوفى عنها (على ما) أى فيما (كانت تسكن) وهى في عصمة زوجها شتاء وصيفا (ورجعت) المعتدة (له) أى مسكنها الذى كانت تسكنه (إن نقلها) الزوج (منه) ثم طلقها أو مات (وانهم) بأنه انما نقلها لاسقاط سكنها به في العدة (أو كانت) مقيمة (بغيره) أى مسكنها حين الطلاق أو الموت فترجع له إن كانت أقامت بغيره بغير شرط في اجارة بل (وإن) كانت أقامت بغيره (بشرط في اجارته) بها لـ (رضاع) لولد غيرها اشترط عليها أهله أقامت عندهم لارضاعه ثم مات زوجها أو طلقها فترجع لمسكنها لأن حق الله يقدم على حق آدمى (وانفسخت) الاجارة ورجع للحساب إن لم يرز أهل الرضيع بارضاعها بمسكنها (و) أن خرج الزوج بزوجه لحج ثم مات أو طلقها رجعت لمسكنها (مع) رفيق (ثقة) محرم أو غيره (إن بقي شيء من العدة) بعد وصولها لمسكنها وظاهره كالدونة ولوليلة وقيدته اللخمى بماله بالوالأتمته بموضعها (إن خرجت) الزوجة مع زوجها حال كونها (ضرورة) بفتح الصاد المهملة أى لحجة (٣٩٢) الاسلام (فمات أو طلقها) في الطريق وكانت (في) بعدها عن مسكنها

مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا الْوَجِبَةَ تَأْوِيلَانِ وَلَا أَنْ لَمْ يَدْخُلَ إِلَّا أَنْ يُسْكِنَهَا إِلَّا لِيَكْفُفَهَا
وَسَكَنَتْ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ وَرَجَعَتْ لَهُ أَنْ نَقَلَهَا وَأَهْمِمْ أَوْ كَانَتْ يَغْيِرُهُ وَإِنْ
بَشَّرَ فِي إِجَارَةِ رِضَاعٍ وَانْفَسَخَتْ وَمَعَ ثِقَةٍ أَنْ يَبْقَى شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ أَنْ خَرَجَتْ
ضَرُورَةً فَمَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا فِي كَالثَلَاثَةِ الْيَوْمِ فِي التَّطَوُّعِ أَوْ غَيْرِهِ أَنْ خَرَجَ الْكَرْبَاطُ
لِلْقَامِ وَإِنْ وَصَلَتْ وَالْأُحْسَنُ وَلَوْ أَقَامَتْ نَحْوَ السَّنَةِ أَشْهُرَ وَالْخِتَارُ خِلَافُهُ وَفِي
الْإِنْتِقَالِ تَعْتَدُ بِأَقْرَبِهِمَا أَوْ أَبْعَدِهِمَا أَوْ بِمَكَانِهَا وَعَلَيْهِ الْكِرَاءُ رَاجِعًا وَمَضَتْ
الْحُرْمَةُ أَوِ الْمَعْتَكِفَةُ أَوْ أَحْرَمَتْ وَعَصَتْ وَلَا سَكْنَى لِأُمَةٍ

(كالثلاثة الأيام) ولم تحرم
فإن كانت أحرمت بحج
أو عمرة فلا ترجع (و)
ترجع لمسكنها إن خرجت
منه (في) الحج (التطوع
أو غيره) من التوافل
مثل (إن خرج) زوجها
(الكرباط) أو زيارة أو
نجارة فخرجت معه ثم مات

أو طلقها (لا) ترجع لمسكنها إن خرجت منه رافضة لسكناءه (لقام) بضم الميم أى إقامة وسكنى مع الزوج في محل آخر وحيث لم قلنا بالرجوع في التطوع وغيره والرباط فيجب رجوعها إن لم تصل المحل المقصود للحج أو الرباط أو غيرها بل (وإن وصلت) الزوجة المحل الذى خرجت اليه إن بقى شيء منها بعد وصولها مسكنها ومات زوجها أو طلقها قبل طول أقامت بها به (والأحسن) رجوعها لمسكنها (ولو أقامت نحو السنة أشهر) أو سنة بالمحل الذى انتقلت له في التوضيح إن محمدا استحسن الرجوع في الأشهر وفي السنة وهذا هو الموافق لعبارة ابن عرفة واللخمى فلعل ما في المتن تحريف والاصل ولو أقامت السنة أو الأشهر (والختار) للخمى من الخلاف (خلافه) أى أنها لا ترجع بعد إقامة نحو السنة وتعتد بمحل أقامت بها (وفي) موت الزوج أو طلاقه بائناً أو رجعي في سفر (الانتقال) من المسكن الأصلي والإقامة بغيره دائماً (تعتد) الزوجة إن شئت (بأقربهما أو أبعدهما) أى المكانين المنتقل عنه والمنتقل اليه ويعتبر الأقرب والأبعد للمكان الذى به حين الموت أو الطلاق (أو) تعتد (بمكانها) الذى هى به حين أحدهما أو حيث شئت (و) حيث أرزها الرجوع لعدة طلاق (عليه الكراء) للدابة أو السفينة التى ترجع عليها لادخاله الطلاق على نفسه حال كونه (راجعا) معها لأنها ترجع لأجله وكذا إذا لم يرجع معها ولزمها الرجوع وعليه كراء المنزل الذى ترجع له (و) إن خرجت المرأة من مسكنها للحج أو عمرة وأحرمت ثم طلقها زوجها أو مات عنها أو خرجت لا اعتكاف وشرعت ثم طلقها أو مات (مضت) أى استمرت في سفرها الزوجة (الحرمية) بحج أو عمرة (أو المعتكفة) على اعتكافها إن مات زوجها أو طلقها فيجب عليها كمال حجها أو عمرتها أو اعتكافها ويحرم عليها تركه والرجوع لمسكنها (أو) التى مات زوجها أو طلقها ثم (أحرمت) بحج أو عمرة وهى معتدة من طلاق أو وفاة متروك المبيت في مسكنها ونمضى على إحرامها (وعصت) الله تعالى بإحرامها وهى معتدة (ولاسكنى) مستحقة (لأمة) معتدة من

موت أو طلاق زوجها (لم نبوأ) أي لم تفرد عن سيدها بالسكنى مع زوجها (ولها حينئذ) أي حين لم نبوأ (الانتقال) من مسكنها لمسكن آخر (مع ساداتها) ومفهوم لم نبوأ أن من بوأ ليس لها الانتقال مع ساداتها حتى تتم عدتها وعلى هذا حمل أبو عمران المدونة وشبهه في جواز الانتقال فقال (ك) زوجة (بدوية) طلقت أومات زوجها ثم (ارتحل أهلها) من المسكن الذي طلقت أومات الزوج به (فقط) أي دون أهل زوجها ويتعذر عليها بعد فراغ عدتها لحوقها بهم فلها الانتقال مع أهلها (أو) أي وللمعتدة مطلقاً الانتقال من مسكنها (لغير لا يمكن) (المقام معه) أي لا يمكن مع العذر الإقامة (بمسكنها) وذلك (ك) خوف (سقوطه) وأولى سقوطه بالفعل (أو خوف) ضرر (جارسوه) ولا تقدر على دفع ضرره بوجه (و) حيث انتقلت لغير (لزم) (المسكن الثاني) فلا تنتقل عنه إلا لعذر لا يمكنها الإقامة معه فتنتقل عنه (و) (لزم) (الثالث) وهكذا وان انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء لان بقاءها في مسكنها حق لله تعالى (و) للمعتدة من طلاق أو وفاة (الخروج) من مسكنها ولكن (في) قضاء (حوادثها) طرفي (النهار) أي قرب الفجر وعقب الغروب إلى مغيب الشفق وعبر عنهما بطرفي النهار للمجاورة بقريضة النص بأن خروجها لحوادثها قليل الفجر وعقب الغروب ابن عرفة وفيها لها التصرف نهاراً والخروج سحراً قبل الفجر ويرجع ما بينها وبين العشاء الأخيرة (لا) تخرج المعتدة من مسكنها (لضرر جوار) بالنسبة (لحاضرة) يمكنها رفعه بالرفع للحاكم وقوله المتقدم أو خوف جارسوه فيمن لا يمكنها رفعه فلا منافاة بينهما (ورفعت) أمرها (للحاكم) فان ثبت عنده ظلم الجار زجره فان لم ينكشف أخرجه من مسكنه وان ثبت ظلمها زجرها فان لم تنكشف أخرجها (وأقرع) أي ضرب الحاكم (٣٩٣) القرعة (لم يخرج) من مسكنه من المعتدة وجارها (ان أشكل) الأمر على الحاكم بأن ادعى كل منهما انه مظلوم بلا بينة (وهل لا سكنى) في زمن العدة (لمن) أي زوجة (سكنت زوجها) معها بينهما الذي تملك منفعة (ثم طلقها) فطلبت منه أجرة السكنى في مدة العدة

لَمْ نُبْأْ وَلَهَا حِينَئِذٍ الْإِنْتِقَالَ مَعَ سَادَاتِهَا كَبَدَوِيَّةٍ ارْتَحَلَ أَهْلُهَا فَقَطَّ أَوْ لِعَذْرٍ لَا يُمكنُ الْقَامُ مَعَهُ بِمَسْكَنِهَا كَسُقُوطِهِ أَوْ خَوْفِ جَارٍ سُوءٍ وَلِزِمَتِ الثَّانِي والثَّالِثُ وَالخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي النَّهَارِ لَا لِضَرَرٍ جَوَارٍ لِخَاضِرَةٍ وَرَفَعَتْ لِلْحَاكِمِ وَأَقْرَعَ لِمَنْ يَخْرُجُ أَنْ أَشْكَلَ وَهَلْ لَا سُكْنَى لِمَنْ سَكَنْتَ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَقَهَا قَوْلَانِ وَسَقَطَتْ أَنْ أَقَامَتْ بِغَيْرِهِ كَنَفَقَةٍ وَلَدَ هَرَبَتْ بِهِ وَلِلْغَرَمَاءِ بَيْعُ الدَّارِ فِي التَّوْفَى عَنْهَا فَإِنْ ارْتَابَتْ فَهِيَ أَحَقُّ وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ وَالزَّوْجُ فِي الْأَشْهُرِ وَمَعَ تَوْفَعِ الْحَيْضِ قَوْلَانِ وَلَوْ

(٥٠ - جواهر الاكلیل - أول) قامت فحل يلزمه ذلك لان المكارمة قد انقطعت بالطلاق أولا لانها تابعة للنكاح في الجواب (قولان وسقطت) سكنها عن الزوج (ان أقامت بغيره) بيان ذلك ان من تركت منزلها الذي لزمها ان يعتد فيه وخرجت منه لغير عذر فانها لا تستحق أجرة السكنى أي أجرة المنزل الذي خرجت منه لانها تركت ما كان واجبا لها فلا يلزمه بدولها عنه عوض وشبهه في السقوط فقال (كنفقة ولد) للزوج (هربت) للطلقة (به) مدة بموضع لا يعلمه أو عجز عن ردها منه لمسكنها طلبتها فلا شيء لها (وللغرماء) جمع غريم أي أصحاب الدين الذي على الزوج (بيع الدار) للملاوكة للزوج والحال ان زوجته المعتدة ساكنة فيها وصلة ببيع (في) عدة (التوفى عنها) ولا يسقط به حقها في السكنى ويشترط الغرماء على المشتري سكنها مدة عدتها اذ هي أحق منهم لتعلق حقها ببيع الدار وحقهم بدمه المبيت (فان) بيعت بشرط سكنها مدة العدة (ارتابت) أي شكت المعتدة في حملها بحركة بطن أو تأخر حيض (فهي) أي التوفى عنها (أحق) بسكنى الدار لتمام عدتها اذ لا مدخل لها في التطويل (وللمشتري الخيار) عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه في فسخ البيع وعدمه وقال ابن القاسم لا خيار له لدخوله على جوارها وهي مصيبة نزلت به (وللزوج) الذي طلق زوجته الدخول بها المعتدة في داره ان يبيع الدار التي تعتد فيها مطلقته ويستثنى مدة عدتها (في) عدة (الاشهر) بأن كانت صغيرة أو يائسة ومفهوم في الاشهر انه لا يجوز في الاقراء ووضع الحمل لعدم انضباط مدتها (و) ان طلق زوجته التي تعتد بالاشهر لصغرها أو يائسا مع توقع حيضها كبنت عشرين أو خمسين سنة وقام عليه غرماء وأرادوا بيع الدار في ديونهم ففي جواز بيعها في الاشهر مع استثناء مدة العدة (مع توقع) أي ظن حصول (الحيض) من الطلقة كبنت ثلاث عشرة سنة أو خمسين سنة لأن الأصل عدمه ومنعه للفرار (قولان) وعلى الجواز لا كلام للمشتري ان حاضت وانتقلت للأقراء لدخوله بجوار ذلك وعلى المنع ان وقع بفسخ البيع (ولو) طلق من تعتد بالاشهر ويمكن حيضها فيها وتوفى عنها

وحصلت لها رتبة حمل أو أمكن حصولها فيهما (باع) الغرماء النازي في المتوفى عنها والزوج في الأشهر وقال في عقد البيع (ان زالت الرتبة) الحاصلة حين البيع أو التي تحصل بعده فالبيع لازم وان استمرت فالبيع مردود (فسد) البيع للفرق (و) ان انهدم مسكن المعتدة من طلاق أو كان معاراً أو مستأجراً أو انقضت مدة عارته أو أجازته قبل عام عدتها ومطلقها حتى (أبدلت) المعتدة من طلاق لم يمت زوجها (في) المسكن (المنهدم) غيره سواء كان ملكاً للزوج أو لغيره (و) أبدلت مطلقة لم يمت زوجها في المسكن (للمعار والمستأجر المنقضى المدة) للإعارة أو الإجازة قبل تمام عدة الطلاق بمكان آخر (وان) انهدم مسكن المعتدة أو انقضت مدته (واختلفا) أي الزوجة والزوج (في مكانين) بأن طلبت مكاناً والزوج غيره (أجيب) لسكنائها في طلبته حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثرته كراته أو بعده عنه بحيث لا يعلم خروجها من العدة اللخمي ما لم تتحمل بالزائد (وامرأة الأمير ونحوه) كنبأته والقاضي اذا طلقت ثم عزل أو توفي عنها وهي ساكنة في دار الامام أو القضاء وقدم غيره (لا يخرجها القادم) حتى تتم عدتها بما ان لم ترتب بل (وان ارتابت) المطلقة بتأخر حيض الى خمس سنين وشبهه في عدم الاخراج فقال (ك) الدار (الحبس) على رجل (حياته) فيطلق أو يموت فتعتد زوجته بها ولا يخرجها مستحقها بعد زوجها بل تمكث بها حتى تتم عدتها وان ارتابت لخمس سنين بخلاف حبس مسجد بيده) أي تحت تصرفه فسكنه لأمته به مثلاً ثم مات عن زوجته أو طلقها ثم عزل عن وظيفته أو أسقطها لغيره قبل تمام عدتها فللامام القادم أن يخرج زوجة الميت أو المطلق قبل تمام عدتها والفرق ان دار الامارة من بيت المال والمرأة لما حق فيه بخلاف دار الامامة مثلاً (ولأم وليد يموت) سيدها (٣٩٤) (عنها) أو بعثتها (السكنى) حق واجب مدة استبرائها وليس لها ولا لسيدها

بَاعَ انْ زَالَتِ الرَّبِيبَةُ فَسَدَ وَأُبْدِلَتْ فِي الْمُنْهَدِمِ وَالْمُعَارِ وَالْمُسْتَأْجَرِ الْمُنْقَضِ الْمُدَّةَ وَإِنْ اُخْتَلَفَا فِي مَكَائِنِ أُجِيبَتْ وَامْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوِهِ لَا يُخْرِجُهَا الْقَادِمُ وَإِنْ ارْتَابَتْ كَالْحَبْسِ حَيَاتُهُ يُخْلَفُ حَبْسُ مَسْجِدِ بَيْدِهِ وَلَا مُمْ وَلَا يَمُوتُ عَنْهَا السَّكْنَى وَزَيْدٌ مَعَ الْعَتَقِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ كَالرَّتْدَةِ وَالْمُسْتَبْهَةِ إِنْ حَمَلَتْ وَهَلْ نَفَقَةُ ذَاتِ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ قَوْلَانِ

(فصل ١٠) يجب الاستبراء بحصول الملك ان لم توفق المرأة ولم يكن وطؤها مباحاً

الحى أو وورثته ان مات اسقاطه لان الاستبراء في حقها كالعدة بالنسبة للحره وفي أى الحسن على قول المدونة ولأم ولد السكنى في الحيضة ان مات سيدها مانصه ان كان المسكن له أو بكراء نقده على ما تقدم في الحرة (وزيد) لأم الولد

على السكنى (مع) تنجيز (العتق) لها ونائب فاعل زيد (نفقة الحمل) ان كانت حاملاً ومفهوم مع العتق انها لا تزاد نفقة الحمل ولم مع موت سيدها وهي حامل منه وهو كذلك لان حملها وارث من أبيه فينفق عليها مدة حملها به ما يرثه من أبيه وشبهه في استحقاق السكنى ونفقة الحمل فقال (ك) الزوجة (المرتدة) عن دين الاسلام وهي حامل من زوجها واستقبت فلم تنجب فأخر قتلها حتى تضع حملها فلها السكنى والنفقة على زوجها (و) كالمرأة (المستبهاة) على واطئها بحليلته وهي غير عالة بسبب نوم أو اغواء أو اشتباه بحليلها فلها السكنى والنفقة على واطئها (ان حملت) من وطئها ومفهوم غير عالة انها ان علمت فلا سكنى ولا نفقة لها اذ هي محض زانية (وهل نفقة) للمستبهاة الحرة أو الأمة (ذات الزوج) الذي لم يدخل بها (ان لم تحمل) من وطئها الشبهة وخبر نفقة (عليها) أي مدة استبرائها من وطئها الشبهة بثلاثة أقراء الحرة وقرء للأمة (أو) نفقتها مدة استبرائها (على الواطئ) الغالط في الجواب (قولان) علمها في التي لم يبين بها زوجها وأما التي بنى بها زوجها فنفقها وسكنها على زوجها ان لم تحمل أو حملت ولم ينفعه بلعان والافعل من أحبلها والله أعلم (فصل ١١) في أحكام وأقسام الاستبراء ومن يأنزله والواضحة وما يتعلق بها وهو لغة الاستقصاء والبحث عن الأمر العارض وشرعاً الكشف عن حال الرحم عند انتقال الملك لحفظ النسب (يجب الاستبراء) سبب (حصول) أي تجدد (الملك) لأمة بعوض أو لا كإرث وهبة واتزاع من رقيق وسبى وانما يجب الاستبراء في التي يراد وطؤها أو تزويجها أو تكون عليه أو أقر بائعها بوطئها ولم يستبرأها (ان لم توفق) أي تتيقن وتعلم (البراءة) للأمة التي حصل ملكها من الوطء فان تيقنت براءتها منه أي غلبت على الظن واعتقدت فلا يجب استبرأؤها (ولم يكن وطؤها) أي الأمة (مباحاً) لمن حصل له ملكها فان كان وطؤها مباحاً له قبله فلا يجب عليه استبرأؤها كمن اشترى زوجته والمراد مباح في نفس الأمر فقد سئل ابن أبي زيد عمري عن وطئ أمته فاستحققت منه فاشتراها من مستحقها فهل يستمر على وطئها أو

يستبرئها فأجاب لا يطؤها إلا بعد استبرائها أي لان الوطء الأول لم يكن مباحا في نفس الأمر (ولم تحرم) الأمة على من حصل له ملكها (في المستقبل) فمن ملك محرمة بنسب أو رضاع أو صهر فلا استبراء عليه وفي قول المصنف ولم تحرم في المستقبل قال البناني هذا القيد ذكره الأبهري وغيره وبحث فيه ان عاشر بأنه غير محتاج اليه لان الاستبراء انما يجب عند إرادة الوطء أي ولا يراد من حرمت بنسب الخ ويجب استبراء مستوفية الشروط المتقدمة ان كانت بالغة تحمل عادة بل (وان) كانت (صغيرة أطاق الوطء) كبت تسع سنين (أو كبيرة لا تحملان عادة) أي الصغيرة المطيعة والكسيرة كبت ستين سنة (أو) كانت (وخشا) بفتح الواو وسكون الحاء المعجمة أي غير جميلة شأنها تقتنى للخدمة لا للوطء (أو) كانت (بكرا) بكسر الموحدة أي عذراء لإمكان وطئها دون البكارة وحملها مع بقائها (أورجت) الأمة لملكها (من غضب أو سبى) من بالغ غاب عليها غيبة يمكنه وطؤها فيها ولا تصدق الأمة ولا غاصبها أو سايبها في نفى وطئها فان غضبها سبى أو بالغ ولم يغب عليها غيبة يمكنه وطؤها فلا يجب استبرائها (أو غنمت) أي سببت الأمة من الكفار فيجب استبرائها على سايبها (أو اشترت) الأمة وذكره وان دخل في حصول الملك ليرتب عليه قوله (ولو) كانت وقت شرائها (متزوجة) غير مشتريها واوه للحال ولو صلة (وطلقت) الأمة بعد شرائها (قبل البناء) من زوجها فيجب على مشتريها استبرائها قبل وطئها وشبهه في وجوب الاستبراء فقال (ك) الأمة (الموطوءة) من سيدها البالغ الحر (ان يبت) أي أراد سيدها بيعها فيجب عليه استبرائها من مائه (أو زوجت) أي أراد سيدها تزويجها فيجب عليه استبرائها من مائه (وقبل قول سيدها) أي قول سيد الأمة لمن زوجها له انه استبرأها لانه أمر لا يعلم الا من قبله فيعتمد عليه الزوج ويطؤها بدون استبراء (وجاز للمشتري) لامة (من) مكلف مسلم (مذنبه) أي الاستبراء قبل (٣٩٥) بيعه وفاعل جاز (تزوجها) أي الأمة لغيره (قبله) أي الاستبراء اعتمادا على اخبار البائع (و) جاز (اتفاق البائع) لموطوءته بلا استبراء (والمشتري) لها (على) استبراء (واحد) لحصول غرضها به ومعناه وضعها عند أمين حتى تحيض قبل عقد البيع أو بعده (وك) الأمة

وَلَمْ تَحْرُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ صَغِيرَةً أَطَاقَتِ الْوَطْءَ أَوْ كَبِيرَةً لَا تَحْمِلُ عَادَةً أَوْ وَخْشًا أَوْ بَكْرًا أَوْ رَجَعَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَبَى أَوْ غَنِمَتْ أَوْ اشْتَرَتْ وَلَوْ مُتَزَوِّجَةً وَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ كَالْمُوطُوءَةِ إِنْ يَبَيْتَ أَوْ زَوَّجَتْ وَقَبْلَ قَوْلِ سَيِّدِهَا وَجَازَ لِلْمُشْتَرِي مِنْ مُدْعِيهِ تَزْوِيجُهَا قَبْلَهُ وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَى وَاحِدٍ وَكُلُّ مَوْطُوءَةٍ بِاشْتِبَاهٍ أَوْ سَاءِ الظَّنِّ كَمَنْ عِنْدَهُ أُمَةٌ تَخْرُجُ أَوْ لِكَغَائِبٍ أَوْ مَحْجُوبٍ أَوْ مُكَاتَبَةٍ عَجَزَتْ أَوْ أَبْضَعَ فِيهَا وَأَرْسَلَهَا مَعَ غَيْرِهِ وَبَعِثَتْ سَيِّدَ وَإِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَبِالْعَتَقِ وَاسْتَأْنَفَتْ إِنْ اسْتَبْرَأَتْ أَوْ غَابَ غَيْبَةً

(الموطوءة باشتباه) أوزنا أو غضب فيجب على سيدها قبل وطئها إياها أو تزويجها لغيره استبرائها بحیضة (أو ساء) السيد (الظن) بأنتم بأنها زنت فيجب عليه استبرائها (كمن عنده أمة) مودعة أو مرهونة خال كونها (نخرج) من بيته لقضاء الحاجات أو يدخل عليها مودعها ثم انتقل ملكها لمن هي مودعة أو مرهونة عنده فيجب عليه استبرائها ان أراد وطئها أو تزويجها لا ان أراد بيعها (أو) كانت الأمة (لكغائب) عن البلد الذي هي به ولا يمكنه الوصول إليها عادة فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها (أو) كانت لـ (محجوب) فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها ان أراد وطئها أو تزويجها لا بيعها (أو) أمة (مكاتبة) سعت في تحصيل نجوم كتابتها ثم (عجزت) فيجب على سيدها استبرائها ان أراد وطئها أو تزويجها لا ان أراد بيعها (أو أبضع) أي دفع السيد بضاعة عرضا أو نقدا لأمين (في) شرائها أي الأمة من بلد آخر أراد الأمين السفر اليه لنحو تجارة فاشترىها الأمين (وأرسلها) لموكله (مع غيره) بلا إذن للموكل فيجب عليه استبرائها ان أراد وطئها فان قدم الأمين بها وأرسلها مع غيره باذن سيدها فلا استبراء (و) يجب استبراء الأمة (ب) سبب (موت سيد) لها بالغ فيجب الاستبراء على وارثه ان أراد وطئها أو تزويجها لان أراد بيعها (وان) كانت قد (استبرأت) قبل موت سيدها (أو) كانت متزوجة ومات زوجها أو طلقها (و) انقضت عدها في حياة سيدها وحلت له قبل موته فيجب على وارثه استبرائها لاحتمال انه وطئها قبل موته ولد الوات سيدها وهي معتدة أو في عظمة زوجها فلا استبراء على وارثه (و) يجب الاستبراء (ب) سبب (العتق) لأمة بحیضة ان أرادت أن تزوج غير معتقها ان لم يستبرئها معتقها قبل عتقها أو لم يخرج من عدة زوج طلق أو مات قبل العتق والا فلا استبراء (و) ان وطئت أم ولد بكاشتباه واستبرأت منه ثم مات سيدها (استأنفت) الاستبراء بحیضة (ان) كانت قد (استبرأت) فلا يكفيها الاستبراء قبله (أو غاب) سيدها عنها (غيبه) في بلد

بعد مدة يحيض فيها عادة (و علم انه) أى السيد (لم يقدم) منها أو كان مسجونا حتى نجر عتقها أو مات وتنازع استأنف واستبرى في قوله (أم ولد) أى الامة الحر حملها من وطء مالكها فقط دون غيرها فكتفى بالاستبراء السابق على عتقها في غيبة سيدها إذا أرسل بعثها أو مات فيها وصلة الاستبراء من قوله يجب الاستبراء (بحيضة) فهو راجع لجميع ما تقدم من أول الباب الى هنا ان كانت ممن يمكن حيضها وأنت في وقت المعتاد للنساء كحيضها في كل شهر مرة بل (وان تأخرت) الحيضة بلا سبب عن وقتها المعتاد للنساء كالشهر فان كانت تحيض في كل ثلاثة أشهر مرة فاستبرأوها حيضة وان كانت عادت الحيض بعد ثلاثة الى تسعة ففيها قولان لابن القاسم قول بالاكتفاء بثلاثة أشهر وقول لا بد من الحيضة (أو) تأخر لسبب بأن (أرضعت أو مرضت) فتأخر حيضها عن ثلاثة أشهر (أو استحيضت ولم يميز) دم الحيض من دم الاستحاضة وجواب وان تأخر الخ (ف) استبرأوها في الاقسام الأربعة (ثلاثة أشهر) من يوم سبب الاستبراء وشبهه في الاستبراء بالثلاثة فقال (ك) الامة (الصفيرة) الطيبة للوطء (و) الامة (اليائسة) من الحيض عادة كيف ستين سنة فاستبراء كل منهما ثلاثة أشهر (ونظر النساء) فيمن تأخر حيضها لغير رضاع ومرض وفي المستحاضة التي لم يميز (فان ارتين) أى شك النساء في حملها (ف) استبرأوها (تسعة) من الأشهر (و) استبرأت الحامل (بالوضع) لجميع حملها (كالعدة) في اشتراط وضعه كله والمكث لأقصى أمد ان ارتأت به (وحرّم) على من ملك أمة ووجب عليه استبرأوها وقوله (في زمنه) أى الاستبراء متعلق (بالاستمتاع) أى يحرم عليه الاستمتاع بجميع أنواعه وطأ وقبلة ومباشرة في زمن الاستبراء (ولا استبراء إن لم تنطق) الامة التي انتقل (٣٩٦) ملكها (الوطء) فهذا مفهوم قوله أول الباب أطاقت الوطء (أو) أطاقت

عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ أَمْ الْوَلَدُ فَقَطْ بِحَيْضَةٍ وَإِنْ تَأَخَّرَتْ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ اسْتَحْيَضَتْ وَلَمْ تُمَيِّزْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَالصَّغِيرَةِ وَالْيَائِسَةِ وَنَظَرَ النَّسَاءُ فَإِنْ ارْتَبَنَ فَتَسَعَةً بِالْوَضْعِ كَالْعِدَّةِ وَحَرَّمَ فِي زَمَنِهِ الْإِسْتِمْتَاعَ وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ لَمْ تُطِيقِ الْوَطْءَ أَوْ حَاضَتْ تَحْتَ يَدِهِ كَمَوَدَعَةٍ وَمَبِيعَةٍ بِالْخِيَارِ وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَبْلُغْ عَلَيْهَا سَيِّدُهَا أَوْ أَعْتَقَ وَتَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ وَإِنْ بَعْدَ الْبِنَاءِ فَإِنْ بَاعَ الْمُسْتَرَاةَ وَقَدْ دَخَلَ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ مَاتَ أَوْ عَجَزَ الْمَكْتُوبُ قَبْلَ وَطْءِ الْمَلِكِ لَمْ يَحِلَّ لِسَيِّدٍ وَلَا زَوْجٍ إِلَّا بِقَرَأَيْنِ عِدَّةٍ فَسَخَّ النِّسَاحُ

(وحاضت) وهى (تحت يده) أى من انتقل ملكها اليه (كمودعة) عنده ومرهونة كذلك ثم انتقل ملكها اليه بناقل شرعى فلا يجب عليه استبرأوها ان اراد وطأها (و) لاستبراء في أمة (مبيعة) بشرط (الخيار) لاحد للتباين

و بعد أولها معا ولغيرهما وفضها المشتري وحاضت عنده وأمضى من له الخيار البيع أو مضى زمنه وهى بيده (ولم تخرج) الأمة من بيت المشتري للسوق (ولم يبلج) أى لم يدخل (عليها سيدها) دخولا يمكن وطؤها فيه فان كانت تخرج أو يبلج سيدها عليها فيجب استبرأوها لسوء الظن بها (أو) أى ولا استبراء على السيد ان (أعنتق) أمته التي كان استبرأها بعد ملكها ووطئها (وتزوج) بها بعد عتقها أو امانا ملكها واعتقها قبل استبرائها فلا يجوز له أن يتزوجها الا بعد استبرائها (أو) أى ولا استبراء ان (اشترى) الزوج (زوجته) الرقيقة لغيره وانفسخ نكاحه فيجوز له وطؤها بالملك بلا استبراء هذا اذا اشتراها قبل البناء بل (وإن) كان اشتراها (بعد البناء) ففي الدونة من اشترى زوجته قبل البناء أو بعده فلا يستبرئها عياض وقال ابن كنانة في غير المدخول بها يستبرئها (فان باع) الزوج زوجته (المشتراة) له (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها وانفسخ نكاحها ولزمها قرءان عدة فسخ النكاح وتجدد عليها ملك للمشتري الثاني موجب لاستبرائها بقرءان فلا تحل له ان اراد وطأها الا بقرأين عدة فسخ النكاح وان اراد تزويجها فلا تحل الا بهما (أو أعنتق) الزوج زوجته التي اشتراها بعد دخوله بها فلا تحل لزوج غير مشتريها الا بقرأين عدة فسخ النكاح (أو مات) الزوج الذي اشترى زوجته المدخول بها فلا تحل لوارثه أو من اراد تزويجها منه الا بقرأين عدة فسخ النكاح (أو عجز) الزوج (المكاتب) الذي اشترى زوجته المدخول بها عن أداء نجوم كتابته وانترعها سيده منه فلا تحل له ولا لمن اراد تزويجها منه الا بقرأين عدة فسخ النكاح وقد تنازع باع واعتق ومات وعجز في قوله (قبل وطء الملك) وجواب ان باع الخ (لم تحل) الامة التي باعها زوجها أو مات عنها واعتقها أو انترعها سيده (لسيد) اشتراها في مسألة البيع أو ورثها في الموت أو انترعها في العجز (ولا) تحل لـ (زوج) اراد تزويجها في الجميع (الا بقرأين) أى طهرين (عدة فسخ النكاح) بشراء الزوج بعد الدخول وصرح بمفهوم قبل وطء الملك فقال

(و) ان باع الزوج زوجته المشتراة المدخول بها أو أعتقها أو مات عنها أو انتزعها سيده بعد عجزه عن الكتابة (بعده) أي وطء الملك فانها تحل في الجميع (بحيضة) واحدة لان وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح وشبه في حلها لمن ذكر بحيضة فقال (كحصوله) أي المذكور من البيع والعق والموت والانتزاع بعد العجز (بعد حيضة) بعد الشراء وقبل وطء الملك في جميع المسائل المذكورة فتحل لمن ذكر بحيضة ثانية لانها تتم عدة فسخ النكاح (أو) حصول ما ذكر بعد (حيضتين) بعد الشراء وقبل وطء الملك فتحل لمن ذكر بحيضة لتمام عدة فسخ النكاح بالحيضتين بعد الشراء (أو) أي ولا استبراء ان (حصلت) أسباب الاستبراء من حصول الملك وما عطف عليه (في أول الحيض) للأمة فكنتي به (وهل) اكتفاؤها به في كل حال (الآن يمضي) من الحيض قبل حصول موجب الاستبراء (حيضة استبراء) أي قدر ما يكفي فيها وهو يوم أو بعضه الذي له بال (أو) الآن يمضي (أكثرها) أي الحيضة المعتادة للأمة وهل المراد بأكثرها أكثرها اندفاعا وهو اليومان الأولان أو أكثرها أي ما في الجواب (تأويلان) في فهم المدونة فمن قائل عظم الحيضة اليوم الأول والثاني لان الدم فيهما أكثر اندفاعا ولا عبرة بكثرة عدد الأيام ومن قائل بأن المراد بأكثر الحيضة أكثرها مدة كما صرحت به (أو) أي ولا استبراء ان (استبراء أب جارية ابنة) عند ادراته وطأها تعديا (ثم وطئها) تعديا فقد ملكها او وجبت عليه قيمتها لابنه فلا يحتاج لاستبراء انما نأينا (وتوولت) أي فبعت المدونة أيضا (على وجوبه) أي الاستبراء على الأب نأيا من مائه الحاصل عقب الاستبراء الأول لفساده لانه قبل ملكها بناء على انه لا يملكها بتلذذهم اولها بالوطء وان للابن التمسك به الغير الوطء في عسر الأب ويسره (وعليه) أي التأويل الثاني (الأقل) فان لم يستبرئها الأب قبل وطئه الأول وجب عليه استبرائها اتفاقا وان كان وطئها الآن قبل وطء (٣٩٧) أبيه تأيد تحررها عليها ولا تقوم على الأب (ويستحسن)

وبَعْدَهُ بِحَيْضَتِهِ كَحُصُولِهِ بَعْدَ حَيْضَتِهِ أَوْ حَيْضَتَيْنِ أَوْ حَصَلَتْ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ وَهَلْ الْأَنْ تَمَضَى حَيْضَةُ اسْتِبْرَاءِ أَوْ أَكْثَرُهَا تَأْوِيلَانِ أَوْ اسْتَبْرَأَ أَبٌ جَارِيَةَ ابْنِهِ ثُمَّ وَطَّئَهَا وَتَوَوَّاتَ عَلَى وَجُوبِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ وَيُسْتَحْسَنُ أَنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخِيَارٍ لَهُ وَتَوَوَّاتَ عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا وَتَتَوَاضَعُ الْعَلِيَّةُ أَوْ وَخَشَ أَقْرَبُ الْبَائِعِ بِوَطْئِهَا عِنْدَ مَنْ يُؤْمِنُ وَالشَّأْنُ لِلنِّسَاءِ وَإِذَا رَضِيََا بِنَفْسِهِمَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْتِقَالُ وَهِيَ عَنْ أَحَدِهِمَا وَهَلْ يُكْتَفَى بِوَاحِدَةٍ قَالَ يُخْرَجُ عَلَى التَّرَجُّانِ وَلَا مُوَاضَعَةٌ فِي مُتَزَوِّجَةٍ وَحَامِلٍ وَمُعْتَدَةٍ وَزَانِيَةٍ كَالرَّذُودَةِ يَغْيِبُ أَوْ فَسَادٍ أَوْ أَقَالَهٖ إِنْ لَمْ يَغْيِبِ الْمُشْتَرَى وَفَسَدَ

له أو للبائع أولها (وتوولت) المدونة (على الوجوب أيضا) أي وجوب الاستبراء على البائع قال المصنف في توضيحه وهو أقرب ولا سيما ان كان الخيار للمشتري (وتتواضع) الأمة (العلية) أي الجميلة التي تراد للفراش أي توضع وتجعل عند شخص أمين حق تقيض أو يظهر بها حمل (أو) أمة (وخش) أي غير جميلة تراد للخدمة (أقر البائع بوطئها) ولم يستبرئها منه فان لم يقر به أو استبرأها قبل بيعها من وطئه فلا تجب مواضعها وصلة تتواضع (عند من يؤمن) أي شخص يؤمن رجلا كان أو امرأة (والشأن) أي المستحب (النساء) فجعلها عند رجل مأمون ذي أهل خلاف الأولى (وإذا رضى) أي البائع والمشتري (ب) وضعها عند أمين (غيرهما فليس لأحدهما الانتقال) عنه بنزعها منه وجعلها عند أمين غيره ابن الموارث الالوجه (وهي عن أحدهما وهل يكفي بواحدة) من النساء تواضع الأمة عندها وتصدق في حيضها وعنده (قال) المازري من نفسه (يخرج على) الاكتفاء بواحد وعنده في (الترجمان) بفتح التاء وضم الجيم فليل يكفي فيه واحدا لانه مخبر وقيل لا لأنه شاهد وهو الراجح في الترجمان والراجح هنا في مسئلتنا الاكتفاء بواحدة (ولا مواضعة) مطلوبة (في) أمة عليية (متزوجة) مبيعة لغير زوجها المدخول مشتريها على استرسال زوجها عليها (و) لا مواضعة في أمة (حامل) من غير سيدها بزنا أو غضب أو اشتباه اعلم مشتريها بشغل زوجها (و) لا مواضعة في أمة (معتدة) من طلاق ولم ترتفع حيضتها أو ارتفعت لرضاع اذ لا بد من حيضتها للعدة فلا معنى لاستبرائها (و) لا مواضعة في أمة (زانية) أو معتصة إذا لو ظهر بها حمل لا يلحق بائنها ولا غيره وشبه في نفى المواضعة فقال (ك) لا مئة (الرذودة) على بائنها (بيع) قديم (أو فساد) لبيعها (أو أقالة) من أحد المتبايعين للآخر فلا مواضعة فيها (ان لم يغيب المشتري) عليها فان غاب عنها ففيها المواضعة (وفسد) بيع

للمواضعة (ان نقد) أى دفع المشتري ثمنها لبائعها (بشرط) من البائع لتردده بين الثمنية ان رأيت الدم والسلفية ان ظهرت حاملا (لا) يفسد بيع المواضعة ان نقد (تطوعا) أى بلا شرط (و) ان وقف ثمن المواضعة بيد عدل وتلف ف(مصيبته من قضى) أى حكم (له به) من بائع ان رأيت الدم سليمة من العيوب ومشتريان ظهر حملها (وفي الجبر) لمشتري المواضعة (على إيقاف الثمن) للمواضعة بيد عدل حتى يظهر حالها وعدم جبره عليه (قولان) وكان الأولى تقديم هذا على الذى قبله (فصل) في بيان أحكام بداخل العدد والاستبراء أى طريان بعضها على بعض (ان طرأ) أى حصل وتجدد (موجب) أى سبب لوجوب عدة من طلاق أو موت أو استبراء كوطء شبهة صلة طرأ (قبل تمام عدة) من طلاق أو موت (أو) طرأ موجب لعدة طلاق أو وفاة أو (استبراء) قبل تمام استبراء وجواب إن طرأ موجب الخ (انهدم) أى الفى وترك الموجب (الأول) غالبا (واثنتفت) أى استأنفت المرأة عدة للموجب الثانى فهذه قاعدة وقدمثل لها المصنف فقال (ك) رجل (متزوج بائنته) أى التى طلقها بعد دخوله بها طلاقا بائنا بخلع لا بالثلاث إذ لا يتزوجها إلا بعد زوج غيره بعد تمام عدته ولا التى طلقها قبل الدخول إذ لا عدة عليها فإذا تزوج بائنته بغير الثلاث في عدتها منه (ثم يطلقها) (بعد البناء) أيضا فتأنف عدة من يوم الطلاق الثانى لانهدام عدة الأول بوطء الثانى فان طلقها ثانيا قبل البناء أتمت عدة الاول وحلت لغيره فهذا مثال لطريان عدة طلاق على مثلها (أو) أى ومتزوج بائنته ثم (يموت) عنها (مطلقا) أى لم يقيد بكونه بعد بنائه بها إذ البناء ليس شرطا في عدة الوفاة بل تستأنف عدة الوفاة مطلقا (وك) زوجة (مستبرأة من) وطء (فاسد) بشبهة مثلا (ثم يطلقها) بازوجها في (٣٩٨) زمن استبرائها فيهدم الاستبراء وتأنف العدة من يوم الطلاق (وك) زوج

(مرجع) زوجته التى طلقها طلاقا رجعيا في عدتها منه ان مسحها بل (وان لم يمس) بها بعد ارتجاعها ثم (طلق)ها وهى في عدتها (أومات) عنها فيها فتأنف العدة من يوم الطلاق أو الموت في كل حال (الا أن يفهم) بقرينة (ضرر) أى قصده

ان نقد بشرط لا تطوعا وفي الجبر على إيقاف الثمن قولان ومصيبته من قضى له به (فصل) ان طرأ موجب قبل تمام عدة أو استبراء انهدم الأول واثنتفت كمتزوج بائنته ثم يطلق بعد البناء أو يموت مطلقا وكمتبرأة من فاسد ثم يطلق وكمرجع وان لم يمس طلق أو مات إلا أن يفهم ضرر بالتطويل فتبنى المطلقة ان لم تمس وكمتعدة وطئها المطلق أو غيره فاسدا بكاشتهاء إلا من وفاة فأقصى الأجلين كمتبرأة من فاسد مات زوجها وكمتبرأة معتدة وهدم وضع حمل الحق نكاح صحيح غيره وبفاسد أثره وأثر الطلاق لا الوفاة

من الزوج مصور (بالتطويل) للعدة الرجعية بأن يتركها إلى قرب انقضاء عدتها ويراجعها ثم يطلقها (فتبنى) الزوجة وعلى (المطلقة) على عدتها الأولى وتحل لغيره بتمامها (ان لم تمس) بعد ارتجاعها معاملة له بنقيض قصده فان وطئها بعد رجعتها ثم طلقها استأنف العدة من يوم الطلاق الثانى (وك) زوجة (معتدة) من طلاق بائن أو رجعي (وطئها) أى المعتدة الزوج (المطلق أو) رجل (غيره) في العدة وطأ (فاسدا بكاشتهاء) لها بحليلته أو نكاح فاسد أو زنا فتلقى العدة وتأنف الاستبراء من الوطء الفاسد (الا) معتدة (من وفاة) وطئت بكاشتهاء (ف) عليها (أقصى) أى أبعد (الأجلين) أى عدة الوفاة واستبراء وطء الاشتباه فان تمت ثلاثة الأقراء ولم تتم عدة الوفاة انتظرت تمامها وان تمت عدة الوفاة ولم تتم الأقراء انتظرت تمامها وشبه في لزوم الأقصى فقال (كمتبرأة من) وطء (فاسد مات زوجها) فعليا الأقصى من عدة الوفاة واستبراء الفاسد (وك) أمة (مستبرأة) أو موهوبة (معتدة) من وفاة فعليا الأقصى من عدة الوفاة واستبراء تجدد الملك (و) ان طلق زوجته أو مات وهى حامل منه فيهما ثم وطئت قبل وضعها بكاشتهاء (هدم) أى أسقط (وضع حمل) من معتدة من طلاق أو وفاة ووطئت وطأ فاسدا في عدتها قبل وضعه ونعت حمل بحملة (الحق) نسبة (إلى) نكاح صحيح (وهو الزوج الذى طلقها أو مات عنها ومفعول هدم (غيره) أى الاستبراء من الوطء الفاسد فتحل بوضع الحمل ويسقط الاستبراء عنها لانه إنما كان خوفا من حملها منه وقد أمن بوضع الحمل (و) ان الحق الحمل (إلى) نكاح (فاسد) بأن تزوجت بغير زوجها في عدتها بعد حيضة ودخل بها ففسخ نكاحها ثم أتت بولد كامل فيهدم وضعه (أثره) أى الفاسد فيخرجها من استبرائها (و) يهدم (أثر الطلاق) فيخرجها من عدته أيضا (لا) يهدم وضع حمل الحق بفاسد أثر (الوفاة) فعليا أقصى الأجلين فان وضعته قبل تمام عدة الوفاة انتظرت

تمامها وان تمت قبل وضعه انتظرته. وقد يتصور هذا في النكح لها زوجها قال في المدونة والنكح لها زوجها اذا اعتدت وتزوج ثم قدم زوجها الأول ردت اليه وان ولدت من الثاني ولا يقرها القادم الا بعد العدة من ذلك الماء بثلاث حيض أو بثلاثة أشهر أو وضع حمل ان كانت حاملا فان مات القادم قبل وضعها اعتدت منه عدة وفاة ولا تحل بالوضع دون تمامها ولا بتامها دون الوضع (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من يحرم جمعها معها والتبست الثانية بالأولى ثم مات الزوج أو طلق إحدى زوجتيه طلاقا بائنا والتبست المطلقة بغيرها ثم مات الزوج ف(على كل) من الزوجتين المتوفى عنهما (الاقصى) أي الابد من عدة الوفاة والاستبراء أو منها ومن عدة الطلاق (مع الالتباس) للمتوفى عنها بالمستبرأة أو بالمطلقة (كمرأتين) تزوجهما رجل (احدهما بنكاح فاسد) باجماع والأخرى بنكاح صحيح كاختين يعقدين مرتبين ولم تعلم السابقة منهما (أو) كلتيهما بنكاح صحيح و(احدهما مطلقه) طلاقا بائنا والأخرى غير مطلقة وجهلت أيضا (ثم مات الزوج) في المثالين والتبست ذات النكاح الصحيح بذات الفاسد في الأول والبائن بغيرها في الثاني فيجب على كل أقصى الأجلين أربعة أشهر وعشرة أيام لاحتمال كونها المتوفى عنها وثلاثة أقرأ لاحتمال كونها المطلقة أو للمستبرأة فتمكت للأخير منهما (وك) أمة (مستولدة) أي أم ولد لسيدها الحر (متزوجة) بغيره (مات السيد والزوج) في وقتين (ولم يعلم السابق) منهما موتا فسبق موت السيد يوجب عليها عدة وفاة حرتهام حرتهاموته وسبق موت الزوج يوجب عليها عدة وفاة أمة (فان كان بين موتها) أي السيد والزوج (أكثر من عدة) (٣٩٩) وفاة (الامة) شهرين وخمسة

أيام (أو جهل) أي لم يعلم هل بينهما أكثر من عدة وفاة الامة أو قدرها أو أقل منها (فعدة) وفاة (حره) يجب عليها في الوجهين احتياطا لاحتمال موت السيد أولا فيكون الزوج مات عنها حرة (وما تستبرأ به الامة) وهي حيضة لاحتمال موت

وَعَلَى كُلِّ الْأَقْصَى مَعَ الْإِلْتِبَاسِ كَمَرَأَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ إِحْدَاهُمَا مُطْلَقَةٌ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ وَكُمُسْتَوْلَدَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ مَاتَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ وَلَمْ يُعْلَمْ السَّابِقُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمَةِ أَوْ جُهْلُ فَعِدَّةُ حُرَّتِهِ وَمَا تُسْتَبْرَأُ بِهِ الْأَمَةُ فِي الْأَقْلَ عِدَّةُ حُرَّةٍ وَهَلْ قَدَرُهَا كَأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ قَوْلَانِ

﴿ بَاب ﴾

حُصُولُ لَبَنِ امْرَأَةٍ وَإِنْ مَيِّتَةً وَصَغِيرَةً بِوَجُورٍ أَوْ سَعُوطٍ أَوْ حُقْنَةٍ تَكُونُ غِذَاءً أَوْ خُلِطَ لَا غَلَبَ وَلَا كَمَاءٌ أَصْفَرُ

الزوج أولا فلا تحل لزوجة إلا بعد مجموع الأمرين (و) عليها (في) كون (الافل) من عدة وفاة الامة بين موتيهما (عدة حرة) لاحتمال موت السيد أولا وليس عليها حيضة استبراء لانها لم تحل لسيدها على احتمال موت الزوج أولا (وهل) حكم ما اذا كان بين موتيهما (قدرها) أي عدة وفاة الامة (ك) حكم كون (أقل) منها بينهما في الاكتفاء بعدة حرة (أو) حكم كون (أكثر) منها بينهما في وجوب عدة حرة وحيضة استبراء في الجواب (قولان) ذهب الى الأول ابن شبلون وبالثاني فسر ابن يونس للبدونة ﴿ باب ﴾ في أحكام الرضاع (حصول) أي وصول وحلول (لبن امرأة) أي أنشأ آدمية الى جوف صغير أو حلقة ولم يردده ان كانت المرأة حية بل (وان) كانت (ميتة) ابن عرفة للعروف لبن الميتة كالحية ان كانت المرأة كبيرة بل (و) ان كانت (صغيرة) لا تطبق الوطء ابن عرفة قول ابن الحاجب في لبن من نقصت عن سن الحيض قولان لا أعرفه وقول ابن هارون أعنا ذكر الاشياخ الخلاف فيمن لم تبلغ حد الوطء صواب ان وصل اللبن عص بل وان وصل (بوجور) بفتح الواو أي ما يصب في وسط الفم ففي المدونة الوجور كالرضاع (أو سعوط) بفتح السين المهملة أي مصبوب في أنف وصل للحلق (أو حقنة) أي مصبوب في دبر (تكون) الحقنة فقط دون ما قبلها (غذاء) بكسر الغين المعجمة واعجام النال أي مشبعة للصبي ومغنية له عن الرضاع وقت حصولها وان احتاج له بعد مفهوم تكون له غذاء انها ان لم تكن غذاء فلا تحرم وهو كذلك واما غيرها فلا يشترط فيه كونه غذاء ان لم يصف ولم يخلط لبن المرأة (أو) أي وان أضيف و(خلط) بغيره كلبن بهيمة أو عسل أو سمن أو طعام أو شراب ان تساوى أو غلب لبن المرأة (لا) ان (غلب) بضم فكسر أي لبن المرأة بأن استهلك في مخالطه حتى لم يبق له طعام فلا يحرم فان خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى صار ابنا لها لتحقق مقارنة وجود كل من اللبنين الآخر (ولا) ان كان ما وصل الجوف الطفل من ندى (كماء أصفر) أو أحمر فلا

محرم (و) (اللين (بهيمة) وصل لجوف صبي وصبية فلا يصبرها أخوين (و) (لا كرا) (احتحال به) (أى لبن المرأة لطفل وطفلة وخبز حصول لبن امرأة (محرم ان حصل) أى وصل لبن المرأة لجوف الطفل (في الحولين) من ولادته (أو) حصل (بزيادة الشهرين) أى في الشهرين الزائدين على الحولين (الان يستغنى) الصغير بالطعام عن اللبن استغناء بينا بحيث لا يكفيه اللبن اذا رذله فلا يحرم رضاعه ان هذا اذا استغنى في الشهرين الزائدين على الحولين بل (ولو) استغنى (فيهما) أى الحولين وسواء رضع فيهما بعد استغنائه بمدة قريبة أو بعيدة على المشهور ومفعول محرم (ما حرمه النسب) وهى الأنواع السبعة المذكورة في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخ وبنات الأم والأخت والخمس الباقية انما ثبت تحريمها بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم بالرضاع ما يحرم من النسب (إلا أم أخيك) من الرضاع (و) (إلا أم) (أختك) من الرضاع فقد لا تحرم فان أرضعت امرأة أخاك أو أختك فلا تحرم عليك وإن حرمت عليك أمه من النسب لانها إما أمك أو زوجة أبيك ومرضة أخيك وأختك ليست كذلك (و) (إلا أم ولدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك فمرضة ولد ولدك لا تحرم عليك وان حرمت عليك أمه نسباً لانها اما بنتك أو زوجة ابنك وهذه ليست كذلك (و) (إلا جدة ولدك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك جده من النسب لانها اما أمك أو أم زوجتك وهذه ليست كذلك (و) (إلا أخت ولدك) التى رضعته من أجنبية فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك أخته من النسب لانها اما بنتك أو ريبيتك وهذه ليست كذلك (و) (إلا أم عمك وعمتك) من الرضاع فقد لا تحرم عليك فمرضة عمك وعمتك لا تحرم عليك وتحرم عليك أمهما نسباً لانها اما جدتك (٤٠٠) أو زوجة جدك وهذه ليست كذلك (و) (إلا أم خالك وخالتك) فقد لا يحرم

أى الامهات المذكورات (من الرضاع وقد يحرم من منه) لعارض ككون أم أخيك وأختك أختك أو بنتك منه (وقدر الطفل الرضيع) (خاصة) أى دون اخوته واخواته وأصوله واما فروعه فهم كالرضيع

وبهيمة واكتحال به محرم ان حصل في الحولين أو بزيادة الشهرين إلا أن يستغنى ولو فيهما ما حرمه النسب إلا أم أخيك وأختك وأم ولدك وجدة ولدك وأخت ولدك وأم عمك وعمتك وأم خالك وخالتك فقد لا يحرم من الرضاع وقد رُضِعَ الطفل خاصة ولداً لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطئه لا تقطاعه ولو بعد سنين واشترك مع القديم ولو يحرم لا يباح به الوالد وحرمت عليه ان أرضعت من كان زوجها لها لاها زوجة ابنه كمرضة مبانته أو مرتضعة منها

في حرمة للرضعة وأمهاتها وبناتها وأخواتها وعماتها وخالاتها ومفعول قدر الثاني (ولدا لصاحبة اللبن) سواء كانت حرة وان أو أمة ذات زوج أو سيد مسلمة أو كتيابة (و) قدر الطفل ولداً (لصاحبه) أى اللبن سواء كان زوجاً أو سيداً (من) حين (وطئه) صاحبة اللبن الذى أنزل فيه لامن عقده ولاوطئه بلا نزال ويستمر تقدير الزولية لصاحبه (لا تقطاعه) أى اللبن ان كان بعد سنتين بل (ولو) كان الاقطاع (بعد سنتين) من غير تحديد بعدد مخصوص كإفى المدونة ولو طلقها أو مات عنها وما دى بها اللبن أكثر من خمس سنين (و) لو طلقها الزوج أو مات عنها وابنه في ثديها ووطئها زوج ثان بانزال (اشترك) الزوج الثانى (مع) الزوج (القديم) أى المتقدم فى اللبن فمن رضعه قدر ابناً لها ولو تعددت الأزواج ما دام لبن الأول فى ثديها ويقدر الرضيع ولداً لصاحب اللبن ان حصل بوطء حلال بل (ولو) حصل (بوطء حرام) كمن تزوج خامسة أو محرماً جهلاً ووطئها بانزال فمن رضع من لبنه قدر ولداً له فى كل حال (إلا أن لا يباحق به الولد) كالزنا والغصب والمبتوتة والملاعنة والمحرم مع العلم فمن رضع من لبنه فلا يقدر ولداً له هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه الذى رجح عنه وقوله الذى رجح اليه ان يقدر ولداً له (و) ان تزوجت امرأة رضيعاً وطلقت عليه وتزوجت رجلاً ولبنه (من) أى رضيعاً (كان) الرضيع (زوجاً لها) صورتها تزوجت امرأة طفلاً بولاية أبيه ثم طلقها عليه فتزوجت رجلاً ووطئها بانزال فحدث لها لبن فأرضعت منه الطفل الذى كان زوجها قد حرمت على زوجها صاحب اللبن (لانها) لما أرضعت الطفل لبنه صار ابناً له وهى (زوجة ابنه) رضاءاً بالبنوة الطارئة بعدوطء الرجل حرمتها عليه ويلغزها فيقال امرأة أرضعت صبياً فحرمت على زوجها وشبهه في التحريم فقال (ك) (زوجة) (مرضة مبانته) أى الزوج أى التى طلقها طلاقاً بائناً صورتها تزوج رضيعاً وطلقها فأرضعها زوجها فقد حرمت عليه لانها صارت أم زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (أو) أنى (مرتضعة منها) أى المبانة

فالأشئ التي أرضعت منها محرمة على الزوج لأنها ربيبة صورتهما بأن زوجته المدخول بها ولأن لها نزل ووجت غيرها ووطئها بائنا زال فحدث لها لبن فأرضعت منه رضعة فقد حرمت الرضعة على من أبان الرضعة (وان أرضعت) أجنبية أو مبانة قبل الدخول بها (زوجتيه) الرضيعتين صارتا أختين من الرضاع وحرم الجمع بينهما (اختار) الزوج واحدة منهما و يفارق الأخرى لأنها صارتا أختين (وان) اختار (الأخيرة) أى المتأخرة منهما رضاعا وعقدا على المشهور (وان كان) الزوج (قد بنى بها) أى مبانته التي أرضعت زوجها الرضيعتين (حرم الجميع) على الزوج ابما الرضعة فلاهما صارتا أم زوجته وعلى البنات يحرم الأمهات (وأدبت) المرأة (المتعمدة للإفساد) للنكاح بارضاعها من ذكر (وفسخ نكاح) الزوجين المكلفين (المتصادقين عليه) أى الرضاع الموجب للتحريم قبل الدخول وبعده (كقيام بينة على اقراء أحدهما قبل العقد) إذا فسخ النكاح فد (لها) الصداق (المسمى) ان كان والا فصداق المثل (بالدخول) ان علما أو جهلا أو علم الزوج وحده (الأن تعلم) الزوجة (فقط) بالرضاع أى دون الزوج فلم يعلم بالرضاع وحينئذ (فد) حكمها (ك) حكم الزوجة (الغارة) أى التي غرت خاطبها بكم عنها أو في عدتها من غيرها باقتضائها فعقد عليها وتبين بقاؤها تكون مثل الغارة في أن لها ربع دينار في نظير البضع (وان ادعاه) أى ادعى الزوج الرضاع الموجب للتحريم بعد عقده وقبل بناءه بها (فأنكرت) الزوجة الرضاع ولا يئنه له به (أخذ باقراره) فيفسخ نكاحه (ولها النصف) من المسمى وان (٤٠١) كانت القاعدة ان ما فسخ قبل الدخول لا يئنه فيه لكن لما تم هنا

وان أرضعت زوجها أختين وإن الأخيرة وان كان قد بنى بها حرم الجميع وأدبت المتعمدة للإفساد وفيفسخ نكاح المتصادقين عليه كقيام بينة على اقراء أحدهما قبل العقد ولها المسمى بالدخول إلا أن تعلم فقط فكأنفارة وان ادعاه فأنكرت أخذ باقراره ولها النصف وان ادعته فأنكرت لم يتدفع ولا تقدر على طلب المهر قبله واقراء الأبوين مقبول قبل النكاح لا بعده كقول أبي أحمد لها ولا يقبل منه أنه أراد الاعتذار بخلاف أم أحدها فالتزوه ويثبت برجل وامرأة وامرأتين ان فشا قبل العقد وهل تشتترط العدالة مع الفشو تردد ويرجلين لا بامرأة ولو فشا ونثبت التزوه مطلقا ورضاع

بالكذب تحيلا على اسقاط نصف المهر لزمه معاملة له بنقيض قصده (وان ادعته) أى ادعت الزوجة الرضاع فأنكرت (ه) الزوج (لم يندفع) الزوج عنها أى لا يفسخ نكاحه لاتهمها بالكذب تحيلا على فراقه (ولا تقدر) الزوجة (على طلب المهر) وهى تدعى الرضاع قبله

(٥١ - جواهر الاكليل - أول) أى قبل الدخول أى لا يمكن منه لاقتضاء دعواها ففسخ النكاح قبله وهو مسقط للمهر وقوله (واقراء الأبوين) للزوجين بالرضاع للوجبة للحرمة بينهما مبتدأ خبره (مقبول) ان اقراءه (قبل) عقد (النكاح) فيمنع النكاح وان وقع النكاح فيفسخ (لا) يقبل اقرارها به (بعده) أى النكاح فلا يفسخ وشبهه في قول الاقرار قبله لا بعده فقال (كقول أبي أحمد) أى الذكر والأشئ أى اخباره برضاعها فيقبل قوله قبله لا بعده (و) ان اقراء أبوان أو أحدهما قبل البناء ثم رجع عنه واعتذر بعدم ارادته النكاح (لا يقبل منه) أى المقر بالرضاع من أبويهما أو أحدهما (انه أراد) باقراره به (الاعتذار) أى اظهار العذر لكرهته الزوج لاحقية الاقرار بالرضاع (بخلاف) قول أى اقرار (أم أحدهما) أى الزوجين بالرضاع الموجب للحرمة بينهما قبل النكاح (فالتزوه) أى ترك العقد مستحب ولو استمرت على قولها ويثبت (الرضاع) بين الزوجين (ب) شهادة (رجل وامرأة و) (ب) شهادة (امرأتين) به (ان فشا) أى شاع الرضاع بين الناس في صورتين (قبل العقد) من قولها (وهل تشتترط العدالة) في الرجل والمرأة وفي المرأتين (مع الفشو) أو لا تشتترط لقيام الفشو مقام العدالة (تردد) الأول للخمى فانه قال يثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين اذا فشا ذلك من قولها والثانى لابن رشد ومفاده لا تشتترط عدالة المرأتين مع الفشو من قولها (و) يثبت الرضاع (ب) شهادة (رجلين) عدلين به فلا يثبت بغير عدلين ان لم يفش وأخر هذا للتنبية على ان الأصل في هذا الباب شهادة النساء (لا) يثبت (ب) شهادة (امرأة) عدلة به ان لم يفش بل (ولو فشا) من قوله قبل العقد على المشهور (وندى التزوه) أى ترك نكاح من شهد برضاعها من لا يثبت الرضاع بشهادته (مطلقا) عن التقييد بكون الشاهد امرأة فشا وألا أو رجلا كذلك أو رجلا وامرأة بلا فشو أو امرأتين كذلك لأنها شبهة من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه (ورضاع) الرضيع حال

(الكفر) لصاحبة اللبن وصاحبه (معتبر) فلا أرضعت كفرة صغيرا مسلما قدر ولدا لها ولصاحب لبنها ولو استمر على دينهما (والغيلة) بكسر الغين المعجمة (وطء) المرأة (الرضع) وقيل هي ارضاع الحامل (وتجوز) الغيلة والأولى تركها ان لم يتحقق ضرر الرضيع والامنت وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم هممت أن أنهي الناس عن الغيلة حتى سمعت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم (باب) في النفقة بالنكاح والملك والقرابة (يجب) زوجة (ممكنة) بضم الميم الأولى وفتح الثانية زوجها من استمتع بها (مطيقه) للوطء) فلا تجب لغير ممكنة ولا لغير مطيقه أصغر أو رقيق وانما تجب النفقة (على) الزوج (البالغ) سواء كان حرا أو عبدا (وليس أحدهما) أي الزوجين (مشرقا) بضم الميم وسكون الشين أي بالفاحد السياق وهو الأخذ في النزاع وفاعل يجب (قوت) أي طعام مقتات من بر أو غيره بالعادة (وادام) بكسر الهمزة أي ما يؤتمد به من لحم أو غيره بالعادة (وكسوة) ثقبها الحر والبرد بالعادة (ومسكن) أي موضع تسكن فيه (ب) حسب (العادة) الجارية بين أهل بلد في الأربعة والقوت وما بعده (بقدر وسعه) أي طاقة الزوج (وحالها) أي الزوجة من غنى وفقير وتوسط بينهما في الجواهر قال مالك رضي الله تعالى عنه والاعتبار في النفقة بقدر حال المرأة وحال الزوج في يسر أو عسر (و) يعتبر حالهما بالنسبة إلى (البلد) الذي هما به (والسعر) أي القيمة للقوت وما بعده من رخاء وغلاء وتوسط بينهما لاختلاف النفقة باختلاف ذلك ولا بد من (٤٠٣) كفايتها ان لم تكن أكلة بل (وان) كانت (أكلة) أي كثيرة الأكل

السَّكْفَرُ مُعْتَبَرٌ وَالْغِيلَةُ وَطْءُ الْمَرْضِعِ وَتَجُوزُ

(باب)

يَجِبُ لِلْمَكْنَةِ مُطِيقَةُ الْوَطْءِ عَلَى الْبَالِغِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِقًا قَوْلًا وَإِدَامٌ وَكِسْوَةٌ وَمَسْكَنٌ بِالْعَادَةِ بِقَدْرِ وَسْعِهِ وَحَالِهَا وَبَلَدِهَا وَالسَّعْرُ وَإِنْ أَكُولَةٌ وَتُزَادُ لِلرَّضْعِ مَا تَقْوَى بِهِ إِلَّا الْمَرِيضَةُ وَقَلِيلَةُ الْأَكْلِ فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ عَلَى الْأَصُوبِ وَلَا يَلْزَمُ الْحَرِيرُ وَمُحْمَلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَعَلَى الْمَدَنِيَّةِ لِقِنَاعِهَا فَيَفْرُضُ الْمَاءَ وَالزَّيْتُ وَالْحَطْبُ وَالْمَلْحُ وَاللَّحْمُ الْمَرْءَ بَعْدَ الْمَرْءِ وَحَصِيرٌ وَسَرِيرٌ اخْتِيجَ لَهُ وَاجِرَةٌ قَابِلَةٌ وَزِينَةٌ تَسْتَضِرُّ بِتَرْكِهَا كَكَحْلٍ وَدُهْنٌ مُعْتَادَيْنِ وَرَحْنَاءُ وَمَشْطٌ وَإِخْدَامٌ أَهْلُهُ وَإِنْ يَكْرَاهُ وَلَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ وَقُضِيَ لَهَا بِخَادِمِهَا إِنْ أَحَبَّتْ إِلَّا

كثرة خارجة عن المعتاد لئلا لها وهي مصيبة نزلت به فعليه كفايتها أو إطلاقها (وتزاد) الزوجة (المرضع) على النفقة المعتادة (ما تقوى به) على ارضاعها زمنه لاحتياجها له (الا) الزوجة (المريضة) ولو أشرفت بعد البناء (وقليلة الأكل) خلقة (فلا يلزم إلا ما تأكله على الأصوب) عند المتيطي وقال أبو عمران يقضى

لكل من المريضة وقليلة الأكل كل بالوسط وتصرف الفاضل فيما تحب (ولا يلزم) الزوج (الحرير) لربية في كسوة زوجته ولو اتسع حاله (وحمل) بضم الحاء وكسر الميم قول الامام لا يلزم الحرير (على الإطلاق) عن التقييد بالمدنية أي أبقاه ابن القاسم على عمومته في سائر البلاد (و) حمل بن القصار (على المدنية) أي ساكنة المدينة للنورة بأنوار سيدنا محمد ﷺ (لقناعتها) أي المدنية واما سائر الأمصار فعلى حسب أحوالهم كالنفقة (يفرض) أي يقدر للزوجة (الماء) لشرها وغسلها من جنابة أو غسل عيدا أو جمعة وغسل ثياب وآنية (والزيت) لا لتدما واستصلاح وادهان (والحطب) لطبخ وخبز (والمالح) لا لتدما واصلاح طعام (واللحم المرة بعد المرة) (و) يفرض (حصير) (سري) احتيج له (لمنع الحشرات) (و) يفرض (أجرة) امرأة (قابلة) أي التي تقابلها حال ولادتها لتلقي الولد والقيام بما يحتاج اليه (و) يفرض لها (زينة تستضر) أي تنضر الزوجة (بتركها ككحل ودهن معتادين) لها (ورحناء) معتادة لها (و) يفرض لها (مشط) بفتح الميم وسكون الشين المعجمة أي ما تخمر به رأسها من دهن وغيره (و) يفرض (إخدا) أهله أي الإخدا بأن تكون من ذوات القدر هذا إذا كان الإخدا بشراء رقيق بل (وان) كان (بكره) لخدام حر أو رقيق (ولو) كان الإخدا (بأكثر من واحدة) ان لم تكف الواحدة وتقيم الكثرة بأربعة أو خمسة في مثل نبات من ارتفع قدره أو الهاشميات (و) لو طلبت نفقة خادما فقال الزوج أخدمها بخادمي أو أكرى من يخدمها بقدر نفقة خادما أو أكثر (فرض) لها بخادما لان الخدمة لها وكذا ان أراد أن يكرى لها دار أو رضىت هي بالسكنى في دارها مثل ما يكرى لها أو دون أحييت (ان أحببت الا

لريبة (ثابتة نية أو بأن يعرف جيرانها ربة في دين الخادم أوفى سرقة ماله (والا) أي وإن لم تكن أهلا للاخداف (فعلها الخدمة الباطنة) أي التي تفعل في البيت (من عجن وكنس وفرش) وطبخ (بخلاف) الخدمة الظاهرة ك(النسج والغزل) والخطاطة والطرز فلا تازمها ولو جرت بها العادة (لا) تفرض (مكحلة) أي الآلة التي يجعل السجل فيها (و) لا يفرض (دواء) (لا) حجامه (ولا) أجرة طبيب (و) لا يازمه (ثياب المخرج) أي التي تزين بها عند خروجها من بيتها لزيارة أو عرس أو غيرها (وله التمتع بشورتها) المراد بهما ما تجهز به من مقبوض صداقها فيلبس ما يجوز له لبسه منها ويتمتع بها فرشاً وغطاءً فله منعها من بيعها وهبتها لأنه يفوت عليه التمتع بها (ولا يازمه) أي الزوج (بدلها) أن خلقت إلا مالا بد منه من فرش وغطاء وآنية (وله) أي الزوج (منعها) أي الزوجة (من أكل) بهاماله رائحة كريهة (كالثوم) والبصل والفجل وليس لها منعه من ذلك (لا) أي ليس له أي الزوج منع (أبويها) وولدها من غيره أن يدخلوا أي الأبوان والولد (لها) أي الزوجة فليس له منع من ذكر من الدخول لزوجته (وحنث) أي قضى عليه بالحنث (أن لا يدخل لها من ذكر من أبويها وولدها من غيره وشبهه في التحنث فقال (كحلفه) أي الزوج على (أن لا تزور) زوجته (والديها) فتخرج لزيارتها (ان كانت مأمونة) على نفسها بأن كانت متحالة بل (ولو) كانت (شابة) فإن لم تكن مأمونة فلا تخرج ولو متحالة (لا) يحنث (ان حلف) الزوج بالله تعالى أو بطلاق (لا تخرج) زوجته من بيته ولم يقيد بزيارة والديها ولا غيرها فلا يقضى عليه بخروجها لزيارتها لقصد اعفافها وصيانتها لا اضرارها (وقضى ل) أولادها من غيره (٤٠٣) (الصغار) بالدخول لها (كل يوم) مرة لتتظر حالهم (و) قضى

لريبة والأفعلها الخدمة الباطنة من عجن وكنس وفرش بخلاف النسج والغزل لا مكحلة ودواء وحجامه وثياب المخرج وله التمتع بشورتها ولا يازمه بدلها وله منعها من أكل كالثوم لا أبويها وولدها من غيره أن يدخلوها وحنث أن حلف كحلفه أن لا تزور والديها أن كانت مأمونة ولو شابة لأن حلف لا تخرج وقضى للصغار كل يوم والكبار كل جمعة كالوالدين ومع أمينة أن أهمهما ولها الامتناع من أن تسكن مع أقارب إلا الوضيعة كوكلة صغير لأحدهما أن كان له حاضن إلا أن يبنى وهو معه وقد رت بحاله من يوم أو جمعة أو شهر أو سنة والكسوة بالشتاء والصيف وضمت بالقبض مطلقاً كنفقة الولد إلا لبينة على الضياع ويجوز إعطاء الثمن عما لزمه

لتضررها باطلاعهم على أحوالها وما تريد ستره عنهم وإن لم يثبت اضرارهم بها (الا) الزوجة (الوضيعة) أي الدنية القدر فليس لها الامتناع من سكناها مع أقارب إلا أن يتحقق الضرر فيعز لها عنهم (ك) امتناع كل من الزوجين من سكناه مع (ولد صغير لأحدهما) أي الزوجين سواء كان الزوج أو الزوجة فلا آخر الامتناع من السكنى معه (ان كان له حاضن) غير أحد الزوجين في كل حال (الأن يبنى) أحدهما (وهو) أي الصغير (معه) والآخرة عالم به ساكت عليه فليس له اخراجه ويجبر على إقامته كما إذا لم يكن له حاضن (وقد رت) نفقة الزوجة (ب) حسب (حاله) أي الزوج في الاكتساب (من يوم) ان كان من الصناعات الذين يقبضون أجرة عملهم كل يوم (أو جمعة) ان كان من الصناعات الذين يقبضون أجرة عملهم كل جمعة (أو شهر) كأرباب الوظائف والجند الذين يقبضون مرتبهم كل شهر (أو سنة) كأرباب الرزق والبساتين الذين يقبضون مرتباتهم كل سنة (و) قدرت (الكسوة) مرتين في السنة فتكسى (بالشتاء) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه ان خلقت كسوة كل بحيث لا تكفي العام الثاني فإن لم تخلق وكان فيها كفاية كالعام الأول أو قريباً منه فلا تفرض لها كسوة أخرى والغطاء والوطاء شتاء وصيفاً كذلك (وضمت) الزوجة نفقتها الشاملة لكسوتها (بالقبض) من الزوج أو وكيله (مطلقاً) عن التقييد بكونها عن مدة ماضية أو حالة أو مستقبلية وعن كون ضياعها بلائنة وعن كونه بسببها (كنفقة الولد) أي ما تنفق عليه وهو في حضانتها فتضمنها إذا قبضتها وضاعت منها في كل حال (الا) شهادة (بينتة على الضياع) بلا تعد ولا تفریط منها فلا تضمنها ولكن يحلفها الاب (و) يجوز (للزوج) إعطاء الثمن (للزوجة عوضاً) عما لزمه

لها من الاعيان المتقدمة في قوله فيفرض الماء للملح والزيت الخ ما تقدم (و) تجوز له (المقاصة) للزوجة عن نفقتها (بدينه) أي الزوج على الزوجة (الاضرر) لها بسبب فقرها بحيث يَحْثِي ضياعها أو مشقتها فلا تجوز مقاصتها (وسقطت) نفقة الزوجة للقرض (ان أكلت معه) ومعنى سقوطها أنها لا شيء لها عليه سوى هذا (ولها) أي الزوجة (الامتناع) من أكلها معه وطلب القرض والأولى لها الاكل معه لانه تودد وحسن معاشرته (أو) أي وسقطت النفقة ان (منعت) الزوجة زوجها (الوطء) لغير عذر (أو) منعت (الاستمتاع) بها بغير الوطء (أو) أي وسقطت نفقتها ان (خرجت) من مسكنها (بلا إذن) من زوجها (ولم يقدر) الزوج (عليها) على ردها لمسكنها بنفسه ولا برسول ولا بحاكم منصف قال البناني هذا القيد يرجع لصور النشوز الثلاثة (ان لم تحمل) والا فلا تسقط نفقتها بخروجها بلا إذن (أو) أي وسقطت نفقتها ان (بانت) من زوجها بخلع أو باتت ان لم تحمل فحذفه من هذا لدلالة الاول عليه (ولها) أي الناشز أو البائن (نفقة الحمل والكسوة) بتامها مع النفقة (في أوله) أي الحمل الى آخره (و) ان بانت (في) أثناء (الاشهر) للحمل فلها (قيمة مناب) باقي (ها) أي الاشهر من كسوتها (واستمر) للسكن للحامل (ان مات) الزوج قبل وضعها لانه حق تعلق بذمته فلا يسقطه موته كسائر الحقوق سواء كان المسكن له أم لا فنقد كراه أم لا وتسقط النفقة والكسوة لكون الحمل وارثا (لا) يستمر مسكن الحامل (ان مات) الحامل المطلقة فلا شيء لورثتها من كراء المسكن (وردت) الحامل (النفقة) أي بقيتها بموت الزوج وشبه في رد النفقة فقال (كانفشاش الحمل) للمطلقة طلاقا بائنا بعد قبض نفقته فتردها كلها وكذا كسوته ولو بعد أشهر وسواء دفعها لها بحكم أولا (لا) ترد (٤٠٤) (الكسوة) التي قبضتها وهي في العصمة ثم تموت هي أو هو (بعد) مضي (أشهر)

فلا تردّها ومفهوم أشهر ردّها له اذا ماتت أو طلقت بعد شهرين أو أقل وهو كذلك (بخلاف موت الولد) المحضون بعد قبض حاضنته كسوته لمدة مستقبله (فخرج) الاب (بكسوته) ان كانت جديدة بل (وان) كانت (خلقة) فإخذ الاب جميعها ولا حظ منها للام

والمقاصة بدينه الا لضرر وسقطت ان أكلت معه ولها الامتناع أو منعت الوطء أو الاستمتاع أو خرجت بلا إذن ولم يقدر عليها ان لم تحمل أو بانت ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله وفي الأشهر قيمة منابها واستمر ان مات لا ان ماتت وردت النفقة كانفشاش الحمل لا الكسوة بعد أشهر بخلاف موت الولد فترجع بكسوته وان خلقة وان كانت مرضعة فلها نفقة الرضاع أيضا ولا نفقة بدعواها بل بظهور الحمل وحركته فتجب من أوله ولا نفقة لحمل ملاعنة وأمة ولا على عبدة الا الرجعية وسقطت بالعسر لان حبست أو حبسته أو حجت الفرض ولها نفقة حضر وان رتقاء وان أعسر بعد يسر

فالماضي

(وان كانت) البائن الحامل (مرضعة) ولدا لزوجها (فلها نفقة) أي أجرة (الرضاع

أيضا) أي كما ان لها نفقة الحمل لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن والبائن لا يجب عليها الارضاع (ولا نفقة بدعواها) الحمل لاحتمال كذبها (بل بظهور الحمل) بها بشهادة امرأتين عدلتين وهو لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر (وحركته) أي الحمل وهو لا يتحرك في أقل من أربعة أشهر واذا تحرك الحمل بعد أربعة أشهر (فتجب) النفقة (من أوله) أي الحمل ان كان طلقها من أوله والا فمن حين الطلاق فتحاسبه بنفقة الماضي (ولا نفقة) على ملاعن (لحمل ملاعنة) لعدم لحوقه به ان كان رماها بنفيه (و) لا نفقة لحمل (أمة) مطلقة طلاقا بائنا على أبيه حرا كان أو عبدا بل على سيدها لانه ملكه والملك مقدم على القرابة (ولا نفقة) على (عبد) لحمل مطلقة حرة أو أمة فشرط وجوب نفقة الحمل على أبيه لحوقه به وحرتهما (الا) المطلقة (الرجعية) فتجب نفقة حملها على زوجها حرا كان أو عبدا لانها زوجة حكما (وسقطت) نفقة الزوجة (بالعسر) للزوج أي لا تلزمه حاضرا كان أو غائبا وظاهره ولو كان قديرها حاكم مالكي فلا ترجع بها عليه بعد يسره (لا) تسقط نفقة الزوجة (ان حبست) الزوجة في حق عليها (أو) أي ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبست) أي حبست الزوجة زوجها في حق لها عليه (أو) أي ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حجت الفرض) ولو بلا اذنه ومفهوم الفرض انها ان حجت النفل فان كان باذنه فلا تسقط والا فتسقط (ولها) أي الزوجة التي حجت الفرض مطلقا أو النفل باذنه (نفقة حضر) ان كانت الزوجة غير معيبة يعيب بوجوب الخيار بل (وان) كانت (رتقاء) ونحوها من كل معيبة عما يوجب الخيار ورضي به الزوج فيجب على زوجها لها ما يجب عليه للخالية من العيوب فتجب عليه النفقة والكسوة والسكنى على التفصيل المتقدم (وان أعسر) الزوج (بعد يسر) ولم ينفق زمن يسره على زوجته مثلا أيسر في شعبان ولم ينفق فيه على

زوجته ثم أعسر في رمضان (فالمأضي) في زمن يسره وهي نفقة شعبان دين (في ذمته) لا يسقط عنه بمسره بعده ان كان فرضه حاكم بل (وان لم يفرضه حاكم) فلا يسقط العسر الا نفقة زمنه خاصة (ورجعت) الزوجة ان شاءت (بما أنفقت) الزوجة (عليه) أي الزوج من مالها حال كونه (غير مسرف) بالنسبة اليه والي زمن الاتفاق ان كان حال انفاقها عليه موسرا بل (وان) كان (معسرا) حال انفاقها عليه (ك) شخص (منفق) من ماله (على) شخص (أجنبي) فله الرجوع بما أنفقه عليه غير مسرف وان كان معسرا حال انفاقه عليه في كل حال (الا) قصد (صلة) راجع للزوجة أيضا ففي كلام المصنف احتياك الخذفه من مسألة الزوجة الاصلة وذكر نظيره في مسألة الأجنبي وحذفه وان معسرا في الأجنبي وذكر نظيره في الزوجة (و) لمن أنفق (على) الشخص (الصغير) الرجوع عليه (ان كان له مال) حال الاتفاق عليه أو أب موسر (علمه المنفق) عليه حال الاتفاق ولم يتيسر له الاتفاق عليه منه بأن تمسره عليه الوصول اليه (وحلف أنه أنفق ليرجع) على مال الصغير أو أبيه وكان الاتفاق غير مسرف (ولها) أي الزوجة (الفسخ) للنكاح بطلقة رجعية وقد تبع المصنف في عبارته هذه ابن شاس وابن الحاجب وعبارة غيرهم ولها الطلاق (ان عجز عن نفقة حاضرة) سواء أثبت عجزه أم لا وكذا الكسوة (لا) أي ليس لها الفسخ ان عجز عن نفقة (ماضية) تركها وهو موسر ولكن لها مطالبة بها كالدين ويثبت للزوجة هذا الحكم (وان) كانا (عبدین) أو أحدهما (لا) أي ليس لها الفسخ لعجز الزوج عن نفقتها الحاضرة (ان) كانت (علمت) الزوجة عند عقد النكاح (فقرة) (٤٠٥) ولو أيسر بعد ذلك ثم أعسر لدخولها

على أنه لا ينفق عليها (أو) علمت عنده (أنه من السؤال) جمع سائل أي الذين يسألون الناس ويطوفون بالأبواب لذلك (الا أن يتركه) أي يترك الزوج السؤال (أو يشهر بالعطاء) أي اعطاء الناس اياه ما ينفقه (ويقطع) اعطاؤه فلها الفسخ فيما واذا رفعته للحاكم وطلبت

فالمأضي في ذمته وان لم يفرضه حاكم ورجمت بما أنفقت عليه غير مسرف وان مُفسرا كمنفق على أجنبي الا لصلة وعلى الصغير ان كان له مال عليه المنفق وحلف أنه أنفق ليرجع ولها الفسخ ان عجز عن نفقة حاضرة لا ماضية وان عجز عن نفقة فقرة أو أنه من السؤال الا أن يتركه أو يشهر بالعطاء وينقطع فيما مره الحاكم ان لم يثبت عسره بالنفقة والكسوة أو الطلاق والا تلوم بالاجتهاد وزيد ان مرض أو سجن ثم طلق وان غائبا أو وجد ما يمسك الحياة لا ان قدر على القوت وما يوارى العورة وان غنية وله الرجعة ان وجد في العدة يسارا يقوم بواجب مثلها ولها النفقة فيها وان لم يرتجع وطلبه عند سفره بنفقة المستقبل ليدفعها

الفسخ (فيأمره الحاكم ان لم يثبت الزوج عسره) يبينه أو بتصديقها وصلة يأمره (بالنفقة أو الكسوة أو الطلاق) أي يأمره بالاتفاق فان امتنع أمره بالطلاق وحكم عليه به (والا) أي وان ثبت عسره ابتداء أو بعد أمره بالطلاق (تلوم) أي أمهله الحاكم (بالاجتهاد) أي من غير تحديد بيوم أو ثلاثة أو شهر أو شهرين (وزيد) في زمن التلوم (ان مرض أو سجن) بقدر ما يرجي له فيه شيء اذا رجي برؤه من المرض وخلاصه من السجن عن قرب والاطلاق عليه بلا زيادة (ثم) بعد التلوم وعدم وجدان النفقة والكسوة (طلق) عليه ويجري فيه قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمره به ثم يحكم قولان ان كان حاضرا بل (وان) كان (غائبا) ومعنى ثبوت عسر الغائب عدم وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه (أو) أي وطلق عليه (وان وجد) الزوج (ما يمسك الحياة) فقط من القوت اذ لا يصبر عليه ولا سيما ان طال مدته (لا) يطلق عليه (ان قدر على القوت) الكامل للشبع ولومن خشن المأكل أو خبزا بلا ادام (وما يوارى) أي يستر (العورة) أي جميع بدنهما من صوف أو كتان (وان) كانت (غنية) ومراعاة حالها في النفقة والكسوة محلها مع القدرة وما هنا في حال العجز للوجوب للفراق (وله) أي الزوج المطلق عليه لعدم النفقة (الرجعة) للزوجة المطلقة لانه طلاق رجعي (ان وجد في العدة يسارا) أي مالا يقوم بواجب مثلها لان الطلقة التي أوقفها الحاكم انما كانت لنفع ضرر عجزه فلا تصح رجعته الا اذ ازال (ولها) أي المطلقة لعدم النفقة (النفقة فيها) أي العدة اذا وجد يسارا يملك به رجعتها ان ارتجعها بل (وان لم يرتجعها) لانها كالزوجة في النفقة والارث ونحوها (و) للزوجة (طلبه) أي الزوج (عند) ارادة (سفره بنفقة) الزمن (المستقبل) الذي أراد الغيبة فيه (ليدفعها) أي

نفقة المستقبل (لها) أى الزوجة قبل سفره (أو) له (يقيم) الزوج (لها) أى الزوجة (كفيلة) أى ضامنا يدفعها لها بحسب ما اتفقت مع الزوج من يوم أو جمعة أو شهر (و) إذا سافر الزوج ولم يدفع لزوجته نفقة المستقبل ولم يقيم لها كفيلة بها ورفعت أمرها للحاكم وطلبت نفقتها (فرض) أى قدر الحاكم لها النفقة (في مال) الزوج (الغائب) غير المودع (و) في (وديعته) التى أودعها عند أمين (و) في (دينه) على غيره من بيع أو قرض (و) ان ادعت زوجة الغائب على شخص بدين لزوجها وأنكر فلها (إقامة البينة على) الدعى عليه (لأنكر بعد حلفها) أى زوجة الغائب في هذه وفي فرض نفقتها في مال الغائب ووديعته ودينه (بإستحقاقها) النفقة على الغائب لكونه لم يدفعها لها ولم يقيم لها كفيلة بها ولم تسقطها عنه (ولا يؤخذ منها) أى الزوجة (بها) أى النفقة التى تأخذها من مال الغائب ووديعته ودينه ونائب فاعل يؤخذ شخص (كفيل) خوفا من كونها لا تستحقها لدفعها لها أو إقامة كفيل لها بها أو إسقاطها عنه (وهو) أى الزوج (على حجته إذا قدم) من سفره وادعى مسقطا فله إثباته والرجوع عليها بما أخذته (وبيعت داره) أى الزوج الغائب في نفقة زوجته التى طلبتها في غيبته ان لم يكن له غيرها (بعد ثبوت ملكه) للدار بشهادة عدلين (وأنها لم تخرج عن ملكه في علمهم) وليس لهم أن يشهدوا بعدم خروجها عن ملكه على القطع لاحتمال خروجها عنه بوجه لم يعلموه (ثم) بعد ثبوت الملكية تشهد (بينة بالحيازة) للدار بأن يرسل الحاكم بينة تطوف بالدار من خارجها وداخلها (٤٠٦) تعين حدودها (قائلة هذا) العقار (الذى حزنه) أى طفناه وعائنا حدوده

لَهَا أَوْ يُقِيمَ لَهَا كَفِيلًا وَفُرِضَ فِي مَالِ الْغَائِبِ وَوَدِيعَتِهِ وَدَيْنِهِ وَإِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى النِّكَاحِ بَعْدَ حَلْفِهَا بِإِسْتِحْقَاقِهَا وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا بِهَا كَفِيلٌ وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ وَبِيعَتْ دَارُهُ بَعْدَ ثَبُوتِ مَلَكَهَ وَأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مَلَكَهَ فِي عِلْمِهِمْ ثُمَّ بَيِّنَةُ بِالْحِيَازَةِ قَائِلَةٌ هَذَا الَّذِي حُزِنَاهُ هِيَ الَّتِي شَهِدَ بِمَلَكَهَا لِلْغَائِبِ وَإِنْ تَنَازَعَا فِي عُسْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ اعْتَبِرَ حَالُ قُدُومِهِ وَفِي أَرْسَالِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رَفَعَتْ مِنْ يَوْمَئِذٍ لِلْحَاكِمِ لَا لِعُدُولٍ وَجِيرَانٍ وَالْأَقْوَلُ كَالْحَاضِرِ وَحَلَفَ لَقَدْ قَبَضْتُهَا لَا بِمَشْنُوءِهَا فَرَضَهُ فَقَوْلُهُ إِنْ أَشْبَهَ وَالْأَقْوَلُ أَنْ أَشْبَهَتْ وَالْأَبْتَدَأُ الْفَرْضَ وَفِي حَلْفِ مُدْعَى الْأَشْبَهَةِ تَأْوِيلَانِ

(هى) الدار (التي شهد بملكها للغائب) ولعل هذا فما اذا شهدت شهود الملك بأن له دارا يحمل كذا ولم يذكرها حدودها ولا جيرانها على وجه الشهادة به وأمان ذكرت ذلك على الوجه المذكور كما جرى به العمل بمصر بل يزيدون صفة جدرانها وما اشتملت عليه

من الاماكن والرافق ونحوها فلا يحتاج لبينة الحيازة (وان) طلبته بعد قدومه من سفره بنفقة مائة غيبته (وتنازعا) (فصل) أى الزوجان (في عسره) أى الزوج ويسره (في) مدة (غيبته) فادعى الأول وادعت الثانى (اعتبر حال قدومه) من السفر فان قدم معسرا فقوله بيمينته والا فقولها بيمينها (و) ان تنازعا (في ارسالها) أى النفقة الشاملة للسكوة بأن ادعى وصولها اليها وأنكرت (فالقول قولها) ولو سقوية بيمين (ان رفعت) أمرها (يومئذ لحاكم) ولم يجده له مالا يفرض نفقتها فيه فأذن لها في انفاقها على نفسها من مالها أو من قرض ورجع اليه اذا قدم (لا) يكون القول قولها ان رفعت (ل) شهود (عدول وجيران) مع تبسر الرفع للحاكم (والا) أى وان لم ترفع للحاكم مع تبسره بأن لم ترفع لاحد أو رفعت لغيره مع تبسره (فقوله) أى الزوج هو المعمول به بيمينته (ك) الزوج (الحاضر) بالبلد مع زوجته ادعى الاتفاق عليها وادعت عدمه وهو موسر فalcول قوله بيمينته اذا لم تكن مفروضة والا فلا يقبل قوله الا ببينة لانها حينئذ كالدين (و) حيث كان القول قوله (حلف لقد قبضتها) منه أو من رسوله (لا) يحلف لقد (بعثتها) أى النفقة للزوجة لاحتمال عدم وصول ما بعثته اليها وهو الأصل (و) ان تنازعا (فيما) أى قدر النفقة الذى (فرضه) الحاكم ونسب ما فرضه أو عزل أو مات ولم يسجله (فقوله ان أشبه) أى وافق الزوج ما اعتيد فرضه مثلها على مثله أشبهت هى أيضا أم لا (والا) أى وان لم يشبه (فقولها) أى الزوجة هو المعمول به (ان أشبهت والا ابتداء) الحاكم (الفرض) لنفقتها في المستقبل ولها في الماضى نفقة مثلها (وفي حلف مدعى الاشبه) سواء كان الزوج أو الزوجة وعدم حلفه (تأويلان) في التوضيح قيل مذهب ابن القاسم أنه لا يمين على من أشبه قوله منهما اذا يحلف على حكم الحاكم مع شاهد

وحمل غيره المدونة على انه يحلف **فصل** في نفقة الرقيق والدابة والقريب وخادمه والحضانة وما يتعلق بها (انما تجب) على المالك (نفقة رقيقه) لارقيق رقيقه فالخصر بالنسبة لهذا (ودابته ان لم يكن) أى يوجد (مرعى) يكفيها والاوجب عليه رعيها بنفسه أو بأجرة (والا) أى وان لم ينفق على رقيقه أو دابته بخلا أو عجزا (يبيع) ان وجد من يشتريه وحمل يبعه والا وهب أو أخرج عن ملكه بوجه ما أو ذكاة ما يؤكل وشبهه في البيع فقال (كتكليفه) أى المملوك رقيقا أو دابة (من العمل مالا يطيق) (بالقرابة على) الولد الحر (للوسر) كبيرا كان أو صغيرا ذكر أو أنثى واحدا أو متعددا صحيحا أو مريضا مسلما أو كافرا اذ هو خطاب وضع والأصح خطاب الكفار بفروع الشريعة (نفقة الوالدين) أى الأم والأب المباشرين الحرين ولو كافرين والولد مسلم أو كان الجميع كفارا اتفق دينهم أو اختلف (العسر) بنفقتهم وظاهره ولو كان الأب يقدر على الكسب وهو قول الباجي ومن وافقه وقال اللخمي يجبر على عمل صنعته وهو المعتمد وعليه صاحب الجواهر وقال الخطاب انه الظاهر قياسا على الولد فانه اشترط في وجوب نفقته على أبيه عجزه عن التكسب بصنعة لا تزي به بخلاف صنعة الأبوين فيجبران عليها ولو كان فيهما معرفة على الولد لاتصافهما بها قبل وجود الولد غالبا (وأثبتا) أى الوالدان (العدم) أى فقرهما بعدلين ان أنكره الولد (لا يمين) منهما مع شهادة العدلين لانه عقول لهما (وهل الابن اذا طوب) من أبويه (بالنفقة) عليهما وادعى العدم (محمول على الملاء) بالمد أى النفي فعليه اثبات عدمه بعدلين ويمين (أو) محمول على (العدم) فعليهما (٤٠٧) اثبات ملائمه لان نفقتهم انما تجب

في ماله لاق ذمته بخلاف الدين (قولان) والأولى تردد عليهما اذا كان الابن منفردا ليس لوالديه سواء وادعى العسر فان كان هناك ولد سواء فعلى مدعى العدم اثباته لمطالبة أخيه بالنفقة معه (و) تجب بالقرابة نفقة (خادمهما) أى الوالدين ولو قدر ا على خدمة

فصل انما تجب نفقة رقيقه ودابته ان لم يكن مرعى والا يبيع كتكليفه من العمل مالا يطيق ويحوز من لبنها مالا يضرب بنتا جها وبالقرابة على المؤسر نفقة الوالدين العسرين وأثبتا العدم لا يمين وهل الابن اذا طوب بالنفقة محمول على الملاء أو العدم قولان وخادميها وخادم زوجة الأب واعفائه بزوجة واحدة ولا تتمدد ان كانت إحداهما أمه على ظاهرها لا زوج أمه وجد ولد ابن ولا يسقطها تزويجها بفقرير ووزعت على الأولاد وهل على الرئوس أو الإرث أو اليسار أقوال ونفقة الوالد الذكر حتى يبلغ عاقلا قادرا على الكسب والأنثى حتى يدخل زوجها وتسقط عن المؤسر بمضى الزمن الألفضية أو ينفق غير متبرع

أنفسهما لتأكد حقهما (و) تجب بالقرابة نفقة (خادم زوجة الأب) المتأهله للاخدام (و) تجب بالقرابة (اعفائه) أى الأب (زوجة واحدة ولا تعدد) نفقة زوجة الأب على ولده (ان كانت احداها أمه على ظاهرها) أى المدونة فينفق على أمه لقرابتها وزوجيتها لأبيه وأولى في عدم التعدد ان كانتا أجنبيتين والقول للأب فيما ينفق عليهما منهما (لا) تجب على الولد بالقرابة نفقة (زوج أمه) الفقير (و) لا تجب بالقرابة نفقة (جد) وجدة من جهة أب أو أم (و) لا تجب نفقة (ولد ابن) وأولى ولد بنت (ولا يسقطها) أى نفقة الأم (تزويجها) أى الأم (زوج فقير) أو غنى افتقر ومثل الأم البنت فان قدر الزوج على بعض النفقة تم الابن أو الأب باقيها (ووزعت على الأولاد) المؤسرين اتفق يسارهم أو اختلف (وهل) توزع عليهم (على) عدد (الرئوس) من غير نظر الى اختلافهم بالذكورة والأنوثة واليسار (أو) بحسب (الارث) فعلى الذكر ضعف ماعلى الأنثى (أو) بحسب (اليسار) في الجواب (أقوال) الاول نقله اللخمي عن ابن الساجشون والثاني لابن حبيب ومطرف والثالث لحمد وأصبغ ونقل عنه الاول أيضا (و) تجب بالقرابة (نفقة الولد الذكر) الحر الفقير العاجز عن الكسب على أبيه الحر المؤسر بما فضل عن قوته وقوت زوجته أو زوجاته (حتى يبلغ) الذكر (عاقلا قادرا على الكسب والأنثى حتى يدخل) بها (زوجها) البالغ (وتسقط) نفقة القرابة (عن) الشخص (المؤسر بمضى الزمن) فاذا تحيل الوالد أو الولد المعسر في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه وأراد الرجوع بها على من وجبت عليه فلا يقضى له به لانها السدا الحلة وقد حصل (الاقضية) أى لفرضها من حاكم فلا تسقط عن المؤسر بمضى الزمن (أو) أى والا ان (ينفق) على الوالد أو الولد شخص (غير متبرع) بعد فرضه فله الرجوع

(واستمرت) نفقة الأنثى على أبيها بمعنى عادت إذا حال دخول زوجها بها ليست على أبيها فتجوز عن عادت باستمررت بقرينة قوله والأنثى حتى يدخل زوجها بها (ان دخل) الزوج بها حال كونها (زمنة) أى مريضة واستمرت كذلك (ثم طلقها الزوج أو مات وهي زمنة) لا تعود نفقة البنت على أبيها (ان) دخل بها الزوج صغيرة صحيحة ثم (عادت) بطلاق أو بموت الزوج حال كونها (بالغة) صحيحة قادرة على الكسب بغير سؤال (أو) أى ولا تعود على أبيها ان دخل بها زوجها زمنة وصحت عنده (وعادت الزمانة) لها عند زوجها وتأيت زمنة بالغة نيبا (وعلى المكاتبه نفقة ولدها) الرقيق لا على سيدها ان أدخلته معها في كتابتها أو دخل فيها بحكم الشرع بأن كانت حاملا به وقت عقدها أو حملت به بعده لأنها أحزرت نفسها وولدها ومالها (ان لم يكن الأب) معها (في الكتابة) فان كان فنفقها ونفقة ولدها عليه (أو) ان عجزت المكاتبه عن نفقة ولدها أو المكاتب عن نفقة ونفقة ولدها (فليس عجزه) أى المذكور من المكاتبه أو الأب (عنها) أى النفقة على المكاتبه وولدها (عجزا عن الكتابة) لأنها منوطه بالرقبة كالحياطة والنفقة بالمال (وعلى الأم للزوجة) بأبي الرضيع (و) للطلقة (الرجعية رضاع ولدها) من الزوج الذى هي في عصمته أو للطلق (بلا أجر) أى عوض مال تأخذه لذلك (الا لعوقدر) أى ارتفاع شأن بأن كانت من أشرف الناس الذين ليس شأنهم ارضاع أولادهم وشبهه في عدم الوجوب فقال (ك) المطلقة (البائن) فلا يلزمها الارضاع ولو غير شريفة وان أرضعت فلها الأجرة (الا أن لا يقبل) الولد (غيرها) أى أمه (٤٠٨) الشريفة أو البائن فيلزمها ارضاعه ولها الأجرة (أو) يقبل الولد غيرها (و) (يعلم)

واستمرت ان دخل زمنة ثم طلق لان عادت بالغة أو عادت الزمانة وعلى المكاتبه نفقة ولدها ان لم يكن الأب في الكتابة وليس عجزه عنها عجزا عن الكتابة وعلى الأم المتزوجة أو الرجعية رضاع ولدها بلا أجر الا لم لو قدر كلبائين الا أن لا يقبل غيرها أو يعدم الأب أو يموت ولا مال للصبي واستأجرت ان لم يكن لها لسان ولها ان قبل غيرها أجرة المثل ولو وجد من ترضعه عندها مجانا على الأرجح في التأويل وحضانة الذكر للبلوغ والأنثى كالنفقة للأم ولو أمة عتق ولدها أو أم وليد وللأب تمهده وأدبه وبعته للمكاتب ثم أمها ثم جدّة الأم ان انفردت بالسكنى عن أم سقطت حضانتها ثم الخالة ثم خالتها ثم جدّة الأب ثم الأب ثم الأخت ثم العمّة

أى يقتصر (الأب أو يموت ولا مال للصبي) فان كان للصبي مال فلها الأجرة منه (و) اذا وجب عليها الارضاع ولا مال للأب ولا للولد وقبل غيرها (استأجرت) الأم من مالها من ترضعه سواء كانت عالصة القدر أو بائنا أو رجعية أو غير مطلقة (ان لم يكن لها) أى الأم

(ليان) أو لم يكفه (ولها) أى الأم التى لا يلزمها الارضاع (ان قبل) الولد (غيرها أجرة المثل) أى مثلها من مال الأب أو الابن (ولو وجد) أبوه (من ترضعه عندها مجانا) أى بلا أجرة (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف (في التأويل) للمدونة (وحضانة) بفتح الحاء وهى لغة الحفظ والصيانة وشرعا صيانة العاجز والقيام بمصالحه (الذكر) الحقق نابتة من ولادته (للبلوغ) ولو زمتا أو عاجزا عن الكسب أو محنونا فنسقط حضانة الأم وتستمر نفقته على أبيه ولا يخرج الحنثي المشكل عن حضانتها مادام مشكلا (و) حضانة (الأنثى كالنفقة) في الجملة اذ حضانتها الى الدخول فقط والنفقة اليه أو الى الدعاء له وحضانة الذكر والأنثى (للأم) المطلقة أو الى مات زوجها وأما التى في العصمة فهى لها وللأب معا ان كانت الأم حرة بل (ولو) كانت (أمة) متزوجة (عتق ولدها) وطلقت أو مات زوجها الحر أو العبد فلها حضانتها الآن يتسراها السيد فيسقط حضانتها كالأم اذا تزوجت (أو) كانت الأم (أم ولد) يحز سيدها عتقها أو عتقت بموته فلها حضانة ولدها منه (وللأب) وسائر الأولياء (تمهده) أى المحضون (وأدبه) أى تأديبه (و) (عنه) أى ارساله (للمكاتب) أى محل تعلم الكتابة أو العلم لأمه (ثم) اذا قام بالام مانع أو أسقطت حضانتها فالحضانة لـ (أمها) أى الأم (ثم) لـ (جدّة الأم) أم أمها أو أم أبيها (ان انفردت) أم الأم أو جدتها (بالسكنى عن أم سقطت حضانتها) يتزوج أو غيره ويجزى هذا الشرط في كل من انتقلت لها الحضانة (ثم الخالة) أخت الأم شقيقة أو لأب أو لام (ثم) (خالتها) أى الام وأسقطت مربية وهى عمّة الأم (ثم) لـ (جدّة) المحضون من قبل (الأب) سواء كانت أم الأب أو أم أمه أو أم أبيه (ثم الأب) تأخير الاب عن جدات المحضون من جهة الأب هو مذهب المدونة (ثم الأخت) للمحضون شقيقة ثم لأمه ثم لأبيه (ثم العمّة) للمحضون ثم عمّة

أبيه ثم خالة أبيه (ثم هل بنت الأخ) الشقيق ثم لأم ثم لأب ومفاد نقل الواو انه الراجح (أو) بنت (الأخت) شقيقة ثم لأم ثم لأب واختاره
الرجحاني (أو) الشخص (الا كفاً) أي الأشد في السكفية وحفظ المحضون (منهن) أي بنات الأخوة والأخوات (وهو الاظهر) من الخلاف
عند ابن رشد (أقوال) المناسب تردد (ثم الوصي) ذكر ا كان أو أنشئ ان كان المحضون ذكر ا فان كان أنشئ لا تطبق الوطه فكذلك وان
كان المحضون أنشئ مطبقاً للوطه والوصي ذكر فشرط استحقاقه الحضانة كونه محرماً لها بنسب أو صهر أو رضاع والافليس له حضانة (ثم
الأخ) للمحضون الشقيق ثم لأم ثم للأب ثم الجد من جهة الأب (ثم ابنه) أي الأخ كذلك (ثم العم) كذلك (أي العم كذلك ثم
لا) حضانة (جد) للمحضون من نسب (لأم) عند ابن رشد واختاره (العمى) من نفسه (خلافه) وهو ان للجد من جهة الأم الحضانة لان
له حناناً وشفقة وقد قدموا الأخ للأم على الأخ الأب لذلك (ثم المولى الاعلى) أي المعتق الذكر وعصبته نسباً ثم ولاد فلا حضانة للمعتقة
اذ لا تعصب فيها كالتدكر (ثم المولى الاسفل) أي المعتق بفتح التاء (وقدم الشقيق ثم لأم ثم للأب في الجميع) من الأخوة والأخوات
والأعمام والعلمات والحالات وأولادهم (و) قدم (في المتساوين) في المرتبة كأختين شقيقتين (ب) زيادة (الصيانة) أي حفظ المحضون
بما لا يليق به (و) زيادة (الشفقة) أي الحنان والرحمة (وشرط الحاضن) ذكر ا كان أو أنشئ (العقل) فلا حق فيه المجنون وعدم القسوة فلا
حضانة لمن علمت قسوته (والكفاية) أي القدرة على القيام بما يحتاج اليه المحضون في (لا) حضانة (لـ) كمسنة أي كبيرة في السن كبراً ما نجا
من القيام بما يحتاج اليه المحضون وأدخلت الكاف الزمنة والقعدة والعمياء والحرساء والصماء ذكر ا كان الحاضن أو أنشئ (وحرز المكان)
السكن به الحاضن (في البنت) المحضونة التي (يخاف عليها) الفاسد وهي الطليقة (٤٠٩) (والامانة) في الدين فلا حضانة لفاسق

فرب أب شرب يذهب
يشرب ويترك ابنته أو يدخل
الرجال عليها ولو لمصلحة
(و) ان ادعى على مستحق
الحضانة عدم أمانته (أثبتها)
أي أثبت الحاضن أمانة
نفسه (وعدم كجذام مضر)
ريحه أو رؤيته وأدخلت
الكاف كل عاهة مضره
بالمحضون كالبرص والجرب
والحكة ومفهوم مضر أن

ثُمَّ هَلْ بِنْتُ الْأَخِ أَوْ الْأَخْتِ أَوْ الْأَكْفَأُ مِنْهُنَّ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَقْوَالُهُ ثُمَّ الْوَصِيُّ ثُمَّ
الْأَخُ ثُمَّ ابْنُهُ ثُمَّ الْعَمُّ ثُمَّ ابْنُهُ لَا جَدَّةَ لِأُمِّ وَاخْتَارَ خِلَافَهُ ثُمَّ الْمَوْلَى الْأَعْلَى ثُمَّ
الْأَسْفَلُ وَقَدَّمَ الشَّقِيقُ ثُمَّ لِأُمِّ ثُمَّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ وَفِي الْمُتَسَاوِينَ بِالصِّيَانَةِ وَالشَّفَقَةِ
وَشَرَطُ الْحَاضِنِ الْعَقْلُ وَالْكِفَايَةُ لَا كُمُسَنَةً وَحَرَزَ الْمَكَانَ فِي الْبِنْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا
وَالْأَمَانَةُ وَأَثْبَتَهَا وَعَدَمُ كَجُذَامٍ مُضِرٍّ وَرُشْدُهُ لَا إِسْلَامَ وَضُمَّتْ أَنْ خِيفَ لِسُلَيْمَيْنِ
وَأَنْ مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَلِلَّذِي كَرِهَ مَنْ يَحْضُنُ وَلِلْأَنْثَى الْخُلُوءُ عَنْ زَوْجٍ دَخَلَ الْأَ
أَنْ يَمْلَمَ وَيَسْكُتَ الْعَامُ أَوْ يَكُونَ مُحَرَّمًا وَإِنْ لَا حَضَانَةَ لَهُ كَالْخَالِ أَوْ وَلِيًّا كَابْنِ
الْعَمِّ أَوْ لَا يَقْبَلُ الْوَلَدَ غَيْرَ أُمِّهِ أَوْ لَمْ تَرْضَعْهُ الْمَرْضَعَةُ عِنْدَ أُمِّهِ

(٥٢ - جواهر الاكليل - أول) غير الضر لا يمنع استحقاق الحضانة (ورشد) أي حفظ المال لأن للحاضن قبض نفقته فلو لم يكن
رشيداً بددها في غير مصالح المحضون فإذا الحضانة لسفيهه ولا لسفيهة (لا) يشترط للحضانة (اسلام) في الأم ولا في غيرهما وقال ابن وهب لا حضانة
للكافرة لأن المسلمة اذا دمت بشر فلا حضانة لها فالكافرة أولى قال اللخمي وهو أحسن وأحوط للولد ويجاب للقول الأول الذي لا يشترط الاسلام
بأن الكافر الأصلي يقر على دينه والفاسق لا يقر على فسقه مع مراعاة خبر لا توله والده عن ولدها وخبر من فرق بين والده ولدها فرق الله بينه
وبين أحبه يوم القيامة (وضممت) حاضنة كافرة (ان خيف) على المحضون ان يربيه على دينها أو تغذيه بخمر أو خنزير أو صولة ضمت (ا) حيران
(مسلمين) تبع في الجمع المدونة وقال غيره تكفي مسلمة واحدة (وان) كانت الأم (مجوسية أسلم زوجها) مبايلة في استحقاقها الحضانة لافي
الضم اذ لا تأتي المبايلة فيه (و) شرط نبوتها (لذكر) أن يكون عنده (من يحضن) أي يصلح للحضانة من زوجة أو سريّة أو أمة خدمة أو
مستأجرة لذلك (و) شرط نبوتها (لأنثى) الحاضنة أما أو غيرها حارة أو أمة (الخاوعن زوج دخل) بها فلا حضانة لمن هي ذات زوج دخل
بها ولو غير بالغ فليس الدعاء للدخول مثله ووطء السيد أمة الحاضنة ولو مودة كدخول الزوج (الأن يعلم) من له الحضانة بعدها بدخول
زوجها بها وسقوط حقها (ويسكت) بعد علمه بالاعذر (العام) من يوم علمه فلا تسقط حضانتها (أو) أي والا ان (يكون) الزوج الذي دخل
بالحاضنة (محرمًا) بفتح الميم والراء للمحضون فان حضانتها لا تسقط وسواء كان هذا المحرم بمن له حضانة كالعم والجد للأب بل (وان) كان
المحرم (لا حضانة له كالأخ) للمحضون تزوجه حاضنته من جهة أبيه كعمته (أو) أي والا اذا كان الزوج الذي دخل بالحاضنة (وليا) أي عاصياً
للمحضون (كان العم) بشرط أن لا يكون للمحضون حاضنة فارغة عن زوج (أو لا يقبل الولد غير أمه) ونحوهما من لها الحضانة فلا يسقطها
دخول زوج بها (أو) أي والا ان (لم يرضعه) أي المحضون (الرضعة عند) بدل (أمه) الذي انتقلت الحضانة له بدخول زوج بأم المحضون فلا

تسقط حضانة أمه صورة ذلك أن الأم إذا تزوجت وانتقلت الحضانة لمن بعدهها وأبت الرضاع أن ترضعه عند من انتقلت له الحضانة بأن قالت إنما أرضعه عندى أو عند أمه فان الحضانة تستمر للأم ولكن كلام المصنف غير مفيد لهذا وإنما مقاده أن الأم إذا تزوجت وانتقلت الحضانة لمن بعدهها وأبت الرضاع أن ترضعه عند أمه فلا تسقط حضانة الأم ولكنه ليس بصواب ولله اقل ابن غازى صوابه أن يقول عند بدل أمه فالمدار على كون الرضاع لم يرض بالرضاع عند من انتقلت له الحضانة وحينئذ تستمر الحضانة للأم ولا تسقط (أو) أى والأأن (لا يكون للولد حاضن) غير حاضنته التي دخل الزوج بها (أو) يكون له حاضن غير هالكه (غير مأمون) على المحضون (أو عاجزا) أى أو يكون حاضنه غير الأم عاجزا عن القيام بمصالح المحضون لما منع به (أو كان الأب عبداً وهى حرة) تزوجت برجل أجنبى من المحضون فان الولد يبقى عند أمه ولا يتزع منها إذ بقاؤه مع أمه ولو متزوجة أرفق به وأصلح له من كونه عند أبيه العبد لان العبد لا يملك نفسه فكيف يحضن (وفى) سقوط حضانة (الوصية) على المحضون بدخول زوج أجنبى بها وعدم سقوطها (روايتان) عن الامام رضى الله تعالى عنه فى الأم الوصية فقط (و) شرط ثبوت الحضانة للحاضن ذكر كان أو أنثى (أن لا يسافر) أى بر يد السفر (ولى) للمحضون ونعت ولى (حر) أى لا عبداً وليس سفره مسقطاً حق الحضانة (عن) موضع (ولد حر) أى بر يد سفره وليس ثم حاضر يساويه فى الدرجة فتسقط حضانة الحاضن أم أو غيرها فبأخذه (و) يسافر به ان لم يكن رضيعاً بل (وان) كان (رضيعاً) قيل غير أمه (أو تسافر هى) أى الحضانة وكذا الحاضن الذي كرواقتصر على الأنثى نظراً للغالب فان سافرت سقطت حضانتها وشرط سفر كل من الولي والحاضنة أن يكون (سفر نقلة) أى انتقال واقطاع (لا) سفر (تجارة) أو نزاهة فلا يأخذه ولا يسقط حق (٤١٠)

التجارة ليأخذه معه
ويشترط أن تكون مسافة
سفر كل (سنة برد) هذا هو
الراجح (وظاهرها) أى
المدونة انه يكفي مسافة
(بريد بن ان سافر) الولي
لنقله أو الحضانة لكن تجارة
(الأمن) أى لموضع مأمون
(وأمن) كل من الولي

أَوْ لَا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ أَوْ غَيْرَ مَأْمُونٍ أَوْ عَاجِزًا أَوْ كَانَ الْأَبُ عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ
وَفِي الْوَصِيَّةِ رَوَاتَانِ وَإِنْ لَا يُسَافِرُ وَلَوْ حُرٌّ مِنْ وَلَدِهِ حُرَّةٌ وَإِنْ رَضِيَ أَوْ تُسَافِرُ هِيَ
سَفَرٌ نَقْلَةً لَا تِجَارَةً وَخَلَفَ سِتَّةَ بُرُودٍ وَظَاهِرُهَا بَرِيدٌ إِنْ سَافَرَ لِأَمْنٍ وَأَمِنْ فِي
الطَّرِيقِ وَلَوْ فِيهِ بَحْرٌ إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ مَعَهُ لَا أَقْلَ وَلَا تَعُودَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَوْ فَسَخِ
الْفَارِسِ عَلَى الْأَرْضِ جَحٍّ أَوْ الْإِسْقَاطِ إِلَّا لِكَمَرَضٍ أَوْ لِمَوْتِ الْجَدِّ وَالْأُمِّ خَالِيَةً أَوْ
لِتَأْتِيَهَا قَبْلَ عِلْمِهِ وَلِلْحَاضِنَةِ قَبْضُ نَفَقَتِهِ وَالسَّكْنَى بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا شَيْءَ لِلْحَاضِنِ لِأَجْلِهَا

(فهرست)

والحاضنة (فى الطريق) على نفسه وماله وعلى المحضون أى كان الغالب السلامة فى الطريق والبلد (ولو) كان (فيه) أى الطريق (بحر) لقوله تعالى هو الذى يسيركم فى البر والبحر فان أراد الولي السفر المذكور سقطت حضانتها فى كل حال (الأن تسافر هى) أى الحضانة (معه) أى مع الولي أو المحضون فلا تسقط حضانتها (لا) ان أراد أن يسافر (أقل) من ستة برد فلا يأخذه منها ولا تمنع من السفر به (و) اذا سقطت الحضانة بدخول زوج بالحاضنة وطلقها أو مات (سلا تعود) الحضانة للحاضنة أما كانت أو غيرها (بعد الطلاق) أى الموت فتستمر لمن انتقلت له إلا أن يرضى برده لانه فتعود لها ولا مقال لآبيه (أو) أى ولا تعود بعد (فسخ) النكاح (الفاقد) ان درأ الحد وكان فسخه بعد البناء والاعادت (على الارجح) عند ابن يونس من الخلاف وقال غيره تعود لان المعلوم شرعا كالمعذور حسا (أو) أى ولا تعود بعد (الاسقاط) لها من الحضانة لغيرها لغير غير ثم أرادت أن تعود لها فلا تعود لها بناء على انها حق لها ويجوز أقدامها عليه وقيل انها حق للمحضون فلا يجوز أقدامها على إسقاطها (الا) أن يكون سقوطها (له) مكرض (لا تقدر معه على القيام بالحضانة أو حجب فرض أو سفر زوج بها غير طائفة فتعود لها الحضانة بزواله (أو) أى والا (لموت الجد) التى انتقلت لها الحضانة بدخول زوج بأمر المحضون (والأم خالية) من زوج فتعود الحضانة لها (أو) أى وتستمر الحضانة للأم وغيرها التى دخل بها زوج (لتأعيها) أى خلوها عن الزوج بموت أو طلاق (قبل علمه) أى من انتقلت الحضانة اليه بدخول الزوج بها بالأولى اذا علم من انتقلت له وسكت حتى تأتت فلا شئ له فيها (والحاضنة قبض نفقته) أى المحضون من أمه أو وصيه وكذا كسونه وغطاؤه وفراشه وجميع ما يحتاج اليه (والسكنى) توزع على أنى المحضون والحاضنة (بالاجتهاد) من أهل المعرفة فما يخص المحضون فهو على أبيه وما يخص الحاضنة فهو عليها هذا مذهب المدونة وقال سحنون السكنى عليها ليست تصفين بل على قدر ما يرى ويحتج (ولا شئ) أى لا أجر ولا نفقة (لحاضن لاجلها) أى الحضانة هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه الذى رجح عليه و به أخذ ابن القاسم وقال ألا ينفق عليها من مال المحضون والله سبحانه وتعالى أعلم

انتهى الجزء الأول من كتاب - جواهر الاكليل - وبلىه الجزء الثانى أوله باب البيع

فهرست الجزء الأول من كتاب - جواهر الاكليل

شرح من العلامة الشيخ خليل بن اسحق المالكي

صفحة	صفحة
١٠٥	٥ باب يرفع الحدث
١٠٦ » في وجوب غسل الميت	٨ فصل الطاهر ميت مالا دم له
١١٨ باب يجب زكاة نصاب النعم	١١ فصل في ازالة النجاسة
١٣٨ فصل ومصرفها فقير الخ	١٤ فصل فرائض الوضوء
١٤٢ » في زكاة الفطر	١٧ فصل نذب لقاضي الحاجة
١٤٤ باب يشتم رمضان بكمال شعبان أو برؤية	١٩ فصل يقض الوضوء بحدث
عدلين الخ	٢١ فصل يجب غسل ظاهر الجسد
١٥٦ باب الاعتكاف	٢٤ فصل في مسح الحف
١٦٠ باب فرض الحج وسنة العمرة	٢٦ فصل يقيم ذو مرض
١٨٦ فصل في محرمات الاحرام والحرم	٢٩ فصل في مسح الجبيرة
٢٠٥ » وان منعه عدو أو فتنة أو حبس	٣٠ فصل الحيض دم كصفرة
٢٠٨ باب الذكاة	٣٢ باب الوقت المختار للظهر
٢١٦ باب المباح طعم طاهر	٣٦ فصل سن الأذان للجماعة
٢١٩ باب في الضحية والعقيقة	٣٧ فصل شرط لصلاة طهارة حدث وخيث
٢٢٤ باب اليمين تحقيق ما لم يجب بذكر	وان رعف
امم الله أو صفته	٤١ فصل هل متر عورته بكتيف
٢٤٣ فصل النذر	٤٣ » في استقبال عين الكعبة
٢٥٠ باب الجهاد	٤٦ » فرائض الصلاة
٢٦٦ فصل في عقد الجزية وأحكامها	٥٥ » يجب بفرض قيام الا لشقة
٢٧١ باب المسابقة بجعل	٥٨ » وجب قضاء فائتة مطلقا
٢٧٢ باب خص النبي صلى الله عليه وسلم	٦٠ » في سجود السهو
بوجوب الضحى والاضحى الخ	٧١ » في سجدة التلاوة
٢٧٤ باب في الشكاح وما يتعلق به	٧٣ » نذب نقل وتأكد بعد مغرب
٢٩٨ فصل في أحكام الخيار	٧٦ » الجماعة بفرض غير جمعة
٣٠٤ » في خيار الأمة	٨٥ » في أحكام الاستخلاف
٣٠٥ » في الصداق	٨٨ » في أحكام صلاة السفر
٣٢٢ » اذا تنازعا في الزوجية	٩٣ » شرط الجمعة
٣٢٥ » الوليمة مندوبة	١٠٠ » رخص لقتال
٣٢٦ » انما يجب القسم للزوجات في الميت	١٠١ » سن لعبد ركعتان
٣٣٠ باب في الخلع وهو الطلاق الخ	١٠٤ » في صلاة الكسوف والخسوف

صفحة	صفحة
٣٨٤ باب في العدة وما يتعلق بها	٣٢٧ فصل في طلاق السنة
٣٨٩ فصل ولزوجة المفقود الرفع للقاضي الخ	٣٢٩ » في أركان الطلاق
٣٩٤ » في أحكام الاستبراء بمحصول الملك الخ	٣٥٧ » في أحكام الاستنابة على الطلاق وهي أربعة
٣٩٨ فصل في بيان أحكام تداخل العدد	٣٦٢ فصل في أحكام رجعة المطلقة
٣٩٩ باب في أحكام الرضاع	٣٦٥ باب الإيلاء بمين مسلم مكلف الخ
٤٠٢ باب في النفقة بالنكاح والملك والقرابة	٣٧١ باب في الظهار وأركانه
٤٠٧ فصل في نفقة رقيقه ودابته الخ	٣٨٠ باب انما يدلعن زوج وان فسد نكاحه الخ

(تم فهرست الجزء الأول)





MIDDLE EAST LIBRARY



MIDDLE EAST LIBRARY

